

السَّيِّحُ الْوَهَّاجُ

شَرَحَ

الْعَلَّامَةُ الْفَاضِلُ وَالْمُحَقِّقُ الْحَامِلُ
الْشَيْخُ مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ الْفِرَّائِيُّ

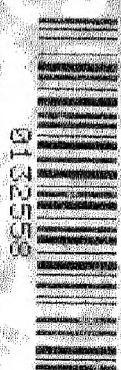
عَلَى

مَتْنِ الْمَنْهَاجِ

لِشَرَفِ الدِّينِ بَكِيِّ النُّوَوِيِّ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَمِينٌ

دار البطل

بيروت - لبنان



0132559

Bibliotheca Alexandrina

السَّيِّحُ الْوَهَّاجُ

جميع الحقوق محفوظة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

السُّلَحُ الْوَهَّاجُ

شَرَحَ

الْعَلَّامَةُ الْفَاضِلُ وَالْمُحَقِّقُ الْكَامِلُ
الْشَيْخُ مُحَمَّدُ الزَّهْرِيُّ الْغَمْرَاوِيُّ

عَلَى

مَتْنِ الْمَنْهَاجِ

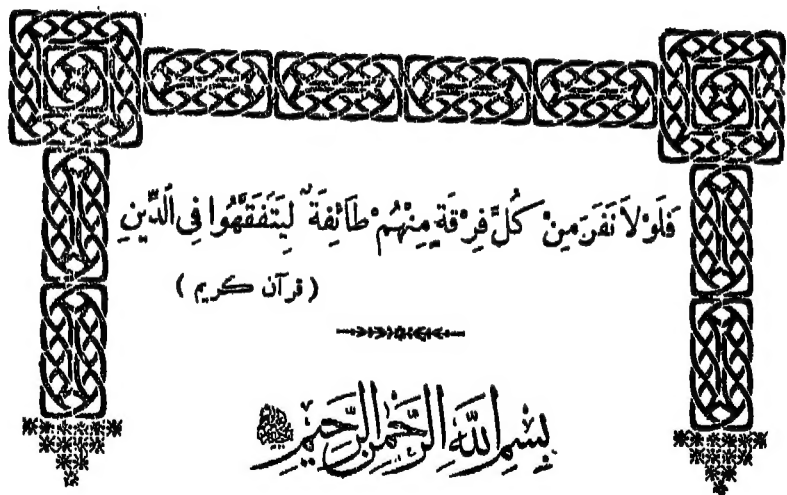
لِشَرَفِ الدِّينِ بَحْيِيِّ النُّوَوِيِّ

رَحِمَهَا اللَّهُ أَمِينٌ

تَنْبِيْهِ : وَضَعْنَا مَتْنَ الْمَنْهَاجِ بِأَعْلَى الصَّحَائِفِ ،
مَضْبُوطاً بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ لِيَعُمَّ نَفْعُهُ .

دار الجبل

بَيْرُوت - لُبْنَان



الجد لله الذي لم يقطع عنا مع كثرة ذنوبنا فضله ، بل سبقت رحمته عذابه ، وغلب إحسانه عدله ، أجده وان كنت لا أستطيع عد آلائه ، وأشكره وان كان شكرى من عطائه ، ولكنه يستوجب زيادة نعمائه . والصلاة والسلام على قطب دائرة الكمالات ، ومشرق النور الإلهي لأهل الأرض والسموات ، سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه ذوى الفضل والتسكين .

أما بعد : فيقول راجي غفران المساوي ، الفقير إليه تعالى « محمد الزهري النعمراوى » : قد طلب منى حضرة [الشيخ مصطفى الباني الحلبي : السكتي الشهير] شرحا لطيفا للمن المنهاج ، المنسوب للامام « يحيى النووي » رحمه الله ، وأثابه رضاء . وهو الكتاب الذي عوّلت عليه أئمة الشافعية ، واتفقت على الثناء عليه كلماتهم المرضية ، وتوجهت أنظار محققهم لكشف عوامضه وتحقيق مسائله وتذليل دعاويه ، ونصوب اعتماداته والرد على معارضيه وتبيين مراميه ، ولكن ذلك إما في كتب طويلة ، أو صعبة المرام ان كانت أسفارا قليلة ، وكلاهما في هذه الأزمان لا يكثر إلفه ، وتسقط الهمة عن استنشاق عير روضه وان سهل اقتناؤه وعذب رشفه . وقد كثرت انتشار المتن بمجرد في هذا الزمان ، ولا تخلو بعض عباراته عن خفاء على بعض الأذهان ، فأحببنا أن تقتطف من تلك الشروح ما يوضح المرام ، ويفصح عما تضمنته إشاراته أو أعوزته بعض عباراته من قيود بعض الأحكام ، كل ذلك بعبارات مختصرة سهلة ليكون مصاحبا للتلين في اقتنائه ، فيكثر به الاتفاح ، وتكشف عن أنواره غواشي ظلماته ، وسميته :

بالسراج الوهاج شرح متن المنهاج

نسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، ويكثر النفع به بين العباد في كل مصر وإقليم ، انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة للدعوات جدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّبِّ الْجَوَادِ ، الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ عَنِ الْإِحْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ ، الْمَنَّانُ بِالْأَلْفِ
وَالْإِرْشَادِ ، الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ ، الْمُؤَقِّقُ لِلتَّقَةِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ
الْعِبَادِ . أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلَهُ ، وَأَزْكَاةً وَأَشْمَلَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ
الْقَهَّارُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ . صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ . وَزَادَهُ
فَضْلًا وَشَرَفًا لَدَيْنِي .

(أَمَّا بَعْدُ) فَإِنَّ الْأَشْتَغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ ، وَأُولَى مَا أَنْفَقَتْ فِيهِ نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ ،

قال رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله) الكلام على البسملة والحمد لله شهر (البر)
بفتح الباء : أى المحسن (الجواد) بالتخفيف : أى الكثير العطاء . وقد خرج الترمذى حديثاً
مرفوعاً فيه تسمية الله بالجواد المجاد . وحقيقة الجود فعل ما ينهى لمن ينهى لا لغرض ، فهو خاص
به تعالى ، وإذا أطلق على غيره يكون مجازاً (الذى جلت) أى عظمت (نعمه) جمع نعمة : وهى
الاحسان (عن الاحصاء) أى الضبط (بالأعداد) بفتح الهمزة جمع عدد ، فهو قد جدد الباري
على فعله الاحسان ، ووصفه بأنه خارج عن الاحصاء باعتبار أثره ، وهو أبلغ في التعظيم من الحمد
على الأثر (المَنَّان) أى المعطي فضلاً ، أو المعداد نعمه على عباده ، لأنه منه تعالى محمود (باللطف)
أى الاقدار على الطاعة ، والباء سببية (والارشاد) أى الهداية للطاعة (الهادى) أى الدال (الى
سبيل الرشاد) وهو ضد النقي (الموفق) أى المقتدر (للتفقه فى الدين) أى التفهم للشرعة (من
لطف به) أى أراد به الخير (واختاره) أى اصطفاه (من العباد) كما قال ﷺ « من ربه الله
به خيراً يفقهه فى الدين » (أحمد أبلغ حمد) أى أنه (وأكمله) أى أنه (وأشمله) أى أنه
أى اتيقن وأذعن (أن لا إله إلا الله) أى لا معبود بحق إلا واجب الوجود ، المسمى : الله .
وقد روى الترمذى عنه ﷺ أنه قال « كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء » (الواحد)
أى الذى لا تعدد له ولا نظير (الغفار) أى الستار لذنوب من شاء من عباده (وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله المصطفى) من الصعوبة : وهى الخلوص (المختار) اسم مفعول : أى الذى اختاره الله (صلى
الله وسلم عليه) جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى (وزاده فضلاً وشرفاً لديه) أى عنده ، والفضل ضد
النقص ، والشرف : العلو ، وطلب له الزيادة لأن كل كامل من المخلوقات يقبل الزيادة فى الكمال .
(أما بعد) أى بعد ما ذكر من الحمد وغيره (فإن الاشتغال بالعلم) أى الشرى (من أفضل الطاعات)
جمع طاعة : وهى فعل المأمورات ولو ندبا ، وترك المنهيات ولو كراهة ، والاشتغال بالعلم من المفروض
(وأولى ما أنفقت) أى صرفت (فيه نفائس الأوقات) من إضافة الصفة للموصوف : أى الأوقات
للنفسية ، وكانت الأوقات جميعها نفيسة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة ، والتعبير

وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ ، وَأَتَقَنُ مُخْتَصَرُ
«الْمُحَرَّرُ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذِي التَّحْقِيقَاتِ ، وَهُوَ كَثِيرُ
الْفَوَائِدِ ، مُمَدَّةٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ ، مُعْتَمِدٌ لِلْمَقْصِدِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَوَّلِي الرِّغْبَاتِ ، وَقَدْ التَزَمَ
مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ وَوَفَّى بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ
أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ ، لَكِنْ فِي حَاجَتِهِ كِبَرٌ يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ
الْعِنَايَاتِ ، فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَاجَتِهِ ، لِيَسْهَلَ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ : مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ
مُحَذَّوْفَاتٌ ، وَمِنْهَا مَوَاضِعٌ يَسِيرَةٌ

بِالِاتِّفَاقِ نَحَازَ ، إِذْ هُوَ الْبَذْلُ ، وَاقْتِضَاءُ الْأَوْقَاتِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَذْلِ (وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا) جَمْعُ
صَاحِبٍ ، وَالْمُرَادُ هُنَا : أَتْبَاعُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ بِحَازٍ (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) جَلَّةُ دَعَايَةِ (مِنْ
التَّصْنِيفِ) أَيْ التَّأْلِيفِ ، لِأَنَّ كُلَّ مُؤَلِّفٍ يَصْنَفُ وَيُمَيِّزُ كُلَّ مَسَائِلِ بَيَانٍ (مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ) جَمْعُ
مَبْسُوطٍ : وَهُوَ مَا كَثَرَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ (وَالْمُخْتَصَرَاتِ) جَمْعُ مُخْتَصَرٍ : وَهُوَ مَا قُلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ
(وَأَتَقَنُ) مُخْتَصَرٌ أَيْ أَحْكَمُ كِتَابٍ مُخْتَصَرٌ : كِتَابُ (الْمُرَرِّ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ) هَذِهِ السَّكْنَةُ حَرَامٌ
لَكِنْ رَجَحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا إِنَّمَا تَحْرَمُ عَلَى مَنْ اسْمُهُ مُجَدِّدٌ ، فَلِذَلِكَ تَكْنَى بِهَا لِأَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ
(الرَّافِعِيُّ) قِيلَ : أَنَّهُ نَسَبُهُ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الصَّحَابِيِّ كَمَا وَجَدَ بِحُفْظِهِ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) كَانَ
إِسْمَانَا كَبِيرًا وَمَنْ يَتَّعِلُّهُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةً ، وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً ، وَلَهُ
كِرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ (ذِي التَّحْقِيقَاتِ) الْكَثِيرَةِ فِي الْعِلْمِ (وَهُوَ) أَيْ الْمُرَرِّ (كَثِيرُ الْفَوَائِدِ عَمْدَةٌ)
أَيْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ (فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ) أَيْ مَآذِيبِ إِلَيْهِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ (مُعْتَمِدٌ لِلْمَقْصِدِ)
أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَى نَصُوصِهِ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ (وَغَيْرِهِ) أَيْ الْمَقْصِدِ مَنْ يَدْرُسُ أَوْ يَصْنَفُ (مِنْ أَوَّلِي
الرِّغْبَاتِ) أَيْ أَصْحَابَهَا (وَقَدْ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ) فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (عَلَى مَا صَحَّحَهُ
مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ) أَيْ أَكْثَرُهُمْ ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ دَلِيلٌ بِخِلَافِهِ (وَوَفَّى بِمَا
التَزَمَ) حَسْبًا تَرْجِعُ عِنْدَهُ وَقْتُ التَّأْلِيفِ فَلَا يَنَاقِ اسْتِدْرَاكُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنَّ
الْجَهْلَ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ (وَهُوَ) أَيْ مَا التَزَمَهُ (مِنْ أَهَمِّ أَوْ) هُوَ (أَهَمُّ الْمَطْلُوبَاتِ)
إِذْ أَهَمُّ هِيَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مَعْرِفَةُ الْمُعْتَمَدِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ (لَكِنْ فِي حُجْمِهِ) أَيْ الْمُرَرِّ (كِبَرٌ
يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ) الَّذِينَ يَرْغَبُونَ فِي حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفَقْهِ (إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ
الْعِنَايَاتِ) مَنْ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ (فَرَأَيْتُ) أَيْ اخْتَرْتُ (اخْتِصَارَهُ) فِي نَحْوِ
نِصْفِ حُجْمِهِ (مَعَ زِيَادَةِ قَلِيلَةٍ) لِيَسْهَلَ حِفْظُهُ (أَيْ الْمُخْتَصَرُ) مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ
النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ (أَيْ الْمُسْتَحْسِنَاتِ) مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ
مُحَذَّوْفَاتٌ (أَيْ مَتْرُوكَاتٌ) كُتِفَتْ بِذِكْرِهَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ (وَمِنْهَا مَوَاضِعٌ يَسِيرَةٌ) نَحْوُ خَمْسِينَ

ذَكَرَهَا فِي الْمُحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَضَاهَا ،
وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْفَظِّ غَرِيبًا ، أَوْ مُوْهَمًا خِلَافَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحٍ وَأَخْصَرَ مِنْهُ
بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ ، وَمِنْهَا بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ ، وَمَرَاتِبِ الْخِلَافِ
فِي تَجْمِيعِ الْحَالَاتِ ، فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ فَرْنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ ، فَإِنْ
قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ الْأَظْهَرُ ، وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَرْنَ الْوَجْهَيْنِ
أَوْ الْأَوْجِهِ ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ
فَرْنَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَيَكُونُ
هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ ، أَوْ الْقَدِيمُ أَوْ فِي
قَوْلٍ قَدِيمٍ فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ ،

موضعا (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما سترها ان شاء الله تعالى وانضحت)
فالقصد أنه يذكرها على المختار (ومنها إبدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير مألف الاستعمال
(أه موهها خلاف الصواب) فيبدل القريب (بأوضح ، و) الموهوم بـ (أخصر منه بعبارة
جليات) لا إيهام فيها . (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص) هو قول مخصوص
باعتبار ما يقابله من قول مخرّج أو وجهه (ومراتب الخلاف) أي المخالف قوة وضعفا (في جميع
الحالات) أي في المسائل التي ورد فيها ذلك ، وأما المخرّج فتارة يبين ، وتارة لا يبين (حيث أقول : في
الأظهر أو المشهور ، فن القولين أو الأقوال) للشافعي رضي الله عنه (فان قوى الخلاف) أي
المخالف لقوة مدركه . (قلت الأظهر) فيما أريد ترجيحه (وإلا) بأن لم يقو مدرك المخالف
(فالمشهور) ليشعر بضعف مقابله (وحيث أقول : الأصح أو الصحيح فن الوجهين أو الأوجه)
للأصحاب يستخرجونها من قواعد الإمام ، وقد يجتهدون في بعضها وان لم يكن على أصل قواعده
(فان قوى الخلاف قلت : الأصح) ليشعر بصحة مقابله (وإلا فالصحيح ، وحيث أقول : المذهب
فن الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسئلة
قولين أو وجهين ويقطع بعضهم بأحدهما ، فاللفي به ماعبر عنه بالمذهب (وحيث أقول : النص
فهو نص الشافعي رحمه الله ، ويكون هناك وجه ضعیف) أي خلاف الراجح (أو قول مخرّج)
من نص له في نظير المسئلة لا يعمل به من حيث مقابلته للنص (وحيث أقول : الجديد فالقديم
خلافه ، أو القديم أو في قول قديم ، فالجديد خلافه) والقديم ما قاله الشافعي بالعراق ، والجديد ما قاله
بمصر أو استقر رأيه عليه فيها وان كان قد قاله بالعراق . قال الإمام : ولا يجوز عد المذهب القديم
من مذهب الشافعي ما لم يدل له نص ، أو يرجحه من هو أهل لاتر جميع من الأصحاب ، والعمل

وَحَيْثُ أَقُولُ : وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ :
وَفِي قَوْلٍ كَذَا فَالْراجِعُ خِلَافُهُ . وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضْمُهَا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلَى
الْكِتَابُ مِنْهَا ، وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا أَعْلَمُ ، وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ
وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَلَا بَدَّ مِنْهَا ، وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ مُخَالَفًا لِمَا
فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ ، وَقَدْ
أَقْدَمْتُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِلنَّاسِبَةِ أَوْ اخْتِصَارٍ ، وَرُبَّمَا قَدِّمْتُ فَصْلًا لِلنَّاسِبَةِ ، وَأَرْجُو أَنْ
تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّرِ ، فَإِنِّي لَا أَخْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنَ
الْأَحْكَامِ أَصْلًا وَلَا مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا مَعَ مَا أَثَرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَاسِ

على الجديد إلا في مسائل ينه عليها (وحيث أقول : وقيل كذا فهو وجه ضعيف ، والصحيح أو
الأصح خلافه) ولا يكون فيه بيان لدرجة الخلاف (وحيث أقول : وفي قول كذا فالراجع خلافه)
ويتبين قوة الخلاف وضعفه في ذلك وما قبله من مدركه . (ومنها مسائل نفيسة أضمرها إليه) في مظانها
ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها (أى المنهاج الذى هو اسم للمختصر وما يضم إليه ، ونبه بذلك
اعتذارا عن كون هذا لا يناسب المختصرات . (وأقول في أولها) أى تلك المسائل (قلت وفي آخرها
والله أعلم) لتمييز عن مسائل المحرر ، وقد يفعل ذلك في غير المسائل الزائدة ، وقد يتركها في
مسائل مزيدة ، فجعل من لا يفعل (وما وجدته) أيها الناظر في الكتاب (من زيادة لفظة)
بدون قلت (ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها) فمن ذلك أن المحرر قال في باب التيمم
إلا أن يكون بعضه دم ، فزاد المصنف لفظ كثير : وهى زيادة لا بد منها (وكذا ما وجدته من
الأذكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فإني حقيقته من كتب الحديث المعتمدة)
في نقله ، فإن المحدثين يحتنون بلفظه بخلاف الفقهاء ، فالرجع في ذلك كتب الحديث (وقد أقدم
بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار ، ورُبَّمَا قَدِّمْتُ فَصْلًا لِلنَّاسِبَةِ) كما فعل في باب الإحصار
والقوات فانه أحسنه عن الكلام على الجزاء ، والمحرر قدّمه عليه ، وما فعله المنهاج أحسن ، لأنه
ذكر محرمات الاحرام وأخرها عن الاصطيداد . ولا شك أن فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب
له لملقه بالاصطيداد (وأرجو أن تم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح للمحرر) فانه بين
دقائقه وخفي ألفاظه ، ونبه على الصحيح . ومراتب الخلاف من قوة وضعف ، وهل هو قولان أو
رجهان أو طريقتان ؟ وبين ما تحتاجه المسائل من قيد أو شرط ، وما غلط فيه من الأحكام ، وما صحيح
فيه خلاف الأصح وغير ذلك (فإني لا أخذف) أى أسقط (منه شيئا من الأحكام أصلا ولا من
الخلاف ولو كان واهيا) أى ضعيفا جدًا كل ذلك بحسب طاقته وظنه ، فلا ينافي أنه قد يقع
خلاف ذلك من غير قصد (مع ما أثرت إليه من النفاس) والشرح يكون بهذه المثابة إلا أنه

وَقَدْ شَرَعْتُهُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَلِكَ يُتَّبَعُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ ، وَفِي إِحْلَاقِ قَبْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورَاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا . وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي ، وَإِلَيْهِ تَفْوِضِي وَأَسْتَنْدَادِي ، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِدِينِي وَلِسَانِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ عَنِّي ، وَهَنَ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ .

كتاب الطهارة

يُرِيدُ بِذِكْرِ الدَّلَائِلِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ وَلَمْ يَقُلْ أَنَّهُ شَرْحٌ (وَقَدْ شَرَعْتُ) مَعَ الشَّرْعِ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ (فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَلِكَ يُتَّبَعُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ) السَّكَاةُ مِنْ حَيْثُ الْاِخْتِصَارُ (وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ) وَهِيَ السَّبَبُ الْبَاعِثُ (فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ ، وَفِي إِحْلَاقِ قَبْدٍ أَوْ حَرْفٍ) فِي الْكَلَامِ (أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ سَابِقًا (وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورَاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا) وَمِنْهُ مَا لَبَسَ بِضُرُورِي وَلَكِنَّهُ حَسَنَ (وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي) فِي جَمِيعِ أُمُورِي . وَمِنْهَا إِيْتِمَامُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ (وَإِلَيْهِ) لَا إِلَى غَيْرِهِ (تَفْوِضِي) هُوَ رَدُّ الْأَمْرِ إِلَى الْغَيْرِ مَعَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ ، وَأَعْمَ مِنْهُ التَّوَكُّلُ (وَأَسْتَنْدَادِي) أَيُّ التَّجَانِّي ، فَانَّهُ لَا يَحِبُّ مَنْ قَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ ، وَاسْتَنْدَ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ عَلَيْهِ (وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) أَيُّ بِالْمُخْتَصَرِ فَانَّهُ قَدَّرَ وَقَوَّعَ الْمَطْلُوبَ بِرَجَاءِ الْإِجَابَةِ (لِي وَلِسَانِ الْمُسْلِمِينَ) بَأَنَّهُ يَنْفَعُنِي وَالْمُسْلِمِينَ بِتَعْلِيمِهِ وَكِتَابَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ ، فَانَّهُ لَمْ يَوْجِدْ مَنْ اعْتَنَى بِهِ عِظَمَاءُ الْمُحَقِّقِينَ وَانْتَشَرَتْ بِهِ فِي الْقَاعِ الْمَذْهَبُ مِثْلُهُ (وَرِضْوَانُهُ عَنِّي) يُطْلَقُ الرِّضَا عَلَى الْحُبِّ ، وَعَلَى عَدَمِ السَّخَطِ ، وَهِيَ التَّسْلِيمُ ، وَعَلَى الْمَغْفَرَةِ ، وَعَلَى الثَّوَابِ ، وَيَصِحُّ إِيرَادُهُ كُلِّ شَيْءٍ (وَعَنَ أَحِبَّائِي) جَمْعُ حَبِيبٍ : أَيُّ مِنْ أَحِبِّهِمْ (وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ) مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ .

كتاب الطهارة

الْكِتَابُ لَفَةٌ مَصْدَرُ كَتَبَ : إِذَا خَطَّ بِالْقَلَمِ مَعْنَاهُ الضَّمُّ ، وَاصْطِلَاحًا : اسْمُ لُجَّةٍ مُخْتَصَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ غَالِبًا ، وَالطَّهَارَةُ بِالْفَتْحِ : مَصْدَرُ طَهَّرَ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَضَمِّهَا : وَهِيَ لَفَةٌ النِّظَافَةِ وَالْخُلُوصِ مِنَ الْأَدْنَسِ حَسِيَّةً كَالْأَنْجَاسِ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَالْعُيُوبِ ، وَشَرْعًا تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى زَوَالِ الْمَنْعِ الْمُتَرْتِبِ عَلَى الْخَطِّ وَالْخَبْثِ ، وَبِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ لِذَلِكَ ، وَعَلَى مَا يَمِيزُ الْمُسْنُونَ مِنْ ذَلِكَ ، فَتَعَرَّفَ عَلَى الْأَخِيرِ بِأَنَّهُا رَفْعُ حَدَثٍ أَوْ إِزَالَةُ نَجَسٍ أَوْ مَاقِي مَعْنَاهُمَا وَعَلَى صَوْرَتِهِمَا ، وَبَرَادُ بِمَا فِي مَعْنَاهُمَا التَّيْمُمُ وَالْأَغْسَالُ الْمُسْنُونَةُ ، وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ ، وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ ، وَمَسْحُ الْأُذُنِ وَالْمَغْسُضَةِ ، وَطَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَسُلْسُ الْبَوْلِ . وَبَدَأَ بِبَيَانِ الْمَاءِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي آتِهَا مُفْتَتِحًا بِآيَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا . يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَاءٌ مُطْلَقٌ ، وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ ، فَالْمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَقْنَى عَنْهُ كَرُغْفَرَانٍ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ غَيْرُ طَهُورٍ ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرَهُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْمَ ، وَلَا مُتَغَيِّرٌ بِمُسْكَنْتِ وَطِينٍ وَطَحْلَبٍ ، وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ ، وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ بِمُجَاوِرِ كَعُودٍ وَدُهْنٍ ، أَوْ بِثَرَابٍ طُرْحَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُكْرَهُ الشَّمْسُ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ . قِيلَ وَتَقْلِبُهَا غَيْرُ طَهُورٍ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ جُمِعَ قَبْلُغَ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ ،

دالة عليه فقال (قال الله تعالى - وأنزلنا من السماء ماء طهورا) أى مطهرا (يشترط لرفع الحدث) الذي هو الأثر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيسمع من صحة الصلاة حيث لا مريض (والنجس) بفتح النون والجيم ، وهو مستقذر شرعا يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض (ماء مطلق) أى استعماله ، وكما يشترط الماء المطلق لما ذكر يشترط لكافة الطهارة ولو المندوبة كالوضوء المجتهد (وهو) أى الماء المطلق (ما يقع عليه اسم ماء) أى ما يطلق عليه عند أهل الشرع فى عرفهم فيخرج الماء المستعمل ، ويدخل المتغير بما فى مَقَرِّهِ (بلا قيد) سواء كان القيد بالاضافة كما ورد ، أو بصفة كما دافى ، أو بلام عهد كما فى الحديث « إذا رأيت الماء » أى المني فكل ما أطلق عليه شرعا ماء يقال له مطلق وإن قيد فى بعض الأحيان لبيان الواقع كما البحر (فالمتغير بمسْتَقْنَى عَنْهُ) محالط طاهر : وهو مفهوم مطلق (كَرُغْفَرَانٍ) وماء شجر (تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء) عليه لكثرة (غير طهور) سواء كان قليلا أو كثيرا ، فإن زال تغيره رجع إلى طهوريته (ولا يضرُّ تغير) يسير (لا يمنع الاسم) وكذلك لو شك فى أن تغيره يسير أو كثير (ولا) يضرُّ فى الطهارة ماء (متغير بمسْكَنْتِ) وإن خش التغير (وطِينٍ وَطَحْلَبٍ) بضم الطاء وضم اللام وفتحها شئ أخضر يعالو الماء من طول المسك (و) كذا المتغير : (ما فى مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ) ككبريت وزرنيخ ولو مصنوعا لاصلاح المَقَرِّ ، ومنه الجبس والجص والقطران (وكذا) لا يضرُّ فى الطهارة (متغير بمجاور) طاهر (كعود ودُهْنٍ) ولو مطيين (أو بتراب) ولو مستعملا (طُرْحَ فِيهِ) أما المتغير بتراب تهب به الريح فلا خلاف فى عدم الضرر به ، فالطرح قيد لاجراء الخلاف المستفاد بقوله (فى الأظهر) والمجاور ما يمكن فصله ، والمحالط ما لا يمكن فصله (ويكره) تنزيها استعمال الماء (المشمس) أى المسخن بالشمس فى البدن ولو فى غير الطهارة كالأكل وشرب ، إنما بشرط أن يكون ذلك بقطر حار كالخجاز ، فى إثناء منقطع غير النعدين ، وأن يستعمل فى حال حرارته . وغير الماء من المائعات كالماء ، ويكره أيضا استعمال شديد السخونة والبرودة (و) الماء القليل (المستعمل فى فرض الطهارة) عن حدث كالغسلة الأولى (قيل ونقلها) كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المجتهد (غير طهور فى الجديد) بل طاهر فقط ، لأنه غير مطلق ، وسيأتى الماء المستعمل فى غسل النجاسة ، والمراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل ماء وضوء حنفى بلانية وصحى : إذ لا بد لصحة صلاتهما من وضوء ، وفى القديم أنه مطهر (فإن جمع) المستعمل (فبلغ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فى الأصح) والماء مادام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال

وَلَا تَنْجُسُ قُلْتَا الْمَاءِ بِمِلَاقَةِ نَجَسٍ ، فَإِنْ غَبَرَهُ فَتَنَجَسَ ، فَإِنْ زَالَ تَغَيَّرَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ
بِمَاءٍ طَهَرَ ، أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ فَلَا ، وَكَذَا تُرَابٍ وَجِصٍّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَدُونَهُمَا يَنْجُسُ
بِالْمِلَاقَةِ ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغَيَّرَ بِهِ فَطَهُورٌ ، فَلَوْ كَوُثِرَ بِإِبْرَادٍ طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا لَمْ
يَطْهَرْ ، وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورٌ ، وَيُسْتَشْتَقِي مِمَّنَّةٌ لِأَدَمَ لَمَّا سَأَلَ فَلَا تَنْجُسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَكَذَا فِي قَوْلِ نَجَسٍ لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالْجَارِي
كَرَاكِدٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِتَغْيِيرٍ ، وَالْقُلْتَانِ خُمُسَانَةٌ رِطْلٍ بَغْدَادِي

فلو نوى جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزاء الغسل به في ذلك الحدث
وغيره ولو من غير جنسه (ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس) جامد أو مائع ، ولو شك في كونه
قلتين ووقعت فيه نجاسة لا تنجسه (فإن غيره) أي تغير النجس الملاقى الماء الذي بلغ قلتين
(فنجس) ولو كان التغير يسيرا ولو بالتقدير في النجس الذي يوافق الماء في صفاته كقول انقطعت
رائحته فيفرض مخالفا له في أغلظ الصفات كلون الخبز وطعم الخبز وريح المسك (فإن زال تغيره
بنفسه) كأن زال بطول مكثه (أو بماء) انضم إليه ولو نجسا (طهر) بفتح الهاء أفصح من
ضمها (أو) زال تغيره (بمسك وزعفران فلا) يطهر (وكذا) لا يطهر إذا وقع فيه (تراب
وجص) أي ما يبنى به ويعلو ، وكسرجيمه أفصح من فتحها : وهو الجير والجبس (في الأظهر) فإن
صفا الماء ولا تغير فيه طهر هو والتراب معه (ودونهما) أي الماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة)
لِلنَجَاسَةِ الَّتِي لَا يَغْنِي عَنْهَا ، وَكَذَا رَطْبٌ غَيْرُ الْمَاءِ يَنْجُسُ بِالْمِلَاقَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَبَتْ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كُلُّ
مِنْهُمَا بِالنَّجَاسَةِ وَلَوْ مُجَاوِرَةً (فإن بلغهما) أي بلغ الماء المتنجس قلتين (بماء) ولو مستعملا
ومتنجسا (و) الحال أنه (لا تغير به فطهور) لزوال علة النجاسة (فلو كثر) المتنجس القليل
(إبراد طهور) أي بسبب أن أورد عليه ماء طهور أكثر منه وليس فيه نجاسة جامدة (فلم يبلغهما)
أي القلتين (لم يطهر ، وقيل طاهر) هذا الماء الذي كان متنجسا وكثر ولم يبلغ قلتين وليس به
نجاسة جامدة (لاطهور) لا بمعنى غير ، فهي اسم صفة لما قبلها لاعاطفة ، إذ شرط العاطفة أن يكون
ما بعدها مغايرا لما قبلها ، فإن اختلف شرط مما ذكر فهو نجس باتفاق ، والطهارة المعبر عنها بقليل ،
وبه قال جمهور من العلماء ، وهناك وجه آخر أنه طهور (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها
سائل) عند شق عضو منها في حياتها (فلا تنجس مائعا) ماء أو غيره بموتها فيه (على المشهور)
ومقابلها أنها تنجسه ، ويحل الخلاف إذا لم تنشأ فيه ، فإن نشأت فيه وماتت لم تنجسه جزما ، فإن غبرته
الميتة أو طرحت فيه بعد موتها قصدا نجسته جزما (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصر
فإنه لا ينجس مائعا (قلت: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فهو أظهر من القول بالتنجيس ، ومثل المائع
الثوب والبدن (والجاري كراكد) في تنجسه بالملاقاة (وفي القديم لا ينجس بلا تغير) لقوته
والعبرة في الجاري بالجارية وهي الدفعة بين حافتي النهر عرضا ، فهي إن كانت قلتين لا تنجس لاهي
ولا ما قبلها ولا ما بعدها والانتجست هي ، وما بعدها كان كالغسالة (والقلتان خمسمائة رطل بغدادي

تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ ، أَوْ لَوْنٌ ، أَوْ رِيحٌ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ
مَاءَهُ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ ، وَقِيلَ إِنْ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقِيَنَّ فَلَا ،
وَالْأَعْمَى كَبَصِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ مَاءَهُ وَبَوْلُهُ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يُخْلَطَانِ ، ثُمَّ يَنْتَبِهُمُ
أَوْ مَاءَهُ وَزَيْدٌ تَوَضَّأَ بِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَقِيلَ لَهُ الْاجْتِهَادُ وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَأَى الْآخَرَ ،
فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ ، بَلْ يَنْتَبِهُمُ بِإِلَاعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
أَخْبَرَهُ بِتَنْجِيسٍ مَقْبُولٍ الرَّوَابِةُ ، وَبَيَّنَّ السَّبَبَ ، أَوْ كَانَ فَقِيهًا مُوَافِقًا أَعْتَمَدَهُ ، وَيَحِلُّ
اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ وَكَذَا اتِّخَاذُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ الْمَوَهُ فِي
الْأَصَحِّ ،

تقريباً في الأصح (في معنى نقص رطل ورطلين (والتيغير المؤثر بطاهر) فيسلب الطهورية (أو
نجس) فيسلب الطهورية (طعم أولون أوريح) أى أحد الثلاثة كاف (ولو اشتبه ماء طاهر) أى
طهور (بنجس) ومثل الماء التراب (اجتهد) في المشتبهين وجوبا ان لم يقدر على طاهر يبقين ،
وجوازا ان قدر . والاجتهاد : بذل الجهد في المقصود (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) فلو
هجم وتطهر بأحدهما من غير اجتهاد لم تصح طهارته ، وان صادف الطهور (وقيل ان قدر على
طاهر يبقين) كأن كان بشطنهر ومعه ما آن مشتهيان (فلا) يجوز له الاجتهاد (والأعمى كبصير في
الأظهر) فيجوز له الاجتهاد أو بحجب على ماسم لأنه يدرك الأمانة باللس ، ومقابل الأظهر أنه
لا يجوز له الاجتهاد (أو) اشتبه (ماء وبول لم يجتهد على الصحيح) لأن البول لا يمكن رده الى
الطهورية ، بخلاف الماء النجس فيمكن رده بالكثرة فكان للقاء أصل في الطهارة ، ومقابل الصحيح
جواز الاجتهاد فيهما (بل يخلطان) بنون الرفع استثناء (ثم) بعد الخلط (ينهم) ولا يصح
التيمم قبل الخلط (أو) اشتبه ماء (وماء ورد توضاً بكل مرة) ولا يجتهد لأن ماء الورد لأهل
الله في التطهير ، ويعذر في عدم الحزم بالنية (وقيل له الاجتهاد) فيهما ، وله أن يجتهد لشرب ماء الورد
(وإذا استعمل ماظنه) الطاهر من المائين (أراق الآخر) ندبا . وقيل وجوبا (فان تركه) بلا
إراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه (على النص) ، بل
ينهم) ويصلي (بإعادة في الأصح) إذ ليس معه ماء طاهر يبقين (ولو أخبره بتنجسه) أى الماء أو غيره
من المائيات (مقبول الرواية) كعبد وامرأة ، بخلاف الصبي والفاسق (وبين السبب) في نجاسته
(أو كان) المحرم (فقيها) عالما بأحكام النجاسات (موافقا) للمخبر (أعتمده) من غير تبين للسبب
(ويحل استعمال) واقتناء (كل إناء طاهر) ولو صرفوع القيمة كإناء من ياقوت (إلا ذهباً
وفضة) أى إناءهما (فيحرم) استعماله على الرجل والمرأة الا لضرورة كأن يحتاج الى جلاء عيه
بالماء فيباح (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتناء إناء النجسين (في الأصح) ومقابله يجوز اقتناؤه
ويحرم تخلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل الموه في الأصح) أى المطلق بذهب

وَالْتَفَيْسُ كِبَاقُوتٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَا ضَبُّ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِزِينَةٍ حَرَامٌ ،
أَوْ صَغِيرَةٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا ، أَوْ صَغِيرَةٌ لِزِينَةٍ ، أَوْ كَبِيرَةٌ لِحَاجَةٍ حَازَ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَبَّةٌ
مَوْضِعُ الْإِسْتِمَالِ كَثِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب أسباب الحدث

هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا : خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلِهِ ، أَوْ دُبُرِهِ إِلَّا اللَّيْثَ ، وَلَوْ أُنْسَدَ مَخْرَجُهُ
وَأُنْفَتَحَ تَحْتَ مَعِدَتِهِ فَخَرَجَ الْمَتَادُ قَقْصًا ، وَكَذَا نَادِرٌ كَدُّودٌ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ
مُنْسَدٌ ، أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

وفضة ولم يحصل منه شيء بالعرض على النار، فإن حصل منه شيء حرم استعماله ، وكذا اتخاذه (و)
يحل (التفيس) من غير التقدين (كياقوت) وفير وزج (في الأظهر) ومقابله يحرم للخيلاء (وماضب)
من إناه (بذهب) أوفضة ضبة كبيرة لزينة حرم استعماله واتخاذه ، وأصل الضبة أن ينكسر
الاناء فيوضع على موضع السكسر نحاس أوفضة ليمسكه ثم توسع النقهاء فأطلقوه على كل ما يلصق به
وان لم ينكسر (أوصغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم ولا يكره . (أوصغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز)
مع السكراهة فيهما في الأصح (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في
الأصح) ومقابله يحرم إناؤها مطلقا لمباشرتها بالاستعمال (قلت : المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقا)
أي سواء كانت صغيرة أو كبيرة لحاجة أو لزينة (والله أعلم) ومرجع الصغر والكبر العرف ، فإن
شك في ذلك فالأصل الحل .

باب أسباب الحدث

أي الأصغر لأنه المراد عند الإطلاق ، والأسباب : جع سبب ، ويعبر عنها بنواقض الوضوء
(هي أربعة : أحدها) أي الأسباب (خروج شيء) عينا كان أو ريحا طاهرا كدود أو نجسا
(من قبله) أي المتوضئ إلى الواضح (أو دبره) فلا نقض بخروج شيء من قبل الميت أو دبره
ولابجروج شيء من قبل الخنثى (الالمني) أي مني الشخص نفسه الخارج منه أولا كان أمي بمجرد
النظر فلا ينقض وضوءه (ولو أنسد مخرجه وانفتح) مخرج بدله (تحت معدته) هي في الأصل
مستقر الطعام والشراب ، والمراد بها هنا السرة (مخرج المتاد) خروجه كبول وغائط (نقض) وكذا
نادر (كدود في الأظهر) ومقابله لا ينقض النادر (أو) انفتح (فوقها) أي المعدة
والمراد فوق تحتها بأن انفتح في السرة أو محاذيها أو فوقها (وهو) أي الأصلي (منسد أو تحتها وهو
منفتح فلا) ينقض الخارج منه (في الأظهر) لأنه عند خروجه من السرة أو فوقها بالقيء أشبه
وفيها إذا خرج من تحتها والأصل منفتح لضرورة إلى مخرجه مع انفتاح الأصلي ، ومقابل الأظهر ينقض

الثاني : زوال العقل إلا نوم تمكن مقعده . الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا
تخرماني الأظهر ، والملموس كلاميس في الأظهر ، ولا تنقض صغيرة وشعر ، وسين
وظفر في الأصح . الرابع : مس قبل الأديمي بطن الكف ، وكذا في الجديد حلقة
دبره ، لا فرج بهيمة ، وينقض فرج الميت والصغير ، وتحل الجب ، والد كرك الأشل ،
وباليد السلاء في الأصح ، ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها . ويحرم بالحدث الصلاة
والطواف ، وتحمل المصحف ، ومس ورقه ، وكذا جلده على الصحيح ، وخريطة ،
وسندوق فيها مصحف ، وما كتبت لدرس قرآن كلوح في الأصح ، والأصح حل
تحمله في أمتعة ،

الخارج مما ذكر ، وهذا كله في الانسداد العارض . وأما الانسداد الخلق فينقض ما ذكر .
(الثاني : زوال العقل) . أي التميز بنوم أو غيره كإغماء وسكر وجنون ، فخرج : النعاس ، وحديث
النفس وأوائل نشوة السكر فلا تنقض بها (إلا نوم يمكن مقعده) أي إليه من مقره ، ولا يمكن
لمن نام على قفاه ، ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل جدا . (الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا
محرم) فلا ينقض لمسها (في الأظهر) ومقابلته ينقض باسها . والمحرم : من حرم نكاحها بنسب
أورضاع أو مصاهرة (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس (كلاميس) في انتقاض وضوئه
(في الأظهر) ومقابلته لا ينقض إلا وضوء اللامس (ولا تنقض صغيرة) لم تبلغ جدا تشتهى فيه
(وشعر وسن وظفر في الأصح) ومقابلته ينقض جميع ذلك . (الرابع : مس قبل الأديمي) ذكرنا
كان أو أتى من نفسه أو غيره (بطن الكف) من غير حائل . وبطن الكف : الراحة مع
بطون الأصابع (وكذا) ينقض (في الجديد حلقة دبره) أي الأديمي ، وفي القديم لا تنقض بمسها
(لا فرج بهيمة) فلا ينقض مسه (وينقض) مس : (فرج الميت والصغير وتحل الجب) أي
القطع للفرج (والذكر الأشل) وهو الذي لا ينقيض ولا ينسبط (وبالييد السلاء) وهي التي
بطل عملها (في الأصح) ومقابلته لا تنقض المذكورات (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها)
وكذا حروفها وحرف الكف (ويحرم بالحدث الصلاة) بأنواعها ، وفي معناها سجدة التلاوة
والشكر ، وخطبة الجمعة (والطواف) فرضه ونفله (وحل المصحف ومس ورقه) المكتوب فيه
وغيره (وكذا) يحرم مس (جلده) المتصل به (على الصحيح) ومقابلته يجوز مس جلده ،
ولو انفصل جلده فالمصحف أنه يحرم مسه مالم تنقطع نسبه عنه (وخريطة) هي وعاء كالكيس
(وسندوق) بضم الصاد وفتحها (فيها مصحف) يحرم مسهما إن أعداه (وما كتبت لدرس
قرآن كلوح في الأصح) ومقابلته لا يحرم مس الجميع ، أما ما كتبت لغير الدراسة كالتميمة والبراهم
فلا يحرم مسها ولا حملها بغير وضوء (والأصح حل جلده) أي القرآن (في أمتعة) إذا لم يكن

وَتَقْسِيرِ وَدَنَابِيرَ ، لَا قَلْبَ وَرَقِهِ يَعُودُ . وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمَحْدُثَ لَا يُنْمَعُ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حِلُّ قَلْبِ وَرَقِهِ يَعُودُ وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ تَبَيَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ تَحِيلَ بَيَقِينِهِ ، فَلَوْ تَبَيَّنَهُمَا وَجْهَ السَّابِقِ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يقدّم داخل الخلاء يساره ، والخارج يمينه ، ولا يحمل ذكر الله تعالى ، ويعتيد حاليًا يساره ، ولا يستقبل القبلة ، ولا يستدير بها ، ويحزممان بالصحرَاء ، ويبعد ويستتر ، ولا يبول في ماء راكيد ، وجحر ، ومهب ريح ، ومتحدث ، وطريق ، وتحت مشيرة ، ولا يتكلم ، ولا يستنجي بماء في مجلسه ، ويستبرئ

مقصودا بالجل (وتفسير) إذا كان التفسير أكثر (ودنابر لقلب ورقه يعود) ونحوه (و) الأصح (أن الصبي المحدث لا ينم) من مس لوح أو مصحف يتعلم منه ولا من حله ولو كان حدثه أكبر (قلت: الأصح حل قلب ورقه يعود) ونحوه (وبه قطع العراقيون ، والله أعلم) . قال الأذعري : والقياس أنه إن كانت الورقة قائمة فصفعها يعود جاز ، وإن احتاج في صفحها إلى رفعها حرم لأنه حامل لها اه (ومن تبين طهرا أو حدثا وشك) أي تردد. (في) طرق (ضده) عمل بيقينه (لأن اليقين لا يزول بالشك) (فلو تبينهما) أي الطهر والحدث بأن وجدا منه بعد الشمس مثلا (وجعل السابق) مهما (فضة ما قبلهما) يأخذ به (في الأصح) فإن كان قبل الشمس محدثا فهو الآن متطهر ، وإن كان قبلها متطهرا فهو الآن محدث إن كان يعتاد تجديد الطهارة ، فإن لم يعتد تجديدها فيكون متطهرا ، فإن لم يعلم ما قبل الشمس لزمه الوضوء ، ومقابل الأصح أنه يلزمه الوضوء بكل حال .

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء (يقدم داخل الخلاء يساره ، والخارج يمينه) والخلاء : المكان المعتد لقضاء الحاجة عرفا (ولا يحمل) في الخلاء مكتوب (ذكر الله تعالى) من قرآن أو غيره وكذلك اسم رسوله وكل اسم معظم ، وجل ما ذكر مكروه لاحوام ، فإن دخل الخلاء ومعه ذلك ضم كفه عليه أو وضعه في عمامته ، والمتجه تحريم ادخال المصحف ونحوه الخلاء من غير ضرورة اجلا لا له وتسكوبا (ويتمد جالسا يساره) وينصب اليمنى (ولا يستقبل القبلة ولا يستديرها) ندبا في البنان (ويحرم بالصحراء) بدون ساتر مرتفع ثلثي ذراع (ويبعد) عن الناس في انصحراء (ويستر) عن أعينهم بالساتر المذكور ، ويكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في ماء راكيد) وكذا لا يتغوط ، فإن فعل ذلك كره إن كان الماء له ، فإن كان لغيره أو مسبلا حرم (و) لا يبول في (جحر) وهو الخرق النازل (ومهب ريح) أي موضع هبوبها وإن لم تكن هابة (ومتحدث) للناس . وهو بفتح الدال مكان الاجتماع (وطريق) مساوك لهم (وتحت) شجرة (مشيرة) ولو كان الثمر مباحا (ولا يتكلم) حال قضاء الحاجة : أي يكره له ذلك الا لضرورة كأنذار أحمى ، فلا يكره بل قد يجب (ولا يستنجي بماء في مجلسه) أي يكره له ذلك إن لم يكن معدا (ويستبرئ)

مِنَ الْبَوْلِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .
وَعِنْدَ خُرُوجِهِ : غُفْرَانِكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَقَاتَانِي . وَيَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ
أَوْ حَجَرٍ ، وَتَجْمَعُهُمَا أَفْضَلُ ، وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ كُلِّ حَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُخْتَرَمٍ وَجِلْدٍ دُبِغٍ
دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَشَرَطُ الْحَجَرِ أَنْ لَا يَحِفَّ النَّجَسُ ، وَلَا يَنْتَقِلَ ، وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٌّ
وَلَوْ نَدَرَ أَوْ أَنْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ حَاذَ الْحَجَرِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَيَجِبُ
ثَلَاثُ مَسْحَاتٍ ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ وَجَبَ الْإِقْتَاءُ . وَسُنُّ الْإِيتَارِ ، وَكُلُّ
حَجَرٍ إِكْلٌ مَحَلِّهِ . وَقِيلَ يُوزَعَنَّ لِجَانِبَيْهِ وَالْوَسْطِ ، وَيُسْنُّ الْاسْتِنْجَاءُ بِسَارِهِ ، وَلَا
اسْتِنْجَاءَ لِلْوَدِ ، وَبَعَرٍ بِلَا لَوْثٍ فِي الْأُظْهَرِ .

من البول) ندبا عند انقطاعه بما يتحقق به انقطاع البول من مشى وغيره (ويقول) ندبا (عند)
ارادة (دخوله : بسم الله اللهم انى أعوذ بك) أى اعتصم (من الخبث) بضم الخاء والباء جمع حيث
(والخبائث) جمع خبيثة : أى ذكران الشياطين وانائمهم ، فان نسي تعوذ بقلبه (و) يقول (عند)
أى عقب (خروجه : غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني) ويكرر : غفرانك ثلاثا
(ويجب الاستنجاء) من كل خارج ملوث من القبل أو الدبر (بماء أو حجر ، وجعهما أفضل) من الاقتصار
على الماء (وفى معنى الحجر) الوارد (كل جامد) فلا يجوز بالمائع (طاهر) نخرج النجس (قالع)
بفجر نحو الزجاج والقصب الأملس (غير مخترم) فلا يجوز بالمخترم كجزء الحيوان المتصل ومطعم
الآدمى وما كتب عليه اسم معظم أو علم مخترم وجلده المتصل به (وجلد) بالحجر عطف على جامد
(دبغ دون غيره) مما لم يدبغ (فى الأظهر) ومقابله يجوز بهما ، وفى قول لا يجوز بهما (وشروط
الحجر أن لا يحف النجس) الخارج ، فان جف تعين الماء (و) أن (لا ينتقل) عن المحل الذى استقر
فيه ، فان انتقل تعين الماء (و) أن (لا يطرأ أجنبى) رطب ، فان طرأ ذلك تعين الماء . وأما الخفاف
فلا يؤثر (ولو ندر) الخارج كالدلم (أو انتشر فوق العادة ولم يجاوز) الخارج من الدبر (صفحة
(و) لا الخارج من القبل (حشفته جاز الحجر) بشروطه المذكورة فيه (فى الأظهر) ومقابله يتعين
الماء فى النادر والمنشر (ويجب ثلاث مسحات) بأن تم كل مسحة المحل (ولو) كانت
(بأطراف حجر فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب الاتقاء) برابع فأكثر (وسن) بعد الاتقاء ان
لم يحصل بوزن (الابتار ، و) يجب (كل حجر لكل محله) أى الاستنجاء فيجب تعميم كل مسحة
(وقيل يوزعن) أى الثلاث (لجانبه والوسط) فيجعل واحدا لليمنى ، وآخر لليسرى ، والثالث
للووسط ، وبعضهم يجعل التعميم بكل مسحة سنة لا واجبا ، وتظهر عليه المقابلة بالقليل المذكور
(ويسن الاستنجاء بساره) فى الماء والحجر ، ويكره باليمن (ولا استنجاء لتدويعر) بفتح العين
(بلا لوث) فلا يجب منه استنجاء وان استحب (فى الأظهر) ومقابله يجب ، والواجب فى
الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة ، ولا يضر تم ريحها بيده وان حكمنا عليها بالنجاسة .

باب الوضوء

فَرَضُهُ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا نِيَّةٌ رَفَعَ حَدَثٌ ، أَوْ اسْتِباحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى طَهْرٍ ، أَوْ آدَاءُ فَرَضِ الْوُضُوءِ ، وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَسْتَحَاضَةٍ كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِباحَةِ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا ، وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ . وَقِيلَ يَكْفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ ، وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ الثَّانِي : غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَتَنَّهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ ، وَكَذَا التَّخْذِيفُ

باب الوضوء

وهو بضم الواو : استعمال الماء في أعضاء مخصوصة : وهو المراد هنا ، وبفتحها : اسم للماء الذي يتوضأ به (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم : أى فروضه بمعنى أركانه (ستة : أحدها نية رفع حدث) عليه : أى رفع حكمه كحرمة الصلاة ، وانما نكر حدث ليشمل من عليه أحداث ونوى رفع بعضها فانه يكفيه (أو) نية (استباحة) شئ (مفتقر الى طهر) أى وضوء كأن يقول : نويت استباحة الصلاة أو الطواف أو مس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو فرض الوضوء ، وان كان المتوضئ صلبا أو أداء الوضوء أو الوضوء ، ولا يشترط التعرض للفرضية في الوضوء بخلاف الغسل (ومن دام حدثه كاستحاضة) ومن يه سلس بول (كفاه نية الاستباحة) أو الوضوء (دون الرفع على الصحيح فيهما) ومقابله قولان : قول يصح بهما ، وقول لا يصح إلا لجمعهما (ومن نوى تبردا) أو أى شئ يحصل بدون قصد كتتلف (مع نية معتبرة) أى مستحضرا عند نية التبرد نية الوضوء (جاز) أى أجزاء ذلك ، وأما اذا نوى التبرد من غير استحضار لنية الوضوء انقطعت النية ، ويلزمه اذا أراد إكمال الوضوء أن يجدد نية معتبرة من عدم انقطاعها (على الصحيح) ومقابله أن ذلك يضر للشرىك (أو) نوى بوضوئه (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث (فلا) يجوزنه (فى الأصح) ومقابله يصح الوضوء بتلك النية (ويجب قرنها) أى النية (بأول) غسل (الوجه ، وقيل يكفى) قرنها (بسنة قبله) كضمضة ، والأصح المنع (وله تفريقها) أى النية (على أعضائه) أى الوضوء بأن يوى عند كل عضو رفع الحدث عنه . (الثانى غسل وجهه) أى اغسله سواء كان بفعل المتوضئ أم بغيره (وهو) أى وجهه طولا (ما بين منابت رأسه غالبا ، و) تحت (منتهى لحييه) بفتح اللام ، وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السفلى (و) عرضا (ما بين أذنيه ، فنه) أى الوجه (موضع الغمم) وهو نزول الشعر على الجبهة أو القفا ، فوضع الغمم من الوجه كما أن موضع الصلح ليس منه ، فأشار بمقابله لذلك (وكذا التخذيف) أى موضعه من الوجه ، وهو ما يثبت عليه الشعر الخفيف بين

فِي الْأَصَحِّ ، لَا التَّرَعَّتَانِ ، وَهَمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ . قُلْتُ : صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ
مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ ، وَحَاجِبٍ ، وَعِذَارٍ ،
وَشَارِبٍ ، وَخَلِيٍّ ، وَعَنْقَقَةٍ شَعْرًا وَبَشَرًا ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ ، وَاللَّحْيَةُ إِنْ
خَفَّتْ كَهَذَبٍ ، وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ .
الثَّلَاثُ : غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَقِيهِ ، فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ ، أَوْ مِنْ مِرْقَقِيهِ
فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضِدِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ فَوْقَهُ نُدْبَ بَاقِي عَضِدِهِ . الرَّابِعُ : مُسَمًّى مَسْحٍ
لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ ،

ابتداء العذار والنزعة (في الأصح) ومقابله أن موضع التحذيف من الرأس ، وسيأتي أن المصنف
يصحح هذا (لا النزعتان) بفتح الزاي ، ويجوز سكونها (وهما بياضان يكتنفان الناصية)
وهي مقدم الرأس من أعلى الجبين . (قلت : صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس ، والله
أعلم) ومن الوجه البياض الذي بين العذار والأذن ، وما ظهر من جرة الشفتين (ويجب غسل كل
هذب) وهو الشعر النابت على أجفان العين (وحاجب) وهو الشعر فوق العين (وعذار) بالذال
المهجمة : الشعر المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض ، وقيل : هو ما على العظم النابت مابزاء الأذن
وهو أول ما ينبت للأمرء (وشارب) وهي الشعر النابت على الشفة العليا (وخذ) أي الشعر
النابت عليه (وعنققة) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) المراد ظاهر الشعر
وباطنه وإن كثف (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنققة كثيفة) ولا بشرتها (واللحية) وهي
الشعر النابت على الذقن خاصة ، وهي جمع اللحيين (إن خفت كهذب) فيجب غسل ظاهرها
وباطنها (وإلا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسسل باطنها ، والخفيفة : ما ترى
البشرة من خلالها في مجلس التخاطب ، والكثيفة : ما تمنع الرؤية (وفي قول : لا يجب غسل
خارج عن الوجه) من لحية وغيرها ، والمراد بالخارج : ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله .
وحاصل المعتمد في الشعور أن يقال : لحية الرجل وعارضاه ، وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب
غسله ظاهرا ، وباطنا إن كان خفيفا ، وظاهرا فقط إن كان كثيفا ، وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا
ظاهرا وباطنا ، خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره . (الثالث : غسل يديه مع مرفقيه) ولا بد من
غسل جزء من العضد (فإن قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (وجب غسل ما بقي) منه
(أو) قطع (من مرفقيه) بأن سل العظم (فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور)
ومقابله لا يجب غسله (أو) قطع (فوقه) أي المرفق (ندب) غسل (باقي عضده) لئلا يخلو
العضو عن طهارة . (الرابع مسمى بمسح لبشرة رأسه أو شعره) ولو واحدة أو بعضها إنما لا بد
أن يكون الشعر (في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمد عن الرأس من جهة نزوله ، فلو كان
متجعجا بحيث لو مد لخرج عن الرأس لم يحز المسح عليه (والأصح جواز غسله) أي الرأس

وَوَضَعَ الْيَدَ بِلَا مَدٍّ . الْخَامِسُ : غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَتَيْهِ السَّادِسُ : تَرْتِيبُهُ هَكَذَا ، وَلَوْ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ أَمْسَكَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبِ بَأْنِ غَطَسَ ، وَمَكَثَ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مَكْثٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَسَنَنُهُ السَّوَالُكَ عَرْضًا بِكُلِّ خَشْنٍ لَا أَصْبِيهِ فِي الْأَصَحِّ . وَيُسْنُ لِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْقَمِّ ، وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالتَّسْمِيَةِ أَوَّلَهُ ، فَإِنْ تَرَكَ فَنِي أَثْنَائِهِ ، وَغَسَلَ كَفَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّقِنْ طَهْرَهُمَا كَرِهَ غَسْلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فَضْلَهُمَا أَفْضَلُ ، ثُمَّ الْأَصَحُّ يَتَمَضَّمُ بِغُرْفَةٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا ، وَيُبَالِغُ فِيهِمَا

(و) جواز (وضع اليد بلا مد) ومقابل الأصح لا يجوز فيهما (الخامس غسل رجليه مع كعبيه) ومما العظماء الناثان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، وهذا في غير لابس الخف ، ويجب إزالة ما في شقوق الرجلين من عین وماتحت الأظفار من وسخ (السادس ترتيبه) أي الوضوء (هكذا) أي كما ذكره من البداءة بالوجه مقرونا بالنية ، ثم اليدين ، ثم مسح الرأس ، ثم غسل الرجلين (ولو اغتسل محدث) حدثنا أصغر بأن انغمس بنية رفع الحدث (فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث) بقدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) بأن غطس وخرج حالا (فلا) يصح الوضوء ومقابل الأصح أنه لا يصح الوضوء وان مكث (قلت : الأصح الصحة بلا مكث ، والله أعلم) لتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسننه) أي الوضوء (السوالك) وهو استعمال عود أو نحوه من كل خشن في الأسنان وما حولها ، ومحله في الوضوء بعد غسل الكفين (عرضا) أي في عرض الأسنان ظاهرا وباطنا فيكره طولا (بكل خشن) طاهر ولو خرقه ، ولكن العود أولى (لا أصبه) فلا تكفي ولو خشنة (في الأصح) ومقابلة يكفي (ويسن للصلاة) كما يسن للوضوء ويفعل قبيل الدخول فيها ولو كل ركعتين (وتغير القم) من أكل وغيره ويتأكد لقراءة القرآن والعلم (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) ولو صوم نفل (و) من سنن الوضوء (التسمية أوله) والتعوذ قبلها ، والمراد بأوله أول غسل الكفين فيقرن النية بالتسمية أول غسل الكفين (فان ترك) التسمية أوله (ففي أثنائها) يأتي بها (و) من سننه أيضا (غسل كفيه) إلى كوعيه (فان لم يتقن طهرهما) بأن تردد فيه (كره غمسهما في الإناء) الذي فيه ماء قليل (قبل غسلهما) ثلاثا ، ولا تزول الكراهة إلا بغسلهما ثلاثا وهي المندوبة أول الوضوء (و) من سننه أيضا (المضمضة والاستنشاق) ويحصلان بإبصال الماء إلى داخل الفم (والأظهر أن فصلهما أفضل) من وصلهما ، والفصل هو أن لا يجمع بينهما في غرفة واحدة ، والوصل أن يجمعهما فيها (ثم الأصح) على هذا الأظهر المفصل للفصل أنه (يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) فذلك على هذا القول أفضل منه الفصل بست غرفات ، ومقابل الأصح على هذا القول يقول : ان الفصل بست غرفات بأن يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث أفضل (ويبالغ فيهما) أي المضمضة والاستنشاق بأن يبلغ الماء في المضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان واللثة

غَيْرُ الصَّائِمِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرُفٍ : يَتَضَمَّنُ مِنْ كُلِّهِ ، ثُمَّ
يَسْتَنْشِقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ
ثُمَّ أُذُنَيْهِ ، فَإِنْ عَسَرَ رَفَعُ الْعِمَامَةِ كَمَلْ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثْفَةِ وَأَصَابِعِهِ ،
وَتَقْدِيمُ الْيَمْنَى ، وَإِطَالَةُ غُرَّتَيْهِ وَتَحْجِيلُهُ ، وَالْمَوَالَاةُ ، وَأَوْجِبَهَا الْقَدِيمُ ، وَتَرَكَ الْإِسْتِعَانَةَ وَالنَّفْضَ
وَكَذَا التَّنْشِيفَ فِي الْأَصْحَحِ ، وَيَقُولُ بَعْدَهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ
إِذْ لَا أَصِلُ لَهُ .

وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم (غير الصائم) وأما لصائم فتكره له المدالعة
(قلت : الأظهر تفضيل الجمع) وهو الوصل (بثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق) فهذه
الكيفية في الوصل أفضل من الجمع بغرفة يتضمض منها ثلاثا ، ثم يستنشق ثلاثا (والله أعلم ، و)
من سننه أيضا (تثليث الغسل والمسح) ولو لجيرة أو خوف ، وكذا يسق تثليث السواك والنية
والذكر عقبه ، وتكره الزيادة على الثلاث (ويأخذ الشاك باليقين) في المفروض وجوبا ، وفي
المستحب ندبا (و) من سننه (مسح كل رأسه) والسنن في كفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه
ويلصق مسبحة بالأخرى وإبهامية على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ويردهما إن كان له شعر
ينقلب (ثم) بعد مسح الرأس بمسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد (فإن عسر رفع
العمامة) أو نحوها (كامل بالمسح عليها) وكذا إذا لم يرد رفع العمامة ، وإن لم يعسر (و) من
من سننه (تحليل اللحية الكثيفة) أي الكثيفة وكذا كل شعر يكفي غسل ظاهره فيخلله بالأصابع
من أسفل (و) من سننه تحليل (أصابعه) من يديه ورجليه (و) من سننه (تقديم اليمنى)
على اليسرى من كل عضوين لا يسق غسلهما معا (و) من سننه (إطالة غرته) بغسل زائد
على الواجب في الوجه من صفحة عنقه ومقدمات رأسه (و) إطالة (تحجيلة) بغسل العضدين
والماقين أو شيء منهما (و) من سننه (الموالاة) بين الأعضاء بحيث لا يجف الأول قبل الشروع
في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج (وأوجبها القديم ، و) من سننه (ترك الاستعانة) بالصَّب
عليه لغير عذر ، وهي خلاف الأولى (و) من سننه ترك (النفض) للماء (وكذا التَّنْشِيفُ)
أي تركه سنة ، وهو خلاف الأولى (في الأصح) ومقابله أنهما سواء (ويقول بعده :
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله : اللهم اجعلني من التَّوَّابِينَ
واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)
يقول ذلك وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء (وحذفت دعاء الأعضاء) الذي ذكره المحرر
(إذ لا أصل له) في كتب الحديث ولم يذكره الشافعي والجمهور ، ولكن ذكر المحلى أنه ورد في
تابع ابن حبان بطرق ضعيفة ، فيحوز العمل بها في فضائل الأعمال .

باب مسح الخف

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً يَلْبِاسُهَا مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَ حَضَرَ أَيْ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ لَمْ يَسْتَوِفْ مَدَّةَ سَفَرٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ ، سَاتِرًا مَحَلَّ فَرْضِهِ ، طَاهِرًا ، يُمَكِّنُ تِبَاعُ الشَّيْءِ فِيهِ لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ، قِيلَ وَحَلَالًا وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً فِي الْأَصْحَ ، وَلَا جُزْءُ مَوْقَانٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ فِي الْأَصْحَ ، وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا ، وَيَكْفِي مَسْمًى مَسْحُ يُحَاذِي الْفَرْصَ

باب مسح الخف

وَأَرَادَ بِهِ الْجَنَسَ إِذَا لَاجِزَ مَسَحَ رَجُلٌ وَغَسَلَ أُخْرَى (يَجُوزُ) الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ (فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ) وَكَذَا لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ (يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمَسَافِرِ) سَفَرُ قَصْرٍ (ثَلَاثَةً) مِنْ الْأَيَّامِ (بِلِبَاسِهَا) وَالْمُرَادُ بِلِبَاسِهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ بِهَا سَوَاءُ أَسْبَقَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَيْلَتَهُ أَمْ لَا ، وَنَحْسَبُ الْمَدَّةَ (مِنْ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ) فَلَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ حَدَثٍ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخَفِ ثُمَّ أَحْدَثَ كَانَ ابْتِدَاءَ مَدَّتِهِ مِنْ حَدَثِهِ الْأَوَّلِ (فَإِنْ مَسَحَ حَضَرَ أَيْ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ) أَيْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ تَقَصَّرَ فِيهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ أَقَامَ (لَمْ يَسْتَوِفْ مَدَّةَ سَفَرٍ) بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَدَّةٍ مُقِيمٍ فِي الْأَوَّلَى وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَهُوَ مُسَافِرٌ وَالْأَمْرُ لَا يَمْسَحُ وَيَجْزِيهِ مَاضِي (وَشَرْطُهُ) أَيْ جَوَازُ الْمَسْحِ (أَنْ يَلْبَسَ) بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ (مِنْ الْحَدَثَيْنِ) وَلَوْ ابْتَدَأَ اللَّبْسَ بَعْدَ غَسْلِهِمَا ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ وَصُولِهِمَا إِلَى مَوْضِعِ الْقَدَمِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ (سَاتِرًا مَحَلَّ فَرْضِهِ) وَهُوَ الْقَدَمُ بِكَعْبَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ، لَا مِنْ الْأَعْلَى ، وَالْمُرَادُ بِالْمَسْحِ مَا يَمْنَعُ الْمَاءَ ، وَيَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجْلِ ، فَلَوْ قَصَرَ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْصِ أَوْ كَانَ بِهِ تَخَرُّقٌ فِي مَحَلِّ الْفَرْصِ ضَرَّ (طَاهِرًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى خَفٍ مِنْ جِلْدٍ نَجَسَ وَكَذَا مُتَنَجِّسٌ بِنَجَاسَةٍ لَا يَبْقَى عَنْهَا ، وَأَمَّا الْعَفْوَ عَنْهَا فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَسْكَنِ الطَّاهِرِ (يُمْكِنُ تِبَاعُ الشَّيْءِ فِيهِ) بِتَغْيِيرِ مَدَاسٍ (لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ) مِمَّا جُزَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَلَوْ كَانَ لَا بَسَّهُ مَقْعَدًا يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمَسَافِرِ ، تَخْلَافَ مَا لَا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ لَفَلْظُهُ أَوْ ضَيْقُهُ أَوْ سَعْتُهُ أَوْ ضَعْفُهُ فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ (قِيلَ وَحَلَالًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ ، وَالْأَصَحُّ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ (وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) أَيْ نَقُودَهُ إِلَى الرَّجْلِ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْخُرْزِ (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي (وَلَا) يَجْزِي (جُزْءُ مَوْقَانٍ) وَهِيَ خَفٌ فَوْقَ خَفٍ كُلُّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْمَسْحِ ، وَمَسْحُ الْأَعْلَى مِنْهُمَا (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي فَلَوْ مَسَحَ الْأَسْفَلَ مِنْهُمَا صَحَّ جُزْمًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ (وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ) بِعَرَى (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ لَا يَجُوزُ فَلَا يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ (وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ) وَعَقِبُهُ وَحَرْفُهُ (خُطُوطًا) بِأَنْ يَضَعَ يَدَهُ الْبِسْرَى تَحْتَ الْعَقَبِ وَالْيَمْنَى عَلَى ظَهْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى سَاقِهِ وَالْيَمْنَى إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ مَفْرَجًا بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَلَا يَسْنُ اسْتِعْبَابُهُ بِالْمَسْحِ ، وَيَكْرَهُ تَكَرُّرُهُ وَغَسْلُهُ (وَيَكْفِي مَسْمًى مَسْحُ) وَكَذَا غَسْلُهُ ، وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ الْمُبْتَلَةَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَمْرَحْهَا أَجْزَاءً (بِحَاذِي الْفَرْصِ) مِنَ الظَّاهِرِ

إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : حَرَفُهُ سَكَاسُفِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ ، فَإِنْ أَجْنَبَ وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ ، وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ يَطْهَرُ الْمَسْحَ غَسَلَ قَدَمَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ .

باب الغسل

مُوجِبُهُ مَوْتُ ، وَحَيْضٌ ، وَنِفَاسٌ ، وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَسْحِ ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشَقَةٍ ، أَوْ قَدَرِهَا فَرْجًا ، وَبُخْرُوجِ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِ الْعُنْتَادِ وَغَيْرِهِ ، وَيُتَرَفُّ بِتَدَقُّقِهِ ، أَوْ لَدَّةٍ بِبُخْرُوجِهِ ، أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ رَطْبًا ، أَوْ بَيَاضٍ بَيَضٍ جَافًا ،

لَا مِنْ الْبَاطِنِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ شَعْرًا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهِ (الأسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي المسح عليهما ، (على المذهب) والعقب مؤخر الرجل (قلت : سرفه كاسفله) في عدم كفاية المسح عليه (والله أعلم ، ولا مسح لشاك في بقاء المدّة) هل انقضت أولا (فإن أجنب) لا يس الخلف (وجب تجديد لبس) بعد الغسل ، فالجنابة مانعة من المسح قاطعة لمدّته حتى لو اغتسل لا يسا لا يمسح بقيتها (ومن نزع) في المدّة خفيه أو أحدهما أو ظهر بعض الرجل يتخرق أو غيره (وهو) في جميع ذلك (يظهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بما ذكر (وفي قول يتوضأ) وأما إذا كان يظهر الغسل فلا يلزمه شيء بذلك .

باب الغسل

هو بالفتح مصدر ، وبالسكسر ما يغسل به من صابون ونحوه ، وبالضم يطلق على الفعل وعلى الماء ، والمراد هنا الفعل فيصح ضبطه بالضم والفتح ، لكن المستعمل في لسان الفقهاء الضم (موجبه) خمسة أمور : أحدها (موت) لمسلم غير شهيد ولا يجب فيه نية . وثانيها ، وثالثها (حيض ونفاس) أي انقطاعهما . ورابعها ذكره بقوله (وكذا ولادة بلال في الأصح) اعتمد الرمي أنها لا تنقض وضوء المرأة ، وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تقطعها لو كانت صائمة طاهرة (و) خامسها (جنابة) ويحصل (بدخول حشفة) ولو بلا قصد (أو قدرها) من مقطوعها ، ولو كان الذكر غير منتشر (فرجا) ولو دبرا أو من بهيمة ، ويحجب العصبى والمجنون الموج والموج فيه ، وصح الغسل من عجز ويجزئه ويؤمر به ، وأما غيره فيفعله بعد الكمال (و) تحصل الجنابة أيضا (بخرُوج مني) للشخص نفسه خارج منه أول مرة . واصل في الثيب إلى ما يجب غسله في الاستنجاء ، وفي البكر والرجل إلى الظاهر (من طريق العتاد) وهو الفرج (وغیره) إذا كان مستحكما مع انسداد الأصل وخرج من تحت الصلب (ويعرف) المنى (بتدقيقه) بأن يخرج بدفعات (أو لدة بخرُوجِهِ) مع انكسار الشهوة عقبه (أو ریح عجین) حالة كون المنى (رطبا أو) ریح (بياض بيض) حالة كونه (جافا) وإن لم يلتد ولم يتدقق ، فالمرأة إذا خرج منها منى جنتها بعد غسلها وجب عليها إعادة

فَإِنْ قُدَّتِ الصَّغَاتُ فَلَا غُسْلَ ، وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ . وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حُرِّمَ بِالْحَدَثِ ، وَالْمَكْتُبُ
بِالْمَسْجِدِ لَا عُبُورُهُ ، وَالْقُرْآنُ ، وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ لَابْقُصِدِ قُرْآنٍ . وَأَقْلَهُ نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ ،
أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِ فَرَضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ ،
وَلَا تَجِبُ مَضْمُةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ ، وَأَكْمَلُهُ إِزَالَةُ الْقَدَرِ ثُمَّ الْوُضُوءُ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ غُسْلُ
قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ تَعَهُدُ مَعَاطِفِهِ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَحْلِلُهُ ، ثُمَّ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ
الْأَيْسَرِ ، وَبِذَلِكَ وَثَلْتُ ، وَتَتَّبِعُ لِحْيَتِي

غسلها إذا كانت بالغسة وقضت شهوتها وقت الجماع بأن كانت مستيقظة . أما لو كانت صغيرة أو
ناهية وقت الجماع فلا يجب عليها إعادة الغسل ، لأن الخارج منى الرجل لامنهما (فان فقدت
الصفات) المذكورة (فلا غسل) عليه ، فان احتمل كون الخارج منيا أو غيره كذا في خبر
يعنيهما : فان جعله منيا اغتسل أو غيره توضأ وغسل ما أصابه (والمرأة كرجل) فيما مر من حصول
الجنابة بالطريقين المارين وأن منيها يعرف بالخواص المذكورة (ويحرم بها) أي الجنابة (ما حرم
بالحدث) الأصغر من الصلاة وغيرها (و) يحرم بها زيادة على ذلك (المكث بالمسجد) أو التردد
فيه (لا عبوره) وكما لا يحرم العبور لا يكره إن كان له غرض فيه كأن كان المسجد أقرب طريقه
(و) يحرم بالجنابة أيضا (القرآن) أي قراءته ولو لبعض آية ولو حوفا (وتحل أذكاره) وكذا
غيرها ولو لما لا يوجد نظمه إلا في القرآن كآية الكرسي (لا بقصد قرآن) بأن يقصد الذكر
أو يطلق ، فان قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم ، وقد أفنى بعض المتأخرين أنه لو قرأ القرآن
جميعه لا بقصد القرآن جاز (وأقله) أي الغسل الواجب (نية رفع جنابة) أي رفع حكمها من
حرمة صلاة وقراءة قرآن (أو) نية (استباحة مفتقر إليه) كأن ينوي استباحة الصلاة أو الطواف
(أو آداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو آداء الغسل أو الطهارة للصلاة فالجاء بين الفرض
والآداء يجب حالة كون النية (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن (و) ثانی
الواجبات في الغسل (تعميم شعره) ظاهرا وباطنا ، ويجب نقض الضمائر إن لم يصل الماء إلى
باطنها إلا بالنقض (وبشره) حتى الأظفار وما يظهر من صمغ الأذنين ومن فرج المرأة عند
عودها ، لكن يعني عن باطن الشعر المعقود (ولا تجب) في الغسل (مضمضة واستنشاق) بل
يسنان (وأكمله) أي الغسل (إزالة القدر) ولو طاهرا كشيء (ثم) بعد الإزالة (الوضوء)
كاملا (وفي قول يؤخر غسل قدميه) لما بعد الغسل ، وعلى كل حال سواء قدم الوضوء كله أو بعضه
أو أخره تحصل سنة الغسل ، ثم ان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كأن احتلم وهو قاعد متمكن
نوى بالوضوء سنة الغسل ، وإن نوى رفع الحدث الأصغر ، وإن أدرج في الأكل كبر مراعاة للخلاف
(ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) كأن يأخذ الماء بكفه ويجعله في الأذنين ويطيب البطن
وداخل السرة (ثم يفيض على رأسه ويحله) أي يخل شعره وكذا شعر لحيته (ثم) يفيض
الماء على شقه الأيمن ثم الأيسر وبذلك (ما وصلت إليه يده من بدنه) ويثلث (فيغسل رأسه
ثلاثا ثم شقه الأيمن المقدم ثم المؤخر ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا كذلك) (وتنبع) المرأة (لحيض) أو

أَثَرُهُ مِنْكَ ، وَإِلَّا فَتَحَوهُ ، وَلَا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ، وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدَّةٍ ، وَالْفُسْلُ عَنْ صَاعٍ ، وَلَا حَدَّ لَهُ ، وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ يَغْتَسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَلَا تَكْفِي لَهَا غَسَلَةٌ ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ لِجَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ حَصَلًا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطَّ . قُلْتُ : وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ أَوْ عَكَسَهُ كَفَى الْفُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب النجاسة

هِيَ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَكَلْبٍ ، وَخِنْزِيرٍ ، وَفَرَعِيهِمَا ، وَمَيْتَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالسَّمَكِ ، وَالْجُرَادِ ، وَدَمٍ ، وَقَيْحٍ ، وَقَيْءٍ ، وَرَوْثٍ ، وَبَوْلٍ ، وَمَذْيٍ ،

نفاس (أثره) أى الدم (مسكا) فتجعله فى قطنه وتدخلها الفرج بعد الغسل (والا) بأن لم يتيسر المسك (فتحوه) مما فيه حراره من الطيب والا فيكفى الماء فى دفع الكراهة (ولا يسن تجديده) أى الغسل (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده إذا صلى بالأول صلاة ما (ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّة) وهو رطل وثلاث بغدادى (والغسل عن صاع) وهو أربعة أمداد (ولاحد له) أى للماء ، فلو نقص وأسبغ كفى (ومن به نجس) ولو حكما (يفسله ثم يغتسل ولا تكفى لهما غسلة) واحدة (وكذا فى الوضوء . قلت : الأصح تكفيه) غسلة واحدة إذا زالت بها النجاسة (والله أعلم ، ومن اغتسل لجنابة) ونحوها (و) نحو (جعة) كعبد بأن نواها (حصلا ، أو لأحدهما) بأن نواه (حصل فقط) عملا بما نواه (قلت : ولو أحدث) حدثا أصغر (ثم أجنب أو عكسه) بأن أجنب ، ثم أحدث (كفى الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على المذهب) لاندراج فيه ، ومقابله وجهان : أحدهما لا يكفي ، وإن نوى معه الوضوء . والثانى يكفي إن نوى والا فلا (والله أعلم) وفى العكس طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الأكبر مذهب المذهب نظرا لهذا الطريق فى هذه الصورة .

باب النجاسة وإزالتها

أفهى سبب ، وإزالتها مقصد . وهى لغة : كل ما يستقدر ، وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مراءى (هى) أى الأعيان النجسة (كل مسكر مائع) كالخمر والنبيذ ، واحترز بالمائع عن مثل الخشيش فإنه وإن كان حراما ليس بنجس (وكلب) ولو معلما للصيد (وخنزير وفرعهما) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوان ولو الآدمى (وميتة غير الآدمى والسّمك والجُرَاد) وإن لم يسسل دمها ، وأما ميتة المذكورات فطاهرة (ودم) ولو من كبده (وقيح) لأنه دم فاسد وكذا ماء النقاظ إن تغيرت رائحته (وقىء) وهو الخارج من المعدة وإن لم يتغير (وروث) وهو العذرة مترادفان (وبول) ولو من مأ كول اللحم (ومذى)

وَوَدِّي ، وَكَذَا مَنِيَّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصْح . قُلْتُ : الْأَصْحُ طَهَارَةٌ مَنِيَّ غَيْرِ السَّكَلَبِ
وَالْخَنَزِيرِ وَفَرَعِ أَحَدِهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَكِنْ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنْ
الْحَيِّ كَمَيْتَتَيْهِ إِلَّا شَعْرُ الْأُكُولِ فَطَاهِرٌ ، وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ
بِنَجَسٍ فِي الْأَصْح ، وَلَا يَطْهَرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا تَغَرُّمَتْ تَحَلَّتْ وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَى
ظِلٍّ وَعَكْسِيهِ فِي الْأَصْح ، فَإِنْ خَلَّتْ بِطَرَحِ شَيْءٍ فَلَا ، وَجِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ
ظَاهِرُهُ وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ . وَالْدَّبْغُ نَزْعُ فُضُولِهِ بِحَرِّ يَفِ لَاشْمَسٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ
الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصْح ، وَالْمَدْبُوغُ كَثُوبِ نَجَسٍ . وَمَا نَجَسَ بِمِلَاقَةِ شَيْءٍ مِنْ كَلْبٍ غَسِلَ
سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ ، وَالْأُظْهَرُ تَعْيِينُ التُّرَابِ ، وَأَنَّ الْخَنَزِيرَ كَكَلْبٍ ، وَلَا يَكْفِي تُرَابُ

وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند ثوران الشهوة (وددى) وهو ماء أبيض كدر تخشين يخرج
عقب البول أو عند جل شيء ثقيل (وكذا مَنِيَّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ) والسكاب (في الأصح) أما مَنِيَّ
الآدَمِيِّ فطاهر ، وأما مَنِيَّ السكاب فنَجَسٌ اتفاقاً (قلت : الأصح طهارة مَنِيَّ غَيْرِ السكاب والخنزير
وفرع أحدهما ، والله أعلم) ويستحب غسل المنيَّ خروجاً من الخلاف (ولكن ما لا يؤكل غير)
لبن (الآدَمِيِّ) كابن الأَثَانِ . أما لبن الآدَمِيِّ فطاهر ولو من ذكر وميثة (والجزء المنفصل من الحي
كميته) أي ميثة ذلك الحي ، فإن كانت ميثته نجسة فالجزء نجس ، والا فطاهر (إلا شعر الماء كقول)
أو صوفه أو ريشه (فطاهر) أما المنفصل من غير الماء كقول أو من ماء كقول بعد موته فنَجَسٌ
(وليس العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من حيوان طاهر ولو غير ماء كقول (بنجس في الأصح)
بل طاهرة ، ومقابله يقول الثلاثة نجسة . وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج الذي لا يصل إليه
ذكر الجماع فنَجَسَةٌ (ولا يطهر نجس العين) بغسل ولا باستحالة (الآخر تحللت) بنفسها
(وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه في الأصح) ومقابله لا تطهر (فإن خللت بطرح شيء فلا)
تطهر ، وكذا لو وقع فيها شيء بغير طرح ، لكن يعني عن حبات عنب وقعت في عصيره لا يمكن
الاحتراز عنها (و) كذا (جلد نجس بالموت) ولو من غير ماء كقول (فيطهر بدبغه ظاهره)
وهو ما لا يقى الدبغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاق الدبغ (على المشهور) ومقابله يقول الباطن
نجس فلا يصل فيه ولا يباع ، وأما الشعر فلا يطهر (والدبغ نزع فضوله) أي رطوباته (بحر يَفِ)
وهو ما يلذع اللسان بحرقته كالقرظ وقشور الزمان (لا شمس وتراب) مما لا ينزع الفضول (ولا
يجب الماء في أثنائه) أي الدبغ (في الأصح) ومقابله يجب (و) يصير (المدبوغ) بعد الدبغ
(كثوب نجس) أي متنجس فيطهر بغسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب) من جميع أجزائه
(غسل سبعا : إحداهما) مصجوبة (بتراب) طهور يعم محل النجاسة بحيث يكون قدراً يكدر
الماء ، ويجوز وضعه على الحمل ثم وضع الماء عليه (والأظهر تعيين التراب) ومقابله قولان :
أحدهما لا يتعين ، بل يقوم مثل الأثنان والصابون مقامه . والثاني يقوم ما ذكر مقامه عند فقد ،
(و) الأظهر (أن الخنزير ككلب) ومقابله أنه يكفي في الخنزير مرة واحدة (ولا يكفي تراب

نَجَسٌ ، وَلَا تَمْزُوجٌ بِمَائِهِ فِي الْأَصْحَ ، وَمَا تَنْجَسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ نُضِجَ
وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِهِمَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ
وَلَا يَضُرُّ بَقَاؤُهُ لَوْ أَنَّ رِيحَ عَسَرِ زَوَالَهُ ، وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ . قُلْتُ : فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرًا عَلَى
الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُشْتَرَطُ وَرُودُ الْمَاءِ ، لَا الْعَصْرُ فِي الْأَصْحَ ، وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غَسَّالَةِ
تَمْفِصِلٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ ، وَلَوْ نَجَسَ مَائِهِ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ ، وَقِيلَ يَطْهَرُ الدَّهْنُ بِنَفْسِهِ

باب التيمم

بَيِّنَتُهُ الْمَحْدُوثُ وَالْجُنُبُ لِأَسْبَابٍ :

نجس (وكذا مستعمل (ولا مزوج بمائع) كحل (في الأصح) ومقابله أنه يكفي التراب الممزوج
(وما تنجس ببول صبي لم يطعم غير لبن) أي لم يتناول غير لبن للتغذية في الحولين (نضج) بأن
يرش عليه ماء بعمه بعد عصره من البول من غير سيلان ، بخلاف الصبي ومن تعاطى غير اللبن لا بد
في بولهما من الغسل ويتحقق بالسيلان (وما تنجس بغيرهما) أي السكب وبول الصبي (إن
لم تكن عين) . بأن تيقن وجودها ولم يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح (كفى جرى الماء) على
ذلك المحل (وإن كانت) هناك عين (وجب إزالة الطعم) وإن عسر (ولا يضر بقاء لون أو
ريح عسر زواله) بخلاف ما إذا سهل (وفي الريح قول) أنه يضر بقاءه كالطعم (قلت : فإن بقيا
معا ضرا على الصحيح ، والله أعلم) فترتكب المشقة في زوالهما ، ومقابل الصحيح لا يضر اجتماعهما
وتجب الاستعانة في الطعم بغير الماء من أشنان وصابون ، وفي غيره إن قدر على ذلك بما يجب تحصيل
الماء به للطهارة (ويشترط ورود الماء) على المحل إن كان قليلا (لا العصر) له (في الأصح)
ومقابله في الأول أنه لا يضر ورود النجس على الماء إن كان بفعل عاقل ، بخلاف الريح ، وفي
الثاني إن قلنا بطهارة الغسالة وهو الأظهر فلا يشترط العصر ، والا اشترط (والأظهر طهارة غسالة
تفضل بلا تغيير وقد طهر المحل) مقابل الأظهر أنها نجسة مع هذه القيود ، وإذا تغيرت أو لم يطهر
المحل أوزاد وزنها بالنجاسة فهي نجسة بلا خلاف ، كل هذا إذا كانت قليلة . أما الكثيرة إذا لم تغيير
فهي مطهرة ، وإن لم يطهر المحل (ولو نجس مائع) غير الماء (تعذر تطهيره ، وقيل يطهر الدهن
بفسله) وكيفية تطهيره أن يصب الماء عليه ويكأثره ، ثم يحرك حتى يظن وصوله لجيعه ، ثم يترك
ليعلو ، ومحل الخلاف إذا تنجس الدهن بما لادهنية فيه . أما إذا تنجس بما فيه دهنية كودك الميته
لم يطهر بلا خلاف ، ويستحب غسل النجاسة ثلاثا .

باب التيمم

هولقة القصد ، وشرعا : إيصال التراب إلى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء والغسل (يتيمم
المحدث والجنب) والحائض والنفساء ، وكذا من طلب منه غسل مسنون أو وضوء مسنون (لأسباب)

أَحَدَهَا : فَقَدْ الْمَاءَ فَإِنْ تَبَيَّنَ الْمُسَافِرُ فَقْدَهُ تَبَيَّنَ بِلاَ طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَهُ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرُقَّتِيهِ ، وَنَظَرَ حَوَالِيَهُ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوًى ، فَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ تَرَدَّدَ قَدَرُ نَظَرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَبَيَّنَ فَلَوْ مَكَثَ مَوْضِعَهُ فَلَا أَصَحَّ وَجُوبَ الطَّلَبِ لِمَا يَطْرَأُ ، فَلَوْ عَلِمَ مَاءَ يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ ، وَلَوْ تَبَيَّنَتْهُ آخِرَ الْوَقْتِ فَأَنْتَظَرَهُ أَفْضَلَ ، أَوْ ظَنَّهُ فَتَعَجِّلُ التَّبَيُّنَ أَفْضَلَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ فَلَا أَظْهَرُ وَجُوبَ اسْتِعْمَالِهِ ، وَيَكُونُ قَبْلَ التَّبَيُّنِ ، وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِشَيْءٍ مِثْلِهِ

جمع سبب : أى لأحد أسباب ، والمبيح للتبني هو العجز عن استعمال الماء ، وهذه أسباب العجز (أحدها : فقد الماء) حسا أو شرعا كما إذا وجد ماء مسلا (فان تبين المسافر) وكذا المقيم (فقده) أى الماء حوله (تبني بلا طلب وأن توهمه) الوهم إدراك الطرف المرجوح ، ومثل الوهم الظن والشك (طلبه) بعد دخول الوقت ، ولو أذن لواحد قبل الوقت أن يطلب له بعد الوقت جاز ، ويطلبه (من رحله) بأن يفتش فيه ان لم يتحقق العدم فيه (ورقته) المنسويين اليه ويستوصيهم ، ولو بالنداء فيهم بأن يقول : من معه ماء يبيعه أو يجود به (ونظرحواليه) من الجهات الأربع (ان كان بمسوى) من الأرض (فان احتاج الى تردد) . بأن كان هناك جبل أو انخفاض (تردد قدر نظره) فى المستوى ، وقدر النظر هو المعبر عنه بغاية سهم أو محد الغوث ، ولا يتردد الى هذا الحد إلا إذا لم يخف على نفس ومال ، ولم يخف انقطاعا عن رفقة ولم يستوحش (فان لم يجد) ولو حكما كعدم الأمن على ماسر (تبني فلو مكث موضعه) ولم يتبين العدم (فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ) من وجوب تبني لفرصة أخرى ، ومقابل الأصح لا يجب (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) سمن احتياط ، وهو المعبر عنه بمحد القرب ، وهو يقرب من نصف فرسخ (وجب قصده ان لم يخف ضرر نفس أو مال) وكذا ان لم ينضرب بوحشة أو خروج وقت (فان كان) الماء (فوق ذلك تبني) ولا يجب عليه الطلب ، فعمل أن للتبني أحوالا فى حدود ثلاثة : أو لها حد الغوث ، فان تبين فقد الماء فيه تبني بلا طلب ، وان تبين وجوده فيه لزمه طلبه ان لم يكن مانع محوسع ، ولا يتبين وان خرج الوقت ، وان تردد لزمه طلبه أيضا بشرط الأمن على النفس والمال والاحتصاص والوقت . ثانيا حد القرب ، فان علم فقد الماء فيه تبني بلا طلب ، أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن على ماسر ، ومنه الأمن على الوقت لاعلى الاختصاص والمال الذى يجب بذله لماء الطهارة ، وان تردد فيه لم يجب طلبه مطلقا . ثالثا حد البعد ، وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقا يلزمه القضاء أولا (ولو تبينه) أى وجود الماء (آخر الوقت) مع جواز تبنيه فى أثناءه (فانظاره افضل) من تعجيل التبني ، وقد يكون التعجيل افضل كأن كان يصلى بستره ولو أخر لم يصل بها (أو ظنه) بأن ترجع عنده وجوده آخوه (فتعجيل التبني افضل فى الأظهر) ومقابله التأخير افضل كالتيقن (ولو وجد ماء لا يكفيه) لرفع حدته (فالأظهر وجوب استعماله) فى رفع حدته ثم يتبين عن الباقي ، ومقابل الأظهر يقتصر على التبني (ويكون) استعماله للماء الذى لا يكتفى (قبل التبني ، ويجب شراؤه) أى الماء ولو لم يكف (بمن مثله) وهو ما تنتهي إليه الرغبات فى ذلك الموضوع

إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَقْرَقٍ ، أَوْ مَوْتَةٍ سَفَرِهِ ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ . وَلَوْ
وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهَبَ تَمَنَّهُ فَلَا ، وَلَوْ نَسِيَهُ فِي
رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمْ قَفْزِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا
يَقْضَى . الثَّانِي : أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا . الثَّلَاثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ
اسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنَفَعَةِ عَضْوٍ ، وَكَذَا بَطْنُ الْبُرَّةِ أَوْ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ وَإِذَا أَمْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عَضْوٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ ،
وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلجُنُبِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَلَا صَحَّ
أَشْرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ ، فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ فَتَيَمَّمَنَّ ، فَإِنْ كَانَ

فِي تِلْكَ الْحَالَةِ (إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيْ التَّمَنُّ (لِدَيْنٍ) عَلَيْهِ (مُسْتَقْرَقٍ) لِلشَّمْنِ ، وَذَكَرَ الْاسْتِغْرَاقَ
لِزِيَادَةِ الْإِيضَاحِ ، وَالْأَفْضَلُ عَنِ الدِّينِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ (أَوْ مَوْتَةٍ سَفَرَةٍ) ذَهَابًا وَإِيَابًا (أَوْ نَفَقَةِ
حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) احْتِاجُهُ فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ) فَلَوْ
خَالَفَ وَصَلَى بِالتَّيَمُّمِ أَمْ وَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ قَبُولُ الْمَاءِ وَلَا الْعَارِيَةِ (وَلَوْ
وَهَبَ تَمَنَّهُ) أَيْ الْمَاءِ (فَلَا) يَجِبُ قَبُولُهُ لِعَظَمِ الْمَنَةِ (وَلَوْ نَسِيَهُ) أَيْ الْمَاءِ (فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ
فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَقَدَهُ. (فَتَيَمَّمْ) فِي الْحَالَيْنِ (قَفْزِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ
لِاقْتِضَاءِ عَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ (وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ) بِسَبَبِ ظُلْمَةٍ (فَلَا يَقْضَى . الثَّانِي) مِنْ أَسْبَابِ
التَّيَمُّمِ (أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَيْ الْمَاءِ (لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَوْ مَالًا) أَيْ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمِثْلُ حَاجَةِ الْعَطَشِ الْحَاجَةُ لِحَجْنٍ دَقِيقٍ أَوْ طَبِخٍ طَبِخٍ (الثَّلَاثُ) مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ
(مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ) أَيْ الْمَاءِ (عَلَى مَنَفَعَةِ عَضْوٍ) أَنْ تَذْهَبَ أَوْ تَقْصُصَ (وَكَذَا
بَطْنُ الْبُرَّةِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا فِيهِمَا : أَيْ طَوِيلٌ مَدَّتُهُ (أَوَالِ الشَّيْنِ الْفَاحِشِ) كَسَوَادٍ كَثِيرٍ (فِي عَضْوٍ
ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمَهْنَةِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَالشَّيْنُ الْأَثَرُ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ تَغْيِيرِ لَوْنٍ وَنَحْوِ
وُخْرَجَ بِالْفَاحِشِ الْيَسِيرُ كَقَلِيلِ سَوَادٍ أَوْ أَثَرِ جَنْدَرِي ، وَبِالظَّاهِرِ الْفَاحِشُ فِي الْبَاطِنِ فَلَا أَثَرَ لَخُوفِ
ذَلِكَ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَتَيَمَّمُ لِذَلِكَ لَا نَتَقَاءَ التَّلَفِ ، وَيَعْتَمِدُ فِي خَوْفٍ مَازَكَرَ قَوْلَ طَبِيبٍ عَدَلَ
(وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ) فِي جَوَازِ التَّيَمُّمِ لَهَا إِذَا خِيفَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْبَارِدِ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَهَابِ
الْمَنَفَعَةِ أَوْ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ (وَإِذَا أَمْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ الْمَاءِ (فِي عَضْوٍ) بِأَنْ سَقَطَ الْوُجُوبُ لِنَحْوِ
مَرَضٍ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ) وَكَذَا إِنْ كَانَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا (وَكَذَا
غَسْلُ الصَّحِيحِ) مِنْ بَاقِيِ الْعَضْوِ الْعَلِيلِ يَجِبُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ
الْقَوْلَانِ فِيمَنْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ (وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أَيْ التَّيَمُّمِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ (لِلجُنُبِ)
وَكَذَا كُلُّ مَغْتَسِلٍ (فَإِنْ كَانَ) مِنْ بَهْ الْعَلَةِ (مُحْدِثًا) حَدَثًا أَصْفَرُ (فَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقَدْ
غَسَلَ الْعَلِيلُ) رِعَايَةً لَتَرْتِيبِ الْوَضُوءِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَتَيَمَّمُ مَتَى شَاءَ (فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ) أَيْ الْمَحْدِثُ
حَدَثًا أَصْفَرُ (فَتَيَمَّمَنَّ) يَجِبَانِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ كَعَضْوٍ وَاحِدٍ (فَإِنْ كَانَ) عَلَى الْعَضْوِ

كَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعَهَا غَسْلَ الصَّحِيحِ وَتَيَمُّمَ كَمَا سَبَقَ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيْرَتِهِ بِمَاءٍ ، وَقِيلَ بَعْضُهَا ، فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِّ الْجَنْبُ غَسْلًا ، وَيُعِدُّ الْمَحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَأْنِفَانِ ، وَقِيلَ : الْمَحْدِثُ كَجَنْبٍ ، قُلْتُ : هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] يَتَيَمَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ ، وَبِرَمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ لَا يَتَعَدَّنِ وَسُحَابَةً خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ ، إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ حَازَ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُهُ ، وَكَذَا مَا تَنَاقَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ فَلَوْ سَقَتْهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ ، وَنَوَى لَمْ يُجْزِئْ وَلَوْ يُمِّمُ بِإِذْنِهِ جَازَ ، وَقِيلَ يُسْتَرْطُ عُذْرُهُ . وَأَرَاكَهُ : قَلَّ التُّرَابُ فَلَوْ قَلَّ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى يَدَيْهِ

العليل سائر (كجيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور تيمم ، والجيرة ألواح تهباً للسكس والانخلاع (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) في مراعاة الترتيب وتعدد التيمم (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمالاً للماء ما أمكن ، ولا يجب مسحها بالتراب (وقيل) يكفي مسح (بعضها) ويشترط في السائر أن لا يأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك (هنا تيمم) هذا الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي ومسح الجيرة (لفرض ثانٍ ولم يحدث لم يعد الجنب غسلًا) ولا مسحاً (ويعد المحدث) غسل (ما بعد عليه ، وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث الوضوء (وقيل المحدث كجنب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه ، وإنما يعد التيمم فقط (قلت : هذا الثالث أصح والله أعلم) فيعيد كل منهما التيمم فقط . وأما إذا أحدث فإنه يعد جميعاً ماسراً .

[فصل] في بيان أركان التيمم وكيفية (يتيمم بكل تراب طاهر) له غبار (حتى ما يداوى به) كالطين الأرمني (وبرمل فيه غبار) وأما الذي لا غبار له فلا يصح به التيمم (لا يبعدن) كنفط (وسحابة خزف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى ولا يتراب متنجس (و) لا يتراب (مختلط بدقيق ونحوه) كزعفران . (وقيل إن قلَّ الخليط حاز ، ولا يستعمل على الصحيح) ومقابلته يجوز بالمستعمل (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) حال التيمم (وكذا ما تناثر) بعد مسه العضو (في الأصح) ومقابلته أن المتناثر لا يكون مستعملاً (ويشترط قصده) أي التراب (فلو سقته ريح عليه) أي على عضو من أعضاء التيمم (فردده ونوى لم يجزئ) ولو وقف في مهب الريح بقصد التيمم (ولو يمم بإذنه جاز) ولا بد من نية الأذن عند النقل ومسح الوجه (وقيل يشترط) لجواز أن ييممه غيره (عذر) وأما بغير عذر فلا يصح (وأزكاه) أي التيمم هنا خسة ، ومن عدها سبعة زاد التراب والقصد ، ومن عدها ستة أسقط التراب ، ومن عدها خمسة اكتفى بالنقل عن القصد ، لأنه يلزم من النقل المقارن للنية القصد . الأول (نقل التراب) إلى العضو بالمسوح (فلو نقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد زوال تراب مسحه عنه تراب آخر

أَوْ عَكْسَ كُنِيَ فِي الْأَصَحِّ . وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لَأَرْفَعُ حَدَّثِي وَلَوْ نَوَى فَرَضَ التَّيَمُّمِ
لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ
عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ نَوَى فَرَضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النُّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ نَفَلًا أَوْ
الصَّلَاةَ تَنَفَّلَ لَا الْفَرَضَ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَمَسَحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَئِهِ ، وَلَا يَجِبُ إِصْصَالُهُ
مَنْبَتَ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ ، وَلَا تَرْتِيبُ فِي قَلْبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ صَرَبَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِمِمْبِهِ
وَجْهَهُ وَيَسَارِهِ يَمِينَهُ حَازَ . وَتَنْدُبُ التَّسْمِيَةِ ، وَمَسَحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ قُلْتُ :
الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ ، وَإِنْ أَمْسَكَ بِضَرْبَةٍ بِحِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْدُمُ
يَمِينُهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ،

(أو عكس) أى قلبه من يده إلى وجهه (كنى في الأصح) ومقابلة لا يكتفى (و) الركن الثالث
(نية استباحة الصلاة) ومحوها كطواف (لا) نية (رفع حدث) أو الطهارة عن الحدث فلا
تكفى (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الأصح) ومقابلة يكتفى (ويجب قرنها) أى الية
(بالنقل) الحاصل بالضرب إلى الوجه (وكذا) يجب (استدامتها إلى مسح شىء من الوجه
على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف، ومقابل الصحيح لاتباع الاستدامة ، وعلى المعتمد
يكتفى باستحصارها عندهما وإن عزبت يدهما (فإن نوى فرضاً ونفلاً) أى استباحتهما (أبيحاً)
له وإن عين فرضاً جاز أن يصلى عبده (أو) نوى (فرضاً فله النفل على المذهب) وله صلاة
جنازة ، وأما خطبة الجمعة ، فليس له فعلها مع الفرض ، وفى قول لا يتنفل مع الفرض ، وفى قول
آخر يتنفل بعد فعل الفرض لاقبله (أو) نوى بتيمة (نفلاً أو الصلاة تنفل) أى فعل النفل
(لا الفرض على المذهب) وفى قول له فعل الفرض فيهما ، وفى آخر له فعل الفرض إذا نوى
الصلاة ، وليس له فعله إذا نوى النفل ، وإذا نوى صلاة الجنازة جاز له النفل وكذا العكس ، وفى
كل يجوز له سجود التلاوة والشكر ومسح المصحف وحله (و) الركن الثالث (مسح وجهه)
حتى يسترسل لحته والمقبل من أنفه على شفته . والركن الرابع مذكور فى قوله (ثم يديه مع
مرفقيه) على جهة الاستيعاب . والركن الخامس : الترتيب بين الوجه واليدين المستفاد من ثم ،
ولو كان عن حدث أكبر (ولا يجب إصصاله) أى التراب (منبت الشعر الخفيف) ولا يستحب
(ولا) يجب (ترتيب فى قلبه) أى التراب (فى الأصح) بل هو مستحب (فلو ضرب يديه
ومسح بيمينه وجهه ويساره يمينه جاز) ومقابل الأصح : يشترط الترتيب ، فلا يصح ما ذكر
(وتندب التسمية) أوله (ومسح وجهه ويديه بضربتين) مع الاكتفاء بالضربة إذا حصل
بها التعميم . (قلت : الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها)
بأن يأخذ خرقه كبيرة فيضرب بها ثم يمسح ببعضها وجهه وبعضها يديه ، والمدار على أن يبقى
جزء من يديه ولو أصبعاً يضرب له ضربة أخرى (والله أعلم) ولا يتعين الضرب ، بل لو وضع
يده على تراب وعلق بهما غبار كفى (ويقدم) ندبا (يمينه) على يساره (وأعلى وجهه)

وَيُخَفَّفُ الْغُبَارَ ، وَمَوْءَاةُ التَّيْمِ كَالْوُضوءِ . قُلْتُ : وَكَذَا الْغُسْلُ ، وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ
أَوَّلًا ، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ تَيَمَّمَ لِقَدَمِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي صَلَاةٍ بَطُلَ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ ، أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطَلَتْ عَلَى الشَّاهِدِ ،
وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ النُّفْلُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ
لَا يُجَاوِزُ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا مِنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ ، وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ غَيْرَ فَرَضٍ ، وَيَتَنَفَّلُ
مَا شَاءَ ، وَالنَّذْرُ كَفَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ حُجَّةُ جَنَازَةٍ مَعَ فَرَضٍ وَأَنْ مَنْ نَسِيَ
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَهُ ، وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيَمُّمٍ ، وَإِنْ شَاءَ
تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَاءً ، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا ، أَوْ

على أسفله (ويخفف الغبار) من كفيه بالنفخ أو النفخ . أما مسح التراب بعد التيمم فلا أحب
أن لا يعمل (وموااة التيمم كالوضوء) فتجب على صاحب الضرورة وتندب لغيره ، وفي القديم
تجب ، وإذا اعتبر الجفاف هناك اعتبرناه هنا بتقديره ماء (قلت : وكذا الغسل) أي تسن موااة
التيمم فيه كالوضوء (ويندب تفریق أصابعه أولًا) أي أول الضربتين وتخليل أصابعه بعد مسح
اليدين (ويجب نزع خاتمه في الثانية) ليصل الغبار إلى محله ، ولا يكفي تحريكه (والله أعلم)
ووجوب النزاع عند المسح ، لا عند النقل ، ويجب تقديم إزالة النجاسة على التيمم (ومن تيمم لفقد
ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه ، ومثل الوجدان التوهم . وأما إن كان في صلاة فلا
تبطل بالتوهم والظن ، وسيأتي حكم اليقين ، ويبطل فيها ذكر (إن لم يقترن بمانع كعطش أو)
وجده (في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم بأن صلى بمكان يغلب فيه وجود الماء (بطلت على
المشهور) ومقابلة وجه ضعيف أنها لا تبطل (وإن أسقطها) أي التيمم بأن صلى بمكان يغلب
فيه فقد موجد الماء في أثناء الصلاة (فلا) تبطل ، ولا فرق بين الفرض والنفل (وقيل يبطل
النفل ، والأصح أن قطعها) أي الصلاة التي تسقط بالتيمم فرضا كانت أو نفلا (ليتوضأ)
ويصلي بدلها (أفضل) من إتمامها بالتيمم (و) الأصح (أن المتنفل) الذي لم ينو قدرا
من الركعات ووجد الماء في صلاته (لا يجاوز ركعتين) إذا رأى الماء قبل قيامه للثالثة (إلا من
نوى عددا فيتمه) ولا يزيد عليه (ولا يصلي بتيمم غير فرض) ومثل فرض الصلاة فرض
الطواف وخطبة الجمعة (ويتنفل) مع الفريضة (ما شاء ، والنذر كفر) فليس له أن يجمعه
مع فرض آخر (في الأظهر) ومقابلة أنه ليس كالفرص ، فله ما ذكر (والأصح حجة جنازة مع
فرض) فهي كالنفل ، ومقابلة قولان : أحدهما لا تصح مطلقا ، والثاني لا تصح إن تعينت (و)
الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينا فيجب عليه صلاة الخمس ، ولكن (كفاه
تيمم لمن) واحد ، ومقابل الأصح يجب خمس تيممات (وإن نسي) منهن (مختلفتين) كصبح
وظهر (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أربعا ولأه ،
وبالثاني أربعا ليس منها التي بدأ بها) فيحرم عليه صلاتها (أو) نسي صلاتين من الخمس

مُتَّفِقَتَيْنِ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِنَيْسَمَيْنِ ، وَلَا يَنْتَبِهُ لِفَرَضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَكَذَا النُّفْلُ
الْمَوْقُوتُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَاتِبًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَيُعِيدَ ،
وَيَقْضِيَ الْقِيمَ الْمُنْتَبِهُ لِقَدِّ الْمَاءِ ، لَا الْمُسَافِرُ إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ تَنَبَّهَ لِبَرْدِ
قَصِي فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ لَرِيضَ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي عُضْوٍ وَلَا سَاتِرَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ
يَجْرُحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ لَمْ يَقْضِ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وَصَحَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ وَصَحَ
عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ قَصَى عَلَى الْمَشْهُورِ .

باب الحيض

أَقْلَ سَنَةٍ تِسْعُ سَنِينَ ، وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ بِلَيَالِهَا ، وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ
الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ ،

(متفقتين) كظهرين (صلى الخمس مرتين بنيسمين) ولا يكون ذلك إلا من يومين ، وقيل لابد
من عشر نيمات (ولا ينقسم لفرض قبل) دخول (وقت فعله) فلا بد من العلم بدخوله يقينا أو ظنا
(وكذا النفل المؤقت) كصلاة العيد (في الأصح) ومقابله يصح قبل دخول الوقت (ومن لم يجد
ماء ولا تراتبا) كأن حلس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصلي الفرض)
المؤدّي لحزمة الوقت (ويعيد) إذا وحدا أحدهما ، والمراد بالاعادة القضاء إذ لا يصلي فاقد الطهورين
إلا بعد صيقه (ويقضى القيم المنتبهم لفقده الماء) والمراد بالقيم من صلى بمحل يغلب فيه وجود الماء
(لا المسافر) وهو من نيم بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران (إلا العاصي بسفره)
كالأبق فيقضى (في الأصح) ومقابله لا يقضى (ومن نيم لبرد قصي في الأظهر) ومقابله لا يقضى ،
وكل هذا إذا كان التيمم للبرد في السفر . وأما إذا كان في الحضر فيقضى قولاً واحداً (أو) نيم
(لمرض يجمع الماء مطلقاً) أى في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر فلا) قضاء عليه
(إلا أن يكون بجرحه دم كثير) لا يعفى عنه فيفسد التيمم (وان كان) بعصوه (سائر لم يقص
في الأظهر ان وضع على طهر) ومقابل الأظهر يقضى مطلقاً هذا إذا لم يكن السائر في محل التيمم ،
والا وجب القضاء بالأخلاف لنقص البدل والمبدل (فان وصح على حدث) سواء في أعضاء التيمم
أوغيرها (وجب نزعه) ان أمكن بلا ضرر يبيح التيمم (فان تعذر) نزعه ومسح عليه وصلى
(قصي على المشهور) ومقابله لا يقضى للعدر .

باب الحيض

وما يذكر معه من النفاس والاستحاضة . وهو لغة السيلان ، وشرعاً دم تقتضيه الطباع السلبية
يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة (أقل سنة تسع سنين) قريبة ولو في
البلاد الباردة (وأقله) بزمن (يوم وليلة) وأكثره خمسة عشر يوماً (بليالها) وان لم تتصل
الدماء (وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر) يوماً . وأما الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز

وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ ، وَعَمُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيَتَهُ ، وَالصَّوْمُ وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، وَمَا يَنْ سُرَّتِيهَا وَرُكْبَتَيْهَا ، وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطءِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ ، وَالطَّلَاقِ . وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسِ ، فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا وَتَغْصِبُهُ ، وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ ، وَتَبَادِرُ بِهَا فَلَوْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْرٍ ، وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَلِ انْقِطَاعُهُ وَعَوْدُهُ ، أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجَبَ الْوُضُوءُ .
[فَصْلٌ] رَأَتْ لَيْسَنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ

أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَغَالِبَ الْحَيْضِ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ ، وَبَاقِي الشَّهْرِ غَالِبُ الطَّهْرِ (وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ) أَيْ الطَّهْرِ (وَيَحْرُمُ بِهِ) أَيْ الْحَيْضِ (مَا حُرِّمَ بِالْجَنَابَةِ) مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا (و) يَحْرُمُ بِهِ أَيْضًا (عَمُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيَتَهُ) صِيَانَةُ الْمَسْجِدِ ، فَإِنْ أَمْنَتْهُ جَازَ طَرَا الْعَمُورُ كَالْجَنَابِ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَالصَّوْمُ ، وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ تَعْتَدُ صَلَاتُهَا لَوْ قَضَتْهَا؟ الْأَوْجَهُ عَدَمُ الْإِنْعَادِ (و) يَحْرُمُ بِهِ مَبَاشَرَةً (مَا يَنْ سُرَّتِيهَا وَرُكْبَتَيْهَا) وَلَوْ بِالشَّهْوَةِ (وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطءِ) وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ كُلِّ مَا نَعْنَاهُ مِنْهُ فَمَنْعَهَا أَنْ تَلْمَسَهُ بِهِ ، وَطءُ الْخَائِضِ فِي الْفَرْجِ كَبِيرَةٌ (فَإِذَا انْقَطَعَ) دَمُ الْحَيْضِ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ) وَغَيْرِ الطَّهْرِ أَيْضًا (وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ) هَذَا يَبَيِّنُ لِحُكْمِهَا الْأَجَالِي (كَسَلْسِ) بَفَتْحِ اللَّامِ: أَيْ سَلْسِ الْبَوْلِ وَشَبْهِهِ ، وَهُوَ تَمَثُّلُ لِلْحَدَثِ الدَّائِمِ (فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ) وَغَيْرِهَا مِمَّا يَمْنَعُهُ الْحَيْضُ ثُمَّ يَبَيِّنُ حُكْمَهَا فَقَالَ (فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا) قَبْلَ الْوُضُوءِ (وَتَغْصِبُهُ) بِأَنْ تَشْدَهُ بَعْدَ غَسْلِهِ بِخَرْقَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرْفَيْنِ تَخْرُجُ أَحَدُهُمَا أَمَامَهَا وَالْآخَرُ مِنْ خَلْفِهَا وَتَرْبَطُهَا بِخَرْقَةٍ تَشْدُهَا عَلَى وَسْطِهَا كَالْتَّكَّةِ ، فَإِنْ احْتَاجَتْ إِلَى حِشْوٍ بِنَحْوِ قُطْنٍ وَهِيَ مَفْطَرَةٌ لَمْ تَتَأَذَّ بِهِ وَجِبَ . أَمَّا إِذَا كَانَتْ صَائِمَةً أَوْ تَأَذَّتْ فَلَا يَجِبُ بَلْ يُلْزَمُ الصَّائِمَةُ تَرْكُهُ (و) بَعْدَ ذَلِكَ (تَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَتَبَادِرُ بِهَا) أَيْ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوُضُوءِ (فَلَوْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْرٍ) لَعُورَةٍ (نَتَظَارُ جَمَاعَةً) وَاجْتِهَادٌ فِي قِبَلَةٍ (لَمْ يَضُرَّ ، وَالَا) بِأَنْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَأَكْلِ (فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَضُرُّ كَالْمُتِمِّمِ (وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ) وَلَوْ مِنْدُورًا (وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ) أَيْ الْعَصَبِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ تَزَلِ الْعِصَابَةُ وَلَمْ يَظْهَرْ الدَّمُ عَلَى جَوَانِبِهَا وَالْأَوْجَهُ تَجْدِيدُ الْإِخْلَافِ (وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجَبَ الْوُضُوءُ) وَازَالَةَ مَا عَلَى الْفَرْجِ لِاحْتِمَالِ الشَّفَاءِ فِي الْأَوَّلَى وَلَا مَكَانَ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى السَّكَالِ فِي الثَّانِيَةِ .

[فَصْلٌ] إِذَا (رَأَتْ) الْمَرْأَةَ (لَيْسَنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ) أَيْ الْحَيْضِ (وَلَمْ يَعْبُرْ) أَيْ يَجَاوِزُ

أَكْثَرُهُ فَكُلُّهُ حَيْضٌ ، وَالضَّرْفَةُ وَالسَّكْدَرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَبَّرَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بِأَنْ تَرَى قُوْيَا وَضَعِيْفًا ، فَالضَّعِيْفُ اسْتِحْضَاةٌ ، وَالْقَوِيُّ : حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ ، وَلَا عَمَرَ أَكْثَرُهُ ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيْفُ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ ، أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيَّزَةً بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ ، فَلَا ظَهَرَ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْسَتْ ، وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ فَتَرَدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، وَتَنْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُحْكَمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ بِالْمُمَيِّزِ لَا الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ مُتَحَيِّرَةً بِأَنْ نَسِيتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، فِي قَوْلٍ كَمُبْتَدَأَةٍ . وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْأَخْنِيَاطِ ، فَيَعْتَرُمُ الْوُطْءَ وَمَسَّ الْمَصْحَفِ ، وَالْقِرَاءَةَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَصَلَّى الْفَرَائِضَ أَبَدًا ، وَكَذَا النِّفْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ قَرِيضٍ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ

(أكثره) خمسة عشر يوما (فكله حيض) سواء كان أسود أم لا (والصفرة والكدره حيض في الأصح) ومقابله ليس كله منهما حيضا ، وحمل الخلاف في غير أيام العادة . أما فيها فكل مهما حيض باتفاق (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فان كانت مستدأة) وهي التي لم يسبق لها حيض (مبزة بأن ترى) في بعض الأيام دما (قويا، و) في بعضها دما (ضعيفا) . كالأسود فهو أقوى من الأحمر ، وهو أقوى من الأصفر ، وهو أقوى من الكدر ، وماله رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له ، والشحج أقوى من الرقيق (فالضعيف استحاضة ، والقوى سبيح ان لم ينقص القوى) (عن أقله) أي الحيض (ولا عبر) أي حاوِز (أكثره) أي خمسة عشر يوما (ولا ينقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما متصلة ، فان اختلف شرط من ذلك فهي غير مبزة ، وسيدكرها (أو) كانت (مستدأة لامبزة بأن رآته) أي الدم (بصفة) واحدة (أو فقدت شرط تميز) من شروطه السابقة (فالأظهر أن حيضها يوم وليلة) من أول الدم وان كان ضعيفا (وطهرها تسع وعشرون) ثمة الشهر ، ومقابل الأظهر نجح حيض غالب الحيض وبقية الشهر طهر (أو) كانت المرأة المستحاضة (معتادة) غير مبزة (بأن سبق لها حيض وطهر فترد إليهما قدرا ووقتا) خمسة أيام من كل شهر (وثلاث) العادة (بمرة في الأصح) ومقابله لا تثبت إلا بممرتين ، وقيل بثلاث (ويحكم للعتادة المبزة بالتميز لا العادة) حيث خالف التميز العادة كما لو كان عاداتها خمسة من أول كل شهر وبقية طهر فاستجبت فوات عشرة سوادا من أول الشهر وبقية حرة حيضها العشرة السواد (في الأصح) ومقابله يحكم لها بالعادة (أو) كانت المرأة المستحاضة (متحيرة) وهي المستحاضة المعتادة غير المبزة (بأن سبت عاداتها قدرا ووقتا) لنحو جون (في قول كيتدأة) فيكون حيضها من أول الوقت يوما وليلة ، وبقية الشهر طهر (والمشهور وجوب الاحتياط) بما يجي (فيحرم) على الخليل (الوطء) والاستمتاع بما بين السرة والركبة (و) بحرم عليها (مس المصحف والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض أبدا وكذا النفل) لها صلاته (في الأصح) ومقابله لا تصلية (وتغسل لكل فرض) بعد دخول وقته (وتصوم رمضان) وجوبا

ثم شهرًا كاملين، فيحصل من كل أربعة عشر، ثم تصوم من ثمانية عشر: ثلاثة أولها، وثلاثة آخرها، فيحصل اليومان الباقيان، ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر، وإن حفظت شيئًا فليقين حكمه، وهي في المختل كحائض في الوطء، وطاهر في العبادات، وإن احتمل انقطاعًا وجب الغسل لكل فرض. ولا يظهر أن دم الحامل والثقة بين أقل الحيض خيض. وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون، وغالبه أربعون، ويحرم به ما حرم بالحيض، وعُبُورُهُ ستين كعُبُورِهِ أكثره

كتاب الصلاة

(ثم شهرًا كاملين فيحصل) لها (من كل أربعة عشر) يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر) فيقع لها يوم من الأيام الثلاثة (وإن حفظت) من عاداتها (شيئا) ونسبت شيئا (فليقين حكمه، وهي في المختل كحائض في الوطء، وطاهر في العبادات) فلو حفظت الوقت دون القدر كأن تقول كان حيضى يبتدئ أول الشهر فيوم ليلة منه حيض ييقن، ونصفه الثاني طهر ييقن، وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع فهي فيما عدا اليوم الأول طاهر في العبادات وحائض في الوطء وتغتسل لكل فرض كما قال (وإن احتمل انقطاعًا وجب الغسل لكل فرض) وإن حفظت القدر دون الوقت كأن تقول: حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لأعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الأول طاهر فالسادس حيض ييقن والأول طهر ييقن كالعشرين الأخيرة، والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر، والسابع إلى آخر العاشر محتمل لهما ولا انقطاع (والأظهر أن دم الحامل والثقة بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص السماء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محتوشا بين دمي حيض، فإذا كانت ترى وقتنا دما ووقتنا نقاء، واجتمعت هذه الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض، ومقابل الأظهر أن النقاء طهر، ومحل الخلاف في غير الفترات المعتادة. أما هي فهي حيض ييقن (وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما، وأول النفاس من خروج الولد وإن لم ينزل الدم فتحسب هذه المدة من الستين إن لم تجاوز خمسة عشر يوما (ويحرم به ما حرم بالحيض، وعُبُورُهُ) أى النفاس (ستين كعُبُورِهِ) أى الحيض (أكثره) فتأني أحكام المستحاضة فيه.

كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير، وشرعا أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة

الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ: الظُّهْرُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِنْهُ
سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ . وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَيَبْقَى حَتَّى تَقْرُبَ ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ
لَا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ وَالْمَغْرِبُ بِالْمَغْرُوبِ ، وَيَبْقَى حَتَّى يَنْصِبَ الشَّقَقُ الْأَحْمَرُ
فِي الْقَدِيمِ ، وَفِي الْجَدِيدِ يَنْقُصِي بِمَعْنَى قَدَرِ ضَوْؤِهِ ، وَسِتْرِ هَوْرَةٍ ، وَأَذَانٍ ، وَإِقَامَةٍ ، وَخَمْسِ
رَكَعَاتٍ ، وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّقَقُ الْأَحْمَرُ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ قُلْتُ :
الْقَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالنِّسَاءُ بِمَغْنَبِ الشَّقَقِ ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ
لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلِ نُسْهِهِ . وَالْمُشْرِجُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ ، وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ
مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ ، وَيَبْقَى

(المكتوبات) أى المفروضات (خمس) معلومة من الدين بالضرورة (الظهر) أى صلاته (وأول
وقته زواله الشمس) أى وقت الزوال ، يعنى يدخل وقته بالزوال وهو ميل الشمس من وسط السماء
السموية بلوغها إليه بالاستواء فليس وقت الزوال من الوقت (وآخره مَصِيرُ) أى وقت مَصِيرِ (ظل
الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) الموجود عند الزوال ، وذلك أن الشمس إذا طلعت وقع
شكل شاخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس الى أن تنتهى الى وسط السماء
وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل الى جهة المغرب فيتحول الظل الى جهة
المشرق ، وذلك هو الزوال (وهو) أى مَصِيرِ ظل الشيء مثله سوى ماصم (أول وقت العصر)
ولا يشترط زيادة عليه (ويبقى) الوقت (حتى تغرب) الشمس ويغيب جميع قرصها (والاختيار
أن لا تؤخر) صلاة العصر (عن مَصِيرِ الظل مِثْلَيْنِ) بعد ظل الاستواء (والمغرب) يدخل وقتها
(بالمغرب ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) وسيأتى إعتاده (وفي الجديد ينقضي) وقتها
(بمعنى) قدر وضوءه وسِتْرِ هَوْرَةٍ وأذان وإقامة وخمس ركعات المغرب وستنها البعدية ، وبمعنىهم قال
سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها ، وسيأتى للمصنف تصحيح استحباب ركعتين قبلها (ولو شرع)
في صلاة المغرب (في الوقت) على الجديد (ومدّ) بقراءة أو غيرها . وحاصل القول في ذلك أنه
إذا شرع في أى صلاة والباقي من الوقت ما يسمعها جميعها جاز له أن يمدّ في قراءتها وتسبيحاتها ولو
خرج وقتها ولم يدرك في الوقت ركعة ونسكون قضاء لا إثم فيه ، وإذا شرع فيها والباقي من
الوقت لا يسمعها ، فالأصح أنه يحرم عليه ، ثم إن أدرك ركعة في الوقت سميت أداء والا كانت
قضاء ، لكن المغرب لو شرع فيها على الجديد والباقي لا يسمعها ومدّ (حتى غاب الشفق الأحمر جاز
على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها
ومقابل الصحيح لا يجوز (قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) قال في المجموع : بل هو جديد . أيضا
(والعشاء) يدخل وقتها (بمعنى الشفق) الأحمر (ويبقى الى الفجر) الصادق (والاختيار أن
لا تؤخر عن ثلث الليل ، وفي قول نُسْهِهِ . والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق ، وهو المنتشر
ضوءه معترضا بالأفق) أى نواحي السماء ، بخلاف الكاذب ، فإنه يطلع مستطيلا (ويبقى) وقتها

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ . قُلْتُ : يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْقَرِيبِ عِشَاءً ، وَالْعِشَاءُ عَتَمَةٌ ، وَالنُّوْمُ قَبْلُهَا ، وَالْحَدِيثُ نَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَيُسْنَى تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ ، وَيُسْنَى الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَالْأَصَحُّ اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارٍّ ، وَجَمَاعَةُ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بَعْدٍ ، وَمَنْ وَقَعَ تَعْمُنُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ ، فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالْجَمِيعُ آدَاءٌ ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ ، وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوَرْدٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَضَى فِي الظُّهْرِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُبَاكَرُ بِالْفَائِتِ ، وَيُسْنَى تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا ، وَكُرْهُ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ

(حتى تطلع الشمس) ولو بعضها (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) وهو الاضائة (قلت : يكره تسمية المغرب عشاء ، والعشاء عتمة) ولا يكره تسمية الصبح عداة (و) يكره (النوم قبلها) أى صلاة العشاء بعد دخول وقتها اذا ظن يقطعه في الوقت ، والاحرم (و) يكره (الحديث بعدها) أى بعد فعلها (الا في خير ، والله أعلم) ككذا كرهه فقه وائناس ضيف وملاطفة الرجل أهله . واعلم أن وجوب هذه الصلوات موسع الى أن يبقى مايسعها ، واذا أراد تأخيرها عن أول الوقت لزمه العزم على فعلها فيه (ويسن تجيل الصلاة) ولو عشاء (لأول الوقت) اذا تيقنه (وفي قول تأخير العشاء) ما لم يحاوز وقت الاختيار (أفضل ، ويسن الاراد بالظهر) أى تأخير فعلها عن أول وقتها (في شدة الحر) الى أن يصبر للحبطن ظل يمشى فيه طالب الجماعة (والأصح اختصاصه) أى الإبراد (ببلد حار وجاعة مسجد يقصدونه من بعد) في عيشون اليه في الشمس ، فلا يسن الإبراد ببلد بارد ولا معتدل ولا لمن يصلي منفردا أو جماعة بيته أو محل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم من قرب أو بعد ، لكن يجزئ ظلا يمشى فيه (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالأصح أنه إن وقع) في الوقت (ركعة فالجميع آداء . والا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقضاء) ومقابل الأصح وجوه ثلاثة . أحدها أن الجميع آداء نعم لما في الوقت ، وثانها أن الجميع قضاء نعم لما بعد الوقت ، وثالثها ماوقع في الوقت آداء وما بعده قضاء (ومن جهل الوقت اجتهد) جوازا ان قدر على اليقين ولو بالصر . وإلا فوجوبا (بورد ونحوه) كحياطة مثلا وللأصح كالبصير العاجز تقليد مجتهد ، واذا أخره ثقة عن علم . ويجب عليه العمل بقوله ان لم يمكنه العلم بنفسه وجاز ان أمكنه ، ويجوز تقليد المؤذن الثقة العارف ولو صلح بلا اجتهاد أعاد (فان تيقن صلاته) التي صلاها باجتهاد (قبل الوقت قضى في الظهر) ومقابله لا قضاء احتسابا . لئنه (وإلا) بأن لم ييقن (فلا) قضاء (ويدار بالفائت) بدأ إن فاته بعدد ، ووجوبا إن فاته بعيره (ويسن ترتيبه) أى الفات (وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) أى قضاها فان فوت الحاضرة لزمه البداءة بها ، وشمل ذلك ما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة ، فحينئذ تقدر الفائتة عليها (ونكره الصلاة) فخر بما (عند الاستواء) وهو وقت لطيف لا يتسع لصلاة إلا انه

إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرْمَحٍ ، وَالْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ إِلَّا لِسَبَبٍ
كَفَائَتِهِ ، وَكُسُوفٍ ، وَنَحْيَةٍ ، وَسَخْدَةٍ شُكْرِ ، وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ .
[فُضِّلَ] إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ ، وَلَا قَضَاءَ ، عَلَى الْكَافِرِ
إِلَّا الْبُرْتَدَ ، وَلَا الصَّبِيَّ ، وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضَرَّتْ عَلَيْهَا لَعْنَتُهُ ، وَلَا ذِي حَيْضٍ ، أَوْ جُنُونٍ
أَوْ إِنْخَاءٍ ، بِخِلَافِ الشُّكْرِ ، وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْيَابُ وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ وَجَبَتْ
الصَّلَاةُ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرِ
الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ آخِرِ الْعِشَاءِ ،

يُمْكِنُ وَقُوعُ التَّحَرُّمِ فِيهِ (إِيَّامُ الْجُمُعَةِ) فَلَا تَسْكُرُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ (وَ) تَسْكُرُهُ أَيْضًا (بِصَدِّ
الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرْمَحٍ ، وَ) تَسْكُرُهُ بَعْدَ (الْعَصْرِ) أَدَاءَ وَلَوْ بِجَهْمَةٍ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ (حَتَّى
تَقْرُبَ) الشَّمْسُ ، وَإِذَا صَلَّى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا عَزَرَ وَلَا تَنْعَقِدُ صَلَاتُهُ (إِلَّا لِسَبَبٍ) غَيْرِ
مَتَأَخِّرٍ فَانْهَاجَ تَصَحُّحِ (كِفَائَتِهِ) فَإِنْ سَبَّحَ مُتَقَدِّمٌ سَوَاءٌ كَانَتْ فَرَضًا أَمْ نَهْلًا (وَكُسُوفٍ وَنَحْيَةٍ) فَإِنْ
سَبَّحَ مُقَارِنٌ (وَسَجَدَ شُكْرًا) وَتَلَاوَةً لَتَقْدَمَ سَبَّحًا . أَمَّا مَا لَمْ يَسَبِّحْ مُتَأَخِّرًا كَرَكْعَتِي الْإِسْتِظَارَةِ
وَالْأَحْرَامِ فَانَّهُ لَا يَنْعَقِدُ كَالصَّلَاةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا (وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ) فَلَا تَسْكُرُهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ
الْأَوْقَاتِ ، وَإِنْ كَانَتْ خِلَافَ الْأَوَّلَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلَهُ أَنَّهَا تَسْكُرُهُ فِيهِ كَغَيْرِهِ .

[فُضِّلَ] فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ (إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَوْ صَاحِبِ
أَيِّ لَا يَطَالِبُ بِهَا فِي الدُّنْيَا (بَالِغٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ (عَاقِلٍ) يَخْرُجُ مِنَ الْجُنُونِ (طَاهِرٍ) فَلَا تَجِبُ
عَلَى حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءَ (وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ) إِذَا أَسْلَمَ (الْبُرْتَدَ) فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا حَتَّى لَوَارْتَدَ ، ثُمَّ
جُنَّ قَضَى أَيَّامِ الْجُنُونِ (وَلَا) عَلَى (الصَّبِيِّ) إِذَا بَلَغَ (وَيُؤْمَرُ) الصَّبِيُّ الْمَيِّزُ (بِهَا) وَلَوْ قَضَاءَ
لِمَافَاتِهِ (لِسَبْعٍ) مِنَ السَّنِينَ إِذَا مِيزَ (وَيُضَرَبُ عَلَيْهَا) أَيُّ عَلَى تَرْكِهَا (لَعْنَتُهُ) وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا
وَالْأَمْرِ وَالضَّرْبِ وَاجْتِبَانِ عَلَى الرُّكِيِّ (وَلَا) قَضَاءَ عَلَى (ذِي حَيْضٍ) أَوْ نَفَاسٍ (أَوْ) ذِي
(جُنُونٍ أَوْ إِنْخَاءٍ) إِذَا أَفَاقَا (بِخِلَافِ) ذِي (الشُّكْرِ) أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْإِنْخَاءِ الْمُتَعَدِّي بِهِ إِذَا أَفَاقَا
فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ (وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ) الْمَانِعَةُ مِنْ رَجُوبِ الصَّلَاةِ
(وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ) أَيُّ قَدَرُ زَمَنِهَا (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) الَّتِي بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا ذَلِكَ الْقَدَرُ
(وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ) لَوْ جَوَّ بِهَا (رَكْعَةٌ) بِأَخْذِ مَا يُمْكِنُ (وَالْأَظْهَرُ) عَلَى الْأَوَّلِ (وَجُوبُ الظُّهْرِ)
مَعَ الْعَصْرِ (بِإِدْرَاكِ) قَدَرِ زَمَنِ (تَكْبِيرَةٍ آخِرٍ) وَقْتِ (الْعَصْرِ ، وَ) وَجُوبُ (الْمَغْرِبِ) مَعَ
الْعِشَاءِ بِإِدْرَاكِ ذَلِكَ (آخِرِ) وَقْتِ (الْعِشَاءِ) وَيُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ أَنْ يَخْلُو الشَّخْصُ مِنَ الْوَانِعِ
قَدَرِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْخُدُثِ وَإِنْ تَبَدَّدَتْ ؛ وَمِنْ الْجَبْتِ وَإِنْ كَثُرَ ، وَمِنْ قَدَرِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا الْوَاجِبَةِ
فَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِثْلًا كَافِرَةً وَأَسْلَمَتْ قَبْلَ الْغُرُوبِ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ فَقَوْلُهَا وَجِبَتْ عَلَيْكَ
الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ إِنْ خَلَّتْ مِنَ الْوَانِعِ قَدَرِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ، فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهَا الْحَيْضُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ
أَنْ تَدْرِكَ زَمَنًا بِسَبْعٍ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ لَوُجُوبَ ، وَمُقَابِلَ الْأَظْهَرِ يَقُولُ لَا تَجِبُ الظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ بِمَا ذَكَرَ

وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَهْمُهَا وَأَجْزَأُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ نَعْدَهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ حَاصَتْ
أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَجَعَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ قَدَرَ الْفَرَضِ ، وَإِلَّا فَلَا .

[فُضِّلَ] الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضُ كَيْفَايَةٍ ، وَإِنَّمَا يُشْرِكَانِ الْمُسْتَوْبَى
وَيُسَالَى فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، وَالْجَدِيدُ : نَدْبُهُ لِلْمُسْتَفْرِدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا
بِمَسْجِدٍ ، وَقَعَتْ فِيهِ سَجَاةٌ ، وَيُقِيمُ لِلثَّانِيَةِ ، وَلَا يُؤْذَنُ فِي الْجَدِيدِ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ
أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ فَوَائِتُ لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى ، وَيُنْدَبُ لِحِجَابَةِ النِّسَاءِ
الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْأَذَانُ مَشْنَى ، وَالْإِقَامَةُ فَرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ ، وَيُسْنَى
إِدْرَاجُهَا وَتَرْتِيلُهُ ، وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ ، وَالتَّشْوِيبُ فِي الدُّبُجِ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ قَائِمًا لِلْقَبْلَةِ ، وَيَجِبُ

بَلْ لَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لِلظُّهْرِ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ وَثَلَاثٍ لِلْعِشَاءِ آخِرَ الْعِشَاءِ (وَلَوْ بَلَغَ)
الْمَسِي (فِيهَا) أَيْ الصَّلَاةُ (أَهْمُهَا) وَجُوبًا (وَأَجْزَأُهَا عَلَى الصَّحِيحِ) وَلَوْ حَفَّةً ، وَمُقَابِلَهُ لَاجِبُ
أَهْمُهَا وَلَا تَحْزَنُهُ (أَوْ) بَلَغَ (بَعْدَهَا) أَيْ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ (فَلَا إِعَادَةَ) عَلَيْهِ وَأَجْزَأُهَا (عَلَى
الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلَهُ تَجِبُ الْإِعَادَةُ (وَلَوْ حَاصَتْ أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ) وَاسْتَعْرِقَ بَاقِيَةً (وَجَعَتْ تِلْكَ)
الصَّلَاةُ فَقَطْ (إِنْ أَدْرَكَ) قَبْلَ عَرُوضِ الْمَانِعِ (قَدَرَ الْفَرَضِ) بِأَخْفِ مُمْكِنٍ وَطَهَرَ لِأَيِّصَحْ تَقْدِيمُهُ
كَتِيمٍ ، أَمَّا الطَّهَارَةُ الَّتِي يُمْكِنُ تَقْدِيمُهَا فَلَا يَحْتَرِ مَضَى زَمَنِ بَعْضِهَا (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَ قَدَرَ
الْفَرَضِ (فَلَا) تَجِبُ تِلْكَ الصَّلَاةُ .

[نَسَلَ : الْأَذَانُ] هُوَ لُغَةُ الْأَصْلَامِ ، وَشَرْعًا قَوْلُ مَنْدُوسٍ يَعْلَمُ بِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَعْرُوضَةِ
(وَالْإِقَامَةُ) كُلُّ مِمَّا (سُنَّةٌ) عَلَى السَّكْفَاةِ مُؤَكَّدَةٌ (وَقِيلَ فَرَضُ كَيْفَايَةٍ) لِلْجَمَاعَةِ (وَإِنَّمَا)
يُشْرِكَانِ الْمُسْتَوْبَى (مِنْ الْخَمْسِ أَصَالَةً فَلَا يَنَافِي طَلِبُهُمَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَأَذْنِ الْمَوْلُودِ) (وَيُقَالُ فِي
الْعِيدِ وَنَحْوِهِ) مِمَّا تَشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ (الصَّلَاةُ حَامِعَةٌ) بِرَفْعِهَا أَوْ نَصْبِهَا (وَالْجَدِيدُ دَبُّهُ) أَيْ
الْأَذَانُ (لِلْمُسْتَفْرِدِ ، وَبِرَفْعِ) الْمُسْتَفْرِدِ بِهِ (صَوْتُهُ أَلَا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ سَجَاةٌ) أَوْ أَذْنٌ فِيهِ (وَيُقِيمُ
لِلثَّانِيَةِ) الْمُسْتَوْبَى (وَلَا يُؤْذَنُ) لَهَا (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يُؤْذَنُ لَهَا (قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ
وَأَنَّهُ أَهْلٌ) فَالْأَذَانُ فِي الْقَدِيمِ حَقٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَفِي الْجَدِيدِ حَقٌّ لِلْوَقْتِ (فَإِنْ كَانَ فَوَائِتُ) يَرِيدُ قَضَاءَهَا
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ (لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى) وَيُقِيمُ لِسُكُلِهَا (وَيُنْدَبُ لِحِجَابَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ
عَلَى الْمَشْهُورِ) وَمُقَابِلَهُ يَنْدَبَانِ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا وَاحِدَةً ، وَقِيلَ لَا يَنْدَبَانِ (وَالْأَذَانُ) مُعْظَمُهُ (مَشْنَى
وَالْإِقَامَةُ فَرَادَى الْإِلْفِظِ الْإِقَامَةِ ، وَيُسْنَى إِدْرَاجُهَا) أَيْ الْإِقَامَةُ ، وَالْإِدْرَاجُ الْإِسْرَاعُ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ
كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا بِصَوْتٍ ، وَالْكَلِمَةُ الْآخِرَةُ بِصَوْتِ (وَتَرْتِيلُهُ) أَيْ الْأَذَانُ ، وَالتَّرْتِيلُ التَّأْنِي فَيَجْمَعُ بَيْنَ
كُلِّ تَكْسِيرَتَيْنِ بِصَوْتٍ ، وَيَعْرُدُ بَاقِيَ كَلِمَاتِهِ (وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ) وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ سِرًّا قَبْلَ أَنْ
يَأْتِيَ بِهِمَا جَهْرًا (وَ) يُسْنَى (التَّشْوِيبُ فِي) الْأَذَانِ (الصَّبْحِ) وَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ الْحَيْلَتَيْنِ : الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ (وَ) يُسْنَى (أَنْ يُؤْذَنَ) وَيُقِيمُ (قَائِمًا) مُسْتَقْبِلًا (لِلْقَبْلَةِ) فِيهِمَا ، وَيُسْنَى
الْإِلْفَاتِ بِنَفْسِهِ لَا بِصَدْرِهِ فِي حَيْعَلَاتِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ عَنْ مَحَلِّهِ وَلَوْ بِمَنْارَةٍ (وَيَجِبُ

تَرْتِيبُهُ وَمَوَالَاتُهُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ ، وَشَرْطُ الْمُؤَذِّنِ :
الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالذِّكُورَةُ ، وَبُكْرَةُ الْمُخْدِتِ ، وَالْجُنُبُ أَشَدُّ ، وَالْإِقْلَمَةُ أَغْلَظُ ،
وَيُسْنُ مَسِيَّتُ حَسَنِ الصَّوْتِ عَدْلٌ . وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ
أَفْضَلُ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ إِلَّا الصُّبْحُ . فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ ، وَيُسْنُ مُؤَذِّنَانِ
لِلْمَسْجِدِ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَآخَرُ بَعْدَهُ وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا فِي حَيَاتَيْتَيْهِ
فَيَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . قُلْتُ : وَإِلَّا فِي التَّشْوِيبِ ، فَيَقُولُ : صَدَقْتُ وَبَرَرْتُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ
الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَنْعِثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا
الَّذِي وَعَدْتَهُ .

ترتيبه (أى الأذان وكذا الإقامة) (وموالاته) أى اتصال كلماته . وكذا الإقامة ، ولا يضر يسير سكوت
أو كلام (وفى قول لا يضر كلام وسكوت طويلان) ومحل الخلاف ما لم يفحش الطول ، وإلا ضرر
جزأ (وشروط المؤذن) والمقيم (الإسلام) فلا يصحان من كافر وإن حكما بإسلامه بالشهادتين
(والتميز) فلا يصحان من غير مميز كحسون وسكران (و) شرط المؤذن فقط (الذكورة) فلا
يصح أذان للمرأة والخنى . وأما الإقامة فتقدم محبتها من المرأة لجاعتهم (ويكره) الأذان (للحدث)
حدثا أصغر (وللجنب) الكراهة (أشد والإقامة) من كل منهما (أغلظ) أى أشد كراهة
(ويسن) للأذان مؤذن (صبت) أى على الصوت (حسن الصوت عدل) فيكره أذان فاسق
وصبي وأعمى ليس معه من يعرفه الوقت (والإمامة أفضل منه) أى الأذان (فى الأصح . قلت :
الأصح أنه) أى الأذان (أفضل منها ، والله أعلم) وإذا كان أفضل من الإمامة فهو أفضل من الخطابة لأن
الإمامة أفضل منها (وشروطه) أى الأذان (الوقت) فلا يصح ولا يجوز قبله (إلا الصبح) أى أذانه (فمن
نصف الليل) يصح (ويسن مؤذنان للمسجد) ومحوه (يؤذن واحد قبل الفجر ، وآخر بعده)
ويؤاد عليهما بقدر الحاجة (ويسن لسماعه) أى المؤذن وكذا المقيم (مثل قوله) ولو كان السامع
جنباً أو حائضاً وإذا كان فى قراءة أو ذكر استحبه له أن يقطعهما ويجيب ، ولو سمع بعض الأذان
سن له أن يجيب فى الجميع (إلا فى جيعليته) وهما حى على الصلاة ، حى على الفلاح (فيقول)
بدلها (لا حول ولا قوة إلا بالله) ويقول ذلك فى الأذان أربع مرات ، وفى الإقامة مرتين (قلت :
وإلا فى التشويب) فى أذان الصبح . (فيقول : صدقت وبررت) بكسر الراء الأولى وسكون الثانية
أى صرت ذاهباً وخير (والله أعلم) وكذلك يستحب الإجابة فى كلمات الإقامة إلا فى كلتى الإقامة
فيقول أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض (و) يسن (لكل) من مؤذن ومقيم وسماع
(أن يصلى) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) من الأذان والإقامة (ثم) يقول
(اللهم رب هذه الدعوة التامة) أى السائلة من النقص (والصلاة القائمة آت محمد الوسيطة) هى
القرب من الله ، وعطفت الفضيلة مرادف (والفضيلة وإبعثه مقاماً محموداً الذى وعدته) وقد تحصل

[فصل :] استقبال القبلة شرط لصلاة القادر إلا في شدة الخوف ، وتقل السجدة ،
فلمسافر التنفل راكبا وماشيا ، ولا يشترط طول سفره على المشهور ، فإن أسهل
استقبال الرأكب في ترقده ، وإتمام ركوعه وسجوده لزمه ، وإلا فلا يصح أنه إن سهل
الاستقبال وجب ، وإلا فلا ، ويختص بالتحريم . وقيل : يشترط في السلام أيضا ، ويحرم
انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة ، ويؤمى بركوعه ، وسجوده أخفض ، والأظهر أن
المشايء يؤم ركوعه وسجوده ، ويستقبل فيهما وفي آخرهما ، ولا يمشى إلا في قيامه
وتشهده ، ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة حلز ،
أو سائرة فلا ، ومن

أنه يشترط في كل من الأذان والإقامة : الإسلام والتمييز والقرب والموالة وعدم بناء الغير وحول
الوقت ، والعربية لمن فهم عربى ، وإسماع نفسه للفرد ، وإسماع غيره في الجماعة ، وينعقد الأذان
بإشراط الذكورة .

[فصل : استقبال القبلة] بالصدر (شرط لصلاة القادر) على الاستقبال فلا تصح الصلاة بدونه
لما العاجز كمر يض لا يجد من يوجهه إليها فيصلى على حاله ويعيد (إلا في شدة الخوف) فلا يشترط
الاستقبال في صلاته فرضا أو نفلا (و) إلا في (نفل السفر ، فلمسافر التنفل راكبا وماشيا ولا يشترط
طول سفره على المشهور) وذلك كالليل بل جواز الاصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه
ومقابلته يشترط كالقصر (فإن أمكن) أى سهل (استقبال الرأكب في صرقد وإتمام ركوعه وسجوده
لزمه) لتيسره عليه (والا) بأن لم يسهل ذلك . (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال وجب ، والا) بأن لم
يسهل بأن كانت الدابة سائرة وهي مقطوعة (فلا) يجب (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم)
فلا يجب في إعادته وإن سهل ، ومقابل الأصح قولان : لا يجب مطلقا ، أو يجب مطلقا سهل أو لم يسهل
(وقيل يشترط في السلام أيضا) كما يشترط في التحريم (ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة)
فإن انصرف إلى غيرها عالا مختارا بطلت صلاته ، وكذا النسيان إن طال الزمن (ويؤمى بركوعه
وسجوده أخفض) من ركوعه : أى يكفيه ذلك ، ولا بد أن يكون سجوده أخفض من ركوعه ،
فلم أن الرأكب إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وإتمام جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه
جميع ذلك لم يلزمه شيء منه وإن سهل إلا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع
صلاته (والأظهر أن المشايء يؤم) وجوبا (ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجوبا
بين سجديته ، ومقابل الأظهر يكفيه أن يؤمى بالركوع والسجود (و) الأظهر أنه (لا يمشى) أى
أى يحرم عليه المشى (إلا في قيامه) الشامل للاعتدال (وتشهده) ولو الأول ، ومثله السلام ،
ومقابل الأظهر قولان : أحدهما أنه يمشى في غيرها ، والثاني لا يمشى إلا في القيام فقط (ولو صلى
فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز) بأن كان في نحو هودج (أو سائرة
فلا) يجوز لأن سيرها منسوب إليه ، بخلاف ما إذا صلى في سرير يحمل رجال سائرون فيجوز (ومن

صَلَّى فِي السَّكْبَةِ ، وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بِنَائِهَا مَا سَبَقَ جَازَ ، وَمَنْ أَمَكَّنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ حَرَمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالْاجْتِهَادُ . وَإِلَّا أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ ، فَإِنْ قَدَّرَ وَأَمَكَّنَ الْاجْتِهَادَ حَرَمَ التَّقْلِيدُ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يُقَلَّدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي ، وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْاجْتِهَادِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحَيَّرَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ كَأَعْنَى قَلَّةِ ثِقَةٍ عَارِفًا ، وَإِنْ قَدَّرَ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّعَلُّمِ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ ، وَمَنْ حَتَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَعَى فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجَبَ اسْتِنَافُهَا ، وَإِنْ تَحَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمَلَ بِالثَّانِي وَلَا قَضَاءَ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ .

صلى في السكبة واستقبل جدارها أو بابها مردودا أو مفتوحا مع ارتفاع عتنته ثلثي ذراع (بذراع الأدنى) (أو) صلى (على سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبل شاخصا متصلا بالسكبة كهذا مسطرة قدر ذلك (جاز) ماصلا ، ولو وقف على جبل أجزاءه ولو بغير شاخص (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان محضرة البيت ، أو على سطح بحيث يعاينها وشاخص فيها لظلمة مثلا لم يعمل بغير علمه ، و(حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) أي العمل به ، وكذا يحرم عليه في هذه الحالة الأخذ بخبر الغير (والا) أي وإن لم يتمكن علم القبلة (أخذ بقول ثقة يتهرب عن علم) بخلاف الفاسق والمميز . ثم يقتضى بعده أن فقد محراب ثبت ولو بطريق الأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه أو أجبر به ، ثم محراب معتمد بأن كثر طاقوه ولم يطمعوا فيه وفي صوابه بيت الأبرة فليس له الاجتهاد مع شيء من ذلك إلا في الأخيرين فله ذلك بمنه وبسرة (فان يفتد) الثقة (وأمكن الاجتهاد) بأن كان يعرف أدلة القبلة (حرم التقليد) وهو العمل بقول المجتهد (فان تحيز) المجتهد (لم يقلد في الأظهر) ومقابله يقلد (وصلى كيف كان) لحُرمة الوقت (ويقضى) ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة مفروضة (تحضر على الصحيح) ومقابله لا يجب (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كما عني قلد) وجوبا (ثقة عارفا) بالأدلة ، فان صلى بالتقليد قضى وإن صادف القبلة (وان قدر) على تعلم الأدلة (فالأصح وجوب التعلم) عند ارادة السفر بخلافه في الحضر فانه فرض كفاية (فيحرم) عليه (التقليد) ضاق الوقت أو اتسع ، فان ضاق صلى كيف كان وأعاد ، ومقابل الأصح لا يجب عليه التعلم فيجوز له التقليد (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ) معينا فان كان في الوقت أعاد ، أو بعده (قضى) وجوبا (في الأظهر) وإن لم يظهر له الصواب ، ومقابله لا يقضى وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وأما إذا كان الخطأ ليس معينا كما إذا صلى لأربع جهات بأربع اجتهادات فلا يقضى كما سياتي (فلو تيقنه) أي الخطأ وهو (فيها وجب استنافها) بناء على وجوب القضاء بعد تمامها وينحرف على مقابله (وان تغير اجتهاده) فظهر له أن الصواب في غير الجهة الأولى (عمل بالثاني ولا قضاء) لأن الخطأ غير معين (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء) وشرط العمل بالثاني في الصلاة أن يظن الصواب

باب صفة الصلاة

أركانها ثلاثة عشر: الأول النية، فإن صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والأصح وجوب نية الفرضية دون الإضافة إلى الله تعالى، وأنه يبيح الأداء بنية القضاء وعكسه. والنفل ذو الوقت أو السبب كالقصر فيما سبق. وفي نية النفلية وجهان. قلت: الصحيح لا تشترط نية النفلية، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة، والنية بالقلب ويندب النطق قبيل التكبير. الثاني تكبير الإحرام، ويتعين على القادر: الله أكبر، ولا تنصرف زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر.

مقارنا لظهور الخلل، فإن لم يظن مقارنا بمات صلاته لم يضيء جزءه لغيره.

(باب صفة) أي كيفية (الصلاة)

المشتملة على أركان وأجزاء وهيئات (أركانها ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة كاهية التامة للركن. ومن جعلها ثمانية عشر زاد الطمأنينة الأربع، ونية الخروج من الصلاة. ومن أسقط نية الخروج جعلها سبعة عشر. ومن جعل الطمأنينات ركناً واحداً جعلها أربعة عشر، ولا خلاف في المعنى لأن الطمأنينة على كل حال لازمة، والاخلال بها سبب للخلل (الأول) من الأركان (النية) وهي شرعا: قصد الشيء مقرباً بفعله، وأماله بالقصد (فإن صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو في ذاته فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييزه عن سائر الأفعال (وتعيينه) من ظهر أو غيره (والأصح: وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر، وهو يشمل المعادة وصلاة العسى، ولكن اعتمد الرمي أنه لا تجب في صلاة العسى نية الفرضية، ومقابل الأصح يقول: لا تجب نية الفرضية (دون الإضافة إلى الله تعالى) وقبل تجب، وعلى الأصح تستحب (و) الأصح (أنه يبيح الأداء بنية القضاء وعكسه) وذلك عند الجهل ونحوه لا متعمداً فلا تنعقد صلاته، ومقابل الأصح يشترط نية الأداء أو القضاء فيضر العلق (والنفل ذو الوقت) كالعيد (أو السبب) كصلاة الكسوف أو الخسوف (كالقصر فيما سبق) من قصد الفعل والتعيين كصلاة عيد الفطر والنحر وراتبة الظهر القبلية أو البعدية، ومن ذوات السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والأحرام والاستخارة، فهذه الأربعة يكفي فيها قصد الفعل ولا يجب التعيين فهي مستثناة (وفي نية النفلية) فيما ذكر (وجهان) قلت: الصحيح لا تشترط نية النفلية، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة، والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غلبة القلب (ويندب النطق قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني) من الأركان (تكبير الإحرام، ويتعين على القادر الله أكبر) فلا يجوز الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا تنصرف زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر)

وَكَذَا اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا أَكْبَرُ اللَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَنَحْنُ نَحْجَزُ تَرْجَمَ
وَوَجَبَ التَّعْلُمُ إِنْ قَدَرَ ، وَنَسْنُ رَفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَدُّو مَنْكِبَيْهِ ، وَالْأَصَحُّ رَفَعُهُ
مَعَ ابْتِدَائِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ . الثَّالِثُ الْقِيَامُ فِي فَرَضِ
الْقَادِرِ ، وَشَرْطُهُ نَعْبُ قَقَارِهِ ، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصِحَّ
فَإِنْ لَمْ يُطَقِ انْتِصَابًا وَصَارَ كَرَاكِعِ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ ، وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ
لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ ، وَلَوْ أَشْكَنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَفَعَلَهُمَا تَقْدِيرَ إِسْكَانِهِ ،
وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ ، وَافْتَرَا شَأْنَهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْبُعِهِ فِي الظُّهْرِ ، وَيُكْرَهُ
الْإِقْعَاءُ بِأَنْ يُجْلِسَ عَلَى وَرِكَيْهِ نَاصِبًا رُكْنَيْهِ ثُمَّ يَنْتَحِي

بزيادة اللام (وكذا) لا يضر (الله الجليل أكبر في الأصح) وكذا كل صفة من صفاته تعالى
ما لم يطل بها الفصل ، ومقابل الأصح تضر الزيادة بالصفات (لا أكبر الله) فانه يضر (على
الصحيح) ومقاله لا يضر ، ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام ، وأن يسمع نفسه ، والسنة
أن يجهر به الإمام وباقي التكبيرات ، ويسر بها المأموم والمنفرد (ومن عجز) عن النطق بالتكبير
بالعربية (ترجم) بأي لغة شاء (ووجب التعلم أن قدر) عليه ولو بالسفر (ويسن رفع يديه في
تكبيره) للاحرام ولو مضطجعا وبرفهما (حدو منكبيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى
أذنيه ، وإهاماه شحمتي أذنيه ، وراحته منكبيه (والأصح) في زمن الرفع (رفعه مع ابتدائه)
أي التكبير ، ويسن انتهاؤها معا ، ومقابل الأصح رفع قبل التكبير ويكبر مع ابتداء الإرسال
وينبيه مع انتهائه (ويجب قرن النية بالتكبير) بأن يتصور في ذهنه ما يجب في النية أو يندب
من قصد الفعل وغيره قبيل التكبير ، ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره (وقيل
يكفي) قرنها (بأوله) وإن عقل عنه في بقية التكبير ، واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية
بحيث يعد عرفا أن نيته مقارنة لتكبيره بأن يفعل مجهوده في عدم الغفلة عن النية (الثالث) من
أركان الصلاة (القيام في فرص القادر) عليه ولو بعين بأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة عمونه يومه
وليلته ، فيجب القيام من أول الاحرام (وشروطه) أي القيام (نعب فقاره) بفتح الفاء : عظام
الظهر (فان وقف منحنيا أو مائلا) إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه
(فان لم يطق انتصابا) لمرض أو كبر (وصار كرا كع بالصحيح) أنه يقف كذلك ، ويزيد انحناءه
لركوعه إن قدر) على الزيادة ، ومقابل الصحيح ينقصد ، فإذا وصل إلى الركوع لزمه الارتفاع (ولو
أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلهما بقدر إمكانه) في الانحناء لهما بالصلب ، فان عجز
فبالرقة والرأس ، فان عجز أوما (ولو عجز عن القيام) بأن تلحقه به مشقة شديدة تذهب حسنة
(قصد كيف شاء) ولا ينقص ثوابه (وافتراشه أفصل من تربعه في الظهر) ومقابل تربعه
أفصل (ويكره) هنا وفي سائر قعدات الصلاة (الاقعاء بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه)
بأن يلقى أليه بموضع صلاته وينصب نغذيه وساقيه كهيئة المستوفز (ثم ينحني) المصلى قائما

إِرْ كُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي جَبْهَتَهُ مَا قَدَّمَ رُكْبَتَيْهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ تُحَاذِيَ مَوْضِعَ سُجُودِهِ ،
فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَسُتَلْقِيَا ، وَلِلْقَادِرِ التَّنْفُلُ قَاعِدًا وَكَذَا
مُضْطَجِعًا فِي الْأَصَحِّ . الرَّابِعُ : الْقِرَاءَةُ ، وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاؤُ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ التَّعَوُّذُ ،
وَيُسْرُهُمَا ، هَيَّتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالْأَوَّلَى آ كَدُ ، وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي
كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ ، وَالْبَسْمَلَةُ مِنْهَا ، وَتَشْدِيدَاتُهَا . وَلَوْ أَبْدَلَ ضَاذًا بِظَاهٍ لَمْ
تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ تَرْتِيلُهَا وَمُؤَالَاتُهَا ، فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ قَطْعِ الْمُوَالَاةِ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ
بِالصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتَحِهِ عَلَيْهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ ،

(لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُحَاذِي) أى تقابل (جبهته ماقدّم ركبتيه) وهو أقل الركوع (والأكمل أن
تُحَاذِيَ) جبهته (موضع سجوده ، فان عجز عن القعود) بأن ناله به المشقة المارة (صلى
لجنبه الأيمن) ويصكره على الأيسر بلا عذر (فان عجز) عن الجنب (فستلقيا) على ظهره
وأخضاه للقبلة ، ولا بد من رفع رأسه ليستقبل بوجهه القبلة ويركع ويسجد بقدر إمكانه ، فان
عجز أو مأ برأسه ، فان عجز فبصره ، فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه الصلاة
وعقله ثابت (وللقادر التنفل قاعدا) سواء الرواتب وغيرها (وكذا) له النفل (مضطجعا)
ويلزمه أن يقعد للركوع والسجود (فى الأصح) ومقابلته لا يصح النفل من اضطجاع (الرابع)
من أركان الصلاة (القراءة) للفاتحة (ويسن بعد التحرم) ولو للنفل (دعاء الافتتاح) نحو :
وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها مسلما ومأثنا من المسلمين ، ان صلاتي ونسكي
ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أصرت وأنا من المسلمين (ثم التعوذ) وأفضله
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولا يسنان لمن خاف فوت القراءة خلف الإمام ، ولا يأتي بالافتتاح
فى صلاة الجنازة بخلاف التعوذ (ويسرهما) أى الافتتاح والتعوذ فى السرية والجرية (ويتعوذ فى كل
ركعة على المذهب) والطريق الثانى قولان : أحدهما هذا ، والثانى يتعوذ فى الأولى فقط (والأولى
آ كد) عما بعدها (وتتعين الفاتحة فى كل ركعة) فى قيامها للنفرد وغيره (إلا ركعة مسبوق)
فانها لاتتعين فيها بل يتحملها عنه الإمام (والبسملة منها) أى من الفاتحة ومن كل سورة لإبراء
(وتشديداتها) منها (ولو أبدل ضادا) أى أتى بدلها . (بظاه لم تصح) قراءته لتلك الكلمة
(فى الأصح) ومقابلته تصح لعسر التمييز ، والخلاف مخصوص بقادر لم يعتمد أوعا جزأمكنه التعلم فلم
يتعلم . أما العا جز عن التعلم فتجزئه قطعا ، والقادر المتعمد لا تجزئه قطعا (ويجب ترتيلها) بأن
بأتى بها على نظمها المعروف (وموالاتها) بأن يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر
التنفس (فان تخلل) بين كلماتها (ذكر) أجبى (قطع الموالات) وان قل كالتحميد عند
عند العطاس (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه) إذا توقف ، لأن التفتح هو
تلقين الآية عند التوقف فيها ولا يفتح عليه إلا اذا سكت (فلا) يقطع الموالات (فى الأصح)
ومقابلته يقطع (ويقطع) الموالات (السكوت الطويل) العمد . أما الثانى فلا يقطع سكوت

وَكَلِّدَا يَسِيرُ قَصْدَ بِهِ قَطْعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ جَهِلَ الْفَاتِحَةُ فَسَبَّحُ آيَاتِ مُتَوَالِيَةٍ ،
فَإِنْ عَجَزَ فَمُنْفَرَقَةٌ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ جَوَازُ الْمُنْفَرَقَةِ مَعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةٍ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ . فَإِنْ عَجَزَ أَنَّى بِذِكْرِهِ ، وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَنِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَصَحِّ ،
فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا وَقَفَتْ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ ، وَيُسْنُ عَقِبَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ خَفِيفَةَ الْمِيمِ بِالْمَدِّ ،
وَيَجُوزُ النَّصْرُ ، وَيُؤْمَنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ ، وَيَجْهَرُ بِدِي الْإِظْهَرِ ، وَتُسْنُ سُورَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ إِلَّا
فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الْإِظْهَرِ . قُلْتُ : فَإِنْ سَبَقَ بِهِمَا قَرَأَهَا فِيهِمَا عَلَى النَّصْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَلَا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ ، بَلْ يَسْتَمِعُ فَإِنْ بَعَثَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْنُ لِلْمَسْمُوعِ
وَالْإِظْهَرِ طَوَالَ الْفَصْلِ ، وَلِلْعَصْرِ وَالْمَشَاءِ أَوْ سَاعِلَهُ .

(وكذا) يقطع الموالاة سكوت (يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) ومقابلته لا يباح ، واليسير
ما جرت به العادة كتنفس واستراحة ، والدليل ما زاد على سكتنا الاستراحة ، وهو يفيد أن التكرار
للإعياء لا يضرك وإن طال (فإن جهل الفاتحة فسبح آيات) فلا يجزئ دون ما ذكرنا أنها وإن طالت
ولادون حروفها (متوالية ، فإن عجز) عن المتوالية (فمنفردة . قلت : الأصح المنصوص بجواز المنفردة)
من سورة أو سور (مع حفظه متوالية ، والله أعلم) ولو كانت المنفردة لاتفقد معنى منظوما ، ومن
يحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي إن أحسنه ، والاكره ، ويجب الترتيب بين الأصل
والبدل (فإن عجز) عن القرآن (أنى بذكر) غيره ، ويجب أن يأتي بسبعة أنواع من أى ذكر
كان ، والأشبه إجزاء دعاء يتعلق بالآخرة دون الدنيا ، فإن لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزأه
(ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو غيره (عن) حروف (الفاتحة) كما لا يجوز
النقص عن آياتها (في الأصح) ومقابلته يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة
(فإن لم يحسن شيئا) من قرآن أو ذكر (وقف قدر الفاتحة) في ظنه (ويسن عقب الفاتحة)
بعد سكتة لطيفة (آمين) سواء كان في الصلاة أم لا ، ولا يفوت التأمين إلا بالشرع في عبده ، وهو
اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح (خفيفة الميم بالمد ، ويجوز القصص) وحكى مع المد الإمالة
(ويؤمن) المأموم (مع تأمين إمامه) لاقبله ولا بعده (ويجهر) المأموم (به) أى التأمين
في الجهرية تبعاً لإمامه (في الأظهر) ومقابلته يسر به كسائر الأذكار ، فإن لم يأت به الإمام أنى به
هو جهراً (وتسن) للإمام والمنفرد (سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة) من المغرب (والرابعة)
من الرباعية (في الأظهر) ومقابلته تسن فيهما سورة ، ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن
ولو آية ، والأولى ثلاث آيات (قلت : فإن سبق فيهما) أى بالثالثة والرابعة (قراها فيهما) حين
تداركهما من صلاة نفسه إذا لم يقرأ السورة في أوليه ولم تسقط عنه (على النص ، والله أعلم ، ولا سورة
للمأموم) في جهرية (بل يستمع) لقراءة إمامه (فإن بعد) المأموم أو كان به نحو صم فلم
يسمع (أو كانت) الصلاة (سرية) أو جهرية وأسرى فيها الإمام (قرأ) المأموم السورة (في
الأصح) ومقابلته لا يقرأ مطلقاً (ويسن للصبح والأظهر طوال الفصل ، وللصبر والعشاء أو ساعله)

وللمغرب قصارُهُ ، ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أتى . الخامس
الركوع وأقله أن ينحني قدر بلوغ راحتيه . ركبتيه بطمأنينة بحيث ينفصل رقبته
عن هويته ولا يقصده غيره . فلو هوى إتيلاوة لفصله ركوعاً لم يكف . وأكمله
تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه يديه وتفرقة أصابعه للقبلة ،
ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه كما حرامه ويقول : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، ولا
يزيد الإمام . ويزيد المنفرد : اللهم لك ركعتك وبك آمنت ولك أسألت خشع لك
سمي وبصري وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي . السادس الاعتدال قائماً
مطمئناً ، ولا يقصده غيره . فلو رفع فزعاً من شيء لم يكف ، ويسن رفع يديه مع ابتداء
رفع رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، فإذا انتصب قال : ربنا لك الحمد

وللمغرب قصارُهُ) والمفصل أوله عند المصنّف الخجرات ، فطواله كالرجن ، وأوساطه كالشمس وفصلها .
وقصاره كالعصر (ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أتى) بكاملها ، فإن اقتصر
على بعضهما أو قرأ غيرهما خالف السنة (الخامس) من الأركان (الركوع وأقله أن ينحني)
الانحناء لا الخناس فيه (قدر بلوغ راحتيه) أي راحتي يدي المعتدل الخلقة (ركبتيه) وانحني
بالراحتين عن الأصابع فلا يكتفي وصولاً ركبتيه ، والعجز ينحني قدر إمكانه ، فإن عجز عن الانحناء
أوماً برأسه ، ويشترط أن يكون الركوع (بطمأنينة) وهي أن تستقر أعضاؤه (بحيث ينفصل
رقبه عن هويته) بفتحطاء وضبطها ، فالتقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة (ولا يقصده) أي
الهوى (غيره) أي الركوع سواء قصد الركوع أو أطلق (فلو هوى لتلاوة لفصله ركوعاً لم يكف)
لأنه صرفه لغير الواجب ، بل إذا أراد الركوع ، والحالة هذه ينتصب ليركع (وأكمله) أي الركوع
(تسوية ظهره وعنقه) بحيث يصبران كالتفحيحة الواحدة ، فإن تركه كره (ونصب ساقيه)
ومغذبه (وأخذ ركبتيه يديه) أي بكفيه (وتفرقة أصابعه) تفرقاً وسطاً (للقبلة) فلا يبرجها
لغيرها من يمنة أو يسرة (ويكبر في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كحرامه) ويكون ابتداء
رفعه ، وهو قائم مع ابتداء التكبير ، فإذا حاذى كفاء منكبيه انحنى (ويقول : سبحان ربّي
العظيم ثلاثاً) وتتأذى السنة بمرة (ولا يزيد الإمام) على الثلاث (ويزيد المنفرد) وإمام قوم
محصورين راضين بالتطويل (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسألت خشع لك سمي وبصري
وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) بكسر الميم مفرد ، ولا يصح التشديد (السادس)
من الأركان (الاعتدال) ولو في النافلة (قائماً) إن كان قبله قائماً ، والا فيعود لما كان عليه
(مطمئناً) بأن تستقر أعضاؤه على ما كان قبل ركوعه (ولا يقصده غيره) فلو رفع فزعاً بفتح
الزاي وكسرهما (من شيء لم يكف ، ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه) من الركوع (قائلاً)
في رفعه إلى الاعتدال (سمع الله لمن حمده) أي تقبل منه حمده (فإذا انتصب) أرسل يديه
و (قال) كل مصلّ مرا (ربنا لك الحمد) أو ربنا ولك الحمد ، أو اللهم ربنا لك الحمد ، ولوزاد

ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، وبزيد المنفرد : أهل الثناء
والعبد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لآمانع لما أعطيت ولا منفي لما مننت ولا
ينفع ذا الجدة منك الجد. ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح ، وهو : اللهم اهديني فيمن
هديت إلى آخره ، والإمام بلفظ الجمع : والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم في آخره ، ورفع يديه ، ولا يمسح وجهه وأن الإمام يجهر به وأنه يؤمن المأموم
بهدهاء ويقول الثناء ، فإن لم يسمعه قنت ، ويشرع القنوت في سائر المكتوبات للنزلة
لأطلقا على المشهور . السابغ : السجود ، وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه ،

بعده : جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كان حسنا (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء
بعد) أي يدهما كالعرش وغيره ، ويجوز في ملء الرفع على أنه صفة لجد ، والنصب على الحال
منه (وبزيد المنفرد) وإمام المصورين المار (أهل) بالنصب منادى (الثناء) أي المدح
(والجد) أي العظمة (أحق ما قال العبد) أحق مبتدأ ومصدرية : أي أحق قول العبد
(وكلنا لك عبد) اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وهو قوله (لآمانع لما أعطيت ولا منفي لما مننت
ولا ينفع ذا الجد) بفتح الجيم : أي الغنى (منك) أي عندك (الجد) أي غناه ، وروى بالكسر
أي الاجتهاد ، يعني لا ينفع ذا الحظوظ في آخره ، إنما ينفعه طاعتك (ويسن القنوت في اعتدال
ثانية الصبح) بعد ذكر الاعتدال المار (وهو اللهم اهديني فيمن هديت إلى آخره) وقته :
وعافى فيمن عافيت ، وتولى فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت انك تقضي
ولا يقضي عليك انه لا يبدل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، هذا هو الوارد ، والباقي زيادات لا بأس
بها (و) يسن أن يقرأ (الإمام بلفظ الجمع) وأما باقي أدعية الصلاة فيقولها بالافراد (والصحيح
سن الصلاة على رسول الله ﷺ في آخره) وكذا السلام ، ويسن أيضا الصلاة والسلام على الآل ،
ومقابل الصحيح لاتسن الصلاة (و) الصحيح سن (رفع يديه) في القنوت ، ومقابلة لا يرفع (و)
الصحيح (لا يمسح وجهه) أي لا يسن ذلك ، ومقابلة يسن (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) أي
القنوت ، ومقابلة لا يجهر (و) الصحيح (أنه يؤمن المأموم للدعاء) ويجهر بالتأمين (ويقول
الثناء) سرا ، وهو فأنك تقضي إلى آخره ، أو يسكت ، أو يقول أشهد . والصلاة على النبي دعاء فيؤمن
لها ، ومقابل الصحيح أنه يؤمن في الكل ، وقيل يوافق في الكل (فإن لم يسمعه) المأموم
بعد أو صم (قنت) سرا (ويشرع) أي يسن (القنوت في سائر المكتوبات) في اعتدال
الآخرة (لنزالة) التي تنزل بالمسلمين تكوف أو قحط (لامطلقا) أي لا يشرع سواء كان هناك
نزلة أم لا (على المشهور) ومقابلة يقول هو مخير بين القنوت وعدمه ولو لم تكن هناك نازلة (السابغ)
من الأركان (السجود) مرتين لكل ركعة (وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه) أي ما يسلي
عليه من أرض وغيرها ، وخرج بالجهة الجين والأنف فلا يكتفي وضعهما ولا يجب ، لكن يستحب

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ أَنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأُظْهَرِ . قُلْتُ : الْأُظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَأَنَّ وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ يُقَلُّ رَأْسُهُ وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ فَلَوْ سَقَطَ لَوَجْهِهِ وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسْفَلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ لَهْوِيَهُ بِلَا رَفْعٍ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ثَلَاثًا ، وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ خَدَيْهِ وَيَرْفِقِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، وَتَقْصِمُ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى . الثَّامِنُ : الْحُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرَفْعِهِ غَيْرَهُ ، وَأَنْ ،

(فإن سجد على متصل به) كطرف عمامته (جاز أن لم يتحرك بحركته) فإن تحرك لم يضر بل تطل الصلاة إن كان عامداً ، وخرج بالمتمصل المنفصل كمنديل بيده فلا يضر ، ولو سجد على عصا بهجهته لضرورة بأن يشق عليه إزالتها صح ولم تلزمه الإعادة (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الأظهر . قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) ويكتفي بوضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء والعبرة في اليدين ببطن الكف ، وفي الرجلين ببطن الأمام ولا يجب كشفها ، ويسن كشف اليدين والرجلين حيث لا خف (ويجب أن يطمأن) في سجوده (وينال مسجده) أي موضع سجوده (تقل رأسه) بأن يتعامل حتى لو فرض تحته قطن لانكس ، واكتفى الإمام بارخاء رأسه (وأن لا يهوى لغيره) أي السجود (فلو سقط لوجهه) أي عليه (وجب العود إلى الاعتدال) ليهوى منه فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجوداً (و) يجب (أن ترتفع أسفله على أعاليه في الأصح) والأساغل هي المحبرة وما حولها ، والأعلى رأسه ، فلو صلى في سفينة ولم يتمكن من ذلك صلى ولزمه الإعادة ، والحامل أن أمكنها السجود على وسادة بنسكس لزمها والافيكفها الانحناء الممكن (وأكمل) أي السجود (يكبر لهويه بالرفع) ليديه (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه (ثم جهته وأنفَهُ) معاً . ويسن أن يكون الأنف مكشوفاً ، ويكره خلاف هذا الترتيب (ويقول) بعد ذلك (سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً ويزيد المنفرد) وإمام محصورين راضين بالتطويل (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسألت سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشقّ سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) ويرد من ذكر الدعاء أيضاً (ويضع يديه حذو منكبيه وينشر أصابعه مضمومة) مكشوفة متوجهة (للقبلة ويفرق) الذكر (ركبتيه ويرفع بطنه عن خدَيْهِ ومرفقيه عن جنبَيْهِ في ركوعه وسجوده) راجع للثلاثة (وتصم المرأة والخُنْثَى) أي المرفقين إلى الجنبين في جميع الصلاة (الثامن) من الأركان (الحلوس بين سجدتيه مطمئناً) ولو في نفل (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فالرفع فزعاً من شيء لا يكتفي ، ويجب أن يعود إلى السجود ليرفع (و) يجب (أن

لَا يَطْوِيهِ وَلَا يَعْتَدِلُ ، وَأَسْكَمَهُ يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُقْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ
وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي وَأَرْزُقْنِي وَارْزُقْني وَاهْدِنِي
وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سُنُّ جِلْسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا . التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَالتَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ ، وَإِلَّا فَسُتْنَانِ ،
وَكَيْفَ قَعْدَ جَازَ ، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ ،
وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ التَّوَرُّكُ ، وَهُوَ كَالْإِفْتِرَاشِ لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ
مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحُ يَقْتَرِشُ الْمُسْبُوقُ وَالسَّاهِي وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ
عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعَ بِالْأَضْمِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ الضَّمُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْبِضُ
مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ :
إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا يُخْرِجُ كَهَا . وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْأَبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَقْدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ ،

لا يَطْوِيهِ وَلَا يَعْتَدِلُ (لَأَنَّهُمَا رُكْنَانِ قَصِيرَانِ) (وَأَسْكَمَهُ يُكَبِّرُ) مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السَّجْدَةِ
(وَيَجْلِسُ مُقْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بِحَيْثُ تَسَاوَى رَهْوسُ أَصَابِعِهِ رُكْبَتَيْهِ (وَيَنْشُرُ
أَصَابِعَهُ) إِلَى الْقِبْلَةِ (قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي) فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى جَهْرٍ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ
أَغْنِنِي (وَارْزُقْنِي وَارْزُقْني وَاهْدِنِي وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سُنُّ جِلْسَةٍ خَفِيفَةٍ)
لِلِاسْتِرَاحَةِ (بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا) بِأَنْ لَا يَعْقِبَهَا تَشَهُدٌ وَلَمْ يَصِلْ قَاعِدًا ،
وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ لَاتِسَنُّ (التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي آخِرِهِ (فَالتَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ . وَالْإِفْسْتِنَانِ وَكَيْفَ قَعْدَ)
فِي التَّشَهُدِ (جَازَ ، وَيُسَنُّ فِي) التَّشَهُدِ (الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ)
أَيُّ قَدَمَيْهِ (وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ ، وَ) يُسَنُّ فِي) التَّشَهُدِ (الْآخِرِ التَّوَرُّكُ وَهُوَ كَالْإِفْتِرَاشِ
لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحُ يَقْتَرِشُ الْمُسْبُوقَ) فِي التَّشَهُدِ
الْأَخِيرِ لِامَامِهِ (وَالسَّاهِي) فِي تَشَهُدِهِ الْآخِرِ إِذَا لَمْ يَرِدْ عَدَمُ السَّجْدَةِ (وَيَضَعُ فِيهِمَا) أَيُّ
التَّشَهُدَيْنِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعَ بِالْأَضْمِ) بَلْ يَفْرُجُهَا (قَات : الْأَصْحُ الضَّمُّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنْ تَفْرِجُهَا يُخْرِجُ الْأَبْهَامَ عَنِ الْقِبْلَةِ (وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ وَكَذَا
الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَحْلُقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْأَبْهَامِ (وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ) وَهِيَ السَّبَابَةُ (وَيَرْفَعُهَا
عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهَ) نَاوِيًا بِذَلِكَ التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ وَلَا يَضَعُهَا (وَلَا يَحْرُكُهَا) عِنْدَ رَفْعِهَا (وَالْأَظْهَرُ
ضَمُّ الْأَبْهَامِ إِلَيْهَا) أَيُّ الْمُسَبِّحَةِ (كَعَقْدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ) بِأَنْ يَضَعُهَا تَحْتَهَا عَلَى طَرَفِ رَاحَتِهِ ،

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضٌ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، وَالْأَظْهَرُ سَهْبا فِي الْأَوَّلِ ،
وَلَا تُسَنُّ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتُسَنُّ فِي الْآخِرِ ، وَقِيلَ تَجِبُ ، وَأَكْمَلُ التَّشَهُّدِ
مَشْهُورٌ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا
وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَقِيلَ
يُحَدِّثُ وَتَرَكْنَاهُ وَالصَّالِحِينَ ، وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ ، وَتَلَّتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَلِهِ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَالزِّيَادَةُ إِلَى حَيْدٍ بِحَيْدِ سُنَّةٍ فِي الْآخِرَةِ وَكَذَا الدُّعَاءُ تَعْدُو
وَمَا تُورُهُ أَفْضَلُ ، وَمِنْهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِرِهِ ، وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ
عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا تَرَجَّمَ ،

ومقابل الأظهر يصح الإيهام على الوسطى (والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الأخير)
الذي يعقده سلام وإن لم يكن له أول كالصبح فتجب بعده (والأظهر سنها في الأول) أي الاتيان
بها بعده ، ومقابل الأظهر لاتسن فيه (ولا تسن على الآل في الأول على الصحيح) ومقابل تسن
(وتسن) الصلاة على الآل (في) التشهد (الآخر ، وقيل تحب) فيه (وأكمل التشهد مشهور)
وشوا التحيات الماركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله (وأقله التحيات
لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله
إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله) ونشترط فيه الموالاة (وقيل بحدف وبركانه والصالحين
ويقول وأن محمدا رسوله . قلت : الأصح وأن محمدا رسول الله ، ونبت في صحيح مسلم ، والله أعلم)
فالمراد اسقاط لفظ أشهد (وأقل الصلاة على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم وآله) حيث أوجبنا الصلاة
على الآل أوسنناها (اللهم صل على محمد وآله) ولو قال على رسوله أو على النبي كفي (والزيادة)
على ذلك (إلى حيد بحيد سنة في الآخر) وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين إنك جيد مجيد ، فهذه الزيادة تسن في الآخرون الأول ، فلانس فيه كما لاتسن فيه
الصلاة على الآل (وكذا) يسن (الدعاء بعده) أي التشهد الآخر بدني أوديو لا محرم ، والا
بطلت ، ولا يسن الدعاء في الأول (ومأثوره) أي منقول الدعاء (أفضل) من غيره (ومنه)
أي المأثور (اللهم اغفر لي ما قدّمت وما أخرت إلى آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لإله إلا أنت (ويسن أن لا يزيد على قدر التشهد
والصلاة على النبي ﷺ) والأفضل أن ينقص الامام في الدعاء عنهما . وأما غيره فيزيد ما شاء
مالم يخف وقوعه في سهو (ومن عجز عنهما) أي التشهد والصلاة على النبي ﷺ (ترجم)

وَيُتَرَجَّمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ الْعَاجِزُ لَا الْقَادِرُ فِي الْأَصَحِّ . الثَّانِي عَشَرَ السَّلَامُ وَأَقْلَهُ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ ، وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا
مُلْتَفِتًا فِي الْأُولَى حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ نَاوِيَا السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ
وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنِّ ، وَيَتَوَلَّى الْإِمَامُ السَّلَامَ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ الرُّدَّةُ عَلَيْهِ .
الثَّلَاثُ عَشَرَ : تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لَفَوْهُ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ فَقَلَهُ ، وَإِلَّا تَمَّتْ
بِهِ رَكَعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِي فَلَوْ تَبَيَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا
وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ

عَنْهَا وَجُوبًا (وَيُتَرَجَّمُ لِلدُّعَاءِ) الْمُنْدُوبِ (وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ) نَدْبًا كَالْقَنُوتِ وَالتَّكْبِيرَاتِ (الْعَاجِزُ
لَا الْقَادِرُ الْأَصَحُّ) وَمُقَابِلُهُ بِجُوزٍ لِلْقَادِرِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا يُجْزِئُ لَهَا (الثَّانِي عَشَرَ) مِنَ الْأَرْكَانِ
(السَّلَامِ ، وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) مَرَّةً فَلَا يُجْزِئُ عَلَيْهِمْ بِضَمِيرِ الْغَيْبَةِ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ)
بِالتَّوْنِ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ) مِنْ
الصَّلَاةِ وَلَكِنْ نَسْنُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَجِبُ مَعَ السَّلَامِ ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا قَرْنُهَا بِهِ ، فَإِنْ قَدِّمَهَا أَوْ
أُخَّرَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا مُلْتَفِتًا فِي الْأُولَى حَتَّى
يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنَ) فَقَطْ لِأَخْدَاهُ (وَفِي الثَّانِيَةِ) حَتَّى يَرَى خَدَّهُ (الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ فَيَنْتَدِي
السَّلَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَتَجْمُ بِالتَّفَاتِهِ الْمَذْكُورِ (نَاوِيَا السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ) بِمَرَّةٍ الْيَمِينِ ، وَيَقْصِدُ
مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ نَادِيَةَ الرُّكْنِ إِذَا لَوْحَضَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا أَعْلَامَ بِفَرَاغِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَ) بِمَرَّةٍ
الْيَسَارِ عَلَى مَنْ عَنْ (يَسَارِهِ) وَبِأَيُّهَا شَاءَ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفَهُ (مِنْ مَلَائِكَةٍ وَ) مُؤْمِنِي (إِنْسٍ
وَجِنِّ وَبَنَوِي الْإِمَامِ) زِيَادَةً عَلَى مَا صَرَّحَ (السَّلَامُ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ) أَيْ الْمُتَقِدِّونَ يَنْوُونَ (الرُّدَّةُ
عَلَيْهِ) وَعَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَسُكِّلَ مَصْلٌ يَنْوِي السَّلَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْلَمْ عَلَيْهِ وَبَنَوِي
الرُّدَّةُ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْ يَمِينِهِ بِالْمَرَّةِ الْأُولَى أَوْ يَسَارِهِ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ أَمَامَهُ بِأَيُّهَا شَاءَ .
(الثَّلَاثُ عَشَرَ) مِنَ الْأَرْكَانِ (تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا) فِي عَدِّهَا الْمَشْتَمِلِ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ
وَجَعْلِهَا مَعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ وَجَعْلِ التَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُعُودِ (فَإِنْ
تَرَكَ) أَيْ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ (عَمْدًا) بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلَى (بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ)
مُخْلَافَ تَقْدِيمِ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ خَيْرَ سَلَامٍ كَانَ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ تَشَهُدِهِ فَلَا يَبْطُلُ (وَإِنْ
سَهَا) بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ كَانَ رُكْعٌ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ (فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ) مِثْلُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
(لَفَوْهُ) لِاجْتِمَاعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ (فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ) مِنْ رَكَعَةٍ أُخْرَى (فَعَلَهُ) فَوْرًا ، فَإِنْ
تَأَخَّرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى بَلَغَ مِثْلَهُ (تَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ) النَّاْقِصَةُ (وَتَدَارَكَ
لِلْبَاقِي) مِنْ صَلَاتِهِ (فَلَوْ تَبَيَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ أَوْ

من غيرها لزيمه ركعة ، وكذا إن شك فيها ، وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة فإن كان جلس بعد سجدة سجد ، وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكن عليه وإلا فلا تجلس مطمئناً ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط ، وإن علم في آخر رابعة ترك سجدة ثين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان ، أو أربع فسجدة ثم ركعتان ، أو خمس أو ستة فثلاث ، أو سبع فسجدة ثم ثلاث . قلت : يسن إدامة نظره إلى موضع سجوده ، وقيل يكرهه تغيمض عينيه ، وعندي لا يكرهه ، إن لم يخف ضرراً ، والخشوع وتدبر القراءة والذكر ودخول الصلاة بنشاط وفراغ قلب وجعل يديه تحت صدره أخذاً بيمينه يساره ، والدعاء في سجوده ، وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح ، والله سكر بعدها

من غيرها) أى الأخيرة (لزمه ركعة ، وكذا إن شك فيهما) يلزمه ركعة ويسجد للسهو في صورتين (وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التى قام عنها (سجد) من قيامه سواء نوى بحالسه الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكن عليه ، وإلا) أى وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئناً ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجالس (وإن علم في آخر رابعة ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان) لأنه ربما كان المتروك سجدة من الأولى جبرت بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة جبرت بسجدة من الرابعة ، وهكذا في ترك الثلاث (أو) علم ترك (أربع فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة ، فتكمل الأولى بسجدين من الثانية والثالثة ويلغو باقيهما ، والرابعة ناقصة سجدة (أو) علم ترك (خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) من الركعات (أو) علم ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) من الركعات إذ الحاصل له ركعة إلا سجدة ويتصور ذلك بترك طمأنينة أو سجود على متحرك حركته (قلت : يسن إدامة نظره) أى المصلى (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته إلا في حال التشهد عند إشارته بمسجده فينظر إليها (وقيل يكره تغيمض عينيه ، وعندي لا يكرهه إن لم يخف ضرراً) منه على نفسه أو غيره (و) يسن (الخشوع) وفسر يلين القلب وكف الجوارح ، ويستحضر أنه واقف بين يدي ملك الملوك يناجيه وأنه ربما رده صلاته ولم يقبلها (و) يسن (تدبر القراءة) أى تأملها (و) تدبر (الذكر ، و) يسن (دخول الصلاة بنشاط) وهو عدم الفتور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل الدنيوية (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وهو في سرته في قيامه وبدله (أخذاً بيمينه يساره) بأن يقبض بيمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسعها (و) يسن (الدعاء في سجوده) ومأثوره أفضل (و) يسن (أن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) بأن يجعل بطن راحته وبطن أصابعه على الأرض (و) يسن (تطويل قراءة) الركعة (الأولى على الثانية في الأصح) ومقابله هما سواء (و) يسن (الذكر بعدها) أى الصلاة ، ويسن الدعاء بعدها أيضاً بما أحب من

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْجِعٍ فَرَضِهِ ، وَأَفْضَلُهُ إِلَى بَيْتِهِ ، وَإِذَا صَلَّى وَرَأَاهُمْ نِسَاءً مَكْتُومًا
حَتَّى يَنْصَرِفَ ، وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ ، وَإِلَّا فَيَمِينُهُ ، وَتَنْقُضِي الْقُدُوءَ بِسَلَامٍ
الْإِمَامِ فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاةٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَتِهِ سَلَّمَ
ثَنَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ : مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ ، وَالِاسْتِقْبَالُ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ
مَائِينَ سُرِّيهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وَكَذَا الْأَمَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَالْحُرَّةُ مَا سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ،
وَمَنْعُهَا إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ، وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ ، وَالْأَصْحَ وَجُوبُ التَّطْيِئِ
عَلَى قَائِدِ الثُّوبِ ،

دنيا ودين (د) يس (أن يقتل للنفل من موضع فرضه) والفرض من موضع نفله (وأفضله)
أى الانتقال للنفل (الى بيته) ولو كان في الحرم (وإذا صلى وراءهم) أى الرجال (نساء مكثوا)
قدرا يسيرا يذكرون الله فيه (حتى ينصرف) ويسن طهر الانصراف عقب سلامه (وأن
ينصرف) المصلى (في جهة حاجته ، والا) بأن لم يكن له حاجة (فيمينه) أى فينصرف جهة
يمينه (وتنقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الأولى ، ولا تضر مقارنته فيها (فللمأْموم) الموافق
(أن يشتغل بدعاء ونحوه) بعد سلام الامام (ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه
على تسليمة سلم) هو (ثنتين ، والله أعلم) بخلاف التشهد الأول لو تركه الامام لا يأتى به .

(باب) بالتنوين في شروط الصلاة وموانعها

(شروط الصلاة خمسة) هى جمع شرط ، وهولغة العلامة ، وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته . أول الخمسة (معرفة الوقت) أى العلم بدخوله أو ظنه بالاحتياط ، فمن
صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (د) ثانیها (الاستقبال) للقبلة (د) ثالثها
(ستر العورة) عن العيون عند القدرة ، فإن عجز صلى عازيا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه
(وعورة الرجل) أى الذكر ولو صبيا غير مميز (مائين سُرِّيهِ وَرُكْبَتَيْهِ) وأما نفس السرة والركبة
فليس من العورة (وكذا الأمة) ولو مبعضة عورتها مائين السرة والركبة (في الأصح) ومقابلها
عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس ، وقيل مالا يبدو منها في حال خدمتها (د) عورة (الحرمة
ماسوى الوجه والكفين) ظهرهما وبطنهما الى الكوعين (وشرطه) أى الساتر (ما) أى جرم
(منع إدراك لون البشرة) لاجتماعها فتصح الصلاة في الثياب الضيقة لسكناها مكروهة للمرأة ، وخلاف
الأولى للرجل (ولو) كان الساتر هو (طين) ولو مع وجود غيره من الثياب (وماء كدر)
أوهما كم بخضرة فيصلى فيه ويسجد إن قدر بلامشقة ، والا فله الصلاة عازيا (والأصح وجوب
التطيين على قائد الثوب) ولو خارج الصلاة ، ومقابل الأصح لا يجب ، ولا يكتفى ما يدرك منه لون البشرة

وَيَجِبُ سِتْرُ أَغْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلَهُ ، فَلَوْ رُوِيَتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ
لَمْ يَكْفِ فَلْيُزِرْهُ ، أَوْ يَشُدَّ وَسَطَهُ ، وَلَهُ سِتْرُ بَعْضِهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ وَجَدَ كَافِي
سَوَاتِينِ تَعَيْنَ لَهَا ، أَوْ أَحَدَهُمَا قَبْلَهُ وَقِيلَ دُبْرُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ . وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ ،
فَإِنْ سَبَقَتْ بَطَلَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ يَنْبَنِي ، وَيَجْزِيَانِ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضَ بِلاَ تَقْصِيرٍ ،
وَتَعْدَرُ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أُمِكنَ أَنْ كَشَفْتَهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِنْ قَصَرَ
بِأَنْ فَرَّغَتْ مَدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ ، وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ
طَاهِرٌ وَنَجَسٌ اجْتَهَدَ ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ وَجْهٍ ، وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ ظَنَّ
طَرَفًا لَمْ يَكْفِ غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ ، فَلَا أَصَحَّ

كالثوب الرقيق (ويجب ستر أعلاه) أي يجب أن يستر أعلى الثوب (وجوانبه) العورة ، فستر
مصدر مصاف لفاعله (لا أسفله) أي الساتر لها (فلورويت عورته) أي المصلى (من جنبه)
أي طوق قميصه (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر به ، وتفسد الصلاة عند حصول الرؤية لأقلها
(فليزره) أي الساتر (أو يشد وسطه) حتى لا ترى عورته منه ، ولورويت من ذيله لم يضر (وله
ستر بعضها) أي عورته (بيده في الأصح) ومقابله لا يصح (فإن وجد كافي سواتينه) أي قبله
ودبره (تعين) الستر (لهما) للاتفاق على أنهما عورة (أو) وجد كافي (أحدهما) أي السواتين
(فقبله) يستره وجوبا (وقيل) يستر (دبره) وجوبا (وقيل يتخير) بينهما (و) رابع شروط
الصلاة (طهارة الحدث) الأصغر وغيره (فإن سبقه) الحدث غير الدائم (بطلت) صلاته . أما
الدائم كسلس فلا يضر (وفي القديم ينبي) على صلاته فيتطهر ويدخل في الصلاة ويكملها بشرط أن
لا يتكلم لغير حاجة ، وأن يبادر ، وإن أحدث مختارا بطلت صلاته باتفاق (ويجزيان) أي القولان
الجديد والقديم (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض بلا تقصير) من المصلى (وتعذر
دفعه في الحال) كحدوث نجاسة على ثوبه أو بدنه (فإن أمكن) دفعه في الحال (بأن كشفته ريح
فستر في الحال لم تبطل) صلاته ويفتقر هذا العارض اليسير (وإن قصر) في دفعه (بأن فرغت
مدة خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعاً بلا خلاف ، ولا بد أن يدخل في الصلاة وهو يظن بقاء
المدة إلى فراغه منها فإن علم إقضاءها فيها فلا تنعقد (و) خامس الشروط (طهارة النجس) الذي
لا ينعني عنه (في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك ولو مع جهله بوجوده
وأما النجس الذي يعنى عنه فلا يضر (ولو اشتبه طاهر ونجس) من نحو ثوبين (اجتهد) فيهما
للصلاة ، فلو اجتهد في ثوبين فلم يظهر له شيء صلى عارياً وأعاد (ولو نجس) بفتيح الحليم وكسرها
(بعض ثوب أو بدن) أو مكان (وجهل) ذلك البعض (وجب غسل كله) لا يصح الصلاة فيه
ولا يجتهد . نعم إذا كان المكان واسعاً عرفاً وتنجس بعضه واشتبه ، فله أن يصلي فيه بلا اجتهد
إلى أن يبقى موضع قدر النجاسة (فلو ظن طرفاً) من ثوب مثلاً أنه نجس والثاني طاهر (لم يكلف
غسله على الصحيح) ومقابله يكفي (ولو غسل نصف) نحو ثوب (نجس ثم) غسل (باقية) فالأصح

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مَجَاوِرَهُ طَهَّرَ سَكَّهُ ، وَإِلَّا فَغَنِيَهُ الْمُتَنَصِّفُ ، وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ
بَعْضُ لِبَاسِهِ نَجَاسَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ
إِنْ تَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ صَحَّتْ مُطْلَقًا ، وَلَا
يُغَيِّرُ نَجَسٌ يُحَازِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ بِنَجَسٍ
لَفَقَدَ الطَّاهِرَ فَعَدُّهُ ، وَإِلَّا وَجِبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا ، قِيلَ وَإِنْ خَافَ فَإِنْ
مَاتَ لَمْ يُنَزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُعْنَى عَنْ حُلِّ اسْتِحْبَارِهِ ، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَحْبِرًا بَطَلَتْ فِي
الْأَصَحِّ ، وَطَيْنُ الشَّارِعِ الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتَهُ يُعْنَى عَنْهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِبًا ،
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ ،

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مَجَاوِرَهُ (مما غسل أولا (طهر كله ، وإلا) بأن لم يغسل معه مجاوره (فغير
المتنصف) طاهر ، والمتنصف نجس فيغسله وحده ، ومقابل الأصح أن الثوب بهذا الغسل يصير نجسا
فلا يظهر إلا بغسله دفعة (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه (نجاسة وإن لم يتحرك
بحركته) كطهرف عمامته الطويلة (ولا) تصح صلاة نحو (قابض طرف شيء) كحبل طرفه يده
وطرفه الآخر موصوع (على نجس أن تحرك) ذلك الشيء السكائن على النجس بحركته (وكذا
إن لم يتحرك) بها (في الأصح) فتبطل صلاته ، ومقابلة تصح إن لم يتحرك بحركته (فلوجهه)
أي طرف الشيء الموصوع طرفه الآخر على نجس (تحت رجليه) ولم يقبض على طرفه (صحت)
صلاته (مطلقا) أي سواء تحرك بحركته أم لا (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود)
وعبرهما ولم يلاقه (على الصحيح) ومقابلة يضر (ولو وصل عظمه بنجس) من العظم (لفقد
الطاهر) الصالح للوصل واحتياجه للوصل (فعدد) فتصح صلاته معه ولا يلزمه نزعه إذا وجد
الطاهر (وإلا) أي بأن وصله به مع وجود الطاهر الصالح أو بغير احتياج للوصل (وجب نزعه)
عليه (إن لم يخف ضررا ظاهرا) وهو ما يبيح التيمم ولا تصح صلاته معه (قيل) ويجب نزعه
أيضا (وإن خاف) ضررا (فإن مات) من وجب عليه النزاع (لم ينزع على الصحيح) ومقابلة
ينزع ، والوشم وهو غرز الجلد بالبرة حتى يخرج الدم . ثم يذرت عليه نحو نيلة ليزرق حوام يجب إزالته
إن فعله بعد البلوغ إن لم يخف ضررا يبيح التيمم ، فإن خاف لم يجب ، وتصح صلاته وإمامته ولا
ينجس ما وضع فيه يده (ويعني عن) الأثر الباقي في (محل استحباره) أي استنجائه بالجر ،
ولو عرق مالم يجاوز محل الاستنجاء (ولو جلد) في الصلاة (مستحبرا) أحيوانا متنجسا المنفذ
مخرج الخارج (بطلت) صلاته (في الأصح) ومقابلة لا تبطل . وكذلك تبطل إذا قبض المصلي على
شيء من بدن المستحبر أو ثيابه أو قبض المستحبر على شيء من بدن المصلي أو ثيابه (وطين الشارع
المتيقن نجاسته يعني عنه عما يتعذر الاحتراز منه غالبا) أي عن القدر الذي يشق الاحتراز عنه
وهو ما لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو قلة تحفظ (ويختلف) أي العفو في الطين المذكور (بالوقت وموضعه
من الثوب والبدن) فيعني في زمن الشتاء عما لا يعنى عنه في زمن الصيف ، ويعني في الذيل والرجل

وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبَرَاغِيثِ ، وَوَنِيمِ الذَّنَابِ ، وَالْأَصْحُ لَا يُعْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَلَا قَلِيلِهِ
 أَنْتَشَرَ بَعْرَقَ ، وَتُعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَفْوُ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ . وَدَمُ الْبَثَرَاتِ كَالْبَرَاغِيثِ ، وَقِيلَ إِنَّ عَصْرَهُ فَلَا ، وَالْأَصْحُ الْقُرُوحُ ،
 وَمَوْضِعُ الْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةُ قِيلَ كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَصْحُ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِبًا
 فَكَالْأَسْتِحَاضَةِ وَالْأَفْكَدَمِ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا يُعْنَى ، وَقِيلَ يُعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ
 أَنَّهَا كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْقَبِيحُ ،
 وَالصَّدِيدُ كَالْدَمِ ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ ، وَكَذَا فِي بَلَارِيحٍ فِي
 الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجَبَ الْقَضَاءُ
 فِي الْجَدِيدِ ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ .
 [فَصْلٌ] تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ ، وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي
 الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ أَنْ التَّنَحُّجَ :

عما لا يعنى عنه في الكم واليد ، وأما الطين الذي لا تتيقن نجاسته ولو غلب على الظن النجاسة ،
 فالأصح طهارته (و) يعنى (عن قليل دم البراغيث) ونحوها كالقمل (وونيم) أى ذرق (الذباب
 والأصح لا يعنى عن كثيره ولا) عن (قليل انتشر بعرق ، وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) . قُلْتُ :
 الأصح عند المحققين العفو مطلقا) أى قلّ أو أكثر انتشر بعرق أم لا (والله أعلم) وهذا في ثوب
 ملبوس لم يصبه الدم بفعله ، وأما لو فرش الثوب للصلاة أو لبس ثوبا قتل القمل فيه فلا يعنى الاذن
 القليل (ودم البثرات) جمع بثرة ، وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها في العفو عن
 قليله وكثيره مالم يكن بفعله فيعنى عن قليله (وقيل إن عصره فلا) يعنى عنه (والساميل والقروح)
 أى أثر الجراحات (وموضع الفصد والحجامة) قيل كالبرثرات) فيعنى عن قليله وكثيره (والأصح
 ان كان مثله يدوم غالبا فسكالاستحاضة) فيجب الاحتياط له بقدر الامكان بإزالة ما أصاب وعصب
 محلّ خروجه ، ويعنى عما يشق (والا) بأن كان لا يدوم (فكدم الأجنى فلا يعنى) عن شئ
 منه (وقيل يعنى عن قليله) كما قيل بذلك في دم الأجنى (قُلْتُ : الأصح أنها) أى دماء الساميل
 وما بعدها (كالبرثرات) فيعنى عن قليله وكثيره مالم يكن بفعله أو انتقل عن محله فيعنى عن قليله
 (والأظهر العفو عن قليل دم الأجنى ، والله أعلم) والقليل ما يعده الناس عفوا (والقيح والصدید
 كالدم) في التفصيل (وكذا ماء القروح والمتنفط الذى له ريح) كالدم (وكذا بلاريج في الأظهر)
 ومقابلته أنه طاهر (قُلْتُ : المذهب طهارته) أى ماء القروح الذى لا ريح له (والله أعلم ، ولو صلى
 بنجس لم يعلمه وجب القضاء في الجديد) وفي القديم لا يجب ، واختاره في المجموع (وان علم)
 بالنجس (ثم نسى) فصلى (وجب القضاء على المذهب) والطريق الثانى في وجوبه القولان .
 [فَصْلٌ] فِي مَبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ (تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ) أَفْهَمَا أَمْ لَا (أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ) كُنْ
 مِنَ الْوَقَايَةِ (وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي الْأَصْحِ) وَمَقَابِلُهُ لَا تَبْطُلُ بِالمَدَّةِ (وَالْأَصْحُ أَنْ التَّنَحُّجَ

والضحك، والبكاء، والأنين، والنفع إن ظهر به حرفان بطلت، وإلا فلا،
 ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه، أو نسي الصلاة، أو جهل تحريمه إن قرأه
 عهده بالإسلام، لا كثيره في الأصح، وفي التنحيط ونحوه للقلبة وتعذر القراءة،
 لا الجهر في الأصح، ولو أكره على الكلام بطلت في الأظهر، ولو نطق بنظم
 القرآن بقصد التفهيم كما يحى خذ الكتاب إن قصد معه قراءة لم تبطل، وإلا بطلت،
 ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب كقول له لعاطس: يرحمك الله، ولو سكنت
 طويلا بلا غرض لم تبطل في الأصح، ويسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه، وإذنه
 لداخل، وإنذاره أعمى أن يسبح، وتصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار،
 ولو قل في صلاته غيرها إن كان من جنبها بطلت إلا أن ينسى، وإلا فتبطل
 بكثيره، لا قليله،

والضحك والبكاء والأنين والنفع إن ظهر به حرفان بطلت وإلا فلا تبطل، ومقابل الأصح لا
 تبطل بذلك مطلقا (ويعذر في يسير الكلام) عرفا (إن سبق لسانه) إليه (أو نسي الصلاة)
 أي نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) أي الكلام فيها (إن قرأه عهده بالإسلام) أو نشأ بعيدا
 عن العلماء (لا) يعذر في (كثيره في الأصح) ومقابله يسوي بين القليل والكثير في العذر
 (و) يعذر (في التنحيط ونحوه) كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان (للقلبة) راجع
 للجميع: أي وكان قليلا عرفا (وتعذر القراءة) راجع للتنحيط، ومثلها كل قول واجب، ولا
 يتقيد في هذا بقلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة (لا) إذا كان محتاجا إلى التنحيط لأجل (الجهر
 في الأصح) فتبطل الصلاة بالتنحيط له، ومقابل الأصح يعذر في التنحيط له (ولو أكره على
 الكلام) اليسير (بطلت) صلاته (في الأظهر) ومقابل لا تبطل (ولو نطق بنظم القرآن بقصد
 التفهيم: كما يحى خذ الكتاب) مفهما به من استأذنه في أخذ شيء أن يأخذه (إن قصد معه)
 أي التفهيم (قراءة لم تبطل، والا) بأن قصد التفهيم فقط أو أطلق (بطلت) الصلاة، وهذا
 التفصيل يجري في الفتح على الإمام والجهر بالتكبير أو التسميع للبلغ والإمام (ولا تبطل بالذكر
 والدعاء) وإن لم يندب (إلا أن يخاطب، كقوله لعاطس: يرحمك الله) ولو كان الخطاب لما لا
 يعقل، أو لميت إلا أن يكون الخطاب لله، فلا تبطل به (ولو سكنت طويلا) في غير ركن قصير
 (بلا غرض لم تبطل في الأصح) ومقابل لا تبطل (ويسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه) لسهو
 وإذنه لداخل وإنذاره أعمى أن يسبح، وتصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار أو عكسه
 غير قاصدة اللعب (ولو فعل في صلاته غيرها) أي فعل فيها غير ما شرع فيها (إن كان)
 المفعول (من جنبها بطلت) لكن لو جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة أو جلس من
 سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لم يضر، بخلاف نحو الركوع (الا أن ينسى) فلا يضر
 (والا) أي وإن لم يكن المفعول من جنبها كالمشي (فتبطل بكثيره) ولو سهوا (لاقليله) ولو

وَالْكَثْرَةُ بِالْعَرَفِ ، فَالْخَطَوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ ، وَتَبْطُلُ
بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ ، لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ ، أَوْ حَلَّتْ فِي
الْأَصْحَحِ ، وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَنْعِهِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ . قُلْتُ : إِلَّا
أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَلَوْ كَانَ فِيهِ سُكْرَةٌ فَبَلَعَ ذَوْبَهَا
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ ، وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّيِ إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ ، أَوْ بَسَطَ مُصَلِّيٌ ،
أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ دَفْعَ الْمَاءِ ، وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ . قُلْتُ : يُكْرَهُ الْإِلْتِمَاتُ
لِلْحَاجَةِ ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَكَفُّ شَفْرِهِ ، أَوْ تَوْبِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلا حَاجَةٍ ،
وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا ،

عَمْدًا (وَالْكَثْرَةُ) وَالْقَلَّةُ (بِالْعَرَفِ) فَمَا يَعْتَدِيهِ النَّاسُ قَلِيلًا فَهُوَ قَلِيلٌ (فَالْخَطَوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ
قَلِيلٌ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ) سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جَسَدٍ كَثَلَاتِ خُطَوَاتٍ ، أَوْ أَجْناسٍ : كَخُطْوَةِ
وَضْرِبَةِ وَخَلْعِ نَعْلِ (وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ) أَيْ الْقَفْزَةِ (الْفَاحِشَةُ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِأَنَّ الْوُثْبَةَ لَا تَكُونُ
إِلَّا فَاحِشَةً (لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ) مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ كَفِّهِ (فِي سُبْحَةٍ
أَوْ حَلَّتْ) أَوْ تَحْرِيكِ لِسَانِهِ أَوْ أَجْفَانِهِ . وَأَمَّا إِنْ حَزَكَ كَفَّهُ مَعَ أَصَابِعِهِ مِثْلَ فَتْطُلُ بِالثَّلَاثِ
(فِي الْأَصْحَحِ) وَمُقَابَلَهُ تَبْطُلُ (وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَنْعِهِ) فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْكَثِيرِ مِنْهُ (فِي الْأَصْحَحِ)
وَمُقَابَلَهُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْفِعْلِ سَهْوٌ لَا يَبْطُلُ (وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ) بِالْضَمِّ : أَيْ الْمَأْكُولِ .
(قُلْتُ : إِنْ كَانَ يَكُونُ نَاسِيًا) لِلصَّلَاةِ (أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَتَبْطُلُ بِهِ بِخِلَافِ
الصَّوْمِ ، وَمَرْجِعُ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ الْعَرَفُ (فَلَوْ كَانَ فِيهِ سُكْرَةٌ فَلَعَلَّ) بِكُسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا (ذَوْبَهَا
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ) وَمُقَابَلَهُ لَا تَبْطُلُ ، فَالتَّوَقُّفُ عَنِ الْمَفْطَرِ شَرْطُ كَالْتَّوَقُّفِ عَنِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ (وَيُسْنُ
لِلْمُصَلِّيِ) إِذَا تَوَجَّهَ (إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ) عَلَى جِهَةِ السَّنَةِ فِي السُّتْرَةِ (أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ)
عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْجِدَارِ وَالسَّارِيَةِ (أَوْ بَسَطَ مُصَلِّيٌ) كَسَجَادَةٍ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْعَصَا (أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ)
أَيَّ تَجَاهَهُ خَطًّا طَوِيلًا فِي بَيْنِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَمَوْقِفِ الْمُصَلِّيِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمُصَلِّيِ ، فَإِذَا فَعَلَ بِالسَّنَةِ
كَذَلِكَ سَنَةً لَهُ (دَفْعَ الْمَاءِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا (وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ) أَيَّ حِينَ سَنَ
الدَّفْعِ ، وَهُوَ إِذَا تَوَجَّهَ لَهَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْصُرِ الْمُصَلِّيُ بِوُقُوفِهِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَتْبَاعِدْ عَنِ السُّتْرَةِ
فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمِ الْمُرُورُ ، وَلَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ . (قُلْتُ : يَكْرَهُ الْإِلْتِمَاتُ) بِوَجْهِهِ
فِي الصَّلَاةِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً (لَا لِلْحَاجَةِ) وَأَمَّا هَذَا فَلَا يَكْرَهُ (وَ) يَكْرَهُ (رَفْعَ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ)
وَلَوْ أَعْمَى ، وَيَكْرَهُ نَظْرَ مَا يَلْهَى عَنِ الصَّلَاةِ (وَ) يَكْرَهُ (كَفُّ شَعْرِهِ أَوْ تَوْبِهِ) فَيَكْرَهُ أَنْ
يُصَلِّيَ وَشَعْرُهُ مُرْدُودٌ تَحْتَ عِمَامَتِهِ أَوْ تَوْبِهِ أَوْ كَفِّهِ . مَشْمُورٌ (وَ) يَكْرَهُ (وَضْعَ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلا حَاجَةٍ)
فَإِنْ كَانَ هَذَا كَمَا إِذَا تَنَاقَبَ فَانَّهُ لَا يَكْرَهُ بَلْ يَسْتَحِبُّ (وَ) يَكْرَهُ (الْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ) وَاحِدَةً
(وَ) تَكْرَهُ (الصَّلَاةُ حَاقِنًا) أَيَّ مَدَافِعًا لِلْيُولِ (أَوْ حَاقِبًا) أَيَّ مَدَافِعًا لِلْعَاطَةِ أَوْ خَازِقًا : أَيَّ

أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالزَّبَلَةِ ، وَالْكَنِيسَةِ ، وَعَطْنِ الْأَبْلِ ، وَالْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب

مُجُودُ السُّهُوِّ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ ، أَوْ فِعْلٍ مَنْجِيٍّ عَنْهُ ، فَأَلَاوُلُ إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ ، وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارِكِ رُكْنٍ كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ ، أَوْ بَعْضًا وَهُوَ الْقُنُوتُ أَوْ قِيَامُهُ ، أَوِ التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ، أَوْ قُعُودُهُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ سَجْدَةٌ ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ

مُدَافِعًا لِلرَّجْحِ ، أَوْ حَاقًا : أَيْ مُدَافِعًا لَهَا (أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ) أَيْ يَشْتَاقُهُ (وَ) يَكْرَهُ (أَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ) وَيَكْرَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ جِهَةً الْقِبْلَةِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ (وَ) يَكْرَهُ (وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ (وَ) تَكْرَهُ (الْمُبَالَغَةَ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ) عَنِ الظَّهْرِ (فِي رُكُوعِهِ) وَخَفْضِ الرَّأْسِ مَكْرُوهٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَبَالَغَةٍ (وَ) تَكْرَهُ (الصَّلَاةَ فِي الْحَمَامِ) وَلَوْ فِي مَسْلُخَةٍ (وَ) فِي (الطَّرِيقِ) إِذَا كَانَ فِي الْبَنِيَانِ . وَأَمَّا فِي الْبَرِيَةِ فَلَا تَكْرَهُ (وَ) تَكْرَهُ فِي (الْمَزْبَلَةِ) مَوْضِعَ الزَّبَلِ (وَ) فِي (الْكَنِيسَةِ) مَعْبَدُ النَّصَارَى ، وَفِي الْبَيْعَةِ مَعْبَدُ الْيَهُودِ ، وَفِي كُلِّ مَعْبَدٍ لِلشُّرْكَ (وَ) فِي (عَطْنِ الْأَبْلِ) وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَنْجِي إِلَيْهِ الْأَبْلُ الشَّارِبَةُ لِشَرْبِ غَيْرِهَا (وَ) تَكْرَهُ فِي (الْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ) أَيْ الَّتِي لَمْ تَنْبُشْ ، وَأَمَّا الَّتِي نَبُشَتْ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا بِغَيْرِ حَائِلٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا قَبِرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَا قَبْرَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَيَحْرُمُ .

(باب) فِي مَقْتَضَى سَجُودِ السُّهُوِّ وَحُكْمِهِ وَمَحَلِّهِ

(سَجُودُ السُّهُوِّ) فِي الصَّلَاةِ (سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ فِعْلٍ مَنْجِيٍّ عَنْهُ) فِيهَا وَلَوْ بِالشُّكِّ (فَأَلَاوُلُ) وَهُوَ تَرْكِ الْمَأْمُورِ بِهِ (إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارِكُهُ) بِفِعْلِهِ (وَقَدْ يُشْرَعُ) مَعَ تَدَارِكِهِ (السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارِكِ رُكْنٍ) كَمَا إِذَا سَهَا عَنْ الرُّكُوعِ وَسَجَدَ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَانْهَضَ يَتَدَارَكُ الرُّكُوعَ وَلَسَكَنَ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ لَزِيَادَةِ السُّجُودِ (كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ) وَقَدْ لَا يُشْرَعُ السُّجُودُ كَمَا إِذَا تَرَكَ السَّلَامَ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَنْ قُرْبٍ (أَوْ) كَانَ الْمُتَوَكِّفُ (بَعْضًا ، وَهُوَ الْقُنُوتُ) الرَّائِبُ قُنُوتِ الصَّبْحِ وَقُنُوتِ الْوُتْرِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ، وَتَرَكَ بَعْضَ الْقُنُوتِ كَتَرَكَ كَلَهُ (أَوْ قِيَامَهُ) أَيْ الْقُنُوتَ (أَوِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ) وَتَرَكَ بَعْضَهُ كَتَرَكَ كَلَهُ (أَوْ قُعُودَهُ) أَيْ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ) أَيْ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (فِي الْأَظْهَرِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ فِيهِ ، وَمُقَابَلَةٌ لَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا فِيهِ (سَجْدَةً) لِتَرْكِ الْمَذْكُورَاتِ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا (وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ) شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ

عَمَدًا فَلَا . قُلْتُ : وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ حَيْثُ سَنَّاها ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : وَلَا تُجْبَرُ سَائِرُ
السَّنَنِ . وَالثَّانِي : إِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ كَالِالتِّقَاتِ وَالْخَطَوَتَيْنِ لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ ، وَإِلَّا سَجَدَ
إِنْ لَمْ يَبْطُلْ لِسَهْوِهِ كَكَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ فِي
الْأَصَحِّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، فَلَا عِنْدَ الْإِسْنِ قَصِيرٌ وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا كَفَاتِحَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُّدٍ لَمْ يَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَسْجُدُ
لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَطَى هَذَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا : مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَأَسْجُودَ
لِسَهْوِهِ ، وَلَوْ تَنَبَّأَ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ فَدَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَبْطُلْ لَهُ ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ
بَطَلَتْ ، أَوْ نَاسِيًا فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، أَوْ جَاهِلًا فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعُودُ
يَلْتَابِعُهُ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ نَذَرَ

(عمدا فلا) يسجد . (قلت : وكذا الصلاة على الآل) يسجد لتركها (حيث سنناها والله أعلم) وذلك
بعد التشهد الأخير وبعد القنوت ، وخمسة الأبعاض التي ذكرها ستة : القنوت ، وقيامه ، والتشهد
الأول ، وقعوده ، والصلاة على النبي ﷺ بعده وعلى الآل بعد الأخير ، ويزاد عليها الصلاة والسلام
على النبي ﷺ وآله وصحبه بعد القنوت ، وهذه ستة آخر (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها إذا
تركت بالسجود (والثاني) وهو فعل المنهي عنه (ان لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم
يسجد لسهوه ، والا) بأن أبطل عمده ركوع أو سجود زائدتين (سجد) لسهوه (ان لم يبطل
بسهوة ككلام كثير) والتمثيل بذلك (في الأصح) وقد تقدم أن مقابله يقول : لا يبطل بالكلام
الكثير سهوا (وتطويل الركن القصير يبطل عمده في الأصح فيسجد لسهوه) ومقابل الأصح
لا يبطل عمده ويسجد لسهوه (فلا اعتدال قصير ، وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في
الأصح) ومقابله أنه تطويل (ولو نقل ركنا قوليا) غير سلام واحرام إلى ركن طويل (كفاتحة
في ركوع أو تشهد لم يبطل بعمره) بخلاف نقل الركن الفعلي (في الأصح) ومقابله يبطل . أما
نقل السلام ، وكذا تكبيرة الاحرام فيبطل (و) مع ذلك (يسجد لسهوه) ولعمده أيضا (في
الأصح) ومقابله لا يسجد (وعلى هذا) أي الأصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا ما لا يبطل
عمده لا سجود لسهوه) وهناك مسائل غيرها (ولو سئى التشهد الأول فدكره بعد انتعابه لم
يعد له) أي يحرم عليه العود (فان عاد عالما بتحريمه بطلت ، أو ناسيا) أنه في الصلاة (فلا)
يبطل (ويسجد لسهوه ، أو جاهلا) بالتحريم (فكذا) لا تبطل (في الأصح) ويزامه القيام
عند العلم ، ومقابل الأصح يبطل لتقصيره ، وهذا في غير المأموم . أما هو فلا يتخلف عن إمامه
فان تخلف بطلت (وللمأموم) اذا انتصب ناسيا وجلس امامه للتشهد الأول (العود لمناعة امامه
في الأصح) ومقابله ليس له العود بل ينتظر مامه قائما (قلت : الأصح وجوبه) أي العود
(والله أعلم) فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة . أما اذا تعمد المأموم الترك فلا يلزمه العود
بل يسن ، ولو ركع قبل إمامه ناسيا تخبر بين العود والانتظار ، أو عامدا سن له العود (ولو نذر

قَبْلَ اَنْتَصَابِهِ عَادَ لِلتَّشَهُدِ ، وَيَسْجُدُ اِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَقَادَ بَطَلَتْ اِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ أَوْ قَبْلَهُ عَادَ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ اِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّكَعِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ ، أَوْ ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ فَلَا ، وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ هَلْ سَجَدَ فَلْيَسْجُدْ ، وَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَتَى بِرَكْعَةٍ وَسَجَدَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتَمَلَ كَوْنَهُ زَائِدًا ، وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ ، مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَثَالِثَةً هِيَ أَمْ رَابِعَةً فَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ لَمْ يُؤْتِرْ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَهْوُهُ حَالٌ قُدُوتِهِ يَحْتَمِلُهُ إِمَامُهُ ، فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سَجُودَ ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي نَشْأَتِهِ تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رَكَعَتِهِ وَلَا يَسْجُدُ ، وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْتَمِلُهُ ، فَلَوْ سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ ،

قبل انتصابه (سعدا للشهد الأول (عاد للشهد) أي جاز له ذلك (ويسجد) للسهو (ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود . أما اذا كان الى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد (ولو نهض عمدا فعاد بطلت ان كان الى القيام أقرب) من القعود (ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله) أي السجود بأن لم يضع جميع أعضاء السجود (عاد) أي جاز له العود (ويسجد للسهو ان بلغ حد الركعة) أي أقل الركوع (ولو شك في ترك بعض) معين كقنوت (سجد) للسهو (أو) شك في (ارتكاب منهي) عنه (فلا) يسجد (ولو سها وشك هل سجد) للسهو أو لا (فليسجد ، ولو شك أصلى ثلاثا أم أربعا أتى بركعة وسجد) للسهو ، ولا يرجع الى ظنه ولا الى قول غيره ما لم يبلغوا حد التواتر (والأصح أنه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة ، ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصله مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد وان زال شكه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شكه ، مثاله شك في الثالثة) في نفس الأمر (أثالثة هي أم رابعة ، فبذكر فيها) أي الثالثة قبل أن يقوم الى الرابعة (لم يسجد ، أو) تذكر (في الرابعة سجد) لتردده أنها رابعة أو خامسة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض) غير نية وتكبيره اسوام (لم يؤثر على المشهور) أما اذا شك في النية وتكبيره الاحرام فانه تلزمه الاعادة ، ومقابل المشهور يؤثر الشك بعد السلام كما في صلب الصلاة (وسهو) أي المأموم (حال قدوته يحمله إمامه ، فلو ظن سلامه) أي الامام (فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (سلم معه ، ولا سجود) اسهو (ولو ذكر) المأموم (في تشهد ترك ركن غير النية والتكبير) قام بعد سلام إمامه الى ركعته ، ولا يسجد) وأما لو شك في ترك الركن المذکور فانه يأتي به ويسجد للسهو (وسهو بعد سلامه لا يحمله) إمامه (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه بنى وسجد) يؤا ما لو سجده معه لم يسجد

وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ لِرَمَّةٍ مُتَأَنِّتَةٍ ، وَإِلَّا فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ
بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ
صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجْدَ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ
كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشْهِيدِهِ وَسَلَامِهِ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا
فَاتَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَصْلُ فَاتَ فِي الْجَدِيدِ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى النَّصِّ ، وَإِذَا سَجَدَ
صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا أَتَمُّوا ظَهْرًا
وَسَجَدُوا ، وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجْدَ فِي الْأَصَحِّ .

باب

تَسَنُّ سَجَدَاتِ التَّلَاوَةِ : وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ : مِنْهَا سَجْدَتَا الْحَجَّ

(ويلحقه سهو إمامه) غير المحدث . أما المحدث فلا يلحقه سهوه (فان سجد لزمه متابعه)
وان لم يعرف أنه سها ، فلو ترك المتابعة بطلت صلاته (والا) أى وان لم يسجد امامه (فيسجد)
المأموم (على النص) وفي قول مخرج لا يسجد (ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه ،
وكذا قبله في الأصح) وسجد الامام (فالصحيح أنه) أى المسبوق . (يسجد معه ثم في آخر
صلاته) ومقابل الصحيح لا يسجد معه ، ولا في آخر صلاة نفسه (فان لم يسجد الامام سجد)
المسبوق (آخر صلاة نفسه على النص) ومقابلة لا يسجد (وسجود السهو وان كثر
سجدتان) فلو سجد واحدة عازما على انفرادها بطلت صلاته ، وكيفيتهما (كسجود الصلاة)
في واجباته ومندوباته وذكره (والجديد أن محله بين تشهده وسلامه) ومقابل الجديد قولان
في القديم : أحدهما ان سها بنقص سجد قبل السلام ، أو بزيادة فعده . والثاني أنه مخير بين
التقديم والتأخير (فان سلم عمدا فات) السجود (في الأصح) ومقابلة أن العمد كالسهو
(أو سهوا وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) والقديم اذا كان السهو بالنقص لا يفوت
بالطول (والا) بأن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على النص) وقيل يفوت (واذا) لم يطل
الفصل ، و (سجد صار عائدا الى الصلاة) بارادة السجود ، فلو أحدث حينئذ بطلت
(في الأصح) ومقابلة لا يصبر عائدا ولا يضرب الحديث (ولو سها امام الجمعة وسجدوا فبان فواتها
أتموا ظهرا وسجدوا) ثانيا آخر صلاة الظهر (ولو ظن سها فسجد فبان عدمه سجد في الأصح)
ومقابلة لا يسجد .

(باب) بالتنوين في سجود التلاوة والشكر

(تسنُّ سجدات التلاوة ، وهنَّ في الجديد أربع عشرة : منها سجدتا الحج) والباقي في

لَا صَ بِلْ هِيَ سَجْدَةٌ شُكْرٍ تُسْتَعَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَحْرُمُ فِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَتُسَنُّ
لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ، وَتَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ . قُلْتُ : وَتُسَنُّ لِلسَّامِعِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَائَتِهِ قَطَعَ ، وَالْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ
فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوْ أَنْفَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى ،
وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ لِلْهَوْيِ بِلَا رَفْعٍ . وَسَجْدَةُ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ
مُكَبِّرًا وَسَلَّمًا ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ
وَتَشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهَوْيِ وَلِلرَّفْعِ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ .
قُلْتُ : وَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقُولُ :

الأعراف ، والرعدة ، والنحل ، والاسراء ، ومريم ، والفرقان ، والنمل ، والم تنزيل ، وحم السجدة ،
والنجم ، والانشقاق ، والعلق ، ومحامها معلومة ، وأسقط القديم سجديات المفصل (لاص ، بل هي)
أى سجدة ص (سجدة شكر) لتوبة الله على داود عليه السلام (تستحب في غير الصلاة ، وتحرم
فيها) وتبطلها (في الأصح) ومقابلها لا تحرم ولا تبطلها . (وتسنن) سجدة التلاوة (للقارئ
والمستمع) ولو كان القارئ صبيًا عجزًا أو امرأة ، لا إذا كان القارئ جنبًا أو نائمًا أو ساهيًا أو درة
مثلا (وتتأكد له) أى المستمع (بسجود القارئ) . قلت : وتسنن للسامع (وهو من لم يقصد
السمع) (والله أعلم) ولكنها للمستمع أكد (وان قرأ في الصلاة) آية سجدة (سجد الإمام
والمنفرد لقراءته فقط) فلا يسجد لقراءة غيره ، والا بطلت صلاته إن علم وتعمد (و) يسجد
(المأموم لقراءة إمامه) ولا يسجد لقراءة نفسه (فان سجد إمامه فتخلف أو انفكس) بأن
سجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) الا اذا نوى المفارقة (ومن سجد) أى أراد السجود
(خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة (وكبر للإحرام رافعا يديه) ندبا (ثم) كبر للهوى
بلارفع وسجد كسجدة الصلاة) في جميع الواجبات والسنن (ورفع) رأسه من السجود
حال كونه (مكبرا) ندبا (وسلم) وجوبا ، فجلة الأركان أربعة : النية ، وتكبيره الاحرام ،
والسجدة ، والسلام . وأما الرفع من السجود فهو واجب لاتمام السجود ، والجلوس للسلام غير
متعين لجوازه مضطجعا (وتكبيره الاحرام شرط) مراده لا بد منها ، والا فهي ركن (على
الصحيح) ومقابلها أنها سنة (وكذا السلام) لا بد منه (في الأظهر) ومقابلها لا يشترط (ومتشترط
شروط الصلاة) كاستقبال القبلة ، والستر ، والطهارة ، والسكفة عن مفسدات الصلاة ، ودخول
الوقت بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها بكاملها (ومن سجد فيها) أى الصلاة (كبر للهوى
والرفع) ندبا (ولا يرفع يديه) أى لا يسنن الرفع ، ونوى بقلبه سجود التلاوة وجوبا اذا كان غير
مأموم ، وبعضهم ذهب الى عدم وجوب النية (قلت . ولا يجلس للاستراحة) بعدها : أى تكره
هذه الجلسة ولا تبطل (والله أعلم) ويجب أن يقوم منها ثم يركع (ويقول) فيها داخل الصلاة

باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَصَى
فَائِتَةُ السَّفَرِ فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ
بُحَاوَزُهُ سُورِيهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوَزَتَهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
لَا يَشْتَرِطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ بِمُجَاوَزَةِ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخُرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ،
وَالْقَرِيَّةِ كَبَلْدَةٍ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بِمُجَاوَزَةِ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ
بِبُلُوغِهِ مَا شَرِطَ بِمُجَاوَزَتِهِ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ
بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بِنِسْبَةِ أَنْ
يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من حيث التقصر والجمع

(إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ) فَلَا تُقْصَرُ الصُّبْحُ وَلَا الْمَغْرِبُ (مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ) فَلَا تُقْصَرُ فَائِتَةُ
الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ (الطَّوِيلِ) فَلَا قَصْرَ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ وَلَوْ شَكَا (الْمُبَاحِ) أَيْ غَيْرِ الْحَرَامِ ،
سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مَنَاقِبًا أَوْ مَنَاقِبًا ، فَلَا قَصْرَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ (لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ) أَيْ لَا قَصْرَ
إِذَا قَضَيْتَ فِي السَّفَرِ (وَلَوْ قَضَى فَائِتَةُ السَّفَرِ) الطَّوِيلِ (فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ) الَّذِي كَذَلِكَ
(دُونَ الْحَضَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَقْصَرُ فِيهِمَا ، وَقِيلَ يَتِمُّ فِيهِمَا ، وَقِيلَ إِنْ قَضَاهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ قَصَرَ وَلَا
فَلَا (وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ ، فَأَوَّلُ سَفَرِهِ بِمُجَاوَزَةِ سُورِيهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا (فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ
بِمُجَاوَزَتِهَا) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ) بِمُجَاوَزَتِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَالسُّورِ
الْمُنْدَقِ وَالسُّورِ الْمُتَهَدِّمِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ) أَيْ سَفَرُهُ (بِمُجَاوَزَةِ الْعُمُرَانِ) حَتَّى لَا يَبْقَى
بَيْتٌ مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ (لَا الْخُرَابِ) الَّذِي لَا عِمَارَةَ وَرَاءَهُ (وَلَا) (الْبَسَاتِينِ) وَلَوْ فِيهَا قُصُورٌ تَسْكُنُ
فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ (وَالْقَرِيَّةِ كَبَلْدَةٍ) فِيمَا ذَكَرَ (وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بِمُجَاوَزَةِ الْحِلَّةِ) بِكُسْرِ الْخَاءِ
بِيَوْمٍ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلْسَّهْرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ ، وَيَسْتَعْبِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا مِرَافِقُهَا كَطَرَحِ
الرَّمَادِ ، وَلَا بَلَدَةٍ مِنْ مُجَاوَزَةِ الْوَادِي وَالْهَبُوطِ إِنْ كَانَ فِي رُبُوعَةٍ ، وَالصُّعُودِ إِنْ كَانَ وَهْدَةً (وَإِذَا
رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شَرِطَ بِمُجَاوَزَتِهِ ابْتِدَاءً) مِنْ سُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَخَيَّ بُلُغَ السُّورِ وَلَوْ لَمْ
يَدْخُلْ فِيهِ انْتَهَى سَفَرُهُ (وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) بِلِيَالِيهَا (بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ) أَيْ
وُصُولِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِبَلَدَةٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِتَمَامِهَا (وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا) أَيْ الْأَرْبَعَةُ
(يَوْمًا) دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ عَلَى الصَّحِيحِ (وَمُقَابِلُهُ بِحَسْبَانِ) (وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بِنِسْبَةِ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ
حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا) غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ (وَقِيلَ) يَقْصَرُ

أربعة ، وفي قول أبداً ، وقيل الخلاف في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه ، ولو علم بقاءها مدة طويلة ، فلا قصر على المذهب .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية . قلت : وهو مرحلتان بسير الأقال ، والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان لقصده طريقان : طويل وقصير فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو نوا مسافة القصر قصر الجندي دونهما ، ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً أقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير يومى الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبداً ، وقيل الخلاف) المذكور (في خائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمثقف ، وعلى العتمد مثل القصر سائر الرخص كالجوع والظفر (ولو علم بقاءها) أى حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ، ولا يحسب منها الاياب ، وهى ستة عشر فرسخاً وأربعة برد (قلت : وهو) أى السفر الطويل (مرحلتان) وهما سبعمائة بلا ليلة معتدلين (بسير الأقال) أى الدابة المحملة على العادة المعتادة من التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبر) في المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أى البحر (في ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة في البر في بعض يوم (ويشترط قصد موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، اذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين قصر وان لم يعلم خصوص الموضع (أولاً) أى أول السفر (فلا قصر للهائم) أى من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده) أى مطلوبه (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ، فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي (كسهولة أو أمن قصر ، والا) بأن سلكه ليجرد القصر أو لم يقصد شيئاً (فلا) يقصر (في الأظهر) ومقابله يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم ان لم يبلغوا مسافة القصر . وأما ان بلغوها فلم يقصر وان لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهائم لا يقصر وان بلغ مسافة القصر (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثلث في الديوان (دونهما) لغيرهما فبينهما كالعدم (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً) إلى وطنه أو غيره للإقامة (أقطع) سفره اذا كان مستقلاً ما كذا فلا يقصر مادام في ذلك المنزل (فان سار فسفر جديد ،

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِيُّ بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ وَنَاشِرُهُ ، كَلَوِ انْشَاءً مُبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُعْصِيَةً فَلَا يَتَرَخَّصُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ انْشَاءً عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ فَنُشِيَ السَّفَرُ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِحُجَّتِهِ لِحُظَّةِ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ ، وَلَوْ رَعَى الْإِتِمَامَ لِلْمُسَافِرِ وَاسْتَحْلَفَ مِنْهُ أَتَمُّ الْمُقْتَدُونَ ، وَكَذَا لَوْ عَلَا الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَوْ لَزِمَ الْإِتِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِيَابِهِ ، أَوْ كَانَ إِمَامُهُ مُحَدِّثًا أَتَمًّا ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَكَتْ مُقِيمًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ أَتَمًّا ، وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا ، قَالَ : إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الْأَحْرَامِ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَلَوْ أُخْرِمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَهْلِهِ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ ، أَوْ فِي أَهْلِهِ نَوَى الْقَصَرَ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةِ فَشَكَ هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَمْ سَاهٍ أَتَمًّا ، وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَلَاثَةِ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِتِمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مِنْهَا ، وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِيُّ بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ وَنَاشِرُهُ (من زوجها فيسقط في السفر أن يكون جائزاً) فلو انشأ مباحاً ثم جعله معصية (كالسفر لقطع الطريق) فلا ترخص في الأصح (ومقابله يترخص اكتفاء بكون أوله مباحاً) ولو انشأ عاصياً ثم تاب فنشئ السفر من حين التوبة (فان كان بينه وبين مقصده مسافة القصر قصر والا فلا . ثم أشار الى شرط آخر بقوله (ولو اقتدى بعم لحظته) أى في جزء من صلاته (لزمه الاتمام) وتعتقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغو نية القصر (ولو زحف الامام) أى سال من أنه دم (المسافر واستخلف منها أتم المقتدون) به نواوا الاقتداء به أم لا (وكذا لو عاد الامام واقتدى به ، ولو لزم الاتمام مقتدياً ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثاً أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافراً فبان مقبياً أو بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافراً (ولو علمه مسافراً وشك في نيته) القصر (قصر) ان بان الامام قاصراً (ولو شك فيها ، فقال : ان قصر قصرت والا أتمت قصر في الأصح) ان قصر إمامه (ويشترط للقصر نيته في الاحرام) ومثل نية القصر مالونوى الظهر مثلاً ركعتين أو قال أودى صلاة السفر (والتحريز عن منافيتها دوماً) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام (ولو أحرم قاصراً ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر) أم لا (أو قام إمامه لثلاثة فشك هل هو متم أم ساه أتم) في جميع ذلك ، وان بان امامه ساهياً في الأخيرة (ولو قام القاصر لثلاثة عداً بلا موجب للاتمام) كنيته مثلاً (بطلت صلاته ، وان كان سهواً عاد وسجد له وسلم ، فان أراد ان عند تذكره (أن يتم عاد) للعود (ثم نهض منها) أى ناوياً الاتمام ، والجمل كالسهو (ويشترط كونه) أى القاصر (مسافراً في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص

لِهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ .
[فَضْلٌ] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَدِيمًا وَتَأْخِيرًا . وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ . وَكَذَا الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَكَسُّهُ . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَتَدَّتِ الثَّانِيَةَ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَتَحْلُلُهَا أَوَّلَ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَوَالَاةِ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ . وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ . وَلِلتَّيْمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عِلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهَا جَابِعًا ، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ ،

(فِيهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ) وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا لِلْقَصْرِ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ ، فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا لَمْ تَنْصَحْ صَلَاتُهُ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَاحِلَ) إِلَّا الْمَلَّاحَ الَّذِي يَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مَسَافِرًا بِلَا وَطَنِ فَلَا إِتِمَامَ لَهَا أَفْضَلُ ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ أَنْ الْإِتِمَامَ أَفْضَلُ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ) فِي السَّفَرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَمَا إِذَا تَضَرَّرَ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ .

[فَضْلٌ] فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَدِيمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى (وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ) الْمُبَاحِ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ (الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ) قَدِيمٌ ، وَالْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ تَرْكُهُ إِلَّا الْجَمْعَ فِي عُرْفَةٍ وَبَعْدَلَفَةٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ (فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأُولَى) نَازِلًا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتُ الْأُولَى سَائِرًا وَقْتُ الثَّانِيَةِ (فَكَسُّهُ) أَيْ التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا كَانَ سَائِرًا وَقْتَهُمَا أَوْ نَازِلًا فِيهِمَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ (وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ) بَلْ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، وَعَدَمُ دُخُولِ وَقْتِهَا قَبْلَ فِرَاقِهَا وَتَيَقُّنُ هِجَةِ الْأُولَى . وَتَيَقُّنُ نِيَّةِ الْجَمْعِ (الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى) فَلَوْ صَلَّى الْعَصْرَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْصَحْ (فَلَوْ صَلَّاهَا فَبَانَ فَسَادُهَا) أَيْ الْأُولَى بِفَوَاتِ شَرْطِ أَوْ رُكْنٍ (فَسَدَتْ الثَّانِيَةُ ، وَ) ثَانِي الشَّرُوطِ (نِيَّةُ الْجَمْعِ وَمَحَلُّهَا) الْأَكْمَلُ (أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ كَالْقَصْرِ (وَ) نَاقِلُهَا (الْمَوَالَاةُ) بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ (كَسَهُوَ وَاعْمَاءُ) وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ ، وَلِلتَّيْمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ يَضُرُّ (وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عِلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطْلَانًا وَيُعِيدُهَا جَابِعًا) إِنْ شَاءَ (أَوْ) عِلِمَ تَرْكُهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَتَذَكُّرِ الْمَتْرُوكِ

تَدَارُكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ، وَلَوْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا لِيُغْنِيَهُمَا . وَإِذَا أُخِّرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ
التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِغِيَةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا
فَيَعْصَى ، وَتَكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ . وَفِي
الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ ، وَقَبْلَهُ
يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مَنَعُهُ تَأْخِيرًا . وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ
وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ،
وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُسْكَلَفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(تَدَارُكُ) مَا فَاتَهُ وَحَتَّى (وَالْأَوَّلَى) بِأَنْ طَالَ الْفَصْلُ (فَبَاطِلَةٌ وَلا جَمْعُ) لَطَوَّلَ الْفَصْلُ بَهَا فَبَعِيدَهَا
فِي وَقْتِهَا (وَلَوْ جَهِلَ) كَوْنُ الْمَتْرُوكِ مِنْ أَمْنِهَا (أَحَدُهُمَا لَوْ قَبْلَهُمَا ، وَإِذَا أُخِّرَ الْأَوَّلَى) إِلَى وَقْتِ
الثَّانِيَةِ (لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ) فِي الثَّلَاثِ ، وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ جَمْعُ ذَلِكَ
(وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ) قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأَوَّلَى (وَالْأَوَّلَى) بِأَنْ أُخِّرَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْجَمْعِ
الْمُعْتَبَرَةِ (فَيَعْصَى وَتَكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَقِيمًا) كَانَ نَوَى الْإِقَامَةِ
أَوْ وَصَلَتْ سَفِينَتُهُ الْمَقْصِدَ (بَطَلَ الْجَمْعُ) فَيُؤْخِرُ الثَّانِيَةَ لَوَقْتِهَا وَلَا تَتَأَثَّرُ الْأَوَّلَى (وَفِي الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا)
لَوْ صَارَ مَقِيمًا (لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَبْطُلُ فِيهِمَا (أَوْ) جَمَعَ (تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَغِهِمَا
لَمْ يُؤْثَرْ ، وَقَبْلَهُ) أَى فَرَغَهُمَا (يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً) فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ يَكْتَفَى بِدَوَامِ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ
الثَّانِيَةِ ، وَفِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ لَا يَدُ مِنْ دَوَامِهِ إِلَى تَمَامِهِمَا ، وَالْأَوْقَفُ الْأَوَّلَى قَضَاءً (وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ
تَقْدِيمًا ، وَالْجَدِيدُ مَنَعُهُ تَأْخِيرًا) وَالْقَدِيمُ جَوَازُهُ فَيَصِلُ الْأَوَّلَى مَعَ الثَّانِيَةِ فِي وَقْتِهَا سِوَاهُ اتِّصَالِ الْمَطَرِ
أَمْ انْقِطَاعِ (وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وَجُودُهُ) أَى الْمَطَرِ (أَوَّلَهُمَا) أَى الصَّلَاتَيْنِ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ
سَلَامِ الْأَوَّلَى) وَلَا يَصْرُ انْقِطَاعُهُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَشْتَرِطُ وَجُودَهُ عِنْدَ السَّلَامِ
وَقَوَى الْمَطَرِ وَضَعِيْفُهُ إِذَا بَلَ الثَّوْبُ سِوَاهُ (وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا) فَإِنْ لَمْ يَذُوبَا فَلَا جَمْعَ بَيْنَهُمَا
(وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ) بِخِلَافِ مَنْ
يَصِلُ فِي يَتِهِ أَوْ يَمْنَى إِلَى الْمَسْجِدِ فِي كُنْ أَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ بَابَ دَارِهِ فَلَا يَتَرَخَّصُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ
يَتَرَخَّصُ فِي ذَلِكَ .

باب صلاة الجمعة

هِيَ بَعْضُ الْمِيمِ وَسُكُونُهَا ، وَبِوَجْهِهَا أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ (إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ) أَى نَجِبٌ وَجُوبٌ عَيْنٌ
(عَلَى كُلِّ) مُسْلِمٍ (بِكُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ) تَكُوفٌ فَلَا جَمْعَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَجَحْتَرٍ

وَلَا تُجْمَعُ عَلَى قَوْلٍ يَرُخَّصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ وَكَذَا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحْتَ ظَهْرِهِ مَحْتٌ لُجْمَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا لِلرَّيْضِ وَنَحْوِهِ فَيُتَحَرَّمُ انْتِصَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ . وَتَلَزَمُ الشَّيْخُ الْهَرَمُ وَالزَّمَنُ إِنْ وَجَدَا مَرَكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلَفُهُمْ صَوْتٌ عَالٍ فِي هَدْوٍ مِنْ طَرَفٍ يَلْتَمِسُ لِهَلَالِ الْجُمُعَةِ لَزِمَهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُسَكِّنَهُ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَنْصَرِفَ بِتَخْلُفٍ عَنِ الرَّقَّةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبْتِهِ فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سافر مباحا ولو قسيرا ، ولا على مريض (ولا جمعة على معذور برخص في ترك الجماعة) عما يتصور في الجمعة (والمسكاتب) لاجعة عليه (وكذا من بعضه رقيق على الصحيح) ومقابلته أن كانت بينه وبين سيده مهاباة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت عليه (ومن تحت ظهره) ممن لاجعة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (محض جمعة) وأجزأته عن الظهر (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (إلا للمريض ونحوه) كالأعمى (فيحرم انصرافه إن دخل الوقت) قبل انصرافه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها فلا الانصراف قبل أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض وللأعبد والمرأة والمسافر الانصراف ولا قبلها ظهرا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجدا مراكبا ولم يشق الركوب) عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى السكبر ، والزمانة الابتلاء (و) تلزم (الأعمى) في حال كونه (يجد قائدا) فإن لم يجده لم يلزمه الحضور (وأهل القرية إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون كاملاون (أو بلغهم صوت عال في هدوٍ من طرف يلهم لبلد الجمعة) مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد (لزمهم) الجمعة (والا) بأن لم يكن فيهم الجمع للذكور ولا بلغهم الصوت (فلا) تلزمهم (ويحرم على من لزمته) الجمعة (بأن كان من أهلها) السفر بعد الزوال (فإن خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة) (إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه) فيجوز له السفر ، ومعنى المكان أن يغلب على ظنه الإدراك (أو يتضرر بتخلفه عن الرقعة) وأما التخلف عن الرقعة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كبعد) في حرمة السفر فلا يجوز أن لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرقعة (في الجديد) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله (إن كان) السفر (سفرا مباحا) كسفر تجارة (وإن كان طاعة) كسفر حج وزيارة (جاز) ترك الجمعة له قبل الزوال قولا واحدا (قلت : الأصح أن الطاعة كلها) فيجوز فيه للقولان (والله أعلم) ويكره السفر ليلة الجمعة (ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح)

وَيُخَفُّونَهَا إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ . وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمْسَكَ زَوَالَ عَذْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ
 مِنَ الْجُمُعَةِ . وَلِتَبْرَهُ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا ، وَلِيَصْحَبَهَا مَعَ شَرِطِ غَيْرِهَا شُرُوطًا :
 أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ . فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَاةُ ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا
 وَجِبَ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءًا ، وَالْمَسْبُوقُ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ يُتِمُّهَا جُمُعَةٌ . الثَّانِي
 أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ . وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءُ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةٌ
 فِي الْأَظْهَرِ . الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَسْبِقَهَا وَلَا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَصَحَّرَ
 أَجْيَاؤُهُمْ فِي مَسْكَانٍ ، وَقِيلَ لَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ ، وَقِيلَ إِنَّ حَالَ نَهْرٍ عَظِيمٍ بَيْنَ شِقْبَيْهَا
 كَانَا كِبَلَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّدَتْ الْجُمُعَةُ بِعَدِّهَا ، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ
 فَالْصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ كَانَ

ومقابلها لائسن . هذا إذا كانوا في بلد الجمعة . وأما في غيرها فتسن قطعاً (ويخففونها إن خفي
 عذره) ثلاثاً يهملوا بالتساهل في ترك الجمعة (ويندب لمن أمسك زوال عذره) كالمرء يترقب
 الخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) ويحصل اليأس بتسليم الإمام منها ، ولو صلى ثم زال
 عذره وتمسك منها لم تلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كالمرأة
 والزمن تجبيلها) أي الظهر (ولصحبها) أي الجمعة (مع شرط غيرها) من جميع الصلوات
 (شروط : أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه (فلا تقضى الجمعة) بل تقضى ظهراً (فلو ضاق)
 وقت الظهر (عنها) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين (صاوا ظهراً ، ولو خرج وهم فيها وجب
 الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظهر (وفي قول استثناء) فينون
 الظهر حينئذ (والمسبوق كغيره) فما تقدم (وقيل يتمها الجمعة) ولو خرج الوقت . (الثاني)
 من الشروط الزائدة (أن تقام في خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ) أي المصلين الجمعة ، وأراد بالخطبة
 الأمكنة المزدودة من البلد ، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً ، فلو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه
 لعمروه قرية لاتصح جعلتهم فيه ، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين ، وبخطبة الأبنية
 ما لا يجوز فيه قصر الصلاة (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة
 (فلا الجمعة) عليهم (في الأظهر) ومقابلها تجب ويقومونها في موضعهم (الثالث) من الشروط
 الزائدة (أن لا يسبقها ولا يقارنها الجمعة في بلدتها) ولو عظمت (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم
 في مكان) بأن شق بما لا يحتمل عادة اجتماعهم في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعالها فيها
 ولو غير مسجد ، وهمل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن تلزمه أو بمن تصح منه ؟ قيل بكل (وقيل
 لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة . فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب
 الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً (وقيل إن حال نهر عظيم بين شقبيها كانا كبليين)
 فتقام في كل شق الجمعة (وقيل إن كانت قرى فاتصلت تعددت الجمعة بعددها) فتقام في كل قرية
 الجمعة (فلو سبقها الجمعة) في محل لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة ، وفي قول إن كان

السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ ، وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ ، وَقِيلَ التَّحَلُّلُ ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ
الْخُطْبَةِ ، فَلَوْ وَقَعَتْ مَعًا أَوْ شَكَّ اسْتَوْفَتْ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا وَلَمْ تَتَّعِينَ أَوْ تَعَيَّنَتْ
وَنَسِيَتْ صَلَّوْا ظَهْرًا . وَفِي قَوْلِ جُمُعَةٍ . الرَّابِعُ : الْجُمَاعَةُ وَشَرَطَهَا كَثِيرُهَا ، وَأَنْ تُقَامَ
بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا جُرًّا ذَكَرْنَا مُسْتَوْطِنًا لَا يَظُنُّ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا بِالْحَاجَةِ ، وَالصَّحِيحُ
انْقَادُهَا بِالْمَرْضَى ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ ، وَلَوْ انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ
فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يَحْسَبِ الْقَوْلُ فِي غَيْبَتِهِمْ ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ
الْفَصْلِ ، وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ انْقَضَوْا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طَوِيلٍ وَجَبَ
الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ انْقَضَوْا فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْبَغِي اثْنَانِ ، وَتَصَحُّحُ
خَلْفِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ،

السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ) ومثل السلطان كل خطيب ولاه (والمعتبر سبق التحريم)
بتام الرأى من التكبير (وقيل) المعتبر سبق (التحلل) وهو تمام السلام (وقيل) المعتبر
الشيقي (بأول الخطبة ، فلو وقعتا) أى الجمعان (معاً أو شك) فى المعية (استوفت الجمعة)
فلو اجب فى هذه الأزمان فى المدن التى تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك فى المعية والسبق أن
يستأنفوا الجمعة ، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفريقهم يحزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهور
بأنهم علم أن الناس لا يصلون الجمعة (وإن سبقت أحدهما ولم تتعين) كأن يسمع مسافران
تكبيرين متلاحقين وجهلاً المتقدم فأخبراهم بالخال (أو تعينت وسبت صلاوا ظهراً ، وفى قول
جمعة) واجمع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى أحدهما فيجوز فيها التفصيل
المذكور . (الرابع) من الشروط الزائدة (الجمعة) فلا تصح بالعدد فرادى ، والجماعة شرط فى
الركعة الأولى بخلاف العدد (وشروطها كغيرها) من نية الاقتداء وغيرها من بقية شروط الجماعة
(وأن تقام بأربعين) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فهم أئمة قصر فى التعليم . فشرط كل أن يكون
مسلماً (مكلفاً) أى بالغاً عاقلاً (حرّاً ذكراً مستوطناً) بمحلها (لا يظعن) منه (شتاء
ولا صيفاً إلا حاجة) كتجارة فلا تنعقد بغير المستوطنين بكن أقام على عزم عوده إلى وطنه ولو بعد
مدة كالمنفعة ، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة (والصحيح انعقادها بالمرضى وأن الإمام لا يشترط كونه
فوق أربعين) إذا كان بصفة الكمال . ومقابل الصحيح بشرط ، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة
إلى انتهاء الصلاة (ولو انقضت الأربعون أو بعضهم فى الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (فى
غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) عرفاً (وكذا بناء الصلاة
على الخطبة إن انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول الفصل (فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف
فى الأظهر) ولو كان الانقضاء بعذر . ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف (وإن انقضوا فى الصلاة)
كأن أبطلوها (بطلت) الجمعة قيتتها من بقى ظهرها (وفى قول لا) تبطل (إن بقى اثنان)
ويشترط فيهما صفة الكمال (وتصح خلف العبد والصبي والمُسَافِرِ فى الأظهر إذا تم العدد بغیره)

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدَثًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُحْدَثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : تَحْدُثُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،
وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ
قَسَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَاسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ ،
وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

وجمة الامام صحيحة ، ومقابل الاظهر لاتصح بمن ذكر (ولو بان الامام جنبا او محدثا صحت جهمهم
في الاظهر ان تم العدد بغيره) ومقابل الاظهر لاتصح (والا) بأن تم العدد به (فلا) نصيح
ولو بان حدث الأر بعين أو بصهم لم تصح جمة من كان محدثا ونصح جمة الامام فيهما والمتطهر ،
بخلاف مالو بانوا عبيدا أو نساء (ومن لحق الامام المحدث راكم لم تحسب ركعته على الصحيح)
ومقابل تحسب . (الخامس) من الشروط الزائدة (خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) فلا يجزى الشكر
والثناء . و يتعين لفظ الجلالة مع مادة الحمد ، ولا يجزى الرجة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كاحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير (والوصية بالتقوى ، ولا يتعين
لفظها) فيكفي ما دل على الموعظة كأطيعوا الله (على الصحيح) ومقابل يتعين لفظ الوصية
(وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في احدهما) ويكتفى بشرط آية طويلة
(وقيل) تتعين الآية (في الأولى) فلا تجزى في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما ، وقيل لا تجب)
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتقد يستحب في الأولى قراءة قـ بأكملها (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية) بأخروى (وقيل لا يجب) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصالح والاعانة
على الحق (ويشترط كونها) أى الخطبة (عريية) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن
أمكن . فان لم يفعل عصوا ولا جعة لهم . فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته . ويجب أن تكون
الخطبة (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و) يشترط (القيام فيهما ان قدر) فان عجز
خطب قاعدا ثم مضطجعا . (و) يشترط (الجلوس بينهما) ولابد من الطمأنينة (و) يشترط
(إسماع أربعين كاملين) بأن تنقد بهم الجمعة فيرفع صوته بحيث يسمعهما من ذكر ، فلو كانوا
صما أو في بعد لم تصح الخطبة (والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ، ويسن الانصات) والقديم يحرم

قلت : الأصح أن ترتب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم ، والأظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والخبث والستر ، وتسن على منبر أو مرتفع ، ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم إذا صعد ، ويسلم عليهم ، ويجلس ثم يؤذن ، وأن تكون بليغة مفهومة قصيرة ، ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها ، ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه ، ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الإخلاص ، وإذا فرغ شمرع المؤذن في الإقامة وبأذن الإمام ليبلغ المحراب مع فراغه ، ويقرأ في الأولى الجمعة ، وفي الثانية المنافقين جهرا [فصل] يسن الفسل لحاضرها ، وقيل لكل أحد ، ووقته من الفجر ، وتقريبه من ذهابه أفضل ، فإن عجز تيمم في الأصح ،

الكلام يجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجاوسه ولا تباح صلاة بعد جلوسه على المنبر وتكون باطلة إلا تحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر فتدب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات قلت : الأصح أن ترتب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم ، بل هوسنة (والأظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست الموالاة بشرط (و) يشترط (طهارة الحدث والخبث) فلا أحدث في أثناء الخطبة استأنفها (و) يشترط (الستر) للورة ، ويشترط تقديم الخطبة على الصلاة (وتسن) الخطبة (على منبر) ويسن أن يكون المنبر عن يمين المحراب (أو) على (مرتفع) أن لم يكن منبر (ويسلم) الإمام عند دخول المسجد على الحاضرين ، و (على من عند المنبر) إذا انتهى إليه (و) يسن (أن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم) حيثئذ ، ويجب رد السلام عليه (ويجلس) بعد السلام عليهم (ثم يؤذن) مؤذن واحد عند جلوسه (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة (مفهومة) لا غريبة ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام (قصيرة) بالنسبة إلى الصلاة (ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها) ولا يعثر بل يحشع (ويعتمد) ندبا (على سيف أو عصا ونحوه) كقوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الإخلاص) استحبابا (وإذا فرغ) الإمام من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة وبأذن الإمام ليبلغ المحراب مع فراغه) من الإقامة (ويقرأ) ندبا (في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين) بكاملهما ، أو سجد اسم ربك ، وهل أتاك ، وتكون القراءة (جهرا) ويستحب للمسجوق الجهر في ثانيته .

[فصل] في الأغسال السنونة (يسن الفسل لحاضرها) وإن لم تجب عليه كامرأة (وقيل) يسن (لكل أحد) وإن لم يحضر (ووقته من الفجر) الصادق (وتقريبه من ذهابه أفضل) ويكره تركه بلا عذر (فإن عجز) عن الماء (تيمم في الأصح) بنية الفسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ ، وَلِغَاسِلِ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَغْتَسِقِ عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالِ الْحَجِّ ، وَآكِدْهَا غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَعَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسْنُ التَّبْكِيرُ إِلَيْهَا مَاشِيًا ، بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطَيِّبٍ ، وَإِزَالَةَ الظُّفْرِ وَالرَّجَمِ . قُلْتُ : وَأَنْ يَفْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَحْزُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا يقيمهم (ومن المسنون غسل العيد) الأصغر والأكبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لغسل الميت (ولو كان الغاسل حائضاً ، ويسن الوضوء من مسه) (و) غسل (المجنون والمغشى عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منها إزال (و) غسل (الكافر إذا أسلم) ولم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل وإلا وجب ، ولا عبادة بالغسل في الكفر (وأغسال الحج) الآتي بيانها في بابه (وآكدها) أي هذه الأغسال (غسل غاسل الميت ثم الجمعة) وعكسه القديم . قلت القديم هنا أظهر (من الجديد) ورجعه الأكثر ، وأحاديثه صحيحة كثيرة ، وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم) وإذا أراد الغسل للمسنونات ، نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والاعتمام فإنه ينوي الجنابة (ويسن التبكير إليها) أي الجمعة لغير الإمام ، وغير ذي مندر يشق عليه البكور ، وأقله طلوع الفجر ، ويستحب أن يأتي إليها (ماشياً) إن قدر ولم يشق عليه (بسكينة) أي من غير إسراع إذا لم يضيق الوقت (وأن يشتغل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر) والقراءة في الطريق جائزة غير مكروهة إذا لم يلته عنها (ولا يتخطى) رقاب الناس فإنه مكروه ، وقيل حرام (وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب) وأفضل ثيابه البياض (وإزالة الظفر) إن طال ، وكذا الشعر فينتف إبطه ، ويقص شاربه ، ويحلق عانته (و) إزالة (الرجم) الكريمة ، وتستحب هاه الأذنين لكل حاضر بينهم (قلت : وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويكثر الدعاء) يومها وليلتها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) من سائر العقود والمصانع (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) حال جلوسه على المنبر (فإن باع صح) بيعه وسائر عقود (ويكره) التشاغل بما ذكر (قبل الأذان بعد الزوال) أما قبل الزوال فلا يكره (والله أعلم) وكذا يكره تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد ، وفيه يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة أو منتظرها .

[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً وَإِنْ أَدْرَكَ بَعْدَهُ فَاتَّهَتْ فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهْرًا أَوْ بَاطِنًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بَحْدَثَ أَوْ غَيْرَهُ جَازَ الْاِسْتِخْلَافُ فِي الظَّهْرِ ، وَلَا يَسْتَخْلَفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرَّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَتَتِمُّ لَهُمْ دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُرَاعَى الْمُسْبِقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُعَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُوءِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ رُوحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْسَكَهُ ،

[فصل] في بيان ما ندرك به الجمعة وجواز الاستخلاف (من أدرك ركوع الثانية) المحسوب للإمام (أدرك الجمعة فصلى بعد سلام الإمام ركعة) ولو فارقته في التشهد جاز وجاء بركعة ، وكذلك لو صلى معه الركعة الأولى وفارقته (وإن أدركه) أي الإمام (بعده) أي ركوع الثانية (فاتته) الجمعة (فيتم بعد سلامه) أي الإمام (ظهورا أو بقاء) والأصح أنه أي المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوي في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) وجوبا ، ومقابل الأصح ينوي الظهور (وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كراف (جاز) له وللمؤمنين قبل إتيانهم بركن منفردين (الاستخلاف) أي إقامة إمام خليفة عنه (في الأظهر) الجديد ، وفي القديم لا يجوز الاستخلاف ، وعلى الجديد لو تقبم واحد بنفسه جاز ، وإذا كانوا في الجمعة وكانوا في الركعة الأولى وجب عليهم أن يستخلفوا واحدا منهم حتى تتم جمعهم بخلاف الركعة الثانية وباقي الصلوات فلا يجب فيها الاستخلاف ، وإذا فعل المؤمنون ركنا على الانفراد امتنع الاستخلاف في غير الجمعة بلا مجديدية وفيها مطلقا وبطل (ولا يستخلف) الإمام ولا غيره (للجمعة) لا مقتديا به قبل حائه بخلاف غير الجمعة فيجوز استخلاف غير المقتدي في الأولى والثالثة ليتوافق نظم صلاتهم معه ولا يحتاجون إلى نية (ولا يشترط كونه) أي المقتدي (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الأصح بهما) وقبل يشترط حضوره الخطبة ، وقبل يشترط إدراكه الركعة وإن لم يحضر الخطبة (ثم إن كان) الخليفة (أدرك) مع الإمام الركعة (الأولى تمت جمعهم) جميعا الخليفة والقوم (وإلا) أي إن لم يدرك الأولى بأن اقتدى بالإمام في اعتدالها أو في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره فيتمها ظهورا (في الأصح) ومقابلته تتم له أيضا ، ويجوز الاستخلاف في أثناء الخطبة بشرط أن يكون الخليفة سمع ما مضى ، وبين الخطبة والصلاة بشرط أن يكون حضر الخطبة بتمامها (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف فإذا صلى) بهم (ركعة تشهد وأشار إليهم) عند قيامه لما عليه (ليفارقوه) بالنية وبأساوا (أو ينتظروا) سلامه بهم ، وهو أفضل (ولا يلزمهم) أي المقتدين (استئناف نية القدوة) في الجمعة وغيرها (في الأصح) ومقابلته تشترط النية (ومن زوحم) أي منعه الزحام (عن السجود) مع الإمام على الأرض في الركعة الأولى من الجمعة (فأمكنه

كَلَى إِنْسَانٍ فَعَلْ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَإِلَامًا قَامَ قَرَأَ ، أَوْ وَإِلَامًا رَاكِعًا فَلَا صَحَّحَ يَرْكَعُ ، وَهُوَ
كَتَبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَّغَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفًا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً
بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَأَتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَقِي قَوْلٍ
يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ ، وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ
مُتَّفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيُذْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى
تَرْتِيبٍ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الثَّانِيَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ
الْأَوَّلُ ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ
السُّجُودَ تَكَرَّرَ قَبْلُ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ
مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

على انسان) مع شروطه (فعل) ذلك وجوبا (والا) بأن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح
أنه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤمر به) ومقابل الصحيح يؤمر أقصا ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،
ولا يجوز له إسراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل
سلام الإمام أو بعده (ثم إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية (سجد) وجوبا
(فإن رفع والإمام قائم قرأ ، أو الإمام راكع فالأصح يركع ، وهو كسبوق) ومقابله لا يركع (فإن كان
إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان) الإمام (سلم فأتى الجمعة)
ولو سلم بعد رفعه من السجود أتمها جمعة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في ثانية الجمعة
(ففي قول يراعى نظم) صلاة (نفسه ، والأظهر أنه يركع معه) ويحسب ركوعه الأول في الأصح)
ومقابله يحسب الثاني (فركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية) ويذكر بها الجمعة في الأصح)
ومقابله لا تذكر (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته)
فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها (وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول) الذي أتى به
على نظم صلاة نفسه (فإذا سجد ثانيا) بعد أن قام وقرأ وركع (حسب) له وقت به ركعته
الأولى (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجودتان قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا
كملت بعد سلام الإمام فإنه لم يذكر الجمعة ، ومقابل الأصح لا تذكر الجمعة بهذه الركعة (ولو تخلف
بالسجود ناسيا) لا من حوما (حتى ركع الإمام للثانية ركع معه) وجوبا (على المذهب) وبحصل
له ركعة ملفقة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف
للنسيان فيما ذكر .

باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف سجدة ثانية وحرم من صف ، فإذا قاموا سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرم وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفان ، ولو حرم فيها فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطين نخل ، أو يقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقته وأتمت وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية ، فإذا جلس للتشهد قاموا فاتموا ثابتيهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

باب صلاة الخوف

أي في كفيها وما يحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها (هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر وفيها كثر (فيرب الإمام القوم صفين ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى (فإذا سجد سجد معه صف سجدة ثانية وحرم) في الاعتدال (صف ، فإذا قاموا) أي الإمام ومن معه (سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس) الإمام للتشهد (سجد من حرم وتشهد بالصفين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفان ، ولو حرم فيها) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة (جاز) بشرط أن تكون الحارسة تقاوم العدو بأن لا يزبد الكفار على صفها (وكذا) يجوز لو حرم (فرقة في الأصح) ومقابلته لأصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف (الثاني) من الأنواع (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وهناك سائر (فيصل مرتين كل مرة بفرقة) والأخرى تحرم (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطين نخل) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره بقوله (أو قف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصلي بفرقة ركعة) من الثانية (فإذا قام للثانية فارقته) بالنسبة (الصلاة لنفسها) وذهبت إلى وجهه (أي العدو) وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا فاتموا ثابتيهم) وهو منتظر لهم وهم مقتدون به حكما (ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية) ولحقوها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر الحاجة

وَيَشْهَدُ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ لِيَتْلِقَهُ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرَقَةٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشْهِيدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَةٍ فَبِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لِثَانِيَةِ الْأُولَى ، وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأَوَّلِينَ ، وَيُسَنُّ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ . الرَّابِعُ أَنْ يُلْتَجِمَ الْقِتَالُ أَوْ يَسْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلَّى كَيْفَ امْكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِلْحَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لِأَصْبَاحِ ، وَيُلْقَى السَّلَاحُ إِذَا دُمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ مَأْمَأً ، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ ،

وسورة قصيرة وركع (ويشهد ، وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد فيشتغل بذلك (للتلحقة) فتدركهما معه (فإن صلى مغرباً بفريقة ركعتين والثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) ومقابله يصلى بالأولى ركعة والثانية ركعتين (و) على الأظهر (ينتظر) مجيء الثانية (في تشهده أو قيام الثالثة ، وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في التشهد (في الأصح) ومقابله الانتظار في التشهد أفضل (أو) صلى (رباعية فبكل ركعتين) وينتظر في قيام الثالثة والتشهد الأول على الخلاف (فلو) فوترهم أربع فرق ، و(صلى بكل فريقة ركعة) وفارقته وأتمت لنفسها (صحت صلاة الجميع) المأمومين والامام (في الأظهر) ومقابله تبطل صلاة الامام وصلاة الفريقة الثالثة والرابعة إن علموا ببطان صلاة الامام ، وقيل تبطل صلاة الفرق الثلاث الأول ، وقيل تبطل صلاة الجميع (وسهو كل فريقة) فيها لو فترتهم فترتين (محمول في أولاهم ، وكذا ثانية الثانية) لأنهم مقتدون حكماً (في الأصح) ومقابله ليس سهوهم بمحمول فيها (لثانية الأولى) لمفارقتهم الامام فيها (وسهو) أى الامام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الفريقة الأولى عند تعلم صلاتهم (وفي الثانية لا يلحق الأولين) وتسجد الثانية معه آخر صلاته (ويسن حمل السلاح) للصلى (في هذه الأنواع ، وفي قول يجب) حمله ، ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك وجب حمله جزماً ، أو وضعه بين يديه إن سهل تناوله (الرابع) من الأنواع (لأن يلتحم القتال) بحيث يختلط بعضهم ببعض (أو يستد الخوف) بأن لم يأمنوا هجوم العدو (فصلى كيف أمكن راکباً وماشياً ، ويعذر في ترك القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو (وكذا الإهمال الكثيرة) إذا كانت (لحاجة في الأصح) ومقابله لا يعذر (لأصباح) فلا يعذر فيه (ويلقى السلاح) وجوباً (إذا دمي) دماً لا يعنى عنه (فإن عجز) عن إلقائه (أمسكه ولا قضاء في الأظهر) ومقابله يجب القضاء وهو المعتمد (وان عجز عن ركوع أو سجود أو مأماً) بهما (و) جعل (السجود أخفض) من

وَلَهُ ذَا النُّوعُ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٌ مُبَاحِينَ وَهَرَبٌ مِنْ حَرِيقٍ وَسَبْعٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ
الْإِسْكَارِ وَخَوْفٍ حَبْسِيهِ ، وَالْأَصْحُ مَنْعُهُ لِمُحْرِمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَيِّجِّ وَلَوْ صَلَّاهُ لِسَوَادٍ ، ظَنُّهُ
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوًا فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشِي وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبْسُهُ ،
وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنْ لِلْوَلِيِّ الْإِبَاسَةَ الصَّبِيَّ . قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّهِ وَبَزْدِ مُهْلِكَيْنِ
أَوْ قُبَاةٍ حَرِّهِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلنَّجَاةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قَتْلِ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمَرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسِمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَّ الْإِبْرِيسِمُ ، وَيَحِلُّ
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصْحِ ، وَيَحِلُّ مَا طُرَزَ ،

الركوع (وله ذا النوع) وهو صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهزيمة مباحين) لا إثم فيهما :
كقتال من دافع عن نفسه أو ماله أو حريمه أو مال غيره أو حرمه ولا إعادة عليه (و) له ذلك
أيضا في (هرب من حريق وسبع ، و) هرب من (غريم عند الاعسار وخوف حبسه)
ولا يصلي هذه الصلاة طالب لعدو منهزم ، ولو خطف شخص عمامته وهرب وأمكنه ادراكه وهو
في الصلاة فله ذلك ، وكذا إذا كان خارجا وضاق الوقت (والأصح منعه لمحرم خاف فوته الحج)
بقوات وقوف عرفة ، ومقابل الأصح يجوز له أن يصلها (ولو صلاها لسواد ظنوه عدوا فبان غيره
قضوا في الأظهر) لتفريطهم ، ومقابلة لا يجب القضاء ، ولو ظن العدو بقصده فان خلافه فلاقضاء .

[فصل] فيما يجوز لبسه وما لا يجوز (يحرم على الرجل) عند الاختيار (استعمال الحرير بفرش
وغیره) من وجوه الاستعمال (ويحل للمرأة لبسه ، والأصح تحريم افتراشها) بخلاف اللبس ،
ومقابل الأصح لا يحرم ، وسبأني اعتاده (وأن للولي إلباسه الصبي) ولو عمرا ، وللولي أيضا تزويجه
بحل الذهب والفضة ، ومثل الصبي المجنون ، ومقابل الأصح ليس للولي إلباسه الحرير في غيره
بوصي العبد ، وقيل له إلباسه قبل سبع سنين (قلت : الأصح حل افتراشها) أي المرأة للحرير
(و) قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) ويحرم تفصيل الحرير للرجال وبيعه وشراؤه لهم (ويجوز
للرجل لبسه) أي الحرير (للضرورة كبرد وحرق مهلكين أو قباة) أي بقتة (حرب ولم يجد
غيره ، و) يجوز لبسه (للحاجة كجرب وحكة) إن آذاه لبس غيره (ودفع قل) لأن من
خواص الحرير أن لا يقبل (والقتال كديباج) نوع من الحرير تحين (لا يقوم غيره مقامه) في
دفع السلاح (ويحرم المركب من إبريسم) أي حرير (وغیره) كقطن (إن زاد وزن
الإبريسم ، ويحل عكسه) وهو ما نقص فيه الإبريسم (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا (في
الأصح) ومقابلة يغلب الحرام ، ولو شك هل الأكثر الحرير أو هما مستويان حرم (ويحل ما طُرَزَ)
والتطريز أن يركب على الثوب طراز من حرير ، وكذا ما وقع بشرط أن لا يزيد كل منهما على قدر

باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَلَا ظَهَرَ قِصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سُورِهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ مُجَاوِزَةُ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ، وَالْقَرْيَةِ كَبَلْدَةٍ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شَرَطَ مُجَاوِزَتُهُ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةً أَنْ يَرْتَحِلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من حيث التقصر والجمع

(إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ) فَلَا تُقْصَرُ الصَّبْحُ وَلَا الْمَغْرِبُ (مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ) فَلَا تُقْصَرُ فَائِتَةُ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ (الطَّوِيلِ) فَلَا قِصْرَ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ وَلَوْ شَكَا (الْمُبَاحِ) أَيْ غَيْرِ الْحَرَامِ ، سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مَنَاقِبًا أَوْ مَنَاقِبًا ، فَلَا قِصْرَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ (لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ) أَيْ لَا قِصْرَ إِذَا قَضَيْتَ فِي السَّفَرِ (وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ) الطَّوِيلِ (فَلَا ظَهَرَ قِصْرُهُ فِي السَّفَرِ) الَّذِي كَذَلِكَ (دُونَ الْحَضَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَقْصَرُ فِيهِمَا ، وَقِيلَ يَتِمُّ فِيهِمَا ، وَقِيلَ أَنْ قَضَاهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ قِصْرٌ وَلَا (وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ ، فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سُورِهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا (فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتُهَا) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ) مُجَاوِزَتُهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَالسُّورِ الْبَلَدِ وَالسُّورِ الْمُنَهَامِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ) أَيْ سَفَرُهُ (مُجَاوِزَةُ الْعُمُرَانِ) حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتٌ مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ (لَا الْخَرَابِ) الَّذِي لَا عِمَارَةَ وَرَاءَهُ (وَلَا) (الْبَسَاتِينِ) وَلَوْ فِيهَا قُصُورٌ تَسْكُنُ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ (وَالْقَرْيَةِ كَبَلْدَةٍ) فِيمَا ذَكَرَ (وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ) بِكِسْرِ الْخَاءِ بِيوتٍ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلْسُّمْرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ ، وَيَسْتَعْبِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا مِرَافِقُهَا كَطَرَحِ الرَّمَادِ ، وَلَا بَدَّةً مِنْ مُجَاوِزَةِ الْوَادِي وَالْهَبُوطِ أَنْ كَانَ فِي رُبُوعَةٍ ، وَالصُّعُودِ أَنْ كَانَ وَهْدَةً (وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شَرَطَ مُجَاوِزَتُهُ ابْتِدَاءً) مِنْ سُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَخِيَ بُلُغَ السُّورِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ انْتَهَى سَفَرُهُ (وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) بِلِيَالِهَا (بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ) أَيْ وَصُولِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَوْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِلَانِيَّةٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِتَمَامِهَا (وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا) أَيْ الْأَرْبَعَةُ (يَوْمًا دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يُحْسَبَانِ (وَلَوْ أَقَامَ بِلَدٍ بَنِيَّةً أَنْ يَرْتَحِلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا) غَيْرَ يَوْمِ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ (وَقِيلَ) يَقْصَرُ

أَرْبَعَةً ، وَفِي قَوْلٍ أَبَدًا ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ ، لَا التَّاجِرَ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ عِلْمَ بَقَاءِهَا
مُدَّةً طَوِيلَةً ، فَلَا قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية . قلت : وهو مرحلتان يسير
الأفقال ، والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط
قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبق يرجع
متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان لمقصده طريقان : طويل وقصير فسلك الطويل
لغرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي
مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو تواروا مسافة القصر قصر الجندي
دونهما ، ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً أقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير بومي الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبداً ، وقيل الخلاف) المذكور
(في نائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمثقف ، وعلى المعتمد مثل القصر سائر الرخص كالجمع والفطر
(ولو علم بقاها) أي حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع
للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ، ولا يحسب منها
الأيام ، وهي ستة عشر فرسخاً وأربعة برد (قلت : وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان)
وهما سير يومين بلا ليلة معتدلين (يسير الأفقال) أي الدابة المحملة على العادة المعتادة من
التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبر) في المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أي
البحر (في ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة في البر في بعض يوم (ويشترط قصد
موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، إذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص
عن مرحلتين قصر وإن لم يعلم خصوص الموضع (أولاً) أي أول السفر (فلا قصر للهائم) أي
من لا يدري أين يتوجه (وإن طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده) أي مطلوبه
(ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ،
فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي (كسهولة أو أمن قصر ، وإلا) بأن سلكه لجرد القصر
أو لم يقصد شيئاً (فلا) يقصر (في الأظهر) ومقابل يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي
مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم أن لم يبلغوا مسافة القصر . وأما أن يبلغوها
فلهم القصر وإن لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهائم لا يقصر وإن بلغ مسافة القصر (فلو تواروا
مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثبت في الديوان (دونهما)
لقهرهما فبينهما كالأدم (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً) إلى وطنه أو غيره للإقامة
(أقطع) سفره إذا كان مستقلاً ما كذا فلا يقصر مادام في ذلك المنزل (فإن سار فسفر جديد ،

ولا يترخص العاصي بسفوه كآبى وناشزة ، كذا أنشأ مباهما ثم جعله مفعية فلا ترخص
في الأصح ، ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فغشى لسفوه من حين التوبة ، ولو اقتدى بمقتد
لحظة لزمه الاتمام ، ولو رخصت الإمام المسافر واستخلف منها أتم المقتدون ، وكذا لو كذا
الإمام واقتدى به ، ولو لزم الإمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة إماميه ، أو تلك
إمامه محدثا أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا فيكون مقيما أو بمن جهل سفره أتم ، ولو
علمه مسافرا وشك في نيته قصر ، ولو شك فيها ، فقال : إن قصر قصرت وإلا أتممت
قصر في الأصح ، ويشترط للقصر نيته في الإحرام والتحرز عن منافها دواما ، ولو
أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أو يتم ، أو في أنه نوى القصر أو قام إمامه لثالثة
فشك هل هو متم أم ساه أتم ، ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا موجب للإتمام بطلت
صلاته ، وإن كان سهوا عاد وسجد له وسلم ، فإن أراد أن يتم كذا ثم نهى ميا ،
ويشترط كونه مسافرا في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة

ولا يترخص العاصي بسفوه كآبى وناشزة (من زوجها في السفر أن يكون جائزا) فلو
أنشأ مباهما ثم جعله مفعية (كالسفر لقطع الطريق) فلا ترخص في الأصح) ومقابل يترخص
اكتفاء بكون أوله مباهما (ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فغشى للسفر من حين التوبة) فإن كان بينه
وبين مقصده مسافة القصر قصر والا فلا . ثم أشار إلى شرط آخر بقوله (ولو اقتدى بمقتد لحظة)
أى في جزء من صلاته (لزمه الاتمام) وتنعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلقو نية القصر (ولو
رخص الإمام) أى سال من أنه دم (المسافر واستخلف منها أتم المقتدون) به نوا الاقتداء
به أم لا (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به ، ولو لزم الاتمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة إمامه أو
بان إمامه محدثا أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا فبان مقيما أو بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر
أو مقيم (أتم) وإن بان مسافرا (ولو علمه مسافرا وشك في نيته) القصر (قصر) إن بان
الإمام قاصرا (ولو شك فيها ، فقال : إن قصر قصرت وإلا أتممت قصر في الأصح) إن قصر
إمامه (ويشترط للقصر نيته في الإحرام) ومثل نية القصر ما لو نوى الظهر مثلا ركعتين أو قال
أودى صلاة السفر (والتحرز عن منافها دواما) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام (ولو أحرم
قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر) أم لا (أو قام إمامه لثالثة فشك هل
هو متم أم ساه أتم) في جميع ذلك ، وإن بان إمامه ساهيا في الأخيرة (ولو قام القاصر لثالثة عمدا
بلا موجب للإتمام) كنيته مثلا (بطلت صلاته ، وإن كان سهوا عاد وسجد له وسلم ، فإن أراد
عند تذكره (أن يتم عاد) للعود (ثم نهى ميا) أى نوايا الاتمام ، والجمل كالسهر
(ويشترط كونه) أى القاصر (مسافرا في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص

فِيهَا أَوْ بَلَّغْتَ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ
ثَلَاثَ مَرَاحِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ
[فَضْلٌ] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا . وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ
فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ . وَكَذَا الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا
أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَمَكْسُئُهُ . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا
فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَتَحْلُلُهَا أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَوَالَاةِ
بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُذْرٍ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا
يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ . وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ . وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ
تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عِلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطَلْنَا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا ، أَوْ مِنْ
الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ ،

(فِيهَا أَوْ بَلَّغْتَ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ) وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا لِلْقَصْرِ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ ، فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا لَمْ تَصِحَّ
صَلَاتُهُ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَاحِلَ) إِلَّا الْمَلَّاحَ
الَّذِي يَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مَسَافِرًا بِلَا وَطَنِ فَلَا إِتِمَامَ لَهَا أَفْضَلُ ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ
أَنْ الْإِتِمَامَ أَفْضَلُ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ) فِي السَّفَرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَمَا إِذَا تَضَرَّرَ
فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ .

[فَضْلٌ] فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى
(وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ)
الْمُبَاحُ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ (الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ) قَدِيمٌ ، وَالْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا ، لَكِنْ
الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ إِلَّا الْجَمْعَ فِي عُرْفَةٍ وَبِعِزَّةٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ (فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الْأُولَى) نَازِلًا فِي وَقْتِ
الثَّانِيَةِ (فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتَ الْأُولَى سَائِرًا وَقْتَ الثَّانِيَةِ (فَمَكْسُئُهُ) أَيْ
التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا كَانَ سَائِرًا وَقْتَهُمَا أَوْ نَازِلًا فِيهِمَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ (وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ) بَلْ
أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، وَعَدَمُ دُخُولِ وَقْتِهَا قَبْلَ فَرَاغِهَا
وَتَيَقُنُ صِحَّةَ الْأُولَى . وَتَيَقُنُ نِيَّةَ الْجَمْعِ (الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى) فَلَوْ صَلَّى الْعَصْرَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَصِحَّ (فَلَوْ صَلَّاهُمَا
فَبَانَ فَسَادُهَا) أَيْ الْأُولَى بِفَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ (فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ ، وَ) ثَانِي الشُّرُوطِ (نِيَّةُ الْجَمْعِ
وَحُلُّهَا) الْأَكْمَلُ (أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ كَالْقَصْرِ (وَ) ثَالِثُهَا
(الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُذْرٍ) كَسُوءِ وَاجِبِهَا (وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ
إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ ، وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ
طَلَبِ خَفِيفٍ) وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ يَضُرُّ (وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عِلِمَ تَرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطَلْنَا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا)
إِنْ شَاءَ (أَوْ) عِلِمَ تَرْكُهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ وَتَذَكُّرِ الْمَتْرُوكِ

تَدَارُكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ، وَلَوْ جَهِلَ أَعَادَهَا لَوَقَّتَهُمَا . وَإِذَا أَمَرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ
الترتيبُ والمُؤَالاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأخِيرِ بِغِيَةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا
فَيَعْصَى ، وَتَكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَقِيًا بَطَلَ الْجَمْعُ . وَفِي
الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُوْثِّرْ ، وَقَبْلَهُ
يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مَنْعُهُ تَأْخِيرًا . وَشَرْطُ التَّقْدِيمِ
وُجُودُهُ أَوَّلُهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّجُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ،
وَالْأَظْهَرُ تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِالْمَصَلَّى جَمَاعَةً يَمْسُجِدُ بَعِيدٌ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَنْتَعِنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(تدارك) مافاتاه وحيثما (والا) بأن طال الفصل (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فيعدها
في وقتها (ولو جهل) كَوْنُ المترك من أيهما (أعادها لوقتهما) وإذا أخر الأولي إلى وقت
الثانية (لم يجب الترتيب والمؤالاة ونية الجمع على الصحيح) في الثالث ، ومقابلها يجب جميع ذلك
(ويجب كون التأخير بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى (والا) بأن أخر من غير نية الجمع
المعتبرة (فيعصى وتكون قضاء ، ولو جمع تقديمًا فصارت بين الصلاتين مقبياً) كأن نوى الإقامة
أو وصلت سفينة المقصد (بطل الجمع) فيؤخر الثانية لوقتها ولا تتأثر الأولى (وفي الثانية وبعدها)
لو صار مقبياً (لا يبطل في الأصح) ومقابلها يبطل فيهما (أو) جمع (تأخيراً فأقام بعد فراغهما
لم يؤثر ، وقبله) أي فراغهما (يجعل الأولى قضاء) ففي جمع التقديم يكتفى بدوام السفر إلى عقد
الثانية ، وفي جمع التأخير لابد من دوامه إلى تمامهما ، والادققت الأولى قضاء (ويجوز الجمع بالمطر
تقديمًا ، والجديد منعه تأخيراً) والتقديم جوازه فيصل الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر
أم انقطع (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أولهما) أي الصلاتين (والأصح اشتراطه عند
سلام الأولى) ولا يضر انقطاعه فيها عدا ذلك . ومقابل الأصح لا يشترط وجوده عند السلام
وقوى المطر وضعفه إذا بل الثوب سواء (والتلجج والبرد كطران ذابا) فإن لم يذوبا فلا جمع بهما
(والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من
يصل في بيته أو يمتد إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره فلا يترخص ، ومقابل الأظهر
يترخص في ذلك .

باب صلاة الجمعة

هي بضم الميم وسكونها ، وبومها أفضل أيام الأسبوع (إنما نتعين) أي يجب وجوب عين
(على كل) مسلم (بمكلف حر ذكر مقيم بلا مرض ونحوه) تكوف فلا جمعة على صبي ومجنون

وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى الْقَدُورِ يُرْتَضِعُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ وَكَذَلِكَ مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحْتَ ظَهْرِهِ صَحَّتْ لُجْمَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا لِلرَّيْضِ وَنَحْوِهِ فَيُخْرَجُ انْصِرَافَهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ . وَتَلَزَمُ الشَّيْخُ الْهَرَمُ وَالزَّمَنُ إِنْ وَجَدَا مَرَكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِيحُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ يَلْفَهُمْ صَوْتُ عَالٍ فِي هَدْوٍ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لَزِمَهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُحْرَمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُمْسِكَ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَنْتَصِرَ بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَدِهِ فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُسَاحِرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سافر مباحا ولو قصيرا ، ولا على مريض (ولا جمعة على معذور بحرخص في ترك الجماعة) مما يتصور في الجمعة (والمسكاتب) لاجعة عليه (وكذا من بعضه رقيق على الصحيح) ومقابلها ان كانت بينه وبين سيده مهايأة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت عليه . (ومن تحت ظهره) ممن لاجعة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (صحته جمته) وأجواته عن الظهر (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (إلا للريض ونحوه) كالأعمى (فيحرم انصرافه ان دخل الوقت) قبل انصرافه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها فلا الانصراف قبل أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض ولا للعبد والمرأة والمسافر الانصراف ولا قلبها ظهرا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدوا مركبا ولم يشق الركوب) عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى السكبر ، والزمانة الابتلاء (و) تلزم (الأعمى) في حال كونه (يجد قائدا) فان لم يجده لم يلزمه الحضور (وأهل) القرية ان كان فيهم جمع تصيح به الجمعة) وهو أربعون كاملاون (أو بلغهم صوت عال في هدوٍ من طرف يليهم ليل الجمعة) مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد (لزمنهم) الجمعة (والا) بأن لم يكن فيهم الجمع للذكور ولا بلغهم الصوت (فلا) تلزمهم (ويحرم على من لزمته) الجمعة بأن كان من أهلها (السفر بعد الزوال) فان خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة (إلا أن تمسكه الجمعة في طريقه) فيجوز له السفر ، ومعنى الامكان أن يغلب على ظنه الادراك (أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) وأما التخلف عن الرفقة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كبده) في حرمه السفر فلا يجوز لمن لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرفقة (في الجديد) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله (ان كان) السفر (سافرا مباحا) كسفر تجارة . (وان كان طاعة) كسفر حج وزيارة (جاز) ترك الجمعة له قبل الزوال قولا واحدا (قلت : الأصح أن الطاعة كلها) فيجوز فيه للقولان (والله أعلم) ويكره السفر ليل الجمعة (ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح)

ويحذفونها

وَيُخْفَوْنَهَا إِنْ خَفِيَ عُدْرُهُمْ . وَيَنْدُبُ لِمَنْ أَمْسَكَ زَوَالُ عُدْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ
مِنَ الْجُمُعَةِ . وَلَقَبَرِهِ كَالْمَرَاةِ وَالزَّيْنِ تَجْعِلُهَا ، وَلِصَحْبِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطًا :
أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ . فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَواتُ ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا
وَجَبَّ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءٍ ، وَالْمَسْبُوقِ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ يُتِمُّهَا جُمُعَةٌ . الثَّانِي
أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةِ أَوْطَانِ الْمُجْمَعِينَ . وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءِ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةٌ
فِي الْأَظْهَرِ . الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَسْبِقَهَا وَلَا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَعَسَرَ
اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَسْكَنِ ، وَقِيلَ لَا تُسْتَنْتَقَى هَذِهِ الصُّورَةُ ، وَقِيلَ إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِقْبَيْهَا
كَانَا كَبِلَذَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ قَرْيٌ فَانْصَلَتْ تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ بِعَدِّهَا ، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ
فَالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ كَانَ

ومقابلها لا تسن . هذا إذا كانوا في بلد الجمعة . وأما في غيرها فتسن قطعاً (ويخفونها إن خفي
عُدْرهم) لئلا يهتموا بالتساهل في ترك الجمعة (ويندب لمن أمسك زوال عُدْرِهِ) كالربض يتوقع
الخفة (تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة) ويحصل اليأس بنسليم الإمام منها ، ولو صلى ثم زال
عُدْرُهُ وتمكن منها لم تلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عُدْرِهِ (كالمرأة
والزمن تجعِلها) أي الظهر (ولصحبتا) أي الجمعة (مع شرط غيرها) من جميع الصلوات
(شروط : أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه (فلا تقضى الجمعة) بل تقضى ظهراً (فلو ضاق)
وقت الظهر (عنها) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين (صلوات ظهراً ، ولو خرج وهم فيها وجب
الظهر بناء) على ما فعل منها فبسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظهر (وفي قول استثناء) فينبون
الظهر حينئذ (والمسبوق كغيره) فيما تقدم (وقيل يتمها الجمعة) ولو خرج الوقت . (الثاني)
من الشروط الزائدة (أن تقام في خِطَّةِ أُبْنِيَّةِ أَوْطَانِ الْمُجْمَعِينَ) أي المصلين الجمعة ، وأراد بالخطبة
الأمكنة المعدودة من البلد ، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً ، فلو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه
ليعمروه قرية لاتصح جمعهم فيه ، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين ، وبخطبة الأبنية
ملا يجوز فيه قصر الصلاة (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة
(فلا الجمعة) عليهم (في الأظهر) ومقابلها تجب ويقومونها في موضعهم (الثالث) من الشروط
الزائدة (أن لا يسبقها ولا يقارنهما الجمعة في بلدتها) ولو عظمت (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم
في مكان) بأن شق بما لا يحتل عادة اجتماعهم في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها
ولو غير مسجد ، وهل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن تلزمه أو بمن تصح منه ؟ قيل بكل (وقيل
لا تستثنى هذه الصورة) ونحوها فيها المشقة . فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب
الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً (وقيل إن حال نهر عظيم بين شقبيها كانا كبِلَذَيْنِ)
فتقام في كل شق الجمعة (وقيل إن كانت قري فانصلت تعددت الجمعة بعددها) فتقام في كل قرية
جمعة (فلو سبقها الجمعة) في محل لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة ، وفي قول إن كان

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة ، والمعتبر سبق التحريم ، وقيل التحليل ، وقيل بأول الخطبة ، فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت الجمعة ، وإن سبقت إحداها ولم تتعین أو تعينت وتيسيت صلوا ظهرا . وفي قول الجمعة . الرابع : الجماعة وشروطها كغيرها ، وأن تقام بأربعين مكلفا جرا ذكرا مستوطنا لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا بالحاجة ، والصحيح انعقادها بالمرضى ، وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ، ولو انقض الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل ، وكذا بنك الصلاة على الخطبة إن انقضوا بيئتهما ، فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف في الأظهر ، وإن انقضوا في الصلاة بطلت ، وفي قول لا إن بقي اثنين ، وتصيح خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر إذا تم العدد بغيره ،

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) ومثل السلطان كل خطيب ولاء (والمعتبر سبق التحريم) . تمام الرأى من التكبير (وقيل) المعتبر سبق (التحليل) وهو تمام السلام (وقيل) المعتبر الشيق (بأول الخطبة ، فلو وقعتا) أى الجمعة (معا أو شك) فى الجمعة (استؤنفت الجمعة) فلو اجب فى هذه الأزمان فى المدن التى تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك فى الجمعة والسبق أن يستأنفوا الجمعة ، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفرقهم يحزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهور كماله علم أن الناس لا يصلون الجمعة (وإن سبقت إحداها ولم تعين) كأن يسمع مسافران تكبيرتين متلاحقتين وجهلا المتقدم فأخبراهم بالخال (أو تعينت وسبت صلوا ظهرا ، وفى قول الجمعة) واجمع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى إحداها فيجوز فيها التفصيل المذكور . (الرابع) من الشروط الزائدة (الجماعة) فلا تصح بالعدد فرادى ، والجماعة شرط فى الركعة الأولى بخلاف العدد (وشروطها كغيرها) من نية الاقتناء وغيرها من بقية شروط الجماعة (وأن تقام بأربعين) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فهم أمى قصر فى التعليم . فشرط كل أن يكون مسلما (مكلفا) أى بالغ عاقلا (حرا ذكرا مستوطنا) بمحلها (لا يظعن) منه (شتاء ولا صيفا إلا بالحاجة) كتجارة فلا تعقد بغير المستوطنين بكن أقام على عزم عوده إلى وطنه ولو بعد مدة كالمثقة ، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة (والصحيح انعقادها بالمرضى وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) إذا كان بصفة الكمال . ومقابل الصحيح بشرط ، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة إلى انتهاء الصلاة (ولو انقض الأربعون أو بعضهم فى الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (فى غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) عرفا (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول الفصل (فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف فى الأظهر) ولو كان الانقضاء بعذر . ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف (وإن انقضوا فى الصلاة) كأن أبطلوها (بطلت) الجمعة قيتما من بقى ظهرا (وفى قول لا) تبطل (إن بقي اثنين) ويشترط فيهما صفة الكمال (وتصيح خلف العبد والصبي والمسافر فى الأظهر إذا تم العدد بغيره)

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحَدَّثًا صَحَّتْ مُجْمَعُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَمَنْ يَلْحَقِ الْإِمَامَ الْمُحَدَّثَ رَأْيًا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ . مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامِ فِيهِمَا إِنْ
قَدَرَ ، وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا ، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ السَّكَلَامُ ،
وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

وجمة الامام صحبة ، ومقابل الأظهر لاتصح بمن ذكر (ولو بان الامام جنبا أو محدثا صحت بجمعهم
في الاظهر ان تم العدد بغيره) ومقابل الأظهر لاتصح (والا) بأن تم العدد به (فلا) تمنع ،
ولو بان حدث الأربعين أو بعضهم لم تصح جمعة من كان محدثا وتصح جمعة الامام فيهما والمتطهر ،
بخلاف مالو بانوا عبيدا أو نساء (ومن لحق الامام المحدث را كما لم تحسب ركعته على الصحيح)
ومقابلة تحسب . (الخامس) من الشروط الزائدة (خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) فلا يجزى الشكر
والثناء . ويتعين لفظ الجلالة مع مادة الحمد ، ولا يجزى الرجة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كالحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير (والوصية بالتقوى ، ولا يتعين
لفظها) فيكفي مادل على الموعظة كأطيعوا الله (على الصحيح) ومقابلة يتعين لفظ الوصية
(وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في أحدهما) ويكتفى بشرط آية طويلة
(وقيل) تتعين الآية (في الأولى) فلا تجزى في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما ، وقيل لا يجب)
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتد يستحب في الأولى قراءة قـ بأكملها (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية) بأخروى (وقيل لا يجب) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والاعانة
على الحق (ويشترط كونها) أى الخطبة (عربية) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن
أمكن . فان لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم . فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته . ويجب أن تكون
الخطبة (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و) يشترط (القيام فيهما ان قدر) فان عجز
خطب قاعدا ثم مضطجعا . (و) يشترط (الجلوس بينهما) ولا بد من الطمأنينة (و) يشترط
(إسماع أربعين كاملين) بأن تنعقد بهم الجمعة فيرفع صوته بحيث يسمعهما من ذكر ، فلو كانوا
صما أو في بعد لم تصح الخطبة (والجديد أنه لا يحرم عليهم السكلام ، ويسن الإنصات) والقديم يحرم

قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمَوْلَاةِ وَطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخُبْتِ وَالسُّتْرِ ، وَتُسْنُّ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ ، وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنبَرِ وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَجْلِسُ ثُمَّ يُؤْذِنُ ، وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً ، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَقْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ ، وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ الْمُؤْذِنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيُبَلِّغَ الْحَضْرَابَ مَعَ فَرَائِغِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقِينَ جَهْرًا [فَصْل] يُسْنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَقِيلَ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ ، وَتَقْرِيبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ تَحْزَرَ تَبَيُّمٌ فِي الْأَصَحِّ ،

الكلام ويجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجالوسه ولا تباح صلاة بعد جلوسه على المنبر وتكون باطلة إلا تحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر فتدب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات (قلت : الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم) بل هوسنة (والأظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست الموالاة بشرط (و) يشترط (طهارة الحدث والخبث) فلو أوصدت في أثناء الخطبة استأنفها (و) يشترط (الستر) للعورة ، ويشترط تقديم الخطبة على الصلاة (وتسنُّ) الخطبة (على منبر) ويسن أن يكون المنبر عن يمين المحراب (أو) على (مرتفع) ان لم يكن منبر (ويسلم) الامام عند دخول المسجد على الحاضرين ، و(على من عند المنبر) إذا انتهى إليه (و) يسن (أن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم) حيثُذ ، ويجب رد السلام عليه (ويجلس) بعد السلام عليهم (ثم يؤذن) مؤذن واحد عند جلوسه (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) أى فصيحة (مفهومة) لاغربية ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام (قصيرة) بالنسبة إلى الصلاة (ولا يلتفت يميناً وشمالاً في شيء منها) ولا يعبت بل يحشع (ويعتمد) ندبا (على سيف أو عصا ونحوه) كقوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر (ويكون جالوسه بينهما) أى الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) استحباباً (وإذا فرغ) الامام من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام ليلبلغ المحراب مع فراغه) من الاقامة (ويقرأ) ندبا (في الأولى الجمعة وفي الثانية المناققين) بكاملهما ، أو سبج اسم ربك ، وهل أذاك ، وتكون القراءة (جهراً) ويستحب للمسبوق الجهر في ثانيته .

[فصل] في الأغسال المسنونة (يسن الغسل طاهرها) وان لم تجب عليه كامرأة (وقيل) يسن (لكل أحد) وإن لم يحضر (ووقته من الفجر) الصادق (وتقريبه من ذهابه أفضل) ويكره تركه بلا غسل (فان عجز) عن الماء (تيمم في الأصح) بنية الغسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءَ ، وَلِغَاسِلِ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُسْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالِ الْحَجِّ ، وَآكُذْهَا غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسْنُ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا مَا شِئَا ، بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْفِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَيَطِيبُ ، وَإِزَالَةَ الظُّفْرِ وَالرَّيْحَ . قُلْتُ : وَأَنْ يَهْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيُحْرِمُ عَلَى فِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا يقيم (ومن المسنون غسل العيد) الأصغر والأكبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لغاسل الميت (ولو كان الغاسل حائضا ، ويسن الوضوء من مسه (و) غسل (المجنون والمغمى عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منها إزال (و) غسل (الكافر إذا أسلم) ولم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل وإلا وجب ، ولا عبادة بالغسل في الكفر (وأغسال الحج) الآتي بيانها في بابها (وآكذها) أي هذه الأغسال (غسل غاسل الميت ثم الجمعة ، وعكسه القديم . قلت القديم هنا أظهر) من الجديد (ورجحه الأكثرون ، وأحاديثه صحيحة كثيرة ، وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم) وإذا أراد الغسل للمسنونات ، نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والاضمء فانه ينوي الجنابة (ويسن التبكير إليها) أي الجمعة لغیر الامام ، وغیر ذی همدن يشق عليه البكور ، وأوله طلوع الفجر ، ويستحب أن يأتي إليها (ماشيا) إن قدر ولم يشق عليه (بسكينة) أي من غير إسماع إذا لم يفتي الوقت (وأن يستنفل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر) والقراءة في الطريق جائزة غير مكروهة إذا لم يات بها عنها (ولا يتخطى) رقاب الناس فانه مكروه ، وقيل حرام (وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب) وأفضل ثيابه البيض (وإزالة الظفر) إن طال ، وكذا الشعر فينتف إبطه ، ويقص شاربه ، ويحلق عانته (و) إزالة (الريح) السكرية ، وتستحب هذه الأور لسكل حاضر بجمع (قلت : وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها) يومها وليلتها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها (ويحرم على ذی الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) من سائر العقود والمصانع (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) حال جلوسه على المنبر (فإن باع صح) يبعه وسائر عقود (ويكره) التشاغل بما ذكر (قبل الأذان بعد الزوال) أما قبل الزوال فلا يكره (والله أعلم) وكذا يكره تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد ، وفيه يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة أو منتظرا .

[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِيمَانِ رُكْعَةً
وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَمَّهُ فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهْرًا أَوْ بَاطِنًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَوَيَّ فِي اقْتِدَائِهِ
الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الظَّاهِرِ ،
وَلَا يَسْتِخْلَفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ
الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَتَمَّتْ لَهُمْ دُونُهُ
فِي الْأَصَحِّ ، وَبِرَأْيِ الْمُسَبِّقِ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُعَارِقُوهُ
أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ زُوْجِمَ عَنِ السُّجُودِ
فَأَمْسَكَهُ ،

[فصل] فِي بَيَانِ مَا نَدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَوَازِ الِاسْتِخْلَافِ (مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ) الْمَحْضُوبُ
لِلْإِمَامِ (أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً) وَلَوْ فَارَقَهُ فِي التَّشَهُّدِ جَازَ وَجَاءَ بِرُكْعَةٍ ، وَكَذَا
لَوْ صَلَّى مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَفَارَقَهُ (وَإِنْ أَدْرَكَ) أَيْ الْإِمَامُ (بَعْدَهُ) أَيْ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ (فَاتَمَّهُ)
الْجُمُعَةَ (فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيْ الْإِمَامُ (ظَهْرًا أَوْ بَاطِنًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْمَدْرِكُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ
(يَتَوَيَّ فِي اقْتِدَائِهِ) بِالْإِمَامِ (الْجُمُعَةَ) وَجَوَابًا ، وَمُقَابِلَ الْأَصَحِّ يَتَوَيَّ الظَّاهِرُ (وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ
الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا) مِنَ الصَّلَاةِ (بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرَعَا (جَازَ) لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ إِنْبَائِهِمْ بِرُكْنِ
مَنْفَرَدِينَ (الِاسْتِخْلَافِ) أَيْ إِقَامَةَ إِمَامٍ خَلِيفَةً عَنْهُ (فِي الظَّاهِرِ) الْجَدِيدُ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَاجِبُورُ
الِاسْتِخْلَافِ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ تَقَبَّلَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ جَازَ ، وَإِذَا كَانُوا فِي الْجُمُعَةِ وَكَانُوا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى
وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَخْلَفُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ حَتَّى تَمَّ جَمْعُهُمْ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَبَاقِي الصَّلَاةِ فَلَا
يَجِبُ فِيهَا الِاسْتِخْلَافُ ، وَإِذَا فَعَلَ الْمُؤْمِنُونَ رُكْعَةً عَلَى الْإِنْفِرَادِ امْتَنَعَ الِاسْتِخْلَافُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ بِإِلَّا
مُجْدِدِيَّةً وَفِيهَا مَطْلَقًا وَتَبْطُلُ (وَلَا يَسْتَخْلَفُ) الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ (لِلْجُمُعَةِ) إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ
بِخِلَافِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُ غَيْرِ الْمُقْتَدِي فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لِتَوَافُقِ نَظْمِ صَلَاتِهِمْ مَعَهُ وَلَا يَسْتَحَاجُونَ
إِلَى نِيَةِ (وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ) أَيْ الْمُقْتَدِي (حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا) وَقَبْلَ
يَشْتَرُطُ حُضُورَهُ الْخُطْبَةَ ، وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ إِدْرَاكَهُ الرُّكْعَةَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الْخَلِيفَةُ
(أَدْرَكَ) مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ (الْأُولَى) تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ (جَمِيعَا الْخَلِيفَةِ وَالْقَوْمِ) (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَدْرِكْ
الْأُولَى بَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِالْإِمَامِ فِي اعْتِدَائِهَا أَوْ فِي الثَّانِيَةِ (فَتَمَّتْ) الْجُمُعَةُ (لَهُمْ دُونَهُ) أَيْ غَيْرِهِ فَيَتِمُّهَا
ظَهْرًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَمَّتْ لَهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
الْخَلِيفَةُ سَمِعَ مَا مَضَى ، وَبَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ بِتَمَامِهَا (وَبِرَأْيِ)
الْخَلِيفَةِ (الْمُسَبِّقِ) نَظْمَ (الْمُسْتَخْلَفِ) فَإِذَا صَلَّى بِهِمْ (رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) عِنْدَ
قِيَامِهِ لَهَا عَلَيْهِ (لِيُعَارِقُوهُ) بِالنِّيَةِ وَبَسَامُوا (أَوْ يَنْتَظِرُوا) سَلَامَهُ بِهِمْ ، وَهُوَ أَفْضَلُ (وَلَا يَلْزَمُهُمْ)
أَيْ الْمُقْتَدِينَ (اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورَةِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَشْتَرُطُ النِّيَةُ (وَمَنْ
زُوْجِمَ) أَيْ مَنَعَهُ الزَّحَامُ (عَنِ السُّجُودِ) مَعَ الْإِمَامِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ (فَأَمْسَكَهُ)

كَلَىٰ إِنْسَانٍ فَعَلَّ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ ، وَلَا يُؤْمَى بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ ، أَوْ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلَا أَصَحَّ يَرَكِعُ ، وَهُوَ
كَسَبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ قَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً
بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَأَتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكِعَ الْإِمَامُ فَقِي قَوْلٍ
يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرَكِعُ مَعَهُ ، وَيُحْسِبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ
مُتَّفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيَذْرُكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى
تَرْتِيبٍ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الثَّابِتَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ لَمْ يُحْسِبْ سُجُودَهُ
الْأَوَّلَ ، فَلِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ
السُّجُودَ تَانٍ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكِعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكِعَ
مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

على انسان (مع شروطه) فعل (ذلك وجوبا) والا بأن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح
أنه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤمى به) ومقابل الصحيح يؤمى أقصى ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،
ولا يجوز له إخراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل
سلام الإمام أو بعده (ثم إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية (سجد) وجوبا
(فان رفع والإمام قائم قرأ ، أو والإمام راكع فالأصح يركع ، وهو كسبوق) ومقابله لا يركع (فان كان
إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان) الإمام (سلم فاتت الجمعة)
ولو سلم بعد رفعه من السجود أتمها جمعة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في ثانية الجمعة
(ففي قول يراعى نظم) صلاة (نفسه ، والأظهر أنه يركع معه) ويحسب ركوعه الأول في الأصح .
ومقابله يحسب الثاني (فركعته ملفقة من الركوع الأولى وسجود الثانية) ويذكر بها الجمعة في الأصح .
ومقابله لا تذكر (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلواته)
فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها (وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول) الذي أتى به
على نظم صلاة نفسه (فاذا سجد ثانيا) بعد أن قام وقرأ وركع (نحسب) له وتمت به ركعته
الأولى (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجودتان قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا
كملنا بعد سلام الإمام فإنه لم يذكر الجمعة ، ومقابل الأصح لا تذكر الجمعة بهذه الركعة (ولو تخلف
بالسجود ناسيا) لا منحوما (حتى ركع الإمام للثانية ركع معه) وجوبا (على المذهب) ويحصل
له ركعة ملفقة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف
للنسيان فيما ذكر .

باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد معه صف سجدتبه وحرس صف ، فإذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفان ، ولو حرس فيهما فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطن نخل ، أو تقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارتقه وأتمت وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية ، فإذا جلس للتشهد قاموا فاتموا ثلثيتهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

باب صلاة الخوف

أي في كفيتهما واحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها (هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر وفيها كثرة (فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى (فإذا سجد سجد معه صف سجدتبه وحرس) في الاعتدال (صف ، فإذا قاموا) أي الإمام ومن معه (سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون ، فإذا جلس) الإمام للتشهد (سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفان ، ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة (جاز) بشرط أن تكون الحراسة قاوم العدو بأن لا يزد الكفار على صفها (وكذا) يجوز لو حرس (فرقة في الأصح) ومقابل له لصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف (الثاني) من الأنواع (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وهناك سائر (فيصل مرتين كل مرة بفرقة) والأخرى تحرس (وهذه صلاة رسول الله ﷺ يبطن نخل) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره بقوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصلي بفرقة ركعة) من الثانية (فإذا قام للثانية فارتقه) بالنسبة (وأتمت) الصلاة لنفسها (وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا فاتموا ثلثيتهم) وهو منتظر لهم وهم مقتدون به حكما (ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية) ولحقوها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة

وَيَسْتَهْدُّ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ لِنَلْعَقَةٍ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِيهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً سَحَتَ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهَوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لِثَانِيَةِ الْأُولَى ، وَسَهَوُهُ فِي الْأُولَى يَلْتَقِ الْجَمِيعُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يَلْتَقِ الْأُولَى ، وَيُسْنُ تَحْمِلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ . الرَّابِعُ أَنْ يَلْتَجِمَ الْقِتَالَ أَوْ يَسْتَهْدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّي كَيْفَ امْكُنَّ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِلْحَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا صِيَاغَ ، وَيُلْقَى السَّلَاحُ إِذَا دُمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ تَمَامًا ، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ ،

وَسُورَةَ قَصِيرَةٍ وَرُكْعٍ (وَيَسْتَهْدُّ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ) قِرَاءَةُ الْقَاتِحَةِ وَالتَّشَهُدُ فَيَسْتَهْدُّ مَذْكَرُ (لِتَلْعَقَةٍ) فَتَدْرِكُهُمَا مَعَهُ (فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَصَلِّي بِالْأُولَى رَكْعَةً وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ (و) عَلَى الْأَظْهَرِ (يَنْتَظِرُ) حِجْيَ الثَّانِيَةِ (فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ) أَىِ انتَظَارُهُ فِي الْقِيَامِ (أَفْضَلُ) مِنْ انتَظَارِهِ فِي التَّشَهُدِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ الانتظار في التشهد أفضل (أَوْ) صَلَّى (رُبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ) وَيَنْتَظِرُ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ وَالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ عَلَى الْخِلَافِ (فَلَوْ) فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ ، وَ(صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً) وَفَارَقَتْهُ وَأَتَتْ لِنَفْسِهَا (سَحَتَ صَلَاةُ الْجَمِيعِ) الْمُأْمُومِينَ وَالْإِمَامَ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَصَلَاةُ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ إِنْ عَامُوا يَبْطُلَانِ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، وَقِيلَ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْفِرَقِ الثَّلَاثِ الْأُولَى ، وَقِيلَ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجَمِيعِ (وَسَهَوُ كُلِّ فِرْقَةٍ) فِيهَا لَوْ فَرَّقَهُمْ فَرَقَتَيْنِ (مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ) لِأَنَّهُمْ مُقْتَدُونَ حَكْمًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَيْسَ سَهْوُهُمْ بِمَحْمُولٍ فِيهَا (لِثَانِيَةِ الْأُولَى) لِمُقَارَقَتِهِمْ الْإِمَامَ فِيهَا (وَسَهَوُهُ) أَىِ الْإِمَامِ (فِي الْأُولَى يَلْتَقِ الْجَمِيعُ) فَتَسْجُدُ الْفِرْقَةُ الْأُولَى عِنْدَ تَعْلِيمِ صَلَاتِهِمْ (وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يَلْتَقِ الْأُولَى) وَتَسْجُدُ الثَّانِيَةُ مَعَهُ آخِرَ صَلَاتِهِ (وَيُسْنُ حَمْلُ السَّلَاحِ) لِلصَّلَاةِ (فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ) حَمْلُهُ ، وَلَوْ كَانَ فِي تَرْكِ الْحَمْلِ نَعْرَاصٌ لِلْهَلَاكِ وَجِبَ حَمْلُهُ جُزْمًا ، أَوْ وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ سَهَلَ تَنَاوَلَهُ (الرَّابِعُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ (لَنْ يَلْتَجِمَ الْقِتَالَ) بِحَيْثُ يَخْتَلِطُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ (أَوْ يَسْتَهْدُّ الْخَوْفُ) بِأَنْ لَمْ يَأْمَنُوا هَجُومَ الْعَدُوِّ (فَيُصَلِّي كَيْفَ امْكُنَّ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ) عِنْدَ الْعِجْزِ عَنْهُ بِسَبَبِ الْعَدُوِّ (وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ) إِذَا كَانَتْ (لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُعَذَّرُ (لِاصْبَاحِ) فَلَا يُعَذَّرُ فِيهِ (وَيُلْقَى السَّلَاحُ) وَجُوبًا (إِذَا دُمِيَ) دِمَا لَا يَبْقَى عَنْهُ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ إِقَاتِهِ (أَمْسَكَهُ وَاقْتَضَاهُ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ تَمَامًا) بِهَمَا (و) جَعَلَ (السُّجُودَ أَخْفَضَ) مِنْ

وَلَهُ ذَا النُّوعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٌ مُبَاحِينَ وَهَرَبٌ مِنْ حَرَبٍ وَسَبِيلٌ وَمَسْبَغٌ وَغَيْرُهُمْ عِنْدَ
الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَتْبِيهِ ، وَالْأَصْحُ مِنْهُ لِمُحْرِمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَيِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ، ظَنُّهُ
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَطْيَرِ .

[فصل] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِرُشٍ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبْسُهُ ،
وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَهُ الصَّبِيَّ . قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهِلِّكَيْنِ
أَوْ فَجَاءَ حَرٌّ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ كَحَرِّ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قَتْلِ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمَرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَ الْإِبْرِيسَمِ ، وَيَحِلُّ
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصْحِ ، وَيَحِلُّ مَا طُرِزَ ،

الرَّكُوعُ (وله ذَا النُّوعِ) وهو صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهزيمة مباحين) لإلزام فيهما :
كقتال من دافع عن نفسه أو ماله أو حريمه أو مال غيره أو حرمه ولا إعادة عليه (و) له ذلك
أيضا في (هرب من حربي وسبيل وسبع ، و) هرب من (غريم عند الإعسار وخوف حبسه)
ولا يصلي هذه الصلاة طالب لعدو منزه ، ولو خطف شخص عمامته وهرب وأمكنه ادراكه وهو
في الصلاة فله ذلك ، وكذا إذا كان خارجا وضاق الوقت (والأصح منعه لمحرم خاف فوته الحج)
بفوات وقوف عرفة ، ومقابل الأصح يجوز له أن يصلها (ولو صلاوا لسواد ظنوه عدوًّا فبان لغيره
قضوا في الأطهر) لتفريطهم ، ومقابله لا يجب القضاء ، ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء .

[فصل] فيما يجوز لبسه وما لا يجوز (يحرم على الرجل) عند الاختيار (استعمال الحرير بقرش
وغیره) من وجوه الاستعمال (ويحل للمرأة لبسه ، والأصح تحريم افتراشها) بخلاف اللبس ،
ومقابل الأصح لا يحرم ، وسبب اعتقاده (وأن للولي إلباسه الصبي) ولو بمبرأ ، وللولي أيضا تزينه
بحل الثوب والفضة ، ومثل الصبي المجنون ، ومقابل الأصح لبس الولي إلباسه الحرير في غير
يومي العيد ، وقيل له إلباسه قبل سبع سنين (قلت : الأصح حل افتراشها) أي المرأة للحرير
(وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) ويحرم تفصيل الحرير للرجال وبيعه وشراؤه لهم (ويجوز
للرجل لبسه) أي الحرير (للضرورة كبرد وحرق مهلكين أو فجأة) أي بغتة (حرب ولم يجد
غيره ، و) يجوز لبسه (للحاجة كجرب وحكة) إن آذاه لبس غيره (ودفع قل) لأن من
بخواص الحرير أن لا يقل (وللقنالك كديباج) نوع من الحرير تخين (لا يقوم غيره مقامه) في
دفع السلاح (ويحرم المركب من إبريسم) أي حرير (وغیره) كقطن (إن زاد وزن
الإبريسم ، ويحل عكسه) وهو ما نقص فيه الإبريسم (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا (في
الأصح) ومقابله يغلب الحرام ، ولو شك هل الأكثر الحرير أو هما مستويان حرم (ويحل ما طرزن)
والطرزن أن يركب على الثوب طراز من حرير ، وكذا ما رقع بشرط أن لا يزيد كل منهما على قدر

أَوْ طَرَفَ بَحْرِيٍّ قَدَرَ الْعَادَةِ ، وَلَبَسَ الثَّوْبَ النَّجِسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ، لَا جِلْدَ
كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ كَفَحَاةٍ قِتَالٍ ، وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ
الِاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

باب صلاة العيدين

هِيَ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً ، وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً ، وَلِلْمُتَفَرِّدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسَافِرِ ،
وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفَعِ كَرُمُوحُ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ
يُحْرَمُ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاةِ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً
مُعْتَدِلَةً ، يَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ ، وَيُجِدُّ ، وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي
الْجَمِيعِ ، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَعْضًا ، وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَرْبَعُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ . وَأَمَّا الْمَطْرُزُ بِالْأَبْرَةِ فَهُوَ كَالْمَنْسُوجِ ، فَإِذَا لَمْ يَزِدْ وَزْنَ الْحَرِيرِ فَهُوَ حَلَالٌ (أَوْ
طَرَفَ بَحْرِيٍّ) بَأَنْ يَجْعَلَهُ سَجَافَ (قَدَرِ الْعَادَةِ) وَلَوْ زَادَ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَأَمَّا الْمَطْرُزُ أَوِ الْمَطْرَفُ
بِذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ حَرَامٌ ، وَكَذَا يَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالنَّحْتِيِّ الْمُزَعْفَرُ ، وَيَكْرَهُ تَزْيِينُ الْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ
بِالثِّيَابِ ، وَيَحْرَمُ بِالْحَرِيرِ إِلَّا السَّكَبَةَ (وَ) يَحِلُّ (لِبَسَ الثَّوْبِ النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا)
كَالطَّوَافِ إِذَا لَمْ يَنْجَسْ بَدَنَهُ بِوَاسِطَةِ رَطُوبَةٍ (لَا جِلْدَ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ) فَلَا يَحِلُّ (إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ كَفَحَاةٍ
قِتَالٍ وَكَذَا) لَا يَحِلُّ (جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ ، وَيَجُوزُ لِبَسُ الْعِمَامَةِ بِإِسْرَافٍ طَرَفِهَا
وَبَدُونِهِ ، وَلَا كِرَاهَةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَسَنَ الْأَفْضَلُ إِذَا خَاوَهُ (وَيَحِلُّ الْاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ)
فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ (عَلَى الْمَشْهُورِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ .

باب صلاة العيدين

الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى (هِيَ سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ (وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً) إِنْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ أَعْمَوْا (وَتُشْرَعُ
جَمَاعَةً وَلِلْمُتَفَرِّدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسَافِرِ) فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا شُرُوطُ الْجَمْعَةِ (وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَزَوَالِهَا) يَوْمَ الْعِيدِ (وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفَعِ) الشَّمْسُ (كَرُمُوحُ) لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ
(وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَحْرَمُ فِيهِمَا) بَنِيَّةٌ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ أَوِ الْأَضْحَى (ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاةِ الْإِفْتِتَاحِ ، ثُمَّ سَبْعَ
تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ) نَدْبًا (بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً مُعْتَدِلَةً يَهْلِلُ) أَيْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَيُكَبِّرُ)
أَيْ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ (وَيُجِدُّ) أَيْ يَعْظُمُ اللَّهَ (وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) وَالتَّعَوُّذُ (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ) أَيْ
السَّبْعِ وَالْخَمْسِ ، وَيُسَنُّ أَنْ يَضَعَ يَمَانَهُ عَلَى يَسْرِهِ نَحْثَ صَدْرِهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ (وَلَسَنَ) أَيْ
التَّكْبِيرَاتِ (فَرَضًا وَلَا بَعْضًا) بَلْ مِنْ أَلْهِيَّاتٍ فَلَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا (وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ)

فَأَتَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ بُكْبَرُ مَا لَمْ يَرْكَعْ ، وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى قآ ، وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ بِكَمَالِهَا جَهْرًا ، وَيُسْنُ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ : أَرْكَانُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ ، وَيُعَلِّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ وَفِي الْأُضْحَى الْأُضْحِيَّةَ ، يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَاوٍ ، وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ ، وَالتَّطِيبُ وَالتَّزْيِينُ كَالْجُمُعَةِ ، وَفَعْلُهَا بِالسَّجْدِ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعَذْرِ ، وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ ، وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى ، وَيُسَكِّرُ النَّاسَ ، وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتُ صَلَاتِهِ وَيَجْلُ فِي الْأُضْحَى . قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيُمْسِكُ فِي الْأُضْحَى وَيَذْهَبُ مَا شَاءَ بِسَكِينَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

[فصل] يَنْدُبُ التَّكْبِيرُ بِرُؤُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ ، وَالْأَظْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ،

فَأَتَتْ) ولم يتداركها ، ولو تعوذ ولم يقرأ تداركها (وفي القديم يكبر ما لم يركع) فلا تفوت بالشروع في القراءة عليه (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى قآ ، وفي الثانية اقتربت بكاملها جهرا) وان لم يرض المأمومون (ويسن بعدهما خطبتان أركانهما) وسنهما (كهى في الجمعة) وأما الشروط كالستر والطهارة فلا تعتبر فيهما (ويعلمهم في الفطر) أحكام (الفطرة وفي الأضحية) أحكام (الأضحية يفتتح) الخطبة (الأولى بتسع تكبيرات) ولاو (و) الخطبة (الثانية بسبع ولاو) أفرادا ولا تحرم الصلاة في خطبتى العيد (ويندب الغسل) للعيدين (ويدخل وقته بنصف الليل ، وفي قول بالفجر ، و) يدب (التطيب) أى استعماله (والتزيين كالجمعة) لكن عريده الأضحية لا يزال شعرا ولا ظفرا حتى يصحى (وفعلاها) أى صلاة العيد (بالمسجد أفضل) ان وسع (وقيل بالصحرَاء) أفضل (إلا لعذر) فالمسجد أفضل (ويستخلف) إذا خرج إلى الصحراء (من يصلى) في المسجد (بالضعفة) كالشيوخ وبخطب لهم (ويذهب) معلى العيد (في طريق و يرجع في أخرى ، ويكر الناس) للعيد بعد صلاتهم الصبح (ويحضر الامام) متأخرا (وقت صلاته ويجل) الحضور (في الأضحية) فيصلها في أول الوقت الفاضل ، ويتأخر في الفطر (قلت : و يأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ، ويمسك) عن الأكل (في الأضحية ، ويذهب) لصلاة العيد (ماشيا بسكينة) ولا بأس بركوب العاجز (ولا يكره النفل قبلها) أى الصلاة (لغير الامام) وأما له فيكره له النفل قبلها وبعدها (والله أعلم) ويسن إحياء ليلتى العيد بالعبادة ، والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليلة أول رجب وليلة نصف شعبان مستجاب .

[فصل] في التكبير المرسل والمقيد (يندب التكبير) للرجل وغيره (بعروب الشمس ليلتى العيد في المنازل والطرق والمساجد والأسواق برفع الصوت) للرجل (والأظهر إدامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) ومقابل الأظهر حتى يخرج الامام لها ، وقيل حتى يفرغ منها ومن خطبتها ،

وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ ثَلَاثَةَ الْأَمْحَى بَلْ يُكَبِّرُ ، وَلَا يُسَنُّ ثَلَاثَةَ الْفَطْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصْحَ ،
وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ وَيُخْتِمُ بِصُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَغَيْرُهُ كَهَوِي الْأَظْهَرِ ،
وَفِي قَوْلٍ مِنْ مَقَرِّبِ ثَلَاثَةِ النَّحْرِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ وَيُخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلثَّلَاثَةِ وَالرَّابَةِ وَالنَّافِلَةِ ،
وَصَيغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ
أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ : كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً
وَأَصِيلًا ، وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَا لَهْلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ أَفْطَرْنَا وَصَلَيْنَا
الْعِيدَ ، وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ أَفْطَرْنَا ،
وَقَاتَتِ الصَّلَاةُ ، وَيُسْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ تُصَلِّي مِنَ الْغَدِ أَدَاءً .

وهذا هو التكبير المرسل (ولا يكبر الحاج ليلة الأَمْحَى ، بل يلبي ، ولا يسن) التكبير (ليلة الفطر
عقب الصلوات في الأصح) ومقابلة يسن (ويكبر الحاج من ظهر النحر) إذ هو قبل ذلك مشغول
بالتلبية (ويختم بصبح آخر التشريق ، وغيره) أي الحاج (كهو في الأظهر) فلا يسن له التكبير
المؤقت إلا من ظهر يوم النحر ، وينتهي بصبح اليوم الرابع (وفي قول) يكبر غير الحاج (من
مغرب ليلة النحر ، وفي قول من صبح عرفة ، ويختم بعصر آخر) أيام (التشريق ، والعمل على
هذا) واختاره المصنف في مجموعه (والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للثلاثة والرابعة والنافلة) ومقابل
الأظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة أو مقضية ، وفي قول لا يكبر إلا عقب فرائض هذه الأيام ،
ولو نسي التكبير تداركه (وصيغته المحبوبة : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد ، ويسحب أن يزيد) بعد التكبير الثالثة قوله (كبيراً والحمد لله كثيراً
وسبحان الله بكرة وأصيل) ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين
له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده
لا إله إلا الله والله أكبر (ولو شهدوا يوم الثلاثاء) من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال)
أي هلال شوال (الليلة الماضية أفطرن) وجوبا (وصلينا العيد) أداء إذا بقي من الوقت ما يسع
ركعة بعد جمع الناس ، ولو صلاها وحده ثم وجد جماعة صلاها معهم ، ولو خرج الوقت (وإن شهدوا
بعد الغروب) برؤية الهلال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد بل تصلي من الغد
أداء ، وتقبل في غيرها (أو) شهدوا (بين الزوال والغروب أفطرن) وفاتت الصلاة (أداء) (ويسرع
قضاؤها متى شاء في الأظهر) وهو في بقية اليوم أولى ، ومقابل الأظهر لا يجوز قضاؤها بعد
شهر العيد (وقيل في قول) لا يفوت أداؤها ، بل (تصلي من الغد أداء) والعبرة في
الشهادة بوقت التعديل حتى لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة وتصل من
الغد أداء .

باب صلاة الكسوفين

هِيَ سُنَّةٌ : فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ ،
ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ . فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ ،
وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ ، وَلَا تَقْصُصُهُ لِلْإِنْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَ ،
وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ ، وَفِي الثَّانِي كَأَنَّهُ آيَةٌ مِنْهَا ،
وَفِي الثَّالِثِ مِائَةَ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا ، وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ
الْبَقَرَةِ ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا ، وَلَا يُطَوِّلُ
السَّجْدَاتِ فِي الْأَصْحَ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِ
أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ
كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَاةً فِي الْجُمُعَةِ ، وَيَحْتُ
عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ فِي

باب صلاة الكسوفين

لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ (هِيَ) أَى الصَّلَاةِ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ لِمَنْ خُوِطِبَ بِالْمَكْتُوبَةِ يَكْرَهُ تَرْكُهَا
(فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالنَّعُودِ (وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ) مُعْتَدِلًا
(ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ) وَيَقُولُ حِينَ اعْتَدَالِهِ فِي الْمَرَّتَيْنِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ
الْحَمْدُ (ثُمَّ يَسْجُدُ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ) فَهَذِهِ أَقْلُ السَّكَالِ ، وَلَوْ صَلَّاهَا كَسَنَةً
الظُّهْرِ هَتَّ (وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ وَلَا تَقْصُصُهُ) أَى إِسْقَاطِ رُكُوعٍ مِنَ
الرُّكُوعَيْنِ الْمَنْوِيَيْنِ (لِلْإِنْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ يَزَادُ وَيَنْقُصُ (وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ
الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ) إِنْ أَحْسَنَهَا وَالْإِفْقَدَرَهَا (وَفِي الثَّانِي كَأَنَّهُ آيَةٌ مِنْهَا ، وَفِي الثَّلَاثِ مِائَةَ
وَخَمْسِينَ ، وَفِي (الرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا) فِي الْجَمِيعِ (وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ ،
وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ . وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا) فِي الْجَمِيعِ (وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي
الْأَصْحَ ، قُلْتُ الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِ أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ
الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَالسَّجُودُ الْأَوَّلُ كَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا (وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ) أَى تَسَنُّ الْجَمَاعَةُ
فِيهَا وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ (وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ) بَلْ يَسْرُ فِيهَا لِأَنَّهَا
نَهَارِيَّةٌ (ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَاةً فِي الْجُمُعَةِ) وَأَمَّا الشَّرُوطُ وَالسَّنَنُ فَيَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّ فِي
خُطْبَةِ الْعِيدِ (وَبَحْثُ) فِيهِمَا (عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ) وَيَذْكَرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَا يَنْاسِبُهُ ، وَيُسَنُّ
الْعُسْلُ لَصَلَاةِ الْكُسُوفِ (وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ) أَدْرَكَ (فِي)

ثاني ، أو قيام ثانٍ فلا في الأظهر ، وتنفوت صلاة الشمس بالانجلاء ويغروبها كاسفة
والقمر بالانجلاء وطلوع الشمس ، لا الفجر في الجديد ، ولا يغروبها خاسفا ، ولو اجتمع
كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض إن خيف فوته ، وإلا فالأظهر تقديم
الكسوف ، ثم يخطب للجمعة متعزضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ، ولو اجتمع عيد أو
كسوف وجنازة قدمت الجنازة .

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الحاجة ، وتعاد ثانيا وثالثا إن لم يسقوا ، فإن تأهبوا للصلاة فسبوا
قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون على الصحيح ، ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة
أيام أولا ، والتوبة ، والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج

ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة ولا شيئا منها (في الأظهر)
ومقابله . يدرك ما لحق به الإمام ، ويدرك بالركوع القومة التي قبله ، فإذا كان ذلك في الركعة الأولى
وسلم الإمام قام هو وقرا وركع واجتهد وجلس وتشهد ، أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرا وركع ، ثم
أتى بالركعة الثانية بركوعها (وتنفوت صلاة الشمس بالانجلاء) لجمع المنكسف (وبغروبها
كاسفة ، و) تنفوت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء وطلوع الشمس) وهو منخسف (لا) بطلوع
(الفجر في الجديد ، ولا يغروبها) أي القمر (خاسفا ، ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر) غيرها
(قدم الفرض إن خيف فوته ، والا) بأن لم يخف فوت الفرض (فالأظهر تقديم الكسوف ، ثم يخطب
للجمعة متعزضا للكسوف) ولا يصح أن يقصده معها بالخطبة (ثم يصلي الجمعة) ولا يحتاج إلى
أربع خطب ، والعيد مع الكسوف كالفرض معه (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت
الجنازة) وتقدم الجنازة أيضا على الفرض إن اتسع وقته ، وتقدم على الجمعة إن خيف تغير الميث ،
ويندب لغير ذوات الهبات حضورها مع الجماعة كالعيد ، وغيرهن يصلين في البيوت .

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة : طلب السقيا ، وشرعا : طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها (هي سنة)
مؤكد (عند الحاجة) بانقطاع الماء أو قلته أو زيادته إذا كان بها نفع (وتعاد) مع الخطبتين
(ثانيا وثالثا إن لم يسقوا) والمرة الأولى أكد ، ويندب أن يكونوا صائمين عند العود (فإن
تأهبوا للصلاة فسبوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون) صلاة الاستسقاء شكرا (على
الصحيح) ومقابله لا يصلون (ويأمرهم الإمام) ندبا (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولا) قبل
ميعاد يوم الخروج فهي به أربعة ، وتجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ، ويجب تبيت النية في
المصوم (و) يأمرهم أيضا (بالتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وغيره . (والخروج

من المظالم ، ويخرجون إلى الصحراء في الرابع ميكاناً في ثياب بذلة ، وتفتح ، ويخرجون الصبيان والشيوخ ، وكذا البهائم في الأصح ، ولا يمنع أهل الذمة الحضور ، ولا يختلطون بنا . وهي ركعتان كالعيد ، لكن قيل يقرأ في الثانية - إنا أرسلنا نوحاً - ولا تختص بوقت العيد في الأصح ، ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ، ويدعو في الخطبة الأولى : اللهم أسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريئاً غداً مجللاً سعاداً طيباً دائماً : اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين : اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فأرسل السماء علينا مدراراً ، ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية ، ويأليخ في الدعاء سرّاً وجهراً ، ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه ، وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، ويحول الناس مثله قلت : ويترك محولاً حتى ينزع الثياب ، ولو ترك الإمام

من المظالم المتعلقة بالعباد (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع) من صياهم (صياماً في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون الذال : ما يلبس من الثياب وقت الشغل ، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة (و) في (تفتح) أي تذل ، ويسب لهم التواضع في أحوالهم (ويخرجون الصبيان والشيوخ) لأن دعاءهم أقرب للإجابة (وكذا البهائم في الأصح) يسق إخراجها (ولا يمنع أهل الذمة الحضور ، ولا يختلطون بنا) في مصلانا وعند الخروج ، بل يميزون عنا في مكان (وهي ركعتان كالعيد) في التكبير صغرى الأولى ونحسا في الثانية ، والقراءة في الأولى جهراً بسورة ق وفي الثانية اقتربت (لكن قيل يقرأ في الثانية - إنا أرسلنا نوحاً) لكن رده في المجموع (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) فيجوز فعلها متى شاء ولو في الأوقات المكروهة (ويخطب كالعيد) في الأركان والشرائط والسنن (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول : استغفر الله الذي لا إله إلا هو إلى القيوم وأتوب إليه تسعاً في الأولى ، وسبعاً في الثانية ، ويألي بما يتعلق بالاستسقاء بدل ما يتعلق بالفطر والأضحية (ويدعو في الخطبة الأولى : اللهم أسقنا) بقطع الهزمة ووصلها (غيثاً مغيثاً) أي منقذاً من الشدة (هنيئاً) طيباً (مريئاً) محمود العاقبة (مريئاً) بفتح الميم وكسر الراء : أي دائماً (غداً) أي كثير الماء (مجللاً) أي يمت الأرض (سعاداً) أي شديد الوقع على الأرض (طبقاً) أي مستوعباً للأرض (دائماً) إلى انتهاء الحاجة (اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي الآيسين (اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء) أي المطر (علينا مدراراً) أي كثيراً (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها (ويأليخ في الدعاء) حينئذ (سرّاً وجهراً) ويؤتى القوم على دعائه (ويحول رداءه عند استقباله) القبلة (فيجعل يمينه يساره وعكسه ، وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، ويحول الناس) وينكسون وهم جالوس (مثله . قلت : ويترك) الرداء (محولاً حتى ينزع) كل منهم (الثياب) عند الرجوع للنازل (ولو ترك الإمام

الاستسقاء فقله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة حار ، ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه ، وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ، ويسبح عند الرعد والبرق ، ولا يتبع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيبنا نافعاً ، ويدعو بما شاء ، ويمدحه : مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا ، وسب الرياح ، ولو تضرعوا بكثرة المطر ، فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفته : اللهم حوالينا ولا علينا ، ولا يصلى لذلك ، والله أعلم .

باب

إن ترك الصلاة جاحداً وجوبها كفر ، أو كسلاً قتل حداً ، والصحيح قتل بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ، ويستتاب ثم تضرب عنقه ،

الاستسقاء فعله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة جاز) لكنه خلاف الأفضل (ويسن) لكل أحد (أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه) شيء من المطر (وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل) وجهها هو الأولى ولا تشتط فيهما نية (ويسبح عند الرعد والبرق) فيقول : سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته (ولا يقع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيباً) بتشديد الياء : أي مطراً (نافعاً ، ويدعو بما شاء) إذهو من أوقات إجابة الدعاء (و) أن يقول (بعده) أي المطر (مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وسكون الواو وهمز آخره : أي بوقت النجم الفلاني ، ولو قال : مطرنا في نوء لم يكره (و) يكره (سب المزج) بل يسن الدعاء عندها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله رفته) بأن يقولوا (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الأودية والمراعي (ولا) تجعله (علينا) في السيوت (ولا يصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة له .

(باب) في حكم تارك الصلاة المفروضة

(إن ترك الصلاة) المفروضة على الأعيان ، ولو واحدة من الخس (جاحداً وجوبها كفر) وكفره للصحة ، فلذلك يكفر كل من أنكر معادنا من الدين عما يشبه الضرورة في كونه من الدين ، فلو كان قريب عهد بالاسلام وأنكر ذلك عرف ، فإن عاد للانكار حكم بكفره (أو) تركها (كسلاً قتل حداً) لا كفراً (والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيها وقت ضرورة ، بأن تجمع مع الثانية جمع تأخير فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالغرب حتى يطلع الفجر ، ويقتل بالصبح بطالع الشمس فيطالب بأداء الصلاة إذا ضاق وقتها ، ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت ، فإن أصر وأخرجها استوجب القتل ، ومقابل الصحيح أوجه : يقتل إذا ضاق وقت الثانية . وقيل إذا ضاق وقت الرابعة . وقيل إذا ترك أربع صلوات ، وقيل إذا كان التارك له عادة . وقيل لا يعتبر وقت الضرورة (ويستتاب) ندبا (ثم) إن لم ينب ولم يبد عذراً (تضرب عنقه)

وَقِيلَ يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يَصِلَ أَوْ يَمُوتَ ، وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ .

كتاب الجنائز

لِيُكْتَرِ ذِكْرَ الْمَوْتِ وَيَسْتَعِدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَظَالِمِ ، وَالْمَرِيضُ آكَدُ ، وَيُضَجُّ الْمُحْتَضِرُ لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لَضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أَلْتَقَى عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهَهُ وَأَخْصَاهُ لِلْقَبِيلَةِ ، وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِأَلَا الْحَاحِ ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ يَسَ ، وَلِيُحْسِنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَإِذَا مَاتَ غَضَضَ ، وَشَدَّ لِحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ ، وَلَيَّنَّتْ مَفَاصِلَهُ ، وَسَتَرَتْ جَمِيعَ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ ، وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَتُرِ عَتَ

بالسيف (وقيل ينخس بحديدة حتى يصل إلى الموت) فان تاب بأن فعل الصلاة أو أبدى عذرا ولو باطلا لم يقتل ، فلو قال تعمدت تركها بلا عذر قتل ، فعلة القتل التأخير مع الترك ، فلو وجد التأخير ولكن فعلها لم يقتل (ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم (ولا يطمس قبره) لأنه قد طهر بالـ

كتاب الجنائز

جمع جنازة بالفتح والكسر : اسم لليت في النعش (ليكثر) ندبا كل مكلف (ذكر الموت) وهو مفارقة الروح للبدن ، وهي عند أهل السنة باقية لاتفنى (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الذي هو من ضمن التوبة (والمرريض آكد) أي أشد طلبا لهذه المذكورات من غيره (ويضجع المحتضر) أي من حضره الموت ولم يمض (لجنبه الأيمن إلى القبلة) ندبا (على الصحيح) ومقابله يلتقي على قفاه بالكيفية الآتية (فان تعذر) وضعه على يمينه (لضيق مكان ونحوه) كعلة (ألقى على قفاه ، ووجهه وأخصاه) والمراد بهما هنا أسفل الرجلين (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهي لا إله إلا الله (بلا الحاح) عليه ، ولا يقال له قل ، بل تذكر عنده ليقولها فان قالها لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا (ويقرأ عنده) سورة (يس) ويسن تجريعه بماء بارد ، ويكره للحائض أن تحضر المحتضر (وليحسن) المريض ندبا (ظنه بربه سبحانه وتعالى) أي يظن ويرجو أن الله سبحانه يغفر له ويرجعه (فاذا مات غمض) ندبا (وشد لحياء بعصاة) بهما وتربط فوق رأسه (ولينت مفاصله) بأن يرد ساعده إلى عضده ، وساقه إلى فخذه ، وفخذه إلى بطنه ، ولينت أصابعه (وستر جميع بدنه) إن لم يكن محرما (بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه (ووضع على بطنه شيء ثقيل) كسيف (ووضع على سريره ونحوه) كدكة ، ولا يوضع على فرش (وتزعت

ثِيَابُهُ ، وَوَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ كَمُحْتَصِرٍ ، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مُحَارِمِهِ ، وَيُبَادِرُ بِغُسْلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ
 مَوْتَهُ . وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كِفَايَةٌ ، وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ
 إِزَالَةِ النَّجَسِ ، وَلَا تَحِبُّ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَكْفِي غَرْقُهُ أَوْ غُسْلُ كَافِرٍ . قُلْتُ :
 الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ : وَجُوبُ غُسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَكْمَلُ وَضْعُهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ
 مَسْتَوٍ عَلَى لَوْحٍ ، وَيُغْسَلُ فِي قَيْصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ ، وَيُجْلِسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى
 وَرَائِهِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِهَامَهُ فِي نَقْرَةٍ قَفَاهُ ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى
 وَيُمِرُّ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا تَلِيغًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقْفَاهُ وَيَسِيلُ يَسَارَهُ وَعَلَيْهَا
 خَرْقَةً سَوَاتِيذُ ثُمَّ يَلْفُ أُخْرَى ، وَيُدْخِلُ أَصْبَعَهُ قَهْ وَيُمِرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ ، وَيَزِيلُ مَا فِي
 مِخْرَجِيهِ مِنْ أَدَى ، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ
 وَيُسْرَحُهُمَا بِمِشْطٍ وَاسِعٍ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ ، وَيَرُدُّ الْمُنْتَفِئَ إِلَيْهِ ،

ثِيَابَهُ) لَكِنْ يَتْرَكَ عَلَيْهِ قِيصَهُ الَّذِي يَغْسِلُ فِيهِ ، وَيُسَمَّرُ حَتَّى لَا يَنْجَسَ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ (وَجْهَهُ
 لِلْقِبْلَةِ كَمُحْتَصِرٍ) لَكِنْ يَلْقَى هُنَا عَلَى قَفَاهُ (وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مُحَارِمِهِ) أَيِ الْمَيِّتِ (وَيُبَادِرُ بِغُسْلِهِ
 إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ) بَشَى مِنْ عِلَامَاتِهِ كَبِيلِ أَنْفٍ ، فَإِنْ شَكَّ أُخْرَ وَجُوبًا (وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ
 عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كِفَايَةٌ) يُخَاطَبُ بِهَا كُلُّ مَنْ عِلْمُ مَوْتِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ
 بَدَنِهِ) بِالمَاءِ (بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ) إِنْ كَانَ ، وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ تَكْفِي غَسْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَهَا (وَلَا
 تَحِبُّ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَكْفِي غَرْقُهُ أَوْ غُسْلُ كَافِرٍ) وَعَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ تَحِبُّ فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ
 (قُلْتُ : الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ غُسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَالْفَرَضُ فَعَلْنَا حَتَّى لَا يَسْقُطَ بِفَعْلِ
 الْمَلَائِكَةِ (وَالْأَكْمَلُ وَضْعُهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ) عَنْ النَّاسِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْغَاسِلُ وَمَنْ يَعْنِيهِ ، وَلِلْوَلِيِّ
 الْحُضُورُ وَإِنْ لَمْ يَعْزِ (مُسْتَوٍ) عَنْهُمْ (عَلَى لَوْحٍ) أَوْ سَرِيرٍ هِيَ لِنَاكَ (وَيَغْسَلُ فِي قَيْصٍ)
 وَيُدْخِلُ الْغَاسِلُ يَدَهُ فِي كَهْ أَوْ يَفْتَقَهُ وَيَغْسِلُهُ مِنْ تَحْتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَنَأَتْ غَسْلُهُ فِي الْقَيْصِ سَرَّ مَا يَنْصَرِفُ
 وَرُكْبَتِهِ ، وَيَسْنُ أَنْ يَفْعَلِي وَجْهَهُ بِخَرْقَةٍ مِنْ أَوَّلِ وَضْعِهِ عَلَى الْمُغْتَسِلِ (بِمَاءٍ بَارِدٍ) الْأَنْ يَكُونُ فِي
 بَرْدٍ فَيَسْخَنُ قَلِيلًا (وَيُجْلِسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ) قَلِيلًا (وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ
 وَإِهَامَهُ فِي نَقْرَةٍ قَفَاهُ ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَيُمِرُّ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِصْرَارًا لِيَخْرُجَ
 مَا فِيهِ) وَيَكُونُ عِنْدَهُ بِجَمْرَةٍ فَاتِحَةٍ بِالطَّيِّبِ ، وَالْمَعِينُ يَصُبُّ مَاءً كَثِيرًا لِّتَلَاظُهُمْ رَائِحَةً مَا يَخْرُجُ مِنْهُ
 (ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقْفَاهُ) مُسْتَلْقِيًا (وَيَغْسِلُ يَسَارَهُ وَعَلَيْهَا خَرْقَةً سَوَاتِيذِهِ) أَيِ قَبْلَهُ وَدُبْرِهِ (ثُمَّ يَلْفُ)
 خَرْقَةً (أُخْرَى) عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى (وَيُدْخِلُ أَصْبَعَهُ) السَّبَابَةَ مِنْ يَسَارِهِ (قَهْ) وَيُمِرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ
 بَشَى مِنْ الْمَاءِ (وَيَزِيلُ مَا فِي مِخْرَجِيهِ مِنْ أَدَى) بِأَصْبَعِهِ الْخَمِيرَ مَبْلُوءَةً بِمَاءٍ (وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ)
 إِلَّا أَنَّ النِّيَّةَ اعْتَمَدَ بَعْضُهُمْ نَدْبَهَا كَالْغُسْلِ (ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ) تَكْطِطِي
 (وَيُسْرَحُهُمَا بِمِشْطٍ وَاسِعٍ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ) لِيَقْلَّ انْتِنَافُ الشَّعْرِ (وَيَرُدُّ الْمُنْتَفِئَ إِلَيْهِ) نَدْبًا فَيَنْدَمُّهُ

وَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْإِيْمَنِ ثُمَّ الْإِيْسَرَ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإِيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْإِيْمَنِ رِمًا
 إِلَى الْقَفَا وَالظَّهْرِ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإِيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْإِيْسَرَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ ،
 وَيُسْتَحَبُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسَدْرِ أَوْ خِطْمِيٍّ ثُمَّ يَصُبُّ مَاءَ قَرَّاحٍ مِنْ
 فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ قَلِيلٌ كَافُورٍ ، وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ
 نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطُّ ، وَقِيلَ مَعَ الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ ، وَقِيلَ الْوُضُوءُ ،
 وَيُغْسَلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، وَيُغْسَلُ أُمْتُهُ وَزَوْجَتُهُ وَهِيَ زَوْجَتُهَا ، وَيَلْفَنَانِ
 خِرْقَةً وَلَا مَسَّ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ يُمِّمْ فِي الْأَصْحَ ، وَأُولَى الرَّجَالِ بِهِ
 أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، وَبِهَا قَرَابَاتُهَا ، وَيُقَدِّمَنَّ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصْحَ ، وَأَوْلَاهُنَّ ذَاتُ
 تَحْرِمَةٍ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّةُ ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ كَثَرَتِ سَبَبُ صَلَاتِهِمْ .

في كفه (ويغسل شقه الأيمن) مما يلي الوجه من عنقه إلى قدمه (ثم الأيسر ، ثم يحرفه إلى شقه
 الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم . ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر
 كذلك ، وهذه غسلة ، ويستحب ثانية وثالثة) كذلك ، فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل (و)
 يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي . ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف ؛ أي خالص
 (من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر) بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث
 بل المحسوب غسلة الماء القراح ، والأولى أن يكرر السدر إلى أن يحصل النقاء ، فإذا حصل غسل
 بالماء الخالص . ثم بعد ذلك ثانية وثالثة كغسل الحى (و) يسن (أن يجعل في كل غسلة) من
 غسلات الماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يخرج الماء عن الطهورية ، ويكره تركه ، والمحرم
 يحرم وضع الكافور في ماء غسله . ثم ينشف الميت من ماء الغسل تنشيفا بليغا ، وتلين مفاصله (ولو
 خرج بعده) أى الغسل (نجس وجب إزالته فقط) لإعادة الغسل والوضوء (وقيل) تجب إزالته
 (مع الغسل أن خرج من الفرج) وقبل التكفين (وقيل) تجب إزالته مع (الوضوء) أما بعد
 التكفين فيجب إزالة النجاسة قولاً واحداً (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ، ويغسل أُمته)
 أى يجوز له ذلك حيث يجوز له بضعها ، وأما إذا كانت من زوجة أو مبعوضة فلا (و) يغسل (زوجته ،
 وهى زوجها ويلفان) أى الرجل فى أمته وزوجته والمرأة فى زوجها (خرقه) على يدهما (ولا مس)
 أى لا ينبغي أن يقع بينهما مس لثلا ينقض وضوء الحى المس ، وأما الميت فلا (فإن لم يحضر إلا
 أجنبي أو أجنبية يمم) أى الميت وجوبا (فى الأصح) ومقابلته يغسل فى ثيابه ، ويلف الغاسل على
 يده خرقه ويغض النظر ما أمكنه (وأولى الرجال به) أى الرجل (أولاهم بالصلاة) عليه ، وهم
 رجال العصبات من النسب ثم الولاء ثم الزوجة (و) أولى النساء (بها قراياتها) محارم أولاد (ويقدم
 على زوج فى الأصح) ومقابلته يقدم عليهن (وأولاهن ذات محرمية) وهى التى لو كانت رجلا
 لحرم نكاحها بسبب القرابة (ثم) ذوات الولاء ، ثم (الأجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم .

قُلْتُ : إِلَّا ابْنُ أُمِّهِ وَنَحْوَهُ فَكَأَلَا جَنِيًّا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا ، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ ، وَتَطْيِبُ الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] يُكْفَنُ بِمَالِهِ لِبَسُهُ حَيًّا ، وَأَقْلُهُ ثَوْبٌ ، وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ ، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ ، وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ ، وَلَهَا خَمْسَةٌ ، وَمَنْ كَفَنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ فَهِيَ لِفَائِفٍ ، وَإِنْ كَفَنَ فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ قَبِيصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ ، وَإِنْ كَفَنَتْ فِي خَمْسَةٍ : فَاِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَبِيصٌ ، وَلِفَافَتَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثٍ لِفَائِفٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ، وَيُسْنَى الْأَبْيَضُ ، وَنَحْلُهُ أَصْلُ التَّرِكَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ : وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ ، وَأَوْسَعُهَا ، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ ،

قُلْتُ : إِنْ ابْنُ أُمِّهِ وَنَحْوَهُ فَكَأَلَا جَنِيًّا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ أَيْ رِجَالُ الْقَرَابَةِ الْمَحْرَمِ (الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ) أَوْ مَقَابِلُهُ يَقْدُمُونَ عَلَيْهِ (وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا) إِذَا مَاتَ (وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ) أَيْ يَحْرَمُ إِزَالَةُ ذَلِكَ مِنْهُ (وَتَطْيِبُ الْمُعْتَدَّةُ) الْمُحْدَةِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَحْرَمُ تَطْيِيبُهَا كَالْمَحْرَمِ (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُنْتَحَنُ .

[فصل] فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَحُلِهِ (يَكْفَنُ بِمَالِهِ لِبَسُهُ حَيًّا) فَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ فِي حُرِيرٍ وَمِنْ عَقْرٍ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ (وَأَقْلُهُ ثَوْبٌ) يَمُومُ الْبَدَنَ فَتَعْمِيمُهُ الْبَدَنَ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ ، وَسْتَرُهُ الْعَوْرَةُ حَقٌّ لِلَّهِ (وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ) لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَوْصَى بِإِسْقَاطِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ نَفَذَتْ ، وَالْوَاجِبُ فِي كِفْنِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلوَرَثَةِ إِذَا كَفَنَ مِنْ تَرْكَتِهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ (وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ) مِنَ الْأَثْوَابِ ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً فَلَا اقْتِصَارَ عَلَيْهَا أَفْضَلُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَيْهَا (وَيجوز رَابِعٌ وَخَامِسٌ) مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ (وَ) الْأَفْضَلُ (لَهَا) خَمْسَةٌ وَمَنْ كَفَنَ مِنْهُمَا أَيْ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ (بِثَلَاثَةٍ فَهِيَ لِفَائِفٌ) يَمُومُ كُلَّ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ (وَإِنْ كَفَنَ) الرَّجُلَ (فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ قَبِيصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ) أَيْ اللَّفَافِ (وَإِنْ كَفَنَتْ) الْمَرْأَةَ (فِي خَمْسَةٍ فَاِزَارٌ وَخِمَارٌ) وَهُوَ مَا يَغْطِي الرَّأْسَ (وَقَبِيصٌ وَلِفَافَتَانِ) وَفِي قَوْلِ : ثَلَاثُ لِفَافٍ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ، وَيُسْنَى الْأَبْيَضُ (وَحُلُهُ) أَيْ الْكِفْنُ كِبْقِيَّةُ مَوْثِنِ التَّحْهِيزِ (أَصْلُ التَّرِكَةِ) إِلَّا الْمَرْأَةَ الَّتِي وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا فَكَفْنُهَا عَلَيْهِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) لِلْمَيِّتِ تَرْكَةٌ (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، وَكَذَا) عَمَلُ الْكِفْنِ أَيْضًا (الزَّوْجُ) الْمَوْسَرُ الَّذِي يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا فَيَلْزِمُهُ كِفْنُهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجِبُ التَّكْفِينُ لِقَوَاتِ التَّمَكُّينِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِبَتٌ مَالٌ وَلَا كَانَ لَهُ مَنَقِقٌ ، فَيُؤَنُّ تَجْهِيزُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَنَفَقَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمَسَاكِينِ (وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ)

وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ ، وَيُوضَعُ الْمَيْتُ فَوْقَهَا سُتْلَقِيًّا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ،
وَيُسَدُّ أَلْيَاهُ ، وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ قُطْنٌ ، وَيُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَافُ وَتُسَدُّ ، فَإِذَا وُضِعَ
فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادُ ، وَلَا يَلْبَسُ الْحَرِيمُ الذَّكَرُ مُحِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحَرِّمَةِ ،
وَيَحْمَلُ الْجَنَازَةَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ
الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ ، وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ
رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ ، وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ
تَغْيِيرُهُ .

[فصل] لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ : أَحَدُهَا النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ ،
وَقِيلَ تَشْتَرِطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيْتِ ، فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ ،

وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ (مِنْ اللَّفَافِ) حَنُوطٌ بِفَتْحِ الْحَاءِ نَوْعٍ مِنَ الطَّيْبِ يَشْتَمِلُ عَلَى كَافُورٍ وَصَنْدَلٍ
وَذَرْبَرَةٍ الْقَصَبِ (وَيُوضَعُ الْمَيْتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًّا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ) غَيْرِ الَّذِي فِي الْحَنُوطِ (وَيُسَدُّ
أَلْيَاهُ) بِخَرْقَةٍ بَعْدَ دَسِّ قُطْنٍ بَيْنَ أَلْيَيْهِ عَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ لِيَسُدَّ الْخَرْجَ (وَيَجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ) مِنْ
نَحْوِ عَيْنَيْهِ وَكَذَلِكَ أَعْضَاءَ سَجُودِهِ (قُطْنٌ) عَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ (وَيُلَفُّ عَلَيْهِ) بِهَذَا ذَلِكَ (اللَّفَافِ)
بِأَنْ يَنْثِي الطَّرْفَ الْأَيْسَرَ مِنَ الْأَيْمَنِ (وَتُسَدُّ) بِشَدَادٍ (فَإِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادَ ، وَلَا يَلْبَسُ
الْمَحْرَمُ الذَّكَرَ مُحِيطًا) مِثْلَ الْقَمِيصِ (وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحَرَّمَةِ) إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ
(وَحَمَلُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَالُهُ التَّرْبِيعُ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ هُمَا سَوَاءٌ
(وَهُوَ) أَيْ الْجُلُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ (أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلُ
الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ) خَامِلُوهُ ثَلَاثَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمَقْدَمُ أَعَانَهُ اثْنَانِ (وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ
آخَرَانِ) خَامِلُوهُ أَرْبَعَةٌ (وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا) بِحَيْثُ لَوْ التَفَتَ لَرَأَاهَا (أَفْضَلُ) مِنَ الْمَشْيِ
بَعِيدًا عَنْهَا ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ ، بَلْ هُوَ فِي الذَّهَابِ مَكْرُوهٌ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ ،
وَفَضِيلَةُ التَّشْيِيعِ تَحْصُلُ بِالْمَشْيِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ، وَلَكِنْ كَالِ الْفَضِيلَةِ بِالْمَشْيِ أَمَامَهَا ، وَتَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ
أَيْضًا لِلْمَشْيِ بِقُرْبِهَا أَوْ بَعِيدًا عَنْهَا عِنْدَ كَثَرَةِ الْمَاشِينَ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا ، وَلَكِنْ بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ
(وَيُسْرَعُ بِهَا) نَدِيًّا ، وَالْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ ، وَأَقْلَمُ مِنَ الْخَلْبِ : أَيْ الْجُرْيِ (إِنْ لَمْ يَخَفْ
تَغْيِيرُهُ) أَيْ الْمَيْتَ بِالْإِسْرَاعِ وَالْإِفْتَاءِ ، وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ أَنْ يَدْعُوَ لَهَا .

[فصل] فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيْتِ (لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ) سَبْعَةٌ (أَحَدُهَا النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا)
مِنَ الصَّلَوَاتِ فِي وَجُوبِ قَرْنِهَا بِكِبَرَةِ الْأَحْرَامِ (وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ) مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِكِفَايَةٍ
(وَقِيلَ تَشْتَرِطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً) فَعَلَى كُلِّ لَابَدَةٍ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ (وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيْتِ)
بِاسْمِهِ وَلَا بِأَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ . وَأَمَّا تَعْيِينُهُ بِالْحَاضِرِ أَوْ مَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَلَا زَمَّ ، وَكَذَا تَعْيِينُ
الْغَائِبِ بِالْقَلْبِ (فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ) كَأَنْ قَالَ أَصَلَّى عَلَى عَمْرٍو فَلَاذَا هُوَ خَالِدٌ (بَطَلَتْ) إِذَا لَمْ

وإن حضر موتى نواهم . الثاني أربع تكبيرات ، فإن تحس لم تبطل في الأصح ، ولو تحس إمامه لم يتابعه في الأصح ، بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه . الثالث السلام كغيرها . الرابع قراءة الفاتحة بعد الأولى . قلت : تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى ، والله أعلم . الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، والصحيح أن الصلاة على آل لا تجب . السادس الدعاء لميت بعد الثالثة . السابع القيام على المذهب إن قدر ، ويسن رفع يديه في التكبيرات وإسرار القراءة وقيل يحجر لئلا ، والأصح ندب التعوذ دون الافتتاح ، ويقول في الثالثة : اللهم هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره ، ويقدم عليه : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا

يشير إلى الحاضر ، فإن أشار لم تبطل (وإن حضر موتى نواهم) وإن لم يعرف عددهم ، وإن حضرت جنازة في أثناء صلاته لم ينوها بل تؤخر حتى يتم صلاته (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) بتكبيره الاحرام (فإن تحس لم تبطل في الأصح) ومقابله تبطل (ولو تحس إمامه لم يتابعه) أى لم يسق له متابعه (فى الأصح) ومقابله يسن (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) وهو أولى (الثالث) من الأركان (السلام) بعد التكبيرات (كغيرها) من الصلوات في كفيته وتعدده (الرابع) من الأركان (قراءة الفاتحة) ومحلها (بعد) التكبير (الأولى . قلت : تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى) من الثانية وما بعدها (والله أعلم) ولا يشترط الترتيب بين الفاتحة وبين الركن الذى قرئت الفاتحة فيه (الخامس) من الأركان (الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الثانية) فلا تجزئ في غيرها ، وأقلها : اللهم صل على محمد (والصحيح أن الصلاة على آل لا تجب) بل تسن كاللحمة للمؤمنين والمؤمنات عقبها ، والحمد لله قبلها (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه ، والواجب ما ينطق عليه اسم الدعاء ، فيكفى : اللهم ارحمه ، ويجب أن يكون الدعاء (بعد الثالثة) ولا يجب بعد الرابعة ذكر (السابع) من الأركان (القيام على المذهب إن قدر) وقيل يجوز القعود مع القدرة (ويسن رفع يديه في التكبيرات) حذو منكبيه (وإسرار القراءة) للفاتحة (وقيل يحجر لئلا) أى بالفاتحة (والأصح ندب التعوذ) كالتأمين (دون الافتتاح) ومقابله يستحان ، وقيل لا يستحب (ويقول في الثالثة) ندبا (اللهم هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره) وهو : خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحبائه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم انه نزل بك وأنت جبر منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئتاك راضيا إليك شفعاء له ، اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته إلى جنتك يا أرحم الراحمين (ويقدم عليه : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا

وَأُثْنَاكَ : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَزَلَّ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبَوَيْهِ وَسَلَفًا وَذُخْرًا وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُقْتَدِي بِلا عَذْرِ فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَيُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتْ الْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصْحِ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا تُشْتَرِطُ الْأَذْكَارُ ، وَيُشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةِ ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ، وَقِيلَ يَجِبُ اثْنَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهَنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصْحِ ، وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ ،

وَأُثْنَاكَ : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَقُولُ (ندبا (في الطفل) والمراد به من لم يبلغ ، وكذلك الأتني (مع هذا الثاني : اللهم اجعله فرطاً لأبويه) أي مهيناً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفريغ الصبر على قلوبهما) ويؤث الضمائر فيما إذا كان أتني ، ويكني ذلك في الطفل وإن لم يخصه بدعاء (ويقول في الرابعة) ندبا (اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده) ويسن أن يطول الدعاء بعد الرابعة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بها يعد فاحشاً ، ولو تخلف في الرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل ، فإن كان عذر كطه قراءة أو سبان لم تبطل ، والتقدم كالتخلف (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها ، ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق (وإن كبرها) الإمام (وهو) أي المأموم (في) أثناء (الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) ومقابلته يتخلف ويتمها (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق بآي التكميرات بأذكارها) وجوباً في الواجب ، وندبا في المندوب (وفي قول لا تشترط الأذكار) بل يأتي بباقي التكميرات نسقاً ، وعلى المعتقد يسبق إبقاء الجنازة حتى يتم المقتنون صلاتهم ، فأورفت قسله لم يصرف (ويشترط) في صلاة الجنازة (شروط الصلاة لا الجماعة) فلا تشترط بل تسن (ويسقط فرضها بواحد ، وقيل يجب اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل أربعة ، ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال) أي جنسهم ولو صبياناً يميزن (في الأصح) ومقابلته يسقط بهن الفرض ، ولو لم يوجد رجال وجبت عليهن (ويصلى على الغائب عن البلد) وإن قربت المسافة إن ظن أنه غسل أو علق النية ، بخلاف من في البلد وإن كبرت فلا تصح الصلاة إلا لمن حضره ، ولو صلى على الأموات الذين ماتوا في يومه أو سفته وغسلوا في أقطار الأرض مجاز وإن لم يعرف عيهم بل

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ ، وَتَصِحُّ بَعْدَهُ ، وَالْأَصَحُّ تَخْصِيسُ الصَّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ
فَرَضِهَا وَقَتِ الْمَوْتِ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ .
[فَرَعٌ] الْجَدِيدُ أَنْ الْوَلِيَّ أَوَّلَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي ، فَيَقْدُمُ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ
عَلَا ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْأَخُ ، وَالْأَظْهَرُ تَقْدِيمُ الْأَخِ لِابْنَيْهِ عَلَى الْأَخِ
لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِابْنَيْهِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ ، ثُمَّ ذَوُو
الْأَرْحَامِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ فَالْأَسْنُ الْعَدْلُ أَوَّلَى عَلَى النَّصِّ ، وَيَقْدُمُ الْحَرُّ الْبَعِيدُ عَلَى
الْعَبْدِ الْقَرِيبِ ، وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعِجْزُهَا ، وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةٌ ، وَتَحْرُمُ عَلَى
الْكَافِرِ ، وَلَا يَجِبُ غُسْلُهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَسْكِينِ الذَّمِّ وَدَفْنِهِ ، وَلَوْ وَجَدَ عَضْوُ
مُسْلِمٍ عِلْمَ مَوْتِهِ ،

يسن (ويجب تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل ، فإن دفن من غير
صلاة أثموا (وتصح بعده) أى الدفن بشرط أن لا يتقدم على القبر (والأصح تخصيص الصحة
بمن كان من أهل فرضها) أى صلاة الجنائز (وقت الموت) فلا تصح صلاة من كان صبيا أو
مجنونا وقت موته ثم بلغ أو أفاق بعد الدفن ، ومقابل الأصح بمن كان من أهل الصلاة وقت
الموت ، فمن كان عيضا وقت صحته صلاته على الثاني دون الأول (ولا يصلى على قبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا غيره من الأنبياء لأننا لم نكن من أهل الفرض وقت موتهم .
[فَرَعٌ] فى بيان الأولى بالصلاة عليه (الجديد أن الولي أولى بإمامتها من الوالى) وأن
أوصى الميت لغير الولي ، والقديم تقديم الوالى (فيقدم الأب) أو نائبه (ثم الجد) أبو الأب
(وإن علا ، ثم الابن ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم الأخ ، والأظهر تقديم الأخ لابن أبيه على الأخ لأب)
ومقابل الأظهر همساؤه (ثم ابن الأخ لابن أبيه ، ثم لأب ، ثم العصبه) أى بقيةهم (على ترتيب
الارث ثم ذوو الأرحام) يقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم الجد أبو الأم ، ثم الأخ للأُم ، ثم الخال ،
ثم العم للأُم (ولو اجتمعوا فى درجة فالأسن العدل أولى) من الأقره (على النص) بخلاف
غيرها من الصلوات (ويقدم الحر العبد على العبد القريب) فيقدم العم الحر على الأخ العبد
(ويقف) المصلى ندبا (عند رأس الرجل) ولو صغيرا (د) عند (عجزها) أى الأتقى ، وهى
أليها ، ويقف المأموم فى الصف حيث كان (وتجاوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا أوليائها
ويعمهم بالدعاء ، والأفضل لإفراد كل بصلاة ، وإذا أراد الصلاة عليهم جميعا وكانوا رجالا أو نساء
جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد الى جهة القبلة ، وقدم اليه أفضلهم خصالا تقتضى الرحمة ، وإن
كانوا ذكورا وإنانا جعل الرجال مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبلة (وتحرم) الصلاة (على
الكافر ، ولا يجب غسله) لكنه يجوز (والأصح وجوب تسكين الذمى ودفنه) وفاء بذمته .
وأما الحرى وكذا المرتد فلا يجب تسكينه قطعا ، وكذا دفنه على الأصح ، ومقابل الأصح لا
يجب تسكين الذمى ولا دفنه (ولو وجد عضو مسلم علم موته) بغير شهادة ، ولو كان هذا الجزء

صَلَّى عَلَيْهِ ، وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ ، وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ
كَاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ،
وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُغْتَسَلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي
قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ : فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ اسْتَشْهَدَ جُنُبٌ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُغْتَسَلُ ، وَأَنَّهُ
تُرْأَلُ بَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ ، وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِقًا
تَمَّمْ .

ظفروا أو شعرا (صلى عليه) أى الجزء وجوبا بعد غسله مواراته بخرقه بنية الصلاة على جلته
إن كانت البقية غسلت ولم يصل عليها والا نوى الصلاة على العضو فقط ، فان شك في غسل
البقية لم تجز نيتها إلا اذا علق ، ويجب دفن هذا العضو أيضا ، ومحل وجوب الصلاة على العضو إذا لم
يصل على البيت مع هذا الجزء ، والا فلا تجب ، وعلى هذا فما يوجد الآن في المدافن من أجزاء
الموتى الذين علمت الصلاة عليهم وغسلهم لا يجب في تلك الأجزاء غير المواراة والدفن (والسقط
إن استهْلَ) أى صاح (أو بكى ككبير) في أحكامه (والا) بأن لم يحصل منه واحد من
الأمرين (فان ظهرت أمارَةُ الْحَيَاةِ كاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله لا يصل ، ويجب
دفنه ، وكذا غسله (وإن لم تَظْهَرْ) أمارَةُ الْحَيَاةِ (ولم يبلغ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أى لم يظهر خلق
الآدمى فيه بالتخطيط (لم يصل عليه) ولم يغسل بل يسن ستره بخرقه ودفنه (وكذا إن
بلغها في الْأَظْهَرِ) أى ظهر خلقه ولم تَظْهَرْ أمارَةُ الْحَيَاةِ لا يصل عليه ، ويجب غسله وتنكفيه
ودفنه ، ومقابل الْأَظْهَرِ تجب الصلاة أيضا (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أى يجرمان
(وهو) أى الشهيد (من مات في قتال الكفار) سواء كانوا حربيين أو مرتدين (بسببه)
أى القتال ، ولو بعود سلاحه اليه ، أو قتله الكفار صبرا ، أو وجد في ساحة القتال ميتا ولم يعلم
سبب موته (فان مات بعد انقضائه ، أو في قتال البغاة فغير شهيد في الْأَظْهَرِ) ومقابله أن من
مات بعد انقضائه بجراحة يقطع بموته منها ، أو في قتال البغاة فهو شهيد (وكذا) لو مات
(في القتال لا بسببه) كأن قتله مسلم عمدا ، أو مات جفاة فغير شهيد (على المذهب) وقيل
انه شهيد (ولو استشهد جنب فالأصح أنه لا يغسل) بل يحرم ، ومقابل الأصح أنه يغسل
(و) الأصح (أنه) أى الشهيد (ترأل بجاسته غير الدم) فتغسل ، وإن أدى ذلك إلى إزالة دم
الشهادة ، ومقابل الأصح لا تزال مطلقا ، وقيل إن أدى إلى إزالة دم الشهادة لا تزال ، والا أزيلت
(ويكفن) الشهيد ندبا . (في ثيابه المُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ) ويجوز إبدالها بغيرها (فان لم يكن ثوبه
سابقا) أى ساترا لجميع بدنه (تم) وجوبا ، ويندب نزع آلة الحرب عنه : كدرع ، وكذا
كل ما لا يعتاد لبسه .

[فصل] أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَعَ وَيُعَمَّقَ ، قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرَ الرَّجَالُ ، وَأَوْلَاهُمْ الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوْلَاهُمْ الزَّوْجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَكُونُونَ وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبْلَةِ وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ ، وَظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ ، وَيَحْشَوْنَ مِنْ دَنَاءِ ثَلَاثَ حَشَيَاتٍ تُرَابٍ ثُمَّ يَهَالُ بِالمَسَاحِي ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَسْطِيعَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيهِ ، وَلَا يَدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا ،

[فصل] فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ (أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ) بعد ردمها (الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ) عن نبش الميت وأكله فلا يكفي وضعه على الأرض أو في غار والبناء عليه لأنه ليس بحفرة ، ومن ذلك الفساد المعلومة خصوصا وفيها إدخال ميت على ميت (ويندب أن يوسع) بأن يزداد في طوله وعرضه (ويعمق) بأن يزداد في نزوله (قدر قامة وبسطة) من رجل معتدل بأن يقوم باسطا يديه وهما أربعة أذرع ونصف (واللحد) وهو أن يحفر في أسفل حانب القبر القبلي قدر ما يسع الميت ويستره (أفضل من الشق) وهو أن يحفر قعر القبر كالنهر أو يبنى جانباه ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت ويستقف عليه بنحو لبن (ان صلبت الأرض) أما في الرخوة فالشق أفضل (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عنده رجل الميت (ويسل من قبل رأسه برفق) لابتغاف (ويدخله القبر الرجال) إذا وجدوا وإن كان الميت أنثى (وأولاهم) أي الرجال (الأحق بالصلاة) عليه (قلت : إلا أن تكون امرأة مزوجة فأولاهم الزوج ، والله أعلم) ويليهِ الأئمة ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ثم عبيدها ثم العصاة الذين لا محرمية لهم ثم ذوالرحم كذلك الأجنبي الصالح (ويكونون) أي المدخلون للميت (وترا ، ويوضع في اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا ، ويوجه (للقبلة) وجوبا ، فلو وجه لغيرها نبش وجهه إليها ، ولو وضع على اليسار للقبلة كان مكروها ولم ينش (ويسند وجهه) وكذا رجلاه (إلى جداره) أي القبر ويجافي باقي بدنه فيكون كالقوس كل ذلك ندبا [و] يسند (ظهره بلبنة ونحوها) كتراب ، ويجعل تحت رأسه لبنة ويفضي بحدته إليها (ويسد فتحة اللحد بلبن) وهو طوب لم يحرق (ويحشو) والحشو الأخذ بالكفين معا (من دنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب) من تراب القبر (ثم يهال) أي يصب التراب (بالمساحي) جمع مسحاة ، وهي الفأس (ويرفع القبر شبرا فقط) فلا يزداد على تراب القبر ، ورفعه فوق الشبر مكروه (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسنيمه) ومقابله التسنيم أولى (ولا يدفن اثنان في قبر) ابتداء ، فلو جمع اثنان من جنس كرجلين جرم ، وقيل كره (إلا لضرورة) كأن كثروا (فيقدم أفضلهما) وهو الأحق بالامامة إلى جدار القبر القبلي ، لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه . أما الابن مع الأم فيقدم ، ولا يجمع رجل مع امرأة إلا لضرورة

وَلَا يُخْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا يُوطَأُ ، وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا ، وَالتَّعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ ، وَبِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبْرَكَ ، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ : غَفَرَ اللَّهُ لِمَيْتِكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شِمَائِلِهِ ، وَالنُّوحُ وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ . قُلْتُ : هَذِهِ مَسَائِلُ مَنْثُورَةٌ : يُبَادَرُ بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيْتِ وَوَصِيَّتِهِ ، وَيُكْرَهُ تَمَتُّي الْمَوْتِ لِضَرْبِ نَزَلٍ بِهِ لَا لِفِتْنَةِ دِينٍ ، وَيُسْنُ التَّدَاوِي ، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيْتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، بِخِلَافِ نَهْيِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَلَا يَنْظَرُ الْفَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةُ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ ،

وإن كان بينهما محرمية . أما نبش القبر بعد دفن الميت لدفن ثان فلا يجوز إلا إذا بلى الأول وصار ترابا (ولا يجلس على القبر) ولا يستند إليه (ولا يوطأ) أى يكره ذلك ، والمراد من القبر ما خذى الميت ، ولا يكره المنشئ بين القبور (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته (حيا) ولا عبرة بالمهاجرة للتجبر (والتعزية) وهى الأمر بالصبر والجل عليه والتحذير من الجزع والدعاء للميت (سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة أيام) لحاضر من الموت ومن القدوم لغائب فتكره التعزية بعدها (ويعزى المسلم بالمسلم : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك ، و) يعزى المسلم (بالكافر) القريب (أعظم الله أجرك وصبرك) وأخلف عليك (و) يعزى (الكافر بالمسلم : غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وتعزية الحربى والمردة مكروهة إلا إن رضى إسلامه فهى مستحبة (ويجوز السكاء عليه) أى الميت (قبل الموت وبعده) ولو بعد الدفن ولكنه خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيحرم ، ولكن هذا إذا لم يغلبه البكاء والا فلا يدخل تحت النهى (ويحرم الندب بتعديده شئائله) أى خصاله الحسنة وهو بصيغ مخصوصة ، فتعديده المحاسن مع التأسف بالصيغ المخصوصة حرام ولومع عدم البكاء (و) يحرم (النوح) وهو رفع الصوت بالندب (و) يحرم أيضا (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق جيب ورفع صوت بافراط فى البكاء ، ومن ذلك تغيير الزى ولبس غير ما جرت به العادة (قلت : هذه مسائل منشورة) أى متفرقة ليست من باب واحد زادها على المحرر (يبادر) ندبا (بقضاء دين الميت) قبل الاشتغال بتجهيزه (و) تنفيذ (وصيته) ويجب ذلك عند طلب الموصى له المعين (ويكره تمى الموت لضرب نزل به) فى بدنه ، أو ضيق فى ديناه (لا لفتنة دين) فلا يكره بل يستحب (ويسن التداوى) للمريض ، فإن ترك التداوى توكلًا وقوى يقينه فهو أفضل (ويكره إكراهه) أى المريض (عليه) أى التداوى ، وكذا إكراهه على الطعام (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقبيل وجهه) إذا كان صالحا (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة وغيرها) كالإعلام والترحم (بخلاف نهي الجاهلية) وهو النداء بذلك مفتخر الميت ومأثمه فإنه مكروه (ولا ينظر الفاسل من بدنه) أى الميت (إلا قدر الحاجة من غير العورة) فإن نظر زائدا

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ بِمِمْ ، وَيَغْسِلُ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ الْمَيْتَ بِلَا كَرَاهَةٍ ، وَإِذَا مَاتَ غُسْلًا
 غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ ، وَلَيْسَ الْغَاسِلُ أَمِينًا . فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذِكْرَهُ ، أَوْ غَيْرَهُ حَرَمَ
 ذِكْرَهُ إِلَّا بِمُصْلَحَةٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ أَقْرَعَ ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيْبِهِ
 الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ الْكَفْنُ الْمُعْصِرُ ، وَالْمَغَالَاةُ فِيهِ ، وَالْمَغْسُولُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ ، وَالصَّبِيُّ
 كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ ، وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ ، وَقِيلَ وَاجِبٌ ، وَلَا يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ إِلَّا
 الرَّجُلُ وَإِنْ كَانَ أَثْنَى ، وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مَرْبِيَةٍ وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سَقُوطُهَا ،
 وَيَنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كِتَابُوتٍ ، وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرَّجُوعِ مِنْهَا ، وَلَا بَأْسُ
 بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِي الْجَنَازَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ ، وَلَوْ اخْتَلَطَ
 مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ يَقْصِدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ
 الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ نَازِلًا بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَشْتَرِطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، فَلَوْ مَاتَ

على الحاجة كره . وأما العورة فنظرها حرام (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لنهري جسنده (بم)
 وجوبا (و يغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة ، وإذا ماتا غسلا واحدا فقط) لأن الغسل
 الذي عليهما انقطع بالموت (وليكن الغاسل أمينا) ندبا (فان رأى خيرا) كاستنارة وجهه (ذكره)
 ندبا (أو غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره إلا لمصلحة) كأن كان مبتدئا فيذكره (ولو تنازع
 أخوان أو زوجتان) في غسل ميت لهما (أقرع) بينهما فمن خرجت قرعته غسله (والكافر
 أحق بقريبه الكافر) في تجهيزه من قريبه المسلم (ويكرهه) للرأه (الكفن المعصر والمزعفر)
 وأما الرجل فيحرم عليه المزعفرون المعصر (و) تكرهه (المغالة فيه) أي الكفن . وأما تحسينه
 في بياضه ونظافته فمستحب (والمغسول أولى من الجديد ، والصبي كبالغ في تكفينه بأثواب)
 ثلاثة (والحنوط مستحب) لا واجب (وقيل واجب ، ولا يحمل الجنابة إلا الرجال) ندبا (وان
 كان) الميت (أثني) فيكره للنساء (ويحرم حملها على هيئة مربية) كحمل الكبير على الكتف
 مثلا (و) على (هيئة يخاف منها سقوطها) لأنه تعريض لها نكته (ويندب للمرأة ما يسترها
 كتابوت) وهو سرير فوقه قبة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أي الجنابة . وأما في الذهاب
 معها فمكروه (ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر) وأما غير قريبه فحرام ، ومثل القريب
 الزوجة والجار (ويكره اللغط في الجنابة) وهو رفع الصوت ولو بقراءة (و) يكره (إتباعها
 بنار) وفعل ذلك عند القبر مكروه أيضا (ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع) وتكفينهم
 (والصلاة) عليهم ودفنهم (فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمنصوص
 أوعلى واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما) ويعذر في تردد النية للضرورة (ويقول :
 اللهم اغفر له ان كان مسلما ، ويشترط لصحة الصلاة تقدم غسله ، وتكره قبل تكفينه ، فلومات

يَهْدِمُ وَنَحْوَهُ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغَسَلُهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ، وَيَشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى
الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيُسَنُّ
جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ ، وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى ، وَمَنْ صَلَّى
لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا تُؤَخَّرُ لِيَزِيدَ مُصَلِّينَ ، وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَفِيرُهُ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ ،
وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرٍ ، أَوْ عَكْسَ جَازٍ ، وَالدَّفْنُ فِي الْقَبْرِ
أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ اللَّيْتُ بِهَا ، وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا ، وَأَنْ
يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ وَكَلَى مِلَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ
وَلَا يَحْدَثُهُ ، وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ ، وَتَجُوزُ الدَّفْنُ
لَيْلًا ، وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَحَرَّهْ ، وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ تَجْهِيصُ الْقَبْرِ
وَالْبِنَاءُ وَالكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بُنِيَ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ هُدِيمٌ ، وَيُنْدَبُ

يهدم ونحوه) كأن وقع في بئر (وتعذر إخراجه وغسله لم يصل عليه) لفوات الشرط (ويشترط
أن لا يتقدم على الجنازة الحاضرة) عند الصلاة عليها (ولا) على (القبر على المذهب فيهما)
وقيل يجوز التقدم عليهما ، ويشترط أن يجمعهما مكان واحد ، وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد
على ثلثائة ذراع تقريباً (وتجوز الصلاة عليه في المسجد) بلا كراهة بل هي أفضل (ويسن
جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فأكثر، وإذا صلى عليه) أي الميت (خضر
من لم يصل صلى) ولو بعد الدفن ووقع فرضاً (ومن صلى) على جنازة ولو منفرداً (لا يعيد على
الصحيح) ومقابله يسن إعادتها في جماعة ، وقيل إن صلى منفرداً ثم وجد جماعة أعادها (ولا
تؤخر لزيادة مصلين) بل تصلى بمن حضر ، ومن جاء صلى على القبر (وقاتل نفسه كغيره في الغسل
والصلاة) . ولو نوى الإمام صلاة غائب ، والمأموم صلاة حاضر أو عكس حاز ، والدفن في المقبرة أفضل
من الدفن في غيرها ، بل يكره في البيت إلا للشهيد فيدفن موضع قتله (ويكره الميت بها)
أي المقبرة إذا كان منفرداً . وأما إذا كان في جمع لقراءة قرآن مثلاً فلا يكره (ويندب ستر القبر)
عند ادخال الميت فيه (بثوب ، وإن كان) الميت (رجلاً) وهو لا يثني أكّد (و) يندب (أن
يقول : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ولا يفرش تحته) أي الميت (شيء ، ولا) يوضع تحت
رأسه (بحدّة) أي يكره ذلك (ويكره دفنه في تابوت إلا في أرض نديّة) بسكون الدال وتخفيف
الياء (أو رخوة) بكسر الراء فلا يكره ، وكذلك في أرض مسبعة لا يصونه فيها إلا التابوت
(ويجوز الدفن ليلاً . ووقت كراهة الصلاة ما لم يتحرّره) فان تحرّاه كره (وغيرهما) أي الليل ، ووقت
الكراهة (أفضل ، ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالجير (والبناء) عليه (والكتابة
عليه) ولو لاسم صاحبه ، ويكره تقبيل التابوت والأعتاب ، وأن يجعل على القبر مظلة (ولو بُنِيَ
في مقبرة مسبلة) وهي التي جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها (هدم) ويحرم البناء فيها (ويندب

أَنْ يَرُشَ الْقَبْرُ بِمَاءٍ ، وَيُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَى ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَيَجْمَعُ
 الْأَقَارِبُ فِي مَوْضِعٍ ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ، وَقِيلَ تَحْرُمُ ، وَقِيلَ
 تُبَاحُ ، وَيُسَلَّمُ الزَّائِرُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو ، وَيَحْرُمُ ثَقُلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَقِيلَ
 يُسْكِرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقَرَبِ مَكَّةَ أَوْ لِلدِّينَةِ أَوْ يَتَى الْقُدْسَ نَصَّ عَلَيْهِ ، وَنَبَشُهُ
 بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ : بَأَنْ دُفِنَ بِلَاغُسْلٍ ، أَوْ فِي أَرْضٍ ، أَوْ
 تَوْبٍ مَغْصُوبِينَ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ، أَوْ دُفِنَ لِقَبْرِ الْقَبِيلَةِ لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْنِيتَ ، وَلِحَبْرَانَ أَهْلَهُ
 تَهْنِئَةً طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ، وَيُلْحَقُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ ، وَيَحْرُمُ تَهْنِئَتُهُ
 لِلنَّاسِ نَحَاتٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أن يرش القبر بماء) وأما بماء الورد فمكروه (ويوضع عليه) أي القبر (حصى ، وعند رأسه)
 أي الميت (حجر أو خشبة ، و) يندب (جمع الأقارب) للميت (في موضع) من المقبرة ، وينبغي
 إلحاق الزوجين والعقلاء والأصدقاء بالأقارب (و) يندب (زيارة القبور للرجال ، وتكره للنساء ،
 وقيل تحرم ، وقيل تباح) ويحرم به في الأحياء ، ومحل تلك الأقوال في غير زيارة قبور الأنبياء
 وأهل الصلاح ، والا فزيارتهم سنة للنساء أيضا (ويسلم الزائر) للقبور ندبا (ويقرا) مانيسر من
 القرآن (ويدعو) للميت عقب القراءة ، ويسمقبل عنده القبلة (ويحرم ثقل الميت إلى بلد آخر)
 قبل أن يدفن إلا أن تكون النلة قريبة (وقيل يكره) إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت
 المقدس ، نص عليه) الشافعي رضي الله تعالى عنه . والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت
 فحينئذ تنقضي الكراهة والحزمة (ونبشه بعد دفنه) وقبل بلاء جسده عند أهل الخبرة (للقول وغيره)
 كسلاة وتكفين (حرام إلا للضرورة بأن دفن بلاغسل أوفى أرض أو توب مغصوبين) فيجب النباش
 (أو وقع فيه) أي القبر (مال) وطلبه ماله فيجب النباش (أو دفن لغير القبلة لا للتكفين)
 فلا ينباش لأجله لو دفن من غير كفن (في الأصح) ومقابله ينباش . وكذا لو خلقه سيل أو ندوة
 ينباش لينقل . وأما بعد بلاء جسد الميت فلا يحرم نبشه ، بل تحرم عمارة قبره إذا كان في مقبرة
 مسيلة إلا إذا كان من أهل الخير الذين يتبرك بهم فستمر حزمة نبشهم (ويسن أن يقف جماعة
 بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثنية) ويسن تلقين الميت المكلف (و) يسن (لحبران
 أهله تهنية طعام يشبعهم) أي الأهل (يومهم وليلتهم ويلح عليهم) ندبا (في الأكل ويحرم
 تهنيته) أي الأكل (للتناحات) والنادبات (والله أعلم) وأما إصلاح أهل الميت طعاما ، وجمع
 الناس عليه فبدعة تعد من النياحة .

كتاب الزكاة

باب زكاة الحيوان

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ : وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفِئَمُ ، لَا الْحَيْلُ وَالرَّقِيقُ ، وَالْمَتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظِلْبَاءَ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَيُفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ ، وَعَشْرِينَ أَرْبَعَ ، وَخَمْسَ وَعَشْرِينَ بَنْتُ خَاضٍ ، وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً . وَبَنْتُ الْخَاضِ لَهَا سَنَةٌ ، وَاللَّبُونِ سَنَتَانِ ، وَالْحَقَّةُ ثَلَاثُ ، وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعُ ، وَالشَّاةُ جَذَعَةُ ضَانٍ لَهَا سَنَةٌ ، وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، أَوْ ثِنْيَةُ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ ، وَقِيلَ سَنَةٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَأَنَّهُ

كتاب الزكاة

هي لغة النعم والبركة والتطهير والمدح ، وشرعاً اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط ، وهي أحد أركان الإسلام .

باب زكاة الحيوان

ولها خمسة شروط : الأول مذكور في قوله (إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ ؛ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفِئَمُ) الْأَنْسِيَّةُ (لَا الْحَيْلُ وَالرَّقِيقُ وَالْمَتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظِلْبَاءَ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَيُفِيهَا شَاةٌ وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ ، وَعَشْرِينَ أَرْبَعَ ، وَخَمْسَ وَعَشْرِينَ بَنْتُ خَاضٍ ، وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ) يَسْتَمِرُّ وَجُوبُ الثَّلَاثِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَةً وَثَلَاثِينَ فَيُجِبُ (فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً) وَلَا يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ إِلَّا بِعَدِّ زِيَادَةِ عَشْرِ (وَبَنْتُ الْخَاضِ لَهَا سَنَةٌ) وَطُعِنَتْ فِي الثَّانِيَةِ (وَ) بَنْتُ (اللَّبُونِ سَنَتَانِ) وَطُعِنَتْ فِي الثَّالِثَةِ (وَالْحَقَّةُ) لَهَا (ثَلَاثُ) وَطُعِنَتْ فِي الرَّابِعَةِ (وَالْجَذَعَةُ) لَهَا (أَرْبَعُ) وَطُعِنَتْ فِي الْخَامِسَةِ (وَالشَّاةُ) الْوَاجِبَةُ فِي الْإِبِلِ (جَذَعَةُ ضَانٍ لَهَا سَنَةٌ) أَوْ أَجْذَعَتْ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا وَإِنْ لَمْ يَمُتْ لَهَا سَنَةٌ (وَقِيلَ) لَهَا (سِتَّةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثِنْيَةُ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ ، وَقِيلَ سَنَةٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا) أَيْ الْجَذَعَةُ وَالثَّنْيَةُ (وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ) لَكِنْ لَا يَجُوزُ الْإِتِّقَالُ إِلَى غَنَمِ بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا بِمِثْلِهِا فِي الْقِيَمَةِ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ

يُجْزَى الذَّكَرُ ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ
فَأَبْنُ لَبُونٍ ، وَالْعَمِيَّةُ كَعَدَمُ وَمَتَّةٌ ، وَلَا يُكَلَّفُ كَرِيْمَةٌ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ ، لَا لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كَمَا اتَّفَقَ بَعِيرُ
فَالْمَذْهَبُ لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حَقَاقٍ ، بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا
أَخَذَ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ، وَقِيلَ يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ وَجَدَهُمَا فَالصَّحِيحُ
تَسْيِئُ الْأَغْبَطَ ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ أَوْ قَصَرَ السَّاعَى ، وَإِلَّا فَيُجْزَى ، وَالْأَصَحُّ
وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شَقِصٍ بِهِ ، وَمَنْ
لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَقَعَمَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ،
أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بِنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ

يُجْزَى الذَّكَرُ (من الضأن أو العز وإن كانت الإبل أنثى ، ومقابل الأصح لا يجزى الذكر
مطلقاً ، وقيل يجزى في الإبل الذكور دون الأنثى (وكذا) الأصح أنه يجزى (بغير الزكاة عن
دون خمس وعشرين) ومقابل الأصح لا يجزى بل لابد في كل جنس من حيوان ، وقيل لا يجزى
إذا كانت قيمته أنقص من الشياه الواجبة (فان عدم بنت المخاض) بأن لم تكن عنده وقت
الوجوب (فان لبون) ذكر ، وان كان أقل قيمة من بنت المخاض (و) بنت المخاض (العمية
كعدومة ، ولا يكلف) أن يخرج بنت مخاض (كريمة) إذا كانت [إبله مهازيل (لكن تمنع)
الكريمة (ابن لبون في الأصح) ومقابله يجوز إخراجه مع وجودها (ويؤخذ الحق) الذكر
(عن بنت المخاض) إذا لم تكن عنده (لا) عن بنت (لبون في الأصح) ومقابله يجزى
عن بنت اللبون (ولو اتفق فرضان كما اتفق بغير) ففيها أربع حقائق وخمس بنات لبون (فالمذهب
لا يتعين أربع حقائق ، بل هنَّ أو خمس بنات لبون) وفي قول قديم : يتعين الحقائق (فان وجد
بماله أحدهما أخذ) وان كان الآخر أغبط للفقراء (وإلا) بأن لم يكن عنده أحدهما بصفة
الاجزاء (فله تحصيل ما شاء) ولو غير أغبط (وقيل يجب الأغبط للفقراء ، وان وجدها) في ماله
(فالصحيح تعين الأغبط) ومقابله إن كان يخرج عن محجور فيعتبر غير الأغبط ، وإن كان
عن نفسه تغير (ولا يجزى) على الصحيح (غيره) أي الأغبط (إن دلَّس) المالك بأن
أخفى الأغبط (أو قصر الساعي) بأن أخذ من غير اجتهاد (والا) بأن اتنى الأصمان
(فيجزى ، والأصح) مع الاجزاء (وجوب قدر التفاوت) بين ما أخرجته وبين قيمة الأغبط
ومقابل الأصح لا يجب بل يسن (ويجوز إخراجه) أي قدر التفاوت (دراهم) أو دنانير
فاذا كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة بنات اللبون أربع مائة وخمسين وأخذ الحقائق فالتفاوت خسون
فالما أن يدفعها ، وإما أن يشارك الفقراء في بنت لبون يكون لم خمسة أناسها (وقيل يتعين تحصيل
شقص به) أي بقدر التفاوت (ومن لزمه بنت مخاض فعدها) في ماله (وعنده بنت لبون
دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ، أو) لزمه (بنت لبون فعدها دفع بنت مخاض مع شاتين

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْأَرْهَامِ
لِدَانِيهَا ، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِإِبِلَةٍ مَعِيَّةً ، وَلَهُ صُعُودُ
دَرَجَتَيْنِ ، وَأَخَذَ جُبْرَانَيْنِ ، وَنُزُولُ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ بِشَرَطِ تَعْدِيرِ دَرَجَةٍ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ جُبْرَانٍ سَعٍ قَنِيَّةً بَدَلَ جَذْعَةٍ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ . قُلْتُ :
الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُجْزَى شَاةٌ وَعِشْرَةُ دِرْهَمٍ ، وَتُجْزَى
شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لُجْبْرَانَيْنِ ، وَلَا الْبَقَرَى حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ ، ثُمَّ
فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَمَّا سَلَّتَانِ ، وَلَا الْغَنَمُ حَتَّى تَبْلُغَ
أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذْعَةٌ ضَانٍ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِعْزٍ وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ،
وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعُمِائَةٍ أَرْبَعٌ بِمِثْمٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ .
[فصل] إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ ، فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَانٍ مِعْزًا أَوْ عَكْسَهُ
جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرَطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ ،

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) فله الصعود إلى أعلى وأخذ
الجبران ، وله النزول إلى أسفل ودفع الجبران بشرط كون المنزل إليه سن زكاة (والخيار في الشاتين
والأرهام لدانيتها) سواء كان المالك أو الساعي (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) ومقابلته
الخيار للساعي (إلا أن تكون إليه معية) فلاخيرة له في الصعود لاخذ الجبران ، وله النزول ودفع
الجبران (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين) كما لو وجب عليه بنت مخاض فصعد إلى حقة
(ونزول درجتين مع جبرانين) كما إذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض ، ولا يجوز هذا إلا (بشرط
تعديل درجة) قربي (في الأصح) فلا يصعد عن بنت مخاض إلى حقه أو ينزل عن الحقة إلى
بنت مخاض إلا عند تعديل بنت اللبون ، ومقابل الأصح يجوز ولو مع وجود القربي (ولا يجوز
أخذ جبران مع ثنية) وهي التي تم لها خمس سنين وطعت في السادسة (بدل جذعة) عند
فقدائها (على أحسن الوجهين) لأنها ليست من أسنان الزكاة (قلت : الأصح عند الجمهور والجواز
والله أعلم ، ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) في جبران واحد (وتجزى شاتان وعشرون) درهما
(الجبرانين . ولا) شيء في (البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع ابن سنة) ودخل في الثانية (ثم في كل
ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة لها سنتان) ولا جبران في البقر ولا في الغنم (ولا) شيء في
(الغنم حتى تبلغ أربعين ففيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز ، وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ، و)
في (مائتين وواحدة ثلاث ، و) في (أربع مائة أربع) من الشياه (ثم في كل مائة شاة) ويضم
ملكه المتفرق في الأماكن إلى بعض ويذكر باعتبار اجتماعه .

[فصل : إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ] بَأَنَّ كَانَتْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَانًا أَوْ مِعْزًا (أخذ الفرض منه) أي النوع
(فلو أخذ عن ضأن معزًا أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) كأن تساوى ثنية المعز في القيمة

وإن اختلف كضأن ومعر في قول يؤخذ من الأكثر ، فإن استويا فلا غبط ،
والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطا عليهما بالقيمة ، فإذا كان ثلاثون عنزا وعشر نجمات
أخذ عنزا أو نجمة بقيمتها ثلاثة أرباع عنز ورُبْع نجمة ، ولا تؤخذ مريضة ، ولا معيبة
إلا من مثليها ، ولا ذكر إلا إذا وجب ، وكذا لو تمحضت ذكورا في الأصح ، وفي
الصغار صغيرة في الجديد ، ولا ربي ، وأكولة ، وحامل ، وخيار إلا برضا المالك ، ولو
اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل ، وكذا لو خلطا مجاورة بشرط أن
لا تتميز ، في المشرب والمشرح والمراح وموضع الحلب ، وكذا الفحل والراعي
في الأصح لآنية الخلطة في الأصح ، والأظهر تأييد خلطة الثمر والزروع والنقد وعروض
التجارة ، بشرط أن لا يتميز الناطور ،

جذعة الضأن (وإن اختلف النوع) كضأن ومعر في قول يؤخذ الواجب (من الأكثر) وإن
كان الأغبط خلافة (فإن استويا) عددا (فالأغبط) للمستحقين (والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطا عليهما
بالقيمة ، فإذا كان ثلاثون عنزا وعشر نجمات أخذ) الساعي (عنزا أو نجمة بقيمة ثلاثة أرباع
عنز ورُبْع نجمة) والمخير في ذلك المالك (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) مما رتب به في البيع (إلا
من مثليها) بأن كان جميعها كذلك ، فإن كان فيها معيب وكامل لزمه إخراج كامل باعتبار القيمة
(ولا) يؤخذ (ذكر إلا إذا وجب) كل من اللبون عن بنت الخاض والتبيع في البقر (وكذا)
يؤخذ الذكر (لو تمحضت) ماشيته (ذكورا في الأصح) ومقابله لا يؤخذ إلا أنثى وإن تمحضت
ذكورا (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة) ويتصور ذلك مع أن الشرط الحول بموت الأمهات فينبى
حولها على حولها (في الجديد) وفي القديم لا يؤخذ إلا الكبيرة لسكن دون الكبيرة المأخوذة
من الكبار في القيمة (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء والقصر ، وهي الحديثة العهد
بالتاج (و) لا تؤخذ (أكولة) وهي المسنة للأكل (وحامل وخيار إلا برضا المالك) في الجميع
(ولو اشترك أهل الزكاة) الذين تجب عليهم (في ماشية) شركة شيوخ كأن ورثاها وهي نصاب ، أو
لأحدهما ما يكمل نصابا (زكيا كرجل) إذا دامت الشركة سنة (وكذا) يركبان زكاة رجل
(لو خلطا مجاورة) فإن لم يكونا من أهل الزكاة كأن كان أحد المالكين لذي ، أولم يلبغا نصابا ،
أولم يمض حول فلا زكاة ، ويزاد في شركة المجاورة شروط أشار لها بقوله (بشرط أن لا يتميز)
ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرب) وهو موضع شرب الماشية بأن تسقى من ماء واحد
كثير مثلا (والمشرح) وهو الموضع الذي تجتمع فيه لتساق إلى المرعى ، ولا المرعى الذي ترعى فيه
(والمراح) بضم الميم مأواها ليلا (وموضع الحلب) فلا تختص ماشية أحدهما بشيء مما ذكر
والا فلا خلطة جوار (وكذا) يشترط (اتحاد الفحل والراعي) فلا تختص ماشية أحدهما بفعل
يترد على أنثاه ، ولا براع ، ولا يضر تعدده (لآنية الخلطة في الأصح) ومقابله تشترب (والأظهر
تأييد خلطة الثمر والزروع والنقد وعروض التجارة) باشتراك أو مجاورة (بشرط أن يتميز الناطور) وهو

وَالْجَرِينُ وَالِدٌ كَانَ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوُهَا . وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ :
مُضَى الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ مَا نَتَجَّ مِنْ نِصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ ، وَلَا يُضَمُّ الْمُلُوكُ بِشِرَاءِ
أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ ، فَلَوْ ادَّعَى النَّتَاجُ بَعْدَ الْحَوْلِ صُدُقًا ، فَإِنْ اتَّهَمَ بِحَلْفٍ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ
فِي الْحَوْلِ فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَكَوْنُهَا سَائِمَةً ، فَإِنْ عُلِفَتْ مَعْظَمَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ
وَلَا فَالْأَصَحُّ إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِأَصْرَرٍ يَتَنَبَّهُ وَجِبَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَامَتْ
بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثٍ وَنَضِجَ وَنَحْوِهِ فَلَا زَكَاةَ فِي
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عَنْهُدُ وَإِلَّا فَعِنْدَ بُيُوتِ أَهْلِهَا ، وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ
فِي مَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً ، وَإِلَّا فَتَقَدَّرَ عِنْدَ مُضَيِّقٍ .

حافظ الزرع والشجر (والجرين) موضع تجفيف الثمار (والدكان والحارس ومكان الحفظ)
تخزانه (ونحوها) كاليزان والوزان والجلال ، فإذا كان لكل منهما نخيل أو زرع أو أمتعة تجارة
أو كبس فيه فقد في صندوق واحد ولم يتميز أخدهما عن الآخر بشيء مما ذكر زكيا زكاة الواحد
(ولو جوب زكاة الماشية شريطة) زيادة على ماصرة وما سياتي (مضى الحول في ملكه لكن
ما نتج من نصاب) وتم انفصاله قبل تمام حول النصاب (يزكي بحوله) أي النصاب وإن ماتت
الأمهات ، أمالو انفصل النتاج بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله (ولا يضم المملوك بشرائه أو
غيره) كهبه إلى ما عنده (في الحول) وأما في النصاب فيضم ، فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ،
ثم اشترى عشرة في رجب فعليه عند تمام الحول الأول تباع ، وعند كل حول بعده ثلاثة أربع مسنة
وعند تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى النتاج بعد الحول) وادعى الساعي خلاف قوله
(صدق) المالك (فإن اتهم حلف) استحبابا (ولو زال ملكه في الحول) عمن النصاب
(فعاد) بشراء أو هبة (أو بادل بمثله) كابل بأبل أو بقر (استأنف) الحول ، فالشرط بقاء المالك
جميع الحول ، وكل ذلك إن فعل فرارا من الزكاة مكروه . وقال النزالي : حرام ولا تبرأ به النعمة (و)
الشرط الثاني (كونها) أي الماشية (سائمة) أي راعية في كلا مباح (فإن علفت معظم الحول
فلا زكاة) فيها (والا) بأن علفت ديون المعظم (فالأصح) ان علفت قدرا تعيش بدونه بلا
ضرر بين وجبت والا) بأن كانت لا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة
والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالبا ، ومقابل الأصح أنها ان علفت قدرا يعد مؤنة بالنسبة
إلى درتها ونسلها وصرفها فلا زكاة ، والأوجبت (ولو سامت بنفسها) ولم يسلمها المالك (أو اعتلفت
السائمة) بنفسها (أو كانت عوامل) ولو بأجرة (في حرث ونضج) وهو جل الماء للشرب
(ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) ولا بد أن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت
الزكاة (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) فلا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد (والا) بأن
لم ترد ماء كأيام الربيع (فعند بيوت أهلها) تؤخذ (ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة
والا) بأن لم يكن ثقة (فتعد عند مضيق) تمر به .

باب زكاة النبات

تَحْتَصُّ بِالْقُوتِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ ، وَالْعِنَبُ ، وَمِنْ الْحَبِّ : الحِنْطَةُ ، وَالشَّعِيرُ ،
وَالْأَرْزُ ، وَالْعَدَسُ ، وَسَائِرُ الْمَقْتَاتِ اخْتِيَارًا ، وَفِي الْقَدِيمِ تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ،
وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرَسِ ، وَالْقُرْطُمِ ، وَالْعَسَلِ ، وَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ
رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ ، وَبِالدَّمَشَقِيِّ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَانِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
ثَلَاثُ مِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةٌ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ
وِثْمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ ، وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ وَثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَيُعْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَبِيدًا إِنْ تَتَمَّرَ وَتَزَبَّبَ ، وَإِلَّا فَرُطْبًا وَعِنَبًا ، وَالْحَبُّ مُصْنًى مِنْ
تَبْنِهِ ، وَمَا أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ كَالْأَرْزِ وَالْعَلَسِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ ، وَلَا يُكْمَلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ،

باب زكاة النبات

وَيَنْقَسِمُ إِلَى شَجَرٍ ، وَهُوَ مَالُهُ سَاقٍ ، وَإِلَى نَجْمٍ وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ (تَحْتَصُّ بِالْقُوتِ) وَهُوَ مَا يَقُومُ
بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ مِنَ الطَّعَامِ بخلاف ما يؤكل تنعماً أو نأذاً (وهو من الثمار الرطب والعنب ، ومن
الحب الحنطة والشعير والأرز والعدس) ومثله البسلاء (وسائر المقتات اختياراً) فخرج بالقوت
غيره كخوخ ، وبالاختيار ما يقتات اضطراباً لجذب ونحوه كحب الفاسول فلا زكاة في شيء من ذلك
(وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) وهو ثبت أصغر تصبغ به الثياب في اليمن
(والقرطم والعسل ، ونصابه) أي القوت (خمس أوسق ، وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية) فالوسق
ستون صاعاً ، والمصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلث بالبغدادية (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون
رطلاً وثلثان) باعتبار أن الرطل الدمشقي ستمائة رطل . وأن الرطل البغدادي مائة وثلثون درهماً
(قلت : الأصح) أنها بالدمشقي (ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل ، لأن الأصح أن رطل
بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وقيل بلا أسباع ، وقيل وثلثون ، والله
أعلم) فإذا ضربت الألف والستمائة من الأبطال إلى دراهم باعتبار أن الرطل مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم ثم قسمتها على ستمائة كان ما ذكره المصنف ، إذ كل رطل قصص درهماً
وثلثاً أسباع فكان ذلك سبباً في نقص الدمشقية (ويعتبر) في الرطب والعنب بلوغه خمسة حالة
كونه (تمراً أو زبدياً إن تمر) الرطب (وتزبيب) العنب (والا) بأن لم يتتمر ويتزبيب (فوطياً
وعنباً) وتخرج زكاته في الحال (و) يعتبر (الحب مصفى من تبنيه) وما أذخر في قشره كالأرز
والعلس (نوع من الحنطة) (ف) نصابه (عشرة أوسق) جرياً على الغالب أن العشرة يخرج
منها خمسة صافية فلو كانت تخرج من أقل اعتبر (ولا يكمل جنس بجنس) كالتمر بالزبيب والحنطة

وَيُضَمُّ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بَقْسِيَّةٍ ، فَإِنْ عَسَرَ أَخْرَجَ الْوَسْطُ ، وَيُضَمُّ الْعَلَسُ إِلَى الْحِنْطَةِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالسَّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَقِيلَ شَعِيرٌ ، وَقِيلَ حِنْطَةٌ ، وَلَا يُضَمُّ تَمْرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرَ ، وَيُضَمُّ تَمْرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ ، وَقِيلَ إِنْ طَلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَذَاذِ الْأَوَّلِ لَمْ يُضَمَّ ، وَزَرْعَا الْعَامِ يُضَمَّانِ ، وَالْأَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادِيهِمَا فِي سَنَةٍ ، وَوَاجِبُ مَاشِرَبٍ بِالْمَطَرِ أَوْ عُرُوقُهُ بِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ تَمْرِ وَزَرْعِ الْعُشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ نِصْفُهُ ، وَالْقَنَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَا سُقِيَ يَهْمَا سَوَاءً ثَلَاثَةً أَرْبَاعِهِ ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلٍ يُعْتَبَرُ هُوَ ، وَالْأَظْهَرُ يَقْسُطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ ، وَقِيلَ يَمْدِدُ السَّقِيَّاتِ ، وَتَجِبُ بَيْدُوٌ صِلَاحُ الثَّمَرِ وَاسْتِدَادُ الْحَبِّ ، وَيُسْنُ خَرْصُ

بالشعب (ويضم النوع الى النوع) كأنواع الزبيب والتمر. (ويخرج من كل) نوع (بقسطه فان عسر) بأن كانت الأنواع كثيرة وقيل المتحصل من كل (أخرج الوسط) منها لأعلاها ولا أدناها (ويضم العلس الى الحنطة لأنه نوع منها) وهو قوت أهل صنعاء اليمن (والسلت) يضم السين (جنس مستقل ، وقيل شعير ، وقيل حنطة ، ولا يضم تمر عام وزرعه الى آخره ، ويضم تمر العام بعينه الى بعض) في إكمال النصاب (وان اختلف ادراكه) كأن كان له نخلات بصعيد مصر ونخلات باسكندرية وأسرع ادراك الثمر في الأولى لحاررتها ولكن لا يحصل منه خسة أوسق وتأخر ادراك الثمر في الثانية لبرودتهما. ولكن بين الثمرتين اثنا عشر شهرا فأقل فيضم طلع نخله الى الآخر ، وهذا بخلاف مالو أثمر النخل أو السكرم في العام مرتين فلا يضم ، بل هما كشجرة عامين (وقيل ان طلع الثاني) من التمر (بعد جذاذ الأول) أى قطعه (لم يضم) وان جمعها عام واحد (وزرعا العام يضمان) كالذرة تزرع في الربيع والخريف والصيف فيضم بعضها الى بعض في إكمال النصاب (والأظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان لم يقع الزرعان في سنة ، ومقابل الأظهر الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة ، وان كان حصاد الثاني خارجا عنها (وواجب ماشرب بالمطر أو شرب) بهروقه بقربه من الماء) وهو البعل (من تمر وزرع العشر) ومثله كل ماشرب بما لا كلفة فيه (و) واجب (ماسق بنضح) أى نزح من نحو نهر مثلا (أو دولاب) كساقية (أو بما اشتراه نصفه) أى العشر (والقنوات) المحفورة من النهر (كالمطر على الصحيح) ففي المسقى بها العشر ، ومقابل الصحيح فيه نصف العشر للؤنة فيها (و) واجب (ماسق بهما) أى النوعين (سواء ثلاثة أرباعه) أى العشر (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان غلب المطر فالعشر أو النضح فنصفه (والأظهر يقسط) والتقسيط (باعتماد عيش الزرع ونمائه ، وقيل بعدد السقيات) النافعة بقول أهل الخبرة (وتجب) الزكاة فيما ذكر (بيدو) أى ظهور (صلاح الثمر واشتداد الحب) والمراد بوجوبها بما ذكر انعقاد سبب الوجوب حتى لا يصح التصرف في العين ببيع أو هبة ، لا وجوب اخراجها في الحال إذ لا يشترط تمام الصلاح والاشتداد (ويسن خرص) أى

التمر إذا بدا صلاحه على مالكه ، والمشهور إدخال جميعه في الخرص ، وأنه يكفي خرص ،
 وتشرطه المعدالة ، وكذا الحرية والدكورة في الأصح ، فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء
 ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ،
 ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب ، وقيل ينقطع بنفس الخرص ، فإذا
 ضمن جاز تصرفه في جميع المخروص بيمينه وغيره ، ولو ادعى هلاك المخروص بسبب خفي
 كسرقة ، أو ظاهر عرف صدق يمينه ، فإن لم يعرف الظاهر طوبى يمينه على الصحيح ،
 ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ، ولو ادعى خيف الخرص أو غلظه بما ينعقد لم يقبل ،
 أو بمختمل قبل في الأصح

زور (التمر) وهو الرطب والغنب (إذا بدا صلاحه على مالكه) لتؤخذ زكاته تمرًا وزبيبا ، وأما
 الحب فلا يخرص وكذا التمر قبل بدو صلاحه ، ويجوز خرص الكل إذا بدا الصلاح في نوع دون
 آخر ، وكيفية الخرص أن يطوف بالنخلة أو الكرمه ويرى جيع عناقيدها ويقول عليها من الرطب
 أو الغنب كذا ، ويحيى منه تمرًا أو زبيبا كذا ، ثم يفعل ذلك بواحدة بعد أخرى (والمشهور إدخال
 جميعه) أي التمر (في الخرص) فلا يترك منه شيئا ، ومقابل المشهور أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات
 يأكله أهله (وب) المشهور (أنه يكفي خرص) واحد ، ومقابلة يشترط اثنان (وشرطه) أي
 الخرص (التدالة) في الرواية ، فلا يقبل الفاسق (وكذا) شرطه (الحرية والدكورة في الأصح)
 فلا يكفي الرقيق والمرأة ، ومقابل الأصح لا يشترطان (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع
 من عين الثمرة ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه) إن لم يتلف قبل التحكك
 بلاتفریط ، والافلاشي عليه ، ومقابل الأظهر لا ينتقل ، وفائدة الخرص جواز التصرف في غير قدر
 الزكاة (ويشترط) في الانقطاع (التصريح) من الخارص (بتضمينه وقبول المالك على المذهب
 وقيل ينقطع بنفس الخرص) وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لأنه إذا تلفت الثمار بلاتفریط
 فلا شيء عليه (فإذا ضمن جاز تصرفه في جيع المخروص بيمينه وغيره) وقبل الضمان لا ينفذ تصرفه
 في الجميع ، وينفذ في غير قدر الزكاة شائعا لامعينا فلا يجوز له أكل شيء منه ولا بيع بعض معين
 (ولو ادعى هلاك المخروص بسبب خفي كسرقة ، أو ظاهر عرف) أي اشتهر كحريق (صدق يمينه)
 استحبابا (فإن لم يعرف الظاهر طوبى يمينه) على وقوعه (على الصحيح ، ثم) بعد اليقنة (يصدق
 يمينه في الهلاك به) أي بذلك السبب ، ومقابل الصحيح يصدق بيمينه بلا يمينه (ولو ادعى خيف
 الخارص أو غلظه بما يبعد) عادة كالبيع (لم يقبل) إلا يمينه . نعم يحط عنه القدر المحتمل (أو)
 ادعى غلظه (بمختمل قبل في الأصح) وحط عنه ما ادعاه ، ومقابل الأصح لا يحط ، وإذا أخرج
 زكاة الحبوب والثمار ومكثت عنده سنين لا يجب فيها شيء ، بخلاف النقد والماشية ، وتؤخذ الزكاة
 ولو كانت الأرض خراجية .

باب زكاة النقد

نِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَالذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا يَوْزَنُ مَكَّةَ ، وَزَكَاةُهُمَا رُبْعُ عَشْرِ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْمَنْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنْاءٌ مِنْهُمَا وَجُهِلَ أَكْثَرُهُمَا زَكَاةُ الْأَكْثَرِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ مِيزَ ، وَيُزَكَّى الْمَحْرَمُ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ ، لَا لِلْبَاحِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنَّ الْمَحْرَمَ الْإِنْاءَ وَالسَّوَارَ وَالْخُلْخَالَ لِلْبَيْسِ الرَّجُلِ ، فَلَوْ اتَّخَذَ سِوَارًا يَلَا قَصْدَ أَوْ سَدَّ إِبَارَتِهِ لَمْ يَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ انْكَسَرَ الْحُلِيُّ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِيَّ الذَّهَبِ إِلَّا الْأَتْفَ وَالْأُمْلَةَ وَالسِّنَّ ، لَا الْأَصْبَحَ ، وَيَحْرُمُ سِنُّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ،

باب زكاة النقد

وهو ضد العرض والدين فيشمل المضروب وغيره (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا يوزن مكة) والمثقال اثنان وسبعون حبة من شعير معتدل ، وقطع من طرفيه مادي وطال والدرهم جسون حبة وخمسا حبة ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا (وزكاتها) أي الذهب والفضة (ربع عشر) ولا يكمل نصاب أحدهما بالآخر ، ويكمل الجيد بالردى (ولا شيء في المنشوش) أي المختلط (حتى يبلغ خالصه نصابا) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصا أو منشوشا خالصه قدر الواجب (ولو اختلط إناء منهما) أي من الذهب والفضة (وجهل أكثرهما) كأن كان وزن الإناء ألف درهم وفيه ستمائة من أحدهما وأربع مائة من الآخر ، ولا يعلم عين الأكثر منهما (زكى الأكثر) وهو ستمائة (ذهبا أوفضة) ولا يجوز فرض كله ذهبا لأن أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر ، بل في هذا المثال يزكى ستمائة فضة وستمائة ذهبا احتياطا (أوميز) بينهما بالنار مثلا (وزكى المحرم من حلى وغيره) كالأواني (لا) الحلي (المباح في الأظهر) ومقابله يزكى المباح كالمحرم والمكروه (فمن المحرم الإناء) من الذهب والفضة ، ومنه المثل ولو لامرأة (والسوار والخلخال) بفتح الخاء (لبس رجل) بأن يقصده بالتخادما (فلو اتخذ سوارا بلا قصد أو بقصد إجارتها لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة في الأصح) ومقابله فيها الزكاة (وكذا) لا زكاة فيها (لو انكسر الحلي) المباح (وقصد إصلاحه) وأمكن في الأصح ، ولو مكث سنين (ويحرم على الرجل حلي الذهب) ولو في آلة الحرب (الا ألتف) لوجذع فله اتخاذ من ذهب ولو أمكن اتخاذه من فضة (والأتملة والسق) فيجوز اتخاذهما من ذهب (لا الأصح) فلا يجوز اتخاذهما من الذهب ولا من الفضة (ويحرم سن الخاتم) من الذهب (على الصحيح) ومقابله احتمال للإمام أن القليل منه جائز (ويحل له) أي الرجل (من الفضة الخاتم) بل لبسه سنة ، وينظر فيه لعادة أمثاله ، ولو تختم الرجل في غير الخنصر ففي حله وجهان :

وَحِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ : كَالسِّيفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ ، لِأَنَّمَا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرَجِ وَاللِّجَامِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِلرَّأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَهَا لِبْسُ أَنْوَلَعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَخَلْخَالِ وَزْنِهِ مِائَتَا دِينَارٍ ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ ، وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصَحَفِ بِفِضَّةٍ ، وَكَذَا لِلرَّأَةِ بِذَهَبٍ ، وَشَرْطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلُ ، وَلَا زَكَاةٌ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَالْوَلْوِ .

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ ، وَفِي قَوْلِ الْخَمْسِ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ فَرُبْعُ عَشْرِهِ ، وَإِلَّا فَخُمُسُهُ ، وَيَشْتَرِطُ النَّصَابُ لِلْحَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا ، وَيُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ ، وَلَا يُشْتَرِطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ ،

أَمَهُمَا : الْحِلُّ مَعَ السَّكَارَةِ التَّزْيِينِيَّةِ (وَ) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ (حِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ : كَالسِّيفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يَشُدُّ بِهَا الْوَسْطُ (لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ : كَالسَّرَجِ وَاللِّجَامِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ (وَلَيْسَ لِلرَّأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ) بِذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ (وَلَهَا لِبْسُ أَنْوَلَعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) كَالسَّوَارِ وَالنَّاجِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَوَّدَنَّ (وَكَذَا) يَحِلُّ لَهَا لِبْسُ (مَا نُسِجَ بِهِمَا) مِنَ الثِّيَابِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَحِلُّ (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ) وَأَمَّا السَّرَفُ مِنْ غَيْرِ مِبَالَغَةٍ فَلَا يَحْرُمُ ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَالْمُبَالَغَةُ (تَخَلُّخَالُ وَزْنُهُ مِائَتَا دِينَارٍ) إِذَا لَا يَصُدُّ ذَلِكَ زِينَةً (وَكَذَا إِسْرَافُهُ) أَيْ الرَّجُلُ . وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مِبَالَغَةٍ (فِي) تَحْلِيَةِ (آلَةِ الْحَرْبِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِيهِمَا الْجَوَازُ (وَ) الْأَصَحُّ (جَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصَحَفِ بِفِضَّةٍ) لِلرَّجُلِ وَالرَّأَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ (وَكَذَا) يَجُوزُ (لِلرَّأَةِ) تَحْلِيَةُ الْمُصَحَفِ (بِذَهَبٍ) فِي الْأَصَحِّ ، وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ لَهَا ، وَقِيلَ يَتَنَبَّعُ عَلَيْهِمَا . وَأَمَّا الْكِتَابُ غَيْرُ الْمُصَحَفِ فَيَحْرُمُ تَحْلِيَتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ (وَشَرْطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلُ) وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا لَمْ يَنْقُطِ الْحَوْلُ (وَلَا زَكَاةٌ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَالْوَلْوِ) وَالْيَاقُوتُ وَيَجُوزُ سِتْرُ السَّكْبَةِ بِالْجَوْرِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

وَالْمَعْدِنُ اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يَخْلُقُ اللَّهُ فِيهِ الْجَوَاهِرَ ، وَيُسَمَّى الْمُسْتَخْرَجُ أَيْضًا مَعْدِنًا ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا ، وَبَدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ (مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً) لَا غَيْرَهُمَا : كِيَاقُوتُ (مِنْ مَعْدِنٍ) أَيْ أَرْضٍ مِبَاحَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ (لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ) حَالًا (وَفِي قَوْلِ الْخَمْسِ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ فَرُبْعُ عَشْرِهِ) وَالْإِنْغَمَسَ ، وَيَشْتَرِطُ النَّصَابُ لِلْحَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا) وَقِيلَ فِي اشْتِرَاطِ كُلِّ مِنْهُمَا قَوْلَانِ (وَيُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ (إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ) وَيَشْتَرِطُ اتِّحَادُ الْمَكَانِ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ ، فَلَوْ تَفَدَّدَ لَمْ يُضْمَّ (وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ)

عَلَى الْجَدِيدِ ، وَإِذَا قُطِعَ الْعَمَلُ يُعْذَرُ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَضُمُّ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي ، وَيَضُمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضُمُّ إِلَى مَا مَلَكَهُ بغيرِ المعدنِ في إشكالِ النصابِ ، وفي الرَّكَازِ الخمسُ ، يُصْرَفُ مُصْرَفُ الرَّكَازِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَشَرْطُهُ النَّصَابُ ، وَالنَّقْدُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا الْحَوْلُ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ ، فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلْمَ مَالِكِهِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَقَطَةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَىِّ الضَّرِيئَيْنِ هُوَ ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ ، وَتَلْزِمُهُ الرَّكَازُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاءَ ، فَإِنْ وَجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلَقَطَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ فَلْيُشْخَصْ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا فَلَمَنْ مَلَكَ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُنْتَهَى ، وَلَوْ تَنَازَعَهُ بَائِعٌ وَمُسْتَشْتَرٍ ،

حتى لو وجد نصف نصاب مثلا ثم عمل فلم يجد ثم بعد شهر وجد نصف نصاب آخر ضمه الى الأول وزكاه (على الجديد) وفي القديم إن طال زمن الانقطاع لم يضم (وإذا قطع العمل بعذر) كاصلاح آلة ثم عاد (ضم) وإن طال الزمن (وإلا) بأن كان بغير عذر (فلا يضم الأول الى الثاني) في إكمال النصاب (ويضم الثاني الى الأول) ان كان باقيا (كما يضمه) أى الثاني (الى ما ملكه بغير المعدن) كالزكاة (في إكمال النصاب) فإذا استخرج من الفضة مثلا خمسين درهما بالعمل الأول ، ثم قطعه بغير عذر ، ثم استخرج بالعمل ثانيا مائة وخمسين فلا زكاة في الخمسين الأولى ، وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان ماله كالمخمسين بارت أو هبة مثلا ، وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما إذا أخرج الزكاة من غيرهما ، ووقت وجوب الزكاة في المعدن : حصول النبل في يده ووقت الإخراج عقب التخليص والتقية (و) يجب (في الركاك الخمس يصرف مصرف الزكاة) وهي الاصناف الثمانية الآتية (على المشهور) ومقابلها أنه يصرف لأهل الخمس (وشروطه النصاب) ولو بالضم لما ملكه (والنقد) أى الذهب والفضة (على المذهب) وقيل لا يشترطان ، فلو عثر بياقوت مثلا وجبت فيه على الثاني دون الأول (لا الحول) فلا يشترط (وهو) أى الركاك (الموجود الجاهلي) أى ما دفنه أهل الجاهلية الذين هم قبل الاسلام ، ويكتفى بكونه من دفنهم بعلامة تدل عليه من ضرب أو غيره ، فإن كان من دفن من عاصر الاسلام من الحريين فهو فى (فان وجد) دفن (إسلامي) كأن وجد عليه شيء من القرآن ، فان (علم ماله فله) لا الواجد (وإلا) بأن لم يعلم ماله (فلقطة) يعرفه واجده (وكذا) هو لقطة (ان لم يعلم من أى الضريين) الجاهلي والاسلامي (هو) وانما يملكه الواجد ، وتلزمه الزكاة اذا وجدته في موات أو في ملك أحياء (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة) تعرف (على المذهب) وقيل هو ركاك (أو في ملك شخص ، فليشخص إن ادَّعاه) يأخذه بلا عيب (وإلا) بأن لم يدعه (فمَنْ مَلَكَ مِنْهُ) وتقوم ورتبه مقامه (وهكذا حتى ينتهى إلى المنهى) للأرض فيكون له ، وان لم يدعه ، وتقوم ورتبه مقامه (ولو تنازعه) أى الركاك (بائع ومشتري) بأن قال أحدهما هو لى وأنا دفنته ، وقال الآخر مثل ذلك

أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ بِيَمِينِهِ .

[فصل] شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْحَوْلُ ، وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحَوْلِ ، وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفِيَّةٍ ، وَفِي قَوْلٍ بِجَمِيعِهِ فَسَلَى الْأَظْهَرُ لَوْرْدٌ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيُبْتَدَأُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا ، وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ ، وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلٌ ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ ، وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقَنِيَةِ بِنَيْتِهَا ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَبَتْ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ بِمَعَاوِضَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَعِوَضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ لَا بِالْهَبَةِ وَالْإِحْطَابِ وَالِاسْتِرْدَادِ بَيْنَ ، وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَقْدٍ نَصَابٍ فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ ، أَوْ دُونَهُ أَوْ بِعَرَضٍ قَنِيَّةٍ فَمِنْ الشَّرَاءِ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ

(أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ) وَهُوَ الْمَشْتَرَى وَالْمُكْتَرَى وَالْمُسْتَعِيرُ (بِيَمِينِهِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْعَاهُ لَمْ يَصْدَقْ .

[فصل] فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ ، وَهِيَ : تَقْلِبُ الْمَالِ بِالْمَعَاوِضَةِ لِعَرَضِ الرِّبْحِ (شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ : الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرًا) النَّصَابُ (بِآخِرِ الْحَوْلِ) فَلَا يَحْتَسِبُ غَيْرُهُ (وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفِيَّةٍ) أَيْ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ (وَفِي قَوْلٍ بِجَمِيعِهِ ، فَعَلَى الْأَظْهَرِ) وَهُوَ اعْتِبَارُ آخِرِ الْحَوْلِ (لَوْرْدٌ) مَالِ التَّجَارَةِ (إِلَى النَّقْدِ) الَّذِي يَقُومُ بِهِ بِأَنْ يَبْعَ بِهِ (فِي خِلَالِ) أَيْ أَثْنَاءِ (الْحَوْلِ ، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً ، فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيُبْتَدَأُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ (وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ) وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ النَّصَابُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَقُومُ بِهِ (فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلٌ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ ، بَلْ مَتَى بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ نَصَابًا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ وَيُبْتَدَأُ الْحَوْلُ الثَّانِي (وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقَنِيَةِ بِنَيْتِهَا) فَلَوْ لَيْسَ ثَوْبُ تِجَارَةٍ بِنَيْتِ الْقَنِيَةِ فَلَيْسَ مَالُ تِجَارَةٍ وَارْتَفَعَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْهَارْهُ فَيُوهَمَ مَالُ تِجَارَةٍ (وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَبَتْ نَيْتُهَا) أَيْ تَحْمِيلُ الْعَرَضِ (بِمَعَاوِضَةٍ) مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَفْسِدُ بِفَسَادِ مُقَابِلِهَا (كَشُرَاءِ) وَإِجَارَةٍ ، أَوْ غَيْرِ مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَفْسِدُ بِفَسَادِ عَوْضِهَا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَكَذَا الْمَهْرُ وَعِوَضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَصِيرُ تِجَارَةٌ بِنَيْتِهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَعَاوِضَةٌ بِغَيْرِ مُحْضَةٍ (لَا) إِذَا اكْتَسَبَ الْعَرَضُ (بِالْهَبَةِ) غَيْرَ ذَاتِ الثَّوَابِ (وَالْإِحْطَابِ) وَالْإِرْثِ (وَالِاسْتِرْدَادِ بِعَيْبِ) إِذَا مَلَكَ مَحَانًا لَا يَعُدُّ تِجَارَةً ، وَالِاسْتِرْدَادُ فَسَخْطُهَا ، وَلَوْ قَصِدَ التَّجَارَةَ بَعْدَ التَّمَلُّكِ لَمْ يَوْثُرْ (وَإِذَا مَلَكَهُ) أَيْ عَرَضُ التَّجَارَةِ (بِنَقْدٍ نَصَابٍ ، فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ) وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ قَدَّمَهُ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ حَوْلُ النَّقْدِ وَيُبْتَدِئُ حَوْلُ التَّجَارَةِ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ (أَوْ دُونِهِ) أَيْ مَلَكَهُ يَدُونَ النَّصَابِ (أَوْ بِعَرَضٍ قَنِيَّةٍ) كَالثِّيَابِ وَالْمَاشِيَةِ (فَمِنْ الشَّرَاءِ) حَوْلُهُ (وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ)

بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا وَيُضْمُّ الرَّبْحَ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضُ ، لَا إِنْ
 نَضَّ فِي الْأَظْهِرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ وَتَمَرَهُ مَالُ تِجَارَةٍ ، وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ ،
 وَوَأَجِبَهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدِ قَوْمٍ بِهِ إِنْ مُلِكَ بِنَصَابٍ ، وَكَذَا دُونُهُ
 فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ يَرْضَى فَيُغَالِبُ نَقْدَ الْبَلَدِ ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا قَوْمٌ بِهِ ،
 فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ ، وَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ قَوْمٌ
 مَا قَابَلَ النَقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ ، وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا وَلَوْ كَانَ
 الْعَرَضُ سَائِمَةً ، فَإِنْ كَمَلَ نَصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطُّ وَجِبَتْ ، أَوْ نَصَابُهُمَا فَرَكَاةُ الْعَيْنِ
 فِي الْجَدِيدِ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ : بَأَنِ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نَصَابًا
 سَائِمَةً فَلَا أَصَحَّ وَجُوبُ زَكَاتِ التِّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ثُمَّ يَفْتَتَحُ حَوْلًا لَزَكَاتِ الْعَيْنِ أَبَدًا ،

بنصاب سائمة بنى على حولها ، ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينض (أى يصر
 ناضا بما يقوم به ، فلو اشترى عرضا في المحرم بمائتين فصارت قيمته قبل آخر الحول ثلثمائة زكى
 الجميع (لا إن نض) بنقد التقويم فلا يضم ، بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحوله (فى
 الأظهر) فإذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها إلى تمام الحول
 أو اشترى بها عرضا وهو يساوى ثلثمائة فى آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين ، فإذا مضت
 ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة ، ومقابل الأظهر يزكى المائة بحول الأصل (والأصح أن
 ولد العرض) من الحيوان غير السائمة (ومثله) كصوف الحيوان وورق الشجر (مال تجارة)
 ومقابل الأصح يقول : لم يحصل بالتجارة (و) الأصح (أن جوله حول الأصل) ومقابله :
 يقول تفرد بحول كالربح الناض (وواجبها) أى التجارة (ربع عشر القيمة) فلا يجوز الإخراج
 من العرض نفسه (فإن ملك) العرض (بنقد قوم به إن ملك بنصاب ، وكذا) إذا ملك
 بنقد (دونه) فإنه يقوم به (فى الأصح) ومقابله يقوم بغالب نقد البلد إن لم يكن مالا لبقية
 النصاب من ذلك النقد ، فإن ملكه قوم به قطعا (أو) ملك العرض (بعرض) للقيمة أو
 بخلع مثلا (بغالب نقد البلد ، فإن غلب نقدان وبلغ بأحدهما نصابا) دون الآخر (قوم به ،
 فإن بلغ بهما قوم بالأفنع للفقراء ، وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء ، وهذا هو المقتمد
 (وإن ملك بنقد وعرض قوم ما قابل النقد به ، والباقي بالغالب) من نقد البلد (وتجب فطرة
 عبد التجارة مع زكاتها) أى التجارة (ولو كان العرض سائمة) أو غيرها مما تجب الزكاة
 فى عينه كشمز (فإن كمل نصاب إحدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) دون الأخرى
 (وجبت ، أو) كمل (نصابهما) كأربعين شاة قيمتها مائتا درهم (فزكاة العين) تجب (فى
 الجديد) بخلاف زكاة التجارة ، وتقدم زكاة التجارة فى أحد قولى القديم ، ولا يجمع بين
 الزكاتين (فعلى هذا) أى الجديد (لو سبق حول التجارة بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر
 نصاب سائمة ، فالأصح وجوب زكاة التجارة لتتمام حولها ، ثم يفتتح حولًا لزكاة العين أبدا ،

وَإِذَا قُلْنَا: قَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرَّبْحُ بِالظُّهُورِ فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرَّبْحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَحِصَّتُهُ مِنَ الرَّبْحِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حِصَّتِهِ .

باب زكاة الفطر

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَتُخْرَجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ دُونَ مَنْ وَلَدَ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَفِي الْمُسْكَنِ وَجْهٌ ، وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ ، وَلَا مُعْسِرٌ ، فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قَوْتِهِ وَقَوْتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ مُعْسِرٌ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ مُسْكِنٍ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،

ومقابل الأصح يبطل حول التجارة ، وتجب زكاة العين لتمام حولها (وإذا قلنا : عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح (فان أخرجها من مال القراض حسب من الربح في الأصح) ومقابلته نحسب من رأس المال ، وقيل زكاة الأصل من الأصل ، وزكاة الربح من الربح (وإن قلنا يملك) العامل المشروط له (بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال ، و) زكاة (حصته من الربح ، والمذهب أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح ، وابتداء حول حصته من الظهور ولا يلزمه الإخراج قبل القسمة ، وقيل لا يلزمه .

باب زكاة الفطر

ويقال لها صدقة الفطر (تجب بأول ليلة العيد في الأظهر) ومقابلته بطول جفوه ، وقيل بهما (فتخرج) على الأظهر (عن مات بعد الغروب) ممن يؤدى عنه من زوجة مثلا (دون من ولد) بعد الغروب (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد ، بل يندب تقديمها على العيد (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد (ولا فطرة على كافر إلا في عبده) أى رقيقه المسلم (وقريبه المسلم) الواجب عليه نفقته (في الأصح) ومقابلته لا تجب عليه (ولا) فطرة على (رقيق ، وفي المسكن وجه) أنها تجب عليه فطرة نفسه وزوجته ، والأصح أنه لا فطرة عليه ولا على سيده (ومن بغضه حر يلزمه قسطه) أى بقدر ما فيه من الحرية (ولا) فطرة على (معسر ، فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شيء فمسر) والقسرة على الكسب لا تخرجه عن الاعسار ، ولا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته (ويشترط كونه) أى المؤدى (فاضلا عن مسكن) يليق به (وخادم يحتاج إليه) في خدمته أو خدمته

فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكَفَّارِ ، وَلَا الْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ ، وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ أَبِيهِ ، وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فِطْرَتَهَا ، وَكَذَا سَيِّدُ الْأَمَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ الْمَنْصُوصُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ فَلَمْ يَلْزَمْهُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ إِذَا قَادَ ، وَفِي قَوْلِ لَاسِي ، وَالْأَصْحُ أَنَّ مَنْ أَسْرَ يَنْفَعُ صَاعٍ يَلْزِمُهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ . وَجَبِيَ صَاعٌ ، وَهُوَ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثٌ . قُلْتُ : الْأَصْحُ سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي ذِكَاةِ النَّبَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَجِنْسُهُ الْقَوْتُ الْمُسَرُّ ، وَكَذَا الْأَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَقِيلَ قُوْتُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ ، وَيُجْزَى

مَمُونُهُ ، لَا زَرْعَهُ وَمَا عَيْتَهُ (فِي الْأَصْحِ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَشْتَرُطُ (وَمِنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ) بَلْكَ أَوْ قَرَابَةً أَوْ زَوْجِيَّةً (لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكَفَّارِ) وَأَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُمْ (وَلَا) يَلْزِمُ (الْعَبْدُ فِطْرَةَ زَوْجَتِهِ) وَإِنْ أَوْجَبْنَا نَفَقَتَهَا فِي كَسْبِهِ (وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةَ زَوْجَةِ أَبِيهِ) وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا (وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَلْزِمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ (وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ) إِذَا أَسْرَتْ (فِطْرَتَهَا وَكَذَا) يَلْزِمُ (سَيِّدُ الْأَمَةِ) فِطْرَتَهَا (قُلْتُ : الْأَصْحُ الْمَنْصُوصُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ) فِطْرَتَهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِخِلَافِ السَّيِّدِ فَتَلْزِمُهُ (وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ) الْغَائِبُ فَلَمْ تَعْلَمْ حَيَاتِهِ . (فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ) أَيْ فِي يَوْمِ الْعِيدِ أَوَّلِيَّتُهُ (وَقِيلَ) يَجِبُ إِخْرَاجُهَا (إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلِ لَاسِي) أَيْ إِذَا اسْتَمَرَ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ . وَأَمَّا إِذَا بَانَ حَيَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ (وَالْأَصْحُ أَنَّ مَنْ أَسْرَ يَنْفَعُ صَاعٍ يَلْزِمُهُ) إِخْرَاجُهُ (وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ الْأَبَ ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ) وَلَدَهُ (الْكَبِيرَ) وَإِنْ كَانَ فِي النِّفَقَةِ يَقْدَمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ (وَهِيَ) أَيْ فِطْرَةُ الْوَاحِدِ (صَاعٌ) وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثَلَاثُ رَطْلٍ بِالْبَغْدَادِ ، وَالرَّطْلُ عَلَى مَعْتَدِ الرَّافِعِيِّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا ، فَلِذَلِكَ قَالَ [وَهُوَ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثٌ] دِرْهَمٍ (قُلْتُ : الْأَصْحُ سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي ذِكَاةِ النَّبَاتِ) مِنْ كَوْنِ الرَّطْلِ مِائَةً وَثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَجِنْسُهُ) أَيْ الصَّاعُ (الْقَوْتُ الْعَشْرُ) . أَيْ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُهُ (وَكَذَا) يَجْزَى فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ (الْأَقِطُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ : لَبَنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَزْرُوعٍ الزَّيْدُ ، وَفِي مَعْنَاهُ اللَّبَنُ وَالْجَبْنُ ، وَذَلِكَ لِمَنْ هُوَ قُوْتُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَقُطِعَ بِهِ بَعْضُهُمْ (وَتَجِبُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ) أَيْ الْمَخْرُجُ وَإِنْ قُوْتُهُ هُوَ بَغِيرُهُ (وَقِيلَ) تَجِبُ مِنْ (قُوْتِهِ) هُوَ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ) جَمِيعِ (الْأَقْوَاتِ) وَيَجْزَى

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَابِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْضُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ ، وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ، وَعَنْ قَرِيْبِهِ أَعْلَى مِنْهُ ، وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ ، وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا ، وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَذِنَ ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوْسِرُ نِصْفَ صَاعٍ ، وَلَوْ أُيْسِرَا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب من تلزمه الزكاة ، وما يجب فيه

شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ : الْإِسْلَامُ ،

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى (بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَابِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْضُ) وَإِنْ كَانَا فِي الْقِيَمَةِ أَعْلَى مِنْهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ) وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّ أَعْلَاهَا الْبُرُّ ، ثُمَّ السَّلْتُ ثُمَّ الشَّعِيرُ ثُمَّ الذَّرَّةُ ، وَمِنْهَا الدَّخْنُ ثُمَّ الرِّزُّ ثُمَّ الْحَصَى ثُمَّ الْمَلَشُ ثُمَّ الْعَدَسُ ثُمَّ الْقَوْلُ ثُمَّ التَّمْرُ ثُمَّ الزَّيْبُ ثُمَّ الْأَقْطَمُ ثُمَّ الْبَلْبَنُ ثُمَّ الْحَبُّ (وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ) وَاجِبٌ (وَعَنْ قَرِيْبِهِ) أَوْ زَوْجَتِهِ (أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يَبْعَضُ الصَّاعُ) الْخُرُجُ عَنِ الشَّخْصِ مِنْ جَنْسَيْنِ (وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا) قُوْتًا (وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ) فَلَا تَجْزِي الْقِيَمَةُ وَلَا الْخُبْرُ وَالْدَّقِيقُ (السَّلِيمُ) فَلَا يَجْزِي الْمُسَوَّسُ وَالْمُعِيبُ وَإِنْ اقْتَنَاهُ (وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَذِنَ ، بِخِلَافِ) وَلَدِهِ (الْكَبِيرِ) الرَّشِيدِ لَا يَجُوزُ بَعْدَ إِذْنِهِ (وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوْسِرُ نِصْفَ صَاعٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَهَابَةٌ ، فَإِنْ كَانَ وَصَادَفَتِ النُّوبَةُ الْمُوْسِرَ لَزِمَهُ الصَّاعُ أَوِ الْمَعْسَرُ فَلَا شَيْءَ (وَلَوْ أُيْسِرَا) أَيْ الشَّرِيكَانِ (وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا) لِاخْتِلَافِ قُوْتِ بِلَدِهِمَا (أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ هُوَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ قُوْتِ حُلِّ الرَّقِيقِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَجِبُ صَرَفُ الزَّكَاةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي ذَكَرَهُمْ ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِثَلَاثَةِ لَقَلَّتْهَا ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِوَاحِدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه

مِمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ (شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ) بِأَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ الْخِيَوَانُ وَالنَّبَاتُ وَالنَّقْدَانُ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ وَالتَّجَارَةُ (الْإِسْلَامُ) فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ . وَأَمَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فَتَقْدِمُ أَنَّهَا قَدْ تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ

والحرية ، وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه ، دون المكاتب ، وتجب في مال الصبي
والمجنون ، وكذا على من ملك ببيعته الحر نصاباً في الأصح ، وفي المصوب والضال
والمجحود في الأظهر ، ولا يجب دفعها حتى يعود ، والمشتري قبل قبضه ، وقيل فيه
القولان ، وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه ، وإلا فكمنصوب ، والدين إن كان
ماشية أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة ، أو عرضاً أو نقداً فكذا في القديم ، وفي
الجديد إن كان حالاً وتعدر أخذه لإعسار وغيره فكمنصوب ، وإن تيسر وجبت
تزكيتة في الحال ، أو مؤجلاً فالذهب أنه كمنصوب ، وقيل يجب دفعها قبل قبضه ،
ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال ، والثالث يمنع في المال الباطن ، وهو النقد
والعرض ، فعلى الأول لو حبر عليه لدين فحال الحول في الحبر فكمنصوب ، ولو
اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت ، وفي قول الدين ، وفي قول يستويان ،

في عبده وقريبه المسلم (والحرية) فلا تجب على رقيق (وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) وإن قلنا
بالوقف ، وهو الأظهر فوقفه (دون المكاتب) فلا تلزمه (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمخاطب
بالإخراج وليهما ، فإن لم يخرجها الولي أخرجها من كلاً (وكذا) تجب (على من ملك ببعثه الحر
نصاباً في الأصح) ومقابلته لا تجب (و) تجب (في المصوب والضال) كالواقف في بحر (والمجحود)
الذي لا يئنه به (في الأظهر) الجديد ، وفي القديم لا تجب في ذلك لامتناع النماء (ولا يجب دفعها
حتى يعود) إليه المصوب وماعه ، فإذا عاد زكاه للأعوام الماضية (و) تجب في (المشتري
قبل قبضه) بأن حال عليه الحول في يد البائع (وقيل فيه) أي المشتري قبل قبضه (القولان)
في المصوب (وتجب في الحال عن) المال (الغائب إن قدر عليه) ويجب أن يخرج في بلد
المال (والا) بأن لم يقدر عليه لخوف الطريق مثلاً (فكمنصوب ، والدين إن كان ماشية) كأن
أقرضه أربعين شاة ومضى عليها حول (أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة) فيه (أو عرضاً أو نقداً
فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم ، وفي الجديد إن كان حالاً وتعدر أخذه لإعسار وغيره) كطل
(فكمنصوب ، وإن تيسر) أخذه بأن كان على مئة مقرر حاضر باذل (وجبت تزكيتة في الحال)
وإن لم يقبضه (أو مؤجلاً فالذهب أنه كمنصوب) فتجب الزكاة فيه على الأظهر ، وقيل قطعاً
(وقيل يجب دفعها قبل قبضه ، ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) ومقابلته يمنع (والثالث
يمنع في المال الباطن ، وهو النقد والعرض) ولا يمنع في الظاهر (فعلى الأول) الذي هو أظهر
الأقوال (لو حبر عليه لدين فحال الحول في الحبر فكمنصوب) لأنه حيل بينه وبين ماله (ولو
اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت) أي الزكاة على الدين وإن تعلق بالعين كرهون (وفي
قول) يقدم (الدين ، وفي قول يستويان) وأما لو اجتمعا على حي ، فإن كان محجوراً عليه قدم حق

وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ ، وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابٌ سَائِمَةٌ مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا مِنَ الْإِصْدَاقِ ، وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِشَمَائِلٍ دِينَارًا وَقَبْضًا فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ ، فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ ، وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ ، وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ ، وَالثَّانِي يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ .

[فصل] تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصْنَافِ ، وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَكَذَا الظَّاهِرِ عَلَى الْجَدِيدِ .

الْأَدَى ، وَالْأَقْدَمْتُ ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ (وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ (حَوْلٌ وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ) بِدَوْنِ الْجَسِ (فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَالْأ) بِأَنْ اتَّفَقَ شَرْطُ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ بِأَنْ لَمْ يَخْتَارُوا تَمْلِكُهَا أَوْ لَمْ يَمُضِ حَوْلٌ أَوْ مَضَى ، وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ أَوْ صَنَفٌ غَيْرُ زَكَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَلْغُ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ بِخَمْسِ الْجَسِ (فَلَا) زَكَاةَ (وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابٌ سَائِمَةٌ) كَأَرْبَعِينَ شَاةً مِثْلًا (مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا مِنَ الْإِصْدَاقِ) سِوَاهُ اسْتِقْرَافٍ بِالْخَوْلِ وَالْقَبْضِ أَمْ لَا . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمُضِ فِيهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، بِخِلَافِ إِصْدَاقِ التَّقْدِفَانَةِ تَجِبُ فِيهِ وَلَوْ لَمْ يَمُضِ (وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِشَمَائِلٍ دِينَارًا وَقَبْضًا ، فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ) عَلَيْهِ مِلْكُهُ (فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ مِلْكُهُ عَلَيْهَا الْآنَ (وَالْقَوْلُ) (الثَّانِي) الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ (يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ) إِذَا قَدْ مِلْكُهَا كَمَا مِلَكْتُ الْمَرْأَةُ الصَّدَاقَ .

[فصل] فِي أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ (تَجِبُ الزَّكَاةُ) أَيُّ أَدَاؤُهَا (عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ) فَلَا يَجِبُ الْأَدَاءُ عَنِ الْمَالِ الْغَائِبِ إِلَّا إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْطَاءُ (وَالْأَصْنَافُ) أَيُّ الْمُسْتَحَقِّينَ (وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ نَفْسَهُ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ) وَهُوَ الْقَدَدَانِ وَعَرُوضُ التَّجَارَةِ وَالرَّكَازُ وَزَكَاةُ الْفَطْرِ . فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَطَالِبَهُ بِقَبْضِهَا (وَكَذَا) لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ (الظَّاهِرِ) وَهُوَ الْمَاشِيَةُ وَالزَّرْعُ وَالنَّمْرُ وَالْمَعْدِنُ (عَلَى الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ

وله التوكيل ، والصرف إلى الإمام ، والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل ، إلا أن يكون جازراً ، وتجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي ، أو فرض صدقة مالي ونحوهما ، ولا يكفي هذا فرض مالي ، وكذا الصدقة في الأصح ، ولا يجب تعيين المال ، ولو عين لم يقع عن غيره ، ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون ، وتكفي نية الوكيل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ، والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق ، أيضاً ، ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده ، فإن لم ينو لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان ، والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع ، وأن نيته تكفي .

[فصل] لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ، ويجوز قبل الحول ، ولا تعجل لعاين

يجب دفعها للإمام ولو فرقها بنفسه لم تجب (وله التوكيل) في الأداء (والصرف إلى الإمام) أو الساعي (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من صرفه بنفسه أو وكيله (إلا أن يكون جازراً) فالأفضل أن يفرق بنفسه ، ومقابل الأظهر الصرف إلى الإمام أفضل مطلقاً ، وقبل صرفه بنفسه أفضل مطلقاً (وتجب النية) في الزكاة (فينوي : هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كزكاة مالي المفروضة ، ولو نوى زكاة المال أجزاء (ولا يكفي) في النية (هذا فرض مالي) لصديق ذلك بالنذر والكفارة (وكذا) لا يكفي (الصدقة) أي صدقة المال (في الأصح) ومقابلته يكفي ، وأما قال صدقة فلا يكفي (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه (ولو عين لم يقع عن غيره) وإن بان المعين تالفاً (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه (وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج لنية الوكيل عند الصرف للفقراء (في الأصح) ومقابلته لا بد من نية الوكيل عند الصرف (والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً) كما ينوي الموكل عند الصرف ، ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز (ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده) أي الدفع وإن لم ينو السلطان (فإن لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان (لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان) عند القسم ، ومقابل الصحيح يجزى نوى السلطان أو لم ينو (والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع) ومقابل الأصح لا تلزمه ويجزى من غير نية (و) الأصح (أن نيته) أي السلطان (تكفي) في الأجزاء ، ومقابل الأصح لا تكفي .

[فصل] في تعجيل الزكاة (لا يصح تعجيل الزكاة) العينية (على ملك النصاب) كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة لتكون زكاة إذا تم النصاب وحال عليه الحول واتفق ذلك فإنه لا يجزى وأما زكاة التجارة إذا أخرجها قبل ملك النصاب في أثناء الحول وحال الحول وهي تساوى ما أخرجها فإنه يجزى (ويجوز) تعجيلها بعد تمام النصاب (قبل) تمام (الحول) ولا تعجل لعاين

في الأصح ، وله تجبيل الفطرة من أول رمضان ، والصحيح منه قبله ، وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده ، ويجوز بعدهما ، وشرط إجزاء المجعل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول ، وكون القابض في آخر الحول مستحقاً ، وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ، ولا يضر غناه بالكافة ، وإذا لم يقع المجعل زكاة استرد إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ، والأصح أنه إن قال : هذه زكاتي المجلة فقط استرد ، وأنه إن لم يتعرض للتجيبيل ولم يعلمه القابض لم يسترد ، وأنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بيمينه ، ومتى ثبت والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض ، وأنه لو وجدته ناقصاً فلا أرش ، وأنه لا يسترد زيادة منفصلة .

في الأصح ومقابله يجوز (وله تجبيل الفطرة من أول) ليلة (رمضان ، والصحيح منه) أي التجبيل (قبله) أي رمضان ، ومقابل الصحيح يجوز (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده) ومقابل الصحيح يجوز ، وحل الخلاف فيما بعد ظهوره أمامه فيمتنع قطعاً (و) الصحيح أنه (يجوز بعدهما) أي صلاح الثمر واشتداد الحب ولو قبل الحفاف والتصفية (وشرط إجزاء المجعل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) وبقاء المال كذلك ، فلو مات أو تلف المال لم يجزه المجمل (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو خرج عن الاستحقاق بموت أو غيره لم يجزه المجمل (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد (لم يجزه) والأصح الأجزاء اكتفاء بالأهلية في طرفي الوجوب والأداء (ولا يضر غناه بالكافة) المجلة ، ويضر غناه بغيرها (وإذا لم يقع المجمل زكاة) لعروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع (والأصح أنه إن قال) المالك عند دفعه (هذه زكاتي المجلة فقط استرد) ومقابل الأصح لا يسترد (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتجيبيل ولم يعلمه القابض لم يسترد) فيكفي في الاسترداد علم القابض ، ومقابل الأصح يسترد (و) الأصح (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو التصريح بالرجوع عند عروض مانع أو ذكر التجبيل أو علم القابض به (صدق القابض) أو وارثه (بيمينه) ومقابل الأصح يصدق المالك (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض) ومقابل الأصح اعتبارها وقت التلف (و) الأصح (أنه لو وجدته ناقصاً) كمرضه (فلا أرش) له ، ومقابل الأصح له أرشه (و) الأصح (أنه) أي المالك (لا يسترد زيادة منفصلة) كوله حدثت تلك الزيادة قبل وجوب الاسترداد ، وأما الزيادة المنفصلة كسمن فبسته ، وكذا الزيادة التي حدثت بعد وجوب الاسترداد

وَأَخِيرُ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَلَا يُظْهَرُ أَنَّهُ يَفْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالمَالِ تَعَلُّقَ شَرَكَةٍ ، وَفِي قَوْلِ تَعَلُّقِ الرِّهْنِ ، وَفِي قَوْلِ بِالدَّيْنِ ، فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا ، فَلَا يُظْهَرُ بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِهَا ، وَصَحَّتْهُ فِي الْبَاقِي .

كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِسْكَالِ سَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ ، وَثُبُوتِ رُؤْيَيْهِ بِعَدَلٍ ، وَفِي قَوْلِ عَدْلَانِ ، وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةَ الْعَدُولِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَيْدَ وَامْرَأَتَهُ ، وَإِذَا صُمْنَا بِعَدَلٍ

ومقابل الأصح يسترد الزيادة مطلقا (وتأخير الزكاة بعد التمكن بوجوب الضمان) لها (وان تلف المال) المزكى أو أتلف (ولو تلف قبل التمكن) بلا تقصير (فلا) ضمان ، أما إذا قصر كان وضعه في غير حوز مثله فيضمن (ولو تلف بعضه) أى المال المزكى قبل التمكن (فلا يظهر أنه يفرم قسط ما بقي) فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أنجاس شاء ، ومقابل الأظهر يقول لاشئ عليه (وان أتلفه) المالك (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لأنه متعدي بالاتلاف ، وان أتلفه أجنبي ، فالأصح أنه يفتقل الحق الى القيمة (وهي) أى الزكاة (تتعلق بالمال تعلق شركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن) بقدرها (وفي قول) تتعلق (بالذمة) ولا تعلق لها بالعين (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة (قبل إخراجها فلا يظهر بطلانه) أى البيع (في قدرها ، وصحته في الباقي) . ومقابل الأظهر بطلانه في الجميع ، وقيل صحته في الجميع ، وهذا كله في زكاة الأعيان . أما زكاة التجارة فيصح بيع الكل بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها ، لأن متعلق الزكاة فيها القيمة .

كتاب الصيام

هو لغة الإمساك . وشرعا : إمساك عن المقطر على وجه مخصوص (يجب صوم رمضان) وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن جمحد وجوبه فهو كافر (ما كمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين (وثبوت رؤيته) يحصل (بعديل) وهو يحصل الظن ، ومثله كل ما حصل الظن . من خبر فاسق حصل صدقه وحساب منجم لنفسه ولمن صدقه ، فشكل ذلك يجوز الصوم والقطر . (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) والأول هو المعتمد ، ومحل ثبوته بعديل بالنسبة للصوم وتوابعه كصلاة التراويح ، لا بالنسبة لدين مؤجل ووقوع طلاق معلق (وشروط الواحد صفة العدول في الأصح) وصفة العدول لا تكون إلا بالعدالة المشروطة في الشهادة بخلاف العدول ، فانه قد يراد به عدل الرواية ، فلما أفاد أنها عدالة الشهادة قال (لا عيب وامرأة) فلا يثبت بهما وان كانا عدلين رواية ، ويشترط لفظ الشهادة ، وهي شهادة حسبة ، ولا تشترط العدالة الباطنة احتياطا للعبادة ، وصفة الشهادة أن يقول : أشهد أنى رأيت الهلال (وإذا صمنا بعديل

وَلَمْ تَرَ الْهَلَكَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ كَانَتِ السَّمَاءُ مُصْحَبَةً ، وَإِذَا رُؤِيَ
يَبْلَدُهُ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصْحَ ، وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَقِيلَ
بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِغِ . قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ
فَسَافَرِ الْيَوْمِ مِنْ بَلَدِ الرُّؤْيَى فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ الْبَلَدِ
الْآخِرِ إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَى عَيْدَهُ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا ، وَمَنْ أَصْبَحَ مُبْعَدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدٍ
بَعِيدٍ أَهْلُهَا صِيَامٌ فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُمِيسِكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ .

[فصل] النِّيةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ ، وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ التَّيَبُّتُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
النِّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجَمَاعُ بَعْدَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ
التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ ، وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِذِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَذَا ،

ولم نر الهلاك بعد ثلاثين أفطرنّا في الأصح وان كانت السماء مصحبة (لاغيم فيها ، ومقابل الأصح
لا نفطر) وإذا رُؤِيَ ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح (فني رُؤَى بالحجاز مثلا
لا يلزم من بالعراق ، ومقابل الأصح يلزم) والبعيد مسافة القصر ، وقيل باختلاف المطالع . قلت :
هذا أصح ، والله أعلم (قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ، واختلاف المطالع لا يكون
في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ، فان شك في الاتفاق في المطع لم يجب على الذين لم يروا الصوم
(وإذا لم نوجب على البلد الآخر فساfer إليه من بلد الرؤية) من صام بها (فالأصح أنه يوافقهم في
الصوم آخرا) وإن كان قد أتم ثلاثين ، ومقابل الأصح يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر
عليه (ومن سافر من البلد الآخر) الذي لم يرفيه (إلى بلد الرؤية عيده معهم وقضى يوما) ان
صام ثمانية وعشرين ، بخلاف ما إذا صام تسعة وعشرين فلا يقضى ، وعلى كل يُلزِمُهُ الفطر معهم
(ومن أصبح مبعدا فسارت سفينة) مثلا (إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يميسك بقية
اليوم) وجوبا ، ومقابل الأصح لا يجب ، وتنبصور المسألة بأن يكون ذلك يوم الثلاثاء من صوم
البلدين ، لكن المنتقل اليهم لم يروه .

[فصل] في أركان الصوم ، وهي ثلاثة : النية والامساك عن المفطرات وصائم وعبر عنها
بالشروط ، فقال (النية شرط للصوم) وهي بالقلب ، فلا تسحر ليصوم وخطر بياله الصوم بالصفات
التي يجب التعرض لها كان ذلك نية (ويشترط لفرضه) أي الصوم (التيب) وهو إيقاع النية
ليلا ، ولا بد منه لكل يوم ولو في صوم الصبي لرمضان (والصحيح أنه لا يشترط) في التيب (النصف
الآخر من الليل) بل يكفي ولو من أوله ، ومقابل الصحيح يشترط (و) الصحيح (أنه لا يضر
الأكل والجماع بعديها) أي النية ، ومقابلها يبطلها فيحتاج إلى تجديدها (و) الصحيح (أنه
لا يجب التجديد) للنية (إذا نام ثم تنبه) ومقابلها يجب (و) يصح النفل بنية قبل الزوال ، وكذا

بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ ، وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَيَجِبُ التَّعْيِينُ
فِي الْفَرْضِ ، وَكَأَلَهُ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرْضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ
تَعَالَى ، وَفِي الْأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ ، وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ
رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ يَقُولُ مَنْ يَنْقُ
بِهِ : مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مِثْلَانِ رُشْدَاءَ ، وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ
غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ ، وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ شَهْرًا بِالْإِجْتِهَادِ ، فَإِنْ
وَأَفَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ
آخَرُ ، وَلَوْ غَلَطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ صَوْمُهُ ، وَإِلَّا فَالْجَلِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ ،
وَلَوْ نَوَى الْحَائِضُ صَوْمَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دَمِهَا ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنْ تَمَّ لَهَا فِي اللَّيْلِ
أَكْثَرُ الْحَيْضِ ،

بعده (أي الزوال) (في قول ، والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) بأن لا يسبقها منافع للصوم
(من أول النهار) ومقابل الصحيح : لا يشترط ما ذكر بناء على أنه صائم من عند النية (ويجب
التعيين في الفرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم غدا عن رمضان أو عن نذر أو كفارة . وأما
الذلل فتكفي فيه النية المطلقة (وكأله) أي التعيين (في رمضان أن ينوي صوم غدا عن أداء
فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان تأكيذا للأداء (وفي الأداء والفرضية
والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) وتقدم أنه لا يشترط هناك إلا الفرضية على
الصحيح والمعتمد عدم وجوبها هنا أيضا ، فلو قال : نويت صوم غدا عن رمضان صبح (والصحيح
أنه لا يشترط تعيين السنة) ومقابل يشترط (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غدا عن
رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد) أو ظن (كونه منه بقول من يثق به
من عبد أو امرأة أو صبيان) ليس الجمع بقيد (رشدا) أي مختبرين بالصدق (ولو نوى ليلة
الثلاثين من رمضان صوم غدا إن كان من رمضان أجزاء إن كان منه) إذ الأصل بقاؤه (ولو
اشتبه) رمضان على أسير مثلا (صام شهرا بالاجتهاد) بأمانة ، فلو صام بغير اجتهاد لم يصح وإن
صادفه (فإن وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزاء) وإن نواه أداء (وهو قضاء على
الأصح) لوقوعه بعد الوقت ، ومقابل الأصح هو أداء (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد
(وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء ، ولو قلنا : أنه أداء كفاه الناقص (ولو غلط
في اجتهاده) بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه ، والا) بأن لم يدرك رمضان
بأن لم يتبين له الحال إلا بعده (فالجديد وجوب القضاء) والتقديم لا يجب للعذر (ولو نوى الحائض
صوم غدا قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صبح) صومها (إن تم لها في الليل أكثر الحيف)

وكذا نذر العادة في الأصح .

[فاعل] شرط الصوم الإمساك عن الجماع والاستيقاظ ، والصحيح أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بطل ، وإن غلبه القيء فلا بأس ، وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح فالو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليمجهها ، فإن تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح ، وعن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً ، وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء ، والثانية مفطر بالاستعاط أو الأكل أو الحقة أو الوصل من جافة أو مأومة ونحوهما ، والتقطير في باطن الأذن والأخيل مفطر في الأصح ، وشرط الوصل

ولا يشترط في تلك الحالة انقطاع الدم (وكذا) يصح صومها إن تم لها (قدر العادة في الأصح) ويشترط في هذه انقطاع دمها ليلاً ، ومقابل الأصح لا يصح صومها .

[فصل] في ركن الصوم الثاني المعبر عنه بالشرط (شرط الصوم : الإمساك عن الجماع) ولو بغير انزال (والاستيقاظ) أي طلب القيء إذا كان عالماً بالتحريم عامداً مختاراً (والصحيح أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستيقاظ (بطل) ومقابله لا يبطل (وإن غلبه القيء فلا بأس ، وكذا) لا بأس (لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح) ومقابله يفطر ، وأما لو ابتلعها پسدما وصلت إلى حد الظاهر ، فإنه يفطر (فالو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليمجهها) إن أمكن (فإن تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح) فالو لم تصل إلى حد الظاهر ، وهو يخرج الحاء المهملة أو حصلت في حد الظاهر ولم يقدر على قطعها ومجها لم يضر ، ومقابل الأصح لا يفطر ، لأنه لم يفعل شيئاً ، وأما أمسك عن الفعل (و) شرطه أيضاً الإمساك (عن وصول العين) وإن قلت (إلى ما يسمى جوفاً ، وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه) أي الجوف (قوة تحيل الغذاء) أي المأكول والمشروب (أو الدواء ، فعلى الوجهين باطن الدماغ) ليس الباطن بقيد حتى لو كان برأسه مأومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ ، وإن لم يصل إلى باطنها أفطر (والبطن والأمعاء) أي المصارين (والثانية) بجمع البول (مفطر بالاستعاط) أي وصول الشيء إلى الدماغ من الأنف ، وهو راجع إلى الدماغ (أو الأكل) راجع للبطن (أو الحقة) أي الاحتقان راجع للأمعاء والثانية (أو الوصول من جافة) جرح يصل إلى البطن (أو مأومة) جرح يصل إلى الدماغ (ونحوهما) فتي وصلت عين إلى شيء من ذلك أفطر ، ومن ذلك ما لوضرب نفسه بسكين فوصل بطنه ، وكذا لو أدخل أصبعه داخل ذبره أو أدخلت المرأة أصبعها داخل فرجها كل ذلك مفطر (والتقطير في باطن الأذن) وإن لم يصل إلى الدماغ (والاحليل) وهو مخرج البول من الذكر ، ومخرج اللبن من الثدي يسمى إحليلاً أيضاً (مفطر في الأصح) الذي لا يشترط الاحالة ، ومقابله الذي يشترط ذلك يقرأ بمفطر (وشرط الوصل

كَوْنُهُ مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَصُرُّ وَصُولُ الدَّهْنِ بِشَرْبِ الْمَسَامِ ، وَلَا الْاِكْتِحَالِ وَلَإِنْ
وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ ، وَكَوْنُهُ يَقْصِدُ : فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوضَةٌ ، أَوْ غُبَارُ
الطَّرِيقِ ، أَوْ غَرَبَلَةُ الدَّقِيقِ لَمْ يَفْطُرْ ، وَلَا يَفْطُرُ بِلَعْرِ رِيْقِهِ مِنْ مَقْدَرِهِ ، فَلَوْ خَرَجَ
عَنِ الْقَمِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ أَوْ بَلَّ خَيْطًا بِرِيْقِهِ وَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ أَوْ ابْتَلَعَ
رِيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مَتَجَسِّسًا أَفْطَرَ ، وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَاَبْتَلَعَهُ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْاِسْتِنْشَاقُ إِلَى جَوْفِهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ بَقِيَ
طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانَيْهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ لَمْ يَفْطُرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ ، وَتَجَمَّجَ ، وَلَوْ أُوجِرَ
مُسْكَرَمًا لَمْ يَفْطُرْ ، وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَفْطُرُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ إِلَّا أَنْ يَكْتَنَزَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
لَا يَفْطُرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْجَمَاعُ كَالَا كُلِّ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَعَنِ الْاِسْتِمْنَاءِ فَيَفْطُرُ بِهِ ،
وَكَلَّا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَيْسٍ وَقَبْلَهُ وَهُضَا جَمَّةً ، لَا فِكْرَ ،

كونه من منفذ مفتوح ، فلا يضر وصول الدهن إلى الباطن (بشرب المسام) وهي قنب البدن
(ولا الاكتحال وان وجد طعمه بحلقه) إذ الواصل من المسام (وكونه) أي الواصل (يقصد
فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غربلة الدقيق لم يفطر) ولو كان التراب نجسا
وأمكنه الاحتراز عنه باطباق فيه (ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه) وهو الحنك الأسفل تحت
اللسان (فلو خرج عن القم) إلى ظاهر الشفة مثلا ، وأما لو أخرج لسانه وعليه الريق ثم أدخله
لا يضر (ثم رده) من ظاهر الشفة (وابتلعه أو بلّ خيطا بريقه ورده إلى فمه وعليه رطوبة تنفصل)
وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر (أو) ابتلعها (ممتجسا) كمن دमित لثته ولم
ينسل فيه وابتلع ريقه ولو صافيا (أفطر) في هذه المسائل (ولو جمع ريقه فابتلع لم يفطر في
الأصح) ومقابلته يفطر ، وأما إذا اجتمع الريق فلا خلاف في عدم الفطر ببلعه (ولو سبق ماء
المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) من بطن أو دماغ (فالذهب أنه ان بالغ أفطر والافلا) يفطر
وقيل يفطر مطلقا ، وقيل لا يفطر مطلقا (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه لم يفطر ان عجز
عن تمييزه وبجه) فان لم يعجز بأن كان قادرا على ذلك ولو قبل جريان ريقه بالخلال مثلا أفطر
(ولو أوجر) بأن سب ماء في حلقه (مكرها لم يفطر، وإن أكره حتى أكل أفطر في الأظهر . قلت :
الأظهر لا يفطر ، والله أعلم) لأن حكم اختياره ساقط فأشبهه الناسي (وإن أكل ناسيا لم يفطر إلا أن
يكتر) فيفطر (في الأصح . قلت : الأصح لا يفطر ، والله أعلم ، والجماع) ناسيا (كالاكل) ناسيا
(على المذهب) وقيل فيه قولان جاعل المحرم ناسيا (و) يشترط في الصوم أيضا الانسائك (عن
الاستمناء) وهو إخراج المني بيده أو يد زوجته (فيفطريه) وكذا خروج المني (يفطر إذا
كأن (بلس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل لمن ينقض بلسه الوضوء لالتحوي أمره ومحرم (لا فسكر

وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ ، وَتُسْكِرُهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْأَوَّلَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا . قُلْتُ :
هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُفْطَرُ بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ ، وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ
لَا يَأْكُلَ كُلَّ آخِرِ النَّهَارِ الْإِيْتِيقِينَ ، وَيَحِلُّ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ .
قُلْتُ : وَكَذَا تَوَشُّكٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ بَطُلَ
صَوْمِهِ ، أَوْ بَلَظَنَ . وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحِّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ ، وَبَطُلَ فِي آخِرِهِ ، وَلَوْ طَلَعَ
الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ صَحِّ صَوْمِهِ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ
مَكَثَ بَطُلَ .

[فصل] شَرْطُ الصَّوْمِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْخَمْرِ وَالنَّفَاسِ بِجَمِيعِ النَّهَارِ ،
وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ حَتَّى الصُّبْحِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْفَةً مِنْ
نَهَارِهِ ، وَلَا يَصِحُّ

وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ) إِذَا أَمْنَى بِهِمَا فَلَا يَفْطَرُ (وَتُسْكِرُهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ) بِحَيْثُ يَخَافُ مَعَهُ الْجَمَاعُ
أَوْ الْإِزَالُ ، وَلَوْ لَأَمْرَأَةٍ (وَالْأَوَّلَى لِنَفْسِهِ) أَيْ لِمَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ (تَرْكُهَا) لِأَنَّ الصَّامَ يَسْتَقِلُّ لَهُ
تَرْكُ الشَّهَوَاتِ (قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابِلُهُ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ (وَلَا يَفْطَرُ
بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ) وَالْأَوَّلَى تَرْكُهَا (وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيْتِيقِينَ) كَأَن يَبْعَثُ
الْغُرُوبَ (وَيَحِلُّ) الْفَطْرُ (بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ) أَمَّا بَغْيُ الْاجْتِهَادِ فَلَا يَجُوزُ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُهُ عَلَى
غَيْرِ الْعَدْلِ بِالْغُرُوبِ عَنْ مَشَاهِدَةٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ بَغْيُ يَقِينٍ (وَيَجُوزُ) الْأَكْلُ (إِذَا ظَنَّ
بَقَاءَ اللَّيْلِ . قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَزِمَهُ الْإِسْمَاكُ (وَلَوْ أَكَلَ
بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا) أَيْ أَوَّلَ النَّهَارِ (أَوْ آخِرًا ، وَبَانَ الْغَلَطُ بَطُلَ صَوْمِهِ) لِتَحَقُّقِ خِلَافِ مَا ظَنَّ (أَوْ)
أَكَلَ (بِلَا ظَنٍّ) كَأَن هَجَمَ وَأَكَلَ (وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحِّ إِنْ وَقَعَ) الْأَكْلُ (فِي أَوَّلِهِ) لِأَنَّ
الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ (وَبَطُلَ) إِنْ وَقَعَ الْأَكْلُ (فِي آخِرِهِ) أَيْ النَّهَارِ (وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ
طَعَامٌ فَلَفْظُهُ) أَيْ رِيَاءُ (صَحِّ صَوْمِهِ) وَإِنْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ احْتِيَارِهِ (وَكَذَا)
يَصِحُّ صَوْمُهُ (لَوْ كَانَ مُجَامِعًا) عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ) وَلَوْ أُنْزَلَ ، إِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ
يَعْلَمَ بِالْفَجْرِ أَوَّلَ طُلُوعِهِ فَيَتَزَعَّ ، وَأَمَّا لَوْ مَضَى بَعْدَ أَوَّلِ الطُّلُوعِ زَمَنٌ ثُمَّ عِلِمَ فَتَزَعَّ فَهُوَ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،
وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَقْصِدَ بِالنَّزْعِ التَّرْكَ (فَإِنْ مَكَثَ) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (بَطُلَ) صَوْمُهُ : أَيْ لَمْ يَنْتَعِدْ .
[فصل : شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامُ] فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ (وَالْعَقْلُ) أَيْ التَّحْيِيزُ فَلَا يَصِحُّ مِنَ
الْمُجَنُّونِ وَالطُّفْلِ غَيْرِ الْمُبِيزِ (وَالنَّقَاءُ عَنِ الْخَمْرِ وَالنَّفَاسِ) فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْخَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ ، وَتَشْتَرِطُ
هَذِهِ الشُّرُوطُ (جَمِيعُ النَّهَارِ) فَلَوْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَثْنَاءَ النَّهَارِ أَبْطَلَ الصَّوْمَ (وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ
الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصُّبْحِ) وَمُقَابِلُهُ يَضُرُّ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْفَةً مِنْ نَهَارِهِ)
وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَضُرُّ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ أَفَاقَ أَوَّلَ النَّهَارِ صَبْحَ الْإِفْلَاقِ (وَلَا يَصِحُّ

صَوْمُ الْعِيدِ وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشَّكِّ بِلا سَبَبٍ ، فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ ، وَكَذَا لَوْ وَاَفَقَ عَادَةً تَطَوُّعُهُ ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا صَبِيحَانِ ، أَوْ عَيْدٍ أَوْ فَسَقَةٍ ، وَلَيْسَ بِإِطْبَاقِ الْغَيْمِ بِشَكٍّ ، وَيُسْنُ تَمْجِيلُ الْفِطْرِ عَلَى تَمْرِ ، وَإِلَّا قَمَاءً ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ، وَلْيُضَنِّ لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالغَيْبَةِ ، وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَأَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقُبْضَةِ وَذَوْقِ الطَّعَامِ وَالْمَلَكِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ : اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَأَنْ يَكْثُرَ فِي الصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنْ يَتَكَبَّرَ لَأَسِيًّا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ .

[فصل] شَرَطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ : الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَإِطَاقَتُهُ ،

صوم العيد (الفطر والأضحى) وكذا التشريق (أى أيامه الثلاثة بعد الأضحى) (فى الجديد) وفى القديم يصح صومه للتمتع إذا لم يجد الهدى (ولا يحل التطوع يوم الشك) أى يحرم ولا يصح (بلا سبب) يقتضى صومه (فلا صامه لم يصح) صومه (فى الأصح) ومقابله يصح (وله صومه عن القضاء والنذر) بلا كراهة ولو قضاء مستحب (وكذا لو وافق عادة تطوُّعه) كأن كان يصوم يوما ويفطر يوما (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدَّث الناس برؤيته) ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) ولم يظنَّ صدقهم ولا اعتقدهم ولا وجب الصوم (وليس إطباق الغيم بشك) بل هو من شعبان ، وكذا يحرم التطوع بلا سبب إذا انتصف شعبان (ويسنُّ تمجِيلُ الفطر) إذا تحقق الغروب ، وأما إذا ظنَّ باجتهاد فلا يسنُّ التمجيل ، وبغير اجتهاد يحرم ، ويسنُّ كون الفطر (على) رطب ، فإن لم يجده فعلى (تمر ، والافاء ، و) يسنُّ (تأخير السحور ما لم يقع فى شك) من طلوع الفجر والسحور نفسه سنة (وليصن) ندبا من جهة الصوم (لسانه عن الكذب والغيبة) فلا يبطل الصوم بها وإن كانت واجبة الترك فى نفسها (و) ليصن (نفسه) ندبا (عن الشهوات) التى لا تبطل الصوم من المشمومات والمسموعات والمموسات والمبصرات (ويستحب أن يفتسل عن الجنابة قبل الفجر ، وأن يحترز عن الحجامة) فهى خلاف الأولى فى الصوم (و) عن (القبلة) كما تقدَّم (و) عن (ذوق الطعام والعلك) بفتح العين مثل اللادن (و) يستحب (أن يقول عند فطره) أى عقبه (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان ، وأن يعتكف) فيه (لاسيما فى العشر الأواخر منه) والاعتكاف مستحب فى كل وقت ، ويتأكد فى رمضان .

[فصل] فى شروط وجوب صوم رمضان ، وما يبيح ترك صومه (شرط وجوب صوم رمضان : العقل والبلوغ وإطاقته) أى الصوم ، اقتصر على ذلك ، لأن المقصود من هومكف بالصوم حالا أو مالا ، والا فيشترط فى الوجوب حالا أيضا الاسلام والصحة والاقانة فلا يجب على كافر ولا على صبي ومجنون

ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ، ويباح تركه للريض إذا وجد به ضررا شديدا ،
 والمسافر سفرا طويلا مباحا ، ولو أصبح صائما فرض أفطر ، وإن سافر فلا ، ولو أصبح
 المسافر والمرضى صائمين ثم أرادا الفطر جاز ، فلو أقام وشفي حرّم الفطر على الصحيح ،
 وإذا أفطر للمسافر والمرضى قضيّا ، وكذا الحائض ، والمفطر بلا عذر ، وتارك النية ،
 ويجب قضاء ما فاتت بالأغماء والرّدة دون الكفر الأصلي والسبا والجنون ، وإذا بلغ
 بالنهار صائما وجب إتمامه بلا قضاء ، ولو بلغ فيه مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء
 في الأصح ، ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح ، ويلزم من تعدى بالفطر أو
 نسي النية ، لأمسافرا أو مريضا زال عذرهما بعد الفطر ، ولو زال قبل أن يأكلا ولم
 ينويا ليلا فكذا في المذهب ، والأظهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه
 من رمضان ، وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء .

ومعنى عليه وسكران ، ولا على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو حيض ، ولا على مريض ومسافر
 (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) ويضرب عليه لعنن (ويباح تركه للريض إذا وجد به
 ضررا شديدا) يبيح التيمم أو يصعب عليه (و) يباح تركه (للمسافر سفرا طويلا مباحا ، ولو
 أصبح صائما فرض أفطر ، وإن سافر فلا) يفطر ، وهذا في صوم رمضان المؤدّي . أما القضاء الذي
 على الفوز فلا يباح له فطره في السفر (ولو أصبح المسافر والمرضى صائمين ثم أرادا الفطر جاز)
 ولا يكره للمسافر في هذه الحالة الفطر (فلو أقام) المسافر (وشفي) المريض (حرّم الفطر) عليها
 (على الصحيح) ومقابلة لا يحرم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيّا ، وكذا الحائض) تقضي
 (والمفطر بلا عذر وتارك النية) عمدا أو سهوا (ويجب قضاء ما فاتت بالأغماء) لأنه نوع مرض
 (والرّدة) فيجب قضاء ما فاتت بسببها إذا عاد للإسلام (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء
 ما فاتت به (والسبا والجنون) ولو ارتد ثم جنّ وجب قضاء ما فاتت به (وإذا بلغ بالنهار صائما
 وجب إتمامه بالقضاء ، ولو بلغ فيه) أي النهار (مفطرا أو أفاق) المجنون (أو أسلم) الكافر
 (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) ومقابلة يلزمهم (ولا يلزمهم) أي الثلاثة المذكورين (إمساك
 بقية النهار) لكن يستحب (في الأصح) ومقابلة يلزمهم بناء على وجوب القضاء (ويلزم)
 إمساك بقية النهار (من تعدى بالفطر) ولو بالارتداد (أو نسي النية) من اللبس (لأمسافرا
 ومريضا زال عذرهما بعد الفطر) كأن أكلا ، لكن يسق (ولو زال عذرهما قبل أن يأكلا
 ولم ينويا ليلا فكذا) لا يلزمهما الإمساك . وأما إذا نوبا وأصبحا صائمين وزال عذرهما فيجب
 عليهما الإمساك (في المذهب) وقيل يلزمهما (والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من أكل يوم
 الشك) أي الثلاثين من شعبان (ثم ثبت كونه من رمضان) ومقابل الأظهر لا يلزمه ، وإذا ثبت قبل
 الأكل لزمه الإمساك من غير خلاف (وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء)

[فصل] مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ قَاتَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارُكُ لَهُ وَلَا إِثْمٌ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيُّهُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامٍ ، وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَبِيرِ ، وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ أَوْ عَلَى الْوَلَدِ لِزِمَّتِهِمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنْتَقَضُ بِالْمَرْضِعِ مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَاضِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ ، لَا لِالْتِمَادِي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِتَسِيرِ جَمَاعٍ ، وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِسْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرَ

فَلَا إِسْكَانَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِيهِمَا .

[فصل] فِي فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ (مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ) بِعَذْرِ كَرُضٍ (فَاتَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْقَضَاءِ) كَانَ اسْتِمْرَاعُهُ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ عَذْرٌ آخَرُ (فَلَا تَدَارُكُ لَهُ) بِالْفِدْيَةِ أَوْ الْقَضَاءِ (وَلَا إِثْمٌ) عَلَيْهِ . وَأَمَّا مَنْ قَاتَهُ بِغَيْرِ عَذْرِ كَانَ أَفْطَرُ مُتَعَدِّيًا فَيُجِبُ عَلَيْهِ التَّدَارُكُ مَعَ الْإِثْمِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْقَضَاءِ وَيَصُومُ عَنْهُ وَلِيهِ وَيُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ (وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ) وَلَمْ يَقْضِ (لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَّهُ) أَيْ لَا يَصِحُّ (فِي الْجَدِيدِ ، بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامٍ) وَفِي الْقَدِيمِ يَصِحُّ صَوْمُهُ وَخَرَجُهُ الْفِدْيَةَ سِوَاهُ . فَاتَ بِعَذْرِ أَوْ لَا ، هَذَا إِنْ مَاتَ ، وَأَمَّا الْحَيُّ الَّذِي تَعَذَّرَ صَوْمُهُ فَاتَهُ لَا يَصَامُ عَنْهُ بِإِخْلَافٍ (وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ) فِيهِمَا الْقَوْلَانِ (قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ . وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ) لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا (عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ) أَيْ الْقَرِيبِ (صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا) بِتَسِيرِ إِذْنِ الْقَرِيبِ فَلَا يَصِحُّ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ (وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ) ذَلِكَ (وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ) أَنَّهُ يَتَكْفَى عَنْهُ وَلِيهِ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ الشَّاذِلِيِّ أَنَّهُ يَطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِلَيْلَتِهِ مَدَّةً طَعَامٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ) فِي رَمَضَانَ أَوْ نَذَرَ نَذْرَهُ (لِلْكَبِيرِ) فَصَارَ يُلْحِقُهُ بِالصَّوْمِ مُشَقَّةً وَكَذَا لِمَرَضٍ لَا يَرْجَى بَرْوَهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ (وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ) فَيَجُوزُ لهُمَا الْإِفْطَارُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ الْوَلَدِ ، وَأَمَّا الْقَضَاءُ وَالْفِدْيَةُ (فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا) وَلَوْ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ حَصُولِ ضَرَرٍ بِالصَّوْمِ (وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ ، أَوْ) خَافَتَا (عَلَى الْوَلَدِ) وَحْدَهُ (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ) مَعَ الْقَضَاءِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ كَانَتَا مُسَافِرَتَيْنِ أَوْ مَرْضِيَّتَيْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا تَلْزِمُهُمَا ، وَقِيلَ يُجِبُ عَلَى الْمَرْضِعِ دُونَ الْحَامِلِ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَرْضِعِ (فِي إِجَابَةِ الْفِدْيَةِ مَعَ الْقَضَاءِ) (مَنْ أَفْطَرَ لَا تَقَاضٍ) بِحَيْوَانِ عَمْتَرٍ (مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا تَلْزِمُهُ الْفِدْيَةُ (لَا لِالْتِمَادِي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ) فَلَا يُضَحُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ مُقَابِلُهُ وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ مَعَ الْقَضَاءِ الْفِدْيَةُ (وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ امْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرَ)

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ، وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَأَنَّهُ لَوْ آخَرَ الْقَضَاءُ
مَعَ امْتِنَانِهِ قَامَتْ أُخْرَجَ مِنْ تَرْكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَانٍ : مَدَّةٌ لِلْقَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ ،
وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ ، وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ ، وَجَنَسُهَا
جَنَسُ الْفِطْرَةِ .

[فصل] تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَيْ بِسَبَبِ
الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ
بِنَيْتِهِ التَّرَخُّصِ ، وَكَذَا بَغَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ قِيَانًا نَهَارًا ، وَلَا عَلَى
مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بَطْلَانِ صَوْمِهِ ، وَلَا
مَنْ زَنَى نَاسِيًا ، وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّانَا مُتَرَخِّصًا ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ ، وَفِي قَوْلِ
عَنْهُ وَعَنْهَا ،

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً) وَيَأْتِي بِهَذَا التَّأْخِيرُ ، نَحْمُ أَنْ جَهْلَ أَوْ نَسِيَ اتَّقَى الْإِثْمَ لَا الْفِدْيَةَ
(وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ) أَيْ الْمَدَّةُ (بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَكَرَّرُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ آخَرَ
الْقَضَاءُ مَعَ امْتِنَانِهِ) حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرَ (فَهَاتِ أُخْرَجَ مِنْ تَرْكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَانٍ : مَدَّةٌ
لِلْقَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ) لِلْقَضَاءِ ، فَإِنَّ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ وَجِبَتْ فِدْيَةُ التَّأْخِيرِ فَقَطْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي
مَدَّةً وَاحِدَةً (وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ) دُونَ بَقِيَةِ الْأَصْنَافِ (وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى
شَخْصٍ وَاحِدٍ) وَالْمَدَّةُ الْوَاحِدَةُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِاثْنَيْنِ (وَجَنَسُهَا) أَيْ الْفِدْيَةُ (جَنَسُ الْفِطْرَةِ)
وَنَوْعُهَا وَصِفَتُهَا .

[فصل] فِي مَوْجِبِ كَفَّارَةِ الصَّوْمِ (تَجِبُ الْكَفَّارَةُ) مَعَ التَّعْزِيرِ عَلَى الْمَكَّافِ (بِإِفْسَادِ
صَوْمٍ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَيْ بِسَبَبِ الصَّوْمِ) وَلَا شَبِيهَهُ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ بِالْجَمَاعِ وَلَا عَلَى
مَنْ شَكَّ فِي النَّهَارِ هَلْ نَوَى لِأَمٍّ أَمْ لَا ثُمَّ جَامَعَ فِي حَالِ الشَّكِّ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ نَوَى فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،
وَلَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ (فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ) إِذَا لَافْسَادَ فِيهِ (وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ) وَلَوْ قَضَاءً
لَوْ تَخَرَّأَ (أَوْ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ) كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ (وَلَا) عَلَى (مُسَافِرٍ جَامِعٍ بِنَيْتِهِ التَّرَخُّصِ) لِأَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ بِهِ (وَكَذَا بِغَيْرِهَا) أَيْ النِّيَّةُ ، وَإِنْ قَلْنَا يَأْتِيهِ لَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ تَلَزِمُهُ
(وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ قِيَانًا) جَمَاعَهُ (نَهَارًا) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ
نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ) أَيْ الْأَكْلِ (وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بَطْلَانِ صَوْمِهِ) بِهَذَا الْجَمَاعِ . أَمَّا إِذَا
عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْطَرْ بِهَذَا الْأَكْلِ ثُمَّ جَامَعَ فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِهَذَا
الْجَمَاعِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ زَنَى نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ : بَلْ بِالزَّانَا (وَلَا) عَلَى
(مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّانَا مُتَرَخِّصًا) لِأَنَّهُ بِالزَّانَا لَا بِالصَّوْمِ (وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ) فَقَطْ دُونَهَا
(وَفِي قَوْلِ عَنْهُ وَعَنْهَا) أَيْ يَلْزِمُهُمَا كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ ، وَقِيلَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ كَفَّارَةٍ

وَفِي قَوْلِ عَلَيْنَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى ، وَتَلَزَمُ مِنَ الْفَرْدِ بَرُوءُ الْمَلَالِ وَجَامَعٌ فِي يَوْمِهِ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ ، وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجِبُ مَعَهَا قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ تَجَزَّعَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَطْعَمِ ، فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصَلَةٍ فَعَلَهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى غِيَالِهِ .

باب صوم التطوع

يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْحَمِيسِ ، وَعَرَفَةَ ، وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسِعَاءَ ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ، وَتَتَابَعُهَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ ،

تَأْتِي وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ (وَفِي قَوْلِ عَلَيْنَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى) وَلَا يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ (وَتَلَزَمُ) الْكَفَّارَةُ (مَنْ أَفْرَدَ بَرُوءَ الْمَلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ) لَصَدَقَ الصَّابِقُ عَلَيْهِ (وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ) سِوَاهُ أَكْفَرُ عَنِ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا (وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرَضُ) أَيُّ حَدُوثِهِ لَا يُسْقِطُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ حَدُوثُ الْمَرَضِ يُسْقِطُهَا وَحُدُوثُ الْجُنُونِ وَالْمَوْتُ يُسْقِطُهَا (وَيَجِبُ مَعَهَا) أَيُّ الْكَفَّارَةِ (قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ ، وَقِيلَ إِنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ لَا يَجِبُ ، وَالْأَوْجِبُ (وَهِيَ) أَيُّ الْكَفَّارَةِ (عِتْقُ رَقَبَةٍ) مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ (هَا) (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ تَجَزَّعَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَطْعَمِ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَسْقُطُ بَلْ تَسْقُطُ (فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصَلَةٍ فَعَلَهَا) فَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي الذِّمَّةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ) وَهِيَ شِدَّةُ الْحَاجَةِ لِلْوَقَاعِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ لِنَاثِلِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى غِيَالِهِ) كَالزَّكَاةِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمَكْفَرُ . وَأَمَّا إِذَا كَفَرَ غَيْرُهُ عَنْهُ فَيَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُ وَلَهُمْ .

باب صوم التطوع

وَالْتَطَوُّعُ الْقَرْبُ إِلَى اللَّهِ بِعَالِيَسٍ بِفَرْضِ (يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ) وَجَمْعِ الْإِثْنَيْنِ الْإِثْنَيْنِ ، وَجَمْعِ الْحَمِيسِ أَجْنَاسًا وَأَخْسَةً وَأَخَامِيسَ (وَ) صَوْمُ يَوْمِ (عَرَفَةَ) وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيُسَنُّ صَوْمُهُ لِفِرَاغِ الْحَاجِ (وَعَاشُورَاءَ) وَهُوَ عَاشِرُ الْحَرَمِ (وَ) صَوْمُ (تَاسِعَاءَ) وَهُوَ تَاسِعُ الْحَرَمِ (وَ) صَوْمُ (أَيَّامِ) الْبَيْضِ (وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَإِنْ صَامَ الْأَيَّامَ الْبَيْضَ فَقَدْ أَتَى بِسِتِّينَ) (وَ) صَوْمُ (سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ) وَلَوْ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ لَعَذِرَ (وَتَتَابَعُهَا أَفْضَلُ) عَقِبَ الْعِيدِ ، وَلَوْ صَامَ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَصَلَتْ لَهُ السَّنَةُ (وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ) يَوْمِ (الْجُمُعَةِ) بِالصَّوْمِ (وَ) يُكْرَهُ

وإفراد السبت ، وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو قوت حقه ، ومستحب لفتره ، ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها ولا قضاء ، ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعها إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر ، وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح : بأن لم يكن تعدى بالفطر

كتاب الاعتكاف

هو مستحب كل وقت ، وفي الشهر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ، وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ، وإنما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى ، والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأ في مسجد بيتها ، وهو المعتزل المهيأ للصلاة ، ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

(أفراد السبت) أو الأحد بالصوم . وأما جمع واحد منها مع غيره فلا يكره (وصوم الدهر غير يومى) العيد ، و) أيام (التشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو فوت حق) واجب أو مستحب (ومستحب لغيره) وإن كان صوم يوم وافتار يوم أفضل منه على ما يعتمد به بعضهم (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها) وكذا بقية النوافل غير الحج والعمرة له قطعها وإن كان يكرهها لغير عذر . وأما ما فيحرم قطعها (ولا قضاء) على من قطع النوافل واجب ، بل مستحب (ومن تلبس بقضاء) لصوم عن واجب (حرم عليه قطعها إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر) فيحرم عليه التأخير ولو بعد السفر (وكذا) يحرم قطع القضاء (إن لم يكن على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) ومقابل الأصح لا يحرم القطع على من ذكر ، ومثل من تعدى بالفطر في فورية القضاء من كان عليه صوم من رمضان ولم يبق من شعبان إلا ما يسعه فوجب عليه الصوم فورا ، وكذا قضاء يوم الشك فإنه على الفور على ما يعتمد به المصنف .

كتاب الاعتكاف

هو لغة : الملازمة على الشيء خيرا أو شرا ، وشرعا : البث في المسجد من شخص مخصوص بنية (هو مستحب كل وقت ، وفي الشهر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر) وهي منحصرة في العشر المذكور وتلزم ليلة بعينها ، ولا يقال فضلها الأكل إلا من أطلعه الله عليها وقام بوقائعها ، ويسن لمن رآها أن يكتمها (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي) والعشرين (أو الثالث والعشرين) منه . وقال ابن عمر : إنها في جميع الشهر . وقال أبي وابن عباس : إنها ليلة سبع وعشرين (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) ويصح في رحبته وسطحه (ر) المسجد (الجامع) وهو ما قام فيه الجمعة (أولى) بالاعتكاف فيه من غيره (والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والتقديم يصح (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

تَعَيَّنَ ، وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا ، وَلَا عَكْسَ ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْأَعْتِكَافِ لُبْتُ قَدَرٍ يُسَمَّى عَكُوفًا ، وَقِيلَ يَكْفِي مَرُورٌ بِهَا لُبْتُ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مُكْثُ نَحْوِ يَوْمٍ ، وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ كَلَّسَتْ وَقَبْلَهُ تَبْطُلُهُ إِنْ أُنْزَلَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَامَعَ نَاسِيًا فَكُلُّ جَمَاعٍ صَائِمٍ ، وَلَا يُضَرُّ التَّطْيِبُ وَالتَّزْيِينُ وَالْفِطْرُ ، بَلْ يَصِحُّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافُ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا لَزِمَاهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ جَمْعِهِمَا ، وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْأَعْتِكَافِ ، وَيَنْوِي فِي الْمَنْذُورِ الْفَرْضِيَّةَ . وَإِذَا أَطْلَقَ كَقَوْلِهِ ، وَإِنْ طَالَ مُكْثُهُ ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احتَاجَ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَوْ نَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ ، فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ،

تعيين (والمراد بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر ويتعلق به زيادة الفضيلة السكبة والمسجد الذي يطاق فيه حولهما ، وقيل جميع الحرم (وكذا مسجد المدينة والأقصى) إذا عينهما الناذر في النذرة تعينا (في الأظهر) ومقابله لا يتعينان (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ، ولا عكس) أي لا يقومان مقام المسجد الحرام ، لأنه أفضل منهما (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس) إذ هو أفضل (والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكُوفًا أي إقامة بأن يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الصلاة ، ولا يشترط السكون ، بل يكفي التردد ، ومقابل الأصح قوله (وقيل يكفي مرور باللبث ، وقيل يشترط مكث نحو يوم . ويبطل بالجماع) من عالم ذا كرسى سواء جامع في المسجد أم خارجه عند قضاء حاجته (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة) فيما دون الفرج (كالمس وقبلة تبطله) أي الاعتكاف (ان أنزل ، والافلا) تبطله ، ومقابل الأظهر تبطله مطلقا (ولو جامع ناسيا فكجماع الصائم) فلا يضر (ولا يضر التطيب والتزين) وغير ذلك من دواعي الجماع ولا تكرره له الصنائع في المسجد ما لم يكثر منها (ولا يضره) الفطر ، بل يصح اعتكاف الليل وحده (واعتكاف العيد والنشر بق (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه (ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والأصح وجوب جمعهما) ومقابل الأصح لا يجب جمعهما (ويشترط) على جهة الركنية (نية الاعتكاف) في ابتدائه (وينوي في) الاعتكاف (المنذور الفرضية ، وإذا أطلق) ولم يعين مدة (كقوله) هذه النية (وإن طال مكثه ، لكن لو خرج وعاد احتاج إلى الاستثناء) لنية الاعتكاف ان لم يعزم عند خروجه على العود للاعتكاف ، فان عزم كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية (ولو نوى مدة) أي اعتكاف مدة كيوم (فخرج فيها) من المسجد (وعاد) إليه (فان خرج لغير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستثناء) لنية ان أراد الاعتكاف ولولم يطل الزمن

أَوْ لَهَا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا ، وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعَذْرِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لَمْ يَجِبِ اسْتِثْنَاءُ النِّيةِ ، وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِنَيْزِرٍ حَاجَةً وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ . وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنِّقَاحُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ بَطُلٌ ، وَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِمَا التَّتَابُعَ ، وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ ، وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، أَوْ الْحَيْضُ وَجَبَ الْخُرُوجُ ، وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِذَا تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ أَمْسَكَ جَازَ الْخُرُوجُ ، وَلَا يَلْزَمُ ، وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْضِ وَلَا الْجَنَابَةِ . [فصل ١] إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّتَابُعُ إِلَّا شَرْطًا ، وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا لَمْ يَجْزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ :

ومثل ذلك ما إذا نوى نذر مدة غير معينة ولم يشترط متابعتها ثم دخل المسجد ونوى الاعتكاف بقصد وفاء نذره ، ثم خرج فيفصل في خروجه هذا التفصيل ، فيقال ان خرج لغبر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف (أو) خرج (لها فلا) يلزمه الاستئناف وان طال زمن الحاجة (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية (وقيل لا يستأنف مطلقا) طالت المدة أولم تطل (ولو نذر مدة متتابعة) كان نذر أياما معينة وشرط فيها التتابع (فخرج لعذر لا يقطع التتابع) من الأعذار الآتية كحيز وعاد (لم يجب استئناف النية) عند العود ، وتجب المبادرة بالعود عند زوال العذر ، والا تعذر البناء (وقيل ان خرج لغبر حاجة وغسل الجنابة) وكذا مما لاغنى له عنه ، ويستحى من فعله بالمسجد كالأكل (وجب) استئناف النية (وشرط المعتكف : الاسلام) فلا يصح من كافر (والعقل) فلا يصح من مجنون وصبي لا يعقل (والنقاء عن الحيض والجنابة) فلا يصح من الحائض والجنب (ولو ارتد المعتكف أو سكر) متعديا (باطل) اعتكافه (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) وفساد البناء عليه فلا بد من استئنافه ، وقيل لا يبطل (ولو طرأ جنون أو إغماء لم يبطل ما مضى) من الاعتكاف المتتابع (ان لم يخرج) من المسجد ، وكذا ان أخرج لمشقة ضبطة فيه (ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف) المتتابع (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس (وجب) عليها (الخروج) من المسجد (وكذا الجنابة) غير المفطرة ، أما هي فتقطع التتابع فيجب لها الخروج (إذا تعذر الغسل في المسجد فلا أمكن) الغسل فيه (جاز الخروج ولا يلزم ، ولا يحسب زمن الحيض والجنابة) من الاعتكاف وان كالا لا يقطعان التتابع .

[فصل ٢] في حكم الاعتكاف المنذور (إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع ان صرح به (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) فلا نذر أن يعتكف أسبوعا جاز أن يعتكفه متفرقا ، ومقابل الصحيح يجب (و) الصحيح (أنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) ومقابل مجوزة ومحل الخلاف إذا لم يبين اليوم ، فان عينه لم يجز التفريق قطعا (و) الصحيح (أنه لو عين

مُدَّة كَأَسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ لِلتَّائِبِ وَفَاتَتْهُ لُزْمَةُ التَّائِبِ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِذَا ذَكَرَ التَّائِبُ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالزَّمَانُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ ، وَيَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِالْخُرُوجِ بِإِعْذَرٍ ، وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَجِبُ فَعْلُهَا فِي خَيْرِ دَارِهِ ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحُشَ ، فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَا حَرٌّ يَضُرُّ فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَضُرَّ مَا كُنَّ يَطْلُ وَتَوَقُّهُ أَوْ يَبْدِلُ عَنْ طَرِيقِهِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِمَرَضٍ يَجُوزُ إِلَى الْخُرُوجِ ، وَلَا بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ انْقَطَعَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّابِعِ إِلَى مَنَارَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِهِ الْخُرُوجِ بِالْإِعْذَارِ إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .

مُدَّة كَأَسْبُوعٍ) عَيْنُهُ (وَتَعَرَّضَ لِلتَّائِبِ وَفَاتَتْهُ لُزْمَةُ التَّائِبِ فِي الْقَضَاءِ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَلِزِمُهُ (وَأِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ) أَيْ التَّائِبِ (لَمْ يَلِزِمُهُ فِي الْقَضَاءِ) جُزْأً (وَإِذَا ذَكَرَ التَّائِبِ) فِي نَذْرِهِ (وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ) مَبَاحٍ (صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ) فَإِنْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِأَمْرٍ مُخْصًى عَنْ كِبَادَةِ الْمَرْضَى خَرَجَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِكُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ لِكُلِّ مَهْمٍ دُبِيٍّ، كَالْجَمَاعَةِ أَوْ دُنْيَوِيٍّ كَقَلَاءِ السُّلْطَانِ ، وَمَقَابِلُ الْأَظْهَرِ يُلْغُو الشَّرْطَ ، وَلَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ مُحَرَّمٍ كَسُرْقَةِ فَسَدِ نَذْرِهِ (وَالزَّمَانُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ) أَيْ الْعَارِضُ الْمَذْكُورُ (لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَمِيزْ مُدَّةَ كَشْهُرٍ (فَيَجِبُ) تَدَارُكُهُ هَذَا الزَّمَنُ (وَيَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِالْخُرُوجِ بِإِعْذَرٍ) وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُ (وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ) كِرَاسِهِ (وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَقِبَ قَضَائِهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَلَا يَجِبُ فَعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ) كَسَقَايَةِ الْمَسْجِدِ (وَلَا يَضُرُّ بَعْدُهَا) أَيْ دَارِهِ (إِلَّا أَنْ يَفْحُشَ) بِأَنْ يَذْهَبَ أَكْثَرُ الْوَقْتِ فِي التَّرَدُّدِ إِلَيْهَا (فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَضُرُّ الْفَحْشُ (وَلَوْ عَادَ مَرِيضًا فِي طَرِيقِهِ) لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ (لَمْ يَضُرَّ مَا يَطْلُ وَقُوفَهُ أَوْ يَبْدِلُ عَنْ طَرِيقِهِ) فَإِنْ طَالَ الْقُوفُ أَوْ عُدِلَ عَنْ الطَّرِيقِ ضَرَّ (وَلَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِمَرَضٍ يَجُوزُ إِلَى الْخُرُوجِ) بِأَنْ يَشُقَّ مَعَهُ الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ لِحَاجَةِ فَرْشٍ وَخَادِمٍ أَوْ يَخَافُ عَلَى الْمَسْجِدِ مِنَ التَّلَوِثِ (وَلَا) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ (بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ) بِأَنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْهُ غَالِبًا (فَإِنْ كَانَتْ) الْمُدَّةُ (بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ) أَيْ الْحَيْضُ (انْقَطَعَ) التَّائِبُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَنْقَطِعُ (وَلَا) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ (بِخُرُوجِ) مِنَ الْمَسْجِدِ (نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ) كَمَا لَا يَبْطُلُ الصُّومُ بِأَكْلِ نَاسِيَا ، وَقِيلَ يَنْقَطِعُ (وَلَا) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ (بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّابِعِ إِلَى مَنَارَةٍ) أَيْ مَأْذَنَةٍ (مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ) قَرِيبَةً مِنْهُ (لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَنْقَطِعُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ يَجُوزُ لِلرَّابِعِ وَغَيْرِهِ (وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ) مِنَ الْمَسْجِدِ (بِالْإِعْذَارِ) السَّابِقَةِ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ التَّائِبُ (إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) وَنَحْوَهَا مِمَّا يَطْلُبُ لَهُ الْخُرُوجُ وَلَمْ يَطْلُ زَمَنُهُ

كتاب الحج

هو فرض ، وكذا العزّة في الأظهر ، وشرط محته : الإسلام فلاولي أن يحرم عني الصبي الذي لا يميز ، والمجنون ، وإنما تصح مباشرة من المسلم المميز ، وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف الحر ، فيجزي حج الفقير دون الصبي والعبد ، وشرط وجوبه : الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة ، وهي نوعان : أحدهما : استطاعة مباشرة ، ولها شروط : أحدها : وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه ، وقيل إن لم يكن له يبلده أهل وعشيرة لم تشتط نفقة الإياب ،

كحبل جفانة وأذان راتب فلايجب قضاؤها .

كتاب الحج

هو تمتع أوله وكسره لغة : القصد الى من يعظم ، وشرعا : قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه (هو فرض) أي مفروض ، وهو من أركان الدين يكفر جاحده ، ولايجب في العمر إلامرة (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) ومقابلته أنها سنة ، وهي لغة الزيارة ، وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه ولايفي عنها الحج وإن اشتمل على أركانها (وشرط محته) أي ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام) فلايصح من كافر أصلي أومرتد ، ولايشترط التكليف (فلاولي) ولووصيا أوقيما (أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز) وكذلك عن المميز ، وإنما غسر المميز لبس لإحرامه طريقا إلا إحرام الولي عنه . وأما المميز فيجوز للولي أن يحرم عنه وأن يأذن له في الإحرام (و) أن يحرم عن (المجنون) ويلزم الولي فعل ما لايتأتى منهما مستصعبا لهما فيطوف بهما ويسعى بهما ويلزم أن يكونا في الطواف متوضئين (وإنما تصح مباشرته من المسلم المميز) ولو صعبا ورقيا (وإنما يقع عن حجة الإسلام) وعمومه (بالمباشرة إذا باشره المكلف) أي البالغ العاقل (الحر) بمباشرة الصبي والرقيق وإن كانت صحبة ، لكن لايجزي عن حجة الإسلام (فيجزي حج الفقير) المكلف الحر (دون) حج (الصبي والعبد) إذا اكلا بعده ، فإن اكلا قبل الوقوف أوفى أثباته أبوأهما ، ويعيدان السعي إن سبق سعيهما (وشرط وجوبه) أي ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) فلايجب على الكافر نعم المرتد إذا استطاع في حال ردته استقرار في دتمته ، ولا غير مكلف ، ولا على من فيه رق ، ولا على غير المستطيع (وهي) أي الاستطاعة (نوعان : أحدهما استطاعة مباشرة) بنفسه (ولها شروط : أحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة) أي كلفة (ذهابه) لمكة (وإيابه) أي رجوعه منها إلى بلده وإن لم يكن له فيها أهل (وقيل إن لم يكن له يبلده أهل وعشيرة لم تشتط نفقة الإياب)

فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلُّ يَوْمٍ مَا فِي بَرَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ لَمْ يَكْتَفِ الْحَجُّ ، وَإِنْ قَصُرَ
وَهُوَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ كُفِّ . الثَّانِي وَجُودُ الرَّاحِلَةِ لِمَنْ يَتَنَّهُ وَيَتَنُّ مَكَّةَ
مَرَحِلَتَيْنِ ، فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ اشْتَرَطَ وَجُودُ مَحْمِلٍ ، وَاشْتَرَطَ شَرِيكَ
يَجْلِسُ فِي الشَّقَى الْآخَرَ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ يَلْزَمُهُ
الْحَجُّ ، فَإِنْ ضَعَفَ فَكَالْبَعِيدِ ، وَاشْتَرَطَ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَنْ دَيْنِهِ وَمُؤَنَةٍ
مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ
وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِحُدُومَتِهِ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالٍ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِمَا ، الذَّالِثُ أَمِنْ
الطَّرِيقِ فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ رَصَدِيًّا وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ لَمْ يَجِبْ
الْحَجُّ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتْ :

والواو في العشرة بمعنى أوفيكفي أحدهما (فلو كان يكتسب كل يوم) في سفره (ما في براده) المراد به
جميع مؤنه (وسفره طويل) مرحلتان فأكثر (لم يكف الحجاج) ولو كان يكسب في يوم كفاية
أيام (وان قصر) السفر (وهو يكتسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بخلاف ما إذا كان يكسب
في كل يوم ما في به (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود الراحلة) بشراء أو استئجار (لمن
بينه وبين مكة مرحلتان) ولو قدر على المشي ، والراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل ، ومرادهم
كل ما يركب من الأبل (فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بحيث يخشى منها المرض (اشتراط
وجود محمل) وهو الخشعة التي يركب فيها (واشتراط) مع المحمل (شريك يجلس في الشق
الآخر) تليق بحالته به ، فإن لم يجده لم يلزمه النسك (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون
مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ، فإن ضعف فكالبعيد ، واشتراط كون الزاد والراحلة
فاضلين عن دينه) الحال والمؤجل (و) فاضلين أيضا عن (مؤنه من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه)
والمؤنة تشمل النفقة والكسوة والخدمة والسكنى وكل ما يلزم (والأصح اشتراط كونه) أي
ما ذكر (فاضلا عن مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته) لمنصب أو كبر ، وكذا عن كتب علم ،
والحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب فمن معه قد يمكنه أن يهجر منه ولكن يحتاجه للزواج عند مستطاعها
وطولب بالحج ، وإن كان الأفضل صرفه في الزواج لخاتف العنت ، ومقابل الأصح لا يشترط أن
يكون ذلك فاضلا عن كل ما ذكر (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي الزاد
والراحلة كما يلزم من له مستغلات يحصل منها نفقته أن يبيعها ويصرفها في الحج ، ومقابل الأصح
لا يلزمه ما ذكر (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا (فلو خاف) في
طريقه (على نفسه أو ماله) ولو يسيرا ، والمراد بالمال ما كان للنفقة والمؤن . أما إذا كان مال
تجارة وكان الخوف لأجله فليس بعذر ، فإذا خاف (سبعا أو عدوا أو رسديا) وهو من برق من
يمر ليأخذ منه مالا كالكاسين (ولا طريق) للحج (سواه) أي سوى الطريق المخوف (لم يجب
الحج) عليه (والأظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له غيره ولو امرأة (إن غلبت

السَّلامَةُ ، وَأَنَّهُ يُلْزِمُهُ أَجْرَةُ الْبَدْرِقَةِ ، وَيُسْتَرْطُ وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَعْتَادِ
 سَحْلُهُ مِنْهَا بِشَمَنِ الْمَثَلِ ، وَهُوَ الْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَعَلَفَ الدَّابَّةُ فِي
 كُلِّ مَرَحَلَةٍ ، وَفِي الْمَرَأَةِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجٌ ، أَوْ مُحْرَمٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ
 لَا يُسْتَرْطُ وَجُودُ مُحْرَمٍ لِأَحَدَاهُنَّ ، وَأَنَّهُ يُلْزِمُهَا أَجْرَةُ الْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا ،
 الرَّابِعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلا مَسْقَةٍ شَدِيدَةٍ ، وَعَلَى الْأَعْمَى الْحُجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِدًا ،
 وَهُوَ كَالْمُحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ ، وَالْمُحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفِهِ كَفِيرِهِ لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَيْهِ ،
 بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ أَوْ يَنْصِبُ شَخْصًا لَهُ : النَّوْعُ الثَّانِي اسْتَطَاعَةُ تَحْصِيلِهِ بِغَيْرِهِ ، فَمَنْ
 مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ وَجَبَ الْأَحْجَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكَتِهِ ، وَالْمَعْصُوبُ الْمَاجِرُ عَنِ الْحُجِّ بِنَفْسِهِ إِنْ
 وَجَدَ أَجْرَةً مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لَزِمَهُ ،

السلامة (في ركوبه ، فان غلب الهلاك أو استوى الأمران لم يجب ، ومقابل الأظهر لا يجب مطلقا
 وقيل يجب مطلقا ، وقيل يجب على الرجل دون المرأة (و) الأظهر (أنه يلزمه أجره البدرقة)
 وهي بفتح الباء وسكون الذال : الخفارة : يعني إذا وجد من يخفره ويأخذ منه أجره المثل ويأمن
 معه وجب عليه استئجاره ويكون من أهب الطريق ، ومقابل الأظهر لا يلزمه ذلك (ويستترط
 وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حله منها ثمن المثل) فان لم يوجد أو أحدهما أو وجدا بأكثر
 من ثمن المثل لم يلزمه النسك (وهو) أي ثمن المثل (القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان)
 وإن غلبت الأسعار ، ويجب حمل الزاد والماء على حسب الاعتقاد (و) وجود (علف الدابة في كل
 مرحلة) ولا يكاف حمل ما يكفيها جميع الطريق ، ولكن على حسب الاعتقاد مثل الماء والزاد
 (و) يشترط (في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم) لها (أو نسوة ثقات) واكتفى بعضهم
 بأمرأتين ، وهذا شرط للوجوب . وأما جواز السفر لأداء حجة الاسلام فالشرط أمنها ولو وحدها
 وأما حج التلقيع ، وكذا غيره من الأسفار فلا بد فيه من وجود محرم أو زوج (والأصح أنه لا يشترط
 وجود محرم لأحدهن) أي النسوة ، ومقابل يشترط (و) الأصح (أنه يلزمها أجره المحرم إذا
 لم يخرج إلا بها) إذا كانت أجره المثل ، ولا يجوز لها الخروج ولو للفرص إلا بإذن الزوج (الرابع)
 من شروط الاستطاعة (أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) فمن لم يثبت لمكبر أو غيره
 انتفت عنه استطاعة المباشرة (وعلى الأعشى الحج إن وجد قائدا وهو كالمحرم في حق المرأة) فيأتي
 فيه مامرا (والمحجور عليه بسفه كغيره) فيجب عليه النسك (لكن لا يدفع المال إليه بل
 يخرج معه الولي أو ينصب شخصا له) فقة ينوب عن الولي ، وأجرته كأجرة من يخرج مع المرأة
 (النوع الثاني : استطاعة تحصيله) أي الحج (بغيره فمن مات وفي ذمته حج) بأن تمكن من
 فعله بعد الاستطاعة ومات ولم يفعل (وجب الاجحاج عنه من تركته) فان لم يخلف تركه لم يجب
 على أحد أن يحج عنه (والمعصوب) وهو (المأجر عن الحج بنفسه) لكبر أو زمانه مثلا
 (إن وجد أجره من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها ولو لم يجد إلا أجره من يئتي لزمه

وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ لِلذِّكْرِ كَوْدَةٍ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَلَوْ بَذَلَ وَلَدُهُ أَوْ أُجْنِبِيٌّ مَالًا لِلْأَجْرَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ الطَّاعَةَ وَجِبَّ قَبُولُهُ ، وَكَذَا الْأُجْنِبِيُّ فِي الْأَصَحِّ .

باب المواقيت

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَجْهٌ : فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ انْعَقَدَ حُمْرَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، وَالْمِيقَاتُ الْمَسْكَاةُ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْكَّةَ نَفْسُ مَكَّةَ ، وَقِيلَ كُلُّ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُفَّةُ ، وَمِنْ تِهَابَةِ الْيَمَنِ بِئْسَلُمُ ، وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ قَرْنٌ ، وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ ،

استنجاهه (ويشترط كونها) أي الأجرة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ) أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنِ (نفقة العيال ذهاباً وإياباً) إذ هو لم يفارقهم (ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لأنه ، ومقابل الأصح يجب (ولو بذل الولد الطاعة) بأن يحج بنفسه (وجب قبوله) بالاذن له في ذلك (وكذا الأجنبي) لو بذل الطاعة (في الأصح) ومقابل لا يجب في الأجنبي ، وسائر الأقارب في بذل الطاعة كالأجنبي ، وحلّ لازم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذرنا وكانوا ممن يصح منهم فرض حجة الاسلام ، ولم يكونوا معضوين .

باب المواقيت

جمع مِيقَاتٍ ، والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها (وقت احرام الحج شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ) وهي العاشرة (وجه) أنها ليست من وقته (فلو أحرم به) أي الحج (في غير وقته انْعَقَدَ حُمْرَةٌ) تجزئ عن عمرة الاسلام (على الصحيح) ومقابل لا ينقصد بل يتحلل بعمل عمرة ولا تجزئ عن عمرة الاسلام (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمنع الاحرام بها في أوقات : منها ما اذا كان محرماً بعمرة أو بحج (والمِيقَاتُ الْمَسْكَاةُ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْكَّةَ) من أهلها وغيرهم (نفس مكة ، وقيل كل الحرم) فلو أحرم بالحج بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع إلا بعد الوقوف كان مسبباً على الأول دون الثاني (وأما غيره) وهو من لم يكن بمكة (فمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة (و) المتوجه (من الشام ومصر والمغرب الجففة) وهي قرية على نحو ثلاث مراحل من مكة (و) من (تهابة اليمن بئسَلُمُ) وهو موضع على مرحلتين من مكة (ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن) بسكون الراء ، وهو جبل على مرحلتين من مكة (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة (والأفضل أن يحرم من أول المِيقَاتِ) وهو الطرف الأبعد

وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا يَنْتَهِيَ إِلَى مَيْقَاتٍ فَإِنْ حَاضَى مَيْقَاتًا أُحْرِمَ مِنْهَا مُحَاضَاتِهِ أَوْ مَيْقَاتَيْنِ فَلَا صِحَّ أَنْهُ يُحْرَمُ مِنْ مُحَاضَاتِهِ أَبَدِيًّا ، وَإِنْ لَمْ يُحَاضِدْ أُحْرِمَ عَلَى مَرِّهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ مِنْ مَكَّةَ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَيْقَاتِ فَمَيْقَاتُهُ مَسَّكَهُ ، وَمَنْ بَلَغَ مَيْقَاتًا غَيْرَ مُرِيدٍ نُسَكَأَ ثُمَّ أَرَادَهُ فَمَيْقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا لَمْ يَحْزَرْ مُحَاضَاتَهُ بِسَبْرِ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ فَلَّ لَزِمَهُ الْعَوْدُ لِيُحْرَمَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ خَوْفًا ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أُحْرِمَ ثُمَّ قَادَ فَلَا صِحَّ أَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ . قُلْتُ : لِلْمَيْقَاتِ أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَيْقَاتُ الْعُمْرَةِ لَكِنْ هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ . مَيْقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَذَى الْجِلِّ وَلَوْ بِحِطْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ أَجْزَأُ أَنْهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَأَفْضَلُ بَقَاعُ ،

من مكة (ويجوز من آخره) وهو الطرف القريب من مكة (ومن سلك طريقا لا ينتهي إلى مَيْقَاتٍ) من تلك المواقيت (فان حاضى) أى سامت (مَيْقَاتًا) منها بمنة أو يسرة (أحرم من مُحَاضَاتِهِ ، أَوْ) حاضى (مَيْقَاتَيْنِ) وكان طريقه بينهما (فَلَا صِحَّ أَنْهُ يُحْرَمُ مِنْ مُحَاضَاتِهِ أَبَدِيًّا) من مكة وهو الذى يحاضيه قبل مُحَاضَاةِ الْآخَرِ . أما لو حاضاهما معا فانه يحرم من موضع المُحَاضَاةِ (وان لم يحاضد) مَيْقَاتًا (أحرم على مرحلتين من مكة ، ومن مسكه بين مكة والمَيْقَاتِ فَمَيْقَاتُهُ مَسَّكَهُ) فلا يجاوزه حتى يحرم (ومن بلغ مَيْقَاتًا غير مرید نُسَكَأَ ثُمَّ أَرَادَهُ) بعد مُحَاضَاتِهِ (فَمَيْقَاتُهُ مَوْضِعُهُ) ولا يكلف العود إلى المَيْقَاتِ (وان بلغه) أى وصل إليه (مریدًا) سكَأَ (لم تجز مُحَاضَاتُهُ بعِدِ إِحْرَامِهِ ، فان فعل) بأن جاوزه (لزمه العود ليحرم منه) أو من مثل مسافته من مَيْقَاتٍ آخَرِ والواجب هو العود لا تأخير الإحرام فله أن يحرم ثم يعود (إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق خَوْفًا) فلا يلزمه العود بل يريق دَمًا (فان لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه دم) وشرط لرومِهِ أَنْ يحرم بعمره مطلقًا أو بحج في تلك السنة ، فلو جاوز مریدًا للنسك ثم مات ولم يحرم بشئ لادم عليه (وان أحرم) بعد مُحَاضَاتِهِ المَيْقَاتِ (ثم عاد فَلَا صِحَّ أَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ) أى تبين أنه لم يجب (والا) بأن عاد بعد تلبسه ولو بطواف قدوم (فلا) بسقط (والأفضل) لمن فوق المَيْقَاتِ (أن يحرم من دَوْرَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلٍ) الْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ (من المَيْقَاتِ . قُلْتُ : المَيْقَاتِ) أى الإحرام منه (أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَيْقَاتُ الْعُمْرَةِ لَكِنْ هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ مَيْقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ) مَكِّي أَوْ غَيْرِهِ (يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَذَى الْجِلِّ وَلَوْ بِحِطْوَةٍ) من أى جهة (فان لم يخرج وأتى بأفعال الْعُمْرَةِ) بعد إحرامه بها فى الْحَرَمِ (أَجْزَأُ) عن عمرته الواجبة (فى الْأَظْهَرِ) ومقابله لا تجزئه (و) لَكِنْ (عليه دم ، فلو خرج إلى الْجِلِّ بعد إحرامه سقط الدم على الْمَذْهَبِ) والبراد من السقوط عدم الوجوب (وَأَفْضَلُ بَقَاعُ

الحِلُّ الجِزْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّعْيِيمُ ثُمَّ الْحَدْيِيَّةُ .

باب الاحرام

يَنْعَقِدُ مَعْنِيًا بِأَنْ يَنْوِيَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا ، وَمُطْلَقًا بِأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نَفْسِ
الْإِحْرَامِ ، وَالتَّعْيِينَ أَفْضَلُ ، وَفِي قَوْلِ الْإِطْلَاقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ صَرْفَهُ
بِالنِّيَّةِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ النَّسَكَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْأَعْمَالِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ
فَالْأَصَحُّ انْقِطَاعُهُ عُمْرَةً فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَأَحْرَامِ زَيْدٍ ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْقَدَ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِحْرَامِ زَيْدٍ لَمْ يَنْعَقِدْ ،
وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْقَدَ إِحْرَامُهُ كَأَحْرَامِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ جَعَلَ نَفْسَهُ
قَارِنًا وَعَمِلَ أَعْمَالَ النَّسَكَيْنِ .

[فصل] الْمُحْرِمُ يَنْوِي وَيُكَلِّمُ ، فَإِنْ لَبَّى بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ ، وَإِنْ نَوَى
وَلَمْ يَلْبَسْ انْقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُسْنُ الْفُسْلُ لِلْإِحْرَامِ .

الحِلُّ () لِلْعَتَمَرِ (الجِزْرَانَةُ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ سِتَّةَ فَرَاسِخٍ (ثُمَّ التَّعْيِيمُ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَوْسِخٍ
(ثُمَّ الْحَدْيِيَّةُ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ سِتَّةَ فَرَاسِخٍ .

باب الاحرام

وهو الدخول في النسك والتلبس به ، و يطلق على النية التي يدخل بها فيه (ينعقد) الاحرام
(معنى: بأن ينوي حجا أو عمره أو كليهما ، و) ينعقد (مطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام)
بأن ينوي الدخول في النسك (والتعيين أفضل ، وفي قول الإطلاق) أفضل (فان أحرم)
أحراما (مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليهما) معا (ثم اشتغل
بالأعمال ، وان أطلق في غير أشهره فالأصح انقاعه عمره فلا يصرفه الى الحج في أشهره) ومقابل
الأصح ينعقد مبهما فله صرفه الى عمره ، وبعد دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما (وله
أن يحرم كإحرام زيد) كأن يقول أحرمت كأحرامه (فان لم يكن زيد محرمًا انقعد أحرامه مطلقا
وقيل ان علم عدم إحرام زيد لم ينعقد ، وان كان زيد محرمًا انقعد أحرامه كأحرامه) من تعيين أو
إطلاق ويتخير في المطلق (فان تعذر معرفة أحرامه) ومراحده بالتعذر ما يشمل التعسر حتى يدخل
ما لو جهل حاله (بموته) أو غيبته البعيدة (جعل نفسه قارنًا) بأن ينوي القران (وعمل أعمال
النسكين) حتى يتيقن الخروج مما دخل فيه .

[فصل] فيما يطلب للمحرم (المحرم) أى صريد الاحرام (ينوى) بقلبه دخوله فيما يريد
من النسك ثم يتلفظ بما نواه فيقول: نويت الحج مثلا (و) بعد ذلك (يلبى) فيقول: لبيك اللهم
الح ، ولا يسن ذكر ما أحرمه في غير التلبية الأولى (فان لبي بلا نية لم ينعقد إحرامه ، وان نوى
ولم يلب انقعد على الصحيح) ومقابل لا ينعقد (ويسن الفسل للاحرام) أى لأرادته ولولجائض

فَإِنْ حَجَرَ تَيْمَمٌ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَلِلْوُقُوفِ بِمِرْقَةِ وَبِمِزْدَلِفَةَ غَدَاةِ النَّحْرِ ، وَفِي أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ لِلرَّمْيِ ، وَأَنْ يُطَيَّبَ بَدَنُهُ لِلْإِحْرَامِ ، وَكَذَا ثَوْبُهُ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا بَأْسَ
بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلَا بِطَيِّبٍ لَهُ جِرْمٌ ، لَكِنْ لَوْ نَزَعَ ثَوْبُهُ الْمُطَيَّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ
لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَأَنْ تُخَضَّبَ الْمَرْأَةُ لِلْإِحْرَامِ يَدَيْهَا ، وَيَتَجَرَّدَ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ
عَنْ خَيْطِ الثِّيَابِ وَيَلْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً أَيْضَيْنِ وَنَعْلَيْنِ ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ
أَنْ يُحْرَمَ إِذَا انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَوْ تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ مَاشِيًا ، وَفِي قَوْلٍ يُحْرَمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ ،
وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، وَخَاصَّةً عِنْدَ تَغَايُرِ
الْأَحْوَالِ كَرُكُوبٍ وَزُؤُولٍ وَصُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَاخْتِلَافِ رُقْعَةٍ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ فِي طَوَافِ
الْقُدُومِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تُسْتَحَبُّ فِيهِ بِلَا جَهْرٍ ، وَلَفْظًا : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ :
لَبَّيْكَ إِنْ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والسبي ، ويسن لمريده أيضا إزالة الأوساخ والتسور (فانحجز) عن الغسل (تيمم) (و) يسن
الغسل (لدخول مكة) ولو حلالا (و) يسن أيضا (لوقوف بعرفة) بعد الزوال (و) يسن
الغسل للوقوف (بمزدلفة) ويدخل وقته بعد نصف ليلة النحر : والوقوف بها يكون (غداة
النحر) أى بعد فجره (و) يسن الغسل (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال
(للرمي ، و) يسن لمريده الاحرام (أن يطيب بدنه للاحرام) رجلا كان أو امرأة (وكذا)
يسن أن يطيب (ثوبه) من إزار ورياء (في الأصح) ومقابلته المنع في الثوب (ولا بأس
باستدامته) أى الطيب (بعد الاحرام ، ولا يطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه
الفدية في الأصح) ومقابلته لا يلزمه (و) يسن (أن تخضب المرأة للاحرام يديها) ان لم تكن
محمدة (ويتجرد الرجل) وجوبا (لاحرامه عن خيط الثياب) وكذا عن كل خيط كاللحم
والخف (و) يسن أن (يلبس إزارا ورياء أبيضين ، و) أن يلبس (نعلين ، و) أن (يصلي
ركعتين) للاحرام قبله (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعث) أى استوت (به راحلته) قائمة
(أو) يحرم إذا (توجه لطريقه ماشيا ، وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا (ويستحب) اكثار
التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه ، وخاصة عند تغاير الأحوال كركوب وزول وصعود وهبوط
واختلاف رقة ، ولا تستحب (التلبية) في طواف القدوم ، وفي القديم تستحب (فيه) وفي
السني بعده (لكن) بلا جهر ، ولفظها : لبيك (ومعناها أنا مقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة
اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وإذا رأى
ما يعجبه قال : لبيك ان العيش عيش الآخرة ، وإذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم

وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ .

باب دخول مكة

الأفضل دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بِذِي طَوًى ، وَيَدْخُلَهَا مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ ، وَيَقُولَ إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ يَمُنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَخَيَّرْنَا بَيْنَا بِالسَّلَامِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجِّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِنُسْكَ اسْتِحْبَابَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ .

[فصل ٦] لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتٌ وَسُنَنٌ : أَمَّا الْوَاجِبَاتُ فَيُشْتَرَطُ :

وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذه من النار) ويسن أن يدعو بعد ذلك بما أحببنا ودنيا .

باب دخول مكة ، وما يتعلق به

(الأفضل دخولها قبل الوقوف) إذا لم يخش فوته (وأن يفتسل داخلها) هو فاعل يفتسل أى الآتى (من طريق المدينة بذي طوى) واد بمكة . وأما الآتى من غير تلك الطريق كالمن يفتسل من نحو تلك المسافة (و) أن (يدخلها) أى مكة (من ثنية كداء) وهى الثنية العليا ، موضع بأعلى مكة وإن لم تكن بطريقه (و) أن (يقول) داخلها (إذا أبصر البيت : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً ، وزد من شرفه وعظمته بمن حجه أَوْ اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً ، اللهم أنت السلام) أى ذو السلامة من النقائص (ومنك السلام) أى من أكرمه بالسلام فقد سلم (فخيرنا بنا بالسلام) أى سلمنا بتحييتك من جميع الآفات (ثم يدخل المسجد من باب بنى شيبه) وإن لم يكن بطريقه (ويبتدى) أول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه وعسيره (بطواف القدوم) إلا إذا خاف فوت مكتوبة أو جماعة ، ويسن للرأه غير البرزة أن تؤخه الى الليل (ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف) أما الحاج بعد الوقوف والمعتمر فقد دخل وقت طوافهما المفروض ، ويسن أيضاً للحلال القادم (ومن قصد مكة لا لنسك استحباب له أن يحرم بحج) ان كان فى أشهره (أو عمره ، وفى قول يجب إلا أن يتكرر دخوله كحطاب وصياد) فلا يجب عليهما .

[فصل ٧] فيما يطلب فى الطواف (للطواف بأنواعه واجبات) فلا يصح بدونها ، ولو كان نفلاً (وسنن) يصح بدونها (أما الواجبات فيشترط) لصحته ثمانية ، وهى : السر والظهر وجعل البيت عن اليسار والبداءة بالحجر وكونه سبعا وكونه فى المسجد وعدم صرفه لغيره ونيتة ان استقل ،

سَرُّ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ، فَلَوْ أَحْدَثَ فِيهِ تَوَضُّاً وَبَنَى ، وَفِي قَوْلٍ يَسْتَأْنِفُ ،
وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَاذِيًا لَهُ فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ
بَدَنِهِ ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ كَمْ يُحْسَبُ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ مِنْهُ ، وَلَوْ مَشَى عَلَى
الشَّاذِرِ وَإِنْ أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ دَخَلَ مِنْ أَحَدَى فَتَحَقَّى الْحِجْرَ وَخَرَجَ مِنْ
الْأُخْرَى كَمْ يَصِحُّ طَوَافُهُ ، وَفِي مَسْئَلَةِ الْمَسِّ وَجْهٌ ، وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا ، وَدَاخِلَ الْمَسْجِدِ .
وَأَمَّا السَّنَنُ فَإِنْ يَطُوفُ مَاشِيًا وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقْبِلُهُ ، وَيَضَعُ جَبْهَتَهُ عَلَيْهِ ،
فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِيَدِهِ ، وَيُرَاعَى ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوَافٍ ، وَلَا يُقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ
الشَّامِيَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا ، وَيَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَلَا يُقْبِلُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ : بِسْمِ اللَّهِ
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِمَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ :

وهي التي ذكر المصنف بعضها بقوله (ستر العورة) كسترها في الصلاة (وطهارة الحدث والنجس)
في التوب والمكان والبدن . نعم يعني عما يشق الاحتراز عنه من النجاسة في المطاف (فلَوْ أَحْدَثَ
فيه) عمدا (تَوَضُّاً وَبَنَى ، وَفِي قَوْلٍ يَسْتَأْنِفُ وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
مُحَاذِيًا لَهُ فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ) بَأَنْ لَا يَتَقَدَّمُ جُزْءٌ مِنْ شَقَّةِ الْأَيْسَرِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ ، وَصِفَةُ
الْمُحَاذَاةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْبَيْتَ وَيَقِفَ عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ سَكْبِهِ الْأَيْمَنِ
هَنْدِ طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَنْوِي الطَّوَافَ ، وَيَهْرُجُ مُسْتَقْبِلًا إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يَقْرُبَ مِنْ مُجَاوِزَةِ الْحَجَرِ فَإِذَا قَرُبَ
انْقَلَبَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ (فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ لَمْ يُحْسَبُ) مَا طَوَافُهُ قَبْلَهُ (فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ
مِنْهُ) وَحَسَبَ لَهُ الطَّوَافُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْتَحْصِرًا لِلنِّتَةِ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَيَشْتَرُطُ خُرُوجُ
بَدَنِهِ عَنْ جَمِيعِ الْبَيْتِ ، وَقَدْ نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرِ وَإِنْ) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَوَابِ
الْبَيْتِ فَإِذَا قَبِلَ الْحَجَرَ كَانَتْ رَأْسُهُ فِي هَوَاءِ جُزْءٍ مِنْهُ فَيُلْزَمُهُ أَنْ يَقَرَّ قَدَمِيهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ التَّقْبِيلِ
وَيَهْتَدِلَ قَائِمًا (أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ) أَيْ الشَّاذِرِ وَإِنْ (أَوْ دَخَلَ مِنْ أَحَدَى فَتَحَقَّى الْحِجْرَ)
بِكُسْرِ الْحَاءِ وَاسْكَانِ الْجِيمِ (وَخَرَجَ مِنَ الْأُخْرَى لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ) فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ (وَفِي مَسْأَلَةِ
الْمَسِّ وَجْهٌ) بِصَحَّةِ الطَّوَافِ لِأَنَّ مَعْظَمَ بَدَنِهِ خَارِجٌ (وَ) يَشْتَرُطُ (أَنْ يَطُوفَ سَبْعًا) مِنَ الطَّوَافَاتِ
(وَ) يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ (دَاخِلَ الْمَسْجِدِ) وَإِنْ وَسِعَ ، وَلَوْ عَلَى سَطْحِهِ فَلَا يَصِحُّ حَوْلَهُ
(وَأَمَّا السَّنَنُ فَإِنْ يَطُوفُ مَاشِيًا) وَلَوْ امْرَأَةً ، وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ حَافِيًا فَلَوْ رَكِبَ فِي طَوَافِهِ كَانَ
خِلَافَ الْأَوَّلَى إِذَا أَمِنَ التَّلَوِثَ وَالْإِفْكَرُوهَ كَرَاهَةِ تَحْرِيمِ (وَ) أَنْ (يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ) أَيْ يَلْمَسَهُ
بِيَدِهِ (أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقْبِلُهُ) وَلَا يَسَنُّ لِلْمَرْأَةِ ذَلِكَ لِأَنَّهَا خَلَقَ الْمَطَافَ (وَيَضَعُ) بَعْدَ ذَلِكَ (جَبْهَتَهُ
عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ التَّقْبِيلِ وَالْوَضْعِ (اسْتَلَمَ ، فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ اسْتِلَامِهِ (أَشَارَ بِيَدِهِ) أَوْ بِشَيْءٍ
فِيهَا (وَيُرَاعَى ذَلِكَ) كُلُّهُ (فِي كُلِّ طَوَافٍ ، وَلَا يَقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ) وَهُمَا اللَّذَانِ عِنْدَ الْحَجَرِ
يَكْسِرُ الْحَاءَ (وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا) بِيَدِهِ (وَيَسْتَلِمُ) الرُّكْنَ (الْيَمَانِيَّ وَلَا يَقْبِلُهُ) (وَ) يَسَنُّ (أَنْ يَقُولَ
أَوَّلَ طَوَافِهِ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِمَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ

مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلْيَقُلْ قُبَالَةَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، وَبَيْنَ الْيَمَانَيْنِ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلْيَدْعُ بِمَا شَاءَ ، وَمَأْتُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَأْتُورِهِ ، وَأَنْ يَرْمِلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى : بِأَنْ يُسْرِعَ مَشْيَهُ مُقَارِبًا خُطَاهُ ، وَيَمْشِيَ فِي الْبَاقِي ، وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ بِعَقْبِهِ سَعْيًا ، وَفِي قَوْلِ طَوَافٍ الْقُدُومِ ، وَلْيَقُلْ فِيهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مُشْكُورًا ، وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمِلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرْفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ ، وَلَا تَرْمِلُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَضْطَبِعُ ، وَأَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِرِجْلَيْهَا فَالْزَمْلُ مَعَ بَعْدِ أُولَى إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدَمَ النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِلَا رَمْلٍ أُولَى ، وَأَنْ يُوَالِيَ طَوَافَهُ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِخْلَاصَ ، وَيَجْهَرُ لَيْلًا ، وَفِي قَوْلِ تَحِبُّ الْمُوَالَاةُ وَالصَّلَاةُ ، وَلَوْ حَمَلَ

محمد ﷺ ، وَلْيَقُلْ) ندبا (قبالة الباب : اللهم ان البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك ، وهذا مقام العائد بك من النار) ويشير بذلك الى نفسه (وبين اليمانيين : اللهم آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وليدع) في جميع طوافه (بما شاء ، وما تَور الدُّعَاءِ) أى المنقول منه (أفضل من القراءة ، وهى أفضل من غير مأثوره) ويسن الاسرار بالذكر والقراءة (و) يسن (أن يرمي) الذكر الماشى (فى الأشواط الثلاثة الأولى) كلها (بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشى فى الباقي) على هيئته (ويختص الرمل بطواف بعقبه سعى) مشروع ، وهو طواف القدوم والركن (وفى قول) يختص (بطواف القدوم) فلا يكون فى طواف وداع (وليلق فيه) أى رمله (اللهم اجعله) أى ما أتا فيه (حجا مبرورا) أى متقبلا (وذنباً مغفورا وسعيًا) أى عملاً (مشكوراً) أى متقبلاً (و) يسن (أن يضطبع) الذكر (فى جميع كل طواف يرمي فيه وكذا) يضطبع (فى السعى على الصحيح) ومقابله لايسن فى السعى ، وعلى القولين لايسن فى صلاة ركعتي الطواف (وهو) أى الاضطباع (بجعل وسط ردايته تحت منكبيه الأيمن) ويكشفه (وطرفيه على الأيسر ، ولا ترمي المرأة ولا تضطبع) بل يحرم عليها (و) يسن (أن يقرب) الطائف (من البيت ، فلو فأت الرمل بالقرب لرجة) أو نحوها (فالرمل مع بعد أولى إلا أن يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل أولى) من البعد مع الرمل (و) يسن (أن يوالى طوافه) ويجوز الكلام فيه (و) يسن (أن يصلي بعده ركعتين) ويجزئ عنهما الراتبة (خلف المقام) الذى لأبراهيم عليه الصلاة والسلام (يقرأ فى الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفى الثانية الإخلاص ، ويجهر ليلاً ، وفى قول تحب الموالاته) بين أشواطه وأبعاضها (و) تحب (الصلاة) بعده والمعتمد الأول (ولو حمل

[فصل] يَسْتَلِمُ الْحَجْرَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَصَلَاتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا لِلِسَّعْيِ ، وَشَرْطُهُ :

أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّغَا ، وَأَنْ يَسْمَى سَبْعًا ، ذَهَابُهُ مِنَ الصَّغَا إِلَى الرَّوَةِ مَرَّةً ، وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَى ،
وَأَنْ يَسْمَى بَعْدَ ظَوَافِرُ كُنَى أَوْ قُدُومٍ بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَمَنْ سَمَى
بَعْدَ قُدُومٍ لَمْ يَعُدَّهُ ، وَيُسْتَعَبُّ أَنْ يَرْتَقِيَ عَلَى الصَّغَا وَالرَّوَةِ قَدَرًا قَامَةً . فَإِذَا رَقِيَ قَالَ :
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا
أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . ثُمَّ يَدْعُو بِمَشَاءٍ دِينًا وَدُنْيَا . قُلْتُ : وَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالِدَعَاءَ ثَانِيًا
وَتَالِيًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْ يَتَشَبَّهُ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرُهُ وَيَقْدُو فِي الْوَسْطَى ، وَمَوْضِعُ النَّوَاعِينَ مَعْرُوفٌ .
[فصل] يُسْتَعَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَائِعِ ذِي الْحِجَّةِ

الخلال محرماً وطاف به) ولم ينو لنفسه (حسب للحمول) عن الطواف الذى تضمنه إحرامه ان كان مستوفياً لشروط الطواف (وكذا) بحسب للحمول (لوجه محرم قد طاف عن نفسه) أولم يدخل وقت طوافه . (والا) بان لم يكن المحرم طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه . (فالأصح) أنه ان قصدته للحمول فله خاصة لأنه صرفه عن نفسه ، ومقابل الأصح للحامل خاصة (وان قصدته لنفسه أوهما فالحامل فقط) وسواء فى الصغير جهه وليه أم غيره بإذنه .

نفسه أو صلاته أو غيره من ذلك) وسواء في ذلك أو لا (فصل) فيما يجتم به الطواف وبين السعي (يستلم الحجر) الأسود (بعد الطواف و) بعد (صلاته) وكذلك يقبله ويسجد عليه (ثم يخرج من باب الصفا للسعي، وشرطه أن يبدأ بالصفا) ويختم بالمروة (و) شرطه (أن يسعي سبعا ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) ولا بد من استيعاب المسافة في كل مرة (و) شرطه (أن يسعي بعد طواف ركن أو قدوم) ولا يصح بعد طواف نفل أو وداع (بحيث لا يتخلل بينهما) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) فإن وقف بها لم يحجزه السعي إلا بعد طواف الأفاضة (ومن سعى بعد قدوم لم بعده) فإن أعاده بخلاف الأولى (ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) وأن يشاهد البيت (فاذا رقى قال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الجدد: الله أكبر عز ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، ثم يدعو بمشاهدين أو دنيا: قلتي ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا، والله أعلم و) يسئ (أن يمشي) على هيئته (أزل السعي وآخزه و) أن (يعدو) أي يسعي سعيا شديدا (في الوسط وموضع النوعين معروف) هناك .

بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ ، يَأْمُرُهُمْ فِيهَا بِالْعُدُوِّ إِلَى مَنَى ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَرَهُمْ مِنْ
الْمَنَاسِكِ ، وَيَخْرُجُ بِهِمْ مِنَ الْعُدَى إِلَى مَنَى وَيَبْتَئُونَ بِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا عَرَفَاتَ ،
قُلْتُ : وَلَا يَدْخُلُونَهَا بَلْ يَقِيمُونَ بِنَمِرَةٍ يَقْرُبُ عَرَفَاتَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ثُمَّ
يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَيَقِفُوا بِعَرَفَةَ إِلَى
الْغُرُوبِ ، وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا
مُزْدَلِفَةَ ، وَأَخْرَجُوا الْمَغْرِبَ لِيُصَلُّوْهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةِ جَمْعًا ، وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ
بِحِزَّةٍ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتَ ، وَإِنْ كَانَ مَرًا فِي طَلَبِ آبِي وَنَحْوِهِ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ
لَا مَنَعِيَ عَلَيْهِ ، وَلَا تَأْسٍ بِالنُّومِ ، وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَالصَّحِيحُ بَقَاؤُهُ
إِلَى الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَوْ وَقَفَ نَهَارًا ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَبْدَأْ أَرَاقَ دَمًا
اسْتَحْبَابًا ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ ، وَإِنْ قَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ فَلَادَمَ ، وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلًا

بعد صلاة الظهر خطبة فردة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة (يأمرهم فيها بالعدو الى منى) في اليوم
الثامن (ويعلمهم ما أمأهم من المناسك) وخطب الحج أربع : هذه ، وخطبة يوم عرفة
ويوم النحر ، ويوم النفر الأول ، وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا خطبة يوم عرفة فثنتان
وقبل الصلاة (ويخرج بهم من العدى) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم الجمعة (الى منى
ويبتئون بها) ندبا (فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات : قلت ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة)
موضع (يقرب عرفات حتى تزول الشمس ، والله أعلم) فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد
ابراهيم (ثم يخطب الامام بعد الزوال) قبل الصلاة (خطبتين) خفيفتين ، وحين يقوم الى
الخطبة الثانية يؤذن للظهر ويفرغ من الخطبة مع فراغ المؤذن (ثم يصلى بالناس الظهر والعصر
جمعا) تقديمهما ويقصرهما أيضا ، وذلك للمسافرين ، فبأمر الامام من لم يكن مسافرا بالانتماء
وعدم الجمع (و) يسن أن (يقفوا بعرفة الى الغروب) ويسن أن يقفوا بعد الغروب حتى تزول
الصفرة (و) يسن أن (يذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل) قول لا إله إلا الله ولا يفرط
في الجهر بالدعاء أو غيره ، والأفضل للواقف أن لا يستظل (فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة)
وتسمى جمعا (وأخروا المغرب ليصلاوها مع العشاء بمزدلفة جمعا) مؤخرا (وواجب الوقوف
حضوره) أى المحرم (بحيزة من أرض عرفات وان كان مارا في طلب آبق ونحوه) كدابة شاردة
فلا يشترط المكث ، ولأن لا يصرفه الى غير الوقوف (بشرط كونه) محرما (أهلا للعبادة لا مغمى
عليه) جميع وقت الوقوف ، وكذا المجنون والسكران فلا يقع حجهم فرضا وان صح نقلا (ولا بأس
بالنوم ، ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة ، والصحيح بقاءه الى الفجر يوم النحر) ومقابله يخرج
بالغروب (ولو وقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق دما استحبابا ، وفي قول يجب)
لتزكه الجمع بين الليل والنهار (وان عاد فكان بها عند الغروب فلادم ، وكذا ان عاد ليلا) فلا

فِي الْأَصْح ، وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ غَلَطًا أَجْزَأُهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَقُولُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ
فَيَقْضُونَ فِي الْأَصْح ، وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَجِبَ الْوُقُوفُ فِي الْوَقْتُ ،
وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصْح .

[فصل] وَيَبْتَئُونَ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَهَيَّ فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا ، وَفِي وَجُوبِهِ الْقَوْلَانِ ،
وَأَسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى ، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ
مُغْلَسِينَ ثُمَّ يَذْفَعُونَ إِلَى مَنَى وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ ، فَإِذَا بَلَغُوا النُّحْرَ الْحَرَامَ
وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ، ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ
حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَرَّةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ، وَيُكَبِّرُ مَعَ
كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَذْبَحُ مِنْ

دم عليه (في الأصح) ومقابله يجب (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) كأن ظنوا أنه التاسع ثم
تبين أنه العاشر (أجزأهم) الوقوف (إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح)
ومقابله لا قضاء (وإن وقفوا في الثامن) غلطاً بأن تبين فسق شهود الرؤية (وعلموا قبل الوقوف
وجب الوقوف في الوقت وإن علموا بعده) أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء في الأصح)
ومقابله لا قضاء كما لا قضاء بالتأخير .

[فصل] فِي الْمَيْتِ بِمُزْدَلِفَةَ (وَيَبْتَئُونَ بِمُزْدَلِفَةَ) وجوبا بعد دفعهم من عرفة ، وليس الميت
بركن ، ويكفي فيه الحصول بها ولو مروراً بعد نصف الليل (ومن دفع منها) أي المزدلفة (بعد
نصف الليل) ولم يعد (أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه) من النساء (ومن لم يكن بها
في النصف الثاني أراق دماً ، وفي وجوبه القولان) فيمن لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة ،
ومقتضى ذلك اعتماد النذب ، لكن اعتمد في غير هذا الكتاب الوجوب هنا ، ومحل القولين في
غير المعذور . أما المعذور بما يأتي في ميت منى فلا دم عليه جزماً . (ويسنُّ تقديم النساء والضُّعْفَةِ
بعد نصف الليل إلى منى) ليرموا جرة العقبة قبل زحاة الناس (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصُّبْحَ
مُغْلَسِينَ) كما هو السنة في صلاة الصبح ، ولكن التغليس هنا أشد استحباباً (ثم يذفَعُونَ إِلَى
مَنَى وَيَأْخُذُونَ) أي من بات بها (من مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ) لكن الأصح أنه لا يأخذ منها
إلا حصي يوم النحر . وأما حصي باقي الأيام فيؤخذ من منى ، أو بطن محسر (فإذا بلغوا النُّحْرَ
الْحَرَامَ) وهو جبل آخر المزدلفة ، ويسمى قُزَح (وقفوا ودعوا إلى الإسفار ثم يسرون فيصلون
منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات إلى جرة العقبة) فيستقبلها ويجعل
مكة عن يساره ومنى عن يمينه في رمي يوم النحر خاصة . وأما رمي باقي الأيام فيستقبل الكعبة في
جميع الجبرات (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي ويكبر مع كل حصاة ثم) بعد الرمي (يذبح من

مَعَهُ هَدًى ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَتَقْصُرُ الْمَرْأَةُ ، وَالْحَلْقُ نُسْكٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ ، حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ تَشْفًا أَوْ إِحْرَاقًا أَوْ قَصًّا ، وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
يُسْتَعَبُّ إِمْسَارُ الْمَوْسَى عَلَيْهِ ٤ - فَإِذَا خَلَقَ أَوْ قَصَرَ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ
وَسَمِيَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَى ، وَهَذَا الرَّمْيُ وَالذَّبْحُ وَالْحَلْقُ وَالطَّوُافُ يُسَنُّ تَرْتِيبُهَا
كَمَا ذَكَرْنَا ، وَبَدْخُلُ وَقْتِهَا بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ النَّحْرِ ،
وَلَا يَخْتَصُّ الذَّبْحُ بَرَمَنٍ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأَنْحِيَةِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ
بَابِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى الصَّوَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْحَلْقُ وَالطَّوُافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ
لَوْقَتِهَا ، وَإِذَا قُلْنَا : الْحَلْقُ نُسْكٌ فَعَلَّ اثْنَيْنِ : مِنَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوُافِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ
الْأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَالْقَلَمُ ، وَكَذَا الصَّيْدُ وَعَقْدُ النَّكَاحِ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ :
الْأَظْهَرُ لَا يَحِلُّ عُقْدُ النَّكَاحِ

معه هدى) اسم لما يهدي من النعم تقرباً إلى الله تعالى (ثم يحلق أو يقصر) لكن (الحلق
أفضل) للذكر (وتقصّر المرأة) ولا تؤمر بالحلق ، بل هو في حق المراجعة والمماكة حرام حيث
لم يؤذن لها فيه كما يحرم حلقها عند المصيبة (والحلق) أو التقصير (نيسك) يثاب عليه ، فهو
ركن أو واجب (على المشهور) وقيل استباحة محظور فلا يثاب عليه كلبس الخيط (وأقله)
أى إزالة شعر الرأس (ثلاث شعرات حلقاً أو تقصيراً أو تشفاً أو إحراقاً أو قصاً ،
ومن لا شعر برأسه يستحب) له (إمصار موسى عليه) وهذا للرجل دون المرأة (فإذا
حلق ، أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) ويسمى طواف الأفاضة والزيارة (وسمى
ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود إلى منى) ليصلى بها الظهر (وهذا
الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب (وبدخل وقتها) أى
الذكورات إلا ذبح الهدى (بنصف ليلة النحر) ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس .
أما ذبح الهدى فيدخل وقته بدخول وقت الأنحية (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ،
ولا يختص الذبح) للهدى (برمن . قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأنحية ، وسياقى) للمحرر
ذكره (في آخر باب محرمات الاحرام على الصواب ، والله أعلم) وقد حل المصنف الهدى على
المسوق تقرباً فاعترض على المحرر بأن وقته وقت الأنحية ، ولو حله على دم الجبرانات . فان
الهدى يطلق على ذلك أيضاً لم يعترضه فانها لازم لها (والحلق والطواف والسعى لا آخر لوقتها)
لكن الأفضل فعلها يوم النحر ، ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة (وإذا
قلبا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل التحلل الأول) وإذا قلنا انه ليس
بنسك حصل التحلل بواحد من الاثنين الباقيين (وحل به اللبس والحلق والقلم ، وكذا الصيد
وعقد النكاح في الأظهر . قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح) وكذا المباشرة فيما دون الفرج

وَاللهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي ، وَحَلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ .

[فصل] إِذَا قَادَ إِلَى مَنَى بَاتَ بِهَا لَيْلَتَي التَّشْرِيقِ ، وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النِّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتْ وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْفَجْرِ ، وَيَدْخُلُ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِهَا ، وَقِيلَ يَنْتَقِي إِلَى الْفَجْرِ ، وَيُشْتَرَطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ ، وَكَوْنُ الرَّمْيِ حَجَرًا ، وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ ، وَالسَّنَةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْحَذَفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاؤُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ ، وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجًا عَنِ الْجَمْرَةِ ، وَمَنْ هَجَرَ عَنِ الرَّمْيِ اسْتَنْابَ ،

(والله أعلم ، وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) وهو الجاع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح ، ويجب عليه ما بقي من أعمال الحج ، وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم .

[فصل] فِي الْمَبِيتِ بِمَنَى (إِذَا قَادَ إِلَى مَنَى) بَعْدَ طَوَافِ الرُّكْنِ (بَاتَ بِهَا لَيْلَتَي التَّشْرِيقِ) وَالْوَاجِبُ مَعْظَمُ اللَّيْلِ (وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ) وَهِيَ الْكُبْرَى وَالْوُسْطَى وَهَجْرَةُ الْعَقَبَةِ (كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النِّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ) فِي الْيَوْمِ الثَّانِي (جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا) وَلَادِمَ عَلَيْهِ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالرَّمْيِ (فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ) أَيْ يَذْهَبَ (حَتَّى غَرَبَتْ) الشَّمْسُ (وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْفَجْرِ) وَيَجِبُ بِزَكَاةِ مَبِيتِ لَيْلَى مَنَى دَمٌ وَبَتْرُكُ لَيْلَةٍ مَدَّ طَعَامٌ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْمَبِيتِ لِرَعَاءِ الْإِبِلِ إِذَا خَرَجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَلَا يَحِبُّ الْأَعْذَارُ كَخَافَتِ عَلَى نَفْسِ أَوْ مَالٍ أَوْ مَتْعَةٍ لِمُرِيضٍ أَوْ لِسَقَايَةٍ ، وَإِنْ خَرَجُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ (وَيَدْخُلُ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ (بِغُرُوبِهَا) مِنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ فَيَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (وَقِيلَ يَبْقَى) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ (إِلَى الْفَجْرِ) وَهَذَا فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ ، أَمَّا هُوَ فَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمِيهِ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ لَخُرُوجِ وَقْتِ الْمَنَاسِكَ (وَيَشْتَرَطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً) أَيْ رَمِيهَا فِي سَبْعِ دَفْعَاتٍ ، فَلَوْ رَمَى اثْنَيْنِ مَعًا حَسْبُنَا وَاحِدَةً (وَ) يُشْتَرَطُ (تَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ) بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ (وَ) يُشْتَرَطُ (كَوْنُ الرَّمْيِ حَجَرًا) وَكَوْنُ الرَّمِي بِالْيَدِ فَلَا يَكْفِي رَمَى سِوَى مِنَ الْجَوَاهِرِ كَذَهَبٍ وَلَا الرَّمْيِ بِغَيْرِ الْيَدِ (وَ) يُشْتَرَطُ (أَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ) فِي الرَّمْيِ ، وَيَشْتَرَطُ قَصْدُ الرَّمْيِ ، وَهُوَ يَجْتَمِعُ الْحُسْنَى ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَلَوْ رَمَى إِلَى الْعِلْمِ فَزَلَّ فِي الرَّمْيِ كَمَا يَفْعَلُهُ عَالِبُ الْعَامَّةِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ ، وَاعْتَمَدَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ مَعْدَمُ الْأَجْزَاءِ (وَالسَّنَةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْحَذَفِ) وَهُوَ قَدَرُ الْقَوْلَةِ ، فَلَوْ رَمَى بِأَصْفَرٍ أَوْ أَكْبَرَ كَرِهَ (وَلَا يَشْتَرَطُ بَقَاؤُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ) فَلَا يَضُرُّ تَدْحِيرُهُ بَعْدَ الْوُقُوعِ (وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجًا عَنِ الْجَمْرَةِ) فَلَوْ وَقَفَ فِي جَانِبِ وَرَمَى إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ صَحَّ (وَمَنْ هَجَرَ عَنِ الرَّمْيِ) لَعَلَّةَ كَرَضٍ لَا يَرْجَى زَوَالُهُ قَبْلَ فَوْتِ وَقْتِ الرَّمْيِ (اسْتَنْابَ) مَنْ يَرْمِي هُنَا

وإذا ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام في الأظهر ، ولا دم ، وإلا فكلية دم ،
واللهب تكميل الدم في ثلاث حصيات ، وإذا أرل الخروج من مكة طاف للوداع ،
ولا يمكث بعده ، وهو واجب يجبر تركه بدم ، وفي قول سنة لا يجبر ، فإن أوجبناه
فخرج بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر سقط الدم أو بعدها فلا على الصحيح ،
واللحائض النفس بلا وداع ، ويسن شرب ماء زمزم ، وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد فراغ الحج .

[فصل] أن كان الحج خمسة : الإحرام ، والوقوف ، والطواف ، والسعى ، واللقاق
إذا جئناه نسكا ولا يجبر بدم ، وما سوى الوقوف أن كان في العمرة أيضا ، ويؤدى
النسكان على أوجه : أحدها الأفراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة : كإحرام المسكى ويأتى
بعمليها . الثاني القران بأن يحرم بهما من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ،

وجوبا ، ويشترط في النائب أن يكون رمى عن نفسه أولا (وإذا ترك رمى يوم) ولو عمدا (تداركه
في باقي الأيام) ويكون أداء ، وله أن يتدارك قبل الزوال وفي الليل (في الأظهر) ومقابلة لا يتدارك
في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولا دم) مع التدارك (وإلا) بأن لم يتداركه (فعليه دم ، والمذهب
تكميل الدم في ثلاث حصيات) . وقيل إنما يكمل في وظيفة جرة (وإذا أراد الخروج من مكة)
كسفر طويل أو قصر (طاف للوداع) طوفا كاملا بركعتيه (ولا يمكث بعده) وبعد ركعتيه ،
فإن مكث فعليه إعادته (وهو واجب يجبر تركه بدم ، وفي قول سنة لا يجبر . فإن أوجبناه فخرج
بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر سقط الدم أو بعدها فلا) يسقط (على الصحيح) ومقابلة يسقط
كالأولى (واللحائض النفس بلا وداع) نعم إن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمنها العود للطواف
(ويسن شرب ماء زمزم) ويسن استقبال القبلة عند شربه وأن يتصلع منه ويذكر ما يريد دينا
ودنيا (و) بسن (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ليس المراد اختصاص
طلب الزيارة بهذه الحالة فاسها مندوبة مطلقا بل لتأكدها في هذه الحالة ، والمعتبر كالحاج .

[فصل] في بيان أركان الحج والعمرة (أركان الحج خمسة) بل ستة بزيادة الترتيب في
معظم الأركان : أولها (الاحرام) أى نية الدخول فيه (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة (و) ثالثها
(الطواف) رابعها (السعى) خامسها (الحلق) أو التقصير (إذا جئناه نسكا) وتقدم
أنه المشهور (ولا يجبر) هذه الأركان (بدم) بل يتوقف الحج عليها (وما سوى الوقوف
أركان في العمرة أيضا) والترتيب معتبر في جميع أركانها (ويؤدى النسكان على أوجه) ثلاثة
(أحدها الأفراد بأن يحج) أى يحرم بالحج ويفرغ منه (ثم يحرم بالعمرة كإحرام المسكى ويأتى
بعمليها . الثاني القران بأن يحرم بهما) معا في أشهر الحج (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان)

وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجُّ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَلْبًا ، وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي
 الْجَدِيدِ . الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا
 مِنْ مَكَّةَ ، وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ ، وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ وَبَعْدَ التَّمَتُّعِ الْقِرَانُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى التَّمَتُّعِ دَمٌ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُوهُ
 مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ ، وَأَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ زَوَقْتُ ، وَجُوبِ الدَّمِ
 لِإِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النُّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
 ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَنْظَرِ ، وَيُنْدَبُ
 تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ ، وَكَذَا السَّبْعَةُ ، وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ ، فَلَا أَظْهَرُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يُفَرِّقَ
 فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ ، وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ .

وَيَدْخُلُ عَمَلُ الْعُمْرَةِ فِي عَمَلِ الْحَجِّ (وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجُّ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَارِنًا)
 وَكَذَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ كَانَ قَارِنًا ، وَأَمَّا لَوْ طَافَ
 بَعْدَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَدْخَلَ الْحَجَّ فَلَا يَصِحُّ (وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ) وَهُوَ ادْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ (فِي الْجَدِيدِ)
 وَفِي الْقَدِيمِ يَجُوزُ (الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ) فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا
 ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ) أَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ (وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى التَّمَتُّعِ دَمٌ) وَهِيَ شَاةٌ تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ (بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُوهُ مِنْ) حَسَاكُنْهُمْ (دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَالْمُرَادُ بِالْمَسْكَنِ مَنْ فِيهِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الصَّغَارُ (وَ) بِشَرَطِ (أَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ) أَيْ الْحَجِّ ، فَلَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ أَشْهُرِهِ أَوْ وَقَعَتْ فِي أَشْهُرِهِ وَلَمْ يَحْجَّ مِنْ عَامِهِ لَمْ يُلْزَمْهُ دَمٌ
 (وَ) بِشَرَطِ (أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ) فَإِنْ عَادَ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَمْ يُلْزَمْهُ هَدْيٌ (وَوَقْتُ
 وَجُوبِ الدَّمِ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ) وَلَكِنْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَوْ لَمْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ (وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ
 يَوْمَ النُّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ) بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ كَانَ مُحْتَاجًا لِمَنْنِهِ (فِي مَوْضِعِهِ) وَهُوَ الْحَرَمُ ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ
 فِي بَلَدِهِ (صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ) أَيْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ (تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) فَيَحْرُمُ
 بِالْحَجِّ قَبْلَ سَادِسِ ذِي الْحِجَّةِ لِيَصُومَهُ وَتَالِيَهُ وَيَفْطُرَ يَوْمَ عَرَفَةَ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِحْبَابِ وَلَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ بَزْمَنِ يُمْكِنُ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ ، إِنَّمَا إِذَا أَحْرَمَ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَإِنْ أَخْذَهُ أَثَمَ
 وَكَانَ قَضَاءُ (وَ) صَامَ (سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) أَيْ وَطَنِهِ (فِي الْأَنْظَرِ) وَمُقَابِلُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ
 الْحَجِّ (وَيُنْدَبُ تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا السَّبْعَةِ) يَنْدَبُ تَتَابُعُهَا (وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا أَظْهَرُ أَنَّهُ
 يُلْزَمُهُ أَنْ يَفَرِّقَ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ) بِقَدَرِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ : يَوْمَ النُّحْرِ وَأَيَّامِ النَّشْرِقِ وَمُدَّةُ
 لِمَكَانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ ، وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَنْظَرِ لَا يُلْزَمُهُ التَّفْرِيقُ (وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ)

قُلْتُ: بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب محرمات الاحرام

أَحَدُهَا: سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا إِلَّا الْحَاجَةَ ، وَلِبْسُ الْخِيطِ أَوْ الْمَنْسُوجِ أَوْ الْمَقْعُودِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ ، وَلَهَا لِبْسُ الْخِيطِ إِلَّا الْقَفَازَ فِي الْأَظْهَرِ . الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي تَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ وَدَهْنُ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ ، وَلَا يُكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ . الثَّالِثُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ ، وَتَسْكُمُ الْقُدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ ،

جنسا وبدلا عند العجز (قلت بشرط أن لا يكون) القارن (من حاضري المسجد الحرام) فان كان منهم لم يلزمه دم (والله أعلم) .

باب محرمات الاحرام

أَيُّ الْمَحْرَمَاتِ بِسَبَبِهِ ، وَعِنْدَهَا الْمَصْنَفُ سَبْعَةٌ فَقَالَ (أَحَدُهَا سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ) وَلَوْ الْبَيَاضَ الَّذِي وَرَاءَ الْأُذُنِ (بِمَا يَعْدُ سَاتِرًا) عَرَفَا وَلَوْ بِالْحَنَاءِ التَّخِينَةِ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ (إِلَّا الْحَاجَةَ) مِنْ حَرٍّ أَوْ مَدَاوَاةٍ فَيَجُوزُ لَكِنْ تَلْزَمُ الْقُدْيَةُ (وَ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا (لِبْسُ الْخِيطِ) كَقَمِيصٍ (أَوْ الْمَنْسُوجِ) كَدِرْعٍ (أَوْ الْمَقْعُودِ) كَلَبَدٍ (فِي سَائِرِ بَدَنِهِ) عَلَى حَسَبِ الْمَعْتَادِ فِي اللَّبْسِ ، فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ لَمْ تَلْزَمْهُ قُدْيَةٌ وَلَوْ زُرَّ الْأَزْوَاجُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَهُ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ خِيطًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الرِّدَاءِ (إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) أَيُّ الْخِيطِ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ وَلَا قُدْيَةَ وَيَجُوزُ لِلْمَدَاوَاةِ وَلِنَحْوِ حَرٍّ لَكِنْ مَعَ الْقُدْيَةِ (وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ) فِي حِمَاةِ السَّتْرِ إِلَّا الْحَاجَةَ فَيَجُوزُ مَعَ الْقُدْيَةِ (وَلَهَا) أَيُّ الْمَرْأَةِ (لِبْسُ الْخِيطِ) إِلَّا الْقَفَازَ (وَهُوَ مَا يَلْبَسُ فِي الْيَدَيْنِ فَلَيْسَ لَهَا سَتْرُ السَّكْفَيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا بِهِ) (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُمَا لِبَسَهُمَا ، وَيَجُوزُ لَهَا سَتْرُهُمَا بغيرِ الْقَفَازَيْنِ (الثَّانِي) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ) وَهُوَ مَا يَقْصَدُ مِنْهُ رَائِحَتُهُ كَالْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ (فِي تَوْبِهِ) أَيُّ مَلْبُوسِهِ وَلَوْ خَفَهُ أَوْ نَعَلَهُ (أَوْ بَدَنَهُ) وَاسْتَعْمَالُهُ أَنْ يَلْصُقَ الطِّينَ بِبَدَنِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَادِ ، فَلَوْ جَلَّ مَسْكًا فِي خُرْقَةٍ مُشْدُودَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ شَمَّ الرَّائِحَةَ (وَدَهْنُ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ) بِدَهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ طَيِّبٍ وَلَا فَرْقَ فِي الشَّعْرِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَمَا اتَّصَلَ بِاللَّحْيَةِ كَالشَّارِبِ لَهُ حُكْمُهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَاجِبِ وَالطَّدْبِ (وَلَا يَكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ) وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْفِ شَعْرٍ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ كَالْاِكْتِحَالِ (الثَّالِثُ) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (إِزَالَةُ الشَّعْرِ) مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ (أَوْ الظُّفْرِ) مِنَ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ (وَتَسْكُمُ الْقُدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّامِيِّ وَالْعَامِدِ وَالْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ . نَعَمْ الصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُبِينِ وَالْمُجَنُّونَ وَالْمُنْمَى عَلَيْهِ لَوْ أَرَاوَهَا لَا قُدْيَةَ عَلَيْهِمْ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ) وَكَذَا

وَالْمَتَدُورُ أَنْ يَحْتَلِيَ وَيَبْدَى الرَّابِعُ الْجَمَاعُ ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمْرَةُ ، وَكَذَا الْحَيْجُ قَبْلَ
التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، وَالْمَضْيُ فِي فَاسِدِهِ وَالْقَضَاءُ ، وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعًا ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ . الْخَامِسُ اصْطِيَادُ كُلِّ مَا كُوِلَ بِرَيْ . قُلْتُ : وَكَذَا الْمَتَوْلَدُ
مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ ، فَإِنْ أَتَلَفَ صَيْدًا صَنِيعًا ،
فَتَى الثَّمَانَةُ بَدَنَةً ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحَارِهِ بَقَرَةٌ ، وَالْفَزَالِ عِزٌّ ، وَالْأَرْبُ عُنَاقٌ ،
وَالْيَرْبُوعُ جَفْرَةٌ ، وَمَا لَا تَقُلَّ فِيهِ يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ ، وَفِيَا لَا مِثْلَ لَهُ الْقِيَمَةُ ،

في الظفر والظفرين ، ومقابل الأظفر في الشعرة درهم ، وفي الشعرين درهما . (والمعدور) بإيذاء
قل ونحو جراحة (أن يعلق ويبدى . الرابع) من المحرمات (الجماع) وكذا الماشرة بشهوة فيما
دون النرج وعليه سقمها دم (وتفسد به) أي الجماع (العمره وكذا الحج) ان كان الجماع فيه
(قبل التحلل الأول) وأما الجماع بعد التحلل الأول فلا يفسد به (ويجب به) أي الجماع (بدنة)
بصفة الأنحية والمرأة لأفدية عليها في الجماع ، وإن فسد به حجبها (و) يجب (المضى في فاسده)
أي المذكور من حج وعمره (و) يجب (القضاء وإن كان نسكه تطوعاً) ويلزمه الاحرام عما
أحرم به في الأداء من ميقات أو دورة أهله (والأصح أنه) أي قضاء الفاسد (على الفور) لأنه
بالشروع فيه تضيق وقته فلما أفسده جعلت أعادته قضاء (الخامس) من المحرمات (اصطياد كل
ما كُوِلَ بِرَيْ) وحشى (قلت وكذا المتولد منه) أي المأكول البرى الوحشى . (ومن غيره)
كمتولد بين حار وحشى وأهلى ، وأما المتولد بين انسى ما كُوِلَ ووَحْشَى غير ما كُوِلَ كمتولد
بين ذئب وشاة وكذا المتولد بين غير ما كُوِلَ أو بين أهليين فلا يحرم التعرض لشيء منها (والله أعلم
وبحرم ذلك) أي اصطياد المذكور (في الحرم على الحلال) ولو كافراً فيحرم اصطياد ما ذكر
على الحرم في الحرم وغيره ، وعلى الحلال في الحرم . (فإن أتلف) من حرم عليه ما ذكر (صيداً
ضمنه) فيضمن سائر أجزائه بالقيمة ويضمن ما تلف في يده ، بخلاف ما لو أدخل الحلال معه إلى
الحرم صيداً مملوكاً له لا يضمنه ، بل له امساكه فيه والتصرف فيه ، ولو ذبح الحرم الصيد أو الحلال
صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه أكله وعلى غيره ولو حللاً (في النعامة بدنة) ولا تجزئ بقرة
ولا غيرها (وفي بقر الوحش وحاره) أي الوحش (بقرة ، و) في (الغزال) وهو ولد الظبية
إلى أن يطلع قرناه (عنز) وهي الأثني التي تم لها سنة (و) في (الأرنب عناق) وهي أثني
المعز مالم تبلغ سنة (و) في (اليربوع) أو الوبر (جفرة) وهي أثني المعز إذا بلغت أربعة أشهر
ولا بد أن تكون أقل من العناق الواجبة في الأرنب (وما لا تقل فيه) من الصيد عن النبي ﷺ
ولا عن صحابيين أو صحابي وسكوت الباقيين أو عدلين من التابعين فمن بعدهم (يحكم بمثله عدلان)
فقيهان مما يحكم به هنا فطنان فلا تكفي المرأة والقن (و) يجب (فيما لا مثل له) من النعم
(القيمة) ان لم يكن فيه ثقل كالجراد . أما ما فيه ثقل ، وهو الحمام ففي الواحدة منه شاة ويرجع في

وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الَّذِي لَا يَسْتَنْبِتُ، وَالْأَظْهَرُ تَعْلُقُ الضَّمَانِ بِهِ وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهُ،
فَفِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ، وَالصَّغِيرَةِ شَاةٌ. قُلْتُ: وَالْمُسْتَنْبِتُ كَغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَيَحِلُّ الْإِذْخِرُ، وَكَذَا الشُّوكُ كَالْعَوْسَجِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْأَصَحُّ حِلُّ أَخْذِ نَبَاتِهِ
لِعَلْفِ الْبَهَائِمِ وَلِلدَّوَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ، وَلَا يُضْمَنُ فِي الْجَبِيدِ،
وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَيَتَيْنُ أَنْ
يُؤَمَّ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرَى بِهِ طَعَامًا لَهُمْ، أَوْ يُصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا، وَغَيْرُ الْمِثْلِيِّ
يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا أَوْ يُصُومَ، وَيَتَخَيَّرُ فِي فِدْيَةِ الْخَلْقِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ، وَالتَّصَدُّقِ بِثَلَاثَةِ
أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْأَصَحُّ أَنْ الدَّمُ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِحْرَامِ
مِنَ الْمِيقَاتِ دَمٌ تَرْتِيبٌ، فَإِذَا عَجَزَ اشْتَرَى بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا

القيمة الى عدلين (ويحرم) على الحلال والمحرم (قطع نبات الحرم) الرطب (الذي لا يستنبت)
أى من شأنه أن لا يستنبت الآدميون بل ينبت بنفسه. أما النبات اليابس كالحشيش فيجوز قطعه
لا قلعه وكذلك ما يستنبت الآدميون مثل القمح يجوز لمالكه التصرف فيه بالقطع والقلع ان لم
يكن شجرا، وأما الشجر فسيأتى حكمه (والأظهر تعلق الضمان به) أى بقطع النبات غير المستنبت
(وبقطع أشجاره) زيادة إيضاح والا فهو داخل فى النبات (فى الشجرة الكبيرة) عرفا (بقرة)
وفى معناها البدنة (و) فى الشجرة (الصغيرة شاة) والواجب فى النبات غير الشجر القيمة، ومقابل
الأظهر لا يتعلق بذلك ضمان (قلت والمستنبت) من الشجر (كغيره) فى الحرمة والضمان (على
المذهب) وقيل ليس مثله كالخطة والشعر (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) قطعاً وقلعاً
(وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذ (عند
الجمهور) وقيل يحرم ويجب به الضمان (والأصح حل أخذه) بالقطع (لعلف البهائم والدواء)
ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة (والله أعلم) ومقابل الأصح يمنع الأخذ لذلك وعلى كل لا يجوز
الأخذ للبيع (وصيد) حرم (المدينة حرام) وأخذ نباته، وحرمها ما بين جبلها وبيروثور (ولا يضمن)
الصيد ولا النبات (فى الجديد) وفى القديم يضمن بسلب القاطع والصائد وأخذ ثيابه (ويتخير فى
الصيد المثل بين ذبح مثله والصدقة به) بأن يفرق لجه (على مساكين الحرم ويين أن يقوم المثل)
بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاماً لهم) مما يجزئ فى الفطرة (أو يصوم
عن كل مد يوماً، وغير المثل) وهو الذى يجب فيه القيمة (يتصدق بقيمته طعاماً) ولا يتصدق
بالدراهم (أو يصوم) عن كل مد يوماً، وهذا القسم يقال له مخير معدل (ويتخير فى فدية الخلق
بين ذبح شاة) تجزئ فى الأنحية (و) بين (الصدق بثلاثة أصع لسته مساكين، و) بين
(صوم ثلاثة أيام) وهذا القسم يقال له مخير مقدر (والأصح أن الدم فى ترك المأثور كالأحرام
من الميقات) والميقت بمزدلفة أو منى (دم ترتب، فإذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاماً

وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ تَجَزَّ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَدَمُ الْقَوَاتِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَيَذْبَحُهُ
 فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ فِي الْأَصْحَ ، وَالِدَّمُ الْوَاجِبُ يَفْعَلُ حَرَامٌ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ لَا يَخْتَصُّ بِرَّ مَانٍ ،
 وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ صَرْفُ نَحْمِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ ، وَأَفْضَلُ بَقْعَةُ
 الذَّبْحِ الْمُعْتَمِرِ الْمُرَوَّةُ ، وَالْحَاجُّ مَتَى ، وَكَذَا حُكْمُ مَسَاقَا مِنْ هَذِي مَكَانًا ، وَوَقْتُهُ وَقْتُ
 الْأَضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب الإحصار والقوات

مَنْ أَحْصَرَ تَحَلَّلَ ، وَقِيلَ لَا تَتَحَلَّلُ الشَّرْذِمَةُ ، وَلَا تَحَلَّلُ بِالرَّضِ ، فَإِنْ شَرَطَهُ
 تَحَلَّلَ بِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَمَنْ تَحَلَّلَ ذَبْحَ شَاةٍ حَيْثُ أَحْصَرَ . قُلْتُ : إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ
 بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ وَكَذَا الْخَلْقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكًَا ، فَإِنْ قُدَّ

وتصدق به) على مساكين الحرم (فان تجز صام عن كل مد يوما) فهو مرتب مقدر (ودم القوات
 كدم التمتع) في سائر أحكامه (ويذبحه) أى الدم الواجب فيه (في حجة القضاء) لاقى سنة القوات
 (في الأصح) ومقابله يجوز ذبحه في سنة القوات (والدم الواجب بفعل حرام) كإزالة شعر (أو ترك
 واجب) كالبيت بمنى (لا يختص بزمان) بل يفعل في يوم النحر وغيره (ويختص ذبحه بالحرم)
 في أى مكان (في الأظهر) ومقابله يجوز خارج الحرم وينقل اليه ويفرق فيه (ويجب صرف
 لحمه الى مساكينه) أى الحرم ولا يجوز له أكل شيء من لحمه (وأفضل بقعة لذبح المعتمر المروءة
 وللحاج متى) وكذلك حكم ماساقا من هذى مكانا ، ووقته وقت الأضحية على الصحيح) ومقابله لا يختص
 بوقت (والله أعلم) وعلى اختصاصه بوقت الأضحية لو أخره عن أيام التشريق ، فان كان الهدى
 واجبا ، وهو النذر وجب ذبحه قضاء ، وان كان تطوعا فقد فات .

باب الإحصار

وهو المنع من إتمام أركان الحج والعمرة (والقوات) الحج (من أحصر) أى منع عن إتمام
 أركان أحد النسكين (تجمل) جوازا لا وجوبا بما سأتى سواء أمكن المضى بقتال أم يبدل أم
 لم يمكن ، فلو طلب منه مال له وقع لم يلزمه دفعه وإجازه التجمل . نعم ان يتيقن الحاج زوال الإحصار
 في مدة يمكنه ادراك الحج بعدها امتنع تحلله وكذلك المعتمر اذا تيقن قرب زواله ، وهو ثلاثة أيام
 (وقيل لا تحلل الشردمة) وهى الطائفة تمنع من بين الرقعة ، والصحيح الجواز ، ويجوز للحجوس
 ظلمة التحلل (ولا تحلل بالمرض) ونحوه كضلال طريق (فان شرطه) أى شرط في إحصاره أنه
 يتحلل اذا مرض (تحلل به) أى المرض ونحوه (على المشهور) وقيل لا يجوز ، ثم ان شرط التحلل
 بالهدى لزمه أو بلا هدى لم يلزمه (ومن تحلل) أى أراد التحلل (ذبح شاة حيث أحصر) فى
 حل أو حرم (قلت : انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) المقارنة له بأن ينوى خروجه عن الإحصار
 (وكذا الخلق ان جعلناه نُسْكًَا) ولا بد من مقارنة النية له ويشترط تأخره عن الذبح (فان فقد

الدم فالأظهر أن له بدلا ، وأنه طعام بقيمة الشاة ، فإن عجز صام عن كل مدة يوما ، وله التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ، وإذا أحرَمَ العبدُ بلا إذن فليس يدر تحليله ، وللزوج تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه ، وكذا من الفرض في الأظهر ، ولا قضاء على المحصر المتطوع ، فإن كان نسكه فرضا مستقرا بقي في ذمته ، أو غير مستقر اعتبرت الاستطاعة بعد ، ومن فاته الوقوف تحلل بطواف وسعى وحلق ، وفيهما قول ، وعليه دم والقضاء .

كتاب البيع

شرطه الإيجاب : كبيعك وملكك ، والقبول كاشتريت وتملكك وقبلك ،

الدم فالأظهر أن له بدلا) ومقابله لا بد له فيبقى في ذمته (وأنه) أى البدل (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عن الطعام (صام عن كل مد يوما ، وله) إذا انتقل للصوم (التحلل في الحال في الأظهر) ولا يتوقف على الصوم ، ومقابل الأظهر يتوقف (والله أعلم . وإذا أحرَمَ العبد) ولومكانا (بلا إذن) من سيده (فليسيده تحليله) بأن يأمره بالتحلل وله ان يتحلل قبل أمر سيده له (وللزوج تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه) وإن أذن لم يحز (وكذا) له تحليلها (من الفرض في الأظهر) ومقابله ليس له تحليلها منه وله منعها من الابتداء بالتطوع جزأ وبالفرص على الأظهر ، والمراد بتحليلها أن يأمرها به وتحلل هي كتحلل المحصر (ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل (فإن كان) نسكه (فرضا مستقرا) كحجة الاسلام بعد السنة الأولى من سنن الامكان وكالقضاء والنذر (بقي في ذمته أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الأولى من سنن الامكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار ان وجدت وجب وإلا فلا (ومن فاته الوقوف) بحصر أو غيره (تحلل) وجوبا ولا يجزئه لو صابر الى عام قابل فينوي التحلل (بطواف وسعى) ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول) أنها لا يجبان في التحلل (وعليه دم) وهو دم ترتيب وتقدير ان لم يجد الدم صام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع (و) عليه (القضاء) ان لم يكن فات بحصر فيلزمه ان يحج فورا من عام قابل سواء كان الحج الذى فاته الوقوف فيه فرضا أو تطوعا والله أعلم .

كتاب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء على وجه المعاوضة ، وشرعا : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ، وأركانها ثلاثة ، وهى فى الحقيقة ستة عاقد بائع ومشتري ومعهود عليه ثمن ومثمن وصيغة إيجاب وقبول ، وبدأ المصنف بالصيغة معبرا عنها بالشرط فقال (شرطه الإيجاب) وهو ما يدل على التمليك بعوض (كبيعك وملكك) بكذا (والقبول) وهو ما يدل على التملك (كاشتريت وتملكك وقبلك) ولهم فى

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ لَفْظِ الْمُشْتَرَى ، وَلَوْ قَالَ بَعْنِي فَقَالَ بَعْتُكَ اذْهَبْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْقُذُ بِالْكِنَايَةِ كَجَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ مُكْسَرَةٍ فَقَالَ ، قَبِلْتُ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ بِالْعَقْدِ كَالنُّطْقِ ، وَشَرَطُ الْعَاقِدِ الرُّشْدَ . قُلْتُ : وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاؤُ الْكَافِرِ الْمُصْحَفَ ، وَالسُّلَمِ فِي الْأَظْهَرِ ، إِلَّا أَنْ يَتَقَيَّ عَلَيْنِهِ فَيَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا الْحَرْبِيُّ سِلَاحًا ، اللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ : طَهَارَةُ عَيْنِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ وَالْمُنْتَجِسِ الَّذِي لَا يُمْسِكُنْ طَهِيرُهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ

الجواب فلا يصح البيع بغير ذلك ومنه المعاطاة لكن المصنف وجأه اختاروا الانعقاد بها في كل ما يبيعه الناس بيعاً ، ولا بد من اسناد البيع إلى المخاطب ومن ذكر الثمن (ويجوز تقدم لفظ المشتري) على لفظ البائع (ولو قال بعتي) كذا بكذا (فقال بعتك انمقد) البيع (في الأظهر) ومقابله لا ينعقد إلا إذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت (وينقذ) البيع (بالكناية) وهي ماتحتل البيع وغيره (كجعله لك بكذا) ناوياً البيع فينعقد بذلك (في الأصح) ومقابله لا ينعقد بالكناية (ويشترط أن لا يكون الفصل بين لفظيهما) أي بين الإيجاب والقبول وإلا بكتابة فيضرب الفصل الطويل . أما اليسير فلا ، ويضرب الكلام الأجبي عن العقد ولو يسيراً ، ويشترط أن يكون القبول من صدر معه الإيجاب وإن يصير البادئ على ما أتى به إلى القبول وإن تبقى أهليته كذلك (وإن يقبل على وفق الإيجاب) في المعنى (فلو قال بعتك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح) أما الموافقة لفظاً فلا تشترط فلو قال بعتك فقال اشتريت صح (وإشارة الأخرس بالعقد كالنطق) وأما إشارته في الصلاة فليس لها حكم النطق . ثم شرع المصنف في الركن الثاني ، وهو العاقد فقال (وشروط العاقد) بائناً أو مشترياً (الرشد) فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا من محجور عليه بغيره ولا من أعمى أيضاً (قلت و) يشترط أيضاً (عدم الإكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق . أما بحق كما لو امتنع من عليه دين من الوفاء والبيع فأكراهه القاضي على البيع فإنه يصح (ولا يصح شراء الكافر) ولو مرتداً (المصحف) ولا كتب الحديث ولا آثار السلف وحكايات الصالحين ولا كتب فقه فيها شيء من ذلك . وأما كتب علوم غير شرعية فيجوز تملكها لها (و) لا يصح شراء الكافر العبد (المسلم في الأظهر) ومقابله يصح شراؤه المسلم ويؤمر بإزالة يده عنه (إلا أن يعتق عليه) كأن كان أصلاً أو فرعاً له أو أوقف بحريته (فيصح) شراؤه (في الأصح) ومقابله لا يصح (ولا) يصح شراء (الحربى سلاحة) كسيف وغيره من عدة الحرب (والله أعلم) بخلاف عدة غير الحرب ولو حديداً فيصح ، ثم شرع في الركن الثالث ، وهو المبيع فقال (والمبيع شروط) خمسة في غير الرويات أحدها (طهارة عينه فلا يصح بيع السكاب) ولو معلماً (والخمر) ولو مخترمه (و) لا يبيع (المنتجس الذي لا يمسك) طهيره كالخلل واللبن (وأما ما يمكن تطهيره

وكذا الدهن في الأصح . الثاني النفع فلا يصح بيع الحشرات ، وكل سبغ لا ينفع ، ولا حبتي الحنطة ونحوها ، وآلة اللهو ، وقيل يصح في الآلة إن عذر رضاها مالا ، ويصح بيع الماء على الشط ، والتراب بالصعراء في الأصح . الثالث إمكان تسليمه ، فلا يصح بيع الضال والآبق والمنصوب ، فإن باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ، ولا يصح بيع نصف ميتين من الإناث والسيف ونحوهما ، ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ، ولا المرهون بغير إذن مؤتمنه ، ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر ، ولا يضر تلفه بذمته ، وكذا تعلق القصاص في الأظهر . الرابع

كالثوب المتنجس فيصح بيعه (وكذا الدهن) لا يمكن تطهيره (في الأصح) ومقابله يمكن تطهيره (الثاني) من شروط المبيع (النفع) أي الانتفاع به شرعا (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صفار دواب الأرض كالحنافس لعدم النفع ولا عبرة بما يذكر من خواصها (و) لا يبيع (كل سبغ لا ينفع) كالأسد ولا عبرة بما يقصد من بعضها من الهبة . نعم ما ينفع من ذلك كالعلق لامتناس الدم يصح (ولا) بيع نحو (حبتي الحنطة ونحوها) ويحرم بيع الدم إن قتل قليلا وكثيره ، فإن نفعه قليلا صح بيعه كالأفيون (و) لا يبيع (آلة اللهو) وكذا الأصنام والصور (وقيل يصح) البيع (في الآلة إن عذر رضاها) بضم الراء : أي مكسرها (مالا) ولا يصح بيع كتب الكفر كالاجيل وكذا كتب السحر والتنجيم ، بل يجب اتلافها (ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصعراء في الأصح) ومقابله لا يصح لامكان تحصيل مثلها بلا تعب (الثالث) من شروط المبيع (إمكان تسليمه) أي القدرة على تسليم البائع المبيع فلو انتفت القدرة من البائع ، فإن قدر المشتري على التسليم كأن كان المبيع مغسوبا ويمكن المشتري نزع من يد الغاصب دون البائع فالصحيح جواز بيعه ، ثم فرغ على قدرة التسليم قوله (فلا يصح بيع الضال) أي التائه (والآبق والمنصوب) فإن باعه (أي المنصوب) لقادر على انتزاعه صح على الصحيح (ومقابله لا يصح) ولا يصح بيع نصف (معين) لامشاع (من الإناث والسيف ونحوهما) كثوب نفيس إذ لا يمكن التسليم إلا بالفصل ، وهو ممنوع منه شرعا لنقصه القيمة ، فالطريق في البيع إن يشتريه مشاعا ثم يتفقا على فصله (و يصح) البيع (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح) ومقابله لا يصح لأن القطع لا يخلو عن تغيير ولا يصح بيع فص في خاتم بخلاف أحد زوجي خف أو أحد مصراع باب (ولا) يصح بيع (المرهون) المقبوض (بغير إذن مؤتمنه) للحجز عن تسليمه شرعا بخلافه قبل القبض أو بأذنه (ولا) يبيع (الجاني المتعلق برقبته مال) بغير إذن المجنى عليه ، وقبل اختيار السيد الفداء كأن قتل خطأ فتعلق برقبته إدية ، فإن أذن مستحق الإدية في بيعه أو اختار السيد فداءه صح بيعه (في الأظهر) ومقابله يصح في بيع السيد المومر ، وقيل والمعسر (ولا يضر تعلقه) أي المال (بذمته) أي العمد المبيع بكان اشترى فيها شيئا بغير إذن سيده وأتلفه (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) برقبته . كأن جنى عبدا (في الأظهر) ومقابله لا يصح بيعه كالمرهون (الرابع) من شروط المبيع

الملك لمن له العقد ، فبيع الفضولي باطل ، وفي التبرع موقوف إن أجاز مالكه نقد ، وإلا فلا ، ولو باع مال مورثه طائفاً حياته وكان ميتاً صح في الأظهر . الخامس العلم به ، فبيع أحد الثوبين باطل ، ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها ، وكذا إن جهلت في الأصح ، ولو باع بملء ذالبيت حنطة ، أو بزنة هذه الحصاة ذهباً ، أو بما باع به فلان فرسه ، أو بألف دراهم ودنانير لم يصح البيع ، ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين ، أو نقدان لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين ، ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم ، ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة وإلا فلا على الصحيح ، ومتى كان العوض مضمناً كفت معاينته ، والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب ،

(الملك) أى ملك التصرف (لمن له العقد) أى لمن يوجد منه العقد فدخل الوكيل والولى وكل من أثبت له الشارع حق التصرف بالعقد وخرج الفضولى فلذلك قال (فبيع الفضولى باطل) لأن الشارع لم يثبت له حق التصرف (وفي القديم موقوف إن أجاز مالكه) أى المبيع أو وليه (نقد وإلا فلا) ينفذ (ولو باع مال مورثه طائفاً حياته وكان ميتاً صح) لأن العبرة بما فى نفس الأمر (في الأظهر) ومقابله لا يصح (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) للتعاقدين عينا فى المعين وقدرها وصفة فيما فى الذمة (فبيع أحد الثوبين باطل) وإن تساوت قيمتها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهى الكوم من الطعام (تعلم صيغاتها) للتعاقدين وينزل ذلك على الاشاعة فيملك عشرها مثلاً حتى لو تلف منها شيء حسب عليه بقدر ممالك (وكذا) يصح البيع (إن جهلت) الصيغان وتفتقر جهالة المبيع فانه ينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق إلا هو تعين بخلاف شاة من هذه الأشياء (في الأصح) ومقابله لا يصح كما لو فرق صيغاتها وقال بعثك واحداً منها (ولو باع بملء ذالبيت حنطة أو بزنة هذه الحصاة ذهباً أو بما باع به فلان فرسه) أى بمثل ذلك ، وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع فى جميع هذه الصور للجهالة بالثمن ، فكل من الثمن والمثلن إذا كان فى الذمة لابد من معرفة قدره يقينا بالكيل أو الوزن أو الفرع ، فإن كان الثمن معينا كأن قال : بعثك بملء هذا البيت من هذه الحنطة صح (ولو باع بنقد) كأن قال : بعثك هذا بعشرة من الجنيهات أو الريالات (وفي البلد نقد غالب) منها كالجنيه الأفرنكى والريال المصرى وغير غالب (تعين الغالب أو) فى البلد (نقدان) ولم يغلب أحدهما اشتراط التعيين لفظاً ، ولا يكتفى بالتعيين بالنية (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم) بنصب كل بتقدير بعثك وبجره بدل من الصبرة ، ولا يضر الجهل بجملة الثمن (ولو باعها) أى الصبرة (بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة درهم وإلا) بأن لم تخرج ، كأن قلت أو زادت (فلا) يصح البيع (على الصحيح) ومقابله يصح (ومتى كان العوض معينا) أى مشاهداً (كفت معاينته) عن العلم بقدره اعتقاداً على التضمنين الحاصل بالرؤية (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

وَالثَّانِي يَمْسَحُ ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّوْيَةِ ، وَتَكْفِي الرُّوْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ، دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا ، وَتَكْفِي رُوْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصَّبْرَةِ ، وَالْمَوْذَجِ الْمُتَمَائِلِ ، أَوْ كَانَ صَوَانَا لِلْبَاقِي خِلْقَةً كَقَشْرِ الرِّمَانِ وَالْبَيْضِ ، وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ ، وَتُعْتَبَرُ رُوْيَةُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ وَصَفُهُ بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا يَكْفِي ، وَيَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى ، وَقِيلَ إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا .

باب الرِّبَا

إِذَا بَاعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَ جِنْسًا اشْتَرَطَ الْحُلُولُ ،

العاقدان أو أحدهما (والثاني) وهو مقابل الأظهر (يصح ويثبت الخيار عند الرُّوْيَةِ) ولا خيار للبائع وينفذ قبل الرُّوْيَةِ الفسخ دون الاجازة (وتكفي) على الأظهر في اشتراط (الرُّوْيَةِ قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) بأن يغلب عدم التغير كالأرض أو يستوى الأمران كالحيوان ، فإن بان تغيره ثبت الخيار ، وإن اختلفا في التغير وعدمه صدق المشتري بيمينه (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة فلا تكفي فيه الرُّوْيَةُ قبل العقد (وتكفي رُوْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصَّبْرَةِ) من الحبوب بخلاف ما لا يدل كظواهر صبرة الرمان أو البطيخ فلا بد من رُوْيَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ (و) تكفي رُوْيَةُ (أَمْوِذَجِ الْمُتَمَائِلِ) بضم الهمزة والميم وفتح الدال ما تسميه التجار بالعينة فتكفي رُوْيَةُ عَيْنَةٍ مِثْلِ الحبوب والأدهان عن رُوْيَةِ بَاقِي الْمَبِيعِ ، ولا بد من إدخالها في المبيع . أما إذا لم يدخلها بأن قال بعثتك من هذا النوع من الحنطة مثلاً مائة أردب فلا يصح البيع إلا إذا قال منها هذه العينة فليست من هذا (أو) كان بعض المبيع لا يدل على باقيه لكن (كان صَوَانَا لِلْبَاقِي خِلْقَةً كَقَشْرِ الرِّمَانِ وَالْبَيْضِ وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ) فتكفي رُوْيَتُهُ ، وأما إذا لم يكن هذا البعض صَوَانَا مِنَ الْخِلْقَةِ بَلْ بِالصَّنْعِ كَجِلْدِ الْكِتَابِ فَلَا تَكْفِي رُوْيَتُهُ ، واحترز بالسفلى عن القشرة العليا للجوز فلا تكفي رُوْيَتُهَا لِأَنَّهَا تَزَالُ (وتعتبر رُوْيَةُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ) وهو ما يخل بعدم رُوْيَتِهِ بِعَظَمِ الْمَالِيَةِ فَيُعْتَبَرُ فِي الدَّارِ مِثْلَ رُوْيَةِ الْبُيُوتِ وَالسَّقُوفِ وَالسُّطُوحِ وَالْجُدُرِ وَالْمُسْتَحْمِ وَالْبَالُوعَةِ وَالطَّرِيقِ (وَالْأَصَحُّ أَنْ وَصَفُهُ) أَيْ الشَّيْءِ الَّذِي يَرَادُ بَيْعُهُ (بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا يَكْفِي) عَنِ الرُّوْيَةِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي (وَيَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى) أَيْ أَنْ يَسْلَمَ أَوْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ (وَقِيلَ إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا) يَضَعُ سَلَمَهُ لِاتِّقَاءِ مَعْرِفَتِهِ بِالشَّيْءِ .

باب الرِّبَا

هو بالقصر لغة الزيادة ، وشرعاً عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما (إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا) أَيْ الثَّقَنُ وَالْمِثْمَنُ (جِنْسًا) وَاحِدًا كَبُرِّيْرٍ (اشترط) فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ (الْحُلُولُ) بِأَنْ لَا يَذْكَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجَلًا

والمائة والتقايض قبل التفرق أو جنسين كجنطة وشعر جاز التفاضل ، واشترط
الحلول والتقايض ، والطعام ما قصد للطعم اقتياتا أو تفكها أو تداويا ، وأدقة الأصول
المختلفة الجنس ، وخلوها وأدهانها أجناس ، واللحوم والألبان كذلك في الأظهر ،
والمائة تعتبر في السكيل كيلا ، والموزون وزنا ، والمعتبر غالب قاعة أهل الحجاز
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما جيل براعى فيه قاعة بلد البنع ، وقيل
السكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له أصل اعتبر ، والنقد بالنقد
كطعام بطعام ،

(والمائة والتقايض قبل التفرق ، أو) كانا (جنسين كجنطة وشعر جاز التفاضل ، واشترط
الحلول والتقايض) ولا بد من القبض الحقيقي فلا تكفى الحوالة وإن حصل القبض في المجلس ، وبكى
قبض الوكيل عن العاقلين أو أحدهما ، فلم أن من علة الربا الطعام (والطعام ما قصد للطعم) بالضم أى
الأكل بأن يكون أظهر مقاصده الأكل للآدميين (اقتياتا أو تفكها أو تداويا) فالأكل اقتياتا
كالبقر ، وتفكها كالتيين والزيت ، وتداويا كالزنجبيل والمصطكي والطين الأرمي ، وأما ما لا يقصد للطعم
كالعظم الرخو والجلد فلاربا فيه وإن أكل ، وكذلك ما لا يقصد لطعم الآدميين كالخيش والتبن ، وما
قصد للبهائم والآدميين يعتبر فيه غلبة التناول ، فإن استويا فربوى (وأدقة) جع دقيق : أى
لو طعن قمح وشعر وذرة مثلا فتحصل منها أدقة ، فربما يقال إنها جنس واحد مع أنها أدقة
(الأصول المختلفة الجنس ، د) كذلك (خلوها) جع خل (وأدهانها) فهمى (أجناس) إذ
هى قروح أصول مختلفة فتتبع أصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الذرة متفاضلين ، وكذلك
القول في الحلول والأدهان (واللحوم والألبان) كل منهما أجناس (كذلك في الأظهر) فيجوز
بيع لحم البقر بلحم الضأن ولبن الضأن بلبن البقر متفاضلا ، ومقابل الأظهر هما جنس واحد ولحوم
البقر والجواميس جنس كالضأن والمعز (والمائة تعتبر في السكيل كيلا) وإن زاد في الوزن (د)
في (الموزون وزنا) وإن تفاوت في السكيل فلا يجوز بيع بعض السكيل ببعض وزنا ، وكذا
الموزون (والمعتبر) في كون الشيء مكيلا أو موزونا (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم) فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا عبرة به (وما جهل) أى لم يعلم هل كان
يكال في ذلك العهد أو يوزن أو علم أنه كان يكال مرة ويوزن أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن
في عهده ^{صلى الله عليه وسلم} (براعى فيه عادة بلد البيع) أن كان أقل جوما من التمر أو مثله كالفسق والإلبان
كان أكبر كالجوز فالعبرة فيه الوزن (وقيل السكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له
أصل) معلوم المعيار كالأدهان والأدقة (اعتبر) أصله في السكيل أو الوزن ، ولا فرق في المكيال بين أن
يكون معتادا أم لا (والنقد بالنقد) والمراد به الذهب والفضة (كطعام بطعام) أن بيع بجنسه
كذهب بذهب اشترط المائة والحلول والتقايض قبل التفرق والتخير وإن بيع بغير جنسه كذهب
بفضة جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقايض قبل التفرق والتخير ، وعلة الربا في الذهب والفضة

وَلَوْ بَاعَ جُزْأً نَحْمِينَا لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ خَرَجَا سَوَاءً ، وَتُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ وَقْتُ الْجَفَافِ ، وَقَدْ
يُعْتَبَرُ الْكَمَالُ أَوَّلًا ، فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرٌ ، وَلَا عِنَبٌ بِعِنَبٍ وَلَا زَيْبٌ ، وَمَا
جَفَافٌ لَهُ كَالْقِتَاءِ وَالْعِنَبِ الَّذِي لَا يَتَزَبُّ لَا يُبَاعُ أَصْلًا ، وَفِي قَوْلٍ تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ رُطْبًا ،
وَلَا تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ الدَّقِيقُ وَالسُّوَيْقُ وَالْخُبْزُ ، بَلْ تُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ فِي الْحُبُوبِ حَبًّا ، وَفِي
حُبُوبِ الدَّهْنِ كَالسَّمْسِمِ حَبًّا أَوْ دُهْنًا ، وَفِي الْعِنَبِ زَيْبًا أَوْ خَلًّا عِنَبٌ ، وَكَذَا الْعَصِيرُ
فِي الْأَصْحِ ، وَفِي اللَّبَنِ لَبَنًا أَوْ تَمْنًا أَوْ مَحِيضًا صَافِيًا ، وَلَا تَكْنِي الْمَائِلَةُ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ
كَالْحَبْنِ وَالْأَقِطِ ، وَلَا تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّبَخِ أَوْ الْقَلْيِ أَوْ الشَّيْءِ ،
وَلَا يَضُرُّ تَأْيِيرُ تَمْيِيزِ كَالْفَسْلِ وَالسَّمْنِ ، وَإِذَا جَمَعَتِ الصَّفَقَةُ رِبَويًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ
الْجِنْسُ مِنْهُمَا :

الثمينة وهي منتقية عن العروض والفوس فلا بشرط شيء من ذلك (ولو باع جزأ) بكسر الجيم
طعما أو نقدا بجنسه (نحميننا لم يصح وان خرجا سواء) إذ الجهل بالمائلة لحقيقة المفاضلة (وتعتبر
المائلة) للربوي (وقت الجفاف) في الثمار والحبوب ، لأنه وقت الكمال المعتبر ، ولكن بعض
الأشياء له جملة كجالات فأشار بقوله (وقد يعتبر الكمال أولا) إلى إدخال عصير نحو العنب فإنه
كمال أولى للعنب والخل كمال وسط والزبيب كمال أخير . فلو اقتصر على الجفاف لأوهم أنه لا يصح
بيعه إلا زيبا مع أنه يصح بيعه بمثله عصيرا مثلا (فلا يباع رطب برطب) بضم الراء (ولا يتم
ولا عنب بعنب ولا زبيب) للجهل بالمائلة وقت الجفاف (وما لا جفاف له كالقثاء) بكسر القاف
وضمها (والعنب الذي لا يتزبب لا يباع) بعضه ببعض (أصلا ، وفي قول تكني مائلته رطبا)
بفتح الراء فيباع وزنا (ولا تكني مائلة الدقيق والسويق) دقيق الشعير (والخبز) فلا يباع
شيء منه بمثله (بل تعتبر المائلة في الحبوب) التي لادهن فيها (حبا وفي حبوب الدهن كالسمسم
حبا أودهن) أو كسبا فيجوز بيع السمسم بمثله والشيرج بمثله ، والكسب بمثله ، ولا يجوز بيع الشيرج
بالسمسم ولا الطحينة بمثلها (و) تعتبر المائلة (في العنب زيبا أو خل عنب ، وكذا العصير) أي عصير
العنب تعتبر المائلة فيه (في الأصح) فيجوز بيع العصير بمثله ، ومقابل الأصح ليس للعصير حالة
كمال فلا يجوز بيع بعضه ببعض (و) تعتبر المائلة (في اللبن لبن) غير مغلى فيباع الحليب بمثله
كيلا ، وكذا الرائب بالرائب والحليب (أو سمن) خالصا غير مغلى بالنار فيجوز بيع بعضه ببعض
وزنا (أو محيضا صافيا) أي خالصا عن الماء الكثير ، وهو ما تزع زبده فيباع بمثله ، ولا يضر
الماء اليسير فيه وفي سائر الألبان (ولا تكني المائلة في سائر أحواله) أي باقيها (كالجن والاقط)
فلا يجوز بيع بعضه ببعض (ولا تكني مائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشئ) فلا
يجوز بيع بعضه ببعض لاختلاف تأثير النار (ولا يضر تأثير تمميز كالعسل والسمن) فيجوز
في العسل بيع بعضه ببعض بعد فصل شمعته بالنار لاقبله (وإذا جمعت الصفقة) أي البيعة (ربويا)
أي جنسا واحدا (من الجانبين ، واختلف الجنس منهما) أي جنس المبيع والتمين بأن اشتمل

كَمْذُ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ ، كَمْذُ وَدِرْهَمٍ ، وَكَمْذُ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ النَّوْعِ كَصِحَاحٍ
وَمُكْسَرَةٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَبَاطِلَةٌ ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْبِهِ ، وَكَذَا
يَغْيَرُ جَنْبِيهِ مِنْ مَا كُولٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأَطْهَرِ .

باب

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ ، وَهُوَ ضِرَابُهُ ، وَيُقَالُ
مَأْوُهُ ، وَيُقَالُ أَجْرُهُ ضِرَابُهُ فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ ، وَكَذَا أَجْرَتُهُ فِي الْأَصْحِ ، وَعَنْ حَبْلِ
الْحَبَلَةِ ، وَهُوَ نَتَاجُ النَّتَاجِ بِأَنْ يَبِيعَ نَتَاجُ النَّتَاجِ أَوْ يَشْتَرِيَ إِلَى نَتَاجِ النَّتَاجِ ، وَعَنْ الْمَلَاقِيحِ
وَهِيَ مَا فِي الْبَطُونِ .

أحدهما على جنسين رويين اشتمل عليهما الآخر (كَمْذُ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ) من عَجْوَةٍ (وَدِرْهَمٍ ، وَ)
كَذَا لو اشتمل على أحدهما فقط (كَمْذُ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ) اختلف (النوع) مراده
بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف النوع والصفة فاختلف النوع كَالْوِ بَاعِ مَدَا صَحِيحَاتِهَا وَمَدَا بَرِنَا
بمثلهما ، واختلف الصفة (كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ) تنقص قيمتها عن الصِحَاحِ إِذَا بَاعَهُمَا (بِهِمَا)
أَيُّ بِصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ (أَوْ بِأَحَدِهِمَا) أَيُّ بِصِحَاحٍ فَقَطْ أَوْ بِمُكْسَرَةٍ فَقَطْ (فَبَاطِلَةٌ) هذه الصفة
التي جمعت ما ذكر . أما إِذَا تَعَدَّدَتِ الصَّفَةُ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ بِأَنْ بَاعَ مَدَّ الْعَجْوَةِ بِالْدِرْهَمِ وَبَاعَ الدِّرْهَمَ
بِمَدَّ الْعَجْوَةِ فَلَا تَكُونُ بَاطِلَةً (وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ) وما في معناه كالقَلْبِ وَالشَّحْمِ (بِالْحَيَوَانِ مِنْ
جَنْبِهِ) كَبَيْعِ لَحْمِ ضَأْنٍ بَضَأْنٍ (وَكَذَا) يَحْرُمُ (بِغَيْرِ جَنْبِهِ مِنْ مَا كُولٍ) كَبَيْعِ لَحْمِ الضَّأْنِ
بِالْبَقَرِ (وَغَيْرِهِ) أَيُّ غَيْرِ مَا كُولِ اللَّحْمِ كَبَيْعِ لَحْمِ ضَأْنٍ بِبَهْمٍ أَوْ آدَمِي (فِي الْأَطْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ الْجَوْلُزُ
فِي غَيْرِ الْجَنْسِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ إِذَا اختلف الجنس ، وَكَذَا بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ إِذَا
لَمْ يَشْتَمَلْ كُلٌّ عَلَى لَبَنِ يَقْصَدُ .

باب : في البيوع المنهى عنها

وهي قسمان : فاسد ، وغير فاسد ، وبدأ بالأوّل فقال (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبِ
الْفَحْلِ ، وَهُوَ) بفتح العين وسكون السين (ضِرَابُهُ) وهو طروق الفحل للآثقي ، ومعنى النهي
على هذا النهي عن أجرته (وَيُقَالُ) ان العسب (مأوّه) ومعنى النهي على هذا النهي عن
أخذ ثمنه (وَيُقَالُ) العسب (أجرة ضرابه) ولا تقدير في الحديث على هذا التفسير (فَيَحْرُمُ
ثَمَنُ مَائِهِ) وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ (وَكَذَا) يَحْرُمُ (أَجْرَتُهُ فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ يَجُوزُ الِاسْتِجَارُ (وَ) نَهَى
(عَنْ) بَيْعِ (حَبْلِ الْحَبَلَةِ ، وَهُوَ) بفتح المهملة والموحدة (نَتَاجُ النَّتَاجِ بِأَنْ يَبِيعَ نَتَاجُ النَّتَاجِ)
بأن يقول بعتك ماثلده بنت هذه البقرة مثلا (أَوْ) يبيع شيئا (ثَمَنًا إِلَى نَتَاجِ النَّتَاجِ) بأن يقول
بعتك الدار مؤجلا ثمنها إلى أن تلد بنت هذه الناقة ، وهذا هو الثاني من المنهيات الباطلة (وَ) نَهَى
(عَنْ) بَيْعِ (الْمَلَاقِيحِ ، وَهِيَ مَا فِي الْبَطُونِ) مِنَ الْأَجْنَةِ ، وَهَذَا هُوَ الثَّالِثُ مِنَ الْمُنْهَيَاتِ الْبَاطِلَةِ

وَالْمُضَامِينَ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ ، وَالْمَلَامَسَةِ : بَأَنْ يَلْسَنَ ثَوْبًا مَطْوًيًا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ ، أَوْ يَقُولَ إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ ، وَالْمُنَايَذَةُ بَأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ نَيْمًا ، وَيَنْبِغُ الْحَصَاةَ بَأَنْ يَقُولَ لَهُ بَعَثَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلَ الرَّمْيَ نَيْمًا ، أَوْ بَعَثَكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا ، وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ بَأَنْ يَقُولَ بَعَثَكَ بِأَلْفٍ هَذَا أَوْ الْفَنَيْنِ إِلَى سَنَةٍ أَوْ بَعَثَكَ ذَا الْعَبْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي ذَارَكَ بِكَذَا ، وَعَنْ يَبْعٍ وَشَرْطٍ كَيَبْعَ بِشَرْطٍ يَبْعُ أَوْ قَرْضٍ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصِدَهُ الْبَائِعُ ، أَوْ ثَوْبًا وَيَخْطِطَهُ فَلَا صَحَّ بَطْلَانُهُ ، وَيُسْتَنْتَى صَوْرٌ كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِ الثَّمَرِ أَوْ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكِفِيلِ الْمُعَيَّنَاتِ لِتَمْنِي فِي الذَّمَّةِ وَالْإِشْهَادِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يَزْهَنْ أَوْ لَمْ يَتَكَفَّلْ

(و) نهى عن بيع (المضامين) جمع مضمون (وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء ، وهذا هو الرابع (و) نهى عن بيع (الملامسة بأن يلسن ثوبًا مطويًا ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعثك) اكتفاء بلمسه عن الصيغة ، وهذا هو الخامس (و) نهى عن بيع (المنابذة) من النبذ وهو الطرح (بأن يجعل النبذ بيعا) فيقول أنبذ إليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر اكتفاء بالنبذ عن الصيغة ، وهذا هو السادس (و) نهى عن بيع الحصاة بأن يقول له بعثك من هذه الأثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمي بيعا (أو يجعله قاطعا للخيار بأن يقول (بعثك ولك الخيار إلى رميها) وهذا هو السابع (و) نهى عن بيعتين في بيعة : بأن يقول بعثك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) نفذ بأيهما شئت (أو بعثك ذا العبد بألف على أن تبيعني دارك بكذا) هو باطل للنهي (عن بيع وشروط) فهو (كبيع بشرط بيع أو قرض) كأن يبيعه داره بشرط أن يقرضه مائة (ولو اشترى زرعًا بشرط أن يحصده) بضم الصاد (البائع أو ثوبا ويخططه) لافرق بين أن يصرح بالشروط أو يأتي به على صورة الاخبار (فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري الآن ، ولو قال اشتريته بعشرة واستأجرتك لتحصد بخمسة صح البيع دون الاجارة ، وهذا هو الثامن من المنهيات الباطلة وبه تم القسم الأول (ويستثنى) من النهي عن بيع وشروط (صور : كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتي الكلام عليها (أو) بشرط (الأجل والرهن والكفيل المعينات) بأن يكون الأجل لمدة معلومة ، والرهن مشاهدا أو موصوفا بصفات السلم ، والكفيل مشاهدا أو معروفا بالاسم والنسب ، وتكون تلك الثلاثة (لثمن) أو مبيع (في الذمة) وأما الثمن أو المبيع المعين فاشترط شيء من ذلك فيه يبطل العقد ، ويشترط أن المرهون غير المبيع فان شرط رهنه لم يصح . فان رهنه بعد قبضه بلا شرط صح (و) بشرط (الاشهاد) على الثمن أو المبيع (ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) ومقابله يشترط كالرهن (فان لم يرهن أو لم يتكفل

المعين قلبائع الخيار، ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور مئة البيع والشرط، والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق، وأنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تديره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع، ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب أو مالا غرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا صح ولو شرط وصفا يقصد: ككون العبد كاتباً، أو الدابة حاملاً، أو لبونا صح، وله الخيار إن أخلف وفي قول يبطل العقد في الدابة، ولو قال بعنكها وتخلها بطل في الأصح، ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا الحامل دونه، ولا الحامل بحره، ولو باع حاملاً مطلقاً دخل الحمل في البيع.

[فصل] ومن انتهى عنه مالا يبطل الرجوعه : إلى معنى يقترب به كمن حضر لبادئاً بأن يقدم غريب بمحتاج نعم الحاجة إليه ليتيمه يسير يومه فيقول بلدي : اتركه :

المعين) أول يشهد من شرط عليه (فللبائع الخيار) ان شرطه، وللشترى ان فات المشروط من جهة البائع وهو على الفور ولا يقوم غير المعين مقامه (ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور مئة البيع، والشرط) ومقابل للشهور لا يصحان، وقيل يصح البيع ويبطل الشرط (والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق) وان كان الحق لله، ومقابل الأصح ليس له المطالبة (وأنه لو شرط مع العتق الولاء) أي للبائع (أو شرط تديره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع) ومقابل الأصح يصح البيع ويبطل الشرط (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب، أو مالا غرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا) كهرسة (صح) العقد فيهما (ولو شرط) البائع (وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبونا) أي ذات لبن (صح) العقد مع الشرط (وله الخيار ان أخلف، وفي قول يبطل العقد في الدابة) بالشرط لا بالخلف. وأما ما لا يقصد بل هو من العيوب كالزنا فهو من البائع بيان للعيب، ومن المشتري رضا به فلا خيار بقره (ولو قال بعنكها) أي الدابة (وجلها بطل في الأصح) البيع لجعله الحمل المجهول مبيعاً بخلاف ما لو قال بعنكها بشرط كونها حاملاً فإن البيع صحيح، ومقابل الأصح يصح البيع (ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا) بيع (الحامل دونه ولا) بيع (الحامل بحر) ولا بيع الحامل برقيق لغير مالك الأم (ولو باع حاملاً مطلقاً) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) تبعاً لها.

[فصل] فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضى البطلان (ومن المنهى ما لا يبطل) النهى فيه البيع (لرجوعه) أي النهى (إلى معنى يقترب به) أي العقد لا إلى ذاته، فجميع صوره يصح فيها البيع ويحرم إلا في الصورتين الأخيرتين (كبيع حاضر لباد: بأن يقدم غريب بمحتاج ثم الحاجة إليه) كطعام (لبيعه بسعريومه) أي حالاً (فيقول) له (بلدي) أو غيره (أتركه)

عِنْدِي لِأَيِّمَةٍ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى ، وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ : بِأَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةٌ يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى
الْبَلَدِ فَيَسْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ ، وَلَهُمُ الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الثَّمَنَ ، وَالسُّومُ
عَلَى سَوَمٍ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ
قَبْلَ زُرُومِهِ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِيَبِيدَ مِثْلُهُ ، وَالشِّرَاءُ عَلَى الشِّرَاءِ بِأَنْ يَأْمُرَ
الْبَائِعُ بِالْفَسْخِ لِيَسْتَرِيهِ ، وَالنَّجَشُ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَابَرِّغَبَةٍ بَلْ لِيَتَخَدَّعَ غَيْرُهُ ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ ، وَيَبْعُ الرُّطْبَ وَالْعِنَبَ لِعَامِرٍ الْمَعْمَرِ ، وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ
وَالْوَلَدِ حَتَّى يُبَيَّرَ ، وَفِي قَوْلٍ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَإِذَا فُرِّقَ يَبْنَعُ أَوْ هِبَةً بَطْلًا فِي الْأَطْفَرِ ،
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ :

عندي (أو عند غيره) (لأبيعه على التدرج) (بأعلى) من بيعه حالا ، فالعنى
الذى حرم لأجله هو التضيق فارشاد الحاضر إلى التأخير هو الذى حرم . وأما لو طلب الآتى بالشئ
من الحاضر ذلك أو كان الصنف لا يتم الحاجة إليه فلا يحرم ذلك ، ولو قدم البادى يريد الشراء
فتعرض له حاضر يريد أن يشتريه له رخيصا حرم أيضا ، والحاضر ساكن الحاضرة ، وهى المدن
والقرى ، والبادى ساكن البادية وهى خلاف الحاضرة ، والتعير به جرى على الغالب ، وإلا فالمراد
أى شخص (وتلقى الركبان بأن يتلقى) شخص (طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيستريه)
منهم (قبل قدومهم) البلد (ومعرفتهم بالسعر) فيعصى بالشراء ويصح (ولهم الخيار إذا عرفوا الثمن)
وهو على الفور . وأما إذا قدموا البلد ولو لم يعرفوا أو اشتراه بسعر البلد فلا خيار لهم (والسوم
على سوم غيره ، وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بالتراضى كأن يقول شخص لمن يريد
شراء شئ : بئنى استقر عليه الرضا أنا أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله بأقل منه : وإذا كان ذلك
قبل استقرار الثمن أو لم يصرح المالك بالإجابة فلا حرمة (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) أى
البيع : بأن يكون فى زمن خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) بأقل
من ثمنه (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ) فى زمن الخيار (ليشترى) أى المبيع
بأكثر من ثمنه ، والأمر بالفسخ ليس بشرط بل المدار أن يعرض عليه سلعة مثله بأرخص أو
أجود منها بمثل الثمن (والنجش بأن يزيد فى الثمن) الشئ المعروف للبيع (لألرغبة ، بل ليتخددع
غيره ، والأصح أنه لا خيار) للشترى ، ومقابلته له الخيار (وبيع الرطب والعنب) ونحوهما مما
يتخمر (لعاصر الخمر) أى لمتخذها لذلك يقينا أو ظنا قويا ، فإن توهم كره (ويحرم التفريق بين
الأم والولد) الرقيقين (حتى يميز) فلو كانا لمالكين أو كان أحدهما حرا فلا حرمة فى التفريق
وكذلك بعد التمييز ، وهو من سبع سنين إلى مافوق (وفى قول حتى يبلغ) وأما بعد البلوغ فجاز
من غير خلاف . وأما البهائم فيجوز التفريق بينها إذا استغنت عن اللبن لكن يكره ، ويجوز
بالبيع للولد (وإذا فرق) بين الولد وبين من يحرم التفريق بينه وبينه (بيعه أو هبة بطلا
فى الأظهر) ومقابلته لا يبطل ، وألحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده فى التفريق بين
الوجهة وولدها وإن كانت حرة بخلاف المطلقة لا مكان محبتها له (ولا يصح بيع العربون) الأفسح

بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السَّلعة ، وإلا فبينة .

[فصل] باع خلا وخمرا أو عبده وخرا أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن الآخر صح في ملكه في الأظهر ، فيتخير المشتري إن جهل ، فإن أجاز فيخصه من المسمى باعتبار قيمتهما ، وفي قولٍ بجمعيه ، ولا خيار للبائع ، ولو باع عبده فتلف أحدهما قبل قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب ، بل يتخير ، فإن أجاز فيالحصة قطعا ، ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو سلم في الأظهر ، ويوزع المسمى على قيمتهما ، أو يبيع ونكاح صح النكاح ، وفي البيع والصدقات القولان ، وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعتك ذا بكذا ، وذا بكذا ، وتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الأظهر ،

فيه فتح العين والراء وهو (بأن يشتري) مبيعا (ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السَّلعة وإلا) بأن لم يرضها (فتكون) هبة (للبائع ، فإذا حصل العقد بذلك الصفقة كان باطلا .

[فصل] في فريق الصفقة وتعددتها (باع) في صفقة واحدة (خلا وخرا أو عبده وخرا أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن) الشريك (الآخر صح في ملكه في الأظهر) ومقابله يبطل فيهما (فيتخير المشتري إن جهل) الحال ، فإن كان عالما فلا خيار له (فإن أجاز) البيع أو كان عالما بالحال (فبخصته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) بتقدير أن الخرج خل والمبينة مذكاة والخر رقيق ، فإذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجمعيه) أى المسمى (ولا خيار للبائع) لأنه المفرط حيث باع مالا يملكه (ولو باع عبده فتلف أحدهما قبل قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب بل يتخير) المشتري (فإن أجاز فبالحصة قطعا) ولا يجزى فيه القول الثاني في سابقه ، والطارىقى الثاني ينفسخ في الآخر (ولو جمع في صفقة) عقدين (مختلفي الحكم كإجارة وبيع) كأن يقول : أجرتك دارى سنة وبعثك عبدي بعشرة دنانير ، والإجارة تخالف البيع في الأحكام فإنه يلزم فيها التأقبت ويضر في البيع (أو) إجارة و (سلم) كأن يقول أجرتك دارى سنة وبعثك صاع قمح في ذمتي سلم بكذا ، فالسلم يخالف الإجارة من حيث أنه يلزم في السلم قبض العوض في المجلس دونها (صحا) في الأظهر ، ويوزع المسمى على قيمتهما (أى قيمة المبيع والمؤجر أو قيمة المؤجر والمسلم فيه ، ومقابل الأظهر يطلان) (أو بيع ونكاح) ومستحق الثمن والمهر واحد كقوله زوجتك بفتى وبعثك عبدا وهي في حجره (صح النكاح) لأنه لا يفسد بفساد الصداق (وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما محتمما ، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ، والثاني بطلانها ويجب مهر المثل (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعتك ذا بكذا وذا بكذا) فيقبل فيهما والمشتري يرد أحدهما بالعيب (وتعدد البائع) كبعتك هذا بكذا ، والمبيع مشترك بينهما فيقبل فيهما ، وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا بتعدد المشتري) كبعتكما هذا بكذا (في الأظهر) ومقابله

وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهَا فَلَا صَحَّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ .

باب الخيار

يَنْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ : كَالصَّرْفِ وَالطَّعَامِ بِطَعَامٍ وَالسَّلَمِ وَالْتَوَلِيَةِ
وَالْتَشْرِيكِ وَصُلْحِ الْمَعَاوِضَةِ ، وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ
لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْكُوفٌ فَلَهُمَا الْخِيَارُ ، وَإِنْ قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي تَخْيِيرَ الْبَائِعِ دُونَهُ ، وَلَا خِيَارَ
فِي الْإِبْرَاءِ وَالنِّسْكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ ، وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ وَالشُّفْعَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمَسَاقَاةِ
وَالصَّدَاقِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْقَطِعُ بِالتَّخْيِيرِ بِأَنْ يَخْتَارَا لَزُومَهُ فَلَوْ اخْتَارَا أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ
وَبَقِيَ لِلْآخَرِ ، وَبِالتَّفَرُّقِ :

لَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّهِ (وَلَوْ وَكَلَاهُ) أَيْ رَكْلَ اثْنَانِ وَاحِدًا (أَوْ وَكَلَاهُمَا) أَيْ وَكْلَ وَاحِدٍ اثْنَيْنِ (فَلَا صَحَّ
اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) إِذْ هُوَ الْعَاقِدُ فَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَعْتَبَرُ الْمُوَكَّلُ .

باب الخيار

وَهُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْنَاءِ النِّقْدِ أَوْ فُسْخِهِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ الزُّوْمُ إِلَّا أَنْ الشَّارِعَ
أَثَبَتْ فِيهِ الْخِيَارَ رَفَقًا بِالْمُعَاوِضَةِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : خِيَارُ تَشْهِ وَخِيَارُ نَقِيسَةٍ ، وَقَدْ بَدَأَ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ
(يَنْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ) أَيْ فِي أَفْرَادٍ مَا يَعْتَبَرُ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ يَبِيعُ وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ،
ثُمَّ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ بِقَوْلِهِ (كَالصَّرْفِ) وَهُوَ بَيْعُ النِّقْدِ بِالنِّقْدِ (وَ) بَيْعِ (الطَّعَامِ بِطَعَامٍ)
وَقَدْ تَقَدَّمَ (وَالسَّلَمِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالتَّشْرِيكِ وَصُلْحِ الْمَعَاوِضَةِ) وَسَيَأْتِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِهِ ، وَاحْتَرَزَ
بِصُلْحِ الْمَعَاوِضَةِ عَنْ صُلْحِ الْحَطِيطَةِ فَلَا خِيَارَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ صُلْحُ الْمَعَاوِضَةِ إِنْ كَانَ عَلَى مَنَفْعَةٍ لِاخْتِيَارِ
فِيهِ (وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ (فَإِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ
مَوْكُوفٌ) وَسَيَأْتِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ (فَلَهُمَا) أَيْ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي (الْخِيَارَ) لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْهُ
(وَإِنْ قُلْنَا) الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ (لِلْمُشْتَرِي تَخْيِيرَ الْبَائِعِ دُونَهُ) أَيْ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُقْتَضَى مِلْكِهِ أَنْ
لَا يُمْكِنُ مِنْ إِزَالَةِ الْمَلِكِ بِالْفُسْخِ ، وَعَلَى كُلِّ لَيْحَكٍ يَحْكُمُ بِعَقْدِهِ حَتَّى يُلْزَمَ الْعَقْدُ فَيُتَبَيَّنُ أَنَّهُ عَقَقَ مِنْ حِينِ
الشَّرَاءِ (وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنِّسْكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبِيعُ (وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ)
وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ ثَوَابٌ مَعْلُومَةٌ فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِ الْبَيْعِ وَيَنْبُتُ فِيهَا الْخِيَارُ (وَ) كَذَا (الشُّفْعَةِ)
لَا يَنْبُتُ فِيهَا الْخِيَارُ (وَ) كَذَا (الْإِجَارَةِ) لَا يَنْبُتُ فِيهَا (وَالْمَسَاقَاةُ وَالصَّدَاقُ) فَلَا يَنْبُتُ الْخِيَارُ
فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَنْبُتُ (وَيَنْقَطِعُ) خِيَارُ الْمَجْلِسِ (بِالتَّخْيِيرِ
بِأَنْ يَخْتَارَا لَزُومَهُ) أَيْ الْعَقْدُ كَأَنَّ يَقُولَا اخْتَارَا الْعَقْدَ أَوْ أَمْضَيْنَاهُ (فَلَوْ اخْتَارَا أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ
وَبَقِيَ) حَقُّ الْخِيَارِ (لِلْآخَرِ) وَلَوْ اخْتَارَا أَحَدُهُمَا الْفُسْخُ انْفُسَخَ الْعَقْدُ ، وَلَوْ اخْتَارَا الْآخَرُ الزُّوْمُ
وَلَوْ أَجَازَا فِي الرَّبْوِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ وَإِنْ تَقَابَضَا فِي الْمَجْلِسِ (وَ) يَبْطُلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ (بِالتَّفَرُّقِ

يَبْدَنِيهَا ، فَلَوْ طَالَ مُسْكُنُهَا أَوْ قَامَا وَتَمَاشِيَا مَنَازِلَ دَامَ خِيَارُهُمَا ، وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ ،
الْعُرْفُ ، وَلَوْ مَاتَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَلَا صَحَّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَلِيِّ وَالْوَلِيِّ ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِي
التَّفَرُّقِ أَوْ الْفَسْخِ قَبْلَهُ صُدِّقَ النَّافِي .

[فصل] لَمَّا وَلَّاهُمَا شَرْطَ الْخِيَارِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الْقَبْضَ
فِي الْمَجْلِسِ كَرَبَوِيٍّ وَسَلَمٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،
وَتَحْسَبُ مِنَ الْعَقْدِ ، وَقِيلَ مِنَ التَّفَرُّقِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَلِكُ
الْمُبْتَاعِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَمَّا فَوْقَ قَوْفٍ ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ
لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينَ الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ ، وَيُحْصَلُ الْفَسْخُ وَالْإِجَازَةُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا :
كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ وَرَفَعْتُهُ وَاسْتَرْجَعْتُ الْمُبْتَاعَ ، وَفِي الْإِجَازَةِ : أَجَزْتُهُ وَأَمْضَيْتُهُ وَوَطَّئْتُ الْبَائِعَ
وَإِعْتَاقَهُ فَسَخَّ ، وَكَذَا بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ وَتَزْوِيجُهُ فِي الْأَصَحِّ .

ببديهما) عن مجلس العقد (فلو طال مكنتها أوقاما وتماشيا منازل دام خيارهما) ويحصل التفرق
بأن يفارق أحدهما الآخر من المجلس ولو ناسيا أو جاهلا (ويعتبر في التفرق العرف) فما يعتد
الناس تفرقا يلزم به العقد ، وما لا فلا (ولو مات في المجلس أوجن فالأصح انتقاله) أي الخيار (إلى
الوارث) في الأولى (والولي) في الثانية (ولو تنازعا في التفرق) كأن قال أحدهما تفرقنا وأنكر
الآخر وأراد الفسخ (أو) في (الفسخ قبله) أي التفرق بأن حصل التفرق وقال أحدهما فسخته
قبله وأنكر الآخر (صدق النافي) يمينه فيصدق الأول في عدم التفرق والثاني في عدم الفسخ .
[فصل] في خيار الشرط (لهما) أي العاقدين (ولأحدهما شرط الخيار) على الآخر له
أولاً جني أولئك مع موافقة الآخر على ذلك ، ويثبت ذلك (في أنواع البيع) فلا يشرع في
غيره كالإبراء والنكاح . وأما أفراد البيع فيصنع فيها خيار الشرط (إلا أن يشترطا القبض في المجلس
كربويٍّ وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه لأحد (وإنما يجوز) شرط الخيار (في مدة معلومة)
متصلة بالعقد (لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو زاد عليها بطل العقد ، وكذلك لو شرطها من العقد
(وتحسب) المدة (من العقد ، وقيل) تحسب (من التفرق) أو التخاير ، ولأحد العاقدين الفسخ
في غيبة صاحبه (والأظهر أنه إن كان الخيار للبائع فلك المبيع) مع توافقه كلين في مدة الخيار (له وإن
كان للمشتري فله ، وإن كان لهما فوقيق فان تم البيع بان أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد ،
والا) بأن لم يتم (فللبائع) كأنه لم يخرج من ملكه . ومقابل الأظهر الملك للمشتري مطلقا ، وقيل
للبائع مطلقا (ويحصل الفسخ) للعقد (والإجازة) له (بلفظ يدل عليهما كفسخت البيع ورفعته
واسترجعت المبيع ، وفي الإجازة أجرته وأمضيته) والفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله (ووطئه
البائع) الأمة المبيعة (واعتاقه) الرقيق المبيع في زمن الخيار (فسخ) أي متضمن للفسخ ومقدمات
الجماع ليست فسخا (وكذا بيعه) المبيع (وإجارته وتزويجه) ورهنه المقبوض فسخ (في الأصح)

والأصح أن هذه التصرفات من المشتري إجازة ، وأن العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري .

[فصل] للمشتري الخيار بظهور عيب قديم كقصاء رقيق وزناه وسرقته وإبقائه وتوابعه في الفراش وبحره وصنائه وجراح الدابة وعضها وكل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يثبت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدته سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ، ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى سبب متقدم كقطعه بجناية سابقة فيثبت الرد في الأصح ، بخلاف موته بمرض سابق

ومقابلة لا يكتفى في الفسخ بذلك (والأصح أن هذه التصرفات) أي الوطاء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار له (إجازة) للشراء ، ومقابل الأصح لا يكتفى في الإجازة بذلك (و) الأصح (أن العرض) للمبيع (على البيع والتوكيل فيه ليس فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري) ومقابل الأصح أن ذلك فسخ وإجازة .

[فصل] في خيار النقص (للمشتري الخيار بظهور عيب قديم) أي موجود عند العقد أوجدت قبل القبض ولو قدر المشتري على إزالته وفوات الغرض المقصود كالعيب ، فلو اشترى عبداً كاتباً نسي الكتابة عند البائع ثبت الخيار للمشتري . وأما العيب فهو (نقصاء رقيق) أو غيره من ذكور الحيوان (وزناه وسرقته وإبقائه) أي هربه فشكل منها برده ، وإن لم يتكرر ولو تاب (و) كذلك (بوله في الفراش) أن خالف العادة كأن كان لسبع سنين ، ومحملة إذا كان يبول عند البائع ثم استمر كذلك عند المشتري . أما إذا لم يستمر عند المشتري فليس له الرد (وبحره) وهو ثمن النفس الناشئ من تغير المعدة (وصنائه) أي تغير ربحه وعيوب الرقيق لا تكاد تنحصر (وجراح الدابة) أي امتناعها على ركبها (وعضها) وقلة أكلها بخلاف الآدمي (وكل) بالجر عطفاً على خصاء (ما ينقص العين) المبيعة من العيوب (أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدته) فقله نقصاً يفوت الخ يرجع إلى العين ، واحترز به عمالو بان به قطع فلقة يسيرة من ساقه أو وركه ، وقوله إذا غلب راجع إلى العين والقيمة فاحترز به في العين عن مثل قلع الأسنان في الكبير ، وفي القيمة عن مثل الثوب في الأمة الكبيرة ، فكل ذلك ليس عيباً برده فكان الأولى أن يقدم القيمة فيقول وكل ما ينقص القيمة أو العين الخ يرجع كل قيد إلى حاحوله ، وهذا ضابط عام يشمل سائر العيوب التي يرد بها المبيع (سواء قارن) العيب (العقد أم حدث) بعده لكن (قبل القبض) للمبيع (ولو حدث) العيب (بعده) أي القبض (فلا خيار) في الرد به (إلا أن يستند إلى سبب متقدم) يجهله المشتري (كقطعه) أي المبيع (بجناية سابقة) على القبض (فيثبت الرد في الأصح) ومقابلة لا يثبت ويرجع بالأرض ، وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن (بخلاف موته) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهله المشتري فلا يثبت له استرجاع الثمن ، بل له أرض المرض ، وهو ما بين قيمته صحيحاً ومريضاً

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ ضَمِنَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ الرَّدُّ بِعَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ غَمًّا يَحْدُثُ لَمْ يَصَحِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَعْتَقَهُ ثُمَّ عَلِمَ الْعَيْبَ رَجَعَ بِالْأَرْضِ ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَوْ كَانَ سَلِيماً ، وَالْأَصَحُّ لاعتِبَارُ أَقْلٍ قِيَمِهِ مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ إِلَى الْقَبْضِ ، وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمَبِيعِ رَدُّهُ وَأُخِذَ مِثْلُ الثَّمَنِ أَوْ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْعَيْبَ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا أَرْضَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَادَ الْمَلِكُ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَقِيلَ إِنْ عَادَ يَغْيِرُ الرَّدُّ بِعَيْبٍ فَلَا رَدُّ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ فَلْيُيَادَرُ عَلَى الْعَادَةِ ، فَلَوْ عَلِمَهُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ ،

(فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يثبت له استرجاع الثمن ، وهذا كله في المرض الخوف . أما غيره فلا يرجع بشيء . (ولو قتل) المبيع (ردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع) بجميع الثمن (فِي الْأَصَحِّ) ومقابله لا يصح منه ، بل الردة عيب يثبت الأرض فؤنة تجهيزه على الأصح في مسألة المرض. تازم المشتري ، وفي مسألة الردة تازم البائع ، وعلى غير الأصح بالعكس (ولو باع) حيواناً أو غيره (بشروط براءته من العيوب) في المبيع (فالأظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) البائع (دون غيره) أي العيب المذكورة فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالثياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان عامه أم لا ، ولا عن عيب باطن بالحيوان عامه ، ومقابل الأظهر يبرأ عن كل عيب ، وقيل لا يبرأ مطلقاً (وله) أي المشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث) بعد العقد ، و (قبل القبض ، ولو شرط البراءة عما يحدث) قبل القبض (لم يصح) الشرط (فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يصح (ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالأرض ، وهو) أي الأرض (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته) أي الجزء (إليه) أي الثمن (نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليماً) إليها لا بد من ذكر هذا لتستوفي النسبة الثانية المنسوب والمنسوب إليه فإذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص إليها العشر فالأرض عشر الثمن (والأصح اعتبار أقل قيمته) أي المبيع (من يوم البيع إلى القبض) ومقابل الأصح اعتبار قيمته وقت البيع (ولو تلف الثمن دون المبيع) ثم اطلع المشتري على عيب به ، وأراد رده (رده وأخذ مثل الثمن) ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان متقوماً ، ويعتبر أقل قيمته من وقت البيع إلى وقت القبض (ولو علم) المشتري (العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره فلا أرض) له (فِي الْأَصَحِّ ، فان عاد الملك) إليه (فله الرد ، وقيل ان عاد) المبيع إليه (بغير الرد بعيب) بأن اشتراه أو وهب له (فلا ردة) له (والرد) بالعيب (على الفور) فيبطل بالتأخير بغير عذر (فليبادر) صريده (على العادة) في حقه (فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو وهو في الحمام

قوله تأخيرُهُ حتى يفرغ، أو أَيْلًا فَحَتَّى يُصْبِحَ، فإن كانَ البائعُ بِالْبَلَدِ رَدُّهُ عَلَيْهِ
بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ. فَهُوَ آكَدُ، وَإِنْ
كَانَ غَائِبًا رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْفَسْخِ إِنْ أَتَمَّهُ حَتَّى
يُنْهِيَهُ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزِمُهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْخِ فِي
الْأَصَحِّ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَسْتِعْمَالِ، فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدُ أَوْ تَرَكَ عَلَى الدَّابَّةِ سَرَجَهَا أَوْ
إِكْفَاهَا بَطْلَ حَقِّهِ، وَيُعْذَرُ فِي رُكُوبِ جَوْحٍ يَسْرُ سَوْقَهَا وَقَوْدُهَا، وَإِذَا سَقَطَ رَدُّهُ
بِتَقْصِيرٍ فَلَا أَرُشَ، وَلَوْ حَدَّثَتْ عِنْدَهُ عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ قَهْرًا، ثُمَّ إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ رَدُّهُ
لِلْمُشْتَرِي أَوْ قَبْلَهُ بِهِ، وَإِلَّا فَلْيُضْمَ لِلْمُشْتَرِي أَرُشُ الْحَادِثِ إِلَى الْمُبِيعِ وَيَرُدُّ أَوْ يَفْرَمُ الْبَائِعُ
أَرُشَ الْقَدِيمِ وَلَا يَرُدُّ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ لِجَابَةِ مَنْ طَلَبَ
الْإِنْسَاكَ، وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ لِيَتَخَذَرَ،

(قوله تأخيرُهُ حتى يفرغ) وكذا لوعلمه، وقد دخل وقتها فاشتغل بها (أو) علمه (ليلا ليلتي
يصبح، فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيلاه، أو على وكيلاه ولو تركه) أي البائع أو وكيلاه
(ورفع الأمر إلى الحاكم فهو آكد) وإذا جاء إلى الحاكم لا يدعي بل يفسخ ثم يطلب غريمه
ليرد عليه (وان كان) البائع (غائبا رفع) الأمر (إلى الحاكم) ولا يؤخر لقدمه فيدعي
شراء ذلك من فلان الغائب بمن معلوم قبضه، ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع ويقوم بذلك بينة في
وجه مسخر ينسبها الحاكم ندبا ويحلفه على ذلك، ويحكم بالرد ويبقى الثمن ديناً عليه يقضيه من
ماله، فإن لم يكن له سوى المبيع باعه فيه (والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه)
ففي ذهب المشتري إلى من برد عليه من البائع أو وكيلاه أو الحاكم وجب عليه الإشهاد في طريقه
إذا نفي من يشهد ولو عدلاً، وغاية وجوب الإشهاد وصوله إلى المردود عليه أو الحاكم فقوله (حتى
ينهي إلى البائع أو الحاكم) إشارة إلى ذلك، ومتى وجد الشهود وأشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك
الوقت (فإن عجز عن الإشهاد) على الفسخ (لم يلزمه التلفظ بالفسخ) من غير سامع (في
الأصح) ومقابله يلزمه (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال، فلواستخدم العبد) ولو بتسليم
خفيف كاسقني (أو ترك على الدابة سرجها أو إكفها بطل حقه) من الرد (ويعذر في ركوب
جوح يسر سوقها وقودها) فإن لم يسر لم يعذر في الركوب (وإذا سقطرده بتقصير فلا أرش
ولو حدث) بالمبيع (عنده) أي المشتري (عيب) ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد قهراً) أي الرد
القهرى (ثم إن رضى به) أي المبيع (البائع) معيباً (رده) عليه (المشتري) بلا أرش للحادث (أو وقع
به) بلا أرش عن القديم (والا) بأن لم يرض به البائع معيباً (فليضم المشتري أرش الحادث إلى المبيع
ويرد أو يفرم البائع أرش القديم، ولا يرد) المشتري (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا)
بأن تنازعا فطلب المشتري الرد مع أرش الحادث والبائع الإبقاء مع أرش القديم (فالأصح إجابة من
طلب الإنساک) مع أرش القديم (ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليتخذه)

فَإِنْ أُخِّرَ إِعْلَامُهُ بِلَا عُذْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ ، وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرِفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ
كَكْسَرٍ بَيْضٍ وَرَائِجٍ وَتَقْوِيرٍ بِطِيخٍ مَدُودٍ رَدَّ وَلَا أَرُشَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ أَتَى
مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَحْدَثَهُ فَكَسَائِرُ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ .

[فَرَعٌ] اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعْيَيْنَيْنِ صَفَقَةً رَدَّهَ ، وَلَوْ ظَهَرَ عَيْبٌ أَحَدَهُمَا رَدَّهَ
لَا الْغَيْبِ وَحْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَ رَجُلَيْنِ مَعْيَا فَلَهُ رَدُّ نَعِيبِ أَحَدِهِمَا ،
وَلَوْ اشْتَرَاهُ فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ صَدَقَ الْبَائِعُ
بِتَمَيُّنِهِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ ، وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّتِي تَنْبَعُ الْأَصْلَ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ
كَالْوَلَدِ وَالْأَجْرَةُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ ، وَهِيَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي
الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ،

شَيْئًا بِمِصْرَةٍ (فإن أخر إعلامه بلا عذر فلا رد ولا أرش) ولو كان الحادث قريب الزوال كحصى ورمد
فأخر لزول عذر (ولو حدث) بالمبيع (عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) نعم (و)
قب (رائج) وهو بكسر النون الجوز الهندي (وتقوير بطيخ مدود) بكسر الواو بعضه (رد)
ما ذكر قهرا (ولا أرش عليه) للحادث. (في الأظهر) ومقابله رد، لكن مع الأرض، وقيل
لا يرد أصلا، ومحل الخلاف إذا كان له قيمة بعد العيب. أما مالا قيمة له كالبيض المذرو والبطيخ
المغض فيتعين فيه فساد البيع (فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كتقوير البطيخ
الحامض إن أمكن معرفة حوضه بغير شيء فيه (فكسائر العيوب الحادثة) فيما تقدم فيها .

(فرع: اشترى عبيد معيينين صفقة ردهما) بعد ظهور العيب معا ولا يرد واحدا ويبقى واحدا (ولو ظهر
عيب أحدهما ردهما لا للعيب وحده في الأظهر) ومقابله له رده وأخذ قسطه من الثمن (ولو اشترى
عبد رجلين معيا) بأن تعددت الصفقة بتعدد البائع (فله رد نصيب أحدهما، ولو اشترياه) بأن
تعددت بتعدد المشتري (فلا أحدهما الرد في الأظهر، ولو اختلغا في قدم العيب) بأن ادعاه المشتري
وأنكره البائع (صدق البائع بيمينه) ويحلف (على حسب) أى مثل وطبق (جوابه) فإن
قال في جوابه ليس له الرد على العيب الذى ذكره، أو لا يلزمنى قبوله حلف على ذلك، ولا يكلف
التعرض لعدم العيب وقت القبض (والزيادة المتصلة) بالمبيع أو الثمن (كالسمن) وتعلم الصنعة
(تنبع الأصل) في الرد (و) الزيادة (المنفصلة كالولد والأجرة لا تمنع الرد، وهى) من المبيع
(للمشتري) ومن الثمن للبائع (إن رد) كل منهما (بعد القبض) للمبيع أو الثمن (وكذا)
إن رده (قبله) ووجدت تلك الزيادة بعد العقد (في الأصح) بناء على أن الفسخ يرفع العقد
من حينه، ومقابل الأصح لا يأخذها بناء على أن الفسخ يرفع العقد من أصله فلا تدخل الزيادة في
ملك صاحب العقد (ولو باعها حاملا) وهى معيبة (فانفصل) الحمل (رده معها في الأظهر) بناء
على أن الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن، ومقابل الأظهر لا يرد، ولو حدث الحمل في ملكه لم يبيع

وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ الْإِسْتِخْدَامُ وَوُطئه الثَّيِّبُ ، وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ نَقصٌ حَدَثَ ، وَقَبْلَهُ جِنَايَةٌ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ :

[فصل] التَّصْرِيَةُ حَرَامٌ تُثْبِتُ الْخِيَارَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ ، وَقِيلَ يَكْفِي صَاعُ قُوتٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، وَأَنَّ خِيَارَهَا لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ بَلْ يَنْعَمُ كُلُّ مَا كُولٍ وَالْجَارِيَةُ وَالْأَتَانُ ، وَلَا يَرُدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا ، وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ ، وَحَبْسُ مَاءِ الْقَنَاءِ ، وَالرَّحَا الْمُرْسَلِ عِنْدَ الْبَيْعِ ، وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ ، وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ يُثْبِتُ الْخِيَارَ ، لَا لَطِخَ تَوْبِذٍ تَحْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصَحِّ .

أُمره في الرد بل هو له يأخذه إذا انفصل وله حبس أمه حتى تضع (ولا يمنع الرد الاستخدام ووطه الثيب واقتضاؤ البكر بعد القبض) الاقتضاؤ بالقاف زوال البكارة ، وهو مبتدأ خبره قوله (نقص حدث) فيمنع الرد كسائر العيوب الحادثة سواء كان من المشتري أو غيره إلا أن كان بزواج سابق (وقوله) أي زوال البكارة قبل القبض (جنابة على المبيع قبل القبض) فيفصل فيه فإن كان من المشتري فلا رد له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ، ثم إن كان زوالها من البائع أو بزواج سابق ، أو بافقة مساوية فهدر ، أو من أجنبي فعليه الأرض إن زالت منه بغير ووطه ، أو به وهي زانية ، والا لزمه مهر بكر مثلها ، ويكون للمشتري .

[فصل] في التغير الفعلي (التصرية) وهي أن يترك البائع حطب المبيع مدة قبل بيعه ليوم كثره لبنة (حرام) للتدليس (ثبت الخيار) للجاهل بها إذا علم ، وهو (على الفور ، وقيل يمتد) الخيار (ثلاثة أيام) من العقد ولومع العلم باقرار البائع أو بينة ، وإذا علم المشتري بها وأراد الرد بعد الحطب (فإن رد بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر) وإن زادت قيمته ، وكذا رد ذلك لو لم يتلف اللبن ، ولكن لم يراضيا (وقيل يكفي صاع قوت) ويتعين الغالب ، وعلى المعتمد من تعيين التمر لوتراضيا على غيره من قيمة أو منلى جاز ، وكذا لوتراضيا على عدم رد شيء أصلا ، فإن تعذر التمر فقيمتها بالمدينة (والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن ، و) (الأصح (أن خيارها) أي التصرية (لا يختص بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كول والجارية والأتان) وهي الأتني من الجرا الأهلية ، ومقابل الأصح يختص بالنعم (و) لكن إن ثبت الخيار فيهما (لا يرد معهما شيئا) بدل اللبن (وفي الجارية وجه) أنه يرد معها صاع تمر ، وظاهر كلامهم أن رد الصاع جار في كل ما كول ولو أربنا ومشله وهو المعتمد (وحبس ماء القناة والرحى المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجعيده) وهو ما فيه التواء واقتباؤ ، وهو يدل على القوة (يثبت الخيار) لما فيه من التدليس (لا لاطخ توبه) أي الرقيق بمداد (تحيلا لكتابته) فلا رد له (في الأصح) ومقابله يثبت الخيار بذلك .

باب

المبيع قبل قبضه من ضمان البائع ، فإن تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ، ولو أبرأه
المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ولم يتغير الحكم ، وإن تلف المشتري قبض
إن علم ، وإلا فقولان : كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفاً ، والمذهب أن إن تلف
البائع كتلفه ، والأظهر أن إن تلف الأجنبي لا يفسخ ، بل يتغير المشتري به أن يجوز
ويغرم الأجنبي أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي ، ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه
بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الأجنبي فإختيار ، فإن أجاز غرم الأجنبي
الأرض ، ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار لا التفريم ، ولا يصح بيع المبيع قبل
قبضه ، والأصح أن يبعه للبائع كغيره ، وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع ، وأن
الإعتاق بخلافه ، والثمن المعين كالمبيع

باب : في حكم المبيع قبل قبضه وبعده

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع) ومعنى كونه من ضمانه هو ما فصله بقوله (فان تلف)
بآفة مساوية (انفسخ البيع وسقط الثمن) ان كان في الذمة وان كان معينا وجب رده ، ويجب
أيضا مؤن تجهيزه على البائع وخرج بالتلف مالوئاً أو غصب فانه يثبت الخيار للمشتري (ولو أبرأه
المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ، ولم يتغير الحكم) ومقابله يبرأ فلا يفسخ به البيع (وإن تلف
المشتري) للبيع (قبض ان علم) أنه المبيع حالة اتلافه كأكله (والا) أى وان لم يعلم المشتري
أنه المبيع (فقولان كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفاً) للغاصب جاهلاً بأنه طعامه فقيه قولان
هل يبرأ الغاصب بذلك أم لا ؟ الأرجح منهما أنه يبرأ ، وقضية ذلك هنا أنه يصير قابضاً للمبيع بالاتلاف
(والمذهب ان اتلاف البائع كتلفه) بآفة مساوية فيفسخ به البيع ويسقط الثمن عن المشتري وقيل
انه يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة (والأظهر أن اتلاف الأجنبي)
المبيع قبل قبضه (لا يفسخ) البيع (بل يتخير المشتري بين أن يجز ويغرم الأجنبي أو يفسخ فيغرم
البائع الأجنبي) ومقابل الأظهر أن البيع يفسخ (ولو تعيب قبل القبض) بآفة مساوية (فرضيه
أخذه بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار) له فيمتنع بسببه الرد القهرى بالعيوب القديمة (أو) عيبه
(الأجنبي فإختيار) ثابت للمشتري بتعيينه (فان أجاز غرم الأجنبي الأرض ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت
الخيار) للمشتري (لا التفريم) فلا يثبت وقيل يثبت مع التفريم (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) وان أذن
البائع في قبض الثمن (والأصح أن يبعه للبائع كغيره) فلا يصح ومقابله يصح كبيع المغصوب من
الغاصب (و) الأصح (أن الإجارة والرهن والهبة) وكذا الاقراض والصداق (كالبيع) فلا
يصح جميع ذلك قبل القبض (و) الأصح (أن الاعتاق) من المشتري للمبيع (بخلافه) فيكون
صحياً ولو كان البائع حق الحبس (والثمن المعين) قدراً أو غيره (كالبيع) قبل قبضه فيأتى فيه

فَلَا يَبِيعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةً كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرِكٍ
وَقَرَضٍ وَمَرْهُونٍ بَعْدَ انْفِكَاسِهِ وَمَوْرُوثٍ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ ، وَكَذَا عَارِيَّةٌ
وَمَاخُودٌ بِسُومٍ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَا الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ ، وَالْجَدِيدُ جَوَازُ
الِاسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ ، فَإِنْ اسْتَبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا كَدَرَاهِمٍ عَنْ دَنَائِرٍ اسْتَشْرَطَ
قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ التَّعْيِينَ فِي الْعَقْدِ وَكَذَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ
إِنْ اسْتَبْدَلَ مَالًا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ كَثُوبٍ عَنْ دَرَاهِمٍ ، وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرَمِ وَبِقِيَمَةِ
الْمُتْلَفِ جَازٌ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ ، وَبَيْعُ الدِّينِ لِنَسِيرٍ مِنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ
فِي الْأَظْهَرِ بِأَنْ اشْتَرَى عَبْدٌ زَيْدٌ بِمِائَةِ لُحَى عَمْرٍو وَلَوْ كَانَ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى
شَخْصٍ فَبَاعَ زَيْدٌ دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَاطِلٌ قَطْعًا ،

جَمِيعُ مَالٍ (فَلَا يَبِيعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ) وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِكُلِّ تَصَرُّفٍ ، فَلَوْ أَبْدَلَ الْبَائِعُ بِالتَّصَرُّفِ
لَكَانَ أَشْمَلُ (وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ) وَكَذَا جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ وَهُوَ (فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةً كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرِكٍ)
فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَشْتَرَكِ قَبْلَ قِسْمَتِهِ (وَقَرَضٍ وَمَرْهُونٍ بَعْدَ انْفِكَاسِهِ) أَمَّا قَبْلُهُ فَلَا يَصِحُّ
وَمِنَ الرِّهْنِ الشَّرْعِيِّ كَثُوبٍ عِنْدَ صَبَاحٍ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ عَمَلُهُ (وَمَوْرُوثٍ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ
وَكَذَا) لَهُ بَيْعُ مَالِهِ ، وَهُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ (عَارِيَّةٌ وَمَاخُودٌ بِسُومٍ) وَهُوَ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ يَدِ الشَّرَاءِ
لِيَتَأَمَّلَهُ أَيْحَبُّهُ أَمْ لَا (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ) قَبْلَ قَبْضِهِ (وَلَا الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ) هُوَ أَهَمُّ مِمَّا قَبْلَهُ
(وَالْجَدِيدُ جَوَازُ الْاسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ) الَّذِي فِي الذِّمَّةِ وَكَانَ مِمَّا لَا يَشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَإِلَّا فَلَا
يَصِحُّ رَأْسُ مَالٍ سَلَمٍ (فَإِنْ اسْتَبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا كَدَرَاهِمٍ عَنْ دَنَائِرٍ) كَأَنْ بَاعَ بَقْرَةً
بِعَشْرِينَ دِينَارًا وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ بِدَلِّهَا خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ (اشْتَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ) فَإِنْ أَرَادَ
فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَدْفَعَ بَدَلَ الدَّنَائِرِ بِنِثَا مِثْلًا فَلَا يَشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ
التَّعْيِينَ) لِلْبَدَلِ : أَيْ تَشْخِصَهُ (فِي الْعَقْدِ) كَمَا لَوْ تَصَارَفَا فِي الذِّمَّةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرَطُ التَّعْيِينَ
(وَكَذَا) لَا يَشْتَرَطُ (الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ) إِنْ اسْتَبْدَلَ مَالًا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ كَثُوبٍ عَنْ دَرَاهِمٍ) كَمَا
تَقَدَّمَ فِي الْمَثَلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَبِيعَ لَا يَجُوزُ الْاسْتِبْدَالُ عَنْهُ وَكَذَا الثَّمَنِ الْمَعِينُ وَيَجُوزُ عَنْ
الثَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ إِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، فَالسَّلَمُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْاسْتِبْدَالُ عَنِ الثَّمَنِ وَلَا عَنْ
الْمُثْمَنِ (وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ) بِمَعْنَى الْقَرُوضِ (وَقِيَمَةِ الْمُتْلَفِ) وَكَذَا كُلُّ دَيْنٍ لَيْسَ بِثَمَنِ
وَلَا مُثْمَنِ (جَازٌ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ) أَيْ الْبَدَلِ (فِي الْمَجْلِسِ) وَنَعْيِيْنَهُ (مَا سَبَقَ) مِنْ كَوْنِهِ مَخَالَفًا
فِي عِلَّةِ الرِّبَا أَمْ لَا (وَبَيْعُ الدِّينِ لغيرِهِ مِنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَكِنْ
يَشْتَرَطُ قَبْضُ الْعَوْضِ فِي الْمَجْلِسِ وَذَلِكَ (بِأَنْ اشْتَرَى عَبْدٌ زَيْدٌ بِمِائَةِ لُحَى عَلَى عَمْرٍو) فَلَا يَصِحُّ
عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ يَصِحُّ لَكِنْ بِشَرَطِ قَبْضِ الْعَبْدِ وَالْمِائَةِ فِي الْمَجْلِسِ (وَلَوْ كَانَ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو
دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ فَبَاعَ زَيْدٌ دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَاطِلٌ قَطْعًا) اتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَوْ اخْتَلَفَ . أَمَّا يَبِيعُهُ

وَقَبْضُ الْمُتَارِ تَحْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِشَرْطِ قَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ اعْتَبِرَ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضَى إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ تَحْوِيلُهُ فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ كُنْفَى نَقْلُهُ إِلَى حَيْزٍ وَإِنْ جَرَى فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَيَكُونُ مُعْبَرًا لِلْبَقْعَةِ .

[فرع] لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا أَوْ سَلَمَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَسْتَقْبِلُ بِهِ ، وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ تَقْدِيرًا كَثُوبٍ وَأَرْضٍ ذَرْعًا وَحِنْطَةً كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ مَعَ النُّقْلِ ذَرْعُهُ أَوْ كَيْسَلُهُ أَوْ وَزَنُهُ : مِثَالُهُ يَشْتَكِي كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ أَوْ : عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكُتْ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يُكَيْلُ لِعَمْرٍو ، فَلَوْ قَالَ أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَعَلَّ فَاَلْقَبْضُ فَاسِدٌ .

[فرع] قَالَ الْبَائِعُ : لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ

لَمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ . ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْقَبْضِ ، فَقَالَ (وَقَبْضُ الْعَقَارِ) وَهُوَ الْأَرْضُ وَالنَّخْلُ وَالْأَبْنِيَّةُ (تَحْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ) فِيهِ (بِشَرْطِ قَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ) وَالْقَبْضُ بِمَعْنَى اقْبَاضِ الْبَائِعِ وَالتَّحْلِيَّةُ فَعْلُهُ فَصَحَّ الْإِخْبَارُ (فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ) وَحَضُورُهُمَا لَيْسَ بِشَرْطٍ (اعْتَبِرَ) فِي الْقَبْضِ (مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضَى إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ) سِوَاهُ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ الْمُضَى ، وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يُعْتَبَرُ مَضَى الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ (وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ) مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ (تَحْوِيلُهُ ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ) وَالْمَبِيعُ (بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ) بِأَنْ اخْتَصَّ بِالْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِأَحَدٍ (كُنْفَى) فِي قَبْضِهِ (نَقْلُهُ) مِنْ حَيْزٍ (إِلَى حَيْزٍ) آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ (وَإِنْ جَرَى) الْبَيْعُ وَالْمَبِيعُ (فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ) النُّقْلُ فِي قَبْضِهِ (إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ ، فَيَكُونُ) الْبَائِعُ (مُعْبَرًا لِلْبَقْعَةِ) .

[فرع : لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ] اسْتِقْلَالًا (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا ، أَوْ) حَالًا وَ (سَلَمَهُ) لِمُسْتَحَقِّهِ (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ حَالًا وَلَمْ يَسْلَمْهُ (فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ) بَلْ لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِ الْبَائِعِ فِيهِ (وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ تَقْدِيرًا كَثُوبٍ وَأَرْضٍ ذَرْعًا وَحِنْطَةً كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ) فِي قَبْضِهِ (مَعَ النُّقْلِ ذَرْعُهُ أَوْ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ) أَوْعَدَهُ إِنْ كَانَ يَعْدُ (مِثَالُهُ بِعْتُكَهَا) أَيْ الصَّبْرَةَ (كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ ، أَوْ) بِعْتُكَهَا بِخَمْسَةِ مِثْلًا (عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعَ) لَكِنْ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْكَيْلَ وَصْفًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْقَبْضُ عَلَى الْكَيْلِ (وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ) كَعَشْرَةِ أَصْعَ (عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكُتْ لِنَفْسِهِ) مِنْ زَيْدٍ (ثُمَّ يَكَيْلُ لِعَمْرٍو) وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْكَيْلِ الْأَوَّلِ (فَلَوْ قَالَ) مَنْ لَهُ الدِّينُ لِمَدِينَةٍ (أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَعَلَّ فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ) لَا تَحَادُّ الْقَابِضُ وَالْمَقْبُضُ وَضَمَنَهُ الْقَابِضُ .

[فرع : قَالَ الْبَائِعُ لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ . وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ] أَيْ لَا أَسْلَمُهُ حَتَّى

أَجْبَرَ الْبَائِعُ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُغْفِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلِّمَ ، فَإِنْ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ فَإِنْ صَبَرَ فَلِلْحُجْرِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَلِلْبَائِعِ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ إِنْ خَافَ قُوَّتَهُ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الْإِبْتِدَاءِ .

باب التولية والاشراك والمراجعة

اشْتَرَى شَيْئًا ثُمَّ قَالَ لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ فَقِيلَ لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ ، وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ وَتَرْتِيبِ أَحْكَامِهِ ،

أَقْبَضَ الْمُبِيعَ وَتَرَافَعَا إِلَى حَاكِمٍ (أَجْبَرَ الْبَائِعَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ) وَعَلَيْهِ يَنْتَهِمَا الْحَاكِمُ مِنَ التَّخَاصُّمِ (فَمَنْ سَلَّمَ) أَوَّلًا (أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ) فَيُلْزِمُ الْحَاكِمُ كُلًّا مِنْهُمَا بِإِحْضَارِ مَا عَلَيْهِ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى عَدْلٍ ، فَإِذَا فَعَلَا سَلَّمَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ وَالْمُبِيعُ لِلْمُشْتَرَى (قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ) سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا أَمْ عَرْضًا (وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ ، وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) الْمُشْتَرَى (مَعْسِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ . أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي) الْمُبِيعِ (وَفِي جَمِيعِ) (أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلِّمَ) الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) مَالَهُ (بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حُجْرٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ (فَإِنْ صَبَرَ) الْبَائِعُ إِلَى إِحْضَارِ الْمَالِ (فَالْحُجْرُ) يُضْرَبُ عَلَى الْمُشْتَرَى (كَذَا ذَكَرْنَا) فِي جَمِيعِ أَمْوَالِهِ (وَالْبَائِعُ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ) الْحَالُ (إِنْ خَافَ قُوَّتَهُ بِإِخْلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ) السَّابِقَةُ (إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الْإِبْتِدَاءِ) وَكَذَلِكَ الْمُشْتَرَى بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَنِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ .

باب التولية والاشراك والمراجعة

وَبَدَأَ بِالتَّوْلِيَةِ ، فَقَالَ إِذَا (اشْتَرَى) شَخْصٌ (شَيْئًا) بِمِثْلِي (ثُمَّ قَالَ) بَعْدَ قَبْضِهِ (لِعَالِمٍ بِالْثَّمَنِ) قَدَرًا وَصِفَةً بِإِعْلَامِ الْمُشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ (وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ فَقَبْلَ) كَقَوْلِهِ قَبْلَتَهُ أَوْ تَوْلِيَتَهُ (لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ) جَنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً . أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَرْضٍ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ إِلَّا مَعَ مَنْ مَلَكَ ذَلِكَ الْعَرْضَ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ مَا قَامَ عَلَيْهِ بِهِ وَقَالَ وَلَيْتَكَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ (وَهُوَ) أَيْ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ (بِيعَ فِي شَرْطِهِ) كَالْقَابِضِ فِي الرُّبُوعِ وَالْقَدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَتَرْتِيبِ أَحْكَامِهِ) مِنْ تَجْدِيدِ شَفْعَةٍ

لَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الثَّمَنِ ، وَلَوْ حُطَّ عَنِ الْمَوْلَى بَعْضُ الثَّمَنِ انْحَطَّ عَنِ الْمَوْلَى ، وَالْإِشْرَاكُ فِي بَعْضِهِ كَالْتَوَلِيَةِ فِي كُلِّهِ إِنْ بَيَّنَّ الْبَعْضَ ، وَلَوْ أُطْلِقَ صَحَّ وَكَانَ مُنَاصَفَةً ، وَقِيلَ لَا ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُرَاجَعَةِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ بِمِائَةِ ثَمٍّ يَقُولُ بِعْتُكَ بِمَا اشْتَرَيْتُ وَرَبِحَ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ أَوْ رُبْعٍ دِهْ يَزْدَدُ ، وَالْمَحَاطَةُ كَيْفَتْ بِمَا اشْتَرَيْتُ وَحُطَّ دِهْ يَزْدَدُ ، وَبُحْطَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَاحِدٍ ، وَقِيلَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ ، وَإِذَا قَالَ بَيْتُ بِمَا اشْتَرَيْتُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الثَّمَنِ ، وَلَوْ قَالَ بِمَا قَامَ عَلَى دَخَلَ مَعَ ثَمْنِهِ أَجْرَةُ الْكَيْالِ وَالْدَّلَالِ وَالْحَارِسِ وَالْقَصَّارِ وَالرَّفَاءِ وَالصَّبَاغِ وَقِيَمَةُ الصَّبْغِ وَسَاكِرُ الْمَوْنِ الْمُرَادَةُ لِلْإِسْتِرْبَاحِ ، وَلَوْ قَصَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ كَالٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ تَطَوَّعَ بِهِ شَخْصٌ لَمْ تَدْخُلْ أَجْرَتُهُ ، وَلَيْسَ ثَمْنُهُ أَوْ مَقَامُهُ بِدَلِيلٍ بَجْهَلِهِ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلْيُصَدَّقِ الْبَائِعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ ، وَالْأَجَلِ وَالشَّرَاءِ بِالْعَرَضِ وَبَيَانِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ ، فَلَوْ قَالَ بِمِائَةِ فَبَانَ بِتَسْعِينَ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَحُطُّ الزِّيَادَةَ وَرَبْحَهَا ،

إذا كان المبيع شقفا مشفوعا عفا عنه الشفيع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) بل يكفي العلم به (ولو حط) بضم الحاء (عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انحط) هذا البعض (عن المولى) فبطل اللام ، فان كان الحط قبل التولية لم تصح التولية إلا بالباقي (والاشراك في بعضه) أى المشتري (كالتولية في كله) في جميع ماسمى من الشروط والأحكام (ان بين البعض) بأن صرح بالمنافسة أو غيرها (ولو أطلق صح وكان منافسة ، وقيل لا) يصح (ويصح بيع المراجعة بأن يشتري شيئا بمائة ثم يقول) لنفسه العالم بذلك (بعثك بما اشتريت) أى بمثله (وربح درهم لكل عشرة ، أربح ده يازده) وهو فارسي بمعنى ما قبله فيقبل (و) يصح بيع (المحاطة كبعث بما اشتريت وحطده يازده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كما أن الربح في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد فالخطوط منه على الأول عشرة وعلى الثاني أحد عشر (وإذا قال : بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد (ولو قال بمقام على دخل مع ثمنه أجره الكيال والدلال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المؤن المرادة للإسْتِرْبَاحِ) كأجرة الجال والمكان (ولو قصر بنفسه أو كالأجل أو تطوع به شخص لم تدخل أجرته) مع الثمن (وليعلم) أى المتبايعان (ثمنه) أى المبيع (أو مقام به ، فلو جهله أحدهما بطل) أى لم يصح البيع (على الصحيح) ومقابلته يصح (وليصدق البائع) وجوبا (في قدر الثمن) الذى استقر عليه العقد (و) فى (الأجل) لأن بيع المراجعة مبنى على الأمانة (و) يجب أن يصدق فى (الشراء بالعرض) فيذكر أنه اشتراه بعرض قيمته كذا (و) فى بيان (العيب) القديم ، و (الحادث) عنده (بأفة أو جنابة ، ولا يكفي تبين العيب فقط ، ويذكر كل ما يختلف به الغرض) فلو قال بمائة فبان بتسعين فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها (لكذبه ،

وَأَنَّهُ لَاخِيَارَ لِلْمُسْتَرَى ، وَتَوَزَعَمَ اللَّهُ مِائَةً وَعَشْرَةً وَصَدَقَهُ الْمُسْتَرَى لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ صَحَّتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ كَذَبَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِفُلْطٍ وَجْهًا مُحْتَمَلًا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ وَلَا يَنْتَهُ ، وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمُشْتَرَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ يَنْ قَلَهُ التَّحْلِيفُ ، وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ يَنْتَهُ .

باب الأصول والثمار

قَالَ يَنْتَهُ هَذِهِ الْأَرْضُ أَوِ السَّاحَةِ أَوِ الْبُقْعَةِ وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ ، فَلَمَذْهَبُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ دُونَ الرِّهْنِ ، وَأَصُولُ الْبَقْلِ الَّتِي تَبْقَى سَنَتَيْنِ كَالْقَتِّ وَالْمَنْدِيَا كَالشَّجَرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً كَحِنْطَةِ وَشَعِيرٍ وَسَائِرِ الزُّرُوعِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَرْضِ لِلزَّرْوَعَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلِلْمُسْتَرَى الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَهُ ، وَلَا يَنْتَهُ الزَّرْعُ دُخُولُ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى وَضَمَانُهُ إِذَا حَصَلَتِ التَّخْلِيَةُ فِي الْأَصَحِّ ،

والعقد صحيح ، ومقابل الأظهر لا يحط شيء (و) الأظهر (أنه لا خيار للمشتري) ومقابل له الخيار ، وقيل للبائع أيضا (ولو) قال البائع اشتريته بمائة وباعه مرابحة ثم (زعم أنه) أي الثمن (مائة وعشرة) وصدقة المشتري لم يصح البيع في الأصح . قلت : الأصح صحته ، والله أعلم) وللبيع الخيار ولا تثبت العشرة المذكورة (وان كذبه) أي البائع المشتري (ولم يبين) البائع (للفلظ وجها محتملا لم يقبل قوله ولا ينته) وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) ومقابل له لا يحلف (وان ين) لفظه وجها محتملا (فله التحليف) كما سبق (والأصح) على التحليف (سماع ينته) التي يقيمها بدعواه ، ومقابل له لا تسمع .

باب

في بيان بيع (الأصول والثمار) وغيرهما ، والأصول الشجر والأرض ، والثمار جمع ثمر ، وهو جمع ثمرة (قال : بعتك هذه الأرض أو الساحة) وهي الفضاء بين الأبنية (أو البقعة وفيها بناء وشجر) . فالذهب أنه يدخل في البيع البناء والشجر الرطب (دون الرهن) أي إذا قال رهنك هذه الأرض فلا يدخل فيها ما ذكر ، وقيل لا يدخل فيهما (وأصول البقل التي تبقى) في الأرض (سنتين) أو أكثر أو أقل وتجزئ مرارا (كالقَتِّ) وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم (والهندباء) بالمد والقصر مع كسر الدال ، أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس (كالشجر) فتدخل في البيع دون الرهن (ولا يدخل) في بيع الأرض (ما يؤخذ دفعة كحِنْطَةِ وَشَعِيرٍ وَسَائِرِ) أي باقي (الزُّرُوعِ) كالقنطريون والجوز (ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل في بيعها (على المذهب) وقيل يبطل (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع وتحدث الزرع بينهما ، فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري ، وضمانه إذا حصلت التخلية) وأما ما فيها من الزرع فلا يدخل في ضمانه (في الأصح)

وَالْبَذْرُ كَالزَّرْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِلْمُشْتَرِي مَدَّةَ بَقَاءِ الزَّرْعِ ، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ
بَذْرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُعْرَدُ بِالسَّيْعِ بَطْلٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَقِيلَ فِي الْأَرْضِ قَوْلَانِ ، وَيَدْخُلُ
فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ فِيهَا ، دُونَ الْمَدْفُونَةِ ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ ،
وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ النُّقْلُ ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَلَمْ يُفَسِّرْ قَلَمًا ، وَإِنْ ضَرَّ فَلَهُ الْخِيَارُ ، فَإِنْ أَجَازَ
لَزِمَ الْبَائِعَ النُّقْلُ وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ ، وَفِي وَجُوبِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ مَدَّةُ النُّقْلِ أَوْجُهُ . أَحَدُهَا
تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَأَقْبَلُهُ ، وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْحَيْطَانُ ،
وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْأَبْنِيَّةُ وَسَاحَاتُ يَحِيطُ بِهَا السُّورُ ، لَا لِلزَّارِعِ
عَلَى الصَّحْبِ ، وَفِي بَيْعِ الدَّارِ الْأَرْضُ ، وَكُلُّ بِنَاءٍ حَتَّى خَتَامُهَا ، لَا الْمَنْقُولُ كَالدَّلْوِ وَالْبَكْرَةِ
وَالسَّرِيرِ ، وَتَدْخُلُ الْأَبْوَابُ الْمَنْصُوبَةُ وَحِلَّتُهَا وَالْإِبَّانَاتُ وَالرَّفُ وَالسُّلَمُ الْمُسَرَّانِ ، وَكَذَا

ومقابلة يمنع الزرع من قبضها (والبذر) الذي لا ثبات لنباته ويؤخذ دفعة لا يدخل في بيع
الأرض (كالزراع) والمشتري الخيار ان جهله وتضرره ويبيى إلى أوان الحصاد (والأصح أنه
لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجازه ومقابل الأصح له الأجرة ، وكذا لأجرة
لو كان عالما من غير خلاف (ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع) أى لا يصح بيعه وحده
وسياتى (بطل) البيع (فى الجميع) أى فى الأرض والبذر أو الزرع المذكورين (وقيل فى الأرض
قولان) البطلان أو الصحة بجميع الثمن ، والزرع الذى لا يصح بيعه وحده هو الذى يكون فى
الأرض أو مستورا بسنبله ، والبذر الذى لا يفرد بالبيع هو الذى لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع
أخذه (ويدخل فى بيع الأرض الحجارة المخلوقة) أو المثبتة (فيها دون المدفونة) فيها كالكنوز
(ولا خيار للمشتري ان علم) الحال ولو ضرر قلعا كسائر العيوب (ويلزم البائع النقل) للأحجار
المدفونة (وكذا) لا خيار للمشتري الأرض التى فيها الحجارة المدفونة (ان جهل) الحال (ولم
يفسر قلعا) سواء ضرر تركها أم لا (وان ضرر) قلعا بأن نقصت به الأرض أو أخرج التفرغ
لمدة لمثلها أجرة (فله الخيار . فان أجاز) البيع (لزىم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد
التراب المزال مكانه ، ولا يلزمه تحصيل تراب غيره (وفى وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أهمها
تجب ان نقل بعد القبض لأقبله) ومقابل الأصح لا تجب مطلقا ، وقيل تجب مطلقا (ويدخل فى
بيع البستان) عند الإطلاق (الأرض والشجر والحيطان ، وكذا البناء) الذى فيه (على
المذهب) وقيل لا يدخل (و) يدخل (فى بيع القرية) عند الإطلاق (الأبنية وساحات يحيط
بها السور لا المزارع) والأشجار التى حولها (على الصحيح) ومقابلة تدخل ، وقيل ان قال
بحقوقها دخلت وإلا فلا (و) يدخل (فى بيع الدار الأرض وكل بناء) من علو وسفل (حتى
جوامها ، لا المنقول كالدلوالبكرة والسريير) غير المسمر والمدفين (وتدخل الأبواب المنصوبة
وحلقها) والنصب ليس قيذا بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخلوع (والجانات) المثبتة ، وهى بكر
الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرء والسلم) بفتح اللام (المسمران ، وكذا) يدخل فى بيع

الأسفل من حجرى الرحى على الصحيح والأعلى ، ومفتاح غلق مثبت في الأصح ،
وفى بيع الدابة نقلها ، وكذا ثياب العبد في بيعه في الأصح . قلت : الأصح لا تدخل
ثياب العبد ، والله أعلم .

[فرع] باع شجرة دخل عروقها وورقها ، وفى ورق الثوب وجهه ، وأغصانها إلا
اليابس ، ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع ، وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى
الإبقاء ، والأصح أنه لا يدخل الغرس لكن يستحق منفعة ما بقيت الشجرة . ولو كانت
يابسة لزم المشتري القلع ، وثمره النخل للبيع إن شرطت للبائع أو المشتري محمل به ،
وإلا فإن لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا فللبائع ، وما يخرج ثمره بلا نور :
كتين وعنب إن برز ثمره فللبائع وإلا فالمشتري ، وما خرج فى نوره ثم سقط
كمشمش وتفتح فالمشتري إن لم تنعقد الثمرة ، وكذا إن انعقدت ولم يتأخر النور
فى الأصح وبعد التناثر

الدار (الأسفل من حجرى الرحى على الصحيح) ومقابلة لا يدخل (و) يدخل (الأعلى) أيضاً من
الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يعلق به الباب (مثبت فى الأصح) ومقابلة لا يدخلان (و) يدخل
(فى بيع الدابة نقلها) لا مقودها وسرجها (وكذا) تدخل (ثياب العبد) التى عليه وقت عقد
البيع (فى الأصح . قلت : الأصح لا تدخل ثياب العبد) فى بيعه (والله أعلم) ولو ما يستر عورته .
[فرع : باع شجرة] رطبة (دخل عروقها وورقها ، وفى ورق الثوب وجهه) أنه لا يدخل (و)
دخل (أغصانها . لا اليابس) فلا يدخل (ويصح بيعها بشرط القلع) وتدخل العروق
(أو القطع) ولا تدخل (وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى) فى الشجرة الرطبة (الإبقاء ،
والأصح أنه) أى الحال والشأن (لا يدخل) فى بيعها (الغرس) بكسر الزاء موضع غرسها
(لكن يستحق) المشتري (منفعة) أى الغرس فيجب على مالكه أن يمكنه منه
(ما بقيت الشجرة) ومقابل الأصح يدخل الغرس فى البيع حتى له بيعه بعد قلعها (ولو
كانت) الشجرة المبيعة (يابسة لزم المشتري القلع) فان شرط إبقاها بطل البيع (وثمره النخل
البيع ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به) سواء كانت قبل التأخير أو بعده (وإلا) بأن لم
تشرط لواحد (فان لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا) بأن تأخر منها شيء (فهي للبائع)
والتأخير تنطبق طلع الأثاث وذر طلع الذكور فيه والعادة الاكتفاء بتأخير البعض ، والباقي يتشقق
بنفسه وينبت ربح الذكور إليه (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون : أى زهر (كتين
وعنب ان برز ثمره) أى ظهر (فللبائع ، وإلا) بأن لم يبرز (فالمشتري ، وما خرج فى نوره ثم
سقط) نوره (كشمش) بكسر ميمه (وتفتح فالمشتري ان لم تنعقد الثمرة ، وكذا) للمشتري
(ان انعقدت ولم يتأخر النور فى الأصح) ومقابلة يقول هى للبائع بعد الانعقاد (وبعد التناثر

لِلْبَائِعِ ، وَلَوْ بَاعَ نَخْلَاتِ بُسْتَانٍ مُطْلَعَةٍ وَبَعْضُهَا مُؤَبَّرَةٌ فَلِلْبَائِعِ ، فَإِنْ أَفْرَدَ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ
فَلِلْمُشْتَرِي فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي بَسَاتِينَ فَلِلْأَصَحِّ إِنْ أَفْرَدَ كُلُّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ . وَإِذَا
بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ ، فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْجَدَادِ ، وَلِسُكُلٍ
مِنْهُمَا السَّقْيُ إِنْ ائْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ ، وَلَا مَنَعَ لِلْآخِرِ ، وَإِنْ ضَرَّهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا
بِرِضَاهَا ، وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا وَتَنَازَعَا فُسِخَ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ الْمُتَضَرَّرُ ، وَقِيلَ لِطَالِبِ
السَّقْيِ أَنْ يَسْتَقِي ، وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ أَوْ يَسْقِي .
[فصل] يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهِ مُطْلَقًا ، وَبِشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَبِشَرْطِ إِبْقَائِهِ ،
وَقَبْلَ الصِّلَاحِ إِنْ يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنِ الشَّجَرِ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ
مُتَنَفِعًا بِهِ لَا كَكُمَثْرَى ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي جَازَ بِلَا شَرْطٍ . قُلْتُ : فَإِنْ
كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَاللَّهُ

لِلْبَائِعِ ، وَلَوْ بَاعَ نَخْلَاتِ بُسْتَانٍ مُطْلَعَةٍ بِكُسْرِ اللَّامِ : أَيْ خَرَجَ طَلْعُهَا (وَبَعْضُهَا) مِنْ حَيْثُ الطَّلَعُ
لَا مِنْ جِهَةِ ذَاتِهَا وَلَا مِنْ جِهَةِ جَرِيدِهَا (مُؤَبَّرٌ فَلِلْبَائِعِ) طَلْعُهَا جَمِيعُهُ كَمَا تَقَدَّمَ (فَإِنْ أَفْرَدَ مَا .
يُؤَبَّرُ) بِالْبَيْعِ (فَلِلْمُشْتَرِي) طَلْعُهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ هُوَ لِلْبَائِعِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اتَّحَدَ النَّوْعُ
(وَلَوْ كَانَتْ) النَخْلَاتُ الْمَذْكُورَةُ (فِي بَسَاتِينَ) أَيْ الْمُؤَبَّرَةِ فِي بُسْتَانٍ ، وَغَيْرِهَا فِي آخَرٍ (فَلِلْأَصَحِّ
أَفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ هُنَا كَالْبُسْتَانِ الْوَاحِدِ (وَإِذَا بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ) بِشَرْطِ
أَوْ غَيْرِهِ (فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ) . وَفَاءً بِالشَّرْطِ (وَإِلَّا) بَأَنْ أُطْلِقَ أَوْ شَرَطَ الْإِبْقَاءَ (فَلَهُ تَرْكُهَا
إِلَى الْجَدَادِ) ثُمَّ إِذَا جَاءَ وَقْتُه أَخَذَهَا عَلَى حَسَبِ الْمَعْتَادِ ، وَالْجَدَادُ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَالِدَالِينَ الْقَطْعَ
(وَلِسُكُلٍ مِنْهُمَا) أَيْ الْمُتَبَايِعِينَ (السَّقْيُ إِنْ ائْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ) أَوْ أَحَدَهُمَا (وَلَا مَنَعَ لِلْآخِرِ)
مِنْهُ (وَإِنْ ضَرَّهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِرِضَاهَا) أَيْ الْمُتَبَايِعِينَ (وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا) أَيْ ضَرَّ الشَّجَرِ
وَنَفَعَ الثَّمَرُ أَوْ الْعَكْسُ (وَتَنَازَعَا) أَيْ الْمُتَبَايِعَانِ (فُسِخَ الْعَقْدُ) وَالْفَاسِخُ لَهُ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ (إِلَّا
أَنْ يُسَامِحَ الْمُتَضَرَّرُ) فَلَا فُسْخَ (وَقِيلَ لِطَالِبِ السَّقْيِ) مِنْهُمَا (أَنْ يَسْقِي) وَلَا يَبَالِي بِضَرَرِ الْآخَرِ (وَلَوْ
كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ) ثَمَرَهُ (أَوْ يَسْقِي) الشَّجَرُ دَفْعًا لَضَرَرِ الْمُشْتَرِي .
[فصل] فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ (يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ) أَيْ ظُهُورِ (صِلَاحِهِ مُطْلَقًا ،
وَبِشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَبِشَرْطِ إِبْقَائِهِ) وَفِي الْإِطْلَاقِ وَشَرَطُ الْإِبْقَاءِ يَتَّقَى إِلَى أَوَّلِ الْجَدَادِ (وَقَبْلَ الصِّلَاحِ
إِنْ يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنِ الشَّجَرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُتَنَفِعًا بِهِ) كَحَصْرَمِ فَلَا يَجُوزُ
فِيهَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ شَرَطُ الْقَطْعِ أَمْ لَا ، وَلَا فَيَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَمْ يَشَرْطِ الْقَطْعَ حَالًا (لَا كَكُمَثْرَى) فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ
بِهَا قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا ، وَشَرَطُ الْمَبِيعِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ (وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي) وَالثَّمَرَةُ
لِلْبَائِعِ كَانَ أَوْصَى بِالثَّمَرَةِ لِأَنَّهُ لِنَاسِ فَيَايُهَا لِصَاحِبِ الشَّجَرِ (جَازَ بِلَا شَرْطٍ) وَلَسَكُنَ الْفَتَاوَى عَلَى
الْأَوَّلِ (قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ) كَمَا هُوَ الْمَعْتَادُ (لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَاللَّهُ

أعلم ، وإن بيع مع الشجر جاز بلا شرط ، ولا يجوز بشرط قطعه ، ويحرم بيع
الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه ، فإن بيع معها أو بمدة اشتداد الحب
جاز بلا شرط ، وبشرط ليبقى وينتشر الثمر بعد بدو صلاح ظهور المقصود : كتين
وعنب وشعير ، وما لا يرى حبه كالخنطة والعنبر في السنبل لا يصح بيعه دون
سنبله ولا مئة في الجديد ، ولا بأس بكامله لا يزال إلا عند الأكل ، وماله كإمان
كالجوز واللوز والباقلا يباع في قشره الأسفل ، ولا يصح في الأعلى ، وفي قول يصح
إن كان رطباً ، وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون ، وفي
غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السوداء ، ويكتفي بدو صلاح بعضه وإن قل ، ولو باع ثمرة
بستان أو بساتين بدا صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأخير ، ومن باع مابدا صلاحه لزمه
سقيه قبل التخلية وبمدها ، ويتصرف مشتريه

أعلم ، وإن بيع (مع الشجر جاز بلا شرط) لقطعه (ولا يجوز بشرط قطعه) لأن فيه
جوا على المالك في ملكه (ويحرم بيع الزرع الأخضر في الأرض) ولا يصح إذا لم يبد صلاحه
(إلا بشرط قطعه) فإن باعه من غير شرط أو بشرط الإبقاء لم يصح البيع (فإن بيع) الزرع المذكور
(معها) أي الأرض (أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) ولو كان الاشتداد في
البعض (وبشرط ليبقى) أي الزرع (وبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح ظهور المقصود) ليكون
مرتباً (كتين وعنب) وكل ما لا يكامله (وشعير) لظهوره في سنبله (وما لا يرى حبه كالخنطة
والعنبر) بفتح الدال حالة كونها (في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستتاره (ولامعه)
أي السنبل (في الجديد) لأن المقصود منه مستتر بما ليس من صلاحه ، والقديم يجوز (ولا
بأس بكامله) بكسر المكاف : وهما الشيء (لا يزال إلا عند الأكل) كالرمان من كل ما بقاؤه فيه
من مصلحته (وماله كإمان كالجوز واللوز والباقلا) أي القول (يباع في قشره الأسفل) لأن
بقاؤه فيه من مصلحته (ولا يصح في الأعلى) فلا يصح بيع مثل القول الأخضر (وفي قول
يصح إن كان رطباً) لتعلق الصلاح به (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما
لا يتلون) متعلق بظهور (وفي غيره) وهو ما يتلون : أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في
الحمرة) كالبلح (أو السوداء) كالأجاص ، وفي الحبوب اشتدادها (ويكتفي بدو صلاح بعضه وإن
قل) لصحة بيع كله فيجوز بيع ثمرة أشجار الحمدة نوعها إذا بدا صلاح حبة واحدة منها (ولو
باع ثمرة بستان أو بساتين بدا صلاح بعضه) واتحد جنسه (فعلى ما سبق في التأخير) فيبيع ما لم
يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان ، والمعتمد في البساتين أو البساتين عدم التبعية فلا بد
شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع مابدا صلاحه) من ثمر أو زرع (لزمه سقيه قبل التخلية
وبمدها) قدر ما يجوبه ويسلم من التلف (ويتصرف مشتريه) أي مشتري مابدا صلاحه

بَعْدَهُ ، وَلَوْ عَرَضَ مَهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبُرْدٌ فَالْجَدِيدُ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ تَعَيَّبَ
بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقَى فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ وَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى هَلَكَ
فَأَوَّلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ بَاعَ تَمْرٌ يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ وَاخْتِلَاطُ حَادِثِهِ بِالْمَوْجُودِ
كَتَيْنٍ وَقِتَاءٌ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي قَطْعَ تَمْرِهِ ، وَلَوْ حَصَلَ الْإِخْتِلَاطُ
فِيمَا يَنْدُرُ فِيهِ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ الْبَيْعُ بَلْ يَتَغَيَّرُ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِمَا
حَدَثَ سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْخِنْطَةِ فِي سُبُلِهَا بِصَافِيَةٍ وَهِيَ الْمَحَاقِلَةُ ،
وَلَا الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمْرٍ وَهِيَ الْمَزَابِنَةُ ، وَبِرْخَصٍ فِي الْعَرَايَا ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ
عَلَى النَّخْلِ بِتَمْرٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَيْبٍ ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ،
وَلَوْ زَادَ فِي صَفَقَتَيْنِ جَازَ ، وَيَشْتَرِطُ التَّقَابُضُ بِتَسْلِيمِ التَّمْرِ كَيْلًا ، وَالتَّخْلِيَةِ فِي النَّخْلِ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ ،

(بعدها) أى التخلية فهى قبض له (ولو عرض مهلك بعدها) أى التخلية (كبرد) أوحتر (فالجديد
أنه من ضمان المشتري) حيث جعلنا التخلية قبضا له ، واقدم هومن ضمان البائع ، ومحل الخلاف
إذا كانت الآفة سماوية ، أما إذا كانت مثل السرقة فلا خلاف أنه من ضمان المشتري (فلو تعيب)
ماوجب سقيه (ترك البائع السقى فله) أى المشتري (الخيار ، ولو بيع) تمر (قبل صلاحه بشرط قطعه
ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح (ولو بيع
تمر) أو زرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاخفه واختلاط حادته بالموجود كتين وقتاء لم يصح)
البيع (إلا أن يشترط على المشتري قطع تمره) أو زرعه خوفا من الاختلاط المانع من التسليم .
وأما إذا لم يغلب الاختلاط فيصح البيع من غير شرط (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) قبل التخلية
(فالأظهر أنه لا يفسخ البيع بل يتغير المشتري) بين الفسخ والاجازة ، ومقابل الأظهر يفسخ (فإن
سمح له البائع بما حدث سقط خياره) ويمسكه بالأراض عنه (في الأصح) ومقابل لا يسقط خياره
بمساحة البائع (ولا يصح بيع الخنطة في سبلها بصافية) من التبن (وهو المحاقلة ، ولا) بيع (الرطب على
النخل بتمر ، وهو المزابنة) وهما قد نهى عنهما في السنة ، إذا المقصود من البيع في المحاقلة مستر بما ليس من
صلاحه ، وهى أيضا من باب مد عجرة ودرهم ، وفي المزابنة المائلة غير معلومة (وبرخص في العرايا ،
وهو بيع الرطب على النخل) خرصا (تمر في الأرض) كيلا (أو العنب في الشجر) خرصا (بزيب)
على الأرض كيلا ، وهذا مستثنى من حرمة المزابنة ، لكن (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير
الجفاف بمثله ، ويكفى النقص عن الخمسة بما ينطلق عليه اسم النقص ولو ربع مد (ولو زاد) على
مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز) وتعدد الصفقة بتعدد العقد والمشتري والبائع
(ويشترط التقابض) في المجلس (بتسليم التمر) أو الزيب الى البائع (كيلا ، والتخلية في)
رطب (النخل) أو جنب الكرم (والأظهر أنه لا يجوز) بيع العرايا (في سائر الثمار) كالخوخ

وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ .

باب اختلاف المتبايعين

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى مَعْتَةِ الْمُبْتَاعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ كَقَدْرِ الشَّمَنِ ، أَوْ صِفَتِهِ أَوْ الْأَجَلِ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ قَدْرِ الْمُبْتَاعِ وَلَا بَيِّنَةَ تَحَالُفًا ، فَيُخْلَفُ كُلُّهُمَا عَلَى نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِبْكَاتِ قَوْلِهِ ، وَيُبْدَأُ بِالْبَائِعِ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرِي ، وَفِي قَوْلِ يَتَسَاوَيَانِ فَيَتَخَيَّرُ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ يُقَرَّعُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْفِي كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينٌ تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِبْكَاتًا ، وَيُقَدَّمُ النَّفْيُ فَيَقُولُ مَا بَيْتُ بِكَذَا وَتَقْدَرُ بِكَذَا ، وَإِذَا تَحَالَفَا فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسَخُ ، بَلْ إِنْ تَرَضِيَا وَإِلَّا فَيَنْفَسَخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا يَنْفَسَخُ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمُبْتَاعِ فَإِنْ كَانَ وَقْفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدَّهُ مَعَ أَرْضِيهِ .

واللوز ، ومقابل الأظهر يجوز (و) الأظهر (أنه) أى بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) بل يجري في الأغنياء ، ومقابله يختص .

باب: اختلاف المتبايعين

(إذا اتفقا على معة البيع) وكذا غيره من العقود (ثم اختلفا في كفيته كقدر الشمن) كمائة أو تسعين (أو صفته) كصحاح أو مكسرة (أو الأجل) كأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشهري وشهرين (أو قدر البيع) كهذا العبد . وقال المشتري : هو وثوب مثلا (ولا يئنه) لأحدهما (تحالفا) ولو في زمن الخيار (فيحلف كل على نفي قول صاحبه وإببات قوله ، ويبدأ في اليمين (بالبائع) ندبا (وفي قول بالمشتري ، وفي قول يتساويان فيتخير الحاكم فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يمين تجميع نفي) لقول صاحبه (وإبباتا) لقوله (ويقدم النفي) ندبا (فيقول) البائع والله (ما بعت بكذا) ولقد بعت بكذا (ويقول المشتري ، والله ما اشتريت بكذا ، ولقد اشتريت بكذا (وإذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا ينفسخ) بنفس التحالف (بل إن تراضيا) على ما قاله أحدهما أقروا العقد (والا) بأن استمر نزاعهما (فيفسخانه ، أو أحدهما أو الحاكم ، وقيل إنما يفسخه الحاكم) فلا يفسخ أحدهما ، ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتحالف (ثم على المشتري رد البيع) وزوائده المتصلة دون المنفصلة ولو قبل القبض (فإن كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو) تعلق به حق لازم كأن (كاتبه ، أو) تلف كأن (مات لزمه قيمته) إن كان متقوما ، ومثله إن كان ماليا ونجب قيمته (يوم التلف في أظهر الأقوال) ومقابله قيمة يوم القبض ، وفيل أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض ، وقيل أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف (وإن تعيب رده مع أرضه) وهو

وَإِخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُمَا ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ بِكَذَا فَقَالَ وَهَبْتَنِيهِ فَلَا تَخَالِفَ بَلْ يَخْلِفُ كُلُّهُ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ ، فَإِذَا حَلَفَ رَدُّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بِرِوَاثِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْآخَرُ فَسَادُهُ فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بَعْدَهُ مَعِيبٌ لِيرُدَّهُ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ يُصَدَّقُ لِلسَّلَامِ فِي الْأَصَحِّ

بَابُ

الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرَدُّهُ الْبَائِعُ سَوَاءَ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ أَوْ سَيِّدِهِ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ تَلَفَ الضَّامَنُ بِذِمَّتِهِ ، أَوْ فِي يَدِ السَّيِّدِ فَلِلْبَائِعِ تَضْمِينُهُ ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَاقْتِرَاضُهُ كَثْرَانَهُ ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ لَمْ يَتَجَاوِزْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ

ما نقص من قيمته (واختلاف ورثتهما كهما) أى كاختلافهما فيما مر (ولو قال بعْتُكَ بِكَذَا ، فقال بَلْ وَهَبْتَنِيهِ فَلَا تَخَالِفَ) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يَخْلِفُ كُلُّهُ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ) فقط كسائر الدعاوى (فإذا حلف رَدُّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بِرِوَاثِهِ) سواء كانت متصلة أم منفصلة (ولو ادَّعَى) أحدهما (صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْآخَرُ فَسَادُهُ ، فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ) ومقابله يَصَدَّقُ مُدْعَى الْفَسَادِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا) وقبضه (فجاء بَعْدَهُ مَعِيبٌ لِيرُدَّهُ ، فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ) بأن يقبض المسلم المؤدّي عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب ليردّه ، فيقول المسلم إليه ليس هذا هو المقبوض (يَصَدَّقُ الْمُسْلِمُ فِي الْأَصَحِّ) بيمينه أن هذا هو المقبوض ، ومقابل الأصح يَصَدَّقُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ كَالْبَيْعِ .

بَابُ : فِي مَعَامَلَةِ الرَّقِيقِ

(العبد ان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح) ومقابله يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يجر لسيدته فيها (و) على المعتمد (يستردّه) أى المبيع (البائع سواء كان في يد العبد أو سيده) ويسترد السيد الثمن إذا أداه الرقيق من ماله (فان تلف في يده) أى العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق لثبوته برضا مالكة . وأما ما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده بعير رضا مالكة فيتعلق الضمان برقبته (أو) تلف المبيع (في يد السيد ، فللبائع تضييمته وله مطالبة العبد بعد العتق ، واقتراضه) أى العبد (كشرائه) في جميع مأمرة وكذا سائر عقود المعاوضات ماعدا النكاح . أما هو فلا يصح (وان أذن له) سيده (في التجارة تصرف بحسب الإذن) ان كان بالغاً رشيداً (فان أذن له) (في نوع) كالثياب (لم يتجاوزوه) ويستفيد بالأذن في التجارة ما هو من لوازمها كالردّ بالعيب والمخاصمة (وليس له) بالأذن في

نِكَاحٌ وَلَا يُوجَرُ نَفْسُهُ ، وَلَا يَأْذُنُ لِعَبْدِهِ فِي تِجَارَةٍ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا يُعَامِلُ سَيِّدُهُ وَلَا يَنْزِلُ بِإِيقَاعِهِ وَلَا يَصِيرُ مَأْذُونًا لَهُ بِسُكُوتِ سَيِّدِهِ عَلَى تَصَرُّفِهِ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِدُيُونِ الْمَعَامَلَةِ ، وَمَنْ عَرَفَ رِقَّ عَبْدٍ لَمْ يُعَامِلْهُ حَتَّى يَفْلَحَ الْإِذْنَ بِسَمَاعِ سَيِّدِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَوْ شُيُوعِ بَيْنِ النَّاسِ ، وَفِي الشُّيُوعِ وَجْهٌ ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ لَهُ وَقَبِضَ الثَّمَنَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَخَرَجَتِ السَّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا عَلَى الْعَبْدِ ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَاءً فَلَا ، وَلَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَقِي مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِثَمَنِهَا هَذَا الْخِلَافُ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينَ التَّجَارَةِ بِرِقَبَتِهِ ، وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ بَلْ يُؤَدَّى مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ ، وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ بِاصْطِيَادٍ وَنَحْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِثَمَنِيكَ سَيِّدَهُ فِي الْأَظْهَرِ .

التجارة (نكاح ، ولا) أن (يؤجر نفسه) بغير إذنه ، وله أن يؤجر مال التجارة (و) كذلك (لا يأذن لعبده) الذي اشتراه للتجارة (في تجارة ، و) كذلك (لا يتصدق) بل كل تبرع كلمة والعارية لا يصح منه . (ولا يعامل سيده) ولا رقيقه المأذون له في التجارة (ولا ينزل بإيقاعه) عن الإذن له في التجارة (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه ويقبل إقراره) أي العبد (بديون المعاملة) وتؤدي مما سيأتي (ومن عرف رقب عبده لم يعامله) أي لم تجز له معاملته (حتى يعلم الإذن بسماع سيده أو بيينة أو شيوخ بين الناس ، وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لي في التجارة (فإن باع مأذون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع المشتري ببدها) أي بدل ثمنها فهو على حذف مضاف (على العبد) ولو بعد العتق ، لأنه المباشر للعقد (وله) أي المشتري (مطالبة السيد أيضاً) لأن العقد له ، ومن غرم مهماً لا يرجع على الآخر (وقيل لا) يطالب السيد (وقيل إن كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد ، ولا يطالب (ولو اشترى) المأذون له . (سلعة في مطالبة السيد ثمنها هذا الخلاف ، ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون له لأنه ثبت برضا مستحقة (ولا بذمة سيده) وإن أعتقه ، ولا يلزم من مطالبة السيد ببدل الثمن التالف في يد العبد كما مر ثبوته في ذمته (بل يؤدي) دين التجارة (من مال التجارة ، وكذا من كسبه) أي العبد الحاصل قبل الحجر عليه (بالاصطياد ونحوه) كالاحتطاب (في الأصح) ومقابله لا يؤدي من الكسب ، وعلى الأول إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد فيطالب به بعد العتق ، وكذا لا يؤدي من كسبه بعد الحجر (ولا يملك العبد تخليك سيده في الأظهر) الجديد ، لأنه مملوك فأشبهه الهبيمة ، والقديم يملك ملكاً صعباً يملك السيد انتزاعاً منه .

كتاب السلم

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَوْ أُطْلِقَ ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَازٌ ، وَلَوْ أَحَالَ بِهِ وَقَبَضَهُ الْمُحَالُ فِي الْمَجْلِسِ فَلَا ، وَلَوْ قَبَضَهُ وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازٌ ، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَنفَعَةً ، وَتَقْبِضُ يَتَقَبَّضُ الْعَيْنُ ، وَإِذَا فُسِّخَ السَّلْمُ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ اسْتَرَدَّهُ بَعِيْنُهُ ، وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْقَفْدِ ، وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

الثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَقْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا يَهْدِيهِ الدَّرَاهِمُ فَقَالَ بِمَنْتِكَ انْعَقَدَ بَيْعًا ،

كتاب السلم

وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ (هُوَ بَيْعٌ) شَيْءٌ (مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ) بِلَفْظِ السَّلْمِ ، فَيُخْتَصُّ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْأَصَحِّ (يَشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) الْمَتَوَقَّفُ صَحَّتْ عَلَيْهَا غَيْرُ الرُّؤْيَا (أُمُورٌ) سِتَّةٌ (أَحَدُهَا) تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ (وَهُوَ الثَّمَنُ) فِي الْمَجْلِسِ (أَيْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ لُزُومِهِ ، فَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ جَعَلَاهُ مَوْجَلًا وَإِنْ سَلَّمَا فِي الْمَجْلِسِ يَبْطُلُ) فَلَوْ أُطْلِقَ (فِي الْعَقْدِ كَأَسَلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي فِي كَذَا) ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَازٌ ، وَلَوْ أَحَالَ) الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ (بِهِ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ (وَقَبْضَهُ الْمُحَالُ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ (فِي الْمَجْلِسِ فَلَا) يَجُوزُ (وَلَوْ قَبَضَهُ) الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ (وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازٌ) وَكَذَا يَجُوزُ لَوْرَدُهُ إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ (وَيَجُوزُ كَوْنُهُ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ (مَنفَعَةً) مَعْلُومَةً (وَتَقْبِضُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ) فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مَنفَعَةً نَفْسِي فِي التَّعْلِيمِ شَهْرًا فِي كَذَا فَخِيَ أَقْبَضَ نَفْسَهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا (وَإِذَا فُسِّخَ السَّلْمُ) بِسَبَبٍ يَقْتَضِيهِ كَانْقِطَاعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ عِنْدَ حُلُولِهِ (وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ اسْتَرَدَّهُ بَعِيْنُهُ) وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِبْدَالُهُ (وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ) أَمَّا إِذَا كَانَ تَالِفًا ، فَانَّهُ يَسْتَرَدُّ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ (وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ) الْمِثْلِيَّ (تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا تَكْفِي ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِالْكَيْلِ أَوِ الْوَزْنِ أَمَّا رَأْسُ الْمَالِ الْمُتَقَوِّمُ فَتَكْفِي رُؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، فَلَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ ثَوْبًا مَعِينًا فِي كَذَا فَرُؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ أَنَّهُ يَسَاوِي مِنْ الْقِيَمَةِ كَذَا (الثَّانِي) مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوطَةِ (كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا) لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ لَا تَتَحَقَّقُ بِغَيْرِ الدَّيْنِ فَرَادِهِمْ بِالْشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ جُزْأً مِنَ الْحَقِيقَةِ (فَلَوْ قَالَ : أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَقْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ) لِاتِّفَاءِ الدَّيْنِ بِسَلْمٍ (وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا) لِاخْتِلَالِ اللَّفْظِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَنْعَقِدُ نَظَرًا لِلْعَيْنِ (وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا هَذِهِ الدَّرَاهِمُ فَقَالَ بِمَنْتِكَ انْعَقَدَ بَيْعًا) اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ فَتَأْتِي فِيهِ أَحْكَامُهُ فَلَا يَشْتَرَطُ

وَقِيلَ سَلَامًا . الثَّالِثُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ أَوْ يَصْلُحُ ، وَلِخِذْلِهِ
مُؤْنَةً اشْتَرَطَ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ حَالًا وَمَوْجَلًا ، فَإِنْ أَطْلَقَ انْعَقَدَ حَالًا ،
وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ ، وَيَشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ ، فَإِنْ عَيَّنَ شَهْرًا أَوْ فَرْسًا أَوْ رُومًا جَازًا ،
وَأِنْ أَطْلَقَ جُلَّ عَلَى الْهَلَالِيِّ ، فَإِنْ انْكَسَرَ شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلِيَّةِ وَنَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ ،
وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْعِيدِ وَجَدَادِي ، وَيُجْعَلُ عَلَى الْأَوَّلِ .

[فصل ٥] يَشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ
كَانَ يَوْجَدُ يَسْتَلِيزُ آخَرَ صَحَّ إِنْ اعْتِيدَ تَقْلُهُ لِلْبَيْعِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَنْعَمُ فَانْقَطَعَ
فِي مَحَلِّهِ لَمْ يَنْفَسَخْ فِي الْأَظْهَرِ ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ فَسْخِهِ ، وَالصَّبْرِ حَتَّى يَوْجَدَ ، وَلَوْ عِلِمَ
قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا

قبض ثمنه في المجلس ، وتسكني الحوالة به وعليه وغير ذلك (وقيل) ينقصد (سلمًا) نظرا للمعنى
فتأتى فيه شروطه (الثالث) من الأمور المشروطة ما تضمنه قوله (المذهب أنه إذا أسلم بموضع
لا يصلح للتسليم ، أو يصلح ولجله) أي المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) للمسلم فيه (والا)
بأن صلح للتسليم ولم يكن لجله مؤنة (فلا) يشترط ، ويتعين مكان العقد للتسليم ، ولو عين غيره
تعين ، وكذا يتعين موضع العقد في السلم الحال ، والمراد بموضع العقد تلك المحلة لأنفس موضع العقد
(ويصح) السلم (حالا وموجلا) بأن يصرح بهما (فإن أطلق انعقد حالا ، وقيل لا ينقصد ،
ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) فلا يجوز بما يختلف كالحصاد (فإن عين) العاقدان (شهور
العرب أو الفرس أو الروم جاز) لأنها معلومة مضبوطة (وإن أطلق) الشهر فلم يقيد به ربي ولا
غيره (حل على الهلالي) بأن يقع العقد في أوله (فإن) أجل بأشهر ، و (انكسر شهر حسب
الباقى) بعد الأول المنكسر (بالأهلية ، ونم الأول ثلاثين) مما بعدها . نعم لو وقع العقد في اليوم
الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلية ، وألغى اليوم (والأصح صحة تأجيله بالعيد وجدادي)
وربيع (ويحمل على الأول) من ذلك ، ومقابل الأصح لا يصح العقد .

[فصل ٦] في بقية الشروط (يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم)
وذلك في السلم الحال بالعقد ، وفي المؤجل بحلول الأجل ، فإن أسلم في منقطع عند ذلك لم يصح ، وهذا
شرط في البيع ، وإنما ذكره ليفرح عليه قوله (فإن كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (إن اعتيد
تقله) منه (للبيع ، وإلا) بأن لم يعتد تقله للبيع بأن تقل نادرا أو للهدية (فلا) يصح السلم فيه ولا
تعتبر هنا مسافة القصر (ولو أسلم فيما ييم) وجوده (فانقطع في محله) بكسر الحاء : أي وقت
سأوله (لم يفسخ في الأظهر) ومقابله يفسخ كتلف المبيع قبل القبض ، والمراد بانقطاعه أن
لا يوجد أصلا أو يوجد بمسافة قصر أو بأكثر من ثمن مثله ، بخلاف ما إذا غلا سعره فإنه يحصله
(فيتخير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد ، ولو علم قبل محل انقطاعه عنده فلا خيار قبله في
الأصح) ومقابله الخيار (و) يشترط (كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كَيْلًا) فيما يكال

أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا ، وَيَصِحُّ الْمَكِيلُ وَزْنًا وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي مِائَةِ صَاعٍ حِنْطَةً عَلَى أَنْ وَزْنَهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ ، وَيَشْتَرِطُ الْوَزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَازَنْجَانِ وَالْقِثَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالزُّمَانِ ، وَيَصِحُّ فِي الْجُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ ، وَكَذَا كَيْلًا فِي الْأَصْحِ ، وَيَجْمَعُ فِي اللَّبَنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ ، وَلَوْ عَيَّنَ مِكْيَالًا فَسَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي تَمْرٍ قَرِيبةً صَغِيرَةً لَمْ يَصِحَّ ، أَوْ عَظِيمَةً صَحَّ فِي الْأَصْحِ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا ، وَذِكْرُهَا فِي الْقَدْرِ عَلَى رَجَائِهِ لَا يُوْدَى إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَنْضَبُطُ : مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ الْقَصُودِ الْأَرْكَانِ كَهَرِيْسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخُفٍّ وَتَرْيَاقٍ مَخْلُوطٍ ، وَالْأَصْحُ صَحَّتُهُ فِي الْمُخْتَلِطِ الْمُنْضَبِطِ كَهَيْئَتَيْ وَخَزٍ ،

(أَوْ وَزْنًا) فيما يوزن (أَوْ عَدًّا) فيما يعد (أَوْ ذَرْعًا) فيما يذرع (ويصح المكيل) أى سلمه (وزنًا وعكسه) أى ما يوزن يصح السلم فيه كيلا ان عد التكيل فيه ضابطا (ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح) لعزّة الوجود (ويشترط الوزن في البطيخ والبازنجان والقثاء والسفرجل) بفتح الجيم (والزمان) وما أشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل ولا يكتفى فيها العد لكثرة التفاوت (ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه) بلفظ قشوره ورقتها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه ولكن المعتمد صحة السلم ولو كثر اختلافه بذلك وزنا (وكذا كيلا في الأصح) ومقابله لا يصح السلم فيه كيلا ، ومحل الخلاف في غير الجوز الهندي . أما هو فيتعين فيه الوزن جزما (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العد والوزن) ندبا فالواجب فيه العد ، ويشترط أن يذكر الطول والعرض والشخانة لكل لبنة وأنه من طين معروف (ولو عين مكيالا فسد) السلم (ان لم يكن) هذا الكيل المعين (معتادا) كهذا الكوز (والا) بأن كان معتادا بأن عرف قدر ما يسع (فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو تعيينه ، ومقابل الأصح يفسد (ولو أسلم في تمر قريبة صغيرة) أى في قدر معلوم منه (لم يصح ، أَوْ عَظِيمَةً صَحَّ) وينعين (في الأصح) ومقابله يفسد (و) يشترط (معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها المسلم فيه وليس الأصل عدمها ، فأما ما يتساع باعمالها ولا تستوجب اختلاف غرض كالسمن للريق فلا يجب التعرض لها وكذلك ما لا ينضبط بها وما الأصل عدمها ككون الرقيق كتابا (و) يشترط (ذكرها في العقد) متصلة به لا قبله ولا بعده وبتكرها (على وجه لا يؤدي الى عزة) أى قلة (الوجود ، فلا يصح فيما لا ينضبط كالمختلط المقصود الأركان) التي لا تنضبط (كهريسة ومعجون وغالية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور (وخف) لاشتغالها على الظهارة والبطانة والحشو ، والعبرة بتضييق عن الوفاء بذكر أطرافها وانعطافاتها (وترياق مخلوط) أما اذا كان شيئا واحدا فيصح فيه السلم (والأصح صحته) أى السلم (في المختلط المنضبط) الأجزاء (كعتابي) نوع من الثياب مركب من قططن وحرير (وخز) نوع مركب من إبرسم وصوف ، ومعنى

وَجَبْنٌ وَأَقِطٌ وَشَهْدٌ ، وَخَلٌّ تَمْرٌ أَوْ زَيْبٌ ، لَا الْخَبْزُ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهَا يَنْدَرُ وَجُودُهُ كُلُّهُمُ الصَّيْدُ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ ، وَلَا فِيهَا لَوْ اسْتَقْصَى وَصْفُهُ عَزَّ وَجُودُهُ كَاللُّوْلُو الْكِبَارِ وَالْيَوَاقِيتِ وَجَارِيَةٍ وَأَخْتَهَا أَوْ وَلَدَهَا .

[فرغ] يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ فَيَشْتَرِطُ فِي الرَّقِيقِ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَثَرَتِ كَيْ وَلَوْنِهِ كَأَيْضَ ، وَيَصِفُ بَيَاضَهُ بِسَمَرَةٍ أَوْ شُقْرَةٍ ، وَذُكُورَتِهِ وَأُنُوثَتِهِ ، وَسِنَّهُ وَقَدِّهِ طَوْلًا وَقَصْرًا ، وَكُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ الْكَحْلِ وَالسَّمَنِ وَنَحْوِهِمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي الْأَبْلِ وَالْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْجَبْرِ الذَّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ، وَالسِّنِّ وَاللَّوْنِ وَالنَّوْعِ ، وَفِي الطَّيْرِ النَّوْعِ وَالصَّغَرُ وَكِبَرُ الْجِثَّةِ ، وَفِي اللَّحْمِ لَحْمٌ بَقَرٍ ، أَوْ ضَانٍ أَوْ مَغْزٍ ذَكَرٍ خَصِيٍّ رَضِيعٍ مَمْلُوفٍ أَوْ ضِدَّهَا مِنْ فَخْذٍ أَوْ كَتِفٍ أَوْ جَنْبٍ ، وَيُقْبَلُ عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَفِي الثِّيَابِ الْجَنْسُ وَالطُّولُ وَالنَّرْضُ وَالْغِلْظُ وَالِدَقَّةُ وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّقَّةُ وَالنُّعْمَةُ

الانضباط أن يعرف العاقدان وزن كل من الجزئين (وجبن وأقط) كل منهما فيه مع اللبن ماع ومنفعة (وشهد) مركب من غسل وشمع (وخل تمر أوزيب) وهو يحصل باختلاطها بماء ، ومقابل الأصح في السبعة ينفي الانضباط فيها (لا الخبز) أي لا يصح السلم فيه (في الأصح عند الأكثرين) لعدم ضبط ناره ، ومقابل الأصح يصح (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كلهم الصيد بموضع العزة) أي الدور (ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ الكبار واليواقيت) إذ لا بد من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفاء ، واجتماع هذه الأمور نادر (وجارية وأختها أوولدها) لندور وجودها .

[فرغ : يصح] السلم (في الحيوان) كما يصح القرض فيه (فيشرط في الرقيق) عند السلم فيه . (ذكر نوعه كثر كي ولونه كأبيض ، ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وإذا لم يختلف لون الصنف كزنبى لم يجب ذكره (وذكورته وأنوثته) أي أحدهما (وسنة وقده) أي قامته (طولا وقصرا) فيذكر واحدا من ذلك (وكله) أي الوصف والسق والقصد (على التقريب) لا التحديد فيضر (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء ، وهو سواد يعالج جفون العين من غير كحل (و) لا (السمن ونحوهما في الأصح) ومقابله يشترط التعرض لذلك (و) يشترط (في الأبل والخيال والغال والجبر الذكورة والأنوثة والسق واللون والنوع) أي ذكر هذه الأمور فنقول في النوع من تتاج بني فلان مثلا (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) والسق ان عرف (و) يشترط (في اللحم لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معز ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها) أي ضد ما ذكر (من نغذ أو كتف أو جنب ، ويقبل عظمه على العادة) عند الإطلاق (و) يشترط (في الثياب الجنس) كقطن (والطول والعرض والغلظ والدقة والصفاقة) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض في النسج (والرقة) ضد الصفاقة (والنعمية)

والخشونة ، ومطلقة يحمل على الخام ، ويجوز في المقصور ، وما صبغ غزله قبل النسيج كالبرود ، والأقيس حخته في المصبوغ بعده . قلت : الأصح منه ، وبه قطع الجمهور ، والله أعلم ، وفي الشر لونته ونوعه وبلده ، وصغر الحبات وكبرها وعنته وخدائته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر ، وفي العسل جبلي أو بلدي صيني ، أو خريفي أبيض أو أصفر ، ولا يشترط العتيق والحدائة ، ولا يصح في المطبوخ والمشوي ، ولا يضرب تأثير الشمس ، والأظهر منه في رموس الحيوان ، ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجليد وكوز وطس وققم ومنازة وطنجير ونحوها ، ولا يصح في الأسطال المربعة وفيما صب منها في قالب ، ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقة على الجيد ، ويشترط معرفة العاقدين الصفات ، وكذا غيرهما في الأصح .

[فصل] لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه

والخشونة ومطلقة (أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخام) دون المقصور (ويجوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل النسيج كالبرود ، والأقيس حخته في المصبوغ بعده) أي النسيج (قلت : الأصح منه ، وبه قطع الجمهور) لأن الصبغ بعده يستد الفرج فلا تظهر معه الصفقة (والله أعلم ، و) يشترط (في التمر لونه) كأبيض أو أحمر (ونوعه) كعقلى (وبلده وصغر الحبات وكبرها) أي أحدهما (وعنته) بكسر العين وضما : أي قدمه (وحدائته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر) في الشرط المذكورة (و) يشترط (في العسل جبلي أو بلدي صيني أو خريفي أبيض أو أصفر) لتفاوت الغرض بذلك (ولا يشترط العتيق والحدائة ، ولا يصح) السلم (في المطبوخ والمشوي) لأن تأثير النار فيهما لا ينضب ، ويصح في كل مادخلته نار مضبوطة كالصابون والسكر (ولا يضرب تأثير الشمس) في العسل ووه وكذا النار الخفيفة التي للتصفية (والأظهر منه) أي السلم (في رموس الحيوان) لاشتمالها على أجزاء مختلفة ، ومقابل الأظهر يجوز بشرط أن تكون منقاة من الشعر ونحوه موزونة (ولا يصح في مختلف) أجزاؤه (كبرمة معمولة) وهي القدر ، واحتراز بالمعمولة عن المصبوبة في قالب ، وهو قيد في كل ما يذكر بعده غير الجلد (وجلد وكوز ومنازة وطنجير) وهو السبت (ونحوها) كالأباريق (ويصح في الأسطال المربعة) لعدم اختلافها (وفيما صب منها) أي المذكورات (في قالب) بفتح اللام أفصح من كسرها (ولا يشترط) فيما يسلم فيه (ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقة) منها (على الجيد) ومقابل الأصح بشرط ذكر واحد منهما (ويشترط) مع ماصرة مع اشتراط كون الأوصاف معروفة في نفسها (معرفة العاقدين الصفات) فلا جهلاها أو أحدهما لم يصح (وكذا غيرهما) أي معرفة عدلين غير العاقدين (في الأصح) يرجع إليهما ، ومقابلة لا يشترط معرفة غيرهما .

[فصل] في أداء غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه

غَيْرَ جَنْسِهِ وَنَوْعِهِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، وَيَجُوزُ أَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجْوَدَ ، وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَاُمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ بِأَنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُجْبَرْ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّى غَرَضٌ صَحِيحٌ كَفَكَ رَهْنٍ أُجْبِرَ ، وَكَذَا لِيُجَرِّدَ غَرَضُ الْبَرَاءَةِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَمْ يُلْزَمُهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً ، وَلَا يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ لَمْ يُجْبَرْ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ خَوْفًا ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ .

[فصل] الإِقْرَاضُ مُنْدُوبٌ ، وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خَذَهُ بِعِشْلِهِ ، أَوْ مَلَكَتْكَ حَتَّى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ ، وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

غَيْرَ جَنْسِهِ (كالبر من الشعير (ونوعه) كالتمر البرني ، عن المعقل (وقيل يجوز في نوعه و) لكن . (لا يجب قبوله ، ويجوز أَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ ، و) لا يمكن (لا يجب قبوله ، ويجوز) إعطاء (أجود) صفة من المشروط (ويجب قبوله في الأصح) ومقابلته لا يجب (ولو أحضره قبل محله) أى وقت حاله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا) يحتاج مؤنة (أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُجْبَرْ) على قبوله (وإلا) بأن لم يكن للمسلم غرض صحيح (فان كان للمؤدى غرض صحيح كفك رهن) أو لبراءة ضامن (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر المسلم (ليجرد غرض البراءة) أى براءة ذمة المسلم إليه (في الأظهر) وكذا لا لغرض ، ومقابل الأظهر لا يجبر للنة (ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحل في غير محل التسليم) وهو مكانه المتعين بالعقد أو الشرط (لم يلزمه الأداء ان كان لنقله) من محل التسليم (مؤنة) ولم يتحملها . أما إذا لم يكن لنقله مؤنة كدراهم أو لها وتحملها المسلم فانه يلزمه الأداء (ولا يطالبه بقيمته للحياولة على الصحيح) ولكن للمسلم الفسخ واسترداد رأس المال ، ومقابل الصحيح يطالبه للحياولة بينه وبين حقه (وإن امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أى في غير مكان التسليم وقد أحضره فيه (لم يجبر) على قبوله (ان كان لنقله) إلى مكان التسليم (مؤنة ، أو كان الموضع مخوفا ، والا) بأن لم يكن لنقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفا (فالأصح اجباره) على قبوله .

[فصل] في القرض ، وهو بفتح القاف في اللغة بمعنى القطع . وفي الاصطلاح يطلق على الشيء المقرض ، وعلى الاعطاء ، ويسمى سلفا (الاقراض) بمعنى الاعطاء والتملك للشيء على أن يردَّ بده (مندوب) إليه ، وقد يجب لعارض الاضطرار ، وقد يحرم إذا ظن أنه بصرفه في معصية . وأركانها صيغة وعائد ومعقود عليه ، وبدأ بالأول فقال (وصيغته أقرضتك أو أسلفتك أو خذه بمثله أو ملكتك على أن تردَّ بده) وهذا كله صيغ للإيجاب من المقرض ، ولو اقتصر على ملكتك فهو هبة (ويشترط قبوله) أى الاقراض (في الأصح) ويشترط في القبول الموافقة في المعنى ، والاتماس من المقرض يقوم مقام القبول ، ومقابل الأصح لا يشترط القبول ، وكذا الإيجاب . قيل إنه

وفي المقرض أهلية التبرع ، ويجوز إقراض ما يئسلم فيه إلا الجارية التي تحل للمقرض في الأظهر ، ومالا يئسلم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح ، ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم المثل صورة ، وقيل القيمة ولو ظفر به في غير محل الإقراض وللتقل مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض ، ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ، ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ، ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد ، ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض ، وإن كان كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح ، وله شرط رهن وكبيل ، ويملك المقرض ، بالقبض ، وفي قول بالتصرف ، وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الأصح ،

ليس بشرط (و) يشترط (في المقرض) زيادة عما جرت في البيع (أهلية التبرع) فلا يصح من المحجور عليه بصبا أو سفه ، ولا يشترط في المقرض إلا أهلية المعاملة (ويجوز إقراض ما يئسلم فيه) أى في نوعه . فإذا قال أقرضتك ألفا وقبل ثم تفرقا ثم سلم إليه ألفا قبل طول الفصل صح . أما لو عين الألف فقال هذه الألف فلا يصح طول الفصل (إلا الجارية التي تحل للمقرض) فلا يجوز إقراضها له (في الأظهر) ومقابله يجوز . وأما التي لا تحل للمقرض كالمجوسية والمحرم فيجوز إقراضها (وما لا يئسلم فيه) كالذي يندر وجوده أو لا ينضبط (لا يجوز إقراضه في الأصح) ومقابله يجوز كالبع ، وعلى الأصح يستثنى الخبز فيجوز إقراضه وزنا ، وقيل وعدا ، وكذا الخيرة (ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم) كالثوب والحيوان رد (المثل صورة) وينبغي اعتبار ما فيه من المعاني كالصناعة في الرقيق وفراشه الدانة والا اعتبر مع الصورة مراعاة القيمة (وقيل) رد في المتقوم (القيمة ، ولو ظفر) المقرض (به) أى المقرض (في غير محل الإقراض ، وللتقل) من محله إلى غيره (مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض) لجواز الاعتياض عنه بخلاف السلم (ولا يجوز) الإقراض في النقد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة) وكذا كل ما جرت نفعه للمقرض ويفسد بذلك العقد على الصحيح (ولو رد) المقرض (هكذا) أى زائدا (بلا شرط فحسن) بل مستحب (ولو شرط) أن رد (مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد) ومقابله يفسد (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض) فيصح العقد ولا يلزم الأجل لمكان يندب الوفاء به (وإن كان) للمقرض غرض في الأجل (كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر) لما فيه من جرم المنفعة للمقرض فيفسد العقد (في الأصح) ومقابله العقد صحيح ويلغو الشرط (وله) أى المقرض (شرط رهن وكفيل) والاهتمام وإقرار به عند حاكم (ويملك) المقرض (المقرض) بالقبض (وإن لم يتصرف فيه) وفي قول يملك (بالتصرف) المزيل للملك (وله) أى المقرض (الرجوع في عينه مادام باقيا) في ملك المقرض (بحاله) لم يتعلق به حق رهن أو كتابة أو جنابة (في الأصح) ومقابله ليس له الرجوع في عينه

كتاب الرهن

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَقَبُولٍ، فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَمَهُ الرُّهْنُ بِهِ أَوْ مَصْلَحَتُهُ لِلْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ أَوْ مَالًا غَرَضٌ فِيهِ صَحَّ الْعَقْدُ، وَإِنْ شُرِطَ مَا يَنْصُرُ الرُّهْنُ بَطَلَ الرُّهْنُ، وَإِنْ نَفَعَ الرُّهْنُ وَضَرَ الرَّاهِنَ كَشُرِطَ مَنَافِعَتِهِ لِلرُّهْنِ بَطَلَ الشَّرْطُ، وَكَذَا الرُّهْنُ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ شُرِطَ أَنْ تَحْدُثَ زَوَائِدُهُ مَرَهُونَةٌ فَلَا أَظْهَرَ فَسَادَ الشَّرْطِ، وَالْأَلَةُ مَتَى فَسَدَ فَسَدَ الْعَقْدُ، وَشُرْطُ الْعَاقِدِ كَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَلَا يَرَهُنُ الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَلَا يَرَهُنُ لَهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَشُرْطُ الرُّهْنِ كَوْنُهُ عَيْنًا فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُسَاعِرِ وَالْأَمِّ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسِيهِ، وَعِنْدَ

بل للمقترض أن يؤدي حقه من موضع آخر (والله أعلم) ولورده المقترض بعينه لزم المقترض قبوله . نعم ان قصده قبوله مع الأرض أو مثله سلب .

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والدوام ، وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه (لا يصح الا بإيجاب وقبول) أو ما يقوم مقامهما كالبيع (فان شرط فيه) أى الرهن (مقتضاه كتقدم المرتهن به) أى المرهون عند تراحم القراء (أو) شرط فيه (مصلحة للعقد كالإشهاد) به (أو) شرط (مالا غرض فيه) كأن لا يابأ كل المرهون كذا (صح . العقد) ولغا الشرط الأخير (وإن شرط ما ينصر المرتهن) كأن لا يبيعه إلا بعد شهر مثلا (بطل الرهن) أى عقده (وإن نفَعَ المرتهن وضَرَ الراهن كشرط منفعته للمرتهن بطل الشرط وكذا الرهن) أى عقده (فى الأظهر) ومقابله يبطل الشرط ويصح العقد (ولو شرط أن تحدث زوائده) أى المرهون (مرهونة فلا أظهر فساد الشرط) ومقابله لا يفسد بل يعمل به (و) الأظهر (أنه متى فسد) الشرط (فسد العقد) ومقابله يفسد الشرط لا غير كما تقدم (وشرط العاقد كونه مطلق التصرف) بأن يكون من أهل التبرع مختارا (فلا يرهن الولي) أباه أو غيره (مال الصبي والمجنون ولا يرهن لهما) والسفيه كالصبي (إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان ، فيجوز أن يرهن مال الصبي لضرورة المؤنة ليوفى من ربح ينتظر ، وأن يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب ، وأن يرهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبتة وهو يساوى مائتين (وشرط الرهن) أى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولومين هو عليه (فى الأصح) ومقابله يصح رهنه ، ولا يصح رهن منفعة بلا خلاف (ويصح رهن المساع) من الشريك وغيره ، ولا يحتاج إلى إذن الشريك (و) يصح رهن (الأم دون ولدها وعكسه) أى رهنه دونها (وعند

الحاجة يُباعان ، وَيُوزَعُ الثَّمَنُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يَقُومَ الْأُمُّ وَحْدَهَا ثَمَّ مَعَ الْوَلَدِ فَالزَّائِدُ قِيمَتُهُ ، وَرَهْنُ الْجَائِي وَالْمُرْتَدَّ كَبَيْعِهِمَا ، وَرَهْنُ الْمُدَبَّرِ وَالْمَعْلُوقِ عِثْقُهُ بِصِفَةٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهَا حُلُولَ الدِّينِ بِاطِلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَهْنٌ مَا يَسْرِعُ فُسَادُهُ ، فَإِنْ أَسْكَنَ تَجْهِيفُهُ كَرُطَبٍ قَلَّ ، وَإِلَّا فَإِنْ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ شَرَطَ بَيْتُهُ وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا صَحَّ ، وَيُبَاعُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا ، وَإِنْ شَرَطَ مَنَعَ بَيْعُهُ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ أُطْلِقَ قَسَدٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ هَلْ يَنْسُدُ قَبْلَ الْأَجْلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ رَهْنٌ مَا لَا يَسْرِعُ فُسَادُهُ فَطَرًا مَاعَرَضُهُ لِلْفُسَادِ كَحِنْطَةِ ابْتَلَتْ لَمْ يَنْفَسِخِ الرِّهْنُ بِحَالٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ ، وَهُوَ فِي قَوْلٍ عَارِيَّةٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ ضَمَانُ دَيْنٍ فِي رَقَبَةٍ ذَلِكَ الشَّيْءُ فَيُسْتَرْطَضُ ذِكْرُ جِنْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ ، وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (يباعان) معا (ويوزع الثمن) عليهما (والأصح أن تقوم الأم وحدها) إذا كانت هي المرهونة فتقوم موصوفة بكونها ذات ولد ، فإذا قيل قيمتها مائة حفظ (ثم) تقوم (مع الولد) فإذا قيل قيمتهما مائة وخمسون (فالزائد) وهو خمسون قيمته فيوزع الثمن على هذه النسبة (ورهن الجائي والمرتد كبيعهما) وتقدم أنه لا يصح بيع الجائي المتعلق برقبته مال ، وأنه يصح بيع المرتد (ورهن المدبر) وهو المتعلق عتقه بموت سيده (والمعلق عتقه بصفة يمكن سبقها لحلول الدين) المرهون به (باطل على المذهب) وقيل أنه يجوز (ولو رهن ما يسرع فسادُهُ ، فإن أمكن تجفيفه كطرب) يجيء تمرا (فعل ، وإلا) بأن لم يمكن تجفيفه كالبقول ينظر (فإن رهنه بدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ) بزمان يسع بيعه (أو) يحلُّ بعد فسادِهِ . لكن (شرط بيعه وجعل الثمن رهنًا صح) الرهن في تلك الصور (وبياع) المرهون (عند خوف فسادهِ ويكون ثمنه رهنًا) بلا إنشاء عقد (وإن شرط منع بيعه لم يصح) الرهن (وإن أطلق) بأن لم يشترط واحدا (فسد) الرهن (في الأظهر) ومقابلهُ يصح وبيع عتقه ماعرضه للفساد (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل الأجل صح) الرهن المطلق (في الأظهر) ومقابلهُ يفسد (وإن رهن ما لا يسرع فسادُهُ فطَرًا ماعرضه للفساد كحنطة ابتلت لم يفسخ الرهن بحال) وإن تعذر تجفيفها ، ويجوز الرهن حينئذ على البيع وجعل الثمن رهنًا مكانه (ويجوز أن يستعير شيئًا لرهنة) بدينه (وهو) أي عقد الاستعارة بعد قبض المرتهن له (في قول عارِية) أي باقٍ عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء ، وإن كان يباع فيه (والأظهر أنه ضمان دين) من المعير (في رقبة ذلك الشيء) المرهون (فيشترط) على هذا (ذكر جنس الدين) من ذهب وفضة (وقدره وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الأصح) فيشترط ذكره ، ومقابلهُ لا يشترط . وأما على قول العارِية فلا يشترط شيء من ذلك

فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا رُوجِعَ الْمَالِكُ لِلْبَيْعِ ، وَيُبَاعُ إِنْ لَمْ يَقْبَضِ الدَّيْنُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ بِمَا يَبِيعُ بِهِ .

[فصل] شَرَطُ الْمَرْهُونِ بِدَيْنٍ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا فَلَا يَصِحُّ بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا بِمَا سِيقَرَتْهُ ، وَلَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَارْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ فَقَالَ اقْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ أَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِكَذَا وَارْتَهَنْتُ الثَّوبَ بِهِ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ وَرَهَنْتُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بِنَجُومِ الْكِتَابَةِ وَلَا بِجَعْلِ الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرُوعِ ، وَيَجُوزُ بِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَبِالدَّيْنِ رَهْنٌ بَعْدَ رَهْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ الْمَرْهُونُ : عِنْدَهُ بَدَيْنِ آخَرَ فِي الْجَلِيدِ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ

ومتى خالف ما عينه له بطل الرهن (فلو تلف) المرهون (في يد المرتهن فلا ضمان) على المرتهن ولا على الراهن على القول بأنه ضمان (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن) وله قبل القبض الرجوع (فإذا حل الدين أو كان حالاً روجع المالك للبيع) فقد يريد فداؤه (ويباع إن لم يقض الدين) من جهة المالك أو الراهن وإن لم يأذن المالك (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) المرهون سواء يبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغلب الناس بمثله .

[فصل] في شروط المرهون به (شروط المرهون به كونه ديناً) فلا يصح الرهن بالعين كالمودع ومال القراض والمعار ، ولأنه أن يكون الدين (ثابتاً) فلا يصح بغيره كنفقة زوجته في الغد (لازماً) وأما غير اللازم كمال السكنة فلا يصح الرهن به ، ولأنه أن يكون الدين معلوماً للعاقدين (فلا يصح بالعين المغضوبة والمستعارة) إذ لا دينية فيهما (في الأصح) ومقابلته يصح كضمانهما (ولا بما سيقرضه) لأنه غير ثابت (ولو قال: أقضتلك هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك) فقال اقترضت ورهنت. أو قال بعته بكذا وارتهنت الثوب به ، فقال اشتريت ورهنت صح في الأصح) ومقابلته لا يصح (ولا يصح بنجوم الكتابة ، ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) لأنه وإن كان ديناً لكنه غير ثابت (وقيل يجوز بعد الشروع) في العمل وإن لم ينته . أما بعد الفراغ فلا خلاف في صحته (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه آيل للزوم ، ولا يباع المرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار فدخل تحت قوله لازماً بتجوز ، ولا فرق في الدين بين المستقر كدين القرض ، وغير المستقر كالأجرة قبل الانتفاع في إجارة العين . أما الأجرة في إجارة الذمة فلا يصح الرهن بها ، لأنه يلزم قبضها في المجلس كزأس مال السلم ، ويصح بالمنفعة في إجارة الذمة لا في إجارة العين (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن) ، ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدین آخر كما يقع كثيراً أن يرهن بيته مثلاً على ألف دينار ثم يحتاج إلى ألف أخرى فيستقرضها من رب الدين الأول ويجعل البيت رهناً بها أيضاً فلا يصح الرهن الثاني وتكون الألف الثانية بغير رهن (في الخليل) وإن وفي بالدينين وفي التقديم يجوز (ولا يلزم) الرهن من جهة الراهن (الا قبضه

مَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ وَتَجْرَى فِيهِ النِّيَابَةُ لَكِنْ لَا يَسْتَنْبِطُ الرَّاهِنَ وَلَا عَبْدَهُ ، وَفِي
 الْمَأْذُونِ لَهُ وَجْهٌ ، وَيَسْتَنْبِطُ مُكَاتَبَهُ ، وَلَوْ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ عِنْدَ مُودِعٍ أَوْ مَقْضُوبًا عِنْدَ غَاصِبٍ
 لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَمُضِ زَمَنُ إِمْكَانِ قَبْضِهِ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ فِي قَبْضِهِ وَلَا يُبْرِنُهُ
 ارْتِهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ ، وَيُبْرِنُهُ الْإِدَاعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ
 الْقَبْضِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ كَهَيْئَةِ مَقْبُوضَةٍ وَبِرَهْنٍ مَقْبُوضٍ وَكِتَابَةٍ وَكَذَا تَدْيِيرُهُ فِي
 الْأَظْهَرِ ، وَبِاجْبَالِهَا ، لَا الْوَطْءَ وَالتَّزْوِيجَ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ جُنُّ أَوْ تَحَمُّرُ
 الْعَصِيرِ أَوْ أَتَى الْعَبْدُ ، لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ
 الْمَلِكَ ، لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُ مَا يَنْفُذُ مِنَ الْمَوْسِرِ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ عَتَقِهِ رَهْنًا ، وَإِذَا
 لَمْ تُنْفَذْ فَانْفَكَ لَمْ يَنْفُذْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَلَّا عِتَاقِي ،

من يصح عقده فيجوز للراهن قبل القبض الرجوع ، وكذلك بعد القبض اذا وقع من غير
 رشيد كصبي وسفيه (وتجري فيه) أى القبض وكذلك الاقباض (النياية لكن لا يستنبط)
 المرتهن في القبض (الراهن) ولا وكيله (ولا عبده) أى الراهن (وفي) عبده (المأذون له
 وجه) أنه يصح أن يستنبط المرتهن (ويستنبط مكاتبه) أى الراهن لأنه كالأجنبي (ولورهن
 ودية) له (عند مودع أو مقضوب) منه (عند غاصب) له أو مؤجرا عند مستأجر (لم يلزم)
 الرهن (ما لم يمض زمن إمكان قبضه) أى المهرن ، وابتداء الزمن من وقت الاذن فيه لا العقد
 (والأظهر اشتراط إذنه) أى الراهن (في قبضه) ومقابل الأظهر لا يشترط (ولا يبرئه ارتهانه)
 أى الغاصب (عن الغصب) فلا يرتفع عنه الضمان (ويبرئه) عن الغصب (الايداع) فلو
 غصب ثوبا ثم أودعه صاحبه عنده فتلف فلا يضمنه ، بخلاف ما اذا رهنه عنده فتلف فانه يضمنه
 (في الأصح) ومقابل لا يبرئه الايداع كالرهن (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف
 يزيل الملك كهبة مقبوضة) وبيع واعتاق (وبرهن مقبوض وكتابة) والمعتمد أن الهبة وإن
 لم تقيض ، وكذا الرهن رجوع ، ولا فرق في الكتابة بين الصحيحة والفاسدة (وكذا تدبيره)
 يحصل به الرجوع (في الأظهر) ومقابل لا يحصل به رجوع (و) يحصل الرجوع (باجبالها) أى
 الأمة المهرنة قبل القبض (لا الوطء) لها وإن أنزل (و) لا (التزويج) ولا الاجارة (ولومات
 العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض أوجن أو تحمر العصير أو أبقى العبد لم يبطل الرهن
 في الأصح) ومقابل يبطل في جميع ذلك ، وعلى الأصح يرتفع حكم الرهن للعصير إذا تحمر ويعود
 عند تخلله (وليس للراهن المقبض تصرف) مع غير المرتهن بغير إذنه (يزيل الملك) كالهبة
 والبيع . أما معه أو بإذنه فيصح (لكن في اعتاقه أقوال : أظهرها ينفذ) الاعتاق (من الموسر)
 بقيمة المهرن أو الدين حتى أيسر بأقلهما نفذ عنقه (ويغرم قيمته يوم عتقه رهنا) من غير عقد
 (وإذا لم تنفذ) لاعساره (فانفك) الرهن ببراء مثلا (لم ينفذ في الأصح) ومقابل ينفذ (ولو
 علقه) أى عتق المهرن (بصفة) كقدوم زيد مثلا (فوجدت وهو رهن فكلالا عتاق) فان

أَوْ بَعْدَهُ نَفَذَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا رَهْنَهُ لِيَتَرَى ، وَلَا التَّزْوِيجَ وَلَا الْإِجَارَةَ إِنْ كَانَ الدِّينُ
حَالًا أَوْ يَحِلُّ قَبْلَهَا ، وَلَا الْوَطْءَ ، فَإِنْ وَطِئَ قَالُوا لَسُحْرًا ، وَفِي نَفْذِ الْإِسْتِيلَادِ أَقْوَالُ الْإِعْتِقَاقِ ،
فَإِنْ لَمْ تُنْفِذْهُ فَأَنْفَكَ نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ ، قَالُوا مَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ غَرِمَ قِيَمَتُهَا رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَهُ سَكْلُ انْتِفَاعٍ لَا يَنْتَقِصُهُ كَالْكُوبِ وَالسَّكْنَى ، لَا الْبِنَاءَ وَالْفِرَاسَ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ
الْأَجَلِ وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ تَفِ الْأَرْضُ بِالَّذِينَ وَزَادَتْ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ أُمِنَ الْانْتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ
لَمْ يَسْتَرِدَّ وَإِلَّا فَيَسْتَرِدُّ ، وَيُشْهِدُ إِنْ اتَّهَمَهُ ، وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَانَعَتُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ
تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَكَتَصَرَّفَ وَكَيْلَ جَهْلٍ عَزَلَهُ ،

كان موسرا نفذ العتق وإلا فلا (أو) وجدت (بعده) أي فسلك الرهن (نفذ) العتق (على
الصحيح) ومقابله يقول التعليق باطل كالتنجز فلا ينفذ (ولا) يصح (رهنه) أي المرهون (لغيره)
أي المرتهن ، وأما الرهن عنده فتقدم الخلاف فيه (ولا التزويج) للأمة المرهونة من غيره ، فالو
زوج الأمة المرهونة ولو تزوجها الأول كان العقد باطلا . أما زواجها للمرتهن فصحيح ، وكذا الرجعة
صحيحة (ولا الإجارة) من غيره (ان كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها .
أما إذا كان يحل بعدها أو معها فتصح الإجارة (ولا الوطء) للمرهونة . وأما بقية التمتع فتجوز
إذا أمن الوطء (فان وطئ) ولو مع علمه بالتحريم (فالولد حر) نسيب (وفي نفوذ الاستيلاء
أقوال الاعتقاد) السابقة ، وأظهرها نفوذه من الموسر دون المعسر (فان لم تنفذه) بأن كان معسرا
(فأنفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء بخلاف الاعتقاد (في الأصح) وإذا أنفك
بالباع فعادت إلى ملكه نفذ الاستيلاء (فالو مات) الأمة التي أولها الرهن (بالولادة غرم قيمتها)
لتكون (رهنا) مكانها من غير إنشاء (في الأصح) ومقابله لا يفرم لبعده إضافة الهلاك إلى الوطء
(وله) أي الراهن (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وإذا أخذ الراهن
المرهون للانتفاع الجائر فتلغ في يده من غير تقصير لم يضمنه (لا البناء والغراس) وله زراعة
مابدره قبل حلول الدين أو معه ان لم ينقص الزرع قيمة الأرض (فان فعل) البناء والغراس
(لم يقلع قبل الأجل وبعده) يقلع (ان لم تف الأرض بالدين وزادت به) أي القلع ولم بأذن
الراهن في بيعه معها ، أما إذا وفقت قيمة الأرض بالدين أو لم تزد بالقلع أو أذن الراهن في بيعه مع
الأرض فلا يقلع بل يباع مع الأرض في الأخيرين (ثم ان أمكن الانتفاع) بالمرهون بما أراده
الراهن (بغير استرداد) له كأن يرهن رقيقا له صعة كخيطة يمكنه أن يعملها عند المرتهن (لم
يسترد) من المرتهن لأجل عملها (وإلا) أي ان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد كركوب الدابة
أو سكنى دار (فبسترد ويشهد) المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع (ان اتهمه) شاهدين أو
رجلا واحدا ، فان وثق لم يشهد (وله) أي الراهن (بأذن المرتهن ممانعه) من الوطء وغيره
ويبطل الرهن بالاعتقاد وما في معناه (وله) أي المرتهن (الرجوع) عن الأذن (قبل تصرف
الراهن ، فان تصرف جاهلا برجوعه فككتصرف وكيل جهل عزله) من موكله ، وسيأتي أن

وَلَوْ أُوذِنَ فِي بَيْعِهِ لِيُجْعَلَ الْمُؤَجَّلَ مِنْ مَمْنَعِهِ كَمْ يَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الثَّانِي فِي الْأُظْهَرِ .

[فصل] إِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ قَالِدُهُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا تُزَالُ إِلَّا لِلانْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطًا وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ جَازٍ ، أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَصًّا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ ، وَإِنْ أُطْلِقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ فُسِقَ جَعَلَاهُ حَيْثُ يَتَفَقَّانِ ، وَإِنْ تَشَاحَا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَيَسْتَحِقُّ بَيْعَ الرَّهْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَيُقَدِّمُ الْمُرْتَهِنُ بِمَنْعِهِ وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَيَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ تَأْذُنٌ أَوْ نُبْرِي ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءُ الدِّينِ أَوْ بَيْعُهُ ، فَإِنْ أَصْرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِمَحْضَرَّتِهِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ جَازًا ، وَلَا يُشْرَطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأصح عدم نفوذ تصرفه (ولو أذن) المرتهن (في بيعه) أي المرهون بشرط ، وهو (ليجمل المؤجل من ثمنه لم يصح البيع) لفساد الاذن . وأما لو أذن في بيعه وأطلق ، فإن كان الدين مؤجلا وباعه بطل الرهن ولا شيء له ، وإن كان حالا قضى من ثمنه وحل اذنه على البيع في غرضه (وكذا) يبطل البيع (لو شرط رهن الثمن) أي جعله مرهونا مكانه (في الأظهر) وإن كان الدين حالا ومقابل الأظهر يصح البيع ، ويلزم الراهن الوفاء بالشرط .

[فصل] فيما يترتب على لزوم الرهن (إذا لزم الرهن) بالاقباض (قالبه فيه) أي المرهون (للمرتهن) ، ولا تزال إلا للانتفاع كما سبق ولو شرط (أي الراهن والمرتهن) (وضعه) أي المرهون (عند عدل جاز) وأما غير العدل فلا يجوز شرط وضعه عنده إذا كانا أو أحدهما يتصرفان عن الغير كوكيل ، والا جاز (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به فذاك ، وإن أطلقا فليس لأحدهما الانفراد) بحفظه (في الأصح) فيجعلانه في حوز لهما ، ومقابل الأصح له الانفراد (ولو مات العدل) الموضوع عنده (أو فسق جعلاه حيث يتفقان ، وإن تشاحا) بعد فسقه فيمن يحفظه (وضعه الحاكم عند عدل) براه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) لو فاء الدين (ويقدم المرتهن بثمنه) على جميع الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله بإذن المرتهن فإن لم يأذن) المرتهن (قال له الحاكم تأذن أو نبري) على وجه الأمر (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءُ الدِّينِ أَوْ بَيْعُهُ ، فَإِنْ أَصْرَ) الراهن على عدم البيع والوفاء أو المرتهن على عدم الاذن (باعه الحاكم) ووفى الدين من ثمنه (ولو باعه المرتهن بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بمحضرة صح) البيع (والأفلا) يصح البيع ، ومقابل الأصح يصح مطلقا ، وقيل لا يصح مطلقا (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه) أي المرهوب (العدل) الذي شرط أن يضعه عنده (جاز) الشرط (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) ومقابلته تشتط المراجعة ، وأما المرتهن

فَإِذَا بَاعَ فَالْتَمَسَ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، وَلَوْ تَلَفَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ
ثُمَّ اسْتَعْقَى الْمَرْهُونُ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرَى رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ
عَلَيْهِ ، وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا بِشَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ قَدِّ بَلَدِهِ ، فَإِنْ زَادَ رَاغِبٌ قَبْلَ انْقِضَاءِ
الْخِيَارِ فَلْيَنْسَخْ وَلْيَبِيعْهُ ، وَمَوْثُةُ الْمَرْهُونِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى
الصَّحِيحِ ، وَلَا يُبْنَعُ رَاهِنٌ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْهُونِ كَمَنْصَدٍ وَحِجَامَةٍ ، وَهُوَ أَمَانَةٌ
فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ، وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ حُكْمُ صَحِيحِهَا فِي
الضَّمَانِ ، وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الْحُلُولِ فَسَدَ ، وَهُوَ قَبْلَ الْحُلُولِ أَمَانَةٌ ،
وَيُصَدِّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ بِبَيِّنَةٍ ، وَلَا يُصَدِّقُ فِي الرَّدِّ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ ، وَلَوْ
وَطِئَ الْمُرْتَهِنُ الْمَرْهُونَةَ بِلَا شُبْهَةٍ فَرَّانٍ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ جَبَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ

فيرا جع لأنه ربما أرى (فإذا باع) العدل (فالتمس عنده من ضمان الراهن) فإذا تلف كان من
ضمانه ، ويستمر (حتى يقبضه المرتهن) ، ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرتهن ، فإن شاء
المشتري رجع على العدل (لو وضع يده عليه (وإن شاء) رجع (على الراهن والقرار عليه) فإذا
غرم العدل رجع عليه (ولا يبيع العدل) المرتهن (إلا بشمن مثله حالاً من نقد بلده) كالوكيل
(فإن زاد) في الثمن (راغب) زيادة لا يتغافن بمثلها (قبل انقضاء الخيار) للجلس أو الشرط
(فليفسخ) العدل البيع (وليبع) بهذه الزيادة (ومؤنة المرتهن) التي يبقى بها من
نفقة وسقى أشجار وغيرها (على الراهن ، ويجبر عليها لحق المرتهن) فله أن يطالب الراهن
بها ، لا لحق الله ، لأنه في ذى الروح ، ولا لحق نفسه : لأن له ترك سقى الأشجار (على
الصحيح) ومقابلته لا يجبر عند الامتناع ، بل يبيع الحاكم جزءاً منه للنفقة عليه (ولا يمنع رهن
من مصلحة المرتهن كمنصد وحجامة) ومعالجة (وهو) أى المرتهن (أمانة) في يد
المرتهن (لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى ، فهو من ضمان رآه) ولا يسقط تلفه شيء من دينه ،
وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان (وعدمه) فإذا انقضى العقد الصحيح الضمان مثل
البيع بعد التسليم والعارية ففاسده يقتضى الضمان أيضاً ، والعقد الذى صحيحه لا يقتضى الضمان مثل
الرهن والهبة لا يقتضى فاسده الضمان ، هذا إذا صدر من رشيد . وأما إذا كان من غير رشيد فإنه
يقتضى الضمان ، ولو كان صحيحه لا يقتضيه (ولو شرط كون المرتهن مبيعاً له عند الحلول فسد)
أى الرهن والبيع أيضاً (وهو) أى المرتهن (قبل الحول) أى وقت الحلول (أمانة) لا يضمن
لأنه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعد الحلول مضمون ، لأنه مستول عليه بحكم الشراء الفاسد
(ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا يصدق في) دعوى (الرد) على الراهن (عند
الأكثرين ، ولو وطئ المرتهن المرتهن المرهونة بلا شبهة) من ظن أنها زوجته أو أمته (فزان) عليه
الحل والمهر إن أكرهها ، وزان خبر لمجدوف ، والجللة جواب للو ، وهى وإن كانت لا تجاب
بالفأه لسنكتها بمعنى إن المجردة عن الزمان (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه

أَوْ يَنْشَأُ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْمَاءِ ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلَ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا جَدَّ ، وَيَجِبُ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِلرَّاهِنِ ، وَلَوْ أَتْلَفَ الْمَرْهُونُ وَقَبِضَ بَدْلُهُ صَارَ رَهْنًا ، وَالْخَصْمُ فِي الْبَدْلِ الرَّاهِنُ ، فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمْ لَمْ يُخَاصِمِ الْمُرْتَهِنُ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ وَجَبَ قِصَاصُ اقْتَصَ الرَّاهِنُ وَقَاتَ الرَّهْنُ ، فَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِغَفْوِهِ أَوْ بِجُنَايَةِ خَطَأٍ لَمْ يَصِحَّ غَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا إِبْرَاءُ الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي وَلَا يَسْرَى الرَّهْنُ إِلَى زِيَادَتِهِ الْمُنْفَصِلَةِ كَشُمْرَةٍ وَوَلَدٍ ، فَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا وَحَلَّ الْأَجْلُ وَهِيَ حَامِلٌ بَيْعَتْ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَيْعَ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ دُونَ الرَّهْنِ فَالْوَلَدُ لَيْسَ بِرَهْنٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] جَنَى الْمَرْهُونِ قُدِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اقْتَصَّ أَوْ بَيْعَ لَهُ بَطَلَ الرَّهْنُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ بَطَلَ ، وَإِنْ عُيِيَ عَلَى مَالٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الصَّحِيحِ قَبِيْقِي رَهْنًا ،

أَوْ يَنْشَأُ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْمَاءِ (فيقبل قوله لدفع الحد ، ويجب المهر) (وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح) ومقابله لا يقبل ، وإذا قبل قوله (فلا جد ، ويجب) عليه (المهران أكرهها) بخلاف ما إذا طأوعته . (والولد حر نسيب وعليه قيمته للراهن) لتقويته رقه عليه . وإذا ملكها المرتهن بعد ذلك لا تصير أم ولد (ولو أتلف المرهون وقبض بدله) أو لم يقبض (صار رهنا) في يد من كان الأصل في يده ، ولا يحتاج إلى إنشاء رهن (والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح) لأنه غير مالك ، ومقابل الأصح يخاصم ، لأن حقه تعلق بمافي الذمة (فلو وجب قصاص اقتص الراهن وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل (فان وجب المال بغفوه) أي الراهن عن القصاص على مال (أو بجناية خطأ) أو شبه عمد (لم يصح غفوه) أي الرهن (عنه) لتعلق حق المرتهن به . (ولا إبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كشمرة وولد) بخلاف المتصلة كسمن وتعليم صنعة فيسرى اليها (فلورهن حاملا وحل الأجل وهم حامل بيعت) مع الحمل ، لأنه رهن معها (وان ولدته بيع معها في الأظهر) ومقابله لا يباع (فان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الأظهر) بناء على أن الحمل يعلم فلا يكون رهنا لزيدته ، ويتعذر بيعها من حيث الرهنية المفضى إلى التوزيع للثمن عليها وعلى الحمل وهو لا تعلم قيمته ، ولا يمكن استثنائه من البيع فلا يباع حتى تضع ، ومقابل الأظهر تباع حاملا بناء على أن الحمل لا يعلم فيكون كالسمن .

[فصل] في الجنابة من المرهون (جنى المرهون) على أجنبي جنابة تتعلق برقبته (قسم المجنى عليه) على المرتهن (فان اقتص أو بيع له) أي لحق المجنى عليه (بطل الرهن ، وان جنى على سيده فاقص) المستحق (بطل) الرهن (وان عفى على مال لم يثبت على الصحيح) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (فيبقى رهنا) كما كان ، ومقابل الصحيح يثبت المال ويتوصل

وإن قتل مرهوناً لسيدِهِ عندَ آخرَ فاقْتَصَ بطلَ الرهنانِ ، وإنَّ وجبَ مالٌ تعلقَ بهِ
حقُّ مرتهنٍ القليل ، فبِإِيجِارِ رهنِهِ ، وقيلَ يصيرُ رهنًا ، فإنَّ كانا مرهونينِ عندَ
شخصٍ بدينٍ واحدٍ نقصتِ الوثيقةُ ، أو بدينينِ وفي قَلِ الوثيقةُ غرضٌ قُلتِ ، ولو
ثَلثَ مرهونٌ بأَفَّةٍ بطلَ ، وينفكُ بفسخِ المرتهنِ وبالبراءةِ مِنَ الدينِ ، فإنَّ بقيَ شيءٌ
مِنهُ لم ينفكُ شيءٌ مِنَ الرهنِ ، ولو رهنَ نصفَ عبدٍ بدينٍ ونصفَهُ بِآخرَ فبرئَ من
أحدهما انفكَّ قسطُهُ ، ولو رهنَهُ فبرئَ أحدهما انفكَّ نصيبُهُ .

[فصل] اختلفنا في الرهنِ أو قدرِهِ صدقُ الراهنِ يمينُهُ إنَّ كانَ رهنَ تبرُّعٍ ، وإنَّ
شُرْطَ فِي بَيْعٍ تَحَالُفاً ، ولو ادَّعى أنَّهما رهنَاهُ عِندَهُمَا بِمِائَةِ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُ الْمُصَدِّقِ
رَهْنٌ بِخَمْسِينَ ، والقولُ فِي نَصِيبِ الثَّانِي قَوْلُهُ يَمِينُهُ ، وتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُصَدِّقِ عَلَيْهِ ،

به إلى فك الرهن ، لأنه يباع في الجناية (وان قتل) المرهون (مرهوناً لسيدِهِ عند) مرتهن
(آخر فاقْتَص) السيد من الجاني (بطل الرهنان ، وإن وجب مال) بأن كانت الجناية خطأ أو عني
عليه (تعلق به) أي المال (حق مرتهن القليل فبإِيجِارِ رهنِهِ ، وقيل يصير رهنًا) ولا يباع
هذا إن كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو مثلها ، فإن كان أقل منها يباع من القاتل جزء بقدر
الواجب ، ويكون منه رهنًا أو صار الجزء رهنًا على الخلاف (فإن كانا) أي القاتل والمقتول
(مرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة) كإلومات أحدهما (أو) كانا (بدينين)
عند شخص وتعلق المال برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القليل (غرض) أي
فائدة للرهن كأن كان أحد الدينين حلاً والآخر مؤجلاً ورهن بكل منهما عبد نجى العبد الذي
رهن بالحال على العبد الذي رهن بالمزجسل وعني على مال ، فلامرتهن التوثيق بيمين القاتل لدين
القتيل المؤجل ، لأنه قد توثق له ويطلب بالحال فغنى كان لنقل الوثيقة فائدة للرهن (قُلتِ)
والإفلا (ولو ثلث مرهون بأَفَّةٍ بماوية) بطل (الرهن) وينفك (الرهن) بفسخ المرتهن
فهو جائز من جهته ، ولازم من جهة الراهن (و) ينفك أيضاً (بالبراءة من) جميع (الدين ، فإن
بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن . ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بآخر) في صفقة أخرى
(فبرئ من أحدهما انفك قسطه ، ولو رهنَهُ فبرئَ أحدهما انفك نصيبه) لتعدد الصفقة
بتعدد العاقد .

[فصل] في الاختلاف في الرهن (اختلفنا) أي الراهن والمرتهن (في) أصل (الرهن)
كأن قال رهنتي كذا فأنكر (أو) في (قدره) أي الرهن بمعنى المرهون كأن قال رهنتي
الأرض بأشجارها ، فقال بل الأرض فقط (صدق الراهن بيمينه) وإن كان المرهون يبدل المرتهن
ويصدق (إن كان رهن تبرع) أي ليس مشروطاً في بيع (وإن شرط في بيع) واختلفنا في
شيء مما ذكر (تَحَالُفاً) وفسخ البيع (ولو ادَّعى أنَّهما رهنَاهُ عِندَهُمَا بِمِائَةِ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا
فنصيب المصدق رهن بخمسين ، والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه)

وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ غَصَبْتُهُ
 صَدَقَ الرَّاهِنُ بِبَيْتِهِ ، وَكَذَا إِنْ قَالَ أَقْبَضْتُهُ عَنْ جِهَةٍ أُخْرَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقْرَأَ
 بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَأِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ تَحْلِفُهُ ، وَقِيلَ لَا يُحْلِفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ
 لِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلًا كَقَوْلِهِ أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقَبَالَةِ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا جَنَى الْمَرْهُونَ وَأَنْكَرَ
 الْآخَرُ صَدَقَ الْمُنْكَرُ بِبَيْتِهِ ، وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا ظَهَرَ تَصْدِيقُ
 الْمُرْتَهِنِ بِبَيْتِهِ فِي إِنْكَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجْنَى عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ
 يَغْرُمُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَالْأَرْضِ الْجَنَائِيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهِنُ رُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى
 الْمُجْنَى عَلَيْهِ ، لَا عَلَى الرَّاهِنِ ، فَإِذَا حَلَفَ بَيْعَ فِي الْجَنَائِيَّةِ ، وَلَوْ أُذِنَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ
 فَبَيْعَ وَرَجَعَ عَنِ الْأُذْنِ وَقَالَ رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ فَلَا أَصَحَّ تَصْدِيقُ
 الْمُرْتَهِنِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَأَنُ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ فَأَدَّى الْفَأَ وَقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرَّاهِنِ صَدَقَ
 بِبَيْتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ ، وَقِيلَ يُقْسَطُ .

أى المكذب ، فان شهد معه آخر أو حلف المدعى معه ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه فان
 كان في يد الراهن أو في يد المرتهن ، وقال الراهن : غصنه صدق الراهن بيمينه ، وكذا) يصدق
 للراهن (ان قال أقضته عن جهة أخرى) غير الرهن كالاجارة (في الأصح) ومقابلته يصدق
 المرتهن (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أى المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة
 فله تحليفه) أى المرتهن انه قبضه عن جهة الرهن (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره تأويلا
 كقوله : أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض ، والرسم الكتابة ، والقبالة الورقة التى يكتب
 فيها الحق المقر به ، فمضى عبارته أن قضى المرتهن لم يحصل حقيقة ، وإنما شهدت على الورقة قبل
 حصوله فأقرارى كان على ما شهدت به قبل حصول الحقيقة (ولو قال أحدهما جنى المرهون) بعد
 القبض (وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لأن الأصل عدم الجنابة (ولو قال الراهن) بعد
 القبض (جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجنابة
 (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه ،
 ومقابل الأصح لا يغرّم (و) الأصح (أنه يغرّم الأقل من قبضه العبد وأرض الجنابة) ومقابل
 يغرّم الأرض بالقما يبلغ (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن ردت اليمين على المجنى عليه) لأن
 الحق له (لأعلى الراهن) ومقابل الأصح ترد عليه (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع)
 العبد (في الجنابة) ان استقرت قيمته ، والبيع بقدرها ، ولا يكون الباقي رهنا ولا خيارا للمرتهن في
 نسخ البيع المشروط فيه (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الأذن وقال رجعت
 قبل البيع . وقال الراهن بعده ، فالأصح تصديق المرتهن) ومقابل يصدق الراهن (ومن عليه
 ألفان بأحدهما رهن فأدّى ألفا . وقال أدّيته عن ألف الرهن صدق بيمينه) لأنه أعلم بقصده (وان
 لم ينو شيئا جعله عما شاء) منهما (وقيل يقسط) عليهما بالسوية .

[فصل] مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكَّتِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُونِ ، وَفِي قَوْلِ كَتَمْتُ
الْأَرْضَ بِالْجَانِي ، فَكَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَصَرَّفَ
الْوَارِثُ وَلَا دَيْنَ ظَاهِرٍ فَظَهَرَ دَيْنٌ بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ
تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِنْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَّةِ
وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ لَا يَمْنَعُ الْإِثْرَ فَلَا يَتَعَلَّقُ
بِزَوَائِدِ التَّرَكَّةِ كَكَسْبٍ وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب التفليس

مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ ، وَلَا حَجَرَ بِالْمُوجَّلِ .

[فصل] فِي تَعَلُّقِ الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكَّتِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُونِ) فَيَمْتَنِعُ ،
تَصَرَّفَ الْوَارِثُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَنْفَذُ (وَفِي قَوْلِ كَتَمْتُ الْأَرْضَ بِالْجَانِي ، فَعَلَى الْأَظْهَرِ) الَّذِي هُوَ
تَعَلُّقُ الدِّينِ بِالْمَرْهُونِ (يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ) فِي رَهْنِ التَّرَكَّةِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ
إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ بِقَدْرِهِ مِنَ التَّرَكَّةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ خَاصٌّ
بِالْأَظْهَرِ مَعَ أَنَّهُمْ حَكَمُوا عَلَى مَقَابِلِهِ أَيْضًا ، فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَقَدْ أَجَابُوا عَنْ الْمَصْنَفِ
بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعَ التَّرْجِيحِ الْمَذْكُورِ خَاصٌّ بِالْأَظْهَرِ ، وَهُوَ إِنْ جَرَى عَلَى خِلَافِ الْأَظْهَرِ لَكِنْ يَعْكُسُ
التَّرْجِيحُ ، فَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَكَّةِ تَعَلُّقُ الْأَرْضِ بِالْجَانِي الْأَرْجَحُ عِنْدَهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ
بِقَدْرِهِ ، فَلِذَلِكَ خَصَّصَ الْمَصْنَفُ التَّفْرِيعَ بِالْأَظْهَرِ (وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلَادَيْنِ ظَاهِرٍ فَظَهَرَ دَيْنٌ)
أَيَّ طَرَأَ (بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ) أَنْفَلَ الْبَالِغُ مِنْهُ فَالْدَيْنَ هُنَا لَمْ يَكُنْ خَفِيًّا ثُمَّ ظَهَرَ بَلْ طَرَأَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
لِتَقَدَّمَ سَبَبُهُ (فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ تَصَرُّفِهِ) أَيُّ الْوَارِثِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْبَغِي فُسَادُ التَّصَرُّفِ
(لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ) تَصَرُّفُهُ ، وَلَوْ بَقِيَ مِنَ التَّرَكَّةِ مَا بَقِيَ بِهِ فَلَا فَسَخَ (وَلَا خِلَافَ
أَنَّ لِلْوَارِثِ إِنْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَّةِ وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ) وَلَوْ كَانَ الدِّينُ أَكْثَرَ مِنَ التَّرَكَّةِ ، فَقَالَ
الْوَارِثُ أَخَذَهَا بِقِيَمَتِهَا : وَأَرَادَ الْغُرَمَاءُ يَبْعُهَا لِتَوْفِيقِ زِيَاةٍ أُجِيبَ الْوَارِثُ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ
الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ لَا يَمْنَعُ الْإِثْرَ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ يَمْنَعُ (فَلَا يَتَعَلَّقُ) الدِّينُ (بِزَوَائِدِ التَّرَكَّةِ كَكَسْبٍ
وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهَا حَدَثَتْ لِي مَالِكِ الْوَارِثِ .

كتاب التفليس

هُوَ تَلْفِظُ النَّدَاءِ عَلَى الشَّخْصِ بِسِفَةِ الْإِفْلَاسِ ، وَشَرْعًا إِيقَاعُ وَصْفِ الْإِفْلَاسِ مِنَ الْحَاكِمِ عَلَى
الشَّخْصِ بِمَنْعِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ (مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ) أَوْ دَيْنٌ لَادِيٍّ . لِأَزْمَةِ (حَالَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى
مَالِهِ بِحَجَرٍ عَلَيْهِ) وَجُوبًا فِي مَالِهِ (بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ) فَلَا يَحْجَرُ بَدِينِ اللَّهِ كَرِكَاةٍ وَنَذْرٍ ، وَلَا بِدَيْنٍ غَيْرِ
لَا زِمَ كَنَجُومِ الْكِتَابَةِ (وَلَا بِحَجَرٍ بِالْمُوجَّلِ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا يَحْجَرُ إِلَّا الْحَاكِمُ فَيَجِبُ

وَإِذَا حُجِرَ بِحَالِهِ لَمْ يَحِلَّ الْمُؤَجَّلُ فِي الْأُظْهِرَ ، وَلَوْ كَانَتْ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يَنْفَقُ مِنْ كَسْبِهِ فَلَا حَجَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُحْجَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدَرُهُ يُحْجَرُ بِهِ حَجَرًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُحْجَرُ بِطَلَبِ الْفَلَسِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا حُجِرَ تَمَلَّقَ حَقَّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ ، وَأَشْهَدَ عَلَى حَجَرِهِ لِيُخَذَرَ ، وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ فِي قَوْلٍ يُوقِفُ تَصَرُّفَهُ ، فَإِنْ فَضَّلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّيْنِ نَفَذَ وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلْ ، وَالْأُظْهِرُ بَطْلَانُهُ فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ لَغُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَ سَلَمًا أَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ حَجَّتُهُ وَيَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ وَإِسْقَاطُهُ ، وَلَوْ أَقْرَعَ بَيْنَ أَوْ دَيْنٍ وَجَبَ قَبْلَ الْحَجْرِ فَلَا أُظْهِرُ قَبُولَهُ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ ، وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجْرِ بِمَعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ ، وَإِنْ قَالَ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ الْعَيْبَةُ فِي

عليه أن يحجر بسؤال الغرماء أو الغريم بأن يقول حجت بالفلس أو منعه من التصرف (وإذا حجر بحاله لم يحل المؤجل في الأظهر) ومقابله يحل . ولو جن المديون لم يحل دينه (ولو كانت الديون بقدر المال . فإن كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر) بل يلزمه الحاكم بقضائها ، فإن امتنع باع عليه أو أكرهه (وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر عليه (في الأصح) ومقابله يحجر (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم ودينه قدر يحجر به) بأن زاد على ماله (حجر ، والا) بأن لم يزد على ماله (فلا ، ويحجر بطلب المفلس) بأن يثبت الدين بدعوى الغرماء والبينة أو الإقرار ثم يطلب المديون الحجر ، وليس له طلب بغير ذلك (في الأصح) ومقابله لا يحجر بطلبه أصلا (فاذا حجر) عليه (تعلق حق الغرماء بماله) عينا كان أو دينا أو منفعة كتعلق الرهن فلا ينفذ فيه تصرفه ولا يزاحم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم ندبا (على حجره ليخذر) من معاملته (ولو باع أو وهب أو أعتق) أو أجز أو وقف (ففي قول يوقف تصرفه : فإن فضل ذلك عن الدين) لا ارتفاع القيمة أو إبراء بعض الغرماء (نفذ ، وإلا) بأن لم يفضل (لغا . والأظهر بطلانه) في الحال (فلو باع ماله لغرمائه بدنيهم) من غير إذن القاضي (بطل) لجواز أن يكون له غريم آخر (في الأصح) ومقابله يصح ، أما باذن القاضي فيصح (ولو) تصرف في ذمته كان (باع سلبا أو اشترى في الذمة ، فالصحيح صحته ويثبت) المبيع والتمن (في ذمته ، ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه واقتصاصه) أي استيفاءه القصاص (واسقاطه) أي القصاص ولو مجانا (ولو أقر بدين أو دين وجب قبل الحجر) عليه بمعاملة (فالأظهر قبوله في حق الغرماء) ومقابل الأظهر لا يقبل (وان أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا) بأن لم يقبده بمعاملة ولا غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يزاحمهم ، وأما في حقه فيطالب به بعد فك الحجر (وان قال) في إقراره بالدين الذي وجب بعد الحجر انه (عن جنابة قبل في الأصح) فبزاحم المجنى عليه ، ومقابل الأصح هو كالأول قال عن معاملة (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (ان كانت العيبة في

الرد ، والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطبياد والوصية والشراء إن صححناه ،
وأنه ليس لبائيه أن يفسخ ، ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال ، وإن جيل فله ذلك ،
وأنه إذا لم يمكن التعلق بها لا يراحم الغرماء بالثمن .

[فصل] يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمة بين الغرماء ، ويقدم ما يخاف
فساده ، ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار : وليبيع بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء
في سوقه بثمن مثله حالا من نقد البلد ، ثم إن كان الدين غير جنس النقد ولم
يرض الغريم إلا بجنس حقه اشترى ، وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم ، ولا
يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه وما قبضة قسمه بين الغرماء إلا أن يقسم لثمنه فيؤخره
ليجتمع ، ولا يكلفون بيئة بأن لا غريم غيرهم ، فلو قسم فظهر غريم شارك
بالحصة ،

الرد) فيجوز له حينئذ الرد (والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطبياد والوصية والشراء)
في الذمة (إن صححناه) أى الشراء ، وهو الراجح ، ومقابل الأصح لا يتعدى الحجر إلى ما ذكر
(و) الأصح (أنه ليس لبائعه) أى المفلس (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال)
لتقصيره (وإن جهل فله ذلك) ومقابل الأصح له ذلك مطلقا ، وقيل ليس له ذلك مطلقا (و) الأصح
(أنه إذا لم يمكن التعلق بها) أى بعين ماله (لا يراحم الغرماء بالثمن) لأنه دين حادث بعد الحجر
برضا مستحقة ، ومقابل الأصح يراحم .

[فصل] فيما يفعل في مال المحجور عليه بالمفلس (يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمه
بين الغرماء) على نسبة ديونهم (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساد) كالقول والفواكه (ثم
الحيوان ثم المنقول ثم العقار) وهذا هو الغالب في المصلحة فإن اقتضت غير ذلك فوضت لاجتماع
الحاكم (وليبيع) ندبا (بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء في سوقه) فلو باع في غير سوقه بثمن
مثله جاز وإنما يبيع (بثمن مثله حالا من نقد البلد) . وجوبا . نعم إن رضى المفلس والغرماء بالبيع
نسبة وبغير نقد البلد جاز (ثم إن كان الدين) من (غير جنس النقد) الذى يبيع به (ولم يرض
الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) ويجوز بمالا
يجوز الاعتياض عنه كالمنفعة الواجبة في اجارة الذمة فكل ذلك لا يجوز صرف النقد إليه وإن رضى
بل لا بد من تحصيل المسلم فيه والمنفعة (ولا يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه) فإن فعل ضمن (وما قبضه)
الحاكم من ثمن أموال المفلس (قسمه) تدريجا (بين الغرماء) فإن طلبوا وجب ذلك (إلا أن
يعسر لقلته فيؤخره ليجتمع) ما يسهل قسمته ويلزمه أن يقرضه أمينا موسرا فإن فقد أودعه ثقة
ترضيه الغرماء ولا يضعه عنده (ولا يكلفون) أى الغرماء (بيئة بأن لا غريم غيرهم) فلو قسم فظهر
غريم) يجب ادخاله في القسمة (شارك بالحصة) ولم تنقض القسمة فلو قسم ماله ، وهو خمسة عشر

وقيل تنقض القسمة ، ولو خرج شيء بآعه قبل الحجر مستحقا والثمن تالف فكذب
 ظهر ، وإن استحق شيء بآعه الحاكم قدّم المشتري بالثمن ، وفي قول يخاص
 الغرماء ، وينفق كل من عليه نفقته حتى يقسم ماله إلا أن يستغنى بكسبه ، ويبيع
 مسكنه وخادمه في الأصح ، وإن احتاج إلى خادم لزمانته ومنصبه ، ويترك له
 ثوب يلبق به ، وهو قيص وسراويل وعمامة ومكعب ، ويؤاد في الشتاء جبة ،
 ويترك له قوت يوم القسمة لمن عليه نفقته ، وليس عليه بعد القسمة أن يكسب
 أو يؤجر نفسه لبقية الدين ، والأصح وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة
 عليه ، وإذا ادعى أنه مفسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره
 وأنكروا فإن لزمه الدين في معاملة مال كثير أو قرض فعليته البينة ، وإلا فيصدق
 بيمينه في الأصح ،

على غريمين لأحدهما عشرون ، وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والأخر خمسة ثم ظهر غريم له
 ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ (وقيل تنقض القسمة) كما لو ظهر وارث (ولو خرج
 شيء بآعه) المفسر (قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف فكذب ظهر) وحكمه ماسبق
 فيشارك المشتري الغرماء من غير تنقض القسمة ، وخرج بقوله والثمن تالف ما إذا كان باقيا فانه يرد
 (وإن استحق شيء بآعه الحاكم قدّم المشتري بالثمن) على باقي الغرماء (وفي قول يخاص الغرماء)
 به كسائر الديون (وينفق) الحاكم من مال المفسر عليه (و) على من عليه نفقته (من زوجة
 وقريب) (حتى يقسم ماله) وكذا جميع المومن من كسوة ومسكن ، وينفق على الزوجة نفقة المعسر
 (إلا أن يستغنى) المفسر (بكسب) لائق به فلا ينفق عليه ولا عليهم من ماله (ويبيع مسكنه
 وخادمه في الأصح وإن احتاج إلى خادم لزمانته ومنصبه) فيباعان ويحصلان له بالكره ، ومقابل
 الأصح يبقيان للحتاج إذا كانا لائقين (ويترك له) أي المفسر ، وكذا لمن عليه نفقته (دست
 ثوب يلبق به) حال فلسه ، فإن لم يكن موجودا اشترى (وهو قيص وسراويل وعمامة ومكعب)
 أي مداس (ويؤاد في الشتاء جبة) محشوة أو ماني معناها ويترك للعالم كتبه (ويترك له قوت يوم
 القسمة لمن عليه نفقته) والمراد اليوم بليته (وليس عليه بعد القسمة أن يكسب أو يؤجر نفسه
 لبقية الدين) إلا أن وجب الدين بسبب عصى به كاتلاف مال الغير فيلزمه النكسب للخروج من
 المعصية (والأصح وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين فيؤجران صرة
 بعد أخرى إلى البراءة وينفق عليه وعلى من يموه من أجرتها (وإذا ادعى) المدين (أنه معسر
 أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكروا) مازحه (فإن لزمه الدين في معاملة مال
 كثير أو قرض فعليته البينة) بما ادعاه من الاعصار أو أنه لا يملك غيره (وإلا) بأن لزمه الدين
 لافي معاملة مال ولم يعرف له مال (فيصدق بيمينه في الأصح) سواء لزمه باختياره كضمان أم بغير

وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْأَعْسَارِ فِي الْحَالِ، وَشَرَطُ شَاهِدِهِ خَبْرَةً بَاطِنَةً، وَلَيْقُلْ هُوَ مُعْسِرٌ، وَلَا يُتَحَصَّنُ
النَّفْيَ كَقَوْلِهِ : لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ لَمْ يَجْزِ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ، بَلْ
يُجْهَلُ حَتَّى يُوسِرَ، وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْأَعْسَارِ يُوَكَّلُ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْحَثُ
عَنْ حَالِهِ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ .

[كفصل] مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرَى بِالْفَلَسِ فَلَهُ فَسْخُ
الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْبَيْعِ، وَالْأَصَحُّ أَنْ خِيَارُهُ عَلَى الْفَوْرِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَحَصَّنُ الْفَسْخُ
بِالْوُطءِ وَالْإِعْتِاقِ وَالْبَيْعِ، وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ الْمَعَاوِضَاتِ كَالْبَيْعِ، وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا كَوْنُ
الثَّمَنِ حَالًا، وَأَنْ يَتَعَذَّرَ حُصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ، فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الثَّمَنِ مَعَ يَسَارِهِ أَوْ هَرَبَ
فَلَا فَسْخَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ الْفَرَمَاءُ لَا تَفْسُخُ وَتَقْدُمُكَ بِالثَّمَنِ فَسَلَهُ الْفَسْخُ،

اختياره كأرش جنابة، ومقابل الأصح لا يصدق إلا بينة. وأما من عرف له مال فلا يصدق إلا بينة
(وتقبل بينة الاعسار في الحال) من غير مضي مدة يحبس فيها ليختبر حاله (وشرط شاهده)
وهو اثنان (خبرة باطنه) أي العسر بجوار أو معاملة أو مرافقة ولو بدعوى الشاهد ذلك ان شهد
بالاعسار. وأما ان شهد بالتلف للمال فلا يحتاج لذلك (وليقل) شاهد الاعسار (هو معسر ولا
يحمض النفي كقوله لا يملك شيئاً) بل يقول انه عاجز الجيز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين
(وإذا ثبت العسار لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) بخلاف من لم يثبت اعساره
فيجوز حبسه وملازمته. نعم الأصل لا يحبس بدين ولده، وكذلك المريضة والمخدرة وابن السبيل
بل يوكل بهم (والغريب العاجز عن بينة الاعسار) والمراد به من لا يعرف حاله (يوكل القاضي
به) وهو في الحبس (من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه إعساره شهد به) لئلا يتخذ في الحبس.

[فصل] في الرجوع على المفلس في المعاملة معه (من باع ولم يقبض الثمن حتى حُجِرَ على المشتري
بِالْفَلَسِ) والمبيع باقٍ (فله) أي البائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) ولا يحتاج إلى الحاكم بل
يفسخ بنفسه (والأصح أن خياره) أي الفسخ (على الفور) ومقابله على التراخي (و) (الأصح
أنه لا يتحصل الفسخ بالوطء) للأمة المبيعة (والاعتاق والبيع) بل تلغو هذه التصرفات ومقابله
يحصل بواحد منها (وله) أي الشخص (الرجوع في سائر المعاوزات) التي (كالبيع) وهي
المهضة كالاجارة والقرض. فإذا أجره داراً بأجرة جارة ولم يقبضها حتى حُجِرَ عليه فله الرجوع في الدار
(وله) أي للرجوع في البيع (شروط: منها كون الثمن حالاً) فلا يصح الرجوع حال وجود الأجل
ولو اشترى بمؤجل وحل قبل الحجر أو بعده جازله الفسخ (و) منها (أن يتعذر حصوله) أي الثمن
(بالافلاس، فلو) انتفى الافلاس و (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على استيع
(فلا فسخ) لعدم الافلاس (في الأصح) ومقابله يثبت الرجوع، ولو كان بالثمن رهن يفي أو
ضامن ملء لم يفسخ بالافلاس (ولو قال الفرما لا تفسخ وتقدمك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم

وَكُونُ الْمَبِيعِ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ فَاتَتْ أَوْ كَانَتْ الْعَبْدَ فَلَا رُجُوعَ ، وَلَا يَمْنَعُ
 التَّزْوِيجُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ بِآفَةٍ أَخَذَهُ نَاقِصًا ، أَوْ ضَارَبَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِجَنَائَةٍ أجنبيٍّ أَوْ الْبَائِعِ
 فَلَهُ أَخْذُهُ ، وَيُضَارِبُ مِنْ مَخْذِهِ بِغِسْبَةِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ ، وَجَنَائَةِ الْمُشْتَرِي كَأَقَرِّ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ أَفْلَسَ أَخَذَ الْبَاقِيَّ وَضَارَبَ بِحِصَّةِ التَّالِفِ فَلَوْ كَانَ قَبْضَ بَعْضِ
 الثَّمَنِ رَجَعَ فِي الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَقَبْضَ نِصْفِ الثَّمَنِ أَخَذَ الْبَاقِيَّ بِبَاقِي الثَّمَنِ ،
 وَفِي قَوْلٍ يَأْخُذُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ بَاقِي الثَّمَنِ وَيُضَارِبُ بِنِصْفِهِ ، وَلَوْ زَادَ الْمَبِيعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً
 كَسِمَنِ وَصَنَعَةٍ فَازَ الْبَائِعُ بِهَا ، وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالثَّمَرَةِ ، وَالْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي ، وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ
 فِي الْأَصْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا وَبَذَلَ الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ أَخَذَهُ مَعَ أُمِّهِ ، وَإِلَّا فَيُكَانُ ،
 وَتُصْرَفُ إِلَيْهِ حِصَّةُ الْأُمِّ ، وَقِيلَ لَارْجُوعُ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ
 أَوْ عَكْسَهُ فَلَا صَحَّ تَعْدِي الرُّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ ،

من المنة (و) منها (كون المبيع) أو نحوه (بأقيا في ملك المشتري ، فلو فاتت) ملكه بأن مات
 أو عتق أو وهب (أو كانت العبد فلا رجوع) فليس للبائع فسخ هذه النصوص (ولا يمنع)
 الرجوع (التزويج) ولا الإجارة (ولو تعيب بآفة) مهابية (أخذه) البائع (ناقصا أو ضارب)
 مع الغرماء (بالثمن ، أو بجناية أجنبي) تضمن جنائته (أو البائع) بعض القبض (فله أخذه
 ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري فلو كانت قيمته سليما مائة ومعيبا
 تسعين ضارب بعشر الثمن . أما الأجنبي الذي لا تضمن جنائته كالخزفي ، وكذا البائع قبل القبض
 فكالآفة (وجناية المشتري كآفة في الأصح) ومقابله أنها كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد
 العبدين ثم أفلس أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) وكذا لو تلف أحدهما بعد الإفلاس بل لو
 بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد ،
 فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف
 (أو في قول يأخذ نصفه) أي الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون
 المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي ، والقديم لا يرجع بل يضارب (ولو زاد المبيع زيادة
 متصلة كسمن و) تعلم (صنعة فاز البائع بها) من غير شيء (والمنفصلة كالثمره والولد) الحادثين بعد
 البيع (للمشتري ، ويرجع البائع في الأصل) دونها (فان كان الولد صغيرا) لم يميز (وبذل البائع
 قيمته أخذه مع أمه ، وإلا) بأن لم يندلج (فبإعان) أي الأم وإبنا (وتصرف إليه حصة الأم)
 وحصة الولد للغرماء حذرا من التفريق (وقيل لارجوع) إذا لم يبذل القيمة بل يضارب (ولو
 كانت) الدابة (حاملًا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب : أي حاملًا عند البيع دون
 الرجوع بأن انفصل قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) ومقابل الأصح فيهما يرجع في الأم
 دون الحمل ، ولو كانت حاملًا هندهما يرجع فيهما من غير خلاف ، ولو حدث بينهما وانفصل فاز به

وَاسْتَتَارَ الشَّرَّ بِكِبَايِهِ وَظَهَرَهُ بِالتَّابِيرِ قَرِيبٌ مِنْ اسْتِتَارِ الْجَنِينِ وَافْتِصَالِهِ ، وَأَوَّلَى يَتَدَعَى
الرَّجُوعَ ، وَلَوْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى ، فَإِنْ اتَّفَقَ الْفَرَسَاءُ وَالْفَلْسُ عَلَى تَقْرِيبِهَا فَعَلُوا وَأَخَذَهَا ،
وَلَمْ يَمْنَعُوا أَنْ يُجْبَرُوا ، بَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَتَمَكَّ الْفَرَسَاءُ وَالْبَنَاءُ بِقِيَمَتِهِ ، وَلَهُ أَنْ
يَقْلَعَ وَيَضْمَنَ أَرْضَ النِّقْصِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، وَيَبْقَى الْفَرَسَاءُ
وَالْبَنَاءُ لِلْفَلْسِ ، وَلَوْ كَانَ الْمِيعُ حِنْطَةً فَخَلَطَهَا بِمِثْلِهَا أَوْ ذُوْنَهَا فَلَهُ أَخْذُ قَدْرِ الْمِيعِ مِنْ
الْمَخْلُوطِ ، أَوْ بِأَجُودَ فَلَا رُجُوعَ فِي الْمَخْلُوطِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ طَحَنَهَا أَوْ قَصَرَ الثُّوبَ فَإِنْ لَمْ
تَزِدِ الْقِيَمَةَ رَجَعَ ، وَلَا شَيْءَ لِلْفَلْسِ ، وَإِنْ زَادَتْ فَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ يُبَاعُ ، وَالْفَلْسُ مِنْ كَيْفِهِ
بِنِسْبَةِ مَا زَادَ ، وَلَوْ صَبَّغَهُ بِصَبْغَةٍ فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ قَدَرِ قِيَمَةِ الصَّبْغِ رَجَعَ ، وَالْفَلْسُ
شَرِيكَ بِالصَّبْغِ ، أَوْ أَقَلَّ فَالنِّقْصُ عَلَى الصَّبْغِ ، أَوْ أَكْثَرَ فَلَا صَحَّحُ أَنْ الزِّيَادَةُ لِلْفَلْسِ ،
وَلَوْ اشْتَرَى

المشتري طمسألة أربعة أحوال (واستتار الثمر بكمايه) وهو أوعية الطلع (وظهره بالتأخير)
وهو تشقق الطلع (قريب من استتار الجنين وافتصاليه) فإذا كانت الثمرة على التخيل المبيع عند
البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة ، فهي كالحلل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدى الرجوع
إليها (و) هي (أولى بتعدى الرجوع) إليها من الحل لأنها مشاهدة ، ويأتي فيها الأحوال الأربعة
في الحل (ولو غرس) أي المشتري (الأرض أو بنى) فيها ثم أفلس واختار البائع الرجوع في
الأرض (فإن اتفق الفرساء والفلس على تقريرها) من البناء والفراس (فعلاوا) ونجس تسوية
الحفر وغرامة أرض النقص من مال الفلس (وأخذها) البائع (وإن امتنعوا) من القلع (لم
يجبروا ، بل له) أي البائع (أن يرجع) في الأرض (ويملك الفراس والبناء بقيمته ، وله أن
يقلع ويضمن أرض النقص ، والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ، ويبقى الفراس والبناء للفلس)
لنقص قيمتها بعدم الثمرة ، ومقابل الأظهر له ذلك (ولو كان المبيع حنطة خلطها بمثلها أو ذونها فله
أخذ قدر المبيع من المخروط ، أو) خلطها (بأجود فلا رجوع في المخروط في الأظهر) بل يضارب
بالمثل فقط (ولو طحنها) أي الحنطة المبيعة (أو قصر الثوب) فإن لم تزد القيمة (بما فعله
(رجع) البائع (ولا شيء للفلس وإن زادت فالأظهر أنه) أي المبيع (يباع ، والفلس من ثمنه
بنسبة ما زاد) فإذا كانت قيمة الثوب حصة وبلغ بالقصارة ستة فللمفلس سدس الثمن ، ومقابل
الأظهر لا شيء للفلس . والبائع أخذه ودفع الزيادة (ولو صبغه) أي المشتري (بصبغة . فإن زادت
القيمة قدر قيمة الصبغ) كأن تكون قيمة الثوب أبيض أربعة والصبغ درهمين فصارت قيمة
الثوب بعد الصبغ ستة (رجع) البائع (والفلس شريك بالصبغ) فكل الثوب للبائع وكل
الصبغ للفلس (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ وسعر الثوب بحاله (فالنقص على
الصبغ ، أو) زادت (أكثر) من قيمة الصبغ كأن صار الثوب في المثال المتقدم يساوي ثمانية
(فالأصح أن الزيادة) كلها (للفلس) ومقابل الزيادة للبائع ، وقيل توزع عليهما (ولو اشترى

مِنْهُ الصَّبْغُ وَالثَّوْبُ رَجَعَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَتُهُمَا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَيَكُونُ فَاقِدًا لِلصَّبْغِ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُمَا مِنْ اثْنَيْنِ فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهُ مَصْبُوغًا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَصَاحِبُ الصَّبْغِ فَاقِدٌ ، وَإِنْ زَادَتْ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الصَّبْغِ اشْتَرَاكَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهَا فَلَا صَحَّ أَنْ الْمُفْلِسَ شَرِيكَ لَهَا بِالزِّيَادَةِ .

باب الحجر

مِنْهُ حَجَرُ الْمُفْلِسِ لِحَقِّ الْفُرْمَاءِ ، وَالرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهِنِ ، وَالْمَرِيضِ لِلْوَرَثَةِ ، وَالْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ، وَالْمُرْتَدِّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَهَا أَبْوَابٌ : وَمَقْصُودُ الْبَابِ حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُبْدَّرِ ، فَيُالْجُنُونُ تَنْسَلِبُ الْوِلَايَاتُ ، وَاعْتِبَارُ الْأَقْوَالِ ، وَيَرْتَفِعُ بِالْإِفَاقَةِ ، وَحَجَرُ الصَّبِيِّ يَرْتَفِعُ بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا ، وَبِالْبُلُوغِ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً ، أَوْ خُرُوجِ الْمَتَى ، وَوَقْتُ إِمَّاكَانِهِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَنَبَاتُ الْعَائِنَةِ يَنْتَفِيضُ الْحُكْمُ بِبُلُوغِ وَلَدِ الْكَافِرِ

منه الصبغ والثوب) وصبغه به (رجع) البائع (فيهما) أى فى الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) بأن سادت أو نقصت (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بئمه مع الرجوع فى الثوب . وأما إذا زادت فيرجع فيهما ، فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بها (ولو اشتراها) أى الثوب والصبغ (من اثنين ، فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن سادت أو نقصت (فصاحب الصبغ فاقد) فيضارب بئمه (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتراكا) فى الرجوع (وان زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة) على قيمتهما .

باب الحجر

هولقة المنع ، وشرعا المنع من التصرفات المالية (منه حجر المفلس) أى الحجر عليه (لحق الفرماة والراهن للمرتهن) فى العين المرهونة (والمريض للورثة) فيما زاد على الثلث (والعبد لسيدته ، والمرتد للمسلمين) أى لحقهم (ولها أبواب ، ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبدر) وهذا النوع لمصلحة المحجور عليه (فبالجنون تنسلب الولايات) الشرعية كولاية النكاح والقضاء والايضاء (واعتماد الأقوال) له وعليه فى الدين والدنيا كالأسلام والأقرار . وأما الأفعال فثانها هو معتبر كالأحبال والاتلاف ، ومنها ما هو غير معتبر كالصدقة والهدية (ويرتفع) حجر المجنون (بالإفاقة) من الجنون من غير احتياج إلى فك (وحجر الصبي) يسلب الولايات واعتبار الأقوال إلا فى المميز فيعتبر قوله فى إذن الدخول والهدية ، و(يرتفع ببلوغه رشيدا) فان بلغ غير رشيد زال حجر الصبا وأعقبه حجر السفه من غير ضرب قاض (والبالوغ باستكمال خمس عشرة سنة) قرية تحديدية (أو خروج المتى) لوقت إمكانه ، ووقت إمكانه استكمال تسع سنين (قرية تحديدية) (ونبات) شعر (العائنة) الخشن يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر) ومن جهل إسلامه ، وهو ليس ببلوغا حقيقيا بل دليل له ، ولهذا

لَا الْمُسْلِمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ حَيْضًا وَحَبَسًا ، وَالرُّشْدُ مَسْلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ،
فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدَالَهَ ، وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُضَيِّعَ الْمَالَ بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ
أَوْ رَمِيهِ فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ
وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ ، وَيُخْتَبَرُ رُشْدُ الصَّبِيِّ وَيَخْتَلِفُ
بِالْمَرَاتِبِ ، فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ النَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَا كَسَةً فِيهِمَا ، وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ
وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا ، وَالْمُحْتَرِفُ بِمَا يَتِمَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ بِمَا يَتِمَلَّقُ بِالْفَزْلِ
وَالْقَطْنِ ، وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ عَنِ الْمُرَةِ وَنَحْوِهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ ثَرَتَيْنِ
أَوْ أَكْثَرَ ، وَوَقْتُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، قَالَى الْأَوَّلُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ ، بَلْ
يُمْتَحَنُ فِي الْمَا كَسَةٍ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ ، فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ دَامَ الْحَجَرُ ،
وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا أَنْفَكَ بِنَفْسِ الْبُلُوغِ .

لَوْ لَمْ يَحْتَمَلْ وَشَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ عَمْرَهُ دُونَ خَمْسِ عَشْرَةَ لَمْ يَحْكَمْ بِبُلُوغِهِ بِالْأَنَابَةِ (لَا الْمُسْلِمَ) فَلَا يَكُونُ
عَلَامَةً عَلَى بُلُوغِهِ لِسَهْوَةِ مَرَاجَعَةِ آيَاتِهِ (وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ) عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَارَّةِ (حَيْضًا) لَوْ قَدْ إِمَّاكَانَهُ
(وَجَبَلَ ، وَالرُّشْدُ صِلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ) جَمِيعًا حَتَّى فِي وَلَدِ الْكَافِرِ يَعْتَبَرُ مَا هُوَ صِلَاحٌ عِنْدَهُمْ فِي
الدِّينِ وَالْمَالِ (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدَالَهَ) مِنْ كَبِيرَةٍ أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَقْلُبْ طَاعَاتِهِ
عَلَى مَعَاصِيهِ ، وَهَذَا هُوَ صِلَاحُ الدِّينِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي إِصْلَاحُ الْمَالِ بِقَوْلِهِ (وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُضَيِّعَ الْمَالَ
بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ) وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمَلُ (أَوْ رَمِيهِ) أَى الْمَالِ (فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي
مُحَرَّمٍ) وَلَوْ صَغِيرَةٍ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ) كَالْعَتَقِ (وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ
الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكُونُ مُبْدِرًا إِنْ بَلَغَ مَفْرَطًا فِي الْإِنْفَاقِ (وَيُخْتَبَرُ
رُشْدُ الصَّبِيِّ) فِي الدِّينِ بِفَعْلِ الْوَاجِبَاتِ وَتَجَنُّبِ الْمَحْظُورَاتِ وَتَوْقِي الشُّبُهَاتِ (وَ) أَمَا فِي الْمَالِ فَانَّهُ
(يَخْتَلِفُ) بِإِخْتِلَافِ الْمَرَاتِبِ فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ النَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَا كَسَةٍ فِيهِمَا) وَهِيَ طَلَبُ النِّقْصَانِ
عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ . وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَبْذُلُهُ الْمُشْتَرِي ، وَلَا يَعْقِدُ هُوَ بَلْ بَعْدَ مَا كَسَتْهُ يَعْقِدُ وَلِيَّهُ .
(وَ) يُخْتَبَرُ (وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا) وَهَمُ الدِّينِ اسْتَوْجُوا لِمَصَالِحِ الزَّرْعِ
كَالْحَرْثِ وَالْحَصْدِ (وَ) يُخْتَبَرُ (الْمُحْتَرِفُ) أَى صَاحِبُ الصَّنَاعَةِ (بِمَا يَتِمَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ) أَى حِرْفَتِهِ
أَيْهِ وَأَقَارِبِهِ (وَ) يُخْتَبَرُ (الْمَرْأَةُ بِمَا يَتِمَلَّقُ بِالْفَزْلِ وَالْقَطْنِ) مِنْ حِفْظِ وَنَحْوِهِ (وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ
عَنِ الْمُرَةِ وَنَحْوِهَا) كَالْفَأْرَةِ وَالِدَّجَاجَةِ (وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ ثَرَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) حَتَّى يَغْلِبَ
عَلَى الظَّنِّ أَنَّ فَعْلَهُ لَيْسَ اتِّفَاقًا (وَوَقْتُهُ) أَى الْإِخْتِبَارِ (قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ)
وَهُوَ أَنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ (الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ (بَلْ) يَسْلَمُ إِلَيْهِ الْمَالُ ، (وَ) يُعْتَمَدُ
فِي الْمَا كَسَةٍ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ) لَاهُوَ لِبَطْلَانِ تَصْرِفِهِ (فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ) لِإِخْتِلَالِ
صِلَاحِ الدِّينِ كَأَغْلَبِ النِّسَاءِ لَتَرَكَهُمُ الصَّلَاةُ فِي هَذَا السَّنِّ أَوْ الْمَالِ (دَامَ الْحَجَرُ) عَلَيْهِ فَيَتَصَرَّفُ
فِي مَالِهِ مَنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ (وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا أَنْفَكَ) الْحَجَرُ عَنْهُ (بِنَفْسِ الْبُلُوغِ)

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ
يَعُودُ الْحَجْرُ بِلَا إِعَادَةٍ ، وَلَوْ فُسِّقَ لَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ
طَرَأَ فَوَلِيَّهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فَوَلِيَّهُ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ ، وَقِيلَ
الْقَاضِي ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمُتَجَوِّرِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا إِعْتَاقٌ وَهَبَةٌ وَنِكَاحٌ
بِفَيْرٍ إِذْنٍ وَلِيَّهُ ، فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ وَقَبِضَ وَتَلَفَ الْمَأْخُذُ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ
فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ ، وَلَا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ ، سِوَاهُ عِلْمِ حَالِهِ مِنْ عَامَلِهِ أَوْ جَهْلٍ ، وَيَصِحُّ
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ ، لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِدَيْنٍ قَبْلَ الْحَجْرِ
أَوْ بَعْدَهُ ، وَكَذَا بِاتِّلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَصِحُّ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ ، وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ
وظَهَارُهُ وَنَفْيُهُ النَّسَبَ بِلَعَانٍ ، وَحُكْمُهُ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ لَكِنْ لَا يَفْرُقُ الزَّكَاةَ
بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ بِحُجٍّ فَرَضَ أُعْطِيَ الْوَلِيُّ كِفَايَتَهُ لِيَتَّقَى عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ ، وَإِنْ
أَحْرَمَ بِتَطْلُوعٍ وَزَادَتْ مَوْتُهُ سَفَرَهُ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَعْهُودَةِ ،

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ (عليه)
لَاغِيْرَهُ ، وَيَسْتَحِبُّ لِلْقَاضِي إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْأَبِّ وَالْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَا فَا لِيْ أَقَارِبِهِ
(وَقِيلَ يَعُودُ الْحَجْرُ بِلَا إِعَادَةٍ) كَالْجُنُونِ (وَلَوْ فُسِّقَ) بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا (لَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلَهُ بِحُجْرٍ (وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ) أَيْ سِوَهُ تَصَرَّفَ (طَرَأَ فَوَلِيَّهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ وَلِيَّهُ فِي
الصَّغَرِ ، وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فَوَلِيَّهُ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ) وَهُوَ الْأَبُّ ثُمَّ الْجَدُّ (وَقِيلَ) وَلِيَّهُ (الْقَاضِي ،
وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمُتَجَوِّرِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ) وَلَوْ فِي الذَّمَّةِ (وَلَا إِعْتَاقٌ وَ) لَا (هَبَةٌ)
مِنْهُ ، أَمَّا الْمُبَّةَ لَهُ فَيَصِحُّ قَبُولُهُ لَهَا (وَ) لَا (نِكَاحٌ) يَقْبَلُهُ لِنَفْسِهِ (بِفَيْرٍ إِذْنٍ وَلِيَّهُ) وَأَمَّا بَاذَنَهُ
فَيَصِحُّ (فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ وَقَبِضَ وَتَلَفَ الْمَأْخُذُ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ وَلَا
بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ سِوَاهُ عِلْمِ حَالِهِ مِنْ عَامَلِهِ أَوْ جَهْلٍ) وَعَدَمُ الضَّمَانِ ظَاهِرًا ، وَأَمَّا بَاظِنًا فَيَلْزِمُهُ
بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ ، وَهَذَا إِذَا تَعَامَلَ مَعَ رَشِيدٍ ، وَأَمَّا إِذَا تَعَامَلَ مَعَ غَيْرِهِ ، فَانَّهُ يَضْمَنُهُ (وَيَصِحُّ
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ ، لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ) كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بِإِذْنِ وَلِيهِ
وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ يَصِحُّ (وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِدَيْنٍ) أَسْنَدَ وَجُوبُهُ إِلَى مَا (قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَكَذَا
بِاتِّلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلَهُ يَقْبَلُ ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي عَدَمِ الْمَطَالِبَةِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ . وَأَمَّا بَاظِنًا
فَيَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ أَدَاؤُهُ إِذَا كَانَ صَادِقًا (وَيَصِحُّ) إِقْرَارُهُ (بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ
وَ) يَصِحُّ (طَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ) لِزَوْجَتِهِ ، وَلَوْ بِدُونِ الْمَهْرِ (وَظَهَارُهُ وَنَفْيُهُ النَّسَبَ بِلَعَانٍ) وَلِأَمَّا
وَلَدَتُهُ أُمُّهُ بِحَلْفٍ (وَحُكْمُهُ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ ، لَكِنْ لَا يَفْرُقُ الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ) نَعَمْ إِنْ أَذْنُ لَهُ
الْوَلِيُّ وَعَيْنُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ صَحَّ صَرْفُهُ (وَإِذَا أَحْرَمَ بِحُجٍّ فَرَضَ) وَلَوْ بِنَذَرٍ (أُعْطِيَ الْوَلِيُّ كِفَايَتَهُ
لِيَتَّقَى عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ) وَلَوْ بِأُجْرَةٍ (وَإِنْ أَحْرَمَ بِتَطْلُوعٍ وَزَادَتْ مَوْتُهُ سَفَرَهُ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَعْهُودَةِ)

فَلَوْلَى مَنَعَهُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمُحْصَرٍ فَيَتَحَلَّلُ . قُلْتُ : وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ إِنْ قُلْنَا لَيْتُمْ
الْإِحْصَارَ بَدَلًا ، لِأَنَّهُ تَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَّرَ زِيَادَةَ الْمَوْنَةِ
لَمْ يَحْزَرْ مَنَعَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] وَلَى الصَّبِيِّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ وَصِيهُمَا ثُمَّ الْقَاضِي ، وَلَا تَلِي الْأُمُّ فِي الْأَصْحَ ،
وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيَبْنِي دُورَهُ بِالطَّيْنِ وَالْأَجْرُ لَا اللَّيْنِ وَالْجِصَّ ، وَلَا يَبِيعُ
عَقَارَهُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرْضٍ وَنَسْبَةِ لِلْمَصْلَحَةِ ، وَإِذَا بَاعَ
نَسْبَةً أَشْهَدَ وَارْتَهَنَ بِهِ ، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشَّفْعَةِ أَوْ يَتْرُكُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ ، وَيُزَكِّي مَالَهُ ،
وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا ادَّعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيْعًا بِلا مَصْلَحَةٍ صُدِّقَا
بِالْيَمِينِ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ صُدِّقَ هُوَ بِبَيْعِهِ .

في الحضر (فلولى منعه) من الأتمام (والمذهب أنه كمحصر فيتحلل . قلت : ويتحلل بالصوم ان
قلنا لم الإحصار بدل) وهو الأظهر (لأنه ممنوع من المال ، ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة
المؤنة لم يحز منعه ، والله أعلم) وأما إذا أحرم بتطوع قبل الحجر ثم حصر عليه قبل اتمامه فإنه كالواجب :
[فصل] فيمن يلى الصبي وكيفية تصرفه في ماله (ولَى الصَّبِيِّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ) أبوأبيه
وتكفي عدالتهما الظاهرة (ثم وصيهما) أى وصى من تأخر موته منهما (ثم القاضي) أو أمينه
(ولا تلى الأم في الأصح) ومقابله تلى بعد الأب والجد ، وتقدم على وصيهما (ويتصرف) له
(الولي بالمصلحة) وجوبا ، فالتصرف الذى لاخير فيه ولاشتر ممنوع منه ، ويجب على الولي حفظ
مال الصبي عن أسباب التلف واستنواؤه قدر ما نأكله المؤن ان أمكن ، وإذا كان للصبي أو لغيره
كسب يلقى به أجبره الولي على الاكتساب (ويبني دوره بالطين والآجر) أى الطوب المحرق
(لا اللبن) أى الطوب الذى لم يحرق (والجص) الجبس أو الجير ، واختار كثير من الأصحاب
جواز البناء على عادة البلد كيف كان (ولا يبيع عقاره إلا للحاجة) كنفقة وكسوة (أو غبطة
ظاهرة) كأن يرغب فيه شريك أو جار بأكثر من ثمن مثله ، وهو يجد مثله ببعض ذلك الثمن
(وله بيع ماله بعرض ونسبة للمصلحة) التى يراها فيها (وإذا باع نسبة أشهد) وجوبا على
البيع (وارتهن به) أى بالثمن رهنا وافيا ، فإن لم يفعل ذلك ضمن وبطل البيع (ويأخذ له بالشفعة
أو يترك بحسب المصلحة) التى رآها ، ولوترك الولي الأخذ مع الغبطة ثم كمل المحجور عليه كان له
الأخذ (ويؤزكى ماله وينفق عليه بالمعروف) في طعام وكسوة ، فإن قترأثم ، وإن أسرف أثم وضمن
ولا أجرة للولي ولا نفقة فى مال محجوره إلا ان كان فقيرا وشغل بسببه عن الاكتساب فله
أخذ الأقل من الأجرة والنفقة (فإذا ادعى بعد بلوغه على الأب والجد بىعا) لماله ولو عقارا
(بلا مصلحة صدقا باليمين ، وإن ادعاه على الوصي والأمين) أى منصوب القاضي (صدق هو
ببینه) للهمة فى حقهما .

باب الصلح

هُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا يَجْرِي بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا صَلَاحٌ عَلَى إِقْرَارٍ ، فَإِنْ جَرَى عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الْمُدَّاعَةِ فَهُوَ بَيْعٌ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ كَالْمَنْفَعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَاشْتِرَاطُ التَّقَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا ، أَوْ عَلَى مَنَفَعَةٍ فَإِجَارَةٌ تَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الْمُدَّاعَةِ فَهِيَ لِبَعْضِهَا لِصَاحِبِ الْيَدِ فَتَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْبَيْعِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبَقِي خُصُومَةٍ صَالِحِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا فَلَا صَحَّحٌ بَطْلَانُهُ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى عَيْنٍ صَحَّ ، فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعِوَضِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الْعِوَضُ عَيْنًا لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ دَيْنًا اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَفِي قَبْضِهِ أَوْ جِهَانٍ ، وَإِنْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ ،

باب الصلح

هو لغة قطع النزاع ، وشرعا عقد يحصل به ذلك (هو قسمان . أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان : أحدهما صلح على إقرار ، فإن جرى على عين غير المدعاة) كأن ادعى زيد على عمرو دارا فأقر له بها وصالحه عنها بثوب مثلا (فهو بيع) للعين المدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه) أي في هذا الصلح (أحكامه) أي البيع (كالمَنْفَعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ) في المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقابض إن اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) وغير ذلك مما مر في البيع (أو) جرى الصلح من العين (على منفعة فإجارة ثبت أحكامها) أي الإجارة ، وإذا صالحه من العين على منفعتها فإجارة (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فبعضها) الباقي (لصاحب اليد فتثبت أحكامها) أي الهبة من اشتراط القبول وغيره (ولا يصح) الصلح في هذه (بلفظ البيع) لعدم الثمن (والأصح محته بلفظ الصلح) ويسمى صلح حطيطة ، كما يسمى الأول صلح معاوضة ، ومقابلته لا يصح (ولو قال من غير سبق خصومة : صالحني عن دارك بكذا) فأجابه (فالأصح بطلانه) إذ لفظ الصلح يستلزم سبق الخصومة ، ومقابلته يصح (ولو صالح من دين) يجوز الاعتياض عنه لا كإسقاط (على عين صح ، فإن توافقا) أي الدين والعين (في علة الربا) كالصلح عن فضة بذهب (اشترط قبض العوض في المجلس ، والا) أي إن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه لا بقيد كونه عينا كالصلح عن مائة درهم فضة دين بأردب ملح مثلا (فإن كان العوض عينا) كالمثال المذكور (لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح) ومقابلته يشترط (أو) كان العوض (دينًا) كصالحتك عن السراهم التي في ذمتك بكذا (اشترط تعيينه في المجلس ، وفي قبضه الوجهان) أحدهما لا يشترط (وإن صالح من دين على بعضه فهو إبراء عن باقيه) فتأتي فيه أحكامه ، ولا يشترط قبض الباقي

وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَطِّ وَتَحْوِيهِمَا ، وَبِلَفْظِ الصِّلَحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ مِثْلَهُ أَوْ عَكْسَ لَعَا ، فَإِنْ تَجَلَّ الْمُؤَجَّلُ صَحَّ الْأَدَاءُ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ خَمْسَةٍ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ حَالَةً ، وَلَوْ عَكْسَ لَعَا . النَّوعُ الثَّانِي : الصِّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ، فَيَبْطُلُ إِنْ حَرَى عَلَى نَفْسِ الْمُدْعَى ، وَكَذَا إِنْ جَرَى عَلَى بَعْضِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : صَالَحْنِي عَلَى الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ . الْقِسْمُ الثَّانِي : يَجْرَى بَيْنَ الْمُدْعَى وَالْأَجْنَبِيِّ : فَإِنْ قَالَ ، وَكُنْتُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الصِّلَحِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ صَحَّ ، وَلَوْ صَالَحَ لِنَفْسِهِ وَحَالَهُ هَذِهِ صَحَّ وَكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ هُوَ مُبْطَلٌ فِي إِنْكَارِهِ فَهُوَ شِرَاهُ مَغْضُوبٌ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْتِزَاعِهِ وَعَدَمِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُوَ مُبْطَلٌ لَعَا الصِّلَحُ .

في المجلس (ويصح بلفظ الإبراء والخط ونحوهما) كالوضع (و) يصح (بلفظ الصلح في الأصح) كصالحتك عن الألف التي في ذمتك بخمسائة أو بهذه الخمسائة ، ويشترط القبول ، ولا يصح بلفظ البيع (ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس) بأن صالح من مؤجل على حال مثله (لعنا) الصلح (فان عجل المؤجل صبح الأداء) وسقط الأجل ، لكن ان ظن المؤدّي صحة الصلح لم يسقط الأجل واسترد المجل (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة وبقيت خمسة حالة ، ولو عكس) بأن صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لعنا) الصلح وبقيت عليه العشرة مؤجلة (النوع الثاني : الصلح على الإنكار فيبطل إن جرى على نفس المدعى) كأن يدعى عليه دارا فصالحه عليها بأن يجعلها للمدعى أو المدعى عليه ، وكذا على غير المدعى كأن يدعى عليه دارا فينكر ثم يتصالحا على ثوب أو دين كل ذلك باطل (وكذا) يبطل (ان جرى) الصلح (على بعضه) أي المدعى كنصف الدار فيبطل (في الأصح) ومقابله يصح (وقوله) بعد إنكاره (صالحني على الدار التي تدعيها ليس إقرارا في الأصح) فيكون الصلح بعد هذا الالتماس صلح إنكار ، ومقابل الأصح يجعل قوله المذكور إقرارا (القسم الثاني يجرى بين المدعى وأجنبي ، فان قال) الأجنبي (وكنتي المدعى عليه في الصلح ، وهو مقرّر لك) به في الظاهر أو فيها بيني وبينه (صح) الصلح بينهما (ولو صالح لنفسه والحالة هذه) أي ان الأجنبي قائل بأنه مقرّر لك بالمدعى (صح) الصلح للأجنبي ، وان لم تجر معه حصومة (وكأنه اشتراه) بلفظ الشراء (وان كان) المدعى عليه (منكرًا . وقال الأجنبي هو مبطل في إنكاره) فصالحني لنفسى ، فان كان المدعى به عينا (فهو شراء مغضوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعدمها) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل لعنا الصلح) سواء صالح لنفسه أم للمدعى عليه ، لأنه لم يعترف له بملكها . وأما إذا كان المدعى به دينا . وقال الأجنبي للمدعى وكنتي المدعى عليه بمصالحتك على نصف المدعى أو على هذا الثوب من ماله فصالحه صحّ للوكل ، وان صالحه الأجنبي في هذه الحالة لنفسه أو حالة الإنكار بعين أو دين في ذمته فلا يصح ، لأنه ابتاع دين في ذمة غيره .

[فصل] الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة ، ولا يشرع فيه جناح ولا سابط يضرهم ، بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحته منتصباً ، وإن كان تمر الفرسان والقوافل فليرفع به بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة ، ويحرم الصلح على إشراع الجناح ، وأن يبنى في الطريق دكة ، أو يفرس شجرة ، وقيل إن لم يضر جاز ، وغير النافذ يحرم الإشراع إليه لغير أهله ، وكذا ينقض أهله في الأصح إلا برضا الباقيين ، وأهله من نفذ باب داره إليه ، لا من لاصقه جداره ، وهل الاستحقاق في كلهما لكلهم أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما الثاني ، وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق ، وله فتحة إذا سمره في الأصح ، ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب فليسر كائنه منعه ، فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم فكذلك ، وإن سده فلا منع ، ومن له داران تفتحان إلى درين مسدودين ،

[فصل] في التزام على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) وهو الشارع (لا يتصرف فيه فيما يضر المارة) في مهورهم ضرراً دائماً ، فيمنع من وقوف الدواب دائماً أمام حوائط العلافين (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا سابط) أي سقفة على حائطين والطريق بينهما (يضرهم) كل منهما (بل يشترط ارتفاعه) أي كل مهما (بحيث يمر تحته) الماشي (منتصباً) وفوق رأسه الجولة العالية ولا يظلم الطريق (وإن كان) الطريق (يمر الفرسان والقوافل فليرفع به بحيث يمر تحته المحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل (ويحرم الصلح على إشراع الجناح) بشيء ، وإن كان مع الامام (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال : أي مسطبة (أو يفرس شجرة) ولو بفناء داره ، أو كانت الدكة دعامة لجداره (وقيل إن لم يضر) ذلك المارة (جاز) ولا يضر بمن الطين في الطريق ولا رمى حجارة العارة إذا بقي مقدار المرور للناس (و) الطريق (غير النافذ) يحرم (الإشراع) للجناح (إليه لغير أهله ، وكذا لبعض أهله في الأصح إلا برضا الباقيين) ومقابل الأصح يجوز بغير رضاهم أن لم يضر (وأهله من نفذ باب داره إليه لامن لاصقه جداره) من غير نفوذ بابه (وهل الاستحقاق في كلهما) أي الطريق (لكلهم ، أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما الثاني) لأن ذلك القدر هو محل تردده ، وماعداه هو فيه كالأجنبي (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) إلا برضاهم (وله فتحة إذا سمره في الأصح) ومقابل له ذلك (ومن له فيه باب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب) من بابه الأصلي (فليسركانه منعه) أي لكل منهم سواء سد الأول أم لا (فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم فكذلك) أي لشركائه المنع (وإن سده فلا منع ومن له داران تفتحان إلى درين مسدودين ،

أَوْ مَسْدُودٍ وَشَارِعٍ فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْنَعْ فِي الْأَصَحِّ ، وَحَيْثُ مُنِعَ فَفَتَحَ الْبَابَ
فَصَالِحُهُ أَهْلُ الدَّرَبِ بِمَالٍ مَنَحَ ، وَبِجُوزٍ فَفَتَحَ الْكُؤَاتِ ، وَالْجِدَارُ بَيْنَ الْمَالِكَيْنِ قَدْ
يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ ، فَالْمُخْتَصُّ لَيْسَ لِلْآخِرِ وَضَعُ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ يَغْيِرُ
إِذْنُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ ، فَلَوْ رَضِيَ بِلَا عَوَاضٍ فَهُوَ إِعَارَةٌ ، لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ
الْبِنَاءِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ أَنْ يُبْنِيَ بِأَجْرَةٍ أَوْ
يَقْلَعَ وَيَغْرَمَ أَرْضَ تَقْصِيهِ وَقِيلَ فَائِدَتُهُ طَلَبُ الْأَجْرَةِ قَطُّ ، وَلَوْ رَضِيَ بِوَضْعِ الْجُدُوعِ
وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا بِعَوَاضٍ فَإِنْ أَجَرَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ إِجَارَةٌ ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ
أَوْ بَعْتُهُ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ ، فَإِذَا بَنَى فَلَيْسَ
لِلْمَالِكِ الْجِدَارُ نَقْضُهُ بِمَالٍ ، وَلَوْ أَنَّهُدَّمَ الْجِدَارُ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ فَلِلْمُشْتَرِي إِعَادَةُ الْبِنَاءِ ، وَسَوَاءٌ
كَانَ الْإِذْنُ بِعَوَاضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ الْمَوْضِعِ لِلْبَنِيِّ عَلَيْهِ طَوْلًا وَعَرْضًا ، وَتَسْمُكُ
الْجُدُرَانِ وَكَيْفِيَّتُهَا وَكَيْفِيَّةُ السَّقْفِ الْمُحْمُولِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ أَذِنَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ كَفَى

أَوْ مَسْدُودٍ وَشَارِعٍ فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْنَعْ فِي الْأَصَحِّ (ومقابلته المنع) وحيث منع فتح الباب فصالحه
أهل الدرب بمال منح (بخلاف اشتراف الجناح) ويجوز (للمالك) فتح الكؤات (في الدرب
النافذ وغيره ، وهي جمع كوة بفتح الكاف الطائفة ، ولا فرق بين كونها عالية أم لا ، وإن كشفت
جارية (والجدار بين المالكين) لبناء من (قد يختص به أحدهما ، وقد يشتركان فيه ، فالمختص)
به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) أي الخشب (عليه) بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك (له) أن
امتنع من وضعها والتقديم يجوز ذلك ويجبر المالك عليه (فلورضى بلا عوض فهو إعاره له الرجوع
قبل البناء عليه ، وكذا بعده في الأصح) ومقابلته لارجوع له بعد البناء (وفائدة الرجوع تخييره
بين أن يبقيه بأجرة أو يقلع) ذلك (ويغرم أرض قصه) وهو ما بين قيمته قائما ومقلوما ، وليس
له التملك لذلك بقيمته (وقيل فائدته طلب الأجرة فقط) لا القلع (ولورضى بوضع الجذوع والبناء
عليها بعوض ، فإن أجر رأس الجدار للبناء فهو إجارة) لكن لا يشترط فيها بيان المدة ، لأنه يراد
للدوام فلم يشترط فيه التأكيد (وإن قال بعته للبناء عليه ، أو بعته حق البناء عليه ، فالأصح أن
هذا العقد فيه شوب بيع) لكونه مؤبدا (و) شوب (إجارة) إذ المستحق به منفعة ، وحكم
البناء على الأرض أو السقف كذلك (فإذا بنى) بعد هذا العقد (فليس للمالك الجدار نقضه بمال)
لاجمانا ولا مع دفع أرض قصه (ولو أنهدم الجدار فأعاده ماله) باختياره إذ لا يلزمه ذلك
(فلمشتري) أي المستحق (إعادة البناء) ولو لم يبنه المالك وأراد صاحب الجذوع إعادة لبنى
عليه كان له ذلك (وسواء كان الإذن) في وضع البناء (بعوض أو بغيره يشترط) أن قدر الموضع
للبنى عليه طولا وعرضا وسمك (بفتح السين) الجدران وكيفيتها (أي الجدران ، أي محوطة
أم منضدة) وكيفية السقف المحمول عليها (أهو قبو أم خشب) ولو أذن في البناء على أرضه كفى

يَكُنْ قَدْرَ مَحَلِّ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا الْجِدَارُ الْمَشْتَرِكُ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَضْعُ جُذُوعِهِ عَلَيْهِ
بِغَيْرِ إِذْنٍ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَدَا فِيهِ وَتَدَا أَوْ يَفْتَحَ كَوَّةً إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَهُ أَنْ
يَسْتَدِثَّ إِلَيْهِ وَيَسْتَدِ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ ، وَلَهُ ذَلِكَ فِي جِدَارِ الْأَجَنِيِّ وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ
عَلَى الْمَسَاكَةِ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يُمْنَعْ ، وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكُهُ
يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ ، وَلَوْ قَالَ الْآخَرُ لَا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمَ لَكَ حِصَّتِي لَمْ تَلْزَمْهُ
لِإِجَابَتِهِ ، وَإِنْ أَرَادَ إِعَادَتَهُ يَنْقُضُهُ الْمَشْتَرِكُ فَلِلْآخَرِ مِنْهُ ، وَلَوْ تَعَاوَنَا عَلَى إِعَادَتِهِ يَنْقُضُهُ عَادَ
مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ ، وَلَوْ أَفْرَدَ أَحَدُهُمَا وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ زِيَادَةً جَارَ : وَكَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ
عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ وَالْقَاءِ التَّلَجِّ فِي مِلْكِهِ عَلَى
مَالٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا جِدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا فَإِنْ اتَّصَلَ بِنِائِهِمَا بَحِثْ يُعْلَمُ أَنَّهَا بَنِيَا مَعًا
فَلَهُ الْيَدُ ،

بيان قدر محل البناء (ولم يجب ذكر سمكها وكيفيته) (وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع
جذوعه عليه بغير إذن) من الآخر (في الجديد) والقديم له ذلك (وليس له أن يتدفيه وتدا)
بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة إلا بإذنه) أو علمه برضاه (وله أن يستدث إليه ويستند
متاعا لا يضره ، وله ذلك في جدار الأجنبي) بل له ذلك وإن منعه المالك (وليس له إجبار شريكه
على العمارة في الجديد) والقديم له ذلك ، نعم لو كانوا شركاء في وقف وطلب أحدهم أجبر الباقيون
(فان أراد إعادة منهدم بآلة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه) ولا يلزمه أجرة حصة شريكه من
الأس ، وإذا صار ملكه (يضع عليه ما شاء وينقضه إذا شاء) ولاحق لغيره فيه (ولو قال الآخر
لا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمَ لَكَ حِصَّتِي) أى قيمة ما يخصني (لم تلزمه إجابته) على الجديد . وأما على القديم
فيلزمه (وإن أراد إعادته بنقضه المشترك فلا آخر منه) كسائر الأعيان المشتركة (ولو تعاونا على
إعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان) قبل إعادته (ولو أفرد أحدهما وشرط له الآخر زيادة) أى
بعقد إجارة أو جعالة (جاز ، وكانت) تلك الزيادة (في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا كان مشتركا
بينهما بالنصف وانهدم واتفقا على أن يعيده أحدهما بنقصه ويكون له الثلثان ، فالسدس الزائد في
نظير عمله بطريق الجعالة أو الإجارة ، ولا بد أن تكون تلك الزيادة في العروة والنقص حالا ، لأن
الأعيان لا تزول (ويجوز أن يصالح على إجراء الماء والقاء التلج في ملكه) أى المصالح معه
(على مال) كأن يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل
إلى الطريق ، وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح ، وأن يلقي التلج من هذا
السطح إلى أرضه ، وهو صلح بمعنى الإجارة ، واغفر فيه الجهل بقدر ماء المطر والتلج (ولو تنازعا
جدارا بين ملكيهما ، فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما) أى الجدار وملك أحدهما
(بنيا معا) كأن دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر (فله اليد) عليه فيحلف ويحكم له به

وَالْأُفْلَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُ قُضِيَ لَهُ ، وَإِلَّا حَلَفَا ، فَإِنْ حَلَفَا أَوْ تَكَلَّفَا جُلِيلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُدُوعٌ لَمْ يَرْجَعْ ، وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُلُوِّهِ وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارٍ بَيْنَ مِلْسَكَيْنِ فَيَنْظُرُ أَيْمَنُكُمْ إِحْدَاهُ بَعْدَ الْاُفْلَهِ فَيَكُونُ فِي يَدَيْهِمَا ، أَوْ لَا فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ ؟ .

باب الحوالة

يُشْتَرَطُ لَهَا رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ ، لَا الْحَالِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ تَصِحُّ بِرِضَا ، وَتَصِحُّ بِالذِّمَنِ الْإِلَازِمِ ، وَعَلَيْهِ ، وَالْمَثَلِيُّ وَكَذَلِكَ لِلتَّقْوَمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَبِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَعَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأن تقوم بينة بخلافه (والا) أى وان لم يتصل بينائه كما ذكر بأن اتصل بينائهما أو انفصل عنها (فلهما) اليد عليه (فان أقام أحدهما بينة) أنه له (قضى له) به (والا) أى وان لم يكن لأحدهما بينة أو أقامها كل منها (حلفا) أى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى يسلم له فيقول : والله لا تستحق من النصف الذى فى يدي شيئا (فان حلفا) كما ذكر (أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له) بالكل (ولو كان لأحدهما عليه جدوع لم يرجع) بذلك ، لأنها قد تكون باعارة أو اجارة ، فإذا تحالفا بقيت الجدوع بحالهما (والسقف بين علوه) أى الشخص (وسفل غيره كجدار بين ملسكين فينظر أيمكن احداه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار ويحدث السقف (فيكون فى يدهما) (أولاً) يمكن احداه بعد العلو كالعقد الذى لا يمكن احداه وسط الجدار بعد اعلاؤه (فصاحب السفل) يكون لاتصاله بينائه .

باب الحوالة

بفتح الحاء أفصح من كسرهما : هى لغة التحويل والانتقال . وشرعا عقد يقتضى انتقال دين من ذمة الى أخرى ، ويسمى قبولها على ملىء (يشترط لها رضا المحيل والمحتال ، لا الجحال عليه فى الأصح) ومقابله يشترط ، ولا يظهر الرضا الا بالمعقد ، ولا يتعين لفظ الحوالة بل هو وما يؤدى معناه كنفقت حقا الى فلان (ولا تصح على من لا دين عليه ، وقيل تصح برضاء ، وتصح بالدين اللازم) وهو مالا خيار فيه ، ولا بد أن يجوز الاعتياض عنه كالثمن (وعليه) كذلك ، وان اختلف الدينان فلا تصح بالعين ، ولا بما لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه (والمثلى) كالنقود والحبوب (وكذا المتقوم) كالعبد والثوب (فى الأصح) ومقابله لا تصح فى المتقوم (و) تصح (بالثمن فى مدّة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على انسان (وعليه) بأن يحيل البائع الباعا على المشتري (فى الأصح) لأنه آيل الى اللزوم ، ويبطل الخيار بالحوالة ، ومقابل الأصح

وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ حَوَالَةِ الْمُكَاتِبِ سَيِّدِهِ بِالنُّجُومِ ، دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ ، وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً ، وَفِي قَوْلِ تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَّةِ وَعَلَيْهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيهِمَا جِنْسًا وَقَدْرًا ، وَكَذَا حُلُولًا وَأَجَلًا وَحِجَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَبْزَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ دَيْنِ الْمُحْتَالَ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالَ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ حَبْدٍ وَخَلَفٍ وَنَحْوِهِمَا : لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُحِيلِ فَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا عِنْدَ الْحَوَالَةِ وَجَبَّ لَهُ الْمُحْتَالَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ شُرِطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ فَرْدَ الْمَبِيعِ بِعَيْبٍ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ فَوَجَدَ الرَّدَّ لَمْ تَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ وَالْمُحْتَالَ عَلَى حُرِّيَّتِهِ ، أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالَ وَلَا بَيِّنَةَ حَلَفَاهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي ،

لَا يَصِحَّحَانِ (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ حَوَالَةِ الْمُكَاتِبِ سَيِّدِهِ بِالنُّجُومِ) عَلَى إِنْسَانٍ لَوْ جُودَ الزُّوْمُ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ (دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ) غَيْرِهِ (عَلَيْهِ) أَيْ الْمُكَاتِبِ ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ جَائِزَةً مِنْ جِهَةِ الْمُكَاتِبِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَصَحُّ (وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) أَيْ عِلْمُ الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالَ (بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا) كِبَائَةً (وَصِفَةً) مَعْتَبَرَةً فِي السَّلَمِ (وَفِي قَوْلِ تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَّةِ وَعَلَيْهَا) وَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ لِلْجَهْلِ بِصِفَتِهَا (وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا) أَيْ الْمُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ (جِنْسًا) فَلَا تَصَحُّ بِالدَّرَاهِمِ عَلَى الدَّنَانِيرِ (وَقَدْرًا) فَلَا تَصَحُّ بِخَمْسَةِ عَلَى عَشْرَةٍ ، وَيَصَحُّ أَنْ يُحِيلَ بِخَمْسَةِ عَلَى خَمْسَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ (وَكَذَا حُلُولًا وَأَجَلًا) وَقَدْرُ الْأَجَلِ (وَحِجَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ إِنْ كَانَ النِّفْعُ فِيهِ لِلْمُحْتَالَ جَائِزًا ، وَالْأَفْلَا ، وَلَا يَتَعَبَّرُ اتِّفَاقُهُمَا فِي الرِّهْنِ وَلَا فِي الضَّمَانِ (وَيَبْزَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ دَيْنِ الْمُحْتَالَ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالَ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) وَمَعْنَى صَبْرُورَتِهِ فِي ذِمَّتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَزَمْ الذِّمَّةَ ، وَيَكُونُ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمُحْتَالَ غَيْرَ الَّذِي كَانَ لَهُ (فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ جَعْدٍ) مِنْهُ لِلدَّيْنِ أَوْ الْحَوَالَةِ (وَخَلَفٍ) عَلَى ذَلِكَ (وَنَحْوِهِمَا) كَمَوْتِ (لَمْ يَرْجِعْ) الْمُحْتَالَ (عَلَى الْمُحِيلِ ، فَلَوْ كَانَ مُفْلِسًا عِنْدَ الْحَوَالَةِ وَجَبَّ لَهُ الْمُحْتَالَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ) لِأَنَّهُ مَقْصَرٌ بَرَكَّ الْبَيْعَ (وَقِيلَ لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ شُرِطَ يَسَارُهُ) لِاخْتِلَافِ الشَّرْطِ (وَلَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي) الْبَائِعُ (بِالثَّمَنِ فَرْدَ الْمَبِيعِ بِعَيْبٍ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ) لِارْتِفَاعِ الثَّمَنِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا تَبْطُلُ (أَوْ) أَحَالَ (الْبَائِعُ) عَلَى الْمُشْتَرِي (بِالثَّمَنِ فَوَجَدَ الرَّدَّ) لِلْبَيْعِ (لَمْ تَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ) سِوَاهُ أَقْبَضِ الْمُحْتَالَ الْمَالَ أَمْلًا ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْئَلَةِ قَبْلُهَا (وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ) ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ وَالْمُحْتَالَ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ) لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّ الْبَائِعَ فَرْدَ الْمُحْتَالَ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَبَقِيَ حَقُّهُ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ كَمَا كَانَ (وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالَ) فِي الْحُرِّيَّةِ (وَلَا يَبْنِي حَلْفَاهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ) بِهَا ، فَيَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُ (ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي) وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، فَإِنْ نَسَكَلَ الْمُحْتَالَ عَنْ

وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ وَكَفَلْتُكَ لَتَقْبِضَ لِي ، وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ أَرَدْتُ يَقُولِي : أَهْلَتُكَ أَلَوْ كَالَهُ ، وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِبَيْعِهِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ ، وَإِنْ قَالَ أَهْلَتُكَ فَقَالَ وَكَفَلْتُكَ صَدَقَ الثَّانِي بِبَيْعِهِ .

باب الضمان

شَرَطُ الضَّامِنِ : الرُّشْدُ ، وَضَمَانُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَلِيمٍ ، وَضَمَانُ حَبِيرٍ بِحَبِيرٍ إِذِنْ سَيِّدُهُ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا صَحِّحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ ، وَإِلَّا فَمَا يَكْسِبُهُ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ وَرِضَاهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الضَّامِنُ حَلْفُ الْمُشْتَرَى عَلَى الْحَرِيَةِ ، وَتَبِينَ بَطْلَانِ الْحَوَالَةِ (وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ لِلْمُسْتَحَقِّ ، وَهُوَ الْمُحْتَالُ (وَكَلْتُكَ لَتَقْبِضَ لِي . وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ) الْأَوَّلُ (أَرَدْتُ يَقُولِي : أَهْلَتُكَ الْوَكَالَةَ . وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ : بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ (بَيْنَهُ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ) بِتَصَدِيقِ الْمُسْتَحَقِّ بِبَيْعِهِ (وَأَنْ قَالَ) الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ (أَهْلَتُكَ فَقَالَ) الْمُسْتَحَقُّ (وَكَلْتُكَ الثَّانِي بِبَيْعِهِ) وَيُظْهَرُ أَنَّ التَّزَامَ عِنْدَ أَفْلَاسِ الْهَالِ عَلَيْهِ ، وَتَقَى حَلْفُ الْمُسْتَحَقِّ أَنْدَفَعَتِ الْحَوَالَةَ وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنَ الْآخَرِ .

باب الضمان

هُوَ لَفْظُ الْإِتِّزَامِ ، وَشَرْعًا التَّزَامُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، أَوْ احْضَارٌ مِنْهُ عَلَيْهِ ، أَيْ هَيْلٌ مَضْمُونَةٌ وَيُقَالُ لِلْعَقْدِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ (شَرَطُ الضَّامِنِ الرُّشْدُ) الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْجُرْعِ عَلَيْهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَالِاخْتِيَارِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّقِيهِ وَالْمُسْكَنِ وَالْمُسْكِرِ (وَضَمَانُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَلِيمٍ) ثَبْنٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ فَيُطَالَبُ بِمَا ضَمَنَهُ بَعْدَ فَكِّ الْجُرْعِ عَنْهُ (وَضَمَانُ عَبْدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ ، وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْبَسَارِ (وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ) حَتَّى عَنْ السَّيِّدِ (فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ) أَيْ أَنْ يَعْرِفَ الضَّامِنُ مُسْتَحَقَّ الْبَيْعِ ، وَوَكِيلَهُ الْعَامَّ مِثْلَهُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ) أَيْ الْمَضْمُونُ لَهُ (وَ) لَا (رِضَاهُ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرِطُ الرِّضَا ثُمَّ الْقَبُولَ لَفْظًا ، وَقِيلَ يَشْتَرِطُ الرِّضَا دُونَ الْقَبُولِ (وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ) وَهُوَ الْمَدِينُ (قَطْعًا) مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ (وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَشْتَرِطُ الْمَعْرِفَةَ

(وَشَرَطُ)

وَيُسْتَرْطُ فِي الْمَضْمُونِ كَوْنُهُ ثَابِتًا ، وَصَحُّهُ الْقَدِيمُ ضَمَانٌ مَا سَيَجِبُ ، وَالْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَعْتَمًا أَوْ مَعِيًا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا ، لَا كُنْجُومٍ كِتَابَةً ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَمَانُ الْجُمْلِ كَالرَّهْنِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مَقْلُوبًا فِي الْجَدِيدِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنَ الْبَعْضِ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ فَلَا أَصَحَّ حَقَّتْهُ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] الْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ كِفَالَةِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَفَلَ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يَسْتَرْطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ بِمَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ،

(وَيُسْتَرْطُ فِي الْمَضْمُونِ) وَهُوَ الدِّينُ (كَوْنُهُ) حَقًّا (ثَابِتًا) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَالٍ يَجِبُ كَنَفَقَةٍ مَابَعْدَ الْيَوْمِ لِلزَّوْجَةِ وَمَا سِيقَرَضُهُ لِفُلَانٍ ، وَالْحَقُّ الثَّابِتُ يَشْمَلُ الْأَعْيَانَ وَالْأَشْيَاءَ (وَصَحُّ الْقَدِيمِ ضَمَانُ مَا سَيَجِبُ) كَأَعْطَى لِفُلَانٍ كَذَا وَعَلَى ضَمَانِهِ (وَالْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا ، وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ (بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَعْتَمًا) لِغَيْرِ الْبَائِعِ (أَوْ مَعِيًا) وَرَدُّهُ الْمَشْتَرِي (أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ) الَّتِي وَزَنَ بِهَا ، فَهَذَا ضَمَانُ حَقٍّ لَمْ يَنْبَغِ ، لَكِنْ جَوَّزَ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَفِي قَوْلٍ هُوَ بَاطِلٌ ، وَكَيْفِيَّةُ ضَمَانِ الدَّرَكِ بِالْثَمَنِ أَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي ضَمِنْتُ لَكَ عَهْدَةَ الثَّمَنِ أَوْ دَرَكَهُ أَوْ يَقُولُ لِلْبَائِعِ ضَمِنْتُكَ عَهْدَةَ الْمُبِيعِ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا (وَكَوْنُهُ) أَيْ الْمَضْمُونُ دِينًا (لَازِمًا لَا كُنْجُومٍ كِتَابَةً) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَالْدِّينُ الْإِزْمُ يَشْمَلُ الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرَ الْمُسْتَقَرِّ كَالرَّهْنِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَتَمَنُّ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ (وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى الْإِزْمِ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ (وَضَمَانُ الْجُمْلِ) فِي الْجُعَالَةِ (كَالرَّهْنِ بِهِ) وَقَدْ تَمَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَيَصِحُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ (وَكَوْنُهُ) أَيْ الدِّينُ الْمَضْمُونُ (مَعَاوِمًا فِي الْجَدِيدِ) جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ ، وَصَحُّهُ الْقَدِيمُ بِشَرْطِ أَنْ تَتَأَنَّى الْإِحَاطَةَ بِهِ كَضَمِنْتُ لَكَ مَاعِلَى فُلَانٍ (وَالْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ) جَنْسُهُ أَوْ قَدْرُهُ أَوْ صِفَتُهُ (بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ) وَصَحُّهُ الْقَدِيمُ (إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ) فَيَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً الصِّفَةُ (وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ) كَالْإِبْرَاءِ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ (وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ ، فَلَا أَصَحَّ حَقَّتْهُ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا (قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَقِيلَ لِمَانِيَّةٍ .

[فصل] فِي كِفَالَةِ الْبَدَنِ (الْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ كِفَالَةِ الْبَدَنِ) فِي الْجُلَّةِ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي مِنْهَا فِي الْخُدُودِ ، وَهِيَ الْإِزْمُ احْضَارُ الْمَكْفُولِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا نَصَحَ (فَإِنْ كَفَلَ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يَسْتَرْطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، وَ) لَكِنْ (يَسْتَرْطُ كَوْنُهُ) أَيْ الْمَالِ (بِمَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ) فَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ

والمذهب يبدن من عليه عقوبة لآدمي كقصاص وخدق قذف ، ومنعها في حدود
الله تعالى . وتصح يبدن صبي ومجنون ومحبوس وغائب وميت ليحضره فيشهد على
صورته ، ثم إن عين مكان التسليم تبين وإلا فسكاتها ، ويبرأ الكفيل بتسليمه في
مكان التسليم بلا حائل كمتقلب ، وإن يحضر المكفول به ويقول سألت نفسي عن
جهة الكفيل ، ولا يكفي مجرد حضوره ، فإن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن
جهل مكانه ، وإلا فيلزمه ، ويمهل مدة ذهاب وإياب ، فإن مضت ولم يحضره حبس ،
وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره ، والأصح أنه إذا مات ودفن
لا يطالب الكفيل بالمال ، وأنه لو شرط في الكفالة أنه يقرم المال إن فات التسليم
بطلت ، وأنها لا تصح بغير رضا المكفول

[فصل] يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه
أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت ببدنه ، أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن
أو كفيل أو زعيم أو ،

يبدن المكاتب للنجوم لأنه لا يصح ضمانها (والمذهب صحتها يبدن من عليه عقوبة لآدمي كقصاص
وخدق قذف) وتعزير ، وفي قول لا تصح (و) المذهب (منعها في حدود الله تعالى) كحد الخمر
والزنا (وتصح يبدن صبي ومجنون) بإذن الولي إذا استحق إحضارهما لمجلس الحكم (ومحبوس
وغائب) باذنه ، ويلزم الغائب حضوره مع الكفيل وإن كان فوق مسافة القصر (و) يبدن
(ميت) قبل دفنه وقبل تغيره ولم يلزم نقل من بلد لآخر (ليحضره فيشهد على صورته) إذا تحمل
الشهادة كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه ويشترط إذن الوارث (ثم إن عين) الكفيل (مكان
التسليم تبين ، وإلا) أي وإن لم تبين (فسكاتها) تبين (ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم)
أي وزمانه ، ولا يبرأ بتسليمه في غيرها ولا بد أن يكون التسليم (بلا حائل كمتقلب) يمنع المكفول
له منه (وبأن يحضر المكفول به) في مكان التسليم (ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة
الكفيل ، ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور (فإن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل
مكانه) والقول قوله أنه لا يعلم (وإلا) بأن علم مكانه (فيلزمه) إحضاره ولو فوق مسافة القصر بشرط
أمن الطريق ولم يذهب إلى من يمنعه (ويمهل مدة ذهاب وإياب) على العادة (فإن مضت ولم يحضره
حبس) إن لم يؤد الدين (وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره ، والأصح أنه إذا مات ودفن)
أو هرب أو توارى (لا يطالب الكفيل بالمال) ومقابل الأصح يطالب . وأما العقوبة فلا يطالب
بها جزماً ، والدفن ليس بشرط (و) الأصح (أنه لو شرط في الكفالة أنه يقرم المال إن فات التسليم
بطلت) ومقابلها يصح (و) الأصح (أنها لا تصح بغير رضا المكفول) أو وليه ، ومقابل الأصح تصح .

[فصل] في بيان الصيغة (يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه
أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت ببدنه أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو

يَحِيلُ ، وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُمَا بِشَرْطٍ ، وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ ، وَلَوْ نَجَّزَهَا وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا جَازَ ، وَأَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْحَالِ مُوجِبًا أَجَلًا مَقْلُومًا ، وَأَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّعْجِيلُ ، وَلِلْمُسْتَحِقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِيحُ بِشَرْطٍ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنُ ، وَلَا عَكْسَ ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا حَلٌّ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحِقُّ الضَّامِنَ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ ، وَلِلضَّامِنِ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجِدَ إِذْنُهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ ، وَإِنْ انْتَقَى فِيهِمَا فَلَا ، وَإِنْ أُذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطَّ رَجَعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَدَّى مُكْسِرًا عَنْ صِحَاحٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ مَائَةٍ يَثُوبَ قِيَمَتُهُ تَحْسُونَ فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَمَنْ أَدَّى دِينَ غَيْرِهِ

جِيلٍ (أَوْ قِيلَ أَوْ عَلَى مَاعِلَى فُلَانٍ) وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ بِالْإِتِّزَامِ لَا يَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُمَا) أَيْ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ (بِشَرْطٍ) كَذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَاعِلَى فُلَانٍ أَوْ تَكَلَّفْتَ بِيَدِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَجُوزُ (وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ) نَحْوُ أَنَا كَفِيلُ بَرِيدٍ شَهْرًا (وَلَوْ نَجَّزَهَا) أَيْ الْكَفَالَةَ (وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا جَازَ) نَحْوُ أَنَا كَفِيلُ بِفُلَانٍ أَحْضَرَهُ بَعْدَ شَهْرٍ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْحَالِ مُوجِبًا أَجَلًا مَقْلُومًا) وَيُثَبِّتُ الْأَجَلَ فِي حَقِّ الضَّامِنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِحُّ الضَّمَانُ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّعْجِيلُ) وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ (وَلِلْمُسْتَحِقِّ) أَيْ الْمَضْمُونِ لَهُ (مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ) بِالْإِذْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا أَوْ يُطَالَبُ أَحَدُهُمَا بَعْضُهُ وَالْآخَرُ بِنَاقِبِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) الضَّمَانُ (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) مِنَ الدِّينِ ، وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ الضَّمَانُ وَالشَّرْطُ (وَلَوْ أَبْرَأَ) الْمُسْتَحِقُّ (الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنَ وَلَا عَكْسَ) أَيْ لَوْ أَبْرَأَ الْمُسْتَحِقُّ الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ (وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَالْإِذْنُ مُؤَجَّلٌ (حَلُّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمِيتِ (دُونَ الْآخَرِ) فَلَا يَحِلُّ عَلَيْهِ (وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحِقُّ الضَّامِنَ) بِالْإِذْنِ (فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ) لِلدِّينِ الْمَضْمُونِ (إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ) كَمَا أَنَّهُ يَغْرِمُهُ إِذَا غَرِمَ . وَأَمَّا إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الضَّامِنِ (لَا يُطَالَبُ) أَيْ الْأَصِيلُ (قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ) هُوَ بِالْإِذْنِ ، وَمُقَابِلُهُ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِتَخْلِيصِهِ (وَلِلضَّامِنِ) الْفَارِغِ (الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجِدَ الْإِذْنَ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ) وَإِنْ انْتَقَى (فِيهِمَا) أَيْ الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ (فَلَا) رَجُوعَ (وَإِنْ أُذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطَّ رَجَعَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَرْجِعُ (وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ) أَيْ لَا رَجُوعَ فِيهَا إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ الْإِذْنِ وَأَدَّى بِالْإِذْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ (وَلَوْ أَدَّى مُكْسِرًا عَنْ صِحَاحٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ مَائَةٍ يَثُوبَ قِيَمَتُهُ خَسُونِ) فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ بِالصَّحَاحِ وَالْمَائَةِ) (وَمَنْ أَدَّى دِينَ غَيْرِهِ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنَ فَلَا رُجُوعَ ، وَإِنْ أَذِنَ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتَهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، ثُمَّ لِمَا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدَّى إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ، وَكَذَا رَجُلٌ يَخْلِفُ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى : فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبِهِ ، وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُضُونُ لَهُ أَوْ أَدَّى بِمَحْضَرَةِ الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

كتاب الشركة

هِيَ أَنْوَاعٌ : شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ ، وَسَائِرُ الْمُعْتَرَفَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَقَارِبًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا . وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْزِضُ مِنْ غُرْمٍ . وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوَجِيهَانِ لِيَبْتَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُؤَجَّلٍ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ (وَأَنْ أَذِنَ) لَهُ فِي الْأَدَاءِ ، (بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا) عَنْ شَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) إِذَا أَدَّى بِقَصْدِ الرُّجُوعِ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَا يَرْجِعُ (وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتَهُ) عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ (لَأَنَّ قَصْدَ الْأَذْنِ الْبَرَاءَةُ وَقَدْ حَصَلَتْ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ تَمْنَعُ) (ثُمَّ أَمَّا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدَّى) بِالْأَذْنِ (إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ) عَدُولًا (وَكَذَا رَجُلٌ لِيَخْلِفَ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ لَا يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ (فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ) الضَّامِنُ بِالْأَدَاءِ وَأَنْكَرَ رَبُّ الدِّينِ أَوْ سَكَتَ (فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبَهُ وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ يَرْجِعُ عِنْدَ تَصَدِّيقِهِ (فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُضُونُ لَهُ) وَكَذِبَهُ الْأَصِيلِ (أَوْ أَدَّى بِمَحْضَرَةِ الْأَصِيلِ) مَعَ تَكْذِيبِ الْمُضُونِ لَهُ (رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَيْ الرَّاجِعُ مِنَ الْوَجِيهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَالْمُؤَدَّى بِالْأَذْنِ كَالضَّامِنِ فِيهَا ذَكَرَ .

كتاب الشركة

هِيَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَحِكْيِ فَتْحِ الشَّيْنِ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ لَفَةً : الْاِخْتِلَافُ عَلَى الشُّبُوعِ ، وَشَرْعًا ثُبُوتُ الْحَقِّ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى وَجْهِ الشُّبُوعِ (هِيَ أَنْوَاعُ شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ وَسَائِرُ الْمُعْتَرَفَةِ) كَالْخِيَاطَيْنِ (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَقَارِبًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا) كَالْخِيَاطِ وَالرَّفَّاءِ (وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا بِأَمْوَالِهِمَا وَأَبْدَانَهُمَا مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِلْأَمْوَالِ) وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْزِضُ مِنْ غُرْمٍ (وَلَوْ بَغِيرَ الشَّرِكَةِ كَغَضَبِ (وَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوَجِيهَانِ لِيَبْتَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُؤَجَّلٍ) أَيْ يَشْتَرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْئًا

لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَتَمَانِ بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ ، وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ صَحِيحَةٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ : وَفِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكِيلِ وَالتَّوَكُّلِ ، وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلٍ دُونَ الْمُتَقَوِّمِ ، وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ ، وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ، وَلَا يَكْنِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ ، أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ هَذَا إِذَا أُخْرَجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ تَلَكََا مُشْتَرَكًا بَارِثٍ وَغَيْرَاهُ وَغَيْرَهُمَا وَإِذْنُ كُلٍّ لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ ، وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ يَتَبَضَّ عَرْضُ الْآخَرِ وَيَأْذَنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَيَسْلُطُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ فَلَا يَبِيعُ نَسِيبَةً وَلَا يَغِيرُ نَقْدَ الْبَسْلَةِ وَلَا يَفْنِي : فَاحِشٌ

بِحُجْمٍ مُؤْجَلٍ ، وَيَكُونُ الْمُبْتَاعُ (لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَتَمَانِ) رَجْعًا (بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ) لِعَدَمِ وَجُودِ الشَّرْطِ الَّتِي تَأْتِي ، وَلِمَا فِيهَا مِنَ الْفُرْقِ (وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ (صَحِيحَةٌ) وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي مَالٍ لِيَتَجَرَا فِيهِ (وَيُشْتَرَطُ فِيهَا) أَيْ فِي شَرَكَةِ الْعَيْنَانِ (لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَإِذْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ (فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ يَكْفِ) فِي الْإِذْنِ ، فَلَا يَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَالِ الْآخَرِ (فِي الْأَصَحِّ ، وَ) يُشْتَرَطُ (فِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكِيلِ وَالتَّوَكُّلِ) إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلٌ عَنِ الْآخَرِ (وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلٍ) كَالدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ وَالْحُبُوبِ (دُونَ الْمُتَقَوِّمِ) كَالثِّيَابِ إِذَا لَا يُمْكِنُ خَلْطُهَا (وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ) مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ (وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ) وَيَكُونُ الْخَلْطُ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا يَكْفِي بَعْدَهُ وَلَوْ فِي الْمَجْلَسِ (وَلَا يَكْنِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ) كَالدِّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ (أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ) وَخِطَّةٌ حَرَاءٌ وَبَيْضَاءُ (هَذَا) أَيْ اشْتِرَاؤُ الْخَلْطِ (إِذَا أُخْرَجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ تَلَكََا مُشْتَرَكًا) مِمَّا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ أَوَّلًا كَالْعُرُوضِ (بَارِثٍ وَغَيْرَاهُ وَغَيْرَهُمَا وَإِذْنُ كُلِّ مِنْهُمَا) (لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ) وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ (كَالثِّيَابِ) (أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ يَتَبَضَّ عَرْضُ الْآخَرِ وَيَأْذَنُ) بَعْدَ التَّقَابُضِ (لَهُ فِي التَّصَرُّفِ) إِذَا مِثْلُ جُزْءٍ إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ فَأَحَدُهُمَا بِمَجْرَدِ مَبَايِعِ بَعْضِ عَرْضِهِ يَبِيعُ بَعْضَ عَرْضِ الْآخَرِ بِحَصْلِ الْفَرْضِ ، وَلَكِنْ كَأَنَّ الثَّانِي بَاعَ الثَّمَنَ فَلِذَلِكَ عِبْرَتُ كُلِّ (وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ) بَلْ تَبَيَّنَتِ الشَّرَكَةُ مَعَ تَقَاوُضِهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ) أَيْ بِقَدْرِ كُلِّ مَنِ الْمَالَيْنِ أَهْوَاؤُ النِّصْفِ أَمْ غَيْرِهِ إِذَا أُمِكنَ مَعْرِفَتُهُ مِنْ بَعْدِ كَأَنَّ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ كُلُّ مِنْهُمَا جَاهِلٌ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ فَأُذِنَ كُلُّ لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِهِ فَيَصِحُّ ، وَبِمَرَاةِ الْحِسَابِ يَعْلَمُ مَا لِكُلِّ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ قَبْلَ الْإِذْنِ (وَيَسْلُطُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ) إِذَا وَجَدَ الْإِذْنَ (بِلَا ضَرَرٍ) فَلَا يَبِيعُ نَسِيبَةً ، وَلَا يَغِيرُ نَقْدَ الْبَلَدِ وَلَا يَفْنِي فَاحِشٌ) فَلَوْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِ

وَلَا يُسَافِرُ بِهِ وَلَا يُنْضِغُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَلِكُلِّ فَنْعُهُ مَتَى شَاءَ ، وَيَنْعَزِلَانِ عَنِ التَّصَرُّفِ بِفَسْخِغِيهَا ، فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا عَزَلْتُكَ أَوْ لَا تَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِي لَمْ يَنْعَزِلِ الْغَائِلُ ، وَتَنْفَسَخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِجُنُونِهِ وَبِإِغْمَائِهِ ، وَالرَّيْبُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ تَسَاوِيًا فِي الْعَمَلِ أَوْ تَفَاوُتًا ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ فَيَرْجِعُ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ فِي مَالِهِ ، وَتَنْفَعُ التَّصَرُّفَاتُ ، وَالرَّيْبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ طُولِبَ بَيِّنَتُهُ بِالسَّبَبِ ، ثُمَّ يُصَدَّقُ فِي التَّلَفِ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ مَنْ فِي يَدِي الْمَالُ هُوَ لِي ، وَقَالَ الْآخَرُ مُشْتَرِكٌ أَوْ بِالْعَكْسِ صَدَّقَ صَاحِبُ الْيَدِ ، وَلَوْ قَالَ اقْتَسَمْنَا وَصَارَ لِي صَدَقَ الْمُسْكِرُ ، وَلَوْ اشْتَرَى وَقَالَ اشْتَرَيْتُهُ لِلشَّرِكَةِ أَوْ لِنَفْسِي وَكَذَبَهُ الْآخَرُ صَدَّقَ الْمُشْتَرَى .

كتاب الوكالة

شريكه (ولايسافر به) أى المال المشترك ، فان سافر ضمن (ولا يرضعه) بضم الياء وسكون الباء : أى يدفعه لمن يعمل فيه مثبعا فان فعل ضمن (بغير إذن) من شريكه ، فان أذن فى شيء من ذلك جاز (ولكل) من الشريكين (فسخه) أى عقد الشركة (متى شاء ، وينعزلان عن التصرف بفسخيهما) أى فسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلتك أولا تصرف فى نصيبى) انعزل المحاطب و (لم ينعزل العازل) فيتصرف فى نصيب المعزول (وتنفسخ بموت أحدهما وبجُنُونِهِ وَبِإِغْمَائِهِ) وعلى ولى الوارث والمجنون استئنافهما عند الغبطة فيها (والربح والخسران على قدر المالكين ، تساويا فى العمل أو تفاوتًا ، فان شرطا خلافا فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله فى ماله) أى الآخر (وتنفع التصرفات) منها لوجود الإذن (والربح على قدر المالكين ويد الشريك يد أمانة ، فيقبل قوله فى الرد) أى رد نصيب شريكه إليه (و) فى (الخسران ، و) فى (التلف) انه ادعاه بلا سبب ، أو بسبب خفى (فان ادعاه) أى التلف (بسبب ظاهر) كحريق وجمل (طوبى ببيئته بالسبب ، ثم) بعد إقامتها (يصدق فى التلف به ، ولو قال من فى يده المال هو لى وقال الآخر) هو (مشترك أو بالعكس) أى قال من فى يده المال هو مشترك . وقال الآخر هو لى (صدق صاحب اليد) بيمينه (ولو قال) صاحب اليد (اقتسمنا وصار) مافى يدي (لى) وقال الآخر بل مشترك (صدق المنكر) بيمينه (ولو اشترى) أحدهما شيئا . (وقال اشتريناه للشركة أو لنفسي وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) بيمينه

كتاب الوكالة

هى بفتح الواو وكسر هاء لغة النحويين ، وشرعا تفويض شخص ماله ففعله مما يقبل النيابة الى غيره

شَرَطُ الْمُوَكَّلِ حَقَّهُ مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِمَالِكٍ أَوْ وَلَايَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا الْمَرْأَةِ وَالْمُحْرَمِ فِي النِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ ، وَيُسْتَنْتَقَى تَوْكِيلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيَصِحُّ ، وَشَرَطُ التَّوَكُّلِ حَقَّهُ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ ، لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَذَا الْمَرْأَةُ وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ لَكِنِ الصَّحِيحُ اعْتِنَاءُ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ ، وَالْأَصَحُّ حَقُّهُ تَوْكِيلَ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْإِجَابِ ، وَشَرَطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ : فَعَلَوْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عَبْدٍ سَيِّئِ كَيْفَهُ ، وَطَلَّاقٍ مَنْ سَيِّئَ كَيْفَهُمَا بَطُلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي عِبَادَةِ إِلَّا الْحَجَّ ، وَتَفَرُّقَ زَكَاةٍ ، وَذَنْجِ أُخْيِيَّةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ وَإِبْلَاءٍ وَلِعَانٍ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَلَا فِي الظَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ فِي طَرَفَيْ بَيْعٍ ، وَهَبَةٍ ، وَسَلَمٍ ، وَرَهْنٍ ، وَنِكَاحٍ ، وَطَلَّاقٍ ، وَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، وَقَبْضِ الدِّيُونِ وَإِقْبَاضِهَا وَالِدَعْوَى وَالْجَوَابِ ، وَكَذَا فِي تَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَصْطِيَادِ وَالْإِخْتِطَابِ فِي

ليفعله في حياته (شرط الموكل حقه مباشرة ما وكل فيه بمالك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة والمحرم في النكاح) أى لا توكل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويجه ولا تزويج موليته وإذا وكلت المرأة وليها في النكاح فهو إذن فيصح عقده (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كالأب والجد في المال والنكاح والوصى والقيم في المال (ويستثنى) من الضابط المذكور (توكيل الأعمى في البيع والشراء فيصح) منه مع أنه لا تصح منه المباشرة (وشرط الوكيل حقه مباشرة التصرف لنفسه ، لا صبي ومجنون) أى لا يصح توكلهما (وكذا المرأة والمحرم في النكاح) إيجابا وقبولا ، ولا يصح توكيل المرأة في الرجعة أيضا (لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الإذن في دخول دار وإيصال هدية) ودعوة وليمة وذبح أخصية وتفريق زكاة ، فكل هذه مستثناة من عكس القاعدة (والأصح حقه توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) ومقابل الأصح حقه فيها ، وقيل بمنعه فيها (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من سببها) وتزويج بنته إذا طلقها زوجها (بطل) أى لم يصح (في الأصح) ومقابله يصح (و) شرط أيضا (أن يكون) الموكل فيه (قابلا للنياحة فلا يصح في عبادة إلا الحج) عند العجز (وتفريق زكاة وذبح أخصية ولا) يصح (في شهادة) لأنها كالعبادة فلا يثبت فيها النياحة (و) لافي (إبلاء ولعان ، و) لافي (سائر الأيمان) لأنها تشبه العبادة (ولا في الظهار في الأصح) ومقابله يصح كالطلاق (ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود) كالضمان والصليح (والفسوخ) كالفسخ بخيار المحاسن والشرط (وقبض الديون وإقباضها) أى الديون . وأما الأعيان فيصح التوكيل في قبضها لاقباضها كالوديعة (و) في (الدعوى والجواب) وإن لم يرض الخصم (وكذا) يصح التوكيل (في تملك المباحات كالأحياء والأصطاد والاحتطاب في

الأظهر ، لآنى الإقرار فى الأصح ، ويصح فى استيفاء عقوبة آدمى كقصاص وحده
 قذف ، وقيل لا يجوز إلا بحضرة الموكل ، وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض
 الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه ، فلو قال وكلفتك فى كل قليل وكثير
 أو فى كل أمورى أو فوضت إليك كل شيء لم يصح ، وإن قال فى بيع أموالى وعققي
 أرقائى صح ، وإن وكلة فى شراء عبد وجب بيان نوعه ، أو دار وجب بيان المحلة
 والسكة ، لا قدر الثمن فى الأصح ، ويشترط من الموكل لفظ يقتضى رضاه كوكلتك
 فى كذا أو فوضته إليك أو أنت وكيلى فيه ، فلو قال بيع أو أعتق حصّل الإذن ، ولا
 يشترط القبول لفظاً ، وقيل يشترط ، وقيل يشترط فى صيغة العقود كوكلتك ،
 دون صيغة الأمر كبيع وأعتق ، ولا يصح تعليقها بشرط فى الأصح ، فإن تجزها ،
 وشرط للتصرف شرطاً جازاً ، ولو قال وكلفتك ومتى عزلتلك فأنت وكيلى صحت فى
 الحال فى الأصح ، وفى عودته وكلاً بعد العزل الوجهان فى تعليقها ، ويجزى إن فى تعليق
 العزل .

الأظهر (ومقابله المنع ، والمالك فيها للوكيل (لا) يصح التوكيل (فى الإقرار فى الأصح) بأن يقول
 وكلتك لتقرّ عني فلان بكذا ، ومقابل الأصح يصح (ويصح) التوكيل (فى استيفاء عقوبة آدمى
 كقصاص وحده قذف) وكذا يجوز للإمام التوكيل فى حدود الله (وقيل لا يجوز) استيفائها
 (إلا بحضرة الموكل ، وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه
 فلو قال وكلفتك فى كل قليل وكثير ، أو فى كل أمورى ، أو فوضت إليك كل شيء) لى (لم يصح)
 التوكيل لمافيه من الغرر (وإن قال فى بيع أموالى وعققي أرقائى صح) وإن لم تكن أمواله معلومة
 (وإن وكلة فى شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركى (أو دار وجب بيان المحلة والسكة) أى
 الحارة (لا قدر الثمن فى الأصح) فى المسألتين ، ومقابله يلزم بيان قدره (ويشترط من الموكل
 لفظ يقتضى رضاه ، كوكلتك فى كذا ، أو فوضته إليك أو أنت وكيلى فيه ، فلو قال بيع أو أعتق
 حصل الإذن ولا يشترط القبول لفظاً ، وقيل يشترط ، وقيل يشترط فى صيغة العقود كوكلتك دون صيغة
 الأمر كبيع أو أعتق) أما القبول معنى ، وهو الرضا بالوكالة فلا بد منه ، فلو رد فقال لا أقبل أو لأفعل
 بطلت (ولا يصح تعليقها بشرط) كذا قدم زيد فقد وكلتك (فى الأصح) ومقابله يصح (فإن
 تجزها وشرط للتصرف شرطاً جازاً) كوكلتك فى بيع دارى وبعها بعد شهر فتصح الوكالة ولا يتصرف
 إلا بعد الشهر (ولو قال وكلتك ومتى عزلتلك فأنت وكيلى صحت فى الحال فى الأصح) ومقابله لا تصح
 (وفى عودته وكلاً بعد العزل الوجهان فى تعليقها) والأصح عدم العود كما أن الأصح فساد
 التعليق (ويجزى إن) أى الوجهان (فى تعليق العزل) كقوله : إذا طلعت الشمس فأنت معزول
 أصحهما عدم صحته .

[فصل] الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ، ولا بئسنة ولا بغير فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا ، فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن ، فإن وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذاك ، وإن أطلق صح في الأصح ، ومحل على المتعارف في مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير ، والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ ، وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ، ولا يسلمه حتى يقبض الثمن ، فإن خالف ضمن ، وإذا وكله في شراء لا يشتري معيبا ، فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل إن جهل العيب ، وإن علمه فلا في الأصح ، وإن لم يساوه لم يقع عنه إن علمه ، وإن جهله وقع في الأصح ، وإذا وقع للموكل فلكل من الوكيل والموكل الرد ، وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت

[فصل] فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع (الوكيل بالبيع مطلقا) أي توكيلا لم يقيد بشيء (ليس له البيع بغير نقد البلد) أي بلد البيع (ولا) يبيع (ببئسنة) وان كان أكثر من ثمن المثل (ولا بغير فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا) كدرهمين في عشرة بخلاف البسر كدرهم فيها فيصح البيع به ، والعادة هي المحكمة في القلة والكثرة (فلو باع على أحد هذه الأنواع) لم يصح (و) إذا (سلم المبيع ضمن) ويسترد ان بقي ، والا غرم الموكل من شاء من المشتري ، والوكيل قيمته وقرار الضمان على المشتري (فان وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذاك) ظاهر ، ولا يزيد عليه ، فان باع بأقص منه أو حالا صح (وإن أطلق) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح ، وحل على المتعارف في مثله) ويشترط الاشهاد ، ومقابل الأصح لأصح (ولا يبيع) الوكيل ولا يشتري (لنفسه وولده الصغير) ولو أذن له فيه أو قدر له الثمن الموكل (والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ) ومقابله لا يصح بيعه لهم (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن) الحال أن لم يمنعه الموكل (و) له (تسليم المبيع) ان لم ينه . أما إذا كان الثمن مؤجلا أو نهاء عن تسليم المبيع فليس له ذلك ، ومقابل الأصح منعه من ذلك مطلقا (ولا يسلمه) أي الوكيل وان كان له تسليم المبيع لكن لا يسلمه (حتى يقبض الثمن ، فان خالف ضمن) قيمته ولو في المثلى (وإذا وكله في شراء) لشيء موصوف أو معين (لا يشتري معيبا ، فان اشتراه في الذمة) وكذا بعين مال الموكل (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب ، وان علمه فلا) يقع عن الموكل (في الأصح) ومقابله يقع (وان لم يساوه لم يقع عنه) أي الموكل (ان علمه) الوكيل (وأن جهله وقع) عن الموكل (في الأصح) ومقابله لا يقع عنه (وإذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فلكل من الموكل والوكيل الرد) بالعيب إلا إذا اشتري الوكيل بعين مال الموكل وكان جاهلا فليس له الرد بل للموكل فقط ، وأما إذا علم فيكون الشراء باطلا (وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن ان تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت) منه ذلك

لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ وَعَجَزَ عَنِ الْأَثْبَاتِ بِكُلِّهِ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُؤْكَلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُكْنِ ، وَلَوْ أُذِنَ فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ وَكُلْ عَنْ
نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالثَّانِي وَكَيْلُ التَّوَكُّلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ ، وَإِنْ قَالَ
وَكُلْ عَنِّي فَالثَّانِي وَكَيْلُ التَّوَكُّلِ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَفِي هَاتَيْنِ
الصُّورَتَيْنِ لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِانْعِزَالِهِ ، وَحَيْثُ جَوَّزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ
يُسْتَرْطُ أَنْ يُؤْكَلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يَعْيِّنَ الْمُؤْكَلُ غَيْرَهُ ، وَلَوْ وَكَّلَ أَمِينًا فَفُسِقَ لَمْ
يَمْلِكِ التَّوَكُّلُ عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] قَالَ : يَبِيعُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ فِي زَمَنٍ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، وَفِي الْمَكَانِ
وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ ، وَإِنْ قَالَ يَبِيعُ بِمِائَةِ كَمْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ
إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالنَّهْيِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً وَوَصَفَهَا فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ
بِالصَّغَةِ ، فَإِنْ كَمْ تُسَاوِ وَاحِدَةً دِينَارًا كَمْ يَصِحُّ الشِّرَاءُ لِلْمُؤْكَلِ ،

(لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ) الْمُؤْكَلُ فِيهِ (وَعَجَزَ) الْوَكِيلُ (عَنْ الْإِثْبَاتِ بِكُلِّهِ ،
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُؤْكَلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُكْنِ) بِخِلَافِ الْمُكْنِ ، وَقِيلَ يُؤْكَلُ فِي الْجَمْعِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِزِّ أَنَّهُ
لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَإِذَا وَكَّلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَاثْنَا يَوْكَلُ عَنِ الْمُؤْكَلِ (وَلَوْ أُذِنَ) الْمُؤْكَلُ (فِي
التَّوَكُّلِ وَقَالَ : وَكُلْ عَنْ نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالثَّانِي وَكَيْلُ التَّوَكُّلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ) الثَّانِي (بِعَزْلِهِ)
أَيِ الْأَوَّلِ (وَانْعِزَالِهِ) بَعَثَ أَوْ جَنُونَ ، وَقِيلَ إِنْ الثَّانِي وَكَيْلُ الْمُؤْكَلِ ، وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا لَا يَنْعَزِلُ
بِعَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ هَكَذَا حِكَايَةُ الْخِلَافِ ، لَا أَنَّهُ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ ، ثُمَّ يَحْكِي فِي عَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ الْخِلَافَ
كَمَا فَعَلَ الْمَصْنُفُ (وَإِنْ قَالَ) الْمُؤْكَلُ لِلْوَكِيلِ (وَكُلْ عَنِّي فَالثَّانِي وَكَيْلُ الْمُؤْكَلِ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ)
بِأَنْ قَالَ وَكُلْ وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي وَلَا عَنكَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ أَنَّهُ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (قُلْتُ :
وَفِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) وَهِيَ إِذَا قَالَ عَنِّي أَوْ أُطْلِقَ (لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِانْعِزَالِهِ ، وَحَيْثُ
جَوَّزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ) عَنْهُ أَوْ عَنِ الْمُؤْكَلِ (يَسْتَرْطُ أَنْ يُؤْكَلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يَعْيِّنَ الْمُؤْكَلُ غَيْرَهُ)
أَيِ الْأَمِينِ فَيَبِيعُ (وَلَوْ وَكَّلَ) الْوَكِيلُ (أَمِينًا) فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ (فَفُسِقَ لَمْ يَمْلِكِ الْوَكِيلُ
عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابَلُهُ يَمْلِكُ عَزْلَهُ .

[فصل] فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَاةِ الْمُقْبِدَةِ بِأَجَلٍ (قَالَ) الْمُؤْكَلُ لِلْوَكِيلِ (يَبِيعُ لِشَخْصٍ
مُعَيَّنٍ) كَزَيْدٍ (أَوْ فِي زَمَنٍ) مُعَيَّنٍ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ (أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ) كَسُوقِ كَذَا (تَعَيَّنَ) ذَلِكَ
فِي الْمَكَانِ وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ) صَحِيحٌ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ (وَإِنْ قَالَ يَبِيعُ بِمِائَةِ كَمْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ)
بِهَا وَلَوْ سَبْعًا وَلَوْ كَانَ فَمِنْ الْمَثَلِ (وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ) عَلَيْهَا (إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالنَّهْيِ) عَنْ الزِّيَادَةِ
فَتَمْتَنِعَ (وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً وَوَصَفَهَا) بِصِفَةٍ (فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالصَّغَةِ) الْمَشْرُوطَةِ
(فَإِنْ لَمْ تَحْدِدْ وَاحِدَةً) مِنْهُمَا (دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الشِّرَاءُ لِلْوَكِيلِ) وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُمَا جَمِيعًا عَنِ الدِّينَارِ

وإن ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة ، وحصول الملك فيها للموكل ، ولو أمره
 بالشراء بمقتضى فاشترى في الذمة لم يقع للموكل ، وكذا عكسه في الأصح ، ومتى
 خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بينه فتصرفه باطل ، ولو اشترى في الذمة ولم
 يسم الموكل وقع للوكيل ، وإن تمامه فقال البائع : بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا
 في الأصح ، وإن قال بعثت موكلك زيداً فقال اشتريت له فالذهب بطلانه ، ويد
 الوكيل يد أمانة ، وإن كان يجعل فإن تعدى صين ولا ينزل في الأصح ، وأحكام
 العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروبة ولزوم العقد بمفارقة المجلس
 والتقابض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل ، وإذا اشترى الوكيل طالبه
 البائع بالتمن إن كان دفعه إليه الموكل ، وإلا فلا إن كان التمن معيناً ، وإن كان
 في الذمة طالبه إن أنكر وكالته أو قال لا أعلمها ، وإن اعترف بها طالبه أيضاً في الأصح
 كما يطالب الموكل ، ويكون

(وان ساوته كل واحدة ، فالأظهر الصحة ، وحصول الملك فيهما للموكل) وليس له بيع إحداها
 ولو دينار ليأتي به وبالأخرى ، ومقابل الأظهر يقول ان اشترى في الذمة للموكل واحدة بنصف
 دينار والأخرى للوكيل ، ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن
 وشاة بغير إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة (ولو أمره بالشراء بعين) أي بشيء من ماله
 معين (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) بل للوكيل (وكذا عكسه) وهو إذا قال اشترى في الذمة
 وادفع هذا عنه فاشترى بالعين فلا يقع للموكل (في الأصح) ومقابله يقع للموكل (ومتى خالف)
 الوكيل (الموكل في بيع ماله) بأن باعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه)
 بأن اشترى بعين ماله على وجه لم يأذن له فيه (فتصرفه باطل ، ولو اشترى في الذمة) غير المأذون
 فيه (ولم يسم الموكل وقع للوكيل) وان نوى الموكل (وان ساء فقال البائع بعثك فقال اشتريت
 لفلان فكذا) يقع للوكيل وتلفو التسمية (في الأصح) ومقابله يبطل العقد (وان قال بعث
 موكلك زيداً ، فقال اشتريت له ، فالذهب بطلانه) أي العقد ، وذلك في موافق الاذن لعدم
 الخطاب بين المتعاقدين (ويد الوكيل يد أمانة ، وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلانته (فان
 تعدى) بلبس ثوب مثلاً (ضمن ولا ينزل في الأصح) ومقابله ينزل (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل
 دون الموكل فيعتبر في الروبة ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط)
 كالربوي ورأس مال السلم (الوكيل دون الموكل ، وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالتمن ان كان
 دفعه إليه الموكل) وله مطالبة الموكل أيضاً (والا) بأن لم يدفعه إليه (فلا) يطالبه (ان كان
 التمن معيناً وان كان في الذمة طالبه) به دون الموكل (ان أنكر وكالته ، أو قال لا أعلمها) لأنه
 بحسب الظاهر يشترى لنفسه (وان اعترف بها طالبه أيضاً في الأصح كما يطالب الموكل ، ويكون

الوكيل كضامن والموكل كأصيل ، وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده
وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري ، وإن اعترف بوكالته في الأصح ، ثم
رجع الوكيل على الموكل . قلت : ولمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح ،
والله أعلم .

[فصل] الوكالة جائزة من الجانبين فإذا عزل الموكل في حضوره أو قال رفعت
الوكالة أو بطلتها أو أخرجتك منها انزل فإن عزله وهو غائب انزل في الحال ، وفي
قول لا حتى يبلغه الخبر ، ولو قال عزلت نفسي أو رددت الوكالة انزل ، وينزل
بمخرج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون وكذا إغماء في الأصح ، وبمخرج
محل التصرف عن ملك الموكل ، وإنكار الوكيل الوكالة لينسيان أو لفرض
في الإخفاء ليس بعزل ، فإن تعمد ولاغرض انزل ، وإذا اختلفا في أصلها أو صحتها بأن
قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين ، فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل
بيمينه ، ولو اشترى جارية بعشرين

الوكيل كضامن والموكل كأصيل) ومقابل الأصح لا يطالب إلا الموكل ، وقيل لا يطالب إلا الوكيل
(وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري ، وإن اعترف
بوكالته في الأصح) ومقابلة رجع على الموكل وحده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بماغرمه
(قلت : ولمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح والله أعلم) ومقابلة لا يرجع على الموكل .

[فصل] في أن الوكالة عقد جائز (الوكالة جائزة من الجانبين) أي من جانب الموكل ومن
جانب الوكيل فلكل منهما فسحها (فإذا عزله الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة أو بطلتها
أو أخرجتك منها انزل ، فإن عزله وهو غائب انزل في الحال ، وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغه
الخبر) ولا يصدق الموكل بعد تصرف الوكيل في قوله كنت عزله إلا بيينة فيبني له أن يشهد
على عزله (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة انزل) ولا فرق بين أن يكون
الموكل حاضرا أو غائبا (وينزل بمخرج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وإن
زال عن قرب (وكذا إغماء في الأصح) ومقابلة لا ينزل به ، وكذا ينزل بمخرج أحدهما عن
أهلية التصرف بسفه أو حجر فلس أو ورق (و) ينزل أيضا (بمخرج محل التصرف عن ملك الموكل)
بالباع ونحوه وكذا بتأجير والإيصال به (وإنكار الوكيل الوكالة للنسيان أو لفرض في الإخفاء) بخوف
ظالم (ليس بعزل ، فإن تعمد) إنكارها (ولاغرض انزل) لأن الجحد حيث رد (وإذا اختلفا في
أصلها) بأن قال وكلتني في كذا فقال ما وكلتك (أو صحتها) بأن قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين
فقال (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) وبصورة ذلك أن يكون بعد التصرف ، أما قبله
فلا حاجة إلى اليمين لأن إنكار الموكل الوكالة عزل الوكيل (ولو اشترى) الوكيل (جارية بعشرين)

وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ فَقَالَ بَلْ بَعَثَرَةٍ وَحَلَفَ، فَإِنْ اشْتَرَى بَعِينَ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَسَمَاهُ فِي
 الْعَقْدِ وَقَالَ بَعْدَهُ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَذَبَهُ
 حَلَفَ عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ بِالْوَكَاةِ، وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمِّ وَلَمْ
 يُسَمِّ الْمُوَكَّلُ وَكَذَا إِنْ سَمَاهُ وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ صَدَقَهُ بِطَلِّ الشَّرَاءِ،
 وَحِينَئِذٍ حُكِمَ بِالشَّرَاءِ لِلْوَكِيلِ يُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوَكَّلِ لِيَقُولَ لِلْوَكِيلِ إِنْ
 كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعَشْرِينَ فَقَدْ بَعَثَكَ بِهَا، وَيَقُولُ هُوَ اشْتَرَيْتُ لِنَحْلٍ لَهُ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ
 بِالنَّصْرِفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ، وَفِي قَوْلِهِ الْوَكِيلُ، وَقَوْلُ
 الْوَكِيلِ فِي تَلَفِ الْمَالِ مَقْبُولٌ بِيَمِينِهِ وَكَذَا فِي الرَّدِّ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ يَجْعَلُ فَلَا،
 وَلَوْ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمُوَكَّلِ وَأَنْكَرَ الرَّسُولُ صَدَقَ الرَّسُولُ، وَلَا يَلْزَمُ
 الْمُوَكَّلُ تَصْدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ قَالَ قَبَضْتُ الثَّمَنَ وَتَلَفَ، وَأَنْكَرَ
 الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَذْهَبِ،

دينارا مثلا وهي تساوي ذلك (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل
 بعشرة، و) لاينة لواحد (حلف) الموكل ثم ينظر (فإن اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)
 وقال المال له (أو) لم يسمه لكن (قال بعده اشتريته) الأولى اشتريتها: أي الجارية (لفلان
 والمال له وصدقه البائع) في ذلك أو قامت بينة بذلك (فالبائع باطل) في الصورين (وإن كذبه)
 البائع ولا بينة (حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل) ويسلم الثمن المعلن ويردّ بدله
 للموكل (وكذا) يقع الشراء له (إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بأن نواه (وكذا)
 يقع الشراء له (إن سماه وكذبه البائع في الأصح وإن صدقه بطل الشراء، وحيث حكم بالشراء
 للوكيل) مع قوله أنه للموكل (يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي يتلطف به (ليقول للوكيل
 إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثتك بها ويقول هو اشتريت لنحلّ له) باطنا، ولا يضرّ
 التعليق في صيغة البيع للضرورة (ولو قال) الوكيل (أنيت بالنصرف المأذون فيه، وأنكر
 الموكل صدق الموكل) بيمينه (وفي قول) بصدق (الوكيل، وقول: الوكيل في تلف المال مقبول
 بيمينه، وكذا) يقبل قوله (في الردّ) على الموكل (وقيل إن كان) وكلا (يجعل فلا) يقبل
 قوله في الردّ، ودعوى الجاني تسليم ما جابه إلى المستأجر له مقبول (ولو ادّعى الردّ على رسول
 الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح)
 ومقابله يلزمه، وإذا صدقه الموكل لم يغرّم الوكيل (ولو قال) الوكيل (قبضت الثمن وتلف) في
 يدي (وأنكر الموكل) قبض الوكيل (صدق الموكل إن كان) الاختلاف بينهما (قبل تسليم
 المبيع، وإلا) بأن كان بعد التسليم (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) والطريق الثاني

وَلَوْ وَكَلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ: قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ صُدُقَ الْمُسْتَحِقِّ يَمِينِهِ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُسَدِّقُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَقِيمُ الْيَمِينِ إِذَا ادَّعَى
دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِحُتَّاجٍ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا
مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْفَاصِبِ وَمَنْ
لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ وَكَلَّنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ
عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَلَّتِهِ ، وَلَوْ قَالَ
أَحَالَنِي عَلَيْكَ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَإِنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ
الدَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الاقرار

يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَإِقْرَارِ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَآخِرَ ، فَإِنْ ادَّعَى الْبُلُوغَ بِالْإِخْتِلَامِ
مَعَ الْإِنْكَارِ صُدَّقَ ،

فِي الْمُسَدَّقِ مِنْهُمَا الْقَوْلَانِ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفِ وَأِنْكَارِ الْمُوَكَّلِ (ولو وكله بقضاء دين فقال
قضيتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ) قَضَاءَهُ (صدق المستحق يمينه ، والأظهر أنه لا يصدق الوكيل على
الموكل إلا بينة) ومقابل الأظهر بصدق عليه (وقيم النيم إذا ادعى دفع المال) إليه (بعد
البلوغ يحتاج إلى بينة على الصحيح) ومقابلته يقبل قوله يمينه (وليس لوكيل ولا مودع أن يقول
بعد طلب المالك لا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ) لأن قوله مقبول في الرد يمينه ، ومقابل الأصح
له ذلك (وللفايب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك) أي التأخير إلى الإشهاد (ولو قال رجل)
لَمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ لِمُسْتَحِقٍّ (وَكَانَ الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ) مَنْ عِنْدَهُ
الْمَالُ (فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ) الدَّفْعُ (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَلَّتِهِ) وقيل يلزمه الدَّفْعُ
بِلا بَيِّنَةٍ (ولو قال) لَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ (أَحَالَنِي) مستحقه (عليك وصدقه وجب الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ)
ومقابلته لا يجب (قلت : وإن قال) لَمَنْ عِنْدَهُ حَقٌّ لِمُسْتَحِقٍّ (أَنَا وَارِثُهُ) المستغرق لتركته (وصدقه)
مَنْ عِنْدَهُ الْحَقُّ (وجب الدَّفْعُ) إِلَيْهِ (على المذهب ، والله أعلم) وقيل لا يجب الدَّفْعُ إِلَيْهِ
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى إِرْثِهِ .

كتاب الاقرار

هُوَ الشُّبُوثُ ، مِنْ قَرَأَ إِذَا بَيَّنَّ ، وَشَرَعًا إِخْبَارُ بَحْقٍ لغيره عليه (يصح من مطلق التصرف)
أَيُّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا الْإِخْتِلَامُ (وإقرار العبي والمجنون لاغ ، فإن
ادَّعَى الْبُلُوغَ بِالْإِخْتِلَامِ) وكذا لو أطلق (مع الإمكان) بأن بلغ من السن تسع سنين (صدق

وَلَا يُحْلَفُ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ بِالسِّنِّ طُولِبَ بَيِّنَةٌ ، وَالسَّفِيهُ وَالْمُفْلِسُ سَبَقَ حُكْمُ إِقْرَارِهِمَا ،
وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الرَّاقِي بِمُوجِبِ عَقُوبَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ بَدِينٍ جَنَابَةً لَا تُوجِبُ عَقُوبَةً فَكَذَبَهُ
السَّيِّدُ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ أَقْرَأَ بَدِينٍ مُعَامَلَةً لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، وَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ ، وَيُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ
الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَكَذَا لِوَارِثٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ بَدِينٍ ،
وَفِي مَرَضِهِ لِأَخْرَ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَقْرَأَ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
لِأَخْرَ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مُكْرَهٍ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَقْرَأِ لَهُ أَهْلِيَّةُ
اسْتِحْقَاقِ الْمَقْرَأِ بِهِ ، فَلَوْ قَالَ لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَى كَذَا فَلَقُوا ، فَإِنْ قَالَ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا
وَجَبَّ ، وَلَوْ قَالَ لِحِمْلِ هِنْدٍ كَذَا يَارِثُ أَوْ وَصِيَّةٌ لَزِمَتْ ، وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُمْكِنُ
فِي حَقِّهِ فَلَقُوا ، وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا كَذَبَ الْمَقْرَأُ لَهُ الْمَقْرَأُ تَرَكَ الْمَالُ فِي
يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَقْرَأُ فِي حَالِ

ولا يحلف (وان كان في خصومة (وان ادَّعاه بالسِّنِّ) بأن قال استكملت خمس عشرة سلة
(طولب بيته ، والسفیه والمفلس سبق حكم إقرارهما) في باي الحجر والتفليس (ويقبل إقرار
الراقي بموجب عقوبة) كقصاص وشرب خمر (ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة) أي حدثا
بجنابة الخطأ واتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بذمته دون رقبته) يتبع به إذا
عتق وان صدقه السيد تعلق برقبته (وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن مأذونا
له في التجارة) بل يتعلق بذمته وان صدقه السيد (ويقبل) على السيد (ان كان) مأذونا له
في التجارة (ويؤدى من كسبه وما في يده) ولا يقبل على السيد ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض
(ويصح إقرار المريض مرض الموت لأجنبي) بحال هينا أو دنيا (وكذا) يقبل إقراره (لو ارث
على المذهب) وفي قول لا يصح ، ومحل الخلاف في الصحة ، وأما الحرمة عند قصد الحرمان فلا
شك فيها ، وكذا عدم حل المقر به للمقر له (ولو أقر في محته بدين) لانسان (وفي مرضه لآخر
لم يقدم الأول ، ولو أقر في محته أو) في (مرضه) بدين لانسان (وأقر وارثه بعد موته لآخر لم يقدم
الأول في الأصح) ومقابله يقدم الأول (ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار ، ويقبل قوله في
الأكراه مع قرينة (ويشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به ، فلو قال لهذه الدابة على كذا فلغو ،
فلو قال) على (بسببها لمالكها) كذا (وجب) وحل على أنه اكترها مثلا (ولو قال لحمل
هند) على (كذا يارث) عن أبيه مثلا (أو وصية) له من فلان (لزمت) ذلك (وإن
أسنده إلى جهة لا تملك في حقه) كقوله أقرضني أو باعني (فلغو) للقطع بكذبه (وان أطلق)
الإقرار فلم يقبه بشيء (صح في الأظهر) ومقابله لا يصح (وإذا كذب المقر له المقر) بحال
(ترك المال في يده في الأصح) ومقابله ينتزعه الحاكم إلى ظهوره في حقه (فان رجع المقر في حال

تَكْذِيبِهِ وَقَالَ غَلِطْتُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] قَوْلُهُ لِزَيْدٍ كَذَا صِغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدِّينِ ، وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْ أَوْ زِنْهُ أَوْ خُذْهُ أَوْ اخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّبٌ أَوْ أَنَا أَقْرَبُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَقَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ فَإِقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ وَجْهٌ ، وَلَوْ قَالَ : اقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ نَعَمْ أَوْ اقْضِي غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحِ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكَاً لِلْمُقَرِّرِ ، فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ تَوْبِي أَوْ ذِمَّتِي الَّتِي عَلَى زَيْدٍ لَعَبْرٌ وَفَهُوَ لَعَوٌ ، وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكَاً إِلَى أَنْ أَقْرَرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَوٌ ، وَلَيْسَ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرِّرِ لِيَسْلَمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ،

تَكْذِيبِهِ (أَى الْمُقَرَّرَ لَهُ) (وَقَالَ غَلِطْتُ) فِي الْإِقْرَارِ (قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ لَا يَصَحُّ ، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا رَجَعَ الْمُقَرَّرُ عَنِ التَّكْذِيبِ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ التَّكْذِيبِ لَكَانَ أَشْمَلٌ .

[فصل] فِي الصِّغَةِ (قَوْلُهُ : لِزَيْدٍ كَذَا صِغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدِّينِ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَيَحْمِلُ عَلَى عَيْنٍ لَهُ يَدُهُ ، وَالْأَوَّلُ عَلَى دِينٍ ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ وَتَلَفَتْ قَبْلَ بَيِّنَةٍ (وَلَوْ قَالَ : لِي هَلِكُ أَلْفٌ ، فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْ أَوْ زِنْهُ أَوْ خُذْهُ أَوْ اخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ) لِأَنَّهُ لِلْإِسْتِهْزَاءِ (وَلَوْ قَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ) وَإِنْ وَجَدْتَ قَوِيَّةَ تَصَرُّفِهِ لِلْإِسْتِهْزَاءِ كَالضَّحْكِ وَالتَّجَبُّ (وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّرٌ) وَلَمْ يَقُلْ بِهِ (أَوْ أَنَا أَقْرَبُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ) لِأَنَّ الثَّانِي وَعَدٌ ، وَالْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ بِوَحْدَانِيَةِ اللَّهِ مِثْلًا (وَلَوْ قَالَ : أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؟ فَقَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ فَإِقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ وَجْهٌ) أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، لِأَنَّ مَقْتَضَى اللَّغَةِ أَنْ نَعَمْ تَصْدِيقٌ لِلنَّفْيِ بِخِلَافِ بَلَى فَانْهَارَ النَّفْيِ ، وَلَكِنْ الْإِقْرَارُ بِمِثْلِهِ الْعَرَفُ (وَلَوْ قَالَ اقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ ، فَقَالَ نَعَمْ ، أَوْ اقْضِي غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحِ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ) أَى الْمَفْتَاحَ مِثْلًا (فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِيهِ .

[فصل] فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ أَرْكَانِ الْإِقْرَارِ (بِشُرُوطِ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكَاً لِلْمُقَرَّرِ) حِينَ يَقَرُّ (فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ تَوْبِي أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُؤُ ، فَهُوَ لَعَوٌ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَنَاقِزُ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ الْمَقْتَضِيَةَ لِلْكَانِ (وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكَاً إِلَى أَنْ أَقْرَرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَوٌ) فَيُطْرَحُ الْآخَرُ وَيُؤْخَذُ بِالْأَوَّلِ (وَلَيْسَ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ لِيَسْلَمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ،

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ يُحْمِلُ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ ، فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ قَبْدٌ فِي يَدِ
 غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حَكِيمٌ بِحُرِّيَّتِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ ،
 وَإِنْ قَالَ أَعْتَقَهُ فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَيَتَّبِعُ فِيهِ
 الْخِيَارَ إِنْ لِلْبَائِعِ قَطْعٌ ، وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمُتَبَوِّلِ فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ
 بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ ، وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ مِنْ جَانِبِهِ كَقَبْدَةِ حِنْطَةٍ ،
 أَوْ بِمَا يَحْمِلُ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْبَلُ بِمَا لَا يُفْتَقَى
 كَخَنْزِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَلَا بَعِيْدَةٍ وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَثِيرٍ
 أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ ، وَكَذَا بِالْمُسْتَوْلَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا يَكْتَلِبُ وَجَلْدَ
 مَبْنِيٍّ ، وَقَوْلُهُ لَهُ كَذَا كَقَوْلِهِ شَيْءٌ ، وَقَوْلُهُ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَوْ لَمْ يُكْرَرْ
 وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ ، وَلَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ
 الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ وَجَبَ
 دِرْهَمَانِ ، وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فِدْرَهَمٌ ، وَلَوْ حَذَفَ

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ يُحْمِلُ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ) بَأَنْ يَسْمَلَ لِلْقَرِّ لَهُ فِي الْحَالِ (فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ
 عَبْدٌ فِي يَدِ غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حَكِيمٌ بِحُرِّيَّتِهِ) وَتَرَفَعَ يَدُهُ عَنْهُ (ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ) فِي صِيغَةِ الْإِقْرَارِ
 (هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ) لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ (وَإِنْ) كَانَ (قَالَ)
 (أَعْتَقَهُ) وَهُوَ يَسْرِقُهُ ظُلْمًا (فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ) أَيْ الْمُشْتَرِي (وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى
 الْمَذْهَبِ) عَمَلًا بِزَعْمِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ يَبِيعُ مِنَ الْجَهْتَيْنِ ، وَقِيلَ اقْتِدَاءٌ مِنْهُمَا (فَيَتَّبِعُ فِيهِ الْخِيَارَ)
 خِيَارَ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (لِلْبَائِعِ فَقَطْ) دُونَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ اقْتِدَاءٌ (وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمُتَبَوِّلِ ،
 فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ) كَفُلَسَ (لَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ
 مِنْ جَانِبِهِ كَقَبْدَةِ حِنْطَةٍ أَوْ بِمَا يَحْمِلُ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُقْبَلُ
 فِيهِمَا (وَلَا يُقْبَلُ) تَفْسِيرُهُ (بِمَا لَا يَفْتَقَى كَخَنْزِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ) مِنْ صِيْدٍ وَنَحْوِهِ (وَلَا) يُقْبَلُ
 تَفْسِيرُهُ (بَعِيْدَةٍ) لِمَرِيضٍ (وَلَا) (رَدِّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَثِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ
 تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَتِمُّوْلُ (وَكَذَا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِالْمُسْتَوْلَةِ فِي الْأَصَحِّ)
 وَمُقَابَلُهُ لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَأَنَّهُ لَا يَسْتَلِ بِمَالٍ (وَقَوْلُهُ) (أَيْ الْمُقَرَّرَ) (لَهُ) (عَلَى) (كَذَا كَقَوْلِهِ) لَهُ
 (عَلَى) (شَيْءٍ) فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا صَرَّ فِيهِ (وَقَوْلُهُ) لَهُ عَلَى (شَيْءٍ شَيْءٍ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَمْ يَكْرَرْ ،
 وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ) مُتَقَانٍ أَوْ مُخْتَلِفَانِ (وَلَوْ قَالَ) لَهُ عَلَى (كَذَا
 دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ) أَوْ سَكَنَهُ (لَزِمَهُ دِرْهَمٌ) أَمَّا الرِّفْعُ وَالْجَرُّ فَلَحْنٌ ، وَلَا يَضُرُّ فِي
 الْإِقْرَارِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ) عَلَى التَّمْيِيزِ (وَجَبَ دِرْهَمَانِ) وَفِي قَوْلِ
 يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ (وَالْمَذْهَبُ) (أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فِدْرَهَمٌ) وَقِيلَ يَلْزِمُهُ فِي كُلِّ دِرْهَمَانِ (وَلَوْ حَذَفَ

الواو فدرهم في الأجزاء ، ولو قال ألف ودرهم قيل تفسير الألف بغير الدراهم ،
ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ، ولو قال الدراهم التي
أقررت بها ناقصة الوزن ، فإن كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله إن
ذكره متصلا ، ومنعه إن فصله عن الإقرار ، وإن كانت ناقصة قيل إن وصله ، وكذا
إن فصله في النص ، والتفسير بالمغشوشة كقول الناقصة ، ولو قال له على من درهم إلى
عشرة لزمه تسعة في الأصح ، وإن قال درهم في عشرة ، فإن أراد المعية لزمه أخذ
عشر ، أو الحساب فعشرة وإلا فدرهم .

[فصل] قال : له عندي سيف في غمد أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف ، أو
غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف ، وأبعد على رأسه عمامة لم
تلزمه العمامة على الصحيح ، أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال
في ميراث أبي ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال في ميراثي من أبي ألف فهو وعد
هبة ، ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم ، فإن قال ودرهم لزمه درهمان ،

الواو فدرهم في الأحوال (الثلاث النصب والرفع والجو (ولو قال له على (ألف ودرهم قبل
تفسير الألف بغير الدراهم) من المال كألف فلس (ولو قال له على (حصة وعشرون درهما
فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية على الإبهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها
ناقصة الوزن) عن دراهم الاسلام (فإن كانت دراهم البلد) الذي أقررت به (تامة الوزن فالصحيح
قبوله إن ذكره متصلا) بأقرار (ومنعه إن فصله عن الإقرار) كاستثناء ، ومقابل الصحيح
يقبل مطلقا ، وقيل لا يقبل مطلقا (وإن كانت) دراهم البلد (ناقصة) عن الدرهم الشرعي ،
وهو ستة دنانير (قبل) قوله (إن وصله ، وكذا إن فصله في النص) وفي وجهه لا يقبل (والتفسير
بالمغشوشة كقول الناقصة) ففيها التفصيل السابق . (ولو قال له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة
في الأصح) ومقابلة عشرة ، وقيل ثمانية (وإن قال له على (درهم في عشرة ، فإن أراد
المعية لزمه أحد عشر أو) أراد (الحساب فعشرة ، وإلا) بأن لم يرد المعية والحساب ، بل أراد
الظرف أو لم يرد شيئا (فدرهم) لأنه المتيقن .

[فصل] في بيان أنواع من الإقرار إذا (قال له عندي سيف في غمد) بكسر الغين ، ومثله
فصل في خاتم (أو ثوب في صندوق) بضم الصاد (لا يلزمه الظرف ، أو غمد فيه سيف أو صندوق
فيه ثوب لزمه الظرف وحده) عملا باليقين (أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على
الصحيح) ومقابلة تلزمه (أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال له (في ميراث أبي
ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال له (في ميراثي من أبي ألف فهو وعد هبة ، ولو قال
له على درهم درهم لزمه درهم) حلا على التأكيذ (فإن قال له على درهم (ودرهم لزمه درهمان)

وَلَوْ قَالَ لَهُ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْأَوَّلِينَ دِرْهَمَانِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ
تَأْكِيدَ الثَّانِي لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ قَوِيَ الِاسْتِنْفَافُ لَزِمَهُ ثَالِثٌ ، وَكَذَا إِنْ قَوِيَ
تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ أَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ أَقْرَأَ بِمِثْلِهِمْ كَشَيْءٍ وَتَوْبٍ وَطَوْلِبٍ بِالْبَيَانِ
فَامْتَنَعَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجْبَسُ ، وَلَوْ بَيْنَ وَكَذَبَهُ الْمُقْرَأُ فَلْيَتَيْنَ وَلْيَدْعُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ
الْمُقْرَأِ فِي نَفْيِهِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ ثُمَّ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ أَلْفٌ قَطُّ ، وَلَئِنْ
اِخْتَلَفَ الْقَدَرُ دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، فَلَوْ وَصَفَهَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ اسْتَدَّهَا إِلَى
جِهَتَيْنِ أَوْ قَالَ قَبَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةَ ثُمَّ قَالَ قَبَضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةَ لَزِمَا ، وَلَوْ
قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمْنٍ تَخْرِيرٌ أَوْ كَلْبٌ أَوْ أَلْفٌ قَضِيَّتُهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمْنٍ عَبْدٌ لَمْ أَقْبِضْهُ إِذَا سَلَّمَهُ سَلَّمْتُ قَبْلَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَجَعَلَ ثَمْنًا ، وَلَوْ
قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ لَا يَلْزِمُ لَزِمَهُ ،
وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ ثُمَّ جَاءَ بِأَلْفٍ وَقَالَ أَرَدْتُ بِهِ هَذَا وَهُوَ

لاقتضاء العطف المغيرة (ولو قال له) على (درهم ودرهم ودرهم لزمه بالأولين درهمان . وأما الثالث
فإن أراد به تأكيده الثاني لم يجب به شيء ، وإن قوى) به (الاستنفاف لزمه ثالث ، وكذا) يلزمه ثالث
(إن قوى) به (تأكيده الأول) لمنع العطف التأكيد (أو أطلق) بأن لم ينو به شيئاً (في الأصح)
ومقابله لا يلزمه في الإطلاق ثالث (ومنى أقرأ بمثلهم كشيء وتوب وطولب بالبيان فامتنع فالصحيح أنه
يجبس) ومقابله لا يجبس (ولو بين) المبهم بما يقبل (وكذبه المقر له فليتين وليدع ، والقول قول
المقر في نفيه) يجيبه ، فلو قال له على شيء ثم فسره بمائة درهم فقال المقر له أنه مائة دينار وادعى
بها ويحلف المقر أنه ليس له عليه مائة دينار ويبطل إقراره ، وإن قال المقر له بل هو مائتا درهم
حلف المقر أنه ليس له عليه إلا مائة درهم وثبتت المائة (ولو أقرأ له بألف) في يوم (ثم أقرأ له
بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط ، إن اختلف القدر) كأن أقرأ بألف ثم بخمسمائة أو بالعكس
(دخل الأقل في الأكثر فلو وصفها بصفتين مختلفتين) كصحاح ومكسرة (أو استدّها إلى جهتين)
كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزما) أي القدران
في الصور الثلاث ، ولا يدخل أحدهما في الآخر (ولو قال له على ألف من ثمن خر أو كلب أو ألف
قضيته لزمه الألف في الأظهر) عملاً بأول الإقرار وإنهاء لآخره ، ومقابل الأظهر لا يلزمه عملاً بآخره
(ولو قال له على ألف) (من ثمن عبد لم أقبضه إذا سلمه) أي العبد (سلمت قبل على المذهب
وجعل ثمنًا) أي أجرى عليه أحكامه حتى لا يجبر على التسليم إلا بعد القبض وقيل لا يقبل (ولو
قال له على ألف إن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب) لأنه علقه بالمشيئة ومشية الله لا تعلم ، والطريق
الثاني يجري فيه القولين في قوله له على ألف من ثمن خر (ولو قال له على ألف لا يلزمه) (لزمه)
لأنه غير منتظم فلا يبطل الإقرار به (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت هذا وهو

وَدِيعةٌ فَقَالَ الْمُقْرُّ لَهُ لِي عَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ صُدَّقَ الْمُقْرُّ فِي الْأَظْهَرِ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ
قَالَ فِي ذِمَّتِي أَوْ دَيْنًا صُدَّقَ الْمُقْرُّ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : فَإِذَا قَبِلْنَا التَّغْيِيرَ بِالْوَدِيعةِ
فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا أَمَانَةٌ فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلْفَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَدَعْوَى الرَّدِّ ، وَإِنْ قَالَ لَهُ
عِنْدِي أَوْ مَعِيَ أَلْفٌ صُدَّقَ فِي دَعْوَى الْوَدِيعةِ وَالرَّدِّ وَالتَّلْفِ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ
أَقْرَبَ بِيَبْعِ أَوْ هِبَةٍ وَإِقْبَاضٍ ثُمَّ قَالَ كَانَ فَاسِدًا وَأَقْرَرْتُ لَظَنِّي الصَّحَّةَ لَمْ يُقْبَلْ ، وَلَهُ
تَحْلِيفُ الْمُقْرِّ لَهُ ، فَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَ الْمُقْرُّ وَبَرَّى ، وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لَزَيْدٌ بَلْ لِعَمْرٍو
أَوْ غَضِبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرٍو سَلَّمْتُ لَزَيْدٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْمُقْرِّ يَغْرُمُ قِيَمَتَهَا لِعَمْرٍو
بِالْإِقْرَارِ ، وَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ ، فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا تِسْعَةً إِلَّا
تَمْنَانِيَةً لَزِمَهُ تِسْعَةٌ ، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ كَأَلْفٍ إِلَّا ثَوْبًا ، وَيُبَيِّنُ بِثَوْبٍ قِيَمَتَهُ
دُونَ أَلْفٍ ، وَمِنْ الْمَعِينِ كَهَذِهِ الدَّارُ لَهُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ ، أَوْ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ لَهُ إِلَّا
ذَا الدَّرْهَمِ ، وَفِي الْمَعِينِ وَجْهٌ شَاذٌ .

وَدِيعةٌ فَقَالَ الْمُقْرُّ لَهُ لِي عَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ (غير ألف الوديعة) (صدق المقر في الأظهر بمثله) فيحلف
أنه لا يلزمه تسليم ألف آخر إليه وأنه ما أراد بإقراره إلهذه ، ومقابل الأظهر أنه يصدق المقر له بمثله
أن له عليه ألفا آخر (فإن كان قال) في الإقرار الماضي (في ذمتي أو دينا صدق المقر له على المذهب)
وقبل القول قول المقر (قلت : فإذا قبلنا التفسير بالوديعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه) أي المقر
(التلف بعد الإقرار ودعوى الرد) بعده شأن الدائع (وإن قال له عندي أو معي ألف صدق
في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً ، والله أعلم) لأن معي وعند مشعران بالأمانة (ولو أقرب بيع
أوهبة وإقباض ثم قال كان فاسداً وأقررت لظني الصحة لم يقبل) قوله بفساده (وله تحليف المقر
له فإن نسل حلف المقر) أنه كان فاسداً (وبرى) من البيع والمهبة : أي حكم بطلانها (ولو قال
هذه الدار لزبد بل لعمر أو غضبتها من زيد بل من عمرو سلمت لزبد ، والأظهر أن المقر) بعد
تسليمها لزبد (يغرم قيمتها لعمر أو بالإقرار) لحيلولة بينه وبين ملكه ، ومقابل الأظهر لا يغرم
(ويصح الاستثناء) في الإقرار وغيره (إن اتصل) بالمستثنى منه بحيث يعد معه كلاماً واحداً
عروفاً ، فلا يضر الفصل بسكتة تنفس ، بخلافه بكلام أجنبي ولو يسيراً أو سكوت طویل (ولم يستغرق)
الاستثناء المستثنى منه ، فإن استغرقه كله على خمسة إلا خمسة فباطل (فلو قال له على عشرة إلا تسعة
إلا ثمانية لزمه تسعة) لأن الاستثناء من النفي إثبات وعكسه ، فالمعنى هنا إلا تسعة لا تلزم إلا
ثمانية تلزم ويضاف إليها الواحد الباقي من العشرة (ويصح من غير الجنس كالألف إلا ثوباً وبين
ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف يطل الاستثناء (و) يصح الاستثناء (من المعين
كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هذه الدراهم له إلا ذا الدرهم ، وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح

قُلْتُ : لَوْ قَالَ هُوَ لَا الْعَمِيدُ لَهُ إِلَّا وَاحِدًا قَبْلَ وَرَجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ ، كَذِبًا كَلَامًا إِلَّا
وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَنَى صَدَقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
[فصل] أَقْرَبُ بِنَسَبٍ إِنْ أُلْحَقَهُ بِنَفْسِهِ اشْتَرَطَ لِمَنْعِهِ أَنْ لَا يُكَذِّبَهُ الْحَسُّ وَلَا
الشَّرْعُ بِأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَهْلًا
لِلتَّصَدِيقِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْغَايَةِ فَكَذِبُهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ صَغِيرًا ثَبَتَ ،
فَلَوْ بَلَغَ وَكَذِبُهُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَ مَيِّتًا صَغِيرًا ، وَكَذَا كَبِيرًا
فِي الْأَصَحِّ ، وَيَرْتَبِعُهُ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اثْنَانِ بِالْغَايَةِ ثَبَتَ لِمَنْ صَدَّقَهُ ، وَحُكْمُ الصَّغِيرِ يَأْتِي فِي
الْقَبِيضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ لَوْلَدَ أُمِّيَّةٍ هَذَا وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ ، وَلَا يَثْبُتُ
الِاسْتِيلَادُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ وَلَدِي وَلَدَتُهُ فِي مِلْكِي ، فَإِنْ قَالَ عَلِقْتُ يَدَ فِي
مِلْكِي ثَبَتَ الْإِسْتِيلَادُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لَهُ لُحَقَهُ بِالْفِرَاشِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ ، وَإِنْ
كَانَتْ مَرْوَجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ ،

الاستثناء منه (قلت : لو قال هو لا العمد له إلا واحدًا قبل ورجع في البيان إليه) لأنه أعرف (فان
ماتوا إلا واحدًا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح ، والله أعلم) ومقابله لا يصدق للثمة .
[فصل] في الإقرار بالنسب ، وهو القرابة ، إذا (أقر بنسب ان أحقه بنفسه) كهذا ابني (اشترط
لصحته أن لا يكذبه الحس) بأن يكون في سن يمكن أن يكون منه ، فان كان في سن لا يتصور أن
يكون منه بطل الإقرار (ولا) يكذبه (الشرع) وتكذيبه (بأن يكون معروف النسب من غيره
وأن يصدق المستلحق) بفتح الحاء (ان كان أهلاً للتصديق) بأن يكون مكلفاً (فان كان بالغاً
فكذبه لم يثبت إلا ببينة) وكذا لو سكت عن التكذيب والتصديق ، فان لم تكن له بينة حلفه ، فان لم
يحلف حلف هو وثبت نسبه (وان استلحق صغيراً ثبت) نسبه بالشروط المارة ماعدا التصديق
(فلو بلغ وكذبه لم يبطل) نسبه (في الأصح) ومقابله يبطل (ويصح أن يستلحق ميئاً صغيراً
وكذا كبيراً في الأصح) ومقابله لا يصح لفوات التصديق (و) على صحة الاستلحاق (برنه) أي
الميت المستلحق ولا نظر للثمة (ولو استلحق اثنان بالغاً ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما ، فان لم
يصدق واحداً منهما عرض على القائف كما يأتي (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان (يأتي في)
كتاب (القبض ان شاء الله تعالى ، ولو قال لولد أمتي) غير المزوجة والمستفرشة (هذا ولدي ثبت
نسبه) عند اجتماع الشروط (ولا يثبت الاستيلاد في الأظهر) لاحتمال أنه أولادها بنكاح ثم ملكها
ومقابل الأظهر يثبت (وكذا) لا يثبت الاستيلاد (لو قال ولدي ولدته في ملكي) لاحتمال أن
يكون قد أحلها قبل الملك (فان قال علقت به في ملكي ثبت الاستيلاد ، فان كانت الأمة) (فراشا
له) بأن أقر بوطنها (لحقه) الولد (بالفراش من غير استلحاق وان كانت مملوكة فلولد الزوج

وَاسْتَلْحَقُ السَّيِّدَ بَاطِلٌ ، وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيَنْبُتُ نَسَبُهُ
مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُلْحَقِ بِهِ مَيْتًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ
لَا يَكُونَ نَفَاهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَقْرِّ وَارِثًا حَاضِرًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُسْتَلْحَقَ لَا يَرِثُ
وَلَا يُشَارِكُ الْمَقْرَّ فِي حَصَّتِهِ ، وَأَنَّ الْبَالِغَ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَنْفَرِدُ بِالْإِقْرَارِ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ
الْوَارِثِينَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا لِلْمَقْرِّ ثَبَتَ النَّسَبُ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ ابْنُ حَاضِرٍ
بِأَخِيهِ مَجْهُولٍ فَأَنْكَرَ الْمَجْهُولُ نَسَبَ الْمَقْرِّ لَمْ يُوْثَرْ فِيهِ ، وَيَنْبُتُ أَيْضًا نَسَبُ الْمَجْهُولِ ،
وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ الظَّاهِرُ يَحْجِبُهُ الْمُسْتَلْحَقُ كَأَخٍ أَوْ ابْنٍ لِيَلَيْتَ ثَبَتَ النَّسَبُ
وَلَا إِرْثٌ .

واستلحاق السيد باطل لا اعتبار به (وأما إذا أُلْحِقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيَنْبُتُ نَسَبُهُ
مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ) إذا كان رجلاً كالأب والجد فيما ذكر . وأما إذا كان امرأة فلا يصح استلحاق
وارثها بها وإنما يثبت ذلك (بالشروط السابقة) فيما إذا أُلْحِقَ بنفسه (ويشترط) أيضاً (كون
الملحق به ميتاً) فلا يلحق بالحي ولو مجنوناً (ولا يشترط أن لا يكون) الميت (نفاه) أي المستلحق
(في الأصح) فلو كان الميت نفاه بلعان مثلاً واستلحقه الوارث صح ، ومقابل الأصح لا يصح
(ويشترط كون المقر) في إلحاق النسب بغيره (وارثاً حاضراً) لتركه الملحق به واحداً كان أو أكثر
فلو مات عن ابنين وأقرَّ بثلث ثبت نسبه وورث ، وبعتبر موافقة الزوج والزوجة (والأصح) فيما
إذا أقرَّ أحد الحائزين بثلث وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته)
ظاهراً . وأما باطننا فيلزمه أن يشاركه في حصته ، ومقابل الأصح يشارك المقر في حصته ظاهراً أيضاً
(و) (الأصح) (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالإقرار) ل ينتظر بلوغ الصغير فإذا بلغ
ووافق ثبت النسب ، ومقابل الأصح ينفرد به ويحكم بثبوت النسب احتياطاً (و) (الأصح) (أنه لو أقرَّ
أحد الوارثين) الحائزين بثلث (وأنكر الآخر ومات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب) وإن لم يجدد
إقراره بعد الموت ، ومقابل الأصح لا يثبت (و) (الأصح) (أنه لو أقرَّ ابن حائز بأخوة مجهول فأنكر
المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابنه ولست أنت ابنه (لم يُوْثَرْ فِيهِ) إنكاره (ويثبت أيضاً نسب
المجهول) ومقابل الأصح يُوْثَرْ فيحتاج المقر إلى بينة على نسبه ، وقيل لا يثبت نسب المجهول (و)
الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر يحجبه المستلحق) بفتح الحاء (كأخٍ أقرَّ ابن لليت ثبت
النسب) للابن (ولارث) له ، ومقابل الأصح لا يثبت النسب أيضاً ، وقيل يثبتان .

كتاب العارية

شَرَطُ الْمَعِيرِ حَقُّ تَبَرُّعِهِ ، وَمِلْكُهُ لِلنَّفْعَةِ فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرٌ لَا مُسْتَعِيرٌ عَلَى الصَّحِيحِ ،
وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْدِيبَ مَنْ يَسْتَوْفِي النَّفْعَةَ لَهُ ، وَالْمُسْتَعَارُ كَوْنُهُ مُتَنَفِعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، وَتَجُوزُ
إِعَارَةُ جَارِيَةٍ لِلْخِدْمَةِ امْرَأَةً أَوْ مُحَرَّمٍ ، وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَاثِرٍ ، وَالْأَصَحُّ
اشْتِرَاطُ لَفْظِ كَأَعْرَنْتُكَ أَوْ أَعْرِئَنِي ، وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ ، وَلَوْ قَالَ
أَعْرَنْتُكَ لَتَعْلِفَهُ أَوْ لَتُعِيرَنِي فَرَسَكَ فَهُوَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ تُوجِبُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ ، وَمُؤْنَةُ
الرَّذِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ لَا بِاسْتِعْمَالِ ضَمْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ
مَا يَنْتَحِقُ أَوْ يَنْسَحِقُ بِاسْتِعْمَالٍ ، وَالثَّلَاثُ

كتاب العارية

بتشديد الياء وتخفيف . وهي لغة اسم لما يعار ، وشرعا اسم للعقد المقيد بما يأتي (شرط المعير حقه
تبرعه) فلا تصح من صبي وسفيه ومفلس ومكاتب ولا من مكره (و) شرط للمعير أيضا (ملكه
المنفعة) ولو بوصية (فيعير مستأجر لا مستعير على الصحيح) لأنه غير مالك للنفعة وإنما أبيع
له الانتفاع ، ومقابل الصحيح يعير فتكفي عنده الإباحة (وله) أي المستعير (أن يستدب من يستوفي
المنفعة له) كأن يركب الدابة المستعارة زوجته أو خادمه لكن بشرط أن يكون من يستدب مثله أو
دونه (و) شرط (المستعار كونه منتفعا به) انتفاعا مباحا يقصد ، فلا يعار الحمار الزمن ولا آلات
الملاهي ولا التقدان . نعم إن قصد في التقدين التزين بهما أو الضرب على طبعها صحت الإعارة
ولا بد أن يكون الانتفاع حاصلًا (مع بقاء عينه) فلا يعار المطعوم ، لأن الانتفاع به باستهلاكه
(وتجوز إعارة جارية لخدمة امرأة أو) ذكر (محرم) الجارية ، فلا تجوز إعارتها لرجل غير محرم
ومثل الجارية الأمرد لمن يخشى عليه منه ، وكذلك العبد للمرأة ، ومتى لم تجز فسدت (ويكره إعارة
عبد مسلم لكاثر) كراهة تنزيه (والأصح اشتراط لفظ كأعرتك أو أعرئني ، ويكفي لفظ أحدهما مع
فعل الآخر) ومقابل الأصح لا يشترط اللفظ ، فلوراء حافيا فأعطاه فعلا فعند من لا يشترط اللفظ
هو عارية ، وعند من يشترطه إباحة (ولو قال أعرتك) أي الفرس (لتعلفه أو لتعيرني
فرسك فهو إجارة فاسدة) لجهالة الملف في الأولى والغرض في الثانية (توجب أجره المثل) إذا
مضى بهد قبضه زمن مثله أجره ، والعين ليست مضمونة ، ونفقة المستعار على المالك (ومؤنة
الرذ) للعارية (على المستعير) بخلاف الوديعة (فإن تلفت) العين المستعارة (لا باستعمال)
مأذون فيه (ضمناها وإن لم يفرط) واستثنى من ذلك مسائل : منها ما لو استعار الفقيه كتابا موقوفا
على طائفة هو منهم وتلف فلا يضمه (والأصح أنه) أي المستعير (لا يضمن ما يمتنع) أي
يتلف بالسكينة (أو ينسحق) أي ينقص (باستعمال) مأذون فيه ، ومقابله يضمن (والثالث)

يُضْمَنُ الْمُنْمَحِقَ ، وَالْمُسْتَعِيرُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَلَفَتْ دَابَّتُهُ فِي يَدِ
وَكِيلٍ بَعَثَهُ فِي شُغْلِهِ أَوْ فِي يَدٍ مِنْ سَلَمَتِهَا إِلَيْهِ إِيْرُوضَهَا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَهُ الْإِثْنَاهُ بِحَسَبِ
الْإِذْنِ ، فَإِنْ أَعَارَهُ لِرِزَاعَةٍ حِنْطَةٍ زَرَعَهَا وَمِثْلَهَا إِنْ لَمْ يَنْبَهُ ، أَوْ لِشَعِيرٍ لَمْ يَزْرَعْ
مَافَوْقَهُ كَحِنْطَةٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الزَّرَاعَةَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَيَزْرَعُ مَا شَاءَ ، وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبْنَاءِ
أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ وَلَا عَكْسُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْرُسُ مُسْتَعِيرُ لِبْنَاءِ وَكَذَا
الْعَكْسُ ، وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ مُطْلَقَةً ، بَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ نَوْعِ الْمَنْفَعَةِ .

[فصل] لِكُلِّ مِثْمَا رَدُّ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ إِلَّا إِذَا أَعَارَ لِذَقْنٍ فَلَا يَرْجِعُ حَتَّى
يَنْتَدِرِسَ أَثَرُ الْمَدْفُونِ وَإِذَا أَعَارَ لِلْبْنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً ثُمَّ رَجَعَ إِنْ كَانَ
شَرَطَ الْقَلْعَ مَجَانًا لَزِمَهُ ، وَإِلَّا

من الأقوال (يضمن المنمحق) دون المنسحق (والمستعير من مستأجر) إجارة مهيضة (لا يضمن)
الثالث (في الأصح) ومقابلته يضمن ، فان كانت الاجارة فاسدة ضمنا معا والقرار على المستعير
(ولوتلف دابته في يد وكيل) له (بعثه في شغله ، أو) تلفت (في يد من سلمها إليه ليروضها)
أى بعلمها المشى من غير تفریط منهما (فلا ضمان) على واحد منهما (وله) أى المستعير (الارتفاع)
بالمعار (بحسب الاذن) ولو أعاره دابة ليركبها لموضع معين فله ركوبها عند العود وان لم يصرح
به بخلاف الاجارة (فان أعاره) أرضا (لزراعة حنطة) مثلا (زرعها ومثلها) أو دونها في
الضرر (ان لم ينه) عن غيرها ، فان نهاه لم يكن له زرع (أو) أعاره أرضا (لشعير لم يزرع
مافوقه حنطة) فان خالف وزرع مالمس له كان للمعير قلعه مجانا (ولو أطلق الزراعة) أو الاذن
فيها (صح) عقد الاعارة (في الأصح ، ويزرع ماشاء) مما اعتيد زرعوه ولو نادرا (وإذا
استعار لبناء أو غراس فله الزرع) ان لم ينه لأنه أخف (ولا عكس) أى إذا استعار لزرع فلا
يبنى ولا يفرس (والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء ، وكذا العكس) أى لا يبنى مستعير لغراس
لاختلاف الضرر ، ومقابل الصحيح يجوز ما ذكر ، لأن كلا منهما للتأبيد (و) الصحيح (أنه
لا تصح إعارة الأرض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره ، ومقابل الصحيح
نصح ، ولا يضر الجهل لأنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة .

[فصل] في بيان أن عقد العارية من العقود الجائزة (لكلّ منهما) أى المعير والمستعير
(ردّ العارية متى شاء) وان كانت مؤقتة والمدة باقية (إلا إذا أعار) أرضا (لذقن فلا يرجع
حتى يندرس أثر المدفون) بأن يصير ترابا (وإذا أعار للبناء أو الغراس ولم يذكر مدة) بأن
أطلق (ثم رجع) بعد أن بنى المستعير أو غراس (إن كان) المعير (شرط القلع مجانا) أى
بلا أرض لنقصه (لزمه) أى المستعير قلعه . فان امتنع فلم يعير القلع ، وكذا لو شرط القلع من غير
تعريض لكونه مجانا أم لا ، وأما لو شرط القلع مع غرامة الأرض فيلزمه (وإلا) أى ان لم يشترط

فَإِنْ أَخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلَعَ ، وَلَا يُلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَلْزِمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا ، بَلِ الْمَعِيرُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعْ وَيُضْمِنَ أَرْضَ النَّقْصِ ، قِيلَ أَوْ يَتَمَلَّكَهُ بِقِيَمَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا إِنْ بَذَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأُجْرَةَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْذُلْهَا فِي الْأَصَحِّ ، ثُمَّ قِيلَ يَبِيعُ الْحَاكِمُ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا وَتَقْسِمُ بَيْنَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْرِضُ عَنْهُمَا حَتَّى يَخْتَارَا شَيْئًا ، وَلِلْمَعِيرِ دُخُولُهَا وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا ، وَلَا يَدْخُلُهَا الْمُسْتَعِيرُ بِغَيْرِ إِذْنٍ لِلتَّفَرُّجِ ، وَيَجُوزُ لِلْسَّقَى وَالْإِسْلَاحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِكُلِّ بَيْعٍ مِلْكُهُ ، وَقِيلَ لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ بَيْعُهُ لِمَالِكٍ ، وَالْعَارِيَةُ الْمُؤَقَّتَةُ كَالْمُطْلَقَةِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهُ الْقَلْعُ فِيهَا مَجَانًا إِذَا رَجَعَ ، وَإِذَا أَعَارَهُ لِزُرَاعَةٍ وَرَجَعَ قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ فَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَيْهِ الْإِبْقَاءُ إِلَى الْحَصَادِ ، وَأَنْ لَهُ الْأُجْرَةَ ، فَلَوْ عَيَّنَّ مُدَّةً وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ قَلَعَ مَجَانًا ،

عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع) بلا أرض (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح . قلت : الأصح تلزمه ، والله أعلم) فيلزمه إذا قلع رد الأرض إلى ما كانت عليه ليرد كما أخذ (وان لم يختار) المستعير القلع (لم يقلع) المعير (مجانا بل للمعير الخيار بين أن يبقيه بأجرة) أي أجرة مثله (أو يقلع ويضمن أرض نقصه) وهو قسدر التفاوت ما بين قيمته قائما ومقلوعا (قيل أو يملكه) بعقد (بقيمته) مستحق القلع ، والمعتمد تخييره بين الحاصل الثلاث (فان لم يختار أي المعير واحدة من الحاصل المذكورة) (لم يقلع مجانا إن بذل) أي أعطى (المستعير الأجرة) للأرض (وكذا ان لم يبذلها في الأصح) لأن المعير مقصر بترك الاختيار ، ومقابل الأصح يقلع لأنه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بالأرض مجانا (ثم) على الأصح (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما ، والأصح أنه) أي الحاكم (يعرض عنهما حتى يختارا شيئا) أي يختار المعير ماله اختياره ويوافق المستعير (وللمعير دخولها والانتفاع بها) في مدة المنازعة (ولا يدخلها المستعير بغير إذن) من المعير (للتفرج) وهو لفظ مولد (ويجوز) الدخول (للسقي والإصلاح) له أو للبناء (ولكل) من المعير والمستعير (بيع ملكه) من صاحبه وغيره (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث ، والعارية المؤقتة كالمطلقة) فيما تقدم من الأحكام إذا انتهت المدة أو رجع المعير (وفي قول له القلع فيها مجانا إذا رجع) بعد المدة ، وهو بعدها لا يحتاج إلى رجوع فكان الأولى التعبير بالانتهاء دون الرجوع (وإذا أعار لزراعة ورجع قبل إدراك الزرع ، فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) لأن له أمدا ينتظر ، بخلاف البناء والغراس ، ومقابل الصحيح له أن يقلع ويغرم أرض النقص ، وقيل له تملكه بالقيمة (و) الصحيح (أن له الأجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد (ولو عين) المعير (مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره) أي المستعير (بتأخير الزراعة قلع) المعير (مجانا) ويلزمه أيضا تسوية الأرض ، أما إذا لم يحصل منه تقصير فانه

وَلَوْ سَمِعَ السَّيْلُ بَذْرًا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَتَ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ ، وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعْرَئِنِيهَا فَقَالَ بَلْ أُجْرُنُكَهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَزَارِعُهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : أَعْرَئِنِي ، وَقَالَ بَلْ غَصَبْتَ مِنِّي ، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ ، لَسَكِنَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ ، وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ الْمَالِكُ أَكْثَرَ حَلْفَ لِلزِّيَادَةِ .

كتاب الغصب

هُوَ : الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَّاشٍ فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ ، وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَزْجَحَ عَنْهَا أَوْ أَرْجَحَ وَقَهَرَهُ عَلَى الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ سَكَنَ بَيْنًا وَمَنْعَ الْمَالِكِ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ

يَكُونُ كَمَا لَوْ أَعَارَ مَظْلَقًا فَبَقِيَ إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ (وَلَوْ جَلَّ السَّيْلُ بِذْرًا) لِغَيْرِهِ (إِلَى أَرْضِهِ قَبِتَ) فِيهَا (فَهُوَ) أَيْ النَّابِتُ (لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْمَالِكُ (يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ) أَيْ النَّابِتِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يُجْبَرُ لِعَدَمِ تَعَدُّيهِ (وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً) لِغَيْرِهِ (وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعْرَئِنِيهَا ، فَقَالَ) لَهُ مَالِكُهَا (بَلْ أُجْرُنُكَهَا) مَدَّةً بِكَذَا (أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَزَارِعُهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ) فَيَصْدُقُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرِ بِمِثْلِهِ لَا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَقِيلَ يَصْدُقُ الرَّابِعُ وَالزَّارِعُ ، وَقِيلَ يَصْدُقُ الْمَالِكُ فِي الْأَرْضِ دُونَ الدَّابَّةِ (وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْرَئِنِي وَقَالَ) الْمَالِكُ (بَلْ غَصَبْتَ مِنِّي ، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ) بِمَا يُوجِبُ ضَمَانَ الْعَارِيَةِ (فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ) لِأَنَّ كِلَا مِنَ الْمَغْصُوبِ وَالْمُسْتَعَارِ مَضْمُونٌ (لَكِنِ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ الْمَالِكُ) بِالْغَصْبِ (أَكْثَرَ حَلْفَ لِلزِّيَادَةِ) وَأَمَّا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فَيَأْخُذُهُ بِالْإِيجِينَ .

كتاب الغصب

(هُوَ) لُغَةً أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا ، وَشَرْعًا (الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا) أَيْ غَيْرُ حَقٍّ ، وَالْحَقُّ يُشْمَلُ الْمَالُ وَغَيْرُهُ كَالسَّكْبِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ ، وَلِذَلِكَ عُدِلَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَلَمْ يُعْبَرْ بِمَالٍ ، وَالْغَصْبُ مِنَ السَّكْبِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَغْصُوبُ نَصَابَ سُرْقَةٍ (فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَّاشٍ) لِغَيْرِهِ (فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ) ذَلِكَ ، وَسِوَاهُ حُضْرُ الْمَالِكِ أَمْ غَافَ (وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ) أَيْ دَارَ غَيْرِهِ (وَأَزْجَحَ عَنْهَا) أَيْ أَخْرَجَهَا مِنْهَا (أَوْ أَرْجَحَ وَقَهَرَهُ عَلَى الدَّارِ) بِأَنْ أَخْرَجَهَا مِنْهَا (وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ) لِلدَّارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَنْقُولَاتِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ صَاحِبُهُ مِنْ قَلْعِهِ (وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ) أَنَّهُ لَيْسَ بِغَاصِبٍ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ (وَلَوْ سَكَنَ بَيْنًا) مِنَ الدَّارِ (وَمَنْعَ الْمَالِكِ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ

فَنَاصِبٌ لِلْبَيْتِ فَقَطْ ، وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْإِسْتِيلَاءِ وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا فَغَاصِبٌ ، وَإِنْ كَانَ وَلَمْ يُزَيِّجْهُ فَغَاصِبٌ لِنِصْفِ الدَّارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا لَا يَعُدُّ مُسْتَوِيلًا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الرَّدُّ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ ضَمَنُهُ ، وَلَوْ أَتَلَفَ مَالًا فِي يَدِ مَالِكِهِ ضَمَنُهُ ، وَلَوْ فَتَحَ رَأْسَ زِقٍ مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَخَرَجَ مَا فِيهِ بِالْفَتْحِ ، أَوْ مَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَتْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمَنٌ ، وَإِنْ سَقَطَ بِمَارِضٍ رِيحٍ لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَوْ فَتَحَ قَفَصًا عَنْ طَائِرٍ وَهَيَّجَهُ فَطَارَ ضَمَنُهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَلَا يُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا طَارَ فِي الْحَالِ ضَمَنٌ ، وَإِنْ وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا ، وَالْأَيْدَى الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدَى ضَمَانٍ ، وَإِنْ جَهِلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبُ ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ فَكَغَاصِبٍ مِنْ غَاصِبٍ فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَكَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدَ ضَمَانٍ كَالْعَارِيَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ يَدَ أَمَانَةٍ كَوَدِيعَةٍ فَالْقَرَارُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَمَتَى أَتَلَفَ الْأَخِيذُ مِنَ الْغَاصِبِ مُسْتَقِلًّا بِهِ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ،

فغاصب للبيت فقط ، ولو دخل (الدار) بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب (ها) ، وإن ضعف الداخل وفوى المالك ، وأما إن دخل لأعلى قصد الاستيلاء بل بقصد التفرج فليس بغاصب (وإن كان) المالك فيها (ولم يزججه فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون) الداخل (ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للمغصوب فورا ، وإن تسكف أضاعف قيمته (فإن تلف عنده) بأفة أو إتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا ، ثم استطرد المصنف مسائل ليست من الغصب إنما فيها الضمان بأسباب أخر . فقال (ولو أتلف مالا في يد ماله كضمنه) وخرج بالاتلاف التلف فلا يضمن به كمالو سخر دابة ومعها مال كمالها فتلفت (ولو فتاح رأس زق) وهو القربة (مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح) وتلف (أو) زق (منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه) وتلف (ضمن) لأنه إما بأثر الاتلاف أو نشأ عن فعله (وإن سقط) الزق بعد فتحه له (بمارض ريح لم يضمن) ، ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار ضمن ، وإن اقتصر على الفتح فالأظهر أنه إن طار في الحال ضمن ، وإن وقف ثم طار فلا) ومقابل الأظهر يضمن مطلقا ، وقيل لا يضمن مطلقا (والأيدى المترتبة على يد الغاصب) كالشارى منه والمستأجر والراهن (أيدى ضمان وإن جهل صاحبها الغصب) وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه (ثم إن علم) من ترتبت يده على يد الغاصب الغصب (فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) فلا يرجع على الأول إن غرم ، ويرجع الأول عليه إن غرم (وكذا إن جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والبيع والقرض فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده (وإن كانت يد أمانة كوديعه فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومتى) أتلف (الأخذ من الغاصب مستقلا به) أى الاتلاف بأن لم يحمله عليه الغاصب (فالقرار عليه مطلقا) أى سواء كانت يده يد ضمان أو أمانة ، وأما إن حله عليه الغاصب لغرض نفسه كدفع الشاة وطحن

وإن سَمَلَهُ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ يَأْنِ قَدَّمَ لَهُ سَلَامًا مَغْضُوبًا ضِيَاغَةً فَأَكَلَهُ فَكَذَا فِي الْأَظْهَرِ ،
وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ بَرَى الْغَاصِبُ .

[فصل] تَضَمَّنَ نَفْسُ الرَّقِيقِ بَقِيَّتَهُ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيَةٍ ، وَأَبَاضُهُ الَّتِي لَا يَنْتَقَدِّرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحَرْبِ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَكَذَا الْمُقَدَّرَةُ إِنْ تَلَفَتْ ، وَإِنْ أَتْلَفَتْ فَكَذَا فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ تَنْتَقَدِّرُ مِنَ الرَّقِيقِ ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِ كَالَّذِي فِي الْحَرْبِ ، فِي يَدِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ ، وَسَائِرُ الْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ ، وَغَيْرُهُ مِثْلِي وَمُنْتَقَوْمٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلنَّشِئِ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ، سَكَاءً وَتُرَابًا وَنَحَاسًا وَزَيْتًا وَمِسْكًا وَكَافُورًا وَقُطْنًا وَعَنْبًا وَدَقِيقًا ، لَا غَالِيَةً وَمَعْجُونٍ فَيُضَمَّنُ لِلنَّشِئِ بِمِثْلِهِ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْقِيَمَةُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُتَعَدِّرَ أَقْصَى قِيَمَتِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمَثَلِ ،

الخطبة فالقرار عليه أو لفرض التالف فذكره بقوله (وإن حمله الغاصب عليه بأن قدّم له طعاما مغضوبا ضياغة فأكله فكذا) أي القرار على الآكل (في الأظهر) ومقابلته على الغاصب (وعلى هذا) أي الأظهر (لو قدّمه لمالكه فأكله) جاهلا بأنه طعامه (برى الغاصب) ويبرأ أيضا بإعارته أو بيعه أو إقراضه ولكن لا يبرأ إذا عدّ المغضوب مستهلكا كالمهريسة ، فإن الغاصب يملكه بذلك وينقل بدل له لدمته ، فالأكل له مثلا إنما أكل مال الغاصب لا مال نفسه .

[فصل] في بيان ما يضمن به المغضوب (تضمن نفس الرقيق بقيمته) بالغة ما بلغت . (تلف أو أتلف تحت يد عادية) أي ضامنة ولو بغير غصب (و) تضمن (أباضه التي لا ينتقدّر أرشها من الحرب) لو أتلفت كالبيكاره والهزال (بما نقص من قيمته) تلفت أو أتلفت (وكذا) تضمن الأبعاض (المقدرة) كاليد والرجل (إن تلفت) بأفة سماوية (وإن أتلفت) بجناية (فكذا) تضمن بما نقص من قيمته (في القديم ، وعلى الجديد تنتقدّر من الرقيق ، والقيمة فيه كالدية في الحرب في) قطع (يده) ولو مكائبا (نصف قيمته) إذا كان الجاني غير الغاصب . أما الغاصب فيلزمه أكثر الأمرين من أرشه ونصف قيمته (و) يضمن (سائر) أي باقي (الحيوان) بغير الآدمي (بالقيمة) تلف أو أتلف ، وتضمن أجزاؤه بما نقص من قيمته ، وهذا كله في غير الغاصب . أما هو فيضمن ما ذكر بأقصى قيمه من حين الغصب إلى حين التلف (وغيره) أي الحيوان قسمان (مثل ومنتقوم) بكسر الواو وفتحها (والأصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وراز السلم فيه) نخرج ما يباع بالعدّ كالحيوان أو بالفرع كالثياب وما يوزن لكن لا يجوز السلم فيه كالغالية والمجهون فليس ذلك بمثل ، والمثل (كماء وتراب ونحاس وزبر) وهو الذهب الخارج من المعدن الخالص من ترابه (ومسك وكافور وقطن) ولو بجمعه (وعنب ودقيق لاغالية ومجهون ، فيضمن المثل بمثله تلف أو أتلف . فإن تعذر المثل بأن لم يوجد جعل الغصب ولا حوله (بالقيمة) ، والأصح أن المتعذر أقصى قيمه . جمع قيمة (من وقت الغصب إلى تعذر المثل) والراد أقصى قيم المثل لا المغضوب ولو

وَلَوْ قُلَّ الْمَغْصُوبُ الْمِثْلِي إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَدَّهُ وَأَنْ يُطَالِبَهُ بِالْقِيَمَةِ
 فِي الْحَالِ ، فَإِذَا رَدَّهُ رَدَّهَا ، فَإِنْ تَلَفَ فِي الْبَلَدِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ طَالِبُهُ بِالمِثْلِ فِي أَى الْبَلَدَيْنِ
 شَاءَ ، فَإِنْ قَدَّمَ المِثْلَ غَرَمَهُ قِيَمَةُ أَكْثَرِ الْبَلَدَيْنِ قِيَمَةً ، وَلَوْ ظَفَرَ بِالْعَاصِبِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ
 التَّلَفِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْؤُونَةً لِنَقْلِهِ كَالنَّقْدِ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالمِثْلِ وَإِلَّا فَلَا مُطَالَبَةَ
 بِالمِثْلِ بَلَنْ يَغْرَمُهُ قِيَمَةُ بَلَدِ التَّلَفِ ، وَأَمَّا الْمُتَقَوِّمُ فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنَ الْعَصَبِ
 إِلَى التَّلَفِ ، وَفِي الْإِتْلَافِ بِلَا غَضَبٍ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، فَإِنْ جَنَى وَتَلَفَ بِسَرَايَةٍ
 فَالْوَجِبُ الْأَقْصَى أَيْضًا ، وَلَا تُضْمَنُ الْخَمْرُ وَلَا تُرَاقَى عَلَى ذِمَّتِي إِلَّا أَنْ يُظْهَرَ شُرْبُهَا أَوْ
 بَيْعُهَا ، وَتُرَدُّ عَلَيْهِ إِنْ بَقِيََتِ الْعَيْنُ وَكَذَا الْمُحَرَّمَةُ إِذَا غُصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ . وَالْأَصْنَامُ وَالْآلَاتُ
 الْمَلَاهِي لَا يَجِبُ فِي إِبْطَالِهَا شَيْءٌ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا تُكْسَرُ الْكُسَرُ الْفَاحِشُ ، بَلَنْ تُفْصَلُ
 لِنَعْوَدِ كَمَا قَبْلَ التَّأْلِيفِ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُسْكِرُ عَنْ رِعَايَةِ هَذَا الْحَدِّ لَمُنْعِ صَاحِبِ الْمُسْكِرِ أَبْطَالُهُ
 كَيْفَ تَيَسَّرَ ،

لأنه بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه (ولو نقل المغصوب المثلّي إلى بلد آخر فلا سالك أن يكلفه
 رده) إلى بلده (د) له (أن يطالبه بالقيمة في الحال) ان كان بمسافة بعيدة (فاذا رده) أى
 المغصوب (ردّها) أى القيمة ان كانت باقية وإلا فبدلها (فان تلف في البلد المنقول إليه طالبه
 بالمثل في أى البلدين شاء) وله المطالبة به في أى موضع وصل اليه في طريقه (فان فقد المثل غرمه)
 المالك (قيمة أكثر البلدين قيمة) بل يطالبه بأكثر قيم البقاع التي وصل اليها المغصوب (ولو
 ظفر بالعاصب في غير بلد التلف ، فالصحيح أنه ان كان لَمْؤُونَةً لنقله كالتقد فله مطالبة بالمثل وإلا)
 بأن كان لنقله مؤنة (فلا مطالبة) له (بالمثل) ولا للعاصب تكليفه قبوله (بل يفرمه قيمة بلد
 التلف) ومقابل الأصح له المطالبة بالمثل مطلقا ، وقيل ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد
 التلف طالبه بالمثل وإلا فلا (وأما المتقوم فيضمن بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف) ولا عبرة
 بالزيادة بعد التلف (وفي الاتلاف بلا غضب) يضمن (بقيمة يوم التلف . فان جنى) على
 المأخوذ بلا غضب (وتلف بسراية فالواجب الأقصى أيضا) فاذا جنى على بهيمة مأخوذة بالسوم
 وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمتها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا
 ذمّي (ولا تراق على ذمّي إلا أن يظهر شربها أو بيعها) والاطهار هو الاطسلاع عليه من غير
 تجسس فتراق عليه حينئذ (وترد عليه) إذا لم يظهرها وجوبا (ان بقيت العين ، وكذا المحترمة
 إذا غُصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ) ترد عليه ، وهى التي عصرت لا بقصد الخرية (والأصنام والآلات الملاحى
 لا يجب في إبطالها شيء) لأنها محرمة الاستعمال (والأصح أنها لا تنكسر الكسر الفاحش بل
 تفصل لتعود كما قبل التأليف) ومقابله تنكسر حتى تنتهى إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه
 (فان عجز المنكسر عن رعاية هذا الحد لمنع صاحب المنكسر) منه (أبطله كيف تيسر) إبطاله ،

وَتُضْمَنُ مَنَفْعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوِهَا بِالتَّقْوِيَةِ وَالْفَوَاتِ فِي يَدٍ عَادِيَةٍ ، وَلَا تُضْمَنُ مَنَفْعَةُ
الْبُضْعِ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ ، وَكَذَا مَنَفْعَةُ بَدَنِ الْحُرِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا نَقَصَ الْمَغْضُوبُ بِغَيْرِ اسْتِعْمَالٍ
وَجَبَّ الْأَرْضُ مَعَ الْأَجْرَةِ ، وَكَذَا لَوْ نَقَصَ يَدٍ بِأَنَّ التَّوْبَ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] ادَّعى تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ صُدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِذَا
حَلَفَ غَرَمَهُ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ أَوْ فِي الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ
أَوْ فِي عَيْبٍ خَلَقِيٍّ صُدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ ، وَفِي عَيْبٍ حَادِثٍ يُصَدِّقُ الْمَالِكُ بِبَيْعِهِ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ فَصَارَتْ
بِالرَّخْصِ دِرْهَمًا ثُمَّ لَبَسَهُ فَصَارَتْ نِصْفَ دِرْهَمٍ فَرَدَّهُ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ قِسْطُ التَّلَافِ
مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ . قُلْتُ : وَلَوْ غَصَبَ خُفَّيْنِ قِيَمَتُهُمَا عَشْرَةُ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا

ويشترك في جواز إزالة هذا المنكر الرجل والمرأة ولو أرقاء وفقرة (وتضمن منفعة الدار والعبد
ونحوها) مما يستأجر كالداية (بالتقويت) كأن يسكن الدار ويستخدم العبد ويركب الدابة (و)
تضمن أيضا (بالفوات في يد عادية) بأن لم يفعل ذلك كإغلاق الدار مثلا وتضمن بأجرة المثل (ولا
تضمن منفعة البضع إلا بتقويت) بأن وطئ الجارية ، ولا تضمن بفوات ، لأن اليد في البضع
للمرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بتقويت لا بالفوات (في الأصح) ومقابله تضمن
بالفوات ، فلو حبس الحر لا يضمن أجرته على الأصح ، وأما لو قهره على العمل فيضمن أجرته
(وإذا نقص المغضوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بأفة مساوية (وجب الأرض) للنقص
(مع الأجرة) للفوات (وكذا) يجب الأرض مع الأجرة (لو نقص به) أي الاستعمال (بأن
بلى الثوب) باللبس (في الأصح) ومقابله يجب أكثر الأمرين من الأجرة والأرض .

[فصل] في اختلاف المالك والغاصب (ادَّعى تلفه) أي المغضوب (وأنكر المالك) ذلك
(صدَّق الغاصب ببيعه على الصحيح) ومقابله يصدق المالك (فإذا حلف) الغاصب (غرمه المالك)
بدل المغضوب (في الأصح) ومقابله لا يفرمه لبقاء العين في زعمه (ولو اختلفا) أي الغاصب
والمالك (في قيمته) بعد الاتفاق على هلاكه (أو) اختلفا (في الثياب التي على العبد المغضوب)
كأن ادَّعى كلُُّ أنها له (أو) اختلفا (في عيب خلقي) كأن قال الغاصب كان عديم اليد ، وقال
المالك حدث ذلك عندك (صدَّق الغاصب ببيعه) في المسائل الثلاث (وفي) الاختلاف في
(عيب حادث) بعد تلفه عند الغاصب ، كأن قال كان سارقا أو أقطع (يصدق المالك ببيعه في
الأصح) ومقابله يصدق الغاصب (ولو رده ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء) ، ولو
غصب ثوبا بقيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فصارت نصف درهم فَرَدَّهُ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ،
وهي قِسطُ التَّلَافِ مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ (لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته) أكثر ما كانت
من الغصب إلى التلف ، وهي في المثال خمسة (قلت : ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فتلف أحدهما

وَرَدَّ الْآخَرَ وَرَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانِ أَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ حَدَّثَتْ نَفْسٌ يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ بِأَنْ جَعَلَ الْحِنْطَةَ هَرِيَسَةً فَكَالتَلْفِ ، وَفِي قَوْلِي يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ وَلَوْ جَنَى الْمَغْصُوبُ فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا لَزِمَ الْغَاصِبَ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرَمَهُ الْمَالِكُ ، وَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ تَقْرِيمُهُ وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجَنَائِزَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ غَضَبَ أَرْضًا فَتَنَقَّلَ تَرَاهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ وَإِعَادَةَ الْأَرْضِ كُلِّهَا كَأَنَّ ، وَلِلنَّاقِلِ الرَّدَّ وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَرُدُّهُ بَلَا إِذِنْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حَفْرُ الْبُيْرِ وَطَمُّهَا ، .

ورَدَّ الْآخَرُ وَرَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانِ ، أَوْ أَتْلَفَ (مُعْطُوفٌ عَلَى غَضَبٍ (أَحَدُهُمَا غَضَبًا) لَهُ فِي يَدِهِ (أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ) وَالْقِيَمَةُ لَهَا وَالْبَاقِي مَا ذَكَرَ (لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) خِصَّةٌ لِلتَّلْفِ وَثَلَاثَةٌ لِأَرْضٍ مَحْصُولٍ مِنَ التَّفْرِيقِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ (وَلَوْ حَدَّثَ) فِي الْمَغْصُوبِ (نَفْسٌ يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ بِأَنْ) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ (جَعَلَ الْحِنْطَةَ) الْمَغْصُوبَةَ (هَرِيَسَةً) أَوْ خَلَطَ الزَّيْتَ أَوِ السَّامُومَ بِمِثْلِهَا فَلَا بَدَّ فِي هَذَا النِّقْصِ مِنْ فِعْلِ الْغَاصِبِ ، وَأَمَّا لَوْ حَصَلَ بِنَفْسِهِ كَمَا لَوْ تَعَفَّنَ الْخَبْزُ فَالْوَاجِبُ رَدُّهُ لِمَالِكِهِ مَعَ الْأَرْضِ (فَكَالتَلْفِ) فَلَيْسَ تَلْفًا حَقِيقًا فِيمَلِكُهُ الْغَاصِبُ مَلِكًا مَرَامَعِي فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَتَّى يَرُدَّهُ بَدْلَهُ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ (وَفِي قَوْلِي يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ) وَفِي قَوْلِي يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَفِي قَوْلِي يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ بَيْنَهُمَا ، وَاخْتَارَهُ السَّبْكَ (وَلَوْ جَنَى) الرَّقِيقُ (الْمَغْصُوبُ فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا لَزِمَ الْغَاصِبَ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ ، فَإِنْ تَلَفَ) الرَّقِيقُ الْجَانِي (فِي يَدِهِ) أَيْ الْغَاصِبِ (غَرَمَهُ الْمَالِكُ) أَقْصَى قِيَمَةٍ (وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ تَقْرِيمُهُ) أَيْ الْغَاصِبِ . لِأَنَّ جَنَايَةَ الْمَغْصُوبِ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ (وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ) مِنْ الْغَاصِبِ بِقَدْرِ حَقِّهِ (ثُمَّ) إِذَا أَخَذَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ (يَرْجِعُ الْمَالِكُ) بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ (عَلَى الْغَاصِبِ . وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ) الْجَانِي (إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجَنَائِزَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ) لِأَنَّ الْجَنَايَةَ حَصَلَتْ حِينَ كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ (وَلَوْ غَضَبَ أَرْضًا فَتَنَقَّلَ تَرَاهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ) إِلَى مَحَلِّهِ (أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ) إِنْ كَانَ تَالِفًا (و) أَجْبَرَهُ عَلَى (إِعَادَةِ الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ) قَبْلَ النِّقْلِ مِنْ ارْتِفَاعٍ أَوْ تَخْفَاضٍ (وَالنَّاقِلُ الرَّدَّ وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ) أَيْ فِي الرَّدِّ (غَرَضٌ) كَأَنْ ضَبِقَ مَلِكُهُ أَوْ الشَّارِعُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الرَّدِّ غَرَضٌ . كَأَنْ نَقَلَ مِنْ أَحَدِ طَرَفَيْهَا إِلَى الْآخَرِ (فَلَا يَرُدُّهُ بَلَا إِذِنْ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَهُ الرَّدُّ (وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا) مِنْ نَقْلِ التُّرَابِ بِالسَّكْطِ (حَفْرُ الْبُيْرِ وَطَمُّهَا) فَعَلِيهِ الطَّمُّ بِتَرَاهَا إِنْ بَقِيَ وَبِمِثْلِهِ إِنْ تَلَفَ إِنْ أَمْرَهُ الْمَالِكُ ، وَإِلَّا فَانْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الطَّمِّ اسْتَقْلًا بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لِسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِمُدَّةِ
الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ نَقْصٌ وَجَبَ أَرْضُهُ مَعَهَا ، وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ وَأَغْلَاهُ فَدَقِصَتْ عَيْنُهُ
دُونَ قِيَمَتِهِ رَدَّهُ وَأَرْزَمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَصْحَى ، وَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ،
وَإِنْ نَقَصَتْ غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِي مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ ، وَالْأَصْحَى
أَنَّ السَّمْنَ لَا يَجْبَرُ نَقْصَ هُزَالٍ قَبْلَهُ ، وَأَنَّ تَذَكُّرَ صَنْعَةِ نَسِيئِنَا يَجْبَرُ النَّسِيئَانَ ، وَتَعْلُمُ
صَنْعَةَ لَا يَجْبَرُ نَسِيئَانَ أُخْرَى قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَخَلَّلَ فَلَا أَصْحَى أَنْ
أَخْلَلَ الْمَالِكُ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً ، وَلَوْ غَضِبَ خَيْرًا
فَتَخَلَّلَتْ ، أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَّغَهُ فَلَا أَصْحَى أَنْ أَخْلَلَ وَالْجِلْدَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ .

[فصل] زِيَادَةُ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مُخَضًّا كَقَصَارَةٍ فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا ،
وَالْمَالِكُ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أُمِكنَ ،

(وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لِسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِمُدَّةِ الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ
نَقْصٌ وَجَبَ أَرْضُهُ مَعَهَا) أَيْ «الْأَجْرَةُ» (وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ) كَسَمْنٍ (وَأَغْلَاهُ فَدَقِصَتْ عَيْنُهُ دُونَ
قِيَمَتِهِ) كَأَنْ غَضِبَ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ مِنْ سَمْنٍ ، ثُمَّ أَغْلَاهَا فَحَصَلَ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَقِيَمَتُهَا وَاحِدَةٌ
(رَدَّهُ) أَيْ الْمَغْلَى (وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ) وَهِيَ الرُّطْلَانُ اللَّذَانِ أَكْثَرُهَا النَّارُ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابَلُهُ
لَا يَلْزِمُهُ جَبَرُ النَقْصِ (وَإِنْ نَقَصَتْ) بِالْأَغْلَاءِ (الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ نَقَصَتْ) أَيْ الْعَيْنُ وَالْقِيَمَةُ
(غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِي مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ) مِنْ نَقْصِ الْعَيْنِ كَمَا إِذَا كَانَ
الْمَغْصُوبُ رُطْلًا يَسَاوِي دَرَاهِمًا فَصَارَ بِالْأَغْلَاءِ إِلَى نِصْفِ رُطْلٍ يَسَاوِي أَقْلَ مِنْ نِصْفِ دَرَاهِمٍ فَيَلْزِمُهُ
رَدُّ نِصْفِ رُطْلٍ وَتَعَامُ نِصْفِ دَرَاهِمٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ فَلَا أَرْضَ (وَالْأَصْحَى أَنْ
السَّمْنَ) الطَّارِئُ عِنْدَ الْغَاصِبِ (لَا يَجْبَرُ نَقْصَ هُزَالٍ) حَصَلَ (قَبْلَهُ) عِنْدَهُ كَأَنْ غَضِبَ جَارِيَةً
سَمِينَةً فَهَوَّلَتْ عِنْدَهُ فَدَقِصَتْ قِيَمَتُهَا ثُمَّ سَمِنَتْ فَعَادَتْ قِيَمَتُهَا فَانْ يَرُدُّهَا وَأَرْضُ نَقْصِ الْهَزَالِ عِنْدَهُ
وَلَا يَجْبَرُ النَقْصُ بِالسَّمَنِ الطَّارِئِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَى يَجْبَرُ (وَ) الْأَصْحَى (أَنْ تَذَكُّرَ صَنْعَةِ نَسِيئِنَا)
الْمَغْصُوبِ عِنْدَ الْغَاصِبِ (يَجْبَرُ النَّسِيئَانَ) فَلَا يَلْزِمُهُ أَرْضُ النَّسِيئَانِ وَمُقَابِلُهُ لَا يَجْبَرُ كَالسَّمَنِ (وَتَعْلُمُ
صَنْعَةَ) عِنْدَ الْغَاصِبِ (لَا يَجْبَرُ نَسِيئَانَ) صَنْعَةُ (أُخْرَى) عِنْدَهُ (قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ
ثُمَّ تَخَلَّلَ فَلَا أَصْحَى أَنْ أَخْلَلَ الْمَالِكُ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً) مِنَ الْعَصِيرِ ،
وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ مِثْلُ الْعَصِيرِ وَيُعْطِيهِ أَخْلَلَ أَيْضًا (وَلَوْ غَضِبَ خَيْرًا فَتَخَلَّلَتْ أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَّغَهُ فَلَا أَصْحَى
أَنْ أَخْلَلَ وَالْجِلْدَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ) وَمُقَابِلُهُ هُمَا لِلْغَاصِبِ .

[فصل] فِيمَا يَطْرَأُ عَلَى الْمَغْصُوبِ مِنْ زِيَادَةٍ وَغَيْرِهَا (زِيَادَةُ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مُخَضًّا
كَقَصَارَةٍ) لَثُوبٍ وَطَحْنٍ لِحَنْطَةٍ (فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا) لَتَعْدِيهِ (وَالْمَالِكُ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ) أَيْ
الْمَغْصُوبِ (كَمَا كَانَ إِنْ أُمِكنَ) كَرَدِّ الْبَرَاهِمِ سِبَالِكٍ بِخِلَافِ مَا لَا يُمْكِنُ كَالْقَصَارَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْبَارُهُ

وَأَرْضُ النِّقْصِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا : كَيْفَاءَ وَغَيْرَاسْ كُلُّهُ الْقَلْعُ ، وَإِنْ صَبَّغَ الثَّوْبَ بِصَبْغٍ
 زَائِلٍ فَفَصْلُهُ أَجْبَرُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ، فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ فَلَا شَيْءَ ، وَالْفَاصِبُ
 فِيهِ ، وَإِنْ نَقَصْتَ لَوْنَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ زَادَتْ اشْتَرَاكَ فِيهِ ، وَلَوْ خَلَطَ الْمَقْصُوبُ بِغَيْرِهِ
 وَأَمْكِنَ التَّمْيِيزَ لَوْنَهُ ، وَإِنْ شَقَّ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَالثَّالِثِ فَلَهُ تَقْرِيمُهُ ، وَالْفَاصِبُ
 أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ ، وَلَوْ غَضِبَ خَشْبَةً وَبَنَى عَلَيْهَا أُخْرِجَتْ ، وَلَوْ أَدْرَجَهَا فِي
 سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَقْصُومِينَ ، وَلَوْ وَطِئَ الْمَقْصُوبَةُ عَالِمًا
 بِالتَّحْرِيمِ حُدًّا ، وَإِنْ جَبَلَ فَلَا حُدَّ ، وَفِي الْحَالَيْنِ يَجِبُ لِلْهَرِّ إِلَّا أَنْ تَطْلُوعَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى
 الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهَا الْحُدُّ إِنْ عَلِمَتْ ، وَوُطِئَ الْمَشْتَرَى مِنَ الْفَاصِبِ كَوَطِئِهِ فِي الْحُدِّ وَالْمَهْرُ ،
 فَإِنْ غَرَمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْفَاصِبِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أُخْبِلَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ قَالُوا لَهُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ ،

(وأرض النقص) ان نقص عنها كان قبل الزيادة (وان كانت) الزيادة (عيناً كيفاءً وغراساً
 كل القلع) لها وأرض النقص ان كان واعادتها كما كانت وأجرة المثل ان مضت مدة مثلها أسوة
(وان صبغ) الفاصب (الثوب) المقصوب (بصبغه) وكان عيناً (وأمكن فصله أجبر عليه في
 الأصح) ومقابله لا يجبر (وان لم يمكن) فصله (فان لم تزد قيمته) أى الثوب بالصبغ (فلا شيء
 للفاصب فيه ، وان نقصت) قيمته (لزومه الأرض ، وان زادت) قيمته (اشتركا فيه ، ولو خلط المقصوب
 بغيره وأمكن التمييز لونه ، وان شق) عليه كأن خلط معطاة ببيضاء بسمراء (فان تعذر) كأن خلط
 الزيت بالزيت (فالمدّ به أنه كالثالث) فيملكه الفاصب ملكاً مراعياً ، فلا يتصرف فيه حتى يؤدي
 بدله للمالك ، وقيل يكون مشتركاً ، وعلى كونه ملكاً (فله) أى المقصوب منه (تقريمه) أى
 الفاصب (وللفاصب أن يعطيه من غير المخلوط) وله أن يعطيه منه ان خلطه بمثله أو أجود منه (ولو
 غضب خشبة وبني عليها أخرجت) أى يلزمه إخراجها وردّها الى مالكها ، ولو غرم عليها أضعاف
 قيمتها ولا يكون البناء عليها اتلافاً (ولو أدرجها في سفينة فكذلك إلا أن يخاف تلف نفس أو مال
 معصومين) فانها لا تنزع ويصبر الى أن تصل الى الشط وتؤخذ القيمة للحياولة ، وخرج بالمعصومين
 نفس الحر في ماله (ولو وطئ) الفاصب الأمة (المقصوبة عالياً بالتحريم حد) لأنه زنا (**إن**
 جهل) تحريمه (فلا حد ، وفي الحالين يجب المهر) لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تسكروا
 الوطء ، وفي حالة العلم بتعدد (إلا أن تطاوعه) عالة بالتحريم (فلا يجب) لها مهر (على
 الصحيح) وعليها الحد ان علمت (بالتحريم ، ويجب عليه أرض البكارة ولو طاعت) (ووطء
 المشتري من الفاصب كوطئه في الحد والمهر) وأرض البكارة ان كانت بكراً (فان غرمه) أى
 المهر (لم يرجع به) المشتري (على الفاصب في الأظهر) ومقابله يرجع ان جهل الفاصب (وان
 أُخبل) الفاصب أو المشتري منه الأمة (عالياً بالتحريم فالولد رقيق غير نسيب) لأنه من زنا

وَأِنْ جَهِلَ فَحَرُّ نَسِيبٍ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ ، وَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرَى عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَغَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ ، وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ عِنْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَرْجِعُ بِغُرْمِ مَنْفَعَةٍ اسْتَوْفَاهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَرْجِعُ بِغُرْمِ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ وَبَارَشَ تَقْضِي بَنَائِهِ وَغَرَاسِهِ إِذَا تَقْضَى فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرَى رَجَعَ بِهِ لَوْ غَرِمَهُ الْغَاصِبُ ، لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى ، وَمَا لَا فَيَرْجِعُ . قُلْتُ : وَكُلُّ مَنْ انْبَنَتْ يَدُهُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَكَالْمُشْتَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الشفعة

لَا تَنْبُتُ فِي مَنْقُولٍ ، بَلْ فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بَنَاءٍ وَشَجَرٍ تَبْنًا وَكَذَا ثَمَرُهُ لَمْ يُؤَبَّرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شَفْعَةٌ فِي حُجْرَةٍ بُنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ

(وإن جهل) التحريم (حر نسيب وعليه قيمته) لسيده الأمة بتقدير رقه (يوم الانفصال) حيا (ويرجع بها المشتري على الغاصب) وإن انفصل ميتا بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه ، ولئلا تضيع الغاصب (ولوتلف المغضوب عند المشتري وغرمه) لمالكة (لم يرجع به) أي بما غرمه على الغاصب (وكذا) لا يرجع (لو تعيب عنده) بأفة وغرم الأرض (في الأظهر) ومقابلته يرجع . وأما إذا كان بفعله فلا يرجع قطعا (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهها) كالسكنى (في الأظهر) ويرجع بغرم ما تلف عنده (من المنافع بغير استيفاء) (و) يرجع (بأرض تقض بنائه وغراسه إذا تقض) من جهة مالك الأرض (في الأصح) في المسألتين (وكل ما) أي شيء (لو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كاجرة المنافع الفاتئة تحت يده (لو غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري ، وما لا) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كالمنافع التي استوفاهها لو غرمه الغاصب ابتداء (فيرجع) به على المشتري (قلت : وكل من انبت يده على يد الغاصب) وكانت يده يد ضمان كاللستام والمستعير (فكالشترى) فيما تقدم من الأحكام (والله أعلم) وقد تقدم ذلك أول الباب .

كتاب الشفعة

هي بضم الشين وإسكان الفاء لغة الضم . شرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بموضع (لاتنبت في منقول) كالحيوان والنبات (بل في أرض وما فيها من بناء) وتواجه من أبواب منصوبة ورفوف مسمرة ومقانيع غلق مثبت (و) من (شجر تبعا) وأما إذا باع أرضا وفيها شجرة جافة شرطا دخولها في البيع فلا يكون فيها شفعة لعدم دخولها في البيع تبعا بل بالشروط (وكذا) يدخل في الشفعة (تمر لم يؤبر) عند البيع أو الأخذ (في الأصح) ومقابلته لاشفعة فيه : وأما المؤبر عند البيع فلا شفعة فيه اتفاقا (ولاشفعة في شجرة بنيت على سقف خبير

مُشْتَرِكٍ ، وَكَذَا مُشْتَرِكٍ فِي الْأَصْح ، وَكُلُّ مَا تَوْ قَسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَحُكْمِ
وَرَحَى لِاشْفَعَةٍ فِيهِ فِي الْأَصْح ، وَلَا شَفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكِ ، وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكٌ فِي
عَمَرِهَا فَلَا شَفْعَةَ لَهُ فِيهَا ، وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَرَّةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى
الدَّارِ ، أَوْ أَمَكَّنَ فَتَحَ بَابَ إِلَى شَارِعٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ فِيهَا مُلْكُ بِمَعَاوَضَةٍ
مِلْكًا لَأَزْمًا مُتَأَخِّرًا عَنْ مِلْكِ الشَّفِيعِ كَتَبِيرٍ وَمَهْرٍ وَعَوَاضٍ خُلِعَ وَصُلِحَ دَمٌ ، وَنَجُومٌ
وَأَجْرَةٌ وَرَأْسُ مَالٍ سَلَمَ ، وَلَوْ شَرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لَهَا أَوْ لِلْبَائِعِ لَمْ يُؤْخَذَ بِالشَّفْعَةِ
حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ ، وَإِنْ شَرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ إِنْ قُلْنَا لِلْمَالِكِ
لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَا ،

مُشْتَرِكٍ) بَأَن اِخْتَصَ بِهِ أَحَدُهُمَا أَوْ أَجْنَبِي (وَكَذَا) إِذَا بَنِيَتْ عَلَى سَقْفِ (مُشْتَرِكٍ فِي الْأَصْح)
إِذَا السَّقْفُ لَأَبْنَاتٍ لَهُ ، وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ : هُوَ كَالْأَرْضِ (وَكُلُّ مَا لَوْ قَسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ
كَحُكْمِ وَرَحَى) أَيْ طَاحُونَةٌ صَغِيرَةٌ لَا يَجِيءُ مِنْهَا طَاحُونَتَانِ أَوْ جَامَانِ (لِاشْفَعَةِ فِيهِ فِي الْأَصْح)
وَمَقَابِلُهُ يُثَبِّتُ دَفْعًا لَضَرَرِ الشَّرِكَةِ (وَلِاشْفَعَةِ إِلَّا لِلشَّرِيكِ) فِي عَيْنِ الْعَقَارِ بخلاف الجار والشريك
فِي الْمَنَفْعَةِ بَوْصِيَّةٍ (وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكٌ فِي عَمَرِهَا) فَقَطُّ التَّابِعُ لَهَا بِأَن كَانَ دَرِبًا غَيْرَ نَافِذٍ (فَلَا
شَفْعَةَ لَهُ فِيهَا) أَيْ الدَّارِ (وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَرَّةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى الدَّارِ أَوْ أَمَكَّنَ
فَتَحَ بَابَ إِلَى شَارِعٍ) أَوْ إِلَى مَلِكِهِ (وَالَا) بِأَن لَمْ يُمْكِنَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) تُثَبِّتُ فِيهِ ، وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ
تُثَبِّتُ فِيهِ ، وَالْمُشْتَرِي هُوَ الْمَضَرُّ بِنَفْسِهِ . وَقِيلَ لَا تُثَبِّتُ مَطْلَقًا مَا دَامَ فِي اتِّخَاذِ الْأَمْرِ عَسْرٌ أَوْ مُؤَنٌ لَهَا
وَقَعَ (وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ) الشَّفْعَةَ (فِيهَا مِلْكٌ) أَيْ فِي شَيْءٍ مِلْكُهُ الشَّرِيكُ بِالْحَادِثِ (بِمَعَاوَضَةٍ) فَلَا
تُثَبِّتُ فِيهَا مِلْكٌ بِغَيْرِ مَعَاوَضَةٍ كَالْهَبَةِ وَالْأَرِثِ وَالْوَصِيَّةِ (مِلْكًا لِأَزْمًا) سَيَأْتِي مَا يَهْتَرِزُ عَنْهُ بِالْأَزْمِ
(مُتَأَخِّرًا) سَبِيهِ (عَنْ) سَبَبِ (مِلْكِ الشَّفِيعِ كَتَبِيرٍ وَمَهْرٍ وَعَوَاضٍ خُلِعَ) الْمَعَاوِضَةُ إِمَّا مَعْمُومَةٌ ،
وَهِيَ الَّتِي تَقْسِدُ بِفُسَادِ الْمَقَابِلِ ، وَذَلِكَ كَالْمَبِيعِ . وَامَّا غَيْرُ مَحْضَةٍ : وَهِيَ الَّتِي لَا تَقْسِدُ بِذَلِكَ بِجِلِّ الْمَهْرِ
وَعَوَاضِ الْخُلْعِ فَانْهَمَا إِذَا فُسِدَ الْمَنْسَمِيُّ فِيهِمَا بِأَن كَانَ نَجَسًا مِثْلًا يَرُدُّ إِلَى مِثْلِ الْمَثَلِ فَأَشَارَ بِتَعَدُّدِ الْمَثَلِ إِلَى
تَعْيِيمِ الْمَعَاوِضَةِ (و) عَوَاضٍ (صَلَحَ دَمٌ) فِي جَنَابَةِ الْعَمْدِ بِأَن اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَلَهُ شَقِصٌ
دَارَ فِصَالِحٍ صَاحِبِ الدَّمِ عَنْ الْقِصَاصِ بِهَذَا الشَّقِصِ ، فَلِلشَّرِيكِ الشَّفْعَةُ . وَأَمَّا لَوْ كَانَ عَوَاضٌ صُلِحَ
عَنْ جَنَابَةِ خَطَاةٍ أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ فِيهَا إِلَّا بِلَ ، وَلَا يَصِحُّ الصِّلَحُ عَنْهَا لِجِهَالَةِ
صِفَاتِهَا (وَنَجُومٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَبِيعٍ ، وَذَلِكَ كَأَن كَانَتِ السَّيْدُ عَبْدَهُ عَلَى دِينَارٍ وَنِصْفِ عَقَارٍ
مَوْصُوفِينَ فَإِذَا مَلَكَ الْعَبْدُ نِصْفَ عَقَارِ بَتْلَاقِ الصَّفَةِ وَدَفَعَهُ لِسَيِّدِهِ فَلِلشَّرِيكِ أَخْذُهُ بِالشَّفْعَةِ (وَأَجْرَةٌ
وَرَأْسُ مَالٍ سَلَمَ) هُمَا مَعْطُوفَانِ أَيْضًا عَلَى مَبِيعٍ كَأَن جَعَلَ شَقِصَ دَارٍ أَجْرَةً أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَمَ
فَلِلشَّرِيكِ هَذَا الشَّقِصُ الشَّفْعَةُ (وَلَوْ شَرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لَهَا) أَيْ الْمَتَابِعِينَ (أَوْ لِلْبَائِعِ لَمْ يُؤْخَذَ بِالشَّفْعَةِ
حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ وَإِنْ شَرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ) بِالشَّفْعَةِ (إِنْ قُلْنَا لِلْمَالِكِ لِلْمُشْتَرِي)
وَهُوَ الرَّاجِحُ (وَالَا) بِأَن قُلْنَا لِلْمَالِكِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٍ (فَلَا) يُؤْخَذُ بِالشَّفْعَةِ ، أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى

وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ عَيْبًا وَأَرَادَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّيْءُ أَخْذَهُ وَبَرَّضَ
بِالْعَيْبِ فَلَا ظَهْرَ إِجَابَةِ الشَّيْءِ ، وَلَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ دَارًا أَوْ بَيْعًا فَلَا شُعْةَ لِأَحَدِهِمَا
عَلَى الْآخَرِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي شَرِكٌ فِي الْأَرْضِ فَلَا صَحَّحَ أَنْ الشَّرِيكَ لَا يَأْخُذُ
كُلَّ الْمَبِيعِ بَلْ حِصَّتُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَلُّكِ بِالشُّعْةِ حُكْمٌ حَاكِمٌ وَلَا إِخْضَارُ الثَّمَنِ
وَلَا حُضُورُ الْمُشْتَرِي ، وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ الشَّيْءِ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشُّعْةِ ، وَيُشْتَرَطُ
مَعَ ذَلِكَ : إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَإِذَا تَسَلَّمَ أَوْ أَرْزَمَهُ الْقَاضِي تَسَلَّمَ مَلِكَ الشَّيْءِ
الشَّيْءُ . وَإِمَّا رَضَى الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْعَوْضِ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِمَّا قَضَاهُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّعْةِ إِذَا
حَضَرَ مَجْلِسَهُ وَأَثْبَتَ حَقَّهُ فَيَمْلِكُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَتَمَلَّكُ شَيْئًا لَمْ يَرَهُ الشَّيْءُ
عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخْذَهُ الشَّيْءُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِمَقْتَوْمٍ فَبَقِيَّتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ ،
وَقِيلَ يَوْمَ اسْتِقْرَارِهِ بِانْقِطَاعِ الْخِيَارِ ، أَوْ بِمَوْجَلٍ ، فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ

مفهوم قيد الزوم فيما تقدم وأن في مفهومه تفصيلا (ولو وجد المشتري بالشئ) هو اسم للقطعة من
الشيء (عيبا وأراد رده بالعيب وأراد الشئ أخذه ويرضى بالعيب ، فلا ظهر إجابة الشئ)
ومقابل الأظهر إجابة المشتري (ولو اشترى اثنان) معا (دارا أو بعضها فلا شفعة لأحدهما على
الآخر ، ولو كان للمشتري شرك [أى نصيب (في الأرض) مثلا كأن تكون بين ثلاثة أثلاثا
فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع) بالشفعة (بل) يأخذ
(حصته) وهي السدس في المثال المذكور ، ومقابل الأصح يأخذ المبيع جميعه (ولا يشترط في التملك)
أى في ثبوته (بالشفعة حكم حاكم ولا إحصار الثمن ولا حضور المشتري) ولارضاه (و) لكن
(يشترط لفظ من الشئ كتملكت أو أخذت بالشفعة ، ويشترط مع ذلك) أى اللفظ المذكور
(إما تسليم العوض إلى المشتري ، فإذا تسلمه أو أزمه القاضي التسلم) حيث امتنع منه أو قبضه القاضي
عنه (ملك الشئ الشئ) لأنه وصل إلى حقه (وإما رضى المشتري بكون العوض في ذمته ،
وإما قضاء القاضي له بالشفعة) أى ثبوت حقه (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) في الشفعة ،
واختار التملك (فيملك به) أى القضاء ، ولكن لا يكون له أن يتسلم الشئ حتى يؤدي الثمن
ويشترط أيضا أن يكون الثمن معلوما للشئ والملك بالقضاء (في الأصح) ومقابل لا يملك به لأنه
لم يرض بذمته (ولا يملك شقضا لم يره الشئ على المذهب) بناء على منع بيع الغائب ، وقيل يملكه
[فصل] فيما يؤخذ به الشئ (ان اشترى) شخص شقضا (بملى) كبر وقد (أخذه
الشئ بمثله) أن يسر والافقيمته (أو بمقومت) كشوب (فبقيمته يوم البيع ، وقيل) تعتبر
قيمته (يوم استقراره) أى البيع وذلك (بانقطاع الخيار ، أو) اشترى (بمؤجل فلا ظهر أنه)

خَيْرٌ تَيْنَ أَنْ يُعْجَلَ وَيَأْخُذَ فِي الْحَالِ أَوْ يُصْبَرَ إِلَى الْجَلِّ وَيَأْخُذُ ، وَلَوْ بَيْعَ شَيْءٍ وَغَيْرُهُ
أَخْذَهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ ، وَيُؤْخَذُ الْمَهْوَرُ بِمَهْرٍ مِثْلَهَا وَكَذَا حَوْضُ الْخُلْعِ ، وَلَوْ
اشْتَرَى بِحِزَافٍ وَتَلَفَ امْتِنَعَ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَيْنَ الشَّيْءِ قَدَرًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ
مَعْلُومَ الْقَدْرِ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ ادَّعَى غِلْمَهُ وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدَرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ فِي
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا ، فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا بَطَلَ الْبَيْعُ وَالشُّفْعَةُ ، وَإِلَّا أَبْدِلَ
وَبَقِيَ ؛ وَإِنْ دَفَعَ الشَّيْءُ مُسْتَحَقًّا لَمْ تَنْطَلِ شُفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ ؛ وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ ؛
وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ صَحِيحٍ ، وَلِلشَّيْءِ قَضٌ مَالًا شُفْعَةً
فِيهِ كَالْوَقْفِ ، وَأَخْذُهُ ، وَبِتَخَيْرٍ فِيمَا فِيهِ شُفْعَةٌ كَبَيْعٍ تَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي
أَوْ يَنْقُضَهُ أَوْ يَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّيْءُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي
وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا ،

أَيُّ الشَّيْءِ (خَيْرٌ يَنْ أَنْ يُعْجَلَ) الثَّمَنُ (وَيَأْخُذُ فِي الْحَالِ أَوْ يُصْبَرَ إِلَى الْجَلِّ) بِكسر الحاء
(وَيَأْخُذُ) بحد ذلك ولا يسقط حقه بالتأخير (وَلَوْ بَيْعَ شَيْءٍ وَغَيْرُهُ) بمال شفعة فيه صفقة واحدة
(أَخْذَهُ بِحَصَّتِهِ) أَيُّ بِمِثْلِ حَصَّتِهِ (مِنَ الْقِيَمَةِ) والمراد أَخْذَهُ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ باعتبار
القيمة وقت البيع ، فإذا كَانَ الثَّمَنُ مائة ، وقيمة الشَّقْصِ ثمانين ، وقيمة المضموم اليه عشرين
أَخْذَ الشَّقْصِ بِأَرْبَعَةِ أَجْزَاءِ الثَّمَنِ (وَيُؤْخَذُ) الشَّقْصُ (الْمَهْوَرُ) أَيُّ الَّذِي أُعْطِيَ مَهْرًا
لَا مِرَاةً (بِمَهْرٍ مِثْلَهَا وَكَذَا) يُؤْخَذُ بِمَهْرٍ مِثْلِ (حَوْضِ الْخُلْعِ ، وَلَوْ اشْتَرَى بِحِزَافٍ) أَيُّ غَيْرِ مَعْلُومِ
الْقَدْرِ (وَتَلَفَ) قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ (اِمْتِنَعَ الْأَخْذُ) بِالشُّفْعَةِ (فَإِنْ عَيْنَ الشَّيْءِ قَدَرًا) كَأَنْ قَالَ
لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ بِمِائَةِ (وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ) الثَّمَنُ (مَعْلُومَ الْقَدْرِ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ) بِقَدْرِهِ
وَسَقَطَتِ الشُّفْعَةُ (وَإِنْ ادَّعَى) الشَّقْصُ (غِلْمَهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالْثَّمَنِ (وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدَرًا) لَمْ تَسْمَعْ
دَعْوَاهُ فِي الْأَصَحِّ (وَمُقَابَلُهُ تَسْمَعُ) بِحَلْفِ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ (وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ) الَّذِي دَفَعَهُ
الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ (مُسْتَحَقًّا) لَغَيْرِهِ (فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا) كَأَنْ اشْتَرَى بِهَذِهِ الْأَلْفِ (بَطَلَ
الْبَيْعُ) أَيُّ تَبَيَّنَ بطلانه (وَالشُّفْعَةُ ، وَالْإِجَارَةُ) بِأَنْ اشْتَرَى بِأَلْفٍ فِي ذِمَّتِهِ وَدَفَعَ هُمَا فِيهَا فَرَجَ الْمُدْفُوعِ
مُسْتَحَقًّا (أَبْدِلَ) الْمُدْفُوعِ (وَبَقِيَ) أَيُّ الْبَيْعِ وَالشُّفْعَةُ (وَإِنْ دَفَعَ الشَّقْصُ) ثَمَنًا (مُسْتَحَقًّا
لَمْ تَبْطُلِ شُفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ) كَوْنَهُ مُسْتَحَقًّا (وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ تَبْطُلُ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ
مُعَيَّنًا (وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ) الْمُدْفُوعِ (كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ صَحِيحٍ) وَلِلشَّقْصِ قَضٌ مَالًا
شُفْعَةً فِيهِ (مَالًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّفْعَةَ لَوْ جَدَّ ابْتِدَاءً) كَالْوَقْفِ (وَالْإِجَارَةِ) (وَأَخْذَهُ) بِالشُّفْعَةِ (وَبِتَخَيْرٍ)
الشَّقْصِ (فِيمَا فِيهِ شُفْعَةٌ كَبَيْعٍ يَنْ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَوْ يَنْقُضَهُ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ) فَقَدْ يَكُونُ الثَّمَنُ
فِي الْأَوَّلِ أَقْلَ أَوْ أَهْوَ مِنْهُ فِي الثَّانِي (وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّقْصُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي)
بِجَمِينِهِ (وَكَذَا) يَصَدَّقُ الْمُشْتَرِي بِجَمِينِهِ (لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ أَوْ) أَنْكَرَ (كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا)

فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ فَلَا صَحَّ نُبُوتُ الشُّفْعَةِ ، وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَسْتَرَفْ بِقَبْضِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّفْعَةُ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ، وَفِي قَوْلٍ عَلَى الرُّؤُوسِ ، وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِمَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ بَاقِيَهَا لِأَخَرَ فَالشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنْ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ ، وَتَحَيَّرُ الْآخَرُ بَيْنَ اخْتِذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حِمَّتِهِ ، وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ ، وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ ، فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ ، وَلَوْ اشْتَرَا شَقِصًا فَلِلشَّفِيعِ اخْتِذُ نَصِيبَيْهَا وَنَصِيبَ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ حِصَّةِ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ ،

أَوْ كَوْنِ مَلِكِهِ مَقْدَمًا عَلَى مَلِكِهِ (فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ) وَهُوَ الْبَائِعُ (بِالْبَيْعِ) لِلْمُشْتَرِي الْمُسْكِرَ لِلشَّرَاءِ (فَلَا صَحَّ نُبُوتُ الشُّفْعَةِ) لَطَالِبِ الشَّقْصِ (وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَسْتَرَفْ بِقَبْضِهِ) مِنَ الْمُشْتَرِي (وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ) فِي قَوْلِهِ : إِذَا كَذَبَ الْمَقْرُوءُ الْمَقْرُوءَ تَرَكَ الْمَالُ فِي يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ (وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّفْعَةُ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ) مِنَ الْمَلِكِ (وَفِي قَوْلٍ) أَخَذُوا (عَلَى) قَدَرِ (الرُّؤُوسِ) وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِمَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ بَاقِيَهَا لِأَخَرَ فَالشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنْ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يَعْفَ (فَلَا) بِشَارِكِ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ الشَّرِيكَ الْقَدِيمَ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ بِشَارِكِهِ مَبْلُغًا ، وَقِيلَ لَا بِشَارِكِهِ مَبْلُغًا ، وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا إِنْ كَانَ الْعَفْوُ بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي . فَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ اشْتَرَا كَقَطْعًا أَوْ أَخَذَ قَبْلَهُ اتَّفَقَ قَطْعًا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ وَتَحَيَّرَ الْآخَرُ بَيْنَ اخْتِذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حِمَّتِهِ) لِثَلَا تَبْعُضُ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَمُقَابِلُهُ يَسْقُطُ حَقُّ الْعَافِي وَغَيْرِهِ كَالْقِصَاصِ (وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ يَسْقُطُ مَا اسْقَطَهُ وَيَبْقَى الْبَاقِي (وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ) وَغَابَ الْآخَرُ (فَلَهُ) أَيْ الْحَاضِرُ (اخْتِذُ الْجَمِيعِ) فِي الْحَالِ فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ (لَوْ شَاءَ) وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ (لَعَدْرُهُ ، وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ التَّأْخِيرُ) (وَلَوْ اشْتَرَا شَقِصًا) مِنْ وَاحِدٍ (فَلِلشَّفِيعِ اخْتِذُ نَصِيبَيْهَا وَنَصِيبَ أَحَدِهِمَا) فَقَطْ (وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ) أَيْ الشَّفِيعُ (اخْتِذُ حِصَّةَ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الشُّفْعَةَ) بَعْدَ عِلْمِ الشَّفِيعِ بِالْبَيْعِ (عَلَى الْفَوْرِ)

فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْعُ بِالْبَيْعِ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُؤَكِّلْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَلْيُشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْمُقَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا بَطْلَ حَقِّهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ ، وَلَوْ أُخْبِرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعْذَرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ ، وَكَذَا ثِقَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْذَرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِالْفَرْقِ قَرْنَكُ فَإِنْ بَخْسًا بَنَى حَقَّهُ ، وَإِنْ بَانَ يَأْ كَثُرَ بَطْلُ ، وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، أَوْ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ فِي صَفْقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ ، وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ ، وَلَوْ بَاعَ الشَّيْعُ حَصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّغْفَةِ فَلَا صَحَّ بِطُلَانِهَا .

كتاب القراض

القَرَضُ وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالًا لِيَتَجَرَ فِيهِ وَالرَّيْحُ مُشْتَرَكٌ ، وَيُشْتَرَطُ

لِصِحَّتِهِ

وَالْقُورِيَةُ إِتِمَامُ فِي الطَّلَبِ وَإِنْ تَأَخَّرَ التَّمْلِكُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ مَدَّةُ تَسْعِ التَّامِلِ فِي الْمَبِيعِ ، وَقِيلَ عَلَى التَّأْيِيدِ مَا لَمْ يَعْضِ الشَّيْعُ (فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْعُ بِالْبَيْعِ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ) فَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا) مَرْضًا يَمْنَعُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ (أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى) غِيْبَةً تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَبَاشَرَةِ الطَّلَبِ (أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُؤَكِّلْ) فِي طَلَبِهَا (إِنْ قَدَرَ) عَلَى التَّوَكُّلِ (وَالَا) بَانَ عَجْزٌ عَنِ التَّوَكُّلِ (فَلْيُشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ) لَهَا عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلًا وَامْرَأَتَيْنِ (فَإِنْ تَرَكَ الْمُقَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا) أَى مِنَ التَّوَكُّلِ وَالشَّهَادَةِ (بَطْلَ حَقِّهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ (فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ) وَلَا يَكْفِي الْقَطْعُ وَلَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مَجْزِئٍ فِي الصَّلَاةِ (وَلَوْ أُخْبِرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعْذَرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ وَكَذَا ثِقَةٌ) وَلَوْ امْرَأَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يُعْذَرُ فِي إِخْبَارِ الْوَاحِدِ (وَيُعْذَرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ) كِفَاسِقٍ وَصَبِيٍّ وَلَمْ يَعْتَقِدْ صَدَقَهُ (وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِأَلْفِ قَرْنَكُ فَإِنْ بَخْسًا بَنَى حَقَّهُ) لِأَنَّ التَّرِكَ لَيْسَ زَهْدًا بَلْ خُبْرٌ بَيْنَ كَذْبِهِ (وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرِ بَطْلٍ) حَقُّهُ (وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ لَهُ (بَارَكَ اللَّهُ) لَكَ (فِي صَفْقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ (وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَبْطُلُ بِهِ حَقُّهُ (وَلَوْ بَاعَ الشَّيْعُ حَصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّغْفَةِ فَلَا صَحَّ بِطُلَانِهَا) لَزَوَالِ سَبَبِهَا ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ لَوْ جُودَ السَّبَبُ حِينَ الْبَيْعِ .

كتاب القراض

بِكسر القاف من القرض بمعنى القطع ، ويقال له أيضا المضاربة ، ولذلك جمع المصنف بينهما بقوله (القراض والمضاربة أن يدفع) أى المالك (إليه) أى العامل (مالا ليتجر فيه والربح مشترك) بينهما : أى عقد يقتضى الدفع المثل ، لأن القراض اسم للعقد المذكور (ويشترط لصحته

كَوْنُ الْمَالِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ خَالِصَةً ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى تَبَرٍ وَخَلْيٍ وَمَغْشُوشٍ
وَعَرُوضٍ وَمَعْلُومًا مَعِينًا ، وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَى إِحْدَى الصَّرْتَيْنِ ، وَمُسَلَّاتًا إِلَى الْعَامِلِ فَلَا يَجُوزُ
شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ ، وَلَا عَمَلِهِ مَعَهُ ، وَيَجُوزُ شَرْطُ تَحْمِيلِ غُلَامٍ الْمَالِكِ مَتَى
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَوُظَيْفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا كَنَشْرِ الثِّيَابِ وَطَيِّهَا ، فَلَوْ قَارَضَهُ
لِشْتَرَى حِنْطَةً فَيَطْعَنُ وَيَحْبِزُ ، أَوْ غَزَلَ يَنْسِجُهُ وَيَبِيعُهُ فَسَدَ الْقَرَضُ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَشْرِي عَلَيْهِ شِرَاءَ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ نَوْعٍ يَنْدُرُ وَجُودُهُ ، أَوْ مُعَامَلَةً شَخْصٍ ، وَلَا
يَشْتَرُ بِبَيَانِ مَدَّةِ الْقَرَضِ ، فَلَوْ ذَكَرَ مَدَّةً وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا فَسَدَ ، وَإِنْ مَنَعَهُ
الشَّرَاءَ بَعْدَهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَشْتَرُ اخْتِصَاصُهَا بِالرَّيْحِ وَاشْتَرَا كَهَافِيهِ ، وَلَوْ قَالَ
قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرَّيْحِ لَكَ فَقَرَضُ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ قَرَضُ صَحِيحٌ وَإِنْ قَالَ كُلُّهُ لِي
فَقَرَضُ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ ابْضَاعٌ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، فَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ لَكَ فِيهِ شَرِكَةٌ
أَوْ نَصِيبًا فَسَدَ ، أَوْ يَتَنَنَا فَلَا صَحِّحٌ

كون المال دراهم ، أو دنانير خالصة فلا يجوز على تبر وخلي ومغشوش (من الدراهم والدنانير
(وعروض) مثلية أو متقومة ، ولا بد أن يكون المال المذكور (معلوماً) فلا يجوز على مجهول
القدر ، وأن يكون (معيناً) فلا يجوز على ما في ذمته أو ذمة غيره (وقيل يجوز على إحدى
الصرتين) المتساويتين في القدر والجنس والصفة (و) أن يكون (مساماً إلى العامل فلا يجوز
شرط كون المال في يد المالك ولا عمله) أي المالك (معه) أي العامل (ويجوز شرط عمل غلام
المالك معه على الصحيح) ومقابله لا يجوز (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما جرت العادة
أن يتولاه بنفسه (كنشر الثياب وطيبها) وذرعها (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويحبز
أو غزلاً ينسجه ويبيعه فسد القراض) لأن هذه الأعمال ليست أعمال تجارة بل حرفة يستأجر
عليها (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كهذه الحنطة مثلاً (أو نوع يندر وجوده أو
معاملة شخص) بعينه إذا المتاع المعين قد لا يربح ، والنادر قد لا يجده ، والشخص المعين قد لا يعامله
(ولا يشترط بيان مدة القراض ، ولو ذكر مدة ومنعه التصرف بعدها) أو البيع (فسد) العقد
(وإن منعه الشراء بعدها) فقط (فلا) يفسد (في الأصح) بأن أطلق القراض ولم يؤقته ، وإتمامه
الشراء بعد شهر مثلاً (ويشترط اختصاصهما بالربح) فلا يجوز شرط شيء منه لثالث (واشترى كهما
فيه) فلا يختص به أحدهما (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد ، وقيل قراض
صحيح) نظراً للعنى (وإن قال) المالك (كله لي فقراض فاسد) ولا يستحق العامل أجرة في
هذه ، بخلاف الأولى (وقيل ابضاع) أي توكيل بلا جعل ، والابضاع بعث المال مع من يتجر
فيه متبرعاً (و) بشرط (كونه) أي الاشتراك في الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف والربح (فلو
قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيباً فسد) للجهل بقدر الربح (أو يتننا فلا يصح)

الصحة ، وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي النِّصْفُ فَسَدَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قَالَ لَكَ النِّصْفُ
صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا غَبْرَةً أَوْ رِبْحَ صِنْفٍ فَسَدَ .

[فصل] بِشَرْطِ الْإِجَابِ وَقَبُولِ ، وَقِيلَ يَكْفِي الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، وَشَرْطُهُمَا كَوْنُ كِلِ
وَمَوْكِلٍ ، وَلَوْ قَارَضَ الْعَامِلُ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِيُشَارِكَهُ فِي الْعَمَلِ وَالرَّيْبُ لَمْ يَجْزِ
فِي الْأَصَحِّ ، وَيُفْسِدُ إِذْنُهُ فَاسِدٌ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَتَصَرَّفَ غَاصِبٌ ، فَإِنْ اشْتَرَى فِي
الذِّمَّةِ وَقَلْنَا بِالْجَدِيدِ فَالرَّيْبُ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرُهُ ، وَقِيلَ هُوَ
لِلثَّانِي ، وَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَلَى الْقَرِاضَ فَبَاطِلٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارِضَ الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ مُتَفَاضِلًا
وَمُتَسَاوِيًا ، وَالْإِثْنَانِ وَاحِدًا وَالرَّيْبُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَالِ ، وَإِذَا فَسَدَ
الْقَرِاضُ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ وَالرَّيْبُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَّا إِذَا قَالَ
قَارَضْتُكَ وَجَمِيعُ الرَّيْبِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَصَرَّفَ الْعَامِلُ مُخْطَئًا لَا يَغْنِبُ وَلَا
نَسِيئَةً بِلَا إِذْنٍ ، وَلَهُ الْبَيْعُ بِعَرَضٍ ،

الصحة ، ويكون نصفين) ومقابله لا يصح (ولو قال لي النصف) وسكت عن جانب العامل (فسد
في الأصح) ومقابله يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وإن قال لك النصف صح على الصحيح
ولو شرط لأحدهما عشرة أوزع صنف) من ملك القراض (فسد) لانتفاء العلم بالجزئية .
[فصل] في أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض (إيجاب) كقارضتك (وقبول)
متصل بالإيجاب (وقيل يكفي القبول بالفعل) إن كانت صيغة الإيجاب بلفظ الأمر تكذب (وشرطهما)
أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) في شرطهما (ولو قارض العامل) شخصا (آخر بإذن
المالك ليشاركة) ذلك الآخر (في العمل والربح لم يجز في الأصح) ومقابله يجوز (وبغير إذنه
فاسد . فإن تصرف الثاني فتصرف غاصب) فيضمن ما تصرف فيه (فإن اشترى في الذممة)
وسلم الثمن من مال القراض . (وقلنا بالجديد) وهو أن الربح كله للغاصب (فالربح للعامل الأول
في الأصح وعليه للثاني أجرته ، وقيل هو للثاني) من العاملين (وإن اشترى بعين مال القراض
فباطل) شرائه (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) فيما شرط لهما من الربح
(و) يجوز أن يقارض (الاثنين واحدا و) يكون (الربح بعد نصيب العامل بينهما) أي المالكيين
(بحسب المال ، وإذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للإذن فيه (والربح للمالك ، وعليه للعامل
أجرة مثل عمله) وإن لم يكن ربح (إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح لي) وقبل العامل (فلا
شئ له في الأصح) ومقابله له أجرة المثل (ويتصرف العامل مخطا) في تصرفه كالوكيل (لا)
يتصرف (بغبن) فاحش في بيع أو شراء (ولا نسيئة بلا إذن) من المالك في الغبن والنسيئة
فإن أذن جاز ، ويجب الإشهاد في البيع نسيئة (وله البيع بعرض) وأما بغير نقد البلد فلا يجوز

وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة ، فإن اقتضت الإمساك فلا في الأصح ، والمالك الرد ، فإن اختلفا عمل بالمصلحة ، ولا يعامل المالك ، ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال ، ولا من يعتق على المالك بغير إذن ، وكذا زوجه في الأصح ، ولو فعل لم يقع للمالك ، ويقع للعامل إن اشترى في الذمة ، ولا يسافر بالمال بلا إذن ، ولا ينفق منه على نفسه حضرا ، وكذا سفر في الأظهر ، وعليه فعل ما يعتاد : كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة ، ونحوه ، ومالا يلزمه له الاستئجار عليه ، والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور ، ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر والحاصلة من مال القراض يقوز بها المالك ، وقيل مال قراض ، والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به ، وكذا لو تلف بعضه بآفة أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل في الأصح ،

(وله الرد بعيب تقتضيه) أى الرد (مصلحة) وإن رضى المالك (فإن اقتضت الامساك فلا) برده العامل (في الأصح) ومقابلة له الرد كالوكيل (وللمالك الرد) حيث جاز للعامل الرد (فإن اختلفا) أى المالك والعامل في الرد والامساك (عمل بالمصلحة) ويتولى الحاكم ذلك (ولا يعامل) العامل (المالك) بمال القراض (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) ورجحه فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) كإبنته (بغير إذن) وكذا زوجه (لا يشتره بغير إذن ذكر أو أنثى) (في الأصح) ومقابلة له شراء زوجه (ولو فعل) العامل مامنع منه (لم يقع للمالك ويقع) الشراء (للعامل إن اشترى في الذمة) فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح (ولا يسافر بالمال بلا إذن) فإن سافر بلا إذن ضمن ، فإن أذن له جاز بحسب الأذن (ولا ينفق منه على نفسه حضرا ، وكذا سفر في الأظهر) ومقابلة ينفق منه ما يزيد بسبب السفر (وعليه) أى العامل (فعل ما يعتاد) فعله من أمثاله (كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (و) لا (نحوه) بالرفع عطفًا على الأمتعة : أى ليس عليه وزن الأمتعة الثقيلة ولا نحو الوزن كالحل (وما لا يلزمه له الاستئجار عليه) من مال القراض (والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة) للمال (لا بالظهور) للربح حتى لو هلك شيء من المال بعد الظهور حسب من الربح ، ومقابل الأظهر يملك بالظهور ملكا غير مستقر لا ينسلط عليه بالتصرف لاحتمال الخسران (ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة) كل منها (من مال القراض يقوز بها المالك ، وقيل مال قراض) ويحرم على المالك والعامل وطء جارية القراض (والنقص الحاصل بالرخص) أو العيب أو المرض (محسوب من الربح ما أمكن) الحساب منه (ومجبور به ، وكذا لو تلف بعضه) أى مال القراض (بآفة) سبوبة (أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل) فيه بالبيع والشراء (في الأصح) ومقابلة لا يجبر

وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال في الأصح

[فصل] لكل قسمة ، ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ ، ويلازم العامل الاستيفاء إذا فسح أحدهما ، وتنضبط رأس المال إن كان عرضاً ، وقبل يلزمه التنضيط إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي ، وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ، ورأس مال مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشيرين فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقي من رأس المال ، وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح ، بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشيرين فربح العشيرين حصة المسترد ، ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين ، ويصدق العامل بينهما في قوله : لم أربح ، أو لم أربح إلا كذا ، أو اشتريت هذا للقرض أولى ،

بالربح (وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال) لامن الربح (في الأصح) ومقابلة من الربح .
[فصل] في بيان أن القرض جائز من الطرفين (لكل) منهما (فسحه) أي عقد القرض متى شاء (ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ) عقد القرض ، وللعامل إذا مات المالك أو جن الاستيفاء والتنضيط بغير إذن الورثة والولي (ويلزم العامل الاستيفاء) لدين مال القرض (إذا فسح أحدهما) يلزم العامل أيضاً (تنضيط رأس المال إن كان) عند الفسخ (عرضاً) وطلب المالك تنضيطه سواء كان في المال ربح أم لا (وقبل لا يلزمه التنضيط إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه) أي مال القرض (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي) بعد المسترد (وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد) المالك من ذلك (عشيرين فالربح سدس المال فيكون المسترد) وهو العشرون (سدسه) بالرفع وهو ثلاثة وثلاث كائن (من الربح) فيستقر للعامل المشروط منه وهو درهم وثلاثان إن شرط له النصف فله أخذها عما في يده (وباقيه) أي المسترد ، وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلاثة وثمانين وثلاث فلو فرض عوده إلى ثمانين لا يسقط ما استقر له ، وهو درهم وثلاثان (وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد) المالك (عشيرين فربح العشيرين) وهي خمسة (حصة المسترد) ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين (فلو باع ثمانين قسمت الخمسة بينهما على حسب ما شرطاه) ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح أو لم أربح إلا كذا أو اشتريت هذا للقرض أولى (لأنه مأبون

أَوْ لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَدَعْوَى التَّلْفِ ، وَكَذَا دَعْوَى
الرَّذَى فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ تَحَالُفًا ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ .

كتاب المساقاة

تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَلِصَبِيٍّ وَبُحْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ ، وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ ،
وَجَوْزُهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ ، وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ وَهِيَ : تَحْلُ الْأَرْضِ
بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ، وَلَا الْمَزَارَعَةُ وَهِيَ : هَذِهِ الْمَاكَلَةُ ، وَالْبَذَرُ
مِنْ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٌ تَحْتَ الْمَزَارَعَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ
بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ وَعُسْرِ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ ، وَالْبَيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ ، وَأَنْ كَثِيرَ الْبَيَاضِ كَقَلِيلِهِ ،
وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ ،

(أَوْ) قَالَ الْعَامِلُ (لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَ) يَصْدُقُ (فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ وَدَعْوَى التَّلْفِ وَكَذَا)
يَصْدُقُ فِي (دَعْوَى الرَّذَى) لِمَالِ الْقَرَاظِ (فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصْدُقُ كَالْمُرْتَهَنِ (وَلَوْ اخْتَلَفَا)
أَيُّ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ (فِي) الْقَدْرِ (الْمَشْرُوطِ) أَيُّ الْعَامِلِ (تَحَالُفًا) كَاخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ فِي قَدْرِ
الْعَمَلِ (وَلَهُ) أَيُّ الْعَامِلِ (أَجْرَةُ الْمِثْلِ) لَعَمَلِهِ بِالْقَاةِ مَا بَلَغَتْ .

كتاب المساقاة

وَحَقِيقَتُهَا أَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَهُ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ غَنَبٍ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْيِ وَالتَّرِيَةِ عَلَى أَنْ الثَّمَرَةُ لَهَا
(تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ) لِنَفْسِهِ (وَلِصَبِيٍّ وَبُحْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ وَجَوْزُهَا
الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) كَالثَّنِينِ وَالتَّفَاحِ ، وَالْجَدِيدِ الْمَنْعِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا فَسَاقِي عَلَيْهَا
تَبَعًا (وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ ، وَهِيَ عَمَلُ) الْعَامِلِ فِي (الْأَرْضِ يَبْعُضُ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ،
وَلَا الْمَزَارَعَةُ ، وَهِيَ هَذِهِ الْعَامِلَةُ وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٌ) أَيُّ أَرْضٍ خَالِيَةٍ
مِنَ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا بِجَانِبِهِ (تَحْتَ الْمَزَارَعَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ) أَوِ الْعِنَبِ (بِشَرْطِ
اتِّحَادِ الْعَامِلِ) أَيُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الْمَزَارَعَةِ هُوَ عَامِلُ الْمَسَاقَاةِ (وَعُسْرُ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ وَالْبَيَاضُ
بِالْعِمَارَةِ) أَيُّ الزَّرْعَةِ ، فَإِنْ أُمِكنَ لَمْ يَجُزْ الْمَزَارَعَةُ (وَالْأَصْحُ أَنَّهُ يَشْتَرَطُ) فِي عَقْدِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ
(أَنْ لَا يَفْصَلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْجَهُولِ (بَيْنَهُمَا) بَلْ يُؤْتَى بِهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ (وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ) عَلَى
الْمَسَاقَاةِ (وَالْأَصْحُ) (أَنْ كَثِيرَ الْبَيَاضِ كَقَلِيلِهِ) فِي حَقِّ الْمَزَارَعَةِ (وَالْأَصْحُ) (أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ
تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ) فِي الْمَزَارَعَةِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ لِلْعَامِلِ نِصْفَ الثَّمَرِ وَرُبْعَ

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ ، فَإِنْ أَفْرَدَتْ أَرْضٌ بِالْمُزَارَعَةِ فَلَمَّا قُلْتُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ تَحْمِلُهُ وَدَوَابُّهُ وَالْآلَتِ ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْقِطْعَةِ لَهَا ، وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ يَنْصِفُ الْبَذْرَ لِيزْرَعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ وَيُسِيرُهُ نِصْفَ الْأَرْضِ أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ يَنْصِفُ الْبَذْرَ وَيَنْصِفُ مَنَفْعَةَ الْأَرْضِ لِيزْرَعَ النِّصْفَ الْآخَرَ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ الْأَرْضِ .

[فصل] يَشْتَرِطُ تَحْقِيقُ الشَّرْطِ بِهَا ، وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ ، وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبَيْنِ بِالْجُزْئِيَّةِ كَالْقِرَاضِ ، وَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ الْمُسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الشَّرْطِ لَكِنْ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدَى لِيُغْرِسَهُ وَيَكُونَ الشَّجَرُ لَهَا لَمْ يَجْزَ ، وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَشَرَطَ لَهُ جُزْءًا مِنَ الشَّرْطِ عَلَى التَّكْلِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهُ مَدَّةٌ يُشِيرُ فِيهَا غَالِبًا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ تَعَارَضَ الْإِحْتِمَالَانِ صَحَّ ، وَلَهُ مُسَاقَاةٌ شَرِيكِهِ فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ زِيَادَةً عَلَى حِصَّتِهِ ، وَيُشْتَرِطُ أَنْ لَا يَشَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَعْمَالِهَا ، وَأَنْ يَنْفَرِدَ بِالْعَمَلِ وَالْيَدِ فِي الْحَدِيقَةِ ،

الزرع مثلا (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يختار تبعا للمساقاة ، فان أفردت أرض بالمزارعة فالمثل للمالك ، وعليه للعامل أجرة) مثل (عمله ، و) عمل (دوابه وآلاته) ولو أفردت أرض بالمخارة فالمثل للعامل لأنه يقع البذر ، وعليه للمالك أجرة مثل الأرض (وطريق جعل القطة لها ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف الآخر ويسير نصف الأرض) شائعا ويعلم من ذلك أنه يصح إعارة المشاع (أو يستأجره بنصف البذر) شائعا (ونصف منفعة الأرض ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من الأرض) فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ، ولا أجرة لأحدهما على الآخر .

[فصل] فيما يشترط في عقد المساقاة (يشترط تخصيص الثمر بهما) أى المالك والعامل فلا يجوز شرط بعضه كغيرهما (واشتركا كما فيه) فلا يجوز شرط كله لأحدهما (والعلم بالنصيبين بالجزئية) وإن قل (كالقراض) في جميع ماسبق (والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) أما بعده فلا يجوز (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال ونشديد التحتية : صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز ، ولو كان) الودى (مغروسا وشروط له جزء من الثمر على العمل ، فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا صح . وإلا) بأن قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (فلا) تصح (وقيل إن تعارض الاحتمالان) في الأعمار وعدمه (صح) العقد (وله مساقاة شريكه إذا) استقل بالعمل ، و (شرط له زيادة على حصته) فإذا كان لكل منهما النصف مثلا يشترط أن له الثلثين ليكون السدس في مقابلة عمله (ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) التي جرت عادة العامل بها (و) يشترط (أن ينفرد) العامل (بالعمل) فلاو شرط عمل للمالك معه فسد (و) يشترط أن ينفرد للعامل (باليد في الحديقة) فلاو شرط كونها في

ومتعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر ، ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح ، وصيغتها : ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك لتتهدده ، ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال ، ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب ، وعلى العامل ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهري وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضرّة ، ونعريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجدّاده وتجنيفه في الأصح ، وما قصد به حفظ الأصل ، ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد قلى المالك ، والمساقاة لازمة فلا هرب العامل قبل الفراغ وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا استأجر الحاكم عليه من يثمه ، فإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع ، ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله ،

يد المالك أو يدهما لم يصح (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) إلى مدة تبقى فيها العين (ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح) والمواد بالإدراك الجداد (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك لتتهدده) بكذا ، فالولم يذكر بكذا الذي هو العوض لم يصح (ويشترط القبول) لفظا (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها (وعلى العامل ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة) ولا يقصد به حفظ الأصل (كسقي) أن لم يشرب بعروقه (وتنقية نهري) من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر (وتلقيح) للنخل ، وهو وضع شيء من طلع الذكور في طلع الأنثى (وتنحية حشيش) مضر (و) تنحية (قضبان مضرّة ونعريش جرت به عادة) وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفع العنب عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) من الطير والسرّاق (وجدّاده) أي قطعه (وتجنيفه في الأصح) راجع للسائل الثالث ، ومقابل له ليس عليه ذلك لأنها بعد الكمال (و) كل (ما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد فعلى المالك) فالو شرطه على العامل فسد العقد وكذا ما على العامل لو شرطه على المالك (والمساقاة لازمة ، فلا هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا) بأن لم يتبرع عنه لاهو ولا أجني (استأجر الحاكم عليه) بعد رفع الأمر إليه (من يثمه) من مال العامل ولو عقارا فإن لم يكن له مال اقترض عليه من المالك أو غيره ووفى من نصيبه (فإن لم يقدر) المالك (على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع) بما يعمل أو ينفقه (ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط فإن لم يخلف تركته لم يقترض عليه لأن ذمته خربت ولا تنفسخ ولو

وَلَوْ تَبَيَّنَتْ خِيَانَةُ عَامِلٍ مِنْهُ إِلَى مُشْرِفٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَّظْ بِهِ اسْتَوْجِرَ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ؛
وَلَوْ خَرَجَ التَّمَرُ مُسْتَعْتَقًا فَلِلْعَامِلِ عَلَى الْمُسَاقِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ .

كتاب الاجارة

شَرْطُهَا كِبَائِعُ وَمُشْتَرٍ ، وَالصَّيْغَةُ أَجْرُكَ هَذَا أَوْ أَكْرَيْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعُهُ
سَنَةً يَكْذًا فَيَقُولُ : قَبِلْتُ أَوْ اسْتَأْجَرْتُ أَوْ اكْتَرَيْتُ ، وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهَا بِقَوْلِهِ : أَجْرُكَ
مَنْفَعَتُهَا ، وَمَنْفَعَتُهَا بِقَوْلِهِ : بِعَيْتِكَ مَنْفَعَتُهَا ، وَهِيَ قِسْمَانِ : وَارِدَةٌ عَلَى عَيْنِ كَاجَارَةِ الْعَقَارِ وَدَابَّةٍ أَوْ
شَخْصٍ مُعَيَّنِينَ ، وَعَلَى الذِّمَّةِ كَاسْتِئْجَارِ دَابَّةٍ مَوْصُوفَةٍ ، وَبِأَنْ يُلْزِمَ ذِمَّتُهُ خِيَاطَةً أَوْ بِنَاءً ،
وَلَوْ قَالَ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ كَذَا فَاجَارَةُ عَيْنٍ ، وَقِيلَ ذِمَّةٌ ، وَيَشْتَرِطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ
تَسْلِيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ ،

بحوث المالك (ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف) الى أن يتم العمل ولا تزال يده (فان لم
يتحفظ به) أى المشرف (استوجر من مال العامل) من يتم العمل وأزيلت يده (ولو خرج
التمر مستحقا) لغير المساق (فللعامل على المساق أجره المثل) لعمله إذا عمل جاهلا بالحال ، فان كان
علما فلا شيء له .

كتاب الاجارة

هي بثليث المهرزة لغة الأجرة . وشراعا عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة
بم عوض معلوم (شرطها) أى المؤجر والمستأجر (كبائع ومشتري) فم يصحح من الكافر استئجار
المسلم اجارة ذممة ، وكذا اجارة عين ولكن يؤصر بإزالة ملكه عن المنافع بأن يؤجره لمسلم
(والصيغة : أجرتك هذا أو أكريتك أو ملكتلك منافعه سنة يكذا ، فيقول : قبلت أو استأجرت أو
اكتريت) وأجر على وزن ضارب لاعلى وزن أكرم ، وسنه مفعول فيه لفعل محذوف : أى .
وانتفع سنة لاظرف لأجرتك (والأصح انْعِقَادُهَا بِقَوْلِهِ أَجْرُكَ مَنْفَعَتُهَا) سنة مثلا (ومنعها
بقوله بعيتك منفعتها) لأن البيع وضع للملك الأعيان ، والاجارة موردها المنافع (وهى) أى الاجارة
(قسمان : وارادة على عين) أى على منفعة متعلقة بعين (كاجارة العقار) وهى لا تكون فى الذمة
مادام العقار كاملا (ودابة أو شخص معين) التثنية بعد أو تجوز إذا قصد التنويع (وعلى
الذمة) أى على منفعة متعلقة بالذمة (كاستئجار دابة موصوفة ، وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء)
أو غير ذلك ، ويقول الآخر قلت (ولو قال استأجرتك لتعمل) لى (كذا فاجارة عين) لاصاقها
إلى المخاطب (وقيل) لإجارة (ذممة) لأن المقصود حصول المنفعة من جهة المخاطب (ويشترط
فى إجارة الذمة تسليم الأجرة فى المجلس) لأنها سلم فى المنافع ، فلا يجوز فيها التأخير ولا الاستبدال

وإجارة العين لا يشترط ذلك فيها ، ويجوز فيها التجيل والتأجيل إن كانت في الذمة
وإذا أطلقت تطلعت ، وإن كانت معينة ملكت في الحال ، ويشترط كون الأجرة
معلومة فلا يصح بالعمارة والعلف ولا ليلسلخ بالجلد ويطعن ببعض الدقيق أو بالنخالة ،
ولو استأجرها لترضع رقيقا يتغذى في الحال جاز على الصحيح ، وكون لنفسه
مستقومة ، فلا يصح استئجاره ببيع على كلمة لانتعيب وإن روجت السلعة ، وكذا
دراهم ودنانير للترزين ، وكلب لصيد في الأصح ، وكون المؤجر قادرا على تسليمها ،
فلا يصح استئجاره آبق ومغصوب وأعمى للحفظ ، وأرض للزراعة لأماء لها دائم ، ولا
يكفيها المطر المعتاد ، ويجوز إن كان لها ماء دائم ، وكذا إن كفاها المطر المعتاد أو ماله
الثلوج للجمعية ، والغالب حصولها في الأصح ،

عنها ولا الحوالة بها ولا عليها (وإجارة العين لا يشترط ذلك) أى تسليم الأجرة (فيها) في المجلس
(ويجوز) في الأجرة (فيها) أى إجارة العين (التجيل والتأجيل إن كانت) تلك الأجرة
(في الذمة) فإن كانت معينة لم يجوز فيها التأجيل (وإذا أطلقت) أى الاجارة (نهجت) الأجرة
فكون حالة (وإن كانت) الأجرة (معينة) أو مطلقة أو في الذمة (ملكت في الحال) بالعدد
مكسراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من
الأجرة على ما يقابل ذلك (ويشترط كون الأجرة) التى في الذمة (معلومة) جنسا وقدر وصفه ،
فإن كانت معينة كفت مشاهدتها ، وإذا شرطنا العلم (فلا يصح بالعمارة) كأجرتك الدار بما
تحتاج إليه من العمارة (و) لا تصح إجارة دابة شهرا مثلا يحتاج إليه من (العلف ، ولا) إجارة
سلاح (ليلسلخ) الشاة (بالجلد) الذى عليها (ولا) طحان على أن (يطحن) البر (ببعض
الدقيق) منه (أو بالنخالة) للجهل بالأجرة في جميع ذلك (ولو استأجرها لترضع رقيقا بيعه
في الحال جاز على الصحيح) ولا أثر لكون عملها يقع في مشترك ، ولو كانت الاجارة بيعه بعد
القطام لم تصح جزما (و) يشترط (كون المنفعة مستقومة) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها
(فلا يصح استئجاره ببيع على كلمة لانتعيب) قالها (وإن روجت السلعة) أما ما يحصل فيه التعب
من الكلمات كما في بيع الثياب فيصح الاستئجار عليه ويلحق بما ذكر الاستئجار ، لاقامة الصلاة
بخلاف الأذان فيصح الاستئجار له (وكذا دراهم ودنانير للترزين وكلب لصيد) ونحوه كحراسة
ماشية (في الأصح) وأما الخلى فتجوز إجارته (و) يشترط في المنفعة أيضا (كون المؤجر قادرا
على تسليمها) فيصح للمستأجر أن يؤجر (فلا يصح استئجاره آبق ومغصوب) لغير من هما
في يده (و) لا (أعمى للحفظ) إذا كانت إجارة عين (و) لا (أرض للزراعة لأماء لها دائم ولا يكفيها
المطر المعتاد) ولا تسقى بماء غالب الحصول (ويجوز) استئجارها للزراعة (إن كان لها ماء دائم
وكذا إن كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج للجمعية ، والغالب حصولها في الأصح) ومقابلته لا يجوز

والإمتناع الشرعى كالخسئ ، فلا يصح استئجار قلع سن صحبة ، ولا حاض
خدمته مسجد ، وكذا منكوحة لرضاع أو غيره يغير إذن الزوج في الأصح ،
ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر
كذا ، ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبل ، فلو أجر السنة الثانية لستأجر الأولى
قبل انقضائها جاز في الأصح ، ويجوز كراه العقب في الأصح ، وهو أن يؤجر دابة
رجلا ليركبها بعض الطريق أو رجلين ليركب هذا أياها ، وذا أياها ويبين البعضين ،
ثم يقتسمان .

[فصل] يشترط كون المنفعة معلومة ، ثم تارة تقدر بزمان كدار سنة ، وتارة بعمل
كدابة إلى مكة ، وكفاطة ذا الثوب ،

لعدم الوثوق ، ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها ، وإن سترها عن الرؤية
(والامتناع الشرعى فلا يصح استئجار قلع سن صحبة) حرمة قلعها ، وأما العلية ، وكذا
المستحق قلعها في القصاص فيجوز الاستئجار لقلعها (ولا) استئجار مسلة (حاض) أو فساد إجارة
عين (لخدمة مسجد) لاقتضاء الخدمة المكث والتردد ، أما الكافرة فيصح استئجارها ، وكذا
إجارة الذمة للسلمة (وكذا) لا يصح استئجار (منكوحة) أى منووجة (لرضاع أو غيره
بغير إذن الزوج في الأصح) لأن أوقاتها مستغرقة بحق الزوج (ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة
الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر كذا) أى مسهل الشهر ، فهو كالتأجيل بالفترة
(ولا يجوز) ولا يصح (إجارة عين لمنفعة مستقبل) كإجارة هذه الدار السنة المستقبلية (فلو
أجر) المالك (السنة الثانية لمستأجر الأولى قبل انقضائها جاز في الأصح) لاتصال المدين مع
اتحاد المستأجر ، ومقابل الأصح لا يجوز كما لو أجرها غيره (ويجوز كراه العقب) أى الثوب جمع
عقبة بضم العين (في الأصح ، وهو أن يؤجر) المالك (دابة رجلا ليركبها بعض الطريق)
ويركب هو البعض الآخر تناوبا كأن يركب أحدهما نصف الطريق ويركب الثاني النصف الآخر
(أو) يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياها وذا أياها ويبين البعضين) في الصورتين (ثم يقتسمان)
أى المكسرى والمكسرى أو الرجلان على الوجه المبين أو المعتاد الذى ليس فيه ضرر على الدابة ولا
على الماشى ، ومقابل الأصح المنع في الصورتين في إجارة العين والذمة ، وقيل المنع في إجارة العين
دون الذمة ، وقيل المنع في الصورة الأولى دون الثانية .

[فصل] في بيان شروط المنفعة (يشترط كون المنفعة معلومة) عينا وصفة وقدر سواء
كانت إجارة عين أو منفعة فلا يصح إيجار مدة غير مقدرة وماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم
تارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار سنة) معينة متصلة بالعقد (وتارة) تقدر (بعمل) من غير
مدة (كدابة) للركوب (إلى مكة ، وكفاطة ذا الثوب) المعين ، فالدابة وكفاطة في إجارة العين

فَلَوْ جَمَعَهُمَا فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَخْطِطَهُ بِيَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ سُورٍ ، وَفِي الْبِنَاءِ يُبَيِّنُ الْمَوْضِعَ وَالطُّولَ وَالْعَرْضَ وَالسَّمَكَ وَمَا يُبْنَى بِهِ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ ، وَإِذَا صَلَحَتِ الْأَرْضُ لِبِنَاءِ زُرْعَةٍ وَغَرَسٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمُنْفَعَةِ ، وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرْعَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ صَحَّ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَازْرَعْ وَإِنْ شِئْتَ فَاغْرِسْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبِ مَعْرِفَةِ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍّ ، وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمِلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ ، وَلَوْ شَرَطَ تَحْمِلَ الْمَالِيقِ مُطْلَقًا فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يُسْتَحَقَّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَعْيِينَ الدَّابَّةِ ، وَفِي اشْتِرَاطِ رُؤُوتِهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ ، وَفِي إِجَارَةِ الدَّمَةِ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالذَّكُورَةِ أَوْ الْأُنثَى ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا

يجوز فيها التقدير بالمدة وبالعمل (فلو جمعهما) أى المدة والعمل (فاستأجره ليخططه بياض النهار لم يصح في الأصح) ومقابله يصح ، لأن المدة للتجمل (ويقدر تعليم القرآن بمدة) إذا كان لتعليم ما يسمى قرآنا ، وأما إذا كان لتعليم كله فلا يصح (أو تعليم سور) ويشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه (وفي البناء) أى الاستئجار له (يبين الموضع) للجدار (والطول والعرض والسلك) بفتح السين : أى الارتفاع (و) يبين (ما يبنى به) الجدار من طين أو جبر ولبن أو آجر (إن قدر بالعمل) فان قدر بالزمن لم يحتج إلى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة ، ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع) كقوله : أجرتكها لتزرعها أو للزراعة فيصح (في الأصح) ويزرع ماشاء ، ومقابله لاتصح ، لأن ضرر الزرع مختلف (ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح) ويضع ماشاء لكن بشرط عدم الأضرار (وكذا لو قال إن شئت فازرع وإن شئت فاغرس) فانه يصح (في الأصح) ويتخير المستأجر بينهما ، ومقابله لا يصح للإبهام (ويشترط في إجارة دابة لركوب معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام) لجنته بأن يصفه حتى يعلم مقدار وزنه (وقيل لا يكفي الوصف) بل لابد من المشاهدة (وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره إن كان له) أى المكثري ، وذكر في الإجارة ولم يعارد عرف (ولو شرط حل المالك) جمع معاقق بضم الميم ، وهو ما يتعلق على البعير كقصعة وقدر (مطلقا) من غير رؤية ولا وصف (فسد العقد في الأصح) لاختلاف الناس فيها ، ومقابله يصح ويحمل على الوسط المعتاد (وإن لم بشرطه) أى حل المالك (لم يستحق ، ويشترط في إجارة الدابة إجارة) العين تعيين الدابة ، وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب (والأظهر الاشتراط فلا يصح أن يؤجره إحدى الدابتين (و) يشترط (في إجارة الدابة) لركوب دابة (ذكر الجنس والنوع والذكورة أو الأنوثة) لاختلاف الأغراض بذلك (ويشترط فيهما) أى إجتازي العين

يَبَانَ قَدْرُ السَّيْرِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مَضْبُوتَةٌ فَيَنْزِلُ عَلَيْهَا ،
وَيَجِبُ فِي الْإِجَارَةِ لِلْحَمَلِ أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولُ ، فَإِنْ حَضَرَ رَأَاهُ وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ
كَانَ فِي ظَرْفٍ ، وَإِنْ غَابَ قُدَّرَ بِكَتِلٍ أَوْ وَزْنٍ ، وَجِنْسُهُ لِاجْنَسِ الدَّابَّةِ ، وَصِفَتُهَا
إِنْ كَانَتْ إِجَارَةً ذِمَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ زُجَاجًا وَنَحْوَهُ .

[فصل] لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مُسْلِمٍ لِلْجَاهِدِ وَلَا عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ إِلَّا حَجٌّ وَتَفَرُّقٌ
زَكَاةٌ ، وَتَصِحُّ لِتَجْهِيْزِ مَيِّتٍ وَدَفْنِهِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَلِحَضَانَةِ وَإِرْضَاعِ مَعَا ،
وَلِأَحَدِهِمَا فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَسْتَتَبِعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، وَالْحَضَانَةُ حِفْظُ صَبِيٍّ وَتَعَهُدُهُ
بِفَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ وَكُفْلِهِ وَرَبْطِهِ فِي الْمَهْدِ وَنَحْوِ كَيْفِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوُهَا ،

والذمة (بيان قدر السير كل يوم) إن كان قبيرا تطيقه الدابة (إلا أن يكون بالطريق منازل
مضبوطة فينزل) قدر السير (عليها ، ويجب في الإيجار للحمل أن يعرف المحمول ، فإن حضر
رأه وامتحنه بيده إن كان في ظرف) نخميناً لوزنه (وإن غاب قدر بكتل أو وزن ، و) يعرف
(جنسه) لاختلاف تأثيره في الدابة ، فإن ذكر تقديره بالوزن . وقال مما شئت أغنى عن معرفة
الجنس بخلاف الكيل ، وإن قال لتحمل عليها ماشئت لم يصح (لاجنس الدابة ولا صفتها) فلا
تجب معرفتهما (إن كانت إجارة ذمة) والتأجير للحمل بخلاف الركوب (إلا أن يكون المحمول
زجاجاً ونحوه) كخزف فلا بد من معرفة جنس الدابة وصفها صيانته له ، وفي معنى ذلك أن يكون
في الطريق وحل أو طين . أما إجارة عين دابة لجل فلا بد من رؤيتها وتعيينها .

[فصل] في الاستئجار للقرب ، ولما كان الأصل في الإجارة أن تحصل المنفعة فيها للمستأجر
والقرب يحصل نفعها لفاعلها للاستأجر تعرض المصنف للإجارة عليها ، فقال (لا تصح إجارة مسلم
لجهاذ) لأنه يقع عنه ، وأما الذي فيصح للإمام استئجاره (ولا) تصح إجارته (لعبادة تجب لها
نية) كالصلاة والصوم فلا يقوم فعل الأجير لها مقام فعل المستأجر (إلا حج) أو عمرة عن ميت
أو عاجز (وتفرقة زكاة) وكذا كل ما تدخله النيابة من العبادة كالصوم عن الميت والأضحية
(وتصح) الإجارة (لتجهيز ميت ودفنه ، وتعليم القرآن) أو بعضه ونحو ذلك مما هو فرض
كفاية وليس بشائع على العموم ، فإن تجهيز الميت في الأصل يختص بالتركة ، وكذا تعليم القرآن
يختص بمال المتعلم (و) تصح إجارة المرأة (لحضانه وإرضاع) معاً ولأحدهما فقط ، والأصح أنه
لا يستتبع أحدهما الآخر (والاستئجار على الإرضاع يقدر بالمدّة فقط ، ويجب تعيين الرضيع
بالمشاهدة أو بالوصف وتعيين موضع الإرضاع ، وعلى المرضعة أن تأكل وتشرب كل ما يكثر اللبن ،
وللستري تكليفها بذلك ومنعها مما يضر باللبن (والحضانه حفظ صبي) أو صبية (وتعهده
بفصل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه) بالفتح اسم للفعل ، وأما بالضم فاسم للدهان ، وهو على الأب
(وكفله وربطه في المهد) وهو سرير الرضاعة (ونحو كَيْفِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوُهَا) مما يحتاج إليه الرضيع

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لَهَا فَأَنْقَطَعَ اللَّبَنُ فَالْمَذْهَبُ انْفِصَاخُ الْعَقْدِ فِي الْأَرْضِضَاعِ دُونَ الْحَضَانَةِ ، وَالْأَصَحُّ
أَنَّهُ لَا يَجِبُ جَبْرٌ وَخَيْطٌ وَكُجْلٌ عَلَى وَرَاقٍ وَخَيْطٌ وَكُجْلٌ قُلْتُ : صَحَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ
الرُّجُوعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ اضْطَرَبَتْ وَجَبَ الْبَيَانُ وَإِلَّا فَتَبْطُلُ الْإِجَارَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
[فصل] يَجِبُ تَسْلِيمُ مِفْتَاحِ الدَّارِ إِلَى الْمُسْكَتَرِيِّ ، وَعِمَارَتُهَا عَلَى الْمُؤَجَّرِ ، فَإِنْ
بَادَرَ وَأَصْلَحَهَا ، وَإِلَّا فَلِلْمُسْكَتَرِيِّ الْخِيَارُ ، وَكَسْحُ التَّلْجِ عَنِ السَّطْحِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ ، وَتَنْظِيفُ
بِجْرَ صَةِ الدَّارِ عَنْ تَلْجٍ وَكُنَاسَةٍ عَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ ، وَإِنْ أَجَرَ دَابَّةً لِرُكُوبِ قَسَلِ الْمُؤَجَّرِ
إِكَافٌ وَبَرْدَعَةٌ وَحِزَامٌ وَفَرَّةٌ وَبُرَّةٌ وَخِطَامٌ ، وَعَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ تَحْمِيلُ وَمِظْلَةٌ وَوِطَاءٌ
وَعِطَاءٌ وَتَوَابِعُهَا ، وَالْأَصَحُّ فِي السَّرْجِ اتِّبَاعُ الْعُرْفِ ، وَظَرْفُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي
إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ، وَعَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ ، وَعَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ
مَعَ الدَّابَّةِ لِتَعَهُّدِهَا ،

وهذه هي الحضانة الكبرى . والارضاع : وهو أن تلقمه ثديها بعد وضعه في حجرها وتعصره عند
الحاجة يسمى الحضانة الصغرى (ولو استأجر لهما فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع
دون الحضانة) فلا يفسخ العقد فيها ، ولو أتى باللبن من موضع آخر ولم يتضرر الولد جاز (والأصح
أنه لا يجب جبر وخط وكجل على وراق) أي ناسخ . أما بيع الورق فيقال له كاشد (و) لا على
(خياط و) لا (كحال) في استئجارهم لذلك (قلت : صحح الرافعي في الشرح الرجوع فيه) أي
المذكور (إلى العادة) للناس (فان اضطربت وجب البيان وإلا) وإلا لم يبين (فتبطل الاجارة
والله أعلم) وهذا الخلاف إن كان العقد على الذمة ، فان كان على العين لم يجب غير الفعل .
[فصل] فيما يجب على مكري دار أو دابة (يجب تسليم مفتاح الدار إلى المسكترى) فان
لم يسلمه فالمكترى الخيار ، وإذا تسلمه فهو في يده أمانة فلا يضمنه بلا تقييد (وعمارتها) أي
الدار (على المؤجر ، فان بادر وأصلحها وإلا فالمكترى الخيار) إن نقصت المنفعة (وكسح) أي
رفع (التلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار) وهي بقعة بين الأبنية ليس فيها بناء
(عن تلج وكناسة على المسكترى) إن حصل في دوام المدة (وإن أجر دابة لركوب) إجارة
عين أو ذمه (فعلى المؤجر إكاف وبردعة وحزام وفرة) بثلاثة وفاء مفتوحة : ما يجعل تحت ذنب
الدابة (وبرة) بضم الموحدة وتخفيف الراء : حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر الخاء :
خيط يثبت في البرة (وعلى المسكترى محمل ومظلة ووطاء) ما يفرش في المحمل (وعطاء) ما يغطي به
(وتوابعها) كالحبل الذي يشد به المحمل على البعير (والأصح في السرج) للفرس (اتباع
العرف وظرف المحمول على المؤجر) للدابة (في إجارة الذمة ، وعلى المسكترى في إجارة العين)
إذ ليس عليه إلا تسليم الدابة بأكافها (وعلى المؤجر في إجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهدها ،

وإعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ، ورفع الحمل وحظه ، وشد المحمل وحمله ، وليس عليه في إجارة العين إلا التخلية بين المكثري والدابة ، وتنفسه إجارة العين بتلف الدابة ، ويثبت الخيار بغيرها ، ولا خيار في إجارة الدابة ، بل يلزمه الإبدال ، والطعام المحمول ليؤكل يبدل إذا أكل في الأظهر .

[فصل] يصح عقد الإجارة مدة تبقى فيها العين غالباً ، وفي قول لا يزاد على سنة ، وفي قول ثلاثين ، وللمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ، ولا يسكن حداً وقصاراً ، وما يستوفي منه كدار ودابة معينة لا يبدل ، وما يستوفي به كتوب وصبي عين للخياطة والارتضاع يجوز إبداله في الأصح ، ويد المكثري على الدابة والتوب يد أمانة مدة الإجارة وكذا بقدها في الأصح ، ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب ولم ينتفع بها لم يضمن ،

(وعليه) إعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) وتراعى العادة فينسخ البعير للضعيف والمرأة ويقرب الدابة من موضع مرتفع ، وعليه الوقوف لينزل الركاب لقضاء الحاجة والطهارة وصلاة الغرض (و) على المؤجر أيضاً (رفع الحمل وحظه وشد المحمل وحله ، وليس عليه) أي المؤجر (في إجارة العين إلا التخلية بين المكثري والدابة) أي التمكين من الانتفاع بها فليس عليه إعانته في ركوب ولا حمل ولا حط (وتنفسه إجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بغيرها) المؤثر في المنفعة أثراً يظهر به تفاوت في الأجرة (ولا خيار في إجارة الدابة) بعيب الدابة (بل يلزمه) أي المؤجر (الإبدال) وكذا لا يفسخ بتلفها (والطعام المحمول) لا يصل بل (ليؤكل يبدل إذا أكل في الأظهر) ومقابله لا يبدل ، لأن العادة في الزاد أن لا يبدل .

[فصل] في الزمن الذي تقدر به الإجارة (يصح عقد الإجارة مدة تبقى فيها العين) المؤجرة (غالباً) وذلك المدة يرجع فيها إلى أهل الخبرة فتؤجر الدار ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة وهكذا (وفي قول لا يزاد على سنة ، وفي قول) على (ثلاثين) لافرق في ذلك بين الوقت وغيره إلا إذا شرط الواقف شرطاً فينتج (وللمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره) كما يجوز أن يؤجر ويعير ما استأجره لغيره (فيركب) في استئجار دابة للركوب مثله في الضخامة وغيرها (ويسكن) في الدار (مثله ولا يسكن) إذا كان بزازاً مثلاً (حداً ولا قصاراً وما يستوفي منه) المنفعة (كدار ودابة معينة لا يبدل ، وما يستوفي به) المنفعة (كتوب وصبي عين) الأول (للخياطة ، و) الثاني لأجل (الارتضاع يجوز إبداله) بمثله (في الأصح) وإن لم يرض الأجير ، وكذا المستوفي فيه كالطريق الذي استأجر الدابة لركوبها فيه يجوز إبداله (ويد المكثري على الدابة والتوب) وغيرها (يد أمانة مدة الإجارة) فلا يضمن ما تلف بلا تقصير (وكذا بعدها) إذا لم يستعملها (في الأصح) كالودع (ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب ولم ينتفع بها) وكلفت (لم يضمن

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا لَمْ يُصِبْهَا الْمَدَمُ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بَلَا تَعَدَّ كُتُوبَ اسْتَوْجَرَ لِحِيَاظَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَالثَّالِثُ يَضْمَنْ الْمُسْتَرْكُ ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ ، لَا الْمُنْفَرِدُ ، وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَقَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ ، وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ ، وَكَذَا لَوْ اكْتَرَى لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكَسَ أَوْ لِعَشْبَةٍ أَقْفِزَةً شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً دُونَ عَكْسِهِ ، وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ حَمْطَلٍ مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ ، وَإِنْ تَلَقَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ،

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا (لَمْ يَصِبْهَا الْمَدَمُ) فَانْهَدَمَ يَضْمَنْهَا حِينَئِذٍ (وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بَلَا تَعَدَّ) مِنْهُ (كُتُوبَ اسْتَوْجَرَ لِحِيَاظَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ لَمْ يَضْمَنْ) إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ (بِأَنْ انْتَفَى مَا ذَكَرَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَا يَضْمَنْ) (فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ) وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنْ كَالْمُسْتَأْجِرِ (وَالثَّالِثُ) مِنْ الْأَقْوَالِ (يَضْمَنْ) الْأَجِيرُ (الْمُسْتَرْكُ) ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ (كَعَادَةِ الْحِيَاظِينَ) (لَا الْمُنْفَرِدُ) ، وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ لَغَيْرِهِ لَا يُمْكِنُ التَّزَامُ مِثْلُهُ لِآخِرٍ ، وَالْقَصْدُ كَوْنُهُ أَوْ قَعْدَ الْجَارَةِ عَلَى نَفْسِهِ سِوَا قَتَرِهَا بِمَدَّةٍ أَوْ بِعَمَلٍ (وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَقَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ) أَجْرَةُ مِثْلٍ (وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ وَالْأَفْلَا ، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ) هَذَا الْوَجْهَ ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ (وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ) أَيْ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ الثَّانِي إِنْ عَلِمَ الْحَالُ (وَكَذَا) يَصِيرُ ضَامِنًا (لَوْ اكْتَرَى) دَابَّةً (لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ) عَلَيْهَا (مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكَسَ) بِأَنْ اكْتَرَاهَا لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ قَحْحٍ ، لِأَنَّ الْحِنْطَةَ أَثْقَلُ فَيَجْتَمِعُ ثَقُلُهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالشَّعِيرَ أَخْفَ فَيَأْخُذُ مِنْ ظَهْرِ الدَّابَّةِ أَكْثَرَ ، فَالضَّرَرُ مُخْتَلَفٌ (أَوْ) اكْتَرَاهَا (لِعَشْرَةِ أَقْفِزَةٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً) فَانْهَدَمَ يَضْمَنْهَا ، لِأَنَّهَا أَثْقَلُ (دُونَ عَكْسِهِ) لَخِفَةِ الشَّعِيرِ مَعَ اسْتَوَاهُمَا فِي الْحِجْمِ (وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ حَمْطَلٍ مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ) وَإِنْ تَلَفَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا (ضَمِنَ) قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ (لِأَنَّ التَّلَفَ بِمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ فَتُوزَعُ الْقِيَمَةُ

وَلَوْ سَلَّمِ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمُؤَجَّرِ ، فَعَمَلَهَا جَاهِلًا ضَمِنَ الْكَاتِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ وَزَنَ
 الْمُؤَجَّرُ وَحَمَلَ فَلَا أَجْرَةَ لِلزِّيَادَةِ ، وَلَا ضِمَانَ إِنْ تَلَفَتْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخِيْطَهُ فَنَخَاطَهُ قِيَاءً
 وَقَالَ أَمْرَتَنِي بِقَطْعِهِ قِيَاءً فَقَالَ : بَلْ قِيَصًا ، فَلَا أَظْهَرُ تَصْدِيقَ الْمَالِكِ بِمِثْلِهِ ، وَلَا أَجْرَةَ
 عَلَيْهِ ، وَقَلَى الْخِيَاطِ أَرْضُ النَّقْصِ .

[فصل] لَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِعُدْرِ كَتَعْدُرٍ وَقُدِّ تَمَامِ رِسْفٍ وَمَرْضٍ مُسْتَأْجِرٍ دَابَّةً
 لِسَفَرٍ ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِرِزَاعَةٍ فَوَزَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ بِجَائِحَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ وَلَا حُطُّ
 شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ ، وَتَنْفَسَخُ بِمَوْتِ الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمَعِينِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي فِي
 الْأَظْهَرِ ، فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى ، وَلَا تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِينَ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ ، وَلَوْ أُجِرَ
 الْبُطْنُ الْأَوَّلَ مَدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا ، أَوِ الْوَلِيَّ

بالقسط أو السوية (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فعملها جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائة
 كاذباً فصده فتلقت (ضمن للكاتب على المذهب) وفيها بضمنه القولان . والطريق الثاني في
 ضمانه قولاً تعارض الضرر والمباشرة ، وإن حملها علماً بالزيادة فحكمه كما ذكره بقوله (ولو وزن
 المؤجر وحمل فلا أجره للزيادة) بل للمستأجر مطالبة المؤجر بردها إلى المتقول منه (ولاضمان أن
 تلفت) بذلك الدابة (ولو أعطاه ثوباً ليخيطه فخطه قياء وقال أمرتني بقطعه قياء فقال) المالك
 (بل) أمرتك بقطعه (قيصاً ، فالأظهر تصديق المالك بمينه) فيحلف أنه ماأذن له في قطعه
 قياء ، ومقابله يصدق الخياط بمينه (ولا أجره عليه) أي المالك إذا حلفا (وعلى الخياط أَرْضُ
 النقص) وهو ما بين قيمته جميعاً ومقطوعاً ، أو ما بين قيمته مقطوعاً وقيصاً ومقطوعاً قياء وجهان .
 [فصل] فيما تنفسخ به الإجارة (لأنفسخ الإجارة بعذر) طراً للمؤجر أو مستأجر ، فالأول
 مثل مرض حدث لمؤجر دابة أعجزه عن خروجه معها ، وهو لازم حيث كانت الدابة غير معينة
 والثاني (كتعذر وقود جام) على مستأجر (وسفر) عرض لمستأجر دار (ومرض مستأجر
 دابة لسفر) لأن الاستغناء في كل ممكنة (ولو استأجر أرضاً لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة ،
 فليس له الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) ولو تلفت نفس الأرض بجائحة أبطلت قوة الانبات
 انفسخت الإجارة في المدة الباقية (وتنفسخ) الإجارة (بموت الدابة والأجير المعينين في)
 الزمن (المستقبل لا الماضي) إذا كان بعد القبض وإثله أجره (في الأظهر) ومقابله تنفسخ
 فيه أيضاً ، وعلى الأظهر (فيستقر قسطه) أي الماضي (من المسمى) موزعاً على قيمة المنفعة
 لأعلى الزمان (ولا تنفسخ) الإجارة (بموت العاقدين) ولأحدهما (و) لا بموت (متولى)
 أي ناظر (الوقف ولو أجر البطن الأول) من الموقوف عليهم العيين (مدته ومات) البطن المؤجر
 (قبل تمامها) وشرط الواقف لكل بطن النظر في حصته مدة استبقائه فقط (أو) أجر (الولي

صَبِيًا مُدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ قَبْلَغَ بِالْأَخْيَالِ فَلَا صَحَّ أَنْفَسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ لَا الصَّبِيَّ ،
وَأَنَّهَا تَنْفَسَخُ بِإِهْدَامِ الدَّارِ ، لِأَنْتِطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ اسْتَوْجِرَتْ لِرِزَاعَةٍ ، بَلْ يَثْبُتُ
الْخِيَارُ ، وَغَضَبُ الدَّابَّةِ وَإِبَاقُ الْعَبْدِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ ، وَلَوْ أَكْرَى جَالًا وَهَرَبَ وَتَرَكَهَا
عِنْدَ الْمُكَتَرَى رَاجِعَ الْقَاضِي لِيَمُونَهَا مِنْ مَالِ الْجَمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا اقْتَرَضَ
عَلَيْهِ ، فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُكَتَرَى دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا قَدْرَ
النَّفَقَةِ ، وَلَوْ أُذِنَ لِلْمُكَتَرَى فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ جَازًا فِي الْأَطْهَرِ ، وَمَتَى قَبِضَ
الْمُكَتَرَى الدَّابَّةَ أَوْ الدَّارَ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ
يَنْتَفِعْ ، وَكَذَا لَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَقَبَضَهَا وَمَضَتْ مُدَّةُ إِمْكَانِ
السَّيْرِ إِلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ فِيهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ إِذَا سَلَّمَ الدَّابَّةَ الْمَوْصُوفَةَ وَتَسْتَقِرُّ فِي الْإِجَارَةِ
الْقَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ بِمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ ، وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً وَلَمْ
يُسَلِّمْهَا حَتَّى مَضَتْ أَنْفَسَخَتْ ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مُدَّةٌ وَأَجْرٌ لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا

صبياً مدة لا يبلغ فيها بالسِّنِّ قبلَغَ بِالْأَخْيَالِ (و) (فالأصح: أنفساخها) أي الإجارة فيما
بقي من المدة (في الوقف) لأن الوقف انتقل استحقاقه لغيره ، ولإنيابة له عنه (لا) في (الصبي)
فلا تنفسخ ، ومقابل الأصح بالعكس (و) (الأصح) (أنها تنفسخ) في المستقبل (بإهدام الدار)
كلها ، ولو بفعل المستأجر (لانتقطاع ماء أرض استوجرت لزراعة) فلا تنفسخ الإجارة (بل يثبت
الخيار) للعب وهو على التراخي (وغضب الدابة وإباق العبد) بغير تعريض المستأجر (يثبت
الخيار) وإذا فسح أنفسخ فيما بقي من المدة (ولو أكرى جالاً وهرب وتركها عند المكتري
راجع القاضي ليمونها من مال الجمال ، فإن لم يجد له مالا اقترض عليه) (فان وثق بالمكتري
دفعه إليه ، والا) بأن لم يثق (جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها (ولو أذن للمكتري
في الانفاق من ماله ليرجع جازاً في الأطهر) ومتى أنفق بغير إذن الحاكم مع الامكان لم يرجع (ومتى
قبض المكتري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الإجارة استقرت الأجرة) عليه (وان
لم ينتفع) لتلف المنافع تحت يده (وكذا لو أكرى دابة لركوب إلى موضع) معين (وقبضها
ومضت مدة إمكان السير إليه) تستقر عليه الأجرة (وسواء فيه إجارة العين والذمة إذا سلم
المؤجر) (الدابة الموصوفة) للمستأجر ، وهو قيد في إجارة الذمة ، فإن لم يسلمها لم يستحق الأجرة (وتستقر
في الإجارة القاسدة أجرة المثل) سواء كانت أكثر من المسمى أم لا (بما يستقر به المسمى في
الصحيحة) لكن لابد من القبض الحقيقي هنا فلا يكفي العرض (ولو أكرى عيناً مدة ولم يسلمها
حتى مضت أنفسخت) تلك الإجارة (ولو لم يقدر مدة وأجر) دابة (لركوب إلى موضع ولم يسلمها

حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ السَّيْرِ فَأَلْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُخُ ، وَلَوْ أَجَرَ عَبْدُهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ فَأَلْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ ، وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْعَبْدِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْتَأْجِرَةِ لِلْكُبْرَى ، وَلَا تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا لغيره جَازَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا تَنْفَسُخُ .

كتاب احياء الموات

الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرْ قَطُّ إِنْ كَانَتْ بِلَادَ الْإِسْلَامِ فَلِلْمُسْلِمِ - تَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَيْسَ هُوَ لِلدِّيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَادَ كُفَّارٍ فَلَهُمْ إِحْيَاؤُهَا ، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ إِنْ كَانَتْ يَمَّا لَا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا ، وَمَا كَانَ مَعْمُورًا فَلِمَالِكِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ فَقَالَ ضَائِعٌ ، وَإِنْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً فَأَلْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مُعْمُورٌ ، وَهُوَ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِتَمَامٍ .

حتى مضت مدة (السير) اليه (فالأصح أنها لا تنفسخ) لأنها متعلقة بالمنفعة لا بالزمان فلم يتعدد الاستيفاء ولا خيار للكبرى (ولو أجر عبده ثم أعتقه ، فالأصح أنها لا تنفسخ الإجارة وأنه لا خيار للعبد) في فسخ الإجارة (والأظهر أنه يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) ومقابلته يرجع بأجرة مثله ، وهذا بخلاف ما إذا علق عتقه بصفة ، ثم أجره مدة فوجدت الصفة في أثناء المدة ، فإنه يعتق وتنفسخ الإجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للكبرى ولا تنفسخ الإجارة في الأصح) فيملك العين مسلوقة المنفعة ، ويجب عليه الأجرة للبائع (ولو باعها لغيره) أي غير الكبرى (جاز في الأظهر ولا تنفسخ) الإجارة ، بل تستوفى مدتها وتبقى في يد المستأجر إلى انقضائها ، وللمشتري الخيار إن لم يعلم .

كتاب احياء الموات

أي عمارة الأرض التي لم تعمر ، شبهت بأحياء الموتي ، فالأرض إما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك ، وهي الموات (الأرض التي لم تعمر قط) أي ولم تكن حريماً لعامة (إن كانت ببلاد الاسلام فللمسلم تملكها بالأحياء) وإن لم يأذن له الامام ، وإن كان الهبي صيباً (وليس هو) أي الأحياء (لذمي وإن كانت) تلك الأرض (ببلاد الكفار فلهم احيائها ، وكذا للمسلم إن كانت مما لا يذبون المسلمين عنها) أي يدفعون ، فإن ذبوا عنها فليس لهم احيائها (وما كان معموراً) من بلاد الاسلام (فمالكه) ان عرف (فإن لم يعرف والعمارة اسلامية فيقال ضائع) لأنه لمسلم أو ذمي (وإن كانت جاهلية) بأن كانت عليه آثار عماراتهم (فالأظهر أنه يملك بالأحياء ، ولا يملك بالأحياء جريم معمور وهو) أي الحريم (ما تمس الحاجة اليه لتمام

الْإِتِّفَاعِ ، فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ النَّادِي ، وَمُرْتَكْضُ الْخَيْلِ ، وَمُنَاخُ الْإِبِلِ ، وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ وَنَحْوُهَا ، وَحَرِيمُ الْبَيْتِ فِي اللَّوَاتِ مَوْقِفُ النَّازِحِ ، وَالْحَوْضُ ، وَالْأُولَابُ ، وَجُمُوعُ الْمَاءِ ، وَمُتَرَدِّدُ الدَّابَّةِ ، وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي الْمَوَاتِ مَطْرَحُ رَمَادٍ وَكُنَاسَةٍ وَتَلْجٍ ، وَمَرٌّ فِي صَوْبِ الْبَابِ ، وَحَرِيمُ آبَارِ الْقَنَاةِ مَالُو حُفَرٍ فِيهِ تَقْصُ مَاوُهَا أَوْ خَيْفُ الْإِنْهِيَارِ ، وَالْأُورُ الْمُخْفُوفَةُ بِدُورٍ لَأَحْرِمَ لَهَا ، وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْمَادَّةِ ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَارَهُ الْمُخْفُوفَةَ بِمَسَاكِينِ حَامًا وَاصْطَبْلًا ، وَحَانُوتَهُ فِي الْبَرَازِينَ حَانُوتَ حَدَادٍ إِذَا اخْتَلَطَ وَأَخْصَمَ الْجُدْرَانُ ، وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَوَاتٍ ، الْحَرَمِ دُونَ عَرَافَتٍ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَمُرْدَلْفَةُ وَمَنَى كَعْرَفَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَخْتَلِفُ الْإِحْيَاءُ بِحَسَبِ الْفَرْضِ فَإِنْ أَرَادَ مَسْكَنًا اشْتَرَطَ تَحْوِيطُ الْبُقْعَةِ وَسَقْفُ بَعْضِهَا وَتَعْلِيقُ بَابٍ ، وَفِي الْبَابِ وَجْهٌ أَوْ زُرِّيَّةٌ دَوْلَبٌ فَتَحْوِيطٌ لَأَسْقَفٍ ، وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ ، أَوْ

الانفتاح (بالمعمور) (حريم القرية النادى) وهو المكان الذى يجتمعون فيه للحديث (ومرتكض الخيل) بفتح الكاف مكان إجرائها إذا كانوا خيالة (ومناخ الإبل) بضم الميم وهو الموضع الذى تناخ فيه (ومطرح الرماد) والقمامات (ونحوها) كمرح غنم وسيل ماء (وحريم البيت في الموات موقف النازح والحوض) بالرفع عطف على موقف ، وكذا ما بعده ، والمراد به ما يصب النازح فيه ما يخرج من الماء (والدولاب ومجتمع الماء) الذى يطرح فيه ما يخرج من الحوض لسق الزرع والماشية (ومتدّد الدابة ، وحريم الدار في الموات مطرح رماد وكناسة وتلج وعمر في صوب الباب) والمراد بصوب الباب جهته ، ولكن لا يستحق قبالة الباب على امتداد الموات بل لغيره إحياءه إذا تركه عمرًا (وحريم آبار القناة مالو حفر فيه تقص ماؤها أو خيف الانهيار ، والدار المخفوفة بدور لأحريم لها ، ويتصرف كل واحد في ملكه على العادة) وإن تضرّر به جاره (فان تعدى) بأن جاوز العادة في التصرف (ضمن) ما تعدى فيه (والأصح أنه يجوز) للشخص (أن) يشخذ داره المخفوفة بمساكن حائط وإصطبلًا وحانوته في البرازين حانوت حداد إذا اختلط وأحكم الجدران) إحكامًا يلحق بما يقصده . ومقابل الأصح المنع (ويجوز إحياء موات الحرم دون عرافات في الأصح) وإن كانت من غير الحرم ، ومقابل الأصح إن ضيق امتنع وإلا فلا (قلت : ومردلفة ومنى كعرفة ، والله أعلم) فلا يجوز إحياءهما في الأصح ، ومثلها كل ما يتعلق به حق عام كالطرق وموارد الماء (ويختلف الإحياء بحسب الفرض) والرجوع فيه إلى العرف (فإن أراد مسكنًا اشترط تحويط البقعة) بأجر أو غيره على حسب العادة (و) اشترط (سقف بعضها وتعليق باب ، وفي الباب وجه) أنه لا يشترط (أو) أراد إحياء أرض (زربية دواب) أو نحوها (فتحويط لأسقف) فلا يشترط في إحياء الزربية (وفي الباب الخلاف) السابق (أو) أراد

مَرْزَعَةً فَيَجْمَعُ التُّرَابَ حَوْلَهَا وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَتَرْتِيبُ مَاءِ لَهَا إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ ،
 الْمُعْتَادُ ، لَا الزَّرَاعَةُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بُسْتَانًا فَيَجْمَعُ التُّرَابَ ، وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ
 بِهِ وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ ، وَيُسْتَرْطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يُنَبِّهْ
 أَوْ أَعْلَمْ عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشْبًا فَمُنَحَجَّرٌ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ الْأَصَحُّ
 أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنَبِّهٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ ، وَلَوْ طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ :
 أَحْيِ أَوْ اتْرُكْ ، فَإِنْ اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ ، وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ
 كَالْمُنَحَجَّرِ ، وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَقَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا التَّحَجُّرُ ، وَالْأَظْهَرُ
 أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرِغْمِ نَعْمٍ جَزِيَّةٍ وَصَدَقَةٍ وَضَلَّةٍ وَضَعِيفٍ عَنِ النُّجْمَةِ ،
 وَأَنَّ لَهُ نَقْضَ مَا حَمَاهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ .

[فصل] مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورُ ، وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ ،

(مَرْزَعَةُ جَمْعُ التُّرَابِ حَوْلَهَا وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ) بِطَلْمٍ الْمُنْحَفِضِ (وَتَرْتِيبُ مَاءِ لَهَا) بِشَقِّ سَاقِيَةٍ
 وَنَحْوِهَا (إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ لَا الزَّرَاعَةَ فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَشْتَرِطُ فِي إِحْيَائِهَا (أَوْ) أَرَادَ
 إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ (بَسْتَانًا جَمْعُ التُّرَابِ) يَشْتَرِطُ (وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ
 وَيَشْتَرِطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا يَشْتَرِطُ (وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يَنْبِهِ أَوْ أَعْلَمْ) أَيْ
 جَعَلَ لَهُ عِلَامَةَ الْعِمَارَةِ (عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشْبًا فَمُنَحَجَّرٌ) لَذَلِكَ الْمَحَلُّ (وَهُوَ أَحَقُّ
 بِهِ) مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مُسْتَحَقًّا لَهُ دُونَ غَيْرِهِ (لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنَبِّهٍ) أَيْ بَعْدَ أَحْقِيَّةِ
 الْإِخْتِصَاصِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ) شَخْصٌ (آخَرُ مَلَكَهُ) وَإِنْ عَصَى بِذَلِكَ (وَلَوْ
 طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ : أَحْيِ أَوْ اتْرُكْ) مَا تَحَجَّرَتْهُ حَتَّى يَقْدَمَ عَلَى إِحْيَائِهِ غَيْرُكَ (فَإِنْ
 اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ) وَتَقْدِيرُهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ (وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ
 كَالْمُنَحَجَّرِ) هَذَا إِذَا لَمْ يَقْطَعْهُ لِمَلِكٍ رَقَبَتَهُ ، وَأَمَّا إِذَا أَقْطَعَهُ لِنَفْسِهِ فَيَمْلِكُهُ (وَلَا يَقْطَعُ) . الْإِمَامُ
 (إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَ) يَكُونُ الْمَقْطَعُ (قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ) لَوْ أَرَادَ إِحْيَاءَهُ (وَكَذَا التَّحَجُّرُ)
 أَيْ لَا يَتَحَجَّرُ الْإِنْسَانُ إِلَّا قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَائِهِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَرَمٌ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ
 أَنْ يَحْمِيَ) أَيْ يَمْنَعُ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ (بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرِغْمِ نَعْمٍ جَزِيَّةٍ) وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الزَّمَةِ
 بِدَلَالَةٍ عَنْ نَقْدِ الْجَزِيَّةِ (وَ) لِرِغْمِ نَعْمٍ (صَدَقَةٍ وَضَلَّةٍ ، وَ) لِرِغْمِ نَعْمٍ شَخْصٍ (ضَعِيفٍ عَنِ النُّجْمَةِ)
 وَهِيَ الْإِبْعَادُ فِي طَلَبِ الْمَرْغَى ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ رِغْمِ بُقْعَةٍ لِنَفْسِهِ الْأُمُورِ (وَ) الْأَظْهَرُ
 (أَنَّ لَهُ) أَيْ الْإِمَامَ (نَقْضَ مَا حَمَاهُ) وَكَذَا حَتَّى غَيْرِهِ إِلَّا حَتَّى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 (لِلْحَاجَةِ) أَيْ عِنْدَهَا بَأَنَّ ظَهَرَ الْمَصْلَحَةُ فِي نَقْضِ الْحَيِّ ، وَمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْمَنْعِ (وَلَا يَحْمِيَ)
 الْإِمَامُ (لِنَفْسِهِ) وَلَيْسَ لَغَيْرِهِ أَنْ يَحْمِيَ

[فصل] فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ (مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورِ) فِيهِ (وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ)

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ ،
وَلَهُ تَظْلِيلُ مَقْعَدِهِ بِكَارِيَةٍ وَغَيْرِهَا ، وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ أَقْرَعُ ، وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْحَرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ
حَقُّهُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاةُ عَنْهُ
وَيَأْتُونَ غَيْرَهُ ، وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتَى فِيهِ وَيُقْرَأُ كَالْجَالِسِ فِي شَارِعِ
لِلْمُعَامَلَةِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصْرَ أَحَقَّ بِهِ فِي غَيْرِهَا ، فَلَوْ فَارَقَهُ لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ
لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ ، وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ
إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسْتَبَلٍ أَوْ قَفِيَةٍ إِلَى مَدْرَسَةٍ ، أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ لَمْ يُزْعَجْ ،
وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ .

[فصل] الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِلاَ عِلَاجٍ كَنِفْطٍ وَكَبْرِيتٍ وَقَارٍ وَمُؤْمِيَاءَ
وَبِرَامٍ وَأَخْبَارٍ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ ،

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا) كَانْتَظَارُ رَفِيقٍ (إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ)
فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ يَرْفُقُ بِالشَّارِعِ عَوْضًا (وَلَهُ) أَى الْجَالِسِ (تَظْلِيلُ)
مَقْعَدِهِ (أَى مَكَانَ قَعُودِهِ) بِبَارِيَةٍ (بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ نَوْعٌ يَنْسُجُ مِنَ الْخُوصِ (وَغَيْرِهَا) عَمَّا لَا يَبْصُرُ
بِالْمَارَّةِ (وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ) أَى إِلَى مَكَانٍ مِنَ الشَّارِعِ (اثْنَانِ أَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا (وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ) مِثْلًا (ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْحَرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ حَقُّهُ وَإِنْ
فَارَقَهُ لِيَعُودَ) إِلَيْهِ (لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ (إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاةُ عَنْهُ وَيَأْتُونَ
غَيْرَهُ) فَيَبْطُلُ حَقُّهُ ، وَإِنْ تَرَكَ فِي مَكَانِهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتَى فِيهِ
وَيُقْرَأُ) شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعِ لِمُعَامَلَةٍ) فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ وَمِثْلُ مَنْ
يُقْرَأُ مِنْ يَتْلُو مِنَ الطَّلَابِ (وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ) أَى الْمَسْجِدِ (لِصَلَاةٍ لَمْ يَصْرَ أَحَقَّ بِهِ فِي) صَلَاةٍ
(غَيْرِهَا) وَأَمَّا تِلْكَ الصَّلَاةُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ فِيهَا وَلَوْ صَبَا (فَلَوْ فَارَقَهُ) قَبْلَ الصَّلَاةِ (لِحَاجَةٍ) كَقَضَاءِ
حَاجَةٍ (لِيَعُودَ) بَعْدَهَا (لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ) لَسَكُنَ
إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبَتِهِ سَدَّ الصَّفَّ مَكَانَهُ (وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسْتَبَلٍ أَوْ) سَبَقَ
(نَفْقِهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ) بَعْدَ إِذْنِ النَّازِلِ (لَمْ يُزْعَجْ) وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ
حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ (كَصَلَاةٍ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْأَعْيَانِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْأَرْضِ (الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِلاَ عِلَاجٍ)
أَى عَمَلٍ (كَنِفْطٍ) بِكُسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِ الْفَاءِ اسْمٌ لِدَهْنٍ يَعْلُو الْمَاءَ (وَكَبْرِيتٍ) يَكْسِرُ
أَوَّلَهُ (وَقَارٍ) وَهُوَ الزَّفْتُ (وَمُؤْمِيَاءَ) بِالْمَدِّ ، وَحِكْيُ الْقَصْرِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ : شَيْءٌ يَلْقِيهِ الْمَاءُ فِي
بَعْضِ السَّوَاهِلِ فَيَجْمَدُ كَالْقَارِ (وَبِرَامٍ) سَجَرٌ يَعْمَلُ مِنْهُ الْقَدَرُ (وَأَخْبَارٌ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ

وَلَا يَنْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَجَعُّرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ ، فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ قُدِّمَ السَّابِقُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ
 فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَلَا صَحَّ إِزْعَاجُهُ ، فَلَوْ جَاءَ مَا أَقْرَعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ
 وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ لَا يَمْلِكُ بِالْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي
 الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ يَاطِنُ مَلَكُهُ ، وَالْيَاهُ الْمُبَاحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ ،
 وَالْعَيُونُ فِي الْجِبَالِ يَسْتَوِي النَّاسُ فِيهَا ، فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقَى أَرْضِيهِمْ مِنْهَا فَضَاقَ سَقَى
 الْأَعْلَى فَلَا أَعْلَى وَحَبَسَ كُلُّ وَاحِدٍ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَثْمَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ
 ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ أُفِرِدَ كُلُّ طَرَفٍ بِسَقَى ، وَمَا أُخِذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فِي إِنْاءٍ مُلِكَ عَلَى
 الصَّحِيحِ ، وَحَافِرٌ بِثَرٍّ بِمَوَاتٍ لِلْأَرْتِفَاقِ أَوْ لِيَمَاطُهَا حَتَّى يَرْتَحِلَ ، وَالْمَحْفُورَةُ لِلتَّمْلِكِ
 أَوْ فِي مِلْكٍ يَمْلِكُ مَاؤُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَسَوَاءٌ مَلَكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزَمُهُ بَدَلٌ مَافَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ
 لَزَرَاعٍ ، وَيَجِبُ لِمَا شِئِيَ عَلَى الصَّحِيحِ ،

ولا يثبت فيه اختصاص بتجعُّر ولا إقطاع (فان ضاق نيله) أى الجاصل منه
 (قدم السابق بقدر حاجته ، فان طلب زيادة فالأصح إزعاجه) إن روجع عن الزيادة (فلو جاء
 معاً أقرع في الأصح) ومقابله يقدم الامام من يراه بالاحتياط (والمعدن الباطن ، وهو ما لا يخرج
 إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر) كالمعدن الظاهر ومقابله
 يملك كالموات (ومن أحيا مواتاً فظهر فيه معدن ماطن ملكه) ومع ملكه لا يجوز له بيعه . وأما
 إذا كان عالماً بأن في هذه البقعة معدناً فأحياها فالراجح عدم ملكه لفساد القصد (والمياه المباحة
 من الأودية) كالنيل والفرات (والعيون في الجبال يستوى الناس فيها) فلا يجوز لأحد تجحرها
 ولا للامام إقطاعها ، والمراد بالمباحة مالا مالك لها (فان أراد قوم سقى أراضيهم منها فضاقت الماء
 عنهم) سقى الأعلى فالأعلى وحبس كل واحد منهم (الماء حتى يبلغ الكمين) قال الماوردى :
 ليس التقدير بالكمين في كل الأزمان والبلدان ، لأنه مقدر بالحاجة والحاجة تختلف ، والمراد بالأعلى
 المحي أولاً ، وأما إذا لم يضق بأن كان يكفي جميعهم فيرسل كل منهم الماء في قناته إلى أرضه (فان
 كان في الأرض الواحدة) الواحدة (ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقى) فلا يزيد في المستقلة على
 للكمين (وما أخذ من هذا الماء) المباح (في إناء ملك على الصحيح) ومقابله لا يملك بذلك
 بل يكون أولى به من غيره (وحافر بئر بموات للارتفاع) لا للتملك (أولى بمائها) من غيره
 (حتى يرتحل) أما بعد ارتحاله فهي كالمحفورة للارة يستون فيها ، فان عاد فهو كغيره ، وأما قبل ارتحاله
 فما فضل عنه فليس له منع غيره عنه للشرب لا للزراع (والمحفورة للتملك أوفى ملك يملك ماؤها
 في الأصح) ومقابله لا يملك (وسواء ملكه) على الصحيح (أم لا) على مقابله (لا يلزمه بدل
 ما فضل عن حاجته لزراع ، ويجب لما شئِيَ على الصحيح) ومقابله لا يجب لما شئِيَ ، وقبل يجب للزراع

وَالْقَنَاءُ الْمُشْتَرَكَةُ يُقَسَّمُ مَاؤُهَا بِنَصَبِ خَشْبَةٍ فِي عَرْضِ النَّهْرِ فِيهَا تُقَبُّ مُنْسَاوِيَةً أَوْ مُتَفَاوِتَةً عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ، وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مَبَايَاةً .

كتاب الوقف

شَرَطُ الْوَاقِفِ صِحَّةُ : عِبَارَتِهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ ، وَالْمَوْقُوفِ دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، لَامْطَعُومٌ وَرِيحَانٌ ، وَيَصِحُّ وَقْفُ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ وَمُسَاعٍ ، لَاعْبَدٍ وَثَوْبٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَا وَقْفُ حُرِّ نَفْسِهِ ، وَكَذَا مُسْتَوْلَدَةٍ وَكَلْبٍ مُعَلِّمٍ وَأَحَدٍ عَبْدِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَقَفَ بِنَاءً أَوْ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا فَلَا أَصَحُّ جَوَازُهُ فَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ اشْتَرَطَ إِنْ كَانَ تَمْلِيكِيهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنِينٍ

والمراد بالماشية الحيوانات المحترمة (والقناة المشتركة) بين جماعة (يقسم ماؤها) عند ضيقه عنهم (بنصب خشبة في عرض النهر) الذي نصب فيه (فيها تقب منساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) من القناة (ولهم) أى الشركاء (القسمة مهايأة) وهى أمر يتراضون عليه كأن يسقى كل منهم يوما أو أكثر على حسب نصيبه .

كتاب الوقف

هو لغة الحبس ، يقال وقفت كذا ، وهى أفصح من أوقفت : أى حبسته ، وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موجود (شرط الواقف صحة عبارته) فيصح من الكافر إذا كان رشيدا ولولمسجد ، ولا يصح من الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) فلا يصح من السفه والفلس والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به) انتفاعا مباحا مقصودا ، فخرج المطعوم كإسائى ووقف آلات الملاهى ووقف الدراهم والدنانير للترزين وشرطه أيضا كونه عينا لامنفعة مملوكة تقبل النقل فلا يصح وقف أم الولد (لامطعوم وريحان) فلا يصح وقفهما لاستهلاك المطعوم بالأكل وقرب فناء الريحان (ويصح وقف عقار) كأرض (ومنقول) ككتاب وحصير (ومساع) من عقار ومنقول (لاعبد وثوب فى الذمة) فلا يصح وقفهما لعدم الملك (ولا وقف حر نفسه) لأن الحر لا يملك نفسه (وكذا مستولدة وكلب معلم) لعدم الملك فى الكلب والمستولدة لا تقبل النقل (وأحد عبديه) ملايهام (فى الأصح) ومقابله صحته فى الثلاثة (ولو وقف بناء أو غراسا فى أرض مستأجرة لهما فالأصح جوازه) فان قلع البناء أو الفراس وبقى منتفعابه فهو وقف كما كان والافهولك للوقوف عليه ، ومقابل الأصح المنع (فان وقف على معين واحد أوجع اشترط إمكان تملكه) بأن يكون موجودا فى الخارج (فلا يصح) الوقف (على جنين)

وَلَا عَلَى الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ وَقَفَ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَى
 بِهِيْمَةٍ لَنَا ، وَقِيلَ هُوَ وَقَفَ عَلَى مَالِكِهَا وَيَصِحُّ عَلَى ذِمَّتِي ، لَا مُرْتَدٍّ وَحَرِيٍّ وَنَسِيهِ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ كَعِمَارَةِ الْكُنَائِسِ فَبَاطِلٌ . أَوْ جِهَةٍ قُرْبَةٍ
 كَالْفُقَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، وَالْمَدَارِسِ صَحَّ أَوْ جِهَةٍ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْقُرْبَةُ كَالْأَغْنِيَاءِ صَحَّ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْفِظِ ، وَصَرِيحُهُ وَقَفْتُ كَذَا أَوْ أَرْضِي مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ ، وَالتَّسْبِيلُ
 وَالتَّعْيِيسُ صَرِيحَانِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ أَوْ مَوْقُوفَةٌ أَوْ
 لَاتَّبَاعُ وَلَا تُؤْهَبُ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : تَصَدَّقْتُ فَقَطْ لَيْسَ بِصَرِيحٍ . وَإِنْ
 نَوَى إِلَّا أَنْ يُضِيفَ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ وَيَنْوِي ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَوْلُهُ حَرَمْتُهُ أَوْ أَبَدْتُهُ لَيْسَ
 بِصَرِيحٍ ، وَأَنْ قَوْلُهُ جَعَلْتُ الْبُقْعَةَ مَسْجِدًا تَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا ، وَأَنْ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ
 يَشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ ،

لعدم صحة تملكه ، ولا على ميت (ولا على العبد لنفسه ، فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده)
 و يصح الوقف على الارقاء الموقوفين لخدمة الكعبة مثلا (ولو أطلق الوقف على بهيمة لنا ، وقيل
 هو وقف على مالكها و يصح على ذمي) معين كزبد الذمي لكن بشرط أن لا يظهر قصد معصية
 فان ظهر كأن كان خادم كنيسة فلا يصح (لا) على (مرندو حري ، و) لا يصح وقف الشخص على
 (نفسه) ومثل وقفه على نفسه ماله ووقف على الفقراء وشرط أن يأخذ معهم من ريع الوقف (في
 الأصح) ومقابلته يصح في الثلاث (وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنائس) للتجبد (فباطل)
 فان كانت لزول المارة ولو من غير المسلمين صح (أوجهة قرية كالفقراء والعلماء والمساجد
 والمدارس صح ، أوجهة لا تظهر فيها القرية كالأغنياء صح في الأصح) ومقابلته لا يصح فالشرط على
 المعتمد عدم ظهور المعصية لا ظهور القرية (ولا يصح إلا بلفظ) من ناطق ، ولكن إذا بنى مسجدا
 في موات ونوى جعله مسجدا فانه يصير مسجدا ولا يحتاج الى لفظ ، وكذلك المدارس والربط
 (وصريحه وقف كذا) على كذا (أو أرضي موقوفة عليه ، والتسبيل والتحييس) أى المشتق
 منهما . (صريحان على الصحيح) ومقابلته هما ككتايتان (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة
 أو موقوفة أو لاتباع ولا توهب فصريح في الأصح) وهو صريح بغيره ، ومقابل الأصح هو كناية
 (وقوله : تصدقت فقط ليس بصريح وان نوى إلا أن يضيف الى جهة عامة) كالفقراء (وينوى)
 الوقف فتكون صيغته صيغة وقف من الكنايات (والأصح أن قوله حرمته أو أبدته ليس بصريح)
 بل هو كناية ، ومقابلته هو صريح . (و) الأصح (أن قوله جعلت البقعة مسجدا) وان لم يقل
 لله (تصير به مسجدا) ومقابلته لا تصير مسجدا بذلك لعدم ذكر شيء من ألفاظ الوقف (و) الأصح
 (أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله) متصلا بالإنجاب ، ولا يشترط القبض ، فلو قال وقف كذا على

وَلَوْ رَدَّ بَطْلَ حَقِّهِ شَرْطُنَا الْقَبُولَ أَمْ لَا ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا سَنَةً فَبَاطِلٌ ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ وَلَمْ يَزِدْ فَلَا ظَهْرُ حَقِّهِ الْوَقْفِ فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَبْقَى وَقَفًا ، وَأَنْ مَصْرَفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَأَقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي فَلَا مَذْهَبَ بَطْلَانَهُ ، أَوْ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءَ فَلَا مَذْهَبَ بِحَقِّهِ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَقَفْتُهُ فَلَا ظَهْرَ بَطْلَانَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُ ، وَلَوْ وَقَفْتُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ بَطْلَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفْتُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ اتَّبَعَ شَرْطُهُ ، وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتَصَّ كَالْمَدْرَسَةِ وَالرَّابِطِ ، وَلَوْ وَقَفْتُ عَلَى شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءَ قَسَمْتُ أَحَدَهُمَا فَلَا صَحَّ الْمَنْصُوصُ أَنْ نَصِيْبُهُ يُصْرَفُ إِلَى الْآخَرِ

أولاد زيد بطلنا بعد بطل شرط قبول البطن الأول ، وكذا من بعده ، وقيل لا يشترط قبول من بعد الأول وإن ارتد بردهم ، وأما الوقف على جهة عامة كالفقراء أو مسجد فلا يشترط فيه قبول بخلاف ما لو وهب للمسجد فإنه لا بد من قبول ناظره وقبضه (ولو رد) الموقوف عليه المعين (بطل حقه شرطنا القبول أم لا) ولو رجع بعد الرد لم يعد له (ولو قال وقفت هذا سنة فباطل) في غير المسجد وما يضاهيه كالقبرة ، وأما لو قال ذلك فيهما فإنه يتأيد ويلغو التأكيد (ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسله ولم يزد فلا ظهر صحة الوقف) ويسمى منقطع الآخر ، ومقابل الأظهر بطلانه (فإذا انقضى المذكور فلا ظهر أنه يبقى وقفا) ومقابلته يرتفع ويعود ملكا (و) إذا بقي وقفا فلا ظهر (أن مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور) ويختص بفقراء قرابة الرحم لا الأثر فيقدم ابن البنت على ابن العم (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يولد لي) ثم للفقراء (فالمذهب بطلانه) وقيل صحيح (أو) كان (منقطع الوسط كوقفت على أولادي ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب صحته) ويصرف بعد أولاده للفقراء لا لأقرب الناس إلى الواقف (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) ولم يذكر مصرفا (فالأظهر بطلانه) ومقابلته يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر (ولا يجوز تعليقه كقوله إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا (ولو وقف بشرط الخيار) أو بشرط أن يدخل من شاء ويخرج من شاء (بطل على الصحيح) ومقابلته يصح ويلغو الشرط (والأصح أنه إذا وقف بشرط أن لا يؤجر) أصلا أو لا يؤجر إلا سنة (اتبع شرطه) ومقابلته لا يتبع شرطه (و) الأصح (أنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص) أي اتبع شرطه (كالمدسة والرباط) فإنه إذا شرط اختصاصها اتبع جزما ومقابل الأصح المسجد لا يختص (ولو وقف على شخصين ثم الفقراء قسما أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الآخر) ومقابلته يصرف إلى الفقراء .

[فصل] قوله : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَا لَوْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي الْأَعْلَى فَلَا عَلَى أَوَّلِ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ مُعْتَقٌ وَمُعْتَقٌ قِيمَ بَيْنَهُمَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ ، وَالصَّغَةُ الْمُنْقَدِّمَةُ عَلَى جُلٍّ مَعْطُوفَةٌ تُعْتَسَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقَفْتُ عَلَى مُنْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي ، وَكَذَا لِلتَّأَخُّرِ عَلَيْهَا ، وَالِاسْتِثْنَاءُ إِذَا عُطِفَ بِوَاوٍ : كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ .

[فصل] الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ اللَّفْظِيَّةِ (قوله) أَيِ الْوَاقِفِ (وقفت على أولادى وأولاد أولادى يقتضى التسوية) فِي الْإِعْطَاءِ وَالْمَقْدَارِ (بين الكل) وهو جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكراً وأُنثاهم (وكذا) بِسَوَى بَيْنِ الْكُلِّ (لوزاد) قوله (ماتناسلوا) فكأنه قال وعلى أعقابهم ماتناسلوا (أو) زاد قوله (بطنا بعد بطن) أو نسلاً بعد نسل فكل ذلك يقتضى التسوية ، لأن بعد ثأنى بمعنى مع (ولو قال : على أولادى ، ثم أولاد أولادى ، ثم أولادهم ماتناسلوا ، أو على أولادى وأولاد أولادى الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول فهو للترتيب) فلا يأخذ بطن وهناك بطن أقرب منه (ولا يدخل أولاد الأولاد فى الوقف على الأولاد فى الأصح) ومقابله يدخلون (ويدخل أولاد البنات فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد إلا أن يقول على من ينتسب إلى منهم) فلا يدخل أولاد البنات ، وهذا فى الرجل . وأما المرأة فيدخل أولاد البنات وإن قالت ذلك (ولو وقف على مواليه وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم بينهما) نصفين (وقيل يبطل) لما فيه من الاجمال (والصفة المتقدمة على جل معطوفة) لم يتخللها كلام طويل (تعتبر فى الكل كوقفت على محتاجي أولادى وأحفادى وإخوتى وكذا) الصفة (المتأخرة عليها) أى عنها (والاستثناء) يعودان إلى الكل (إذا عطف بواو كقوله) فى مثال الصفة المتأخرة وقفت (على أولادى وأحفادى وإخوتى المحتاجين) وفى مثال الاستثناء (أو إلا أن يفسق بعضهم) فالشرط فى عودهما للجميع العطف بالواو وأن لا يتخلل كلام طويل . وأما أن عطف بضم مثلاً أو يتخلل بينهما كلام طويل عاد ما ذكر من الصفة والاستثناء إلى الأخير فقط ، ولكن اعتمدوا أنه لا يتقيد عودهما إلى الجميع بالعطف بالواو ، بل لو كان العطف بضم مثلاً إلى الجميع أيضاً كما هو القاعدة من اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى جميع المتعلقات .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمَعْنَوِيَّةِ (الآظهر أن الملك فى رغبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى) وفسر

أَيُّ يَنْفَكُ عَنِ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّ ، فَلَا يَكُونُ لِلْوَقْفِ وَلَا لِلتَّوَقُّفِ عَلَيْهِ ، وَمَنَافِعُهُ يَمْلِكُ
 لِلتَّوَقُّفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ ، وَيَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَفَوَائِدَهُ
 كَشَمَرَةِ وَصُوفٍ وَلَبَنٍ ، وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالثَّانِي يَكُونُ وَقْفًا ، وَلَوْ مَاتَتْ الْيَهُيمَةُ
 اخْتَصَنَ بِجَلَدِهَا ، وَلَهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةِ أَوْ نِكَاحٍ إِنْ مَحْنَاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ،
 وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أَتْلَفَ بَلَّ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدًا لِيَكُونَ وَقْفًا
 مَكَانَهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَبَعْضُ عَبْدٍ ، وَلَوْ جَفَتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقُطِعِ الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلَّ
 يُنْتَفَعُ بِهَا جَذْعًا ، وَقِيلَ تَبَاعُ ، وَالثَّمَنُ كَقِيَمَةِ الْعَبْدِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ بَيْعِ حُصْرِ الْمَسْجِدِ
 إِذَا بَلِيتَ وَجُدُوهُ إِذَا انْكَسَرَتْ وَلَمْ تَصْلُحْ إِلَّا لِلْإِحْرَاقِ ، وَلَوْ انْهَدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَذَّرَتْ
 إِعَادَتُهُ لَمْ يُبَيِّعْ بِحَالٍ .

الانتقال بقوله (أي ينفك عن اختصاص آدمي) والاجمع الموجودات له سبحانه ملكا (فلا يكون
 للواقف ولا للموقوف عليه) وإن قال بكل جماعة (ومنافعه) أي الموقوف على معين (ملك للموقوف عليه
 يستوفيها بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة) ولكن لا يؤخر إلا إذا كان ناظرا ، أو أذن له الناظر ، فإن كان
 الوقف على جهة لم يملك الموقوف عليه المنفعة بل الانتفاع . وأما الواقف فلا ينتفع بشيء من الوقف إلا
 إذا كان مسجدا أو بئرا أو مقبرة (ويملك) الموقوف عليه (الأجرة وفوائده) الحاصلة بعد الوقف
 (كشمرة وصوف ولبن ، وكذا الولد) الحادث بعد الوقف بملكه الموقوف عليه (في الأصح ، و)
 القول (الثاني يكون وقفا) تبعاً لأمره . وأما الحل الموجود عند الوقف فهو وقف كالصوف (ولو
 ماتت اليهيمه) الموقوفة (اختص بجلدها) فإن اندفع عاد وقفا (وله) أي الموقوف عليه (مهر
 الجارية إذا وطئت بشبهة أو نكاح إن صحناه) أي نكاحها (وهو الأصح) إذا زوجها الحاكم
 باذن الموقوف عليه وكان الزوج غير الواقف والموقوف عليه (والمذهب أنه) أي الموقوف عليه
 (لا يملك قيمة العبد) الموقوف (إذا أتلف) تعديا . وأما إذا تلف تحت يد غير ضامنة فلا ضمان
 على من تلف في يده بلاتعد : كالكتب الموقوفة إذا تلفت في يد مستعيرها بلاتعد (بل يشتري
 بها عود ليكون وقفا مكانه ، فإن تعذر فبعض عبد) والجارية كالعبد ، ولا يجوز شراء عبد بقيمة
 الجارية ولا عكسه (ولو جفت الشجرة) أو قلعهما ربح (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع
 وقفها ابتداء (بل ينتفع بها جذعا) بإجارة مثلا (وقيل تباع والثلث كقيمة العبد) على ما سبق
 فيه ، فإن لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها صارت للواقف أو للموقوف عليه قولان ، وكل من صارت
 له ينتفع بها لا ينحو بيع بل بإحراق مثلا (والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا
 انكسرت ولم تصلح إلا للإحراق) فتحصيل قليل من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها
 (ولو انهدم مسجد وتعذر إعادته لم يبيع بحال) لا مكان الصلاة فيه وتصرف غلة وقفه لأقرب
 المساجد إليه إن لم يتوقع عوده والا حفظ .

[فصل] إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع ، وإلا فالنظر للقاضي على المذهب ، وشرط الناظر المدالة والكفاية ، والاهتداء إلى التصرف ، وتوظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها ، فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتد ، وللواقف عزل من ولاه ، ونصب غيره ، إلا أن يشترط نظره حال الوقف ، وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح ،

كتاب الهبة

التمليك بلا عوض هبة ، فإن ملك محتاجا لثواب الآخرة فصدقة ، فإن نقله إلى مكان الموهوب له إكراما له فهدية ، وشرط الهبة إيجاب وقبول لفظا ، ولا يشترط مكان في الهدية على الصحيح ،

[فصل] في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر (ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع) ولا يشترط قبول الناظر لفظا ، بل هو كالوكيل (والا) أى أى لم يشترط لأحد (فالنظر للقاضي على المذهب) وقيل للواقف ، وقيل للموقوف عليه ، وقيل للقاضي (وشرط الناظر العدالة والكفاية) وهى قدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه ، وهى عين قوله (والاهتداء إلى التصرف) فى معنى أحدهما عن الآخر (وتوظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها (فان فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتد) ولو شرط الواقف الناظر شيئا من الربح جاز ، وإن زاد على أجرة مثله (وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره) مكانه (الا أن يشترط) الواقف لشخص (نظره حال الوقف) فليس له عزله ولو لمصلحة كما ليس لغيره ذلك (وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح) ومقابلته يفسخ إذا كانت الزيادة لها وقع ، والطالب ثقة ، والوقف أمانة في يد الموقوف عليه ، فان استعمله في غير ماوقف له ضمنه .

كتاب الهبة

قال لما يم الهدية والصدقة ، ولما يقابلها (التمليك بلا عوض) تطوعا في حال الحياة (هبة) فخرج بالتمليك العارية والضيافة ، وبنى العوض ما فيه عوض كالبيع ، وبالحياة الوصية (فان ملك محتاجا) شيئا بلا عوض (لثواب الآخرة فصدقة) ويكنى في الصدقة أحد الأمرين : إما الاحتياج ، وإما قصد ثواب الآخرة ، فلو ملك غنيا بقصد الثواب كان صدقة (فان نقله) بنفسه أو غيره (إلى مكان الموهوب له إكراما له فهدية) فقط إذا فقد قصد الثواب وإن وجد فصدقة وهدية (وشرط الهبة إيجاب وقبول) مع التواصل المعتاد ، ومن صرح بالإيجاب وهبتك ومنحتك ، ومن صرح القبول قبلت ورضيت (ولا يشترط أن أى الإيجاب والقبول) في الهدية على الصحيح

بَلْ يَكْفِي الْبَيْتُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ : أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ فَإِذَا مِتُّ فَفِي
لُورَتِكَ فَمِى هَبَةٌ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْمَرْتُكَ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَالَ فَإِذَا مِتُّ
عَادَتْ إِلَيَّ فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ : أَرَزَقْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ رَقْبِي : أَيْ إِنْ مِتُّ
قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ فَالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ ،
وَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ هَبَتُهُ ، وَمَالًا كَمَجْهُولٍ وَمَقْصُوبٍ وَضَالٍّ فَلَا إِلَّا حَبْنِي حِنْطَةً وَنَحْوَهَا ،
وَهَبَةُ الدِّينِ لِلدِّينِ إِبْرَازٌ ، وَلَفْسِيرُهُ بَاطِلَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُمْلِكُ مَوْهُوبٌ إِلَّا بِقَبْضِ
بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْقَبْضِ قَامَ وَارثُهُ مَقَامَهُ ، وَقِيلَ يَنْتَفِخُ
العقدُ ، وَيُسْنُ لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلَادِهِ بِأَنْ يَسُوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَقِيلَ
كَقِسْمَةِ الْإِرْثِ ، وَلِلْأَبِ الرُّجُوعُ فِي هَبَةٍ وَلَدِهِ ،

بل يكفي البعث من هذا) أى المهدى (والقبض من ذاك) أى المهدى إليه ، ومقابل الصحيح
يشترطان . وأما الصدقة فلا اشتراط فيها بخلاف (ولو قال : أعمرتك هذه الدار) أى جعلتها لك
عمرتك (فإذا مت) بفتح التاء (فهمى لورثتك فهمى هبة) حكما فيعتبر فيها الإيجاب والقبول
(ولو اقتصر على أعمرتك فكذا) هى هبة (فى الجديد) والقديم بطلانه (ولو قال) على
الجديد أعمرتكما (فإذا مت عادت إلى فكذا) هى هبة (فى الأصح) ويلغو ذكر الشرط ،
ومقابل بطل العقد كالقديم (ولو قال أَرَقْتُكَ) هذه الدار (أوجعلتها لك رقبى) وفسر المصنف
ذلك بقوله (أى إن مت قبل عادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك ، فالذهب طرد القولين ، الجديد)
وهو الصحة ويلغو الشرط (والقديم) وهو عدم الصحة ، ومقابل المذهب القطع بالبطلان (و)
كل (ما جاز بيعه جاز هبته ، ومالا) يجوز بيعه (كمجهول ومقصوب وضال فلا) تجوز هبته (إلا
حبني حنطة ونحوها) من المحقرات فانهما لا يجوز بيعهما وتجوز هبتهما وكذلك الثمار قبل بدو
الصلاح تجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع (وهبة الدين للدين إبراء) له منه (و)
هبته (لغيره باطله فى الأصح) ومقابل صححة كبيعته لغير من هو عليه (ولا يملك موهوب إلا
بقبض) صحيح ، وهو ما كان (بإذن الواهب) فلا قبض بلا إذن لم يملكه ، ودخل فى ضمانه
(فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) أى وارث الواهب فى الإذن فى القبض
وارث المتهب فى القبض (وقيل يفسخ العقد ، ويسن للوالد العدل فى عطية أولاده) لينتفى
العقود والتحاسد . وذلك (بأن يسوى بين الذكر والأنثى) فإذا ترك ذلك كان مكروها ، وقيل
يحرم ترك العدل (وقيل) أن العدل يكون بأن يقسم بينهم (كقسمة الارث) فيفضل الذكر
على الأنثى ، ومحل الكراهة عند الاستواء فى الحاجة أو عدمها ، والافلا كراهة ، ويسن للولد أن
يسوى بين والده إذا وهب لهما شيئا (وللأب الرجوع فى هبة ولده) الشاملة للهبة والصدقة

وَكَذَا لِسَائِرِ الْأُصُولِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَشَرَطُ رُجُوعِهِ بَقَاةَ الْمَوْهُوبِ فِي سُلْطَانَةِ الْمَتِّهِبِ فَيَمْتَنِعُ
بِئْتِمِهِ وَوَقْفِهِ ، لَا بَرَهْنَهُ وَهَبْتَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَعْلِيْقَ عَتَقِهِ وَتَزْوِيجَهَا وَزَرَاعَتَهَا ، وَكَذَا
الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَادَ رَجَعَ فِيهِ
بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ لَا النُّفْصِلَةِ ، وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ بِرَجْعَتِهَا وَهَبَتْ أَوْ اسْتَرْجَعَتْهُ أَوْ
رَدَّدَتْهُ إِلَى مِلْكِي أَوْ قَضَتْ الْهَبَةَ ، لَا يَنْفَعُهُ وَوَقْفُهُ ، وَهَبْتَهُ وَإِعْتَاقَهُ وَوُطَّنَهَا فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَا رُجُوعَ لَغَيْرِ الْأُصُولِ فِي هَبَةٍ مُقْبَدَةٍ بِغَيْرِ الثَّوَابِ ، وَمَتَى وَهَبَ مُطْلَقًا فَلَا ثَوَابَ إِنْ
وَهَبَ لِدُونِهِ ، وَكَذَا لِأَعْلَى مِنْهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلِنَظَائِرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ وَجَبَ فَهُوَ
قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يَذْبُذْ فَلَهُ الرُّجُوعُ ، وَلَوْ وَهَبَ بِشَرَطِ ثَوَابٍ مُتَقَلِّمٍ
فَلَا أَظْهَرَ حَقَّ الْعَقْدِ ، وَيَكُونُ نِيْعًا عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ مَجْهُولٍ

(وكذا لسائر الأصول على المشهور) ومقابله لارجوع لغير الأب (وشروط رجوعه بقاء الموهوب
في سلطنة) أى ولاية (المتب) وهو الولد ، فلا جنى الموهوب أو أفلس المتب وحجر عليه لم يمكن
الوالد من الرجوع ، ويمتنع في صور ذكر المصنف بعضها بقوله (فيمتنع بيعه ورقفه) وعقده
(لا برهنه وهبته قبل القبض وتعليق عتقه وتزويجها) أى الجارية الموهوبة (وزراعتها) أى
الأرض فلا يمتنع الرجوع بشيء من ذلك (وكذا الاجارة) لا تمنع الرجوع (على المذهب) ومقابله
قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر ، ففي الرجوع تردد (ولو زال ملكه) أى الولد (وعاد لم يرجع)
أى الأصل (فى الأصح) ومقابله يرجع (ولو زاد) الموهوب (رجع) الأصل (فيه بزيادته
المتصلة) كسمن (لا) الزيادة (المنفصلة) كالولد الحارث والكسب (ويحصل الرجوع برجعت
فيها وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكي أو قضت الهبة) وكل هذه صرائح ، ويحصل بالكتابة
كأخذته ، لكن مع النية (لا) يحصل الرجوع (ببيعته) أى بيع الأصل ما وهبه لابنه (ووقفه
وهبته واعتاقه ووطئها فى الأصح) راجع للخمس صور ، ومقابله يحصل بكل منها (ولا رجوع
لغير الأصول فى هبة مقبدة بنفى الثواب) أى العوض (ومتى وهب مطلقا) عن تقيده بثواب
وعدمه (فلا ثواب) أى لا عوض (ان وهب لدونه) فى المرتبة (وكذا لأعلى منه) كهبة
الغلام لأستاذه فلا ثواب (فى الأظهر) ومقابله يجب الثواب (و) كذا ان وهب (لنظيره)
فلا ثواب (على المذهب) والطريق الثانى طرد القولين السابقين ، والهدايا فى ذلك كالهبه . وأما الصدقة
فتواهبها عند الله فلا يجب فيها العوض مطلقا (فان وجب) فى الهبة ثواب بأن قلنا بالرجوع (فهو
قيمة الموهوب) أى قدرها ولو مثليا (فى الأصح) يوم القبض ، ومقابله ما يعد ثوابا (فان لم
ينبه فله الرجوع) فى الهبة ان بقيت ويبدط ان تلفت (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك
هذا على أن تثبني (فالأظهر صحة العقد ويكون يباعا على الصحيح) فتثبت فيه أحكام البيع من
الشفعة وغيرها ، ومقابله يكون هبة نظرا إلى اللفظ (أو) بشرط ثواب (مجهول) كوهبتك

فَالَّذَهُبُ بَطْلَانُهُ ، وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً فِي ظَرْفٍ فَإِنْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهِ كَقَوْمِ صَرَّةٍ تَمُرُّ
فَهُوَ هَدِيَّةٌ أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي أَكْلِ الْمَدِيَّةِ مِنْهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ الْعَادَةُ .

كتاب اللقطة

يُسْتَحَبُّ الْإِلْتِقَاطُ لِوَاتِي بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ وَاتِيٍّ ،
وَيَجُوزُ فِي الْأَمْسَحِ ، وَبِكْرُهُ الْفَاسِقُ ، وَالَّذَهُبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ ،
وَأَنَّهُ يَصِحُّ التَّقَاطُ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالذَّيْفِيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْأُظْهَرُ أَنَّهُ يُنْزَعُ مِنَ
الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ قَرِيبُهُ ، بَلْ يُضْمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ ، وَيُنْزَعُ الْوَلِيُّ
لِقَطَّةِ الصَّبِيِّ وَيُعْرِفُ وَيَتَمَلَّكُهَا لِلصَّبِيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ يَجُوزُ الْإِقْتِرَاضُ لَهُ ، وَيُضْمَنُ
الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهِ

هذا العبد بشوب (فالذهب بطلانه) أى العقد (ولو بعث هدية في ظرف ، فان لم تجر العادة برده
كقَوْمِ صَرَّةٍ تمر) وهي وعاء التمر (فهو هدية أيضا ، والا) بأن جرت العادة برده الظرف أو اضطربت
(فلا) يكون هدية بل أمانة (ويحرم استعماله) أى الظرف (الا في أكل الهدية منه ان
اقتضته العادة) ويكون عارية حينئذ .

كتاب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف : هي لغة ما وجد على تطلب ، وشرعا ما وجد في موضع غير مملوك من
مالٍ أو اختصاص ضائع من ماله وليس بمحرز ولا متمتع بقوته ولا يعرف الواجد ماله (يستحب
الالتقاط لواتي بأمانة نفسه) فيكره له ترك الالتقاط (وقيل يجب) عليه الالتقاط صيانة للمال عن
الضياع ، وهو ظاهر ان تحقق الضياع وتعين للاخذ (ولا يستحب لغير واثق) بأمانة نفسه في
المستقبل (و) لكن (يجوز) له الالتقاط (في الأصح) ومقابلته لا يجوز خشية الاستهلاك ،
ويحرم عليه الالتقاط ان علم من نفسه الحيانة (ويكره لفاقد) ان التقط للملك ، ويحرم للحفظ
(والمذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يسن ، وقيل يجب . والطريق الثاني : القلع
بالأكل (و) المذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام) والمراد بالصحة
أن أحكام اللقطة نثبت له فلا ينافي كون الالتقاط مكروها للفاسق ابتداء ولا تكرار . وأما التقاط
الذي يدار الحروب فلا يجرى عليه حكمنا (ثم الأظهر أنه) أى الملتقط (ينزع من الفاسق ويوضع عند
عدله) ومقابلته لا ينزع (و) الأظهر (أنه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه رقيب) خشية من التفريط ،
ومقابلته يعتمد من غير رقيب (وينزع الولي) وجوبا (لقطة الصبي ويعرف) هو اللقطة
(ويتملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ، ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أى

حتى تلت في يد الصبي ، والأظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فلو أخذه سيده منه كان التقاطا . قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة ، ومن بعضه حر ، ومنه ليس به ، فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر ، وكذا حكم سائر النادر من الأكساب والمؤن إلا أرض الجنابة ، والله أعلم .

[فصل] الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبير أو فرس أو بعدو كآرنب وظبي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة فلقاضي التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الأصح ، ويحرم التقاطه لئلا يملك ، وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه لئلا يملك ، وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه لئلا يملك في القرية والمفازة ، ويتخير أخذه من مفازة فإن شاء عرفه وتملكه أو باعه وحفظ ثمنه وعرفها ثم يملكه أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه ، فإن أخذ من العمران فله الخصلتان إلا وليان لا الثالثة في الأصح ،

الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو تلفه ، فإن لم يقصر ضمن الصبي بالانلاف لا بالتلف (والأظهر بطلان التقاط العبد) إذا لم يأذن له فيه السيد ولم ينه ، ومقابله يصح ويكون لسيد (و) إذا أبطنا التقاطه (لا يعتد بتعريفه ، فلو أخذه سيده منه كان التقاط) له (قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) كالحر (و) كذلك المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق (وهي) أي اللقطة (لهولسيده) أن لم تكن مهايأة (فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر) ومقابله تكون بينهما (وكذا حكم سائر النادر من الأكساب) الحاصلة للبعض كالوصية والهبة (و) حكم النادر من (المؤن) كأجرة طبيب فالأكساب لمن حصلت في نوبته ، والمؤن على من وجد سببها في نوبته (إلا أرض الجنابة) الموجودة من البعض أو عليه فلا يختص بصاحب النوبة ، بل يكون بينهما (والله أعلم) وإذا لم تكن مهايأة فبشتر كان في جميع ذلك .

[فصل] في بيان حكم الملتقط (الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع) كالذئب ، وامتناعه : إما بقوة كبير وفرس ، أو بعدو كآرنب وظبي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة (وهي الصحراء) فلقاضي التقاطه للحفظ (على مالكه لا لئلا يملك) وكذا لغيره (أي القاضي) (في الأصح) ومقابله لا يجوز لغيره (ويحرم التقاطه) أي الحيوان الممتنع (لئلا يملك) فلا يسوغ لأحد أن يلتقطه لذلك (وإن وجد بقرية ، فالأصح جواز التقاطه لئلا يملك) ومقابله المنع كالمفازة (وما لا يمتنع منها) أي من صغار السباع (كشاة يجوز التقاطه لئلا يملك في القرية والمفازة) ويتخير أخذه (أي ما لا يمتنع من مفازة) بين ثلاث خصال (فإن شاء عرفه وتملكه) وينفق عليه مدة التعريف (أو باعه) بأذن الحاكم إن وجد (وحفظ ثمنه وعرفها) أي اللقطة التي باعها (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه) ثم يعرفها بعد الأكل (فإن أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان) وهما الامساك والبيع (لا الثالثة) وهي الأكل (في الأصح) ومقابله

وَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُخْبِرُ ، وَيَلْتَقِطُ غَيْرَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ كَانَ يَسْرِعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ
 فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ لِيَتَمَلَّكَ تَمَنُّهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ
 وَجَدَهُ فِي عُمُرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَ بَقَاؤُهُ بِعِلَاجٍ كَرُطَبٍ يَتَجَفَّفُ ، فَإِنْ
 كَانَتْ اللَّيْظَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ ، أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرُّعِهِ بِالْوَاجِدِ جَفْفَهُ ، وَإِلَّا بَيْعَ بَعْضُهُ
 لِيَتَجَفَّفَ الْبَاقِي ، وَمَنْ أَخَذَ لِقِطَّةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لَزِمَتْهُ
 الْقَبُولُ وَلَمْ يُوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ التَّعْرِيفَ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ خِيَانَةً
 لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَصْدِ الْخِيَانَةِ فَضَامِنٌ ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِفَ
 وَيَتَمَلَّكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ أَخَذَ لِيُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ فَأَمَانَةٌ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ ، وَكَذَا
 بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْرِفُ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدَرَهَا وَعِفَاقَهَا وَكَأَمَّا
 ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَتَحْوِهَا سَنَةٌ عَلَى الْعَادَةِ : يُعْرِفُ أَوَّلًا كُلَّ
 يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ ،

له الْأَكْلُ (وَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُخْبِرُ) فِي زَمَنِ أَمْنٍ أَوْ نَهْبٍ بَلْ قَدْ يَجِبُ الِاتِّقَاطُ إِنْ تَعَيَّنَ
 طَرِيقًا لِحِفْظِ رُوحِهِ ، وَلَا يَجُوزُ التَّقَاطُ الْمُبِينُ فِي الْأَمْنِ (وَ) أَنْ (يَلْتَقِطَ غَيْرَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ كَانَ)
 مِمَّا (يَسْرِعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ ، فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ) أَيْ الْمُبِيعُ (لِيَتَمَلَّكَ تَمَنُّهُ) بَعْدَ التَّعْرِيفِ (وَإِنْ
 شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ) وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ (وَقِيلَ إِنْ وَجَدَهُ فِي عُمُرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ) وَامْتَنَعَ
 الْإِكْلَ ، وَإِذَا جَوَزْنَا الْأَكْلَ فَأَكْلُ وَجَبَ التَّعْرِيفُ فِي الْعُمُرَانِ بَعْدَهُ (وَإِنْ أَمَكَّنَ بَقَاؤُهُ) أَيْ
 مَا يَسْرِعُ فَسَادُهُ لَكِنْ (بِعِلَاجٍ كَرُطَبٍ يَتَجَفَّفُ ، فَإِنْ كَانَتْ اللَّيْظَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ) جِيَعَهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ
 إِنْ وَجَدَهُ (أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرُّعِهِ بِالْوَاجِدِ جَفْفَهُ ، وَإِلَّا بَيْعَ بَعْضُهُ لِيَتَجَفَّفَ الْبَاقِي ، وَمَنْ أَخَذَ لِقِطَّةً
 لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ) فِي يَدِهِ (فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لَزِمَتْهُ الْقَبُولُ ، وَلَمْ يُوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ
 التَّعْرِيفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ) وَهِيَ أَخْذُ اللَّقِطَةِ لِلتَّعْرِيفِ ، وَرَجَعَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَجُوبُهُ ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ
 (فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ) الْأَخْذَ لِلْحِفْظِ (خِيَانَةً لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ بِصِيرٍ (وَإِنْ أَخَذَ
 بِقَصْدِ خِيَانَةِ فَضَامِنٌ ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ) مَا دَامَ مُصْرًا ، فَلَوْ عَادَ إِلَى الْأَمَانَةِ لِيُعْرِفَ
 وَيَتَمَلَّكَ جَازٍ وَخَرَجَ عَنِ الضَّمَانِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ أَخَذَ لِيُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ) بَعْدَ
 التَّعْرِيفِ (فَأَمَانَةٌ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ ، وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ تَصِيرُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ
 مَا دَامَ غَرَمَ التَّمَلُّكَ مَطْرَدًا (وَيُعْرِفُ) الْمَلْتَقِطُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ الْعِلْمُ ، وَهَذِهِ الْمَعْرِفَةُ سَنَةٌ ، وَقِيلَ وَاجِبَةٌ
 وَتُسَكُونُ عَقِبَ الْأَخْذِ (جِنْسَهَا) أَيْ اللَّقِطَةُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَصِفَتُهَا) مِنْ مَحَاحٍ أَوْ غَيْرِهَا (وَقَدَرُهَا
 وَعِفَاقُهَا وَكَأَمَّا) بِكُسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ : الْخِطُّ الَّذِي تَرَبُّطُهُ (ثُمَّ يَعْرِفُهَا) مِنَ التَّعْرِيفِ وَهُوَ
 وَاجِبٌ . (فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَتَحْوِهَا) مِنَ الْجَمَاعِ (سَنَةٌ) مِنْ يَوْمِ التَّعْرِيفِ (عَلَى
 الْعَادَةِ) زَمَانًا وَمَكَانًا (يَعْرِفُ أَوَّلًا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ) مَرَّةً

ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ ، وَلَا تَكْفِي سَنَةٌ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَكْفِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ إِنْ أَخَذَ لِحْفَظٍ ، بَلْ يُرْتَبِّهَا الْقَاضِي مِنْ بَيْنِ الْكَلِّ أَوْ يَقْتَرِضُ عَلَى الْمَالِكِ ، وَإِنْ أَخَذَ لِيَتَمَلَّكَ لَزِمَتْهُ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ فَسَلَى الْمَالِكُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْحَقِيرَ لَا يُعْرِفُ سَنَةً بَلْ زَمَنًا يُظَنُّ أَنَّ فَاقِدَهُ يُعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا .

[فصل] إِذَا عُرِفَ سَنَةٌ لَمْ يَتَمَلَّكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ كَتَمَلَّكَتُ ، وَقِيلَ تَكْفِي النِّيةُ ، وَقِيلَ يَمْلِكُ بِمَعْنَى السَّنَةِ ، فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ وَاتَّفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا فَذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُتَقَطِّعُ الْعُدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أُجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ تَلَفَتْ غَيْرَ مِثْلِهَا أَوْ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّمَلُّكِ ، وَإِنْ نَقَصَتْ بِعَيْبٍ فَلَهُ أَخْذُهَا مَعَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا ادَّعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصِفْهَا وَلَا بَيَّنَّهَ لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صِدْقَهُ جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ دَفَعَ فَأَقَامَ آخَرَ بَيَّنَّهَ بِهَا حَوَلَتْ

(ثم كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرر الأول (ولا تكفي سنة متفرقة في الأصح) وعلى هذا إذا قطع التعريف مدة استأنف (قلت : الأصح تكفي) السنة المتفرقة (والله أعلم) وعلى هذا لا بد أن يبين زمان الوجدان (ولا يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك ، وإن أخذ لتملكه لزمته) مؤنة التعريف سواء تملكها أم لا (وقيل إن لم يملك فعلى المالك ، والأصح أن الحقير) وهو ما يظن أن فاقده لا يكثر أسفه ولا يطول طلبه له (لا يعرف سنة بل زما يظن أن فاقده يعدل عنه غالباً) ويختلف ذلك باختلاف المال ، ومقابل الأصح يكفي التعريف مرة ، وقيل لا يجب تعريف الحقير أصلاً .

[فصل] فِيهَا تَمَلَّكَ بِهِ اللَّقْطَةُ (إذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره) أي التملك (بلفظ كتملك) ما التقطته (وقيل تكفي النية) أي تجدد قصد التملك (وقيل يملك بمضي السنة ، فإن تملك فظهر المالك) لها (وانتفا على رد عينها فذاك) ظاهر (وإن أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُتَقَطِّعُ الْعُدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أُجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ) كالقرض ، ومقابله يجاب الملتقط لانه تملكها ويردها مع زوائدها المتصلة ، وكذا المنفصلة قبل التملك . أما المنفصلة بعده فهي الملتقط (وإن) جاء المالك وقد (تلف غرم مثلاً) إن كانت مثلية (أو قيمتها) إن كانت متقومة (يوم التملك) لها . أما التلف قبل التملك فلا تفرط فلا ضمان فيه على الملتقط (وإن) جاء وقد (نقصت بعيب) حدث بعد التملك (فله) أي المالك (أخذها مع الأرض في الأصح) ومقابلها لا أرض ، وله الرجوع إلى بدلها سليمة (وإذا ادَّعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصِفْهَا وَلَا بَيَّنَّهَ) له كالشاهد واليمين (لم تدفع إليه وإن وصفها) مدعيها (وظن) ملتقطها (صدقه جاز) له (الدفع إليه) جزماً (ولا يجب على المذهب) وفي وجهه يجب (فإن دفع) اللقطة لو اصفها (فأقام آخر بينة بها حوالت

إليه ، فإن تَلَفَتْ عِنْدَهُ فَلصاحب البينة تَضْمِينُ الملتقط ، والمدفوع إليه (والقرار عليه)
قلت : لا تحل لقطه الحرم للتملك على الصحيح ، ويجب تعريضها قطعاً ، والله أعلم

كتاب اللقيط

التقاط النبوذ فرض كفاية ، ويجب الإشهاد عليه في الأصح ، وإنما تثبت ولاية
الالتقاط لمسكن آخر مسلم عدل رشيد ، ولو التقط عبداً بغير إذن سيده انتزع منه ،
فإن علمه فأقره عنده أو التقط بإذنه فالسيد الملتقط ، ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور
عليه أو كافر مسلماً انتزع منه ، ولو ازدحم اثنان على أخذه جعله الحاكم عند من
براه منهما أو من غيرهما ، وإن سبق واحد فالتقطه بمنع الآخر من مزاحمة ، وإن
التقطاه معاً وهما أهل ، فالأصح أنه يقدم غني على فقير وعدل على مستور ، فإن استويا
أقرع ، وإذا وجد بلدي لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية ، والأصح أن له نقله إلى
بلد آخر ، وأن

إليه ، فإن تلفت عنده فلصاحب البينة تَضْمِينُ الملتقط ، و (مطالبة (المدفوع إليه) اللقطه (والقرار
عليه) تلفه في يده (قلت : لا تحل لقطه الحرم للتملك على الصحيح) ومقابلته تحل (ويجب
تعريضها) عند التقاطها للحفظ (قطعاً) من غير خلاف (والله أعلم) .

كتاب اللقيط

فعل بمعنى مفعول ، ويقال له نبوذ ، وهو آدمي الصغير المطروح (التقاط) أى أخذ
(النبوذ فرض كفاية) فلو لم يعلم بالنبوذ إلا واحد لزمه أخذه (ويجب الإشهاد عليه) أى على
التقاطه (فى الأصح) ومقابلته لا يجب (وإنما تثبت ولاية الالتقاط لمسكن مسلم) إن كان
اللقيط محكوماً بإسلامه (عدل رشيد) مستغنى عنه بعدل ، ومصادره العلالة الظاهرة أو الباطنة (ولو
التقط عبد بغير إذن سيده انتزع منه) وهذا محترز حر الخ (فإن علمه فأقره عنده أو التقط بإذنه
فالسيد الملتقط ، ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور عليه) بسفه (أو كافر مسلماً انتزع منه)
والمنتزع هو الحاكم . وأما الولد المحكوم بكفره فلا ينتزع (ولو ازدحم اثنان على أخذه جعله الحاكم
عند من براه منهما أو من غيرهما ، وإن سبق واحد فالتقطه بمنع الآخر من مزاحمته وإن التقطاه
معاً وهما أهل) لالتقاطه (فالأصح أنه يقدم غني على فقير) لأنه ربما واساه بماله (و) يقدم
(عدل على مستور) أى عدل لم يعلم فسقه ولا تركيته (فإن استويا) فى الصفات (أقرع ، وإذا
وجد بلدي لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية) ولا فرق فى السفر به للنقله وغيرها (والأصح أن
له نقله إلى بلد آخر) سواء كانت وطن الملتقط أم لا ، ومقابل الأصح بمنع كما تقدم (و) الأصح (أن

لِغَرِيبٍ إِذَا التَّقَطَّ بِبَلَدٍ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى بَلَدٍ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِبَادِيَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ ،
وَإِنْ وَجَدَهُ بِدَوَىٍّ بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ ، أَوْ بِبَادِيَةٍ أَقْرَبَ يَدَيْهِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ
لِلنَّجْعَةِ لَمْ يُقَرَّ ، وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ الْعَامِّ كَوَقْفٍ عَلَى الْقَطَاءِ ، أَوْ الْخَاصِّ وَهُوَ مَا اخْتَصَّ بِهِ
كَثِيَابٍ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٍ تَحْتَهُ وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدٍ وَدَنَائِيرَ
مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ ، وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارٍ فَنِيْلَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ وَكَذَا ثِيَابٌ
وَأَمْتَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِقَرْبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهِ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا ، وَفِي قَوْلٍ نَفَقَةٌ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ
الِاسْتِقْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا .

[فصل] إِذَا وَجَدَ لِقَيْطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةٌ أَوْ بِدَارٍ فَتَحَوْهَا وَأَقْرَبُهَا
بَيْدَ كُفَّارٍ صُلَحًا أَوْ بَعْدَ مِلْكِهَا بِحِزْبِيَّةٍ ، وَفِيهَا مُسْلِمٌ حُكِمَ بِإِسْلَامِ الْقَيْطِ .

لِغَرِيبٍ إِذَا التَّقَطَّ بِلَدٍّ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى لَدٍّ . وَمَقَابِلُهُ لَا ، لِضِيَاعِ النَّسَبِ (وَإِنْ وَجَدَهُ بِبَادِيَةٍ فَلَهُ
نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِدَوَىٍّ بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ) فَلَا يَنْقُلُهُ إِلَى الْبَادِيَةِ (أَوْ بِبَادِيَةٍ أَقْرَبَ يَدَيْهِ)
وَإِنْ كَانَ أَهْلُ حِلَّتِهِ يَنْتَقِلُونَ (وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ لِلنَّجْعَةِ لَمْ يُقَرَّ) لِأَنَّهُ فِيهِ نَضِيعًا لِنَسَبِهِ
(وَنَفَقَتُهُ) أَيْ الْقَيْطِ (فِي مَالِهِ الْعَامِّ كَوَقْفٍ عَلَى الْقَطَاءِ ، أَوْ الْخَاصِّ) وَيَقْدَمُ عَلَى الْعَامِّ (وَهُوَ
مَا اخْتَصَّ بِهِ كَثِيَابٍ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٍ تَحْتَهُ ، وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدٍ) وَهُوَ
سَرِيرُهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ (وَدَنَائِيرَ مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ ، وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارٍ فَهِيَ لَهُ) وَلَا يَحْكُمُ لَهُ بَيْتَانِ
وَجَدَ فِيهِ (وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ) وَلَوْ فِيهِ رَقْعَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّ الدِّينَ لَهُ (وَكَذَا ثِيَابٌ
وَأَمْتَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِقَرْبِهِ) لَيْسَتْ لَهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ لَهُ مَالٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُنْفَقُ
عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ (مِنْ مَهْمِ الْمَصَالِحِ ، وَمَقَابِلُهُ يَقْرَضُ عَلَيْهِ) (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ
(قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا) حَتَّى يَثْبُتَ لَهُمُ الرُّجُوعُ بِمَا أَنْفَقُوا (وَفِي قَوْلٍ) يَقُومُ الْمُسْلِمُونَ
بِكِفَايَتِهِ (نَفَقَةٌ) لَارْجُوعٍ لَهُمْ بِهَا (وَلِلْمُسْلِمِينَ الْإِسْتِقْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ) أَيْ الْقَيْطِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ
يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي (وَلَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا) بِلَا خِلَافٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
الْحَاكِمُ أَنْفَقَ وَأَشْهَدَ وَجُوبًا فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ ضَمِنَ .

[فصل] فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ الرِّقِيقِ وَكُفْرِهِ (إِذَا وَجَدَ لِقَيْطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ) بِأَنَّهُ سَكَنَهَا الْمُسْلِمُونَ
(وَ) إِنْ كَانَ (فِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةٌ) أَوْ مُعَاهِدُونَ (أَوْ) وَجَدَ لِقَيْطًا (بِدَارٍ فَتَحَوْهَا) أَيْ الْمُسْلِمُونَ
وَأَقْرَبُهَا بَيْدَ كُفَّارٍ صُلَحًا) أَيْ عَلَى جِهَتِهِ (أَوْ) أَقْرَبُهَا الْمُسْلِمُونَ . بَيْدَ كُفَّارٍ (بَعْدَ مِلْكِهَا
بِحِزْبِيَّةٍ وَفِيهَا مُسْلِمٌ) فِي الصَّوَرَيْنِ يُمْكِنُ كَوْنُ الْقَيْطِ مِنْهُ (حُكْمٌ بِإِسْلَامِ الْقَيْطِ) فِي الصَّوَرِ الثَّلَاثِ ،

وإن وجد بدار كفار فكفار إن لم يسكنها مسلم ، وإن سكنها مسلم كأسير وتاجر مسلم في الأصح ، ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر ، وإن اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر ، ويحكم بإسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط : إحداهما الولادة ، فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق فهو مسلم ، فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم بإسلامه ، فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، وفي قول كافر أصلي . الثانية إذا سبي مسلم طفلاً تبع السبي في الإسلام إن لم يكن معه أحد أبويه ، ولو سباه ذمى لم يحكم بإسلامه في الأصح ، ولا يصح إسلام صبي بمحض استقلاله على الصحيح .

[فصل] إذا لم يقر اللقيط برق فهو حر إلا أن يقيم أحد أبويه لشخص فصدقه قبل أن يسبق إقراره بحرية ، والمذهب أنه لا يشترط أن لا يسبق تصرف نفوذه حرية كبيع ونكاح ،

لأن البار دار إسلام حينئذ (وإن وجد) اللقيط (بدار كفار) وهي دار الحرب (فكفار إن لم يسكنها مسلم) واجتياز المسلم بها كسكنائها (وإن سكنها مسلم كأسير وتاجر) يمكن أن يكون ولده (فسلم في الأصح ، ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) وارتفع ماظناه من إسلامه (وإن اقتصر على الدعوى) بأنه ابنه وليقم بينة (فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر) وإن لحقه في النسب ، وقيل يتبعه فيه كالنسب (ويحكم بإسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط إحداهما الولادة ، فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق فهو) أي الصبي ولو أتى (مسلم) وإن ارتد أبواه بعد العلوق (فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما) قبل بلوغه (حكم بإسلامه) حالا ، وفي معنى الأبوين الأجداد والجدات المعروفون ولو غير وارثين ، والمرتد ككافر (فإن بلغ ووصف) بعد بلوغه (كفراً فرتد ، وفي قول كافر أصلي . الثانية إذا سبي مسلم طفلاً) أو مجنوناً (تبع السبي في الإسلام) فيحكم بإسلامه ظاهراً وباطناً (إن لم يكن معه أحد أبويه) ومعنى كون أحد أبوي الطفل معه أن يكونا في جيش واحد وغنيمه واحدة وإن اختلف سايبهما (ولو سباه ذمى لم يحكم بإسلامه في الأصح) ومقابله يحكم بإسلامه (ولا يصح إسلام صبي بمحض استقلاله على الصحيح) ومقابله يصح إسلامه حتى يرث من قومه المسلم .

[فصل] فيما يتعلق برق اللقيط وسرته (إذا لم يقر اللقيط برق فهو حر إلا أن يقيم أحد أبويه برقه) وتعرض لسبب الملك (وإن أقربه) أي الرق (لشخص فصدقه قبل أن لا يسبق إقراره بحرية) وأما لو كذب المقر له أو سبق منه إقراره بحرية فلا يقبل إقراره (والمذهب أنه لا يشترط) في صحة الإقرار بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضي نفوذه حرية كبيع ونكاح

بَلَّ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي أَصْلِ الرِّقِّ وَأَحْكَامِهِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَا الْمَاضِيَةِ لِلْمُضَرَّةِ بِغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قَضَى مِنْهُ ، وَلَوْ ادَّعَى رَقَّهُ مِنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بَلَّا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مِنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ يُعْرِضْ اسْتِنَادًا إِلَى الْإِلْتِقَاطِ حَكِيمَ لَهُ بِالرِّقِّ ، فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِرَقِّهِ عَمِلَ بِهَا . وَيُسْتَرْطُ أَنْ تَتَرَضَّ لِلْبَيِّنَةِ لِسَبَبِ الْمَلِكِ ، وَفِي قَوْلِي يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَّ اللَّقِيطُ حُرًّا مُسْلِمًا لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِتَرْبِيَّتِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ ، وَفِي قَوْلِي يُسْتَرْطُ تَصَدِيقُ سَيِّدِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ اثْنَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى ذِمِّيٍّ وَعَبْدٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مِنَ الْحَقِّ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحْيِرٌ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَمْرٌ بِالْإِنْتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا ، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ .

بل (بعد التصرف بشيء من ذلك) يقبل إقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلية فيما له وعليه (لا) الأحكام (الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل إقراره بالنسبة لها (في الأظهر) ومقابله يقبل ، ثم فرع على الأظهر المذكور بقوله (فلَوْلَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قَضَى مِنْهُ) ولا يجمل للقرن إلا ما فضل عن الدين (ولو ادَّعَى رَقَّهُ مِنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بَلَّا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله يقبل ويحكم له بالرق (ولو رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مِنْ يَسْتَرْقُهُ بِإِذْنِهِ رَقَّهُ) ولم يعرف استنادها إلى الالتقاط (ولا غيره) (حكم له بالرق) عملاً بالبد وبجلف وجوبا (فان بلغ وقال أنا حرٌّ لم يقبل قوله في الأصح) إلا بينة (وله تحليف السيد ، ومقابله يقبل) (ومن أقام بينة برقه) من ملتقط وغيره (عمل بها ، ويشترط أن تعرض البينة لسبب الملك) كارت وشراء (وفي قول يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ) ويكفي رجل وامرأتان (ولو استلحق اللقيط حرٌّ مسلم لحقه وصار أولى بتربيته) من غيره (وان استلحقه عبد لحقه ، وفي قول يشترط تصديق سيده) فيه (وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح) إلا بينة وان كانت خلية ، ومقابل الأصح يلحقها (أو) استلحق اللقيط (اثنتان لم يقدم مسلم وحرٌّ على ذمي وعبد ، فان لم تكن بينة عرض) اللقيط مع المدعين (على القائف فيلحق من ألحقه به) فإن لم يكن قائف أو تحير أو نفاه عنها أو ألحقه بهما أمر بالانتساب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه إليه منهما (فلا يكتفى مجرد التشبه) (ولو أقاما بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ) وعرض على القائف ، ومقابل الأظهر لا يسقطان ، وترجح إحداهما بقول القائف .

كتاب الجمالة

هي كقوليه : من رد آبي فله كذا ، ويشترط صيغة تدل على العمل بموض ملتزم
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من رد
عبد زيد فله كذا استحقه الراد على الأجنبي ، وإن قال : قال زيد : من رد عبد
فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ، ولا يشترط قبول العامل وإن
عينه ، ونصح على عمل مجهول ، وكذا معلوم في الأصح ، ويشترط كون العمل معلوما ،
فلو قال : من رد فله ثوب أو أرضه عند العقد ، وللراد أجره مثله ، ولو قال من
بلد كذا فرد من أقرب منه فله قسطه من الجعل ، ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا
في الجعل ، ولو التزم جعلا لمعين فشاركه غيره في العمل إن قصد إعادته

كتاب الجمالة

بتثليث الجيم لغة : اسم لما يجعل للانسان على فعل شيء ، وشرعا التزام عوض معلوم على عمل
معين أو مجهول (هي كقوليه من رد آبي فله كذا) واحتمل إيهام العامل فيها ، لأن الراغب ربما
لا يهتدى إلى الراغب في العمل (ويشترط صيغة تدل على) إذن في (العمل بموض ملتزم ،
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من رد عبد زيد فله
كذا استحقه) فلا يشترط في الملتزم كونه مالكا فلذلك استحقه (الراد على الأجنبي ، وإن قال)
الأجنبي (قال زيد : من رد عبد فله كذا وكان كاذبا لم يستحق) العامل (عليه) أي الأجنبي
(ولا على زيد) . ان كذب القائل ، وإن صدقه استحق العامل على زيد إن كان الأجنبي ثقة
وإلا فلا (ولا يشترط قبول العامل) لفظا (وإن عينه ، ونصح على عمل مجهول) كره الآبي
وهو مخصوص بما يضر علمه ، فإن سهل معين ضبطه ، ففي بناء حائط بين طول وعرضه وارتفاعه
وموضته وما يبنى عليه (وكذا) تصح الجمالة على عمل (معلوم في الأصح) ومقابلته المنع
استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما) بخلاف العمل (فلو قال من رد) أي آبي
(فله ثوب أو أرضه عند العقد ، وللراد أجره مثله) لأنه عمل طامعا (ولو قال) من ردّه (من
بلد كذا) فله كذا بناء على صحة الجمالة في المعلوم (فردّه من أقرب منه فله قسطه من الجعل)
المشروط إن كان صحيحا ، ومن أجره المثل إن كان غير ذلك ، ولورده من أبعد فلا شيء له في البعد
(ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا في الجعل) على عدد الرؤوس (ولو التزم جعلا لمعين) كقوليه
زيد : ان رددته فلك دينار (فشاركه) أي المعين (غيره في العمل إن قصد) المشاركة (إعادته

فَلَهُ كُلُّ الْجُعْلِ ، وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ بِحَالٍ ،
وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ ، فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ الشَّرُوعِ أَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ بَعْدَ الشَّرُوعِ
فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ فُسِّخَ الْمَالِكُ بَعْدَ الشَّرُوعِ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَالِكِ
أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ فِي الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَقَالِدُهُ بَعْدَ الشَّرُوعِ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ
مَاتَ الْآبِيُّ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ هَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ، وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لِقَبْضِ
الْجُعْلِ ، وَيُصَدَّقُ لِلْمَالِكِ إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ أَوْ سَعْيَهُ فِي رَدِّهِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ
الْجُعْلِ تَحَالَفَا .

كتاب الفرائض

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمَوْنَةٍ تَجْهِيْزُهُ

فله (أى للعين وهو يزيد مثلا (كل الجعل ، وان قصد (للمشارك (العمل للمالك فلا أول) أى المعين
(قسطه) أى النصف (ولا شيء للمشارك بحال) أى فى حال من أحوال قصده (ولكل منهما) أى
الجاعل والعامل (الفسخ) فهى عقد جائز من الجانبين (قبل تمام العمل ، فان فسخ) أى العقد
(قبل الشروع) من المالك بقوله ففسخت العقد مثلا أو العامل المعين بقوله أطلت العقد أو
رددته (أو فسخ العامل) سواء كان معينا أو غير معين (بعد الشروع فلا شيء له ، وان
فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل فى الأصح) ومقابلته لاشيء عليه (ولئالك أن يزيد
وينقص فى الجعل قبل الفراغ) من العمل (وفائدته بعد الشروع وجوب أجرة المثل) له سواء علم
بالنداء الثانى أم لا (ولومات الآبى فى بعض الطريق) قبل تسليمه لسيده (أو هرب) ولو بعد
دخوله دار سيده قبل أن يتسلمه (فلا شيء للعامل) والجعل إنما يستحق بتمام العمل (وإذا
رده فليس له حبسه لقبض الجعل) ولا لما أنفق عليه (ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل
أو) أنكر (سعيه) أى سعى العامل (فى رده) كأن قال جاء العبد بنفسه أو جاء به غيره
(فان اختلفا) أى الجاعل والعامل (فى قدر الجعل) أو جنسه وصفته (تحالفا) كما مر فى
البيع ، ويبدأ هنا بالمالك ، والعامل أجرة المثل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

كتاب الفرائض

أى مسائل قسمة الموارث ، وهى فى الأصل جمع فريضة بمعنى مفروضة : أى مقدرة ، لأن
الغرض لغة هو التقدير . وشرعا : نصيب قدره الشارع للوارث ، وهذا لا يكون إلا فيما فيه مثلاثلثان
وسدسان كأبوين وبنتين . وأما فيما فيه تعصيب كإبىشمل التعبير بالفرائض تلك المسائل فغلبت
وأريد من الفرائض ما يشمل القسمين (يبدأ من تركة لليت) وجوبا (بمؤنة تجهيزه) بالمعروف

ثُمَّ تَقْضَى دُيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقَى ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقَى بَيْنَ الْوَرَثَةِ . قُلْتُ : فَإِنْ تَعَلَّقَ بَيْنَ التَّرَكَّةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالْجَنَافِ وَالْمَرْهُونِ وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا قَدَّمَ عَلَى مُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : قَرَابَةٌ وَنِكَاحٌ وَوَلَاةٌ فَيَرِثُ الْمُعْتِقُ الْعَتِيقَ وَلَا عَكْسٌ ، وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ فَتُعْتَرَفُ التَّرَكَّةُ لِبَيْنَتِ الْمَالِ إِرْثًا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ بِالسَّبَبِ الثَّلَاثَةِ . وَالْمَجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ وَابْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ إِلَّا لِلْأُمِّ ، وَكَذَا ابْنَةُ وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتِقُ . وَمِنْ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ ، فَلَوْ اجْتَمَعَ كُلُّ الرِّجَالِ وَرِثَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ فَقَطْ ، أَوْ كُلُّ النِّسَاءِ فَلَبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَالْأُمُّ وَالْأَخْتُ لِلْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَةِ أَوْ الدِّينِ يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمْ مِنَ الصَّنَفَيْنِ ،

وهي ما يحتاج الميت إليه من كفن وحنوط وأجرة تفسيل وحفر (ثم تقضى ديونه) المتعلقة بدمته ويقدم دين الله تعالى كالزكاة على دين الآدمي (ثم) تنفذ (وصاياه من ثلث الباقي) بعد إخراج دينه (ثم يقسم الباقي) من التركة (بين الورثة . قلت : فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة) أى كالمال الذى وجبت في عينه الزكاة (والجاني) إذا كان عبدا وتعلق أرض الجنابة برقبته (والمرهون والمبيع) بثمن في الذمة (إذا مات المشتري) له (مفلسا) بتمنه (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورات في مؤنة تجهيزه (وأسباب الإرث أربعة : قرابة ونكاح وولاء) وهي عصبوبة سببها نعمة المعتق (فيرث المعتق العتيق ولا عكس) أى لا يرث العتيق المعتق (والرابع الاسلام) أى جهته ، وهي بيت المال ، لأن كل مسلم يرث كل مسلم (فتصرف التركة لبيت المال إرثا إذا لم يكن وارث بالأسباب الثلاثة) المتقدمة (والمجمع على إرثهم من الرجال) أى المذكور ليشمل غير البالغين (عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وإن سقل) وانما زاد لفظة ابنه وإن كان مستغنى عنها بما بعدها ليخرج ابن البنت (والأب وأبوه وإن علا والأخ) لأبوين أولأب أولأم (وابنه الامن الأم) فلا يرث ابن الأخ لأم (والعم) لأبوين أولأب ويدخل عم الأب والجدة (الا) العم (للأُم) فن ذوى الأرحام (وكذا ابنه) أى العم لأبوين أولأب (والزوج والمعتق . و) المجمع على إرثهن (من النساء سبع) وبالبسط عشرة (البنت وبنت الابن وإن سقل) أى الابن (والأُم والجدة) من قبل الأم أو الأب (والأخت) من الأبوين أو الأب أو الأم (والزوجة والمعتقة ، فلو اجتمع كل الرجال وورث الأب والابن والزوج فقط) والباقي محجوب بهم (أو) اجتمع كل (النساء) ما لوارث منهن (البنت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة) والباقي محجوب (أو) اجتمع (الذين) يمكن اجتماعهم من الصنفين (الرجال والنساء) بأن اجتمع كل الرجال والنساء إلا الزوجة ، فانها

فَالْأَبَوَانِ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، وَلَوْ قُدُّوا كُلُّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَوْرَثُ
ذَوُو الْأَرْحَامِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ، بَلِ الْمَالُ إِبْنَتِ الْمَالِ، وَأَفْقَى الْمُتَأَخَّرُونَ: إِذَا لَمْ
يَعْتَظِمِ أَمْرُ بِنْتِ الْمَالِ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَّلَ عَنْ فُرُوضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ،
فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهُمْ مَنْ سِوَى الذَّكَورَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ،
وَهُمْ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ: أَبُو الْأُمِّ وَكُلُّ جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطَيْنِ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ
وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَالْعَمِّ لِلْأُمِّ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ
وَالْخَالَاتِ وَالْمُدُلُونَ بِهِمْ.

[فصل] الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ: النِّصْفُ فَرَضُ سَمَةِ: زَوْجٌ لَمْ
تُخْلَفْ زَوْجَتُهُ وَلَدًا وَلَدَ ابْنٍ، وَبِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ أَوْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ

الميتة أو جميعهم إلا الزوج فإنه الميت وورث منهم ما ينسب بقوله (فالأبوان والابن والبت وأحد الزوجين) وهو الزوج حيث الميت الزوجة ، أو هي حيث الميت الزوج وحجب الباقي (ولو قدوا كلهم ، فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام ، و) أصل المذهب أيضا فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق أنه (لا يرد على أهل الفرض ، بل المال) كله في قديمهم أو الباقي في فقد بعضهم بعد الفروض (لبنت المال) سواء انتظم أمه أم لا (وأفقى المتأخرون : إذا لم ينتظم أمر بيت المال) لكون الإمام غير عادل (بالرد على أهل الفرض غير الزوجين) ويرد (ما فضل عن فروضهم بالنسبة) لسهام من يرد عليه ، ففي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما اثنان من ستة فيردان عليهما بنسبة سهامهما ، ونسبة سهم الأم وهو واحد لنصيب البنت وهو ثلاثة الربع ، فالأم ربع الاثنين وهو نصف سهم والباقي للبنت ، فتضح من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة ، ثلاثة للبنت وواحد للأم وهكذا (فان لم يكونوا) بأن لم يوجد أحد من ذوى الفروض (صرف) المال (إلى ذوى الأرحام) على جهة الميراث فينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدلى به إلى الميت ويقدم منهم الأسبق إلى الوارث لا إلى الميت (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الأقارب وهم عشرة أصناف أبو الأم وكل جد وجدّة ساقطين) كأبي أبي الأم وأم أبي الأم (وأولاد البنات) للصلب أو للابن (وبنات الأخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (وأولاد الأخوات) كذلك (وبنو الأخوة للأم) وكذا بناتهم (والعمة) بالرفع (للأم وبنات الأعمام) لأبوين أو لأب أو لأم وكذا بنو الأعمام لأم (والعمة) بالرفع (والأخوال والخالات والمدلون بهم) أي العشرة ، فمن انفرد منهم حاز جميع المال ذكرًا كان أو أنثى ولا يسمى عصبة .

[فصل] فِي الْفُرُوضِ وَذَوِيهَا (الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) لِلْوَرِثَةِ (سِتَّةٌ) النِّصْفُ وَالرَّابِعُ وَالثَّمَنُ وَالثَّلَاثَانُ وَالثَّلَاثُ وَالسُّدُسُ (النِّصْفُ فَرَضُ خَمْسَةِ) فَرَضُ (زَوْجٍ لَمْ تَخْلَفْ زَوْجَتَهُ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ) وَارثًا (وَ) فَرَضُ (بِنْتٍ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ ، أَوْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ)

مُتَفَرِّدَاتٍ . والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لِرِزْوَجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَزَوْجَتِهِ لَيْسَ لِرِزْوَجِهَا وَاحِدٌ مِنْهَا . وَالثَّنَى فَرَضُهَا مَعَ أَحَدِهَا . وَالثَّلَاثَانُ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا وَبَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ وَأَخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ . وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمِيتِهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدِ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ . وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمِيتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَأُمٍّ لِمِيتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَجَدَّةٍ ، وَلَيْسَتْ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ صُلْبٍ وَلَا أُخْتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ .

[فصل] الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ ، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ ، وَالْأَبُ يَحْجُبُهُ هُوَ لَاءُ ، وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَا أُمٌّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَوَلَدٌ وَوَلَدِ ابْنٍ ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

مُتَفَرِّدَاتٍ ، والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لِرِزْوَجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَ (فَرَضُ) زَوْجَةٍ لَيْسَ لِرِزْوَجِهَا وَاحِدٌ مِنْهَا ، وَالثَّنَى فَرَضُهَا (مَعَ أَحَدِهَا) أَيْ الْوَلَدُ وَوَلَدُ ابْنٍ الْوَارِثُ (وَالثَّلَاثَانُ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُهُ وَلَا غَيْرُ الْفَاءِ وَثَمَ : أَيْ ذَاهِبًا عَدَدَ الْبَنَتَيْنِ إِلَى حَالَةِ الصُّعُودِ (وَ) فَرَضُ (بَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ) فَرَضُ (أُخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمِيتِهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدِ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ) وَلَوْ مُحْجُوبَيْنِ بِغَيْرِهَا كَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ مَعَ جَدٍّ ، فَانْهَمَا بِحُجْبَانِ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ (وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ) الثَّلَاثُ (لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ) فَمَا إِذَا نَقَصَ عَنْهُ بِالْمُقَاسَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَلَاثُ إِخْوَةٍ فَأَكْثَرُ (وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمِيتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَ) فَرَضُ (أُمٍّ لِمِيتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَ) فَرَضُ (جَدَّةٍ) لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ (وَ) يُفَرَضُ السُّدُسُ أَيْضًا (لِبْنَتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ ، وَ) يُفَرَضُ أَيْضًا (لِأُخْتٍ) لِأَبٍ (أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

[فصل] فِي الْحَبِّ ، وَهُوَ لَفْظُ الْمَنْعِ . وَشَرْعًا مَنَعَ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ بِالسَّكَنِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ . وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ حَبِّ حَرَمَانٍ ، وَالثَّانِي حَبِّ نَقْصَانٍ (الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا ابْنُ ابْنٍ أَوْ ابْنُ ابْنِ ابْنٍ) كَابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ (وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ) مِنْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ أَقْرَبُ مِنْهُ (وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ) وَإِنْ سَفَلَ (وَ) الْأَخُ (لِأَبٍ يَحْجُبُهُ هُوَ لَاءُ) الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ (وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ) وَيَحْجُبُ أَيْضًا بِنْتَ وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْ لِأَنَّهُ بِصَدَدٍ مِنْ يَحْجُبُ بِفَرْدِهِ (وَ) الْأَخُ (لِأُمٍّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَلَوْ أُنْثَى) وَلَوْ ابْنُ (وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

وَأَخَ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ، وَالْعَمُّ لِأَبَوَيْنِ
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ ، وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ ، وَالْمُعْتَقُ يَحْجُبُهُ
عَصَبَةُ النَّسَبِ ، وَالْبَنْتُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لَا يَحْجُبْنَ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ يَحْجُبُهَا ابْنُهَا أَوْ بِنْتَانِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ يُعَصِّبُهَا ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ لَا يَحْجُبُهَا إِلَّا الْأُمُّ ، وَلِلْأَبِ يَحْجُبُهَا الْأَبُ أَوْ
الْأُمُّ ، وَالْقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْهَا ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمِّ أُمِّ تَحْجُبُ
الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَأُمِّ أَبِي ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ
الْأُمِّ فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَخْتُ مِنَ الْجِهَاتِ كَالْأَخِ ، وَالْأَخَوَاتُ الْخُلُصُ لِأَبٍ يَحْجُبْنَ
أَيْضًا أُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ وَالْمُعْتَقَةُ كَالْمُعْتَقِ ، وَكُلُّ عَصَبَةٍ يَحْجُبُهُ أَصْحَابُ فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ .
[فصل] الْإِبْنُ يَسْتَفْرِقُ الْمَالَ وَكَذَا الْبَنُونَ ، وَلِبْنَتِ النِّصْفِ ، وَلِبْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا
الْثَلَاثَانِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ،

وَأَخَ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَابْنُ الْأَخِ (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الستة (وابن الأخ لأبوين والم لأبوين
يحجبه هَوْلَاءُ) السبعة (وابن أخ لأبٍ ، و) الم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الثمانية (وعم لأبوين
وابن عم لأبوين يحجبه هَوْلَاءُ) التسعة (وعم لأبٍ ، و) ابن الم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) العشرة
(وابن عم لأبوين والمعتق يحجبه عَصَبَةُ النَّسَبِ ، والبنت والأُم والزوجة لا يحجبان ، وبنت الابن
يحجبها ابن أو بنتان إذا لم يكن معها) أي بنت الابن (من يعصبها) سواء كان في درجتها كأخيها
أو أسفل منها كابن ابن عمها (والجدَّة للأُم لا يحجبها إلا الأُم ، و) الجدَّة (لأب يحجبها الأب
أو الأُم ، والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها أم لم تدل بها كأُم أب وأم
أبي أب ، فلا ترث البعدى مع وجود القربى (والقربى من جهة الأُم كأُم أم تحجب البعدى من
جهة الأب كأُم أم أب ، والقربى من جهة الأب) كأُم أب (لا تحجب البعدى من جهة الأُم)
كأُم أم (في الأظهر) بل يكون السدس بينهما نصفين ، ومقابلته تحجبها (والأخت من الجهات)
أي الشقيقات أولأب أولأُم (كالأخ) فيها يحجب به فتحجب الشقيقة بالأب والابن وابن الابن ولأب
بهَوْلَاءُ وبالأخ الشقيق ولأُم بأب وجد وولد وفرع ابن وارث (والأخوات الخُلُصُ) أي التي لم
يكن معهن ذكر للآل من (لأب يحجبهن أيضا أخن لأبوين ، والمعتقة كالمعتق) في حجة
(وكل عَصَبَةٍ) ممن يحجب لا كالابن (يحجبه أصحاب فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ) للتركة كزوج وأم وأخ
لأُم وعم ، فلا شيء للمم تحجبه باستفراق الفروض .

[فصل] فِي بَيَانِ إِرْثِ الْأَوْلَادِ انْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا (الابن يستغرق المال وكذا البنون ، وللبنت
النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ، ولو اجتمع بنون وبنات ، فالللم - المذكور مثل حظ الأنثيين -

وَأُولَادُ الْإِبْنِ إِذَا انْقَرَضُوا كَأُولَادِ الصُّلْبِ ، فَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرٌ حَجَبَ أُولَادَ الْإِبْنِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتُ فَلَهَا النِّصْفُ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ أَوْ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْثَى أَوْ إِنَاثٌ فَلَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتَانِ فَصَاعِدًا أَخَذَتَا الثَّلَاثَيْنِ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ أَوْ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِنَاثِ الْخُلُصِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعْصِبُهُنَّ ، وَأُولَادُ ابْنِ الْإِبْنِ مَعَ أُولَادِ الْإِبْنِ كَأُولَادِ الْإِبْنِ مَعَ أُولَادِ الصُّلْبِ وَكَذَا سَائِرُ النَّازِلِ ، وَإِنَّمَا يُعْصَبُ الذَّكَرُ النَّازِلُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَيُعْصَبُ مَنْ فَوْقَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ .

[فصل] الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ، ويتعصيب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ، وبهما إذا كان بنت أو بنت ابن له السُّدُسُ فرضاً والباقي بمدة فرضيهما بالصُّبُوبَةِ ، وللأم الثلث أو

وأولاد الابن إذا انقرضوا كأولاد الصلب ، فلو اجتمع الصنفان (أي أولاد الصلب وأولاد الابن) فان كان من أولاد الصلب ذكر حجب أولاد الابن ، وإلا) بأن لم يكن ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (فان لم يكن) من أولاد الابن (إلا أنثى أو إناث ، فلها أو لهن السُّدُسُ) تسكيلة الثلثين (وإن كان للصلب بنتان فصاعداً أخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (ولائشي إلا إناث الخُلُصِ) من ولد الابن مع بنتي الصلب (إلا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصبن) في الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا سائر المنازل) من كل درجة نازلة مع كل درجة عالية (وانما يعصب الذكور النازل من في درجته) كأخته وبنت عمه ، وأما النازلة عنه فانه يسقطها (ويعصب من فوقه) كبنات أمه (إن لم يكن لها شيء من الثلثين) كبنات صلب وبنت ابن وابن ابن ابن فيعصبها له مثل حظها ولولاه لسقطت ، فان كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها كبنات وبنت ابن وابن ابن ابن ، فتأخذ السُّدُسُ وله هو الثلث .

[فصل] في بيان إرث الأب والجدة والأم في حالة (الأب يرث بفرض) وهو السُّدُسُ (إذا كان معه ابن أو ابن ابن) وارث (ويتعصب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن) سواء أكان وحده أم معه صاحب فرض كزوجة (و) يرث (بهما إذا كان بنت) مفردة أو معها أخرى (أو بنت ابن) مفردة أو مع بنت أو بنت ابن أخرى (له السُّدُسُ فرضاً والباقي بعد فرضيهما) أي الأب والبنت أو بنت الابن (بالصُّبُوبَةِ) فيأخذ ما أبقت الفروض في هذه المسائل (وللأم الثلث أو

السدس في الحالكين السابقين في الفروض ولها في مستثنى زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة ، والجدة كالأب إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة ، وللبدة السدس وكذا الجدات وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص ، وأم الأب وأمهات كذلك وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور ، وضابطه كل جدة أدلت بمحض إنثى أو ذكور أو إنثى إلى ذكور ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين فلا .

[فصل] الأخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا ورثوا كأولاد الصلب وكذا إن كانوا لأب إلا في المشرقة ، وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين ، فيشارك الأخ

السدس في الحالكين السابقين في الفروض ، ولها في مسألتي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة) لاثنتي جميع المال ، ففي المسألة الأولى يأخذ الزوج النصف ولها ثلث الباقي ، وأقل عدد له نصف صحيح وثلث ما بقي ستة ، فهي تأخذ واحدا والأب اثنتين والزوج ثلاثة ، وللزوجة في الثانية الربع ، فهي من أربعة واحد للزوجة وواحد للأم واثان للأب ، ويقال لهاتين المسألتين الفروان (والجدة كالأب) عند عدمه (إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات) ليت (والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة) أي لا يسقط أم نفس الأب لأنها زوجته . ولكن يسقط أم نفسه فلا ترث معه (والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة) بل تأخذ معه الثلث كاملا (وللجدة السدس وكذا الجدات) هن السدس ، فلو مات وترك أم أم أب وأم أم أم أبي أب اشتركن في السدس (وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص) كأم أم الأم وإن علت (وأم الأب وأمهاتهن كذلك) أي المدليات بإثبات خالص (وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور وضابطه) أي إرث الجدات الوارثات هو (كل جدة أدلت) أي وصلت إلى الميت (بمحض إنثى) كأم أم الأم (أو ذكور) كأم أبي الأب (أو إنثى إلى ذكور) كأم أم الأب (ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين) كأم أبي الأم (فلا) ترث كما لا يرث الذكر الذي أدلت به .

[فصل] في ميراث الحوائى (الأخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا) عن أولاد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) لذكر الواحد أو لاثنتين جميع المال وللأخت النصف وهكذا (وكذا إن كانوا لأب) أي ورثوا كذكر (إلا في المشرقة) بفتح الراء المشددة : أي المشترك فيها بين الشقيق وولدي الأم ، ويجوز السكسر (وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين) فأكثر (فيشارك الإخ

وَلَدَى الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْأَخِ أَخٌ لِلْأَبِ سَقَطَ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ فَكَاجْتِمَاعِ
 أَوْلَادِ صُلْبٍ وَأَوْلَادِ ابْنَةٍ إِلَّا أَنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ يُعَصَّبْنَ مَنْ فِي دَرَجَتَيْنِ أَوْ أَسْفَلَ ، وَالْأُخْتُ
 لَا يُعَصَّبُ إِلَّا أَخُوهَا ، وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ لِأُمِّ السُّدُسِ ، وَلِلثَّانِيَيْنِ فَصَاعِدًا
 الثَّلَاثُ سِوَاهُ ذِكْرِهِمْ وَإِنَانِهِمْ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
 عَصَبَةُ كَالْإِخْوَةِ ، فَتُسْقِطُ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأَبَوَيْنِ
 أَوْ لِلْأَبِ كُلِّ مِنْهُمْ كَأَبِيهِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا لَكِنْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ الْأُمَّ إِلَى
 السُّدُسِ وَلَا يَرْتُونَ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يُعَصَّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ وَاسْتَقْطُونَ فِي الْمَشْرُكَ ، وَالْعَمُّ
 لِلْأَبَوَيْنِ وَالْأَبِ كَأَخٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا. وَكَذَا فَيَأْسُ بَنَى الْعَمِّ وَسَائِرُ عَصَبَةِ
 النَّسَبِ ، وَلِلْعَصَبَةِ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمُجْتَمِعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ ،

ولدى الأم في الثلاث (وتسمى هذه المسألة أيضا بالحارية ، وأصل المسألة ستة ، وتصح من ثمانية
 عشر (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب سقط) فليس كالأخ لأبوين في الإرث في هذه
 المسألة (ولو اجتمع الصنفان) أي الأشقاء وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد صلب وأولاد ابنة)
 فإن كان من الأشقاء ذكر حجب أولاد الأب وهكذا في جميع ما تقدم (إلا أن بنات الابن
 يعصبن من في درجتين أو أسفل والأخت) من الأب (لا يعصبا إلا أخوها) فلا يعصبا ابن
 أخيه ، فليست كبنت الابن في هذه المسألة (وللواحد من الإخوة أو الأخوات لأم السدس
 ولثنتين فصاعدا الثلاث سواء ذكورهم وإناثهم) وقد أشار فيما تقدم إلى العصبية بغيره كاجتماع البنات
 مع البنين ، فأراد هنا أن يشير إلى العصبية مع غيره فقال (والأخوات لأبوين أو لأب مع البنات
 وبنات الابن عصبية كالأخوة) ثم بين فائدة كونها عصبية بقوله (فسقطت أخت لأبوين) اجتمعت
 (مع البنت) أو بنت الابن الإخوة و (الأخوات لأب وبنو الإخوة لأبوين ، أو لأب كل منهم
 كأبيه اجتماعا وانفرادا) فيستغرق الواحد أو الجع منهم المال عند الانفراد ويأخذ ما بقى الفروض
 (لكن بخالفونهم) أي آباؤهم (في أنهم لا يردون الأم إلى السدس) بخلاف آباؤهم (ولا يرتون
 مع الجد) بل يسقطون به (ولا يعصبون أخواتهم) إذ هم من ذوى الأرحام (ويسقطون في
 المشركة) بخلاف آباؤهم الأشقاء (والعلم لأبوين ولأب كأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فمن
 انفرد منهم أخذ المال وإلا أخذ الباقي بعد الفروض ، وإذا اجتمع سقط العلم لأب بالعلم لأبوين
 (وكذا قياس بنى العلم) من الأبوين ولأب (وسائر) أي باقى (عصبية النسب) كبنى بنى العلم
 وبنى بنى الإخوة (والعصبية) ويسمى به الواحد والجع والمذكر والمؤنث (من ليس له سهم مقدر
 من المجمع على توريثهم) ويدخل في ذلك الأب والجد وكل ماذكره من الرجال إلا الزوج والأخ
 للام وكل ماذكره من النساء ذات فرض إلا المعلقة ، وقيد بالمجمع على توريثهم ليخرج ذوالأرحام
 ولكن الصحيح في توريثهم مذهب أهل التزيل فيتأى أن يكونوا عصبية ، ثم أشار إلى حكم

فِيرِثُ الْمَالَ أَوْ مَا فَضَّلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ .

[فصل] مَنْ لَاعَصَبَةَ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ قَالَهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوضِ لَهُ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصَبَتِهِ بِنَسَبِ الْمُتَصَبِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ لَا لِبَنَتِهِ وَأَخْتِهِ ، وَتَرْتِيبُهُمْ كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَلِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ ، وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاءً إِلَّا مُعْتَقَهَا أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ أَوْ وَلَاءٍ .

[فصل] إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذَوْ فَرْضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمُقَاسَمَتُهُمْ كَأَخٍ ، فَإِنْ أَخَذَ الثَّلَاثَ فَالْبَاقِي لَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسِمَةُ ، وَقَدْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ كِبَيْتَيْنِ وَأُمِّ وَزَوْجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ سُدُسٌ وَيُرَادُ فِي الْعَوْلِ ، وَقَدْ يَبْقَى

العصبة ، فقال (فِيرِثُ الْمَالِ) إِذَا انْفَرَدَ (أَوْ مَا فَضَّلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ) إِنْ كَانَ مَعَهُ ذَوْ فَرْضٍ .
[فصل] فِي الْارْثِ بِالْوَلَاءِ (مَنْ لَاعَصَبَةَ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ قَالَهُ) كَلَهُ (أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوضِ) لَهُ رَجُلًا كَانَ (أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيُّ يَوْجِدُ مُعْتَقَ (فَلِعَصَبَتِهِ) أَيُّ الْمُعْتَقِ (بِنَسَبِ الْمُتَصَبِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ) كَابْنِهِ وَأَخِيهِ (لِأَلْفَتِهِ وَأَخْتِهِ) وَلَوْ مَعَ أَخَوَيْهِمَا (وَتَرْتِيبُهُمْ) أَيُّ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ (كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ) فَيَقْدَمُ ابْنُ الْمُعْتَقِ ثُمَّ ابْنُ ابْنِهِ ثُمَّ أَبُوهُ وَهَكَذَا (لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيُّ الْمُعْتَقِ (عَصَبَةٌ فَلِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ) أَيُّ عَصَبَةِ مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ (كَذَلِكَ) أَيُّ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَارِّ فِي عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ (وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاءً إِلَّا مُعْتَقَهَا) بِفَتْحِ النَّاءِ مِنْ أَعْتَقْتَهُ (أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ) كَابْنِهِ ، وَإِنْ سَفَلَ (أَوْ وَلَاءً) كَعَقْتَهُ .

[فصل] فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ (إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَأَخَوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ) وَأَمَّا إِنْ كَانُوا الْأُمُّ فَيَسْقُطُونَ بِهِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو) أَيُّ صَاحِبِ (فَرَضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمُقَاسَمَتُهُمْ كَأَخٍ) وَالْمُقَاسِمَةُ خَيْرُ لَهُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ فِيمَا إِذَا كَانُوا دُونَ مِثْلِيهِ كَأَخٍ أَوْ أَخٍ وَأَخْتٍ ، وَالثَّلَاثُ خَيْرُ لَهُ فِيمَا إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِيهِ كَأَخَوَيْنِ وَأَخْتٍ ، وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِيمَا إِذَا كَانُوا مِثْلِيهِ كَأَخَوَيْنِ أَوْ بَعِ أَخَوَاتٍ (فَإِنْ أَخَذَ) الْجَدُّ (الثَّلَاثَ فَالْبَاقِي لَهُمْ) لِلذِّكْرِ مِثْلُ الْحِظِّ الْأُنثِيِّينَ (وَإِنْ كَانَ) مَعَهُمْ ذَوْ فَرْضٍ كَأَنَّ كَانَ لِلْبَنَاتِ بَنَاتُ ابْنِ أَوْ جَدَّةٍ أَوْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ (فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي) بَعْدَ الْفُرُوضِ (وَ) مِنْ (الْمُقَاسِمَةِ) بَعْدَ الْفُرُوضِ (وَقَدْ لَا يَبْقَى) بَعْدَ الْفُرُوضِ (شَيْءٌ كِبَيْتَيْنِ وَأُمِّ وَزَوْجٍ) مَعَ جَدِّ وَإِخْوَةٍ ، فَالْمَسْأَلَةُ أَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لِلْبَنَاتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةً ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسَ اثْنَانِ ، وَلِلزَّوْجِ الرَّبْعَ ثَلَاثَةَ فَعَوْلُ بَوَاحِدٍ وَيَبْقَى الْجَدُّ (فَبِفَرْضِ لَهُ سُدُسٌ) اثْنَانِ (وَيُرَادُ فِي الْعَوْلِ) إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ (وَقَدْ يَبْقَى) لِلْجَدِّ بَعْدَ

دُونِ سُدُسٍ كَبْنَتَيْنِ وَزَوْجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ وَتَمَالٌ ، وَقَدْ يَبْقَى سُدُسٌ كَبْنَتَيْنِ وَأُمٌّ
فَيَفُوزُ بِهِ الْجَدُّ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ
لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ فَحُكْمُ الْجَدِّ مَاسِقٌ وَيُعَدُّ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ فِي الْقِسْمَةِ ،
فَإِذَا أَخَذَ حِصَّتَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِّ ،
وَلَا فَتَأْخُذُ الْوَاحِدَةُ إِلَى النِّصْفِ وَالثَّانِيَانِ فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ ، وَلَا يَفْضَلُ عَنِ
الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ ، وَقَدْ يَفْضَلُ عَنِ النِّصْفِ فَيَكُونُ لِأَوْلَادِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ مَعَ أَخَوَاتِ كَأَخٍ
فَلَا يَفْرَضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
فَلِزَوْجٍ نِصْفٌ

الفرص (دون سدس كبتين وزوج) مع جد وإخوة فالمسألة من اثني عشر: للبنتين الثلثان ثمانية
وللزوجة الربع ثلاثة يبقى للجد سهم ، وهو أنقص من السدس (يفرض له) سدس (وتعال)
المسألة بواحد (وقد يبقى) للجد (سدس كبتين وأم) مع جد وإخوة ، فالمسألة من ستة: للبنتين
أربعة وللأم واحد ويبقى واحد (يفوز به الجد وتسقط الإخوة في هذه الأحوال) الثلاثة (ولو
كان مع الجد إخوة وأخوات لأبوين ولأب لحكم الجد ماسق) من خير الأمرين أو الأمور (و)
لكن (يعتد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة) أي يدخلونهم في العدة إذا كانت القسمة
خير له (فإذا أخذ) الجد (حصته ، فإن كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقى لهم) للذكر مثل
حظ الأنثيين (وسقط أولاد الأب) لمحجهم بالشقيق ، ففي جد وأخ شقيق وأخ لأب المقاسمة خير له
من الثلث لكن يعد الشقيق الأخ للأب ، فالمسألة من ثلاثة: يعطى الجد واحداً ويأخذ الشقيق
الأثنين ولا يعطى أخاه شيئاً وإن عده على الجد (وإلا) أي وإن لم يكن في أولاد الأبوين ذكر
بل إناث (فتأخذ الواحدة) منهن ما خصها مع الجد بالقسمة (إلى) تكملة (النصف) إن
وجدته وترك ما زاد إلى أولاد الأب ، فإن لم تجده اقتصرت على ما فضل ، ففي جد وشقيقة وأخ لأب
هي من خمسة ، وتصح من عشرة: للجد أربعة ولها خمسة يفضل واحد للأخ من الأب ، وفي جد
وأُم وزوجة وشقيقة وأخ لأب هي من اثني عشر ، وتصح من ستة وثلاثين: للأم السدس ستة ،
وللزوجة الربع تسعة يبقى واحد وعشرون المقاسمة وثلاث الباقي مستويان للجد ، وهي سبعة وخير
من السدس وهو ستة فيأخذ الجد سبعة يبقى أربعة عشر تأخذهم الشقيقة ، وهي أنقص من
النصف ولا يفضل للأخ للأب شيء (و) تأخذ الشقيقتان (الثلاثان فصاعداً) ما خصهما مع الجد
بالقسمة (إلى) تكملة (الثلاثين) إن وجدتا ذلك ، فإن لم تجدا اقتصرتا على الناقص (ولا
يفضل عن الثلاثين شيء ، وقد يفضل عن النصف ، فيكون لأولاد الأب والجد مع أخوات كأخ
فلا يفرض لهن معه) كما لا يفرض لهن مع الأخ (إلا في الأكدرية) نسبة إلى أكدر ، وهو
السائل عنها (وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب) وهي من ستة (فللزوجة نصف)

وَلِلَّامِ ثُلُثٌ وَلِلجَدِّ سُدُسٌ وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ فَنَعُولُ ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نَصِيبَهُمَا
أَمْلَانَا لَهُ الثَّلَاثَانِ ،

[فصل] لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَلَا يَرِثُ مَرْتَدٌّ وَلَا يُوْرَثُ وَرِثَةُ الْكَافِرِ الْكَافِرُ
وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، لَكِنَّ الشُّهُورَ أَنَّهُ لَا تَوَارَثُ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَذِمِّيٍّ ، وَلَا يَرِثُ مَنْ
فِيهِ رِقٌّ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُوْرَثُ ، وَلَا قَاتِلٌ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يُضْمَنْ وَرِثَ ،
وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِفَرَقٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعَ أَوْ جُهْلٍ أَسْبَقَهُمَا كَمْ يَتَوَارَثَانِ وَمَالُ
كُلِّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِمَوْتِهِ
أَوْ تَمُتْ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ ثُمَّ
يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرِثُهُ وَقَدْ حُكِمَ ، وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرِثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ وَعَمِلْنَا
فِي الْخَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ ،

ثَلَاثَةٌ (وَلِلَّامِ ثُلُثٌ) اِثْنَانِ (وَلِلْجَدِّ سُدُسٌ) وَهُوَ وَاحِدٌ (وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
لِعَدَمِ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ (فَنَعُولُ) بِثَلَاثَةِ إِلَى تِسْعَةٍ (ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نَصِيبَهُمَا) وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
(أَمْلَانَا لَهُ الثَّلَاثَانِ) وَلَهَا الثَّلَاثُ فَتَنْكَسِرُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى مَخْرَجِ الثَّلَاثِ فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي تِسْعَةٍ تَبْلُغُ
سَبْعًا وَعَشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصَحَّحَ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ تِسْعَةً وَالْأَمُّ سِتَّةً يَبْقَى اثْنَا عَشَرَ يَأْخُذُ الْجَدُّ ثَمَانِيَةً
وَالْأَخْتُ أَرْبَعَةً .

[فصل] فِي مَوَانِعِ الْارْثِ وَمَا يَتَّبِعُهَا (لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ) هَذَا أَحَدُ الْمَوَانِعِ ، وَهُوَ اخْتِلَافُ
الْدِينِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَلَاءِ وَالنِّسْبِ (وَلَا يَرِثُ مَرْتَدٌّ) مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَرْتَدًّا مِثْلَهُ (وَلَا يُوْرَثُ)
فَلَا يَرِثُهُ غَيْرُهُ بَلْ يَكُونُ مَالُهُ فِينَا لِبَيْتِ الْمَالِ (وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا) كَيْهَوْدِيٍّ
مِنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسَهُ (لَكِنَّ الشُّهُورَ أَنَّهُ لَا تَوَارَثُ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَذِمِّيٍّ) لَا تَقْطَعُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهُمَا ،
وَمُقَابِلُ الشُّهُورِ يَتَوَارَثَانِ (وَلَا يَرِثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ) وَلَوْ مَبْعُوضًا (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ)
إِذَا مَاتَ (يُوْرَثُ) فَيَرِثُهُ قَرِيبُهُ الْحُرُّ وَزَوْجَتُهُ وَلَا شَيْءَ لِسَيِّدِهِ ، وَالْقَدِيمُ لَا يُوْرَثُ وَمَا لِمَلِكِهِ
لِسَيِّدِهِ (وَلَا) يَرِثُ (قَاتِلٌ) سِوَاهُ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا أَمْ غَيْرُهُ مَضْمُونًا أَمْ لَا وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ كَالضَّرْبِ
نَادِيًا (وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُضْمَنْ) نِصْفٌ أَوَّلُهُ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حُدًّا (وَرِثُ) الْقَاتِلِ (و) مِنْ مَوَانِعِ الْارْثِ
أَيْضًا إِيْنَاهُمْ وَقَدْ مَاتَ الْخَيْثُ (لَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِفَرَقٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعَ أَوْ جُهْلٍ أَسْبَقَهُمَا
لَمْ يَتَوَارَثَا) أَيْ لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ (وَمَالُ كُلِّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ
تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِمَوْتِهِ ، أَوْ تَمُتْ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي
وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ) وَلَا تَنْقُضُ هَذِهِ الْمَدَّةُ (ثُمَّ يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرِثُهُ وَقَدْ حُكِمَ) بِمَوْتِهِ فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ
ذَلِكَ وَلَوْ بِالْحِظَّةِ لَمْ يَرِثْ مِنْهُ شَيْئًا (وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرِثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ) حَتَّى يَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ
هَذَا الْمَوْتُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا (وَعَمِلْنَا فِي الْخَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ) فَمَنْ يَسْقُطُ لَا يُعْطَى شَيْئًا وَمَنْ يَنْقُصُ مِنْهُمْ

وَلَوْ خَلَفَ خَلَا يَرِثُ أَوْ قَدْ يَرِثُ عَمِلَ بِالْأَحْوَطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، فَإِنْ انفصلَ حَيًّا
لَوَقْتُ يُعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَرِثَ ، وَإِلَّا فَلَا ، بَيَانُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ
أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ وَقِفَ الْمَالُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَحْجِبُهُ وَلَهُ مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلًا
إِنْ أُمِكنَ عَوْلُ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُمْنٌ وَلَهَا سُدُوسَانُ عَائِلَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ مُقَدَّرٌ كَأَوْلَادٍ لَمْ يُعْطَوْا ، وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ الْيَقِينِ ، وَالْخُنْثَى
الْمَشْكِلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِرْثُهُ كَوَلَدِ أُمِّهِ وَمُعْتَقِي فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ
وَحَقِّ غَيْرِهِ وَيُوقَفُ لِلشُّكُوكِ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ
وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ أَوْ ابْنِ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا . قُلْتُ : فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

بِحَيَاتِهِ قَدَّرَ فِيهِ حَيَاتُهُ أَوْ بَمَوْتِهِ قَدَّرَ فِيهِ مَوْتُهُ ، فَتِلْكَ لَو مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ مَقْقُودٌ وَاخْتَانٌ وَعَمٌّ ،
فَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ حَيًّا سَقَطَ الْعَمُّ لَاسْتِفَاءِ الْفُرُوضِ التَّرَكَّةَ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِ بَقَاؤُهُ ، وَبِتَقْدِيرِ بَقَائِهِ تَعْلَى
الْاِخْتَانُ أَرْبَعَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَبِتَقْدِيرِ مَوْتِهِ يَعْطِيَانِ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِمَا بَقَاؤُهُ ، لِأَنَّهُ أَسْوَأُ
(وَلَوْ خَلَفَ خَلَا يَرِثُ) بِكُلِّ تَقْدِيرٍ بَعْدَ انفصَالِهِ كَحَمْلِ زَوْجَتِهِ (أَوْ قَدْ يَرِثُ) عَلَى تَقْدِيرِ دُونَ
تَقْدِيرِهَا إِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ وَحَمْلٌ مِنْ أَيْبَاهَا الْمَيِّتَ مِنْ غَيْرِ أَيْبَاهَا ، فَهَذَا الْحَمْلُ
لَوْ كَانَ أَتَمُّ يَرِثُ السُّدُسَ ، وَلَوْ كَانَ ذَكَرًا لَيَرِثُ لَاسْتِغْرَاقِ التَّرَكَّةِ بِالْفُرُوضِ ، وَهُوَ أَخْ لَأَبٍ (عَمِلَ
بِالْأَحْوَطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ) قَبْلَ انفصَالِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي (فَإِنْ انفصلَ حَيًّا لَوَقْتُ يَعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَرِثَ وَإِلَّا) بِأَنْ انفصلَ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا لَوَقْتُ لَا يَعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ (فَلَا) يَرِثُ (بَيَانُهُ)
أَنْ يُقَالَ (إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ ، أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ) الْحَمْلُ (وَقِفَ الْمَالُ) إِلَى أَنْ
يَنْفَصَلَ (وَإِنْ كَانَ) أَيْ وَجَدَ (مَنْ لَا يَحْجِبُهُ) الْحَمْلُ (وَلَهُ) سَهْمٌ (مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلًا إِنْ
أُمِكنَ عَوْلُ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُمْنٌ وَلَهَا) أَيْ الْأَبَوَيْنِ (سُدُوسَانُ عَائِلَاتٍ) أَيْ الثَّمَنِ
وَالسُّدُوسَانِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْحَمْلَ بَنَتَانِ فَيَعُولُ الْمَسْئَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَتُعْطَى
الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَبَوَانِ ثَمَانِيَةٌ وَيُوقَفُ الْبَاقِي (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ كَالْأَوْلَادِ لَمْ يُعْطَوْا) شَيْئًا
حَتَّى يَنْفَصَلَ بَنَاءٌ عَلَى أَنْ الْحَمْلَ لَا يَتَقَدَّرُ بَعْدَهُ (وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ
الْأَوْلَادُ (الْيَقِينِ) فَيُوقَفُ مِيرَاثُ أَرْبَعَةٍ ذَكَوْرٍ وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي (وَالْخُنْثَى الْمَشْكِلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ
إِرْثُهُ) بِذَكَوْرَتِهِ وَأُنْثَوْتِهِ (كَوَلَدِ أُمِّهِ وَمُعْتَقِي فَذَلِكَ) ظَاهِرٌ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيبُهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ اخْتَلَفَ
(فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ) كَأَنْ مَاتَ الْمَرْأَةُ وَتَرَكَتْ
زَوْجًا وَأَبَاوَلًا . خُنْثَى : لِلْأَيْبِ السُّدُسِ اثْنَانِ ، وَالزَّوْجُ الرُّبْعُ ثَلَاثَةٌ ، وَالْخُنْثَى النِّصْفُ سِتَّةٌ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي
وَهُوَ وَاحِدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَبِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَحْرَهُ (وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ
أَوْ ابْنِ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا) فَيَأْخُذُ النِّصْفَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْآخَرَ بِالْوِلَاةِ أَوْ بِنُوعَةِ الْعَمِّ (قُلْتُ فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

المجوس أو الشبهة بنت هي أخت ورثت بالبنوة ، وقيل بهما ، والله أعلم ، ولو اشتركت
اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ لأم فله
السدس والباقي بينهما ، فلو كان متهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء ، وقيل
يختص به الأخ ، ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما قنطاً ، والقوة بأن تحجب
إحداهما الأخرى أو لا تحجب أو تكون أقل حجاً فالأول كبنيت هي أخت لأم بأن يطأ
مجوس أو مسلم يشبه أمه فتلد بنتاً ، والثاني كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد
بنتاً ، والثالث كأم هي أخت بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأول أم
أمه وأخته .

[فصل] إن كانت الورثة عصابات قسم المال بالسوية إن تمحضوا ذكورا أو إناثاً ،
فإن اجتمع الصنفان قدر كل ذكر أنثيين وعدد رؤوس

المجوس أو الشبهة بنت هي أخت (بأن وطئ بنته خلفت بنتاً ثم ماتت الكبرى عن تلك البنت
فهى بنت وأخت لأب (ورثت بالبنوة ، وقيل بهما ، والله أعلم) فتسترق المال إذا انفردت ،
وهذا استدراك بأن جهة التعصيب قد لا يورث بها ، فإن هذه يصدق عليها أنها بنت وأخت ، البنوة
والاخوة عصبية (ولو اشتركت اثنان في جهة عصوبة ، وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما
أخ لأم فله السدس) فرضاً (والباقي بينهما) سواء بالعصوبة (فلو كان متهما بنت فلها نصف
والباقي بينهما سواء) لأن البنت تحجب اخوة الأم (وقيل يختص به) أى الباقي (الأخ) لأن
عصوبته ترجع بالاخوة (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما فقط ، والقوة بأن تحجب إحداها
الأخرى أو) بأن (لا تحجب) بالبناء للفعول إحداها أصلاً والأخرى قد تحجب (أو) بأن
(تكون) إحداها (أقل حجاً فالأول) وهو حجب إحداها الأخرى (كبنيت هي أخت لأم بأن يطأ
مجوس أو مسلم يشبه أمه فتلد بنتاً) فترث هذه البنت من أبيها بالبنوة لا بالأخوة لأم ، لأن اخوة
الأم ساقطة بالبنت (والثاني) وهو أن لا تحجب أحدهما أصلاً (كأم هي أخت لأب بأن يطأ
من ذكر (بنته فتلد بنتاً) فترث الوالدة منها بالأخوة دون الأختية ، لأن الأم لا تحجب أصلاً
بخلاف الأخت (والثالث) وهو أن تكون إحداها أقل حجاً (كأم هي أخت) لأب (بأن
يطأ) من ذكر (هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأول) نسبتها لهذا الولد (أم أمه وأخته)
لأبيه ، فإذا مات الولد ورثت منه البنت الأولى بالجدودة دون الأختية ، لأن الجدوة لا تحجب إلا بالأم
بخلاف الأخت .

[فصل] في أصول المسائل وما يعول منها (إن كانت الورثة عصابات قسم المال) بينهم
(بالسوية إن تمحضوا ذكورا) كالأبناء أو الأعمام (أو إناثاً) كالثلاث معقات (وإن اجتمع)
من النسب (الصنفان قدر كل ذكر أنثيين) وأما من الولد فلي قدر حصصهم (وعدد رؤوس

للقسوم عليهم أصل المسألة ، وإن كان فيهم ذو فرض أو ذوا فرضين متماثلين
فالمسألة من مخرج ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والرابع أربعة
والسدس ستة والثمن ثمانية وإن كان فرضان مختلفا للمخرج ، فإن تداخل مخرجاها
فأصل المسألة أكثرهما كسدس وثلاث ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ،
والحاصل أصل المسألة كسدس ومئتي فالأصل أربعة وعشرون ، وإن تباينا ضرب كل
في كل والحاصل الأصل كثلث وربع فالأصل اثنا عشر فالأصول سبعة : اثنان وثلاثة
وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ، والذي يعول منها الستة إلى سبعة
كزوج وأختين ، وإلى ثمانية كأم ، وإلى تسعة كهم وأخ لام ، وإلى عشرة
كهم وآخر لام ، وإلى اثنا عشر إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين ، وإلى خمسة
عشر كهم وأخ لام ،

المقسوم عليهم أصل المسألة (أى يسمى بذلك (وإن كان فيهم) أى الورثة (ذو فرض أو
ذو فرضين متماثلين) فى المخرج (فالمسألة) التى فيها ذلك الكسر يكون أصلها (من مخرج ذلك الكسر)
والمخرج أقل عدد يصح منه ذلك الكسر (فخرج النصف اثنان ، والثلث ثلاثة ، والرابع أربعة ،
والسدس ستة ، الثمن ثمانية ، وإن كان) فى المسألة (فرضان مختلفا للمخرج ، فإن تداخل
مخرجاها فأصل المسألة أكثرهما كسدس وثلاث) كما إذا مات عن أم وأخ لأم وعم ، فالأم لها
الثلاث ، والأخ لأم له السدس ، ومخرجه يشمل مخرج الثلث ، فأصل المسألة ستة (وإن) كان فى
المسألة فرضان و (توافقا) بجزء من الأجزاء (ضرب وفق أحدهما فى الآخر ، والحاصل أصل المسألة
كسدس ومئتي) كما إذا مات عن أم وزوجة وابن (فالأصل أربعة وعشرون) حاصل ضرب وفق
أحدهما فى الآخر (وإن) كان فى المسألة فرضان و (تباينا ضرب كل) منهما (فى كل ، والحاصل)
من الضرب (الأصل كثلث وربع) كما إذا مات عن أم وزوجة وأخ لأبوين فيضرب ثلث الأم
فى ربع الزوجة لتباينهما (فالأصل اثنا عشر ، فالأصول) أى مخرج الفروض مفردة ومركبة
(سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ، والذي يعول منها) ثلاثة
(الستة) تعول (إلى سبعة كزوج وأختين) فالزوج له النصف ومخرجه اثنان والأختان الثلثان
ومخرجه ثلاثة وبينهما تباين فيضرب ثلاثة فى اثنين بستة وهو أصل المسألة وتعول إلى سبعة فعالت
بسدسها وقص لكل واحد سبع ما نطق له به (و) تعول الستة (إلى ثمانية كهم) أى
الزوج وأختين (وأم) لها السدس ، فيزداد عليها سهم فتعول بمثل ثلثها (و) تعول الستة
(إلى تسعة كهم) أى زوج وأختين وأم (وأخ لأم) له السدس (وإلى عشرة كهم وآخر لام)
فتعول بمثل ثلثها فعالت الستة أربع حرات (والاثنا عشر) تعول (إلى ثلاثة عشر كزوجة
وأم وأختين) فتعول بنصف سدسها (و) تعول (إلى خمسة عشر كهم) أى المذكورين (وأخ لأم

وإلى سبعة عشر كهم وآخر لأم ، والأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين كبتين وأبوين وزوجة ، وإذا تماثل العدان فذاك وإن اختلفا وفي الأقل مرتين فأكثر فتداخلان كثلاثة مع ستة أو تسعة ، وإن لم يفتيها إلا عدد ثالث فتوافقان بجزءه كأربعة وستة بالنصف ، وإن لم يفتيها إلا واحد تباينا كثلاثة وأربعة ، والمتداخلان متوافقان ، ولا عكس .

[فرع] إذا عرفت أصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك ، وإن انكسرت كل صنف قوبلت بعده ، فإن تباينا ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت ، وإن توافقا ضرب وفق عدده فيها فما بلغ صحت منه ، وإن انكسرت كل صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده ، فإن توافقا رد الصنف إلى وقته ، وإلا ترك ، ثم إن تماثل عددها رؤوس ضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها ، وإن تداخل ضرب أكثرهما ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ، وإن تباينا

والى سبعة عشر كهم وآخر لأم ، والأربعة والعشرون (تقول) الى سبعة وعشرين كبتين وأبوين وزوجة) وغير هذه الثلاثة لا عول فيها (وإذا تماثل العدان فذاك) ظاهر ، ويكتفى بأحدهما (وإن اختلفا وفي الأقل مرتين فأكثر فتداخلان كثلاثة مع ستة أو تسعة) أو خمسة عشر ، فإن كلا منها يفتى بإسقاط الثلاثة ، ولا يبق منه شيء (وإن لم يفتيها إلا عدد ثالث فتوافقان بجزئه) أي الثالث (كأربعة وستة) بينهما موافقة (بالنصف) لأنهما يفتيها الاثنان ، وهو مخرج النصف (وإن لم يفتيها إلا الواحد) ولا يسمى عددا (تباينا كثلاثة وأربعة) يفتيها الواحد فقط (والمتداخلان متوافقان) كثلاثة وستة فانهما متداخلان ومتوافقان بالثلث (ولا عكس) أي ليس كل متوافق متاخلا ، فقد يكونان متوافقين ولا يدخل أحدهما في الآخر .

[فرع] في تصحيح المسائل (إذا عرفت أصلها) أي المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أي الورثة (فذاك) ظاهر (وإن انكسرت على صنف) منهم (قوبلت) أي سهامه (بعده) فإن تباينا أي السهام والرؤوس (ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت وإن افقا) أي سهام الصنف مع عدد رؤوسه (ضرب وفق عدده فيها) أي في أصل المسئلة (فما بلغ صحت منه) فإذا مات عن أم وأربعة أعمام هي من ثلاثة ، للأم واحد واثنان على أربعة تنكسر لبعينهما متوافقان بالنصف ، فيضرب اثنان في ثلاثة بستة منها تصح (وإن انكسرت) تلك السهام (على صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده ، فإن توافقا) أي السهام والعدد (رد النصف إلى وقته) (والا) بأن تباين السهام والعدد (ترك) الصنف المبين (ثم) بعد ذلك (إن تماثل عدد الرؤوس ضرب أحدهما) أي العددين المتماثلين (في أصل المسئلة بعولها إن عالت وإن تداخل ضرب أكثرهما ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ، ثم الحاصل في المسئلة ، وإن تباينا

ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ، فما بلغ صحت منه ، ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ، ولا يزيد الانكسار على ذلك ، فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فأضرب نصيبه من أصل المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف ،

[فرع] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فإن لم يورث الثاني غير الباقيين وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كإخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين ، وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصحح مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك ، وإلا فإن

ضرب أحدهما في الآخر ، ثم الحاصل في المسئلة فما بلغ صحت منه (وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر ، فهذه ثلاثة أحوال وإن بين عددهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا ، فهذه أربعة وثلاثة في أربعة بائني عشر ، وقد تعرض الشراح لأمثلتها وفيها طول فأعرضنا عنها (ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الانكسار على ذلك) أي أربعة أصناف (فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من الورثة (من مبلغ المسئلة فأضرب نصيبه) أي الصنف (من أصل المسئلة فيما ضربته فيها ، فما بلغ فهو نصيبه ، ثم تقسمه على عدد الصنف) .

[فرع] في المناسحات (مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة) تركته (فإن لم يورث) الميت (الثاني غير الباقيين ، وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول (وقسم) المتروك (بين الباقيين كإخوة وأخوات) لغير أم (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) فكان الذين ماتوا بعد الأول لم يكونوا ، فلو مات عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن وليس له ورثة غيرهم ، فالمسئلة الأولى من اثني عشر عدد الرؤوس لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم ، والثانية من عشرة ، وكان الميت الأول لم يخلط غيرهم ، وهكذا لو مات بعد ذلك أنثى أو ذكر (وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين) لأن الوارث غيرهم أولاً غيرهم يشاركهم فيه (أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الميت الأول والثاني (فصحح مسألة الأول ، ثم مسألة الثاني ، ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك) ظاهر لاحتياج العمل آخر ، فإذا ماتت المرأة عن زوج واختين لغير أم ثم ماتت إحدى الاختين عن أختها وبنت ، فالمسئلة الأولى من ستة وتقول إلى سبعة ونصيب الأختين أربعة بنوب الميتة منها لثان ومساقتها من إثنين ينقسم عليهما (وإلا) ينقسم نصيب الثاني من الأول على مسئلته (فإن

كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرْبَ وَفْقٍ مَسْتَلْتَةٍ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا كُلُّهَا فِيهَا قَسًا بَلَغَ حَقًّا مِنْهُ ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مُضْرُوبًا فِيهَا ضَرْبَ فِيهَا ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مُضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ فِي وَفْقِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْئَلَتَيْهِ وَنَصِيبِهِ وَفْقٌ .

كتاب الوصايا

تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا وَكَذَا مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ

(كان بينهما) أى مسألة الثانية ونصيبه (مواقفة ضرب وفق مسألته في مسألة الأول) كجذتين وثلاث أخوات متفرقات ، ثم ماتت الأخت لأُم عن أخت لأُم هى الشقيقة وعن أختين لأب وعن أُم أُم هى إحدى الجذتين فى الأولى ، المسألة الأولى من ستة ونصف من اثني عشر ، والثانية من ستة ، ونصيب الأخت التى ماتت من الأولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فتضرب نصف مسألتها ، وهو ثلاثة فى الأولى تبلغ سنا وثلاثين ، ثم نقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً فى ثلاثة ، فلكل جذة من الأولى سهم يضرب فى ثلاثة بثلاثة ، وللجدة التى ورثت من الثانية واحد يضرب فى نصيبها من الأولى ، وهو واحد بواحد ، وللأخت للأبوين فى الأولى ستة منها فى ثلاثة بثمانية عشر وللمأمن الثانية سهم فى واحد بواحد ، وللأخت من الأب من الأولى سهمان فى ثلاثة بستة وللأختين من الأب من الثانية أربعة فى واحد بأربعة (والأب) بأن لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط ضربت (كلها) أى الثانية (فيها) أى الأولى (فما بلغ محتملته ثم من له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً فى نصيب الثانية من الأولى أو) مضروباً (فى وفقه إن كان بين مسألتيه ونصيبه وفق) فإذا مات الميت عن زوجة وثلاثة بنين وبنت ثم ماتت البنت عن أم وثلاث إخوة وهم الباقون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية ، والثانية ونصف من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسألته فتضرب فى الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم فى ثمانية عشر بثمانية عشر ، ومن الثانية ثلاثة فى واحد بثلاثة ، ولكل ابن من الأولى سهمان فى ثمانية عشر بستة وثلاثين ، ومن الثانية خمسة فى واحد بخمسة .

كتاب الوصايا

جمع وصية ، فعيلة بمعنى العين الموصى بها ، ومعنى العقد ، وهى بهذا المعنى لغة الإيصال من وصى الشيء بالشيء وصله به ، لأن الموصى وصل خير دنياه بأخوته ، وهى فى اللغة تم التبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالعهد إلى من يقوم على من بعده ، ولكن الفقهاء خصصوا الوصية بالتبرع والوصاية بالعهد ، ولا تتحقق الوصية إلا بموص وموصى له وموصى به وصيغة ، وبدأ بالموصى فقال (تصح وصية كل مكلف حر وإن كان كافراً) ولو حريياً (وكذا محجور عليه بسفه) تصح وصيته

عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَجْنُونَ وَمُعْنَى عَلَيْهِ وَصِي ، وَفِي قَوْلِ نَصَحَ مِنْ صَبِيٍّ مُخْتَرٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَقِيلَ إِنْ عَتَقَ ثُمَّ مَاتَ مَحْتٌ ، وَإِذَا أَوْصَى لِجِهَةٍ عَامَّةٍ فَالْشَّرْطُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَةً كَعِمَارَةٍ كَنِيسَةٍ ، أَوْ لِشَخْصٍ فَالْشَّرْطُ أَنْ يُتَصَوَّرَ لَهُ الْمَلِكُ فَتَنْصَحَ لِجَمَلٍ وَتَنْفُذُ إِنْ انْفَصَلَ حَيًّا وَعِلْمٌ وَجُودُهُ عِنْدَهَا بِأَنْ انْفَصَلَ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ انْفَصَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ ، وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ لَمْ يَسْتَحِقْ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا وَانْفَصَلَ لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَكَذَلِكَ أَوْ لِذَوْنِهِ اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَاسْتَمَرَ رِقَّةً فَالْوَصِيَّةُ لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي فَلَهُ ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ بَنِيَّ عَلَى أَنْ الْوَصِيَّةَ بِمِثْلِكَ ، وَإِنْ أَوْصَى لِذَاتِ بَابٍ وَقَصَدَ تَمْلِيكَهَا أَوْ أَطْلَقَ فَبَاطِلَةٌ ، وَإِنْ قَالَ لِيُصْرَفَ فِي عَافِيَا فَالْمَنْقُولُ مَحْتًا ، وَنَصَحَ لِعِمَارَةٍ مَسْجِدٍ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ،

(على المذهب) وقيل لا تصح للحجر عليه (لا يجنون ومعنى عليه وصي) فلا تصح وصيته لعدم التكليف (وفي قول تصح من صبي مميز) وأما غير المميز فلا خلاف في عدم صحة وصيته (ولا رقيق) لعدم الحرية (وقيل إن) أوصى في حال رقه ثم (عتق ثم مات محت) وصيته ، ثم شرع في الموصى له فقال (وإذا أوصى لجبهة عامة ، فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة) للتعبد فيها ، وسواء أوصى بما ذكر مسلم أم كافر ، بل قيل إن الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ، وإذا انتفت المعصية محت الوصية ولو لم تظهر فيها القرابة كالوصية للأغنياء (أو) أوصى (لشخص) أى معين (فالشرط) مع عدم المعصية (أن يتصور له الملك) عند موت الموصي فلا تصح لميت ، ولو قال أوصيت بمالى لله صح وصرف في وجوه الخير فلا يشترط في الوصية ذكر الموصى له إنما إذا ذكره اشترط فيه ما ذكر (فتصح لجل) موجود ولو نطفة (وتنفذ إن انفصل حيا وعلم وجوده عندها بأن انفصل لذون ستة أشهر) منها (فإن انفصل لسته أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أوسيد لم يستحق) الموصى به لاحتمال حدوثه بعد الوصية (فإن لم تكن) المرأة (فراشا وانفصل لأكثر من أربع سنين فكذلك أولادونه) أى دون الأكثر ، وهو الأربع فأقل (استحق في الأظهر) كما ثبت الفسب ، ومقابل الأظهر لا يستحق لاحتمال العلق من وطء شبهة (وإن أوصى لعبد فاستمر رقه) إلى موت الموصي . (فالوصية لسبيده ، فإن عتق قبل موت الموصي فله ، وإن عتق بعد موته ثم قبل بنى على أن الوصية بمثلك) إن قلنا بالموت بشرط القبول ، وهو الأظهر أو بالموت فقط فمضى للعقيق ، وإن قلنا بالقبول فلعقيق (وإن أوصى لذاتة وقصد تملكها أو أطلق فباطلة) لأنها لا تملك (وإن قال ليصرف في عافيا فالمنقول محت) لأن علقها على مالكها فهو المقصود فيشرط قبله (ونصح) الوصية (لعمارة مسجد) موجود ومثله المدرسة والرباط (وكذا إن أطلق) كأوصيت له بكذا (في الأصح)

وَيُحْكَلُ عَلَى عِمَارَتِهِ وَمَصَالِحِهِ ، وَلِدَيْهِ ، وَكَذَا حَرْبِيٌّ وَمُرْتَدٌّ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَاتِلٌ فِي الْأَظْهَرِ
وَلِوَارِثٍ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ أَجَازَ بَاقِيَ الْوَرْتَةِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَدِّهِمْ وَإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ،
وَالْعِبْرَةُ فِي كَوْنِهِ وَارِثًا يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَفْوً ، وَبَيْنَ هِيَ
قَدْرُ حِصَّتِهِ صَحِيحَةٌ وَتَنْتَقِرُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَصَحُّ بِالْحَمْلِ ، وَيُشْرَطُ انْتِفَاعُهُ حَيًّا
لَوْ قَتِلَ يُسَلَّمُ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، وَبِالْمَنَافِعِ وَكَذَا بِشَرَةِ أَوْ حَمْلٍ سَيَعْدُنَّكَ فِي الْأَصَحِّ ،
وَيَأْخُذُ عَبْدِيهِ وَبِنَجَاسَةِ يَحْلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَزَيْلٍ وَخَمْرٍ مُخْتَرَمَةٍ ، وَلَوْ
أَوْصَى بِكَلْبٍ مِنْ كِلَابِهِ أُعْطِيَ أَحَدَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَفَتَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ
مَالٌ وَكِلَابٌ وَوَصَّى بِهَا أَوْ يَبْقِيهَا فَلَا أَصَحَّ نَفُوذَهَا ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الْمَالُ ، وَلَوْ أَوْصَى
بِطَبْلٍ وَلَهُ طَبْلٌ لَمْ يَوْطَلْ يَحْلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَطَبْلٍ حَرْبٍ ،

ومقابلته بطل لأنه لا يملك (وبحمل) الإطلاق (على عمارته ومصالحه) والكسوة في ذلك كالسجدة
والكسوة لها كالعمارة (و) تصح (لذي) بما يصح تملكه له (وكذا حربي ومردت) معينان
وأما إذا قال أوصيت لأهل الحرب والمردتين فلا تصح (في الأصح) ومقابلته المنع (وقائل) كأن
يوصي لإنسان فيقتله (في الأظهر) ومقابلته المنع (و) تصح (لوارث في الأظهر إن أجاز باقي
الورثة) المطلقين التصرف ، ومقابل الأظهر بطلانها وإن أجازوا (ولا عبرة بردهم وإجازتهم في
حياة الموصي ، والعبرة في كونه) أي الموصي له (وارثا) أو غير وارث (يوم) أي وقت (الموت)
فلو أوصى لأخيه فحدث له ولد قبل موته صحته بخلاف العكس (والوصية لكل وارث بقدر
حصته) شائعا (لنوه) وبين هي قدر حصته (كأن أوصى لأحد ابنيه بعد قيمته ألف وللآخر بدار
قيمتها ذلك ولا يملك غيرها) (صحيحة ، و) لكن (تنتقل إلى الإجازة في الأصح) ومقابلته
لا تنتقل (وتصح) الوصية (بالجل) الموجود (ويشترط انفصاله حيال الوقت يعلم وجوده عندها)
أي الوصية . أما إذا انفصل ميتا فتبطل الوصية إذا كان جل بهيمة سواء كان بجنابة أم لا ، وكذا
جل الأمة إذا انفصل بلا جنابة . أما جل الأمة إذا انفصل بجنابة فتتخذ في بدله (و) تصح الوصية
(بالمنافع) وحدها كما تصح بالعين دون المنفعة (وكذا) تصح (ثمرة أو جل سيحدثان في الأصح)
فتصح بالمعدوم ، ومقابل الأصح لا تصح (و) تصح (ب) المبهمة (بأحد عبديه ، و) تصح
(بنجاسة يحل الانتفاع بها ككلب معلم) ومثله القابل للتعليم (و) تصح بنحو (زبل) مما
ينتفع به (وخر مختزعة) وهي ما عسرت لا يقصد الخيرية (ولو أوصى بكلب من كلابه أعطى أحدها)
والخبرة للوارث (فإن لم يكن له كلب) عند موته (لفت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب ووصى
بها) أي الكلاب (أو ببعضها ، فالأصح نفوذها) أي الوصية (وإن كثرت) الكلاب (وقل)
المال) لأنه خير منها إذ لا قيمة لها ، ومقابل الأصح لا تنفذ إلا في ثلثها (ولو أوصى بطبل وله
طبل لم) نالكوبة التي يقال لها في عرفنا الدركبة (وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب) وهو

وَحَجِيجٌ حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي ، وَلَوْ أَوْصَى بِطَبْلِ اللَّهِ لَعَلَّتْ إِلَّا أَنْ صَلَّحَ لِحَرْبٍ أَوْ حَجِيجٍ
 [فصل] يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ ، فَإِنْ زَادَ وَرَدَّ الْوَارِثُ بَطَلَتْ
 فِي الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ فَأَجَازَتْهُ تَنْفِيزٌ ، وَفِي قَوْلِهِ عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالزِّيَادَةِ لَعَوٌ ،
 وَيُقْتَبَرُ الْمَالُ يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَقِيلَ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ ، وَيُقْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ أَيْضًا عِتْقُ عَتَقٍ
 بِالْمَوْتِ ، وَتَبَرُّعٌ يُجْزَى فِي مَرَضِهِ : كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ وَعِتْقٍ وَإِبْرَاءٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرُّكَاتٌ
 مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَوْتِ وَهَجَزَ الثُّلْثُ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ أَقْرِغْ ، أَوْ غَيْرُهُ قُسْطَ الثُّلْثِ ، أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ
 قُسْطٌ بِالْقِيَسَةِ ، وَفِي قَوْلِهِ يُقَدَّمُ الْعِتْقُ ، أَوْ مُنْجِزَةٌ قَدَّمَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ حَتَّى يَتِمَّ الثُّلْثُ
 فَإِنْ وَجِدَتْ دَفْعَةٌ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ كَعِتْقٍ عَيِّدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ يَجْمَعُ أَقْرِغْ فِي الْعِتْقِ وَقُسْطٌ فِي
 غَيْرِهِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ وَتَصَرَّفَ وَكَلَّاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عِتْقٌ قُسْطٌ ، وَإِنْ كَانَ قُسْطٌ ،
 وَفِي قَوْلِهِ يُقَدَّمُ الْعِتْقُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدَانِ ،

ما يضرب للتحويل (و) طبل (حجاج) ما يضرب به للإعلام بالنزول والارتحال (حملت) أى
 الوصية (على الثاني) وهو ما يحل الانتفاع به ، ولو لم يكن له إلا ما لا يصلح لغت (ولو أوصى بطبل
 الله لغت) لأنه معصية (إلا إن صلح لحرب أو حجاج) ولو بتغيير .
 [فصل] في الوصية بزائد على الثلث (يلغى) أى يندب (أن لا يوصى بأكثر من ثلث
 ماله ، فإن زاد ورد الوارث) الخصاص (بطلت في الزائد) أما إذا لم يكن له وارث خاص ، فالوصية
 بالزائد لغو لأنه حق المسلمين (وإن أجاز فأجازته تنفيذ) لتصرف الموصى (وفي قول عطية
 مبتدأة) من الوارث فيعتبر فيها شروطها (والوصية بالزيادة) على هذا القول (لغو . ويعتبر المال)
 أى التركة الموصى بثلاثها (يوم الموت ، وقيل يوم الوصية ، ويعتبر من الثلث) الذى يوصى به (أى
 عتق عتق بالموت وتبرع تجزى في مرضه) الذى مات فيه (كوقف وهبة وعتق وإبراء) وأما لو
 استولد الأمة في مرض موته فليس تبرعا ، بل يحسب من رأس التركة (وإذا اجتمع تبرعات
 متعلقة بالموت وهجز الثلث) عنها (فإن تمحض العتق) كأن قال إذا مت فأتم أحرار (أقرع)
 بينهم ، فمن خرجت قرعته عتق منه ما يوفى الثلث ولا يعتق من كل بعضه (أو) تمحض (غيره
 قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار ، فالأوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو
 بخمسين وثلث ماله مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع
 (هو) أى عتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة ،
 وفي قول يقدم العتق) لقوته (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كأن أعتق ووقف وتصدق
 (قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث ، فإن وجدت) التبرعات (دفعة واتحد الجنس كعتق عبيد
 أو إبراء جمع أقرع في العتق) خاصة (وقسط في غيره) بالقيمة (وإن اختلف) جنس التبرعات
 (وتصرف) فيها دفعة (وكلاء ، فإن لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وإن كان)
 فيما تصرف فيه الوكلاء عتق (قسط) الثلث أيضا (وفي قول يقدم العتق ، ولو كان له عبدان

قَطَّ سَالِمٌ وَغَانِمٌ فَقَالَ : إِنِ اعْتَقْتُ غَانِمًا فَسَالِمٌ حُرٌّ ثُمَّ اعْتَقَ غَانِمًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ هَتَقٌ
وَلَا إِقْرَاعٌ ، وَلَوْ أَوْصَى بَيْنَ حَاضِرَةٍ هِيَ ثَلَاثُ مَالِهِ وَبَاقِيهِ غَائِبٌ لَمْ تُدْفَعْ كُلُّهَا إِلَيْهِ
فِي الْحَالِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَنْسَلِطُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّلَاثِ أَيْضًا .

[فصل] إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخُوفًا لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعُ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ . وَإِنْ
ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَهَاتَ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْفَجْأَةِ نَفَذَ ، وَإِلَّا فَخُوفٌ ، وَلَوْ شَكَّكُنَا
فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حُرِّينِ عَدْلَيْنِ ، وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُنَجْ ، وَذَاتُ جَنْبٍ
وَرُعَافٌ دَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ وَدَقٌّ ، وَابْتِدَاءُ قَالِجٍ وَخُرُوجُ طَعَامٍ غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ أَوْ
كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٌ ، أَوْ مَعَهُ دَمٌ ، وَحُمَّى مُطَبَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا إِلَّا الرَّيْعَ ، وَالْمَذْهَبُ
أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَسْرُ كُفَّارِ اعْتَادُوا قَتْلَ الْأَسْرَى ، وَالتَّحَامُ قِتَالُ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ ،
وَتَقْدِيمُ لِقَاصٍ أَوْ رَجَمٍ ، وَاضْطِرَابُ رِيحٍ ، وَهَيْجَانُ مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَطَلْقُ

فقط : سالم وغانم ، فقال إن اعتقت غانمًا فسالم حر . ثم اعتق غانمًا في مرض موته هتق (غانم
(ولا إقراع) وهذه الصورة مستثناة من الإقراع (وله أوصى بين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه
غائب لم تدفع) أي العين (كلها إليه في الحال) لاختمال تلف الغائب (والأصح أنه لا ينسلط
على التصرف في الثلث أيضا) من تلك العين .

[فصل] في بيان المرض المخوف والمملوح به (إذا ظننا المرض مخوفا) أي يخاف منه الموت
لأنه (لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) بل هو موقوف (فان برأ نفذ) لتبين هدم الخبر
(وإن ظنناه غير مخوف ففات) منه (فان حمل) الموت من هذا المرض (على الفجأة) كأن
مات وبه وجع عين (نفذ) التبرع (وإلا) أي إن لم يحمل على الفجأة : كإسهال يوم
(فخوف) أي تبينا باتصاله بالموت أنه مخوف (ولو شككنا في كونه مخوفا لم يثبت إلا بطيبين
حرين عدلين ، ومن المخوف قولنج) بضم القاف وفتح الهمزة وكسرهما ، وهو أن ينفقد الطعام
في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد البخار إلى الدماغ فيؤدى إلى الهلاك (وذات جنب) وهي
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد (ورعاف دائم وإسهال متواتر) أي متتابع (ودق)
بكسر الهمزة ، وهو داء يصيب القلب (وابتداء فالج) وهو استرخاء أحد شقي البدن طولا (وخروج
طعام) حال كونه (غير مستحيل أو كان يخرج بشدة ووجع) مع الإسهال (أو) لا بشدة
ووجع (و) لكن (معه دم) من عضو شريف كالكبد (وحى مطبقة) بفتح الباء : أي
لازمة (أو غيرها) أي غير المطبقة وهي أنواع (إلا الرع) وهي التي تأتي يوما وتلقع يومين
فليست مخوفة (والمذهب أنه يلحق بالمخوف أسر كفار اعتادوا قتل الأسرى ، والتحام قتال بين
متكافئين ، وتقديم لِقَاصٍ أو رَجَمٍ ، واضطراب ريح وهيجان موج في راكب سفينة ، وطلق

حَامِلٌ ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلِ الْمَشِيمَةُ ، وَصِيْقَتُهَا أَوْصِيْتُ لَهُ بِكَذَا أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ أَوْ أَعْطَوْهُ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي ، فَهَذَا اقْتَصَرَ عَلَى هُوَ لَهُ فَلِإِقْرَارِ الْإِلَا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً ، وَتَنْقَضُ بِكِتَابَةِ ، وَالْكِتَابَةُ كِتَابَةٌ ، وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ مَعِينٍ كَالْفَقْرَاءِ لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ ، أَوْ لِمَنْ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ ، وَلَا يَصِحُّ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْفَوْرُ ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَهُ بَطُلَتْ ، أَوْ بَعْدَهُ يَقْبَلُ وَارثُهُ ، وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ بِمَوْتِ الْمَوْصِي أَمْ يَقْبَلُ بِهِ أَمْ مَوْثُوفٌ ، فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ مَلَكَ بِالْمَوْتِ وَإِلَّا بَانَ لِلْوَارِثِ ، أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا الثَّلَاثُ ، وَعَلَيْهَا تُبْنَى الثَّمَرَةُ ، وَكُتِبَ عِنْدَ حَصَلَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ ، وَنَفَقَتُهُ وَفَطَرَتُهُ ، وَطَلَابِ الْمَوْصِي لَهُ بِالنَّفَقَةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدَّهِ .

[فصل] إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَازَلَ صَغِيرَةُ الْجَنَّةِ وَكَبِيرَتُهَا سَلِيمَةٌ وَمَعِينَةٌ ضَانًا وَمَعْرًا وَكَذَا ذَكَرْنِي الْأَصَحُّ ،

حَامِلٌ ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلِ الْمَشِيمَةُ) وَهِيَ الْخِلَاصُ ، وَقِيلَ لَا تَلْحَقُ تِلْكَ الْأُمُورُ بِالْمَوْثُوفِ لِأَنَّ بَدَنَ الْإِنْسَانِ لَمْ يَصِبْ شَيْءٌ (وَصِيْقَتُهَا) وَهِيَ الرُّكْنُ الرَّاحِ (أَوْصِيْتُ لَهُ بِكَذَا أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ) بَعْدَ مَوْتِي كَذَا (أَوْ أَعْطَوْهُ بَعْدَ مَوْتِي) كَذَا (أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي) وَهَذِهِ كُلُّهَا صَرَاحٌ (فَلَا اقْتَصَرَ عَلَى) قَوْلِهِ (هُوَ لَهُ فَاقْرَارِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً) لَكِنَّهُ مِنْ السَّكَنَاتِ (وَتَنْقَضُ) الْوَصِيَّةُ (بِكِتَابَةِ) مَعَ النِّيَّةِ كَمَا بَدَى هَذَا لَزِيْدُ (وَالْكِتَابَةُ كِتَابَةٌ) فَإِذَا كُتِبَ لَزِيْدُ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي وَنَوَى بِهِ الْوَصِيَّةَ مَعَهُ (وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ مَعِينٍ كَالْفَقْرَاءِ لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ ، أَوْ لِمَنْ) كَزِيْدُ (اشْتَرَطَ الْقَبُولَ) كَالْهَبَةِ (وَلَا يَصِحُّ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ) أَيْ الْمَوْصِي (الْفَوْرُ) فِي الْقَبُولِ (فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ الْمَوْصِي (بَطُلَتْ ، أَوْ بَعْدَهُ) قَبْلَ قَبُولِهِ وَرَدَّهُ (فَيَقْبَلُ وَارثُهُ) الْوَصِيَّةُ أَوْ يَرُدُّ (وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ) الْوَصِيَّةُ (بِمَوْتِ الْمَوْصِي أَمْ يَقْبَلُ بِهِ أَمْ) هَلْكَ الْوَصِيَّةُ (مَوْثُوفٌ ، فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ مَلَكَ) الْوَصِيَّةُ (بِالْمَوْتِ وَإِلَّا) بَانَ لَمْ يَقْبَلْهَا (بَانَ) أَنَّهَا (لِلْوَارِثِ : أَقْوَالٌ . أَظْهَرُهَا الثَّلَاثُ) وَأَهْلُ الْعَرَبِ يَعْينُونَ أَنْ يُوْتِيَ بَعْدَ هَلْ بَأَوْ ، وَالْفُقَهَاءُ كَثِيرًا مَا يَسْتَحْمِلُونَ هَلْ بِدَلِّ الْهَمْزَةِ الَّتِي لِلتَّعْيِينِ فَيَأْتُونَ بِعَدِّهَا بِأَمْ (وَعَلَيْهَا) أَيْ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ (تُبْنَى الثَّمَرَةُ وَكُتِبَ عِنْدَ حَصَلَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ وَنَفَقَتُهُ وَفَطَرَتُهُ) بَيْنَهُمَا ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ الْمَوْصِي لَهُ الْفَوَائِدُ وَعَلَيْهِ الْمُوْنَةُ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا وَلَا (وَطَلَابِ الْمَوْصِي لَهُ) بِالْعَبْدِ مَثَلًا . أَيْ يَطَالِبُهُ الْوَارِثُ (بِالنَّفَقَةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدَّهُ) فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ أَوْ يَرُدَّ خِيَرَهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ بِالْطَّلَانِ

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ (إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَازَلَ) اسْمُ الشَّاةِ (صَغِيرَةُ الْجَنَّةِ وَكَبِيرَتُهَا سَلِيمَةٌ وَمَعِينَةٌ ضَانًا وَمَعْرًا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَسْكَنُ (وَكَذَا ذَكَرْنِي) يَفْتَاوُلُهُ اسْمُ الشَّاةِ (فِي الْأَصَحِّ)

لَا سَخْلَةَ وَعَنَاقٌ فِي الْأَصْحَاحِ ، وَلَوْ قَالَ أَعْطَوْهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ لَفَتَ ، وَإِنْ قَالَ
 مِنْ مَالِي اشْتَرَيْتُ لَهُ ، وَالْجَمْلُ وَالنَّاقَةُ يَتَنَاوَلَانِ الْبُخَاعِيَّةَ وَالْعَرَابِيَّةَ ، لَا أَمْعَدُ لَهَا الْآخَرَ ،
 وَالْأَصْحَاحُ تَتَنَاوَلُ بَعِيرٍ نَاقَةً ، لَا بَقَرَةً ثَوْرًا ، وَالثَّوْرُ لِلذَّكَرِ ، وَالْمَذْهَبُ حَلُّ الدَّابَّةِ عَلَى فَرَسَيْنِ
 وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ ، وَيَتَنَاوَلُ الرِّقِيقُ صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِيًا وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا ، وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى
 بِإِعْتَاكِ عَبْدٍ وَجَبَ الْمَجْزَى كَفَّارَةً ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَحَدٍ رَقَبَةٍ قَسَاوُوا أَوْ قُحِلُوا قَبْلَ
 مَوْتِهِ بَطَلَتْ ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ ، أَوْ بِإِعْتَاكِ رَقَابٍ ثَلَاثَ ، فَلَنْ يَحْزَنَ ثَلَاثُ
 عَنْهُمْ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَى شَقِصٌ بَلَّ نَفِيسَتَانِ بِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَنْفُسِ رَقَبَتَيْنِ
 شَيْءٌ فَلِلْوَرْتَةِ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثُ لِعَتَقَ اشْتَرَى شَقِصٌ ، وَلَوْ وَصَّى لِجَمَلِيهَا فَأَتَتْ يَوْمَئِذٍ
 فَلَهُمَا ، أَوْ بِحَيٍّ وَمَيِّتٍ فَكُلُّهُ لِلْحَيِّ فِي الْأَصْحَاحِ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ حَتْمًا ذَكَرًا
 أَوْ قَالَ أَنْتِي فَلَهُ كَذَا فَوَلَدَتْهُمَا لَفَتْ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ يَبْطِنُهَا ذَكَرٌ فَوَلَدَتْهُمَا
 اسْتَحَقَّ الذَّكَرُ ، أَوْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ فَلَا أَصْحَاحُ حَتْمًا ،

لأنه إجماع جنس ، وليست التاء فيه للتأنيث بل للوحدة ، ومقابله لا يتناولها للعرف (لا سخله) وهي
 وله الضأن والعزم ما لم تبلغ سنة (وعناق) وهي الأنثى من ولد المعز كذلك فلا يشملها اسم
 الشاة (في الأصح) ومقابله يتناولهما (ولو قال أعطوه شاة من غنمي ولا غنم له) عند الموت
 (لفت) وصيته (وإن قال) أعطوه شاة (من مالي) ولا غنم له عند موته (اشترت له)
 شاة بأي صفة كانت عامرة (والجل والناقة يتناولان البخاعي) وهي صنف من الجبال طويل
 الأعناق (والعرب، لأحدهما الآخر) فلا يتناول الجمل الناقة ولا عكسه (والأصح تناول بعير
 ناقة) ومقابله المنع (لابقرة ثورا) لأن اللفظ للأنثى (والثور) بصرف (للكر) فلا يتناول
 البقرة (والمذهب حل الدابة) إذا أوصى بها (على) ما يمكن ركوبه من (فرس وبغل وحمار)
 ولو ذكر ، فإن لم يكن له شيء منها عند موته بطلت (ويتناول الرقيق) إذا أوصى به (صغيرا وأنتى
 ومعيبا وكافرا وعكوسها) وقيل إن أوصى بإعتاق عبد وجب المجزى كفارة ، ولو أوصى بأحد رقبته
 فماتوا أوقتلوا) كلهم (قبل موته) أي الموصى (بطلت) الوصية (وان بقي واحد تعين أو)
 أوصى (بإعتاق رقاب ثلث ، فإن عجز ثلثه عنهن فالمذهب أنه لا يشتري) مع رقبتي (شقص)
 من رقبة (بل) يشتري (نفيستان به) أي عما أوصى به (فإن فضل عن أنفس رقبتي
 شيء) من الموصى به (فلورثة ، ولو قال ثلثي للعنق اشترى شقص) إن لم يقدر على التسكيل
 (ولو وصى لهما) بشئ (فأنت بولدين) ذكرين أو أنثيين أو مختلطين (فلهما) بالسوية
 (أو بحى وميت فكله للحى في الأصح) ومقابله له نفسه والباقي للورثة (ولو قال إن كان حاكم
 ذكر أو أنتى فله كذا فولدتها) أي ذكر أو أنتى (لفت) وصيته (ولو قال إن كان يبطنها ذكر)
 فله كذا (فولدتها) أي ذكر أو أنتى (استحق الذكر ، أو ولدت ذكرين فالأصح حتمها) ومقابله

وَيُطْعِمُهُ الْوَارِثُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَوْ وَصَّى لِجَارِئَيْنِ فَلَا زَيْدَيْنِ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ،
وَالْعُلَمَاءُ أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرٍ ، وَحَدِيثٍ وَفَقْهِ ، لَامُتَقَرِّمٍ وَأَدِيبٍ وَمُعَبَّرٍ
وَطَبِيبٍ ، وَكَذَا مُتَكَلِّمٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ
وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا شَرَكٌ نَصَفَيْنِ ، وَأَقْلُّ كُلِّ صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ ، وَلَهُ التَّفْضِيلُ ،
أَوْ زَيْدٌ وَالْفُقَرَاءُ فَلَمَّا ذَهَبَ أَنَّهُ كَأَحَدِهِمْ فِي جَوَازِ إِعْطَائِهِ أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ لَكِنْ لَا يُحْرَمُ ،
أَوْ لَجَمْعٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْخَصِرٍ كَالْعُلُوبَةِ نَحَتْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ الْاِئْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَوْ لِأَقْرَبِ
زَيْدٍ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ وَإِنْ بَعْدَ إِلَّا أَضْلًا وَفَرَعًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ أُمِّ
فِي وَصِيَّةِ الْعَرَبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمِيزَةُ بِأَقْرَبِ جَدٍّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ زَيْدٌ ، وَتَعْدُ أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً ،

بطلانها (و) على صحتها (يعطيه) أى الوصى به (الوارث من شاء منهما) وقيل يوزع عليهما
(ولو وصى لجيرانه فلا زيعين دارا من كل جانب) يصرف على عدد الدور وتقسم حصص كل دار على
عدد سكانها (والعلماء) فى الوصية لهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني الكتاب
العزیز وما أريد به وهو بحر لاساخر له (وحديث) والمراد به معرفة معانيه ورجاله وطرقه ومبهمه
وعلمه وما يحتاج إليه (وفقه) والمراد به معرفة الأحكام الشرعية نصا واستنباطا (لامتقري)
أى عالم بالروايات ورجالها (وأديب) والمراد به النحاة واللغويون (ومعبر) وهو العالم
بتأويل الروايات (وطبيب) وهو العالم بالطب فليسوا من علماء الشرع (وكذا متكلم عند
الأكثرين) وقيل يدخل فى علماء الشرع ، ومال إليه الرافعي ، والذي حققه السبكي أنه إن أريد
بعلم الكلام العلم بالله وصفاته وما يجوز وما يستحيل ليرد على المبتدعة ويميز الاعتقاد الصحيح من
الفاسد ، فهذا من أجل العلوم الشرعية ، وأما إن أريد به المتوغل فى النبهة والخواص على
طريق أهل الفلسفة أو التكلم فى الالهيّات على طريق الحكماء فذلك هو المذموم (ويدخل فى
وصية الفقراء المساكين وعكسه ، ولو جمعهما شرك) به بينهما (نصفين ، وأقل كل صنف) من
العلماء والفقراء والمساكين (ثلاثة ، وله) أى الوصى (التفضيل) بين آحاد كل صنف (أو)
أوصى (زيد والفقراء فالذهب أنه) أى زيدا (كأحدهم فى جواز إعطائه أقل متمول لكن
لا يحرم) وإن كان غنيا كما يجوز حرمان بعضهم ، لأنه لا يجب استيعابهم (أو) وصى (لجمع
معين غير منحصر كالعلوية صحت) هذه الوصية (فى الأظهر) ومقابله البطلان (وله الاقتصار
على ثلاثة ، أو) وصى (لأقرب زيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) ويلزم استيعابهم ان
انحصروا ، وإلا جاز الاقتصار على ثلاثة (إلا أصلا وفرعا) فلا يدخلان فى الأقارب (فى الأصح)
ويدخل الأجداد والأحفاد ، ومقابله دخول الأصل والفرع فى الأقارب (ولا تدخل قرابة أم) فى
الوصية للأقارب (فى وصية العرب) لأنهم لا يعتدونها قرابة (فى الأصح) ومقابله تدخل كالجم
وهو المعتمد (والعبرة) فيما ذكر (بأقرب جد ينسب إليه زيد وتعد أولاده قبيلة) فيرتقى فى بنى

وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ عَلَى أَبٍ وَأَخٍ عَلَى جَدٍّ
وَلَا يُرْجِعُ بِذِكُورِهِ وَوَرَاثَةِ بَلٍ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَيُقَدَّمُ ابْنُ
الْبِنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ ، وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] تَصِحُّ بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةِ حَانُوتٍ ، وَيَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ ،
وَأَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةِ وَكَذَا مَهْرَهَا فِي الْأَصَحِّ ، لِأَوْلَادِهَا فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفَعَتُهُ
لَهُ ، وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ ، وَلَهُ إِعْتَاقُهُ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ مَدَّةً وَكَذَا أَبَدًا فِي
الْأَصَحِّ ، وَبَيِّنُهُ إِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيِّنُهُ لِلْمُوصَى لَهُ
دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ أَبَدًا ، وَإِنْ
أَوْصَى بِهَا مَدَّةً قَوْمٌ بِمَنَفَعَتِهِ ثُمَّ مَسَلُوهَا تِلْكَ الْمَدَّةَ ، وَيُحْسَبُ النَّاqِصُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَتَصِحُّ
بِحَجِّ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ ،

الْأَعْمَامُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَتَبَرَّعُ مِنْ فَوْقِهِ أَوْ مِنْ فِي دَرَجَتِهِ (وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ) أَيِ الْمُوصَى (الْأَصْلُ)
مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ (وَالْفَرْعُ) مِنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ ، وَالْمُرَادُ دُخُولُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ ، وَأَمَّا فِي التَّقْدِيمِ فَقَدْ نَبِهَ عَلَيْهِ
بِقَوْلِهِ (وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ) الْمُرَادُ بِهِ الْفَرْعُ وَلَوْ سَفَلَ ، فَيَشْمَلُ الْبِنْتَ (عَلَى أَبٍ ، وَأَخٍ عَلَى جَدٍّ)
وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَسَوِي بَيْنَهُمَا (وَلَا يَرْجِعُ بِذِكُورِهِ وَوَرَاثَةِ ، بَلْ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ
وَيُقَدَّمُ ابْنُ الْبِنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ فِي الدَّرَجَةِ (وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ
وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَدْخُلُونَ ، ثُمَّ يَبْطُلُ نَصِيبُهُمْ ، وَيَصِحُّ الْبَاقِي لِغَيْرِ الْوَرِثَةِ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ الْمَعْنُويَةِ (تَصِحُّ) الْوَصِيَّةُ (بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةِ حَانُوتٍ) مُؤَقَّتَةً
وَمُؤَبَّدَةً ، وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ (وَيَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ) الْمُوصَى بِهَا (وَأَكْسَابُهُ
الْمُعْتَادَةِ) بِخِلَافِ النَّادِرَةِ كَالْمَلِكَةِ وَاللَّقْطَةِ ، فَتَكُونُ لِمَالِكِ الْعَيْنِ (وَكَذَا) يَمْلِكُ (مَهْرَهَا) أَيِ
الْأُمَةِ الْمُوصَى بِمَنَفَعَتِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ هُوَ لِمَالِكِ الْعَيْنِ ، وَيُحْرَمُ عَلَى الْمَالِكِ وَطُؤُهَا
إِنْ كَانَتْ مَنْ يَحْبِلُ (لِأَوْلَادِهَا فِي الْأَصَحِّ) بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفَعَتُهُ لَهُ وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ) وَمَقَابِلُهُ يَمْلِكُهُ
الْمُوصَى لَهُ كَالْمَوْقُوفَةِ (وَلَهُ) أَيِ الْوَارِثِ (إِعْتَاقُهُ) أَيِ الْعَبْدِ الْمُوصَى بِمَنَفَعَتِهِ وَتَبْقَى الْوَصِيَّةُ بَعْدَ
الْعَتَقِ بِجَاهِهَا (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْوَارِثِ (نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ مَدَّةً ، وَكَذَا أَبَدًا عَلَى الْأَصَحِّ)
وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ هِيَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ (وَالْوَارِثُ) (بَيِّنُهُ) أَيِ الْمُوصَى بِمَنَفَعَتِهِ (إِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ) الْمُوصَى
بِالْمَنَفَعَةِ (كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيِّنُهُ لِلْمُوصَى لَهُ دُونَ غَيْرِهِ) وَمَقَابِلُهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا
(وَالْأَصَحُّ أَيْضًا) (أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا) رَقَبَتُهُ وَمَنَفَعَتُهُ (مِنْ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ
أَبَدًا) وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَعْتَبَرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ (وَإِنْ أَوْصَى بِهَا) أَيِ مَنَفَعَةِ الْعَبْدِ (مَدَّةً قَوْمٌ
بِمَنَفَعَتِهِ ، ثُمَّ) قَوْمٌ (مَسَلُوهَا تِلْكَ الْمَدَّةَ ، وَيُحْسَبُ النَّاqِصُ مِنَ الثَّلَاثِ) فَلَوْ قَوْمٌ بِمَنَفَعَتِهِ بِمِائَةِ وَبَدَوْنَهَا
تِلْكَ الْمَدَّةَ ثَمَانِينَ فَالْوَصِيَّةُ بِعَشْرِينَ (وَتَصِحُّ بِحَجِّ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ لَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِي النِّفْلِ

وَيُحْجُّ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ الْمَيَّاتِ سَكَ قَيْدَ ، وَإِنْ أَطْلُقَ فَمِنْ الْمَيَّاتِ فِي الْأَصَحِّ ، وَحَبَّةُ الْإِسْلَامِ
مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ ، وَإِنْ أَطْلُقَ الْوَصِيَّةَ
بِهَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَقِيلَ مِنَ الثُّلُثِ ، وَيُحْجُّ مِنَ الْمَيَّاتِ ، وَلَا أُجْنَبِي أَنْ يَحْجَّ عَنِ
الْمَيِّتِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُؤَدَّى الْوَارِثُ عَنْهُ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كَفَّارَةِ
مُرْتَبَةٍ ، وَيُطْعَمُ وَيَكْسُو فِي الْمَخِيرَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْتَقُ أَيْضًا ، وَأَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ
إِذَا لَمْ تَكُنْ تَرَكَةً ، وَأَنَّهُ يَقَعُ عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ أُجْنَبِي بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ ، لَا إِعْتَاقِي فِي
الْأَصَحِّ ، وَتَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةٌ وَدُقْلًا مِنْ وَارِثٍ وَأُجْنَبِي .

[فصل] لَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِهَا يَقُولُهُ : قَضَتْ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَبْطَلَتْهَا أَوْ
رَجَعَتْ فِيهَا أَوْ فَسَخَتْهَا أَوْ هَذَا لَوَارِثِي وَبَيْعِي وَإِعْتَاقِي وَإِصْدَاقِي وَكَذَا هَبَةٌ أَوْ رَهْنٌ
مَعَ قَبْضٍ وَكَذَا دُونُهُ ،

فَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ (وَيُحْجُّ) بِالْبِنَاءِ لِلْجَهْلِ (مِنْ بَلَدِهِ أَوْ الْمَيَّاتِ كَمَا قَيْدَ) الْمَوْصِي (وَإِنْ
أَطْلُقَ فَمِنْ الْمَيَّاتِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ مِنْ بَلَدِهِ (وَحَبَّةُ الْإِسْلَامِ) نَحْسَبُ (مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ،
فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ) قِزَاحُ فِي الثَّانِيَةِ الْوَصَايَا (وَإِنْ أَطْلُقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا
فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَقِيلَ مِنَ الثُّلُثِ ، وَيُحْجُّ مِنَ الْمَيَّاتِ ، وَلَا أُجْنَبِي أَنْ يَحْجَّ عَنِ الْمَيِّتِ) حَبَّةُ
الْإِسْلَامِ (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيْ الْوَارِثُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَدَّ مِنْ إِذْنِهِ (وَيُؤَدَّى الْوَارِثُ عَنْهُ)
أَيْ عَنِ الْمَيِّتِ (الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ) كَعَقْدٍ مِنَ التَّرَكَةِ (فِي كَفَّارَةِ مَرْتَبَةٍ) وَهِيَ كَفَّارَةُ الْوَقَائِعِ
فِي مِضَانٍ وَالْفَهَارِ وَالْقَتْلِ (وَيُطْعَمُ وَيَكْسُو فِي) الْكَفَّارَةِ (الْمَخِيرَةِ) وَهِيَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَنَذْرِ
الْبَجَاعِ وَتَحْرِيمِ عَيْنِ الْأُمَةِ أَوْ الزَّوْجَةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْتَقُ أَيْضًا) فِي الْمَخِيرَةِ كَالْمُرْتَبَةِ (وَ) الْأَصَحُّ
(أَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَرَكَةً) سِوَا الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا ، لِبَعْدِ الْعِبَادَةِ عَنْ
النِّيَابَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ تَرَكَةً جَازَلَهُ الْأَدَاءُ أَيْضًا ، فَهُوَ قَيْدٌ لِاثْبَاتِ الْخِلَافِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَقَعُ
عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْمَيِّتِ (لَوْ تَبَرَّعَ أُجْنَبِي بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقَعُ (لَا إِعْتَاقِي) فَلَا يَقَعُ عَنْهُ
لَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أُجْنَبِي (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقَعُ كَغَيْرِهِ (وَتَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةٌ) عَنْهُ وَوَقَفَ مِثْلًا
(وَدَعَاهُ مِنْ وَارِثٍ وَأُجْنَبِي) كَمَا يَنْفَعُهُ مَافَعْلُهُ مِنْ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ ،
وَلَكِنْ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى نَفْعِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَيُنَبِّئِي أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ مَا قَرَأْتَهُ لِفُلَانٍ ، بَلْ
هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْقِرَاءَةِ ، فَكُلُّ أَعْمَالٍ الْخَيْرِ يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ ثَوَابِهَا لِمَيِّتٍ ،
فَإِنَّ الْمُتَعَدِّقَ عَنِ الْمَيِّتِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ .

[فصل] فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ (لَهُ) أَيْ الْمَوْصِي (الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِهَا يَقُولُهُ
قَضَتْ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَبْطَلَتْهَا أَوْ رَجَعَتْ فِيهَا أَوْ فَسَخَتْهَا أَوْ هَذَا لَوَارِثِي) بَعْدَ مَوْتِ مُشِيرًا إِلَى الْمَوْصِي بِهِ
(وَ) بِحَصْلِ الرُّجُوعِ أَيْضًا (بَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَإِصْدَاقٍ) وَكَذَا كُلُّ التَّصَرُّفَاتِ الْإِلَازِمَةِ النَّاجِزَةِ
(وَكَذَا هَبَةٌ أَوْ رَهْنٌ مَعَ قَبْضٍ) فِي كُلِّ مِنْهُمَا رَجُوعٌ (وَكَذَا دُونُهُ) أَيْ يَكُونُ ذَلِكَ رَجُوعًا وَلَوْ

فِي الْأَصَحِّ ، وَبِوَصِيَّةٍ بِهِذِهِ التَّصَرُّفَاتِ ، وَكَذَا تَوَكِيلٍ فِي بَيْعِهِ وَعَرْضِهِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَخَلَطُ حِنْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ رُجُوعٌ ، وَلَوْ وَصَّى بِصَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ لَخَلَطَهَا بِأَجُودَ مِنْهَا فَرُجُوعٌ أَوْ بِمِثْلِهَا ، فَلَا ، وَكَذَا بَارِدًا فِي الْأَصَحِّ وَطَحَنُ حِنْطَةٍ وَصَّى بِهَا وَبَذَرُهَا وَنَحْنُ دَقِيقٍ وَغَزْلُ قُطْنٍ وَنَسِجُ غَزَلٍ وَقَطْعُ ثَوْبٍ قَبِيصًا وَبِنَاءُ وَغِرَاسٍ فِي عَرَصَةٍ رُجُوعٌ .

[فصل] يُسْنُ الْإِصَاءَ بِقَضَاءِ الدِّينِ وَتَنْفِيزِ الْوَصَايَا وَالنَّظَرِ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ ، وَشَرْطُ الْوَصِيِّ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَعَدَالَةٌ وَهِدَايَةٌ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْوَصِيِّ بِهِ وَإِسْلَامٌ لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُ وَصِيَّةٍ ذِمِّيٍّ إِلَى ذِمِّيٍّ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُشْتَرَطُ الذِّكُورَةُ ، وَأُمُّ الْأَطْفَالِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا ، وَيَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفِسْقِ وَكَذَا الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ لَا الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، وَيَصِحُّ الْإِصَاءُ فِي قَضَاءِ الدِّيُونِ ، وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ حِرٍّ مُكَلَّفٍ وَيُشْتَرَطُ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ مَعَ هَذَا :

من غير قبض (في الأصح) ومقابله ، لا (و) يحصل الرجوع (بوصية بهذه التصرفات) فيما أوصى به ، فإذا أوصى بعتق زيد ثم أوصى أن يوهب مثلاً لعمر وكان ذلك رجوعاً عن الوصية بعتقه (وكذا توكيل في بيعه) أي الموصى به (وعرضه عليه) أي البيع ، وكذا الرهن والهبة (في الأصح) ومقابله لا يكون رجوعاً ، لأنه قد لا يحصل (وخلط حنطة معينة) وصى بها (رجوع ، ولو وصى بصاع من صبرة) معينة (نخلطها بأجود منها فرجوع ، أو بمثلها فلا ، وكذا بباردًا في الأصح) ومقابله يقول هو رجوع (وطحن حنطة وصى بها وبذرها ونحن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبيصاً وبناء وغراس في عرصة رجوع) عن الوصية لزوال الاسم والأشعار بالأعراض .

[فصل] في الوصاية ، وهي العهد إلى من يقوم بأمر أطفاله وتنفيذ وصاياه وقضاء ديونه من بعده (يسن الإيصاء بقضاء الدين) وكذا كل الحقوق (وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال) ونحوهم (وشرط الوصي : تكليف وحرية وعدالة) فلا تجوز الوصاية لصبي ومجنون وريق وقاتل (وهداية إلى التصرف في الموصى به) فلا يصح لمن لا يهتدى لذلك لسفه أو مرض أو هرم (وإسلام) فلا يصح الإيصاء من مسلم لذمي (لكن الأصح جواز وصية ذمي للذمي) فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كونه عدلاً في دينه ، ومقابل الأصح المنع (ولا يضر العمى) في الوصي (في الأصح) لأنه متمكن من التوكيل ، ومقابله يضر (ولا تشتط الذكورة ، وأم الأطفال أولى من غيرها) عند اجتماع الشروط فيها (وينعزل الوصي بالفسق ، وكذا) القاضي في الأصح (ومقابله لا ينعزل كالإمام (لا الإمام الأعظم) فلا ينعزل بالفسق) (ويصح الإيصاء في قضاء الديون ، وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف) كذا في أكثر النسخ تنفذ من غير ياه ، فهو معطوف على يصح ، ويتعلق بهما الجار والمجرور بعده ، والفرض بيان الموصى ، لا النص على صحة الوصية بقضاء الديون ، لأنها قللت (ويشترط) في الموصى (في أمر الأطفال مع هذا) المذكور

أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ لَوَصِيٍّ إِبْصَاءٌ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ جَازَ لَهُ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَلَوْ قَالَ : أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قُدُومِ زَيْدٍ فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِيُّ
جَازٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَصَبُ وَصِيٍّ وَالْجَدُّ حَتَّى بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ ، وَلَا الْإِبْصَاءُ بِتَزْوِيجِ طِفْلٍ
وَبِنْتٍ ، وَلَفْظُهُ أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ أَوْ قَوَضْتُ وَنَحْوُهُمَا ، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّوَقُّيْتُ وَالتَّعْلِيْقُ ،
وَيُسْتَرْطُ بَيَانُ مَا يَوْصِي فِيهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ لَنَا ، وَالْقَبُولُ وَلَا يَصِحُّ فِي
حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَصَّى اثْنَيْنِ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا إِلَّا إِنْ صَرَّحَ بِهِ ، وَلِلْمُوصِي
وَالْوَصِيِّ الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ ، وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَنَازَعَهُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ صَدَقَ الْوَصِيُّ ،
أَوْ فِي دَفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ صَدَقَ الْوَلَدُ

كتاب الوديعة

من الحرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) مبتدأة من الشرع ، فتثبت للأب والجدّة
لا لغيرهما (وليس لوصيٍّ إِبْصَاءٌ) إلى غيره (فإن أُذِنَ له فيه) أى الإِبْصَاءُ عن نفسه أو عن
الموصي (جاز في الأظهر) فإذا قال الموصي للموصي أوص بركتي فلانا فأوصى صح ، ومقابل
الأظهر لا يصح (ولو قال أوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو) إلى (قدوم زيد ، فإذا بلغ أو قدم
فهو الوصي جاز) هذا الإِبْصَاءُ (ولا يجوز) للأب (نصب وصيٍّ) على الأطفال (والجدّة
حتى بصفة الولاية) عليهم ، ويجوز له نصب وصيٍّ لقضاء الديون مع وجود الجدّة (ولا يجوز
(الإِبْصَاءُ بِتَزْوِيجِ طِفْلٍ وَبِنْتٍ) مع وجود الجدّة وعدمه (ولفظه) أى الإِبْصَاءُ (أوصيت إليك أوفوضت
ونحوهما ، ويجوز فيه التوقيت والتعليق) نحو أوصيت إليك سنة أو إذا جاء فلان فهو وصي (ويشترط
بيان ما يوصي فيه) من قضاء الديون أو النظر في أمر الأطفال (فإن اقتصر على أوصيت إليك
لغا ، و) يشترط (القبول ، ولا يصح) القبول (في حياته) أى الموصي (في الأصح) ومقابله
يصح (ولو وصي اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (إلا إن صرح به) أى الانفرد ، كأن
يقول أوصيت إلى كل منكما ، وإذا تعين اجتماعهما واستقل أحدهما لم يصح تصرفه وضمن ما أنفق
(وللوصي والوصي العزل متى شاء) ، ومعنى عزل الموصي رجوعه عن الوصاية (وإذا بلغ الطفل)
رشيدا (ونازعه) الوصي (في الاتفاق عليه صدق الوصي) بيمينه في القدر اللائق (أو) نازعه
(في دفع) المال (إليه بعد البلوغ صدق الولد) بيمينه ، والأب والجدّة مثل الوصي .

كتاب الوديعة

هي لغة : الشيء الموضوع عند غير صاحبه للحفظ ، وشرعا تطلق على الإبداع ، وهو توكيل في

مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَمَنْ قَدَرَ وَلَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَتِهِ كَرِهَ ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، وَشَرَطُهَا شَرْطُ مُوَكَّلٍ وَوَكِيلٍ ، وَاسْتِشْرَاطُ صِيغَةِ الْمُوَدِّعِ كَاسْتِشْرَاطِكَ هَذَا أَوْ اسْتَحْفَظْتُكَ أَوْ أَنْبَتُكَ فِي حِفْظِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَيَكْفِي الْقَبْضُ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ مَالًا لَمْ يَقْبَلْهُ ، فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيًّا مَالًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَصَبِيٍّ وَتَرْفِيعٍ بِمَوْتِ الْمُوَدِّعِ أَوْ الْمُوَدَّعِ وَجُنُونِهِ وَإِعْمَائِهِ ، وَلَهُمَا الْإِسْتِرْدَادُ وَالرَّدُّ كُلُّ وَقْتٍ ، وَأَصْلُهَا الْأَمَانَةُ ، وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِعَوَارِضٍ : مِنْهَا أَنْ يُودَعَ غَيْرُهُ بِلاَ إِذْنٍ وَلَا عُدْرٍ ، فَيَضْمَنُ ، وَقِيلَ إِنْ أَوْدَعَ الْقَاضِي لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِذَا لَمْ يَزَلْ يَدُهُ عَنْهَا جَازَتْ الْأَسْتَعَانَةُ بِمَنْ يَحْمِلُهَا إِلَى الْحَرِزِ أَوْ يَضَعُهَا فِي خِزَانَةٍ مُشْتَرَكَةٍ ، وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلْيُرَدِّ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا فَالْقَاضِي ، فَإِنْ فَقَدَهُ فَأَمِينٌ ، فَإِنْ دَفَنَهَا بِمَوْضِعٍ

حفظ شيء ماله أو مختص ، وتطلق أيضا على العين المودعة (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) إذا لم يعلم المالك بحاله وإلا فلا تحرير (ومن قدر ولم يتق بأمانته) في المستقبل (كره) له قبولها (فان وثق استحب) له قبولها (وشروطها) أي المودع والمودع (شرط موكل ووكيل ، ويشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا ، أو استحفظتك ، أو أنبتك في حفظه) وهذه صرائح ، وتنعقد بالسكينة مع النية نكحده ، والذي اعتمده الرمى اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو متراخيا (والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا ، ويكفي القبض) لها ، ولا يشترط في المنقول نقله ، بل لو قال المودع قبلت أوضعه كفي (ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله ، فان قبل) وقبض (ضمن) كالغاصب ، لكن لو خاف هلاكه فأخذته حسبة صونا له لا يضمن (ولو أودع صبيا مالا فتلّف عنده) ولو بغير بط (لم يضمن ، وإن أتلّفه ضمن ما أتلّفه (في الأصح) ومقابل له لا يضمن (والمحجور عليه بسفه كصبي) في أحكامه ، والعبد كالصبي إلا إذا تلف عنده بغير بط فيضمن (وترفع) الوديعة (بموت المودع) بكسر الدال (أو المودع) بفتحها (وجنونه وإعْمَائِهِ) وبزول الوديعة نفسه (ولهما الاسترداد والرّد) أي للمودع الاسترداد ، وللوديعة الرّد (كل وقت وأصلها) أي موضوعها (الأمانة) سواء كانت تجعل أم لا ، فلو أودعه بشرط يخالف موضوعها بطلت (وقد تصير مضمونة) على الوديعة (بعوارض : منها أن يودع غيره) ولو قاضيا (بلاذن) من المودع (ولا عذر فيضمن ، وقيل أن أودع القاضي) الأمين (لم يضمن ، وإذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها) معه (إلى الحرز أو يضعها في خزانة مشتركة) بينه وبين الغير (وإذا أراد) الوديعة (سفرا فليرد) ها (إلى المالك أو وكيله ، فان فقدهما فالقاضي) إذا كان أمينا ويلزمه القبول والشهاد على نفسه (فان فقداه فأمين) يأتمنه المودع (فان دفنها بموضع

وسافر ضمن ، فإن أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح ، ولو سافر بها ضمن
إلا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عمن يدفعها إليه كما سبق ، والحريق والغارة في
البقعة وإشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر ، وإذا مرض مريضاً مخوفاً فليردها
إلى المالك أو وكيله ، وإلا فالحاكم أو أمين أو يوصى بها ، فإن لم يفعل ضمن ،
إلا إذا لم يتسكن بأن مات فجأة ، ومنها إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في
الحرز ضمن ، وإلا فلا ، ومنها أن لا يدفع متلفاتها ، فلو أودعه دابة فترك علفها ضمن ،
فإن نهاه عنه فلا على الصحيح ، وإن أعطاه المالك علفها عنه ، وإلا فيراجعه
أو وكيله ، فإن فقد فالحاكم ، ولو بعثها مع من يسبقها لم يضمن في الأصح ، وعلى
المودع تعريض ثياب الصوف للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا لبسها عند حاجتها ،
ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العدو فيضمن ، فلو قل لا تترك
على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلفت ما فيه ضمن ، وإن تلف بغيره فلا على الصحيح

وسافر ضمن (ولو سافر بها) من حضر (ضمن) وإن كان الطريق أمنا (إلا إذا وقع حريق
أوغارة وعجز عمن يدفعها إليه كما سبق) فلا يضمن ، ومجرد الهجر يجوز السفر بها (والحريق والغارة
في البقعة وإشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر) في جواز الإيداع (وإذا مرض) المودع (مرضاً
مخوفاً فليردها إلى المالك أو وكيله) إن كان (وإلا فالحاكم أو أمين أو يوصى بها) والمراد الترتيب ،
لا التخيير (فإن لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة) فلا يضمن (ومنها) أي من
حوادث الضمان (إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن ، وإلا) أي وإن
لم تكن دونها بأن كانت مثلاً أو أحرز منها (فلا) يضمن (ومنها أن لا يدفع متلفاتها فلو أودعه
دابة فترك علفها) بسكون اللام (ضمن ، فإن نهاه) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على
الصحيح) وإن عصى ، ومقابلته يضمن (وإن أعطاه المالك علفاً) بفتح اللام (علفها منه ، وإلا
فيراجعه أو وكيله فإن فقد فالحاكم) يراجعه ليقترض على المالك أو يبيع جزءاً منها
ليمونها (ولو بعثها مع من يسبقها) مثلاً (لم يضمن في الأصح) ومقابلته يضمن (وعلى المودع
بفتح الدال) تعريض ثياب الصوف (ونحوه) للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا (عليه) لبسها
عند حاجتها (فإن لم يفعل ففسدت ضمن) ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور ، وتلفت بسبب
العدو فيضمن فلو قال : لا تترك على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلفت ما فيه ضمن وإن تلف
بغيره (كسرقة) فلا يضمن (على الصحيح) لأنه زاد خبراً ولم يأت التلّف مما جاء به ، ومقابل

وَكَذَٰلِكَ قَالَ لَا تَقْفِلْ عَلَيْهِ قُلَيْنِ فَأَقْفَلَهُمَا ، وَلَوْ قَالَ ارْبِطِ الدِّرَاهِمَ فِي كُمِكَ فَأَمْسَكَهَا فِي يَدِهِ فَتَلَفَتْ فَأَلْذَهَبُ أَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ بِنَوْمٍ وَنِسْيَانٍ يَضْمَنُ ؛ أَوْ بِأَخْذٍ غَاصِبٍ فَلَا وَلَوْ جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ بَدَلًا عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ لَمْ يَضْمَنْ وَبِالْعَكْسِ يَضْمَنْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ دِرَاهِمَ بِالسُّوقِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْحِفْظِ فَرَبَطَهَا فِي كُمِهِ وَأَمْسَكَهَا بِيَدِهِ أَوْ جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ وَيَضْمَنْ إِنْ تَلَفَتْ بِغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ ، وَإِنْ قَالَ أَحْفَظْهَا فِي الْبَيْتِ فَلْيَمِضْ إِلَيْهِ وَيُحْزِرْهَا فِيهِ ، فَإِنْ أُخْرِجَ بِلَا عَذْرِ ضَمِنَ ، وَمِنْهَا أَنْ يُضَيِّعَهَا بِأَنْ يَضَعَهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلِهَا ، أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهَا سَارِقًا أَوْ مِنْ بُصَايِرِ الْمَالِكِ ، فَلَوْ أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ حَتَّى سَلَّهَا إِلَيْهِ فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُهُ فِي الْأَصَحِّ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الظَّالِمِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا بِأَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَرْكَبَ خِيَانَةً ، أَوْ يَأْخُذَ الثَّوبَ لِيَلْبَسَهُ أَوْ الدِّرَاهِمَ لِيَنْفِقَهَا فَيَضْمَنْ ، وَلَوْ نَوَى الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ ،

الصحيح يضمن (وكذا) لا يضمن (لو قال لا تقفل عليه) أي الصندوق (قلين فأقفلهما) لأنه زاد احتياطا ، والقول الثاني يضمن (ولو قال اربط الدراهم في كحك فأمسكها في يده فتلفت فالذهب أنها إن ضاعت بنوم ونسيان) بمعنى أو (ضمن أو بأخذ غاصب فلا) يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) إلا إذا كان واسعا غير مزور (وبالعكس) أي اسمه بوضعها في الجيب فربطها (يضمن) ، ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه (الضيق أو المزور) (لم يضمن) أما إذا كان الجيب واسعا غير مزور فانه يضمن (وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغفلة أو نوم ، وان) دفع اليه دراهم بالسوق ، و (قال احفظها في البيت فليمض اليه) فورا (ويحزرها فيه ، فان أخر بلا عذر ضمن) وينبغي أن يرجع إلى العرف فانه يختلف بنفاة الوديعة وطول التأخير وضدهما (ومنها أن يضييعها بأن يضعها في غير حوز مثلها) ولوقصد بذلك إخفاءها (أو يدل عليها سارقا أو من يصادر المالك) فيها ولو مكرها على ذلك (فلو أكرهه ظالم حتى سلمها إليه فللمالك تضييعه) أي الوديعة (في الأصح ثم يرجع) الوديعة (على الظالم) ومقابل الأصح ليس له تضييعه ، بل يطالب الظالم ، وأما لو أخذها الظالم من غير تسليم الوديعة فالضمان على الظالم ليس إلا (ومنها أن ينتفع بها: بأن يلبس) الثوب (أو يركب) الدابة (خيانة) أي بلا عذر فيضمن ، وأما إذا كان لعذر كأن ركب الدابة الجموح لبقيا أو لبس الثوب لدفع الدود فلا ضمان (أو يأخذ الثوب) من محله (يلبسه أو الدراهم) من محلها (لينفقها) غير ظان أنها ملكه (فيضمن) وان لم يلبس ولم ينفق حينها إذا تلفت وأجرتها إذا مضى عليها زمن لئله أجرة كالفاسب ولا يبرأ إلا بالرد إلى المالك (ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) ومقابله يضمن

وَلَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ وَلَمْ تَتَّيَزْ ضَمِنَ ، وَلَوْ خَلَطَ دَرَاهِمَ كَيْسَيْنِ لِلْمُودِعِ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ ،
وَمَتَّى صَارَتْ مَضْمُونَةٌ بِانْتِفَاعٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ تَرَكَ الْخِيَانَةَ لَمْ يَبْرَأْ ، فَإِنْ أَهْدَتْ لَهُ الْمَالُكَ
اسْتِثْنَانًا بَرِيءٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَتَّى طَلَبَهَا الْمَالُكَ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُحْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ
أَخَّرَ بِلاَ عَذْرِ ضَمِنَ ، وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ خَفِيًّا كَسْرِ قَرَّةٍ صُدِّقَ
بِئَمِينِهِ ، وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَعَرِيقٍ ، فَإِنْ عُرِفَ الْحَرِيقُ وَعُمُومُهُ صُدِّقَ بِلاَ يَمِينٍ ، وَإِنْ
عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صُدِّقَ بِئَمِينِهِ ، وَإِنْ جُهِلَ طُولُ بَيِّنَتِهِ ، ثُمَّ يَحْلَفُ عَلَى التَّلَفِ بِهِ ،
وَإِنْ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ صُدِّقَ بِئَمِينِهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ كَوَارِثِهِ أَوْ ادَّعَى وَارِثُ
الْمُودِعِ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ أَوْدَعَ عِنْدَ سَفَرِهِ أَمِينًا فَادَّعَى الْأَمِينُ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ طُولِبَ
كُلِّ بَيِّنَةٍ ، وَحُجُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ مُضْمَنٌ .

ويأثم بتلك النية وإن لم يضمن (ولو خلطها بماله ولم يتميز ضمن) فإن تميزت بسكة أو علامة لم
يضمن (ولو خلط دراهم كيسين للمودع ضمن في الأصح) ومقابله لا يضمن (ومتى صارت)
الوديعة (مضمونة بانتفاع وغيره) مما صر (ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من الضمان (فإن أهدت
له المالك استثناء) كقوله أبرأتك من ضمانها (برى في الأصح) ومقابله لا يبرأ حتى يردها إليه
(ومتى طلبها المالك لزمه الرد) إذا كان أهلاً للقبض ، لا صلباً ومحجوراً عليه ، والمراد بالرد (بأن
يحلّى بينه وبينها) لا بأن يحملها إليه (فإن أخر بلا عذر ضمن) والعذر كالصلاة والأكل
(وإن ادّعى تلفها ولم يذكُر سبباً أو ذكر سبباً) سبباً (خفياً كسرقة صدق بيمينه) ولا يلزمه بيان السبب
(وإن ذكر) سبباً (ظاهراً كعريق) ، فإن عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين ، وإن عرف
دون عموم صدق بيمينه ، وإن جهل (ما ادّعى) طولب بينة ثم يحلف على التلف به (ولا يكلف
البينة على التلف به) (وإن ادّعى ردها على من ائتمنه) من مالك وحاكم (صدق بيمينه ، أو)
ادّعى الرد (على غيره) أى غير من ائتمنه (كوارثه ، أو ادّعى وارث المودع) بفتح اللال (الرد)
منه (على المالك ، أو أودع عند سفره أميناً فادّعى الأمين الرد على المالك طولب كل) مما ذكر
(بينة) بالرد على من ذكر . أما إذا ادّعى الوارث الرد من مورثه على المالك فيصدق بيمينه
(وجعودها) بلا عذر (بعد طلب المالك) لها (مضمن) تكليفاته ، ولو لم يطلبها المالك ولكن
قال لي عندك وديعة فأنكر لم يضمن .

كتاب قسم الفى والغنمة

الفى : مالٌ حصل من كفار بلا قتال ، ولا بجاف خيل وركاب كجزية وعشر تجارة ، وما جلا عنه خوفاً ومال مرتد قتل أو مات وذبح مات بلا وارث فيخمس ، وخمس طمسة : أحدها مصالح المسلمين كالغور والقضاء والعشاء يقدم الأهم ، والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الفى والفقير والنساء ويفضل الذكور كالإرث ، والثالث البتاني ، وهو صغير لأب له ، ويشترط فقره على المشهور ، والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ، ويسمى الأصناف الأربعة المتأخرة ، وقيل يخص بالحاصل فى كل ناحية من فيها منهم ، وأما الأخماس الأربعة فالأظهر أنها للمرتزقة ، وهم الأجناد المرسلون للجهاد فيضع الإمام ديواناً ، وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفاً ،

كتاب قسم الفى والغنمة

(الفى : مال حصل) لنا (من كفار بلا قتال وياجاف) أى اسراع (خيل ، و) لاسير (ركاب) أى إبل ونحوها كغزال وجبر ، فنى حصل المال بأحد هذه الأشياء اتى عنه اسم الفى فالشرط فيه اتقاء كل واحد ، وذلك (كجزية وعشر تجارة) من كفار (وما جلا) أى تفروا (عنه خوفاً) من المسلمين (ومال مرتد قتل أو مات) على رده (وذبح مات بلا وارث ، فيخمس) جميعه خمسة أقسام متساوية (وخمس) أى الفى (خمسة : أحدها مصالح المسلمين كالغور) أى سداها وتخصيتها ، جمع ثمر وهى مواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين (و) أرزاق (القضاء والعشاء) وكل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كعملى القرآن ، وكذلك العاجز عن الكسب مع الفقر (يقدم الأهم) فالأهم وجوباً ، وأهمها الغور (والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الفى والفقير والنساء) فى خمس الخمس (و) لكن (يفضل الذكر) على الأتى (كالإرث . والثالث البتاني) جمع يتم (وهو صغير لأب له) . وهو مسلم ، ولو ابن زنا (ويشترط فقره على المشهور) ومقابل لا يشترط (والرابع والخامس : المساكين وابن السبيل) وسياقى بينهما ، ويشترط فى ابن السبيل الفقر (ويم) الإمام (الأصناف الأربعة المتأخرة) بالطاء وجوباً ، ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف (وقيل يخص بالحاصل فى كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة (وأما الأخماس الأربعة ، فالأظهر أنها للمرتزقة ، وهم الاجناد المرسلون للجهاد) بتعيين الإمام ، وأما المتطوعة وهم الذين يهزون إذا نشطوا فإما يعطون من الزكاة (فيضع الإمام) لهم (ديواناً) وهو دفتر الذى يكتب فيه أسماءهم وقدر أعطياتهم (وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفاً) ليجمعهم عند الحاجة ويعرفه بأحوالهم

وَيَبْتَغَتْ عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَصِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ ، فَيُعْطِيهِ كِفَايَتَهُمْ وَيُقَدِّمُ فِي إِبْنَاتِ الْأَسْمِ
وَالْإِغْطَاءِ قَرِيْنًا ، وَهُمْ وَلَدُ النَّصْرِ بْنِ كَيْمَلَةَ ، وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ثُمَّ عَبْدِ شَمْسٍ
ثُمَّ نَوْفَلٍ ثُمَّ عَبْدُ الْعَزَى ثُمَّ سَائِرُ الْبُطُونِ الْأَقْرَبَ فَأَلْأَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، ثُمَّ الْأَنْصَارِ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْعَجَمَ وَلَا يَثْبُتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زَيْنًا
وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْعَزْوِ ، وَلَوْ مَرَضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ وَرُجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ
فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى ، وَكَذَا زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهَا إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْسَكِحَ وَالْأَوْلَادُ
حَتَّى يَسْتَهْلِكُوا ، فَإِنْ فَضَلَتْ الْأَخْنَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْتَزِقَةِ وَزَعٍ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ
مَوْتِهِمْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكِرَاعِ ،
هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ الْفَيْءِ ، فَأَمَّا صَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا ، وَتُقَسَّمُ غَلَّتُهُ كَذَلِكَ .
[فِصْل] الْفَنِيْمَةُ : مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كُفَّارٍ يُقَاتَلُ وَيُجَافَى ، فَيُقَدِّمُ مِنْهُ السَّلْبُ

(وَيَبْتَغَتْ) الْإِمَامُ (عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَصِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ فَيُعْطِيهِ كِفَايَتَهُمْ) مِنْ سَائِرِ الْمُؤَنِّ ،
وَيَرَاهُ فِي حَالِهِ فِي مَرْوَتِهِ وَضَدَّهَا ، وَيَزَادُ أَنْ زَادَتْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ وَلَدٌ (وَيُقَدِّمُ) تَدْبِيبًا (فِي إِبْنَاتِ الْأَسْمِ
وَالْإِغْطَاءِ قَرِيْنًا) عَلَى غَيْرِهِمْ (وَهُمْ وَلَدُ النَّصْرِ بْنِ كَيْمَلَةَ) أَحَدُ أَجْدَادِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ) أَيُّ قَرِيْشٍ (بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ) ثُمَّ (بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ) ثُمَّ (بَنِي نَوْفَلٍ) ثُمَّ (بَنِي
عَبْدِ الْعَزَى) قَبِيلَةُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى (ثُمَّ سَائِرُ الْبُطُونِ
الْأَقْرَبَ فَأَلْأَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ثُمَّ (بَعْدَ قَرِيْشٍ) الْأَنْصَارُ ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ثُمَّ الْعَجَمُ ،
وَلَا يَثْبُتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زَيْنًا وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْعَزْوِ (كَمَا قَطَعَ) وَلَوْ مَرَضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ
وَرُجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ (كَمَصْحُوحٍ) فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى (أَيْضًا ، وَلَكِنْ يُعْطَى كِفَايَتُهُ
وَكِفَايَتُهُ مَوْنُهُ عَلَى حَسَبِ الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَيَجْعَلُ اسْمُهُ مِنَ الدِّيَوَانِ) (وَكَذَا) تُعْطَى (زَوْجَتُهُ
وَأَوْلَادُهُ إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْسَكِحَ وَالْأَوْلَادُ حَتَّى يَسْتَهْلِكُوا) . بِكَسْبٍ وَنَحْوِهِ (فَإِنْ فَضَلَتْ)
بِقَشْدِ الْضَادِّ مَعَ فَتْحِ الْفَاءِ : أَيُّ زَادَتْ (الْأَخْنَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْتَزِقَةِ وَزَعٍ) الْفَاضِلُ
(عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوْتِهِمْ) لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ) أَيُّ الْفَاضِلِ (فِي
إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكِرَاعِ) وَمُقَابِلِ الْأَصْحِ لَا يَجُوزُ ، وَالْكِرَاعُ : هِيَ الْخَيْلُ (هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ
الْفَيْءِ ، فَأَمَّا صَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا) أَيُّ يَنْشِئُ الْإِمَامُ وَقْفَهُ (وَتُقَسَّمُ غَلَّتُهُ) كُلِّ سَنَةٍ
(كَذَلِكَ) أَيُّ مِثْلُ قِسْمَةِ الْمَنْقُولِ الْمَارَّةِ .

[فِصْل] فِي الْفَنِيْمَةِ (الْفَنِيْمَةُ : مَا لَمْ يَحْصَلْ) لَنَا (مِنْ كُفَّارٍ) حَرَبِيْنَ (يُقَاتَلُ وَيُجَافَى)
يُجَالُ أَوْ رِكَابٌ وَلَوْ بَعْدَ انْهَزَامِهِمْ ، وَكَذَلِكَ مَا أَخَذَ مِنْ دَارِهِمْ سَرَقَةً أَوْ لُقْطَةً ، وَأَمَّا مَا حَصَلَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ
مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ يُقَاتَلُ فَلَيْسَ بِفَنِيْمَةٍ وَلَا يُزَجُّ مِنْ أَيْدِيهِمْ (فَيُقَدِّمُ مِنْهُ) أَيُّ مَالِ الْفَنِيْمَةِ (السَّلْبُ)

لِقَاتِلٍ وَهُوَ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَالْخُفُّ وَالرَّانُ وَالْأَتُ الْحَرْبُ كِدْرَعٌ وَسِلَاحٌ وَمَرْ كُوبٌ
 وَسَرَجٌ وَجِلَامٌ وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَنَفَقَةٌ مَعَهُ وَجَنِيْبَةٌ تَقَادُ مَعَهُ فِي الْأَظْهَرِ ،
 لِأَحْقِيَّةٍ مُشْدُودَةٍ عَلَى الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِرُ كُوبٍ غَرَرٌ يَكْفِي بِهِ شَرُّ
 كَافِرٍ فِي حَالِ الْحَرْبِ ، فَلَوْ رَمَى مِنْ حِصْنٍ أَوْ مِنْ الصَّفِّ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ أُسِيرًا أَوْ قَتَلَهُ
 وَقَدْ انْهَزَمَ الْكُفَّارُ فَلَا سَلْبَ ، وَكَفَايَةُ شَرِّهِ أَنْ يُزِيلَ امْتِنَاعَهُ بِأَنْ يَنْقُأَ عَيْنَيْهِ أَوْ يَقَطَعَ
 يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ أُسِرَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُخَمَّسُ
 السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَبَعْدَ السَّلْبِ تُخْرَجُ مُؤْنَةُ الْحِفْظِ وَالنَّقْلِ وَغَيْرُهُمَا ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي
 فَخُمُسُهُ لِأَهْلِ الْخَيْلِ الْخَيْلِ يُقَسَّمُ كَمَا سَبَقَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّفْلَ يَكُونُ مِنْ خُمُسِ الْخُمْسِ
 الْمُرْتَصِدِ لِلْمَصَالِحِ إِنْ نَفَلَ بِمَا سَيُعْنَمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ ، وَبِحُجُوزٍ أَنْ يُنْفَلَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ
 الْحَاصِلِ عِنْدَهُ ، وَالنَّفْلُ زِيَادَةٌ يَشْتَرِطُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ لِيَنْ يَفْعَلَ مَا فِيهِ نِسْكَائُهُ
 الْكُفَّارِ وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ ، وَالْأَخْفَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَقَارُهَا وَمَتَقُولُهَا لِلْفَاعِلِينَ ، وَهُمْ مَنْ
 حَضَرَ الْوَقْعَةَ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ،

بالتحريك (للقاتل) المسلم . وأما الذي فلا يستحق السلب (وهو) أى السلب (ثياب القتيل
 والخف والران) وهو ما يلبس للساق (وآلات الحرب كدروع وسلاح ومركوب وسرج وجام ،
 وكذا سوار ومنطقة) وهى ما يشد بها الوسط (وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقاد معه فى الأظهر لاحقية)
 وهو الوعاء يجمع فيه المتاع كالخرج (مشدودة على الفرس على المذهب ، وإنما يستحق) السلب
 بر كُوبٍ غَرَرٍ يَكْفِي بِهِ (أى ركوب الفرس (شر كافر فى حال الحرب) قيود ثلاثة ، ثم فرع عليها قوله
 (فلو رمى من حصن أو من الصف أو قتل) كافرا (نائما أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار فلا
 سلب) له ، لأنه فى مقابلة المخاطرة بالنفس ، وهى منتفية فى ذلك (وكفاية شره أن يزيل امتناعه
 بأن ينفق عينيه أو يقطع يديه ورجليه ، وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه فى الأظهر) ومقابله
 لا يستحق السلب (ولا يخمس السلب على المشهور) ومقابله يخمس (وبعده السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل
 وغيرهما) من المؤن اللازمة (ثم يخمس الباقي) بعد السلب ، والمؤن المذكورة خمسة أخفاس متساوية
 (بنفسه) أى الباقي (لأهل خمس النية يقسم كما سبق) بعد إفرازه بقراءة وبعد قسمة مالفاعلين
 (والأصح أن النفل يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح) ومقابله يكون من أصل الغنيمة ، هذا
 كله (إن نفل) أى جعل النفل (مما سيعنم فى هذا القتال ، ويجوز أن ينفل من مال المصالح
 المتاصل عنده) فى بيت المال (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشترطها الإمام أو الأمير
 لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار) كالمجروح على قلعة أو الدلالة على الوصول إليها (ويجتهد فى
 قدره) بحسب قوة العمل وكثرته (والأخفاس الأربع عقارها ومتقولها للفاعلين ، وهم) أى الفاعلون
 (من حضر الواقعة) ولو فى أثناءها (بنية القتال وإن لم يقاتل) وكذا لو حضر بغير بنية القتال وقاتل

وَلَا شَيْءَ لِمَنْ حَصَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ ، وَفِيمَا قَبْلَ حِيَازَةِ الْمَالِ وَجْهٌ ، وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ
بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَازَةُ فَتَحَهُ لِوَارِثِهِ وَكَذَا بَعْدَ الْانْقِضَاءِ وَقَبْلَ الْحِيَازَةِ فِي الْأَصْحِ ،
وَلَوْ مَاتَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يَهَبْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدَّوَابِ
وَحِفْظِ الْأَمْنَةِ ، وَالتَّاجِرِ وَالْمُعْتَرِفِ يُسْتَهْمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ
ثَلَاثَةٌ ، وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا
يُعْطَى لِفَرَسٍ أَهْجَنَ وَمَالًا غَنَاءَ فِيهِ ، وَفِي قَوْلِي يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمْ نَهَى الْأَمِيرَ عَنْ
إِحْصَارِهِ ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّمِيُّ إِذَا حَصَرُوا فَلَهُمُ الرِّضْخُ وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ
الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ ، وَحِجْلُهُ الْأَخْخَاسُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : إِنَّمَا يُرْضَخُ لِدَمِي حَصْرٌ بِلا
أَجْرَةٍ ، وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ولا شيء لمن حصر بعد انقضاء القتال) ولو قبل حيازة المال (وفيما قبل حيازة المال وجه) أنه
يعطى (ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة خفقه لوارثه ، وكذا) لو مات (بعد الانقضاء وقبل
الحيازة في الأصح) ومقابل له ، بناء على أنها تملك بالانقضاء مع الحيازة (ولو مات في) أثناء (القتال
فالمذهب أنه لا شيء له) ولو بعد حيازة المال (والأظهر أن الأجير) الذي أجر عنه مدة معينة
(لسياسة الدواب وحفظ الأمتعة والتاجر والمخترع) كالخيل (يسهم لهم إذا قاتلوا) ومقابل الأظهر
لا ، وأما من وردت الإجارة على ذمته أو بغير مدة كحياطة ثوب فيعطى وإن لم يقاتل ، والأجير للجهاد
إن كان مسلحاً لأجرة ولا يستحق السهم (وللراجل سهم ، ولل فارس ثلاثة) سهم له ، ولل فرس اثنان
والمراد بالفارس من حصر بفارس وإن لم يقاتل عليه (ولا يعطى إلا لفارس واحد) وإن كان معه
أكثر (عربياً كان) الفرس (أو غيره ، لا لبعير ولا بشيعة) كالبعل والفيال (ولا يعطى لفارس أعرج)
أي شديد الهزال (ومالا غناء) بالفتح والمد : أي نفع (فيه) كاهلوم (وفي قول يعطى إن لم يعلم
نهى الأمير عن إحصائه) بأن لم يمه الأجير أو مهى ولم يعلم (والعبد والصبي والمرأة والذمي إذا
حصروا فلهم الرضخ ، وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره) ويفاوت على قدر نفع الرضخ له
بخلاف سهم الغنمة (وحجله) أي الرضخ (الأخخاس الأربعة في الأظهر) ومقابل له من أصل الغنمة
(قلت : إنما يررضخ لدمي حصر بلا أجرة وبإذن الإمام على الصحيح ، والله أعلم) فإن كان بأجرة
فلا شيء له غيرها وكذا إن حصر بلا إذن الإمام .

كتاب قسم الصدقات

الْفَقِيرُ : مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْفَقْرَ مُسْكِنًا وَثِيَابُهُ وَمَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَالْمَوْجِلُ وَكَسْبُهُ لَا يَلِيقُ بِهِ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَالْكَسْبُ يَمْتَنِعُهُ فَقِيرٌ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ فَلَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الزَّمَانَةُ وَلَا التَّعَفُّفُ عَنْ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَالْمَكْنِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمُسْكِينُ : مَنْ قَدَّرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسْبٍ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ . وَالْعَامِلُ سَاعٍ وَكَاتِبٌ وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ ، لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي وَالْمَوْلُفَةُ مَنْ أَسْلَمَ وَنَبَتْهُ ضَمِينَةُ أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامٌ غَيْرُهُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ . وَالرَّقَابُ الْمُسْكِينُونَ .

كتاب قسم الصدقات

أَيُّ الزُّكُوتِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا (الْفَقِيرُ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ) جَمِيعُهُمَا (مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ) وَهُوَ مَالًا بَلَّغَهُ مِنْهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ وَحَالٍ مِنْ فِي نَفَقَتِهِ ، وَذَلِكَ كَأَن يَحْتَاجَ لِعَشْرَةٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا أَرْبَعَةً (وَلَا يَمْتَنِعُ الْفَقْرَ مُسْكِنُهُ وَثِيَابُهُ) وَكَذَا كَتَبَهُ وَآلَهُ لَهُ ، وَكَذَا حَرْفَهُ لَا يَجِدُ مِنْ يَسْتَعْمِلُهُ فِيهَا (وَ) كَذَا لَا يَمْنَعُهُ أَيْضًا (مَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَ) دِينُهُ (الْمُجَوِّلُ وَكَسْبُهُ لَا يَلِيقُ بِهِ) أَيْ بِحَالِهِ وَمَرْوَعَتِهِ وَلَوْ حَلَّالًا ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنَ الزَّكَاةِ بِاسْمِ الْفَقْرِ (وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ) شَرَعِي (وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ) مِنْ اشْتِغَالِهِ (فَقِيرٌ) فَيَسْتَعْمِلُ بِهِ وَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَكَذَا بِتَعَلُّمِ الْقُرْآنِ أَوْ تَعْلِيمِهِ (وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ) وَمِلَازِمَةِ الْخَلَوَاتِ (فَلَا) يَكُونُ فَقِيرًا (وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ) أَيْ فَقِيرَ الزَّكَاةِ (الزَّمَانَةُ) وَهُوَ الْعَاهَةُ الْمُسْتَدِيمَةُ (وَلَا التَّعَفُّفُ عَنْ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ بِشَرَطِهَا (وَالْمَكْنِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ) وَاجِبٌ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ (أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا) وَلَا مُسْكِينًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ هُوَ فَقِيرُ لِحَاجَتِهِ ، وَلَكِنْ يَحِلُّ الْخِلَافُ إِذَا أُمِكنَ الْأَخْذُ ، وَالْإِفْجُوزُ الْأَخْذُ بِالْخِلَافِ ، وَالزَّوْجَةُ إِعْطَاءُ زَوْجِهَا مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ (وَالْمُسْكِينُ : مَنْ قَدَّرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسْبٍ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ) كَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى عَشْرَةٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا سَبْعَةً مَثَلًا (وَالْعَامِلُ سَاعٍ) وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ الزَّكَاةُ (وَكَاتِبٌ) يَكْتَبُ مِنْ أُعْطِيَ وَمَا يَدْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ (وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ) وَهُوَ مَنْ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ (أَوْ ذَوِي السَّهْمَانِ) (لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي) فَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي الزَّكَاةِ بِعَمَلِهِمْ (وَالْمَوْلُفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَنَبَتْهُ ضَمِينَةُ أَوْ) أَسْلَمَ ، وَلَكِنْ (لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامٌ غَيْرُهُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ) وَقِيلَ لَا يُعْطَوْنَ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْلَمْ وَيَرْجَى إِسْلَامُهُ فَلَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَطْعًا لِكُفْرِهِ ، وَكَذَا مَنْ أَوْلُفَتْهُ مِنْ يِقَاتِلُ مِنْ بَلِيهِ مِنَ الْكُفَرَاءِ أَوْ مَانِي الزَّكَاةِ (وَالرَّقَابُ الْمُسْكِينُونَ) كِتَابُهُ هَمِيحَةٌ فَيَدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِّنْ

وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ دُونَ حُلُولِ الدِّينِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا ، وَسَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى عَزَاةٌ لَا فَيَ ، لَهُمْ فَيَقْطَعُونَ مَعَ الْغَنَى . وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِي سَفَرٍ أَوْ مُجْتَازٌ ، وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ ، وَشَرْطُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامَ وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا وَكَذَا مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] مَنْ طَلَبَ زَكَاةَ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقُهُ أَوْ عَدَمَتُهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ ادَّعَى فَقَرًا أَوْ مَسْكِينًا لَمْ يُكَلَّفْ بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَادَّعَى تَلْفَهُ كَلَّفَ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى غَارٍ وَابْنُ سَبِيلٍ بِقَوْلِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ ، وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ عَدَلَيْنِ ،

غَيْرُ زَكَاةٍ سَيَدُهُمْ مَا يُؤَدُّونَ بِهِ النُّجُومَ (وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَبَاحٍ (أُعْطِيَ) وَمِنْهُمْ مَنْ لَزِمَهُ الدِّينُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينَ فِي مَعْصِيَةٍ كَالْخُر (قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ) لِأَنَّ التَّوْبَةَ قَطَعَتْ حُكْمَ مَاقَبِلِهَا (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) أَيِ الْمُسْتَدِينَ بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى وِفَاءِ مَا اسْتَدَانَهُ بِأَنْ يَمْلِكَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ ، وَلَوْ قَضَى دَيْنَهُ عَمَامَةً لَا يَعُودُ مَسْكِينًا فَهَذَا لَا يُعْطَى ، وَأَمَّا لَوْ عَادَ مَسْكِينًا فَالْأَصَحُّ (دُونَ حُلُولِ الدِّينِ) فَلَا يَشْتَرُطُ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ) اسْتَدَانَ (لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ) أَيِ الْحَالِ بَيْنَ الْقَوْمِ كَأَنْ يَخَافَ فِتْنَةً بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ جَاعَتَيْنِ فِي أَمْرِ فَيُسْتَدِينَ مَا يَسْكُنُ بِهِ الْفِتْنَةَ (أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى) إِنْ كَانَ الدِّينُ بَاقِيًا (وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا) يُعْطَى . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الدِّينُ بَاقِيًا فَالْأَصَحُّ لَا يُعْطَى ، وَكَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ ضَمِنَ وَلَزِمَهُ دَيْنٌ إِنْمَا شَرَطَ إِعْسَارُهُ هُوَ وَالْمُضْمُونُ (وَسَبِيلُ اللَّهِ : عَزَاةٌ لَا فَيَ لَهُمْ) أَيِ لَيْسَ لَهُمْ اسْمٌ فِي دِيْوَانِ الْمَرْزُوقَةِ (فَيَقْطَعُونَ مَعَ الْغَنَى) بِخِلَافِ الْمَرْزُوقَةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِي سَفَرٍ) مَبَاحٌ مِنْ مَحَلِّ الزَّكَاةِ (أَوْ مُجْتَازٌ) أَيِ مَارِبِهِ (وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ) بِسَفَرِهِ (وَشَرْطُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ : الْإِسْلَامَ) فَلَا تَدْفَعُ لِكَافِرٍ (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا) وَلَوْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خَمْسُ الْخَمْسِ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيِ عِقَاؤُهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِجُوزٍ لِلْوَالِي أَخَذَهَا .

[فصل] فِي مَقْتَضَى صَرْفِ الزَّكَاةِ وَصِفَةِ مَنْ يَأْخُذُ مِنْهَا (مَنْ طَلَبَ زَكَاةَ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقُهُ ، أَوْ عَدَمُهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَالْأَصَحُّ) أَيِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الدَّافِعُ اسْتِحْقَاقَ الْمُرِيدِ وَلَا عَدَمَهُ (فَإِنْ ادَّعَى) صَرِيدَ الْأَخْذِ (فَقَرًا أَوْ مَسْكِينًا لَمْ يَكَلَّفْ بَيِّنَةٌ) لِعَسْرِهَا (فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ) يَمْنَعُ أَخْذَ الزَّكَاةِ (وَادَّعَى تَلْفَهُ كَلَّفَ) الْبَيِّنَةُ وَهِيَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا) يَكَلَّفُ الْبَيِّنَةَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَكَلَّفُ (وَيُعْطَى غَارٍ وَابْنُ سَبِيلٍ بِقَوْلِهِمَا) بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمْنَعُ (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ) مِنْهُمَا مَا أَخَذَاهُ (وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ إِخْبَارُ عَدَلَيْنِ)

وَيُغْنِي عَنْهَا الْإِسْتِغَاثَةُ ، وَكَذَا تَصَدِّقُ رَبُّ الدِّينِ وَالسَّيِّدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ
وَالْمَسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِفَايَةُ الْعُمَرِ
الْغَالِبِ فَيَشْتَرِي بِهِ عَقَارًا يَسْتَفِيْلُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ ، وَابْنُ
السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصِدَهُ أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ ، وَالْفَارِزُ قَدَرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ ذَاهِبًا
وَرَاجِعًا وَمَقِيمًا هُنَاكَ وَفَرَسًا وَسِلَاحًا ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ ، وَيَهَيِّئُ لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ
مَرْكُوبًا إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يُطْبِقُ الْمَشْيَ ، وَمَا يَنْتَقِلُ عَلَيْهِ الزَّادُ وَمَتَاعُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرًا يَتَنَادَى مِثْلُهُ بِنَفْسِهِ ، وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا
فَقَطُّ فِي الْأَطْهَرِ .

[فصل] يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى
سَبْعَةٍ فَإِنْ قَدَرْنَا بَعْضَهُمْ قَبْلَى الْمَوْجُودِينَ ، وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزَّكَاةِ
الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ، وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ

بِصِفَةِ الشُّهُودِ (وَيُغْنِي عَنْهَا الْإِسْتِغَاثَةُ) بَيْنَ النَّاسِ (وَكَذَا تَصَدِّقُ رَبُّ الدِّينِ) فِي الْفَارِمِ
(وَ) تَصَدِّقُ (السَّيِّدُ) فِي الْمَكَاتِبِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَغْنَى لِاحْتِمَالِ الْمَوَاطَاةِ (وَيُعْطَى الْفَقِيرُ
وَالْمَسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ) يُعْطَى كُلُّ مَنْهُمَا (كِفَايَةُ الْعُمَرِ
الْغَالِبِ) . وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَيَشْتَرِي بِهِ عَقَارًا يَسْتَفِيْلُهُ) وَيَسْتَفِيْلُهُ بِهِ عَنْ الزَّكَاةِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَإِنْ
وَصَلَ إِلَى الْعُمَرِ الْغَالِبِ أُعْطِيَ كِفَايَةً سَنَةً (وَ) يُعْطَى (الْمَكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ) فَطَقَ (وَ) يُعْطَى
(ابْنُ السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصِدَهُ ، أَوْ) مَا يُوَصِّلُهُ (مَوْضِعَ مَالِهِ) إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي طَرِيقِهِ (وَ) يُعْطَى
(الْفَارِزُ قَدَرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ) لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ (ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَمَقِيمًا هُنَاكَ) فِي مَرْصُوعِ الْفَزْوِ أَقْلَ
مِقْدَةٍ يَظُنُّ إِقَامَتَهُ فِيهَا (وَ) يُعْطَى (فَرَسًا وَسِلَاحًا ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ) فَلَا يَسْتَرِدُّ مِنْهُ إِذَا رَجَعَ
(وَيَهَيِّئُ لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ مَرْكُوبًا إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ) كَانَ قَضِيرًا لَكِنْ (كَانَ) كُلُّ مَنْهُمَا (ضَعِيفًا
لَا يُطْبِقُ الْمَشْيَ) فَيُعْطَى الْفَارِزُ مَرْكُوبًا غَيْرَ فَرَسٍ الْحَرْبِ (وَ) يَهَيِّئُ لَهَا (مَا يَنْتَقِلُ عَلَيْهِ) كُلُّ مَنْهُمَا
(الزَّادُ وَمَتَاعُهُ) مِنْ دَابَّةٍ أَوْ مَرْكَبٍ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْمَتَاعُ (قَدَرًا يَتَنَادَى مِثْلُهُ بِنَفْسِهِ) فَلَا يَهَيِّئُ
لَهُ ذَلِكَ (وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ) لِلزَّكَاةِ كَالْفَقْرِ وَالْفَرَمِ (يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا فَطَقَ فِي الْأَطْهَرِ)
وَمُقَابِلُهُ يُعْطَى بِهِمَا .

[فصل] فِي حَكْمِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ (يَجِبُ اسْتِيعَابُ) أَيْ تَعْمِيمُ (الْأَصْنَافِ) الثَّمَانِيَةِ وَلَوْ
بِزَكَاةِ الْفَطْرِ (إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ ، فَإِنْ قَدَرْنَا بَعْضَهُمْ قَبْلَى الْوُجُودِينَ)
مِنْهُمْ نَقَسِمُ بِهِمْ بِالسُّوْبَةِ (وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزَّكَاةِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ،
وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ) آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ وَجُوبًا (إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ) بِأَنْ يَسْهَلَ ضَبْطُهُمْ

وَوَفَى بِهِمُ الْمَالُ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ إِعْطَاؤُهُ ثَلَاثَةً ، وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، لَا بَيْنَ
 أَحَادِ الصَّنَفِ ، إِلَّا أَنْ يُقَسَّمِ الْإِمَامُ فَيَحْرُمَ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ مَعَ تَسَاوِيِ الْحَاجَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ
 مَنَعُ كُلِّ الزَّكَاةِ وَلَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ وَجَبَ النُّقْلُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَجُوزْنَا النُّقْلَ
 وَجَبَ ، وَإِلَّا فَيُرَدُّ عَلَى الْبَاقِينَ ، وَقِيلَ يُنْقَلُ ، وَشَرَطُ السَّاعِي كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا قَبِيحًا
 بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ عُنِيَ لَهُ اخْتِذُ وَدَفْعٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفَقْرُ وَلَيْلِمُ شَهْرًا لِأَخْذِهَا ،
 وَيُسَنُّ وَسَمُ الصَّدَقَةِ وَالْفِيءِ فِي مَوَاضِعَ لَا تَكْثُرُ شَعْرُهُ ، وَيُكْرَهُ فِي الْوَجْهِ . قُلْتُ :
 الْأَمْسَحُ يَحْرُمُ ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لَنْ فَاعِلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 [فصل] صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ : وَتَحِلُّ لِلْفَنَى ، وَكَافِرٍ ، وَدَفْعُهَا سِرًّا ، وَفِي رَمَضَانَ ،
 وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ وَلَهُ مِنْ تِلْكَ مُمْتَنِعَةٌ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ
 حَتَّى يُؤَدَّى مَا عَلَيْهِ . قُلْتُ :

ومعرفة عددهم (ووفى بهم) أى بحاجتهم (المال ، وإلا) بأن لم ينحصروا أو لم يف بهم المال
 (فيجب إعطاء ثلاثة) من كل صنف (وتجب التسوية بين الأصناف) وإن كانت حاجة بعضهم
 أشد (لأين أحاد الصنف إلا أن يقسم الإمام ، فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) وأما المال
 فلا يحرم عليه عند ذلك ، بل يستحب (والأظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب ، ومقابله
 الأجزاء ، وكل ذلك في غير الإمام أما هو فيجوز له النقل (ولو عديم الأصناف في البلد) الذي وجبت
 فيه الزكاة (وجب النقل) إلى أقرب البلاد لبلد الوجوب (أو) عدم (بعضهم) أى الأصناف
 (وجوزنا النقل) مع وجودهم (وجب) نقل نصيب الصنف المعدوم إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد
 (وإلا) بأن لم يجوز النقل (فيرد على الباقيين - وقيل ينقل ، وشروط الساعي كونه حراً عدلاً) في
 الشهادات (قبحاً بأبواب الزكاة ، فإن عُنِيَ لَهُ اخْتِذُ وَدَفْعٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفَقْرُ) فقط وتعتبر باقي الشروط
 إلا الحرية والذكورة (وليعلم) الإمام (شهراً لأخذها) لينتهي أرباب الأموال لدفعها ، والمستحقون
 لأخذها (ويسنّ وسَمُ نعم الصدقة والفيء) وكذلك البغال والخيول والبقرة ، والوسم بالتأثير
 بالسكى بالنار (في موضع) صلب ظاهر (لا يكثر شعره) والأولى في الغنم آذانها ، وفي غيرها أخذها
 (ويكره) الوسم (في الوجه) . قلت الأصح يحرم ، وبه جزم البغوي ، وفي صحيح مسلم لعن فاعله ،
 والله أعلم) وأما الأدنى فيحرم وسمه ويجوز كيه لحاجة بقول أهل الخبرة .

[فصل] في صدقة التطوع (صدقة التطوع سنة) ما لم يستمن بها أخذها على محرم ، وإلحرمت
 (وتحل للفنى) ويكره له أخذها ، وتحرم عليه أن أظهر الفاقة ، والمراد بالفنى : الذي يحرم عليه أخذ الزكاة
 (و) تحل للشخص (كافر) ما لم تكن من أغنيّة تطوّع (ودفعها سرا) إلا إن كان ممن يقتدى به
 وأخلص (وفي رمضان وقريب وجار أفضل) من دفعها لغير من تقدم (ومن عليه دين أو وله من تلمزه
 نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) فيكون التصديق في حقّه خلاف الأولى (قلت :

الأصح تحرير صدقته بما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته أو لدين لا يرجوه وفاء ،
والله أعلم ، وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أوجه : أحدها إن لم يشق عليه
الصبر استحب ، وإلا فلا .

كتاب النكاح

هو مستحب لمحتاج إليه يجد أهله ، فإن فقدها استحب تركه ، ويكسر شهوته
بالصوم ، فإن لم يحتاج كره إن فقد الأهبة ، وإلا فلا ، لكن العيادة أفضل . قلت :
فإن لم يتمد فالنكاح أفضل في الأصح ، فإن وجد الأهبة وبه علة كهرم أو مرض
دائم أو تعين كره ، والله أعلم ، ويستحب دينة بكر .

الأصح تحرير صدقته بما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته (وكذا ما يحتاجه لنفسه ولم يصبر على الإضافة
(أو) يحتاجه (لدين لا يرجوه وفاء) لوتصدق (والله أعلم) ومثل الصدقة الضيافة . وأما إذا صبر
على الإضافة فله التصديق بما يحتاجه لنفسه (وفي استحباب الصدقة بما) أى بكل ما (فضل عن
حاجته) أى كفايته وكفاية من تلزمه نفقته يومه وليته (أوجه : أحدها إن لم يشق عليه الصبر
استحب ، وإلا فلا) يستحب بل يكره . أما الصدقة ببعض ما فضل فستحب مطلقا صبر أم لا ، والمق
بالصدقة حرام يبطلها .

كتاب النكاح

هولعة الضم والجمع . وشرعا عقد يتضمن إباحة وطه بلفظ إنكاح أو تزويج أو تزجه ، والعرب
تطلقه وتريد منه تارة الوطء ، وتارة العقد ، ولكنه عندنا حقيقة في العقد مجاز في الوطء (هو) أى
التزويج بمعنى القبول (مستحب لمحتاج إليه) بأن تنوق نفسه إلى الوطء (يجد أهله) وهى المهر
ونفقة يوم وكسوة فصل (فإن فقدها استحب تركه ، ويكسر شهوته بالصوم) فهو يضعف قوة
الشهوة ، ولا يقطعها بنحو كافور فيكره أن أمكنه إعادة شهوته ، ويحرم إن قطعها (فإن لم يحتاج)
إليه بأن لم تنق إليه نفسه (كره إن فقد الأهبة ، وإلا) بأن لم يفقد الأهبة (قلا) يكره (لكن
العبادة) أى التخلي لها (أفضل) من النكاح إذا كان يقطعها عنها (قلت : فإن لم يتمد) ناقد
الحاجة واجد الأهبة (فالنكاح أفضل) من تركه (في الأصح) ومقابلته تركه أفضل (فإن وجد
الأهبة وبه علة كهرم) وهو كبر السن (أو مرض دائم أو تعين كره ، والله أعلم) والمرأة كالرجل
في هذا التفصيل واحتياجها النفقة بمنزلة الأهبة للرجل (وبستحب دينة) أى تفعل الطاعات وطا
عفة عن المحرمات لافاسقة ، بل قال بعضهم إن نكاح الكافرة أولى من نكاح مسلمة تاركة للصلاة
إذهاب بعض الأئمة إلى ردّها ، والمرادة لا يصح نكاحها بخلاف الكافرة الأصلية (بكر) أى

نَسِيَّةٌ لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً ، وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا سُنَّ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخِطْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ ، وَلَهُ تَكْرِيرُ نَظَرِهِ وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ خَلْيٍ بِالْخَلْيِ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَكَذَا وَجْهَيْهَا وَكَفَيْهَا عِنْدَ خَوْفِ فِتْنَةٍ ، وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَيَحِلُّ مَاسِوَاهُ ، وَقِيلَ مَا يَبْدُو فِي الْمَهْنَةِ فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ حَلُّ النَّظَرِ بِالْإِشْهَوَةِ إِلَى الْأَمَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَإِلَى صَغِيرَةٍ إِلَّا الْفَرْجَ ، وَأَنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ تَمَسُّوحٌ كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ ، وَأَنْ الْمُرَاهِقَ كَالْبَالِغِ وَيَحِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ،

غير مدخول بها (نسيية) أي طيبة الأصل معروفة لا يبت فاسق ولا لقيطة لا يعرف لها أب (ليست قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة ، وهي أولى من الأجنبية (وإذا قصد نكاحها) ورجا إجابته (سنَّ نظره إليها قبل الخطة) وبعد العزم على النكاح (وإن لم تأذن) هي ولاولها (وله تكرير نظره) أن احتاج (ولا ينظر) من الحرة (غير الوجه والكفين) ظهرا وبطنا . وأما غير الحرة فينظر إلى ماعدا ما بين السرة والركبة (ويحرم نظر خل) أي غير محبوب (بالغ) ولو شغها (إلى عورة حرة) والمراد بعورتها ماعدا الوجه والكفين (كبيرة) وهي من بلغت حدا تستهي فيه (أجنبية) وهي من ليست من المحارم (وكذا وجهها وكفيها عند خوف فتنة) تدعو إلى الاختلاء بها وكذا إذا كان يتلذذ بالنظر المجرد (وكذا) يحرم النظر إليهما (عند الأمن) من الفتنة وعدم الشهوة (على الصحيح) ومقابله لا يحرم ، وظاهر كلامه أنها ليسا بعورة ، وإنما أحلقها في محرم النظر ، وإطلاقة الكبيرة يشمل العجوز التي لا تستهي ، وصوت المرأة ليس بعورة (ولا ينظر من محرمه) بنسب أو رضاع ما (بين سرة وركبة) أي يحرم ذلك (ويحل) نظر (ماسواه) من غير شهوة فيحل نظر السرة والركبة من المحرم (وقيل) إنما يحل نظر (ما يبدو في المهنة فقط) وهي الخدمة ، وذلك هو الوجه والرأس والعنق واليد إلى المرفق والرجل إلى الركبة (والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين سرة وركبة) فلا يحل ، ومقابله يحرم إلا ما يبدو في المهنة ، وقيل يحرم نظرها كلها كالحرة وهو المعتمد (و) الأصح حل النظر (إلى صغيرة) لا تستهي ، ومقابله يقول هي كالأنات (إلا الفرج) فلا يحل نظره ، وجوز القاضى ، وفرج الصغير كفرج الصغيرة . وقال المتولى : يجوز نظره إلى التمييز (و) الأصح (أن نظر العبد إلى سيده) العفيفة (ونظر تمسوح) وهو مقطوع الذكر والأنثيين إلى أجنبية (كالنظر إلى محرم) فيحل نظرها إليها بلا شهوة إلى ماعدا ما بين السرة والركبة ، ومقابل الأصح يحرم نظرها كغيرها (و) الأصح (أن المراهق) وهو من قارب الحلم في نظره للأجنبية (كالبالغ) ومقابل الأصح له النظر كالمحرم (ويحل) نفاذ رجل إلى رجل إلا ما بين سرة وركبة (ولومن ابن) ونقل القاضى عن علي رضي الله عنه :

وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ . قُلْتُ : وَكَذَا يَنْبِذُهَا فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ ، وَالْأَصْحُ هُنْدُ
 الْمُحْتَمِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ امْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ ، وَالْأَصْحُ
 تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيٍّ إِلَى مُسْلِمَةٍ ، وَجَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ سِوَى مَا يَنْتَنِي سُرِّيَّةَ
 وَرُكْبَتِهِ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً . قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ كَهَوِّ إِلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَظَرُهَا
 إِلَى غَيْرِهَا كَعَكْسِهِ ، وَمَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ الْمَسُّ ، وَمُبَاحَانِ لِفَضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ .
 قُلْتُ : وَيَبَاحُ النَّظَرُ لِمَا مَلَّهَ وَشَبَّاهَهُ ، وَتَعْلِيمُ وَتَحْوِيهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلزَّوْجِ
 النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا .

[فصل] تَحْلِيلُ خِطْبَةِ خَلِيفَةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ،

الْفَتْحُ فِي الْجَمَامِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ (وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ) وَلَا يَخْتَصُّ بِالْأَمْرَدِ ، بَلِ الْمَحْرَمُ وَالرَّجُلُ
 يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِمْ بِشَهْوَةٍ (قُلْتُ : وَكَذَا يَنْبِذُهَا) وَإِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ (فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ) فَهُوَ كَالْمَرْأَةِ ،
 وَلَكِنْ أَنْكَرُوا عَلَى الْمُصَنِّفِ نِسْبَةَ هَذَا الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَهُوَ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ (وَالْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ
 الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ) فِي حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهَا لِأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ) الْبَالِغَةُ (مَعَ مَرْأَةٍ) فِي
 النَّظَرِ (كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ) فَيَجُوزُ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ إِلَى مَا عَدَا مَا يَنْتَنِي السَّرَّةَ وَالرَّكْبَةَ ، وَيَحْرُمُ مَعَ الشَّهْوَةِ
 وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ (وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيٍّ) أَيْ كَافِرَةٍ (إِلَى مُسْلِمَةٍ) نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تَرَى مِنْهَا مَا يَبْدُو
 عِنْدَ الْمَهْنَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَقُولُ هِيَ مَعَهَا كَالرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ (وَ) الْأَصْحُ (جَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ
 إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ سِوَى مَا يَنْتَنِي سُرِّيَّةَ وَرُكْبَتِهِ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً) وَلَمْ تَنْظُرْ بِشَهْوَةٍ (قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ)
 فَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَسْتَرَّ مَا يَحِلُّ أَنْ الْمَرْأَةُ تَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْهُ (كَهَوِّ إِلَيْهَا) أَيْ كَنْظَرِهِ إِلَيْهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
 وَنَظَرُهَا إِلَى غَيْرِهَا كَعَكْسِهِ) أَيْ كَنْظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مَحْرَمِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ غَيْرَ عَوْرَتِهِ فِي
 الصَّلَاةِ (وَمَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ الْمَسُّ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي إِثَارَةِ الشَّهْوَةِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ نَفْذَ
 الرَّجُلِ بِلَحَائِلَ ، وَيجوزُ مِنْ فَوْقِ إِزَارِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً وَلَمْ تَكُنْ شَهْوَةً (وَمُبَاحَانِ) أَيْ الْمَسُّ
 وَالنَّظَرُ (لِفَضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ) وَلَوْ فِي فَرْجٍ ، فَيَبَاحُ لِلرَّجُلِ مَدَاوِةَ الْمَرْأَةِ إِنْ لَمْ تَقْنِ امْرَأَةً فِي ذَلِكَ
 وَكَانَ مَعَ وَجُودِ مَنْ يَنْعِي الْخَلَاةَ (قُلْتُ : وَيَبَاحُ النَّظَرُ) مِنَ الْأُجْنَبِيِّ (لِمُعَامَلَةٍ) كَبَيْعٍ (وَشَهَادَةٍ)
 حَتَّى يَجُوزَ النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا (وَتَعْلِيمُ) فَيَجُوزُ النَّظَرُ لِلْأَمْرَدِ وَالْمَرْأَةِ لِتَعْلِيمِ وَاجِبٍ
 أَوْ مُنْدُوبٍ أَوْ حَتَّاجٍ إِلَيْهِ مِنَ الصَّنَائِعِ (وَتَحْوِيهَا) أَيْ الْمَذْكُورَاتِ كَمَا كَمْ يَرِيدُ تَحْلِيلَ امْرَأَةٍ أَوْ
 الْحَكْمَ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدُمُ (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرَهُ
 مُتَصِلًا حَرَّمَ نَظَرَهُ مُنْفَصِلًا كَشَعْرَةِ عَانَةِ (وَلِلزَّوْجِ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا) أَيْ زَوْجَتِهِ وَلَوْ الْفَرْجَ وَلَكِنْ
 يَكْرَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَنِهَا ، وَالْحُلُّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَأَمَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ وَهِيَ كَالْمَحْرَمِ .

[فصل] فِي الْخُطْبَةِ بِكُسْرِ الْخَاءِ ، وَهِيَ : التَّمَنُّاسُ الْخَاطِبُ النَّسَكَاحُ مِنْ جِهَةِ الْمُخْطُوبَةِ (تَحْلِيلُ
 خِطْبَةِ خَلِيفَةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَهَدَّةٍ) وَهِيَ جَمِيعُ الْمَوَانِعِ تَعْرِضًا وَتَصَرُّفًا ، فَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعُ حُرُمٍ

لَا تَصْرِيحٌ مُلْتَمَذَّةٌ ، وَلَا تَعْرِضٌ لِرَجْعَةٍ ، وَيَحِلُّ تَعْرِضٌ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ وَكَذَا لِبَائِنٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِاجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ ، لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمِنْ اسْتِشْيَارٍ فِي خَاطِبٍ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةِ قَبْلِ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ خُطِبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِلْتُ صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ طَالَ الدَّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحَّ .

[فصل] إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ زَوْجُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ ، وَقَبُولٍ : بِأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا

أَنْ يَخْطُبَ خَامِسَةً (لَا) يَحِلُّ (تَصْرِيحٌ لِمُعْتَدَةٍ) رَجْعِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بَائِنًا أَوْ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ (وَلَا تَعْرِضٌ لِرَجْعِيَّةٍ) وَالتَّصْرِيحُ مَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ كَأَرْبَعِ زَوَاجِكَ ، وَالتَّعْرِضُ مَا يَحْتَمِلُ الرَّغْبَةَ وَعَدَمَهَا كَقَوْلِهِ أَنْتَ جِيلَةٌ أَوْ رُبَّ رَاغِبٍ فِيكَ (وَيَحِلُّ تَعْرِضٌ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ) وَلَوْ حَامِلًا (وَكَذَا لِبَائِنٍ) بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَهُ الْمَنْعُ (وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِاجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) مَعَ ظُهُورِ الرِّضَا لِأَحْيَاءٍ ، وَاعْرَاضِهِ وَاعْرَاضِ الْمَحْيِيِّ مِثْلَ الْإِذْنِ ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ صُرْحٌ بِاجَابَتِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي بِهَا أَوْ بِالْحَرَمَةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ) بِأَنْ سَكَتَ عَنِ التَّصْرِيحِ لِلْخَاطِبِ بِاجَابَةٍ أَوْ رَدٍّ (لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَهُ تَحْرُمُ (وَمِنْ اسْتِشْيَارٍ فِي خَاطِبٍ) أَوْ مَخْطُوبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ يَرِيدُ الْاجْتِمَاعَ عَلَيْهِ لِنَحْوِ مَعَامَلَةٍ (ذَكَرَ) الْمُسْتَشَارَ وَجَوَّابَ (مَسَاوِيَهُ) أَيْ عِيُوبِهِ (بِصِدْقٍ) إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ عَنْ صِحَّتِهِ إِلَّا بِذِكْرِهَا ، فَإِنْ انْدَفَعَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَسَاوِيِ كَقَوْلِهِ لَا نَصَاحَةَ حَرَمَ ذِكْرُهَا ، وَتَجِبُ النَّصِيحَةُ أَيْضًا بِذِكْرِ الْمَسَاوِيِ إِذَا عُلِمَ إِرَادَةُ اجْتِمَاعِهِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِرْهُ (وَيُسْتَحَبُّ) لِلْخَاطِبِ (تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ) بِضَمِّ الْخَاءِ ، وَهِيَ كَلَامٌ مُفْتَتِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ مَخْتَمٌ بِالْوَصِيَّةِ وَالْبَدْعَاءِ (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) بِكسر الْخَاءِ ، وَهِيَ التَّمَنُّاسُ التَّزْوِيجُ (و) تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ أُخْرَى (قَبْلَ الْعَقْدِ) وَلَوْ خُطِبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِلْتُ (نِكَاحَهَا) (صَحَّ النِّكَاحُ) مَعَ تَحْلُلِ الْخُطْبَةِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلَهُ لَا يَصِحُّ (بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ) الذِّكْرُ (قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ) ذَلِكَ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَإِنْ طَالَ الدَّكْرُ الْفَاصِلُ) بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ هَرَفًا (لَمْ يَصِحَّ) النِّكَاحُ .

[فصل] فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ : صِغَةُ وَزَوْجَةٍ وَشَاهِدَانِ وَزَوْجٌ رَوِيٌّ وَهَمَّا الْعَاقِدَانِ وَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ ، فَقَالَ (إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ) قَوْلُ الْوَلِيِّ (زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ) ابْنَتِي مَثَلًا (وَقَبُولٍ) وَهُوَ (أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُهَا) (أَوْ نَكَحْتُهَا) (أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا)

أَوْ تَزَوَّجَهَا ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ لَفْظِ الزَّوْجِ عَلَى الْوَلِيِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ
الْإِنْكَاحِ ، وَيَصِحُّ بِالْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِكِنَايَةِ قَطْعًا ، وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ فَقَالَ
قَبْلُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ : زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُكَ أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ تَزَوَّجَهَا
فَقَالَ تَزَوَّجْتُ صَحٌّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ، وَلَوْ بَشَّرَ بِوَلَدٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ
زَوَّجْتُكُمَا ، أَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَّقْتُ وَاعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا فَالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ
وَلَا تَوْقِيْتُهُ ، وَلَا نِكَاحُ الشَّفَارِ ، وَهُوَ زَوَّجْتُكُمَا عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِنْتِكَ وَبُضْعُ كُلِّ
وَاحِدَةٍ صَدَاقُ الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا فَلَا صَحِّ الصَّعَّةُ ، وَلَوْ
سَمِيََا مَالًا مَعَ جَعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ،
وَشَرْطُهُمَا حُرِّيَّةٌ وَذُكُورَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَسْمَعٌ وَبَصَرٌ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ،

أَوْ تَزَوَّجَهَا (ولا بد من ذكر المفعول في الجانبين) (ويصح تقديم لفظ الزوج على) لفظ (الولي)
فيقول الزوج زوجني ابنتك فيقول الولي زوجتكها (ولا يصح) عقد النكاح (إلا بلفظ التزويج
أو الانكاح) دون الهبة أو التمليك (ويصح بالمجمعة) وإن أحسن العربية (في الأصح) ومقابله
لا يصح اعتبارا باللفظ الوارد فيجب الصبر إلى أن يتعلمه ، وحمل الخلاف إذا فهم كل من العاقدين
كلام الآخر والا فلا يصح (لا بكناية قطعا) في الصيغة كأحللتك ابنتي . أما في المعقود عليه كزوجتك
بنتي ونوبا معينة فانه يصح (ولو قال) الولي (زوجتك فقال) الزوج (قبلت) واقتصر عليه
(لم ينقذ على المذهب) وفي قول ينقذ بذلك (ولو قال زوجني) بنتك الخ (فقال) الولي له
(زوجتك) إلى أخوه (أو قال الولي تزوجها) أي ابنتي (فقال تزوجت) الخ (صح) النكاح
وإن لم يقبل الزوج بعد ذلك (ولا يصح تعليقه) كذا طلعت الشمس فقد زوجتك ابنتي (ولو بشر
بولده فقال) لآخر (إن كان أتى فقد تزوجتكها ، أو قال إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتكها)
وكانت أذنت لأبيها في زواجها (فالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ) أي السكاح في النور المذكورة (ولا) يصح
(توقيته) أي السكاج بمدة معلومة أو مجهولة (ولا) يصح (نكاح الشفار) بكسر الشين
(وهو) قول الولي (زوجتكها) أي ابنتي مثلا (على أن تزوجني بنتك و بضع كل واحدة)
منهما (صدق الأخرى فيقبل) ذلك ويقول تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت (فإن
لم يجعل البضع صداقا) بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل (فالأصح الصحة)
لأنه ليس فيه إلا شرط عقد في عقد ، وذلك لا يفسد النكاح ، ومقابل الأصح لا يصح (ولو سميا
مالا مع جعل البضع صداقا) كقوله و بضع كل منهما وألف صداق الأخرى (بطل) عقد كل
منهما (في الأصح) ومقابله يصح (ولا يصح) النكاح (إلا بحضرة شاهدين ، وشروطهما حربة)
فلا ينقذ بمن فيه رق (وذكورة) فلا ينقذ بالنساء ولا برجل وامرأتين (وعدالة) ولو ظاهرة
فلا ينقذ بفاسقين (وسمع) فلا ينقذ بأصم (وبصر) فلا ينقذ بأعمى (وفي الأعمى وجه)

وَالْأَصَحُّ انْعَادُهُ بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُّوهُمَا ، وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،
لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامَ وَالْحُرِّيَّةِ ، وَلَوْ بَانَ فَسَقُ الشَّاهِدَيْنِ الْقَدْرَ فَبَادِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
وَلِئَمَّا يَبِينُ بَيِّنَةٌ أَوْ اتَّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَا أَثَرُ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ ، وَلَوْ
اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرْقَ بَيْنَهُمَا ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا
فَكُلُّهُ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ .

[فصل] لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ ، وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا
لِأَحَدٍ ، وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ ، لَا الْحَدَّ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ
بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ
عَلَى الْجَدِيدِ ، وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ ،

بَانْعَادِ النِّكَاحِ بِهِ (وَالْأَصَحُّ انْعَادُهُ بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُّوهُمَا) وَمُقَابِلُهُ لَا يَنْعَقِدُ (وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي
الْعَدَالَةِ) وَهُمَا الْمَعْرُوفَانِ بِهَا ظَاهِرًا بِدُونِ تَرْكِهٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ لَا بَدَّةَ
مِنَ الْعَدَالَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ (لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامَ وَالْحُرِّيَّةِ) بِأَنْ يَكُونَ بِحُجَّةٍ يَخْتَلِطُ بِهَا الْكُفَّارُ وَالْمَسَامُونَ
وَالْأَحْرَارُ وَالْأَرْقَاءُ فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِأَحَدٍ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ بِطَانًا (وَلَوْ بَانَ فَسَقُ
الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَبَاطِلٌ) أَيْ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَكْتَفِي بِالسُّتْرِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَلَا يَضُرُّ
التَّبَيُّنُ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلِئَمَّا يَبِينُ) فَسَقُ الشَّاهِدِ (بَيِّنَةٌ) يَقُومُ بِهِ حَسْبُهُ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا عِنْدَ الْعَقْدِ
(أَوْ اتَّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ) عَلَى فَسَقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّهِمَا كَرُجُوعٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ . أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ لِاسْقَاطِ
التَّحْلِيلِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمَا عِنْدَ الْقَاضِي (وَلَا أَثَرُ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ) عِنْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْحَقَّ
لِهُمَا (وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ) أَيْ بِالْفُسْقِ (الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرْقَ بَيْنَهُمَا) وَهِيَ فِرْقَةٌ فَسَخَ لَانْتِقَاصِ
عَدَدِ الطَّلَاقِ (وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ (فَكُلُّهُ) لِأَنَّ حَكْمَ اعْتِرَافِهِ
مَقْصُورٌ عَلَيْهِ (وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ) بِالنِّكَاحِ (حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا) بِأَنْ نَكُونَ
غَيْرَ مُجْبَرَةٍ (وَلَا يُشْتَرَطُ) وَيَكْفِي إِقْرَارُهَا وَإِخْبَارُ الْوَلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ .

[فصل] فِي عَاقِدِ النِّكَاحِ (لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ) وَلَا بِغَيْرِهِ سِوَاهِ الْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ (وَلَا)
تَزَوِّجُ (غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ) عَنِ الْوَلِيِّ (وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا لِأَحَدٍ) بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ (وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ
بِلَاوَلِيٍّ) كَتَزْوِيجِهَا نَفْسَهَا أَوْ بِوَلِيِّ بِلَا شُهُودٍ (يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ) لِفُسَادِ النِّكَاحِ فَلَا يُجِبُّ الْمَسْحُ
(لَا) يُوجِبُ الْوَطْءُ الْمَذْكُورَ (الْحَدَّ) لِنَشْأَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَفْتَقِرْ فِي حُجَّةِ نِكَاحِهِ
لَهَا إِلَى مَحَلٍّ (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ) عَلَى مَوْلِيَّتِهِ (بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ) وَقَدْ اِلْتَفَافُ ، بِأَنْ
كَانَ مُجْبَرًا وَالزَّوْجُ كَفَهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا (فَلَا) يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ
الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ) الْحُرَّةِ بَكَرًا كَانَتْ أَوْ ثِيَابًا (بِالنِّكَاحِ) مِنْ زَوْجٍ دَلُوْغٍ كَفَهُ صَدَّقَهَا (عَلَى
الْجَدِيدِ) وَإِنْ كَذَبَهَا الْوَلِيُّ وَالشَّاهِدَانِ ، وَفِي الْقَدِيمِ عَدَمُ الْقَبُولِ (وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ

أو كبيرة بغير إذنهما، ويستحب استئذانها، وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها، فإن كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ، والجد كالأب عند عدمه، وسواء زالت البكارة بوطء حلال أو حرام، ولا أثر لزوالها بلا وطء كسقطه في الأصح، ومن على حاشية النسب كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال، وتزوج الثيب البالغة يصريح الإذن، ويكتفي في البكر سكوتها في الأصح، والمعنى، والسلطان كالآخر، وأحق الأولياء أب ثم جد ثم أبوه ثم أخ لأبوين أو لأب ثم ابنه وإن سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالإرث، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر، ولا يزوج ابن بنته، فإن كان ابن ابن عم أو ممتقا أو قاضيا زوج به، فإن لم يوجد نسيب زوج للمعنى ثم عصبته، كالإرث، ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية، ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح، فإذا ماتت زوج من له الولاء، فإن فقد المعنى وعصبته زوج السلطان، وكذا يزوج

أو كبيرة بغير إذنهما، ويستحب استئذانها) أى الكبيرة (وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها، فإن كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ، والجد كالأب عند عدمه) أو عدم أهليته (وسواء) فيها ذكر في الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لزوالها بلا وطء كسقطه في الأصح) فهى كال بكر من جهة الاجبار، ومقابل الأصح هى كال ثيب (ومن على حاشية النسب) أى فيها (كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال) أى بكر كانت أو ثيبا ولا مجنونة ولو كبيرة (وتزوج الثيب البالغة يصريح الإذن) للأب أو غيره (ويكتفى في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها) بالنسبة للنسكاح. وأما بالنسبة للمهر فلا بد من التصريح (في الأصح) ومقابلة لا يكتفى لمن على حاشية النسب (والمعنى والسلطان كالآخر) فيما تقدم من الأحكام فلا يزوج الصغيرة بحال (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب ثم جد) أبواب (ثم أبوه، ثم أخ لأبوين أو لأب، ثم ابنه، وإن سفل، ثم عم) لأبوين أو لأب ثم ابنه (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالإرث، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر) وكذا ابن الأخ والعم وابن عم، ومقابلة هم سواء (ولا يزوج ابن بنته، فإن كان ابن ابن عم أو ممتقا أو قاضيا زوج به) فلا تضره البتة (فإن لم يوجد) من الأولياء (نسيب) أى ذونسب (زوج المعنى) الرجل (ثم عصبته) بحق الولاء، (كالإرث، ويزوج عتيقة المرأة) إذا فقد ولي العتيقة من النسيب (من يزوج المعتقة مادامت حية) فيزوجها الأب، ثم الجد، ثم بقية الأولياء برضا العتيقة (ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح) ومقابلة يعتبر (فإذا مات) أى المعتقة (زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها، ففي حياتها كان يقدم أبوها وبعدهم عنها، ثم ابنه على ترتيب عصبة الولاء (فإن فقد المعنى وعصبته زوج السلطان) المرأة التى فى محل ولايته (وكذا يزوج) السلطان

إِذَا عَصَلَ الْقَرِيبُ وَالْمَعْتِقُ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَصْلُ إِذَا دَعَتْ بِاللَّيْثَةِ عَاقِلَةً إِلَى كُفِّهِ
وَأَمْتَنَعَ وَلَوْ عَيَّنَتْ كُفُّوا وَأَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَوْلَايَةِ لِرَقِيقٍ وَصِيٍّ وَبُحْنُونٍ وَمُخْتَلٍّ النَّظَرِ بِهَرَمٍ أَوْ خَيْلٍ ، وَكَذَا
مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بِبَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَالُوا لَوْلَايَةِ لِلْأَبْعَدِ ،
وَالْإِعْمَاءِ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا أُنْتَظَرُ لِإِفَاقَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدُومُ أَيْلَمًا أُنْتَظَرُ ، وَقِيلَ
لِلْأَبْعَدِ ، وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا لَوْلَايَةِ لِلْفَاسِقِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَلِي الْكَافِرُ
الْكَافِرَةَ ، وَإِحْرَامُ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ أَوْ الزَّوْجَةِ يَمْنَعُ حِجَّةَ النِّكَاحِ ، وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ فِي
الْأَصَحِّ ، فَيَزُوجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ ، لَا الْأَبْعَدُ . قُلْتُ : وَلَوْ أُخْرِمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ
فَعَقْدُ وَكِيلِهِ الْحَلَالُ لَمْ يَصِحَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ زَوْجِ السُّلْطَانِ ،
وَدُونَهُمَا لَا يَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

(إذا عضل) أى امتنع من التزويج (القريب) ولو مجبرا (والمعنى) فيزوج الحاكم ، ولا تنتقل
للأبعد إذا كان العضل دون ثلاث ، فإن كان ثلاثا زوج الأبعد (وإنما يحصل العضل إذا دعت
بالغة عاقلة إلى كفه وامتنع) الولي من تزويجه ، فإن دعت إلى غير كفه ، كان له الامتناع (ولو
عينت كفوا وأراد الأب غيره فله ذلك في الأصح) لأنه أكل نظرا منها ، ومقابله يلزمه إجابتها
إعفافا لها .

[فصل] في موانع ولاية النكاح (لاولاية لرقيق) ولو مبعضا ، ويجوز كون الرقيق وكيلا
في القبول دون الإيجاب (و) لا (صبي ومجنون ومختل النظر بهرم) وهو كبر السن (أو خبل)
وهو فساد العقل (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) وقيل بلى ، ونوكيله كتوكيل الرقيق
فيصح في القبول دون الإيجاب (ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد) لافرق
في ذلك بين النسب والولاء ، فإن زال المانع عادت الولاية (والإعفاء إن كان لا يدوم غالبا انتظر
إفاقته وإن كان بدوم أيلما انتظره وقيل الولاية للأبعد) كالجنون (ولا يقدر العمى في الأصح)
ومقابله يقدر لأنه يؤثر في الشهادة فأشبهه الصغر (ولولاية لفاسيق) غير الإمام الأعظم مجبرا كان
أولا (على المذهب) بل تنتقل الولاية للأبعد ، وقيل بلى وإذ اناب زوج في الحال ولا ينتظر استبرأؤه
(ويلى الكافر الكافرة) الأصلية ولو اختلفت عقيدتهما أو كان الزوج مساهما (وإسوا أحد
العاقدين أو الزوجة يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية) للأبعد (في الأصح) ومقابله ينقل كالجنون ، وإذا
لم ينقلها (فيزوج السلطان عند إسوا الولي لا الأبعد . قلت : ولو أسوا الولي أو الزوج) بعد توكيله
في التزويج (فعقد وكيله الحلال لم يصح ، والله أعلم) لأن الموكل لا يملكه فقرعه أولى (ولو غلب)
الولي (الأقرب إلى مرحلتين) ولا وكيل له (زوج السلطان) أى سلطان بلدها أو نائبه لا الأبعد
(ودونهما) أى المرحلتين (لا يزوج إلا بإذنه في الأصح) فراجع ليحضر أو يوكل ، ومقابل الأصح

وَالْمُجْبِرُ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ ، وَغَيْرُ الْمُجْبِرِ إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلٍّ ،
وَإِنْ نَهَتْهُ فَلَا ، وَإِنْ قَالَتْ : زَوَّجْنِي فَلَهُ التَّوَكِيلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا
فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ ، وَلَيْقُلْ
الْوَلِيُّ لَوْ كَيْلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا ، فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ، وَيَلْزَمُ
الْمُجْبِرُ تَزْوِيجُ مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ وَبِحُجُونٍ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ ، لَا صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ ، وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ
وغيره إِنْ تَعَيَّنَ إِجَابَةُ مُلْتَمِسَةِ التَّزْوِيجِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَخَوَةٍ فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ
لِزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاكَ فِي دَرَجَةٍ اسْتَعِيبَ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَقْرَبُهُمْ
وَأَسْنَهُمْ بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاحَوْا أَقْرَع ، فَلَوْ زَوَّجَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أُذِنَتْ
لِكُلِّ مِنْهُمْ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا ،

بِزَوْجِ السُّلْطَانِ (وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يَشْتَرَطُ) فِي جَوَازِ التَّوَكِيلِ (تَعْيِينُ
الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرْطِ تَعْيِينِهِ (وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ)
وَلَا كُفُوًا طَلَبَ أَكْفَاءَ مِنْهُ (وَغَيْرُ الْمُجْبِرِ إِنْ نَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلٍّ ، وَإِنْ نَهَتْهُ عَنِ التَّوَكِيلِ) مَعَ إِذْنِهَا
فِي التَّزْوِيجِ (فَلَا) بَوَكُلٍ (وَإِنْ قَالَتْ) لَهُ (زَوَّجْنِي) وَلَمْ تَعْرِضْ لِلتَّوَكِيلِ بِنَهْيٍ وَلَا غَيْرِهِ (فَلَهُ
التَّوَكِيلُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا بَوَكُلٍ (وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ) تَوَكِيلُهُ
(عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَصِحُّ (وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ) لِلزَّوْجِ (زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ) وَإِذَا لَمْ
تَعْرِفْ بِذَلِكَ لَا بَدَّ مِنْ رَفْعِ نِسْبَتِهَا حَتَّى تَتَبَيَّنَ (وَلَيْقُلْ الْوَلِيُّ لَوْ كَيْلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا) مَوْكَاتُ
(فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ) فَإِنْ تَرَكَ لَفْظُهُ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا هَلُمَّ الشُّهُودُ فِي الْأَوَّلَى
التَّوَكِيلُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ وَالْوَلِيُّ ، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّصَرُّعِ (وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَ
مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ) مَحْتَاةٍ (وَمَحْنُونٍ) بِالْفَقْدِ (ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ) لِلنِّكَاحِ ، فَإِنْ نَقَطَ جُنُونُهَا لَمْ يُزَوَّجْ
حَتَّى يَفِيقَ وَيَأْذَنَ ، فَالْزَّوْمُ لَهُ شَرْطَانِ : الْبُلُوغُ ، وَالْإِحْتِيَاجُ (لِصَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ) فَلَا يَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَهُمَا
(وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرَ وَغَيْرَهُ إِنْ تَعَيَّنَ) كَأَخٍ وَاحِدٍ (إِجَابَةُ مُلْتَمِسَةِ التَّزْوِيجِ) الْبَالِغَةُ إِنْ دَعَتْ إِلَى كُفَاءٍ
فَإِنْ امْتَنَعَ أُمُّ (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَخَوَةٍ) أَوْ أَعْمَامُ مُسْتَوِينَ (فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ) التَّزْوِيجَ (لَزِمَهُ
الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ الْمَنْعُ لَا مَكَانَهُ بغيره (وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاكَ فِي دَرَجَةٍ) أَشْقَاءُ كَأَخَوَةٍ وَأَوْلَبُ وَأُذِنَتْ
لِكُلِّ مِنْهُمْ (اسْتَعِيبَ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَقْرَبُهُمْ) بَبَابِ النِّكَاحِ (وَ) بَعْدَهُ أَوْرَعُهُمْ ، وَبَعْدَهُ (أَسْنَهُمْ
بِرِضَاهُمْ) أَيْ الْبَاقِينَ (فَإِنْ تَشَاحَوْا) بِأَنْ قَالَ كُلُّ إِنَّا أَزَوَّجَ (أَقْرَع) بَيْنَهُمْ (فَلَوْ زَوَّجَ) غَيْرُ
مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ (أَنْ يُزَوِّجَهَا) (صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ، وَلَوْ
زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْرَعُوا بِأَنْ هَجَمَ وَعَقْدَ صَحَّ جُزْأً (وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا)

فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ فَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِنْ وَقَعَ مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ وَالْمَعِيَّةُ فَبَاطِلَانِ ،
وَكَذَا لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ
وَجَبَّ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَتَّبَعَ ، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عَلَيْهَا بِسَبْقِهِ سَمِعَتْ دَعْوَاهُمَا بِنَاءً عَلَى
الْجَدِيدِ ، وَهُوَ قَبُولُ إِقْرَارِهَا بِالنِّكَاحِ ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ حُلْفَتُهَا ، وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا
ثَبَّتَ نِكَاحُهَا وَتَمَّاعُ دَعْوَى الْآخَرِ ، وَتَحْلِفُهَا لَهُ يُنْبِئُ عَلَى التَّوَلُّينِ فِيمَنْ قَالَ :
هَذَا لِزَيْدٍ بَلْ لَعَمْرُو هَلْ يَغْرُمُ لَعَمْرُو إِنْ قُلْنَا نَعَمْ فَتَعَمَّ ، وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفٌ عَقْدِي فِي
تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخَرَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَزُوجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلْ
يُزَوِّجُهُ ابْنُ عَمِّهِ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَأُولَى لَهَا
زَوْجَةً مِنْ فَوْقِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتُهُ ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُوكِّلَ وَكِيلًا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكِيلَيْنِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ .

وقد أذنت لسكل منهم وكل من الزوجين كفه (فإن عرف السابق فهو الصحيح وإن وقع مامعا أو جهل
السبق والمعينة فباطلان ، وكذا لو عرف سبق أحدهما ولم يتعين) بأن لم ترج معرفته فباطلان (على
المذهب) وقيل يوقف الأمر حتى يتبين (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى
يتبين) السابق فلا يعمل لأحدهما الاستمتاع بها ولا تفكيح غيرها إلا بينوتها منهما بطلاق أو
موت وتنقض عتتها (فإن ادعى كل زوج عساه بسبقه) أى سبق نكاحه معينة (سمعت دعواهما
بناء على الجديد ، وهو قبول إقرارها بالنكاح) وأما إذا ادعى كل زوج على الآخر فلا تسمع ، وأما
على القديم فلا تسمع عليها (فإن أنكرت حلفت) بالبناء للجهول على نفي العلم لسكل يمين (وإن
أقرت لأحدهما ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى) الزوج (الآخر) عليها (وتحليفها له
ينبئ على القولين فيمن قال هذا لزيد بل لعمرى ، هل يغرم لعمرى ؟ إن قلنا نعم) وهو أظهر
القولين هناك (نعم) أى فنسمع الدعوى هنا للزوج الآخر ، وله التحليف رجاء أن تقر فيغرمها مهر
المثل وإن لم تحصل له الزوجية (ولو تولى طرفي عقد في تزويج بنت ابنه ببن ابنه الآخر صح في
الأصح) ومقابله لا يصح لأن خطاب الانسان مع نفسه لا ينظم ، وعلى المسحة لابد من إيجاب
وقبول وكون الجذب مجبرا ، فلو كانت بنت ابنه ثيبا بالغة وأذنت لم يصح (ولا يزوج ابن العم نفسه
بل يزوجه ابن عمه في درجته ، فإن فقد) من في درجته كأن كان شقيقا وسعه ابن عم لأب (فالقاضي)
ولا تنتقل للابعد (فلو أراد القاضي نكاح من لأولى لها زوجه من فوقه) كالسلطان (من الولاة
أو خليفته) أى القاضي (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين لا يجوز أن يوكل وكيلا في أحدهما)
ويتولى هو الطرف الآخر (أو وكيلين فيهما) أى واحدا في الإيجاب وآخر في القبول (في الأصح)
ومقابله يجوز لانقاده بأربعة

[فصل] زَوْجَهَا الْوَلِيَّ غَيْرَ كُفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ صَحَّ ، وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اعْتِرَاضٌ ، وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ ، وَفِي قَوْلِي يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكَرَا صَغِيرَةٍ أَوْ بِالْغَلَّةِ غَيْرَ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بِاطْلٍ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ ، وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ ، وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَوْلَى لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَقَعَلَ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ . وَخِصَالُ الْكِفَاءَةِ : سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ وَحُرِّيَّةٌ ، فَالْزَّيْقُ لَيْسَ كُفُّوا الْحُرَّةُ ، وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفُّوا الْحُرَّةُ أَصْلِيَّةً ، وَنَسَبٌ ، فَالْمَجْمَعِيُّ لَيْسَ كُفٍّ عَرَبِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ قُرَشِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ لَهَا ، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ ،

[فصل] فِي الْكِفَاءَةِ ، وَهِيَ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ : لُغَةُ النَّسَاوِي وَالْتَعَادُلِ . وَشَرَعًا أَمْرٌ يَجِبُ عَدَمُهُ عَارًا ، وَهِيَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صَحَّةِ النِّكَاحِ بَلْ حَقٌّ لِلرَّأَةِ وَالْوَلِيِّ فَلَهُمَا اسْقَاطُهَا ، فَإِذَا (زَوْجَهَا الْوَلِيَّ) الْمُنْفَرِدُ كَأَبٍ (غَيْرَ كُفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ) مِنْ فِئَرِجَتِهِ غَيْرَ كُفٍّ . (صَحَّ) التَّزْوِيجُ خَيْثُ رَصَا فَلَا اعْتِرَاضَ ، وَسَوَاءُ فِي ذَلِكَ الرَّشِيدَةُ وَالسَّفِيهَةُ ، وَلَكِنْ يَكْرَهُ التَّزْوِيجُ حَيْثُ (وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اعْتِرَاضٌ وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ) أَيْ الْمُسْتَوِينَ (بِهِ) أَيْ غَيْرَ الْكِفَاءَةِ (بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ) التَّزْوِيجُ . نَعَمْ لَوْ خَالَعَهَا الزَّوْجُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ كُفٍّ ثُمَّ زَوَّجَهَا أَحَدَهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَا الْبَاقِينَ فَانْهَ يَصِحُّ لِرِضَاهُمْ بِهِ أَوَّلًا (وَفِي قَوْلِي يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكَرَا صَغِيرَةٍ أَوْ بِالْغَلَّةِ غَيْرَ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بِاطْلٍ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ) فَوَرَا (وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَوْلَى لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَقَعَلَ لَمْ يَصِحَّ) تَزْوِيجُهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ كَالْوَلِيِّ الْخَاصِّ ، وَاعْتِمَادُهُ الْبَلْقِينِي (وَخِصَالُ الْكِفَاءَةِ) أَيْ الصِّفَاتُ الْمُعْتَبَرَةُ فِيهَا خَمْسَةٌ : أَوَّلُهَا (سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ) الَّتِي سَيَأْتِي ذِكْرُهَا ، فَهِيَ شَيْءٌ مِنْهَا لَيْسَ كُفُّوا لَهَا هِيَ سَلَامَةُ عَنْهَا (وَثَانِيهَا) حُرِّيَّةٌ ، فَالزَّيْقُ (وَلَوْ مَبْعُضًا) لَيْسَ كُفُّوا الْحُرَّةُ (وَلَوْ عَتِيقَةً) وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفُّوا الْحُرَّةَ أَصْلِيَّةً) وَلَيْسَ مِنَ الرِّقِّ أَحَدٌ أَبَانَهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ كُفُّوا خِلَافَهُ ، وَالرِّقُّ فِي الْأَمْهَاتِ لَا يُؤْثَرُ ، وَتَوَقَّفَ السَّبْكِيُّ فِيهَا ذِكْرَهُ الْمَصْنُفُ ، وَقَالَ لَمْ يُسَاعِدْ عَلَيْهِ عَرَفٌ وَلَا دَلِيلٌ ، فَكَثِيرًا مَا تَفْتَخَرُ حُرَّةُ الْأَصْلِ بِعَمَلِ الرِّقِّ أَوْ مَسَ أَحَدٌ أَبَانَهُ بِأَنْ صَارَ مَلَكًا أَوْ أَمِيرًا (وَثَالِثُهَا) نَسَبٌ (بِأَنْ تَنْسَبَ الْمَرْأَةُ إِلَى مَنْ تَشْرَفُ بِهِ بِالْظُّنَرِ إِلَى مَنْ يَنْسَبُ الزَّوْجُ إِلَيْهِ) فَالْمَجْمَعِيُّ (أَبَا) لَيْسَ كُفٍّ عَرَبِيَّةً (أَبَا) (وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ) مَكَافِئًا (قُرَشِيَّةً وَلَا غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ) كُفُّوا (لَهَا) وَالْمُطَلِبِيُّ كُفٍّ هَاشِمِيَّةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَرِيفَةً فَلَا يَكْفِيهَا إِلَّا شَرِيفٌ ، وَغَيْرُ قُرَشِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ (وَالْأَصَحُّ) اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ (وَمُقَابِلُهُ) لَا يُعْتَبَرُ فِيهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يُعْتَنُونَ بِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَلَا يَكْفِيهِمْ مَنْ

وَعِفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفٌّ عَفِيفَةٌ ، وَحِرْفَةٌ فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ ، لَيْسَ كُفٌّ أَرْفَعُ مِنْهُ ، فَكُنَّاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمُ الْحَمَامِ لَيْسَ كُفٌّ بِنْتِ خَيْطٍ ، وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ ، وَلَا هَاتَا بِنْتِ عَالِمٍ وَقَاضٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّسَاكَرَ لَا يُعْتَبَرُ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ ، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً ، وَكَذَا مَعِيَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجُوزُ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بِنَايُ الْخِصَالِ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ وَكَذَا كَبِيرٌ إِلَّا لِلْحَاجَةِ فَوَاحِدَةً ، وَلَهُ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَيَزُوجُ لِلْمَجْنُونَةِ أَبٌ أَوْ جَدٌّ إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ وَسِوَاهَا صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ ثَيِّبٌ وَبَكْرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ ،

أَسْلَمَ أَقْدَمُ مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ (و) رَابِعُهَا (عِفَّةٌ) وَهِيَ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ (فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفٌّ عَفِيفَةٌ) فَالْبَتَدِيعُ مَعَ السَّنَةِ كَالْفَاسِقِ مَعَ الْعَفِيفَةِ ، وَالْعِفَّةُ وَالنَّفْسُ يُعْتَبَرَانِ فِي الزَّوْجِيَّاتِ لِأَيِّ الْآبَاءِ (و) خَامِسُهَا (حِرْفَةٌ) وَهِيَ بِكَسْرِ الْحَاءِ صِنَاعَةٌ يَرْتَقِي مِنْهَا (فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ لَيْسَ كُفٌّ أَرْفَعُ مِنْهُ) وَالْحِرْفَةُ الدَّنِيئَةُ مَا دَلَّتْ مَلَاسِئَهَا عَلَى انْخِطَاطِ الْمُرُوءَةِ (فَكُنَّاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمُ الْحَمَامِ لَيْسَ كُفٌّ بِنْتِ خَيْطٍ وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ) بِنْتِ (بَزَّازٍ وَلاَهَا) أَيْ التَّاجِرِ وَالْبَزَّازِ (بِنْتِ عَالِمٍ وَقَاضٍ) فَتَرَامِي الْعَادَةِ فِي الْحِرْفِ وَالْمَنَائِعِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي الْعَالَمِ بِالصَّلَاحِ أَوِ السَّيْرِ دُونَ الْفَاسِقِ ، وَكَذَا الْقَاضِي وَإِلَّا فَبَعْضُهُمْ كَقَرِيبٍ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ فَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَالْنَّظَرُ فِي حَقِّ الْآبَاءِ دِينًا وَسِيرَةً وَحِرْفَةً مِنْ حَيْثُ النِّسْبُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّسَاكَرَ لَا يُعْتَبَرُ) فِي خِصَالِ الْكَفَاءَةِ ، وَمُقَابَلُهُ يُعْتَبَرُ وَرَجْعُهُ الْأَذْرَعِي ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْجِبَالُ وَلَا السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبٍ آخَرَ مُنْفَرِدٍ كَالْعَمِي (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ) الْمُتَعَبِّرَةِ (لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ) أَيْ لَا تَجِبُ تَقِيصَةُ بَفْضِيَّةٍ ، فَلَا تَزُوجُ سَلِيمَةً مِنَ الْعَيُوبِ دَنِيئَةً بِمَعْيَبٍ نَسِيبٍ (وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَكَذَا مَعِيَّةٌ) كَبْرَاءُ لَا يَزُوجُهَا بِهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ يَصْحُ وَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (وَيَجُوزُ) لِلْأَبِ أَنْ يَزُوجَ الصَّغِيرَ (مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بِبِنَايُ الْخِصَالِ) كَنَسْبِ وَحِرْفَةٍ وَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ .

[فصل] فِي تَزْوِيجِ الْمَجْجُورِ عَلَيْهِ (لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ) بِخِلَافِ الْعَاقِلِ الصَّغِيرِ (وَكَذَا) لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ (كَبِيرٌ إِلَّا لِلْحَاجَةِ) كَأَن يَحْتَاجُ لِمَنْ يَخْدُمُهُ (فَوَاحِدَةً) يَزُوجُهَا بِهَا الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ السُّلْطَانُ دُونَ الْوَصِيِّ وَبَاقِي الْعَصْبَةِ (وَلَهُ) أَيْ الْوَلِيُّ مِنْ أَبٍ وَجَدَ دُونَ سِوَاهُمَا (تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ) إِنْ رَأَاهُ الْوَلِيُّ مَصْلَحَةً (وَيَزُوجُ الْمَجْنُونَةَ أَبٌ أَوْ جَدٌّ إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ) فِي تَزْوِيجِهَا (وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَسِوَاءِ) فِي جَوَازِ التَّزْوِيجِ (صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ) ثَيِّبٌ وَبَكْرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ (لَكِنْ) بِمَرَاةٍ أَقْرَبَ مِنْهَا نَدْبًا وَمُقَابَلُ الْأَصَحِّ يَزُوجُهَا الْقَرِيبُ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ وَتَزُوجُ (لِلْحَاجَةِ) لِلنَّسَاكِحِ

لَا لِمَصْلَحَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحٍ بَلَّ بِنِكَاحٍ يَأْذَنُ
وَلَيْهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ ، فَإِنْ أِذِنَ لَهُ وَعَيْنَ امْرَأَةً لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا ، وَيَنْكِحُهَا
بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ أَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ فَالْمَشْهُورُ صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مِنَ الْمَسْمُومِ ، وَلَوْ
قَالَ انْكِحْ بِالْفِ وَلمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقَلِّ مِنْ أَلْفٍ وَمَهْرٍ مِثْلِهَا ، وَلَوْ أَطْلَقَ
الْإِذْنَ فَالْأَصَحُّ صَحَّتْهُ ، وَيَنْكِحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مَنْ تَلَقَّى بِهِ ، فَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلَيْهِ اشْتَرَطَ
إِذْنَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْبَلُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَأَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، وَ
قَوْلِي يَبْطُلُ ، وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَ بِلا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ ، فَإِنْ وَطِئَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ
مَهْرٌ مِثْلُ ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفُلَسٍ يَصِحُّ نِكَاحُهُ ، وَمَوْنُ النِّكَاحِ
فِي كَسْبِهِ ، لَا فِيمَا مَعَهُ ، وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ ، وَإِذْنُهُ صَحِيحٌ ، وَلَهُ إِطْلَاقُ
الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِامْرَأَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ ، وَلَا يَعْدِلُ نَحْوُ أَذْنٍ فِيهِ ،

بظهور علامات الشهوة عليها (للمصلحة) كتوفر المأوى فلا تزوج لذلك (في الأصح) ومقابله
تزوج لذلك (ومن حُجِرَ عليه بسفه لا يستقل بنكاح ، بل ينكح بادن ولية أو يقبل له الولي)
بإذنه ، والمراد بالولي الأب ثم الجد إن بلغ سفيها ، والقاضي أو منصوبه إن طرأ السفه (فإن أذن
له الولي) (وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل ، فإن زاد) عليه (فالمشهور
صحة النكاح بمهر المثل) أي بقدره من المسمى المعين ، ومقابل المشهور بطلان النكاح (ولو قال
انكح بألف ولم يعين امرأة نكح بالأقل من ألف ومهر مثلها) فإذا نكح امرأة بألف وهوا أكثر
من مهر مثلها صح النكاح بمهر المثل ولغا الزائد ، فإن كان الألف مهر مثلها أو أقل صح بالمسجي
فإن زاد على الألف ومهر مثلها أكثر بطل النكاح (ولو أطلق الإذن فالأصح صحته) أي الإذن
ومقابله لا يصح (وينكح بمهر المثل من تلق به) فلو نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح
(فإن قبل له ولية اشترط لإذنه) أي السفه (في الأصح) ومقابله لا يشترط (ويقبل بمهر المثل
فأقل ، فإن زاد صح النكاح بمهر المثل ، وفي قول يبطل ، ولو نكح السفه بلا إذن فباطل) ومحله
إذا لم ينته إلى خوف العنت والافصح نكاحه (فإن وطئ) فيه رشيدة (لم يلزمه شيء) لاحد
ولامهر ، ولا يضر جهلها بحاله ويلحقه الولد . وأما غير الرشيدة فيلزمه مهر مثلها (وقيل) يلزمه
(مهر مثل ، وقيل أقل متمول) يندفع به خلو النكاح عن شيء (ومن حُجِرَ عليه بهلس يصح
نكاحه ومؤون النكاح في كسبه) بعد النكاح (لا فيما معه) فإن لم يكن له كسب في ذمته
(ونكاح عبد بلا إذن سيده باطل) ولو معصا (وبإذنه) إن كان معترا الإذن (صحیح)
وإن كان السيد امرأة (وله) أي السيد (إطلاق الإذن وله تقييد بامرأة أو قبيلة أو بلد ولا يعدل
عما أذن) له (فيه) فإن عدل لم يصح النكاح ، وإن قدر له السيد مهرا فزاد عليه ، أو زاد على

والأظهر أنه ليس السيد إجبار عبده على النكاح ولا عكسه ، وله إجبار أمته بأى صفة كانت ، فإن طلبت لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزمه ، وإذا زوجها فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة وفاسق ومكاتب ، ولا يزوج ولي عبده ، ويزوج أمته فى الأصح .

باب ما يحرم من النكاح

تحريم الأمهات ، وكل من ولدته أو ولدته من ولدتك فهي أمك ، والبنات ، وكل من ولدته أو ولدته من ولدتها فبناتك . قلت : والخلوة من زناه تحل له ، ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم ، والأخوات وبنات الأخوة والأخوات ،

مهر المثل عند الاطلاق ، فالزائد فى ذمته يقع به إذا عتق (والأظهر أنه ليس للسيد إجبار عبده على النكاح) ومقابلة له إجباره (ولا عكسه) أى ليس للعبد إجبار سيده ولو مبعوضا (وله) أى السيد (إجبار أمته بأى صفة كانت) من بكاره وثيوبة وصغر وكبر ، نعم لا يصح إجبارها على التزويج معيب كأجذم وأرص ، والمبعدة والمكاتبه ليس له إجبارها على الزواج (فإن طلبت) من السيد التزويج (لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزمه) التزويج إعفافا لها (وإذا زوجها) أى السيد أمته (فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة) بخلاف الكفار فليس له أن يزوج أمته المسلمة (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) كتابه صحيحة أمته لكن باذن سيده ، ولو كان تزويج الأمة بالولاية لم يكن هؤلاء أن يزوجوا (ولا يزوج ولي عبده) ومجنون (ويزوج) الولي (أمته) إذا ظهرت الغبطة (فى الأصح) ومقابلة لا يزوجها ، لأنها قد تنقص قيمتها ، وربما هلك بالحل ، وأمة المحجور عليها يزوجها ولي السيدة باذنها الصريح وإن كانت بكرا .

باب ما يحرم من النكاح

والمراد من التحريم عدم الصحة ، والمقصود ذكر موانع النكاح ، وهى ثلاثة : القرابة والمصاهرة والرضاع ، وبدأ بالأول فقال (تحريم الأمهات ، و) هى (كل من ولدتك) فهي أمك حقيقة (أو ولدت من ولدك) ذكر أو كان أو أنثى فتشتمل أم الأب ، وإن علمت ، وأم الأم كذلك (فهي أمك) مجازا (و) تحرم (البنات) جمع بنت (و) هى (كل من ولدتها) فبناتك حقيقة (أو ولدت من ولدها) ذكر أو أنثى كبنات ابن وبنت بنت وإن نزلنا (فبناتك) مجازا (قلت : والخلوة من زناه تحل له) ولكن يكره ، وقيل تحرم عليه (ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم) فانهم أجمعوا على أنه يرثها كما أجمعوا على أن البنات لا يرث أباهن من زنا (و) تحرم (الأخوات) جمع أخت ، وهى كل من ولدها أبواك أو أحدهما (و) تحرم (بنات الأخوة ، و) بنات (الأخوات)

وَالْعَمَاتُ وَالْخَالَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ هِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَتْ فَعَمَّتْكَ ، أَوْ أُخْتُ أَنْثَى وَلَدَتْكَ
فَعَمَّتْكَ ، وَيَحْرُمُ هَؤُلَاءِ السَّبْعُ بِالرَّضَاعِ أَيْضًا ، وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ أَرْضَعْتَ مِنْ
أَرْضَعْتِكَ أَوْ مِنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدَتْ مُرَضِعَتَكَ أَوْ ذَا لَبَنِيهَا فَأُمُّ رَضَاعٍ ، وَقِسِ الْبَاقِي ،
وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ وَنَافِلَتَكَ ، وَلَا أُمُّ مُرَضِعَةٍ وَلَدِكَ وَبَنَتَهَا وَلَا أُخْتُ
أَخِيكَ : مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَهِيَ أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ وَعَكْسُهُ ، وَتَحْرُمُ
زَوْجَتُهُ مِنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَتْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَأُمّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا وَكَذَا بَنَاتُهَا إِنْ
دَخَلَتْ بِهَا ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ حَرَّمَ عَلَيْهُ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا وَحَرُمَتْ عَلَى آبَائِهِ
وَأَبْنَائِهِ ، وَكَذَا الْمُوْطُوءَةُ بِشَبَهَةٍ فِي حَقِّهِ ، قِيلَ أَوْ حَقِّهَا ، لَا الزَّوْنِي بِهَا ،

من جميع الجهات (و) تحرم (العمات) من كل جهة (والخالات) كذلك (و) أشار لضابط
العمة بقوله (كل من هي أخت ذكر ولدك فعمتك) فتشمل أخت أباك ، وهي العمة حقيقة
وأخت جدك من جهة أباك وأُمك ، وهي العمة مجازاً ، وأشار لضابط الخالة بقوله (أو أخت أبي
ولدك) بلا واسطة نفالتك حقيقة ، أو بواسطة نخالة أمك (نفالتك) مجازاً (ويحرم هؤلاء
السبع بالرضاع أيضاً ، و) ضابط أمك من الرضاع أنها (كل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك
أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو) ولدت
(ذاً) أى صاحب (لبنها فأم رضيع ، وقس الباقي) من السبع (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك)
أو أختك ، ولو كانت من نسب حرم ، لأنها إما أم أو موطوءة أب (و) لامن أرضعت (نافلتك)
وهو ولدك ولو كانت أم نسب حرم ، لأنها إما بنتك أو امرأة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك و)
لا (بنتها) ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فتحرم أمها وبنتها ، فهذه الأربعة يحرم
في النسب ولا يحرم في الرضاع (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك من نسب أو رضاع) متعلق
بأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأبيك لأمه) أى الأخ (وعكسه) أى أخت أخيك
لأمك لأبيه . ثم شرع في المصاهرة ، فقال (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت) بواسطة أو غيرها
دُخِلَ بها أم لا (أو) زوجة من (ولدك) بواسطة أو غيرها (من نسب أو رضاع) راجع لهما
معاً (وأمهات زوجتك) بواسطة أو غيرها (منهما) أى من نسب أو رضاع ، فمن أرضعت زوجتك
أو أمها أو جدتها حرم عليك (وكذا بناتها) أى زوجتك بواسطة أو غيرها بنسب أو رضاع
(ان دخلت بها) أى الزوجة في عقد صحيح أو فاسد (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها
وبناتها وحرمات) هي (على آبائهن وأبنائهن) تحريمًا مؤبداً (وكذا الموطوءة بشبهة في حقه)
كأن ظنّها زوجته أو أمته أو وطئها بفاسد شراء أو نكاح سواء كانت كما ظن أم لا (قيل أوحقها)
بأن ظنّته زوجها مع علمه بالحال ، فيكتفى بقيام الشبهة من أحد الجانبين ، وعلى كل فوطه الشبهة
لا يفيد إلا التحريم لا المحرمية فلا يجوز له النظر والمخالطة بأم الموطوءة بشبهة وبنتها (لا الزنى بها)

وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةِ كَوَظِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ بِدِيشْوَةٍ قَرِيبَةٍ كَبِيرَةٍ
نَكَحَ مِنْهُنَّ ، لَا بِمَحْصُورَاتٍ ، وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ كَوَظُهُ زَوْجَةً
أَيُّهُ بِشَهْوَةٍ ، وَبِحُرْمِ جَمْعِ الْمَرَأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ
بِعَقْدٍ بَاطِلٍ ، أَوْ مُرْتَبَاً فَالثَّانِي ، وَمَنْ حَرَّمَ تَجْمُعُهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ فِي الْوُطءِ بِمِلْكِهِ ،
لَا مِلْكُهَا ، فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ
كِتَابَةٍ لَا خِيَضَ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ
عَكْسَ حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا ، وَلِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ ، وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا
مَعَ بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبَاً فَالْخَامِسَةُ ، وَتَحِلُّ الْأَخْتُ ، وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ لَارْجِيَّةٍ ، وَإِذَا
طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوِ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ ، وَتَغِيْبَ بِقُبُلِهَا حَشَفَتُهُ أَوْ
قَدَرُهَا ، بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ ، وَصِحَّةِ النِّكَاحِ ،

فَلَا يَنْتِ بَرْنَاهَا حَرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ فَلِذَا نِكَاحُ أُمِّ مَنْ زَنَى بِهَا وَبَنَاتِهَا (وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةٍ)
بِشَهْوَةٍ (كَوَظُهُ فِي الْأَظْهَرِ) فَلَا يَجِبُ التَّخْرِيمُ ، فَمَنْ رَأَى عَلَى فَرَاشِهِ امْرَأَةً فَظَنَّا امْرَأَتَهُ فَقَبِلَهَا
مِثْلًا فَلَا تَحْرُمُ عَلَى أَيُّهِ وَابْنِهِ ، وَمَقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَحْرُمُ (وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ مِنْ مَحَارِمِهِ) بِشَهْوَةٍ
قَرِيبَةٍ كَبِيرَةٍ غَيْرِ مُحْصُورَاتٍ (نَكَحَ مِنْهُنَّ) مَنْ شَاءَ وَلَا يَسْتَوْعِبُهُنَّ (لَا بِمَحْصُورَاتٍ) فَانَّهُ
لَا يَنْكَحُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، فَلَوْ خَالَفَ وَتَزَوَّجَ لَمْ يَصِحَّ ، وَالْمَحْصُورُ مَا سَهَّلَ عِدَّتَهُ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ ، وَمَا عَسَرَ عَلَى
النَّاظِرِ عِدَّتَهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ هُوَ غَيْرُ مُحْصُورٍ (وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ
كَوَظُهُ زَوْجَةً أَيُّهُ بِشَهْوَةٍ) فَيَنْفَسَخُ بِهِ نِكَاحُهَا (وَيَحْرُمُهُ جَمْعُ الْمَرَأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ
رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ بَاطِلٍ) نِكَاحُهُمَا (أَوْ مُرْتَبَاً فَالثَّانِي) بَاطِلٌ دُونَ الْأَوَّلِ (وَمَنْ
حَرَّمَ جَمْعَهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ) جَمْعَهُمَا (فِي الْوُطءِ بِمِلْكِهِمَا) كَشْرَاءِ أُخْتَيْنِ فَانَّهُ جَائِزٌ وَلَا يَتَعَيَّنُ
لِلْوُطءِ (فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً) مِنْهُمَا (حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى) بِمَحْرَمٍ (كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ)
أَيُّ تَزْوِجِهَا (أَوْ كِتَابَةٍ) صَحِيحَةٍ ، فَإِنْ وَطِئَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمُّ وَلَمْ تَحْرُمِ الْأُولَى (لَا خِيَضَ
وَإِحْرَامٍ) وَرَدَّةً (وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَكْفِي الرِّهْنُ كَالْتَزْوِجِ (وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ
أُخْتَهَا أَوْ عَكْسَ) أَيُّ نِكَاحِ امْرَأَةٍ ثُمَّ مَلَكَ أُخْتَهَا مِثْلًا (حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا) أَيُّ الْمَاوُكَةِ ،
وَلَوْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً (وَلَوْ تَحِلُّ) لِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ . وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا (مَا) أَيُّ بِعَقْدٍ
(بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبَاً فَالْخَامِسَةُ) لِلْحُرِّ ، وَالثَّلَاثَةُ لِلْعَبْدِ (وَتَحِلُّ الْأَخْتُ) وَنَحْوُهَا (وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ
بَائِنٍ لَارْجِيَّةٍ) فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عَمَّتُهَا (وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا) سِوَاهُ أَوْ قَبْلَهُنَّ مَعَ أَوْ مُرْتَبَاً
(أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ) كَذَلِكَ (لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ) زَوْجًا غَيْرَهُ (وَتَغِيْبَ بِقُبُلِهَا) لِغَيْرِهِ
كَدَبَرِهَا (حَشَفَتُهُ أَوْ قَدَرُهَا) مَنْ فَاقَدَهَا (بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ) بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ وَلَوْ صَعِيفًا حَتَّى لَوَادَخَلَ
"السُّلَيْمُ ذَكَرَهُ بِأَصْبَعِهِ بَلَاغًا لِنَتِشَارِ لَمْ تَحِلَّ (وَلَا بَدَّ مِنْ) (صِحَّةِ النِّكَاحِ) فَلَا يَحِلُّ الْوُطءُ فِي النِّكَاحِ

وَكُونِهِ يَمْنَعُ يُمَكِّنُ جَاعَهُ ، لَا طِفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِ ، وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطٍ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ
أَوْ بَاتَتْ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَطَلَ ، وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ .

[فصل] لَا يَنْكَحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بَطَلَ نِكَاحُهَا ،
وَلَا تَنْكَحُ مَنْ تَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَا الْحُرُّ أُمَّةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشَرْطٍ : أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ
حُرَّةٌ تَصْلَحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ ، قِيلَ وَلَا غَيْرُ صَالِحَةٍ ، وَأَنْ يَتَجَرَّ عَنْ حُرَّةٍ تَصْلَحُ ، قِيلَ أَوْ لَا
تَصْلَحُ ، فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى غَائِبَةٍ حَلَّتْ لَهُ أُمَّةٌ إِنْ لَحِقَهُ مُشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَصْدِهَا أَوْ خَافَ زِنًا
مُدَّتَهُ ، وَلَوْ وَجَدَ حُرَّةً يَتَوَجَّهَلُ أَهْ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ فَلَا أَصَحَّ حِلٌّ أُمَّةً فِي الْأَوَّلَى ،
دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَخَافَ زِنًا ، فَلَوْ أُمَكَّنَهُ تَسَرَّى فَلَا خَوْفَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِسْلَامُهَا ، وَتَحْلِيلُ
لِحُرِّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَيْنِ أُمَّةٌ كِتَابِيَّةٌ عَلَى

الفاقد وملاك اليمين (وكونه) أى الزوج (ممن يمكن جاعه ، لاطفلا على المذهب فيه) وفى
وجه يحصل التحليل بلا انتشار ، وفى قول يكفى الوطء فى النكاح الفاسد ، وفى وجه يكفى جماع الطفل
(ولو نكح) الثانى (بشرط إذا وطئ طلق أو بات) منه (أو فلا نكاح) بينهما بشرط
ذلك فى صلب العقد (بطل) أى لم يصح النكاح ، فان نوطأ العاقدان على شئ من ذلك ثم
عقدا بذلك القصد بلا شرط صح النكاح ، ولكن بکراهة (وفى التطلاق قول) ان شرطه
لا يبطل ، ولكن يبطل الشرط والمسمى ويجب مهر المثل .

[فصل] فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح من يملكها) كلها (أو بعضها) ولو مكنابة
(ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه) أى انفسح (ولا تنكح) المرأة (من يملكها)
كله (أو بعضه) فلو ملكت زوجها أو بعضه انفسح النكاح (ولا) ينكح (الحرمة أمة غيره
إلا بشرط) أربعة (أن لا يكون تحت حرة تصلح للاستمتاع) بها (قبل ولا غير صالحة) كأن
تكون صغيرة فوجود الحرمة يمنع تزوج الأمة (و) الشرط الثانى (أن يهجز عن حرة تصلح)
للاستماع ، ويهجزه لفقدائها أو فقدها أو لم ترض إلا بزيادة عن مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه (قيل
أولا تصلح) كصغيرة (فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة فى قصدها أو خاف زنا
مدته) أى مدة قصد الحرمة ، فان لم يخف شيئا من ذلك لم تحل له الأمة ووجب السفر (ولو وجد
حرة) ترضى (بمؤجل أو بدون مهر مثل فالأصح حل أمة فى الأولى) لأن دتمته تصير مشغولة ،
وقد لا يصدق رجاءه ، ومقابل الأصح لا تحل (دون الثانية) لقدرة على نكاح حرة ، ومقابل
الأصح تحل الأمة للنة فى الحرمة (و) الشرط الثالث (أن يخاف زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه
فان لم يخف لم تحل له الأمة حتى لو خاف الزنا بأمة بعينها لم يحل له أن يتزوجها (فلو أمكنه تسر)
بأمة فى ملكه أو يشتريها ولا يقدر على مهر حرة (فلا خوف) من الزنا ، ولا يصح نكاح الأمة
حينئذ (فى الأصح) فلا ضرورة إلى إرفاق ولده ، ومقابل تحل (و) الشرط الرابع (لإسلامها)
أى الأمة ، فلا يحل لمسلم نكاح الأمة الكنانية (وتحل لحر وعبد كتابيين أمة كتابية على

الصحيح ، لا يُعْبَدُ مُبْدِلٌ فِي الشُّبُورِ ، وَمَنْ بَعْضُهَا رَقِيقٌ كَرَقِيقَةٍ ، وَلَوْ نَكَحَ حُرًّا أُمَّةً بِشَرِّهِ ثُمَّ ، أَيْسَرَ أَوْ نَكَحَ حُرَّةً لَمْ تَنْفَسَخِ الْأُمَّةُ ، وَلَوْ جَمَعَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَّةُ حُرَّةً وَأُمَّةً يَفْقِدُ بَطْلَتِ الْأُمَّةُ ، لَا الْحُرَّةُ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَحْرُمُ نِكَاحُ مَنْ لَا كِتَابَ مَا كَوْنُهُ يَهُودِيًّا وَنَحْوَ سِيَّةٍ ، وَتَحِلُّ كِتَابِيَّةٌ لَكِنْ تُكْرَهُ حُرِّيَّةً وَكَذَا ذِمَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالْكِتَابِيَّةُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ لَا تُنْتَسَكَةُ بِالزُّبُورِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً فَلَا أَظْهَرُ حِلِّهَا إِنْ عُلِمَ دُخُولُ قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي قَبْلَ نَسْخِهِ ، وَالْكِتَابِيَّةُ الْمُنْكَوَّةُ

(الصحيح) ومقابلته المنع (لا) تحل أمة كتابية (لعمد مسلم في المشهور) لأن المانع كفرها ، ومقابلته له نكاحها لتساويهما في الرق (ومن بعضها رقيق كرققة) فلا تنكح إلا بالشروط السابقة . نعم هي مقدمة على الكاملة الرق (ولو نكح حرة أمة بشرطه) أي شروط نكاح الأمة (ثم أيسر أو نكح حرة) بعد بساره (لم تنفسخ الأمة) أي نكاحها (ولو جمع من لا تحل له الأمة) بأن لم توجد فيه شروط نكاحها (حرة وأمة بعقد) كأن يقول له شخص : زوجتك أمي وبنتي (بطلت الأمة) أي نكاحها (لا الحرة في الأظهر) من قولي تقرين الصفة ، ومقابل الأظهر تبطل الحرة أيضا ، ولو جمعها من تحل له الأمة بعقد : كأن رضيت الحرة بتأجيل المهر بطلت الأمة قطعا ، وأما الحرة فصها طريقان : أرجبهما أنه على القولين ووله الأمة المنكوحة رقيق لمالكها .

[فصل] في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات (بحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية) وهي عابدة الوثن . والوثن ما كان مصورا وغير مصور . والصنم ما كان مصورا (وجوسية) وهي نابعة النار فلبس لها كتاب متيقن (وتحل كتابية لكن تكره حربية) ليست مدار الاسلام (وكذا ذمبة على الصحيح) ومقابلته لانكره (والكتابية يهودية أو نصرانية ، لا متمسكة بالزبور وغيره) كصنف إبراهيم وشيث فلا يحل نكاحها ، وإن أقوت بالجزية (فإن لم تكن الكتابية إسرائيلية) بأن لم تكن من ذرية يعقوب عليه السلام (فالأظهر حِلُّهَا إِنْ عُلِمَ دُخُولُ قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ) أي أول من تدين منهم (في ذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى عليهما السلام (قبل نسخته وتحويله) ومقابل الأظهر المنع ، ولو علم ذلك لعدم النسب (وقيل يكفي) دخولهم في ذلك الدين (قبل نسخته) سواء دخلوا بعد تحويله أم قبله ، فمن علم أن قومها دخلوا في دينهم بعد بعثة محمد ﷺ أو في دين اليهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام ، أو شك في ذلك لا تحل ، وكذا لا تحل ذبايحهم ، وأما الإسرائيلية فالشرط أن لا يعلم أن آباءها دخلوا في ذلك الدين بعد بعثة نبيه ﷺ سواء تحقق ذلك أم شك فيه ، وهل يرجع في كونهم من بني إسرائيل أو دخلوا في الدين قبل نسخته إلى قومه ، أو لابد من بيئة عادلة ؟ خلاف اعتماد بعض التأخرين أنه لا بد في النكاح من البيئة ، وعليه فتزوج الكتابيات في وقتنا متعذر أو متعسر (والكتابية المنكوحة

كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمَ وَطَلَّاقٍ ، وَتَجَبَّرَ عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ وَفَيْسٍ وَكَذًا جَنَابَةٍ وَتَرَكَ
أَكْلَ خَنزِيرٍ فِي الْأَطْهَرِ ، وَتَجَبَّرَ هِيَ وَمُسْلِمَةٌ عَلَى غُسْلِ مَا تَجَسَّسَ مِنْ أَعْضَائِهِمَا ، وَتَحْرُمُ
مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ وَثْنِيٍّ وَكِتَابِيَّةٍ ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَطْهَرِ ، وَإِنْ خَالَفَتِ السَّامِرَةُ الْيَهُودَ ،
وَالصَّابِثُونَ النَّصَارَى فِي أَسْلِ دِينِهِمْ حَرُمْنَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ
يُقَرَّ فِي الْأَطْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ لَمْ تَحِلَّ لِمُسْلِمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْكُوحَتَهُ فَكَرْدَةٌ
مُسْلِمَةٍ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ دِينِهِ الْأَوَّلُ ، وَلَوْ تَوَثَّنَ لَمْ يُقَرَّ ، وَفِيهَا
يُقْبَلُ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثْنِيٌّ أَوْ تَنَصَّرَ لَمْ يُقَرَّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِسْلَامُ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ ،
وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ ، وَلَوْ ارْتَدَّ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزَتِ الْفُرْقَةِ
أَوْ بَعْدَهُ وَقَفَتْ ، فَإِنْ جَعَمَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ ، وَيَحْرُمُ
الْوَطْءُ فِي التَّوَقُّفِ وَلَا حَدٌّ .

كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمَ وَطَلَّاقٍ) وغيرها بخلاف التوارث (وتجبر على غسل حيض ونفاس) لتوقف
حل الوطء عليه (وكذا جنابة) تجبر على غسلها (وترك أكل خنزير في الأطهر) ومقابله لإجبار
لأنه لا يمنع الاشتماع ، والمسلمة مثل الكتانية في غسل الجنابة أو ليس فيها خلاف (وتجبر هي
ومسلمة على غسل ما تجسس من أعضائهما) وكذا الثوب ، وله منع الكتانية من شرب ما يسكر ومن
كل ما يتأذى من رائحته كالمسلمة (وتحرم متولدة من وثني) أو مجوسى (وكتانية ، وكذا
عكسه) أي متولدة من كثنائى ووثنية أو مجوسية (في الأطهر) ومقابله تحل ، لأنها تنسب
للأب ، وهذا في صغيرة أو مجنونة ، فان بلغت عاقله ثم تبعت دين الكثنائى منهما لحقت به فيحل
نكاحها (وان خالفت السامرة) هم طائفة تعد من اليهود (اليهود ، والصابثون) وهم فرقة تعد
من النصارى (النصارى في أصل دينهم) أي أصول دينهم التي يكفر من خالفها (حرمن ، وإلا)
أي إن لم يخالفوهم في ذلك سواء وافقوهم في الفروع أم لا (فلا) يحرم لأنهم مستدعة (ولو تهود
نصراني أو عكسه) أي تنصر يهودى (لم يقر) في ديار الاسلام بالجزية (في الأطهر) ومقابله
يقر (فان كانت امرأة) تهودت بعد تنصرها أو عكسه (لم تحل لمسلم ، فان كانت منكوحته)
أي المسلم (فكردة مسلمة) وسيأتي حكمها (ولا نقل منه إلا الاسلام ، وفي قول أو دينه الأول)
يعنى نحن لانأمره إلا بالاسلام ، فان عاد إليه أو إلى دينه الأول كففتنا عنه (ولو توثن) يهودى
أو نصراني (لم يقر ، وفيما يقبل) منه (القولان) السابقان (ولو تهود وثني أو تنصر لم يقر ،
ويتعين الاسلام كسليم ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام ، وإلا قتل حالا (ولا تحل مرتدة لأحد)
للمسلم ولا لكافر (ولو ارتد زوجان أو أحدهما قبل دخول تنجيزت الفرقة) بينهما (أو بعده)
أي الدخول (وقفت ، فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح ، وإلا) بأن لم يجمعهما (فالفرقة
من الردة ، ويحرم الوطء في التوقف ولا حد) للشبهة ، وتجب العدة منه ، وهما عدتان من شخص

باب نكاح المشرك

أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ أَوْ وَثْنِيَّةٌ أَوْ مَجْرُوسِيَّةٌ فَتَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزَتِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصْرَتْ فَكَمَكْسِيهِ ، وَلَوْ أَسْلَمَا مِمَّا دَامَ النِّكَاحُ ، وَالْمِثْلُ بِأَخْرِ اللَّفْظِ ، وَحَيْثُ أَدْمَنَّا لَا تَضُرُّ مُقَارَنَةُ الْعَقْدِ لِلْمُسْلِمِ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَحِلُّ لَهُ الْآنَ ، وَإِنْ بَقِيَ الْمُسْلِمُ فَلَا نِكَاحَ فَيَقْرَ فِي نِكَاحِ بِلَادِيٍّ وَشُهودٍ ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ مِنْدُ الْإِسْلَامِ ، وَمَوْقِفٌ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا ، وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ عِدَّةً شُبْهَةً عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا نِكَاحَ مُحْرَمٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَقْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأَمَةً وَأَسْلَمُوا تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ وَانْدَفَعَتِ الْأَمَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ،

ولكن إن جمعهما الاسلام في العدة سقطتا .

باب نكاح المشرك

وهو الكافر على أي ملة كان كتابيا أو غيره (أسلم كتابي أو غيره) كجوسي (وتحت كتابية) أو عدد يجوز له (دام نكاحه ، أو) أسلم وتحت (وثنية أو مجوسية) أو غيرها من كل كافرة لا يجوز للسلم العقد عليها (فتخلفت) عن الاسلام (قبل دخول تنجيزت الفرقة أو بعده) أي بعد دخول بها (وأسلمت في العدة دام نكاحه .) بأن أصرت على كفرها إلى انقضائها (فالفرقة) حاصلة بينهما (من إسلامه ، ولو أسلمت وأصرت) الزوج على كفره (فكعكسه) وهو ما لو أسلم وأصرت ، وقد علم حكمه (ولو أسلمامعا دام النكاح ، والمعية بأخر اللفظ) بأن يقرن آخر كلمة من اسلامه بأخر كلمة من إسلامها (وحيث أدمنا) النكاح (لا تضر مقارنة العقد) الواقع في الكافر (المفسد هو زائل عند الاسلام) واعتقدوا صحته (وكانت) تلك الزوجة (بحيث تحل له الآن) لو ابتدأ نكاحها (وإن بقي المفسد فلا نكاح) يدوم ، وكذا إذا زال واعتقدوا بطلانه . ثم فزع على المفسد الزائل عند الاسلام بقوله (فيقر في نكاح بلادوي وشهود) وبلا إذن ثيب (و) يقر في نكاح وقع (في عدة) الغير (هي منقضية عند الاسلام) وأما إذا لم تنقض فيفارق بينهما (و) على نكاح (مؤقت ان اعتقدوه مؤبدا) أما إذا اعتقدوه مؤقتا فلا ، كل ذلك ، لأنه لا مفسد عند الاسلام . ونكاحها الآن جائز (وكذا لو قارن الاسلام عدة شبهة) بعد العقد كأن أسلم فوطئت زوجته بشبهة ثم أسلمت وهي في العدة فلا يؤثر ذلك في النكاح (على المذهب) وقيل لا يقر عليه (لانكاح محرم) بنسب أو رضاع فلا يقر عليه (ولو أسلم ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) وقيل لا يقر كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمة وأسلموا) الثلاثة (تعينت الحرة واندفعت الأمة على المذهب) وفي قول لا تندفع

وَنِكَاحُ الْكَافِرِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقِيلَ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ إِنَّ أَسْلَمَ وَقُرَّرَ تَبَيَّنَتْ صِحَّتُهُ
وَالْإِذَا فَلَا ، فَقَالِ الصَّحِيحُ لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِمَحَلٍّ ، وَمَنْ قُرَّرَتْ فَلَهَا
الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ . وَأَمَّا الْفَاسِدُ كَقَهْرٍ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَإِلَّا
قَهْرٌ مِثْلُ ، وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ فَلَهَا قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُ ، وَمَنْ أُنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامِ
بَعْدَ دُخُولِ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ ، وَإِلَّا قَهْرٌ مِثْلُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ ،
فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، أَوْ بِإِسْلَامِهِ فَخِصْفُ مُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا ،
وَإِلَّا فَخِصْفُ مَهْرٍ مِثْلُ ، وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْنَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ وَجَبَ الْحُكْمُ ، أَوْ ذِمِّيَّانِ وَجَبَ
فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَوَقَّعْتُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ كَوْنُ أَسْلَمُوا ، وَتُبْطِلُ مَا لَا تُقَرَّرُ .

[فصل] أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمَنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ

(ونكاح الكفار صحيح) جزأ من غير خلاف إذا استجمع شروط الاسلام ، وتحكم بصحته
رخصة من الله تعالى إن اختلف فيها شرط (على الصحيح ، وقيل فاسد) ولكن لا يفرق بينهما
لو توافعا إلينا رعاية للعهد (وقيل إن أسلم وقُررت تبيننا صحتها ، وإلا فلا ، فعلى الصحيح) وهو الحكم
بصحة أنكحتهم (لو طلق) الكافر زوجته (ثلاثاً ثم أسلم لم يحل إلا بمحل) وهذا لا يأتى
إلا إذا قلنا بصحة أنكحتهم ، وأما إذا قلنا بفسادها فلا (ومن قُررت) على النكاح (فلها
المسمى الصحيح ، وأما الفاسد فحرم ، فإن قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها ، وإلا) أى وإن
لم قبضه قبل الاسلام (فهو مثل ، وإن قبضت بعضه) أى المسمى الفاسد (فلها قسط ما بقي
من مهر مثل) لا ما بقي من المسمى (ومن اندفعت بإسلام) منها أو من زوجها (بعد دخول
فلها المسمى الصحيح إن صح نكاحهم ، وإلا) أى وإن لم نصحه (فهو مثل ، أو) اندفعت
بإسلام (قبله) أى قبل دخول (وصح) أى نكاحهم (فإن كان الاندفاع بإسلامها فلا شيء
لها) لأن الفرقه من قبلها (أو) كان الاندفاع (بإسلامه فنصف مسمى إن كان صحيحاً ، وإلا)
بأن لم يكن صحيحاً فحرم (فنصف مهر مثل ، ولو توافعا إلينا ذمى ومسلم وجب الحكم) بينهما
بشرعنا ، وكذا إذا طلب الحكم واحد منهما (أو) توافعا إلينا (ذميان) ولم نشترط في عقد الزمة
التزام أحكامنا (وجب) علينا الحكم بينهما (فى الأظهر) ومقابله لا يجب بل بتخير ، وأما بين
المعاهدين فلا يجب ، ولو اشترط التزام أحكامنا في عقد الزمة وجب جزأ من غير خلاف ، وكذا
يجب بين من اختلفت ملتهم كيهودى ونصرانى (وتقرهم على ما تقر) هم عليه (لو أسلموا
وتبطل ما لا تقر) فلو نكح بلاولى ولا شهود وتوافعا إلينا قُررتا النكاح وحكمتا بالنفقة ، ولو
نكح مجوسى عروما وتوافعا فى النفقة أبطلنا النكاح ولا نفقة .

[فصل] فى حكم زوجات الكافر بعد إسلامه (أسلم وتحتة أكثر من أربع) من الزوجات
(وأسلمن معه) قبيل. الدخول أو بعده (أو) أسلمن (فى العدة) بعد الدخول (أو)

كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ ، وَيَنْدَفِعُ مَنْ زَادَ ، وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ
 فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَقَطَّ تَعَيَّنَ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَنَتُهُمَا كِتَابِيَّتَانِ أَوْ أَسْلَمْنَا فَإِنْ دَخَلَ
 بِهِمَا حُرْمَتًا أَبَدًا ، أَوْ لَا يَوَاجِدُ تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ ، وَفِي قَوْلِي يَتَجَبَّرُ ، أَوْ بِالْبِنْتِ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ
 بِالْأُمِّ حُرْمَتًا أَبَدًا ، وَفِي قَوْلِي تَبْقَى الْأُمُّ أَوْ ، وَتَحْتَهُ أُمَّةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَقَرَّ إِنْ
 حَلَّتْ لَهُ الْأُمَّةُ ، وَإِنْ تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ إِمَاءَهُ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ
 أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أُمَّةٌ إِنْ حَلَّتْ لَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّهِ ، وَإِلَّا انْدَفَعْنَ ،
 أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءَهُ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ وَانْدَفَعْنَ ، وَإِنْ أَصْرَتْ فَانْقَضَتْ
 عِدَّتُهَا اخْتَارَ أُمَّةٌ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ فَكَحَرَّائِرٌ فَيَخْتَارُ
 أَرْبَعًا ، وَالْإِخْتِيَارُ اخْتَرْتُكَ أَوْ قَرَرْتُ نِكَاحَكَ أَوْ أَمْسَكْتُكَ أَوْ ثَبَّتُكَ ، وَالطَّلَاقُ
 اخْتِيَارٌ ، لَا الظَّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَنَسْخٍ ، وَلَوْ حَصَرَ
 الْإِخْتِيَارُ فِي خَمْسٍ انْدَفَعَ مَنْ

لم يسلمن لكن (كُنْ كِتَابِيَّاتٍ) يحل له نكاحهن (لزومه اختيار أربع منهن) ولو بهد
 سوتهن (ويندفع) باختياره نكاح (من زاد) عن الأربع (وإن أسلم معه قبل دخول أو
 في العدة أربع فقط تعين) واندفع نكاح من زاد (ولو أسلم وتحتته أم وبنتها كتابيتان أو أسلمتا)
 مع الزوج (فإن دخل بهما حرمتا أبداً) لأن وطء كل واحدة يحرم الأخرى (أولاً بوحدة
 تعينت البنت) واندفعت الأم لحرمتهما بالعقد على بنتها (وفي قول يتخير) بينهما بناء على فساد
 أنكحة الكفار (أو) دخل (بالبنت تعينت) وحرمت الأم (أو) دخل (بالأم حرمتا أبداً ،
 وفي قول تبقى الأم) وتندفع البنت بناء على فساد أنكحتهم (أو) أسلم وتحتته (أمة أسلمت
 معه ، أو في العدة أقرَّ إن حلت له الأمة) حيثئذ بوجود الشروط (وإن تخلفت قبل دخول)
 أو لم تحل له عند اجتماع المسلمين (تنجوز الفرقة أو) أسلم وتحتته (إماء وأسلمن معه ، أو في
 العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإلا) بأن لم يحل له نكاح الأماء
 (اندفعن) جميعاً (أو) أسلم وتحتته (حرّة وإماء أسلمن معه أو في العدة تعينت) الحرّة (واندفعن ،
 وإن أصرت) أي الحرّة على الكفر ولم تكن كتابية (فانقضت عدتها اختار أمه) إن كان
 ممن يحل له نكاح الأمة (ولو أسلمت) أي الحرّة (وعتقن ثم أسلمن في العدة فكحرائر) وأما
 إذا تأخر عتقهن عن إسلامهن فيستمر حكم الإماء عليهن (فيختار أربعاً) ممن ذكرن (والاختيار)
 أي ألفاظه (اخترتك ، أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) وألفاظ الفسخ كفسخت نكاحها
 أو رفعت (والطلاق اختيار) للنكاح (لا الظهار والإبلاء) فليس كل منهما باختيار (في الأصح)
 ومقابلهما كالطلاق (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ، ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من

زَادَ ، وَعَلَيْهِ التَّعْيِينَ وَنَفَقَتُهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ حُبْسَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ ، وَذَاتُ أَشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَذَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوْجَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ .

[فصل] أَسْلَمْنَا مَعَ اسْتِمْرَاتِ النَّفَقَةِ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا لَمْ تَسْتَحِقْ لِمَدَّةِ التَّخْلُفِ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصْرَتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ .

باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وَجَدَّ أَحَدُ زَوْجَيْنِ بِالْآخِرِ جُنُونًا أَوْ جَذَامًا ،

زاد ، وعليه التعيين (لمادون الحبس (و) عليه (نفقتهن حتى يختار ، فان ترك الاختيار) ١١ فوق الأربع (حبس) فان سأل الانتظار أمهل ثلاثا ، فان أصرَّ على الحبس عزز بما يراه الحاكم من ضرب وغيره (فان مات قبله) أى الاختيار (اعتدت حامل به) أى بوضع الحمل (و) اعتدت (ذات أشهر ، وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر ، و) اعتدت (ذات أقراء بالأكثر من الأقراء وأربعة أشهر وعشر) فان مضت الأقراء قبل تمام أربعة أشهر وعشر أكلتها وابتدأوها من الموت ، وان مضت الأربعة والعشر قبل تمام الأقراء أتمت الأقراء ، وابتدأوها من حين إسلامها إن أسلما معا أو من إسلام السابق (ويوقف نصيب زوجات حتى يصلحن) فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق .

[فصل] فى حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت مع زوجها أو ارتدت (أسلما معا استمرت النفقة) وغيرها من بقية المؤن (ولو أسلم وأصرت) وهى غير كتابية (حتى انقضت العدة فلا) نفقة لها (وإن أسلمت فيها) أى العدة (لم تستحق لمدَّة التخلف) شيئا (فى الجديد) والقديم تستحق (ولو أسلمت أولا فأسلم فى العدة أو أصرَّ فلها نفقة العدة على الصحيح) لأنها أدت فرضا مضيقا فلا يمنع النفقة (وإن ارتدت فلا نفقة) لها زمن الردة (وإن أسلمت فى العدة) فستحق من وقت الاسلام (وإن ارتدت فلها) عليه (نفقة العدة) ولو ارتدتا معا فلا نفقة لهما .

باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وما يذكر معها (وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا) وان تقطع ، وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة فى الأعضاء (أو سذاما) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يقنار

أَوْ بَرَصًا ، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقاءَ أَوْ قَرْناءَ أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنًا أَوْ تَحَنُّونًا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فسخِ
النِّكَاحِ ، وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنِهِ فَلَا ، وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ،
وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ تَحَيَّرَتْ إِلَّا عِنَّةَ بَعْدَ دُخُولِ ، أَوْ بِهَا تَحْيِيرٌ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا خِيَارَ
لِوَلِيِّ بَحَاثٍ ، وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعِنَّةٍ ، وَبِتَحْيِيرِ بِمُقَارِنِ جُنُونٍ ، وَكَذَا جُذَامٍ
وَبَرَصٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْفَسْخُ قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَبَعْدَهُ
الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ أَوْ بِبَحَاثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئُ ،
وَأَلْسَمِي إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطئه ، وَلَوْ انْفَسَخَ بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطئه فَلَمْ يَسْمَى ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ
بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي الْجَدِيدِ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْعِنَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ ،
وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ الْعِنَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا
بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نَكْوِلِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

(أَوْ بَرَصًا) وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته ، ويشترط فيهما الاستحكام بخلاف الجنون
(أَوْ وَجَدَهَا رَتْقاءَ أَوْ قَرْناءَ) والأول انسداد محل الجعاع بلحم ، والثاني انسداد بهظم (أَوْ وَجَدَتْهُ
عَيْنًا) وهو العاجز عن الوطء في القلب (أَوْ عَجُوبًا) وهو مقطوع جميع الذكر (ثَبَتَ) لَوَاجِدِ
العيب (الْخِيَارُ فِي فسخِ النِّكَاحِ) لكن بعد ثبوته عند القاضي (وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنِهِ)
من الجذام أَوْ الْبَرَصِ (فَلَا) خِيَارَ (وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا) خِيَارُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله
له الخيار لفترة الطبع منه ، أما المشكل فسنكاحه باطل (وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ) أى الزوج (عَيْبٌ تَحْيِيرٌ)
قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ (إِلَّا عِنَّةَ) حَدَّثَ بِهِ (بَعْدَ دُخُولِ) فَلَا يَتَحْيَرُ بِهَا (أَوْ) حَدَّثَ (بِهَا)
عَيْبٌ (تَحْيِيرٌ) الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَتَحْيَرُ لِمَكْنَهُ مِنَ الْخِلَاصِ
بِالطَّلَاقِ (وَلَا خِيَارَ لَوَلِيٍّ بِبَحَاثٍ) بِالزَّوْجِ مِنَ الْعَيْبِ (وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعِنَّةٍ ، وَبِتَحْيِيرِ)
الْوَلِيِّ (بِمُقَارِنِ جُنُونٍ) لِلزَّوْجِ ، وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجَةُ (وَكَذَا جُذَامٍ وَبَرَصٍ) مُقَارِنَانِ يَتَحْيَرُ
الْوَلِيُّ بِكُلِّ مَنَّهُمَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَحْيَرُ (وَالْخِيَارُ) هَذِهِ الْعُيُوبِ (عَلَى الْفَوْرِ) فَمَنْ
عَلِمَ طَالِبٌ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَلَوْ ادَّعَى جَهْلَ الْفَوْرِ قَبْلَ (وَالْفَسْخِ) مِنْهُ أَوْ مِنْهَا (قَبْلَ دُخُولِ)
يُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَ (الْفَسْخُ) (بَعْدَهُ) أَى الدُّخُولِ (الْأَصَحُّ) أَنَّهُ يَجِبُ بِهِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ)
لِلْعَقْدِ (أَوْ بِبَحَاثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئُ) أَمَا إِذَا عَلِمَهُ وَوَاطِئَ فَلَا يَتَأْتِي لَهُ الْفَسْخُ (وَالْمُسْمَى)
إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطئه (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ) يَجِبُ الْمُسْمَى مُطْلَقًا ، وَقِيلَ مَهْرُ الْمَثَلِ مُطْلَقًا (وَلَوْ انْفَسَخَ
بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطئه فَلَمْ يَسْمَى ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهَ) مِنْ وَلِيِّ أَوْ زَوْجَةٍ
(فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يَرْجِعُ بِهِ لِلتَّدْلِيلِ (وَيَشْتَرِطُ فِي الْعِنَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ) جُزْأً (وَكَذَا
سَائِرُ الْعُيُوبِ) لَا بَيِّنَةٍ مِنْ الرُّفْعِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا ، بَلْ لِسَكْلٍ مِنْهُمَا الْإِنْفِرَادُ بِالْفَسْخِ
(وَتَثْبُتُ الْعِنَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نَكْوِلِهِ فِي الْأَصَحِّ) وَجَازَ لَهَا الْخَلْفُ

وَإِذَا تَبَيَّنَ ضَرْبُ الْقَاضِي لَهُ سَنَةً ، يَطْلُبُهَا ، فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَتْهُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ
 حُلْفَ ، فَإِنْ نَكَلَ حُلْفَتُ فَإِنْ حَلَفَتْ أَوْ أَقَرَّ اسْتَقْلَلْتُ بِالْفَسْخِ ، وَقِيلَ بِحَتَّاجٍ إِلَى إِذْنِ
 الْقَاضِي أَوْ فسخِهِ ، وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حُبِسَتْ فِي الْمَدَّةِ لَمْ تُحْسَبْ ، وَلَوْ رَضِيَتْ
 بَعْدَهَا بِهِ بَطَلَ حَقُّهَا ، وَكَذَا لَوْ أَجَلَّتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ نَكَحَ وَشُرْطَ فِيهَا إِسْلَامُ
 أَوْ فِي أَحَدِهَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا ، فَأَخْلَفَ فَلَاظْهَرُ صِحَّةِ النَّكَاحِ ، ثُمَّ إِنْ بَانَ
 خَيْرًا بِمَا شُرْطَ فَلَا خِيَارَ ، وَإِنْ بَانَ دُونَهُ فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَنُّهَا
 مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أُذِنَتْ
 فِي تَزْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّتَهُ كُفْرًا فَبَانَ فِسْقُهُ أَوْ دَنَاءُهُ نَسَبُهُ وَحِرْفَتُهُ فَلَا خِيَارَ لَهَا . قُلْتُ :
 وَلَوْ بَانَ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَاللَّهُ أَهْلَمُ ، وَمَتَى

لأنها تعرف ذلك بالقرائن ، ومقابل الأصح لا يرد اليمين عليها ويكتفى بنكوله (وإذا ثبتت) عنة
 الزوج (ضرب القاضي له سنة) وابتدأوها من ضرب القاضي ، لامن ثبوت العنة ، وإنما تضرب
 (بطلبها) أي الزوجة ، ويكتفى قولها : أنا طالبة حتى يوجب الشرع (فإذا تمت) السنة ولم يطلأ
 (رفعت) نائياً (إليه) أي القاضي (فإن قال وطئت حلف) فيصدق بيمينه ، ولو كانت بكراً وشهد
 أربع نسوة ببقائه بكارتها فالتقول قولها (فإن نكل) عن اليمين (حلفت) هي أنه لم يطلأها (فإن
 حلفت أو أقَرَّ استقلت بالفسخ) لكن إنما تفسخ بهدقول القاضي لها ثبتت العنة (وقيل يحتاج
 الفسخ) إلى إذن القاضي أو فسخه ، ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في المدّة لم تحسب (هذه
 السنة بل تستأنف سنة أخرى) (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به) أي بالمقام مع الزوج (بطل
 حقها) من الفسخ (وكذا) يطل حَقُّها (لو أجلته مدّة أخرى) (على الصحيح) ومقابلها
 لا يطل (ولو نكح وشُرْطَ) بالبناء للجهول (فيها) أي الزوجة (إسلام أو) شرط (في أحدهما)
 أي الزوج والزوجة (نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا) من صفات الكمال كبكرارة (فأخلف) بالبناء
 للجهول : أي المشروط (فالأظهر صحة النكاح) ومقابلها يطل ، لأن تبدل الصفات كتبدل العين
 (ثم إن بان خيراً مما شرط) فيه كأن شرط أنها كتابية فبان مسلمة (فلا خيار ، وإن بان دونه)
 أي المشروط : كأن شرطت أنه حرّ فبان عبداً ، وهي حرة (فلا خيار) وأما إذا ساواها في خلف
 شرط النسب أو الحرّية بأن كانت أمة وشرطت أنه حرّ فبان عبداً ، فالمعتمد أنه لا خيار لها (وكذا
 له) الخيار (في الأصح) إذا فات المشروط بأنقص ، ومقابل الأصح لا خيار له لتمكنه من الفسخ
 بالطلاق (ولو ظنها) بلا شرط (مسلمة أو حرة فبان كُفْرًا أو فسقاً أو دناءة) وهي تحلّ له فلا خيار في
 الأظهر . ومقابلها له الخيار (ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته كُفْرًا أو فسقاً أو دناءة) نسبة
 وحرفته فلا خيار لها لتقصيرها (قلت : ولو بان معيياً) يعيب بما تقدم (أو عبداً) وهي حرة
 (فلا خيار) في المستثنين (والله أعلم) ولكن المعتمد أنه لا خيار لها في المسئلة الثانية (ومتى)

فُسِّخَ بِخُلْفٍ فَحُكِّمَ الْمَهْرُ وَالرُّجُوعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ مَسْبِقَ فِي الْعَيْبِ ، وَلِوُثُرُ تَغْرِيرُ قَارَنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ غُرَّ بِحُرِّيَّةٍ أُمَةٍ وَصَحْنَاءُ فَالْوَلَدُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ ، وَعَلَى الْمَغْرُورِ قِيمَتُهُ لِسَيِّدِهَا وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْغَارِّ ، وَالتَّغْرِيرُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا بَلْ مِنْ وَكِيلِهِ أَوْ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ مِنْهَا تَعَلَّقَ الْفَرَمُ بِذِمَّتِهَا ، وَلَوْ انفصل الولد ميتاً بلا جناية فَلَا شَيْءَ رَفِيهِ ، وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مِنْ فِيهِ رَقٍ تَحْيَرَتْ فِي فُسْخِ النِّسَاحِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِنْ قَالَتْ جَهِلْتُ الْعَتَقَ صَدَقَتْ بِبَيِّنِهَا إِنْ أُمِكنَ : بَأَن كَانَ الْمُعْتَقُ غَائِبًا ، وَكَذَا إِنْ قَالَتْ جَهِلْتُ الْخِيَارَ بِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ فَسَخَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرَ ، وَبَعْدَهُ بَيْتَقٍ بَعْدَهُ وَجَبَ الْمَسْمِيُّ ، أَوْ قَبْلَهُ فَهَرُ مِثْلٍ ، وَقِيلَ الْمُسَمَّى ، وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كَوْنَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَلَا خِيَارَ

[فصل] يُلْزَمُ الْوَلَدُ إِعْصَافُ

فسخ بخلف ، حكم المهر والرجوع به على الغار مسبق في العيب أي الفسخ به وهو أنه إن كان قبل الدخول فلامهر ، وإن كان بعد الدخول فمهر المثل على الأصح ، ولا يرجع بما غرمه على الغار (و) التغيرير (المؤثر) في الفسخ بخلف الشرط (تغيرير قارن العقد) بوقوعه في صلبه على وجه الاشتراط كقوله زوجتك هذه البكر بخلاف ما إذا قارنه ، لاهلي وجه الاشتراط أوتقدمه (و) غرته بخرية أمة وصحْناء وهو القول الأظهر ، وحصل بينهما ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (حر) سواء فسخ العقد أو أجازه (وعلى المغرور قيمته) يوم الولادة (لسيدها ويرجع بها) أي قيمة الولد (على الغار) له . وأما بعد الولد الحاصل بعد العلم فهو رقيق (والتغيرير بالحرية لا يتصور من سيدها ، بل من وكيله أو منها ، فإن كان منها تعلق الفرم بذمتها) فتطالب به إذا عتقت ، وهذا كله إذا انفصل الولد حياً (ولو انفصل الولد ميتاً بلا جناية فلا شيء فيه) وأما إذا انفصل بجناية ، فعلى الجاني غرته لو ارثه ، ويضمنه المقرور لسيد الأمة بمهر قيمتها (ومن عتقت تحت رقيق) كله (أو من فيه رق تخرت في فسخ النكاح) وعدمه مالم يعتق الزوج قبل اختيارها أو يمت ، وإذا عتقت تحت حرٍّ أو عتقا بها فلا خيار ، وهذا الفسخ لا يحتاج لحاكم (والأظهر أنه على الفور) ومقابله بمدة ثلاثة أيام (فإن قالت : جهلت العتق صدقت بيمينها إن أمكن) اذعاء الجهل (بأن كان المعتق غائباً ، وكذا إن قالت : جهلت الخيار به) أي العتق (في الأظهر) ومقابله يبطل خيارها بذلك (فإن فسخت قبل وطء فلامهر) وإن كان حقاً للسيد (وبعد بعتق بعده) أي الوطء (وجب المسمى ، أو) بعتق (قبله) بأن لم تعلم بعتقها إلا بعد التمكن (فمهر مثل ، وقيل) يجب (المسمى) ومهرها لسيدها سواء كان المسمى أم مهر المثل (ولو عتق بعضها أو كونت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لأنه في الأخيرة يمكنه الخلاص بالطلاق ، وفيما قبلها لم يزل فيها أحكام الرق .

[فصل] في الاعفاف ومن يجب له (يلزم الولد) الحر الموسر ذكرًا كان أو أنثى (اعفاف

الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمَشْهُورِ : بَأْنُ يُعْطِيهِ مَهْرٌ حُرٌّ ، أَوْ يَقُولُ : انْكَحِ وَأَعْطِيكَ الْمَهْرَ ،
 أَوْ يَنْكَحْ لَهُ بِإِذْنِهِ وَيُمْسِرَ أَوْ يَمْلِكَهُ أُمَةً أَوْ تَمْنَحُهَا ثُمَّ عَلَيْهِ مَوْتُهُمَا ، وَلَيْسَ لِلْأَبِ
 تَعْيِينَ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي وَلَا وَفَيْتِهِ ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فَتَعْيِينُهَا لِلْأَبِ ،
 وَيَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَ أَوْ انْفَسَخَ بِرَدِّهِ أَوْ فَسَخَهُ بِعَيْبٍ ، وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بِعُذْرِ
 الْأَصْحَ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ إِعْصَافُ فَاقِدِ مَهْرٍ مُخْتِاجٍ إِلَى نِكَاحٍ ، وَبُصْدَقُ إِذَا ظَهَرَتْ
 الْحَاجَةُ بِلَا يَمِينٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمَةٍ وَلَدِهِ ، وَاللَّذْهَبُ وَجُوبُ مَهْرٍ لِأَحَدٍ ،
 فَإِنْ أَحْبَلَ فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْإِبْنِ لَمْ تَعْرِ مُسْتَوْلَدَةً
 لِلْأَبِ ، وَإِلَّا فَلَا ظَهْرُ أَنَّهَا نَصِيرٌ ، وَأَنْ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا مَعَ مَهْرٍ ، لِأَقْبَتِهِ وَلَدٌ فِي الْأَصْحَ ،
 وَيَحْرُمُ نِكَاحُهَا ، فَلَوْ مَلَكَ زَوْجَةً وَالِدِهِ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ

(الْأَبِ) الحرّ الممسر (والأجداد) من الجهتين إذا كانوا بالصفات المذكورة (على المشهور)
 ومقابله لا يلزمه . وأما الولد الرقيق وكذا الممسر فلا يلزمه ، وكذا لا يلزمه إعصاف الأصول من الإناث
 وكذا لا يلزمه إعصاف الأصول من الذكور الأرقاء أو المومنين . والإعصاف (بأن يعطيه) أى
 الأصل (مهر حرّ) تعفه (أو يقول) له (انكح وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ويمسره) ها
 (أو يملكه أمة) تحلّ له (أو تمنحها) فلا يزوجه مجوزا شوها ، أو معيبة لأنها لا تعفه (ثم عليه)
 أى الولد (مؤتمها) أى الوالد ومن أعفه بها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري)
 ولا بعكسه (ولا) تعيين (رفعة) بجمال أو شرف بل التعيين للولد (ولو اتفقا) أى الولد والوالد
 (على مهر فتعينها) أى المنكوحة (للاب) ، ويجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ برده (منها
 (أو فسخه) الأب (بعيب) فيها (وكذا) يجب التجديد (إن طلق بعذر) كشقاق أو
 رية (فى الأصح) ومقابله المنع ، وأما إن طلق بغير عذر فلا يجب (وإنما يجب إعصاف)
 الأصل بشرطين : الأول بما ذكره بقوله (فاقد مهر) أو بمن أمة ، والثانى مذكور فى قوله
 (محتاج إلى النكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوطء ، وإن لم ينفذ زنا (وبصدق) الأصل (إذا
 ظهرت الحاجة) للنكاح (بلا يمين ، ويحرم عليه وطء أمة ولده) ذكرها كان أو أنثى (والمذهب
 وجوب مهر لاحد) ويجب أيضا أرش بكارة ، ويجب تعزيره على ذلك لحق الله ، لالحق الولد ،
 وقيل يجب الحد (فإن أحبل) الأب أمة ولده (فالولد حرّ نسيب ، فإن كانت) الأمة (مستولدة
 للإبن لم تنصر مستولدة للأب) بإحبالها (وإلا) بأن لم تكن مستولدة للإبن (فالأظهر أنها نصير)
 مستولدة للأب الحرّ ، ومقابله لا نصير (و) الأظهر (أن عليه قيمتها مع مهر) فالقيمة للاستيلاد ،
 والمهر للإبلاج (لا قيمة ولد) فليست على الأب (فى الأصح) ومقابله نجس ، وإذا انفصل الولد
 ميتا فلا خلاف فى عدم وجوب قيمته (ويحرم) على الأب (نكاحها) أى أمة ولده لماله فى ماله
 دين الإعصاف ، فهى كالشركة (فالملك زوجة والده الذى لا تحل له الأمة) حين الملك كان

كَمْ يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةٍ ، فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ ، وَهَذَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ وَالنَّادِرِ ، فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ قَفِيًا بِيَدِهِ مِنْ رِجْحٍ وَكَذَا رَأْسٍ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا لَهُ فَفِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ عَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ ، وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ لَزِمَتْ تَحْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ وَبِاسْتِخْدَامِهِ نَهَارًا إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا وَإِنْ اسْتُخْدِمَهُ بَلَا تَكْفُلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرِ مِثْلِ وَكُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ ، وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا وَوُطِئَ قَهْرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ فِي رَقَبَتِهِ ، وَإِذَا زَوَّجَ أُمَّتُهُ اسْتُخْدِمَتْهَا نَهَارًا وَسَلِمَتْهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا ،

أَيْسَرُ بَسْمَةِ وَلَدِهِ (لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَغْتَفَرُ فِي السَّوَامِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ مَالِكُ الْوَلَدِ مَالِكُ الْوَالِدِ فِي رَفْعِهِ النِّكَاحَ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْفَسَخُ كَمَا لَوْ مَلَكَهَا الْآبُ ، فَعَلَى الْأَصَحِّ وَلَدُهُ مِنْهَا وَاقِقٌ ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُ أَخُوهُ (وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةٍ) لِمَا لَهُ فِي رَقَبَتِهِ وَمَالُهُ مِنْ شَبْهَةٍ بِالتَّجْمِيزِ (فَلَنْ مَالِكُ مُكَاتَّبِ زَوْجَةِ سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ مَلَكَهَا السَّيِّدُ ، وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ : مَالِكُ الْمُسْكَاتَّبِ كَمَا لَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ .

[فصل] فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ (السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ يَضْمَنُهَا (وَهَذَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ) كَالْحَاصِلِ بِالْحِرْفَةِ (وَالنَّادِرِ) كَالْحَاصِلِ بِالْهَبَةِ . أَمَّا الْحَاصِلُ قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَوْ بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ السَّيِّدُ (فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ قَفِيًا بِيَدِهِ مِنْ رِجْحٍ) سِوَاهُ الْحَاصِلِ قَبْلَ النِّكَاحِ وَبَعْدَهُ (وَكَذَا رَأْسَ مَالٍ) بِيَدِهِ فَيُجَبِّانُ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فِي ذِمَّتِهِ) يَطْلُبُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ عَتَقِهِ إِنْ رَصِيتَ بِالْمَقَامِ مَعَهُ (وَفِي قَوْلِ) هُمَا (عَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ) أَيْ السَّيِّدُ (الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ) بِالزَّوْجَةِ عَلَيْهِ ، وَالْعَبْدُ اسْتِصْحَابُهَا ، وَعَلَى السَّيِّدِ تَحْلِيَّتُهُ مَعَهَا ، فَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ مَعَهَا بَعْدَ طَلَبِهَا كَانَتْ نَاشِئَةً (وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ) السَّيِّدُ بَعْدَهُ (لَزِمَتْهُ تَحْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ) بِزَوْجَتِهِ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ (وَبِاسْتِخْدَامِهِ) السَّيِّدُ (نَهَارًا إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا ، وَإِنْ اسْتُخْدِمَهُ بَلَا تَكْفُلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرِ مِثْلِ) لِتِلْكَ الْمُدَّةِ (وَمِنْ) كُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى أَجْوَةِ الْمَثَلِ) (وَلَوْ نَكَحَ) الْعَبْدُ (فَاسِدًا) لَعَدِمَ إِذْنُ سَيِّدِهِ مِثْلًا (وَوُطِئَ) زَوْجَتَهُ (قَهْرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ) لَزِمَتْهُ بَرَضًا مُسْتَحَقَّةً (وَفِي قَوْلِ) قَدِيمٌ يَجِبُ (فِي رَقَبَتِهِ) وَلَا حَسَدَ إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا (وَإِذَا زَوَّجَ) السَّيِّدُ (أُمَّتُهُ اسْتُخْدِمَتْهَا نَهَارًا) أَيْ لَهُ ذَلِكَ (وَسَلِمَتْهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) وَجُوبًا عَلَى حَسَبِ الْمُعْتَادِ مِنْ

وَلَا نَفَقَةً عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْلَى فِي دَارِهِ يَتَنَا وَقَالَ لِلزَّوْجِ تَخَلَّوْ بِهَا
فِيهِ لَمْ يَلْزَمُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالسَّيِّدُ السَّفَرُ بِهَا وَلِلزَّوْجِ مُحِبَّتُهَا ، وَلِلذَّهَبِ أَنَّ السَّيِّدَ
لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ دُخُولِ سَقَطِ مَهْرُهَا ، وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَتْ
الْأَمَةَ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مَاتَتْ فَلَا تَكَا لَوْ هَلَكْنَا بَعْدَ دُخُولِ ، وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً فَلَمَّزُ لِلْبَائِعِ
فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ فَنَصْفُهُ لَهُ ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمْتَهُ بِبَيْدِهِ لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ .

كتاب الصداق

يُسْنُ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ ، وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ ، وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَإِذَا
أَصْدَقَهَا عَيْنًا قَتَلَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانُ عَقْدٍ ، وَفِي قَوْلِ ضَمَانَ يَدٍ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ
لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَإِنْ

فراغ الخدمة ، ويحرم عليه الخلوة بها والنظر لما بين مرتتها وركبتها (ولا نفقة على الزوج حينئذ
في الأصح) لعدم التمكن التام ، ومقابلته يجب ، وقيل يجب شطرها (ولو أخلى) السيد (في داره
يتنا وقال للزوج تخلوا بها فيه) ولا أخرجها (لم يلزمه) أي الزوج إجابته (في الأصح) ومقابلته
يجب السيد (والسيد السفر بها) وإن منع الزوج من التمتع بها (وللزوج محبتها) ليستمتع بها
في وقت الاستمتاع (والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتلته نفسها) أو ارتدت (قبل دخول سقط
مهرها ، و) المذهب (أن الحرة لو قتلته نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت) قبل دخول (فلا)
يسقط مهرها (كما لو هلكتا) أي الحرة والأمة (بعد دخول) فإن المهر لا يسقط (ولو باع) السيد
أمة (مزوجة ظهري) المسمى (للبائع ، فإن طلقت قبل دخول فنصفه له) أي البائع (ولو زوج
أُمته بعبد لم يجب مهر) ولا نصفه .

كتاب الصداق

هو بفتح الصاد وكسرها : اسم لما وجب بنكاح أو وطء أو نفويت بضع قهرا (بسن تسميته
في العقد) وأن لا ينقص عن عشرة دراهم ، وأن لا يزيد عن خمائة ، وأن لا يدخل بها حتى يدفع
إليها منه شيئا (ويجوز إخلاؤه منه) مع الكراهة (وما صح) كونه (مبيعا) ولو قليلا يتمول
(صح صدقا) ومالا فلا ، فإن عقد بما لا يتمول فسدت التسمية ورجع مهر المثل (وإذا أصدقها
عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) وهو ما يضمن بالمقابل ، وهو على هذا القول يضمن تلك
العين تلتف أم لم تلتف فلا داعي للتقييد بالتلف (وفي قول ضمان يد) وهو ما يضمن بالمثل في المثل
والقيمة في المتقوم (فعلى الأول ليس لها بيعه قبل قبضه) كالمبيع قبل قبضه (ولو تلف في يده)
بأفة سارية (وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق على القول الأول بخلافه على الثاني (وإن

أَتْلَفْتُهُ قَبَاضَةً ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخْتَ الصَّدَاقَ أَخَذْتَ
 مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلِ وَإِلَّا غَرَمْتَ التَّلْفَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ ، فَكَتَلَفَهُ وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ ،
 وَلَوْ أَمْدَقَ عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ انْفَسَخَ فِيهِ لَاقِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَمَّا
 الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ فَهْرُ مِثْلِ ، وَإِلَّا فَحِصَّةُ التَّلْفِ مِنْهُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ تَخَيَّرْتُ
 عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخْتَ فَهْرُ مِثْلِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ، وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ
 لَا يَضْمَنُهَا ، وَإِنْ طَلَبْتَ التَّسْلِيمَ فَاِمْتَنَعَ صَيَّنَ ضِمَانَ الْعَقْدِ ، وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبٍ
 وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَمَّا حَبَسَ نَفْسَهَا لِتَقْبِضِ الْمَهْرَ الْمَعِينِ وَالْحَالِ لَا الْمُؤَجَّلِ ، فَلَوْ
 حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَبْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ فَبِي قَوْلٍ
 يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ ، فَتَنَ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ
 فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتُؤْمَرُ بِالتَّسْكِينِ ،

أَتْلَفْتُ أَيُّ الزَّوْجَةِ (قَبَاضَةً) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ) بَيْنَ فَسْخِ
 الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ (فَإِنْ فَسَخْتَ الصَّدَاقَ أَخَذْتَ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلِ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَبَدَلَ
 الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ عَلَى الثَّانِي (وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ تَفْسُخْهُ (غَرَمْتَ التَّلْفَ) الْمِثْلَ أَوْ الْقِيَمَةَ ،
 وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَخَيَّرُ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ فَكَتَلَفَهُ) بِآفَةِ سَمَاوِيَةٍ (وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ) أَيُّ كَاتِلَاغِهِ
 (وَلَوْ أَمْدَقَ) هُمَا (عَبْدَيْنِ) فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا بِآفَةِ سَمَاوِيَةٍ (قَبْلَ قَبْضِهِ) انْفَسَخَ (عَقْدُ الصَّدَاقِ) فِيهِ
 لَاقِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ (مِنْ خِلَافِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) وَلَمَّا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ فَهْرُ مِثْلِ ،
 وَإِلَّا فَحِصَّةُ التَّلْفِ مِنْهُ (أَيُّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ) هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضِمَانِ الْعَقْدِ
 وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضِمَانِ الْيَدِ فَلَا يَنْفَسَخُ الصَّدَاقُ ، وَلَمَّا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ رَجَعَتْ لِقِيَمَةِ
 الْعَبْدَيْنِ ، وَإِنْ أَجَازْتَ الْبَاقِي رَجَعَتْ إِلَى قِيَمَةِ التَّلْفِ (وَلَوْ تَعَيَّبَ) الصَّدَاقَ بِآفَةِ أَوْ بِجَنَابَةِ غَيْرِ
 الزَّوْجَةِ (قَبْلَ قَبْضِهِ) كَعَمَى الْعَبْدِ (تَخَيَّرْتُ) الزَّوْجَةُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا تَخَيَّرُ فَلَهَا الْأَرشُ
 (فَإِنْ فَسَخْتَ فَهْرُ مِثْلِ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ) هُمَا ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي إِنْ فَسَخْتَ رَجَعَتْ إِلَى بَدَلِ
 الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ ، وَإِنْ أَجَازْتَ فَلَهَا أَرشُ الْعَبْدِ (وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا ،
 وَإِنْ طَلَبْتَ) الزَّوْجَةُ مِنْهُ (التَّسْلِيمَ) فَاِمْتَنَعَ (عَلَى) قَوْلِ (ضِمَانِ الْعَقْدِ) كَمَا لَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ مِنَ الْبَائِعِ .
 وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ ضِمَانِ الْيَدِ فَيَضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ الْاِمْتِنَاعِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ (وَكَذَا) الْمَنَافِعُ (الَّتِي اسْتَوْفَاهَا
 بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ) لَا يَضْمَنُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) . وَقِيلَ يَضْمَنُهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ (وَلَمَّا حَبَسَ نَفْسَهَا لِتَقْبِضِ
 الْمَهْرَ الْمَعِينِ وَالْحَالِ لَا الْمُؤَجَّلِ) فَلَا تَحْبِسُ نَفْسَهَا بِتَسْبِيهِ (فَلَوْ حَلَّ) الْمُؤَجَّلُ (قَبْلَ التَّسْلِيمِ) فَلَا حَبْسَ
 فِي الْأَصَحِّ (وَمَقَابِلُهُ لَمَّا حَبَسَ) (وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ ، فَبِي قَوْلٍ يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ
 لَا إِجْبَارَ ، فَتَنَ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتُؤْمَرُ بِالتَّسْكِينِ ،

فَإِذَا سَلَّمَتْ أُعْطَاهَا الْعَدْلُ الْمَهْرَ ، وَلَوْ بَادَرَتْ فَكُنْتُ طَالِبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ امْتَنَعَتْ
 حَتَّى يُسَلِّمَ ، وَإِنْ وَطِئَ فَلَا ، وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتُمْكِنَ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُذْرِ
 اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ ، وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِتَنْظِفِ وَنَحْوِهِ أَمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ ، وَلَا
 يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِأَلَّا يَنْقَطِعَ حَيْضُهَا ، وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً وَلَا مَرِيضَةً حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ
 وَطْءِهَا ، وَيَسْتَقِرَّ الْمَهْرُ بِوَطْءِهَا ، وَإِنْ حَرُمَ كَحَائِضٍ ، وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لَا بِخُلُوعٍ فِي الْجَدِيدِ .
 [فصل] نَكَحَهَا بِخَيْرٍ أَوْ خَرٍّ أَوْ مَقْصُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُ ، أَوْ
 بِمَمْلُوكٍ وَمَقْصُوبٍ بَطْلٌ فِيهِ ، وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَتَخَيَّرَ ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ
 مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا ، وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَقْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُ
 بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا ، وَفِي قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنِي وَبِعْتِكَ ثَوْبَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ صَحَّ
 النِّكَاحُ وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلُ ، وَلَوْ نَكَحَ

فَإِذَا سَلَّمَتْ أُعْطَاهَا الْعَدْلُ الْمَهْرَ ، وَلَوْ بَادَرَتْ فَكُنْتُ طَالِبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ امْتَنَعَتْ حَتَّى يُسَلِّمَ ، وَإِنْ وَطِئَ
 فَلَا ، وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتُمْكِنَ (وَجُوبًا) (فَإِنْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُذْرِ اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ) وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا
 بِالرَّاجِحِ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ فَلَا يَسْتَرَدُّ (وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِتَنْظِفِ وَنَحْوِهِ) كَالزَّالَةِ شَعْرَ عَانَةِ (أَمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ
 قَاضٍ ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لِأَلَّا يَنْقَطِعَ حَيْضُهَا) أَوْ نَفَاسَ فَلَا تَمُوتُ لَنَافَسِهَا (وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً وَلَا مَرِيضَةً
 حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ وَطْءِهَا) وَيَحْرُمُ وَطْءُهَا مِنْ لَا تَحْتَمِلُ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ (وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِوَطْءِهَا) وَلَوْ فِي الدَّخْرِ
 (وَإِنْ حَرُمَ كَحَائِضٍ ، وَ) يَسْتَقِرُّ أَيْضًا (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) قَبْلَ وَطْءِهَا فَلَا يَسْتَقِرُّ بِمُبَاشَرَةٍ فِيمَا دُونَ
 الْفَرْجِ (لِأَجْلِ الْخُلُوعِ فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ يَسْتَقِرُّ بِخُلُوعِهَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَتَّى
 كَرْتَنَ ، وَلَا شَرَعِي كَحَيْضٍ .

[فصل] فِي الصَّدَاقِ الْفَاسِدِ (نَكَحَهَا بِخَيْرٍ أَوْ خَرٍّ أَوْ مَقْصُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ
 قِيَمَتُهُ) أَيْ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ يَقْدَرُ الْخُرْعَ صَبْرًا وَالْخُرْقَ قِيَمًا وَالْمَقْصُوبُ مَمْلُوكًا ، وَإِذَا كَانَ الْمَقْدَرُ بِهِ مِثْلًا وَجَبَ
 مِثْلُهُ ، فَرَادَهُ بِالْقِيَمَةِ الْبَدَلِ (أَوْ) نَكَحَهَا (بِمَمْلُوكٍ وَمَقْصُوبٍ بَطْلٌ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ)
 مِنْ قَوْلٍ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ (وَتَخَيَّرَ) هِيَ بَيْنَ فسخِ الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ (فَإِنْ فَسَخَتْ فَهَرُ مِثْلُ ، وَفِي
 قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا) أَيْ بَدَلُهُمَا مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ (وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَقْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ
 مِثْلُ بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا) فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهُمَا مِائَتَيْنِ بِالسُّوْبَةِ فَلَهَا عَنِ الْمَقْصُوبِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ (وَفِي
 قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ) أَيْ الْمَمْلُوكُ ، وَلَا شَيْءَ لَهَا مَعَهُ (وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنِي وَبِعْتِكَ ثَوْبَهَا) مِثْلًا (بِهَذَا
 الْعَبْدِ صَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ بِطَلَانِهَا وَوَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ (وَيُوزَعُ
 الْعَبْدُ) أَيْ قِيَمَتُهُ (عَلَى) قِيَمَةِ (الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلُ) فَلَوْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ مِائَةً وَقِيَمَةُ الثَّوْبِ مِائَةً
 فَنِصْفُ الْعَبْدِ عَنِ الثَّوْبِ وَنِصْفُهُ صَدَاقٌ يَرْجِعُ الزَّوْجُ فِي نِصْفِهِ لَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ (وَلَوْ نَكَحَ)

بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يَبِهَا أَوْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا فَلَمْ يَذْهَبْ فَسَادَ الصَّدَاقُ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ ،
وَلَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ بَطْلَ النِّكَاحِ ، أَوْ فِي الْمَهْرِ فَلَا ظَهَرَ مَهْمَةُ النِّكَاحِ لَا الْمَهْرِ
وَسَائِرُ الشَّرُوطِ إِنْ وَافَقَ مُقْتَضَى النِّكَاحِ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ لَنَا ، وَصَحَّ النِّكَاحُ
وَالْمَهْرُ ، وَإِنْ خَالَفَ وَلَمْ يَحُلَّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ كَشَرَطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا تَفْتَقَ
لَمَّا صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ ، وَالْمَهْرُ وَإِنْ أَخْلَ كَأَنْ لَا يَطْلَأَ أَوْ يُطَلَّقَ بَطْلَ
النِّكَاحِ ، وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةً بِمَهْرٍ فَلَا ظَهَرَ فَسَادَ الْمَهْرِ ، وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ نَكَحَ
لِطِفْلِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَنْكَحَ بِنْتًا لَارْشِيدَةً أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلا إِذْنٍ بِدُونِهِ فَسَدَ
الْمَسْمُوعُ ، وَالْأَظْهَرُ مَهْمَةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ كَانَ سِرًّا وَأَعْلَنُوا زِيَادَةً
فَلَمْ يَذْهَبْ وَجُوبُ مَا عَقَدَ بِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا زَوْجِي بِأَلْفٍ فَتَقَصَّ عَنْهُ بَطْلَ النِّكَاحِ ،
فَلَوْ أَطْلَقَتْ فَتَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ مَهْمَةُ
النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

امرأة (بألف على أن لا يهبها) ألفا (أو على أن يعطيه ألفا فالذهب فساد الصداق) لأنه جعل بعض
ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة (ووجوب مهر المثل) وقيل بالصحة في مسألة الاعطاء (ولو
شرط) أحد الزوجين (خيارا في النكاح بطل النكاح ، أو في المهر فلا يظهر مهمة النكاح لا المهر)
بل يفسد ، ويجب مهر المثل . ومقابل الأظهر يصح ، ويثبت الخيار (وسائر الشروط) أي باقيها
الواقعة في النكاح (إن وافق) الشرط فيها (مقتضى) عقد (النكاح) كشرط القسم أو النفقة
(أو) لم يوافق ، ولكنه (لم يتعلق به غرض) كشرط أن لا تأكل إلا كذا (لفا) الشرط
في الصورتين (وصحَّ النكاح والمهر ، وإن خالف) الشرط مقتضى عقد النكاح (ولم يحلَّ
بمقصوده الأصلي) وهو الوطء (كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا نفقة لها صحَّ النكاح وفسد
الشرط) سواء كان لها أو عليها (والمهر) فيرجع إلى مهر المثل (وإن أخلَّ) الشرط بمقصود
النكاح (كأن) شرط (أن لا يطلأ) ها (أو أن يطلقها) (بطل النكاح) وفي قول يصح ،
ويلغو الشرط ، ومن لا تشمل الوطء في الحال لسفر أو هزال إذا شرط فيها ذلك لا يضر (ولو نكح
نسوة) معا (بمهر ، فلا يظهر فساد المهر ، ولكل مهر مثل) ومقابل الأظهر يصح ويوزع على
مهور أمثاله (ولو نكح) الولي (لطفل بفوق مهر مثل) من ماله (أو أنكح بنتا لارشيدة)
كالصغيرة (أورشيدة بكرا بلا إذن) في النقص (بدونه) أي مهر المثل (فساد المسمى) كله
(والأظهر مهمة النكاح بمهر مثل) ومقابلة لا يصح (ولو توافقا على مهر كان سِرًّا وأعلنوا زيادة ،
فالذهب وجوب ما عقد به) اعتبارا بالعقد (ولو قالت) رشيدة (لوليها) غير المجبر (زوجني بألف
فتقص عنه بطل النكاح ، فلو أطلقت) بأن سكنت عن المهر (فتقص عن مهر مثل بطل)
النكاح (وفي قول يصح بمهر مثل . قلت : الأظهر مهمة النكاح في الصورتين بمهر المثل ، والله أعلم)

[فصل] قَالَتْ رَشِيدَةٌ : زَوَّجَنِي بِلَا مَهْرٍ فَرَّوَجَ وَفَقِيَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ فَيُؤَى تَقْوِيضُ صَحِيحٌ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمَةٍ زَوَّجْتُكِهَا بِلَا مَهْرٍ ، وَلَا يَصِحُّ تَقْوِيضُ غَيْرِ رَشِيدَةٍ ، وَإِذَا جَرَى تَقْوِيضُ صَحِيحٍ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِنَفْسِ الْعَقْدِ ، فَإِنْ وَطِئَ قَهْرٌ مِثْلُ ، وَيُتَقَبَّرُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ مَطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرِضَ مَهْرًا ، وَحَبْسُ نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ ، وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَرْوُضِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطَطُ رِضَاهَا بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ لَا عِلْمُهَا بِقَدْرِ مَهْرٍ لِلْمِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجُوزُ قَرْضُ مُوَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَفَوْقَ مَهْرٍ مِثْلُ ، وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْفَرْضِ أَوْ تَنَازَعَا فِيهِ قَرْضُ الْقَاضِي فَقَدْ الْبَلَدُ حَالًا . قُلْتُ : وَيُفْرِضُ مَهْرٌ مِثْلُ وَيُسْتَرْطَطُ عِلْمُهُ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يَصِحُّ قَرْضُ أَجْنَبٍ مِنْ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْفَرْضُ الصَّحِيحُ كَمَسْمَى فَيَسْتَرْطَطُ بِطَلَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ،

كسائر الأسباب المفسدة للصداق .

[فصل] في التفويض ، وهو جعل الأمر إلى غيره ، و يطلق على الأعمال ، ومنه لاتصلح الناس فوضى (قالت رشيدة) لوليها (زوجه) بلا مهر فزوج ونفي المهر أوسكت ، فهو تفويض صحيح) وسيأتي حكمه ، ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو وفتحها (وكذا لو قال سيد أمة زوجه) بلا مهر (أو سكت عن ذكر المهر) ولا يصح تفويض غير رشيدة ، وإذا جرى تفويض صحيح) على حسب ما تقدم (فلا يظهر أنه لا يجب شيء) من المال (بنفس العقد) ومقابلته يجب مهر المثل (فإن وطئ قهر مثل ، ويعتبر بحال العقد في الأصح) ومقابلته بحال الوطء ، والمعتمد أن العتبر الأكثر من العقد إلى الوطء أو الموت (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرا ، وحبس نفسها ليفرض وكذا) لها حبس نفسها (لتسليم المرفوض في الأصح) كالمسمى في العقد ، ومقابل الأصح ليس لها (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) إن نقص عن مهر مثل (لا علمها) حيث تراعى (بقدر مهر المثل في الأظهر) ومقابلته يشترط لأن المرفوض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل) بالتراضي (في الأصح) ومقابلته لا يجوز لأنه بدل عن مهر المثل ، وليس للأجل فيه مدخل (و) يجوز فرض مهر (فوق مهر مثل ، وقيل لا) يجوز (إن كان من جنسه) فإن كان من غير جنسه كقرض تزيد قيمته عنه جاز قطعا (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) لها (أو تنازعا فيه) أي المرفوض : أي كم يفرض (فرض القاضي) فقد البلد حالاً (لا مؤجلا ولا بغير نقد البلد وإن رضى) بذلك (قلت : ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علمه به ، والله أعلم) حتى لا يزید عليه ولا ينقص (ولا يصح فرض أجنب من ماله في الأصح) ومقابلته يصح كما يؤدي الصداق عن الزوج غير إذنه (والفرض) أي المرفوض (الصحيح كسمى) في العقد (فيتشترط بطلاق قبل وطء) سواء كان الفرض من الزوجين أو الحاكم . أما الفرض الفاسد فكفر فلا يشترط

وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ فَرُضٍ وَوَطءَ فَلَا تَشْطِيرُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] مَهْرُ الْمِثْلِ : مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا ، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ نَسَبٌ ، فَيُرَاعَى أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَأَقْرَبُهُنَّ أُخْتُ الْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ بَنَاتُ أَخٍ ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ فَإِنْ فُقِدَ نِسَاءُ الْعَصَبَةِ أَوْ لَمْ يُنْكَحْنَ أَوْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ فَأَرْحَامُ كَبَدَاتِ وَخَالَاتِ ، وَيُعْتَبَرُ سِنٌ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ وَبَكَارَةٌ وَثِيوبَةٌ وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ زَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ لَا يُقْبَلُ بِالْحَالِ ، وَلَوْ سَاعَتٌ وَاحِدَةٌ لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتُهَا ، وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطَّ اعْتَبِرَ ، وَفِي وَطءِ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوُطءِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَ فَهَرَفِي أَعْلَى الْأَحْوَالِ . قُلْتُ : وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطءٌ بِشُبْهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهَرَفٌ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ جِنْسُهَا تَعَدَّدَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ كَرَّرَ وَطءٌ مَغْصُوبَةً أَوْ مُكْرَهَةً

به مهر المثل (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا تشطير) أى لا يجب لها شيء من المهر (وإن مات أحدهما قبلهما) أى الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الأظهر . قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) لأنه كالوطء في تقرير المسمى ، فكذا في إيجاب مهر المثل .

[فصل] في ضابط مهر المثل (مهر المثل ما يرغب به في مثلها) عادة (وركنه الأعظم نسب) في النسبية (فيراى أقرب من تنسب) من نساء العصبة (إلى من تنسب) هذه المرأة (إليه) كالأخت وبنت الأخ والعمة وبنت العم لاجلدة والحالة . وأما إذا كانت غير نسبية فيراى فيها الصفات الآتية (وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ، ثم بنات أخ) لأبوين ، ثم لأب (ثم عمات كذلك) أى لأبوين ثم لأب (فان فقد نساء العصبة) أى لم يوجدن ، أما لو ماتن اعتبرن كالحيات (أول من ينكحن أو) ينكحن ، لكن (جهل مهرهن فأرحام) لها يعتبر مهرها بهن (كجدات وخالات) فيقدم من نساء الأرحام الأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال (ويعتبر سنٌ وعقلٌ ويسارٌ وبكارةٌ وثيوبَةٌ ، وما اختلف به غرض) كالعلم والشرف (فان اختصت واحدة) (بفضل أو نقص زيد) في مهرها (أو نقص) منه (لائق بالحال) أى حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه الحاكم (ولو ساعته واحدة) منها (لم تجب) على الباقيات (موافقتها ، ولو خفضن) في المهر (للعشيرة) أى الأقارب (فقط اعتبر) ذلك في المطلوب مهرها بالنسبة لمن ذكر (و) يجب (في وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء ، فان تكرر) الوطء (فهر) (و) (في أعلى الأحوال) التى للوطوءة حال وطئها (قلت : ولو تكرر وطء بشبهة واحدة) كأن طعن الموطوءة زوجها أو أمته (فهر) واحد (فان تعدد جنسها) أى الشبهة كأن وطئها بنكاح فاسد ، ثم فارقتها ، ثم وطئها بظن أنها أمته (تعدد المهر . ولو كرر وطء مغصوبة أو مكروهة

هَلْ زِنَا تَكَرَّرَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطَهُ الْأَبِ وَالشَّرِيكَ وَسَيِّدُ مَكَاتِبَةِ قَهْرُ ،
وَقِيلَ مُهْوَرُ ، وَقِيلَ إِنَّ اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ قَهْرُ ، وَإِلَّا فَهُوَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] الْفَرْقَةُ قَبْلَ وَطَهُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسَخِ بِعِيَّتِهَا تَسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَمَالًا
كَطَلَّاقٍ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ وَإِرْضَاعِ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهَا يُسْطَرُّهُ ، ثُمَّ قِيلَ : مَعْنَى التَّشْطِيرِ
أَنْ لَهُ خِيَارُ الرَّجُوعِ ، وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ ، فَلَوْ زَادَ بَعْدَهُ قَوْلُهُ ، وَإِنْ طَلَّقَ
وَالْمَهْرُ تَأْلَفَ فَنُصِفُ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا ، فَإِنْ قَنَعَ بِهِ
وَالْأُفْنِصِفُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا ، وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا قَوْلُهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا بِلاَ خِيَارٍ ، فَإِنْ عَابَ
بِجَنَابَةٍ وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا فَلَا صَحَّ أَنْ لَهُ نِصْفُ الْأَرْضِ ، وَلَهَا زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ ، وَلَهَا خِيَارُ
فِي مُتَمَصِّلَةٍ ، فَإِنْ شَحَّتْ فَنُصِفُ قِيَمَةَ بِلَا زِيَادَةٍ ،

على زنا تكرر المهر) فيجب لكل وطه مهر ، ولا بد أن تكون المغسوبة مكرهة أو اختصت بها
الشبهة ، لأن المطاوعة بنى والبنى لامهر لها (ولو تكرر وطه الأب) جارية ابنه (و) وطه
(الشريك) الأمة المشتركة (و) وطه (سيد مكاتبه) له (فهر) واحد (وقبل مهوور)
بعدد الوطأت (وقيل إن اتحد المجلس فهر ، والا فهوور ، والله أعلم) وحيث اتحد المهر في الوطأت
روعى أعلى أحوالها .

[فصل] فيما يسقط المهر وما يشطره (الفرقة قبل وطه) وكانت الفرقة حاصلة (منها) أى
من جهتها كإسلامها أو ردتها أو فسحها بعينه قبل الدخول (أو بسببها كفسخ بعينها تسقط المهر)
المسمى والمفروض ومهر المثل (ومالا) أى التى لا تكون منها ولا بسببها (كطلاق) وخلع
(وإسلامه وردته ولعانه وإرضاع أمه) أو ابنته لها (أو) إرضاع (أمها) له وهو صغير (يشطره)
أى ينصف المهر (ثم قيل معنى التشطير أن له) أى الزوج (خيار الرجوع) إن شاء رجع وتملكه
وإن شاء تركه ، ولا يدخل في ملكه بنفس الفرقة (والصحيح عوده) أى نصف الصداق (بنفس
الطلاق ، فلوزاد) الصداق (بعده) أى الطلاق (فله) النصف في الزيادة إن عاد إليه
النصف ، والكل إن عاد الصداق إليه (وإن طلق والمهر تألف) بعد قبضه (فنصف بدله) له
(من مثل) فى المثل (أو قيمة) فى المتقوم (وإن تعيب فى يدها) قبل الفراق (فإن قنع به)
الزوج معيبا فلا أرض (والا) بأن لم يقنع (فنصف قيمته سليما) إن كان متقوماً ونصف مثله
إن كان مثليا (وإن تعيب قبل قبضها) بأفة وقنعت به (فله نصفه ناقصا بلا خيار ، فإن عاب)
أى صار ذا عيب (بجنابة) من أجنبي (وأخذت أرضها) أو عفت (فالأصح أن له نصف
الأرض) مع نصف العين ، ومقابله لاشئ له (ولها زيادة منفصلة) حدثت بعد الصداق . وقبل
الطلاق كشمرة ، ويختص الرجوع بنصف الأصل (ولها خيار فى) زيادة (متصلة) كسمن
(فإن شحنت) فيها (فنصف قيمة) للمهر بأن يقوم بلا زيادة ، ويعطى الزوج نصفه (بلا زيادة)

وإن سمحت لزمه القبول ، وإن زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتمم
صنعة مع برص ، فإن اتفقا بنصف العين ، وإلا فنصف قيمة ، وزراعة الأرض
نقص ، وحرثها زيادة ، وحل أمة وبهيمة زيادة ونقص . وقيل البهيمة زيادة ،
وإطلاع نخل زيادة متصلة ، وإن طلق وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه ، فإن قطعت
تعين نصف النخل ، ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت أن
الأصح ، ويصير النخل في يديها ، ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة ، ومتى ثبتت
خيار له أو لمّا لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار ، ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل
من يؤمى الإصداق والقبض ، ولو أصدق تعليم قرآن وطلق قبله ، فالأصح تذر
تعليمه ، ويجب مهر مثل بعد وطء ، ونصف قبله ، ولو طلق وقد زال ملكها عنه
فنصف بدله ، فإن كان زال ،

عليه (وإن سمحت لزمه القبول) للزيادة (وإن زاد) المهر (ونقص ككبر عبد) فزادت قوته
بالكبر ونقص الرغبة فيه (وطول نخلة) طولاً يؤدي إلى قلة ثمرها (وتعلم صنعة مع) حدوث
نحو (برص ، فإن اتفقا) أى الزوجان (بنصف العين) فذلك (والافنصف قيمة) للمين خالية
عن الزيادة والنقص (وزراعة الأرض نقص وحرثها زيادة ، وحل أمة وبهيمة زيادة ونقص) أما
الزيادة فلتنوع الولد ، وأما النقص ففي الأمة للضعف وخطر الولادة ، وفي البهيمة لضعف قوتها
ورداء لحم المأكولة (وقيل البهيمة) أى جملها (زيادة) بلا نقص (وإطلاع نخل زيادة متصلة)
وقد تقدم حكمها (وإن طلق وعليه ثمر مؤبر) بأن تشق طلعها (لم يلزمها قطعه) أى قطعها
فستحق إبقاءه إلى الجداد (فإن قطعت تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن ولم يحدث به نقص
في النخل (ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت في الأصح ، ويصير النخل في
يديها) ومقابل الأصح لا تجبر (ولو رضيت به فله الامتناع) منه (والقيمة) أى طلبها ، لأن
حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاها (ومتى ثبت خيار له) بسبب نقص الصداق
(أولها) بسبب زيادته (لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار) وهذا الخيار ليس على الفور
إعما إذا طلبه الزوج كلفت اختيار أجدما (ومتى رجع بقيمة) المهر فذلك الصداق (اعتبر
الأقل من) قيمة المهر (يؤمى الإصداق والقبض) وما بينهما (ولو أصدقها) (تعليم قرآن) طأ
بنفسه وفي تعليمه كلفة ومثله حديث وخط وشعر (وطلق قبله) أى التعليم (فالأصح تذر
تعليمه) لأنها صارت محرمة عليه ، ولا يجوز خلوته بها ولا تأمن وقوع ذلك في أثناء التعليم ، ومقابل
الأصح لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة (ويجب مهر مثل بعد وطء ونصف قبله ،
ولو طلق وقد زال ملكها عنه) أى الصداق يبيع أو غيره (فنصف بدله) من مثل أو قيمة . وأما
إذا لم يزل ملكها عنه فيرجع في عينه إن لم يحصل فيه زيادة ونحوها (فإن كان زال) المهر عن

وَعَادَ تَعْلَقَ بِالْمُتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا ظَهْرُ أَنْ لَهُ نِصْفُ بَدَلِهِ ، وَعَلَى هَذَا
لَوْ وَهَبَتْهُ النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَفِي قَوْلِ النِّصْفِ الْبَاقِي ، وَفِي
قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلِ نِصْفِ كُلِّهِ أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَانَ دَيْنًا
فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيْسَ لَوَلِيٍّ عَفْوٌ عَنْ صَدَاقِي عَلَى الْجَدِيدِ .

[فصل] لِبُطْلَانِ قَبْلِ طَوءٍ مُتَعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ ، وَكَذَا لِبُطْلَانِ قَبْلِ الْأُظْهَرِ ،
وَفُرْقَةٍ لَا يَسْتَبِيحُ كَطَلَاقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَرَهَا
الْقَاضِي بِنَظَرِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا ، وَقِيلَ حَالُهُ ، وَقِيلَ حَالُهَا ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ .

[فصل] اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَحَالُفًا ، وَيَتَحَالَفُ وَارِثَاهُمَا أَوْ وَارِثُ وَاحِدٍ

ملسكها (وعاد تعلق) حق الزوج (بالعين) فكأنه لم يزل (في الأصح) ومقابله لا يتعلق
(ولو وهبته له ثم طلق) قبل الدخول (فالأظهر أن له نصف بدله) من مثل أوقية ، ومقابله
لا شيء له (وعلى هذا) الأظهر (لو وهبته النصف) ثم طلق قبل الدخول (فله نصف الباقي)
وهو الربع (وربع بدل كله ، وفي قول) له (النصف الباقي ، وفي قول يتخير بين بدل نصف
كله ، أو نصف الباقي ورابع بدل كله) فرجوع الزوج بالنصف لاختلاف فيه ، إنما الخلاف في كيفية
الرجوع به (ولو كان) المهر (دينًا) على زوجها (فأبرأته) منه ، ثم طلقها قبل الدخول (لم يرجع
عليها على المذهب) وقيل فيه خلاف الهبة (وليس لولي عفو عن صداق) لوليته (على الجديد)
وفي القديم له ذلك .

[فصل] في أحكام المتعة ، وهي يضم الميم : المراد بها مال يجب على الزوج دفعه لامرأته
المفارقة بشروط تأتي (لمطلقة قبل طء متعة أن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن كانت مفوضة ولم
يفرض لها شيء (وكذا) تجب المتعة (لموطوءة في الأظهر) وإن وجب لها المهر ، لأنه في مقابلة
ما استوفاه من البضع فإباحاش الطلاق لم يجبر بشيء فوجبت لها المتعة دفعًا له ، ومقابل الأظهر لامتعة
لها (وفرقة لاسببها) بأن كانت من الزوج . دته أو من أجنبي كوطء أبيه لها بشبهة حكم هذه
الفرقة (كطلاق) فتجب بها المتعة سواء كانت قبل الدخول ولم يجب لها شطر أم بعد الدخول
بخلاف الفرقة بسببها كدونها (ويستحب أن لا تنقص) المتعة (عن ثلاثين درهما) ويسن
أن لا تباع نصف مهر المثل (فإن تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهداه (معتبرا حالهما)
من يسار الزوج وصفات الزوجة (وقيل) يعتبر (حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل
أقل متمول) فلا يجب تقديرها بشيء .

[فصل] في التحالف عند التنازع في المهر (اختلفا) أي الزوجان (في قدر مهر) بأن
قال عقد بألف وقالت : بل بألفين (أو في صفته) بأن قال بألف درهم وقالت بألف دينار ، أو قال
بنوئل وقالت بحال ولاينة (تتحالفا) كتحالف المتبايعين (ويتحالف وارثاها أو وارث واحد

وَالْآخَرُ ثُمَّ يُفْسَخُ الْمَهْرُ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ أَدْعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْسَكَرَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَدْعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلَ فَقَرٍ بِالنِّكَاحِ وَأَنْسَكَرَ لِلْمَهْرِ أَوْ سَكَتَ فَلَا صِحَّ تَكْلِيْفُهُ الْبَيَانُ ، فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ تَحَالُفًا ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا ، وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلِيٌّ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَتْ نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ ، وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِسَيِّئَةِ لَزِمَهُ الْفَنَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِمِيزَانِهِ وَسَقَطَ الشُّطْرُ ، وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَفِظَ لَاعْقِدًا لَمْ يَقْبَلْ .

[فصل] وَلِئِمَّةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ وَاجِبَةٌ ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضٌ عَيْنٌ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْ لَمْ تَكُنْ ثَلَاثَةً لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي ، وَتُسَكَّرُهُ فِي الثَّلَاثِ ،

وَالْآخَرُ) لَكِنِ الزَّوْجَانِ يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَارْتَاةَمَا يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي الْإِثْبَاتِ وَنَفْيِ الْعِلْمِ فِي النَّفْيِ ، فَيَقُولُ وَارِثُ الزَّوْجِ : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَوْرَثِي نَكَحَهَا بِأَلْفٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَيَقُولُ وَارِثُهَا : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مَوْرَثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ (ثُمَّ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (يُفْسَخُ الْمَهْرُ) الْمُسَمَّى (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا دَعَتْهُ (وَلَوْ أَدْعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْسَكَرَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ بِصَدَقِ الزَّوْجِ بِمِيزَانِهِ ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ (وَلَوْ أَدْعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلُ) لَعَدِمَ تَسْمِيَةُ صَحِيحَةٍ (فَاقْرَ بِالنِّكَاحِ وَأَنْسَكَرَ الْمَهْرُ) بَأَنْ نَفَاهُ فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ (فَالْأَصَحُّ تَكْلِيْفُهُ الْبَيَانُ) لِمَهْرِ الْمِثْلِ (فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ) عَلَيْهِ (تَحَالُفًا) ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا) بِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَكْفِي بَيَانُ مَهْرٍ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِمِيزَانِهِ ، وَقِيلَ قَوْلُهَا بِمِيزَانِهَا (وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلِيٌّ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَحَالُفَ لَأَنَا لَوْحَلَقْنَا الْوَلِيَّ لِأَبْتِنَا بِمِيزَانِهِ حَقَّ غَيْرِهِ (وَلَوْ قَالَتْ نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِسَيِّئَةِ لَزِمَهُ الْفَنَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِمِيزَانِهِ وَسَقَطَ الشُّطْرُ) مِنَ الْأَلْفَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا (وَإِنْ قَالَ : كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَفِظَ لَاعْقِدًا لَمْ يَقْبَلْ) قَوْلُهُ وَلَمْ تَحْلِفْهَا عَلَى نَفْيِ مَدْعَاهُ .

[فصل] فِي الْوَلِيَّةِ ، وَهِيَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يَتَّخِذُ لِسُرُورِ حَادِثٍ ، لَكِنِ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعُرْسِ أَشْهُرُ (وَلِيَّةُ الْعُرْسِ) بَضْمُ الْعَيْنِ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ ، وَأَقْلَاهَا لِلتَّمَكُّنِ شَاةٌ ، وَلِغَيْرِهِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَوْ مَشْرُوبًا (وَفِي قَوْلٍ أَوْجَهُ وَاجِبَةٌ) جَمِيعًا (وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) أَيْ وَلِيَّةُ الْعُرْسِ (فَرَضُ عَيْنٍ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ) وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْوَلَاةِ ، فَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا سُنَّةٌ (وَإِنَّمَا تَجِبُ) الْإِجَابَةُ (أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ) لِقَنَاهُمْ ، بَلْ يَمُ عَشِيرَتُهُ ، أَوْ جِيرَانُهُ ، أَوْ أَهْلُ حَقَّتِهِ ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَمِنَ الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا (و) مِنَ الشُّرُوطِ (أَنْ) يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي وَتُسَكَّرُهُ فِي الثَّلَاثِ) لَكِنِ لَوْلَمْ يَكُنْ

وَأَنْ لَا يُحْضِرُهُ خُوفٌ أَوْ طَمَعٌ فِي جَاهِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ نَمٌّ مَنْ يَتَأَذَى بِهِ أَوْ لَا يَلْبِقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ وَلَا مُسْكِرٌ فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ فَلْيَحْضُرْ ، وَمِنْ الْمُسْكِرِ فِرَاشُ حَرِيرٍ وَصُورَةُ حَيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سَادَةٍ أَوْ سِتْرِ أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ ، وَيَجُوزُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطَةٌ وَخِدْقَةٌ وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ وَصُورَةُ شَجَرٍ ، وَيَحْزُمُ تَصَوِيرُ حَيَوَانٍ ، وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَفْلٍ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ ، وَيَأْكُلُ الضَّيْفُ بِمَا قَدَّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَلَا سَحْلٍ ، وَلَهُ أَخْذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ ، وَيَحِلُّ نَثْرُ سُكْرِ وَغَيْرِهِ فِي الْإِمْلَاكِ ، وَلَا يُسْكِرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ التَّقَاطُ ، وَتَرَكُهُ أَوَّلَى .

استيعاب معارفه في اليوم الأول لصغر منزله أو لكثرة الناس ، وجبت الاجابة (و) منها (أن لا يحضره) أى يدعو (خوف) منه (أو طمع في جاهه) بل للتودد والتقرب ، ومنها أن يعين المدعو بنفسه أو نائبه ، وأن لا يعتذر المدعو وقبل الداعي عذره ، وأن لا يسبق الداعي غيره وأن لا يقلب على الظن أن في مال الداعي شبهة ، فان وجد شيء من ذلك سقط الوجوب (و) منها (أن لا يكون نم) أى في موضع الدعوة (من يتأذى) المدعو (به أو لا يلبق به مجالسته) كالإراذل (و) أن لا يوجد ثم (منكر) تكلم أو ملامه (فان كان يزول بحضوره فليحضر) إجابة للدعوة وإزالة للنكر (ومن المنكر فِرَاشُ) أى فرش (حرير) أو غيره مما يحرم فرش كغصوب وجلود نمور (وصوره حيوان على سقف أو جدار أو سادة) منصوبة (أو ستر) معلق (أو ثوب ملبوس) حضور الشخص لمحل فيه شيء من ذلك حرام (ويجوز ما) أى صورة حيوان (على أرض وبساط ومخدّة) يتسكأ عليها ، فكل ما كانت على محل يمتن جاز الحضور فيه ، ومن ذلك الصور على السراهم والدنانير لأنها مما يمتن بالاستعمال (و) يجوز مرتفع (مقطوع الرأس ، وصور شجر) ونحوه مما لا روح فيه (ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يعيش معها أو من طين أو من حلاوة . قال الرملى : ويصح بيعها ، ولا يحرم التفرّج عليها ولا استدامتها ، وخالفه الزيادى في الطين والحلاوة فحرمهما ، فلم من ذلك أن نفس التصوير حرام ، والمصور إن كان على هيئة لا يعيش معها أو يمتننا جاز اتخاذه ، وإلا فلا (ولا تسقط إجابة بصوم) فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر له (أفضل) من إتمام الصوم ولو آخو النهار ، وإن لم يشق فالصوم له أفضل . أما صوم الغرض ولو موسعا فلا يجوز الخروج منه (ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من مالك الطعام (ولا يتصرف فيه إلا بأكل) لا يبيع وغيره ، فلا يعطى سائلا إلا إن علم الرضا من مالكه (وله) أى الضيف (أخذ ما يعلم رضاه) أى الضيف (به) والمراد بالعلم ما يشمل الظن (ويحل نثر سكر) وهو رمية مفرقا (وغيره) كدراهم ودنانير (في الاملاك) بكسر الهمزة : ولجمة عقد النكاح ، وكذا في سائر الولائم (ولا يكره) النثر (في الأصح) وقيل يكره ، وقيل يستحب (ويحل التقاطه . و) لكن (تركه أولى) كالنثر ، ويكره أخذه من الهواء ، ومن بسط شجره ووقع فيه شيء ملكه ، ومن لم يبسط ووقع فيه لم يملكه . لكن هو أحق به .

كتاب القسم والنشوز

يَخْتَصُّ الْقَسْمُ بِزَوَاجَاتٍ ، وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ لَزِمَهُ عِنْدَ مَنْ بَقِيَ ، وَلَوْ
أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ لَمْ يَأْتُمْ ، وَيُسْتَعَبُّ أَنْ لَا يُعْطَلْنَ ، وَتَسْتَحِقُّ الْقَسْمَ
مَرِيضَةٌ وَرَتْقَاءُ وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ ، لَا نَاشِرَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِ ذِي مَسْكَنِ دَارَ عَلَيْهِنَّ فِي يَوْمَتَيْنِ ،
وَإِنْ انْفَرَدَ فَلَا فَضْلَ لِلْمُضِيِّ إِلَيْهِنَّ ، وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضٍ وَدُعَاؤُهُ
بَعْضٍ ، إِلَّا لِعَرِيضٍ كَقُرْبِ مَسْكَنِ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَنِ
وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ
يُرْتَبَ الْقَسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ ، فَإِنْ عَمِلَ
لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا كَحَارِسٍ فَعَكْسُهُ ،

كتاب القسم والنشوز

القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العدل بين الزوجات . والنشوز الخروج عن
الطاعة (يختص القسم بزواج) أى رجوب القسم لا يتجاوز الزوجات إلى الاماء وإن كنّ مستولدات
ففى تعدد الزوجات ولو كنّ غير حرائر وجب القسم بينهما ، وإلما يجب فى الحالة التى بينها المصنف
بقوله (ومن بات عند بعض نسوته لزمه) المبيت (عند من بقى) والمراد من المبيت الصيرورة
عند بعضهم ، ولا يارمه ذلك ابتداء ولا بعد تمام دورهن كما قال (ولو أعرض عنهن) ابتداء أو
بعد استكمال الدور (أو عن الواحدة) التى ليس تحته غيرها (لم يأت) وليس لمنه الطلب لأن
فى داعية الطبع ما ينفى عن إيجابه (ويستعجب أن لا يعطلن) بأن يبيت عندهن أو عندها
ويحصنها ويحصنهن ، ويستعجب أن يبيتا فى فراش واحد إذا لم يكن هنر (وتستحق القسم
مريضة ورتقاء وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الأئس للاستمتاع ، ولا يستحق القسم من
لا تحب نفقته كصغيرة لا تطيق الوطء ، و (لاناشره) بخروجها عن طاعة الزوج كأن خرجت من
مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب (فان لم ينفر) الزوج عن نسائه (بمسكن دار عليهن فى
يومتين ، وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى إليهن ، وله دعاؤهن) الى مسكنه وعليهن الاجابة ،
ومن امتنع فهى ناشرة الا اذا كانت ذات قدر لم تعتد البروز فيلزمه الذهاب اليها (والأصح تحريم
ذهابه الى بعض ودعاء بعض) منهن لمسكنه (إلا لعرض كقرب مسكن من مضى إليها أو خوف
عليها) ككونها جيلة دون الأخرى أو حصل تراض أو قرعة (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة
ويدعوهن) الى الباقيات (إليه) ولورضين بذلك جاز (و) يحرم (أن يجمع بين ضرتين
فى مسكن) أى بيت (إلا برضاها) فيجوز الجمع ، ولو اشتملت دار على حجرات مفردة المرافق
جاز إسكانهن فيها من غير رضاهن (وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها) وهو
أولى (والأصل الليل ، والنهار تبع ، فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه) فيكون النهار

وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى لَيْلًا إِلَّا لِعَرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخَوْفُ ، وَحِينَئِذٍ
 إِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ قَضَى ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا لَوْ ضَعُرَ مَتَاعٌ وَنَحْوُهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ
 لَا يَطُولَ مُكْنَتُهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ وَأَنَّ لَهُ مَاسِوِيَّ وَطءٍ مِنْ
 اسْتِمْتَاعٍ ، وَأَنَّهُ يَقْضَى إِنْ دَخَلَ بِلا سَبَبٍ ، وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الإِقَامَةِ نَهَارًا ، وَأَقْلُ
 نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى اللَّذْهَبِ ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ
 قُرْعَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ لَكِنْ لِحُرْقَةٍ مِثْلًا أَمَةً ،
 وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زِفَافٍ بِسَبْعٍ بِلا قِضَاءٍ ، وَثِيْبٌ بِثَلَاثٍ ، وَيُسْنُّ تَخْيِيرُهَا
 بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلا قِضَاءٍ ، وَسَبْعٍ يَقْضَاهُ ، وَمَنْ سَافَرَتْ وَحْدَهَا يَفْصِلُ إِذْنَهُ فَنَاشِزَةً ، وَإِذَا ذِنَهُ
 لِفَرَضِهِ يَقْضَى لَهَا ، وَلِفَرَضِهَا لَا فِي الْجَدِيدِ ، وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ ،

فِي حَقِّهِ أَصْلًا ، وَاللَّيْلُ تَبَعٌ (وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ) أَيُّ مِنْ لَيْلِهِ أَصْلُ (دُخُولٌ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ كَعِيَادَةِ (فِي
 نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى) مِنَ الزَّوْجَاتِ (إِلَّا لِعَرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخَوْفُ) وَخَوْفُ النَّهْبِ وَالْحَرِيقِ (وَحِينَئِذٍ)
 أَيُّ حِينَ الدُّخُولِ لِعَرُورَةٍ (إِنْ طَالَ مُكْنَتُهُ) عَرَفَا (قَضَى) مِنْ نَوْبَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهَا مِثْلَ مُكْنَتِهِ
 (وَإِلَّا) بَأَنَّهُ لَمْ يَطُلْ (فَلَا) يَقْضَى ، وَإِذَا دَخَلَ لغيرِ ضَرُورَةٍ أَمُّ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الْمَكْنَتُ (وَلَهُ الدُّخُولُ
 نَهَارًا لَوْ ضَعُرَ مَتَاعٌ وَنَحْوُهُ) كَتَعْرِيفِ خَبَرٍ (وَيَنْبَغِي) إِذَا دَخَلَ نَهَارًا (أَنْ لَا يَطُولَ مُكْنَتُهُ) فَإِنْ طَالَ
 وَجِبَ الْقِضَاءُ إِذَا كَانَ فَوْقَ الْحَاجَةِ (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ زَمَنُ
 الْحَاجَةِ ، وَمَقَابِلُهُ يَقْضَى إِذَا طَالَ (وَ) الصَّحِيحُ (أَنْ لَهُ مَاسِوِيَّ وَطءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ ،
 وَأَمَّا الْوَطءُ فَلَا يَجُوزُ (وَ) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ يَقْضَى إِنْ دَخَلَ بِلا سَبَبٍ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَقْضَى (وَلَا تَجِبُ
 تَسْوِيَةٌ فِي) قَدْرِ (الإِقَامَةِ نَهَارًا ، وَأَقْلُ نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ) لَيْلَةٌ فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا (وَهُوَ أَفْضَلُ)
 مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا (وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ) بغيرِ رِضَاهُنَّ ، وَقِيلَ نَجُوزُ الزِّيَادَةِ إِلَى سَبْعٍ
 وَقِيلَ مَا لَمْ تَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ قُرْعَةٍ) بَيْنَ الزَّوْجَاتِ (لِلْإِبْتِدَاءِ) بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ
 عِنْدَ عَدَمِ رِضَاهُنَّ ، فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرِبَتْ قُرْعَتُهَا ثُمَّ يَبْعِدُهَا لِمَنْ يَثْنَى بِهَا ، وَهَكَذَا إِلَى الرَّابِعَةِ فَإِذَا تَمَّتْ
 رَاحَى التَّرْتِيبِ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) بَيْنَهُنَّ (وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ) أَيُّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ (لَكِنْ
 لِحُرْقَةٍ مِثْلًا أَمَةً) وَلَا تَسْتَحِقُّ الْأَمَةُ الْقِسْمَ إِلَّا إِذَا سَلِمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا (وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ
 زِفَافٍ) وَهُوَ حُلُّ الْعُرُوسِ لَوُجُوهَا (بِسَبْعٍ بِلا قِضَاءٍ) لِلْبَاقِيَاتِ (وَ) تَخْتَصُّ (ثِيْبٌ بِثَلَاثٍ)
 لَوُجُوهِ الْحُشْمَةِ بَيْنَهُمَا (وَيُسْنُّ تَخْيِيرُهَا) أَيُّ الثِّيْبِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلا قِضَاءٍ وَسَبْعٍ بِقِضَاءٍ) لَهَا ،
 فَإِذَا لَمْ تَخْتَرْ السَّبْعَ لَمْ يَقْضَ لِلْبَاقِيَاتِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ (وَمَنْ سَافَرَتْ) مِنْهُنَّ (وَحْدَهَا بغيرِ إِذْنِهِ
 فَنَاشِزَةٌ) فَلَا قِسْمَ لَهَا (وَإِذَا ذِنَهُ لِفَرَضِهِ يَقْضَى لَهَا ، وَلِفَرَضِهَا) كَحُجٍّ (لَا) يَقْضَى لَهَا (فِي الْجَدِيدِ ،
 وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ) دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ بِقُرْعَةٍ ، بَلْ يَنْقَلِبْنَ أَوْ يَطْلُقْنَ ، وَلَا

وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرة ،
ولا يقضي مدة سفره ، فإن وصل المقصد وصار مقيماً قضى مدة الإقامة ، لا الرجوع في
الأصح ، ومن وهبت حقها لم يلزم الزوج الرضا ، فإن رضى وهبت لمعينة بات
عندها لئليتهما ، وقيل يواليهما ، أو لمن سوى ، أو له كله التخصيص ، وقيل يسوى .
[فصل] ظهرت أمارات نشوزها وعظما بلا هجر ، فإن تحقق نشوز ولم
يتكرر وعظ وهجر في المضجع ، ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب ،
والله أعلم ، فإن تكرر ضرب ، فلو منعها حقاً كقسم وثقة الزمة القاضى توفيته ،
فإن أساء خلقه وآذاها بلا سبب نهاه ، فإن عاد عزره ، وإن قال كل إن صاحبه
متعد تعرف القاضى الحال بثقة يخبرهما

يجوز تركهن (وفي سائر الأسفار الطويلة ، وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرة)
وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها ، ومقابل الأصح لا يستصحب
بعضهن بقرة في القصير ، فإن فعل قضى (د) إذا سافر بالقرعة ببعضهن (لا يقضى) للباقيات
(مدة سفره) فإن خرج ببعضهن من غير قرعة عصي (فإن وصل المقصد وصار مقيماً قضى مدة
الإقامة) إن ساكن المصحوبة (لا) مدة (الرجوع) بعد الإقامة فلا يقضيها (في الأصح)
ومقابلها يقضيها لأنه سفر جديد من غير قرعة (ومن وهبت) من الزوجات (حقها) من القسم
لغيرها (لم يلزم الزوج الرضا) فله أن يبيت عندها في ليلتها (فإن رضى وهبت لمعينة بات عندها
ليئليهما) كل ليلة في وقتها متصلتين أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (يواليهما) بأن يقدم
ليلة الواهبة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة ، أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهبة
وكذا له التأخير في الصورتين (أو) وهبت (لمن سوى) ينيق فتجعل الواهبة كأن لم تكن (أو)
وهبت (له فله التخصيص) لواحدة بنوبة الواهبة (وقيل يسوى) ينيق ولا يخص .

[فصل] في حكم الشقاق بين الزوجين (ظهرت أمارات نشوزها) بالفعل كأن يجدها منها
إعراضاً ، أو القول كأن نكله بخشن من القول (وعظما) ندبا (بلا هجر) ولا ضرب (فإن
تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المضجع) بكسر الجيم : أى الفراش . وأما في الكلام فلا
يجوز فوق ثلاثة أيام لهما ولا غيرها (ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب) أى يجوز
له ذلك (والله أعلم) وإنما يجوز الضرب إن أفاد في ظنه ، وإلا فلا يجوز (فإن تكرر ضرب)
ضرباً غير مبرح ، والأولى له العفو ، ويتحقق النشوز بالخروج من المنزل بغير إذن الزوج وبمنعه
من الاستمتاع لبشتمه ، بل تأثم به وتستحق التأديب فله تأديبها (فلو منعها حقاً كقسم وثقة
الزومة القاضى توفيته) إذا طلبته (فإن أساء خلقه وآذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب) ولا
يقبل قولها فيه إلا بيينة (نهاه) عن ذلك ولا يعززه (فإن عاد) وطلبت تعزيره (عزره) بما
يليق به (وإن قال كل) من الزوجين (إن صاحبه متعد تعرف القاضى الحال بثقة يخبرهما)

وَمَنْعُ الظَّالِمِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ بَعَثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، وَهَمَّا وَكِلَانٌ
لَهُمَا ، وَفِي قَوْلِ مُؤَلِّيَانِ مِنَ الْحَاكِمِ ، فَتَلَّى الْأَوَّلَ يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا فَيُؤَكَّلُ حَكْمَهُ
بِطَلَاقٍ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلِعَ ، وَتَوَكَّلُ حَكْمَهُمَا يَبْذُلُ عَوِضَ وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ .

كتاب الخلع

هُوَ فَرْقَةٌ بِعَوِضٍ يُلْفِظُ طَلَاقًا أَوْ خُلْعٍ شَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ ، فَلَوْ خَالَعٌ
عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ يَسْتَفْرِ صَحَّ ، وَوَجَبَ دَفْعُ الْعَوِضِ إِلَى مَوْلَاهُ وَوَلِيِّهِ ، وَشَرْطُ
قَائِلِهِ إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ ، فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أُمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدٍ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالِهِ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ يَكُونُ جَارًا لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَرَّ أَسْكَنْهُمَا فِي جَنْبِ ثِقَةٍ يَتَعَرَّفُ حَالَهُمَا ثُمَّ يَنْهَى
إِلَيْهِ (و) إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ (مَنْعُ الظَّالِمِ) مِنْهُمَا بِنَهْيٍ أَوْ تَعْزِيرٍ (فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ) أَيْ الْخِلَافُ
بَيْنَهُمَا (بَيْتُ) الْقَاضِي (حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) فَالْبَيْتُ وَاجِبٌ . وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مِنْ أَهْلِهِمَا
فَيَسْتَحِبُّ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا نَظَرَا فِي أَمْرِهِمَا ، فَيُصَلِّحَانِ أَوْ يَطْلِقَانِ (وَهُمَا وَكِلَانٌ لَهُمَا) أَيْ عَنْهُمَا
(وَفِي قَوْلِ) هُمَا حَاكِمَانِ (مُؤَلِّيَانِ مِنَ الْحَاكِمِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا) بَيْعُ الْحَاكِمَيْنِ
وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ لِأَنَّ الدُّكُورَةَ (فِي كُلِّ) الزَّوْجِ (حَكْمَهُ بِطَلَاقٍ وَقَبُولِ عَوِضٍ خُلِعَ وَتَوَكَّلُ)
الزَّوْجَةِ (حَكْمَهُمَا يَبْذُلُ عَوِضَ وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ) أَيْ الْعَوِضُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمَيْنِ
الذُّكُورَةُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ بَيْنَهُمَا ، وَبِحَاكِمَانِ بِمَا بَرَّانَهُ مَصْلَحَةٌ مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ،
وَيَلْزَمُ كِلَا مِنَ الْحَاكِمَيْنِ أَنْ يَخْتَاطُ .

كتاب الخلع

بِضَمِّ الْخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ (هُوَ) لَفْظٌ : أَنْزَعٌ . وَشَرْعًا (فَرْقَةٌ) بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ (بِعَوِضٍ)
مَتَّسِدٍ رَاجِعٍ لِحُجَّةِ الزَّوْجِ (بِلَفْظِ طَلَاقٍ) أَيْ بِأَيِّ لَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَلَوْ كُنْيَاةً (أَوْ خُلْعٍ) كَقَوْلِهِ :
خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا فَتَقَبَّلَ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَوِضُ غَيْرَ مَقْصُودٍ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ
رَاجِعًا لِحُجَّةِ الزَّوْجِ ، وَالْخُلْعُ حَكْمُ الطَّلَاقِ مِنْ كَوْنِ الْأَصْلِ فِيهِ الْكَرَاهَةُ ، وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ بِهِ نَفْسَهَا
فَلَا تَرْجِعُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَيُخْلَصُ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثُ ، فَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الدَّارَ
ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا نَفَخَ زَوْجَتَهُ وَدَخَلَهَا وَهِيَ مَخْضَلَةٌ أَوْ بَعْدَ مَا عَقَدَ عَلَيْهَا مِنَ الْخُلْعِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ
(شَرْطُهُ) أَيْ الْخُلْعُ (زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ) الزَّوْجُ وَكُنْ مِنْ أَرْكَانِهِ الْخِصَّةُ الَّتِي هِيَ : مُلْتَزِمُ لِعَوِضٍ
وَبُضْعٍ وَعَوِضٍ وَصِيفَةُ زَوْجٍ ، وَكَوْنُهُ يَصِيحُ طَلَاقَهُ شَرْطُ فِي الزَّوْجِ . (فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ
عَلَيْهِ بِسُفْهِ صَحَّ) دَلُو بِدُونِ إِذْنٍ وَبِدُونِ مَهْرٍ الْمَثَلُ (وَوَجِبَ دَفْعُ الْعَوِضِ إِلَى مَوْلَاهُ) أَيْ الْعَدَدُ
(وَوَلِيِّهِ) أَيْ السُّفِيَّةُ (وَشَرْطُ قَائِلِهِ) أَيْ مُلْتَمِسُ الْخُلْعِ (إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ) بِكَوْنِهِ مُكْلَفًا
غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ سِوَاهُ كَانَ زَوْجَةً أَوْ أجنبيًّا (فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أُمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدٍ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالَهُ)

بانت ، ولزوج في ذمتها مهرٌ مثل في صورة العين ، وفي قولٍ قيمتها ، وفي صورة الدين للسمى ، وفي قولٍ مهرٌ مثل وإن أذن وعين عينا له أو قدر ديننا فامتنكت تعلق بالعين وبكسبها في الدين ، وإن أطلق الإذن اقتضى مهرٌ للثلث من كسبها ، وإن خالع سفيهة أو قال طلقك على ألف قبلت طلقت رجعيًا ، فإن لم تقبل لم تطلق ، وتصيح اختلاع المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهرٍ مثل ، قد جعية في الأظهر ، لا بائن ، وتصيح عوضه قليلًا وكثيرًا دينًا وعينا ومنفعة ، ولو خالع بمجهول أو تخير بانت بمهرٍ مثل ، وفي قولٍ يبدل الخمر ، ولهما التوكيل ، فلو قال لو كيله : خالنها بمائة لم ينقص منها ، وإن أطلق لم ينقص عن مهرٍ مثل ، فإن نقص فيها لم تطلق ، وفي قولٍ يقع بمهرٍ مثل ، ولو قالت :

أه السيد (بانت) لوقوعه بعوض فاسد (ولزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين ، وفي قول قيمتها) أي بدل العين من مثل أو قيمة (وفي صورة الدين : المسمى) ويقعها به بعد العتق (وفي قول مهر مثل ، وإن أذن) السيد لها في الاختلاع (وعين) لها (عيناه) تختلع بها (أو قدر) لها (ديننا فامتنكت تعلق) الزوج (بالعين) في صورتها (وبكسبها في) صورة (الدين) فإن لم تكن مكتسبة تنبع به إذا عتقت (وإن أطلق الإذن) ولم يذكر حينا ولا ديننا (اقتضى مهر مثل من كسبها) فلوزادت عما عينه أو عن مهر المثل في الإطلاق فلزيادة تطالب بها بعد العتق (وإن خالع سفيهة) كما هو الغالب في نساء الزمان (أو قال طلقك على ألف قبلت طلقت رجعيًا) ولنا في كسر المال ، وإن أذن لها الولي ، ولو علق الطلاق على الإبراء أو على صحته كأن أبرأته فقال إن صحت براءتك فأنت طالق لم يقع (فإن لم تقبل لم تطلق) لأن الصفة تقتضي القبول فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل فن رأس المال (و) يصح اختلاع (رجعية في الأظهر) ومقابلها لا يصح لعدم الحاجة إلى الافتداء لمصبرها إلى البينة (لا بائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلًا وكثيرًا دينًا وعينا ومنفعة ، و) يشترط في العوض شروط الثمن ، فعلى هذا (لو خالع بمجهول أو تخير بانت بمهر مثل ، وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصير ، وإذا كان النجس لا يقصد كالم فانه يقع رجعيًا ، وشكل البينة في المجهول إذا لم يكن فيه تعليق . أما إذا قال إن أبرأتني من صداقتك أو دينك فأنت طالق فأبرأته وهي جاهلة به لم تطلق ، وكذا إذا كان هو جاهلًا به ، أو لزم فيه زكاة (ولهما) أي الزوجين (التوكيل) في الخلع (فلو قال) الزوج (لو كيله خالنها بمائة لم ينقص) وكيله (منها) ويجوز له الزيادة عليها (وإن أطلق) الإذن لو كيله (لم ينقص عن مهر مثل ، فإن نقص فيهما) نقصا فاحشا (لم تطلق وفي قول يقع) الطلاق (بمهر مثل) ومثل النقصان ما لو خالع بمجهول أو بغير تقدير البلد (ولو قالت :

لَوْ كَيْلَهَا : اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَلَكَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْ كَالِهَا
بَانَتْ ، وَيَلْزَمُهَا مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنْهُ ، وَمَا سَمَتْ ، وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ
الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ فَخُلِعَ أَجْنَبِيٌّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا ظَهَرَ أَنَّ عَلَيْهَا مَاسَمَتْ وَعَلَيْهِ
الزِّيَادَةُ ، وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ ذَمِيًّا وَعَبْدًا وَتَحْجُورًا عَلَيْهِ يَسْتَفِيمُ ، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ
تَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعِيُوضِ ، وَالْأَصَحُّ حُجَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيهَا
وَلَوْ وَكَلَا رَجُلًا تَوَلَّى طَرَفًا ، وَقِيلَ الطَّرَفَيْنِ .

[فصل] الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ ، وَفِي قَوْلٍ فَسَخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ، فَتَمَلَّى الْأَوَّلُ
لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةً ، وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ ، وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً
فَعَمَلَى الْأَوَّلِ لَوْ جَرَى يَنْصَرِفُ ذِكْرُ مَالٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ ،

لَوْ كَيْلَهَا : اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَلَكَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْ كَالِهَا بَانَتْ ، وَيَلْزَمُهَا
مَهْرٌ مِثْلُ (وَلَوْ كَانَ زَائِدًا عَلَى مَاسَمَتْ (وَفِي قَوْلِ : الْأَكْثَرُ مِنْهُ) أَيْ مَاسَمَاهُ الْوَكِيلُ (وَمَاسَمَتْ)
لِلْوَكِيلِ ، فَلَوْ كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَلْفَيْنِ وَأُذِنَتْ لَهُ بِأَلْفٍ وَسُمِيَ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةً وَجَبَ أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٌ عَلَى هَذَا
الْقَوْلِ وَالْفَائِدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ (وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ خُلِعَ أَجْنَبِيٌّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ) وَلَا شَيْءَ
عَلَيْهَا (وَإِنْ أَطْلَقَ) بَأَن لَمْ يَضْفِهِ إِلَيْهَا وَلَا إِلَيْهِ (فَلَا ظَهَرَ أَنَّ عَلَيْهَا مَاسَمَتْ ، وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ)
لَأَنَّهُمَا لَمْ تَرْضَ بِأَكْثَرِ مَاسَمَتِهِ (وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ) أَيْ الزَّوْجِ (ذَمِيًّا) وَلَوْ فِي خُلْعٍ مِنْ مَسَامَةٍ
(وَعَبْدًا وَتَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفْهِ) وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيُّ ، بخلاف وكيل الزوجة لا يجوز أن يكون سفيها
إلا إذا أضاف المال إليها (وَلَا يَجُوزُ) أَيْ لَا يَصِحُّ (تَوْكِيلُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ) بِسَفْهِ (فِي قَبْضِ
الْعِيُوضِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ (وَالْأَصَحُّ حُجَّةُ تَوْكِيلِهِ) أَيْ الزَّوْجِ (امْرَأَةً يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيهَا)
وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ بِالطَّلَاقِ (وَلَوْ وَكَلَا) أَيْ الزَّوْجَانِ (رَجُلًا) فِي الْخُلْعِ (تَوَلَّى طَرَفًا)
أَيْ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَالطَّرَفُ الْآخَرُ بِتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ (وَقِيلَ) يَتَوَلَّى (الطَّرَفَيْنِ) لِأَنَّ الْخُلْعَ يَكُونُ فِيهِ
الْفَرْقَةُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ .

[فصل] فِي صِغَةِ الْخُلْعِ (الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ) يَنْقُصُ الْعَدَدُ كَافِظُ الطَّلَاقِ (وَفِي قَوْلِ
فَسَخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا) وَيَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ إِنْ لَمْ يَنْبُوهُ الطَّلَاقُ ،
وَالْكَانَ طَلَاقًا جُزْأً (فَعَمَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ (لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةً) عَنِ الْفَرْقَةِ
بِعِيُوضٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ (وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ) فِي صَرَاحَتِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَنُقَابَلُهُ هِيَ
كِنَايَةُ (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) فَلَا يَحْتَاجُ مَعْنَايَةَ (وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً) بِحُتَاجِهَا إِلَيْهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ
الْخُلْعَ وَالْمُقَادَاةَ إِنْ ذُكِرَ مَعَهُمَا الْمَالُ فَهُمَا صَرِيحَانِ ، وَإِلَّا فَكِنَايَتَانِ (فَعَمَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ صَرَاحَةُ
الْخُلْعِ (لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ) مَعَ زَوْجَتِهِ وَنَوَى التَّحَاسُّ قَبُولَهَا وَلَمْ يَنْفِ الْعِيُوضَ وَقَبِلَتْ بَانَتْ
(وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ) إِذَا تَوَلَّى بِهِ الطَّلَاقَ ، وَأَمَّا لَوْ جَرَى مَعَ أَجْنَبِيٍّ طَلَقَتْ مُحْجَنًا ، وَلَوْ

وَيَصِحُّ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّبَةِ وَبِالْمَجْمِيعَةِ ، وَلَوْ قَالَ بِعَتِكَ نَفْسِكَ بِكَذَا فَقَالَتْ
اشْتَرَيْتُ فَكِنَايَةُ خُلْعٍ ، وَإِذَا بَدَأَ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ كَطَلَّقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِكَذَا ،
وَقُلْنَا : الخُلْعُ طَلَقٌ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا ، وَيَشْتَرِطُ
قَبُولُهَا بِلَفْظٍ غَيْرِ مُنْفَصِلٍ ، فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجْبَابُ وَقَبُولُ كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ قَبِلْتَ بِأَلْفَيْنِ وَعَكْسَهُ
أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ قَبِلْتَ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَنُفَوِّ ، وَلَوْ قَالَ بِأَلْفٍ طَلَّقْتُكَ
ثَلَاثًا بِأَلْفٍ قَبِلْتَ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَلَا صَحَّ وَقَوْعُ الثَّلَاثِ وَوُجُوبُ أَلْفٍ ، وَإِنْ بَدَأَ
بِصِغَةِ تَعْلِيْقٍ كَتَمَى أَوْ مَتَى مَا أُعْطِيَنِي فَتَعْلِيْقٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُشْتَرِطُ الْقَبُولُ
لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيَنِي فَكَذَلِكَ لَكِنْ يُشْتَرِطُ
إِعْطَاءُ عَلَى الْقَوْرِ ، وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ فَأَجَابَ مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبُ جَمَالَةٍ فَلَهَا
الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ ، وَيُشْتَرِطُ قَوْرٌ لِحَوَايِهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ طَلَقَةً بِثَلَاثَةِ
قَوَاحِدَةٍ بِثَلَاثَةِ ، وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوِضٍ فَلَا رَجْعَةَ ، فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجْعِيٌّ وَلَا مَالَ ،

ففي العوض فقال : خالعك بلا عوض وقع رجعيًا (و يصح بكنايات الطلاق مع النية) من الزوجين
للطلاق (وبالجمية ، ولو قال) لزوجته (بعتك نفسك بكذا ، فقالت) فوراً (اشتريت) أو
قبليت (فكناية خلع) وأما إذا لم تقبل على الفور فلا يكون كناية (وإذا بدأ بصيغة معاوضة
كطلقتك أو خالعك بكذا وقُلْنَا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق) وأما إن قلنا الخلع فسسخ
فهو معاوضة محضة لا مدخل للتعليق فيها (و) على المعاوضة (له الرجوع قبل قبولها ، ويشترط
قبولها بلفظ غير منفصل) بكلام أجنب فتقول قبلت أو اختلفت (فلو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك
بألف فصلت بألفين وعكسه ، أو طلقك ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلفو) للخالعة (ولو قال
طلقك ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بألف ، فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف ، وإن بدأ بصيغة
تعليق) في الإثبات (كتنى أو متى ما أعطيتني) كذا فأنت طالق (فتعليق) محض من جانبه
(فلا رجوع له) قبل الإعطاء (ولا يشترط القبول لفظاً ولا الإعطاء) فوراً (في المجلس) وأما
إذا كان التعليق بمتى ونحوها في النية كتنى لم تعطني فهو للفور (وإن قال إن أو إذا أعطيتني فلكذلك)
أي فتعليق لا رجوع له فيه (لكن يشترط إعطاء على الفور) في مجلس التواجب (وإن بدأت)
أي الزوجة (بطلب طلاق فأجاب بمعاوضة) من جانبها (فيها شوب جمالية فلها الرجوع قبل جوابه
ويشترط فور لجوابه) تغليباً للمعاوضة من جانبها ، فإن طلق متراخياً فلا يستحق عوضاً ، ويقع الطلاق
رجعيًا (ولو طلبت ثلاثاً بألف فطلقت طلاقة بثلاثة فواحدة) تقع (بثلاثة) تغليباً لشوب الجمالة ، ولو
لم يملك عليها إلا واحدة استحق الألف (وإذا خالع أو طلق بعوض فلا رجعة) له عليها (فإن
شرطها) أي الرجعة كخالعك بدينار على أن لي عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) في المستثنين

وَفِي قَوْلٍ بَأْتٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا وَارْتَدَّتْ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتٍ بِالرَّدِّ ، وَلَا مَالٍ ، وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا طَلَّقْتَ بِالمَالِ ، وَلَا يَصْرُ تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرُ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ .

[فصل] قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّكَ كَذَا ، وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا بِمَالٍ وَتَمَّ رَجْعُهَا قَبْلَتْ أَمْ لَا وَلَا مَالٍ ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتِ بِكَذَا وَصَدَّقْتَهُ فَكَهْوٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَبَقَ بَأْتٍ بِالْمَذْكُورِ ، وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَنَّهُ كَطَلَّقْتِ بِكَذَا فَإِذَا قَبِلَتْ بَأْتٍ وَوَجَبَ المَالُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتٍ وَلَزِمَهَا الألفُ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ فَتَمَّتْ ضَمِنْتَ طُلَّقَتْ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ الألفِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طُلَّقَتْ ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَقَالَتْ طُلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ بَأْتٍ بِألفٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا ،

(وَفِي قَوْلٍ) يَقَعُ طَلَاقُ (بَأْتٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لِفَسَادِ الْعَوْضِ بِاشْتِرَاطِ الرَّجْعَةِ (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا وَارْتَدَّتْ) عَقِبَهُ (فَأَجَابَ إِنْ كَانَ) الْإِزْتِدَادُ (قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ) عَلَى الرَّدِّ (حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتٍ بِالرَّدِّ وَلَا مَالٍ) وَلَا طَلَاقُ (وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا) أَيْ الْعِدَّةُ (طَلَّقْتَ بِالمَالِ) الْمُسَمَّى ، وَتَحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِ (وَلَا يَصْرُ تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرُ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ) فِي الْخَلْعِ بِخِلَافِ السَّكْرِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ الْجَوَابُ أَوْ التَّسَكُّمُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

[فصل] فِي الْأَلْفَاظِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْعَوْضِ ، إِذَا (قَالَ) لِرُؤُوسِهِ (أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ ، أَوْ وَلِيَّكَ كَذَا) أَوْ لَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا لِلطَّلَاقِ (بِمَالٍ وَقَع) الطَّلَاقُ (رَجْعًا قَبْلَتْ أَمْ لَا ، وَلَا مَالٍ) عَلَيْهَا لِلزُّوجِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشَعْ فِي الْعَرَفِ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِي طَلَبِ الْعَوْضِ ، فَإِنْ شَاعَ فَهُوَ كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا (فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتِ بِكَذَا وَصَدَّقْتَهُ) الزَّوْجَةُ (فَكَهْوٌ فِي الْأَصَحِّ) فَتَيْنِ مِنْهُ بِذَلِكَ الْمُسَمَّى إِنْ قَبِلَتْ ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ لَمْ يَقَعْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ الْمَنْعُ (وَإِنْ سَبَقَ) طَلَبُهَا لِلطَّلَاقِ بِمِثْلِ المَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ (بَأْتٍ بِالْمَذْكُورِ) إِذَا قَصِدَ جَوَابُهَا ، وَأَمَّا إِذَا قَصِدَ ابْتِدَاءُ الطَّلَاقِ وَقَعِ رَجْعًا (وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَنَّهُ كَطَلَّقْتِ بِكَذَا فَإِذَا قَبِلَتْ) فَوَرَأَ (بَأْتٍ وَوَجَبَ المَالُ) وَقَبْلُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعًا ، وَلَا مَالٍ ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِوَجْهِ ، فِي الْحَقِيقَةِ لِاخْتِلَافِ (وَإِنْ قَالَ : إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتٍ وَلَزِمَهَا الألفُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ أُعْطِنَتْ الألفُ (وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ) فَلَا يَشْتَرِطُ فَوْرَ (فَتَمَّتْ ضَمِنْتَ طُلَّقَتْ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ الألفِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طُلَّقَتْ) لَوْجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَيَلْغُو الزَّائِدُ حَتَّى لَوْ قَبِضَهُ كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ (وَلَوْ قَالَ : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا ، فَقَالَتْ طُلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ ضَمِنْتَ وَطُلَّقْتَ (بَأْتٍ بِألفٍ) وَإِنْ تَأَخَّرَ تَسْلِيمُ المَالِ عَنِ الْمَجْلَسِ (فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا)

وَإِذَا عَلِقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ قَوْضَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقَتْ ، وَالْأَصَحُّ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ
قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقِيلَ كَالْإِعْطَاءِ ، وَالْأَصَحُّ كَسَائِرِ التَّعَالِيقِ فَلَا يَمْلِكُكَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ
لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسٌ . قُلْتُ : وَيَقَعُ رَجْعِيًّا ، وَيُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ أَخْذُهُ بِيَدِهِ مِنْهَا ، وَلَوْ
مُكْرَهَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ عَلِقَ بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوصفه بِصفةٍ سلمَ فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ
تُطْلَقْ أَوْ بِهَا مَيْبِياً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قَبَسَهُ سَلِيماً ، وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَّقَتْ
بِعَبْدٍ إِلَّا مَنْصُوبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ مَلَكَ طَلَقَهُ فَقَطْ فَقَالَتْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا
بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ الطَّلَاقَ فَلَهُ أَلْفٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثُهُ ، وَقِيلَ إِنْ عَلِمْتَ الْحَالَ قَالَتْ ، وَإِلَّا
فَثَلَاثُهُ ، وَلَوْ طَلَبْتَ طَلَقَهُ بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ بِمِائَةٍ وَقَعَّ بِمِائَةٍ ، وَقِيلَ بِأَلْفٍ ، وَقِيلَ لَا تَقْعُ ،
وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي غَدًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بِأَنْتِ بِمَهْرٍ مِثْلُ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ بِالْمُسْمَى ،

تبيين ولا مال (وإذا علق) الطلاق (باعطاء مال فوضعت بين يديه) فوراً بنية الدفع عن جهة
التعليق (طلقت) بفتح اللام أفصح من ضمها (والأصح دخوله في ملكه) فهورا وان لم يأخذه
حيث تمكن من أخذه (وإن قال إن أقبضني) كذا فأنت طالق (ف قيل) حكمه (كالإعطاء)
في اشتراط الفورية وملك المقبوض (والأصح) أنه (كسائر التعاليق) التي لا معاوضة فيها (فلا
يملكه) أي المقبوض (ولا يشترط للإقباض مجلس . قلت : ويقع) (رجعياً) لأن
الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الإقباض (أخذه بيده منها) فلا يكون
وضعه بين يديه ، وهذا الذي ذكره المصنف لا يظهر إلا لو علق على القبض بأن قال : إن قبضت
منك ، فلذا توقف فيه بعضهم وكذا في قوله (ولو مكروه ، والله أعلم) لأن فعل المكروه لاغ
فكيف يتحقق به الإقباض ، ولكن سيأتي أنه إذا علق الطلاق على فعل من يملك ولم يقصد
حماً ولا منعاً أنه يحث بالفعل ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً (ولو علق بإعطاء عبد ووصفه بصفة سلم
فأعطته) عبداً (لألا بصفة لم تطلق ، أو بها) سلباً طلقت وملكه ، أو (معيباً) مع وقوع الطلاق
به (ردّه ومهر مثل ، وفي قول قيمته سلباً ، ولو قال) في تعلقه إن أعطيني (عبداً) ولم يصفه
(طلقت عبداً) أي بكلّ عبد على أيّ صفة (إلا منصوباً في الأصح) ومقابلته تطلق بالمنسوب
ومثله في الخلاف المكاتب والمرهون (وله) في غير المنسوب (مهر مثل) بدله ، لأنه مجهول عند
التعليق وهو لا يصبح عوضاً (ولو ملك طلاقاً فقط ، فقالت طلقني ثلاثاً بألف فطلق الطلاق) التي
يملكها (فله ألف) علمت بالحال أم لا (وقيل) له (ثلثه) أي الألف (وقيل إن علمت الحال
قالت ، وإلا فثلثه ، ولو طلبت طلاقاً بألف فطلق) (بمائة وقع بمائة ، وقيل بألف ،
وقيل لا تقع ، ولو قالت طلقني غداً بألف فطلق غداً أو قبله) فسد الخلع بشرط تأخير الطلاق
و (بانت بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول) من طريقة حاكمية لقولين : بانت (بالمسمى)
والقول الآخر بمهر المثل ، والمراد بمثل المسمى ، لأن هذا الطريق يرى فساد الخلع

وَأِنْ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتِ وَدَخَلْتَ طَلَّقْتَ عَلَى الصَّحِيحِ
بِالْمُسْمَى ، وَفِي وَجْهِ أَوْ قَوْلٍ بِمِثْلٍ ، وَبَصَحُ اخْتِلَاعٍ أُخْنِيهِ ، وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ
وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَفْظًا وَحُكْمًا ، وَلَوْ كَيْلَهَا أَنْ يَخْتَلِعَ لَهُ ، وَلِلْأُجْنَبِيِّ تَوَكُّلُهَا فَتَنْتَجَبُ
مِنْهُ ، وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَّحَ بِوَكَاَلَتِهَا كَاذِبًا لَمْ تُطْلَقْ وَأَبُوهَا كَأُجْنَبِيٍّ فَيَخْتَلِعُ بِمَالِهِ ،
فَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَاَلَتِهِ أَوْ وَلَايَتِهِ لَمْ تُطْلَقْ ، أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ فَجُلْعٌ بِمَنْصُوبٍ
[فصل] ادَّعَتْ خُلْعًا فَأَنْكَرَهُ صَدُوقٌ يَمِينِيهِ ، وَإِنْ قَالَ طَلَّقْتُكِ بِكَذَا فَقَالَتْ
بِحَاجَاتٍ بَأْتَتْ وَلَا عِوَضَ ، وَإِنْ اخْتَلَعَا فِي جِنْسٍ عِوَضِهِ ، أَوْ قَدَرِهِ وَلَا بَيِّنَةَ فَحَالَمَا وَوَجِبَ
مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ تَحَالَمَا بِأَلْفٍ وَتَوَبَّحَا لَزِمَ ، وَقَبِلَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ

(وإن قال إذا دخلت الدار) مثلا (فأنت طالق بألف فقبلت) فورا (ودخلت) بعد قبولها
(طلقت على الصحيح) ومقابلته لا تطلق ، لأن المعاوضة لا تقبل التعليق ، وعلى الصحيح يقع الطلاق
(بالمسمى) ويجب تسليمه في الحال لا عند وجود المعلق عليه (وفي وجهه أو قول) يقع (مهر مثل) لأن
المعاوضة لا تقبل التعليق فيؤثر فساد العوض فيرجع لمهر المثل (ويصح اختلاع أجنبي) مطلق
التصرف (وإن كرهت الزوجة) ذلك (وهو) أي اختلاع الأجنبي (كاختلاعها) أي الزوجة
(لفظا وحكما) في جميع مامرات فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق ، ومن جانب
الأجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جمالة ، فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك
فقبل ، أو قال الأجنبي للزوج طلقت امرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بآنت بالمسمى ، والزوج أن
يرجع قبل قبول الأجنبي نظرا للمعاوضة ، وللأجنبي أن يرجع قبل إجابة الزوج نظرا لشوب الجمالة
(ولو كيلها أن يختلع له) فيكون خلع أجنبي ، والمال عليه (وللأجنبي توكيلها) في الاختلاع
عنه (فتتخير هي) بين اختلاعها لنفسها وبين اختلاعها له (ولو اختلع رجل وصرَّح بوكالتها
كاذبا لم تطلق) لارتباط الطلاق بلزوم المال (وأبوها كأجنبي فيختلع بماله ، فإن اختلع بماله
وصرَّح بوكالة) كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لأنه ليس بوكيل ، ولا ولي في ذلك (أو) صرح
(باستقلال نخلع بمفصوب) فيقع بآنتا بمهر المثل ، ومحل ما ذكر في غير الصداق ، أما لو قال أبوها
طلقها وأنت برىء من صداقها ففعل وقع الطلاق رجعيًا ولم يبرأ .

[فصل] في الاختلاف في الخلع أو عوضه (ادَّعَتْ) الزوجة (خُلْعًا فَأَنْكَرَهُ) الزوج ولا
بَيِّنَةَ (صدق يمينه) فإن أقامت بينة فلا بد من رجلين (وإن قال) الزوج (طلقته بكذا ،
فَقَالَتْ بِحَاجَاتٍ بَأْتَتْ ، وَلَا عِوَضَ) له عليها إن حلفت على نفيه ، ولها النفقة والكسوة في العدة ،
ورثته لو مات في العدة ، ولا يرثها هو (وإن اختلعا في جنس عوضه) أدراهم أم دنانير ؟ (أو قدره)
سائر قال بألف فقالت بخمسائة (ولا بينة) لواحد منهما (تحالفا) ووجب مهر مثل ، ولو تحالفا
بألف من الريالات مثلا وفي البلد نوعان منها (ونويًا نوعا لزم) المنوي (وقيل مهر مثل ، ولو

قَالَ أَرَدْنَا دَنَانِيرَ فَقَالَتْ بَلْ دَرَاهِمٍ أَوْ فُلُوسًا تَحَالَفًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ
بِلَا تَحَالَفٍ فِي الثَّانِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الطلاق

يُشْتَرَطُ لِنُفُوذِهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانُ ، وَيَقَعُ بِصَرِيحِهِ بِلَا نِيَّةٍ ، وَبِكُنَايَةٍ بِنِيَّةٍ ،
فَصَرِيحُهُ الطَّلَاقُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ : كَقَوْلِكَ وَأَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقةٌ
وَيَاطَلِقُ ، لَا أَنْتِ طَالِقٌ وَالطَّلَاقُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ بِالْمَجْمُوعَةِ صَرِيحٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ ،

قال أردنا دنانير ، فقالت بل دراهم أو فلوسا تحالفا على الأول (وهو لزوم المنوى ، وقد اختلفا في
جنس العوض (ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني) وهو من لا يعتبر النية (والله أعلم) ولو
اختلفت نيتاهما بأن أراد كل منهما جنسا وتصادقا على ذلك فلا فرقة لعدم صحة العقد

كتاب الطلاق

هو لغة : حلّ القيد . وشرعا حلّ عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . وأركانها خمسة : مطلق
وصيغة ومحلّ وولاية وقصد ، وقد بدأ المصنف ببيان شرط المطلق ، فقال (يشترط لنفوذ) أى
الطلاق (التكليف) فلا يصحّ من صبي ومجنون ونائم ومضى عليه (إلا السكران) المتعدّي
بسكره فيصحّ منه مع أنه غير مكلف ، وشمل ذلك الكافر وإن لم يعتقه حومة شرب الخمر . وأما
غير المتعدّي كمن أكره على شرب مسكر ، أو لم يعلم أنه مسكر ، أو شرب دواء مجتنبنا لحاجة فلا يقع
طلاقه . ثم نى المصنف ببيان الصيغة ، وهى الركن الثانى بقوله (ويقع) الطلاق (بصريحه)
وهو ما لا يحتمل غير الطلاق (بلانية) لايقاعه فلا بدّ فيه من لفظ يسمع ، فنية الطلاق من غير تلفظ
أو بلفظ لا يسمع لاغية ، ولا بدّ أيضا أن يكون اللفظ مقصودا ، فالسأهى ومن سبق لسانه والنائم لا يقع
عليهم ، ولا بدّ أن يكون غالبا بمعناه ليخرج الأعمى إذا لقن لفظ الطلاق وتلفظ به من غير معرفة
لمعناه فلا يقع عليه ، فإذا تلفظ به وهو عالم بمعناه مع قصد اللفظ وقع الطلاق إذا كان اللفظ صريحا ،
ولو لم يقصد به قلع النكاح بأن كان هازلا (و) يقع أيضا (بكناية) وهى ما يحتمل الطلاق
وغيره . لكن (بنية) لايقاعه بأن يقصد باللفظ قطع النكاح (فصريحه الطلاق) أى ما اشتق
منه (وكذا الفراق والسراح) بفتح السين : أى ما اشتقّ منهما (على المشهور) ومقابلهما
كنايتان ، ومن الصريح الخلع والمفاداة إن ذكر المال ، وأمنلة المشتقّ من الطلاق (كطالقتك
وأنت طالق . ومطلقة ويطلق) ولو حذف حرف النداء والمبتدا وقال طالق لم يقع (لأنك طلاق
والطلاق) فليسا بصريحين (فى الأصحّ) بل كنايتين ، ومقابلهما صريحان ، وبأى جميع ما ذكر
فى الفراق والسراح (وترجمة الطلاق بالمجمية صريح على المذهب) وقيل إنها كناية كترجمة

وَأُطْلِقْتُكَ وَأَنْتَ مُطْلَقَةٌ كِنْيَاةٌ ، وَلَوْ اشتهرَ لَفُظُ الطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ أَوْ حَلَالِ اللَّهِ عَلَى حَرَامٍ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنْيَاةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَكِنْيَاتُهُ كَأَنْتَ خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ بَنَّةٌ بَنَلَةٌ بَائِنٌ اِعْتَدَى اسْتَبْرَأَ رَحِمَكَ إِخْفَى بِأَهْلِكَ ، حَبْلُكَ عَلَى قَارِبِكَ ، لَا أَنْدُهُ سَرَبًا ، اِعْزَبِي اِعْزَبِي دَعِيْنِي وَدَعِيْنِي وَنَحْوَهَا ، وَالْإِعْتِنَاقُ كِنْيَاةٌ طَلَاقٌ وَعَكْسُهُ ، وَلَيْسَ الطَّلَاقُ كِنْيَاةٌ ظَهَارٌ وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ أَوْ حَرَمُكَ وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ ، أَوْ نَوَاهَا ، تَحْيِيرٌ وَتَبَتٌ مَا اخْتَارَهُ ، وَقِيلَ طَلَاقٌ ، وَقِيلَ ظَهَارٌ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا لَمْ تَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ رِيَّةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَالتَّانِي لَفْظٌ ، وَإِنْ قَالَهُ لِأَمْتِهِ وَنَوَى عِتْنًا تَبَتَ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا أَوْ لِأَيَّةٍ

الفراق والسراح (وأطلقتك وأنت مطلقة) يسكون الطاء (كنية ، ولو اشتهر لفظ للطلاق كالحلال) على حرام (أوحلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصرح في الأصح) عند من اشتهر عندهم (قلت : الأصح أنه كناية ، والله أعلم) ولو قال على الطلاق ، فقال بعضهم هو كناية وآخرون صريح واعتدوه (وكنياته) أي الطلاق (كأنت خلية) أي منى (برية) همزة و مدونها (بنة) أي مقطوعة الوصلة (بنلة) أي مقطوعة النكاح (بائن) من البين ، وهو الفراق (اعتدى استبرأ رحك) لأنى طلقك (الحق بأهلك حبلك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء ويجعل زمامه على مقدم ظهره (لأنده سربك) أي لأهنتم بشأنك لأنك مطلقة ، والندة : الزجر ، والسرب بفتح السين ما برعى من المواشي ، وبكسرها جماعة الظباء (اعزبي) أي تباعدى (اعزبي) أي كوني غريبة بلاروج (دعيني) أي اتركني (ودعيني) من الوداع (ونحوها) أي هذه الألفاظ (والاعتناق) صريحه وكنيسته (كنية طلاق) فإذا قال لزوجته : أعتقتك ونوى الطلاق طلقت (وعكسه) أي الطلاق صريحه وكنيسته كناية متق (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) أي الظهار لبس كناية طلاق ، فإذا قال لزوجته أنت طالق ونوى الظهار ، أو أنت على كظهر أجي ونوى الطلاق لم يقع مانواه ، بل ينفذ مضمون لفظه . ثم لو قال أنت على حرام كظهر أجي ، فالجموع كناية في الطلاق (ولو قال : أنت على حرام أو حرم منك ، ونوى طلاقاً أو ظهاراً حصل) مانواه (أو نواها) أي الطلاق والظهار ولو متعاقبين (تخير وتبت ما اختاره) منها (وقيل) الواقع (طلاق ، وقيل ظهار ، أو) نوى بذلك (تحريم عينها) أو وطنها (لم تحرم) وكره منه ذلك (وعليه كفارة يمين) أي مثلها ولا تتوقف على الوطء (وكذا) لا تحرم وعليه كفارة (إن لم تكن) له (نية في الأظهر ، والثاني) أي مقابل الأظهر ، هذا القول (لفظ) فلا كفارة فيه (وإن قاله) أي أنت على حرام ونحوه (لأمنه ونوى عتقاً ثبت) ولا مجال للطلاق والظهار فيها (أو تحريم عينها) أو نحوه (أو لانية) له

فَكَالزَّوْجَةِ ، وَلَوْ قَالَ . هَذَا الثَّوبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَيَّ فَلَعَنُوهُ ، وَشَرَطُ نِيَّةِ
السَّكْنَانِيَةِ اقْتِرَانُهَا بِكُلِّ الَّلَفْظِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ ، وَإِشَارَةُ نَاطِقٍ بِطَلَاقٍ لَعَنُوهُ ، وَقِيلَ
كِنَايَةً ، وَيُعْتَدُ بِإِشَارَةِ أُخْرَسٍ فِي الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ ، فَإِنْ فَهِمَ طَلَاقَهُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ
فَصَرِيحَةٌ ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِمَا فَطِنُونَ فَكِنَايَةٌ ، وَلَوْ كَتَبَ نَاطِقٌ طَلَاقًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ فَلَعَنُوهُ ،
وَإِنْ نَوَاهُ فَلَا ظَهْرَ وَقُوعِهِ ، فَإِنْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّمَا تَطْلُقُ
بِلَوْغِهِ ، وَإِنْ كَتَبَ إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي وَهِيَ قَارِئَةٌ فَقَرَأَتْهُ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَرِئَ عَلَيْهَا
فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً فَقَرِئَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ .

[فصل] لَهُ تَفْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا ، وَهُوَ تَمْلِيكُ فِي الْجَدِيدِ فَيَشْتَرِطُ لَوْ قُوعُهُ
تَطْلُقُهَا عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ قَالَ : طَلَّقِي بِأَلْفٍ فَطَلَّقَتْ بَأَنْتَ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ

(فكالزوجة) فلا تحرم وعليه كفارة (ولو) حرم غير الأضباع كائن (قال هذا الثوب أو الطعام
أو العبد حرام على فلان) لا كفارة فيه ، ومثل ذلك لو قال لأخيه أو صديقه أنت على حرام (وشروط
نية السكناية اقترانها بكل اللفظ) فلو قارنت أوله وعزبت قبل آخره لم يقع طلاق (وقيل يكفي
اقترانها (بأوله) . والذي اعتمدوه أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ أوله أو وسطه أو آخره (وإشارة
ناطق بطلاق لغو) وإن فهمها كل أحد (وقيل كناية ، ويعتد بإشارة أخرس) كالبيع
والنكاح (والحلول) كالطلاق والعق (فان فهم طلاقه بها) أي الإشارة (كل أحد) من
فطن وغيره (فصريحة) لا تحتاج لنية (وإن اختص بفهمه) أي فهم الطلاق من إشارته
(فطنون) أي أذكاء (فكناية) تحتاج لنية (ولو كتب ناطق) على ماتت عليه الكتابة
لا كالهواء (طلاقا) أو نحوه كالإبراء (ولم ينوه فلغو ، وإن نواه فالأظهر وقوعه) لأن السكناية
طريق في إفهام المراد ، وقد اقترنت بالنية ، ومقابل الأظهر لا يقع (فان كتب) إلى زوجته (إذا
بلغك كتابي فأنت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق بياوغه) مكتوبا ، فان أسمع قبل وصوله
لم تطلق ، وكذا لو أسمع موضع الطلاق فقط . (وإن كتب إذا قرأت كتابي) فأنت طالق (وهي
قارئة قرائته) أو طالعته وفهمت ما فيه ولو موضع الطلاق (طلقت ، وإن قرئ عليها فلا) تطلق
(في الأصح) ومقابل تطلق ، لأن القصد اطلاعها (وإن لم تكن قارئة) والزوج يعلم ذلك
(قرئ عليها طلقت) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الاطلاع . أما إذا لم يعلم الزوج حالها
فلا تطلق إذا قرئ عليها .

[فصل] فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجَةِ (له تفويض طلاقها) المنجز (إليها) أي الزوجة
البالغة العاقلة ، فلا يصح تعليقه كالأجاء الغد فطلق نفسك ولا التفويض لصغيرة أو مجنونة (وهو
تمليك) للطلاق (في الجديد ، فيشترط لوقوعه تعليقها على الفور) لأن التطبيق لجواب للتمليك
وقوله فور (وإن قال) لها (طلقي) نفسك (بألف فطلقت) فورا (بانت ولزمها ألف ،

وَفِي قَوْلِ تَوَكُّيلٍ ، فَلَا يَشْتَرَطُ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا خِلَافُ التَّوَكُّيلِ ،
وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ، وَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي لَنَا عَلَى
التَّمْلِيكِ ، وَلَوْ قَالَ أَيْبِنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوِيًا وَقَعَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي
فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوْتِ ، أَوْ أَيْبِنِي وَنَوِي فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوِي ثَلَاثًا
فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوْتُهُنَّ ثَلَاثٌ ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوَاحِدَةٌ
أَوْ عَكْسُهُ فَوَاحِدَةٌ .

[فصل] مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّقَ لَهَا ، وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَّقٍ بِإِلْقَائِهِ لَهَا ، وَلَا
يُصَدِّقُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِيًا فَقَالَ بِطَالِيٍّ وَقَصَدَ النِّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ،
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ؛ وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا فَقَالَ بِطَالِيٍّ وَقَالَ
أَرَدْتُ النِّدَاءَ فَالْتَفَتَ الْحَرْفُ صَدَقَ ، وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّقٍ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا ،

وَفِي قَوْلِ (نَسَبٌ لِلْقَدِيمِ إِنْ التَّفْوِيزُ (تَوَكُّيلٌ) لِاعْتِمَادِ (فَلَا يَشْتَرَطُ) بِنَاءِ عَلَيْهِ (فَوَرَى
الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَشْتَرَطُ لِمَا فِيهِ مِنْ شَائِبَةِ التَّمْلِيكِ (وَ) عَلَى أَنَّهُ تَوَكُّيلٌ (فِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا
خِلَافُ التَّوَكُّيلِ) هَلْ يَشْتَرَطُ قَبُولُهُ لَفْظًا أَمْ لَا ، وَصَرَّحَ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ)
التَّمْلِيكِ وَالتَّوَكُّيلِ (لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا) فَإِذَا رَجَعَ ثُمَّ طَلَّقَتْ لَمْ يَقَعْ (وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ
فَطَلَّقِي) نَفْسَكَ (لَهَا عَلَى) قَوْلِ (التَّمْلِيكِ) وَجَازَ عَلَى قَوْلِ التَّوَكُّيلِ (وَلَوْ قَالَ) لَهَا (أَيْبِنِي
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوِيًا) أَيْ الزَّوْجَ تَفْوِيزُ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَطْلِقُ نَفْسَهَا بِأَبْنَتْ (وَقَعَ)
الطَّلَاقُ (وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَنْوِ هُوَ أَوْ هِيَ (فَلَا) يَقَعُ (وَلَوْ قَالَ) لَهَا (طَلَّقِي) نَفْسَكَ (فَقَالَتْ
أَبْنَتْ وَنَوْتِ ، أَوْ) قَالَ (أَيْبِنِي) نَفْسَكَ (وَنَوِي ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ) الطَّلَاقُ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ
لَفْظِهِمَا وَلَا حَذْفُ لَفْظِ النَّفْسِ إِذَا نَوَتْهَا (وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوِي ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوْتُهُنَّ) وَقَدْ
عَلِمَتْ نِيَّتُهُ أَوْ وَقَعَ اتِّفَاقًا (ثَلَاثٌ ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ ثَلَاثٌ جَلًّا عَلَى مَنْوِيهِ (وَلَوْ
قَالَ ثَلَاثًا فَوَحِدَتْ أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا (فَوَاحِدَةٌ)
تَقَعُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ بِإِذْنِ طَلَّقْتُ وَقَعَ الثَّلَاثُ .

[فصل] فِي اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ فِي الطَّلَاقِ (مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّقَ لَهَا) إِذَا بَشَّرَ فِي وَقْعِ
الطَّلَاقِ التَّكْلِيفِ (وَلَوْ سَبَقَهُ لِسَانُهُ بِطَلَّقٍ بِإِلْقَائِهِ) لَفْظِ الطَّلَاقِ (لَهَا) كَالْحَاكِي كَلَامَ غَيْرِهِ
(وَلَا يُصَدِّقُ ظَاهِرًا) فِي دَعْوَاهُ سَبَقَ لِسَانُهُ (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) وَلَوْ ظَنَّتْ صِدْقَهُ فَلَهَا قَبُولُ قَوْلِهِ ، وَكَذَا
الشُّهُودُ إِذَا ظَنُّوا لَهُمْ أَنَّهُ يَمْتَنِعُونَ عَنِ الشَّهَادَةِ ، بَلْ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِطَلْقِ الطَّلَاقِ (وَلَوْ كَانَ
اسْمُهَا طَالِيًا ، فَقَالَ بِطَالِيٍّ وَقَصَدَ النِّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ) بَأَن لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا لَمْ تُطْلَقْ
(فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا ، فَقَالَ بِطَالِيٍّ وَقَالَ أَرَدْتُ النِّدَاءَ فَالْتَفَتَ الْحَرْفُ صَدَقَ
لَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّقٍ هَازِلًا) الْمَزَلُ قَصْدُ عَدَمِ الْمَعْنَى (أَوْ لَاعِبًا) وَاللَّعِبُ لَيْسَ قَصْدُ وَجُودِ الْمَعْنَى وَلَا

أَوْ وَهُوَ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً بِأَنْ كَانَتْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ نَكَحَهَا لَهُ وَلَيْتُهُ أَوْ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ ،
وَلَوْ لَفَظَ أَجْنَبِيٌّ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ، وَقِيلَ إِنْ نَوَى مَعْنَاهَا
وَقَعَ ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ مُكْرَاهٍ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ بِأَنْ أُكْرِهَ عَلَى ثَلَاثٍ ،
فَوَحْدَةٍ ، أَوْ صَرِيحٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ فَكُنِيَ أَوْ نَجَزَ ، أَوْ عَلَى طَلَقٍ فَسَرَّحَ أَوْ بِالْمُكْرَاهِ وَقَعَ ،
وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرَاهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّدَ بِهِ بِوَلَايَةٍ أَوْ تَقْلِبٍ ، وَنَجَزُ الْمُكْرَاهِ
عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ ، وَبَحْصُلُ بَتْخَوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ
أَوْ حَبْسٍ أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ وَنَحْوِهَا ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ قَتْلٌ ، وَقِيلَ قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ صَرْبٌ
مُخَوِّفٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ التَّوْبَةُ بِأَنْ يَنْوِيَ غَيْرَهَا ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَهَا بِلا عَذْرِ وَقَعَ ، وَمَنْ
أَتَمَّ بِمَزِيلٍ عَقْلَهُ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلَا وَفِعْلًا عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ،

قصد عدمه (أو) خاطبها بطلاق (وهو يظنها أجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وإيه أو
وكيله ولم يعلم وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا في جميع هذه الصور لأنه في الهزل واللعب أتى باللفظ عن
قصد واختيار وظنه عدم الوقوع لا بوزن ، وفي الباقي أوقع الطلاق في محله (ولولفظ أجنبي به بالعربية
ولم يعرف معناه لم يقع ، وقيل إن نوى) به (معناها) أي العربية (وقع ، ولا يقع طلاق مكروه) بغير
حق . وأما لو كان بحق كأن تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولها حق قسم فطلبته فأكرهه على
طلاق من معه ليوفيهما حقا . فهذا إكراه بحق فيقع (فإن ظهرت) من المكروه (قرينة اختيار بأن
أكرهه على ثلاث فوحده ، أو صريح أو تعليل فكُنِيَ) ونَوَى (أو نجز أو على) أن يقول (طلعت
فسرح أو بالعكس) لهذه الصور (وقع) الطلاق في الجميع (وشروط الإكراه قدرة المكروه)
بكسر الراء (على تحقيق ما هدد به) المكروه بالفتح تهديدا عاجلا ظاهرا (بولاية أو تقليب ، ونجيز
المكروه) بفتح الراء (عن دفعه) أي المكروه بالكسر (بهرب وغيره) كاستغاثته (وظنه أنه
إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أي فعل ما هدد به ، وأما إذا كان المهدد به ليس
عاجلا بل قال إن لم تطلقها لأقتلنك فليس بإكراه (ويحصل) الإكراه (بتخويف بضرب
شديد أو) (بحبس) طويل (أو إتلاف مال ونحوها) كإخذ المال ، وبمختلف ذلك باختلاف طبقات
الناس وأحوالهم ، ومنه قول الوالد لولده : طلق امرأتك وإلا قتلت نفسي ، وكذا عكسه (وقيل
يشترط) في الإكراه (قتل ، وقيل) يشترط (قتل أو قطع أو ضرب مخوف) أي يخاف منه الهلاك
فالتهديد بغير ذلك لا يحصل به إكراه (ولا تشترط) في عدم وقوع الطلاق (التورية بأن ينوي
غيرها) أي زوجته أو بنوى بالطلاق حلّ الوثاق (وقيل إن تركها بلا عذر وقع) فإن تركها
لعنر كدهشة لم يقع جزا (ومن أتم بمزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له)
كالسكاح (وعليه) كالبيع (قولا) كالسلام (وفعلا) كقطع (على المذهب ، وفي قول لا)

وَقِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ رُبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كِبْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعَ ، وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الذَّهَبِ ، لَا فَضْلَ كَرِيقٍ وَعَرَقٍ ، وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ يَمِينُكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الذَّهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيْقَهَا طُلِّقَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ بَالِئٌ اسْتَرْطَ نِيَّةُ الطَّلَاقِ ، وَفِي الْإِضَافَةِ الْوَجْهَانِ ، وَلَوْ قَالَ : اسْتَبْرَأْتُ رَجِيٍّ مِنْكَ فَلَعَوُ . وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَاقَهَا وَقَعَ .

[فصل] خِطَابُ الْأُجْنِبِيَّةِ بِطَلَاقٍ وَتَعْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَعَوُ ، وَالْأَصْحَ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعَبْدِ ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ إِنْ عَتَقْتُ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلَتْ بَعْدَ عِتْقِهِ ، وَيَلْحَقُ رَجْمِيَّةٌ لَا مُخْتَلَمَةٌ ،

بِنَفْذِهِ . مَنْ تَصَرَّفَهُ (وَقِيلَ) يَنْفِذُ تَصَرُّفَهُ (عَلَيْهِ) كَالطَّلَاقِ وَالْأَقْرَارِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَأْتِمْ فَانْه لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ (وَلَوْ قَالَ) لَزَوَّجْتُهُ (رَبْعُكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كِبْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (وَكَذَا دَمُكَ) طَالِقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي وَجْهِه لَا يَقَعُ (لَافْضَلَةُ كَرِيقٍ وَعَرَقٍ) وَبَوْلٍ (وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ) لَا يَقَعُ بِهِمَا (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابِلُهُ الْوُقُوعُ كَالدَّمِ (وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ : يَمِينُكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِفَقْدَانِ مَا يَسْرِي مِنْهُ الطَّلَاقُ إِلَى الْبَاقِي ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ وَقَعَ (وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيْقَهَا طُلِّقَتْ) لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا فَيَصِحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ لِإِزَالَةِ هَذَا الْحُجْرِ فَانْصَرَفَ لِلطَّلَاقِ بِالْنِيَّةِ (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَا) تَطْلُقُ لِعَدَمِ صِرَاحَةِ اللَّفْظِ بِإِضَافَتِهِ لِغَيْرِ مَحَلِّهِ (وَكَذَا) لَا تَطْلُقُ (إِنْ لَمْ يَنْوِ) مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ (إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَ) فَلَا بَدَّ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ : نِيَّةِ الطَّلَاقِ وَنِيَّةِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ تَطْلُقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِضَافَةَ (وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ بَالِئٌ اسْتَرْطَ نِيَّةُ الطَّلَاقِ وَفِي الْإِضَافَةِ) إِلَيْهَا (الْوَجْهَانِ) أَحْصَاهُمَا الْإِشْتِرَاطُ (وَلَوْ قَالَ : اسْتَبْرَأْتُ رَجِيٍّ مِنْكَ فَلَعَوُ) وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ لِأَنَّ السَّكْنَاءَ شَرْطُهَا أَحْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْعَنَى الْمُرَادِ (وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَاقَهَا وَقَعَ) وَيَكُونُ الْمَعْنَى اسْتَبْرَأْتُ الرَّحِمَ الَّتِي كَانَتْ لِي .

[فصل] فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ أَوَّكَانِ النِّكَاحِ (خِطَابُ الْأُجْنِبِيَّةِ بِطَلَاقٍ) كَأَنْتَ طَالِقٌ (وَتَعْلِيْقُهُ) أَيْ الطَّلَاقُ (بِنِكَاحٍ) كَأَنْ تَزَوَّجْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ (وَغَيْرُهُ) أَيْ النِّكَاحُ (لَعَوُ) فَلَا تَطْلُقُ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّلَاقِ الْوِلَايَةُ عَلَى الْمَحَلِّ (وَالْأَصْحَ) صَحَّةُ تَطْلِيْقِ الْعَبْدِ (طَلَقَةً) ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ : إِنْ عَتَقْتُ ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ (الدَّارَ) فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ (أَوْ دَخَلْتَ) زَوْجَتَهُ الدَّارَ (بَعْدَ عِتْقِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلثَّالِثَةِ وَقْتُ التَّعْلِيْقِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ كَمَا لَا يَصِحُّ التَّنْجِيزُ فَيَقَعُ عَلَيْهِ طَلَقَتَانِ (وَيَلْحَقُ) الطَّلَاقُ (رَجْمِيَّةٌ لَا مُخْتَلَمَةٌ) فَلَا يَلْحَقُهَا طَلَاقٌ ، وَإِنْ كَانَتْ

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ فَبَانتَ ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلْتَ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلْتَ فِي الْبَيْنُونَةِ ،
وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي ثَلَاثٍ يَقَعْ إِنْ بَانتَ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ طَلَّقَ
دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ قَادَتْ بِيَقِيَةِ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ ثَلَّثَ قَادَتْ
بِثَلَاثٍ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعٌ ، وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ ، وَيَقَعْ فِي مَرَضٍ مُوتِهِ ، وَيَتَوَارَثَانِ
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا بَاطِنَ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبَهُهُ .

[فصل] قَالَ : طَلَقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ ، وَكَذَا الْكِنْيَةُ ، وَلَوْ
قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً ، وَرَقِيبُ الْمَنُوءِ . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ
أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلَمَنُوءِ ، وَرَقِيبُ وَاحِدَةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ
أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَامَتْ قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ،
وَرَقِيبُ وَاحِدَةٍ ، وَرَقِيبُ لَأَشْيَءَ ،

فِي الْعِدَّةِ (وَلَوْ عَلَّقَهُ) أَيْ الطَّلَاقِ (بِدُخُولِ) الدَّارِ مِثْلًا (فَبَانتَ) بِطَلَاقٍ أَوْ فُسِخَ (ثُمَّ نَكَحَهَا)
ثُمَّ دَخَلْتَ لَمْ يَقَعْ (الطَّلَاقُ الْمَلَقُ) (إِنْ) كَانَتْ (دَخَلْتَ فِي) حَالِ (الْبَيْنُونَةِ ، وَكَذَا) لَا يَقَعْ
(إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِي الْبَيْنُونَةِ بَلْ دَخَلْتَ بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَقَعُ لِقِيَامُ النِّكَاحِ
فِي حَالِهِ التَّعْلِيقِ وَالدُّخُولِ (وَفِي) قَوْلِ (ثَلَاثٌ يَقَعُ إِنْ بَانتَ بِدُونِ ثَلَاثٍ) بِجَلْفِهِ بِالثَّلَاثِ (وَلَوْ
طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ) نِكَاحٌ مِنْ طَلَقِهَا (وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ قَادَتْ بِبَقِيَةِ الثَّلَاثِ) وَلَا
يَهْدِمُ الزَّوْجَ مَا بَقِيَ ، بَلْ تَعُودُ بِمَا كَانَ لَهَا مِنَ الطَّلَاقِ (وَإِنْ ثَلَّثَ) الطَّلَاقِ وَجَدَّدَ نِكَاحَهَا
بَعْدَ زَوْجٍ (عَادَتْ ثَلَاثٌ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعٌ) وَإِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً (وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ) وَإِنْ
كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً (وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ بَاطِنًا أَوْ رَجْعِيًّا (فِي مَرَضٍ مُوتِهِ) كَمَا يَقَعُ فِي صِحَّتِهِ (وَيَتَوَارَثَانِ
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا) فِي عِدَّةٍ (بَاطِنٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبَهُهُ) وَبِهِ قَالَتِ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَأَمَّا هِيَ
لَوْ مَاتَتْ لَا يَرْتَبُهَا .

[فصل] فِي تَعَدُّهِ الطَّلَاقِ بِنِيَةِ الْعِدَّةِ (قَالَ : طَلَقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ
الصَّرِيحِ (وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ) وَيَأْتِي فِيهِ مَامَرَةٌ فِي نِيَةِ الْكِنْيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَبْدُو مِنْ مَقَارَنَةِ النِّيَةِ لِجَمِيعِ
الْأَلْفَاظِ أَوْ نَكْتَى الْمَقَارَنَةِ لِبَعْضِهِ (وَكَذَا الْكِنْيَةُ) إِذَا نَوَى فِيهَا عِدَّةً وَقَعَ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ
وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً) لِأَنَّ اللَّفْظَ أَقْوَى مِنَ النِّيَةِ (وَقِيلَ) يَقَعُ (الْمَنُوءِ) لَا الْمَلْفُوظِ ،
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلَمَنُوءِ) وَيَكُونُ مَعْنَى وَاحِدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ عَنْ
لِلزَّوْجِ (وَقِيلَ) يَقَعُ (وَاحِدَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) خَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ اعْتِبَارُ الْمَنُوءِ فِي جَمِيعِ
الْحَالَاتِ (وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَامَتْ) أَوْ أَسْلَمَتْ (قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ) طَلَاقُ
(أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ) شُرُوعِهِ فِي قَوْلِهِ (ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ) لِأَنَّهَا كَانَتْ مَنُوءِيَةً عِنْدَ لَفْظِ طَالِقٍ (وَقِيلَ وَاحِدَةً)
وَيُلْفِي قَوْلَهُ ثَلَاثًا (وَقِيلَ لَأَشْيَءَ) يَقَعُ ، لِأَنَّ السَّكْرَامَ بِآخِرِهِ وَقَدْ مَاتَ قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ

وإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل ثلاث ، وإلا فإن قصد تأكيداً فواحدة أو استثنافاً ثلاث ، وكذا إن أطلق في الأظهر ، وإن قصد بالثانية تأكيداً والثالثة استثنافاً أو عكس فثنتان ، أو بالثالثة تأكيداً الأولى ثلاث في الأصح ، وإن قال : أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيداً الثاني بالثالث ، لا الأول بالثاني ، وهذه الصور في موطوءة ، فلو قاله لغيرها فطلقة بكل حال ، ولو قال لهذه إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان في الأصح ، ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع أو معها طلقة فثنتان ، وكذا غير موطوءة في الأصح ، ولو قال : طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطوءة ، وطلقة في غيرها ، ولو قال : طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا في الأصح ، ولو قال طلقة في طلقة وأراد مع فثنتان أو الظرف أو الحسب أو أطلق فطلقة ، ولو

إن نوى الثلاث بقوله : أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ ثلاث وإلا فواحدة (وإن قال : أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل [بأن يسكت فوق سكتة التنفس (ثلاث) لكنه إذا قال قصدت التأكيد فانه يدين (وإلا) أي إن لم يتخلل فصل (فان قصد تأكيداً) أي تأكيد الأولى بالأخيرتين (فواحدة) تقع (أو) قصد (استثنافاً ثلاث ، وكذا إن أطلق) يقع ثلاث (في الأظهر) ومقابلة لا يقع إلا واحدة (وإن قصد بالثانية تأكيداً) للأولى (والثالثة استثنافاً أو عكس) بأن قصد بالثانية استثنافاً وبالثالثة تأكيداً لها (فثنتان) يقعان (أو) قصد (بالثالثة تأكيداً الأولى) وبالثانية الاستثناف (ثلاث) يقعن (في الأصح) للفصل بين المؤكد والمؤكد ومقابلة يقع ثنتان وبغفر الفصل (وإن قال : أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيداً الثاني بالثالث) لتساويهما في الصيغة (لا الأول بالثاني) للتأخر بحرف العطف لكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى (وهذه الصور) السابقة كلها (في موطوءة ، فلو قاله لغيرها فطلقة بكل حال) لأنها تبين بالأولى (ولو قال لهذه) أي غير المدخول بها (إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق) بحرف العطف غير المرتب (فدخلت فثنتان) يقعان (في الأصح) ومقابلة تقع واحدة ، وأما لو عطف بحرف صرحت فتقع واحدة باتفاق (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فثنتان) يقعان معا وقيل على الترتيب (وكذا غير موطوءة في الأصح) بناء على المعية ، ومقابلة تقع واحدة بناء على الترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطوءة ، وطلقة) فقط (في غيرها) لأنها تبين بالأولى (ولو قال) أنت طالق (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة ، وواحدة فقط في غيرها (في الأصح) ومقابل الأصح لا تقع إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى قبلها طلقة مملوكة أم ثابتة ، فان قال أردت ذلك صدق بيمينه (ولو قال طلقة في طلقة وأراد) بني معنى (مع فثنتان ، أو) أراد (الظرف أو الحسب ، أو أطلق فطلقة ، ولو

قال : نصف طَلقة في نصف طَلقة فطَلقة بِكُلِّ حالٍ ، وَلَوْ قَالَ طَلقة في طَلقتين وقصد
معية فثلاث أو ظرفاً قَوَّاحِدَةً ، أو حساباً وعرفته فثنتان ، وإن جهله وقصد
معناه فطَلقة ، وقيل ثنتان ، وإن لم يتو شياً فطَلقة ، وفي قول ثنتان إن عرف
حساباً ، وَلَوْ قَالَ : بعض طَلقة فطَلقة ، أو نصف طَلقة فطَلقة إلا أن يريد كُلَّ
نصف من طَلقة ، والأصح أن قوله نصف طَلقتين طَلقة ، وثلاثة أنصاف طَلقة أو
نصف طَلقة وثلاث طَلقتين ، وَلَوْ قَالَ نصف وثلاث طَلقة فطَلقة ، وَلَوْ قَالَ لأربع
أوقعت عليكن أو بينكن طَلقة أو طَلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كُلِّ طَلقة ،
فإن قصد توزيع كُلِّ طَلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان ، وفي ثلاث وأربع
ثلاث ، فإن قال أردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهراً في الأصح . وَلَوْ طَلقها ثم
قال إلا أخرى أشركت معها أو أنت كهي فإن نوى طَلقت ، وإلا فلا ، وكذا لو
قال آخر ذلك لامرأته .

قال : نصف طَلقة في نصف طَلقة فطَلقة في كل حال (من إرادة المعية أو الظرف أو الحساب أو الإطلاق
(ولو قال) أنت طالق (طَلقة في طَلقتين وقصد) بني (معية فثلاث ، أو ظرفاً قَوَّاحِدَةً أو حساباً
وعرفه فثنتان) لأنهما موبجه (وإن جهله) أي الحساب (وقصد معناه) عند أهله (فطَلقة)
لأن ما يلزم لا تصح إرادته (وقيل) الواقع في الجهل (ثنتان ، وإن لم يتو شيئاً فطَلقة ، وفي قول
ثنتان إن عرف حساباً) حملاً عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طَلقة فطَلقة أو نصف طَلقة فطَلقة
إلا أن يريد كل نصف من طَلقة) فيقع طَلقتان (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طَلقتين)
يقع به (طَلقة) لأن ذلك نصفهما ، ومقابل الأصح طَلقتان ، ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من
طَلقة ، وإلا وقعت جزأ (و) الأصح أن قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طَلقة أو نصف طَلقة وثلاث
طَلقة) يقع به (طَلقتان) وقيل لا يقع فيهما إلا طَلقة ، إلغاء للزيادة في الأولى ، ونظراً في الثانية إلى
أن المضافين من أجزاء الطَلقة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طَلقة فطَلقة) تقع لعدم
تكرار لفظ طَلقة ، ولم يزد المجموع على ذلك (ولو قال لأربع : أوقعت عليكن أو بينكن طَلقة أو
طَلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل) منهن (طَلقة ، فإن قصد توزيع كل طَلقة عليهن وقع)
على كل منهن (في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث) عملاً بقصده (فإن قال أردت بينكن
بعضهن لم يقبل ظاهراً) ولكن يدين (في الأصح) ومقابل يقبل لاحتمال لفظ بينكن لذلك بخلاف
عليكن (ولو طَلقها) أي إحدى زوجاته (ثم قال لأخرى أشركت معها أو أنت كهي ، فإن
نوى طَلقها المنجز (طَلقت ، وإلا فلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغبر الطلاق (وكذا لو قال) رجل
(آخر ذلك لامرأته) كأن قال لامرأته أشركت مع مطلقه فلان ، إن نوى الطلاق طَلقت وإلا فلا .

[فصل] يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ ، وَلَا يَضُرُّ سَكَنَةُ تَنْهِي وَحْيٍ . قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الِاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَشْتَرِطُ عَدَمَ اسْتِغْنَاءِهِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ ، وَقِيلَ اثْنَتَانِ وَهُوَ مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ طَلَقَهُ ، أَوْ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقٍ فَثَلَاثٌ حَتَّى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ لَمْ يَقْعَ ، وَكَذَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ تَغْلِيْقٍ ،

[فصل] فِي الِاسْتِثْنَاءِ (يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ) وَهُوَ : الْاِخْرَاجُ بِأَلَا أَوْ أَحَدَى أَخَوَاتِهَا مَالِوَالَهُ لِدُخُلِ فِي السَّكَلَامِ السَّابِقِ ، وَمِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْحَكْمُ التَّغْلِيْقُ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ أَصْلَ الطَّلَاقِ ، وَالْأَوَّلُ يَرْفَعُ عَدَدَهُ ، وَشَرَعَ فِي شُرُوطِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ (بَشَرَطُ اتِّصَالِهِ) أَيْ لَفْظِ الْمُسْتَنَى بِالْمُسْتَنَى مِنْهُ (وَلَا يَضُرُّ سَكَنَةُ تَنْهِي وَحْيٍ) أَوْ تَذَكُّرُ بِخِلَافِ السَّكَلَامِ الْأَجَنِيِّ وَلَوْ سَبَرَا (قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الِاسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكُنِي التَّلَفُّظُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَنْوِيَ (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) أَوْ لَهَا أَوْ آخَرُهَا أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابَلُهُ يَكُنِي بَعْدَهُ ، وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا اسْمَاعُ نَفْسِهِ بِالِاسْتِثْنَاءِ (وَيَشْتَرِطُ عَدَمَ اسْتِغْنَاءِهِ) الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا لَمْ يَصِحَّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً) تَقَعُ وَيَلْفُو مَا حَصَلَ بِهِ الِاسْتِغْنَاءُ وَهُوَ وَاحِدَةٌ (وَقِيلَ) يَقَعُ (ثَلَاثٌ ، أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (وَقِيلَ ثِنْتَانِ) فَلَا يَجْمَعُ الْمُسْتَنَى وَلَا الْمُسْتَنَى مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمُقَابَلُهُ الْجَمْعُ فِي كِلَيْهِمَا (وَهُوَ) أَيْ الِاسْتِثْنَاءُ (مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسِهِ) أَيْ مِنْ اثْبَاتِ نَفْيٍ (فَلَوْ قَالَ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ) لِأَنَّهُ اسْتَنَى مِنْ الْمَثْبُوتِ ، وَهُوَ الثَّلَاثُ اثْنَتَيْنِ لَا يَتِمَّانِ ، وَاسْتَنَى مِنَ الْاِثْنَيْنِ الْمُنْفِيَيْنِ وَاحِدَةً تَقَعُ فَتَضُمُّ إِلَى الْوَاحِدَةِ الْبَاقِيَةَ ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ اثْنَتَيْنِ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ مُسْتَفْرَقٌ فَيَلْفُو ، وَالثَّانِي مُرْتَبِعٌ عَلَيْهِ فَيَلْفُو (وَقِيلَ طَلَقَهُ) لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ ، الثَّانِي يَصِحُّ بِعُودِ إِلَى أَوَّلِ السَّكَلَامِ (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ) يَقَعَانِ بِنَاءِ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلْفُوظِ (وَقِيلَ ثَلَاثٌ) بِنَاءِ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلْفُوظِ ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الثَّلَاثَ فَيَلْفُو (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقٍ فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ يَقَعُ ثِنْتَانِ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ اسْتِثْنَاءَ الْبَعْضِ كَالْكُلِّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) طَلَاقُكَ (أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ) طَلَاقُكَ (وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ) بِالْمَشْيَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَبَعْدَهَا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الطَّلَاقِ (لَمْ يَقْعَ) الطَّلَاقُ ، لِأَنَّ الْمَشْيَةَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ وَلَا عَدَمُهَا . أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْعِدِ التَّغْلِيْقُ بِأَنْ يَقْعِدَ التَّبَرُّكُ أَوْ طَلَقَ أَوْ قَصَدَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَيَقَعُ (وَكَذَا يَمْنَعُ) التَّغْلِيْقُ بِالْمَشْيَةِ (انْعِقَادَ تَغْلِيْقٍ) كَأَنْتِ

وَعِنَقُ وَيَمِينٍ وَنَذِيرٍ وَكُلٌّ تَصَرُّفٍ ، وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ ،
أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] شَكٌّ فِي طَلَاقٍ مُكَلَّ ، أَوْ فِي عَدَدٍ فَلَا قُلُّ ، وَلَا يَحْتَفِ الْوَرَعُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ
كَانَ ذَا الطَّائِرِ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ ، وَقَالَ آخَرُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرًا بَيْنِي طَالِقٌ وَجَهْلٌ لَمْ
يُحْكَمْ بِطَلَاقٍ أَجَدٍ ، فَإِنْ قَالَهُمَا رَجُلٌ لِرُؤُوسَتَيْهِ طَلَّقْتُ إِحْدَاهُمَا وَلَزِمَتْهُ الْبَغْتُ
وَالْبَيَانُ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنِيهَا ثُمَّ جَهَّلَهَا وَقِفَ حَتَّى يَذْكُرَ ، وَلَا يُطَالَبُ بِبَيَانٍ
إِنْ صَدَّقَتْهُ فِي الْجَهْلِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلِأَجْنَبِيَّةٍ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَالَ قَصَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ
قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَقَالَ قَصَدْتُ أَجْنَبِيَّةً فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ .
وَلَوْ قَالَ لِرُؤُوسَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَصَدَ مُسَيِّئَةً طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَاحْدَاهُمَا ، وَيَلْزَمُهُ

طالِق ان دخلت المار ان شاء الله فلا تطلق لودخلت (و) يمنع انعقاد (عتق) منعجز أو معلق
فلا يعتق (و) انعقاد (يمين) كأن قال والله لأفعلن كذا إن شاء الله (و) انعقاد (نذر)
كله على أن أتصدق بكذا إن شاء الله (و) انعقاد (كل تصرف) كبير وإقرار وإجارة (ولو
قال يا طالق إن شاء الله وقع في الأصح) ملقة لصورة الداء المشعر بحصول الطلاق حالته ، والحاصل
لا يعلق ، ومقابل الأصح لا يقع (أو قال أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى) طلاقك (فلا)
يقع (في الأصح) لأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة ، وقد تقدم أنه
لا يقع الطلاق المعلق به ، ومقابل الأصح يقع :

[فصل] في الشك في الطلاق ، وهو إما شك في أصله أو في عدده أو في محله (شك) أي
تردد فيشمل الظن والوهم (في) وقبح (طلاق) منه أوفى وجود الصفة المعلق عليها (فلا)
نحكم بوقوعه (أو في عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقان أو واحدة (فالأقل) يأخذ به
(ولا ينفي الورع) بأن يحتاط ويأخذ بالأسوأ (ولو قال إن كان ذا الطائر غراباً فأنت طالق ،
وقال آخر إن لم يكنه فأمرأتى طالق وجهل) الحال في الطائر (لم يحكم بطلاق أحد ، فان قالهما
رجل لزوجتيه طلقت إحداهما) لا بعينها (ولزمه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجتيه إن
أمكن ، فان طار ولم يعلم حاله لم يلزمه بحث ولا بيان (ولو طلق إحداهما بعينها ثم جهلها) بأن
نسبها (وقف) الأمر من قربان وضيره (حتى يذكر) المملقة (ولا يطالب ببيان) للإدانة
(ان صدقته) أي الزوجتان (في الجهل) بها (ولو قال لها) أي لزوجتيه (ولأجنبية : إحداكما
طالق وقال قصدت) بالطلاق (الأجنبية قبل) قوله بيمينه (في الأصح) ومقابله لا يقبل وتطلق
زوجته (ولو قال : زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت أجنبية) اسمها ذلك يعرفها
(فلا) يقبل قوله (على الصحيح) ويدين ، ومقابله يقبل (ولو قال لزوجتيه : إحداكما طالق
وقصد مسبة) منهما (طلقت ، والا) بأن لم يقصد معينة (فاحداهما) أي لزوجتيه تطلق (ويُلْزَمُ

الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى ، وَالتَّعْيِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَتُعْرَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوِ التَّعْيِينِ ، وَعَلَيْهِ الْبِدَارُ بِيَهُمَا ، وَتَفَقَّهُهُمَا فِي الْحَالِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِالْفِظِ ، وَقِيلَ إِنَّ كَمْ يُعَيَّنُ ، فَعِنْدَ التَّعْيِينِ ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ بَيَانًا وَلَا تَعْيِينًا ، وَقِيلَ تَعْيِينٌ ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ : هَذِهِ الْمُطْلَقَةُ قَبْلَ بَيَانٍ ، أَوْ أَرَدْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ حُكْمٌ بِطَلَاقِهَا ، وَلَوْ مَاتَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ بَيَانٍ وَتَعْيِينٍ بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ لِبَيَانِ الْإِرْثِ ، وَلَوْ مَاتَ فَلَا ظَهَرَ قَبُولُ بَيَانٍ وَارِثِهِ لَا تَعْيِينِهِ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَأَمْرًا أَيْ طَلِيقٌ وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ وَجُهِلَ مُنْعَ مِنْهُمَا إِلَى الْبَيَانِ ، فَإِنْ مَاتَ أَلَمْ يُقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلْ يُقْرَعُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّأَةِ ، فَإِنْ قَرَعَ عَتَقَ ، أَوْ قَرَعَتْ لَمْ تُطْلَقْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرِقُّ .

البيان (في الحالة الأولى) وهي قصد واحدة معينة (والتعيين) فوراً (في الثانية) وهي قصد واحدة مبهمه (وتُعزلان) أي الزوجتان (عنه إلى البيان) في الحالة الأولى (أو التعيين) في الحالة الثانية (وعليه البدار بهما) أي البيان والتعيين ، فإن أخر بلا عذر عصى وذلك في الطلاق البائن ، أما الرجعي فلا يلزمه مادام في العدة (و) عليه أيضاً (تفقهما في الحال) لحبسهما حبس الزوجات (ويقع الطلاق) في المعينة والمبهمه (بالفظ) لكن عدة المعينة من اللفظ والمبهمه من التعيين فنوقع الطلاق فيه باللفظ ولا تحسب العدة إلا من التعيين (وقيل إن لم يعين) المبهمه المطلقة زماناً ثم عينها (فعند التعيين) يقع الطلاق (والوطء ليس ببيان) لغير الموطوءة في الحالة الأولى (ولا تعيناً) في الحالة الثانية ، بل يطالب بالبيان والتعيين بعد الوطء ، فإن بين المطلقة بالموطوءة قبل وعليه الحد أن كان الطلاق بائناً والمهر ، وإن عين الطلاق الموطوءة قبل وعليه المهر ولا حد عليه (وقيل) الوطء (تعيين) فلا يمنع من وطء أيتهما شاء (ولو قال مشيراً إلى واحدة هذه المطلقة في بيان) لها (أو) قال (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه حكم بطلاقهما) ظاهراً : أما في الباطن فالمطلقة من نواها ولو أتى في العطف بتم أو الفاء حكم بطلاق الأولى فقط (ولو ماتتا أو إحداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبتُهُ أي المطلق بالبيان والتعيين (لبيان الإرث) فإذا بين أو عين لم يرث من المطلقة أن كان الطلاق بائناً ويرث من الأخرى (ولو مات) قبل البيان أو التعيين (فالأظهر قبول بيان وارثه ، لا) قبول (تعيينه) إذ هو اختيار شهوة فلا يخلف وارثه فيه (ولو قال أن كان) الطائر (غراباً فأمرأتى طالق ، والا) بأن لم يكنه (فعبدى سرّ وجعل منع منهما) أي من الاستمتاع بالزوجة والاستخدام للعبد (إلى البيان) لتوقعه (فإن مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرب بين العبد والمرأة) فلعلها تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فإن قرع) العبد بأن خرجت القرعة له (عتق) أن كان التعليق في العسعة أو في مرض الموت ، وخرج من الثلث وورث المرأة (أو قرعت) المرأة بأن خرجت القرعة لها (لم تطلق ، والأصح أنه) أي العبد (لا يرق) إذا خرجت القرعة للمرأة بل يبقى على إبهامه ، ومقابل الأصح يرق .

[فصل] الطلاق: سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ، وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: طَلَّاقٌ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ، وَقِيلَ إِنْ سَأَلْتَهُ لَمْ يَحْرُمُ، وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ لَا أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ مَعَ آخِرِ طَهْرٍ لَمْ يَطْلُهَا فِيهِ بِدْعِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَطَلَّاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ، فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ وَلَمْ يَنْظُرْ تَحَلُّ، فَلَوْ وَطَيَّ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا بِدْعِيٌّ فِي الْأَصَحِّ، وَيَحِلُّ خُلْعُهَا، وَطَلَّاقٌ مَنْ طَهَرَ تَحَلُّهَا، وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا سُنِّيٌّ لَهُ الرَّجْعَةُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرٍ، وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ أَوْ لِلْسَّنَةِ حِينَ تَطْهَرُ، أَوْ لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُحْسَ فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ فِيهِ حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ، أَوْ لِلْبِدْعَةِ فَفِي الْحَالِ إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا حِينَ تَحِيضُ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ فَكَالْسَّنَةِ، أَوْ طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَهُ فَكَالْبِدْعَةِ،

[فصل] في الطلاق السني والبديعي (الطلاق سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ، وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ طَلَّاقٌ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ) أَيْ مَوْطُوءَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَتَحِيضٌ فَلَا يَحْرُمُ طَلَّاقُهَا فِي الْحَيْضِ (وقيل إن سألته لم يحرم) لرضاها بتطويل العدة (ويجوز خلعها فيه) أَيْ الْحَيْضِ (لَا أَجْنَبِيٍّ) فَلَا يَجُوزُ خُلْعُهَا فِي الْحَيْضِ، وَمِثْلُ الْحَيْضِ النَّفَاسِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ أَهْتِمَالُ لِلْإِمَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ (ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ) لَا يَسْتَعْقِبُهُ الشَّرْعُ فِي الْعِدَّةِ وَمُقَابِلُهُ بِدْعِيٌّ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (مَعَ آخِرِ طَهْرٍ) عَيْنُهُ (لَمْ يَطْلُهَا فِيهِ بِدْعِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ، وَقِيلَ سُنِّيٌّ (و) الضَرْبُ الثَّانِي لِلْبِدْعِيِّ (طَلَّاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ) لَعَدَمِ صَفَرِهَا وَيَأْسِهَا (وَلَمْ يَنْظُرْ حِلًّا) لِأَنَّهُ قَدْ نَدِمَ لَوْ ظَهَرَ حِلُّ (فَلَوْ وَطَيَّ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا بِدْعِيٌّ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ بِدْعِيٌّ (و) الْمَوْطُوءَةُ فِي الدَّلْهِرِ (يَحِلُّ خُلْعُهَا، وَ) (يَحِلُّ (طَلَّاقٌ مِنْ طَهْرِ حِلِّهَا) وَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ (وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا لَهَا الرَّجْعَةَ) وَيَكْرَهُ لَهُ تَرْكُهَا، وَيَنْتَهِي زَمَنُ السَّنَةِ بِانْتِهَاءِ زَمَنِ الْبِدْعَةِ، وَبِالرَّجْعَةِ يَسْقُطُ الْإِثْمُ مِنْ أَصْلِهِ (ثم إن شاء طلق بعد طهر، ولو قال لحائض: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، أَوَّلِ السَّنَةِ حِينَ تَطْهَرُ) مَا لَمْ يَطْلُهَا فِي الْحَيْضِ، وَإِلَّا حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ الْحَيْضِ الْآتِي (أَوْ) قَالَ (لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُحْسَ فِيهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ فِيهِ) بِوَطْءِ مَنْه (حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ أَوْ) قَالَ لِمَنْ فِي طَهْرٍ أَنْتِ طَالِقٌ (لِلْبِدْعَةِ فِي الْحَالِ) يَقَعُ (إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ تُحْسَ، وَهِيَ مَدْخُولُهَا (حِينَ تَحِيضُ) أَيْ تَرَى دَمَ الْحَيْضِ فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ يَوْمٍ وَلَيْسَ تَبَيَّنَ أَنَّ طَلَّاقُهَا لَمْ يَقَعِ (ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ (فَكَالْسَّنَةِ) أَيْ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ لَمْ يَقَعِ، أَوْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُحْسَ فِيهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ (أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ (طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَهُ فَكَالْبِدْعَةِ) أَيْ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ

أَوْ سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ ، وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاهُ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِمَنْ يَتَقَدُّ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُدَيْنُ ، وَيُدَيْنُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَلَوْ قَالَ نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ ، وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضُهُنَّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصَّةِ ،

[فصل] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءِ مَنَسْهُ ، أَوْ فِي نَهَارِهِ أَوْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَنْفَجِرُ أَوَّلُ يَوْمٍ ، أَوْ آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءُ مَنَسْهُ الشَّهْرِ ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ ، أَوْ نَهَارًا فَيَمِثِلُ مِثْلَ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ ، أَوْ الْيَوْمِ ، فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ وَإِلَّا لَمَّا ، وَرَبِّهِ

أَوْ فِي طَهْرٍ مَسْتَقْبَلِهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ ، وَالْآخِرُ تَحْيِضُ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً (سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ) الطَّلَاقُ (فِي الْحَالِ) وَيُلْفُو ذَكَرَ الصَّفَتَيْنِ (وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ) الثَّلَاثُ ، وَيَقَعْنَ (وَلَوْ قَالَ) لَزَوَّجْتَهُ (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ وَفَسَّرَ) الثَّلَاثُ (بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاهُ لَمْ يَقْبَلْ) ظَاهِرًا (إِلَّا بِمَنْ يَتَقَدُّ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ) لِلثَّلَاثِ دَفْعَةً كَالْمَالِكِيِّ فَيَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا (وَالْأَصَحُّ) عَلَى عَدَمِ الْقَبُولِ (أَنَّهُ يُدَيْنُ) فَمَا نَوَاهُ ، وَمَعْنَى التَّدِينِ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ صَادِقًا إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمَنُوعِ ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَصْبُحُهُ فِي الظَّاهِرِ (وَيُدَيْنُ) أَيْضًا (مَنْ قَالَ) لَزَوَّجْتَهُ (أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ) الْعَارِ (أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ) طَلَاكَ (وَلَوْ قَالَ : نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ) بِالْبَيِّنَةِ كَفُلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ دُونَ فُلَانَةٍ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ) مِنْ ذَلِكَ (ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ) زَوَّجْتَهُ (وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ) عَلَى (فَقَالَ) مَنْكَرًا لِمَا لَكَ (كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ) أَوْ نِسَائِي طَوَالِقٌ (وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصَّةِ) لِي فَيَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَقْبَلُ مطلقًا ، وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مطلقًا .

[فصل] فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْأَوْقَاتِ (قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِأَوَّلِ جُزْءِ) مِنَ اللَّيْلَةِ الْأُولَى (مِنْهُ ، أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (فِي نَهَارِهِ) أَيْ شَهْرٍ كَذَا (أَوْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَنْفَجِرُ أَوَّلُ يَوْمٍ) مِنْهُ تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي (آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءُ مِنَ الشَّهْرِ) تَطْلُقُ (وَقِيلَ) تَطْلُقُ (بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ) مِنْهُ إِذْ كَانَ آخِرُ الشَّهْرِ فَيَقَعُ بِأَوَّلِهِ (وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ) تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ (نَهَارًا ، فِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ) تَطْلُقُ (أَوْ) قَالَ إِذَا مَضَى (الْيَوْمِ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ) تَطْلُقُ ، وَإِنْ قُلْتَ زَمَنَ الْبَاقِ مِنْهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ قَالَ لَيْلًا (لَمَّا) أَيْ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ (وَبِهِ) أَيْ بِمَا

يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ ، وَقَصْدُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ وَقَعَ
فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ لَقَوْمٌ ، أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ ، وَهِيَ الْآنَ مُتَمَدَّةٌ صُدَّقَ يَمِينُهُ ، أَوْ
قَالَ طَلَّقْتُ فِي نِكَاحٍ آخَرَ ، فَإِنْ عُرِفَ صُدَّقَ يَمِينُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيقِ :
مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ ، وَإِنْ وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَمَتَى مَا وَكَلَّمَا وَأَيُّ كَأَيُّ وَقَتٍ دَخَلَتْ ، وَلَا
يَقْتَضِيَنَّ فُورًا إِنْ عُلِقَ بِإِثْبَاتٍ فِي غَيْرِ خَلْعٍ إِلَّا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شُئْتُ ، وَلَا تَكْرَارًا إِلَّا
كَلَّمَا ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فُطْلَقَتَانِ ، أَوْ كَلَّمَا
وَقَعَ طَلَاقٌ فَطَلَّقَ ثَلَاثَ فَيَمْسُوسَةٍ فِي غَيْرِهَا ، طَلَّقَهُ ، وَلَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعَ إِنْ طَلَّقْتُ
وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ ، وَإِنْ ثِنْتَيْنِ فَعَبْدَانِ ، وَإِنْ ثَلَاثًا فَعَلَاثَةٌ ، وَإِنْ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ فَعُلُقَ

ذَكَرَ (يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ) وَالشَّهْرُ وَالسَّنَةُ ، فَاذَا قَالَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ
بِمَضَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَمِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ أَوْ يَوْمَهُ بِقَدْرِ مَا سَبَقَ التَّعْلِيقُ مِنْ لَيْلَتِهِ أَوْ يَوْمِهِ ، وَإِذَا
قَالَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِمَضَى أَحَدِ عَشْرِ شَهْرًا بِالْأَهْلِ مَعَ إِكْمَالِ الْأَوَّلِ
مِنْ الثَّلَاثِ عَشْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَإِذَا قَالَ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوْ قَالَ السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِمَضَى
ذَلِكَ الشَّهْرِ أَوْ تِلْكَ السَّنَةِ (أَوْ) قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ وَقَصْدُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ وَقَعَ
فِي الْحَالِ) وَلَمَّا قَصِدَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى أَمْسٍ (وَقِيلَ لَقَوْمٌ) لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ (أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ ،
وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَةٌ صَدَقَ يَمِينُهُ) فِي ذَلِكَ (أَوْ قَالَ : طَلَّقْتَ فِي نِكَاحٍ آخَرَ) غَيْرِ نِكَاحِي هَذَا (فَإِنْ
عُرِفَ) نِكَاحٌ سَابِقٌ وَطَلَّاقٌ فِيهِ (صَدَقَ يَمِينُهُ) فِي إِرَادَتِهِ (وَإِلَّا فَلَا) يَصَدَّقُ وَيَقَعُ فِي الْحَالِ
(وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيقِ مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ) مِنْ زَوْجَاتِي الدَّارِ فَهِيَ طَالِقٌ (وَإِنْ وَإِذَا وَمَتَى وَمَتَى مَا وَكَلَّمَا
وَأَيُّ كَأَيُّ وَقَتٍ دَخَلَتْ) الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ (وَلَا يَقْتَضِيَنَّ فُورًا) فِي الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ (إِنْ عُلِقَ
بِإِثْبَاتٍ) كَالْمَدْخُولِ (فِي غَيْرِ خَلْعٍ) أَمَا فِيهِ فَيَشْتَرِطُ الْفُورُ فِي بَعْضِهَا كَأَنَّ وَإِذَا فِي الْمَعَاوِضَةِ كَأَنَّ
ضَمِنْتَ (إِلَّا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شُئْتُ) فَانْهُ يَقْتَضِي الْفُورُ فِي الْمَشِيشَةِ (وَلَا) تَقْتَضِي (تَكْرَارًا)
فِي الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ ، بَلْ إِذَا وَجِدَ مَرَّةً انْخَلَعَ الْيَمِينُ (إِلَّا كَلَّمَا) فَإِنَّ التَّعْلِيقَ بِهَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ
(وَلَوْ قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فُطْلَقَتَانِ) وَاحِدَةً بِالتَّطْلُوقِ أَوِ التَّعْلِيقِ
بِصِفَةٍ وَجِدَتْ وَآخَرَى بِالتَّعْلِيقِ بِهِ ، فَإِنْ وَكَلَ فِي طَلَّاقِهَا ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلَ لَمْ يَقَعْ غَيْرَ طَلَّاقِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعِ
هُوَ طَلَّاقًا وَإِنْ خَالَعَهَا لَمْ يَقَعِ الثَّانِيَةُ (أَوْ) قَالَ (كَلَّمَا وَقَعَ طَلَّاقٌ) عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ
ثَلَاثَ فَيَمْسُوسَةٍ) أَيْ مَدْخُولَ بِهَا : وَاحِدَةً بِالتَّجْزِيزِ وَثْنَتَانِ بِالتَّعْلِيقِ بِكَلَّمَا (وَفِي غَيْرِهَا) أَيْ
الْمَسْهُوسَةِ (طَلَّقَهُ) بِأَنَّهُ فَلَا يُلْحَقُهَا الْمَعْلُوقُ (وَلَوْ قَالَ) مَنْ لَهُ عَيْدٌ (وَتَحْتَهُ أَرْبَعَ) إِنْ طَلَّقْتَ
وَاحِدَةً (مِنْهُمْ) (فَعَبْدٌ) مِنْ عِبِيدِي (حُرٌّ ، وَإِنْ) طَلَّقْتَ (ثَلَاثَيْنِ فَعَبْدَانِ) حُرَّانِ (وَإِنْ) طَلَّقْتَ
(ثَلَاثًا فَعَلَاثَةٌ) مِنْهُمْ أَحْرَارُ (وَإِنْ) طَلَّقْتَ (أَرْبَعًا) مِنْهُمْ (فَأَرْبَعَةٌ) مِنْهُمْ أَحْرَارُ (فَطَلَّقَ

أَرْبَعًا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ عَشْرَةَ ، وَلَوْ عَلَّقَ بِكَلِمَاتِ خَمْسَةِ عَشَرَ عَلَى الصَّحِيحِ ،
وَلَوْ عَلَّقَ يَنْفَعُ فِعْلٌ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَ إِنْ كَانَ كَمْ تَدْخُلِي وَقَعَ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ
الدَّخُولِ ، أَوْ بغيرِهَا فَعِنْدَ مَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ
دَخَلْتَ أَوْ أَنْ كَمْ تَدْخُلِي يَفْتَحُ أَنْ وَقَعَ فِي الْحَالِ . قُلْتُ : إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي فَتَعْلِيْقٌ فِي
الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] علق يحتمل فإن كان حمل ظاهر وقع ، وإلا فإن ولدت لدون سنة
أشهر من التعليق بأن وقوعه ، أو لاكثر من أربع سنين أو بينهما وطئت وأنكح
حدونه به فلا ، وإلا فالأصح وقوعه ،

أربعا معا أو مرتبا عتق عشرة) منهم : واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموعهم عشرة (ولو علق بكلمة) كقوله كلما طلقت واحدة من
نساءي فعند من عبيدي حر ، وهكذا ثم طلق النسوة الأربع معا أو مرتبا (خمسة عشر) يحتقون
(على الصحيح) لأن فيها عتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية وأربعة بطلاق الثالثة
وسبعة بطلاق الرابعة ، لأنه يصدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولين وطلاق أربع
فالمجموع خمسة عشر ، ومقابل الصحيح ثلاثة وقيل سبعة عشر ، وقيل عشرون ، وقيل ثلاثة عشر
(ولو علق) الطلاق (بنفي فعل ، فالذهب أنه إن علق بأن كان لم تَدْخُلِي) الدار فأنت طالق
(وقع) الطلاق (عند اليأس من الدخول) للدار بأن يموت أحدهما فيحكم بوقوع الطلاق
قبل الموت بزمن لا يسع المخاوف عليه (أو بغيرها) أي إن كاذبا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك
الفعل) المعلق عليه من وقت التعليق ولم يفعل وقع الطلاق ، وقيل لا يقع فيها إلا عند اليأس ،
وقيل يقع فيها بمضي زمن يمكن فيه الفعل (ولو قال : أنت طالق أن دخلت أو أن لم تَدْخُلِي يفتح
أن وقع في الحال) دخلت أم لا ، لأن أن المفتوحة للتأويل (قلت : إلا في غير نحوي فتعليق في الأصح
والله أعلم) فلا تطلق حتى ترجع الصفة ، ومقابله تطلق حالا في غير النحوي أيضا .

[فصل] في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرها (علق) الطلاق (بحمل) كقوله : إن
كنت حاملا فأنت طالق (فإن كان بها حمل ظاهر وقع) الطلاق في الحال ، وظهور الحمل بأن يتصادقا
عليه أو تقوم به بينة رجلان (وإلا) أي وإلا يكن حمل ظاهر فينظر (فإن ولدت لدون سنة أشهر
من) حين (التعليق بأن وقوعه) لوجود الحمل حين التعليق (أو) ولدت (لأكثر من أربع
سنين) من التعليق (أو بينهما) أي الستة أشهر والأربع سنين (ويطئت) بعد التعليق (وأمكن
حدوته) أي الحمل (به) أي الوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع
الطلاق (وإلا) بأن لم توطأ أصلا أو وطئت ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك (فالأصح) وقوعه (
أي الطلاق ، فهي خمس صور : صورتان لا يقع فيهما الطلاق وثلاث يقع ، ومقابل الأصح لا يقع

وإن قال إن كنت حاملاً بذكر فطالقة أو أنثى فطالقتين فولدتها وقع ثلاث ،
أو إن كان حملك ذكراً فطالقة أو أنثى فطالقتين فولدتها لم يقع شيء ، أو إن
ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول ، وانقضت عدتها بالثاني ،
وإن قال كلتا ولدت فولدت ثلاثة من سخل وقع بالأولين طلقتان وانقضت بالثالث ،
ولا يقع به ثالثة على الصحيح ، ولو قال لأربع كلتا ولدت واحدة فصواحبها
طوائق فولدت معاً طلق ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً ، وكذا الأولى
إن بقيت عدتها ، والثانية طلقة ، والثالثة طلقتين وانقضت عدتها بولادتهما ،
وقيل لا تطلق الأولى ، وتطلق الباقيات طلقة طلقة ، وإن ولدت ثنتين معاً ثم
ينبتان معاً طلقت الأولى ثلاثاً ثلاثاً ، وقيل طلقة ، والاخريتان طلقتين طلقتين ،
وتصدق بيمينها في حينها إذا علقه به ، لافي ولادتها في الأصح ،

في الصورتين الأخيرتين (وإن قال : إن كنت حاملاً بذكر فطالقة) منصوب على أنه مفعول مطلق
لعامل محذوف : أي فأنت طالق طلقة (أو أنثى فطالقتين فولدتها) معاً أو مرتباً (وقع ثلاث ، أو
قال : إن كان حملك ذكراً فطالقة أو أنثى فطالقتين فولدتها لم يقع شيء) لأن قضية اللفظ كون جميع
الحمل ذكراً أو أنثى ولم يوجد (أو) قال [إن ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول
وانقضت عدتها بالثاني (إن لحق الزوج ، وأما لو ولدتها معاً فطلق واحدة ، ولا تنقض عدتها
بل تشرع فيها بعد الوضع (وإن قال : كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتباً
(وقع بالأولين طلقتان) لأن كلما تنقض التكرار (وانقضت) عدتها (بالثالث ، ولا يقع به
ثالثة على الصحيح) إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق ، ومقابل الصحيح
تقع به طلقة ثالثة (ولو قال لأربع : كلما ولدت واحدة فصواحبها طوائق فولدت معاً طلق ثلاثاً ثلاثاً)
وعدتهن جميعاً بالأقراء أو الأشهر (أو) ولدن (مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً ، وكذا الأولى) تطلق
ثلاثاً بولادة كل من صواحبها الثلاث (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة ، ولا تستأنف عدة
للطالقة الثانية والثالثة ، بل تبني على ماضى (و) طلقت (الثانية طالقة) بولادة الأولى (والثالثة
طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يقع عليهما طلاق بولادة من
بعدهما (وقيل لا تطلق الأولى) أصلاً (وتطلق الباقيات طلقة طلقة) بولادة الأولى (وإن
ولدت ثنتان معاً ثم ينبتان معاً طلقت الأوليان ثلاثاً ثلاثاً) طالقة بولادة من معها ، وطلقتين بولادة
الأخريين (وقيل) طلقت كل منهما (طلقة) فقط (والاخريتان طلقتين) بولادة كل
من الأولين طلقة وتنقض عدتهما بولادتهما (وتصدق بيمينها في حينها إذا علقه) أي الطلاق
(به) أي الحبل وكذبها ، وأما إذا صدقها فلا تخلف (لافي ولادتها) إذا علق الطلاق بها وكذبها
فالقول قوله (في الأصح) لا مكان إقامة البينة عليها ، ومقابل الأصح تصديق بيمينها في الولادة

وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ فِي تَعْلِيْقٍ غَيْرِهَا ، وَلَوْ قَالَ إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتُمْ طَالِقَتَانِ فَرَضْتَهُمَا وَكَذَبَهُمَا
صَدَقَ بِبَيِّنَةٍ وَلَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ كَذَبَ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ فَقَطْ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى
طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا وَقَعَ الْمُنْجَزُ فَقَطْ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ
لَا شَيْءَ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكَ أَوْ أَلَيْتُ أَوْ لَاعَنْتُ أَوْ فَسَخْتُ بِعَيْبِكَ
فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَ الْمُعْلَقُ بِهِ فِي صَحْتِهِ الْخِلَافَ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتُكَ
مُبَاحًا فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثُمَّ وَطِئَ لَمْ يَقَعْ قَطْعًا ، وَلَوْ عَلَّقَهُ ، بِمَشِيئَتِهَا خَطَابًا اشْتَرَطَتْ
عَلَى فُورٍ ، أَوْ غَيْبَةٍ ، أَوْ بِمَشِيئَةِ أَجْنَبِيٍّ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ الْمُعْلَقُ بِمَشِيئَتِي شَيْئٌ
كَارِهًا بِقَبْلِهِ وَقَعَ ، وَقِيلَ لَا يَقَعْ بَاطِنًا ، وَلَا يَقَعْ بِمَشِيئَةِ صَبِيَةٍ وَصَبِيٍّ ، وَقِيلَ يَقَعْ
بِمَشِيئَةٍ ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ طَلَقَهُ
فَشَاءَ طَلَقَهُ لَمْ تُطْلَقْ ،

(وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ) أَوْ الْحِيضُ (فِي تَعْلِيْقٍ) طَلَاقٍ (غَيْرِهَا) عَلَى حِيضِهَا كَأَنْ حَضَتْ فَفُسِرَتْ
طَالِقٌ فَقَالَتْ حَضَتْ وَكَذَبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ (وَلَوْ قَالَ إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتُمْ طَالِقَتَانِ) فَرَضْتَهُمَا وَكَذَبَهُمَا صَدَقَ
بَيِّنَةٍ وَلَمْ يَقَعْ طَلَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (وَإِنْ كَذَبَ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ فَقَطْ) إِنْ حَلَفَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ
وَلَا تَطْلُقُ الْمُسَدِّقَةَ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ حِيضُ ضَرَّتْهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَالْبَيِّنُ لَا تَوْثُرُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ (وَلَوْ قَالَ إِنْ
أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا وَقَعَ الْمُنْجَزُ فَقَطْ) وَلَا يَقَعْ مَعَهُ الْمُعْلَقُ لِاسْتِزَامِ
وَقُوعِهِ عَدَمِ وَقُوعِهِ (وَقِيلَ) وَقَعَ (ثَلَاثٌ) الطَّلَاقُ الْمُنْجَزُ وَطَلَقَتَانِ مِنَ الْمُعْلَقِ (وَقِيلَ لَا شَيْءَ)
يَقَعُ عَلَيْهِ وَيُفْسِدُ عَلَيْهِ بَابُ الطَّلَاقِ فَلَا طَرِيقَ لِلْفَارِقَةِ إِلَّا الْفُسْخُ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يُقَالُ لَهَا السَّرِيحَةُ
نِسْبَةً لِابْنِ سَرِيحٍ (وَلَوْ قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكَ أَوْ أَلَيْتُ أَوْ لَاعَنْتُ أَوْ فَسَخْتُ بِعَيْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَ الْمُعْلَقُ بِهِ فِي صَحْتِهِ) أَيْ الْمُعْلَقُ بِهِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا بَعْدَهُ (الْخِلَافُ) فَعَلَى
الرَّاجِحِ يَصِحُّ ، وَيُلْغَوُ التَّعْلِيْقُ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ يُلْغَوُانِ جَمِيعًا ، وَلَا يَتَأْتِي الثَّانِي (وَلَوْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتُكَ
مُبَاحًا فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ) وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ (ثُمَّ وَطِئَ لَمْ يَقَعْ) طَلَاقٍ (قَطْعًا) وَلَا يَأْتِي
الْخِلَافُ إِذْ لَمْ يَفْسُدْ هُنَا بَابُ الطَّلَاقِ خِلَافَ الْمَسْأَلَةِ السَّرِيحَةِ (وَلَوْ عَلَّقَهُ) أَيْ الطَّلَاقَ (بِمَشِيئَتِهَا
خَطَابًا) أَيْ وَهُوَ مُخَاطَبٌ لَهَا كَقَوْلِهِ إِنْ شِئْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ (اشْتَرَطَتْ) مَشِيئَتَهَا (عَلَى فُورٍ)
وَالْمُرَادُ بِالْفُورِ مَجْلِسُ التَّوَابُعِ (أَوْ) عُلِقَ الطَّلَاقُ بِمَشِيئَتِهَا (غَيْبَةٍ) : كَرُوجِي طَالِقٌ إِنْ شَاءَتْ
(أَوْ) عَلَّقَهُ (بِمَشِيئَةِ أَجْنَبِيٍّ فَلَا) بِشَرْطِ فُورٍ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرْطِ (وَلَوْ قَالَ الْمُعْلَقُ بِمَشِيئَتِهِ
شَيْئٌ كَارِهًا بِقَبْلِهِ وَقَعَ) الطَّلَاقُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (وَقِيلَ لَا يَقَعْ بَاطِنًا ، وَلَا يَقَعْ) الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ
(بِمَشِيئَةِ صَبِيٍّ وَصَبِيٍّ) وَإِنْ كَانَ مُبْذَرًّا (وَقِيلَ يَقَعْ بِمُذَرِّجٍ) وَأَمَّا غَيْرُ الْمُبْذَرِّ فَلَا يَقَعْ بِمَشِيئَتِهِ
جُزْأً ، وَكَذَا الْمَجْنُونُ (وَلَا رُجُوعَ) أَيْ لِلشَّخْصِ الْمُعْلَقِ طَلَاقَهُ بِمَشِيئَةِ غَيْرِهِ (قَبْلَ الْمَشِيئَةِ)
مِنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ طَلَقَهُ فَشَاءَ طَلَقَهُ لَمْ تُطْلَقْ) شَيْئًا

وَقِيلَ تَقَعُ طَلْقَةً ، وَلَوْ عُلِّقَ بِفَعْلِهِ فَعَلَّ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مُكْرَهَا لَمْ تُطْلَقْ فِي الْأَظْهَرِ ،
أَوْ لَا يَقْتُلْ غَيْرَهُ مِنْ يَبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَعِلْمٍ بِهِ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَقَعُ قَطْعًا .
[فصل] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَقَعْ عَدَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ
قَالَ مَعَ ذَلِكَ هَكَذَا طَلَقْتَ فِي أَصْبَعَيْنِ طَلَقْتَيْنِ وَفِي ثَلَاثٍ ثَلَاثًا ، فَإِنْ بَيَّنَّ أَرَدَتْ
بِالْإِشَارَةِ الْمَقْبُوضَتَيْنِ صَدَقَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتِ طَالِقٌ مَلَأْتَيْنِ ،
وَقَالَ سَيِّدُهُ إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ فَتَقَيَّ بِهِ فَلَا صَاحِبَ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بَلْ لَهُ الرَّجْعَةُ ، وَتَجِدُ
قَبْلَ زَوْجٍ ، وَلَوْ نَادَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْآخَرَى فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَهُوَ يَظُنُّهَا
الْمُنَادَاةُ لَمْ تُطْلَقِ الْمُنَادَاةُ وَتُطْلَقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عُلِّقَ بِأَكْلِ رُمَانَةٍ

(وقيل تقع طلاقة ، ولو علق) الطلاق (بفعله ففعل) المعلق به (ناسيا للتعليق ، أو مكرها)
على الفعل ، أو جاهلا (لم تطلق في الظاهر) ومقابلته تطلق (أو) علق الطلاق (بفعل)
غيره (وقد قصد بذلك منعه أو حثه ، وهو (من يبالى بتعليقه) أى يشق عليه حثه
لنحو صداقة أو قرابة أو زوجية (وعلم) غيره (به) أى بتعليقه (فكذلك) لا
يقع الطلاق في الظاهر إذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا (وإلا) بأن لم يقصد منعه أو حثه أو لم يكن
يبالى بتعليقه كالساحط أو كان يبالى ولم يعلم به (فيقع) الطلاق بفعله (قطعا) وإن كان ناسيا
أو مكرها أو جاهلا ، لكن إذا قصد فيمى يبالى اعلامه به ولم يعلم وفعله ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم
تطلق ، وهذا في الأمر المستقبل . أما الأمر الماضي إذا حلف على شيء أنه لم يكن ، والحال أنه
كائن ، فإن حلف أن الأمر كذلك في ظنه أو أطلق فلا يحث ، وإن قصد أن الأمر كذلك في
الواقع حث .

[فصل] في الإشارة للطلاق بالأصابع (قال : أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد
الإبنية) له عند قوله طالق ، ولا اعتبار بالإشارة (فإن قال مع ذلك) القول لفظ (هكذا طلقت
في) إشارة (أصبعين طلقتين ، وفي) إشارة (ثلاث ثلاثا) وإن لم ينبو ، ولو قال أنت هكذا
ولم يقل طالق لم يقع طلاق وإن نوى (فإن قال : أردت بالإشارة) بالثلاث (المقبوضتين صدق
بمينه) ولم يقع أكثر من طلقتين (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سيدى فأنت طالق طلقتين
وقال له) (سيده إذا مات حرٌّ فعتق به) أى بموت السيد (فالأصح أنها لا تحرم) عليه
الحرمة الكبرى (بل له الرجعة) في عدتها (وتجديد) النكاح بعد انقضائها (قبل زوج)
آخر لقشوف الشارع إلى العتق لجعله مقدما على وقوع الطلاق وإن علقا معا بالموت ، ومقابل الأصح
تحريم (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى ، فقال) لها (أنت طالق وهو يظنها المناداة
لم تطلق المناداة وتطلق المجيبة في الأصح) لخطابها ، ومقابله لا تطلق لاتتفاء قصدها . وأما لو علم
أنها غير المناداة ، فإن قصد طلاقها طلقت أو طلاق المناداة طلقت (ولو علق) طلاقها (بأكل رمانة

وَعَلَّقَ بِنِصْفٍ فَأَكَلَتْ رُمَانَةً فَطَلَقَتَانِ وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَثٌّ أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَبَرٍ ، فَإِذَا قَالَ إِنْ حَلَفْتُ فَأَنْتِ بِطَّلَاقٍ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي أَوْ إِنْ خَرَجْتِ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ ، وَيَقَعُ الْآخَرُ إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَخْبَارًا أَطْلَقْتَهَا فَقَالَ نَعَمْ فَأَقْرَارًا بِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَاضِيًا وَرَاجَعْتُ صَدَقَ يَمِينُهُ ، وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ التَّمَسَا لِنِشَاءٍ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرِيحٌ وَقِيلَ كِتَابَةً .

[فصل] عَلَّقَ بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ قَبْلِي لِبَابَةٍ أَوْ حَبَةٍ لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ أَكَلَا تَمْرًا وَخَلَطَا نَوَاهُمَا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَعَلَتْ كُلُّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا تَمْرَةً فَتَلَقَّى بَيْلَهَا ثُمَّ بَرَمَهَا ثُمَّ بَأَسَا كَمَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمَى بَعْضٍ لَمْ يَقَعْ ،

وعلق (بنصف) من رمانة (فأكلت رمانة فطلقتان ، والحلف بالطلاق) يقال لكل (ماتعلق به حث) على فعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره (فإذا قال إِنْ حَلَفْتُ بِطَّلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثم قال إِنْ لَمْ تَخْرُجِي) فَأَنْتِ طَالِقٌ (أو إِنْ خَرَجْتِ) فَأَنْتِ طَالِقٌ (أو إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطلاق (المعلق بالحلف) في هذه الأمثلة (ويقع الآخر إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ) وهي في العدة (ولو قال إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ) إذ لا حث ولا منع ولا تحقيق خبر ، بل هو محض تعليق إذا وجد المعلق عليه طلقت (ولو قيل له استخبارًا أطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم فأقرار به) أي الطلاق فإن كان كاذبًا فهي زوجته باطنا (فإن قال أردت ماضيًا وراجعت صدق يمينه ، وإن قيل) له (ذلك) القول المتقدم (التماسًا لإنشاء ، فقال نعم فصريح) في الإيقاع حالا (وقيل) هو (كتابة) يحتاج لنية ، وإن جهل حال السؤال فالظاهر أنه استخبار

[فصل] في أنواع من التعليق (علق) طلاق زوجته (بأكل رغيف أو رمانة فتي) بعد أكليها (لبابة) من الرغيف (أوحبة) من الرمانة (لم يقع) طلاق (ولو أسكلا) أي الزوجان (تمرا وخلطتا نواهما ، فقال) الزوج لها (إن لم تميزي نواك) عن نوى ما أسكلته (فَأَنْتِ طَالِقٌ) فجعلت كل نواة وحدها لم يقع طلاق (إلا أن يقصد تعيينا) لنواها عن نواه فلا يتخلص بها فقلت ، بل يقع عليه الطلاق (ولو كان بغيرها تمره فعلق) طلاقها (بيلعها ثم برمها ثم بأسا كها فبادرت مع) أي عقب (فوراغ) من التعليق (بأكل بعض ورمى بعض لم يقع) طلاق ، والشرط

وَلَوْ أَنَّهُمَا بِسِرَّةٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تُصَدِّقْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ سَرَقْتُ مَاسَرَقْتُ لَمْ تُطْلُقِي ،
وَلَوْ قَالَ : إِنْ لَمْ تُخْبِرِي بِي بَعْدِ حَبِّ هَذِهِ الرَّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا فَالْخُلَاصُ أَنْ تَذْكُرِي عَدَدًا
يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ ثُمَّ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَالصُّورَتَانِ
فِيمَنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا ، وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ : مَنْ لَمْ تُخْبِرِي بِي بَعْدِ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ فَقَالَتْ وَاحِدَةً سَبْعَ عَشْرَةَ ، وَأُخْرَى خَمْسَ عَشْرَةَ : أَيْ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، وَثَلَاثَةَ إِحْدَى
عَشْرَةَ : أَيْ لِمَسَافِرٍ لَمْ يَقْع ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِينٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ حِينٍ
طَلَقْتَ بِمَعْيِ لَحْظَةٍ ، وَلَوْ عَلَّقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ أَوْ لَمْسِهِ وَقَذْفِهِ ثَنَائُلَهُ حَيًّا وَمَيِّتًا ، بِخِلَافِ
ضَرْبِهِ ، وَلَوْ خَاطَبَتْهُ بِمَكْرُوهٍ كَيَاسَفِيهِ بِأَخْسَبِيسٍ فَقَالَ إِنْ كُنْتُ كَذَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ
إِنْ أَرَادَ مَكَا فَاتَّهَا بِإِسْمَاعِيلَ مَاسَكْرَهُ طَلَقَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهُ ، أَوْ التَّعْلِيقُ اعْتَبَرَتْ
الْصِّفَةُ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ فِي الْأَصَحِّ ، وَالسُّفْهُ مُنَافٍ إِطْلَاقِ التَّصَرُّفِ ،

المبادرة بأحدهما ويبحث بأكل جميعها (ولو اتهمها بسرقة ، فقال ان لم تصدقيني فأنت طالق ،
فقال سرت ماسرت لم تطلق ، ولو قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانه قبل كسرها) فأنت طالق
(فالخلاص) من اليمين (أن تذكر) له (عددا يعلم أنها) أي الرمانه (لا تنقص عنه) كآلة
(ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه) فتكون مخبرة بعددها (والصورتان)
صورة السرقة وصورة الرمانه (فيمن لم يقصد تعريفا) فان قصده لم تخلص من اليمين بما ذكرته
(ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني) منكث (بعد ركعات فرائض اليوم والليلة ،
فقال واحدة) منهن (سبع عشرة ، وأخرى خمس عشرة : أي) باعتبار (يوم جمعة ، وثلاثة إحدى
عشرة : أي لمسافر لم يقع) على واحدة منهن طلاق (ولو قال) لها (أنت طالق الى حين)
أي بعد زمان (أو زمان أو بعد حين طلقت بمضي لحظة) لأن ذلك يقع على القليل والكثير
(ولو علّق) الطلاق (برؤية زيد أو لمسه وقذفه ثنائوله) التعليق (حيا وميتا) فيبحث برؤيتها له
ميتا ومس بشرته وقذفه وهو ميت ، ويكني في الرؤية رؤية شيء من بدنه ولو غير وجهه ، ولو كان
الموتى في ماء صاف وزجاج بخلاف رؤية خياله في المرأة فلا تطلق بها (بخلاف ضربه) اذا علّق
الطلاق به ، كأن ضربت زيدا فأنت طالق فضرته وهو ميت فلا حث (ولو خاطبته بمكرهه)
من القول (كياسفيه باخسيس ، فقال) لها (إن كنت كذاك فأنت طالق ان أراد) بذلك
(مكافأتها باسماء ماسكره) أي اغاظنها بالطلاق : أي ان كنت كذلك فزعمك فأنت طالق (طلقت)
حالا (وان لم يكن سفه أو) أراد (التعليق اعتبرت الصفة ، وكذا) تعتبر الصفة (ان لم يقصد)
شيئا (في الأصح) بأن أطلق (والسفه مناف إطلاق التصرف) فهو صفة لا يكون الشخص معها
صحيح التصرف كما صر في بابه ، ويطلق في العرف على بذيء اللسان المواجه بما يستحي منه

وَالْحَيْسُ قِيلَ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاهُ ، وَيُسَبَّحُ أَنْ يُقَالَ : هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَاتِقٍ
بِهِ بِخَلَا .

كتاب الرجعة

شَرَطُ الْمُرْتَجِعِ : أَهْلِيَّةٌ : الشَّكَاحُ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ طَلَّقَ فَبُحْنَ فَلَوْلِيَّ الرَّجْعَةِ عَلَى
الصَّحِيحِ حَيْثُ لَهُ ابْتِدَاءُ الشَّكَاحِ ، وَتَحْصُلُ بِرَاجِعَتِكَ وَرَجْعَتِكَ وَارْتِجَعَتِكَ ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِنْسَاكَ صَرِيحَانِ ، وَأَنَّ التَّزْوِيجَ وَالنَّكَاحَ كِنَايَتَانِ ، وَلَيَقُلْ
رَدَّذْنَهَا إِلَى أَوْ إِلَى نِكَاحِي ، وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْإِشْهَادُ فَتَصِحُّ بِكِنَايَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ
تَعْلِيْقًا ، وَلَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ كَوَطْءٍ ، وَتَحْتَصُّ الرَّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ طَلَّقَتْ بِهَا عَوْضِي
لَمْ يُسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَاقِهَا ،

غالب الناس ، فالوجه حل كلام العامي عليه (والحسيس قيل) معناه أنه (من باع دينه بدنياه)
أى من ترك دينه لاشتغاله بدنياه (ويشبه أن يقال) فى معنى الحسيس عرفا (هو من يتعاطى
غير لائق به بخلا) باللاتى ، بخلاف من يتعاطاه تواضعا .

كتاب الرجعة

هى بفتح الزاء أفصح من كسرهما لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : رد المرأة الى النكاح
من طلاق غير بأت على وجه مخصوص (شرط المرتجع : أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا
عاقلا مختارا غير مرتد ، فلا تصح الرجعة فى الصبا والجنون والاكراه ولا فى حال الردة ، وتصح من
السكران المتعدى ومن المحرم والسفيه والعبد ولو من غير إذن (ولو طلق بغير فسخ فلولى الرجعة
على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه ، ومن لم يجوز التوكيل فى الرجعة
لم يجوز لولى فى المجنون الرجعة فهما طريقان (وتحصل) الرجعة (براجعتك ورجعتك وارتجعتك)
وكلاهما صريح ، وكذلك ما اشتق من مصادرها كأنت مراجعة (والأصح) أن الرد والانسك
صريحان فى الرجعة أيضا ، ومقابلهما كنايةتان (و) الأصح (أن التزويج والنكاح كنايةتان)
ومقابلهما صريحان (وليقل) أى المرتجع (رددنها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحا
(والجديد أنه لا يشترط الاشهاد) كما لا يشترط رضا المرأة ، والقديم يشترط (فتصح) الرجعة على
الجديد (بكناية) لأنه مستقل بها كالتطلاق ، ولا تصح على القديم (ولا تقبل تعليقا) ولا
تأقينا كالتنكاح ، فلو قال راجعتك إن شئت أو شهرا لم يصح (ولا تحصل بفعل كوطه) ومقدمته وإن
نوى بذلك الرجعة (وتختص الرجعة بموطوءة) وأما من طلقت قبل الدخول فلا رجعة لها (طلقت
بلاعوض) بخلاف من فسخ نكاحها بعيب فلا رجعة لها (لم يستوف عدد طلاقها) بخلاف من

بَاقِيَةٍ فِي الْعِدَّةِ ، تَحِلُّ لِحُلِّ ، لَا مُرْتَدَّةٌ ، وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ وَأَنْكَرَ صَدُقَ رَيْبِيْنِيْهِ ، أَوْ وَضَعَ تَحِلُّ لِمُدَّةِ إِمْكَانٍ ، وَهِيَ يَمْنُ تَحِيضُ لَا آيَسَةَ فَلَا صَحَّ تَصَدِيقُهَا بِمَمْنٍ وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فَاِمْكَانُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلِحَظَتَانِ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، أَوْ سَقَطَ مُصَوَّرٌ فِئَاثَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ مَضَعَةٌ بِلَا صُورَةٍ فَمَا تُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ انْقِضَاءُ أَقْرَاءَ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَلِحَظَةٌ ، أَوْ أُمَةٌ وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَأَحَدُ وَثَلَاثُونَ وَلِحَظَةٌ ، وَتَصَدَّقُ إِنْ لَمْ تُخَالِفْ هَادَةَ دَائِرَةَ ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ

استوفى عدد طلاقها كالطالقة ثلاثاً (باقية في العدة) وأما من انقضت عدتها فلا رجعة لها ، ولو خالطها مخالطة الأزواج بلا وطء ، فإن العدة لا تنقضي بالنسبة للحقوق الطلاق ولا رجعة له عليها بعد الأقراء أو الأشهر (تحلّ حلّ ، لا صرّدة) وكذا لو ارتدت الزوج أو أسلمت وبقى هو كافراً فلا رجعة في جميع ذلك (وإذا ادّعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وأنكر) زوجها ذلك (صدق بيمينه) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في وقت الطلاق ، والقول قوله فيه (أو) ادّعت (وضع حلّ لمدة إمكان وهي ممن تحيض لا آيسة ، فالأصح تصديقها بيمين) ومقابلها لا تصدق إلا بينة وأما الآيسة وكذا الصغيرة فلا تصدق في دعوى الوضع. وبين مدة الإمكان بقوله (وإن ادّعت ولادة) ولد (تأم فامكانه) أي أقلّ مدة تمكن فيها ولادته (سته أشهر ولحظتان من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لحظة للوطء ولحظة للوضع (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) وشهد القوابل أنها أصل آدمي (فتمانون يوما ولحظتان) وهذه أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة ، فإن ادّعت الوضع في أي قسم لأقلّ مما ذكر فيه لم تصدق (أو) ادّعت (انقضاء أقراء ، فإن كانت حرة وطلقت في طهر فأقلّ الإمكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بأن تطلق وقد بقي من طهرها لحظة وهي قرة ، ثم تحيض يوما ولبلة ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو قرء ثان ، ثم تحيض ثم تطهر مثل ذلك وهو قرء ثالث. ثم تطهر في الجميع لحظة ، وهي لبست من العدة ، بل لاستيقان انقضائها فلا تصلح لرجعة ولا ارث (أو) طلقت (في حبس فسبعة وأربعون) يوما (ولحظة) أي أقلّ إمكانها ذلك بأن تطلق في آخر الحيض فتزيد على الأولى خمسة عشر يوما مدة الطهر (أو) كانت (أمة) وطلقت في طهر ، فسنة عشر يوما ولحظتان) بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة فهي قرة ، ثم تحيض يوما ولبلة وتطهر خمسة عشر يوما وهي قرء ثان ، ثم تطهر في الدم لحظة (أو) طلقت الأمة (في حبس فأحد وثلاثون ولحظة) بأن تطلق في آخر حبسها فتزيد على الأولى مدة الطهر خمسة عشر يوما (وتصدق) المرأة في دعوى انقضاء عدتها بأقلّ مدة الإمكان (إن لم تخالف عادة) لها (دائرة) بأن لم يكن لها عادة أولها ولكنها غير مستقيمة (وكذا إن خالفت) عادتها

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ مِنْ وَقْتِ الْوُطْءِ ، رَاجِعَ فِيمَا كَانَ
بَقِيَ ، وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ ، وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا مُتَعَدِّ تَحْرِيمِهِ ، وَيَجِبُ
مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ إِبْلَاءُ وَظِهَارٌ وَطَّلَاقٌ
وَلَعَانٌ وَبِتْوَارَتَانِ ، وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ ، فَإِنْ
اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ
صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا ، أَوْ عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ ، وَقَالَ
السَّبْتُ صَدَّقَ بِبَيْعِنِي ، وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْتِ بِلَا اتِّفَاقٍ فَلَا أَصَحَّ تَرْجِيحُ سَبْقِ
الدَّعْوَى ، فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا ، أَوْ ادَّعَاهَا قَبْلَ
انْقِضَائِهِ فَقَالَتْ بَعْدَهُ صَدَّقَ . قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَيَا مَعًا صَدَّقَتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى ادَّعَاهَا
وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ صَدَّقَ ، وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ اعْتِرَافِهَا ،

فَادَّعَتْ مَخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَغَيَّرَ ، وَمُقَابِلُهُ لَا تَصْدُقُ لِلتَّهْمَةِ (وَلَوْ
وَطِئَ رَجْعِيَّتَهُ) بِشِبْهِهَ أَوْ غَيْرِهَا (وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ) أَوِ الْأَشْهُرُ (مِنْ وَقْتِ) فَرَاغِهِ مِنْ (الْوُطْءِ
رَاجِعَ فِيمَا كَانَ بَقِيَ) مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِلْوُطْءِ ، فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ قَرْبِنِ بَنَتِ الرَّجْعَةَ
فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ وَهَكَذَا (وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا) حَتَّى بِالْغُلُوفِ (فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ) وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا
مُعْتَدِّ تَحْرِيمِهِ (بِخِلَافِ مُعْتَدِّ حُلِهِ ، وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ ، وَبَاقِي التَّمَتُّعَاتِ كَالْوُطْءِ) (وَيَجِبُ) بِوُطْءِ الرَّجْعِيَّةِ
(مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لَا يَجِبُ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتْ بَعْدَ
الدَّخُولِ فَوُطِئَتْ وَهِيَ مَرْتَدَّةٌ ثُمَّ أَسْلَمَتْ فَانْهَاجَ لَهَا مَهْرٌ (وَيَصِحُّ) مِنَ الرَّجْعِيَّةِ (إِبْلَاءُ وَظِهَارٌ
وَطَّلَاقٌ وَلَعَانٌ وَبِتْوَارَتَانِ) وَنَجِبَ لَهَا النِّفَقَةُ (وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ
فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ) هُوَ (رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ)
رَاجِعَتِي فِيهِ (صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا أَوْ) اتَّفَقَا (عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ
وَقَالَ السَّبْتُ صَدَّقَ بِبَيْعِنِي) أَنَّهَا مَا انْقَضَتْ الْخَمِيسَ (وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْتِ بِلَا اتِّفَاقٍ) بِأَنِ اقْتَضَرَ
الزَّوْجُ عَلَى دَعْوَى أَنَّ الرَّجْعَةَ سَابِقَةٌ ، وَهِيَ عَلَى أَنَّ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ سَابِقٌ (فَلَا أَصَحَّ تَرْجِيحُ سَبْقِ
الدَّعْوَى) ثُمَّ يَنْبَغِي السَّبْقُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا) أَنَّ
صَدَّقَتْ قَبْلَ الرَّجْعَةِ وَسَقَطَتْ دَعْوَى الزَّوْجِ (أَوْ ادَّعَاهَا) أَيْ الرَّجْعَةَ (قَبْلَ انْقِضَاءِ)
لَعَدَّتِهَا (فَقَالَتْ) بَلِ رَاجِعَتِي (بَعْدَهُ) أَيْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ (صَدَّقَ) بِبَيْعِنِهِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا قَبْلَ
انْقِضَائِهَا (قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَيَا مَعًا صَدَّقَتْ) بِبَيْعِنَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهِمَا وَأَشْكَلَ
السَّابِقُ صَدَّقَ الزَّوْجُ بِبَيْعِنِهِ (وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَأَنْكَرَتْ (صَدَّقَ) بِبَيْعِنِهِ
لِقُدْرَتِهِ عَلَى انْشَاءِهَا (وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ) بِهَا (قَبْلَ اعْتِرَافِهَا) لِأَنَّهَا جَعَلَتْ

وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطِئْتُ فَلْيَ رَجْعَةٍ وَأَنْكَرْتُ صَدَقْتُ يَمِينٍ ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ
لَهَا بِالْمَرْ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفٍ .

كتاب الإيلاء

هُوَ : حَلْفُ زَوْجٍ يَصِيحُ طَلَّاقَهُ لِمَتَمَتِّعٍ مِنْ وَطْئِهَا مُطْلَقًا أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ،
وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ ، بَلْ لَوْ عُلِقَ بِهِ طَلَّاقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ قَالَ
إِنْ وَطِئْتُكَ فَيَلِلَ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عِتْقٍ كَانَ مُوَلِيًا ، وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ
عَلَيْهِ فَيَمِينٌ مَحْضَةٌ ، فَإِنْ نَكَحَهَا فَلَا إِيْلَاءَ ، وَلَوْ آلَى مِنْ رَتَقَاءَ ، أَوْ قَرَنَاءَ ، أَوْ آلَى
بِحُبُوبٍ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ،

حقايم اعترفت به (وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت) قبل الطلاق (فلي) عليها (رجعة
وأنكرت) وطأه (صدقت يمين) أنه ماوطئها (وهو) بدعواه وطأها (مقرر لها بالمر)
وهي لا تدعى إلا لنصفه (فان) كانت (قبضته فلا رجوع له) عليها بشيء (والا فلا تطالبه
إلا بنصف) فقط عملا بانكارها .

كتاب الإيلاء

وهو لغة الحلف . وشرعا الحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر
كما قال (هو حلف زوج) خرج السيد والأجنبي (يصح طلاقه) خرج الصبي والمجنون والمكره
(ليمتنع من وطئها مطلقا) أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة (أوفوق أربعة أشهر) وأما الحلف
على الامتناع أربعة أشهر فأقل فلا يكون إيلاء وإن حرم للإيداء ، والزيادة تصدق ولو بلحظة
كأن يقول والله لأطؤك ، أو الله لأطؤك خمسة أشهر (والجديد أنه) أى الإيلاء (لا يختص
بالحلف بالله تعالى وصفاته ، بل لو علق به) أى الوطء . (طلاقا أو عتقا) كقوله إن وطئتكَ فصرتك
طالق أو فعدى حر (أو قال إن وطئتكَ فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولى) بل
لو كان بغير حلف أصلا كقوله أنت على كظهر أمي سنة كان مولى أيضا لأنه يمتنع من الوطء في
جميع ذلك خوف ما يترتب عليه ، والتقديم أنه يختص بالحلف بالله أو صفة من صفته (ولو علف
أجنبي عليه) أى على ترك الوطء كقوله لأجنبي والله لأطؤك (فيمين محضة) أى خالصة من
شائبة الإيلاء (فان نكحها) بعد الحلف (فلا إيلاء) فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء كفارة
يمين (ولو آلَى من رتقاء أو قرناء أو آلَى محبوب) أى مقطوع الذم كركله (لم يصح) هذا الإيلاء
(على المذهب) لامتناع الوطء في نفسه ، والقول الثانى يصح (ولو قال والله لا وطئتكَ أربعة أشهر ،

فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ
 حُكْمُهُ ، وَلَوْ قِيلَ بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَوْلٍ ، وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ قَبْلَهَا فَلَا ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَفْظُهُ صَرِيحٌ وَكِتَابَةٌ ،
 فَمِنْ صَرِيحِهِ تَنْيِيبُ ذِكْرِ بَفَرَجٍ وَوَطْءٍ وَجَمَاعٍ وَاقْتِضَاؤُ بَكْرٍ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ
 مُلَامَسَةَ وَمُبَاضِعَةَ وَمُبَاشَرَةَ وَإِتْيَانًا وَغَشْيَانًا وَقَرَبَانًا وَنَحْوَهَا كِتَابَاتٌ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ
 وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِبْلَاءُ ، وَلَوْ قَالَ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي
 وَكَانَ ظَاهِرَ قَوْلٍ ، وَإِلَّا فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِبْلَاءَ بَاطِنًا ، وَيُحْكَمُ بِهِمَا ظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ
 عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ حَتَّى يُظَاهَرَ ،

فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أُمِّمَ بِهِ دُونَ
 إِثْمِ الْإِبْلَاءِ لانتفاء موجهه من المطالبة ، ومقابله هو مولٍ إِيْمًا (ولو قال : والله لأوطئتك خمسة أشهر ،
 فإذا مضت قَوْلُ اللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ) مِنْهَا (حُكْمُهُ) فَلَهَا الْمَطْلَبَةُ فِي الشَّهْرِ الْخَامِسِ
 بِمَوْجِبِ الْإِبْلَاءِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا لَمْ تَطْلُبْ حَتَّى مَضَى الْخَامِسُ ، فَلَيْسَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ إِلَّا بَعْدَ مَضَى أَرْبَعَةِ
 أَشْهُرٍ مِنَ الثَّانِي (وَلَوْ قِيلَ) الْامْتِنَاعُ مِنَ الْوَطْءِ (بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَمَوْلٍ وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ)
 أَيْ الْمَقِيدَ بِهِ (قَبْلَهَا) أَيْ الْأَرْبَعَةَ أَشْهُرَ (فَلَا) يَكُونُ مَوْلِيًا كَقَوْلِهِ فِي وَقْتِ الشَّاءِ وَاللَّهِ لَأَوْطِئْتُكَ
 حَتَّى يَنْزِلَ الْمَطَرُ (وَكَذَا لَوْ شَكَّ) فِي حُصُولِ الْمُسْتَبْعَدِ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا ، فَلَوْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ وَلَمْ يَجِدْ
 الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهُ قَصْدُ الْمَضَارَةِ أَوَّلًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ هُوَ مَوْلٍ
 حَيْثُ تَأَخَّرَ عَنِ الْأَرْبَعَةِ (وَلَفْظُهُ) أَيْ صِيغَتُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ (صَرِيحٌ وَكِتَابَةٌ ، فَمِنْ صَرِيحِهِ تَنْيِيبُ
 ذِكْرِ بَفَرَجٍ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أُغِيبُ ذِكْرِي بِفَرَجِكَ (وَوَطْءٍ وَجَمَاعٍ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أُطْوِكَ أَوْ
 لَا أُجَامِعُكَ (وَاقْتِضَاؤُ بَكْرٍ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أُفْتَضُّكَ وَهِيَ بَكْرٌ ، فَكُلُّ ذَلِكَ صَرِيحٌ لَا يَقْتَضِرُ لِيَةِ
 (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مُلَامَسَةَ وَمُبَاضِعَةَ وَمُبَاشَرَةَ وَإِتْيَانًا وَغَشْيَانًا وَقَرَبَانًا وَنَحْوَهَا) كَالسَّ وَالْإِفْضَاءِ (كِتَابَاتٌ)
 مَفْقُورَةٌ إِلَى نِيَّةٍ (وَلَوْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ) كَأَنَّ مَا تَأْوَعَتْهُ (زَالَ
 الْإِبْلَاءُ ، وَلَوْ قَالَ) إِنْ وَطِئْتُكَ (فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَكَانَ) قَدْ (ظَاهَرَ) وَعَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ
 (فَمَوْلٍ) لِأَنَّهُ وَإِنْ لَزِمَتْهُ كِفَارَةُ الظَّاهَرِ فَعَقِيَ ذَلِكَ الْعَبْدَ بَيْنَهُ ، وَتَجَمَّلَ عَتَقُهُ زِيَادَةُ التَّزَمُّهِ بِالْوَطْءِ
 وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ (وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ظَاهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ (فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِبْلَاءَ بَاطِنًا) أَيْ فَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 اللَّهِ (ر) لَكِنْ (بِحُكْمِ بِهِمَا ظَاهَرًا) فَإِذَا وَطِئَ عَتَقَ الْعَبْدَ عَنِ الظَّاهَرِ (وَلَوْ قَالَ) إِنْ وَطِئْتُكَ
 فَعَبْدِي حُرٌّ (عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ) فِي الْحَالِ ، بَلْ (حَتَّى يُظَاهَرَ) فَذَا ظَاهَرَ

أَوْ إِنْ وَطِئْتَكَ فَضْرَتُكَ طَائِقٌ قَوْلٌ ، فَإِنْ وَطِئَ طَلَّقَتِ الضَّرَّةُ وَزَالَ الْإِيلَاءُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ : وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكُمْ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا قَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ ، فَلَوَّمَاتُ بَعْضُهُنَّ قَبْلَ وَطْءِ زَالِ الْإِيلَاءِ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ قَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُكُمْ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ وَطِئَ وَتَبَيَّ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ قَوْلٌ .

[فصل] يُمْتَلُّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ ، وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولٍ فِي الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ ، فَإِذَا أَسْلَمَ اسْتَوْفَتْ ، وَمَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَمْ يُحِلَّ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجِدَ فِيهِ لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ حَسِيٌّ كَصَغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ ، وَإِنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ قَطْعُهَا فَإِذَا زَالَ اسْتَوْفَتْ ، وَقِيلَ تُبْنَى ، أَوْ شَرَعِيٌّ كَحَيْضٍ وَصَوْمٍ نَفْلٍ فَلَا ، وَيَمْنَعُ فَرَضٌ فِي

صار مولا (أو) قال (إن وطئتكَ فضررتك طائِق قول) من المخاطبة (فإن وطئ طلقت الضرّة وزال الإيلاء) إذ لا يترتب شيء بوطنها ثانيا (والأظهر أنه لو قال لأربع: والله لا أجامعكم فليس بمول في الحال ، فإن جامع ثلاثا قول من الرابعة ، فلو لمات بعضهن قبل وطء زل الإيلاء ، ولو قال : لا أجامع كل واحدة منكم قول من كل واحدة) منهم بمفردها ، ولو وطئ واحدة وجبت الكفارة وانحل المين (ولو قال) والله (لا أجامعكم إلى سنة إلا بهمة فليس بمول في الحال في الأظهر ، فإن وطئ (و) قد (بقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من حيثئذ ، فإن بقي أربعة أشهر فادونها فليس بمول بل حالف ، ومقابل الأظهر هو مول في الحال .

[فصل] في أحكام الإيلاء (يمتل) المولى (أربعة أشهر) سواء الحرة والرقية وابتدأوها (من الإيلاء بلا قاض ، و) ابتدأوها (في رجعية) آلى منها (من الرجعة) لامن الإيلاء ، وكذا لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعيًا فإن المدّة تنقطع بالطلاق ، فإذا راجعها حسبت من الرجعة (ولو ارتد) الزوجان أو (أحدهما بعد دخول في المدّة) أي الأشهر الأربعة (انقطعت) فلا يحسب زمن الردّة منها (فإذا أسلم) المرتد (استوفت) المدّة لوجوب المولاة فيها (و) كل ما يمنع الوطء ولم يحل بنكاح إن وجد فيه (أي الزوج) لم يمنع المدّة كصوم وإحرام ومرض وجنون) فيحسب زمن كل منها من المدّة . وأما ما يحل بالنكاح كالردّة والطلاق الرجعي فلا يحسب زمنه منها (أو) وجد مانع الوطء (فيها) أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع كل منهما الوطء (منع) المدّة فلا يبتدأ بها حتى يزول (وإن حدث) مانع الوطء (في المدّة قتلها) كغشوز (فإذا زال) الحادث (استوفت) ولا تبني على مامضى (وقيل تبني) بالبناء للفعول على مامضى (أو) وجد مانع الوطء في الزوجة وهو (شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يقطعها (ويمنع) من حسابان المدّة تلبسها بما هو (فرض) من صوم ، ويمنع الاحرام ولو نفلا (في

الأصح ، فإن وطئ في المدّة ، وإلا فلها مطالبة بأن ، ينيء أو يطلق ، ولو تركت
 حقها فلها المطالبة بعده ، وتحصل الفينة بتغيب حشفة يقبل ، ولا مطالبة إن كان
 بها مانع وطء كعجز ومرض ، وإن كان فيه مانع طبيعى كمرض طوبى بأن
 يقول : إذا قدرت فئت ، أو شرعى كإحرام فالذهب أنه يطالب بطلاق ، فإن
 عصى بوطء سقطت المطالبة ، وإن أبى الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضى يطلق
 عليه طلاقاً ، وأنه لا يجهل فلانة ، وأنه إذا وطئ بعد مطالبتها لزمت كفارة يمين .

كتاب الظهار

يصح من كل

(الأصح) ومقابله لا يمنع (فإن وطئ في المدّة) انحلت الإيلاء ولا يطالب بشئ (وإلا) بأن لم
 يطأ فيها (فلها مطالبة بأن ينيء) برجوعه للوطء (أو يطلق) إن لم ينيء (ولو تركت حقها)
 ولم تطالب به (فلها المطالبة بعده) أى الترك ما لم تنته المدّة (وتحصل الفينة) وهى الرجوع للوطء
 (بتغيب حشفة) فقط (يقبل) فلا يكفي تغيب مادونها أو تنهيتها بدبر (ولا مطالبة) للزوج
 بالفينة (إن كان بها) أى الزوجة (مانع وطء) شرعى أو عسى (كحيض ومرض) لا يمكن
 معه الوطء (وإن كان فيه) أى الزوج (مانع) من الوطء (طبيعى كمرض طوبى) أى الزوج
 بالفينة باللسان أو بالطلاق إن لم ينيء (بأن يقول : إذا قدرت فئت) أو طلقت (أو) كان فى
 الزوج مانع (شرعى كإحرام ، فالذهب أنه يطالب بطلاق) ولا يطالب بالفينة ، والطريق الثانى
 لا يطالب بالطلاق بخصوصه ، ولكن يقال له إن فئت عصيت ، وإن طلقت ذهبت زوجتك ، وإن
 لم تطلق طلقنا عليك (فإن عصى بوطء سقطت المطالبة ، وإن أبى الفينة والطلاق ، فالأظهر أن القاضى
 يطلق عليه طلاقاً) فيقول أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً ، فإن كان قبل الدخول أو لم يكن له
 عليها غيرها وقعت بائة وإلا فرجعية ، وإذا راجع تطلىق القاضى وقد بقى مدة الإيلاء ضربت
 مدة أخرى ، وإذا تزوجها بعد البينونة لم يعد الإيلاء ، ومقابل الأظهر لا يطلق عليه ، بل يحبس
 (و) الأظهر (أنه لا يجهل) أياماً (ثلاثة) وجوباً بل يجوز إمهاله دونها إذا استعمل لعذر كان
 كان صائماً أو جاعاً ، ومقابله يجهل ثلاثة أيام (و) الأظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبتها) له بالفينة
 (لزمه كفارة يمين) إن كانت يمينه بالله تعالى أو صفة من صفاته ، ومقابله لا يارزمه لقوله تعالى :
 - فان فاؤا فان الله غفور رحيم - .

كتاب الظهار

هو بكسر الظاء لغة مأخوذ من الظهور ، لأن صيغته الأصلية أن يقول الزوج لزوجته : أنت
 على كظهر أئى . وشرعاً تشبيه الزوج لزوجته بمحرمة وهو حرام (يصح) الظهار (من كل

زَوْجٍ مُكَافٍ وَلَوْ ذِيَّ وَخِصِيٍّ ، وَظَهَارُ سَكَرَانَ كَطَّلَاقِهِ ، وَصَرِيحُهُ أَنْ يَقُولَ
لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَىَّ أَوْ مَعِيَ أَوْ عِنْدِي كَظَهَرِ أُمِّي ؛ وَكَذَا أَنْتِ كَظَهَرِ أُمِّي
صَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَوْلُهُ : جِسْمُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ نَفْسُكَ كَبَدَنِ أُمِّي أَوْ جِسْمِهَا
أَوْ جُلَّتِهَا صَرِيحٌ ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ قَوْلَهُ كَيْدِهَا أَوْ بَطْنِهَا أَوْ صَدْرِهَا ظَهَارٌ ، وَكَذَا
حُكْمُهَا إِنْ قَصَدَ ظَهَارًا ، وَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً فَلَا ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ :
رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَىَّ كَظَهَرِ أُمِّي ظَهَارٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْتِشَابُ بِالْجَدَةِ ظَهَارٌ ،
وَالْمَذْهَبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ تَحْرِيمٍ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا ، لِأَوْضَاعِهِ وَزَوْجَتِهِ ابْنٍ ، وَلَوْ شَبَهُ
بِأَجْنَبِيَّةٍ وَمُطَلَقَةٍ وَأُخْتِ زَوْجَةٍ وَبَابٍ وَمُلَاعِنَةٍ فَلَعَوُ ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ : إِنْ
ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي الْأُخْرَى فَأَنْتِ عَلَىَّ كَظَهَرِ أُمِّي فَظَاهَرَ أُمِّي فَظَاهَرَ صَارَ مُظَاهَرًا مِنْهُمَا ، وَلَوْ
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فَلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَخَاطَبْتُهَا بِظَهَارٍ لَمْ يَصِرْ مُظَاهَرًا

زوج) فلا تصح مظاهره السيد من أمته (مكاف) فلا يصح من صبي ومجنون ، ولا بد أن
يكون مختاراً فلا يصح من مكره (ولو) الزوج (ذمي) مراده الكافر ولو حريباً (و) لو هو
(خصي) ومحبوب وممسوح وعين (وظهار سكران كطلاقه) وتقدم صحة طلاقه فظهاره كذلك
(وصريحه أن يقول لزوجته) ولو الرجعية (أنت على أو معي أو عندى كظهر أمي) في
التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) ولا يضر حذف الصلة ، ومقابله هو كناية
لا احتمال أنت على غيري (وقوله) هنا (جسمك أو بدئك أو نفسك كبदन أمي أو جسمها أو
جلتها صريح) لكن الذي استظهره أنه لا بد في صراحته من ذكر الصلة وإلا كان كناية
(والأظهر أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) ومقابله أنه ليس بظهار (وكذا)
قوله أنت على (كعينها إن قصد ظهاراً) بأن نوى التحريم. (وإن قصد كرامة فلا) يكون
ظهاراً (وكذا إن أطلق) لا يكون ظهاراً (في الأصح) ومقابله يحمل على الظهار (وقوله: وأسك
أوظهرك أو يدك على كظهر أمي ظهار في الأظهر ، والتشبيه بالجدّة ظهار) لأنها تسمى أما (والمذهب
طرده) أي التشبيه يقتضي للظهار (في كل محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريمها)
على المظاهر بأن لم يمر عليها زمن كانت تحل فيه له كنفته ومرضعة أبيه وامرأته التي تزوجها قبل
وجوده ، والثاني المنع (لأمرضة وزوجة ابن) لأنهما كانتا حلالاه في زمن (ولو شبه) زوجته
(بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وباب) للظهار (وملاعنة) له (فلغو) هذا التشبيه (ويصح
تعليقه كقوله : إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أمي) وهما في عصمتها (فظاهر)
من الأخرى (صار مظاهراً منهما) عملاً بموجب التنجيز والتعليق (ولو قال : إن ظاهرت من
فلانة) فأنت على كظهر أمي (وفلانة أجنبية غفطها) أي الأجنبية (بظهار لم يصر مظاهراً

مِنْ زَوْجِيهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللفظ ، فَلَوْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا صَارَ مُظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ
مِنْ فُلَانَةٍ الْأُجْنَبِيَّةِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا ، وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ ، وَلَوْ
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أُجْنَبِيَّةٌ فَلَقَوُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرَ أُمِّي وَلَمْ يَنْبُو
أَوْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ مُهَامَةً أَوْ الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالطَّلَاقُ بِكَظَهَرَ أُمِّي
طَلَّقَتْ وَلَا ظَهَارَ ، أَوْ الطَّلَاقُ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالظَّهَارُ بِالْبَاقِي طَلَّقَتْ وَحَصَلَ الظَّهَارُ
إِنْ كَانَ طَلَقَ رَجْعَةٍ .

[فصل] عَلَى الظَّاهِرِ كُفَّارَةٌ إِذَا عَادَ ، وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِسْكَانِ
فُرْقَةٍ ، فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ أَوْ قَسَخٍ أَوْ طَلَاقٍ بِلَايٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ
أَوْ جُنَّ فَلَا عَوْدَ ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا أَوْ لَاعَنَهَا فِي الْأَصَحِّ

مِنْ زَوْجَتِهِ) لانتفاء المعلق عليه شرعا (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللفظ) فيصير مظاهرا من زوجته (فلو
نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها (صار مظاهرا) من زوجته الأولى (ولو
قال) إِنْ ظَاهَرْتُ (من فلانة الأجنبية) فزوجتي على كظهر أُمِّي (فكذلك) أي إِنْ خَاطَبَهَا
بظهار قبل نكاحها لم يصير مظاهرا من زوجته إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللفظ أَوْ بَعْدَ نِكَاحِهَا صَارَ مُظَاهِرًا
(وقيل لا يصير مظاهرا ، وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظهار (ولو قال : إِنْ
ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أُجْنَبِيَّةٌ) فَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرَ أُمِّي (فلقو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لأنه
تعليق بمستحيل (ولو قال : أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرَ أُمِّي وَلَمْ يَنْبُو) بمجموع كلامه شيئا (أَوْ نَوَى) به
الطلاق (فقط (أَوْ الظَّهَارَ) فقط (أَوْ) نَوَى بِهِ (هُما معا أَوْ) نَوَى (الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ،
وَالطَّلَاقُ بِكَظَهَرَ أُمِّي طَلَّقَتْ) في هذه الحالات الجنس (وَلَا ظَهَارَ) أما وقوع الطلاق فلا ينافيه بصريح
لفظه ، وأما عدم وقوع الظهار فلا ن قول كظهر أُمِّي قاصر لانفصاله عن أَنْتِ وعدم نيته بلفظه ،
ولفظ الطلاق لا ينصرف إِلَى الظَّهَارِ وَعَكْسَهُ (أَوْ) نَوَى (الطَّلَاقَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالظَّهَارَ بِالْبَاقِي)
وهو كظهر أُمِّي . (طَلَّقَتْ وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَقَ رَجْعَةٍ) لِأَنَّ الرِّجْعِيَّةَ بِصَحِّ الظَّهَارِ مِنْهَا ،
وَقَدْ نَوَاهُ بِكَظَهَرَ أُمِّي فَيَقْدِرُ لَهُ مَبْدَأٌ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بِأَنْتِ فَلَا ظَهَارَ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى حَوْلِ
كَظَهَرَ أُمِّي وَنَوَى بِمَجْمُوعِهِ الظَّهَارَ فَظَاهَرَ أَوْ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الظَّاهِرِ (عَلَى الظَّاهِرِ كُفَّارَةٌ إِذَا عَادَ) فِي ظَهَارِهِ (وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ
ظَهَارِهِ زَمَنَ إِسْكَانِ فُرْقَةٍ ، فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ) أي الظَّهَارَ (فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ) لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا (أَوْ قَسَخٍ)
لِلنِّكَاحِ (أَوْ) فُرْقَةٌ بِسَبَبِ (طَلَاقٍ بِلَايٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ أَوْ جُنَّ) عَقِبَ ظَهَارِهِ (فَلَا عَوْدَ)
وَلَا كُفَّارَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَكَذَا لَوْ) ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الرِّقِيقَةَ ثُمَّ (مَلَكَهَا أَوْ لَاعَنَهَا) مُتَصِلًا
بِالظَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَائِدًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَكُونُ مُظَاهِرًا فِيهِمَا ، وَعَلَى الْأَصَحِّ إِنْمَا يَنْتَفِي

بشرط سبق القذف طهاره في الأصح ، ولو راجع أو ارتد ، متصلاً ثم أسلم ، فالذهب
أنه عائد بالرجعة ، لا بالإسلام ، بل بعده ، ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ، ويحرم
قبل التكفير وطه ، وكذا لمس ونحوه بشهوة في الأظهر . قلت : الأظهر الجواز .
والله أعلم ، ويصح الظاهر المؤقت مؤقتاً ، وفي قول مؤبداً ، وفي قول لغو ، فعلى الأول
الأصح أن عوده لا يحصل بإمساك بل بوطه في المدة ، ويجب التزج بمغيب الحشفة ،
ولو قال : لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن فأربع كفارات ،
وفي القديم كفارة ، ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث
الأول ، ولو كرر في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظاهر واحد ، أو استثنافاً
فالأظهر التعدد ،

العود (بشرط سبق القذف) والمرافعة للقاضي (طهاره في الأصح ، ولو راجع) من طلقها عقب
طهاره (أوارتد متصلاً ثم أسلم ، فالذهب أنه عائد بالرجعة) لأن القصد منها الاستباحة (لا الإسلام)
لأن القصد منه الرجوع إلى الدين الحق فلا يكون به عائداً (بل) هو عائد (بعده) ان مضى
بعد الإسلام زمن يسع الفرقة (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لمن ظاهر منها بطلاق أو
غيره (ويحرم قبل التكفير وطه ، وكذا) يحرم عليه (لمس ونحوه) كالقبلة (بشهوة في الأظهر
قلت : الأظهر الجواز ، والله أعلم) لبقاء الزوجة فهي كالحائض (ويصح الظاهر المؤقت) كانت
على كظهر أمي شهراً ، ويصير ظهراً (مؤقتاً) عملاً بالتأقيت (وفي قول) يصير ظهراً (مؤبداً)
ويطغو التأقيت (وفي قول) المؤقت (لغو ، فعلى الأول) وهو صحته مؤقتاً (الأصح) بالرفع
(أن عوده) فيه (لا يحصل بامسك) للزوجة (بل بوطه في المدة) فإذا وطئ في المدة سمي عائداً
ووجب الكفارة ، ومقابل الأصح العود فيه كالعود في الظاهر المطلق (و) على الأصح لا يحرم
ابتداء الوطء بل تحريم استدامته ، و (يجب التزج بمغيب الحشفة) لأنه يحرم على العائد المباشرة ،
وقد حصل العود بابتداء الوطء واستمراره مباشرة وزيادة ، وأما لو لم يوطأ في المدة حتى انقضت فلا
شيء عليه وحل له الوطء ، فالظاهر المؤقت يخالف المطلق في ثلاثة أمور : كون العود فيه بالوطء في
المدة ، وكون الوطء الأول حلالاً ، وكون التحريم بعد الوطء الأولى يمتد إلى التكفير أو انقضاء
المدة لأنه إذا وطئ فيها وجبت عليه الكفارة وحرم عليه الوطء فيها ثانياً ، فإذا انقضت حل له الوطء
وبقيت الكفارة في ذمته (ولو قال لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن)
زمن يسع طلاقهن (فأربع كفارات) تجب عليه في الجديد (وفي القديم كفارة) واحدة (ولو
ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأول) فان فارقهن أو ذارق الرابعة فعليه
ثلاث كفارات (ولو كرر) لفظ الظاهر (في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظاهر واحد) فيلزمه
كفارة واحدة إن أمسكها عقب المرات (أو) قصد (استثنافاً فالأظهر التعدد) بعدد المستأنف ،

وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ .

كتاب الكفارة

يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا لَا تَعْيِينُهَا ، وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يَلَا عَيْبَ يُحِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ فَيُجْزَى صَغِيرٌ وَأَقْرَعٌ أَعْرَجٌ يُمَسِّكُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ ، وَأَعْوَرٌ وَأَصَمٌّ وَأَخْرَسٌ وَأَخْشَمٌ ، وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، لَا زَمَنٌ وَلَا فَاقدُ رِجْلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ أَوْ أَمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا . قُلْتُ : أَوْ أَمْلَةً إِيَّاهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا هَرَمٌ عَاجِزٌ ، وَمَنْ أَكْثَرُ وَقْتِهِ مَجْنُونٌ وَمَرِيضٌ لَا يُزْجَى ، فَإِنْ بَرَأَ بَأَنِ الْأَجْزَاءِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ وَذِي كِهَابَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ بِصِفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ كَفَّارَةً لَمْ

ومقابلة لا يتعدد (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول) ومقابلة ليس بهائد حتى يفرغ ، وأما لو أطلق فلم ينو تأكيده ولا استثناء ، فالأظهر الاتحاد .

كتاب الكفارة

أَي جَنْسِهَا لِأَنَّ مَوْصُفَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (يَشْتَرَطُ نِيَّتُهَا) بِأَنْ يَنْوِيَ الْعِتْقَ أَوْ الصَّوْمَ أَوْ الْإِطْعَامَ عَنِ الْكَفَّارَةِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ وَلَا قَرْنُهَا بِالْفِعْلِ ، بَلْ نَكْفِي عِنْدَ عَزْلِ الْمَالِ (لَا تَعْيِينُهَا) بِأَنْ تَقِيدَ بِظَهَارٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) ثَلَاثَةٌ : إِحْدَاهَا (عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) فَلَا يُجْزَى كَافِرٌ (بَلَا عَيْبَ) فِيهَا (يُحِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) هُوَ مِنْ عَطْفِ الْمُرَادِ ، وَاشْتَرَطَ ذَلِكَ لِقِيَامِ بَكْفَايَتِهِ وَتَفَرُّغِ لَعْمَلِ الْأَحْوَارِ (فَيُجْزَى صَغِيرٌ) وَلَوْ ابْنُ يَوْمٍ (وَأَقْرَعٌ) وَهُوَ مِنْ لَانِبَاتِ بَرَأْسِهِ (أَعْرَجٌ) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاظِفِ (يُمْسِكُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ) بِأَنْ يَكُونَ عَرَجُهُ غَيْرَ شَدِيدٍ (وَأَعْوَرٌ) عَوْرًا لَا يَحِلُّ (وَأَصَمٌّ) وَهُوَ فَاقِدُ السَّمْعِ (وَأَخْرَسٌ) يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَتَفْهَمُ عَنْهُ (وَأَخْشَمٌ) فَاقِدُ الشَّمِّ (وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْرُ بِالْعَمَلِ بِخِلَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (لَا زَمَنٌ) كَأَشْلِ الرَّجْلِ مِثْلًا (وَلَا فَاقِدُ رَجُلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ) فَفَقْدُهُمَا مِنْ يَدَيْنِ لَا يَصْرُ (أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) كَالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى (قُلْتُ : أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَةٍ إِيَّاهُمَا) فَيَصْرُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَعْطِلِ مَنْفَعَتَهَا (وَلَا) يُجْزَى (هَرَمٌ عَاجِزٌ) عَنِ الْعَمَلِ (وَلَا مِنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ مَجْنُونٌ) بِخِلَافِ مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِهَا عَاقِلٌ فَيُجْزَى (وَلَا) (مَرِيضٌ لَا يَرِجِي) بَرءُ عِلَّتِهِ (فَإِنْ بَرَأَ بَأَنِ الْأَجْزَاءِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا ؛ لِاخْتِلَالِ النِّيَّةِ وَقْتُ الْإِعْتِقِ (وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ) يَسْتَقِ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلًا أَوْ فَرَعًا (بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا) عِتْقِ (أُمٍّ وَلَدٍ) لَا (ذِي كِهَابَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَبِجْزَى مُدَبَّرٍ وَمُعَلَّقٍ) عِتْقُهُ (بِصِفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ) بِهَا (كَفَّارَةً) عِنْدَ حَصُولِهَا (لَمْ

يَجْزِي، وَلَهُ تَعْلِيْقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ، وَإِعْتَاقُ عَبْدِيهِ عَنْ كَفَّارَتَيْهِ عَنْ كُلِّ نِصْفٍ
ذَا وَنِصْفٍ ذَا، وَلَوْ أُعْتِقَ مُسِيرٌ نِصْفَيْنِ عَنْ كَفَّارَةٍ فَلَا صَحَّ الْأَجْزَاءُ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُمَا
حُرًّا، وَلَوْ أُعْتِقَ بَعُوضٌ لَمْ يَجْزِ عَنْ كَفَّارَةٍ، وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ، فَلَوْ قَالَ أُعْتِقَ
أُمُّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ فَأَعْتَقَ نَفَذَ وَلِزِمَهُ الْعِيُوضُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أُعْتِقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا
فَأَعْتَقَ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَالَ: أُعْتِقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا فَفَعَلَ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ
الْعِيُوضُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِ الْإِعْتَاقِ ثُمَّ يَمْتَنِقُ عَلَيْهِ، وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ
هَيْئَةً فَاضِلًا عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكُسُورَةً وَسُكْنً وَأَتَانًا لَا بُدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ
الْعِتْقُ وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ وَرَأْسِ

(يجزى) كأن يقول أولاً لعبدته إن دخلت الدار فأنت حرّ . ثم يقول له ثانياً إن دخلتها فأنت حرّ
عن كفارتى فيعتق عند دخولها بالضفة لاعتن الكفارة (وله تعليق عتق الكفارة بصفة) كقوله
إن دخلت الدار فأنت حرّ عن كفارتى ، فإذا دخلها عتق عن الكفارة ، إعمال شرط في المعلق عتقه
أن يكون وقت التعليق بصفة الاجزاء ، فإذا قال لمكاتب مثلاً ذلك عتق عند الصفة لاعتن الكفارة
(و) يجزى (إعتاق عبديه عن كفارتيه عن كلّ) منهما (نصف ذا ونصف ذا) لتخليص
الرقبتين من الرق (ولو أعتق معسر نصفين) له من عبدين (عن كفارة ، فالأصحّ الاجزاء إن
كان باقيهما حرّاً) لحصول المقصود ، ومقابلته المنع مطلقاً كإفى الأنصية (ولو أعتق بعوض) يأخذه
(لم يجز عن كفارة) سواء كان العوض على العبد أو أجنبى . ثم استطرد المصنف حكم الاعتاق
على عوض ، فقال (والاعتاق بمال كطلاق به) فيكون من المالك معاوضة فيها شوب تعليق
ومن المستدعى معاوضة فيها شائبة جعالة كإمارة في الخلع (فلو قال) شخص لسيد أم ولد (أعتق
أم ولدك على ألف) مثلاً (فأعتق) فوراً (نفذ ولزمه) أى الملتزم (العوض) ويكون
افتداء من المستدعى ، فأو أعتقها بعد طول فصل وقع العتق عن المالك ولا شيء على الملتزم (وكذا
لو قال: أعتق عبدك على كذا) كأنه لم يقل عنك ولا عنى (فأعتق) فوراً نفذ ولزمه العوض
(فى الأصحّ) ويكون افتداء ، ومقابلته لا يلزمه لا يمكن نقل الملك فى العبد بخلاف أم الولد ، بل
لو نقل فيها لم يصحّ الافتداء ولم يلزمه شيء (وإن قال: أعتقه عنى على كذا ففعل) فوراً (عتق
عن الطالب) حتى لو كان عليه كفارة ونواها أجزأه (وعليه العوض) المسمى إن كان مالا وقيمة
العبد إن كان غير مال (والأصحّ أنه) أى الطالب (بملكه) أى المطلوب إعاقته (عقب لفظ
الاعتاق) الواقع من المالك (ثم يمتنق عليه) بعد الملك ، ومقابلته يقع الملك والاعتاق معا . ثم
أخذ المصنف فى بيان من يلزمه العتق عن الكفارة ، فقال (ومن ملك عبداً أو منه فاضلاً عن
كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى وأنا لا بد منه لزمه العتق) بخلاف من لم يملك ما ذكر ،
وتقدّر هذه الأمور بالعمر الغالب وبعده سنة بسنة (ولا يجب بيع ضيعة) وهى العقار (ورأس

مَالٍ لَا يَفْضُلُ دَخْلُهُمَا عَنْ كِفَايَتِهِ ، وَلَا مَسْكَنٍ وَعَبْدٍ فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شِرَاءٍ يَفْسِنُ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ اعْتِبَارُ الْبَسَارِ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عِثِّي صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهَلَالِ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّنَائُلِ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ ، وَيَفُوتُ التَّنَائُلُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عُذْرٍ وَكَذَا يَمْرَضُ فِي الْجَدِيدِ ، لَا يَحْتَضِرُ لَوْ كَذًا جُنُونٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِهِ يَهْرَمَ أَوْ مَرَضَ قَالَ الْأَكْثَرُونَ لَا يَرْجُو زَوَالَهُ ، أَوْ لَحَقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَرَ بِإِطْعَامِ سِتِينَ مِسْكِينًا أَوْ قَعِيرًا لَا كَافِرًا ، وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِبِيًّا سِتِينَ مَدًا ، مِمَّا يَكُونُ فِطْرَةً .

مال (لايفضل دخلهما عن كفايته) لمن تازمه مؤنته لتحصيل عبد بعته ، فان فضل عن ذلك لزمه بيعهما لتحصيل العبد (ولا) بيع (مسكن وعبد فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا) بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه وعبدا يعتقه ، وثنى العبد عبدا يخدمه وآخر يعتقه فلا يجب بيعهما حيث ألفهما (في الأصح) ومقابله يجب ، وأما لو لم يألفهما فيجب قطعا (ولا) يجب (شراء بغير) وإن قل بل يصبر حتى يجد من يعتقه ثمن المثل ولا يعدل إلى الصوم (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (بوقت الأداء) ومقابله بوقت الوجوب ، وقيل بأي وقت من وقته الوجوب والأداء (فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين) فلو تكلف الاعتاق أبزأه ، ويعتبر الشهران (بالهلال) ويكون صومهما (بنية كفارة) من الليل لكل يوم (ولا يشترط نية التتابع في الأصح) اكتفاء بالتتابع الفعلي ، ومقابله يشترط (فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين) يوما (ويفوت التتابع بفوات يوم بلا عذر) ولو اليوم الأخير كما إذا نسي النية ليلا (وكذا) يفوت التتابع (بمرض) مسوغ للفطر (في الجديد) وفي القديم لا يقطع المرض التتابع (لا) يزول التتابع (بحيص) ومثله النفاس . وطرق الحيض ، والنفاس إنما يتصور في كفارة قتل لظاهر ، لأن المرأة لا يتصور منها ظهار (وكذا جنون) لا يزول به التتابع (على المذهب) وقيل كل مرض يزول به التتابع (فان عجز عن صوم) أو ولاء (بهرم أو مرض . قال الأكثرون) من الأصحاب يشترط في المرض أنه (لا يرجي زواله) وقال الأقلون : لا بد من تقييد المرض بكونه يدوم شهرين ، وأطلق جمع المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه (أو) لم يعجز ولكن (لحقه بالصوم مشقة شديدة) تبيح التيمم ، ومن ذلك شدة الشبق للجماع ، وإن كان لا يجوز ترك صوم رمضان لأجله (أو خاف) من الصوم (زيادة مرض كفر بإطعام ستين مسكينا أو فقيرا) والمواد تملكهم فلا يكفي التغذية ولا التعشية (لا) يكفي تملكه (كافر ولا هاشميا و) لا (مطلبيا) ولا من تازمه نفقته ، ويصرف لهم (ستين مدا) لكل واحد مد (مما يكون فطرة) فتخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزئ لنحو الدقيق ، وإذا عجز عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته

كتاب اللعان

يَسْبِقُهُ قَذْفٌ ، وَصَرِيحُهُ الزَّانَا كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ : زَنَيْتَ أَوْ زَنَيْتِ أَوْ يَزَانِي أَوْ يَزَانِيَّةٌ ، وَالرَّمْيُ بِإِيلَاجٍ حَشَفَةٍ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ بِتَحْرِيمٍ أَوْ دُبُرٍ صَرِيحًا وَزَنَاتٍ فِي الْجَبَلِ كِنْيَاةً ، وَكَذَا زَنَاتٍ قَطَطٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَزَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ صَرِيحٌ ، فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ يَافَاجِرُ يَافَاسِقُ ، وَلَهَا بِأَخْبِيثَةٍ ، وَأَنْتِ مُجَبِّينِ الْخُلُوةِ ، وَلَقَرَشِيَّ يَابَنْبَلِيٍّ ، وَلِزَوْجَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ كِنْيَاةً ، فَإِنْ أَنْكَرَ إِزَادَةَ قَذْفٍ صُدِّقَ بِبَيِّنَتِهِ ، وَقَوْلُهُ يَا ابْنَ الْحَلَالِ ، وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ ، وَنَحْوُهُ تَعْرِيسٌ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ ، وَقَوْلُهُ زَنَيْتَ بِكَ إِقْرَارٌ ،

إلى أن يقدر على شيء منها ، ويحرم عليه الوطء حتى يكفر .

كتاب اللعان

هو لغة المباحدة ، وشرعا كلمات معلومة جعلت حجة للضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد ، لأنه لا بد أن يسبق اللعان قذف كما قال (يسبقه قذف) أو نفي ولد ، والقذف هو الرمي بالزنا على جهة التعبير ، واللعان قد يكون لنفي الولد فقط كما إذا شهد بزنا المرأة أربع وهي حامل فيلعن الزوج لنفي الولد (وصريحه) أي القذف للرجل أو المرأة (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنيت) بفتح التاء وكسرهما (أو يازاني أو يازانية) على جهة التعبير ، وأما لو شهد عليه بالزنا مع تمام الذم فلا يكون قذفاً ، وكذا لو قطع بكذبه كما إذا قال لابنة سنة يازانية (والرمي بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإيلاج (بتحريم أو) الرمي بإيلاج حشفة في (دبر صريحان) خبر المبتدأ والمعطوف عليه ، ولكن العطف بأو وهي للتقسيم فكان الأولى أفراد الخبر ، ولا يكون الإيلاج في الفرج صريحاً إلا مع وصفه بالسحريم بخلافه في الدبر فإنه لا يكون إلا حراماً (وزنات) بالهمز (في الجبل نناية) لأنه بمعنى المصعود (وكذا زنات فقط) من غير ذكر الجبل (في الأصح) ومقابله هو صريح ، لأن الياء قد تبدل همزة (وزنيت في الجبل صريح في الأصح) ومقابله هو كناية ، ولو قال يازانية في الجبل كان كناية (وقوله) لرجل (يافاجر يافاسق ، ولها) أي لامرأة (ياخبثه وأنت تحبين الخلوّة ولقرشي يانبطي) قوم ليسوا بعرب ينزلون البطائح بين العراقيين سمو نبطاً لاستنباطهم الماء : أي نكثهم عليه (ولزوجه لم أجده عذراء) أي بكراً (كناية) لاحتماله القذف وغيره (فان أنكر) في الكناية (إرادة قذف) بها (صدق بيمينه ، وقوله) لغيره (يا ابن الحلال ، وأما أنا فلست بزنان ونحوه) كما هي ليست زانية وما أحسن اسمك في الجبران (تعريض ليس بقذف ، وإن نواه) فلا يجد ولا يعزر ، لأن اللفظ لا يحتمله ، وما يفهم منه فهو من قرائن الأحوال لا من اللفظ (وقوله) لامرأة (زنت بك إقرار

بِزْنًا وَقَذْفٍ ، وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ بَارِزَانِيَّةٌ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقَاذِفٌ
 وَكَانِيَّةٌ ، فَلَوْ قَالَتْ : زَنَيْتُ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقِرَّةٌ وَقَاذِفَةٌ ، وَقَوْلُهُ زَنَى فَرَجَكَ أَوْ
 ذَكَرَكَ قَذْفٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ يَدُوكَ وَعَيْنُكَ ، وَلَوْلَا لَدِهِ لَسْتَ مِنِّي أَوْ لَسْتَ
 ابْنِي كِنَايَةً ، وَلَوْلَا لَدِ غَيْرِهِ لَسْتَ ابْنُ فَلَانٍ صَرِيحٌ إِلَّا لِمَنْعِي بِلِعَانٍ ، وَيُحَدِّثُ قَاذِفٌ
 مُحْصَنٌ ، وَيُعْزَرُ غَيْرُهُ ، وَالْمُحْصَنُ مُسَكَّلٌ خُرٌ مُسَلِّمٌ عَفِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدِّثُ بِهِ ، وَتَبْطُلُ
 الْعِفَّةُ بِوَطْءٍ مُحْرَمٍ يَمْلُوكُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَأَزَوْجَتِهِ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ
 بِلَا وَلِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ سَقَطَ الْحَدُّ ، أَوْ ارْتَدَّ فَلَا ، وَمَنْ زَنَى مَرَّةً ثُمَّ
 صَلَحَ لَمْ يُعَدَّ مُحْصَنًا ، وَحَدُّ الْقَذْفِ يُوْرَثُ وَيَسْقُطُ بِغَيْرِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْتَدُّ كُلُّ
 الْوَرَثَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ

بِزْنًا) على نفسه (وقذف) لمن خاطبها (ولو قال لزوجه بَارِزَانِيَّةٌ ، فقالت له) (زنت بك أو
 أنت أزنى مني فقاذف) لها (وكانية) في قذفه فتصدق بيمينها في عدم نية القذف (فلو قالت
 زنت وأنت أزنى مني فقرة) على نفسها بالزنا (وقاذفة) لزوجه فتحد للقذف والزنا (وقوله
 زنى فرجك أو ذَكَرَكَ) بفتح الكاف أو كسرهما (قذف ، والمذهب أن قوله) (زنت) (بدك
 وعينك ، و) (أن قوله) (لولده) (اللاحق به) (لست مني أو لست ابني كناية) (في قذف أمه ،
 فإن قصد القذف كان قاذفا وإلا فلا . وقيل إنه صريح) (و) (ان قوله) (لولده غيره لست ابن فلان
 صريح) (في قذف أم المخاطب ، وقيل إنه كناية) (إلا) (إذا قال ذلك) (لمنعي بِلِعَانٍ) فلا يكون
 صريحا في قذف أمه مادام لم يستلحقه الملاعن (ويحد قاذف محصن ، ويعزر غيره) وهو قاذف
 غيره (والمحصن) الذي يحد قاذفه (مكلف) ومنه السكران المتعدي (حر) فالرقيق ليس بمحصن
 (مسلم) خرج الكافر ، ومنه المرتد (عفيف عن وطء يحد به) بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ وطئا
 لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة (وتبطل العفة) التي اشترطناها (بوطء محرم يملكه) له
 كأخته وخالته (على المذهب) وقيل لا تبطل العفة به بناء على أنه لا يوجب الحد (لا) تبطل
 بوطء (زوجته في عِدَّةٍ شُبْهَةٍ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ بِلَا وَلِيٍّ) أو بلا شهود (في الأصح) ومقابله
 تبطل بما ذكر ، ولا تبطل العفة أيضا بوطء زوجته أو أمته في حيض أو إحرام أو صوم أو اعتكاف
 (ولو زنى مقذوف) قبل أن يحد قاذفه (سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد) أو سرق أو قتل
 (فلا) يسقط الحد عن قاذفه (ومن زنى) حال تكليفه (مرة ثم صلح) بأن تاب وحسن
 حاله (لم يعد محصنا) أبدا فلا يحد قاذفه ، وأما الصبي والمجنون إذا زنيا ثم كلا فلا تسقط حصانتهما
 (وحد القذف) وتعزيره كل منهما (يورث ويسقط) كل منهما (بغفو) عن جيعه من كل
 الورثة (والأصح أنه) أي حد القذف ، ومثله التعزير (يرثه) أي جيعه (أكل) فود من
 (الورثة) حتى الزوجين ، ومقابل الأصح يستثنى الزوجين (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم

فَالْبَاقِينَ كُلَّهُ .

[فصل] لَهُ قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشَيْعِ زِنَاهَا بِزَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ بِأَنَّ رَأْسَهَا فِي خَلْوَةٍ ، وَلَوْ أَنَّتِ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ إِذَا لَمْ يَطْلُ أَوْ وَلَدَتْهُ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةٍ حَرُمَ النَّفْيُ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ حَرُمَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا وَاحْتِمَلُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا جَرُمَ النَّفْيُ ، وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ .

[فصل] اللَّعَانُ قَوْلُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَبْنُ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّانَا ، فَإِنْ غَابَتْ سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا ،

فَالْبَاقِينَ) مِنْهُمْ (كُلُّهُ) أَيْ اسْتِغْنَاءُ جَمِيعِهِ ، وَمُقَابَلُهُ بِسُقْطِ جَمِيعِهِ .

[فصل] فِي قَذْفِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ (لَهُ) أَيْ الزَّوْجِ (قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمَ زِنَاهَا) أَيْ تَحْقِيقُهُ بِأَنَّ رَأْسَهَا تَزْنَى (أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشَيْعِ زِنَاهَا بِزَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ بِأَنَّ رَأْسَهَا فِي خَلْوَةٍ) أَوْ أَخْبَرَهُ مِنْ يَثْقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا . أَمَّا مَجْرَدُ الاسْتِفَاضَةِ أَوْ الْقَرِينَةِ فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَلَوْ أَنَّتِ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ) لِأَنَّهُ اسْتِلْحَاقٌ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَمَا يَحْرُمُ نَفْيُ مَنْ هُوَ مِنْهُ (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطْلُ) زَوْجَتَهُ أَصْلًا (أَوْ) وَطْئَهَا وَلَكِنْ (وَلَدَتْهُ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ ، أَوْ) لِدُونَ (فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ) مِنْهُ (فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطءِ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ (وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةٍ حَرُمَ النَّفْيُ) لِلْوَلَدِ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِرَبِيَّةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ (وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُ الْأَصَحِّ إِنْ رَأَى بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ قَرِينَةَ الزَّانَا الْمُبِيحَةَ لِلْقَذْفِ أَوْ تَبَيَّنَتْهُ وَمَضَى بَعْدَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَجِبَ النَّفْيُ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ ، فَالْعِبْرَةُ فِي حِسَابِ الْمُدَّةِ مِنْ رُؤْيَا قَرِينَةِ الزَّانَا لِأَمْنِ الْإِسْتِبْرَاءِ (وَلَوْ وَطِئَ) زَوْجَتَهُ (وَعَزَلَ) عَنْهَا بِأَنَّ نَزْعَ وَقْتِ الْإِزْزَالِ ثُمَّ أَتَتْهُ بَوْلَدٍ (حَرُمَ) نَفْيُهُ (عَلَى) الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا وَاحْتِمَلُ عَلَى السَّوَاءِ (كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا) بِأَنَّ لَمْ يَسْتَبْرَأْ بَعْدَ وَطْئِهِ (حَرُمَ النَّفْيُ ، وَكَذَا) يَحْرُمُ (الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ بِجُوزِ انْتِقَامِهَا مِنْهَا

[فصل] فِي كَيْفِيَةِ اللَّعَانِ (اللَّعَانُ قَوْلُهُ) أَيْ الزَّوْجِ (أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَبْنُ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ) أَيْ زَوْجَتَهُ إِذَا كَانَتْ حَاضِرَةً (مِنَ الزَّانَا) وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَسْمِيَّتِهَا (فَإِنْ غَابَتْ) عَنِ الْبَلَدِ أَوْ مَجْلِسِ اللَّعَانِ (سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) عَنْ غَيْرِهَا (وَالْخَامِسَةُ) مِنْ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا)

وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ فَقَالَ وَإِنْ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ أَوْ هَذَا الْوَلَدَ مِنْ زِنَا لَيْسَ مِنِّي . وَتَقُولُ هِيَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزِّنَا ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ ، وَلَوْ بَدَلَ لَفْظُ شَهَادَةٍ بِمُخْلَفٍ وَنَحْوِهِ أَوْ غَضَبٍ بِلَعْنٍ وَعَكْسُهُ أَوْ ذِكْرًا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي ، وَيُلْقَنُ كَلِمَاتِهِ ، وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ ، وَيُبْلَغُ عَنْ أُخْرَسٍ بِإِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ ، وَيَصِحُّ بِالْعَجْمِيَّةِ ، وَفِيمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجْهَهُ ، وَيُفْلَظُ بِزَمَانٍ ، وَهُوَ بَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ وَمَكَانٍ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ ، فِيمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَبَيْتِ الْمَدِينِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ ، وَغَيْرِهَا عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ ، وَحَائِضُ بَابِ الْمَسْجِدِ ، وَذِي فِي بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ ، وَكَذَا بَيْتُ نَارِ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَثَنِيٍّ ، وَتَجْمَعُ أَقْلُهُ أَوْ بَعَّةٌ ، وَالتَّغْلِيظَاتُ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَدُسْنٌ

فيقول الملاحن على لعنة الله الخ (وإن كان) ثم (ولد ينفيه) عنه (ذكره في الكلمات) الخمس (فقال : وإن الولد الذي ولدته) إن كان غائبا (أو هذا الولد) إن كان حاضرا (من زنا ليس مني ، وتقول هي) بعد تمام لعان الزوج (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيه ، ولو بدل لفظ شهادة بمخلف ونحوه أو غضب بلعن وعكسه أو ذكرا) أي اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح) ومقابلته يصح ، وقيل لا يصح أن يؤتى باللعن بدل الغضب ، ويصح عكسه (ويشترط فيه) أي اللعان (أمر القاضي) به ، ومثله المحكم حيث لا ولد (و) أمره بأن (يلقي كلماته) فيقول قل كذا (وأن يتأخر لعانها عن لعانه) ولا تشتط الموالة بينهما (ويلاعن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابية) لأنهما في حقه كالنطق ، فإن لم يكن له واحد منها لم يصح قذفه ولا لعانه (ويصح) اللعان (بالعجمية) مع معرفة العربية (وفيمن عرف العربية وجه) أنه لا يصح لعانه بغيرها (ويغلف بزمان وهو بعد عصر جمعة) فإن كان في غير يومها فبعد عصر يومه (ومكان ، وهو أشرف) مواضع (بلده فبمكة) أي فاللعان بها يكون (بين الركن والمقام) ويسمى الحطيم ، وأشرف مواضعها البيت وما يتبعه من الحجر ، ولكن لما صين عن ذلك جعل في الحطيم (و) اللعان في (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر الشريف (و) اللعان في (بيت المقدس عند الصخرة) في (غيرها عند منبر الجامع ، و) تلاعن (حائض بباب المسجد ، وذي في بيعة وكنيسة ، وكذا بيت نار مجوسى في الأصح) ومقابلته لا يلاعن فيه إذ ليس له حومة (لايت أصنام وثني) إذ ليس له حومة ، ودخوله معصية (و) يغلظ بحضور (جمع) من عدول بلد اللعان وصلواته (أقله أربعة ، والتغليظات سنة لا فرض على المذهب) وقيل إن التغليظ في المسكن فرض (ويسن)

لِقَاضِي وَعَظْمَاهَا ، وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ ، وَأَنْ يَتَلَاعَنَّا قَائِمَيْنِ ، وَشَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِحُّ
 طَلَاقُهُ ، وَلَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ وَطئه فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَاعَنَ ، وَلَوْ لَاعَنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا
 صَحَّ أَوْ أَصَرَ صَادَفَ يَبْنُونَةَ ، وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةٌ وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ، وَإِنْ أَكْذَبَ
 نَفْسَهُ ، وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ ، وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا ، وَاتِّفَاقُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ
 إِلَى نَفْيٍ مُمَكِّنٍ مِنْهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لَيْسَتْهُ أَشْهُرٌ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ فِي مَجْلِسِهِ ،
 أَوْ نَكَحَ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَلْحَقْهُ ، وَلَهُ نَفْيُهُ مَيْتًا ، وَالنَّفْيُ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْجَدِيدِ
 وَتُعَذَّرُ لِعَذْرٍ ، وَلَهُ نَفْيٌ سَحْلٍ وَاتِّظَارُ وَضْعِهِ ، وَمَنْ أَخَّرَ وَقَالَ جَهْلَتُ الْوِلَادَةَ صَدَقَ
 بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ظَانِبًا ، وَكَذَا الْحَاضِرُ فِي مَدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلَهُ فِيهَا ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ : مَتَّعْتَ
 بَوْلِكَ ، أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ تَعَذَّرَ نَفْيُهُ ، وَإِنْ قَالَ :

لِلْقَاضِي وَعَظْمَاهَا ، وَيُبَالِغُ (القاضى فى وعظهما) عند الخامسة (قبل شروعهما فيها فيقول للزوج
 اتق الله فى قولك على لعنة الله فانها موجبة ، وكذا للمرأة عند ذكر الغضب (و) يسق لهما (أن
 يتلاعننا قائمين ، و) الملاعن . (شرطه : زوج) فلا يصح لعان أجنبي ولو سيد أمة (يصح طلاقه)
 بأن يكون بالاعان عقلا مختارا (ولو ارتد بعد وطئه فقذف وأسلم فى العدة لاعن ، ولو لاعن) حال
 الردة (ثم أسلم فيها) أى العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه حال النكاح ، وكفره لا يمنع صحته
 (أَوْ أَصَرَ) على ردة إلى انتضاء العدة (صادف بينونة) لتبين انقطاع الزوجية بالردة ، فإن
 كان هناك ولد ونفاه باللعان صح ، وإلا تبينا فساد ، ولا يندفع بلعانه حصد القذف (ويتعلق
 بلعانه) أى الزوج (فرقة) . وهى فرقة فسخ ، وتحصل ظاهرا وباطنا (وحرمة مؤبدة) فلا
 يحل له بعد اللعان نكاحها ولا وطؤها بملك لو كانت أمة واشتراها (وإن أكذب نفسه) فلا
 يتمكن من عودها بخلاف النسب (وسقوط الحد عنه) أى حد قذف الملاعنة ، وكذا الزانى
 بها إن ذكره فى اللعان (و) يتعلق بلعانه أيضا (وجوب حد زناها) إن لم تلاعن (واتقاء نسب
 نفاه بلعانه) أى فيه (وإمما يحتاج إلى نفي) نسب ولد (يمكن) كونه (منه ، فإن تعذر)
 كون الولد منه (بأن ولدته لستة أشهر) فأقل (من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو)
 ولدته لأكثر من ذلك ولكن (طلق فى مجلسه) أى العقد (أونكح وهو بالمشرق وهى بالمغرب)
 ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما ، فى جميع هذه الصور (لم يلحقه) فلا حاجة لنفيه (وله نفيه)
 أى الولد (ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالموت (والنفي على الفور) بأن يأتى إلى القاضى ويقول إن
 الولد ليس منى بخلاف اللعان (فى الجديد) والقديم : فيه قولان يجوز إلى ثلاثة أيام أو متى شاء (ويعذر
 لعذره نفي جل وانتظار وضعه) لرجاء موته (ومن آخر) نفي نسب ولد (وقال جهلت الولادة
 صدق بيئته إن كان غائبا .) وكذا الحاضر فى مدة يمكن جهله فيها) بخلاف مالا يمكن ، كأن كانا
 فى دار واحدة ومضى زمن بعد الخفاء فيه (ولو قيل له متعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا
 فقال آمين أو نعم) من كل ما يتضمن إقرارا (تعذر نفيه) ولحقه الولد (وإن قال) فى جواب

حَرَّمَ اللَّهُ حَيْثَا أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا ، وَلَهُ اللَّعَانُ مَعَ إِمَّاكَانَ بَيْنَهُ بَرْنَاهَا ، وَلَمَّا لِدَفْعِ
حَدِّ الزَّوْنَا .

[فصل] لَهُ اللَّعَانُ لِنَفْسِي وَلِوَلَدِي وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَالَ النِّكَاحُ ، وَلِدَفْعِ
حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ ، وَلَا وَلَدَ ، وَلِتَعْزِيرِهِ ، لَا تَعْزِيرُ تَأْدِيبِ لِكُذْبِ كَقَذْفِ
طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ ، وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيْنَهُ بَرْنَاهَا أَوْ صَدَقَتْهُ وَلَا وَلَدَ أَوْ سَكَتَتْ
عَنْ طَلَبِ الْحَدِّ أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ فَلَا لِمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ
قَذَفَهَا بَرْنًا مُطْلَقًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَا عَنَ إِنْ كَانَ وَلَدَ يَلْحَقُهُ ، فَإِنْ أَضَافَ
إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ فَلَا لِمَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدَ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ لَكِنْ لَهُ
إِنْ شَاءَ قَذْفٌ وَيُلَاعِنُ ، وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِ تَوَمِينِ .

ذلك (جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا) يتعذر نفيه (وله) أى الزوج (اللعان مع إمكان
بينه بزناها ، و) يجوز (لها) اللعان (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها بلعانه .

[فصيل] فى المقصود الأصلى من اللعان ، وهو نفي النسب (له) أى الزوج (اللعان لنفي
ولد) ولو من وطء شبهة (وإن عفت عن الحد) أو أقام بينه بزناها (و) إن (زال النكاح)
بطلاق أو غيره (و) له اللعان أيضا (لدفع حد القذف) عنه (وإن زال النكاح ولا ولد)
دفعاً للحد والقسط عنه فلا يجوز له الترك (و) له اللعان (لدفع) تعزيره (أى تعزير القذف بأن
قذف زوجته الأمة أو النمية) لا تعزير تأديب لِكُذْبِ كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ (أى لا يمكن وطؤها
فلا يلacen لاسقاطه ، وإن بلغت وطالبته) (ولو عفت عن الحد أو أقام بينه بزناها أو صدقته ولا
ولد) ينفية (أو سكتت عن الحد ، أو جنت بعد قذفه) ولا ولد أيضا ينفية (فلا لعان فى الأصح)
لعدم الحاجة إليه ، ومقابله له اللعان فى ذلك لغرض الفرقة (ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها بَرْنًا مُطْلَقًا
أو مضاف إلى ما بعد النكاح لاعن إن كان ولد يلحقه) يريد نفيه ، فإن لم يكن ولد لم يلacen
ويحد (فإن أضاف) زناها (إلى ما قبل نكاحه) أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان إن لم يكن
ولد ، وكذا إن كان فى الأصح) لتقصيره بذكر التاريخ ، ومقابله له اللعان (لكن له إنشاء
قذف) مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح (ويلacen) لنفي الولد ، بل يلزمه ذلك إن علم أنه
ليس منه ، ويسقط عنه بلعانه حد القذف (ولا يصح نفي أحد تومين) لأن الله تعالى لم يجر
العادة بأن يجتمع فى الرحم ولهمان من ماء رجلين ، فإن نفي أحدهما لحقاه ، ولو نفاهما ثم استلحق
أحدهما لحقه الآخر .

كتاب العدد

عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرْبَانِ : الأولُ مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَوْ فُسْخٌ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ
وَلَدِهِ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيِّهِ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ ، لَا يَحْتَاطُ فِي الْجَدِيدِ ، وَعِدَّةُ حُرْقٍ
ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ . وَالْقَرَّةُ : الطَّهْرُ ، فَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ ،
أَوْ حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّعْنِ ، وَهَلْ يُحْسَبُ طَهْرٌ مِنْ
لَمْ تَحِضْ قَرَاءً ؟ قَوْلَانِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَرَّةَ انْتِقَالَ مِنْ طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ ، أَمْ طَهْرٌ يُخْتَوِشُ
بَدْمَيْنِ ، وَالثَّانِي أَظْهَرُ ، وَعِدَّةُ مُسْتَحَاضَةٍ بِأَقْرَائِهَا الْمُرْدُودَةِ إِلَيْهَا ، وَمُنْتَحَبَةٍ بِثَلَاثَةِ
أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ

كتاب العدد

جمع عدة ، وهي في الشرع اسم لعدة تترتب فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها ، أولتفجعهما على زوجها
أولتعبد (عدة النكاح ضربان : الأول متعلق بفُرْقَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَوْ فُسْخٌ) يعيب أو رضاع أولعان
وخرج بعدة النكاح المزدني بها فلا عدة عليها (وإنما تجب) العدة إذا حصلت الفُرْقَةُ (بعدوطه)
في نكاح صحيح أو فاسد أو في شبهة ، ولو من صبي . تهيأ للولادة (أو) بعد (استدخال منيه)
أي الزوج فلا بد أن يوجد الانزال والاستدخال في الزوجية (و) تجب العدة بذلك ، و (إن تيقن
براءة الرحم) كما في الصغير (لا يَحْتَاطُ) فلا تجب بها (في الجديد) وفي القديم تقام مقام الوطء
(وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) من الأقراء (والقرء) بالفتح والضم (الطهر)
فإن طلقت طاهراً (ربقي من زمن طهرها شيء) (انقضت) عدتها (بالطعن في حيضة ثالثة)
فإن لم يبق من زمن الطهر شيء : كأن علق الطلاق بأسر الطهر فتقصى عدتها بالطعن في الحيضة
الرابعة (أو) طلقت (حائضاً في رابعة) تنقضي ، ولا يحسب ما بقي من الحيض قرءاً (وفي
قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة أو الرابعة . يعلم أنه حيض (وهل يحسب طهر
من لم تحض) أصلاً ثم حاضت أثناء عدتها (قرءاً) أم لا ؟ (قولان : بناء على أن القرء انتقال من
طهر إلى حيض ، أم) هو (طهر محتوش) بفتح الواو : أي مكثف (بدمين) أي دمي حيض
أو حيض وقاس (والثاني) من البناءين (أطهر) فلا يحسب ما ذكر قرءاً (وعدة مستحاضة)
غير متحيرة (بأقرائها المردودة إليها) من العادة والتمييز والأقل (و) عدة (متحيرة) لم تحفظ
شهور دورها (بثلاثة أشهر في الحال) فإن بقي من الشهر الذي طلقت فيه أكثر من خمسة عشر
يوماً بعد قرءاً وتعدت بعده بهالين ، فإن بقي خمسة عشر يوماً فأقل لم تحسب تلك البقية فتبتدي
بعدة من الطلال ، فإن حفظت الأدوار فإنها تعد بثلاثة منها (وقيل) تعد المتحيرة بما ذكر

بَعْدَ الْيَأْسِ ، وَأُمُّ وَلَدٍ وَمُكَاتَبَةٍ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ يَفْرَهُنَّ ، وَإِنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعَةٍ
 كَمَلَتْ عِدَّةَ حُرِّهِ فِي الْأَطْهَرِ ، أَوْ بَيْنُونَةٍ فَأَتَمَّتْ فِي الْأَطْهَرِ ، وَحُرَّةٌ لَمْ تَحِيضْ أَوْ يَأْسَتْ
 بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هِلَالَانِ ، وَتُكْمَلُ لِلنَّكَسِرِ ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ
 حَاضَتْ فِيهَا وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ ، وَأَتَمَّتْ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي قَوْلِ شَهْرَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةِ ،
 وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعِلَّةٍ كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ تَصْبِرُ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَيَأْسَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ لَا
 لِعِلَّةٍ فَسَكَدَا فِي الْجَدِيدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَتَرَبَّصُ نِسَةَ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ
 تَعْتَدُ بِأَلَا شَهْرٍ ، فَعَلَى الْجَدِيدِ تَوَحَّضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ ،
 أَوْ بَعْدَهَا فَأَقُولُ : أَظْهَرُهَا إِنْ نُسِكَتْ فَلَا شَيْءَ إِلَّا فَلَا أَقْرَاءَ ، وَالْمُعْتَبَرُ يَأْبَى عَشِيرَتَهَا ،
 وَفِي قَوْلٍ : كُلُّ النِّسَاءِ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 [فِصْلٌ] عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي

(بعد اليأس) وسياق وقت سنه (و) عدة (أم ولد ومكاتبة ومن فيها رق) وهي من ذوات
 الأقراء (بقرهين ، وإن عتقت في عدة رجعة كملت عدة حرة في الأطهر) ومقابلته تتم عدة أمة
 (أو) عتقت في عدة (بينونة فأتمت في الأطهر) ومقابلته تتم عدة حرة ، ولو عتقت في عدة وفاة
 فانها تتم عدة الاماء (و) عدة (حرة لم تحض) أصلا (أو يئست) من الحيض (بثلاثة أشهر)
 بالأهلة ان انطبق الطلاق على أول الشهر كان علقه به (فان طالت في أثناء شهر فبعده هلالان
 وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع (فان حاضت فيها) أي الأشهر (وجبت الأقراء)
 فلا يحسب ماضى من الطهر قرا (و) عدة (أمة) وكل من فيها رق ولم تحض أو يئست (بشهر
 ونصف ، وفي قول شهران ، و) في (قول ثلاثة) ولو اتقلت الأمة للحيض فكاتتال الحرة فيما
 صرت (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها (لعلة كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فبعده
 بالأقراء (أو يئأس) أي تصل إلى سن اليأس ، وأقصاء اثنان وستون سنة (ف) تعبد (بالأشهر أو)
 انقطع دمها (لاهلة ، فكذا) تصبر حتى تحيض أو يئأس (في الجديد ، وفي القديم تتربص
 تسعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من القديم تتربص (أربع سنين) أكثر مدة الحمل ، وفي قول
 منه ستة أشهر أقل مدة الحمل (ثم تعد بالأشهر ، فعلى الجديد لوحاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت
 الأقراء) ويحسب ماضى قرا (أو بعدها) أي الأشهر (فأقول : أظهرها إن نسكت) بضم
 أوله (فلا شيء) يجب عليها وصح النكاح (وإلا) بأن لم تنكح (فالأقراء) واجبة في عدتها
 ومقابل الأطهر فنقل إلى الأقراء مطلقا ، وقيل لانتقل مطلقا (والمعتبر) في اليأس (يأس عشيرتها
 أي آثارها من الأبوين) (وفي قول) يأس (كل النساء . قلت : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)
 وأظهر الأقوال أنه اثنان وستون سنة :
 [فِصْلٌ] فِي الْعِدَّةِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ (عدة الحامل بوضعه) أي الحمل (بشرط نسبته إلى ذِي

العدة ولو احتمالا كمنفي يلعان وانفصال كله حتى ثاني نوء بين ، ومتى تحلل دون
ستة أشهر فتوءمان ، وتنقضي بميت ، لا علقه ، وبمضعة فيها صورة آدمي خفية
أخبر بها القوابل ، فإن لم يكن صورة وقلن : هي أصل آدمي انقضت على المذهب ،
ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه ، ولو ارتابت فيها لم
تنكح حتى تزول الرية ، أو بعدها وبمضعة فكاح استمر إلا أن تلد لدون ستة
أشهر من عقده ، أو بعدها قبل فكاح فلتصبر لتزول الرية ، فإن نكحت فالمذهب
عدم إبطاله في الحالك ، فإن علم مقتضيه أبطلناه ، ولو أبانها فولدت لأربع سنين لحقه ،
أو لأكثر فلا ، ولو طلق رجعيًا

العدة من زوج أو غيره (ولو احتمالا كمنفي بلعان) أما إذا لم يمكن نسبه إليه كصبي مات وامرأته
حامل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل (و) بشرط (انفصال كله) أي الجمل (حتى) انفصال
(ثاني نوء بين) ثنية نوء ، وهو كل واحد من ولدين مجتمعين في حمل واحد ، فلا تنقضي العدة
بوضع أولهما ، بل له الرجعة بعد وضعه (ومتى تحلل) بين وضعهما (دون ستة أشهر فتوءمان)
أي يسميان بذلك ، بخلاف ما إذا انحلت بينهما ستة أشهر فأكثر ، فالثاني حمل آخر (وتنقضي) العدة
(بميت) أي بوضعه (لا) بوضع (علقه) وهي : متى يستحيل في الرحم فيصير دماغها
(و) تنقضي (بمضعة) وهي العلقه التي صارت قطعة لحم إما بشرط أن يكون (فيها صورة آدمي
خفية أخبر بها القوابل) جمع قابلة ، وهي التي تلتقي المولود عند وضعه (فإن لم يكن) في المضعة
(صورة) لا ظاهرة ولا خفية (و) لكن (قلن : هي أصل آدمي انقضت على المذهب) فالشرط
أحد أمرين : إما وجود صورة ولو خفية ، أو قول القوابل : أنها أصل آدمي (ولو ظهر في) أثناء
(عدة أقراء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه) ولغا ما مضى (ولو ارتابت فيها) أي العدة :
أي لم يظهر لها الحمل ، ولكن شككت أنها حامل أم لا بسبب وجود حركة مثلا (لم تنكح) عند
تمامها (حتى تزول الرية) فإن نكحت فالتكاح باطل (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة
(و بعد نكاح) لآخر (استمر) نكاحها (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من عقده) فإنه يحكم
ببطلانه ، والولد للأول بخلاف ما لو ولدته لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من
الأول (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة (قبل نكاح) الآخر (فلتصبر) عن النكاح وجوبا
(لتزول الرية ، فإن نكحت) آخر قبل زوالها (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحال
فإن علم مقتضيه) أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر (أبطلناه) وإلا فلا بطله ، وقيل
في إبطاله قولان ، ولو راجعها بعد العدة وقد ارتابت في الحمل ، فإن ظهر حمل صحته الرجعة ، وإلا فلا
(ولو أبانها فولدت لأربع سنين) فأقل (لحقه) الولد (أو لأكثر) من أربع سنين (فلا)
يلحقه (ولو طلق رجعيًا) وقد أتت بولد ففيها ما تقدم في البائن ، وإنها تحالفها فيما ذكره بقوله

حُسِبَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ . وَفِي قَوْلٍ مِنَ انْصِرَامِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ قَوْلَتِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَنْكَحْ ، وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةٍ فَأَلْوَدُ لِلثَّانِي ، وَلَوْ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسْدَا قَوْلَتِ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَقِّهِ ، وَانْقَضَتْ بِوَسْمِهِ ثُمَّ تَعَتَّدَ لِلثَّانِي ، أَوْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الثَّانِي لِحَقِّهِ ، أَوْ مِنْهُمَا عَرَضَ عَلَى قَائِفٍ ، فَإِنْ أَلْحَقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَأَنَّهَا لِمَنْهُ فَقَطَّ .

[فصل] لَرِثَهَا عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ يَأْنِ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ جَاهِلًا أَوْ قَائِمًا فِي رَجْعِيَّةٍ تَدَاخَلْنَا فَتَبْتَدِي عِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ ، فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا خَلَا وَالْأُخْرَى أَقْرَاهُ تَدَاخَلْنَا فِي الْأَصَحِّ ، فَتَنْقُضِيَانِ بِوَضْعِهِ ، وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ فَلَا ،

(حُسِبَتِ الْمُدَّةُ) التي هي أربع سنين (من الطلاق ، وفي قول من انصرام) أي فراغ (العدة) وعلى القول الثاني إذا أنت بولدت لأكثر من أربع سنين من الطلاق ، ولكنه من انقضاء العدة أربع سنين فأقل يلحقه بخلافه على الأول ، وحيث حكم بلحق الولد فالمرأة معتدة إلى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها ، وعليه لها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر) من النكاح الثاني (فكأنها لم تنكح) وحكم الولد أنه إن وضعته لأربع سنين من إمكان العلق من الأول لحقه أولاً أكثر من يلحقه ، وحيث لحقه فنكاح الثاني باطل ، وإذا لم يلحقه فالنكاح صحيح (وإن كان لسته) من الأشهر فأكثر (فالولد للثاني) فيلحقه (ولو نكحت في العدة فاسدا) في الواقع لاني ظن الواطئ (فولدت للإمكان من الأول) دون الثاني (لحقه وانقضت بوضعه ثم تعتد) ثانيا (للثاني) لأن وطأ وطء شبهة (أو للإمكان من الثاني) دون الأول كأن أنت به لأكثر من أربع سنين من الطلاق (لحقه ، أو) للإمكان (منهما) عرض على قائف (وهو مسلم عدل مجرب) (فإن ألحقه بأحدهما فكألا مكان منه فقط) وإن لم يلحقه بواحد بأن اشتبه الحال عليه ، أو لم يكن قائف انتظر بلوغه واتسابه بنفسه .

[فصل] في تداخل عِدَّتَيِ الْمَرْأَةِ (لزمها عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ) واحد (بأن طلق ثم وطئ في عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ جَاهِلًا) فما إذا كان الطلاق بآثنا بأنها المطلقة بأن ظنها زوجته الأخرى (أو عالما في رجعية) بخلاف البائن إذا وطئها عالما فهو زان لآحرمة لوطئه (تداخلنا) أي العِدَّتَانِ (فتبتدي عِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ ، ويدخل فيها بقية عِدَّةِ الطَّلَاقِ) وتكون تلك البقية واقعة عن الجهتين ، فله الرجعة فيها للرجعية دون ما بعدها (فإن) لم تكن العِدَّتَانِ مِنْ جِنْسٍ بَأْنِ (كانت إِحْدَاهُمَا جَاهِلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاهُ) كأن طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع (تداخلنا في الأصح فتتقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) أي الوضع سواء كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل إن كان الحمل من الوطء) بأن طلقها خائلا ثم وطئها فأحبها (فلا)

أَوْ إِشْخَصِينَ بِأَنْ كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَوُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَوْ فَكَّاحٍ فَاسِدٍ أَوْ كَانَتْ زَوْجَةً مُعْتَدَّةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِقَتْ فَلَا تَدْخُلُ ، فَإِنْ كَانَ حُلٌّ قَدِّمَتْ عِدَّتُهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ أَتَمَّتْ عِدَّتُهُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرَى ، وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ فَإِذَا رَاجَعَ انْقَضَتْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ، وَلَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا ، وَإِنْ سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ قَدِّمَتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ ، وَقِيلَ الشُّبْهَةُ .

[فصل] عَاشِرُهَا كَزَوْجٍ بِلَا وَطءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهِ أَوْ أَشْهَرٍ فَأَوْجُهُ : أَحْصَاهَا إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا رَجْعَةٌ بَعْدَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهَرِ . قُلْتُ : وَيَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ عَاشِرُهَا أَجْنَبِيٌّ انْقَضَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ نَكَحَ مُعْتَدَّةً بِظَنِّ الصَّحَّةِ وَوُطِئَ انْقَطَعَتْ مِنْ حَيْثُ وَطِئَ ، وَفِي

يرجع قبل وضعه بناء على أن عدة الطلاق انقطعت بالوطء ، ومقابل الأصح أنهما لا يقتدرا إخلال (أو) لزوما عدتان (لشخصين بأن كانت في عدة زوج أو) في عدة وطء (شبهة فوطئت بشبهة) من آخر (أو) وطئت في (نكاح فاسد ، أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت) بعد وطء الشبهة (فلا تداخل ، فإن كان حل قدمت عدته) سواء تقدم سببه أم تأخر ، فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحل بوضعه ثم تعدد الشبهة بالأقراء بعد نفاسها ، وله الرجعة قبل الوضع وإن كان الحل من وطء الشبهة أتمت بقية عدة الطلاق أو استأنفتها بعد الوضع ، وله رجعتها في تلك البقية ولو في النفاس (وإلا) أي وإن لم يكن حل (فإن سبق الطلاق أتمت عدته ثم استأنفت الأخرى) وهي عدة وطء الشبهة (وله) أي المطلق (الرجعة في عدته) إن كان الطلاق رجعيا وتجديد النكاح إن كان بائنا (فإذا راجع) أو جدد (انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ، ولا يستمتع بها) الزوج بوطء ولا غيره (حتى تقضيها ، وإن سبقت الشبهة) بأن وطئت بشبهة ثم طلقت (قدمت عدة الطلاق) في الأصح (وقيل) قدمت عدة (الشبهة) ثم تعددت عن الطلاق

[فصل] فِي مَعَاشِرَةِ الْمُطَلَّقِ الْمُعْتَدَةِ (عَاشِرُهَا كَزَوْجٍ) بِحُلَّةٍ وَنَوْمٍ وَلَوْ فِي اللَّيْلِ (بِلَا وَطءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهِ أَوْ أَشْهَرٍ فَأَوْجُهُ : أَحْصَاهَا إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ) عِدَّتُهَا بِمَا ذَكَرَ ، وَلَا يُؤْثِرُ فِيهَا تِلْكَ الْمَعَاشِرَةُ (وإلا) بِأَنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً (فلا) تنقضي عدتها ، وإن طالت المدة (ولا رجعة بعد الأقراء والأشهر) وإن لم تنقض بها العدة (قلت : ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة) وأما إذا وطئها ، فإن كانت بائنا فلا يمنع الوطء انقضاء العدة ، وإن كانت رجعية امتنع المضى في العدة مادام يطؤها (ولو عاشرها أجنبى) بلاوطء (انقضت) عدتها مع معاشرتة (واقعة أعلم) فإن وطئها بلا شبهة فهو زان ، أو بها فهو موجب للعدة (ولو نكح معتددة بظن الصحة) لنكاحها (ووطئ انقطعت) عدتها (من حين وطئ) بخلاف ما إذا لم يطأ فإن العدة لا تنقطع (وفي

قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ مِنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ رَاجِعَ حَائِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبْنِي
 إِنْ لَمْ يَطَّأ ، أَوْ حَائِلًا قَبْلَ الْوَضْعِ . فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ
 يَطَّأ بَعْدَ الْوَضْعِ فَلَا عِدَّةَ ، وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ، ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ
 وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ .

[فصل] عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ لَوَفَاةٍ وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ
 بِلَيَالِيهَا ، وَأَمَةُ خِصْفُهَا ، وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ إِلَى وَفَاةٍ ، أَوْ بَائِنٍ فَلَا ، وَحَامِلٍ
 بِوَضْعِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ، فَلَوْ مَاتَ . صَبِيٌّ عَنْ حَامِلٍ قَبْلَ الْأَشْهُرِ ، وَكَذَا تَمْسُوحٌ إِذَا
 لَا يَلْحَقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَلْحَقُ بِجَبُوبَا بَقِيَ أَنْثِيَاءُ فَتَعْتَدُ بِهِ ، وَكَذَا مَسْئُولٌ بَقِيَ
 ذَكَرُهُ يَهِي عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ وَمَاتَ قَبْلَ تَبْيَانِ أَوْ تَعْيِينِ
 فَإِنْ كَانَ لَمْ يَطَّأ اعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ ، وَهُمَا ذَوَاتَا

قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ مِنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ رَاجِعَ حَائِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ (عِدَّةُ فِي الْجَدِيدِ) (وَفِي الْقَدِيمِ)
 لَا تَسْتَأْنَفُ ، بَلْ (تَبْنِي إِنْ لَمْ يَطَّأ) بَعْدَ الرَّجْعَةِ (أَوْ) رَاجِعَ (حَامِلًا) ثُمَّ طَلَّقَهَا (فَبِالْوَضْعِ) تَنْقُضِي
 عِدَّتَهَا ، وَطَنَهَا بَعْدَ رَجْعَتِهَا أَمْ لَا (فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَطَّأ بَعْدَ الْوَضْعِ) وَكَذَا
 قَبْلَهُ (فَلَا عِدَّةَ) عَلَيْهَا فَتَنِي الْوَطْءُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَشْرُوطٌ بِمَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَهُ ، فَلَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ بَعْدَ
 الْوَضْعِ لَوْ فِي بَشْرَةِ هَذَا الْقَوْلِ (وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ) عِدَّةُ
 (وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ) مِنْ عِدَّتِهَا السَّابِقَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطَّأ وَطَلَّقَ فَانْهَى تَبْنِي عَلَى الْعِدَّةِ ، وَاعْتَرَضَ
 قَوْلُهُ : وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عِدَّةُ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالْوَطْءِ حَتَّى تَدْخُلَ فِي غَيْرِهَا .

[فصل] فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَالْمَقْعُودِ (عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ لَوَفَاةٍ ، وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ) أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً
 (أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا) وَتَعْتَبَرُ الْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ وَيَكْمَلُ الْمُنْكَسِرُ بِالْعَدَدِ ، وَلَا يَتَعْتَبَرُ هُنَا
 الْوَطْءُ ، بِخِلَافِ فِرْقَةِ الْحِلْيَةِ (وَ) عِدَّةُ (أَمَةٍ نَفْسِهَا) ، وَهُوَ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ (وَإِنْ مَاتَ عَنْ
 رَجْعَةٍ انْتَقَلَتْ إِلَى) عِدَّةِ (وَفَاةٍ ، أَوْ) مَاتَ عَنْ (بَائِنٍ فَلَا) نَتَقَلُّ لِعِدَّةِ وَفَاةٍ ، وَلَهَا النِّفْقَةُ إِنْ
 كَانَتْ حَامِلًا (وَ) عِدَّةُ وَفَاةٍ عَنْ (حَامِلٍ بِوَضْعِهِ) أَيْ الْجُلْ (بِشَرْطِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ انْفِصَالُ كُلِّ
 حَتَّى ثَلَاثِي تَوَهْمَيْنِ (فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ) لَا يُولَدُ لِمَتْلَهُ (عَنْ حَامِلٍ قَبْلَ الْأَشْهُرِ) فَتَعْتَدُ ، لَا بِالْوَضْعِ (وَكَذَا
 تَمْسُوحٌ) وَهُوَ الْمَقْطُوعُ ذَكَرُهُ وَأَنْثِيَاءُ (إِذَا لَا يَلْحَقُهُ) وَلَدٌ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَلْحَقُهُ
 (وَيَلْحَقُ) الْوَلَدُ (بِجَبُوبَا) وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ جَمِيعُ ذَكَرِهِ ، وَ (بَقِيَ أَنْثِيَاءُ فَتَعْتَدُ) زَوْجَتَهُ
 لَوَفَاةٍ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا (بِهِ) أَيْ الْوَضْعِ (وَكَذَا مَسْئُولٌ) خَصِينَتُهُ (وَ) بَقِيَ ذَكَرُهُ (بِهِ) يَلْحَقُهُ
 الْوَلَدُ فَتَنْقُضِي بَوْضِعَهُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا يَلْحَقُهُ (وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ)
 مَعِينَةً أَوْ مَبْهَمَةً (وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانِ) لِلْمَعِينَةِ (أَوْ تَعْيِينِ) لِلْمَبْهَمَةِ (فَإِنْ كَانَ) قَبْلَ مَوْتِهِ (لَمْ يَطَّأ)
 وَاحِدَةً مِنْهُمَا (اعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ) بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ (وَكَذَا إِنْ وَطِئَ) كَلَامُهُمَا (وَهُمَا ذَوَاتَا

أَشْهُرُ أَوْ أَقْرَاءَ ، وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ فَإِنْ كَانَ بَائِنًا اعْتَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِالْأَكْثَرِ
 مِنْ عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ وَثَلَاثَةٍ مِنْ أَقْرَائِهَا ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ مِنَ الْمَوْتِ ، وَالْأَقْرَاءُ مِنَ الطَّلَاقِ ،
 وَمَنْ غَابَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ نِكَاحٌ حَتَّى يُتَبَيَّنَ مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ ، وَفِي
 الْقَدِيمِ تَرْبُصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ لَوَفَاةٍ وَتَنْكِحُ ، فَلَوْ حَكَمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقَضَ
 عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ التَّرْبُصِ وَالْعِدَّةِ فَبَانَ مَيْتًا صَحَّ عَلَى الْجَدِيدِ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى مُعْتَدَةِ وَفَاةٍ ، لَارْجَعِيَّةٍ ، وَيُسْتَحَبُّ لِبَائِنٍ ، وَفِي قَوْلٍ
 يَجِبُ ، وَهُوَ تَرْكُ لِبَسِ مَصْبُوغٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ ، وَقِيلَ يَحِلُّ مَا صَبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ
 نُسِجَ ، وَيُبَاحُ غَيْرُ مَصْبُوغٍ مِنْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكَتَانٍ ، وَكَذَا إِبْرَيْسَمٌ فِي الْأَصَحِّ ،
 وَمَصْبُوغٌ لَا يَقْصِدُ لَزِينَةً ، وَيَحْرُمُ حَتَّى ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، وَكَذَا لَوْلُؤُ فِي الْأَصَحِّ ، وَطِيبٌ
 فِي بَدَنِ وَثَوْبٍ وَطَعَامٍ وَكَعْلٍ ،

أشهر) في طلاق بائن أو رجعي (أو) هنا ذواتا (أقراء والطلاق رجعي) فتعد كل منهما عدة
 وفاة احتياطاً (فإن كان) الطلاق في ذواتي الأقراء (بائناً اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من
 عدة وفاة وثلاثة من أقرائها) احتياطاً (وعدة الوفاة من الموت ، والأقراء من الطلاق) فلو مضى
 قرء أو قرآن قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة ، ومن قرء أو قرء (ومن غاب) عن
 زوجته (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتبين موته أو طلاقه) أو تمضي مدة
 يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها (وفي القديم تربص) أي تنتظر (أربع سنين ثم تعتد لوفاة
 وتنكح) غيره (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) ومقابله
 لا ينقض (ولو نكحت) زوجة المفقود (بعد التربص والعدة فبان) الزوج (ميتاً صح) (نكاحها
 على الجديد في الأصح) اعتباراً بما نفس الأمر ، ومقابله لا يصح ، أما إذا بان الزوج
 حياً بعد أن نكحت فالزوج الأول باق على زوجته لكن لا يطؤها حتى تعتد من الثاني (ويجب
 الاحداد على معتدة وفاة لارجعية) فلا يجب عليها الاحداد (ويستحب) الاحداد (لبائِن)
 بجمع أو غيره (وفي قول يجب) الاحداد عليها (وهو) أي الاحداد ، ويقال فيه الحداد (ترك
 لبس مصبوغ لزيئة) كالأحر والأصفر والأخضر والأزرق الصافين (وإن خشن) المصبوغ
 (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج ، ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان) وإن كان
 نفيساً (وكذا) يباح (إبريسم) أي حرير لم يصبغ (في الأصح) ومقابله يحرم (و) يباح
 (مصبوغ لا يقصد لزيئة) كالأسود وكذا الأخضر والأزرق المشبان (ويحرم حلى ذهب وفضة)
 ولو صغيراً كالخاتم ، وكذا يحرم الطراز على الثوب إن كبر ، وكذا إن صغر إن ركب على الثوب ،
 ويجوز لها لبس الحلى لئلا بكرامة لغير حاجة (وكذا) يحرم عليها (لؤلؤ في الأصح) ومقابله
 احتمال الإمام بعدم الحرمة (و) يحرم عليها (طيب في بدن وثوب و) في (طعام وكحل ، و) يحرم

وَاسْتِحَالَ بِإِيمِدٍ إِلَّا جَلَاءَ كَرَمَيْهِ ، وَاسْتَفِيدَ آجٌ ، وَدُمَامٌ ، وَخَضَابٌ حِنَاءٌ ، وَنَحْوُهُ ،
وَيَحِلُّ تَجْمِيلُ فِرَاشٍ وَأَثَابٍ ، وَتَنْظِيفُ بَيْتٍ نَحْوِ رَأْسٍ وَقَلَمٍ وَإِزَالَةُ وَسَخٍ . قُلْتُ :
وَيَحِلُّ امْتِشَاطُ وَنَحَامٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ ، وَلَوْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادَ عَصَتْ وَانْقَضَتْ
الْعِدَّةُ : كَمَا لَوْ فَارَقَتِ الْمَسْكَنَ ، وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ الدُّعَى كَانَتْ مُنْقَضَةً ، وَلَهَا إِحْدَادٌ
عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَحْرُمُ الزَّيَادَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] نَجِبٌ سُكْنَى لِعَتْدَةٍ طَلَاقٍ وَلَوْ بَائِنٍ ، إِلَّا نَاشِئَةً ، وَلِعَتْدَةٍ وَفَاةٍ فِي
الْأَظْهَرِ ، وَفَسَخٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتُسْكَنُ فِي مَسْكَنِ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ ، وَلَيْسَ لِزَوْجٍ
وَعُيُوبُهُ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ . قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٌ

عليها (اكتحال بآئمه) وهو : حجر يتخذ منه الكحل الأسود ، ويسمى الأصهباني ، وأما
الاكتحال بالأبيض فيجوز ، وبالأصفر لا يجوز (إلا) الاكتحال بآئمه أو صبر (حاجة كرم)
فيجوز ليل ، وكذا نهرا إن احتاجته (و) يحرم عليها (اسفداج) وهو ما يتخذ من رصاص
يطلق به الوجه ليبيضه (ودمام) بضم الدال ، وهو الحرة التي يورد بها الوجه (وخضاب حناء
ونحوه) كزعفران ، ويحرم ذلك فيما يظهر من البدن ، لافبا تحت الثياب (ويحل) لها (تجميل
قراش) وهو ما ترقد أو تقعد عليه (وأثاب) وهو أمتعة البيت (وتنظيف بغسل نحو رأس وقلم)
لأظفار واستعداد وتنف شعر إبط (وإزالة وسخ . قلت : ويحل امتشاط وحام إن لم يكن) فيه
(خروج محرم) وإلا فلا يحل (ولو تركت الاحداد عصت) إن علمت حرمة الترك (وانقضت
العدة كما لو فارقت المسكن) الذي يجب عليها ملازمته فانها تعصى وتنقض عتدها (ولو بلغت
الوفاة بعد المدة كانت منقضية ، ولها) أي المرأة (إحداد على غير زوج) من قريب أو ما يحزن
لفراقه (ثلاثة أيام) وتحرم الزيادة عليها بقصد الاحداد (والله أعلم) وأما الرجل فلا يجوز له
الاحداد على أحد : لا ثلاثة أيام ولا أقل .

[فصل] في سكنى المعتدة وملازمتها مسكن فراقها (نجب سكنى لمعتدة طلاق ، ولو) كانت
لطلاق (بائن) بخلع أو ثلاث ، حاملا كانت أو حائلا ، ولفظ بائن يجوز فيه الرفع خبرا مبتدأ محذوف
والنصب خبرا لكان المحذوفة مع اسمها ، والجر صفة لطلاق محذوف كما قدرته حيث وجد بصط
المصنف مجرورا (إلا ناشئة) بأن طلقت حال نشوزها فلا سكنى لها ، وكذا لو نشزت في أثناء
العدة ، فان عادت إلى الطاعة عادت سكنها (و) نجب السكنى (لمعتدة وفاة في الأظهر) ومقابلها
لا سكنى لها كما لا نفقة لها (و) نجب أيضا لمعتدة (فسخ) بيب أو ردة (على المذهب) وقيل
هي كعتدة وفاة ففيها القولان (و) إذا وجبت فانما (تسكن في مسكن) للزوج (كانت فيه عند
الفرقة) بموت أو غيره (وليس لزوج وغيره إخراجها ، ولا لها خروج) منه ، وإن رضى الزوج
إلا لفسد كما قال (قلت : ولها الخروج في عدة وفاة ، وكذا بائن) وكذا كل من لا نفقة لها

فِي النَّهَارِ لِشِرَاءِ طَعَامِهِ وَبَعْزَلٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا لِيَلَا إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِعَزْلِ وَحْدَيْهِ وَنَحْوِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ، وَتَنْتَقِلَ مِنَ الْمَسْكَنِ يَخُوفُ مِنْ هُدْمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ تَأْذَنَ بِالْجِيرَانِ ، أَوْ هُمْ يَأْذِي شَدِيدًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ ، أَوْ بِشَرْطِ إِذْنِ قَبْلِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا لَوْ أَذِنَ لَهَا ثُمَّ وَجَبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَلَوْ أَذِنَ فِي الْإِنتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسْكَنِ ، أَوْ فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ وَالنُّصَى ، فَإِنْ مَضَتْ أَقَامَتْ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ لِنَقْدِ الْبَقِيَّةِ فِي الْمَسْكَنِ ، وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ فَطَلَّقَ وَقَالَ مَا أَذِنْتُ فِي الْخُرُوجِ صُدِّقَ بِبَيْعِنِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ : تَمَلَّكْتَنِي فَقَالَ : بَلْ أَذِنْتُ لِحَاجَةٍ صُدِّقَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْزِلُ بَدْوِيَّةٍ وَبَيْتُهَا مِنْ شَعْرِ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَسْكَنِ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ ،

فلها الخروج (في النهار لشراء طعام ، و) بيع (غزل ونحوه ، وكذا) لها الخروج (لإلا إلى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع) ، أي ماجرت به العادة (وتبيت في بيتها ، وتنتقل المعتدة (من المسكن) الذي كانت فيه عند الفترقة (لخوف من هدم أو غرق) على ملها أو ولها (أو) خوف (على نفسها) تلفاً أو فاحشة (أو تأذت بالجيران ، أو) تأذى بها (هم) أذى شديداً ، والله أعلم) وأما الأذى غير الشديد فلا تنتقل له (ولو انتقلت إلى مسكن بإذن الزوج فوجبت العدة) في أثناء الطريق (قبل وصولها إليه اعتدت فيه على النص) وقيل تعتد في الأول (أو) كان انتقالها من الأول (بغير إذن) من الزوج (ففي الأول) تعتد (وكذا) تعتد في الأول (لو إذن) لها في الانتقال (ثم وجبت قبل الخروج) منه (ولو إذن) لها (في الانتقال إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر (أو) إذن لها (في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع) إلى الأول (والمضى) في السفر (فإن مضت) لمقصدها (أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة ، وإن زادت على مدة المسافرين (ثم يجب) عليها (الرجوع لتعتد البقية) من العدة (في المسكن) الذي فارقت . أما لو سافرت لنزهة أو زيارة أو سافر بها هو لحاجته فلا تزيد على إقامة مدة المسافرين (ولو خرجت إلى غير الدار المألوفة) لها بالمسكن (فطلق وقال : ما أذنت في الخروج) وقالت هي أذنت (صدق بيمينه) فيجب عليها الرجوع حالاً وإن وافقها لم يجب حالاً (ولو قالت تملكتني) أي أذنت لي في النقلة إلى هذا الموضع فأعتدت فيه (فقال : بل أذنت لحاجة) فارجعي فاعتدي في الأول (صدق) بيمينه (على المذهب) وقيل صدق هي بيمينها (ومنزل بدوية وبيتها من) نحو (شعر) كصوف (كمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ) في لزوم ملازمته ، ولو ارتحل إلى ارتحل معهم (وإذا كان المسكن له ويليق بها تعين) إقامة بها به

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكَمُسْتَأْجِرٍ ، وَقِيلَ بَاطِلٌ ، أَوْ مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ نُقِلَتْ ، وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ ، أَوْ لَهَا اسْتَمَرَّتْ وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ ، فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا ، أَوْ خَسِيسًا فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ ، وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا مُسَبَّرٌ ذَكَرَهُ ، أَوْ لَهُ أُنْثَى ، أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَعْجَنِيَّةٌ جَارَةٌ ، وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ فَسَكَنَهَا أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى الْآخَرَى فَإِنَّ التَّحَدُّثَ الْمُرَافِقَ كَطَبْخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ تَمَرُّهُ إِسْدَادًا لَهَا قَلَى الْآخَرَى ، وَسَقِلَ وَعُلِقَ كَدَارٌ وَحُجْرَةٌ .

بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

يَجِبُ إِسْبَاطُ بَيِّنَاتٍ : أَحَدُهُمَا مِلْكُ أُمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ ،

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ بِغَيْرِ عَذْرِ (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكَمُسْتَأْجِرٍ) أَى كَيْفِهِ ، وَصَرَحَ صَحَّتْ (وَقِيلَ) بَيْعُ مَسْكَنِهَا (بَاطِلٌ) وَأَمَّا عِدَّةُ الْحُلِّ وَالْأَقْرَاءِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فِيهَا لِلْجَهْلِ بِالْمَدَّةِ (أَوْ) كَانَ (مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ) الْمُنْزِلُ (نُقِلَتْ) إِلَى أَقْرَبِ مَا يَوْجَدُ (وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ) وَلَمْ يَرْضَ مَالِكُهُ بِتَجْدِيدِ أَجْرَةِ مَنْزِلٍ تَنْقَلُ مِنْهُ (أَوْ) كَانَ الْمَنْزِلُ مِلْكًا (لَهَا اسْتَمَرَّتْ) فِيهِ (وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ) مِنَ الْمَطْلُوقِ ، وَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ الْإِنْتِقَالَ مِنْهُ (فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ) أَى الزَّوْجُ (النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا) قَرِيبٌ مِنَ الْمَسْكَنِ الْأَوَّلِ (أَوْ) كَانَ (خَسِيسًا) لَا يَلِيقُ بِهَا (فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ) مِنْ اسْتِمْرَارِهَا فِيهِ (وَلَيْسَ لَهُ) أَى الزَّوْجُ (مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا) فِي الدَّارِ الَّتِي تَعْتَدُ فِيهَا (فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا) وَلَوْ بِرِضَاعٍ (يَمِيزُ) وَلَوْ بِغَيْرِ بَالِغٍ (ذَكَرَ) لَيْسَ بِقَبِيدٍ ، بَلِ الْأُنْثَى إِذَا كَانَتْ قَعَّةً كَأَخْتِهَا كَذَلِكَ (أَوْ) مُحْرَمٌ (لَهُ أُنْثَى أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَعْجَنِيَّةٌ جَارَةٌ) مَا ذَكَرَ لَكِنْ مَعَ السَّكَوَاهِ وَيَعْتَبَرُ فِي الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ أَنْ يَكُونَا تَقْنِينَ ، وَفِي الْمُحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا (وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ) وَهِيَ كُلُّ بِنَاءٍ مَحْصُوطٍ (فَسَكَنَهَا أَحَدُهُمَا ، وَالْآخَرُ الْآخَرَى ، فَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمُرَافِقُ كَطَبْخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ) حَذَرًا مِنَ الْخَلَاةِ (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ تَتَّحِدْ (فَلَا) يَشْتَرُطُ مُحْرَمٌ (وَيَنْبَغِي) أَى يَشْتَرُطُ (أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا) أَى الزَّوْجَيْنِ (مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ تَمَرُّهُ إِسْدَادًا لَهَا) أَى الْحُجْرَتَيْنِ (عَلَى الْآخَرَى ، وَسَقِلَ وَعُلِقَ كَدَارٌ وَحُجْرَةٌ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْعَاوُ .

بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

هُوَ بِالْمَدَّةِ : طَلَبُ الْبَرَاءَةِ . وَشَرْعًا تَرَبُّصُ الْأَمَةِ مَدَّةً بِسَبَبِ مِلْكِ الْعَيْنِ حَدِّثُوا أَوْ رَوَالًا لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ أَوْ لِلتَّعَدُّ (يَجِبُ إِسْبَاطُ بَيِّنَاتٍ : أَحَدُهُمَا مِلْكُ أُمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ) أَى عَدَدُ

أَوْ رَدَّ بَيْعٍ أَوْ تَحَالَفٍ أَوْ إِقَالَةٍ ، وَسَوَاءٌ يَكُونُ ، وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ
وَمُنْتَقِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرُهَا ، وَيَجِبُ فِي مَكَاتِبَةٍ عَجَزَتْ وَكَذَا مُرْتَدَّةً فِي الْأَصَحِّ ،
لَا مَنْ خَلَتْ مِنْ صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ ، وَفِي الْإِحْرَامِ وَجْهٌ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ
اسْتَحَبَّ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَوْ مَلَكَ مُرَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَةً لَمْ يَجِبْ ، فَإِنْ زَالَ وَجَبَ فِي
الْأَظْهَرِ . الثَّانِي : زَوَالُ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعَتَقٍ أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ ،
وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءِهَا عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ :
وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةً مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ وَتَتَزَوَّجُ فِي الْحَالِ إِذَا لَا تَشْبَهُ مَسْكُوحَةً ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ الْمَاءَانِ ،
وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِإِلَا اسْتِبْرَاءِهَا فِي الْأَصَحِّ ،

قسمة عنه (أورد بيب أو تحالف أو إقالة) فلا فرق بين المالك القهري والاختياري (وسواء
بكر ، ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهلة من صبي وامرأة وغيرها) أي المذكورات من صغيرة
وآيسة (ويجب) الاستبراء (في مكاتبة عجزت) بضم أوله وتشديد ثانيه : أي عجزها السيد عند
عجزها عن النجوم (وكذا) أمة (مرتدة) عادت إلى الإسلام فانه يجب استبرأؤها (في الأصح)
ومقابلها ليجب (لأن خلت من صوم واعتكاف وإحرام) بعد حرمانها على السيد فلا يجب
استبرأؤها (وفي الإحرام وجهه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة (ولواشترى زوجته
استحب) له استبرأؤها ليميز ولد المالك من ولد النكاح (وقيل يجب) الاستبراء لتجدد المالك
(ولو ملك مملوكة أو معتدة) من زوج أو غيره (لم يجب) استبرأؤها حالا (فإن زالا) أي
أي الزوجة والمعدة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) ومقابلها لا يجب اكتفاء بالعدة (الثاني
زوال راس عن أمة موطوءة) يملك يمين (أو مستولدة بعق) منجز (أو موت السيد) عنها
فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها . وأما من لم توطأ فلا استبراء بعقها ومن وطئت ولم يعقها
سيدها ومات عنها فانها تنقل للوارث ، ويجب عليه استبرأؤها (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة
ثم أعتقها) سيدها (أو مات) عنها (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) ولا يكتفى ماضى
ومقابلها لا يجب (قلت : ولو استبرأ أمة موطوءة فأعتقها) وأما إذا مات عنها فانها تنقل للوارث
فينجب الاستبراء ، نعم يجوز للوارث تزويجها للغير بلا استبراء (لم يجب) عليها استبراء (وتزوج في
الحال إذا تشبه مسكوحة ، والله أعلم) إذ المسكوحة لو أعتدت قبل أن تطلق ، ثم طلق لا بد أن تعتد
لأنه لا يزول فراشها إلا بالطلاق بخلاف الأمة يزول فراشها بالاستبراء حتى لو أمت بولدها بسة أشهر
لم يلحقه (ويحرم تزويج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل استبراء لتلاخبط الماءان ،
ولو أعتق مستولدة فلها نكاحها بلا استبراء في الأصح) ومقابلها : لا ، لأن الاحتاق يقتضي الاستبراء

وَلَوْ أَهْتَقَهَا أَوْ مَاتَ، وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ، وَهُوَ يَقْرَأُ، وَهُوَ حَيْضَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْجَدِيدِ،
وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشَهْرٍ، وَفِي قَوْلٍ بِثَلَاثَةِ، وَحَامِلٌ مَسِيَّةٌ أَوْ زَالَ عَنْهَا فِرَاشُ سَيِّدٍ يَوْضَعُهُ،
وَإِنْ مَلَكَتْ بِشِرَاءٍ فَقَدْ سَبَقَ أَنْ لَا اسْتِبْرَاءَ فِي الْحَالِ. قُلْتُ: يَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ
بِوَضْعِ تَحْمِلِ زَنًا فِي الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ مَضَى زَمَنُ اسْتِبْرَاءٍ بَعْدَ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ
حَسِبَ إِنْ مَلَكَ رِبَازٍ وَكَذَا شِرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ، لَا هَيْبَةَ، وَلَوْ اشْتَرَى بِحُوسِيَّةٍ فَحَاضَتْ
ثُمَّ أَسْلَمَتْ لَمْ يَكُنْ، وَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ إِلَّا مَسِيَّةً فَيَحِلُّ غَيْرُ طَهٍّ، وَقِيلَ
لَا، وَإِذَا قَالَتْ: حِضْتُ صَدَقْتُ، وَلَوْ مَنَعَتِ السَّيِّدَ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِشَأْنِ الْاسْتِبْرَاءِ
صَدَقَ، وَلَا تَصِيرُ أُمَةٌ فِرَاشًا إِلَّا بِوَطءٍ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ لِحَقِّهِ، وَلَوْ
أَقْرَبَ بِوَطءٍ وَنَفَى الْوَلَدَ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءَهُ لَمْ

(ولو أعتقها أو مات) عنها (وهي مزوجة) أو معتدة (فلا استبراء) يجب عليها (وهو) أي
الاستبراء في ذات الأقراء يحصل (بقراء وهو حيضة كاملة) بعد انتقال الملك إليه (في الجديد)
فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في أنثائها، وفي تقديم أنه الطهر (وذات أشهر) من صغيرة
وأيسة يحصل الاستبراء (بشهر، وفي قول) يحصل (بثلاثة) من الأشهر (وحامل مسية) وهي
التي ملكت بالنسبة لبالشراء (أو) أمة حامل (زال عنها فراش سيد) بعته أو موته يحصل
استبراؤها (بوضعه) أي الحال (وان ملكت) حامل (بشراء) وهي في نكاح أو عدة
(فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما فلا يكون الاستبراء فيها بالوضع، بل
بعده، أو لا يجب أصلاً (قلت: يحصل الاستبراء بوضع جميل زنا) إن لم يمض قبل
وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر، والا كفي ذلك (في الأصح، والله أعلم) ومقابلته لا يحصل
الاستبراء بوضعه كما لا تنقضي العدة به (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك وقبل القبض حسب
زمنه) (إن ملك بارث، وكذا شراء في الأصح) ومقابلته لا يحسب لتقديم استقرار الملك (لا هبة)
جري الاستبراء بعد عقدها وقبل قبضها فلا يمتد به (ولو اشترى) أمة (بحوسية فحاضت) مثلاً
(ثم أسلمت) بعد انقضاء ذلك أو في أنثائه (لم يكف) هذا الاستبراء (ويحرم الاستمتاع
بالمستبرأة) قبل تمام الاستبراء بوطء وغيره (إلا مَسِيَّةً فَيَحِلُّ) له منها (غير وطء، وقيل لا)
يحل الاستمتاع في المسية أيضاً (وإذا قالت) غلوكة زمن الاستبراء (حضت صدقت، ولو
منعت السيد فقال أخبرني بتمام الاستبراء صدق) حتى يحل له وطؤها (ولا تصير أمة فراشا)
لسيدها (إلا بوطء) يعترف به أو تقوم به البيعة، لا بمجرد الملك ولا بخلاوة ولا بوطئها فيما دون الفرج
فلا يلحقه وإنساها، بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الخلوة ويلحقه ولدها وإن لم يعترف
بالوطء (فإذا ولدت للإمكان من وطئه لحقه) الولد (ولو أقر بوطء ونفى الولد) وادعى استبراء لم

بَلَحَقَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ أَنْكَرْتَ الْإِسْتِبْرَاءَ حُلْفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ ، وَقِيلَ
يَجِبُ تَعْرِضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ ، وَلَوْ ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ وَهُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ
يُحْلَفْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : وَطِئْتُهَا وَعَزَلْتُ لِحَقِّهِ فِي الْأَصَحِّ .

كتاب الرضاع

إِنَّمَا يَنْبُتُ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ بَلَفَتْ تِسْعَ سِنِينَ ، وَلَوْ حَلَبَتْ فَأَوْجِرَ بَعْدَ مَوْتِهَا
حَرَمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جَبَنَ أَوْ نَزَعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَمٌ ، وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِعٍ حَرَمٌ إِنْ غَلَبَ ،
فَإِنْ غَلَبَ وَشَرِبَ الْكُلَّ قِيلَ أَوْ الْبَعْضُ حَرَمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُحَرَّمُ إِيجَارُهُ وَكَذَا إِسْعَاطُهُ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَحَقْنَةِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَشَرْطُهُ : رَضِيعٌ حَتَّى لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ . وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ
وَصَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ ، فَلَوْ قَطَعَ

يلحقه على المذهب (وفي قول يلحقه) فإن أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه (وإن
لم يتعرض للاستبراء (وقيل يجب تعريضه للاستبراء) أيضا (ولو ادَّعَتْ استِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ
وهناك ولد لم يحلف) سيدها (على الصحيح) وكان الولد منقيا ، ومقابل الصحيح يحلف أنه ما وطئها
(ولو قال : وطئت وعزلت لحقه) الولد (في الأصح) ومقابلة لابلحقه كدعوى الاستبراء .

كتاب الرضاع

هو بفتح الراء ويجوز كسرهما لغة : اسم لمن الثدي ، وشرعا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل
منه في معدة طفل أو دماغه (إجماعا ثبت) بالنسبة لأحكامه من تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة
وغيرها (بلبن امرأة حية بلفت تسع سنين) قرية فلا يثبت بغير اللبن ، ولا بلبن رجل وختنى وبهيمة ،
ولا بلبن جنينة ، ولا بلبن ميتة ، وقيل يحصل الرضاع بلبن الميتة ، ولا بلبن امرأة لم تبلغ السن المذكور
(ولو حلبت) لبنها قبل موتها (فأوجر بعد موتها حرم في الأصح) يعني أنه ككل الرضعات الخمس
بما أوجره بعد الموت (ولو جبن أو نزع منه زبد حرم ، ولو خلط) اللبن (بمائع حرم إن غلب)
على المائع (فإن غلب) بأن زالت أوصافه (وشرب) الرضيع (الكل ، قيل أو البعض حرم
في الأظهر) ومقابله لا يحرم ، والأصح أن شرب البعض لا يحرم ، ويشترط كون اللبن قدرا يمكن
أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد (ويحرم إيجار) وهو صب اللبن في الحلق (وكذا إسعاط)
وهو صب اللبن في الأنف ليصل الدماغ (على المذهب) وقيل فيه قولان (لاحقته) وهو ما يدخل
في القبل أو الدبر من دواء (في الأظهر) ومقابله يحرم (وشربه) أي ركنه (رضيع حتى) فلا
أثر لو وصل اللبن إلى جوف الميت (لم يبلغ سنين) فإن بلغهما لم يحرم أو تقاضاه . وابتدأواهما من
ثمام انفصال الرضيع (وخمس رضعات) فلا يحرم أقل منها (وضبطهن بالعرف ، فلو قطع) الرضيع

إِعْرَاضًا تَعَدَّدَ ، أَوْ لِلْهَوَى وَفَادَى الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ نَدَى إِلَى نَدَى فَلَا ، وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً
وَأَوْجَرَهُ نَحْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرَضَعَهُ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ ، وَلَوْ شَكَ هَلْ خَمْسًا أَمْ أَقَلَّ أَوْ
هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ ؟ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْلُ ، أَوْ وَجْهٌ ، وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ
أُمُّهُ ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ أَبَاهُ ، وَتَسْرَى الْحُرْمَةُ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتُ
أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ فَرَضَعَ طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ قَيْحَرُ مَنْ
عَلَيْهِ لِأَنَّهُنَّ مَوَطَّوَاتُ أَبِيهِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ فَلَا حُرْمَةَ
فِي الْأَصَحِّ ، وَأَبَاهُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ أَجْدَادُ الرِّضِيعِ ، وَأُمُّهَا جَدَّاتُهُ ،
وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخَوَالُهَا وَخَالَاتُهَا ،
وَأَبُوذَى اللَّبَنِ جَدُّهُ ، وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي ، وَاللَّبَنُ لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَدٌ تَزَكَّى بِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ
وَطْءٍ شَبَهَةٍ لِأَزْنَاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُ بِلَعَانٍ انْتَفَى اللَّبَنُ عَنْهُ ، وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْكُوحَةً بِشَبَهَةٍ ،

(إِعْرَاضًا) عَنْ النَّدَى (تَعَدَّدَ ، أَوْ) قَطَعَهُ (لِلْهَوَى وَعَادَى فِي الْحَالِ ، أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ نَدَى إِلَى نَدَى فَلَا)
تَتَعَدَّدُ (وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا) لَبَنَ (دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا) أَيْ فِي خَمْسِ مَرَّاتٍ (أَوْ عَكْسَهُ) بِأَنْ حَلَبَ
مِنْهَا فِي خَمْسٍ وَأَوْجَرَهُ الرِّضِيعُ دَفْعَةً (فَرَضَعَهُ) وَاحِدَةً (وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ ، وَلَوْ شَكَ هَلْ رَضَعَ خَمْسًا
أَمْ أَقَلَّ ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ (فَلَا تَحْرِيمَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الشَّكُّ
فِي كَوْنِهِ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ (قَوْلٍ أَوْ وَجْهٍ) بِالتَّحْرِيمِ (وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ أُمُّهُ ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ)
وَهُوَ الرَّجُلُ (أَبَاهُ ، وَتَسْرَى) أَيْ تَنْتَسِرُ (الْحُرْمَةُ) مِنَ الرِّضِيعِ (إِلَى أَوْلَادِهِ) مِنَ النَّسَبِ أَوْ
الرِّضَاعِ وَلَا تَسْرَى إِلَى آبَائِهِ وَإِخْوَتِهِ (وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتُ أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ فَرَضَعَ
طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ) فَقَدْ وَجَدَتْ الْأَبَوَّةُ وَلَمْ تَوْجِدْ الْأُمُومَةَ (فَيَحْرَمُ مِنْ عَلَيْهَا)
أَيُّ الطِّفْلِ (لَأَنَّهُنَّ مَوَطَّوَاتُ أَبِيهِ) لَا لِكُونِهِنَّ أُمَمَاتٍ لَهُ ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُنَّ بَنَاتٌ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ
حَلَلْنَ لَهُ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِيرُ ابْنُهُ (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ) فَرَضَعَ طِفْلًا
مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ (فَلَا حُرْمَةَ فِي الْأَصَحِّ) بَيْنَ الرَّجُلِ وَالطِّفْلِ ، لِأَنَّ الْجُدُودَةَ لِلْأُمِّ وَالظُّوُولَةَ لِلْبَنَانِ
بِدُونِ الْأُمُومَةِ وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ تَثْبِتُ الْحُرْمَةَ (وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ أَجْدَادُ الرِّضِيعِ) فَلَوْ كَانَ
أَتَى حَرَمَ عَلَيْهِمْ نِكَاحُهَا (وَأُمَمَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ (جَدَّاتُهَا) فَيَحْرَمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهُنَّ ، وَيَحِلُّ لَهُ
النَّظَرُ وَالْحُلُوءُ بِهِنَّ (وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ
أَوْ رَضَاعٍ (أَخَوَالُهَا وَخَالَاتُهَا ، وَأَبُوذَى) أَيْ صَاحِبُ (اللَّبَنِ جَدُّهُ ، وَأَخُوهُ هُمَا وَكَذَا الْبَاقِي) مِنْ
أَقْرَبِ صَاحِبِ اللَّبَنِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ (وَالَّذِي لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَدٌ تَزَكَّى) أَيْ دَرَّ اللَّبَنُ (بِهِ بِنِكَاحٍ
أَوْ وَطْءٍ شَبَهَةٍ) فَلَا أَبَوَّةَ فِي الرِّضَاعِ لِكَسْبِ الْوَلَدِ ، فَلَوْ دَرَّ لِلرَّأَةِ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَبْلِ ثَبَتَتْ الْأُمُومَةُ لَهَا وَلَمْ
تَثْبِتْ الْأَبَوَّةُ (لِأَزْنَاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُ) أَيْ الْوَلَدِ (بِلَعَانٍ انْتَفَى اللَّبَنُ عَنْهُ) النَّازِلُ بِهِ (وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْكُوحَةً بِشَبَهَةٍ

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ بِشَبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَالْبَيْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِقَائِفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ
الْبَيْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ ، وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ وَتَمَادَ ، فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ
وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَالْبَيْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ ، وَقَبْلَهَا لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ لَبْنٍ يَحْمِلُ
الثَّانِي ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ ، وَفِي قَوْلِ الثَّانِي ، وَفِي قَوْلِهِ لَهَا .

[فصل] تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ،
وَالصَّغِيرَةُ نِصْفُ مَهْرٍ هَا ، وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ ، وَلَوْ رَضَعَتْ
مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْضِعَةِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ
الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ انْفَسَخَتِ الصَّغِيرَةُ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ نِكَاحٌ مَنْ
شَاءَ مِنْهَا ، وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَقْرِيمُهُ الْمُرْضِعَةَ مَاسَبِقٌ ، وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ
تَكُنْ مَوْطُوءَةً فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ
بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا ،

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ (امرأة) (بشبهة فولدت فالْبَيْنُ لمن لحقه الولد) (بناقص) (إن أمكن كونه
منهما) (أو) (من لحقه الولد بسبب (غيره) كأن انحصر الامكان في واحد منهما) (ولا تنقطع نسبة
الْبَيْنِ عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدّة أو انقطع) (الْبَيْنُ (وعاد) مادام لم يحدث ما يحال عليه
نزول الْبَيْنِ (فإن نكحت آخر وولدت منه ، فالْبَيْنُ بعد الولادة له) (أي للآخر (وقبلها) أي
الولادة يكون (للاوّل إن لم يدخل وقت ظهور لبْنٍ جل الثاني ، وكذا إن دخل) (وقت ظهور
لبْنٍ جل الثاني يكون للاوّل دون الثاني (وفي قول للثاني) لأنّ الجمل ناسخ حكم ما قبله (وفي
قول لهما) معاً .

[فصل] في طريان الرضاع على النكاح (تحت) زوجة (صغيرة فأرضعها) الارضاع المحرم
(أُمّه) (أي الزوج (أو أخته أو زوجة أخرى) له (انفسخ نكاحه) من الصغيرة وحرم عليه
أبداً (والصغيرة) على الزوج (نصف مهرها) المسمى (وله على المرّضة نصف مهر مثل) كما
يغرم هو النصف (وفي قول كله) وعمل غرمها إذا لم يأذن لها الزوج وإلا فلا غرم (ولو رصعت
من نائمة فلا غرم ولا مهر للمرّضة) ، ولو كان تحتها كبيرة وصغيرة فأرضعت أمّ الكبيرة الصغيرة
انفسخت الصغيرة (أي نكاحها لأنها صارت أختاً للكبيرة (وكذا الكبيرة) ينفسخ نكاحها
(في الأظهر) ومقابلته يختص بالنفسخ بالصغيرة (وله نكاح من شاء منهما) على الانفراد (وحكم
مهر الصغيرة وتقريمه المرّضة) على (ماسبق) في إرضاع أمّ الزوج الصغيرة (وكذا الكبيرة
إن لم تكن موطوءة) فلها عليه نصف المسمى ، وله على أمها المرّضة نصف المهر ، وفي قول كله
(فإن كانت موطوءة فله على المرّضة مهر مثل في الأظهر) كما يجب عليه لبقائها المهر بكالها ، ومقابلته
لاثنى عليها (ولو أرضعت بنت) زوجته (الكبيرة) زوجته (الصغيرة حومت الكبيرة أبداً)

وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا
امْرَأَةً صَارَتْ أُمُّ امْرِئٍ ، وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبْنِهِ حُرِّمَتْ عَلَى
الْمُطَلَّقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ عَبْدُهُ الصَّغِيرَ فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ
عَلَيْهِ وَعَلَى السَّيِّدِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ
حُرِّمَتْمَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهُمَا انْفُسَخَتْ وَحُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ
أَبَدًا وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبْنِهِ ، وَإِلَّا فَرَيْبَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ
وَتَلَاثٌ صَغَائِرُ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حُرِّمَتْ أَبَدًا ، وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ
وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعَ بَيْحَاكِهِنَّ الْخَامِسَةَ انْفُسَخْنَ ، وَلَا يَحْرُمَنَّ مَوْبَدًا ،
أَوْ مَرْبَا لَمْ يَحْرُمَنَّ ، وَتَنْفَسَخُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ ، وَتَنْفَسَخُ الثَّانِيَةُ بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ ،
وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَسَخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ

حيث صارت جدة لامراته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها
صارت ربيبة ، فإن لم تكن الكبيرة موطوءة لم تحرم ، لأن الربيبة شرط تحريرها السخول بأمرها
(ولو كان تحت) أي في عصمته (صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارت) هذه المرأة (أم
امراته) فتحرم عليه أبدا وإن حدثت أمومتها بعد النكاح (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعته
بلبنه حرم على المطلق) حيث صارت زوجة ابنه (والصغير) لأنها أمه وامرأة أبيه (أبدا ،
ولو زوج) السيد (أم ولده عبده الصغير فأرضعته لبن السيد حرم عليه) أي العبد أبدا لأنها أمه
(وعلى السيد) أبدا لأنها صارت زوجة ابنه من الرضاع (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحت)
أي السيد (بلبنه أول ابن غيره حرم) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمة صارت
أم زوجته ، والصغيرة بنت موطوءته وبنته إن رضعت من لبنه (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعها)
أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان
الارضاع بلبنه) تحرم عليه أبدا لأنها بنته (وإلا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فوريبة) تحرم
عليه أبدا إن دخل بالكبيرة ، وإلا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وتلاث صغائر فأرضعتهن حرم) أي
الكبيرة (أبدا) لأنها أم زوجة (وكذا الصغائر إن أرضعتهن بلبنه) لأنهن بناته (أولابن غيره
وهي) أي الكبيرة (موطوءة) له لأنهن صرن رباته (وإلا) بأن لم يكن اللبن له ولم تكن
موطوءة له (فإن أرضعتهن معا ببجارتهم الخامسة انفسخن) لصيرورتهن أخوات (ولا يحرم
مؤبدا) فله تجديد نكاح من شاء منهن (أو) أرضعتهن (مربيا لم يحرم) مؤبدا (وتنفسخ
الأولى) لاجتماعها مع أمها في نكاح (والثالثة) أي بنفسخ نكاحها لاجتماعها مع الثانية وهما
أختان (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لأنها صارتا أختين معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح
للتانية بل الثالثة فقط لأن الجمع حصل لهما (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيران أرضعتهما أجنبية

مُرْتَبَاً أَيْنَفَسَخَانَ أُمَ الثَّانِيَةِ ؟

[فصل] قَالَ : هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ : هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَهُمَا ، وَلَوْ
قَالَ زَوْجَانِ بَيْنَنَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ
وَطِئَ ، وَإِنْ أَدْعَى رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ أَنْفَسَخَ ، وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَتَنْصِفُهُ ،
وَإِنْ أَدْعَتْهُ فَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرِضَاعِهَا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُهَا وَمَهْرٌ
مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مَنْكُورُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِ عَالِمِهِ ، وَمَدْعِيهِ
عَلَى بَيْتٍ ، وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَيَأْرَبُ نِسْوَةً ، وَالْإِقْرَارُ
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ ، وَتَقْبُلُ شَهَادَةُ الرُّضِيعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً ، وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ،
وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ فَقَالَتْ : أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ
مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٍ ، وَوُصُولُ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ، وَيُتَرَفُّ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ
حَلَبٍ وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ ،

مُرْتَبَاً أَيْنَفَسَخَانَ أُمَ الثَّانِيَةِ) يَخْتَصُّ الْإِنْفَسَاخَ بِهَا ، وَالْأَطْهَرُ أَنْفَسَاخُهَا .

[فصل] فِي الْإِقْرَارِ بِالرَضَاعِ (قَالَ) رَجُلٌ (هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ) امْرَأَةٌ
(هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَهُمَا) عَمَلًا بِإِقْرَارِهَا ، وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رَجُوعُهُ (وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ : بَيْنَنَا
رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) وَهِيَ مَعْدُورَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ
(وَإِنْ أَدْعَى) الزَّوْجَ (رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ) الزَّوْجَةَ (أَنْفَسَخَ) النِّسَاكِحَ بَيْنَهُمَا (وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ
وَطِئَ ، وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَطَّأ (فَتَنْصِفُهُ وَإِنْ أَدْعَتْهُ) أَى الزَّوْجَةَ (فَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرِضَاعِهَا)
مَنْ عَرَفْتَهُ بَعِيْنَهُ ، وَإِذَا حَلَفَ اسْتَمَرَّتِ الزَّوْجِيَّةُ ظَاهِرًا ، وَعَلَيْهَا مَنَعُ نَفْسِهَا مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ إِنْ كَانَتْ
صَادِقَةً (وَإِلَّا) بَأَن زُوِّجَتْ بِغَيْرِ رِضَاعِهَا أَوْ أَدْنَتْ وَلَمْ تَعَيِّنِ الزَّوْجَ (فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُهَا) بِبَيْمِينِهَا ،
وَمَقَابِلُهُ يَصْدُقُ الزَّوْجَ بِبَيْمِينِهِ (وَلَهَا) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) جَاهِلَةٌ بِالرَضَاعِ ثُمَّ عَلِمَتْ
(وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَطَّأ (فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مَنْكُورُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِ عَالِمِهِ ، وَمَدْعِيهِ عَلَى بَيْتٍ ،
وَيُثْبِتُ) الرَضَاعَ (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبَارَبِعِ نِسْوَةٍ) وَلَا يَثْبِتُ بِدُونِهِنَّ (وَالْإِقْرَارُ
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ) وَلَا يَثْبِتُ بِغَيْرِهَا (وَتَقْبُلُ) فِي الرَضَاعِ (شَهَادَةُ الرُّضِيعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً
وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا) بَلْ ذَكَرَتْ أَنَّ بَيْنَهُمَا رِضَاعًا مُحَرَّمًا (وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ) فَعَلَهَا (فَقَالَتْ
أَرْضَعْتُهُ) فَانْهَاقَتْ (فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلَبَتْ الْأَجْرَةَ فَانْهَاقَتْ لَا تَقْبُلُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي)
فِي الشَّهَادَةِ بِالرَضَاعِ أَنْ يَقَالَ (بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ) وَقَعُ فِيهِ الرَضَاعُ
(وَعَدَدٌ) بَأَن يَقُولَ : خَمْسَ رَضَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ (وَ) كَذَا يَجِبُ ذِكْرُ (وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ،
وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ حَلَبٍ) بِغَيْرِ حَائِلٍ (وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ) دَالَّةٌ عَلَى وَصُولِ اللَّبَنِ

كَالْتِقَامِ ثَدْيٍ وَمَصِّهِ وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بِتَجَرُّعٍ وَازْدِرَادٍ بَعْدَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُا لَبُونٌ .

كتاب النفقات

عَلَى مُوسِرٍ لَزَوْجَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا طَعَامٍ ، وَمُعْسِرٍ مَدًّا ، وَمُتَوَسِّطٍ مَدًّا وَنِصْفٌ ،
وَالْمَدُّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ
وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَسْكِينُ الزَّكَاةِ مُعْسِرٌ ، وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ
كُلَّفَ مَدِّينَ رَجَعَ مَسْكِينًا فَتَوَسَّطَ ، وَإِلَّا فَمُوسِرٌ ، وَالْوَاجِبُ غَالِبُ قُوتِ الْبَلَدِ . قُلْتُ :
فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجِبَ لَاتِقٌ بِهِ ، وَيُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ طَوَّعُ الْفَجْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَعَلَيْهِ
تَمْلِكُهَا حَبًّا ، وَكَذَا طَعْنُهُ وَخَبْرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ لَمْ يُجْبَرِ
لِلْمُتَنِّعِ ، فَإِنْ اعْتَنَصَتْ

جوفه (كالتيقام ثدى ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدرداد بعد علمه بأنها) أى المرضعة (لبون)
أى ذات لبن ، فاحتفاف القرائن يفيد اليقين أو الظن القوى ، ولا يكتفى فى الشهادة ذكر القرائن ،
بل يهتمدها ويجزم بالشهادة ، ومقابل الأصح يكتفى فى الشهادة أن يقول ، يدهما رضاع محرّم .

كتاب النفقات

جمع نفقة من الانفاق ، وهو الاخراج فى الخير . وأسباب وجوبها ثلاثة : ملك النكاح ، وملك المهر ، وقرابة العضية ، وبدأ بالأول فقال (على موسر لزوجته كل يوم مدًا طعام ، ومعسر مدًا ، ومتوسط مدًا
واصف ، والمد مائة وثلاثة وسبعون درهمًا وثُلُثُ درهم) بناء على أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون
درهمًا ، والمد رطل وثُلُثُ (قلت : الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم) بناء على أن
رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم (والله أعلم ، ومسكين الزكاة) وهو
من يقدر على مال أو كسب يقع موقعًا من كفايته ولا يكفيه (معسر) وقدرته على الكسب
لا تخرجه عن الاعسار فى النفقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق الزكاة (ومن فوقه) أى المسكين
(إن كان لو كلف مدين رجع مسكينًا فتوسط ، وإلا) بأن لم يرجع (فموسر) ويختلف ذلك
 باختلاف الأحوال من قلة العيال وكثرتهم والرخص والغلاء (والواجب) فى جنس الطعام (غالب
قوت البلد) من الحنطة وغيرها (قلت : فإن اختلف) قوت البلد (وجب لائق به) أى الزوج
(ويعتبر اليسار وغيره) من (طالع الفجر) أى فجر كل يوم فينظر فيما عنده من المال ويوزع على
مؤنة نمونه فى كل يوم من بقية عمره الغالب ، فإن لم يفضل عنه شئ أوفضل دون مد ونصف فمعسر
أو بلفهما فموسر ، أو مد ونصف فتوسط ، ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم كذلك (والله أعلم ،
وهليه تملكها) الطعام (حبا ، وكذا) عليه (طعنه وخبره فى الأصح) ومقابله لا يلزمه ذلك
(ولو طلب أحدهما بدل الحب) من خبره أو قيمة (لم يجبر الممتنع ، فإن اعتناصت) عما وجب

جَازَ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا خَبَرًا أَوْ دَقِيقًا عَلَى اللَّذْهَبِ ، وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَلَى الْعَادَةِ سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَجِبُ أَدَمُ غَالِبِ الْبَلَدِ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ وَجَبْنٍ وَتَمْرٍ ، وَيَخْتَلِفُ بِالْفُصُولِ ، وَيُقَدَّرُ قَاضٍ
بِاجْتِهَادِهِ ، وَيُفَاوَتْ بَيْنَ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ كَمَا ذَكَرَ الْبَلَدِيُّ ،
وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحْدَهُ وَجَبَ الْأَدَمُ ، وَكِسْوَةٌ تَكْفِيهَا ، فَيَجِبُ قَبِيضٌ ،
وَسَرَاوِيلٌ وَخِمَارٌ وَمُكْعَبٌ ، وَيَزِيدُ فِي الشَّتَاءِ جُبَّةٌ ، وَجَنَسُهَا قُطْنٌ ، فَإِنْ جَرَتْ عَادَةُ
الْبَلَدِ لِشَيْلٍ بِكُتْنَانٍ أَوْ حَرِيرٍ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ مَا تَقَعُدُ عَلَيْهِ كَزَيْتَةٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ
حَصِيرٍ ، وَكَذَا فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَخِدَّةٌ وَلِحَافٌ فِي الشَّتَاءِ ، وَآلَةٌ تَنْظِيفٍ
كَمِشْطٍ ، وَدُهْنٍ ، وَمَا تَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ ، وَمَرْتَكٌ وَنَحْوُهُ لِدَفْعِ صُنَانٍ ، لَا كُحْلٌ
وَخِضَابٌ ، وَمَا تَزِينُ

لَهَا تَقْدِيرُ أَوْغِيرِهِ (جاز في الأصح) ومقابله لا يجوز (إلا خبرا أو دقيقا) فلا يجوز (على المذهب)
لما فيه من الربا ، وقيل يجوز (ولو أكلت معه كالعادة) من غير تمليك واعتياض (سقطت
نفقتها في الأصح) ومقابله لا تسقط (قلت : إلا أن تكون غير رشيدة ولم يأذن وليها) فلا تسقط
(والله أعلم) ويكون الزوج متطوعا (ويجب) للزوجة (آدم غلب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر ،
ويختلف) قدر الأدم (بالفصول) فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الأدم والفاكهة
أيضا (ويقدره قاض اجتهد ، ويفاوت بين موسر وغيره ، و) يجب لها (لحم يليق بساره
وإعساره كعادة البلد) ولا يتقدر بوزن ، بل يعتبر تقدير القاضي بحسب عادة البلد (ولو كانت)
عادتها (تأكل الخبز وحده وجب) لها (الأدم ، و) يجب لها (كسوة تكفيها) وتختلف
بإختلاف البلاد في الحر والبرد ، ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف اليسار والعسار ، ولكنهما
يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب) لها (قبض) وهو ثوب غيظ يستر جميع البدن (وسراويل)
وهو ثوب غيظ يستر أسفل البدن ويصون العورة (وخمار) وهو ما يغطي الرأس (ومكعب)
وهو مداس الرجل (ويزيد في الشتاء جبة) لدفع البرد بحسب العادة ، فإن جرت بالوقود وجب (وجنسها
قطن ، فإن جرت عادة البلد لمثلها) أي الزوج لمثلها ، فالمدار على عادة مثلها من مثله (بكُتْنَانِ)
بفتح الكاف ويجوز الكسر (أحرر وجب في الأصح) ومقابله لا يلزمه غير القطن (ويجب
ما تقعد عليه) من الفراش (كزلية) بكسر الزاي وتشديد اللام : شيء مضرب صغير (أولبد
أوحصير) على حسب العادة (وكذا) يجب لها (فراش للنوم في الأصح) ومقابله لا يجب بل تنام
على ما تقعد عليه نهارا (وخدّة) بكسر الميم (ولحاف) بكسر اللام (في الشتاء) وكل ذلك بحسب العادة
(و) يجب لها (آلة تنظيف كمشط ودهن) في تجميل شعرها (وما تغسل به الرأس) على حسب العادة
(ومرتك) أصله من الرصاص يقطع رائحة الإبط (ونحوه لدفع صنان ، لا كحل وخصاب وما تزين

به، ودواء مرضه، وأجره طيب وحاجم، ولما طعم أيام المرض وأدماها، والأصح
 وجوب أجره حمام بحسب العادة، وثمن ماء غسل جاع ونفاس، لا خيض واحتلام
 في الأصح، ولما آلات أكل وشرب وطبخ وكفد وقصعة وكوز وجرة ونحوها،
 ومسكن يلقى بها، ولا يشترط كونه ملكه، وعليه لمن لا يلقى بها خدمة
 نفسها إخراجها بحره أو أمة له أو مستأجرة، أو بالإنفاق على من صحتها من حره أو
 أمة لخدمته، وسواء في هذا مؤسر ومسر وعبد، فإن أخذها بحره أو أمة بأجرة
 فليس عليه غيرها أو بأتمه أنفق عليها بالملك أو بمن صحتها لزمه فقائها، وجلس
 طعامها جنس طعام الزوجة، وهو مد على مفسر وكذا متوسط في الصحيح، ومؤسر مد
 وثلاث ولما كسوة تليق بحالها، وكذا آدم على الصحيح، لا آلة تنظيف فإن كثر
 وسخ وتأذت بقمل وجب أن ترفقه، ومن تخدم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة
 لمرض أو زمانه وجب إخراجها،

به) من آلات الحلى فلا يجب عليه (و) لا (دواء مرض وأجرة طيب وحاجم، و) يجب (لها
 طعام أيام المرض وأدماها) وكل ما يجب لها وهي صبيحة (والأصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة)
 ومقابله لا يجب (و) الأصح وجوب (ثمن ماء غسل جاع ونفاس) ومقابله لا يجب (لا) يجب
 ثمن ماء (حيض واحتلام في الأصح) ومقابله يجب (و) يجب (لها آلات أكل وشرب وطبخ
 كفد) بكسر القاف للطبخ (وقصعة) للأككل (وكوز وجرة) للشرب (ونحوها) كعرفة
 (و) يجب لها (مسكن يلقى بها) عادة فيراعى فيه جانبها (ولا يشترط كونه ملكه، و) يجب
 (عليه لمن لا يلقى بها خدمة نفسها) بأن كانت ممن تخدم في بيت أبيها (إخراجها بحره أو أمة له)
 أو لها (أو مستأجرة أو بالإنفاق على من صحتها من حره أو أمة لخدمته) ولا تقعين الأنث بل
 يجوز إخراجها بصبي مثلا، ولا يلزمه أكثر من خادم (وسواء في هذا) أى وجوب الإخراج
 (مؤسر ومسر وعبد) كسائر المون (فإن أخذها بحره أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أى
 الأجرة (أو) أخذها (بأتمه أنفق عليها بالملك، أو) أخذها (بمن صحتها) حره كانت أو
 أمة (لزمه فقائها) وفطرتها (وجنس طعامها جنس طعام الزوجة، وهو مد على مسر، وكذا
 متوسط في الصحيح) ومقابله عليه مد ثلاث (وموسر مد وثلاث، ولها كسوة تليق بحالها)
 ولو على متوسط ومسر (وكذا) يجب للخادم (آدم) من جنس آدم المخدم، ولكن نوعه
 أقل (على الصحيح) ومقابله لا يجب، ويكتفى بما فضل عن آدم المخدمة (لا آلة تنظيف)
 فلا تجب (فإن كثر وسخ وتأذت بقمل وجب أن ترفقه) بأن تعطى ما يزيل ذلك (ومن تخدم
 نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانه وجب إخراجها) بما يقوم بحاجتها وإن

وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ ، وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجْهٌ ، وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ إِمْتَاعٌ ، وَمَا يُسْتَهْلَكُ كَطَعَامُ
عَمَلِكَ ، وَتَنْصَرَفُ فِيهِ فَلَوْ قُتِرَتْ بِمَا يَصْرُهَا مِنْهَا ، وَمَا دَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ وَظُرُوفِ
طَعَامٍ وَمُسْطَرٍّ عَمَلِكَ ، وَقِيلَ إِمْتَاعٌ ، وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ ، فَإِنْ تَلَفَتْ
فِيهِ بِلَا تَقْصِيرٍ كَمْ تَهْدَلُ إِنْ قُلْنَا عَمَلِكَ ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ كَمْ تُرَدُّ ، وَلَوْ كَمْ يَكُنُ
مُدَّةً لَدَيْنَ .

[فصل] الْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالتَّشْكِينِ لَا الْقَدِيرِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ صُدَقَ ، فَإِنْ كَمْ
تَقَرَّرَ مِنْ عَمَلِهِ مُدَّةٌ فَلَا نَفَقَةَ فِيهَا ، إِنْ عَرَضَتْ وَجَبَتْ مِنْ بُلُوغِ الْخَبَرِ ، فَإِنْ غَابَ
كَتَبَ الْحَاكِمُ لِحَاكِمِهِ بَلَدِيهِ لِيَعْلَمَهُ فَيَجِيءَ ، أَوْ يُوسَّكِلَ ، فَإِنْ كَمْ يَفْعَلُ وَمَضَى زَمَنُ
وُصُولِهِ فَرَضَهَا الْقَاضِي ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَجْنُونَةٍ وَمِرَاقَةِ عَرَضٍ وَلِيٍّ ، وَتَسْقُطُ بِنَشُوزٍ وَلَوْ
يَمْتَنِعُ لَسِ بِلَا عَذْرِ ، وَعِبَالَةٍ زَوْجٍ ،

تعدد (ولا إخدام لرقيقة) من الأزواج (وفي الجميلة وجه) يوجب إخدامها (ويجب في المسكن)
وكذا الخدام (إمتاع) لا عمالك (و) في (ما يستهلك كطعام عمالك) ولو بلا صينة (وتنصرف فيه)
بما شاءت (فلو قُتِرَتْ بما يَصْرُهَا) بأن ضيقت على نفسها (منها) زوجها (وما دام نفعه
ككسوة وظروف طعام ومسطر) وآلة تنظيف (عمالك) خبر ما (وقيل إمتاع) كالسكن
(وتُعْطَى الكسوة أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ) من كل سنة (فإن تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل إن قلنا)
إنها (عمالك) لأنه وفاها ما عليه . فإن قلنا إمتاع أبدلت (فإن ماتت فيه) أي الفصل ، أو مات هو
(لم ترد) على القول بالعمالك (ولو لم يكس) وكذا جميع مامر غير الاسكان والخدام (فدين)
على العمالك .

[فصل] في موجب المؤن ومسقطاتها (الجديد أنها) أي النفقة وثوابها (تجب بالتشكين)
الثام فتستحقها يوما فيوما ، فلو امتنعت لم تجب (لا العقد) فلا تجب به النفقة (فإن اختلفا فيه)
أي بأن قالت مكنت وأنكر (صدق) يمينه (فإن لم تعرض عليه) زوجته (مدته فلا نفقة)
لها (فيها ، وإن عرضت) عليه كأن بعثت إليه إلى مساعة إليك نفسي فاختر أي وقت آتيك
فيه (وجبت من بلوغ الخبر ، فإن غاب) عن بلدها ورفعت الأمر إلى الحاكم (كتب الحاكم
لحاكم بلده ليعلمه) الحال (فيجيء) ليقسامها (أو يوكل) من يحملها إليه ، وتجب النفقة
من التسليم (فإن لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي) من حين إمكان وصوله (والمعتبر في مجنونته
(ومراقة عرض ولي) لها ، ولا اعتبار بعرضها لكن لو عرضت المراقبة نفسها على زوجها
فتسلها وصار بها إلى منزله وجبت نفقتها (وتسقط) نفقة كل يوم (بنشوز) أي خروج عن
طاعة الزوج ولو من غير مكافة (ولو) كان الفشوز (يمنع لس) أو غيره (بلا عذر) فتسقط
نفقة اليوم وكسوة الفصل بنحو المنع من اللس ولو لم يمنع من الوطء (وعيالة زوج) أي كبير آتته

أَوْ عَرَضَ يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطءُ عُدْرَةً ، وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلا إِذْنٍ نُشُوزٌ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى انْهِدَامٍ ، وَسَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ ، وَلِحَاجَتِهَا يُسْقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَشَرَتْ فَنَابَ فَأَطَاعَتْ لَمْ تَجِبْ فِي الْأَصَحِّ ، وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ سَبَقَ ، وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ لِزِيَارَةٍ وَنَحْوِهَا لَمْ تَسْقُطْ ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ لَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ وَأَنَّهَا تَجِبُ لِكَبِيرَةٍ عَلَى صَغِيرٍ ، وَإِخْرَاجُهَا بِحُجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ بِلا إِذْنٍ نُشُوزٌ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ، فَإِنْ مَلَكَ فَلَا حُجٍّ تَخْرُجُ مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا ، أَوْ بِإِذْنٍ فَنِي الْأَصَحِّ لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْ ، وَيَمْنَعُهَا صَوْمُ نَفْلِ فَإِنْ أَتَتْ فَنَاشِزَةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَضَاءُ لَا يَتَضَيِّقُ كَنَفْلِ فَيَمْنَعُهَا ، وَأَنَّهُ لَا مَنَعَ مِنْ تَعْجِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتٍ ، وَسَنَنَ رَاتِبَةٍ ، وَتَجِبُ لِرَجْعَةِ الْمُؤْنِ إِلَّا مَوْتَهُ تَنْظُفٍ ، فَلَوْ طَلَبَتْ حَالِيًا فَأَنْفَقَ فَبَاقَتْ حَالِيًا أَسْتَرْجِعَ مَا دَفَعَ بَلَدَ عِدَّتِهَا ،

بحيث لا تحملها الزوجة (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عذر) في منعها من وطئه فتستحق النفقة (والخروج من بيته بلا إذن) منه ولوطاعة كحج (نشوز إلا أن يشرف) البيت (على انهدام) تخرجت فليس خروجها بنشوز لعذرها (وسفرها باذنه معه أو) وحدها (لحاجته لا يسقط) النفقة (ولحاجتها يسقط في الأظهر) ومقابلها لا تسقط (ولو نشرت فغاب فأطاعته لم تجب) نفقتها (في الأصح) ومقابلها تجب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) في عود وجوب النفقة (أن يكتب الحاكم كما سبق ، ولو خرجت في غيبته لزيرة) لأهلها (ونحوها) كعبادة (لم تسقط) نفقتها (والأظهر أن لا نفقة لصغيرة) لا تحتمل الوطء ، ومقابلها تستحقها ، والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له ولو كان صغيرا (و) الأظهر (أنها تجب لكبيرة على صغير) لا يتأتى منه الجماع وقد عرضت نفسها على وليه ، ومقابلها لا تجب (وإخراجها بحج أو عمرة بلا إذن نشوز) من وقت الاحرام (إن لم يملك تحليلها) مما أحرمت به بأن كان ما أحرمت به فرضا على قول (فإن ملك) تحليلها بأن كان ما أحرمت به تطوعا أو فرضا على الأظهر (فلا) يكون إخراجها نشوزا (حتى تخرج) من بيتها ، فإذا خرجت (مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا) فإن سافرت وحدها باذنه سقطت ، أو معه استحققت ، أو بغير إذنه فَنَاشِزَةٌ (أو) أحرمت عما ذكر (بإذن في الأصح) لها نفقة ما لم تخرج (ومقابلها لا تجب) (ويعنيها) أي يجوز له منعها من (صوم نفل ، فإن أتت فَنَاشِزَةٌ فِي الْأَظْهَرِ) وصومها حينئذ حرام ، ومقابلها لا تكون (والأصح) أن قضاء لا يتضيق بأن لم يجب فوراً كفطرها بعذر في رمضان والوقت مفزع (كنفل فيمنعها) منه إلى أن يتضيق وله إلزامها الفطر ، ومقابل الأصح ليس كالنفل فلا يمنعها (و) الأصح (أنه لا يمنع من تعجيل مكتوبة أول وقت) ومقابلها له المنع (و) لا يمنع من (سَنَنَ رَاتِبَةٍ) وله المنع من تطويلها (ويجب لرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها (إلا مؤنة تنظف) فلا تجب (فلو طنت) الرجعية. (حاشا فأنفق) عليها (فبانت حائلا) وأقرت بانقضاء العدة (استرجع ما دفع) إليها (بعد عدتها)

وَالْحَائِلُ الْبَائِسُ يَجْلِعُ أَوْ ثَلَاثَ لَانْفَقَةٍ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ ، وَتَجِبَانِ لِحَامِلِ لَهَا ، وَفِي قَوْلِ
لِلْحَمَلِ ، فَسَلَى الْأَوَّلَ لَا تَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةِ أَوْ نِكَاحِ فَاسِدٍ . قُلْتُ : وَلَا نَفَقَةَ
لِمُعْتَدَةِ وَفَاقَةٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ مُقَدَّرَةٌ كَرَمَنِ النِّكَاحِ ،
وَقِيلَ تَجِبُ الْكِفَايَةُ ، وَلَا تَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ حَمْلٍ ، فَإِذَا ظَهَرَ وَجِبَ يَوْمًا يَوْمًا ،
وَقِيلَ حِينَ تَضَعُ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] أَعْسَرِيهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَلَبَهَا الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ ،
وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا فُسْخَ بِمَنْعِ مُوسِرٍ حَضَرَ أَوْ غَابَ ، وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ ، فَإِنْ كَانَ
بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهَا الْفُسْخُ وَإِلَّا فَلَا ، وَيُؤْتَرُ بِالْإِحْضَارِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا كَمْ يَلْزَمُهَا
الْقَبُولُ ، وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ ، وَإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ ، وَالْإِعْسَارُ
بِالْكِسْوَةِ كَهَوِّ النَّفَقَةِ ، وَكَذَا بِالْأَدَمِ ، وَالْمَسْكَنُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْعُ

والقول قولها في قدر مدتها بيمينها (والحائل البائس يجلع أو ثلاث لانفقة لها ولا كسوة ، وتجبان
لحامل) بائن ، وهذا الواجب (لها) بسبب الحمل (وفي قول للحمل ، فعلى الأول لا يجب لحامل
عن) وطء (شبهة) فلا يجب على الواطء ولا على الزوج لو كانت منكوجة (أو نكاح فاسد)
وعلى الثاني يجب (قلت : ولا نفقة لمعتدة وفاة وإن كانت حاملا ، والله أعلم ، ونفقة العدة مقدرة
كرمن النكاح) من غير زيادة ونقص (وقيل) لا تقدر بل (يجب الكفاية) فتزيد وتنقص
بحسب الحاجة (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل ، فإذا ظهر) حملها (وجب) دفعها (يوما بيوم) وقيل
لا يجب دفعها إلا (حين تضع) فتدفع دفعة واحدة (ولا تسقط بمضى الزمان على المذهب)
وقيل تسقط إن قلنا ان النفقة للحمل .

[فصل] فِي حَكْمِ الْإِعْسَارِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ (أَعْسَرِيهَا) أَي نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ (فَإِنْ
صَبَرَتْ) وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا (صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ تَصِرْ (فَلَهَا الْفُسْخُ) بِالطَّرِيقِ
الْأَيْ (عَلَى الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلَهُ لَيْسَ لَهَا ، وَلَيْسَ لَهَا الْفُسْخُ بِالْمَوْتِ الْمَاضِيَةِ وَلَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ (وَالْأَصَحُّ
أَنْ لَا فُسْخَ) لِلزَّوْجَةِ (بِمَنْعِ مُوسِرٍ حَضَرَ أَوْ غَابَ) فَلَا فُسْخَ بِالتَّعَذُّرِ لِلْمَنْعِ لِقِسْمَتِهَا مِنْ تَحْصِيلِ حَقِّهَا
بِالْحَاكِمِ (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ ، فَإِنْ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهَا الْفُسْخُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ دُونَ
مَسَافَةِ الْقَصْرِ (فَلَا فُسْخَ) (وَيُؤْمَرُ بِالْإِحْضَارِ) بِسُرْعَةٍ (وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا) عَنْ زَوْجٍ مُعْسِرٍ
لَمْ يَلْزَمِهَا الْقَبُولُ (بَلْ لَهَا الْفُسْخُ) (وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ) أَي كَقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَالِ ، وَلَوْ
امْتَنَعَ مِنَ الْكَسْبِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ لَمْ تَفْسَخْ كَالْمُوسِرِ الْمَمْتَنِعِ (وَإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ)
فَلَوْ عَجِزَ عَنْ نَفَقَةِ مُوسِرٍ أَوْ مُتَوَسِّطٍ فَلَا فُسْخَ (وَالْإِعْسَارُ بِالْكِسْوَةِ كَهَوِّ النَّفَقَةِ) وَالْإِعْسَارُ عَنْ بَعْضِهَا
الَّذِي لَا يَدُّ مِنْهُ كَالْقَمِيصِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ بِخِلَافِ مَا مِنْهُ بَدَنٌ كَالسَّرَاوِيلِ وَالنَّعْلِ (وَكَذَا) الْإِعْسَارُ
(بِالْأَدَمِ وَالْمَسْكَنِ) كَهَوِّ النَّفَقَةِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ لَا فُسْخَ بِذَلِكَ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْعُ) أَي

في الأدم ، والله أعلم ، وفي إيساره بالمهر أقوال : أظهرها تفسخ قبل وطء بعده ،
ولا فسح حتى يثبت عند قاضي إيساره فيفسخه أو يأذن لها فيه ، ثم في قول ينجز
الفسخ ، والأظهر إمهاله ثلاثة أيام ، ولها الفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقته ،
ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وهجر الرابع بكت ، وقيل تستأنف ،
ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة ، وعليها الرجوع ليلاً ، ولو رضيت بإيساره
أو نكحته عالة بإيساره فلها الفسخ بعده ، ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا ،
ولا فسح لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة ، ولو أعسر زوج أمة بالنفقة
فلها الفسخ ، فإن رضيت فلا فسح للسيد في الأصح ، وله أن يلجئها إليه بأن لا ينفي
عليها ويقول : افسخي أو جوعي .

[فصل] بآزمه نفقة الوالد ، وإن علا ، والولد وإن سفل ، وإن اختلف بينهما

منع الفسخ (في الأدم ، والله أعلم) بخلاف القوت (وفي إيساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل
قبل وطء لبعده) ومقابله تفسخ في الحالتين ، وقيل لا تفسخ في الحالتين (ولا فسح) بشي .
مما ذكر (حتى يثبت عند قاضي) أو محكم (إيساره) بيينة أو إقراره (فيفسخه أو يأذن لها
فيه) وليس لها الفسخ من غير رفع إلى القاضي ولو مع علمها بالهجر إلا إذا عجزت عن الرفع ،
فلها الفسخ وينفذ ظاهراً وباطناً (ثم في قول ينجز الفسخ) عند الاعسار (والأظهر إمهاله ثلاثة
أيام) وإن لم يطلب (ولها الفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقته) فلا تفسخ لما مضى (ولو
مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وهجر الرابع بكت) على اليومين الأولين (وقيل تستأنف)
مدة كاملة (ولها الخروج) من بينها (زمن المهلة) نهاراً (لتحصيل النفقة) وليس له منعها
(وعليها الرجوع) إلى البيت (ليلاً) ولها منه من الاستمتاع بها نهاراً ، ولا تسقط نفقتها ، وكذا
ليلاً لكن تسقط نفقتها (ولو رضيت بإيساره أو نكحته عالة بإيساره فلها الفسخ بعده) أي
بالرضا في صورتين (ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا) فسح لها بعد الرضا ، وكذا لو نكحته عالة
بإيساره ولم تصرح بالرضا لا تفسخ ، والفسخ بالمهر بعد الرفع إلى القاضي على الفور بلا إمهال ، فلو
أخرت سقط (ولا فسح لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة) ويصبران ديناً عليه (ولو أعسر
زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) بذلك ، وليس للسيد منعها منه (فإن رضيت فلا فسح للسيد
في الأصح) ومقابله له (وله) أي السيد (أن يلجئها إليه) أي الفسخ (بأن لا ينفي عليها ويقول
لها (افسخي أو جوعي) دفعا للضرر عنه

[فصل] في نفقة القريب (يلزمه) أي الشحيح (نفقة الوالد وإن علا) من ذكر
وأنتى (والولد وإن سفل) من ذكر وأنتى (وإن اختلف بينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر

بِشَرَطِ يَسَارِ الْمُنْفِقِ بِفَاضِلٍ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ ، وَيُبَاعُ فِيهَا مَا يَبَاعُ فِي
الدِّينِ ، وَيُلْزَمُ كَسُوبًا كَسْبُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ وَلَا لِمُكْتَسِبِهَا ،
وَتَجِبُ لِلْفَقِيرِ غَيْرُ مُكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا ، وَإِلَّا فَأَقْوَالُ : أَحْسَنُهَا
تَجِبُ ، وَالثَّالِثُ لِأَصْلٍ ، لِأَفَرَعٍ . قُلْتُ : الثَّالِثُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَهِيَ الْكِفَايَةُ ،
وَتَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا ، وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا عَلَيْهِ إِلَّا بِفَرْضٍ قَاضٍ أَوْ إِذْنِهِ فِي اقْتِرَاضٍ لَفِيئَةٍ أَوْ
مَنْعٍ ، وَعَلَيْنَا إِرْضَاعُ وَلَدِهَا اللَّبَاءُ ، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا هِيَ أَوْ أجنبيَّةٌ وَجَبَ
إِرْضَاعُهُ ، وَإِنْ وَجَدْنَا لَمْ تُجْبَرِ الْأُمُّ ، فَإِنْ رَغِبْتَ وَهِيَ مَنْكُوحَةٌ أَبِيهِ فَلَهُ مِنْهَا فِي
الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَيْسَ لَهُ مِنْهَا ، وَصَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ اتَّفَقَا وَطَلَبْتَ
أَجْرَةً مِثْلَ أُجِيئَتْ ، أَوْ فَوْقَهَا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ

والعكس (بشرط يسار المنفق) من والد وولد (بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه) وليته
التي تليه بكسب أم غيره ، فان لم يفضل فلا شيء (ويبيع فيها) أى نفقة القريب (ما يباع في الدين)
من عقار وغيره (ويلزم كسوبا) إذا لم يكن له مال (كسبها في الأصح) ومقابلته لا يلزمه (ولا
تجب) النفقة (لمالك كفايته ولا لمكتسبها) أى قادر على كسبها (وتجب للفقير غير مكتسب إن
كان زمنا) وكذا العاجز بمرض أو عجز (أرصغيا أو مجنونا ، وإلا) بأن قدر على الكسب
ولم يكتسب (فأقول : أحسنها تجب) مطلقا للأصل والفرع ، أو لا تجب مطلقا (والثالث) تجب
(لأصل لأفرع . قلت : الثالث أظهر ، والله أعلم ، وهى) أى نفقة القريب (الكفاية) ويعتبر
حاله في سنة وزهاده ورغبته ، ويجب إشباعه ، ويجب له الأدم ومؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة
وسكنى (وتسقط بفواتها) بمعنى الزمان وإن تعدى المنفق بالمنع (ولا تصير دينا عليه إلا بفرض
قاضٍ أو إذنه في اقتراض لفيئة أو منع) وحاصل المعتمد أنها لا تصير دينا إلا إذا اقترض القاضي من
شخص مالا ثم أذن لمن اقترض منه أن يعطى للادب مثلا كل يوم كذا أو أن يأذن للادب مثلا
أن يقترض مالا ويأذن له بعد القرض أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا ، وأما لو فرض له
القاضي في ماله كل يوم كذا فلا تصير دينا بذلك (وعليها) أى الأم (إرضاع ولدها اللبأ) بالنفصر
والهزم : اللبن النازل أول الولادة ، ويرجع في مدته إلى أهل الخبرة (ثم بعده) أى بعد إرضاع
اللبأ (إن لم يوجد إلا هي) أى الأم (أو أجنبيَّة وجب) على الموجود منها (إرضاعه وإن
وجدنا) أى الأم والأجنبيَّة (لم تجبر الأم ، فان رغبت) في إرضاعه (وهى منكوحة أبيه
فله منها) مع الكراهة (في الأصح . قلت : الأصح ليس له منها ، وصححه الأكثرون ، والله
أعلم) ولو لم تكن منكوحة بان كانت بائنا ، فان لم تطلب أجرة لم ينزع منها ، وإن طلبت فهي
مثل المنكوحة لو طلبت (فان اتفقا) على أن الأم ترضعه (وطلبت أجرة مثل أُجِيئَتْ)
وكانت أسقى به (أب) طلبت الأم (فوقها) أى أجرة المثل (فلا) تلزمه إيجابتها (وكذا إن

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيتَ بِأَقْلٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ اسْتَوَى فَرَعَاهُ أَفْتَقًا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ
أَقْرَبُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَى فَيَا لِرِثٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَالثَّانِي بِالْإِرْثِ ثُمَّ الْقُرْبُ ، وَالْوَارِثَانِ
يَسْتَوِيَانِ ، أَمْ يُوزَعُ بِحَسَبِهِ ؟ وَجِهَانِ ، وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ فَسَلَى الْأَبُ ، وَقِيلَ عَلَيْهِمَا
لِيَاكُلِ ، أَوْ أَجْدَادُ وَجَدَاتٍ إِنْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَا قُرْبُ ، وَإِلَّا فَيَا الْقُرْبُ ، وَقِيلَ
الْإِرْثُ ، وَقِيلَ بِرِوَايَةِ الْمَالِ ، وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرَعٌ فَفِي الْأَصَحِّ عَلَى الْفَرَعِ ، وَإِنْ
بَعْدَ أَوْ مُتَحْتَاجُونَ يُقَدَّمُ زَوْجَتُهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ ، وَقِيلَ الْوَارِثُ ، وَقِيلَ الْوَلِيُّ .

[فصل] الحضانة : حفظ من لا يستقل وتربيته ، والإناث أليق بها ، وأولاهن
أم ثم أمهات يئذنين بآبائهن ثم أقربهن ، والجديد تقدم بعدهن أم أب ثم أمهاتهما
المديكات بآبائهن ثم أم أبي

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيتَ بِأَقْلٍ) من أجرة المثل لا يلزمه إجابة الأم (في الأظهر) ومقابله نجاب
الأم (ومن استوى فرعاه) في قرب وارث ، وإن اختلفا في الذكورة والأنوثة (أفقا) هياه
وإن تفاوتوا في اليسار (وإلا) بأن اختلفا في القرب (فالأصح أقربهما) تجب النفقة عليه وارثا
أو غيره كابن ابن وابن بنت فتجب على ابن البنت (فان استوى) قريهما كابن ابن وابن
بنت (فبالارث في الأصح) فتجب على ابن الابن دون ابن البنت (والثاني) وهو مقابل قوله
فالأصح أقربهما (بالارث ثم القرب) فيقدم الوارث البعيد على غيره القريب (والوارثان) كابن
وبنت هل (يستويان) في قدر الاتفاق (أم يوزع) الاتفاق بينهما (بحسبه) أي الارث
(وجهان) والمعتمد كونها توزع بحسب الارث (ومن له أبوان) أي أب وأم (فعلى الأب)
نفقته صغيرا كان أو كبيرا (وقيل عليهما) النفقة (لبالغ) وأما الصغير فعلى الأب ويجعل بينهما
أثلاثا بحسب الارث (أو) كان للفرع (أجداد وجدات أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) منهم تلزمه
النفقة (وإلا) بأن يبدل (فبالقرب ، وقيل الارث) كالتخلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال)
أي الجهة التي نفيدها كآبي الأب وأبي الأم فتختص بآبي الأب (ومن له أصل وفرع ففي الأصح)
تجب النفقة (على الفرع وإن بعد) كآب وابن ابن (أو) له (محتاجون) ولم يسدروا على
كفائتهم (يقدم) منهم (زوجته ثم الأقرب) فالأقرب فيقدم بعدها ولده الصغير ثم أمه ثم أباه ثم
الولد الكبير ثم جده (وقيل) يقدم (الوارث) على التخلاف السابق في الفروع والأصول (وقيل
الولي) في الأصول .

[فصل] في الحضانة ، وهي بفتح الحاء (الحضانة : حفظ من لا يستقل) بأمور نفسه هما
يؤذيه (وتربيته) أي تربيته بما يصلحه من طعام وشراب ونحو ذلك (والإناث أليق بها) لأنهن
أهدى إلى التريسة من الرجال (وأولاهن) أي الإناث (أم ثم أمهات) لها (يبدلين بآبائهن
يقدم) منهم (أقربهن ، والجديد تقدم بعدهن أم أب . ثم أمهاتهن المديكات بآبائهن ، ثم أم أبي

أب كذلك ، ثم أم أبي جد كذلك ، والتقديم الأخوات والخالات عليهن وتقدم أخت
على خالة ، وخالة على بنت أخ وأخت ، وبنت أخ وأخت على عممة ، وأخت من
أبوين على أخت من أحدهما ، والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم ، وخالة وعممة
لأب عليهما لأم ، وسقوط كل جدة لأثر دون أنثى غير محرم كبنيت خالة ،
وتثبت لكل ذكر محرم وارث على ترتيب الإرث ، وكذا غير محرم كابن عم
على الصحيح ولا تسلم إليه مشبهة بل إلى ثفة يعينها ، فإن فقد الإرث والمحرمية أو
الإرث فلا في الأصح ، وإن اجتمع ذكور وإناث فالأم ثم أمهاتها ثم الأب ، وقيل
تقدم عليه الخالة والأخت من الأم ، ويقدم الأصل على الهاشمية ، فإن فقد فالأصح
الأقرب ، وإلا فالأنثى ، وإلا فيقرع ، ولا حضنة لرقيق ومجنون ، وفاسق وكافر على
مسلم وناكحة غير أبي الطفل إلا عمه وابن

أب كذلك (ثم أمهاتها (ثم أم أبي جد كذلك ، والتقديم (الأخوات والخالات عليهن) أى
الذكورات من أمهات الأب والجد (وتقدم أخت) من أى جهة (على خالة ، وخالة على بنت
أخ وأخت ، وبنت أخ وأخت على عممة) وبنت الأخت على بنت الأخ (و) تقدم (أخت من
أبوين ، على أخت من أحدهما ، والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم ، و) الأصح
تقديم (خالة وعممة لأب عليهما لأم ، و) الأصح (سقوط كل جدة لأثر) كأم أبي الأم (دون
أنثى غير محرم) أى الأصح أنه لا تسقط الأنثى غير المحرم (كبنيت خالة) وبنت عممة وبنت الخال
والعم ، فكل هؤلاء هم الحق في الحضنة على الأصح ، ومقابلته هي كالجدة الساقطة (وتثبت)
الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب والجد (على ترتيب الإرث ، وكذا) لذكر وارث (غير
محرم كابن عم على الصحيح) ومقابلته لا تثبت (ولا تسلم إليه مشبهة ، بل إلى ثفة يعينها) ولو
بأجرة من ماله ، فإن كان له بنت جعلت معها (فإن قصد) في الذكر (الإرث والمحرمية) كابن
خال أو عممة (أو الإرث) فقط كأبي أم وخال (فلا حضنة (في الأصح) ومقابلته له الحضنة (وإن
اجتمع ذكور وإناث) وتنازعوا (فالأم ثم أمهاتها ثم الأب ، وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من
الأم ، ويقدم الأصل) من ذكر وأنثى (على الهاشمية) كالأخ والأخت (فإن قصد)
الأصل (فالأصح) أنه يقدم (الأقرب) فالأقرب (وإلا) بأن لم يكن فيهم أقرب (فالأنثى)
مقدمة على الذكر كأخت على أخ (وإلا) بأن لم يكن فيهم أنثى مع الاستواء (فيقرع ، ولا
حضنة لرقيق) ولو مبعوضا (ومجنون) وإن كان الجنون متقطعا (وفاسق) ونكفى العدالة الظاهرة
(وكافر على مسلم) وحينئذ فيحضنه أقاربه المسلمون (وناكحة غير أبي الطفل) لاحضانه لها
وإن لم يدخل بها أوردى أن يكون الولد عنده (إلا) من نكحت (عمه) أى الطفل (وابن

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ رَضِيحًا اشْتَرَطَ أَنْ تُرَضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً أَوْ طَلَقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ فَلِإِجْدَادِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فِسْقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ أَوْ أَبٍ مَعَ أُخْتٍ أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الْآخَرُ حَوْلَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ وَيَمْنَعُ أُنْثَى ، وَلَا يَمْنَعُهَا دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةٌ فِي أَيَّامٍ ، فَإِنْ مَرَّضَا فَلَا أُمُّ أُولَى يَتَمَرَّضُ بِهِمَا فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَإِلَّا فَفِي بَيْتِهَا ، وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرَهُ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا ، وَيُؤَدِّبُهُ وَيُسَلِّمُهُ لِمَكْتَبٍ أَوْ حِرْقَةٍ ، أَوْ أُنْثَى فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أُمُّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فَلَا أُمُّ أُولَى ، وَقِيلَ يُقَرَّعُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً كَانَ الْوَلَدُ الْمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ ، أَوْ سَفَرَ ثَقَلَةً فَلَا أَبُ أُولَى ،

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ) فَلَا تَسْقُطُ حَضَانَتُهَا (فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ) الْمُحْضُونُ (رَضِيحًا اشْتَرَطَ) فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَضَانَةِ (أَنْ تُرَضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ أَوْ امْتَنَعَتْ مِنْ إِرْضَاعِهِ فَلَا حَضَانَةَ لَهَا ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَشْتَرِطُ (فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً) كَأَنْ أَسَامَتْ أَوْ تَابَتْ (أَوْ طَلَقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ) وَلَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا لَزِمَهَا نَفَقَةُ الْمُحْضُونِ (فَلِلْجِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ تَكُونُ لِلسُّلْطَانِ يَعْنِي مَنْ تَصْلُحُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ (هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فِسْقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ) وَلَا تَخْيِيرُ (وَيُخَيَّرُ) الْمَيِّزُ (بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ ، وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ) مَعَ الْأُمِّ (أَوْ أَبٍ) وَمِثْلُهُ بَقِيَّةُ الْعَصْبَةِ وَالْعَمَّةِ (مَعَ أُخْتٍ) لِغَيْرِ أَبٍ (أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقْدَمُ فِي الْأَوَّلِينَ الْأُمُّ ، وَفِي الْآخَرِينَ الْأَبُ (فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مَنْ أَحَقَّ سَهْمًا (نَمَّ) اخْتَارَ (الْآخَرَ حَوْلَ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ (فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ ، وَيَمْنَعُ أُنْثَى) مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا لِتَأْلُفِ الصِّيَانَةِ (وَلَا يَمْنَعُهَا) أَيُّ الْأُمِّ (دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةٌ فِي أَيَّامٍ) عَلَى الْعَادَةِ (فَإِنْ مَرَّضَا فَلَا أُمُّ أُولَى يَتَمَرَّضُ بِهِمَا) مِنَ الْأَبِ (فَإِنْ رَضِيَ) (فِي بَيْتِهِ) فَذَاكَ (وَلَا فِي بَيْتِهَا) أَيُّ الْأُمِّ (وَإِنْ اخْتَارَهَا) أَيُّ الْأُمِّ (ذَكَرَ فَعِنْدَهَا لَيْلًا ، وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا يُؤَدِّبُهُ وَيُسَلِّمُهُ لِمَكْتَبٍ أَوْ) ذِي (حِرْقَةٍ ، أَوْ) اخْتَارَهَا (أُنْثَى) فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أُمُّهُ (فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ) وَاحِدًا مِنْهُمَا (فَالْأُمُّ أُولَى ، وَقِيلَ يَقَرَّعُ) بَيْنَهُمَا (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً) كَسَفَرِ (كَانَ الْوَلَدُ الْمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ) الْمَسَافِرِ (أَوْ) أَرَادَ أَحَدُهُمَا (سَفَرَ ثَقَلَةً ، فَلَا أَبُ أُولَى) مَنْ

بِشْرَطِ أَمْنٍ طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ ، قِيلَ وَمَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَتَحَارِمُ الْعَصْبَةِ فِي هَذَا كَالْأَبِ ،
وَكَذَا ابْنُ دَهْمٍ لِدَ كَرٍ وَلَا يُعْطَى أَنْثَى ، فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ سَلَّمَ إِلَيْهَا .
[فصل] عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ نَفَقَةً وَكِسُوتَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَعْمَى زَمِنَا وَمُدَبِّرًا
وَمُسْتَوَلَّةً مِنْ غَالِبِ قُوتِ رَقِيقِ الْبَسَلَةِ وَأَدْمِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ ، وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ ،
وَيُسْنَى أَنْ يُنَازِلَهُ بِمَا يَنْتَقِمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَمٍ وَكِدْوَةٍ ، وَتَسْقُطُ بِمَعْصِيَةِ الزَّامَانِ ،
وَيُبَيْعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالُهُ فَإِنْ قُتِلَ الْمَالُ أَمْرُهُ يَبِيعُهُ أَوْ إِعْتَاقَهُ ، وَيَجْبَرُ أُمُّهُ عَلَى إِرْضَاعِ
وَلَدَيْهَا ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَلَ عَنْهُ ، وَفَطَمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِلَّا ضَاعَ بَعْدُهَا
إِنْ لَمْ يَضُرَّهَا ، وَلِلْعُرَّةِ حَقٌّ فِي التَّرِيَةِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍهَا فِطْمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا إِنْ لَمْ
يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدٍهَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا الزِّيَادَةُ ، وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ
وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ بِشَرْطِ رِضَايَا وَهِيَ : خَرَجٌ يُؤَدِّيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ أُسْبُوعٍ ،

الأم (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومسافة القصر) بين البلدين بخلاف مادونها
فكالغيبين ، والأصح لافرق (ومحارم العصبة) كالجد والمم والأخ (في هذا) أي سفر النقلة
(كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضانة (وكذا ابن عم لذكره ، ولا يعطى أنثى) حذرا
من المنازلة بها (فإن رافقته بنته) الثقة ومثلها بقية المحارم (سلم) الولد الأنثى (إليها) أي بنته .
[فصل] في مؤنة المملوك (عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة ، وإن كان أعمى زمنا ومدبرا
ومستولدة) لامكاتبها لاستقلاله ، وتجب المؤنة (من غالب قوت رقيق البسلة وأدمهم وكسوتهم)
ويراعى حال السيد فيجب ما يليق بحاله (ولا يكفي) في الكسوة الاقتصار على (ستر العورة)
في بلاد غير معتاد فيها ذلك (ويسن أن يناوله) قدرا يسد مسددا (بما ينتقم به من طعام وأدم
وأكره) ويسن أن يجلسه ليأكل معه (وتسقط بمضي الزمان ، ويبيع القاضي فيها ماله) إن لم
يمكن تأجيله إن امتنع (فإن فقد المال أمره ببيعه) أو إجارتته في مثل أم الولد (أو إعتاقه)
فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره (وكذا)
يجبرها على إرضاع (غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) أي ولدها اللبن (و) له سببها
على (فطمه قبل حولين إن لم يضره ، و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضرها) وليس لها
استقلال بقطام ولا إرضاع (والحررة حق في الترية ، فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرين
(فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر ، فإن تنازعا عمل بالأصح له (ولهما) ذلك (إن لم
يضره ، ولأحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر (ولهما الزيادة) على الحولين
(ولا يكلف رقيقه) ومثله غير الآدمي (إلا عملا يطيقه) بأن لا يحصل به ضرر لا يمتثل عادة
(ويجوز مخارجته بشرط رضاها) فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين (وهي) أي المخارجة (خراج)
معلوم (يؤديه كل يوم أو أسبوع) مما يكنسبه ، ولو بالبيع أو الشراء وسائر العقود فله ذلك كالمأذون

وَعَلَيْهِ عَلْفٌ دَوَابُّهُ وَسَقِيهَا ، فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلْفٍ أَوْ ذَبْحٍ ،
وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلْفٍ ، وَلَا يَحْلُبُ مَاضِرٌ وَلَدَهَا ، وَمَالًا رُوحَ لَهُ كَفَنَاءٌ وَدَارٍ
لَا تَحِبُّ عِمَارَتُهَا .

كتاب الجراح

الْفِعْلُ الْمَزْهَقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ ، وَخَطَأٌ ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ،
وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا : جَارِحٌ أَوْ مُثْقَلٌ ، فَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمَا
بِأَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَاتٌ ، أَوْ رُمِيَ شَجَرَةً فَأَصَابَهُ فَخَطَأٌ ، وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَالٍ يَقْتُلُ
غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ ،

(وعليه علف دوابه) المحترمة ، والعلف بالسكون المصدر ، وبالفتح ماتعلف به كالبرسيم (وسقيها)
ويقوم مقام ذلك تخليتها إن ألفت تلك (فإن امتنع أجبر في المأكول على بيع أو علف أو ذبح
وفي غيره) أي المأكول (على بيع أو علف) فإن لم يفعل ناب الحاكم عنه (ولا يحلب) من
لبنها (ماضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك ، وإنما يحلب ما يفضل ، بل لو احتاج الولد لغير لبن أذم
وجب (وما لاروح له كفنة ودار لا تحب عمارتها) بل تندب ، ولكن يجب على الناظر عمارة
الوقت بمشرطه الواقف ، وعلى الولي عمارة مال موليه ، ويكره ترك سقي الزرع والشجر إلا إذا
أراد تبييضه لنحو وقود ، ولا تتركه العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع . وأما الزيادة
فخلاف الأولى ، وقيل مكروهة ، والله أعلم .

كتاب الجراح

هي بكسر الجيم جمع جراحة ، وجرح يجمع على جروح ، وجمعها لاختلاف أنواعها ، والقتل
العمد أكبر الكبائر بعد الكفر ، وهو يوجب العقوبة في الدنيا من جهة حق الآدمي ، وفي الآخرة
من جهة حق الله تعالى (الفعل المزهق) أي القاتل للنفس (ثلاثة : عمد ، وخطأ ، وشبه عمد)
وسبب التمييز بينها (ولا قصاص) في شيء منها (إلا في العمد ، وهو) أي العمد في النفس (قصد
الفعل) أي بمعنى القوي ، فيشمل السحر وشهادة الزور (و) عين (الشخص بما يقتل) أي
بالآلة تهاك (غالباً) ومن باب أولى إذا كانت تقتل قطعاً وتلك الآلة (جرح أو مثقل) فهما بالرفع
خبر لمبتدأ محذوف ، أو بالجر بدل من ما ، فالجرح كالسيف والمثقل كالخبر ، ومنها أيضاً القول كشهادة
الزور (فإن قصد أحدهما) أي الفعل أو الشخص أوهما معا (بأن وقع عليه فات) مثال
فقد هما معا (أورمى شجرة فأصابه) مثال قصد الفعل دون الشخص . وأما قصد الشخص دون
الفعل فتعذر مثاله (خطأ) فالمعتبر في الخطأ أحد أمرين : أن لا يقصد أصل الفعل ، أو يقصد دون
الشخص (وإن قصد هما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالباً فشبه عمد) ويسمى أيضاً

وَمِنْهُ الضَّرْبُ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا ، فَلَوْ غَرَزَ إِبْرَةً بِمَقْتَلٍ قَعْمَدَةٍ وَكَذَا بِغَيْرِهِ إِنْ تَوَرَّمَتْ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ وَمَاتَ فِي الْحَالِ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَقِيلَ عَمْدٌ ، وَقِيلَ لَأَشْيٌ ، وَلَوْ غَرَزَ فِيهَا لَا يُؤْلَمُ كَجَلْدَةٍ عَقِبَ فَلَا شَيْءَ بِحَالٍ ، وَلَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالطَّلَبَ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ فِيهَا غَالِبًا جُوعًا أَوْ عَطَشًا قَعْمَدَةً ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ وَعَطَشٌ سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جُوعٍ وَعَطَشٍ وَعَلِمَ الْحَاسِبُ الْحَالَ قَعْمَدَةً ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ بِالسَّبَبِ ، فَلَوْ شَهِدَا بِقِصَاصٍ قَتَلْتُمْ ثُمَّ رَجَعَا وَقَالَا نَعَمْدُنَا لَزِمَهُمَا الْقِصَاصُ إِلَّا أَنْ يَتَعَرَّفَ الْوَلِيُّ بِعِلْمِهِ بِكَذِبِهِمَا ، وَلَوْ ضَعِيفٌ بِمَسْمُومٍ صَدِيقًا أَوْ مُجْنُونًا قَتَلَتْ وَجَبَ الْقِصَاصُ أَوْ بِالْأَمَّا عَاقِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَ الطَّعَامِ قَدِيمَةً ،

خطأ عمد (ومنه الضرب بسوط أو عصا) بشرط أن يكونا خفيفين ، وأن لا يراى إلى الضربات ، وأن لا يكون في مقتل ولا المضروب صغيرا أَوْ ضَعِيفًا وَلَا فِي حَرٍّ وَلَا فِي بَرْدٍ ، وَأَنْ لَا يَشْتَدَّ الْأَلَمُ وَيَبْقَى إِلَى الْمَوْتِ ، وَإِلَّا فَهُوَ عَمْدٌ (فلو غرز إبرة بمقتل) وهو الموضع الذي إذا أصيب قتل كعَيْنٍ وَأَنْثَيْنِ (فعمد) لأنه قصد الفعل والشخص بالآلة تقتل في هذا الموضع غالبًا (وكذا) لو غرز إبرة (بغيره) أي المقتل (إن تورم وتألم حتى مات) والمدار على التألم إلى الموت (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم (ومَاتَ فِي الْحَالِ فَشِبْهُ عَمْدٍ) كالضرب بالسوط الخفيف (وقيل عمد ، وقيل لأشئ) لاقصاص ولأدوية ، وإذا تأخر الموت فلا ضمان قطعًا (ولو غرز) الإبرة (فيما لا يؤلم كجلدة عقب) فمات (فلا شيء بحال) سواء مات في الحال أم بعده (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى مات) بسبب المنع (فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبًا جوعًا أَوْ عَطَشًا فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفًا والزمان حارًا وباردًا ، ومنع الدماء كمنع الأكل (وإلا) بأن لم تمض المدة المذكورة ومات (فإن لم يكن به جوع وعطش) الوار بمعنى أو (سابق فشبه عمد ، وإن كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحاسب الحال) وكان مجموع المقتلين يقتل (فعمد ، وإلا) بأن لم يعلم (فلا) أي فليس بعمد ، بل شبه عمد (في الأظهر) ومقابله عمد (ويجب القصاص بالسبب) وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله كشهادة الزور . وأما ما يؤثر في الهلاك ويحصله فهو المباشرة كحرّ الرقبة . وأما ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله ، بل يحصل الهلاك عنده بغيره كحفر البئر والامساك للقتل ، فالشرط والسبب والمباشرة فيهما القصاص بخلاف الشرط (فلو شهدا بقصاص) أي بتوجيه (فقتل) المشهود عليه (ثم رجعا وقالا نَعَمْدُنَا) الكذب (لزمهما القصاص) لانهما تسببا في الهلاك بما يقتل غالبًا (إلا أن يتعرف الولي بعلمه بكذبهما) فلا قصاص عليهما بل على الولي (ولو ضف بمسموم) يقتل غالبًا (صديقًا أَوْ مُجْنُونًا فمات) منه (وجب القصاص) وأما التمييز فكالبائع (أو) ضيف به (بالأعقاب ولم يعلم) الضيف (حال الطعام قديمة) ولا قصاص لأنه تناوله باختياري

وَفِي قَوْلِ قِصَاصٍ ، وَفِي قَوْلِ لَأَتِيَنَّ ، وَلَوْ دَسَّ سِماً فِي طَعَامِ شَخْصٍ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ
تَأْكَلَهُ جَاهِلًا فَقَلَى الْأَقْوَالِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ عِلَاجَ جُرْحِ مُهْلِكٍ فَكَانَ وَجِبَ
الْقِصَاصِ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ لَا يَمُتُّ مَغْرِقًا كَتَبَسَطَ فَكَّثَ فِيهِ مُضْطَجِعًا حَتَّى هَلَكَ
فَهَدَرَ ، أَوْ مَغْرِقٍ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا أَوْ كَانَ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا
فَعَمِدَ ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٍ وَمَوْجٍ فَشَبَّهَ عَمِدَ ، وَإِنْ أَسْكَنَتْهُ فَتَرَكَهَا فَلَا
دِيَّةَ فِي الْأَظْهِرِ ، أَوْ فِي نَارٍ يُمَكِّنُ الْخَلَاصَ مِنْهَا فَكَّثَ فِيهَا فَنِي الدِّيَّةِ الْقَوْلَانِ ،
وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَفِي النَّارِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ أَوْ حَفَرَ بِئْرًا
فَرَدَّاهُ فِيهَا آخَرُ ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ فَقَدَّهَ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ
وَالْمُرْدَى وَالْقَادَّ فَقَطْ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مَغْرِقٍ فَالْتَقَمَهُ حُوتٌ وَجِبَ الْقِصَاصُ فِي
الْأَظْهِرِ ، أَوْ غَيْرِ مَغْرِقٍ فَلَا ، وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ قَتْلِيهِ الْقِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ عَلَى
الْمُكْرَهَةِ فِي الْأَظْهِرِ فَإِنْ وَجِبَتِ الدِّيَّةُ وَرُزِعَتْ ،

(وفي قول قصاص ، وفي قول لا شيء) من قصاص أو دية . أما إذا علم الضيف حال انطعام فلا
شيء على المضيف (ولو دس سماً في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلاً) بالخال فإذ ،
(فعلى الأقوال) في المسألة قبلها (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص)
لأنه لا يجب على الجاني عليه معالجة الجناية . أما ما لا يهلك كأن فصدته فلم يعصب المجروح العرق
فمات فلا ضمان (ولو ألقاه في ماء لا يمتد مغرقاً كتبسط فكث فيه مضطجعا حتى هلك فهدر) لا قصاص
ولا دية (أو) ألقاه في ماء (مغرق لا يخلص منه إلا بسباحة فإن لم يحسنها أو كان) مع إحسانها
(مكتوفاً أو زمناً) فهلك (فعمد) فيه قصاص (وإن منع منها) أي السباحة (عارض كريح
وموج فشبه عمد) يجب دية (وإن أمكنته) السباحة (فتركها فلا دية في الأظهر) ومقابله
تجب (أو) ألقاه (في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى مات (ففي الدية القولان)
في الماء ، والأظهر عدم الوجوب (ولا قصاص في الصورتين) وهما الالتقاء في الماء والالتقاء في النار
(وفي النار وجه) بوجوب القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئراً فرداه فيها آخر أو ألقاه
من شاهق فتلقاه آخر فقده) أي قطعه نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط)
دون المسك والخافر والملقى (ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمه حوت) ولو قبل الوصول إلى الماء
(وجب القصاص في الأظهر) ومقابله يجب الدية (أو غير مغرق) فالتقمه حوت ولم يعلم به
الملقى (فلا) قصاص ووجب دية شبه العمد (ولو أكرهه على قتل) لشخص (فعليه)
أي المكروه بالكسر (القصاص ، وكذا على المكروه) بالفتح يجب عليه القصاص (في الأظهر)
ومقابله لا قصاص عليه (فإن وجبت الدية) في صورة الإكراه كأن غفا عليها (وزعت) عليها

فَإِنْ كَافَاهُ أَحَدُهُمَا قَتَلَ فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَكْرَهَ بَالِغٌ مُرَاهِقًا فَقَتَلَ الْبَالِغَ الْقِصَاصُ إِنْ قُلْنَا : عَمْدُ الصَّبِيِّ : عَمْدٌ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى رَمَى شَاخِصٍ عِلْمَ الْمَكْرِهِ اللَّهُ رَجُلٌ وَظَنَهُ الْمَكْرَهُ صَبِيًّا فَلَا صَاحِبَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَكْرِهِ ، أَوْ عَلَى رَمَى صَبِيٍّ فَأَصَابَ رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فَرَزَقَ قَاتَ فَشَبَّهَ عَمْدٌ ، وَقِيلَ عَمْدٌ ، أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَقَتَلَهُ فَالْمَذْهَبُ لَا قِصَاصَ ، وَالْأَظْهَرُ لِأَدِيَةِ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ .

[فصل] وَجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعَ فَيَلَانٍ مَذْفُوعَيْنِ كَحَرْزٍ وَقَدَرٍ ، أَوْ لَا كَقَطْعِ مَضُونَيْنِ فَقَاتِلَانِ وَإِنْ أَنَاهُ رَجُلٌ إِلَى حَرْكَةِ مَذْبُوحٍ : بَأَنْ لَمْ يَبْقَ إِنْصَارُ وَنُطْقُ وَحَرْكَةُ اخْتِيَارٍ ، ثُمَّ جَنَى آخَرَ فَلَا أَوَّلَ قَاتِلٍ ، وَيُعْرَضُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى

بالسوية (فان كافاه) أى ساوى المقتول (أحدهما فقط) كأن كان المقتول ذنباً أو عبداً وأحدهما كذلك والآخر حر أو مسلم (فالقصاص عليه) دون الآخر بل عليه نصف الضمان (ولو أكره بالغ مراهقاً فعلى البالغ القصاص إن قلنا عمد الصبي عمد ، وهو الأظهر) وأما إن قلنا عمده خطأ فلا قصاص لأنه شريك عظمي (ولو أكره) مكافئاً (على رمى شاخص علم المكروه) بكسر الراء (أنه رجل وظنه المكروه) بفتحها (صبيداً فالأصح وجوب القصاص على المكروه) بكسر الراء ، ومقابله لا قصاص (أو) أكرهه (على رمى صيد فأصاب رجلاً فلا قصاص على أحد) منهما (أو) أكرهه (على صعود شجرة فزلق فأت فشبّه عمد) فتجب دينه على عاقلة المكروه (وقيل عمد) فعليه القصاص إن كانت الشجرة مما يزلق على مثلها (أو) أكرهه (على قتل نفسه) فقتلها (فلا قصاص) عليه (في الأظهر) ومقابله يجب (ولو قال) شخص آخر (اقتلني ، والاقتلتك فقتله ، فالمذهب لا قصاص ، والأظهر) على عمده (لأدية) أيضاً ، وكذلك لو لم يزل والاقتلتك ، ومقابل الأظهر تجب الأدية (ولو قال) لشخص (اقتل زيدا أو عمرا) والاقتلتك (فليس بإكراه) حقيقة ، فمن قتله منهما يلزمه القصاص فيه .

[فصل] في الجنابة من اثنين (وجد من شخصين معاً فعلان مراهقان) للروح (مذفنان) أى مسرعان للقتل (حز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذنفين (كقطع عضوين) ومات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص . وأما لو كان أحدهما مذنباً دون الآخر كان المذنب هو القاتل (وإن أناه رجل إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إِنْصَارُ ونُطْقُ) هما غير متولين مضامين لما بعد الثالث (وحركة اختيار) وهي حالة اليأس التي لا يصح فيها شيء من التصرفات (ثم جنى آخر) عليه (فالأول قاتل ، ويعزب الثاني) طهركه جرمة الميت (وان جنى

الثاني قبل الانتهاء إليها فإن ذفت كحز بعد جرحه فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص
المضو أو مال بحسب الحال ، وإلا فقتلان ، ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه عيش
مذبوح وجب القصاص .

[فصل] قتل مسلماً ظن كفره بدار الحرب لأقصاص ، وكذا لادية في
الأظهر ، أو بدار الإسلام وجباً ، وفي القصاص قول ، أو من عهده مؤثماً أو ذمياً
أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالمذهب وجوب القصاص ، ولو ضرب مريضاً
جبهل مريضاً ضرباً يقتل المريض وجب القصاص ، وقيل لا ، ويشترط لوجوب
القصاص في القتل إسلام أو أمان ، فيهدر الحرب والمرتد ، ومن عليه قصاص كغيره ،
والزاني المحصن إن قتله ذمى قتل به ، أو مسلم فلا في الأصح ، وفي القاتل بلوغ وعقل ،
والسند هب وجوبه على السكران ، ولو قال : كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق .
يمينه إن أمكن الصبا وعهد الجنون ، ولو قال : أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ،

الثاني قبل الانتهاء إليها ، فإن ذفت كحز بعد جرحه ، فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص المضو أو
مال بحسب الحال (من عهد وغيره) (وإلا) أي وإن لم يذف الثاني أيضاً ومات المجنى عليه
بالجانيين (فقتلان) بالسراية (ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله
(القصاص) لأنه قد يعيش .

[فصل] في أركان القصاص في النفس (قتل مسلماً ظن كفره بدار الحرب) أو بصفة
الحار بين بدارنا (لا قصاص) عليه لعنره (وكذا لادية في الأظهر) لأنه استط حومة نفسه ،
ومقابلته نجب الدية (أو) قتل من ذكر (بدار الإسلام وجباً) أي القصاص بالدية على البدل
(وفي القصاص قول) بعدم وجوبه إذا هده حريباً (أو) قتل (من عهده مؤثماً أو ذمياً أو
عبداً أو) من (ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالمذهب وجوب القصاص) وأما من لم يعهده كذا
وظنه فيجب القصاص جوماً (ولو ضرب مريضاً جبهل مريضاً ضرباً يقتل) مثله (المريض وجب
القصاص) على الضارب (وقيل لا) يجب القصاص (ويشترط لوجوب القصاص في القتل)
أو طرفه (إسلام أو أمان) يعقد ذمة أو عهد أو أمان (فيهدر الحرب والمرتد) ومن عليه
قصاص (فهو معصوم) كغيره (فإذا قتله غير المستحق اقتصر منه) (والزاني المحصن إن قتله
ذمى قتل به ، أو مسلم) غير زان (فلا) يقتل به . (في الأصح) ومقابلته يجب القصاص ، والخلاف
إذا لم يأمر الإمام قتله . وأما إذا أمر فلا قصاص قطعاً (و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ
وعقل) وعصمة أيضاً ، فلا قصاص على صبي ومجنون وحري (والمذهب وجوبه على السكران)
وفي قول لا وجوب عليه (ولو قال : كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق يمينه إن أمكن الصبا
وعهد الجنون) قبله (ولو قال أنا) الآن (صبي) وأمكن (فلا قصاص ولا يحلف) أنه

وَلَا قِصَاصٌ عَلَى حَرْبِي ، وَبِحَبِّ عَلَى الْمَعْمُومِ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمُكَافَأَةٌ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ
بِذِمِّي ، وَيُقْتَلُ ذِمِّي بِهِ وَبِذِمِّي ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، فَلَا أَسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ
الْقِصَاصُ ، وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّي ذِمِّيًّا وَأَسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ الْجَرُوحُ فَكَكَدَا فِي الْأَصْحَ ، وَفِي
الصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا يَقْتَصُّ الْإِمَامُ بِطَلَبِ الْوَارِثِ ، وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدِّ ذِمِّيٍّ ، وَبِجُرْتَدِّ ،
لَا ذِمِّيٍّ بِمُرْتَدِّ ، وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ فِيهِ رِقٌّ ، وَيُقْتَلُ رِقٌّ وَمُدَبَّرٌ وَمُكَاتِبٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ
بِبَعْضِهِمْ بَعْضٌ ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ الْقَاتِلُ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجُرْحِ وَالْمَوْتِ فَكَكَدُوهُ
الْإِسْلَامَ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَزِدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ
وَبِحَبِّ ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُقْتَلُ وَلَدٌ وَإِنْ سَقَلَ وَلَا لَهُ ،
وَيُقْتَلُ بِوَالِدَيْهِ ، وَلَوْ تَدَاعَا بِجَهْلٍ فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ أُلْحِقَهُ الْقَاتِلُ بِالْآخِرِ اقْتَصَّ ،
وَلَا فَلَ ، وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ الْآبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَرَّةً

صبي (ولا قصاص على حربي) قتل حال حرابته (ويجب على المعصوم) بإسلام أو أمان (و)
على (المرتد ، و) بشرط أيضا (مكافأة) أي مساواة للقتيل بأن لم يفضل به بإسلام أو أمان أو حرية
أو أصلية (فلا يقتل مسلم بذمي) أي بكافر ولو لم تبلغه الدعوة (ويقتل ذمي به) أي المسلم
(وبذمي وإن اختلفت مملكتيهما) فيقتل يهودي بنصرياني وعكسه (فلو أسلم) الكافر (القاتل)
كافرا مكافئا له (لم يسقط القصاص ، ولو جرح ذميًّا وأسلم الجارح ثم مات الجرح فكذا)
لا يسقط القصاص (في الأضاح) ومقابله يسقط (وفي الصورتين) وهما إسلام القاتل بعد قتله
أو جرحه (إنما يقتص له الإمام) لا وارثه الكافر ، لكن (بطلب الوارث) ولا يفوضه إليه
(والأظهر قتل مرتد بذمي) سواء عاد للإسلام أم لا ، ومقابله لا يقتل به (وبمرتد) لتساويهما
(لاذمي بمرتد) فلا يقتل به ، ومقابل الأظهر يقتل ، ويقدم قتل المرتد بالقصاص على قتله بالردة
(ولا يقتل حرٌّ بمن فيه رقة) وإن قل (ويقتل قن ومُدَبَّرٌ ومُكَاتِبٌ وأُمٌّ ولدٌ بعضهم ببعض ،
ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فسكحدوث الإسلام) لذمي قتل
أو جرح مثله ثم أسلم وهو صدم سقوط القصاص في القتل وفي الجرح على الأصح (ومن بعضه
حرٌّ لو قتل مثله لا قصاص ، وقيل إن لم تزد حرِّيَّةَ القاتل وجب) القصاص بأن ساو - أو كانت
أقل (ولا قصاص بين عبد مسلم وحرٍّ ذميٍّ ، ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وإن سفل)
سواء الأب والأم والجد والجدات (ولا) قصاص (له) أي الولد على الوالد كإن قتل زوجة نفسه
وله منها ولد أو زوجة ابنه أو لزمه قود فورث ابنه بعضه فيسقط القصاص في جميع ذلك (ويقتل) الولد
(بوالديه) بصيغة الجمع : أي بكل واحد منهم (ولو تداعيا مجهولا فقتله أحدهما ، فإن ألحقه
القائف بالآخر اقتص) الآخر من القاتل (وإلا) بأن لم يلحقه به (فلا) يقتص وإن ألحقه
بأجنبي اقتص إن ادعاه (ولو قتل أحد أخوين شقيقين الأب والآخ الأم معا) والترتيب والمعية

فَلْيَكِلَ قِصَاصٌ، وَيُقَدَّمُ بِقُرْعَةٍ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا، أَوْ مَبَادِرًا فَلَوَارِثِ الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصِّ إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ، وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً، وَإِلَّا فَعَلَى الثَّانِي قَطْعًا، وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ، وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّدُوسِ، وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهِهِ عَمْدًا، وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ، وَعَمْدُ شَارِكٍ حُرًّا فِي عَمْدٍ، وَذِمِّيٌّ شَارِكٌ مُسْلِمًا فِي ذِمِّيٍّ، وَكَذَا شَرِيكُ حَرْبِيٍّ، وَقَاطِعٌ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا، وَشَرِيكُ النَّفْسِ، وَدَافِعُ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ جَرَحَ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ لَمْ يُقْتَلْ، وَلَوْ دَاوَى جُرْحَهُ بِسَمٍّ مَذْفُوفٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَإِنْ قَتَلَ غَالِبًا وَعَلِمَ حَالَهُ فَشَرِيكٌ

بزَهْوَقِ الرُّوحِ (فَلْيَكِلَ) مِنْهُمَا (قِصَاصٌ) عَلَى أَخِيهِ، هَذَا يَقْتَصُّ بِأَيِّهِ، وَهَذَا يَقْتَصُّ بِأَمِهِ (وَيُقَدَّمُ) لِلْقِصَاصِ (بِقُرْعَةٍ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا) أَيْ الْقُرْعَةِ (أَوْ مَبَادِرًا) بِالْقُرْعَةِ (فَلَوَارِثِ الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصِّ) بِالْقُرْعَةِ أَوْ الْمَبَادِرَةِ (إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ) وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَإِنْ قَتَلْنَا بِتَوَرِيثِهِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَحْبِجُهُ كَأَنْ يَكُونَ لِأَخِ الْمَقْتُولِ ابْنُ فَلَوَارِثِ الْقِصَاصِ، وَإِلَّا اسْقَطَ عَنْهُ (وَكَذَا إِنْ قَتَلَ) أَيْ الْأَخْوَانَ (مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً) بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ فَلْيَكِلَ حَقَّ الْقِصَاصِ عَلَى الْآخَرِ (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَتْ زَوْجِيَّةً (فَعَلَى الثَّانِي) الْقَاتِلُ لِلْأَمِّ فِي الْمَثَالِ الْقِصَاصِ (فَقَطْعًا) دُونَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَقْتُولِ أَخِيرًا مِنْ قِصَاصِ الْأَوَّلِ (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ) إِذَا كَانَ كُلُّ مَنْهُمْ فَعَلَّ بِهِ مَا يُوْثِرُ فِي زَهْوَقِ الرُّوحِ (وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّدُوسِ) إِنْ كَانَ الْقَتْلُ بِالْجَرَاخَةِ، وَإِنْ كَانَ بِالضَّرْبِ فَبَاعْتِبَارِ الضَّرَبَاتِ (وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهِهِ عَمْدًا) وَتَجِبُ الدِّيَةُ فَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةٍ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ نَصْفَهَا مَخْفُفَةً أَوْ مُثْقَلَةً، وَعَلَى الْمُتَعَمِّدِ نَصْفَهَا مُثْقَلَةً (وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ) الْقَاتِلُ لِابْنِهِ عَمْدًا وَإِنْ انْتَفَى الْقِصَاصُ عَنْهُ (و) يُقْتَلُ (عَمْدًا شَارِكٌ حُرًّا فِي) قَتْلِ (عَمْدٍ، وَ) يُقْتَلُ (ذِمِّيٌّ شَارِكٌ مُسْلِمًا فِي) قَتْلِ (ذِمِّيٍّ وَكَذَا) يُقْتَلُ (شَرِيكُ حَرْبِيٍّ) فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ (وَ) كَذَا شَرِيكُ (قَاطِعٍ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا) كَأَنْ جَرَحَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ الْقَاطِعِ وَمَاتَ بِالْقَطْعِ وَالْجَرَحِ (وَ) كَذَا (شَرِيكُ) جَارِحِ (النَّفْسِ) كَأَنْ جَرَحَ الشَّخْصَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ غَيْرُهُ فَمَاتَ بِهِمَا (وَ) كَذَا شَرِيكُ (دَافِعِ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ) كَأَنْ جَرَحَهُ آخَرَ بَعْدَ دَفْعِ الصَّائِلِ فَمَاتَ بِهِمَا (وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً) بَدَلَ مَنْ جَرَحَيْنِ (وَمَاتَ بِهِمَا، أَوْ جَرَحَ حَرْبِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ) الْمَجْرُوحُ (وَجَرَحَهُ) الْجَارِحُ الْأَوَّلُ (ثَانِيًا فَمَاتَ بِهِمَا) أَيْ الْجُرْحَيْنِ (لَمْ يُقْتَلِ) الْجَارِحُ فِي هَذِهِ الصُّورِ (وَلَوْ دَاوَى الْمَجْرُوحُ جَرَحَهُ بِسَمٍّ مَذْفُوفٍ) أَيْ قَاتِلُ فِي الْحَالِ (فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ) فِي النَّفْسِ (وَإِنْ لَمْ يُقْتَلِ) السَّمُّ (غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ) فَعَلَهُ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ (وَإِنْ قَتَلَ غَالِبًا وَعَلِمَ) الْمَجْرُوحُ (حَالَهُ فَشَرِيكُ) أَيْ فَالْجَارِحِ

جَارِحَ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ شَرِيكَ مُخْطِئٍ ، وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِطَاطٍ قَتَلُوهُ ، وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَرْجُهُ : أَصَحُّهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَعُوا ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ ، أَوْ مَتَا فَبِالْقُرْعَةِ ، وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَاثُ . قُلْتُ : فَتَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا ، وَلِلْأَوَّلِ دِيَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] جَرَحَ حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ نَجَبُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ رَمَاهَا فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ فَلَا قِصَاصَ ، وَلِلدَّهْبِ وَجُوبُ دِيَّةٍ مُسْلِمٍ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ ، وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ فِي الْأَظْهَرِ يَسْتَوْفِيهِ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ ، وَقِيلَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَجَبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَّةٍ ، وَقِيلَ أَرْشُهُ ، وَقِيلَ هَدَرٌ ،

شَرِيكَ (جَارِحَ نَفْسِهِ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ (وَقِيلَ شَرِيكَ مُخْطِئٍ) لِقَصْدِ التَّدَاوِي فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَجْرُوحُ حَالِ السَّمِّ فَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْتُلْ غَالِبًا (وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِطَاطٍ قَتَلُوهُ وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ) لَوْ انْفَرَدَ (غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَرْجُهُ) . أَحَدُهَا : يَجِبُ عَلَى الْجَمِيعِ . وَالثَّانِي لَا يَجِبُ . وَالثَّالِثُ وَهُوَ (أَصَحُّهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَعُوا) أَيْ اتَّفَقُوا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ اتَّفَاقًا فَتَجِبُ الدِّيَّةُ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الضَّرَبَاتِ ، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا جَرَحُوهُ وَجَرَحَ كُلُّ غَيْرِ قَاتِلٍ فَيَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَوْ لَمْ يَنْفَقُوا (وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ ، أَوْ مَتَا) كَأَنْ هَدَمَ عَلَيْهِمْ جِدَارًا فَهَانُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ (فَبِالْقُرْعَةِ) فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ قَتَلَ بِهِ (وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَاثُ) فِي تَرْكِهِ (قُلْتُ : فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا) وَكَذَا لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ (وَلِلْأَوَّلِ) أَوْ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ (دِيَّةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَوْ قَتَلُوهُ كُلُّهُمْ أَسَاءُوا وَوَقَعَ الْقَتْلُ مَوْزَعًا عَلَيْهِمْ وَرَجَعَ كُلُّ بَالِقٍ لَهُ مِنَ الدِّيَةِ .

[فصل] فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْمَجْرُوحِ مِنْ وَقْتِ الْجُرْحِ إِلَى الْمَوْتِ (جَرَحَ حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسَهُ فَأَسْلَمَ) الْحَرَبِيُّ أَوْ الْمُرْتَدُّ (وَعَتَقَ) الْعَبْدُ (ثُمَّ مَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ) بِمَالٍ وَلَا قِصَاصٍ ، (وَقِيلَ نَجَبُ دِيَّةٍ) مُخَفَّفَةٌ (وَلَوْ رَمَاهَا) أَيْ السَّكَافِرُ وَالْعَبْدُ (فَأَسْلَمَ) السَّكَافِرُ (وَعَتَقَ) الْعَبْدُ ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهْمُ (فَلَا قِصَاصَ ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةٍ مُسْلِمٍ) اِهْتِبَارًا بِحَالِ الْأَصَابَةِ ، وَقِيلَ لَا تَجِبُ اِهْتِبَارًا بِحَالِ الرَّمْيِ (مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ) لِأَنَّهَا دِيَّةٌ خَطَأٌ (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ) لَا قُوْدَ فِيهَا وَلَا دِيَّةَ (وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ) إِنْ كَانَ مِمَّا يَوْجِبُ الْقِصَاصَ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَهُ لَيْسَ فِيهِ قِصَاصٌ (يَسْتَوْفِيهِ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ) أَيْ وَارثُهُ لَوْلَا الرَّدَّةُ (وَقِيلَ) يَسْتَوْفِيهِ (الْإِمَامُ) لِأَنَّهُ لَا وَارثَ لَهُ (فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَجَبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ أَرْشِهِ) أَيْ الْجُرْحِ (وَدِيَّةٍ) لِلنَّفْسِ ، فَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ خَطَأً فَهَاتَ مَرَايَةَ وَجَبَ نِصْفُ دِيَّةٍ ، فَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ وَجَبَ دِيَّةُ النَّفْسِ (وَقِيلَ أَرْشُهُ) بِالْفَا مَا بَلَغَ ، فِي الْمَثَالِ الْأَخِيرِ يَجِبُ دِيَّتَانِ (وَقِيلَ هَدَرٌ) تَبَعًا لِلنَّفْسِ .

ولو ارتد ثم أسلم فسأت بالسراية فلا قصاص ، وقيل إن قصرت الردة ونجبت
ونجبت الدية وفي قول نصفها ، ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حرّ عبداً فعتق ومات
بالسراية فلا قصاص ، ونجبت دية مسلم ، وهي لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة
لورثته ، ولو قطع يد عبده فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة
ونصف قيمته ، وفي قول الأقل من الدية وقيمه ، ولو قطع يده فعتق فبحرجه آخران
ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حرّاً ، ونجبت على الآخرين

[فصل] يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ، ولو وضعوا سيفاً على يده
وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا ، وشجاج الرأس والوجه عشر : حارصة ، وهي ماشق
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه ، وباضعة تقطع اللحم ، ومتلاحة تفوس فيه ، وسحقاق
تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم ، وموشحة توضح العظم ، وهاشمة تهشمه ،

(ولو ارتد ثم أسلم فسأت بالسراية فلا قصاص) لتخلل الردة المهددة للنفس (وقيل إن قصرت
الردّة) أي زمتها (وجب) القصاص (ونجبت) على الأول (الدية) بكاملها (وفي قول نصفها
ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم ، أو حرّ عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) في الصورتين (ونجبت
دية مسلم) حرّ (وهي) أي دية العتيق (لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة لورثته)
لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبده فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة
ونصف قيمته) وهو أرش العضو الذي تلف في ملكه (وفي قول) للسيد (الأقل من الدية
وقيمه) فيقدر موته حرّاً وموته رقيقاً ، ويجب للسيد أقلّ العوضين (ولو قطع) شخص (يده)
أي الرقيق (فعتق فبحرجه آخران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حرّاً ، ويجب على
الآخرين) قصاص الطرف قطعاً ، وقصاص النفس على المذهب .

[فصل] في شروط القصاص في الأطراف والجراحات (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء :
أنه متى انتهى إليه كالأذن واليد والرجل (والجرح ماشق للنفس) من كون الجاني مكلفاً ملتزماً
للاحكام غير أصل للجاني عليه ، وكون المجني عليه معصوماً مكافئاً للجاني (ولو وضعوا سيفاً على
يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) كلهم أن تعمدوا (وشجاج الرأس والوجه) بكسر الشين
جمع شجة بفتحها ، وهي الجرح فيها ، وفي غيرها يسمى جرحاً لا غير (عشر حارصة وهي ماشق
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه) أي الشق من غير سيلان دم (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد
(ومتلاحة تفوس فيه) أي اللحم (وسحقاق) بسين مكسورة (تبلغ الجلد التي بين اللحم
والعظم وموشحة توضح) أي تكشف (العظم) بحيث يصل المروء إليه وإن لم يشاهد ، فلو غرول
إبرة في رأسه ووصلت للعظم سميت موشحة (وهاشمة تهشمه) أي تكسره سواء أضعته أم لا

وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ ، وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ ، وَدَامِغَةٌ تَغْرِقُهَا ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْوَرِيضَةِ فَقَطْ ، وَقِيلَ وَفِيهَا قَبْلُهَا سِوَى الْحَارِصَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَارِنٍ أَوْ أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحِ ، وَيَجِبُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ حَتَّى فِي أَصْلٍ يَخْذُ وَمَنْكَبٍ إِنْ أَسْكَنَ بِلَا إِجَافَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَيَجِبُ فِي فَوْقِ عَيْنٍ وَقَطَعَ أُذُنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيَيْنِ ، وَكَذَا أَلْيَانٍ وَشَفَرَانٍ فِي الْأَصْحِ ، وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ ، وَحُكُومَةُ الْبَاقِي ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ ، وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ أَوْضَحَ ، وَلَهُ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعِهِ ، فَإِنْ فَسَلَهُ عَزْرٌ وَلَا غُرْمٌ ، وَالْأَصْحُ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ ، وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَاةَهُ قُطِعَ مِنَ الْمِرْفَقِ ، وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي ، فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ مُسَكَّنٌ

(وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ) مِنْ مَحَلٍّ لآخر (وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ) وَهِيَ أَمُّ الرَّأْسِ (وَدَامِغَةٌ تَغْرِقُهَا) أَيْ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِعِ فَقَطْ) لِتَبَسُّطِهَا (وَقِيلَ : وَفِيهَا قَبْلُهَا سِوَى الْحَارِصَةِ) فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ (لَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ) كَالصَّدرِ وَالْعُنُقِ (أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَارِنٍ) وَهُوَ مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ (أَوْ) قَطَعَ بَعْضَ (أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحِ) وَإِذَا أَبَانَهَا بِالْأُولَى ، وَمِثْلُ الْأُذُنِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَةِ وَالْحَشْفَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ لَا يَجِبُ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ) بِفَتْحِ مِيمِهِ وَكَسْرِ صَادِهِ (حَتَّى فِي أَصْلٍ يَخْذُ) وَهُوَ مَا فَوْقَ الْوَرِكِ (وَمَنْكَبٍ) وَهُوَ مَجْمَعُ مَا بَيْنَ الْعِضْدِ وَالْكَتِفِ (إِنْ أَسْكَنَ) الْقِصَاصُ (بِلَا إِجَافَةٍ) وَهُوَ جَرَحٌ يَنْفِذُ إِلَى جَوْفِ (وَإِلَّا) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِهَا (فَلَا) يَجِبُ الْقِصَاصُ (عَلَى الصَّحِيحِ) سِوَاهُ إِجَافَةِ الْجَانِي أَمْ لَا ، لِأَنَّ الْجَوَائِفَ لَا تَنْضَبُ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي فَوْقِ عَيْنٍ وَقَطَعَ أُذُنٍ أَوْ جَفْنٍ (وَهُوَ غِطَاءُ الْعَيْنِ مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ أَسْفَلٍ) وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيَيْنِ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَفَاصِلُ) وَكَذَا أَلْيَانٍ (وَهُمَا اللَّحْمَانِ النَّاتِئَانِ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْفَخْذِ) وَشَفَرَانٍ (بِضْمٍ الشَّيْنِ ثَلَاثَةَ شَفَرٍ) وَهُوَ حُفْرُ الْفَرْجِ الْمُحِيطُ بِهِ ، وَيَجِبُ فِيهِمَا الْقِصَاصُ (فِي الْأَصْحِ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ) أَيْ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي كَسْرِهَا مَعَ الْإِبَانَةِ (قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَحُكُومَةُ الْبَاقِي) فَلَوْ كَسَرَ ذِرَاعَهُ وَأَبَانَهُ اقْتَصَرَ فِي الْكَفِّ وَأَخَذَ الْحُكُومَةَ لِمَا زَادَ (وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ الْجَانِي (وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ) عَنْ أُرْشِ الْمَشْهُمِ (وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ) الْعِظَمَ (أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ (وَلَهُ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ) أُرْشُ التَّنْقِيلِ (وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعِهِ) وَتَرَكَ الْكَفَّ (فَإِنْ فَسَلَهُ عَزْرٌ وَلَا غُرْمٌ ، وَالْأَصْحُ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّهُ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَانَهُ قُطِعَ مِنَ الْمِرْفَقِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَفْصِلٍ إِلَى مَحَلِّ الْجَنَائَةِ (وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي) لِتَعَدُّ الْقِصَاصِ فِيهِ (فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ) لِلْقَطْعِ (مُكَّنَ)

في الأصح ، ولو أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْؤُهُ أَوْضَحَهُ فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوُّهُ وَإِلَّا أَذْهَبَهُ يَأْخُفُّ
يُمْكِنُ كَثَرِيبٍ حَدِيدَةٍ مُحَاةٍ مِنْ حَدَقَتِهِ ، وَلَوْ لَطْمَةٌ لَطْمَةٌ تَذْهَبُ ضَوْؤُهُ غَالِيًا
فَذَهَبَ لَطْمَةٌ مِثْلَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَذْهَبَ ، وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ
بِالسَّرَايَةِ ، وَكَذَا الْبَطْشُ وَالذُّوقُ وَالشَّمُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا قَتَا كُلَّ غَيْرِهَا
فَلَا قِصَاصَ فِي لُتْنَا كُلِّهِ .

باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه

لَا تَقْطَعُ يَسَارَ يَمِينٍ ، وَلَا شَفَةَ سَفْلَى يَمَانٍ وَعَكْسَهُ ، وَلَا أَمْلَةً بِأُخْرَى ، وَلَا زَائِدًا
بِزَائِدٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ ، وَلَا يَضْرُ تَقَاوُتٌ كَبِيرٌ وَطَوِيلٌ وَقُوَّةٌ بَطْشٌ فِي أَصْلٍ ، وَكَذَا زَائِدٌ فِي
الْأَصَحِّ ، وَيُتَبَرَّرُ قَدْرُ الْمَوْضِعِ طَوِيلًا وَعَرَضًا ، وَلَا يَضْرُ تَقَاوُتٌ غُلْظٌ لَحْمٍ وَجِلْدٍ ، وَلَوْ
أَوْضَحَ كُلُّ رَأْسِهِ ، وَرَأْسُ الشَّاجِ أَصْفَرُ اسْتَوْضَعْنَاهُ وَلَا نَقَمَهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا ، بَلْ
يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعِ لَوْ وَزَعَ عَلَى جَمِيعِهَا .

منه (في الأصح) لأنه تارك لبعض حقه ، وله حكومة الساعد مع حكومة المقطوع من العضد
(ولو أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْؤُهُ) من عيبه (أَوْضَحَهُ ، فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوُّهُ) فذلك (وإلا أَذْهَبَهُ بِأَخْفِ
يُمْكِنُ كَثَرِيبٍ حَدِيدَةٍ مُحَاةٍ مِنْ حَدَقَتِهِ) فإن لم يمكن إذهاب الضَّوُّهُ سقط القصاص ووجب البدل
(ولو لَطْمَةٌ لَطْمَةٌ تَذْهَبُ ضَوْؤُهُ غَالِيًا فَذَهَبَ لَطْمَةٌ مِثْلَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ) بِاللَّطْمَةِ (أَذْهَبَ) بِالطَّرِيقِ
الْمُقْتَضِ (وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ ، وَكَذَا الْبَطْشُ وَالذُّوقُ وَالشَّمُّ) يَجِبُ
الْقِصَاصُ فِيهَا بِالسَّرَايَةِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا قَتَا كُلَّ غَيْرِهَا فَلَا قِصَاصَ فِي
الْمَتَا كُلِّ) وَالذَّاهِبُ بِالسَّرَايَةِ ، بَلْ قَبْلَهُ الدِّبَةُ أَوْ الْحُكُومَةُ .

باب كيفية القصاص

بِكسر القاف ، مأخوذ من القص وهو التنبع (ومستوفيه ، والاختلاف فيه) بين الخاطئ ومقصده .
(لَا تَقْطَعُ يَسَارَ) مِنْ يَدٍ وَرَجْلٍ وَأُذُنٍ وَجُفْنٍ وَمَنْخَرٍ (يَمِينٍ وَلَا شَفَةَ سَفْلَى يَمَانٍ وَعَكْسَهُ) وَلَا جُفْنٍ
أَعْلَى بَعَكْسِهِ (وَلَا أَمْلَةً) بفتح الهمزة وضم الميم (بِأُخْرَى ، وَلَا) عَضُو (زَائِدٌ بِزَائِدٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ
وَلَا يَضْرُ) عِنْدَ الْمَسَاوَاةِ فِي الْمَحَلِّ (تَقَاوُتٌ كَبِيرٌ وَطَوِيلٌ وَقُوَّةٌ بَطْشٌ فِي أَصْلٍ ، وَكَذَا) عَضُو (زَائِدٌ)
لَا يَضْرُ فِيهِ التَّقَاوُتُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَضْرُ فِي الزَّائِدِ (وَيُتَبَرَّرُ قَدْرُ الْمَوْضِعِ) بِالْمَسَاحَةِ (طَوِيلًا
وَعَرَضًا) لَا بِالْجُزْئِيَّةِ ، فَيُقَاسُ مِثْلُهُ مِنْ رَأْسِ الشَّاجِ ، وَيُخَطُّ عَلَيْهِ بِسَوَادٍ مَسْلًا وَيُوضَعُ بِالْمَوْسَى
(وَلَا يَضْرُ تَقَاوُتٌ غُلْظٌ لَحْمٍ وَجِلْدٍ) فِي قِصَاصِهَا (وَلَوْ أَوْضَحَ كُلُّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ الشَّاجِ أَصْفَرُ اسْتَوْضَعْنَاهُ
وَلَا نَقَمَهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا ، بَلْ يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعِ لَوْ وَزَعَ عَلَى جَمِيعِهَا) وَطَرِيقُ

وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس المشجوج فقط ، والصحيح أن الاختيار في موضعه إلى الجاني ، ولو أوضح ناصية ، وناصيته أصغر ثم من باقي الرأس ، ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة ، فإن كان خطأ أو عفا على مال وجب أرش كامل ، وقيل قسط ، ولو أوضحة جمع أوضح من كل واحد مثلها ، وقيل قسطه ، ولا تقطع صحيحة بشلاء ، وإن رضى الجاني ، فلو قبل لم يقع قصاصا بل عليه ديبتها ، فلو سرى فكلية قصاص النفس ، وتقطع الشلاء بالصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بها مستوفيا ، ويقطع سليم بأعسم وأعرج ، ولا أثر لخضرة أظفار وسوادها ، والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بسليمتها دون عكسه ، والدكر صحة وشلا كاليد ، والأشلة : منقبض لا ينقبض أو عكسه ، ولا أثر للانتشار وعدمه ، فيقطع فعل بجصبي ، وعينين ، وأنف صحيح بأخشم ، وأذن سميع بأصم ، لا عين صحيحة بحدقة عمياء ، ولا لسان ناطق

معرفة بالمساحة (وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ منه) قدر رأس المشجوج فقط ، والصحيح أن الاختيار في موضعه إلى الجاني . أما إذا لم يستوجب رأس المجنى عليه فانه يعتبر ذلكم الحل (ولو أوضح ناصية) من شخص (وناصيته أصغر) من ناصية المجنى عليه (ثم من باقي الرأس) من أي محل (ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة ، فإن كان) الزائد (خطأ أو عمدا ، و) عفا على مال وجب أرش كامل ، وقيل قسط) الزيادة فقط بعد توزيع الأرش عليها (ولو أوضحة جمع أوضح من كل واحد) موضحة (مثلها ، وقيل قسطه) منها ، وإذا آل الأمر إلى الدية وجب على كل واحد دية كاملة (ولا تقطع) يد أو رجل (صحيحة بشلاء وإن رضى الجاني ، فلو) خالف صاحب الشلاء ، و (فعل) القطع (لم يقع قصاصا ، بل عليه ديبتها) وله حكومة يده الشلاء (فلو سرى) القطع (فعليه قصاص النفس ، وتقطع الشلاء) بالشلاء (والصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة) أي عدلان منهم (لا ينقطع الدم) بحسم نار ولا بغيره فلا تقطع (ويقنع بها مستوفيا) ولا يطلب أرشا للشاة ، حينئذ تقطع (ويقطع) عضو (سليم بأعسم) وهو تشنج في المرفق ، أو قصر في الساعد أو الفضد (وأعرج ، ولا أثر) في القصاص (لخضرة أظفار وسوادها) فتقطع الصحيحة بالسودة وعكسه (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار) خافة أو بعد وجودها (بسليمتها دون عكسه) لأن الكامل لا يؤخذ بالناقص (والدكر صحة وشلا كاليد) صحة وشلا فيها صفة (و) الذكر (الأشلة) منقبض لا ينقبض ، وعكسه (أي منبسط لا ينقبض فيلزم حالة واحدة) ولا أثر للانتشار وعدمه فيقطع لجل بجصبي وعينين ، و) يقطع أنف صحيح بأخشم) وهو من فقد شمه (و) تقطع (أذن سميع بأصم) وهو من لا يسمع (لا عين صحيحة بحدقة عمياء) وإن بقي سوادها وبياضها (ولا لسان ناطق

بِأَخْرَسٍ ، وَفِي قَلْعِ السِّنِّ قِصَاصٌ ، لَا فِي كَسْرِهَا ، وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ لَمْ يُغْفَرَ
 فَلَا ضِمَانَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَاءَ وَقْتُ نَبَاتِهَا بِأَنْ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي وَعُذِّنَ دُونَهَا وَقَالَ
 أَهْلُ الْبَصَرِ : فَسَدَ الْمَنْبِتُ وَجَبَّ الْقِصَاصُ ، وَلَا يُسْتَوْفَى لَهُ فِي صِغَرِهِ ، وَلَوْ قَلَعَ
 سِنَّ مَشْقُورٍ فَنَبَتَتْ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ أُصْبُعًا فَقَطَعَ
 كَامِلَةً قُلْبَعٌ وَعَلَيْهِ أَرَشٌ أُصْبَعٌ ، وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَةً فَإِنْ شَاءَ الْمُقْطُوعُ أَخَذَ دِيَّةَ
 أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ ، وَإِنْ شَاءَ لَقَطَّهَا ، وَالْأَصْحَحُّ أَنَّ حُكْمَهُ مَنَابِتُهُ تَجِبُ إِنْ لَقَطَ ،
 لَا إِنْ أَخَذَ دِيَّتَهُ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ حُكْمُهُ خَمْسُ السَّكْفِ ، وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا
 أَصَابِعٍ فَلَا تَصَاصَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَفَّهُ مِثْلَهَا ، وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلًا قَطَعَ
 كَفَّهُ ، وَأَخَذَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ ، وَلَوْ شَلَّتْ أُصْبُعَاهُ فَقَطَعَ يَدًا كَامِلَةً ، فَإِنْ شَاءَ لَقَطَّ الثَّلَاثَ
 السَّالِمَةَ وَأَخَذَ دِيَّةَ أُصْبُعَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا .
 [فصل] قَدْ مَلَفُوفًا وَزَعَمَ مَوْتَهُ صَدَقَ الْوَلِيُّ بِبَيْعِهِ .

بِأَخْرَسٍ (ويجوز عكسه ان رضى النبي عليه (وفي قلع السن قصاص) وتؤخذ العليا بالعليا ،
 والسفلى بالسفلى (لا في كسرها) إلا إذا أمكن فيها القصاص فيجب (ولو قلع سن صغير لم يغفر)
 بضم الياء وسكون التاء وفتح النين : أي لم تسقط أسنانه الرافعة (فلا ضمان في الحال) بقصاص
 ولا دية (فان جاء وقت نباتها بأن سقطت البواقي) من الأسنان (وهدن دونها) أي المقطوعة
 (وقال أهل البصر) أي الخيرة (فسد المنبت وجب القصاص) حينئذ (ولا يستوفى له) أي
 الصغير (في صغره) بل ينظر بلوغه (ولو قلع) شخص (سن مشقور فنبت) قبل أخذ مثلها
 من الجاني (لم يسقط القصاص في الأظهر) لأن عودها نعمة جديدة (ولو نقصت يده أصبعا فقطع
 كاملة) أصابعها (قطع) به الجاني (وعليه أرش أصبع ولو قطع كامل ناقصة ، فان شاء المقطوع
 أخذ دية أصابعه الأربع ، وإن شاء لقطها) وليس له قطع اليد الكاملة (والأصح : أن حكومة
 منابتهن تجب ان لقطه ، لأن أخذ ديتهن) بل تندرج الحكومة في الدية (و) الأصح (أنه يجب
 في الحالين) وهما حالة اللقط ، وحالة أخذ الدية (حكومة خمس السكف) الباقي ، ومقابلته كل أصبع
 تستحق السكف فلا حكومة (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قصاص) عليه (إلا أن تكون
 كفه) أي القاطع (مثلها) فعليه القصاص (ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع) المستحق
 (كفه) وأخذ دية الأصابع ، ولو شلت) بفتح الشين ، ويجوز ضمها (أصبعا فقطع يدا كاملة ،
 فان شاء) المجني عليه (لقط الثلاث السليمة وأخذ دية أصبعين) مع ثلاثة أشخاص حكومة
 السكف على الأصح (وإن شاء قلع يده وقنع بها) وليس له طلب أرش الأصبعين الشلاوير .
 [فصل] في اختلاف ولّى الدم والجاني (قد) أي قتل ، وإن كان أصل القتل الشق طولا
 (ملفوفا) في ثوب (وزعم موته) حين القتل وادعى الولي حياته (صدق الولي بيمينه) وإن

في الأظهر، ولو قطع طرفاً وزعم نفسه فالذهب تصديقه إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر، وإلا فلا، أو يديه ورجليه فمات وزعم سرية، والولي اندمالاً ممكناً أو سبياً فالأصح تصديق الولي، وكذا لو قطع يده وزعم سبياً والولي سرية، ولو أوضح موخيتين ورفع الحاجر وزعمه قبل اندماله صدق إن أمكن، وإلا حلف الجريح وثبت أرشاً. قيل: وثالث.

[فصل] الصحيح ثبوته لكل وارث، وينتظر غائبهم وكال صبيهم ومجنونهم، ويحبس القتال ولا يحل بكفيل، وليتفقوا على مستوف، وإلا قرعة يدخلها العاجز ويستنيب، وقيل لا يدخل، ولو بدر أحدهم نفسه فالأظهر لأقصاص، والباقيين قسط الدية من تركته،

كان على هيئة المسكن (في الأظهر) ومقابلة يصدق الجاني (ولو قطع طرفاً وزعم نفسه) كشلل (فالذهب تصديقه) أي الجاني (إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف بأصل السلامة أو أنكره في عضو باطن كالنخذ (فلا) يصدق الجاني، بل المجني عليه يمينه، وقيل يصدق الجاني مطلقاً (أو) قطع (يديه ورجليه فمات) المجني عليه (وزعم) الجاني (سرية) فتجب دية واحدة (والولي) ادعى (اندمالاً ممكناً) قبل موته (أو) ادعى (سبياً) آخر كقتله لنفسه فتجب ديتان (فالأصح تصديق الولي) يمينه (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجاني (سبياً) آخر لولت حتى لا يلزمه الا نصف دية (و) زعم (الولي سرية) من قطع الجاني فعلية دية، فالأصح تصديق الولي يمينه (ولو أوضح موخيتين ورفع الحاجر) بينهما (وزعمه) أي الرفع (قبل اندماله) أي الإيضاح حتى يجب أرش واحد وزعم الجريح أن الرفع بعد الاندمال حتى يجب أرش ثلاث موخحات (صدق) الجاني (إن أمكن) عدم الاندمال بأن قصر الزمن (وإلا) بأن لم يمكن (حلف الجريح وثبت له أرشاً) للموختين: الأولى، والثانية (قيل و) أرش (ثالث) لرفع الحاجر، ولكن لما كان حلفه لدفع النقص عن أرشين كان الأصح أنه لا يوجب أرشاً آخر.

[فصل] في مستحق القصاص ومستوفيه (الصحيح ثبوته) أي القصاص (لكل وارث) خاص من ذوى فرض وعصبة (وينتظر غائبهم) إلى حضوره أو إذنه (وكال صبيهم ومجنونهم) ويحبس القتال إلى أن يزول المانع (ولا يحل بكفيل وليتفقوا) أي مستحقو القصاص (على مستوف) له منهم أو من غيرهم (والا) بأن لم يتفقوا (قرعة) بينهم واجبة (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء (ويستنيب) عند خروج القرعة له (وقيل لا يدخل) وهو الأصح (ولو بدر) أي أسرع (أحدهم فقتله) أي الجاني (فالأظهر) أنه (لأقصاص) عليه (والباقيين) من المستحقين (قسط الدية من تركته) أي الجاني، ولوارثه على المبادر قسطاً ما زاد على قدر حصته

وَفِي قَوْلِ مِنَ الْمُبَادِرِ ، وَإِنْ بَادَرَ بَعْدَ هَفْوٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ ، وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ،
وَيَحْكُمُ قَاضِي بِهِ ، وَلَا يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ عَزَرَ ، وَيَأْذَنُ
لِأَهْلِ فِي نَفْسٍ ، لَا فِي طَرَفٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا
عَمْدًا عَزَرَ وَلَمْ يَعْزَلْهُ ، لَوْ قَالَ : أَخْطَأْتُ وَأَسْكَنَ عَزَلَهُ وَلَمْ يَعْزَرْ ، وَأَجْرَةُ الْجَلَادِ عَلَى
الْجَانِي عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَقْتَصُّ عَلَى الْقَوْرِ ، وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْمَرَضِ ، وَتُحْبَسُ
الْحَامِلُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ أَوْ الطَّرَفِ حَتَّى تُرْضِيَهِ اللَّبَاءُ وَتُسْتَفْتَى بِغَيْرِهَا ، أَوْ فُطَامَ
حَوْلَيْنِ ، وَالصَّحِيحُ تَصْدِيقُهَا فِي حَمْلِهَا بِغَيْرِ تَحْيَلَةٍ ، وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدِّدٍ أَوْ خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ
وَتَحْوِيهِ اقْتَصَّ بِهِ أَوْ بِسَحْرِ قَدِيسٍ ، وَكَذَا خُمْرٌ وَلِوَاطٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جَوْعٌ
كَتَبُورِيهِ فَلَمْ يَمُتْ زَيْدٌ ، وَفِي قَوْلِ السَّيْفِ ،

من الذب (وفي قول من المبادر) ومقابل الأظهر عليه القصاص (وإن بادر بعد هفو غيره)
من المستحقين (لزمه القصاص) علم بعفوه أم لا (وقيل لا) قصاص عليه (إن لم يعلم)
بعفو غيره (ويحكم قاض به) أى بنى القصاص والوابة بمعنى أو فأحدهما كاف (ولا يستوفى
قصاص) فى نفس أو غيرها (إلا بإذن الإمام) فيه ، والمراد بالإمام الأعظم أو نائبه ، وكذا
القاضى لأنه يستفيد بتوليه إقامة الحدود (فإن استقلَّ عزز) وبإذن الإمام (لأهل فى نفس)
إذا طلب . وأما غير الأهل كالشيخ والمرأة فيأمره أن يستنقب (لا فى طرف فى الأصح) لأنه
لا يؤمن أن يحيف (فإن أذن فى ضرب رقبة فأصاب غيرها عمدا) بأن اعترف به (عزز ولم
يعزله) ولو قال : أخطأت وأمكن عزله ولم يعز (إن حلف أنه أخطأ) (وأجرة الجلاد) وهو
المنصوب لاستيفاء القصاص والحدود (على الجاني على الصحيح) إن لم ينصب الإمام جلادا
ويرزقه من مال المصالح ، ومقابل الصحيح هى فى الحدود فى بيت المال ، وفى القصاص على المقتص
(ويقتص على القور) أى يجوز له ذلك (د) يقتص (فى الحرم) سواء التجأ إليه أم لا (وفى
الحرم والبرد والمرض ، وتحبس الحامل فى قصاص النفس أو الطرف) أوحدة القذف (حتى ترضعه)
(اللبأ) وهو اللبن أول الولادة ، وينقض النفاس أيضا (ويستفتى) ولدها (بنيتها) من
امرأة أو بهيمة (أو فطام حولين) فيؤخر الحسد إلى انقضائها ؛ والمقصود دفع الضرر عنه
حتى لو احتاج للزيادة زيد (والصحيح تصديقها فى حملها بغير تحيلة) أى أمانة ، ومعها لا تحتاج
لبمين ، وإذا صدقت لزم المستحق الصبر (ومن قتل بمحدد) كسيف ، أو بمثل كحجر (أو
خنق أو تجويع ونحوه) كتفريقه وتحريره (اقتص) منه (به) ويجوز للولى العدول إلى
السيف (أو) قتل (بسحر فبسيق) يقتل (وكذا خر ولو اط) قتل الجاني بهما فيقتل بالسيف
(فى الأصح) ومقابلته فى الخمر يوجب ما ناعا كالخمر ، وفى اللواط يدس فى دبره خشبة (ولو جوع
كتجويعه فلم يموت زيد) فيه حتى يموت (وفى قول السيف) يقتل به ، وهذا هو الأصح

وَمَنْ عَدَلَ إِلَى سَيْفِ فَلَهُ ، وَلَوْ قَطَعَ قَسْرَى فَلَوْلَى حَزُّ رَقَبَتَيْهِ ، وَلَهُ الْقَطْعُ ثُمَّ الْحَزُّ ،
وَأِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَ السَّرَايَةَ ، وَلَوْ مَاتَ بِجَائِفَةٍ أَوْ كَسَرَ عَضُدَ فَالْحَزُّ ، وَفِي قَوْلِ كَيْفَعْلِهِ ، فَإِنْ
لَمْ يَمُتْ لَمْ تَزِدِ الْجَوَائِفُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ مَاتَ سِرَايَةً فَلَوْلَيْهِ حَزُّ ،
وَلَهُ عَفْوٌ بِنِصْفِ دِيَّةٍ ، وَلَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ فَاقْتَصَصَ ثُمَّ مَاتَ فَلَوْلَيْهِ الْحَزُّ ، فَإِنْ عَفَا فَلَا شَيْءَ
لَهُ ، وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ فَهَدَرَ ، وَإِنْ مَاتَا سِرَايَةً مَعًا أَوْ سَبَقَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ
قَتْلَهُ اقْتَصَصَ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ مُسْتَحِقُّ يَمِينٍ أَخْرَجَهَا
تَأَخَّرَ بِسَارِهِ وَقَصَدَ إِبَاحَتَهَا فَهَدَرَتْ ، وَإِنْ قَالَ : جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ إِجْرَاءَهَا
فَكَذَّبَهُ فَلَا أَصَحَّ لِأَقْصَاصٍ فِي الْبَسَارِ ، وَتَجِبُ دِيَّةٌ ، وَيَبْقَى قِصَاصُ الْيَمِينِ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ : دَهَشْتُ فظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ ، وَقَالَ الْقَاطِعُ : ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ .

[فصل] مُوجِبُ الْعَمْدِ الْقَوْدُ ،

(ومن عدل) عما تجوز فيه المماثلة (إلى سيف فله) رضى الجاني أم لا (ولو قطع) يده
(فسرى) القطع للنفس (فلولوى حزر رقبته) ابتداء (وله القطع ثم الحز) للرقبة حالا (وإن
شاء انتظر السراية) بعد القطع (ولو مات بجائفة أو كسر عضد) أو نحو ذلك مما لا قصاص
فيه (فالجز) فقط للولى (وفي قول) إن للولى أن يفعل (كفعله) وهذا هو الأصح (فإن
لم يمت) على القول الثانى (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تجوز رقبته ، ومقابله تزداد حتى
يموت (ولو اقتصص مقطوع) يد مثلا من قاطعه (ثم مات) بعند اقتصاصه (سراية فلوليه
حز) لرقبة القاطع (وله عفو بنصف دية ، ولو قطعت يده فاقصص) من الجاني (ثم مات)
سراية (فلوليه الجز ، فإن عفا فلا شيء له ، ولو مات جان من قطع قصاص فهدر ، وإن ماتا)
أى الجاني والمجنى عليه (سراية معا أو سبق المجنى عليه) أى سبق موته موت الجاني (فقد
اقتصص) بقطع يد الجاني ، والسراية بالسراية (وإن تأخر) موت المجنى عليه (فله) أى لوليه
(نصف الدية) في تركه الجاني (في الأصح) ومقابله لا شيء له (ولو قال مستحق) قصاص
(يمين) الجاني (أخرجها) أى يمينك (فأخرج يساره) علما بعدم إجرائها (وقصد إباحتها
فهدرت) لا قصاص ولا دية فيها ، سواء علم القاطع أنها اليسار مع ظن الأجزاء أم لا (وإن قال)
الخرج (جعلتها عن اليمين وظننت أجزائها فكذبته) القاطع (فالأصح لا قصاص في اليسار)
على القاطع (وتجب دية) فيها (ويبقى قصاص اليمين) إلا إذا ظن القاطع أجزاء اليسار أو
أخذها عوضا فإنه يسقط القصاص وتجب الدية (وكذا لو قال) المخرج (دهشت فظننتها اليمين
وقال القاطع : ظننتها اليمين) فلا قصاص فيها وتجب ديتها ، ويبقى قصاص اليمين إلا إذا قال القاطع :
ظننت إباحتها أو دهشت أو علمت أنها لا تجزى فإنه يلزمه قصاص اليسار

[فصل] في موجب العمد ، وفي العفو (موجب) بفتح الجيم : أى مقتضى (العمد القود)

وَالِدِيَّةُ بَدَلٌ عِنْدَ سُقُوطِهِ ، وَفِي قَوْلِ أَحَدُهُمَا مُبْهَمًا ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ
بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَلِلْمَذْهَبِ لَادِيَّةٌ ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَّةِ لَفَا ،
وَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَفَا عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّيَّةِ ثَبَتَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِي ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَلَا يَسْقُطُ الْقَوْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِمُحْجُورٍ فَلَسٍ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ،
وَإِلَّا فَإِنْ عَفَا عَلَى الدِّيَّةِ ثَبَتَتْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ ، وَالْمُبْدَرُ فِي الدِّيَّةِ كَمُفْلِسٍ ، وَقِيلَ كَصَبِيٍّ ، وَلَوْ تَصَالَحَا عَنِ
الْقَوْدِ عَلَى مَا تَقَى بغير لَفَا إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ الصَّحَّةُ ، وَلَوْ قَالَ رَشِيدٌ :
اقْطَعْنِي فَعَلَّ فَهْدَرٌ ، فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ اقْتُلْنِي فَهْدَرٌ ، وَفِي قَوْلِي تَجِبُ دِيَّةٌ ، وَلَوْ قُطِعَ
فَعَفَا عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسِرْ فَلَا شَيْءٌ ، وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ ، وَأَمَّا أَرْشُ
الْأَعْمَى فَإِنْ جَرَى لَفْظُ وَصِيَّةٍ كَأَوْصِيْتُ لَهُ بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَازَةِ فَوَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ ، أَوْ لَفْظُ

أى القصاص (والدية بدل) عنه (عند سقوطه) بعفو أو غيره (وفي قول) موجب العمد
(أحدهما مبهم) أى القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معنى منهما (وعلى القولين للولى
عفو على الدية بغير رضا الجاني ، وعلى الأول) وهو أن موجب العمد القود (لو أطلق العفو
فالمذهب لادية) لأن العفو إسقاط ثابت ، لا إثبات معدوم ، وقيل تجب (ولو عفا) الولي (عن
الدية لفا) عفوه (وله العفو) عن القصاص (بعده عليها) وإن تراخى (ولو عفا على غير
جنس الدية ثبت) وإن كان أكثر من الدية (إن قبل الجاني ، وإلا) بأن لم يقبل (فلا) يثبت
(ولا يسقط) عنه (القود فى الأصح) ومقابله يسقط (وليس لمحجور فلس عفو عن مال إن
أوجبنا أحدهما ، وإلا) بأن أوجبنا القود بعينه (فإن عفا على الدية ثبَّت ، وإن أطلق) العفو
(فكما سبق) أن المذهب لادية (وإن عفا على أن لا مال ، فالمذهب أنه لا يجب شيء) . وقيل
تجب الدية (والمبذر) حكمه بعد الحجر عليه (فى الدية كمفلس) فلا تجب الدية فى صورتي
عفوه (وقيل) هو (كصبي) فلا يصح عفوه عن المال بحال (ولو تصالحا عن القود على
ما تقي بغير لفا إن أوجبنا أحدهما) لا بعينه (وإلا) بأن أوجبنا القود عينا (فالأصح الصحة ،
ولو قال رشيد) لآخر (اقطعني ففعل فهدر) لا قصاص ولا دية (فإن سرى أو قال) ابتداء
(اقتلني) فقتله (فهدر ، وفى قول تجب دية) بناء على أنها للوارث ابتداء (ولو قطع) عضو
من شخص يجب فيه القود (فعفا عن قوده وأرشه ، فإن لم يسر) بأن برى (فلا شيء) من
قصاص أو أورش (وإن سرى) للنفس (فلا قصاص) فى نفس ولا طرف (وأما أورش العضو
فإن جرى) من المقطوع (لفظ وصية كأوصيت له بأرش هذه الجنابة فوصية لقاتل) والأظهر
صحتها ، فإن خرج من الثلث أو أجاز الوارث سقط ، وإلا فما يتحمله الثلث (أو) جرى (لفظ

إِثْرَاهُ أَوْ إِسْقَاطَهُ ، أَوْ عَفْوُهُ سَقَطَ ، وَقِيلَ وَصِيَّةٌ ، وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ ،
وَفِي قَوْلِهِ إِنْ تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ آخَرَ فَأَنْدَمَلَ
ضَمِنَ دِيَةَ السَّرَايَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةٍ طَرَفٍ لَوْ عَفَا عَنْ
النَّفْسِ فَلَا قَطْعَ لَهُ ، أَوْ عَنِ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقَبَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفَا
عَنِ النَّفْسِ بَحَانًا ، فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ بَانَ بَطْلَانُ الْعَفْوِ ، وَإِلَّا فَيَبْسَحُ ، وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ
عَفَا فَاقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَةِ ، وَأَنَّهَا عَلَيْهِ لِأَعْلَى
عَاقِلَتِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي ، وَلَوْ وَجِبَ قِصَاصُ عَلَيْهَا فَتَسَكَّحَهَا عَلَيْهِ
جَازَ وَسَقَطَ ، فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطءِ رَجَعَ يَنْصِفُ الْأَرْضَ ، وَفِي قَوْلِهِ يَنْصِفُ
مَهْرٌ مِثْلٌ .

إِثْرَاهُ أَوْ إِسْقَاطَهُ ، أَوْ جَرَى (عَفْو) عَنْ الْجَنَايَةِ (سَقَطَ) الْأَرْضُ نَاجِزًا إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ
(وَقِيلَ وَصِيَّةٌ) يَسْقُطُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا ، فَالْخِلَافُ أَنَّهُ يَسْقُطُ نَاجِزًا أَوْ بَعْدَ
الْمَوْتِ (وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) أَيْ أَرْضُ الْعُضْوِ الْمَعْفُوعِ عَنْهُ (إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ) تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ
لِمَا يَحْدُثُ أَمْ لَا (وَفِي قَوْلِهِ إِنْ تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ
آخَرَ) كَانَ قَطْعُ أَصْبَعِهِ عَفَاً عَنْ أَرْضِهِ فَسَرَى إِلَى بَاقِي كَفِهِ (فَأَنْدَمَلَ) الْقَطْعُ (ضَمِنَ دِيَةَ
السَّرَايَةِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ لَا يَضْمَنُ لِتَوَلُّدِهَا مِنْ مَعْفُوعِ عَنْهُ (وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةٍ)
قَطَعَ (طَرَفٍ لَوْ عَفَا) وَلِيهِ (عَنْ النَّفْسِ فَلَا قَطْعَ لَهُ ، أَوْ) عَفَا (عَنْ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقَبَةِ فِي
الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ قَطَعَهُ) الْوَلِيُّ (ثُمَّ عَفَا عَنْ النَّفْسِ بَحَانًا ، فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ) إِلَى
النَّفْسِ (بَانَ بَطْلَانُ الْعَفْوِ ، وَالْأَظْهَرُ) بَانَ لَمْ يَسِرْ (فَيَصِحُّ) عَفْوُهُ (وَلَوْ وَكَّلَ) الْوَلِيُّ غَيْرَهُ (ثُمَّ
عَفَا فَاقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَةِ) وَمُقَابَلَهُ لَا تَجِبُ (وَ) الْأَظْهَرُ
(أَنَّهَا عَلَيْهِ) أَيْ الْوَكِيلُ (لِأَعْلَى عَاقِلَتِهِ) وَمُقَابَلَهُ أَنَّهَا عَلَيْهِمْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْوَكِيلُ
(لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي) أَيْ الْمُوَكَّلِ ، وَمُقَابَلَهُ يَرْجِعُ (وَلَوْ وَجِبَ) لِرَجُلٍ (قِصَاصُ عَلَيْهَا) أَيْ
الْمَوَاتَةِ (فَتَسَكَّحُهَا عَلَيْهِ) بَانَ جَعَلَهُ مُنْدَاقًا (جَازَ) النِّكَاحُ وَالصَّدَاقُ (وَسَقَطَ ، فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطءِ
رَجَعَ يَنْصِفُ الْأَرْضَ) لِتِلْكَ الْجَنَايَةِ (وَفِي قَوْلِهِ) يَرْجِعُ (يَنْصِفُ مَهْرٌ مِثْلٌ) وَأَمَّا لَوْ أُوجِبَتْ
الْجَنَايَةُ مَالًا كَالْخَطَا فَتَسَكَّحُهَا عَلَى الْأَرْضِ فَيَصِحُّ النِّكَاحُ دُونَ الصَّدَاقِ لِلْجَهْلِ بِالْدِيَةِ .

كتاب الديات

فِي قَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ مُثْلَةً فِي الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ،
وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً : أَيْ حَامِلًا ، وَخُمْسَةَ فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ خَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ
لَبُونٍ وَبَنُو لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ ، فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ :
ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبٍ ، أَوْ تَحْرِمًا ذَا رَحِمٍ فَثَلَاثَةٌ ، وَالْخَطَا وَإِنْ
تَثَلَّثَ قَتَلَ الْعَاقِلَةَ مُؤَجَّلَةً ، وَالْعَمْدُ عَلَى الْجَانِي مُجَلَّةٌ ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ مُثْلَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ
مُؤَجَّلَةٌ ، وَلَا يُقْبَلُ مُعِيبٌ وَمَرِيضٌ إِلَّا بِرِضَا ، وَيُثْبِتُ تَحْلُ الْخَلْفَةِ بِأَهْلِ خَيْرَةٍ ،
وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَيُسَمِّيَهَا ، وَيَقِيلُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ
بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَغَالِبِ ، قَبِيلَةٍ بَدَوِيٍّ ، وَإِلَّا

كتاب الديات

جَمْعُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ الْمَالُ الْوَاجِبُ بِجَنَابَةِ عَلَى الْحُرِّ فِي نَفْسٍ أَوْ فِيهَا دُونَهَا (فِي قَتْلِ الْحُرِّ)
الذَّكَرِ (الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ) وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَيَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مُحِقُونَ
الْإِسْمَ عَلَى قَاتِلِهِ ، فَلَوْ كَانَ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا وَقَتْلَهُ مُسْلِمٌ فَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ وَتَكُونُ
الْمِائَةُ (مُثْلَةً فِي) قَتْلِ (الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً) بَفَتْحِ الْخَاءِ
وَكَسْرِ اللَّامِ (أَيْ حَامِلًا) وَتَثَلَّثَ الدِّيَّةُ فِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا (وَخُمْسَةَ فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ
خَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ وَبَنُو لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ) وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَمُؤَجَّلَةٌ وَخُمْسَةَ (فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ : ذِي الْقَعْدَةِ) بَفَتْحِ الْقَافِ
(وَذِي الْحِجَّةِ) بِكَسْرِ الْخَاءِ (وَالْمَحْرَمِ) بِشِدْدَةِ الرَّاءِ الْمُقْتَوِضَةِ (وَرَجَبٍ ، أَوْ) قَتَلَ (مَحْرَمًا ذَا رَحِمٍ)
كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ (فَثَلَاثَةٌ) دِيَّةَ الْمَقْتُولِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْرَمُ لَيْسَ بِرَحِمٍ كَأُمِّ أَمْرَأَتِهِ
وَأَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا كَابْنِ عَمِّهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثُ الدِّيَّةِ (وَالْخَطَا
وَإِنْ تَثَلَّثَ) كَقَتْلِ الْمَحْرَمِ (فَعَلَى الْعَاقِلَةِ) دِيَّتُهُ (مُؤَجَّلَةٌ ، وَالْعَمْدُ) دِيَّتُهُ (عَلَى الْجَانِي مُجَلَّةٌ
وَشِبْهُ الْعَمْدِ) دِيَّتُهُ (مُثْلَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ) فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ مَغْلُظَةٍ مِنْ وَجْهِ (وَلَا
يُقْبَلُ) فِي إِبِلِ الدِّيَّةِ (مُعِيبٌ) بِمَا يَثْبِتُ رَدَّ الْعَيْبِ (وَمَرِيضٌ) وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرِضًا (إِلَّا
بِرِضَا) أَيْ الْمُسْتَعْقِ (وَيُثْبِتُ تَحْلُ الْخَلْفَةِ بِأَهْلِ خَيْرَةٍ) أَيْ بِعَدْلَيْنِ مِنْهُمْ (وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا)
أَيْ الْخَلْفَةَ (قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ) وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنْ النَّاقَةَ لَا تَحْمِلُ قَبْلَهَا [وَمَنْ لَزِمَتْهُ) دِيَّةُ
(وَلَهُ إِبِلٌ فَيُسَمِّيَهَا) تَوْخِذُ (وَقِيلَ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ بَلَدِهِ) إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ (وَإِلَّا [بِأَنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ (فَغَالِبِ) بِالْجُرِّ : أَيْ تَوْخِذُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ (قَبِيلَةٍ بَدَوِيٍّ ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي

فَأَقْرَبَ بِلَادٍ ، وَلَا يَبْدُلُ ، إِلَى تَوَعُّدٍ وَرَقِيمَةٍ إِلَّا بِتَرَاضٍ ، وَلَوْ عُدِمَتْ فَالْقَدِيمُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالْجَدِيدُ قِيمَتُهَا بِنَقْدِ بَلَدِهِ ، وَإِنْ وَجِدَ بَقْضُ أَخَذَ ، وَرَقِيمَةُ الْبَاقِي ، وَاللَّرَاءُ وَالْخَنَقُ كَنَصْفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجُرْحًا ، وَيَهُودِيٌّ وَنَصْرَانِيٌّ ثُلُثُ مُسْلِمٍ ، وَنَجْرَسِيٌّ ثُلُثَا عَشْرِ مُسْلِمٍ ، وَكَذَا وَتَنِيٌّ لَهُ أَمَانٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَلَفَهُ الْإِسْلَامُ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ لَمْ يَبْدُلْ قَدِيمَهُ دِينَهُ ، وَإِلَّا فَكَمَجُوسِيٌّ .

[فصل] فِي مَوْضِعِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ لِحْرَمِ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَهَاشِمَةٌ مَعَ إِبْضَاحٍ عَشْرَةٍ ، وَدُونُهُ خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ ، وَمُنْقَلَةٌ خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَمَأْمُومَةٌ ثُلُثُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ فَهَشَمَ آخَرُ ، وَقَتْلَ ثَالِثٍ ، وَأَمَّ رَابِعٌ فَصَلَّى كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةً ، وَالرَّابِعُ تَعَامُ الثَّلَاثِ ، وَالشَّجَاجُ قَبْلَ الْمَوْضِعِ إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا

البلدة أو القبيلة إبل يصفى الأجزاء (فأقرب بلاد) إلى موضع المؤدى فيلزمه نقلها (ولا يعدل إلى نوع) من غير الواجب (و) لا إلى (قيمة) عنه (إلا بتراض) من المؤدى والمستحق ، وتقدم في الصلح أنه لا يجوز الصلح عن إبل الدية بالتراضى للجهالة ، فلعل ما هنا إذا كانت معلومة الصفة (ولو عدمت) إبل الدية بأن لم توجد أو وجدت بأكثر من ثمن الثقل (فالقديم) الواجب (ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم) فضة (والجديد) الواجب (قيمتها) أي الابل بالنية ما بانعت (بنقد بلده) الغالب ، والمراد ببلد العدم الذي يجب التحصيل منه (وإن وجد بعض أخذ ، وقيمة الباقي ، والمرأة والخنقي) الحران دية كل منهما (كنصف) دية (رجل) حر (نفسا وجرحا ، ويهودي ونصراني ثلث مسلم) نفسا وغيرها (ومجوسى) دية (ثلثا عشر) دية (مسلم ، وكذا وتني له أمان) كدخوله لنا رسولا (والمذهب أن من لم يبلغه الاسلام ان تمسك بدين لم يبدل قديمه دينه ، وإلا) بأن تمسك بدين بدل ولم يبلغه ما يخالفه ، وأول تبلفه دعوة بنى أصلا (فكهمجوسى) دية ، وقيل ان من لم يبلغه الدعوة دية مسلم ، ومن شك في بلوغه الدعوة ، فينبغي أن يجب فيه أحسن الديارات .

[فصل] فِي مَوْضِعِ النَّفْسِ (فِي مَوْضِعِ الرَّأْسِ) وَمِنْهَا الْعَظْمُ خَلْفَ الْأُذُنِ (أَوِ الْوَجْهِ) وَمِنْهُ مَا تَحْتَ الْقَبْلِ مِنَ الْحَيِّينَ (لِحَرَمِ) ذَكَرَ (خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ) وَلِغَيْرِهِ مِنْ أَمْرَةٍ وَنَحْوِهَا نِصْفُ عَشْرِيَّتِهِ (و) فِي (هَاشِمَةٍ مَعَ إِبْضَاحٍ عَشْرَةٍ وَدُونِهِ) أَى الْإِبْضَاحِ (خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ ، و) فِي (مُنْقَلَةٍ) مَعَ إِبْضَاحٍ وَهَشَمٍ (خَمْسَةُ عَشَرَ ، و) فِي (مَأْمُومَةٍ ثُلُثُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ) وَاحِدٌ (فَهَشَمَ آخَرَ ، وَقَتْلَ ثَالِثٍ ، وَأَمَّ رَابِعٌ ، فَصَلَّى كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةً ، و) عَلَى (الرَّابِعِ) تَعَامُ الثَّلَاثِ (وَهُوَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ بَعْدَ ثَلَاثِ ، وَالْمَوْضِعُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَمْسَةُ إِلَّا عِنْدَ الْعَفْوِ أَوْ الْغَطَا (وَالشَّجَاجِ) الَّتِي (قَبْلَ الْمَوْضِعِ) مِنْ حَارِصَةٍ وَغَيْرِهَا (إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا) أَى الْمَوْضِعِ بِأَن كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مَوْضِعٌ إِذَا قَبِسَ بِهَا الْبَاضِعَةُ مَثَلًا عَرَفَ أَنَّ الْقَطْعَ

وَجَبَّ قِسْطُ مِنْ أَرْضِهَا ، وَإِلَّا فَحُكُومَةُ كَجُرْحٍ سَائِرِ الْبَدَنِ ، وَفِي جَائِفَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفُذُ إِلَى جَوْفٍ كَبْطَنٍ وَصَدْرٍ وَثُقْرَةٍ نَحْرٍ وَجَبِينٍ وَخَامِصَةٍ ، وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ مُوَضَّعَةٍ بِكِبَرِهَا ، وَلَوْ أَوْضَعَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا قُرْبُ شِئْتَانِ ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضَّعَتُهُ عَمْدًا وَخَطًّا أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا فَوُضِعَتْهُمَا ، وَقِيلَ مُوَضَّعَةٌ ، وَلَوْ وَسَّعَ مُوَضَّعَتُهُ فَوَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ غَيْرَهُ فَشِئْتَانِ ، وَالْجَائِفَةُ كَمَوْضَّعَةٍ فِي التَّعَدُّدِ ، وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ فَجَائِفَتَانِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفُهُ سِنَانًا لَهُ طَرَفَانِ فَشِئْتَانِ ، وَلَا يَسْقُطُ أَرْضُهَا بِالتَّحَامِ مُوَضَّعَةٍ وَجَائِفَةٍ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ دِيَّةً لِحُكُومَةٍ ، وَبَعْضٌ يَقْسِطُهُ ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدْيَةً ، وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ ، وَلَوْ قُطِعَ يَابِسَتَيْنِ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ عَيْنٌ أَحُولَ وَأَعْمَشَ وَأَعُورَ ، وَكَذَا مَنْ بَعَيْنِهِ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ ، فَإِنْ نَقَصَ قَسِطُ ، فَإِنْ كَمْ يَنْضَبِطُ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي كُلِّ جَفْنٍ

ثَلَاثٌ فِي جَمْعِ اللَّحْمِ (وَجَبَّ قِسْطُ مِنْ أَرْضِهَا) بِالنِّسْبَةِ (وَالْأُذُنَيْنِ) بِأَنَّهُ لَمْ تَعْرِفِ النِّسْبَةَ (لِحُكُومَةٍ) لَا تَبْلُغُ أَرْضُ مُوَضَّعَةٍ (كَجُرْحٍ سَائِرِ الْبَدَنِ) فَإِنَّ فِيهِ الْحُكُومَةَ (وَفِي جَائِفَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ) وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفُذُ إِلَى جَوْفٍ (إِلَى جَوْفٍ) فِيهِ قُوَّةُ تَحِيلِ الْغِذَاءِ أَوِ الدَّوَاءِ (كَبْطَنٍ وَصَدْرٍ وَثُقْرَةٍ نَحْرٍ) وَهِيَ الثُّقْرَةُ الَّتِي فِي آخِرِ الْعُنُقِ (وَجَبِينٍ وَخَامِصَةٍ) أَيْ دَاخِلُ مَا ذَكَرَ . وَأَمَّا غَيْرُ الْجَوْفِ كَالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ فَلَيْسَ فِي جَائِفَتِهِ إِلَّا حُكُومَةٌ (وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ مُوَضَّعَةٍ بِكِبَرِهَا) وَلَا بِصِغَرِهَا (وَلَوْ وَضَعَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ) مَعَ (قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا فَوُضِعَتْهُمَا) ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضَّعَتُهُ عَمْدًا وَخَطًّا أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا فَوُضِعَتْهُمَا ، وَقِيلَ مُوَضَّعَةٌ (فَلَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ التَّعَدُّدِ) (وَلَوْ وَسَّعَ) الْجَائِفَةَ (مُوَضَّعَتُهُ فَوَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلَةً لَتَّعَدُّدِ (أَوْ) وَسَّعَ (غَيْرُهُ) أَيْ الْجَائِفَةَ الْمُوَضَّعَةَ (فَشِئْتَانِ ، وَالْجَائِفَةُ كَمَوْضَّعَةٍ فِي التَّعَدُّدِ) وَالْإِتِّحَادُ ، فَلَوْ أَجَافَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ فَجَائِفَتَانِ ، وَلَوْ رَفَعَ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا جَائِفَةً ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ (وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ فَجَائِفَتَانِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَةً فِي الْخَارِجَةِ حُكُومَةٌ (وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفُهُ سِنَانًا) هُوَ طَرَفُ الزَّوْجِ (لَهُ طَرَفَانِ فَشِئْتَانِ) إِنْ سَلَّمَ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ خَرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ فَأَرْبَعٌ (وَلَا يَسْقُطُ أَرْضُهَا بِالتَّحَامِ مُوَضَّعَةٍ وَجَائِفَةٍ) لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْجُزْءِ الْذَاهِبِ وَالْأَلَمِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ دِيَّةً لِحُكُومَةٍ) وَالْمَرَادُ دِيَّةٌ مِنْ جَنِيِّ عَلَيْهِ (وَبَعْضٌ) مِنَ الْأُذُنَيْنِ (يَقْسِطُهُ ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدْيَةً ، وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ) وَلَوْ قُطِعَ (أُذُنَيْنِ) يَابِسَتَيْنِ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ وَلَوْ عَيْنٌ أَحُولَ (وَهُوَ مَنْ فِي عَيْنَيْهِ خَلَلٌ دُونَ بَصَرِهِ) (وَأَعْمَشَ) وَهُوَ مَنْ يَسِيلُ دُمْعُهُ مَعَ ضَعْفٍ فِي بَصَرِهِ (وَأَعُورَ) أَيْ ذِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ (وَكَذَا مَنْ بَعَيْنُهُ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ) يَجِبُ فِيهَا نِصْفُ دِيَّةٍ (فَإِنْ نَقَصَ فَقَسِطُ) مَا نَقَصَ (فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ) النِّقْصُ (لِحُكُومَةٍ) تَجِبُ (وَفِي كُلِّ جَفْنٍ)

رُبْعُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ لِأَعْمَى ، وَمَارِنِ دِيَّةٌ . وَفِي كُلِّ بَيْنِ طَرَفَيْهِ وَالْحَاجِزِ ثَلَاثٌ . وَقِيلَ فِي الْحَاجِزِ
حُكُومَةٌ ، وَفِيهَا دِيَّةٌ . وَفِي كُلِّ شَفَةِ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلِلسَانِ وَلَوْ لِأَلْسَيْنِ وَأَرْتٌ
وَأَلْتَعِ وَصِفْلُ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ شَرْطُ الطِّفْلِ ظُهُورُ أَثَرِ نُطْقٍ بِتَحْرِيكِهِ لِبُكَاهِ وَمَصٍّ ،
وَلَاخِرَتَيْنِ حُكُومَةٌ ، وَكُلُّ سِنَّةٍ لِدَكْرٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ سَوَاءٌ أَكْثَرَ
لِلظَّاهِرِ مِنْهَا دُونَ السِّنِّ أَوْ قَلَمًا بِهِ ، وَفِي سِنَّةٍ زَائِدَةٍ حُكُومَةٌ ، وَحَرَكَةُ السِّنِّ
إِنْ قُلْتُ فَكَصَحِيحَةٌ وَإِنْ بَطَلَتْ الْمَنَفْعَةُ فَحُكُومَةٌ ، أَوْ نَقَصَتْ فَأَلْصَحُّ كَصَحِيحَةٍ ،
وَلَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ مَسْغِيرٌ لَمْ يُشْفَرْ فَلَمْ تَمُدَّ وَبَانَ فَسَادُ الْمَنْبِتِ وَجَبَ الْأَرْضُ ، وَالْأُظْهَرُ
أَنَّهُ لَوْ مَلِكٌ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا شَيْءَ ، وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ مَشْغُورٌ فَهَادَتْ لَا يَنْتَقِطُ الْأَرْضُ ، وَلَوْ
قُلِعَتِ الْأَسْنَانُ فَبِحَسَابِهِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةٍ إِنْ اتَّحَدَ جَانِ وَجَنَانِيَّةٌ ، وَكُلُّ
لَحْيٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْأَسْنَانِ فِي دِيَّةِ اللَّحْيَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ يَدٍ
نِصْفُ دِيَّةٍ إِنْ

وهو غطاء العين (ربيع دية ، ولو لأعمى) وبلا هذب (و) في قطع (مارن) وهو مالان من
الأنف (دية ، وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث ، وقيل في الحاجز حكومة ، وفيهما) أى الطرفين
(دية ، وفي) قطع (كل شفة نصف دية) ففي الشفتين الدية (و) في قطع (لسان) لناطق
سلم الذوق (ولو) كان اللسان (لألكن وأرت) وألغ وطفل دية ، وقيل شرط) الدية في قطع
لسان (الطفل ظهور أثر نطق بتحريكه) أى اللسان (لبكاء ومص) للشدى ، فان لم يظهر
لحكومة (و) في لسان (لأخرس حكومة) ولو كان خرسه عارضا (و) في قطع (كل سن
لذكر حر مسلم أبرة) وفي غيره من امرأة وكافر نصف عشر دية ، إنما شرطها أن تكون
منقورة غير مقلقة (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ أو قلعهما به) أى معه (وفي سن زائدة)
وهي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية (حكومة . وحركة السن ان قلت) بحيث لا تمنعها من
فادية وظيفتها من المضغ (فكصحيحة ، وإن بطلت المنفعة) منها لشدة الحركة (لحكومة)
تجب فيها (أو نقصت فالأصح كصحيحة) فيجب الأرض ولا أثر لضعفها (ولو قطع سن صبي لم
يشفر) أى لم تسقط روائضه (فلم تعد) وقت أو ان عودها (وبان فساد المنبت وجب) القصاص
أو (الأرض ، والأظهر أنه لو مات قبل البيان فلا شيء) على الجاني (وأنه لو قطع سن منقور فعادت
لا يسقط الأرض ، ولو قلعت الأسنان) كلها ، وهى اثنان وثلاثون في غالب الفطرة (فبحسابه)
ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجنانية) عليها كأن أسقطها
بشرب دواء أو بضربة من غير تحلل اندمال (و) في (كل لحي نصف دية) وهو بفتح اللام
واسد اللحيين ، وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السفلى وملتقاهما الذقن (ولا يدخل
أرض الأسنان في دية اللحيين في الأصح) ومقابله يدخل (و) في (كل يد نصف دية ان

قُطِعَ مِنْ كَفٍّ ، فَإِنْ قُطِعَ مِنْ قَوْفِهِ فَحُكْمَةٌ أَيْضًا ، وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ عَشْرَةٌ أَبْعَرَةٌ ،
وَأُمْلَةٌ ثَلَاثُ عَشْرَةٌ ، وَأُمْلَةٌ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا ، وَالرَّجُلَانِ كَالْيَدَيْنِ ، وَفِي حَامَتَيْهَا دِيْنَتَاهَا ،
وَحَامَتَيْهَا حُكْمَةٌ ، وَفِي قَوْلِ دِيْنَتِهِ ، وَفِي أَنْثَيْنِ دِيْنَةٍ ، وَكَذَا ذَكَرٌ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَشَيْخٍ
وَعَيْنَيْنِ ، وَحَشَفَةٌ كَذَكَرٍ ، وَبَعْضُهَا يَقْطَعُ مِنْهَا ، وَقِيلَ مِنَ الذَّكَرِ ، وَكَذَا حُكْمُ
بَعْضِ مَارِنٍ وَحَلَمَةٍ ، وَفِي الْأَلْيَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَكَذَا شَفْرَاهَا ، وَكَذَا سَلْخُ جُلْدٍ ، إِنْ بَقِيَ حَيَاةُ
مُسْتَقَرَّةً ، وَحَزَّ غَيْرُ السَّالِخِ رَقَبَتَهُ .

[فرع] فِي الْعَقْلِ دِيْنَةٌ ، فَإِنْ زَالَ بِجُرْحٍ لَهُ أَرُشٌ أَوْ حُكْمَةٌ وَجَبَا ، وَفِي قَوْلٍ
يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمِ قَوْلُهُ وَقِيلَ فِي خَلَوَاتِهِ
قَلَهُ دِيْنَةٌ بِلَا يَمِينٍ ، وَفِي السَّمْعِ دِيْنَةٌ ، وَمَنْ أَذِنَ نِصْفٌ ، وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ ،
وَلَوْ أَرَالَ أَذُنَيْهِ وَسَمِعَهُ قَدِيْتَانِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ وَانْزَعَجَ لِلصَّبَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

قطع) أى اليد ، وذكرها باعتبار أنها عضو (من) مفصل (كف ، فإن قطع من فوقه لحكومة)
تجب (أيضا) مع دية الكف (وفي كل) أصبع أصلية من يد أو رجل (عشرة أبصرة ، و)
في كل (أُمْلَةٌ ثَلَاثُ عَشْرَةٌ ، و) في (أُمْلَةُ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا ، وَالرَّجُلَانِ كَالْيَدَيْنِ) في جميع ما ذكر
فيهما (وفي حامتيها) أى الأثني (ديتها ، و) في (حامتيه) أى الرجل (حكومة ، وفي قول
ديته) أى الرجل كالمرأة (وفي أنثيين) من الرجل (دية) والمراد بهما البيستان . وأما جلدتهما
فتسمى الخصيتين (وكذا ذكر) سليم (ولو لصغير وشيخ وعنين وحشفة كذا ذكر) فيجب في
قطعها الدية (وبعضها) لوقطع يجب (بقسطه) أى البعض (منها) أى الحشفة فتقسط على
أبعاضها (وقيل من الذكر ، وكذا حكم بعض مارن وحلمة) أى يكون بقسطه من المارن
والحلمة ، وقيل بقسطه من جميع الأنف والشدى (وفي الأليين) وهما موضع القعود (الدية)
وفي أحدهما نصفها (وكذا شفرها) بضم الشين ، وهما حواف الفرج فيهما ديتها (وكذا سَلْخُ
جلد) فيه دية المساوخ منه (ان بقى) فيه (حياة مستقرة) بعد السَلْخِ (وحزَّ غير السالخ رقبته)
بعد السَلْخِ فتجب الدية على السالخ ، والقصاص على الحازِّ ، وإلا فالسَلْخُ قَاتِلٌ لَهُ .

[فرع] فِي إِزَالَةِ الْمَنَافِعِ (فِي الْعَقْلِ) أى فِي إِزَالَتِهِ (دِيْنَةٌ ، فَإِنْ زَالَ بِجُرْحٍ لَهُ أَرُشٌ)
مَقْدَرٌ كَالْمَوْضِعِ (أَوْ حُكْمَةٌ) كَالْبَاضِعَةِ (وَجَبَا) أى الدية والأرُش ، أَوْ هِيَ وَالْحُكْمَةُ (وَفِي
قَوْلٍ يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى) بِالْبَاءِ لِلْجَهْلِ : أى ادَّعَى وَلِيَهُ (زَوَالَهُ) أى
العقل وَأَنْكَرَ الْجَانِي (فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمِ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ فِي خَلَوَاتِهِ فَلَهُ دِيْنَةٌ بِلَا يَمِينٍ) وَلَوْ تَقَطَّعَ جَنُونُهُ حَلَفَ
زَمَنَ إِفَاقَتِهِ ، وَإِنْ انْتَضَمَ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ حَلَفَ الْجَانِي (وَفِي السَّمْعِ) أى إِزَالَتِهِ (دِيْنَةٌ ، و) فِي
إِزَالَتِهِ (مَنْ أَذِنَ نِصْفٌ) مِنَ الدِّيَّةِ (وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ) مِنْهُ مِنَ الدِّيَّةِ (وَلَوْ أَرَالَ أَذُنَيْهِ
وَسَمِعَهُ قَدِيْتَانِ) فَلَا يَتَدَاخِلَانِ (وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ) أى السَّمْعِ (وَانْزَعَجَ لِلصَّبَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

مُكَاذِبٌ، وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَ دِيَّةً، وَإِنْ نَقَصَ قَسَطُهُ إِنْ عُرِفَ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ بِاجْتِهَادِ قَاضِيٍّ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ فِي حِجَّتِهِ، وَيُضْبَطُ التَّفَاوُتُ، وَإِنْ نَقَصَ مِنْ أُذُنٍ سُدَّتْ وَضْبُطُ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْأُخْرَى ثُمَّ عُكِّسَ، وَوَجَبَ قَسَطُ التَّفَاوُتِ، وَفِي صَوْتِهِ كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ، فَلَوْ قَتَّاهَا لَمْ يَزِدْ، وَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ، أَوْ يُمْتَحَنُ بِتَقْرِيبِ عَقْرَبٍ أَوْ حَرِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بَغْتَةً، وَنَظَرَ هَلْ يَنْزَعِجُ؟ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالَسَمْعِ، وَفِي الشَّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِي الْكَلَامِ الدِّيَّةُ، وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ قَسَطُهُ، وَالْمَوْزَعُ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَقِيلَ لَا يَوْزَعُ عَلَى الشَّهِيَّةِ وَالْحَلْقِيَّةِ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ بَقِيَّتِهَا خِلَافَةً أَوْ يَأْفَقَهُ سَمَاوِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَقِيلَ قَسَطُ، أَوْ

فمكاذب) فيحلف الجاني إن سمعه لباقي (وإلا) بأن لم ينزعج (حلف وأخذ دية) ولا بد في حلفه من التعرض لذهاب سمعه من الجناية (وان نقص) سمعه بجناية (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدر ما ذهب (وإلا) بأن لم يعرف قدره (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح القاف وحكى كسرهما: من له مثل سنه (في حجته) ويضبط التفاوت) بين سمعيهما بأن يجلس قرنه بجنبه، وينادييهما من يرفع صوته من مسافة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي حتى يسمع القرن فيعرف الموضع، ثم يرفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجني عليه سمعت فيضبط ما بينهما، ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم عكس) بأن تسد الصحيحة ويضبط منتهى سماع الناقصة (ووجب قسط التفاوت) ويؤخذ قسطه من الدية (وفي) اذهب (ضوء كل عين نصف دية، فلو قتاها لم يزد) على نصف الدية (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) أي عدلان منهم، لأن لهم طريقا إلى معرفته، بخلاف السمع (أو يمتحن) المجني عليه (بتقريب عقرب أو حريضة من عينه بغتة ونظر هل ينزعج) أولا؟ فان انزعج صدق الجاني بيمينه وإلا فالجاني عليه بيمينه (وان نقص) ضوء المجني عليه (فكالسمع) أي حكيمه كنقص السمع (وفي) إزالة (الشّم) بجناية (دية على الصحيح) ومقابلته فيه حكومة (وفي) إبطال (الكلام) بجناية على اللسان (الدية، وفي) إبطال (بعض الحروف قسطه) إذا بقي له كلام منتظم، وإلا فعليه كمال الدية (والموزع عليها) الدية من الحروف (ثمانية وعشرون حرفا) بإسقاط لا وجعل الألف تشمل الألف اللينة والهمزة (في لغة العرب) وفي غيرها يوزع عليها قلت أو كثرت (وقيل لا يوزع على) الحروف (الشفهية) وهي الباء والفاء والواو والميم (والحلقيّة) وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والقين والحاء، لأن الجناية على اللسان، وهذه ليست منه (ولو عجز عن بعضها) أي الحروف (خالقة، أو بأفقه سماوية فدية) كإزالة في إبطال كلام كل منهما (وقيل قسط) من الدية بالنسبة لجميع الحروف (أو) عجز

بجناية فالذهب لا تكمل دية ، ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس
فنصف دية ، وفي الصوت دية ، فإن أبطل معه حركة لسان فجوز عن التقطيع
والترديد فديتان ، وقيل دية ، وفي الذوق دية ، وبدرك به حلاوة وجوضة ومراة
وملحة وعذوبة ، وتوزع عليهم ، فإن نقص فحكومة ، وتجب الدية في المضغ ،
وقوة إمناء بكسر صلب ، وقوة حبلى وذهاب جاع ، وفي إفضاها من الزوج وغيره
دية وهو رفع ما بين مدخل ذكر وذبر ، وقيل ذكر وبول ، فإن لم يمكن
الوطء إلا بإفشاء فليس للزوج ، ومن لا يستحق إفضاها فأزال البكارة بغير
ذكر فأرشها ، أو بذكر لشبهة أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة ،
وقيل مهر بكر ، ومستحقه لأشياء عليه ، وقيل إن أزال بغير ذكر فأرش ،
وفي البطش :

(بجناية فالذهب لا تكمل دية) في إبطال كلامه (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو
عكس) بأن قطع ربع لسانه فذهب حروف هي نصف كلامه (فنصف دية) يجب في المستثنين
(وفي) إبطال (الصوت دية ، فإن أبطل معه حركة لسان فجوز عن التقطيع والترديد فديتان ،
وقيل دية ، وفي) إبطال (الذوق دية) واختلف في محله هل هو في طرف الحلقوم أو في اللسان ؟
(وبدرك به حلاوة وجوضة ومراة وعذوبة ، وتوزع) الدية (عليهم) فإذا أبطل
إدراك واحدة منهم وجب فيها خمس الدية (فإن نقص) الإدراك نقصا لا يتقدر (فحكومة ،
وتجب الدية في) إبطال (المضغ) كأن يجنى على أسنانه بما يتخدرها ويمنع مضغها (و) تجب
الدية في إبطال (قوة إمناء بكسر صلب) أي ظهر (و) تجب الدية في إبطال (قوة حبلى)
من المرأة أو من الرجل بأن يجنى على صلبه فيصير منه لا ينقذ منه حبلى (و) تجب الدية في
(ذهاب جاع) من المجنى عليه فيبطل التلذذ بالجماع (و) تجب (في إفضاها) أي المرأة
بوطء أو غيره (من الزوج وغيره دية) أي دينها (وهو) أي الإفشاء (رفع ما بين مدخل
ذكر وذبر) فيصير سبيل جماعها وغائطها واحدا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر و)
مخرج (بول) فيصير مسلك بولها وجماعها واحدا (فإن لم يمكن الوطء) للزوجة (إلا
بافشاء فليس للزوج) وطؤها (ومن لا يستحق إفضاها) أي البكر (فأزال البكارة بغير
ذكر فأرشها) أي البكارة يلزمه بتقديرها رقيقة (أو) أزالها (بذكر لشبهة) كأن كان
النكاح فاسدا (أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة) زائدا عليه (وقيل) يلزمه (مهر
ببكر) ولا أرش . وأما لو أزالها بزنا فإن كانت حرة فمهر ، وإن كانت أمة وجب الأرش
(ومستحقه) أي الإفشاء ، وهو الزوج (لأشياء عليه) في إزالة بكارتها بذكر أو غيره
(وقيل : إن أزال) بكارتها (بغير ذكر فأرش) - يلزمه (وفي) إبطال (البطش) من يدي المجنى

ديةً وكذا المثلَّى ، ونقصيهما : حكومة ، ولو كسر صلبه فذهب مشبه وجاعه أو ومنيه فديتان ، وقيل دية .

[فرع] أزال أطرافاً ولطائف تقتضي ديات فمات سراً فدية ، وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله في الأصح ، فإن حزه عمداً والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل في الأصح ، ولو حزه غيره تعددت .

[فصل] تجب الحكومة فيما لا مقدّر فيه ، وهي جزء نسبتته إلى دية النفس ، وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقاً بصفاته ، فإن كانت بطرف له مقدّر اشترط أن لا تبلغ مقدّره ، فإن بلغت نقص القاضي شيئاً باجتهاده ، أو لا تقدير فيه كفخذ ، فإن لا تبلغ دية نفس ، ويقوم بعد اندماله فإن لم يبق نقص اعتبر أقرب

عليه (دية وكذا المثلَّى) أى ابطاله من الرجلين فيه دية (و) في (نقصهما) أى الطش والمثلَّى ان لم ينضب (حكومة ، ولو كسر صلبه) أى المجنى عليه (فذهب مشبه وجاعه ، أو) منه (ومنيه فديتان ، وقيل دية) لانحداح المحل .

[فرع] في اجتماع ديات كثيرة (أزال) الجاني (أطرافاً) كقطع يدين وأذنين ورجلين (ولطائف تقتضي ديات) كإبطال سبب وبصر وشم (فمات سراً) منها (فدية ، وكذا لو حزه الجاني) أى قطع عنقه (قبل اندماله) من الجراحة يلزمه دية (في الأصح) ومقابلته تجب ديات ما تقدمها (فإن حزه عمداً والجنايات خطأ ، أو عكسه) كأن حزه خطأً والجنايات عمد أو شبه عمد (فلا تدخل في الأصح) بل يستحق الطرف والنفس ، ومقابلته تسقط الديات فيهما (ولو حزه غيره تعددت) النية .

[فصل] في الجناية التي لا يتقدر أرشها (تجب الحكومة بما لا مقدّر فيه) من الدية (وهي جزء) من الدية (نسبة إلى دية النفس ، وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته) أى المجنى عليه (لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها ، فإن كانت قيمته بدون الجناية عشرة وبعد جرح يده مثلاً تسعة فالتقص العشر فيجب عشر دية النفس ، وهو عشرة ، وقيل عشر دية العضو المجنى عليه ، وهو خمسة (فإن كانت) الحكومة (لطرف) أى لأجل جراحة طرف (له) أرش (مقدّر) كاليد (اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقلوه) أى الطرف (فإن بلغت نقص القاضي شيئاً) منه (باجتهاده) ولا يكفي خطأ أقل متمول (أو) كانت لطرف (لا تقدير فيه كفخذ ، فإن) أى فالشرط أن (لا تبلغ) حكومته (دية نفس) ومعلوم أنها لا تصل لاعتبار النسبة ، فالمراد أنه لا يضرب بأعضائها أرش عضو مقدّر (ويقوم) المجنى عليه (بعد اندماله) لا قبله (فإن لم يبق) بعد اندماله (نقص) لا فيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب

نَقَصَ إِلَى الْإِنْدِمَالِ ، وَقِيلَ يُقَدَّرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ ، وَقِيلَ لَا غَرَمَ ، وَالْجَرْحُ الْمَقْدَرُ
كَمَوْضِعَةٍ يَنْبَغِيهِ الشَّيْنُ حَوَالِيهِ ، وَمَالًا يُتَقَدَّرُ يُفْرَدُ بِحُكْمِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي نَفْسِ
الرَّقِيقِ قِيَمَتُهُ ، وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يُتَقَدَّرْ فِي الْحَرْ ، وَإِلَّا فَنَسَبَتُهُ
مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَفِي قَوْلٍ مَا نَقَصَ ، وَلَوْ قَطَعَ ذَكَرُهُ وَأُنْقِيَا فِي الْأَطْهَرِ قِيَمَتَانِ ،
وَالثَّانِي مَا نَقَصَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ :

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة :

صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ فَوْقَ ذَلِكَ فَتَاتَ فِدِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ نَتَى
الْعَاقِلَةِ ، وَفِي قَوْلٍ قِصَاصُ ، وَلَوْ كَانَ بِأَرْضٍ ، أَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفِ سَطْحٍ
فَلَا دِيَّةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَهْرُ سِلَاحٍ كَصِيَّاحٍ ، وَمَرَاهِقُ مُتَقَيِّظٌ كَبَالِغٍ ، وَلَوْ صَاحَ عَلَى
صَبِيٍّ فَاضْطَرَبَ صَبِيٌّ وَسَقَطَ فِدِيَّةٌ مُحْفَفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ،

نقص إلى الاندمال ، وقبل يقدره قاض بجهاده ، وقبل لا غرم) حينئذ ، بل الواجب التعزير
(والجرح المقدّر) أرشه (كموضحة يتبعه الشين حواليه) ولا يفرد بالحكومة (وما) أى
والجرح الذى (لا يتقدّر) أرشه كدامية (يفرد) الشين حواليه (بحكومة فى الأصح)
ومقابلته يقع الجرح (و) يجب (فى) الجناية على (نفس الرقيق قيمته) بالغة ما بلغت ،
وإن زادت على دية الحر (و) يجب (فى) إتلاف (غيرها) أى نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه
(ما نقص من قيمته إن لم يتقدر فى الحر ، وإلا) بأن قدرت فى الحر (فنسبته) أى
فيجب مثله نسبته من الدية (من قيمته) أى الرقيق (وفى قول) يجب (ما نقص) من
قيمتها (ولو قطع ذكره وأُنْقِيَا فى الأطهر) يجب (قيمتان) كما يجب فى الحرّ ديتان (و)
فى (الثانى) يجب (ما نقص) من قيمته كالبيمة (فان لم ينقص) عنها أوزاد (فلا شيء)
يجب بقطعها على هذا القول .

باب موجبات الدية

أى غير ما مرّ ، وهو بكسر الجيم : أى الأسباب المقتضية لاجتباها (والعاقلة)
عطف على موجبات (والكفارة) للقتل .

(صاحب على صبي لا يميز) كائن (على طرف سطح) أو شفير نهر (فوق) بذلك الصباح (فوات) منه (فدية)
أى فيه دية (مغلظة) بالثلاث (على العاقلة ، وفى قول) يجب (قصاص ، ولو كان) من صاحب عليه
(بأرض أو صاحب على بالغ بطرف سطح) فسقط فوات (فلا دية فى الأصح) ومقابلته فى كل منها الدية
(وشهر سلاح) أى سله (كصياح) فيما ذكر (ومراهق متيقظ كبالغ) فلا دية فى الأصح ، والصبي المميز
كالمرهق (ولو صاحب على صبيد فاضطرب صبي وسقط) ومات منه (فدية محففة على العاقلة)

وَلَوْ طَلَّبَ سُلْطَانٌ مَنْ ذَكَرَتْ بِسُوءِ فَاجْهَضَتْ ضَمِنَ الْجَنِينِ ، وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي
مَسْبَعَةٍ فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ انْتِقَالُ ضَمِنَ ، وَلَوْ تَبَعَ بِسَيْفِهِ
هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ سَطْحٍ فَلَا ضَمَانَ ، فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لِعَمَى أَوْ
ظُلْمَةٍ ضَمِنَ ، وَكَذَا لَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ فِي هَرَبِهِ فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ سُلِمَ صَبِيٌّ إِلَى
سَبَاحٍ لِعَلَّمَهُ فَفَرَّقَ وَجَبَتْ دَيْتُهُ ، وَيَضْمَنُ بِحُفْرِ بئرِ عُدْوَانٍ ، لَأَنَّى مِلْكِهِ وَمَوَاتٍ ،
وَلَوْ حَفَرَ بِدِهْلِيْزِهِ بئرًا وَدَعَا رَجُلًا فَسَقَطَ فَلَا ظَهَرَ ضَمَانُهُ ، أَوْ مِلْكٌ غَيْرُهُ أَوْ مُشْتَرَكٌ
بِلَا إِذْنٍ قَضُمُونَ ، أَوْ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ يَضُرُّ الْمَارَّةَ فَكَذَا ، أَوْ لَا يَضُرُّ وَأُذِنَ الْإِمَامُ فَلَا
ضَمَانَ ، وَإِلَّا فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَةٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَسْجِدٌ
كَطَرِيقٍ ، وَمَا تَوَلَّى مِنْ جَنَاحٍ إِلَى شَارِعٍ قَضُمُونَ ، وَيَحِلُّ إِخْرَاجُ الْمِيَازِبِ إِلَى
شَارِعٍ ، وَالتَّالِيفُ بِهَا

ولم يضطرب فلا دية (ولو طلب سلطان من) أى امرأة (ذكرت بسوء فاجهضت) أى
ألفت جنينا فزعا منه (ضمن الجنين) بالبناء للجبهول : أى وجب ضمانه بغرة على عاقلة السلطان
(ولو وضع صبيا في مسبعة) أرض كثيرة السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه (وقيل ان
لم يمكنه انتقال ضمن) بالقيود (ولو تبع بسيف هاربا منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من
سطح فلا ضمان) على التابع (فلو وقع) الحارب (جاهلا لعمى أو ظلمة ضمن) التابع
(وكذا لو انخسف به) أى الحارب (سقف في هربه) ومات بذلك ضمنه التابع (في الأصح)
ومقابلته لا يضمن لعدم شعوره بالمهلك (ولو سلم صبي إلى سباح ليعلمه ففرق وجبت ديته) على
عاقلة السباح ، وهى دية شبه عمد ، إذا لم يقصر عمدا ، وأما إذا قصر فيجب القصاص (ويضمن
بحفر بئر عدوان) كحفرها بشارع لمصلحة نفسه بغير إذن الامام فيضمن ما تلف فيها ان كان آدميا
بالدية على عاقلته ، وان كان مالا فبالعزم من ماله (لا) يضمن بحفرها (في ملكه) لعدم تعديده
(و) لاني (موات) فانه كالحفر في ملكه (ولو حفر بدهلزيه) بكسر الدال (بئرًا ودعا رجلا)
ولم يعلم بها (فسقط) فيها جاهلا (فالأظهر ضمانه) بدية شبه العمد ، وأما لو دخل بغير إذن
فوقع فلا ضمان ، ومقابلته لا يضمنه (أو) حفر (ملك غيره ، أو مشترك بلا إذن) من شريكه
(فضمون ، أو) حفر البئر (بطريق ضيق يضر المارة فكذا) يجب ضمان ما تلف بها (أولا
يضر) المارة لسعة الطريق (وأذن الامام فلا ضمان) وان حفره لمصلحة نفسه (وإلا)
بأن لم يأذن الامام (فان حفر لمصلحته فالضمان ، أو لمصلحة عامة فلا) ضمان (في الأظهر)
ومقابلته يضمن (ومسجد كطريق) في حفر بترفيه (وما تولد من جناح) بفتح الجيم ، وهو
البارز عن سمت الجدار (إلى شارع فضمون) أذن فيه الامام أم لا (ويحل إخراج الميازيب)
التي لا تضر بالمارة (إلى شارع) وان لم يأذن الامام (والتالف بها) أو بما سأل من مائها

مضمون في الجديد ، فإن كان بمنه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان ، وإن سقط كله فنصفه في الأصح ، وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح ، أو مستويا فقال وسقط فلا ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط بالطريق فسقط به شخص أو تلف مال فلا ضمان في الأصح ، ولو طرح قمامات وقشور بطبخ يطبخ بالطريق فمضمون على الصحيح ، ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الأول : بأن حفر ووضع آخر حجرا عدوانا ففقر به ووقع العائر بها فعلى الواضع الضمان ، فإن لم يتعد الواضع فالقول تضمين الحافر ، ولو وضع حجرا وآخران حجرا ففقر بهما فالضمان أثلاث ، وقيل نصفان ، ولو وضع حجرا ففقر به رجل فخرجته ففقر به آخر ضمانة المخرج ، ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان إن اتسع الطريق ، وإلا فالذهب إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما

(مضمون في الجديد) كالجناح ، والقديم لا ضمان فيه (فإن كان بعضه) أي الميزاب (في الجدار فسقط الخارج) منه فألف شيئا (فكل الضمان) يجب - (وان سقط) الميزاب (كله) أي داخله وخارجه (فنصفه) أي نصف الضمان يجب لتسبب التلف من مضمون ، وهو الخارج عن الجدار ، وغير مضمون ، وهو جزء الميزاب الداخل في الجدار (في الأصح) ومقابله يوزع على حسب الوزن أو المساحة (وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح) في ضمان ما تلف به (أو) بنى جداره (مستويا فقال) إلى شارع أو ملك غيره (وسقط) فأتلف شيئا (فلا ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط) ما بناه مستويا بعد ميله (بالطريق فمثر به شخص ، أو تلف مال فلا ضمان) عليه (في الأصح) ومقابله عليه الضمان (ولو طرح قمامات) جمع قمامة ، وهي السكناسة (وقشور بطبخ بطريق) فتلف بذلك شيء (فمضمون على الصحيح) ومقابله لا ضمان . وأما لو وقعت بنفسها فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهلكا (فعلى الأول) منهما يحال الهلاك ، وذلك (بأن حفر) شخص ثرا (ووضع آخر حجرا) على طرفه حال كون الحفر والوضع (عدوانا ففقر) بضم أوله (به) أي الحجر (ووقع العائر بها) أي البئر فهلك (فعلى الواضع) للحجر (الضمان) فوضع الحجر سبب أول للهلاك ، وحفر البئر سبب ثان ، فجعل الضمان على الأول (فإن لم يتعد الواضع) للحجر كان وضعه بملكه (فالقول تضمين الحافر) لأنه المعتدى والواضع من أهل الضمان ، بخلاف السيل إذا زح حجرا فليس على الحافر ضمان لأن السيل ليس مهيبا للضمان فبرى شريكه (ولو وضع حجرا وآخران حجرا فمثر بهما) آخر فمثر (فالضمان) عليهم (أثلاث ، وقيل نصفان) على الأول نصف ، وعلى الآخرين نصف (ولو وضع) شخص (حجرا فمثر به رجل فخرجه فمثر به آخر ضمنه المدحرج) وهو العائر (ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان) على أحد منهما (إن اتسع الطريق ، وإلا) بأن ضاق (فالذهب إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما)

وَضَمَانٌ وَقَفٍ لِأَقَارِبِهِ

[فصل] اصطداماً بلا قصدٍ فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصداً فنصفها مغفلة ، أو أحدهما فلكل حكمه ، والصحيح أن على كل كفارتين ، وإن ماتا مع مرة كونهما فكذلك ، وفي تركة كل نصف قيمة دابة الآخر ، وصبيان أو مجنونان ككاملين ، وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان ، ولو أركبهما أجنبي ضمتهما وذا بئيهما ، أو حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق ، وعلى كل أربع كفارات على الصحيح ، وعلى عاقلة كل نصف غرقتي جنينيهما ، أو هبدان فهدر أو سفيتان فكذا بتين ، والملاحان كراكيين إن كانتا لهما ، فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ، ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ، ويجب إرجاء نجاة الراكب ،

فلا يهدر (وضمان واقف لاعتربة) . فلا يضمن .

[فصل] فيما يوجب الشركة في الضمان (اصطداماً بلا قصد) كأعميين (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصداً اصطداماً فنصفها مغفلة) على عاقلة كل منهما لورثة الآخر (أو) قصد (أحدهما) اصطداماً دون الآخر (فلكل حكمه) من التخصيف والتغليظ (والصحيح أن على كل كفارتين) إحداهما لقتل نفسه ، والأخرى لقتل صاحبه (وإن ماتا مع مراكبهما فكذلك) الحكم دية وكفارة (و) يزدان (في تركة كل نصف قيمة دابة الآخر) أى مراكبه وقد يجيء التقاص في ذلك بخلاف الدية (وصبيان أو مجنونان ككاملين) إن كانا هيزين (وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان) والأصح المنع (ولو أركبهما أجنبي ضمتهما وذا بئيهما ، أو) اصطدم امرأتان (حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق) من وجوب نصفها على عاقلة كل (وعلى كل من الحاملين) أربع كفارات على الصحيح (أن الكفارة تجب على قاتل نفسه) وعلى عاقلة كل (منهما) نصف غرقتي جنينيهما ، ونصف غرقة جنين الآخر (فالدافع أن يسلم لكل رقيقاً كاملاً يختص به ، وله أن يسلم لكل رقيقاً مشتركاً) (أو) اصطدم (عبدان) وماتا (فهدر ، أو سفيتان) وغرقنا (فكذا بتين) اصطدمنا وماتا في حكمهما السابق (والملاحان) وهما المجرعان لهما (كراكيين) في الحكم السابق (إن كانتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) في تركة كل منهما نصف قيمة سفينة الآخر بما فيها ، وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر ، وفي مال كل كفارتان (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما) وهذا عند تسببهما في الاصطدام ، فإن حصل بقلبة ربح فلا ضمان في الأظهر (ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها) في البحر لرجاء سلامتها (ويجب) طرحه (لرجاء نجاة الراكب) المحترم وظن الهلاك ، وكذلك يجب إلقاء الحيوان المحترم لنجاة

فَإِنْ طَرَحَ مَالٌ غَيْرُهُ بِلا إِذْنٍ ضَمِنَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ أَلْقِ مَتَاعَكَ وَحَلَّى ضَمَانُهُ ، أَوْ عَلَى أُنَى ضَامِنٍ ضَمِنَ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَلْقِ فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَضْمِنُ الْمُتَمَسِّسُ خَوْفَ غَرَقٍ ، وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمَلْقَى ، وَلَوْ قَادَ حَجَرٌ مَنْجَنِيْقَ فَقَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِهِ هُدِرَ قِسْطُهُ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ الْبَاقَى ، أَوْ غَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْصِدُوهُ غُطْطًا ، أَوْ قَصَدُوهُ فَعَمِدَ فِي الْأَصَحِّ إِنْ غَلَبَتْ الْأَصَابَةُ .

[فصل] دِيَّةُ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَلْزَمُ الْعَاقِلَةُ ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ إِلَّا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ وَقَبِيلَ يَقْبَلُ ابْنُ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا ، وَيُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ قَبْلَ يَلِيهِ ، وَمُدْلٍ بِأَبَوَيْنِ ، وَالْقَدِيمُ النَّسَبِ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُهُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، وَإِلَّا فَمُعْتَقُ أَبِي أَيْبَانِي ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِ الْأَبِ وَعَصَبَتُهُ وَكَذَا أَبَدًا ،

الْأَدْمِيُّ الْمُحْتَرَمُ (فَإِنْ طَرَحَ مَالٌ غَيْرُهُ بِلا إِذْنٍ) مِنْهُ (ضَمِنَهُ ، وَإِلَّا) بَأَنْ كَانَ بِإِذْنِهِ (فَلَا) ضَمَانٌ (وَلَوْ قَالَ) شَخْصٌ لِأَخْرَ (أَلْقِ مَتَاعَكَ) فِي الْبَحْرِ (وَعَلَى ضَمَانِهِ ، أَوْ عَلَى أُنَى ضَامِنٍ) لَهُ فَأَلْقَاهُ (ضَمِنَ) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّمَسِّ فِيهَا شَيْءٌ وَلَمْ تَحْصُلِ السَّلَامَةُ (وَلَوْ اقْتَصَرَ) الْمُتَمَسِّسُ (عَلَى) قَوْلِهِ (أَلْقِ) مَتَاعَكَ وَأَلْقَاهُ (فَلَا) ضَمَانٌ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقَبْلَ فِيهِ الضَّمَانُ (وَإِنَّمَا يَضْمِنُ) الْمُتَمَسِّسُ خَوْفَ غَرَقٍ (فَلَوْ قَالَ لَهُ فِي حَالَةِ الْأَمْنِ : أَلْقِ مَتَاعَكَ وَعَلَى ضَمَانِهِ فَأَلْقَاهُ لَمْ يَضْمِنْ ، وَأَشَارَ) لَشَرْطِ آخِرٍ فِي الضَّمَانِ بِقَوْلِهِ (وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمَلْقَى) وَهُوَ مَالُكَ الْمَتَاعِ بِأَنْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَصَّ النِّفْعُ بِهِ وَحْدَهُ فَلَا يَجِبُ لَهُ شَيْءٌ (وَلَوْ قَادَ حَجَرٌ مَنْجَنِيْقَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْجِيمِ : آلَةُ لَرَجِي الْحِجَارَةِ (فَقَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِهِ هُدِرَ قِسْطُهُ) مِنْ دِيَّتِهِ (وَعَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ الْبَاقَى) مِنْ دِيَّتِهِ ، وَهُوَ تِسْعَةُ أَعْشَارِهَا لَوْ كَانُوا عَشْرَةَ مِثْلًا (أَوْ) قَتَلَ حَجَرًا مَنْجَنِيْقَ (غَيْرَهُمْ) أَيْ الرَّمَاةَ (وَلَمْ يَقْصِدُوهُ) أَيْ الْغَيْرَ (غُطْطًا ، أَوْ قَصَدُوهُ فَعَمِدَ فِي الْأَصَحِّ) يَرْجِبُ الْقَصَاصُ أَوْ الْبِيَّةُ الْمُغْلَطَةُ فِي مَا لَمْ يَكُنْ (إِنْ غَلَبَتْ الْأَصَابَةُ) مِنْهُمْ ، وَمُقَابَلُهُ شِبْهُ عَمْدٍ .

[فصل] فِي الْعَاقِلَةِ وَكَيْفِيَّةِ تَأْجِيلِ مَا تَحْمِلُهُ (دِيَّةُ الْخَطَا وَشِبْهُ الْعَمْدِ تَلْزَمُ الْعَاقِلَةَ) لَا الْجَانِيَّ (وَهُمْ عَصَبَتُهُ) أَيْ الْجَانِيَّ الَّذِينَ يَرْتَوْنَهُ بِالنِّسْبِ أَوْ الْوَلَاءِ إِذَا كَانُوا ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ (إِلَّا الْأَصْلَ) مِنْ أَبٍ وَإِنْ عَمَّا (وَالْفَرْعَ) مِنْ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَ (وَقَبْلَ يَعْقِلُ ابْنُ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا) أَوْ ابْنِ مُعْتَقِهَا (وَيُقَدِّمُ) فِي تَحْمِيلِ الدِّيَةِ (الْأَقْرَبُ) فَأَلْأَقْرَبُ عَلَى الْأَبْعَدِ (فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ) لَمْ يَجِبْ بِهِ الْأَقْرَبُ (قَبْلَ يَلِيهِ) أَيْ الْأَقْرَبُ وَهَكَذَا (وَ) يَقْدَمُ (مُدْلٍ بِأَبَوَيْنِ) عَلَى مُدْلٍ بِأَبٍ (وَالْقَدِيمُ النَّسَبِ) بَيْنَهُمَا (ثُمَّ) بَعْدَ عَصَبَةِ النَّسَبِ (مُعْتَقٌ ثُمَّ عَصَبَتُهُ) مِنْ نَسَبٍ غَيْرِ أَصْلِ وَفَرْعٍ (ثُمَّ مُعْتَقُهُ) أَيْ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ (ثُمَّ عَصَبَتُهُ) كَذَلِكَ (وَالْأَبَ) بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ مُعْتَقٌ وَلَا عَصَبَةٌ (فَمُعْتَقُ أَبِي الْجَانِيَّ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِ الْأَبِ وَعَصَبَتُهُ ، وَكَذَا أَبَدًا) أَيْ مُعْتَقُ الْجَدِّ

وَعَتِيقَهَا بِعَقْلِهِ تَأَقَّلَتْهَا ، وَمُعْتِقُونَ كَمُعْتِقِي ، وَكُلُّ شَخْصٍ مِنْ عَصَبَةٍ كُلِّ مُعْتِقٍ يَمْتَلِكُ مَا كَانَ يَحْتَمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتِقُ ، وَلَا يَمْتَلِكُ عَتِيقٌ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ قَدَّرَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَفِ عَقْلَ بَيْتٍ لِلْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ ، فَإِنْ قَدَّرَ فَكُلُّهُ عَلَى الْبَلَاءِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَوَجَّلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَّةً نَفْسٍ كَامِلَةً ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ ، وَذِي سَنَةٍ ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَأَمْرًا سَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْعَبْدَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَبِئْسَ كُلِّ سَنَةٍ قَدَّرَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ فِي ثَلَاثٍ ، وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي ثَلَاثٍ ، وَقِيلَ سِنَةٍ ، وَالْأَطْرَافُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدَّرَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ كُلُّهَا فِي سَنَةٍ ، وَأَجَلَ النَّفْسِ مِنَ الزُّهْقِ ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْجِنَايَةِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي بَعْضِ سَنَةٍ سَقَطَ ، وَلَا يَمْتَلِكُ قَبِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَحِيٌّ وَجُنُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ ، وَيَمْتَلِكُ يَهُودِيٌّ عَنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَى النَّفْيِ نِصْفُ دِينَارٍ ، وَالتَّوَسُّطِ

وعصيته وهكذا (وعتيقها) أي المرأة إذا قُتِلَ (يعقله عاقلتها) ولا يضرب عليها (ومعتقون كمعتقي) واحد فيها عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه (وكل شخص من عصبية كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) في حياته من نصف دينار أو ربعه (ولا يعقل عتيق) عن معتقه (في الأظهر) ومقابله يعقل (فإن فقد العاقل أولم يف) ما عليه بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم، فإن فقد) أولم ينتظم أمره (فكله) أي الواجب أو الباقي منه (على الخاني في الأظهر) ومقابله لا يتحمل (وتوَجَّلَ على العاقلة دية نفس كاملة) بإسلام وحسنة وذكورة (ثلاث سنين في كل سنة ثلاث، و) توَجَّلَ دية (ذمي سنة، وقيل ثلاثا، و) توَجَّلَ دية (امرأة) مسلمة (ستين في) آخر (الأولى ثلاث) من دية نفس كاملة، والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) توَجَّلَ ديتها (ثلاثا، وتحمل العاقلة العبد) أي الجنابة عليه من الجبر، لكن بقيته (في الأظهر) ومقابله لا تحمله: بل هي على الخاني (في كل سنة) يؤخذ من قيمته (قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ كلها (في ثلاث، ولو قتل) شخص (رجلين في ثلاث) من السنين (وقيل ست) في كل سنة قدر سدس دية (والأطراف) توَجَّلَ (في كل سنة قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ (كلها في سنة) بالغة ما بلغت (وأجل) دية (النفس من الزهوق، و) أجل دية (غيرها من) ابتداء (الجنابة) وإن كان لا يزال يبذلها إلا بعد الانتماء (ومن مات) من العاقلة (في بعض) أي في أثناء (سنة سقط) ولا يؤخذ من تركته (ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (و) لا (رفيق، و) لا (مسي، و) لا (مجنون، و) لا يعقل (مسلم عن كافر وعكسه) أي كافر عن مسلم (ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه في الأظهر) ومقابله لا يعقل (وعلى النفي) وهو من يملك فاضلا عما يبق له في الكفاية مشربين دينارا (نصف دينار، و) على (المتوسط) وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون عشرين

رُبْعٌ كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَقِيلَ هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ ، وَيُعْتَبَرَانِ آخِرَ الْحَوْلِ ، وَمِنْ أَعْسَرَ فِيهِ سَقَطَ .

[فصل] مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا ، وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا ، وَفِي الْقَدِيمِ بِأَرْشِهَا ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى سَلَمَةً لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ ، وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهَا أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ ، وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهَا أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ بَرِيءٌ سَيِّدُهُ إِلَّا إِذَا طُلِبَ قَتْلُهُ ، وَلَوْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَلَا أَصَحَّ أَنْ لَهُ الرُّجُوعُ وَتَسْلِيمُهُ ، وَيَفْدَى أُمَّ وَلَدِهِ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَجُنَايَاتُهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] فِي الْجَيْنِ غُرَّةٌ إِنْ انفصلَ مِيتًا بِجُنَايَةٍ

دينارا (ربع) من دينار (كل سنة) من الثلاث (وقيل هو) أى ما ذكر من النصف ، أو الربع (واجب الثلاث ويعتبران) أى الفنى والنوسط (آخر الحول ، ومن أعسر فيه) أى آخر الحول (سقط) أى لم يلزمه شيء .

[فصل] فِي جُنَايَةِ الرَّقِيقِ (مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ) الْمَوْجِبَةُ لِلْمَالِ (يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ) فَيُبَاعُ وَيَصْرَفُ نَمْنَمَةً إِلَى الْجُنَايَةِ ، وَلَا يَمْلِكُهُ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْجُنَايَةِ (وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا) بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ (وَ) لَهُ (فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا) وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْجُنَايَةِ (وَفِي الْقَدِيمِ) يَفْدِيهِ (بِأَرْشِهَا) بِأَلْفَا مَا بَلَغَ (وَلَا يَتَعَلَّقُ) مَالُ الْجُنَايَةِ (بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ) فَلَا يَطْلُبُ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عِتْقِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَتَعَلَّقُ فَيَطْلُبُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ (وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى) بَعْدَ الْفِدَاءِ (سَلَمَةً لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ) كَمَا تَقْدُمُ (وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهَا) أَى الْجُنَايَتَيْنِ (أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ) عَلَى الْجَدِيدِ (وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ) قَبْلَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ (وَصَحَّحْنَاهَا) وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي اخْتِيَارِ الْمَوْسَرِ وَالْمَرْجُوحِ فِي الْبَيْعِ (أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ) حَتَّى (بِالْأَقْلَ) مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشِ (وَقِيلَ) فِيهِ (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ (وَلَوْ هَرَبَ) الْعَبْدُ الْجَانِي (أَوْ مَاتَ) قَبْلَ اخْتِيَارِ السَّيِّدِ الْفِدَاءَ (بَرِيءٌ سَيِّدُهُ) مِنْ عَهْدَتِهِ (إِلَّا إِذَا طُلِبَ) مِنْهُ (فَنَعَهُ) فَيَصِيرُ مَخْتَارًا لِفِدَائِهِ (وَلَوْ اخْتَارَ) السَّيِّدُ (الْفِدَاءَ ، فَلَا أَصَحَّ أَنْ لَهُ الرُّجُوعُ) عَنْهُ (وَتَسْلِيمُهُ) لِبَيْعِهِ ، وَمُقَابَلُهُ يَلْزِمُهُ الْفِدَاءُ (وَيَفْدَى أُمَّ وَلَدِهِ) الْجَانِيَةُ لَزِمَا لَامْتِنَاعِ بَيْعِهَا (بِالْأَقْلَ) مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ (وَقِيلَ) فِي جُنَايَةِ أُمِّ وَلَدِهِ (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي جُنَايَةِ الْقَتْلِ (وَجُنَايَاتِهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ) فَيَلْزِمُهُ لِلْكَلِّ فِدَاءٌ وَاحِدٌ ، فَيَفْدِيهَا بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ .

[فصل] فِي دِيَةِ الْجَيْنِ (فِي الْجَيْنِ) الْحَرِّ الْمُسْلِمِ (غُرَّةٌ إِنْ انفصلَ مِيتًا بِجُنَايَةٍ) عَلَى

فِي حَيَاتِهَا أَوْ مَوْتِهَا ، وَكَذَا إِنْ ظَهَرَ بِلاَ انفصالٍ فِي الْأَصَحِّ وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ حَيًّا وَبَقِيَ زَمَانًا
بِلَا أَلَمْ نُمِّ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ ، وَإِنْ مَاتَ حِينَ خَرَجَ أَوْ دَامَ أَلَمْهُ وَمَاتَ قَدِيَّةً نَفْسٍ ، وَلَوْ
أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ فَرَّتَانِ ، أَوْ يَدَا فَرْثَةٍ ، وَكَذَا الْحَمِّ قَالَ الْقَوَابِلُ فِيهِ صُورَةٌ خَفِيَّةٌ ، قِيلَ
أَوْ قُلْنَ لَوْ بَقِيَ لَتُصَوَّرَ ، وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ ، مُبَيَّنٌّ سَلِيمٌ مِنْ عَيْبٍ مَبِيعٍ ، وَالْأَصَحُّ
قَبُولُ كَبِيرٍ لَمْ يَتَجَرَّ بِهَرَمٍ ، وَيُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا نِصْفَ عَشْرِ دِيَّةٍ ، فَإِنْ فَقِدَتْ فَخَمْسَةُ
أَبْعَرَةٍ ، وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ ، فَلِلْقَدْرِ قِيَمَتُهَا ، وَهِيَ لَوْرَةٌ الْجَنِينِ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِيِ ،
وَقِيلَ إِنْ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ ، وَالْجَنِينُ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ قِيلَ كَسَلِيمٍ ، وَقِيلَ هَدَرٌ ، وَالْأَصَحُّ
غُرَّةٌ كَثَلْتُ غُرَّةً مُسْلِمٍ ، وَالرَّقِيقُ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ يَوْمَ الْجَنَابَةِ ، وَقِيلَ الْإِجْهَاضُ
لِسَيِّدِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً ، وَالْجَنِينُ سَلِيمٌ قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصَحِّ ، وَتَحْمِيلُهُ
الْعَاقِلَةُ فِي الْأَظْهَرِ .

أُمُّهُ مؤثرة فيه (في حياتها أو موتها) متعلق بانفصال (وكذا إن ظهر) بعض الجنين (بلا
انفصال) تخرج رأسه نجب فيه غُرَّة (في الأصح) ومقابلته لا بد من تمام الانفصال (والا)
أى وإن لم ينفصل ولا يظهر بالجنابة على أمه (فلا) شئ فيه لعدم تحققه (أو) انفصل (حيا
وبقي زمانا بلا ألم ، ثم مات فلا ضمان) على الجاني (وإن مات حين خرج أودام أَلَمْهُ ومات قَدِيَّةً
نفس) كاملة على الجاني ، ولو لم يبلغ ستة أشهر (ولو أَلْقَتْ) امرأةً بجنابة (جنينين فرَّتَانِ)
وهكذا ثلاثا أو أربعاً (أر) أَلْقَتْ (يدا فَرْثَةٍ) إن ماتت عقبها أو أَلْقَتْ باقيه ، وإلا فنصف غُرَّة
(وكذا اللحم) أَلْقَتْهُ امرأةً بجنابة عليها (قال القوابل فيه صورة خفية ، قيل أو) لا صورة ، لكن
(قلن) انه (لو بقي لتصور) أى تخلق ، والمذهب لا غُرَّةَ فيه حينئذ (وهى) أى الغُرَّة (عبد
أولمة) من أى نوع (مبيز) فلا يلزم قبول غير المبيز . وهو من لم يبلغ سبع سنين (سليم
من عيب مبيع ، والأصح قبول كبير لم يجز بهرم) ومقابلته لا يقبل بعد عشرين سنة (ويشترط
بلوغها) فى القيمة (نصف عشر دية) من الأب المسلم ، وهو عشر دية الأم المسلمة (فإن
فقدت) الغُرَّة (خُمسة أبيرة) بدلا عنها (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر ، وعلى هذا القول
(فالقَدْرُ قيمتها) بالغة ما بلغت (وهى لورثة الجنين) على حسب ما فرضه الله تعالى (وعلى عاقلة
الجاني) على الجنين (وقيل إن تعمد) الجنابة على الجنين (فعليه) الغُرَّة ، والأول يرى أن
العمد لا يتصور فى الجنابة على الجنين : بل الخطأ أو شبه العمد (والجنين اليهودى أو النصرانى :
قيل كسليم) فى الغُرَّة (وقيل هدر ، والأصح) أنه يجب فيه (غُرَّةٌ كثلث غُرَّة مسلم) وهو
بغير وثلثا بصير (و) الجنين (الرقيق) فيه (عشر قيمة أمه يوم الجنابة : وقيل) يوم
(الاجهاض) الجنين ، وتجب (لسيدتها) حيث يكون الجنين له (فإن كانت) الأم (مقطوعة)
أطرافها (والجنين سليم قومت سليمة فى الأصح) ومقابلته لا تقدر كذلك (وتحمله) أى العشر
(العاقلة) كما تقدم لأن العاقلة تحمل العمد (فى الأظهر) ولو كان الجنين مقطوع الأم تقدر

[فصل] يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَعَبْدًا وَذِمِّيًّا وَعَامِدًا وَمُخْطِئًا وَمُتَسَبِّحًا يَقْتُلُ مُسْلِمًا وَلَوْ بَدَارَ حَرْبٍ ، وَذِمِّيًّا وَجَنِينًا وَعَبْدًا نَفْسَهُ وَنَفْسَهُ ، وَفِي نَفْسِهِ وَجْهٌ ، لَا امْرَأَةً وَصَبِيًّا حَرْبِيًّا وَبَاغٍ وَصَائِلٌ وَمُقْتَصٍ مِنْهُ ، وَعَلَى كُلِّ مَنِ الشَّرْكَاءُ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَهِيَ كَظَاهَارٍ لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِي الْأُظْهَرِ .

كتاب دعوى الدم والقسامة

يُشْتَرَطُ أَنْ يُفَصِّلَ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَانْفِرَادٍ وَشِرْكَاءٍ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ يُعْرَضُ عَنْهُ ، وَأَنْ يُعَيِّنَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، فَلَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ لَا يُحْلَلُهُمُ الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجْرِيَانِ فِي دَعْوَى غَضَبٍ وَسَرَقَةٍ وَإِنْلَافٍ ، وَإِنَّمَا تُسَمَّى مِنْ مُكَلَّفٍ ،

الْأَمَّ سَلِيمَةً .

[فصل] في كفارة القتل (يجب بالقتل) عمداً كان أو شبهه أو خطأ (كفارة) ، وإن كان القاتل صبيّاً أو مجنوناً) فتجب في مالهما (وعبداً) فيكفر بالصوم (وذمياً) فإن لم يتيسر له العتق لا يكفر بالصوم (وعامداً ومخطئاً ومقتبلاً) كالمكره لغيره ، وإنما تجب الكفارة (بقتل) مسلم ولو بدار حرب وذمّي) ومستأمن (وجنين وعبد نفسه ، ونفسه ، وفي نفسه ، وجه) أنه لا يجب لها الكفارة (لا) تجب الكفارة بقتل (امرأة وصبي حربيين) وإن حرم قتلها (وباغ وصائل ومقتص منه) بقتل (وعلى كل من الشركاء) في القتل (كفارة في الأصح) ومقابله على الجميع كفارة (وهي) أي كفارة القتل (كظهار لكن لا إطعام) فيها (في الأظهر) ومقابله يطعم ستين مسكيناً .

كتاب دعوى الدم

أي القتل (والقسامة) بفتح القاف : اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم (يشترط) لسكل دعوى شروط: أحدها (أن يفصل ما يدّعيه من عمد وخطأ) وشبه عمد (وانفراد) وشركة (وعدد الشركاء في قتل يوجب الدية) (فإن أطلق) المدّعي في دعواه كأن قال هذا قتل أبي (استفصله القاضي) ندباً فيقول له : كيف قتله عمداً أو غيره (وقيل يعرض عنه ، و) من شروط الدعوى (أن يعين المدّعي عليه ، فلو قال قتله أحدهم) فأذكروا وطلب تحليفهم (لا) يحلفهم القاضي (في الأصح) للإيهام ، ومقابله يحلفهم ، ولا يختصّ الزوجان المذكوران بدعوى الدم قلداً قال (ويجريان في دعوى غضب وسرقة وإنلاف) ونحوها ، ومن الشروط ما تضمنه قوله (وإنما تسع من مكلف) أي بالغ عاقل ، فلا تسع من صبي ومجنون ، وتصح من سفيه

مُلْتَزِمٌ عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرَ لَمْ تُسْمَعْ الثَّانِيَّةُ ، أَوْ
عَمْدًا وَوَصَفَهُ بِغَيْرِهِ ، لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الدَّعْوَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَثَبَّتْ الْقَسَامَةُ ، فِي الْقَتْلِ
بِمَحَلِّ لَوْثٍ ، وَهُوَ قَرِينَةُ لِيَصْدُقَ الدَّعْيُ بِأَنْ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ صَغِيرَةٍ
لِأَعْدَائِهِ ، أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ ، وَلَوْ تَقَابَلَ صَفَانِ لِقِتَالٍ وَانْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ ، فَإِنْ
الْتَحَمَ قِتَالٌ فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ ، وَإِلَّا فَفِي حَقِّ صَفِّهِ ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ
لَوْثٌ ، وَكَذَا عَيْدٌ أَوْ نِسَاءٌ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ ، وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِيَّانٍ
وَكَفَّارٍ لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ قَتَلَهُ : فَلَنْ وَكَذَبَهُ الْآخَرُ
بَطْلُ اللَّوْثِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ، وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ بِتَكْذِيبِ فَاسِقٍ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ
زَيْدٌ وَبَجَّهُولٍ ، وَقَالَ الْآخَرُ عَمَرُو قَتَلَهُ وَبَجَّهُولٌ حَلَفَ كُلُّ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ وَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ ،

(ملتزم) للاحكام ، فلا تسمع من حربي ليس له امان ، ومن الشروط أن تكون الدعوى
(على مثله) أي المدعى من كونه مكلفا ملتزما للاحكام ، فلا تسمع على صبي ومجنون ، فان
توجه حق مالي عليهما ادعى على وليهما (ولو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى
على آخر لم تسمع الثانية) ولم يمكن من العود الى الأولى إن لم يكن حكم فيها (أو) ادعى
(عمدا ووصفه بغيره) من خطأ أو شبه عمد (لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل (في
الأظهر) ومقابله يبطل (وتثبت القسامة في القتل) للنفس ، لا في غيره من جرح أو إتلاف مال
(بمحل لوث ، وهو) أي اللوث (قرينة لصدق المدعى) أي تغلب على الظن أنه صادق
(بأن) أي كان (وجد قتيل في محلة) منفصلة عن البلد ولم يعرف قاتله ولا بينة بقتله (أو
قرينة صغيرة لأعدائه) أو أعداء قبيلته ، بل لو لم يخاطبهم غيرهم لم تشتط العدواة (أو) وجد
قتيل (تفرق عنه جمع) كأن ازدحوا ثم تفرقوا عنه ، لكن يشترط أن يكونوا محصورين (ولو
تقابل صفان اقتال وانكشفوا عن قتيل) من أحدهما (فإن التحم قتال) من بعضهم لبعض
(فلوث في حق الصف الآخر ، وإلا) بأن لم يلتحم (فلوث في حق صفه ، وشهادة العدل) الواحد
ولو بغير لفظ الشهادة (لوث) في القتل العمد الموجب للقصاص . وأما في الخطأ وشبه العمد فليست
لوثا بل يحلف معه بمينا واحدة ويستحق المال (وكذا عيب أو لسان) أي شهادتهم لوث ، بل قول
الواحد منهم لوث (وقيل يشترط تفرقهم ، وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح) ومقابله المنع
(ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنيه قتله فلان ، وكذبه الآخر بطل اللوث) فلا يحلف
المدعى (وفي قول لا) يبطل (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) والأصح أنه لا فرق . وأما إذا
لم يكذبه بل قال لأهل فلا يبطل (ولو قال أحدهما : قتله زيد وبجھول) عندي (وقال الآخر : عمر قتلته
وبجھول) عندي (حلف كل على من عينه) لأنه لا تكاذب بينهما (وله ربع الدية) لاعترافه

وَلَوْ أَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْلُوثَ فِي حَقِّهِ فَقَالَ لَمْ أَكُنْ مَعَ الْمُتَفَرِّقِينَ سَهْ صُدُقٌ بَيْنَهُمَا ،
 وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ بِأَخْلٍ قَتَلَ دُونَ عَمْدٍ وَخَطَأٍ فَلَا قَسَامَةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْسَمُ فِي طَرَفٍ
 وَإِنْلَافٍ مَالٍ إِلَّا فِي عَيْنٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَهِيَ أَنْ يَخْلَفَ الْمُدْعَى عَلَى قَتْلِ أَدْعَاهُ خَمْسِينَ
 يَمِينًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَوَالِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَهَا جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ بَنَى ، وَلَوْ
 مَاتَ لَمْ يَنْبَغِ وَارِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وَرَثَتُ بِحَسَبِ الْإِرْثِ
 وَجَبَرِ الْمُنْكَسِرِ ، وَفِي قَوْلٍ يَخْلَفُ كُلُّ خَمْسِينَ ، وَلَوْ تَبَكَّلَ أَحَدُهُمَا خَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ ،
 وَلَوْ غَابَ خَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ ، وَإِلَّا صَبَرَ لِلْغَائِبِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ يَمِينِ
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِلَا لَوْثٍ ، وَالْمَرْدُودَةُ عَلَى الْمُدْعَى أَوْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ ، وَالْيَمِينُ
 مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ ، وَيَجِبُ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَأِ أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ دِيَّةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَفِي
 الْقَسَمِ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْقَدِيمِ قِصَاصٌ ،

بأن عليه نصف الدية وجسته منه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه ، فقال لم أكن
 مع المتفرقين عنه صدق يمينه) وعلى المدعى البينة على الأمانة التي يدعيها (ولو ظهر لوث
 بأصل قتل دون) تقييده بصفة (عمد وخطأ فلا قسامة في الأصح) بل لا بد أن يثبت كونه
 بصفة مخصوصة ، ومقابله تثبت القسامة ويحكم بالأخف وهو الخطأ (ولا يقسم في طرف وإنلاف
 مال) بل القول قول المدعى عليه يمينه (الا في) قتل (عبد) أو أمة مع لوث فيقسم السيد
 (في الأظهر) ومقابله لا قسامة فيه (وهي) أي القسامة (أن يخلف المدعى على قتل ادعاه)
 مع اللوث (خمسين يميناً) فلا يسمى قسامة الا إيمان المدعى (ولا يشترط موالاتها) أي
 الأيمان (على المذهب) وقيل تشترط (ولو تخللها جنون أو إغماء بنى) إذا أفاق (ولو مات
 لم يبن وارثه على الصحيح) ومقابله يبنى (ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الأيمان الخمسون عليهم
 (بحسب الارث) على قدر سهامهم (وجبر المنكسر) ان لم تنقسم صحبة (وفي قول يخلف
 كل خمسين ، ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (حلف الآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب
 أحدهما أو كان صبياً مثلاً (حلف الآخر خمسين وأخذ حصته) في الحال (والا) أي وان لم
 يخلف الحاضر خمسين (صبر للثائب) حتى يحضر ، ولصبي حتى يبلغ ، ويخلف ما يخصه (والمذهب
 أن يمين المدعى عليه) قتل (بلا لوث ، و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى) بأن
 لم يكن لوث ونكل عن اليمين فردت على المدعى (أو) اليمين المردودة (على المدعى عليه)
 بسبب نكول المدعى (مع لوث واليمين مع شاهد خمسون) في جميع ذلك (ويجب بالقسامة في
 قتل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة) عطفة في الأول مغالطة في الثاني (وفي) قتل (العمد)
 دية (على المقسم) حالة (عليه) ولا قصاص (وفي القديم قصاص) حيث يجب لو قتلت به

وَلَوْ ادَّعى عَمْدًا يَلُوْثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ ،
فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ
فِي الْإِيمَانِ ، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي إِلَّا كُتِبَتْ بِهَا بِنَاءٌ عَلَى حِجَّةِ الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الْمُدَّعى عَلَيْهِ
وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَمَنْ اسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الدَّمِ أَقْسَمَ وَلَوْ مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِهِ ، وَمَنْ ارْتَدَّ
فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ لِيُسْلِمَ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ لَا وَاِرِثَ
لَهُ لَا قَسَامَةَ فِيهِ .

[فصل] إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارٍ أَوْ عَدْلَيْنِ ، وَالْمَالِ بِذَلِكَ أَوْ
بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَثَمَيْنِ ، وَلَوْ عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ
يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ شَهِدَ هُوَ وَهَمَا بِهَاشِمَةٍ قَبْلَهَا إِيضًا لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ
وَلْيُصْرَحَ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعى ، فَلَوْ قَالَ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَاتَ لَمْ يَثْبُتْ حَتَّى يَقُولَ
فَاتَ مِنْهُ أَوْ قَتَلَهُ ، وَلَوْ قَالَ ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ

يَبْنَى (وَلَوْ ادَّعى عَمْدًا يَلُوْثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ) وَأَنْسَكَرَ (أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ
الدِّيَةِ) مِنْ مَالِهِ (فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ)
أَيُّ الْغَائِبِ (فِي الْإِيمَانِ) الَّتِي حَلَفَ لِلْحَاضِرِ (وَإِلَّا) بِأَنْ ذَكَرَهُ فِيهَا (فَيَنْبَغِي إِلَّا كُتِبَتْ)
بِهَا بِنَاءٌ عَلَى حِجَّةِ الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الْمُدَّعى عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ (وَالثَّلَاثُ إِذَا حَضَرَ كَالثَّانِي) (وَمَنْ
اسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الدَّمِ أَقْسَمَ) سِوَاهُ كَانَ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا (وَلَوْ) هُوَ (مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِهِ)
فَيَقْسَمُ هُوَ لِأَسِيدِهِ (وَمَنْ ارْتَدَّ) بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ بِذَلِكَ الدَّمِ (فَالْأَفْضَلُ) أَيُّ الْأَوَّلَى (تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ
لِيُسْلِمَ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ لَا يَصَحُّ (وَمَنْ لَا وَاِرِثَ لَهُ) خَاصَّ (لِأَقْسَامَةِ
فِيهِ) وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ .

[فصل] فَمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ وَمُوجِبُ الْمَالِ (إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ) بِكُسْرِ الْجِيمِ
(الْقِصَاصِ) مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ (بِإِقْرَارٍ أَوْ) شَهَادَةِ (عَدْلَيْنِ ، وَ) إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ (الْمَالِ)
مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ (بِذَلِكَ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ) بِرَجُلٍ (وَثَمَيْنِ) لَا
بِامْرَأَتَيْنِ وَثَمَيْنِ (وَلَوْ عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَقْبَلْ) وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ
(فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ يَقْبَلُ (وَلَوْ شَهِدَ هُوَ) أَيُّ الرَّجُلِ (وَهَمَا) أَيُّ الْمُرَأَتَانِ (بِهَاشِمَةٍ
قَبْلَهَا إِيضًا لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا) أَيُّ الْمَاشِمَةِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ الْإِيضَاحَ قَبْلَهَا مُوجِبٌ لِلْقِصَاصِ
وَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ ، وَفِي قَوْلِ يَجِبُ أَرْشُهَا (وَلْيُصْرَحَ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعى) بِهِ (فَلَوْ قَالَ : ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ
فَجَرَحَهُ فَاتَ لَمْ يَثْبُتْ) هَذَا الْقَتْلُ الْمُدَّعى بِهِ (حَتَّى يَقُولَ فَاتَ مِنْهُ أَوْ قَتَلَهُ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ عَمَّا
يَثْبُتُ أَنَّ الْمَوْتَ مِنَ الْجَرْحِ (وَلَوْ قَالَ) الشَّاهِدُ (ضَرَبَ) الْجَانِي (رَأْسَهُ فَأَذْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ)

ثَبَّتَتْ دَامِيَةً ، وَيَشْتَرَطُ لَوْضُوحَ ضَرْبِهِ فَأَوْضُوحَ عَظْمِ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضُوحُ
رَأْسِهِ ، وَيَجِبُ بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدَرِهَا لِيُمْكِنَ الْقِصَاصُ ، وَيَثْبُتُ الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِإِقْرَارِهِ
لَا يَبْتَنِيهِ ، وَلَوْ شَهِدَ لَمُورَّثُهُ بِمُجْرَحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ ، وَبَعْدَهُ يُقْبَلُ ، وَكَذَا
بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهُودٍ قَتَلَ بِحِمْلُونِهِ ،
وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ يَقْتُلُهُ فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ يَقْتُلُهُ فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ
بِهِمَا ، أَوِ الْآخَرَيْنِ أَوِ الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا ، وَلَوْ أَقْرَأَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِبَعْضٍ
بَفْسُقِ سَقَطِ الْقِصَاصِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَقِيَ ،
وَقِيلَ لَوْثٌ .

ثَبَّتَتْ دَامِيَةً ، وَيَشْتَرَطُ لَوْضُوحَ (ضَرْبِهِ فَأَوْضُوحَ عَظْمِ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضُوحُ
رَأْسِهِ) مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِإِضَاحِ الْعَظْمِ (وَيَجِبُ) عَلَى الشَّاهِدِ (بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدَرِهَا) بِالْمَسَاحَةِ
أَوِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا (لِيُمْكِنَ) فِيهَا (الْقِصَاصُ) وَبِالسَّبَبَةِ لَوْجُوبِ الدِّيَةِ لِحَاجَتِهَا لِبَيَانِ (وَيَثْبُتُ
الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِإِقْرَارِهِ) مِنَ السَّاحِرِ ، فَإِنْ قَالَ قَتَلْتُهُ بِسِحْرِي وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِبًا فَعَمْدٌ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ،
وَإِنْ قَالَ يَقْتُلُ نَادِرًا فَشُبْهَ عَمْدٍ ، وَإِنْ قَالَ أَخْطَأْتُ مِنْ اسْمٍ غَيْرِهِ لَهُ نَفْطًا ، وَتَجِبُ الدِّيَةُ عَلَيْهِ إِلَّا
أَنْ تَصَدَّقَهُ الْعَاقِلَةُ (لَا يَبْتَنِيهِ) فَلَا يَثْبُتُ السَّحْرُ بِهَا ، لِأَنَّ قَصْدَ السَّاحِرِ وَتَأْوِيلَ سِحْرِهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ
الشَّاهِدُ (وَلَوْ شَهِدَ لَمُورَّثُهُ بِمُجْرَحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ (وَ؟) أَيْ الْإِنْدِمَالِ
(يَقْبَلُ ، وَكَذَا) تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَوْ شَهِدَ لَمُورَّثُهُ (بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لِاتِّقَابِ
(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهُودٍ قَتَلَ) صِفَتُهُ أَنَّهُمْ (بِحِمْلُونِهِ) لِسُكُونِهِ خَطَأً أَوْ شُبْهَ عَمْدٍ .
وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِفَسْقِ شُهُودِهِ (وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِهِ) أَيْ
شَخْصٍ (فَشَهِدَا) أَيْ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِمَا (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ بِقَتْلِهِ ، فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِهِمَا)
وَلَا يَنْوَقِفُ حُكْمُ الْقَاضِي عَلَى تَصْدِيقِهِ ، بَلِ الْغَرَضُ أَنْ لَا يَكْذِبَهُمَا (أَوْ) صَدَّقَ (الْآخَرَيْنِ أَوْ
الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا) أَيْ الشَّاهِدَانِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَلَوْ أَقْرَأَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِبَعْضٍ
بَفْسُقِ سَقَطَ الْقِصَاصُ) وَبَقِيَ الدِّيَةُ (وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ)
لِلْقَتْلِ (أَوْ مَكَانٍ) لَهُ (أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَقِيَ شَهَادَتُهُمَا) وَلَا لَوْثَ بَهَا (وَقِيلَ) هَذِهِ الشَّهَادَةُ
(لَوْثٌ) فَيَقْسَمُ الْوَلِيُّ وَتَثْبُتُ الدِّيَةُ .

كتاب البغاة

هُمْ مُخَالِفُو الْإِمَامِ بِخُرُوجِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ الْإِقْيَادِ ، أَوْ مَنَعَ حَقَّ تَوْجِهِ عَلَيْهِمْ بِشَرْطِ شَوْكَةِ لَمْ وَتَأْوِيلِ ، وَمُطَاعِ فِيهِمْ ، قِيلَ وَإِمَامٌ مَنْصُوبٌ ، وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ كَتَرَكِ الْجَمَاعَاتِ وَتَكْفِيرِ ذِي كِبِيرَةٍ وَلَمْ يُقَاتِلُوا تُرْكُوا ، وَإِلَّا قَطَّاعٌ طَرِيقِ ، وَتَقَبَّلُ شَهَادَةُ الْبُكَاءِ وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ فِيمَا يَقْبَلُ قَضَاءُ قَاضِينَا إِلَّا أَنْ يُسْتَحْلَ دِمَاؤُنَا ، وَيُنْفَذَ كِتَابُهُ بِالْحُكْمِ وَيَحْكُمُ بِكِتَابِهِ بِسَمَاعِ الْبَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقَامُوا حَدًّا أَوْ أَخَذُوا زَكَاةً وَخَرَجُوا وَجِزِيَةً وَفَرَّقُوا سَهْمَ الْمُرْتَزِقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّ ، وَفِي الْأَخِيرِ وَجْهٌ ، وَمَا أَتْلَفَهُ بَاغٍ عَلَى عَادِلٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ ضَمِنَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَفِي قَوْلِ بَضْمَنِ الْبَاغِي ،

كتاب البغاة

جمع باغ . والبني : الظلم ومجاوزة الحد (هم) مسلمون (مخالفو الامام) ولولوا جأرا (بخروج عليه) والخروج على الأئمة وقتالهم حرام وإن كانوا فسقة ظالمين (وترك الإقياد) له (أو) خالف الامام بسبب (منع حق توجع عليهم) وإن لم يخرجوا عليه ، وإنما يكون المخالفون بغاة ، ونعطى لهم الأحكام الآتية من عدم القصاص بالقتل وغيره (بشرط شوكة لهم) بكثرة أوقوة بحسن بحيث يحتاج لردهم إلى الطاعة لكلفة (و) بشرط (تأويل) وشبهة يعتقدون بها جواز الخروج (و) بشرط (مطاع فيهم) وإن لم يكن إماما (قيل و) بشرط (إمام منصوب) فيهم (ولو أظهر قوم رأى الخوارج : كترك الجماعات وتكفير ذى كبرى ولم يقاتلوا) وهم في قبضتنا (تركوا) فلا تتعرض لهم ماداموا لم يخرجوا عن طاعة الامام (وإلا) بأن قاتلوا (فقطاع طريق) أى حكمهم كحكمهم فى أنهم ان قتلوا أحدا يكافئهم قتلوا به لا أنهم فقطاع حقيقة لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق (وتقبل شهادة البغاة) لأنهم ليسوا بفسقة لتأويلهم (و) يقبل (قضاء قاضيهما فيما يقبل) فيه (قضاء قاضينا الا أن يستحل) القاضى أو الشاهد (دماءنا) وأموالنا من غير تأويل فلا تقبل شهادتهم ولا قضاء قاضيهما (وينفذ كتابه) أى القاضى (بالحكم) فإذا كتب الى قاضينا بما حكم به جاز له قبوله (ويحكم بكتابه بسماع البيعة فى الأصح) ومقابله لإحكام به (ولو) استولى البغاة على بلد ، و (أقاموا حدا أو أخذوا زكاة وخارجا وجزية وفروا ساهم المرتزقة على . . .) هم صح (ما فعلوه) (وفى الأخير) وهو تفرقة سهم المرتزقة (رجه) أنه لا يقع الموقع (وما أتلفه باغ) من نفس أو مال (على عادل وعكسه) وهو ما أتلفه عادل على باغ (ان لم يكن فى قتال ضمن) كل مهسما متلفه (وإلا) بأن كان الانسلاف لضرورة القتال (فلا) يضمن (وفى قول يضمن الباغي) ما أتلفه على العادل

وَالْتَأْوِيلُ بِلا شَوْكَةٍ يَضْمَنُ ، وَعَكْسُهُ كِبَاغٌ ، وَلَا يُقَاتِلُ الْبَغَاةَ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ أَمِينًا
فَطَلْنَا نَاصِحًا يَسْأَلُهُمْ مَا يَنْقُيُونَ ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَوْ شُبْهَةَ أَزَالَهَا ، فَإِنْ أَصْرُوا
نَصَحَهُمْ ثُمَّ أَذَنَهُمْ بِالْقِتَالِ ، فَإِنْ اسْتَمْتَلُوا اجْتَهَدَ وَقَعَلَ مَارَأَهُ صَوَابًا ، وَلَا يُقَاتِلُ
مُدْبِرَهُمْ وَلَا مُشْخِزَهُمْ وَأَسِيرَهُمْ وَلَا يُطْلَقُ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَامْرَأَةً حَتَّى تَنْقُيَ الْحَرْبُ
وَيَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَيَرُدُّ سِلَاحَهُمْ وَخِيَلَهُمْ إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتْ
الْحَرْبُ وَأُمِنَتْ غَائِلَتُهُمْ ، وَلَا يُسْتَمْلُ فِي قِتَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَلَا يُقَاتَلُونَ بِعَظِيمِ كِنَارٍ
وَمَنْجَنِيْقٍ ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَأَنْ قَاتَلُوا بِهِ أَوْ أَحَاطُوا بِنَا ، وَلَا يُسْتَمَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ ، وَلَا
بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُدْبِرِينَ ، وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ وَآمَنُوهُمْ لَمْ يَنْفُذْ أَمَانُهُمْ
عَلَيْنَا ، وَنَفَذَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَالِمِينَ بِتَحْرِيمِ قِتَالِنَا انْتَقَصَ
عَهْدُهُمْ ، أَوْ مُكْرَهِينَ

(و) الباغى (المتاويل بلا شوكة يضمن) النفس والمال ولو حال القتال (وعكسه) وهو من له
شوكة ولا تاويل له : حكمه (كباغ) في عدم الضمان لضرورة القتال . وأما في الحدود إذا
أقاموها ، والحقوق إذا قبضوها فلا يعتد بها (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم امينا
فطالنا ناصحا) لهم (يسألهم ما ينقون) أى يكرهون (فان ذكروا مظلمة) هى ان كانت
مصدرا فبفتح اللام ، وان كانت اسما لما يظلم به فبكسرها (أو شبهة أزالها ، فان أصروا)
بعد الازالة (نصحهم ، ثم) ان أصروا (آذنهم) أى أعلمهم (بالقتال) وقتالهم واجب إن
تعرضوا للحريم أو تعطل الجهاد بسببهم ، أو أخذوا من بيت المال ما ليس لهم أو امتنعوا من دفع
حق عليهم ، أو تعرضوا لخلع الامام المنعقد البيعة ، والا جاز (فان استمهلوا اجتهد وفعل مارأه
صوابا ، ولا يقاتل مدبرهم ، ولا) يقتل (مشخزهم) من أئمنه الجرح وأضعفه (و) لا
(أسيرهم ، ولا يطلق) أسيرهم ، بل يحبس (وإن كان صبيا وامرأة حتى تنقضي الحرب
ويتفرق جمعهم ، إلا أن يطيع) الأسير (باختياره) ببيعة الامام والرجوع عن البنى (ويرد)
وجوبا (سلاحهم وخيلهم اليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) أى شرهم (ولا يستعمل)
شيء من سلاحهم وخيلهم (في قتال) وغيره (إلا لضرورة) كأن لم يجد أهل العدل إلا
سلاحهم (ولا يقاتلون بعظيم : كنار ومنجنيق) وكل ما يرمى (إلا لضرورة : كأن قاتلوا به
أو أحاطوا بنا) واضطرونا لزمينهم بذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) فيحرم الا لضرورة (ولا
بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كهنى (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآسروهم)
أى عقدوا لهم أمانا (لم ينفذ أمانهم علينا) فلنا غنم أموالهم واسترقاقهم وكل ما يجوز مع الحريين
(ونفذ عليهم) أمانهم (في الأصح) فلا يجوز لهم أن يعاملوهم معاملة الحريين ، ومقابل الأصح
لا ينفذ أمانهم (ولو أعانهم أهل الذمة عالمين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم) بذلك (أو مكروهين

فَلَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ ، أَوْ أَنَّهُمْ يُحِقُّونَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيُقَاتِلُونَ كِبَائِفَهُ .
 [فصل] شَرْطُ الْإِمَامِ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّمًا حُرًّا ذَكَرًا قُرَشِيًّا مُجْتَهِدًا شَجَاعًا ذَا
 رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ ، وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْمَقْدَرِ مِنَ
 الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَجْمَاعَهُمْ ، وَشَرْطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ ،
 وَبِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ ، فَلَوْ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخِلَافٍ فَيَرْتَضُونَ
 أَحَدَهُمْ ، وَبِاسْتِثْلَاءِ جَامِعِ الشُّرُوطِ ، وَكَذَلِكَ فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ :
 لَوْ أَدْعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُغَاةِ صُدِّقَ بِبَيْعِهِ ، أَوْ جَزِيَّةٍ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَلِكَ
 خُرَاجٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُصَدِّقُ فِي حَدِّهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَتُهُ ، وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْبَدَنِ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَلَا) يَنْتَقِضُ (وَكَذَا إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ) لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (أَوْ) قَالُوا ظَنَّنَا (أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ)
 لَا يَنْتَقِضُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ يَنْتَقِضُ (وَيُقَاتِلُونَ) مِنْ قُلْنَا لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (كِبَائِفَهُ)
 وَلَا يَلْحَقُونَ بِالْبُغَاةِ فِي نَفْسِ الضَّحَامِ ، بَلْ يَضْمَنُونَ بِأَيْتَلَفُونَهُ نَفْسًا وَمَالًا وَلَوْ قَصَاصًا .

[فصل] فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَمَا مَعَهُ (شَرْطُ الْإِمَامِ) الْأَعْظَمُ (كَوْنُهُ مُسْلِمًا) فَلَا
 تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ كَافِرٍ (مُكَلَّمًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (حُرًّا) بِخِلَافٍ مِنْ فِيهِ رِقَّةٌ
 (ذَكَرًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ امْرَأَةٍ وَخَنَثِيٍّ (قُرَشِيًّا) فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الْقُرَشِيِّ مَعَ تَبَسُّرِهِ ،
 وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْفَاسِقِ (مُجْتَهِدًا) فَإِنْ فَقَدَ الْمُجْتَهِدَ ، فَعَدِلَ جَاهِلٌ أَوَّلَى
 مِنْ عَالِمٍ فَاسِقٍ (شَجَاعًا) لَا جَبَانًا (ذَا رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ) وَلَا يَضُرُّ فَقْدَ شِمٍّ وَذَوْقٍ
 وَيَنْزُولُ بِالْعَمَى وَالصَّمِّ وَالْخَرَسِ ، لَا بِالْفَسَقِ (وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ
 وَالْعَقْدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَجْمَاعَهُمْ) وَلَا يَشْتَرُطُ عَدَدُ (وَشَرْطُهُمْ
 صِفَةُ الشُّهُودِ) مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا (و) تَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ أَيْضًا (بِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ) شَخْصًا
 عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ لِيَكُونَ خَلِيفَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَيَعْبُرُ عَنْهُ بِعَهْدِهِ إِلَيْهِ ، وَيَشْتَرُطُ فِيهِ عَدَمُ الرَّدِّ (فَلَوْ
 جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخِلَافٍ فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ) بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ (و) تَنَقُّدُ أَيْضًا
 (بِاسْتِثْلَاءِ) شَخْصٍ (جَامِعٍ لِلشُّرُوطِ) بِقَهْرٍ وَغَلْبَةٍ (وَكَذَلِكَ فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ
 غَاصِيًا بِذَلِكَ ، وَسَاءَ الشُّرُوطُ كَذَلِكَ مَا عَدَا الْكَافِرَ (قُلْتُ) فِيمَا لَوْ عَادَ الْبِلَادُ مِنَ الْبُغَاةِ الْبِنَا
 (لَوْ أَدْعَى) بَعْضُ أَهْلِهِ (دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُغَاةِ صُدِّقَ بِبَيْعِهِ) نَذْبًا (أَوْ جَزِيَّةٍ فَلَا) يَصُدِّقُ
 (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَلِكَ خُرَاجٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصُدِّقُ فِي حَدِّهِ) أَنَّهُ أَقِيمَ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ)
 الْخُلَّةُ (بَيِّنَةٌ وَلَا أَثَرُ لَهُ) أَيْ الْخُلَّةُ (فِي الْبَدَنِ) فَلَا يَصُدِّقُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهَذِهِ
 الزِّيَادَةُ كِتَابُ الْبُغَاةِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ .

كتاب الردة

هي : قطع الإسلام بنية أو قول أو فعل ، سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا ، فمن نفى المانع أو الرسل أو كذب رسولا أو خلل محرمات بالإجماع كالزنا وعكسه ، أو نفى وجوب مجتمع عليه أو عكسه ، أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه كفر ، والفعل المكفر ما تممده استهزاء صريحا بالدين أو جحودا له كاللقاء مصحف بقاذورة وسجود لصنم أو شمس ، ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ، ولو ارتد فجئن لم يقتل في جنونه ، والمذهب حمة ردة السكران وإسلامه ، وتقبل الشهادة بالردة مطلقا ، وقيل يجب التفصيل ، فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكروا حكمهم بالشهادة ،

كتاب الردة

وهي لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : ما ذكره المصنف بقوله (هي قطع الاسلام) ولو بالتردد ، وبمحصل قطعه (بنية) كفر (أو) بسبب (قول كفر أو فعل) مكفر (سواء) في القول (قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا) وأما من يريد تبعيد نفسه عن شيء ، فقال : لو جاءني النبي ما فعلته فليس بكفر ، وكذا من سبق لسانه إلى الكفر أو أكره عليه (فمن نفي) أي أنكر (المانع) وهو الله تعالى (أو) نفي (الرسل) كالبراهمة القائلين بأن الله تعالى لم يرسل رسلا (أو كذب رسولا) أو نبيا أو استخف به لامن كذب عليه (أو حال محرما بالاجماع كالزنا) واللواط ، ولا بد أن يكون تحريره معلوما من الدين بالضرورة بأن يكون متواترا (وعكسه) بأن حرّم حلالا بالإجماع ، وكذا من نفي مشروعية معلوم من الدين بالتواتر ، كالزنا والعبدية (أو عزم على الكفر غدا) مثلا (أو تردد فيه) أو علقه على شيء (كفر) في جميع ذلك (والفعل المكفر ما تممده) خرج به ما وقع سهوا (استهزاء صريحا) وأما نحو الاكراه أو الخوف فلا (بالدين أو جحودا له كاللقاء مصحف بقاذورة) وكذلك كتب العلم الشرعي ، ولو كانت القاذورة طاهرة كالصباغ (وسجود لصنم أو شمس) فكل من ذلك ناشئ عن استهزاء بالدين أو جحود له (ولا تصح ردة صبي ، و) لا (مجنون ، و) لا (مكره) وقلبه مطمئن (ولو ارتد فجئن لم يقتل في جنونه) بل يحرم قتله (والمذهب حمة ردة السكران) المتعدي (و) حمة (إسلامه) عن ردة في حال سكره ثم يعرض عليه الاسلام حال الافاقة (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) بلا تفصيل (وقيل يجب التفصيل ، فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكروا) المشهود عليه (حكم بالشهادة) ولا ينفه انكاره ، بل يأتي بما يصير به مسامحا ،

فُلُو قَالَ : كُنْتُ مُكْرَهَا وَاقْتَضَتْهُ قَرِينَةُ كَاسِرٍ كُفَّارٍ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ
قَالَ لَفَطَ لَفَطَ كُفْرًا فَادَّعَى إِسْرَاهَا صَدَقَ مُطْلَقًا ، وَلَوْ مَاتَ مَعْرُوفٌ بِالْإِسْلَامِ عَنِ ابْنَيْنِ
مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا ارْتَدَّ فَكَافَرًا ، فَإِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ كُفْرِهِ لَمْ يَرْتُدَّ ، وَنَصِيْبُهُ فِيهِ ،
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبُ اسْتِنَابَةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَفِي قَوْلٍ تُسْتَعْبَ
كَالْكَافِرِ ، وَهِيَ فِي الْحَالِ ، وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، فَإِنْ أَصْرًا قِتْلًا ، وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ
وَتَرَكَ ، وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ ارْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيَ كَزَنَادِقَةٍ وَبَاطِنِيَّةٍ ، وَلَوْ أَنَّ الْمُرْتَدَّ
إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَخَذَ أَبُوَيْهِ مُسْلِمٌ فَمُسْلِمٌ ، أَوْ مُرْتَدَّانِ فَمُسْلِمٌ ، وَفِي قَوْلٍ
مُرْتَدَّ ، وَفِي قَوْلٍ كَافِرٍ أَصْلِي . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ مُرْتَدُّ ، وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى
كُفْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفِي زَوَالٍ يُلْكَئُهُ عَنْ مَالِهِ بِهَا أَقْوَالٌ : أَظْهَرُهَا إِنْ هَلَكَ مُرْتَدًّا بَانَ
زَوَالُهَا بِهَا ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ ، وَعَلَى

وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال : كنت مكرها واقتضته قرينة ، كاسر كفار صدق بيمينه)
وهي مستحبة (وإلا) بأن لم تقتضه قرينة (فلا) يقبل قوله : ويحكم بينونة زوجاته الغير
المدخول بهن ، ويطلب بالاسلام (ولو قال) أى الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إسرهما
صدق مطلقا) بقرينة ودونها لأنه لم يكذب الشهود ، ويندب أن يجحد كلمة الاسلام (ولو مات
معروف بالاسلام عن اثنين مسلمين ، فقال أحدهما) أى الابن (ارتد فكات كافرا) وأنكر الآخر
(فان بين سبب كفره) كأن قال سجد لنفسي (لم يرته ونصيبه في) ليت المال (وكذا)
يكون نصيبه في (ان أطلق) ولم يبين السبب (في الأظهر) ومقابله يصرف إليه ، وقيل
يستفصل ، فان ذكر ما هو كفر كان فينا ، وان ذكر ما ليس بكفر صرف إليه ، وان لم يذكر شيئا
وقف الأمر ، وهذا هو المصنف (وتجب استنابة المرتد والمرتدة) قبل قتلها (وفي قول
تستحب) استنابته (كالكافر ، وهي في الحال) فان تاب وإلا قتل (وفي قول) يجهل (ثلاثة
أيام) ويحبس تلك المدة (فان أصر إقتلا) وجوبا : ويقتله الا لم أو نائبه (وان أسلم) المرتد
ذكر كان أو أنثى (صح) اسلامه (وترك) وقيل لا يقبل (أى لا يصح) (إسلامه ان ارتد
إلى كفر خفي كزنادقة) وهم من لا يفتحل ديننا (وباطنية) وهم القائلون بأن القرآن باطنا هو
المراد منه دون ظاهره ، وهم صنف من الزنادقة (وولد المرتد ان انعقد قبلها) أى الردة (أو
بعدها وأحد أبويه مسلم فأسلم ، أو) وأبواه (مرتدان فأسلم ، وفي قول) هو (مرتد
ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب (وفي قول) هو (كافر أصلي . قلت : الأظهر) هو (مرتد
إذا لم يكن في أصول أبويه مسلم فهو مسلم تبعا له (وفي زوال ملكه) أى المرتد (عن ماله بها) أى الردة
(أقوال : أظهرها ان هلك مرتدًا بان زواله بها) أى الردة (وان أسلم بان أنه لم يزل ، وعلى

الْأَقْوَالِ يَقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلَهَا ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَالْأَصَحُّ يَلْزِمُهُ غَرْمُ إِنْتَافِئِهِ فِيهَا ، وَنَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَقِفَ نِكَاحُهُنَّ وَقَرِيبَ ، وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرُّفُهُ إِنْ اخْتَمَلَ الْوَقْفُ كَمَتَقٍ وَتَدْيِيرٍ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ ، إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَبِيعُهُ وَهَبَتْهُ وَرَهْنَتْهُ وَكِتَابَتْهُ بِأَطْلَةٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ يُجْعَلُ مَالُهُ مَعَ عَدْلٍ ، وَأَمْتُهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ ، وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومُ إِلَى الْقَاضِي .

كتاب الزنا

إِبْلَاجُ الذَّكَرِ بِفَرْجِ الْمَحْرَمِ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبَهَةِ مُشْتَبَى يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَدُبْرُ ذَكَرِهِ وَأُنْثَى كَتَمَلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ وَوَطْءِ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ ، وَكَذَا تَمْلُوكُ كَثِيرِ الْمَحْرَمِ ، وَمُسْكِرُهُ

الْأَقْوَالِ يَقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلَهَا (بأنلاف أو غيره) (وينفق عليه منه ، والأصح يَلْزِمُهُ غَرْمُ إِنْتَافِئِهِ) (فيها) (أي الرذة) (و) (يَلْزِمُهُ) (نفقة زوجات وقف نِكَاحُهُنَّ ، وقريب) (ومقابل الأصح لا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ ، لأنه لا مال له) (وإذا وقفنا مِلْكَهُ فتصرفه) (الواقع في رذته) (ان احتمال الوقف) (أي قبل التعليق) (كمتق وتدير ووصية موقوف) (لزمه) (ان أسلم نفذ ، وإلا) (بأن مات مرتدة) (فلا) (ينفذ) (ويبيع وهبته ورهنه وكتابته) (ونحوها مما لا يقبل الوقف) (باطلة ، وفي القديم موقوفة) (بناء على صحة وقف العقود) (وعلى الأقوال) (من زوال ملكه أو وقفه أو بقاءه) (يجعل ماله مع عدل) (أي عنده) (وأتمته عند امرأة ثقة) (أو من يحل له الخلوقة بها) (ويؤدى مكاتبه النجوم إلى القاضي) (وبعق بذلك) .

كتاب الزنا

هو بالقصر لغة الحجاز ، وبالمد لغة تميم ، وحقيقته الشرعية (إبلاج الذكر) أوحشفته ، ولو أشل أو غير منتشر (بفرج) أي قبل أنثى (محرم لعينه خال عن الشبهة) المسقطه للحد كما يأتي (مشتبه) : يوجب الحد) هو خبر قوله إبلاج (ودبر ذكر وأنثى كقبل) في إيجاب الحد (على المذهب) وفي قول أنه يقتل بالسيف ، وقيل يعزر . وأما المفعول به ، فإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا حد عليه ، وإن كان مكافاً فيجلد ويفرّب محضاً أو غيره ذكر أو أنثى (ولا حد بمفاخذة) بل يعزر (و) استنزل بمحرم لعينه عن (وطء زوجته وأتمته في حيض وصوم وإحرام) فلا حد به ، لأن التحريم لأمر عارضة ، واحترز بخال عن الشبهة محمداً تضمنه قوله (وكذا أتمته المَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ) من غيره والمجوسية (وكذا تملوكه المحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا حد بوطء كل ، لشبهة الملك المسماة شبهة المحل (و) كذا لا حد بوطء (مكروه) لشبهة الإكراه المسماة شبهة الفاعل وسقوط

في الأظهر ، وكذا كل جهة أباحها عالم كنيكاح بلا شهود على الصحيح ، ولا يوطئه ميتة في الأصح ، ولا بهيمة في الأظهر ، ويحد في مستأجرة ومبيعة وتحريم ، وإن كان تزوجها ، وشرطه التكليف إلا السكران ، وعلم تحريره ، وتند المحسن : الرجم ، وهو : مكلف حر ، ولو ذمي غيب حشفته يقبل في نكاح صحيح ، لا فاسد في الأظهر ، والأصح اشتراط التغيب حال عرويته وتكليفه ، وأن الكامل الزاني يناقص محسن ، والبكر الحر مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة قصر فما فوقها ، وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح ، ويقرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلده ، فإن قاد إلى بلده منيع في الأصح ، ولا تغرب المرأة وخدما في الأصح ، بل مع زوج أو محرم ، ولو بأجرة فإن امتنع بأجرة

الحد في الشبهتين (في الأظهر) ومقابلة عليه الحد (وكذا) لانه في شبهة الطريق ، وهي (كل جهة أباحها عالم كنيكاح بلا شهود) القائل به مالك ، أو بلا ولي القائل به أبو حنيفة ، وكذا كل خلاف قوى مدركه (على الصحيح) وإن اعتقد تحريره ، وقيل يجب الحد على معتقد التحريم (ولا) حد (بوطئه ميتة في الأصح) ومقابلة بحد (ولا) بوطئه (بهيمة في الأظهر) بل يعزى ومقابلة يقتل محصنا أو غيره ، وقيل بحد حد الزنا ، والصحيح أن البهيمة لا تذبح (ويحد في مسأجرة) للزنا (ومبيعة) فرجها للوطئه (و) في وطئه (محرم وإن كان تزوجها) فالشبهة في كل ذلك لا تسقط الحد لضعف مدركها (وشرطه) أي لإيجاب الحد (التكليف إلا السكران) فانه بحد وإن كان غير مكلف (وعلم تحريره) أي الزنا ، فلا حد على من جهله لقرب العهد ، أو بعده على المسامين (وحد المحسن) من رجل أو امرأة (الرجم) حتى يموت (وهو) أي المحسن (مكلف حر ولو) هو (ذمي غيب) وهو بهذه الصفات (حشفته يقبل) أو وطئت الأنثى فيه (في نكاح صحيح لا فاسد) فإن الغيب فيه غير محسن (في الأظهر) ومقابلة هو محسن (والأصح) اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه (فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي ، أو مجنون ، أو رقيق (و) الأصح) أن الكامل (من رجل وامرأة) (الزاني) ناقص هو متعلق بالكامل لا بالزاني ، يعني هو كامل وتزوج صغيرة ، أو هي كاملة وتزوجت بصغير فالكمال منهما (محسن ، والبكر الحر) وهو غير المحسن حده (مائة جلدة) ولا بد أن تكون متوالية (وتغريب عام إلى مسافة قصر فما فوقها) لا مادونها (وإذا عين الإمام جهة فليس له) في المغرب (طلب غيرها في الأصح) ومقابلة له طلب ذلك (ويقرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلده ، فإن عاد إلى بلده منع) منه (في الأصح) ومقابلة لا يتعرض له (ولا تغرب المرأة) الزانية (وحدها في الأصح) ومقابلة تغرب ، لأنه سفر واجب (بل) تغرب (مع زوج أو محرم ولو بأجرة) من مالها ، فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال (فإن امتنع) من الخروج (بأجرة

لَمْ يُجْبَرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْعَبْدُ خَمْسُونَ ، وَيُغْرَبُ نِصْفَ سَنَةٍ ، وَفِي قَوْلِ سَنَةٍ ،
وَفِي قَوْلِ لَا يُغْرَبُ ، وَيَثْبُتُ بَيِّنَةٌ ، أَوْ إِقْرَارٌ مَرَّةً ، وَلَوْ أَقْرَأَ ثُمَّ رَجَعَ سَقَطَ ، وَلَوْ قَالَ
لَا تُحَدِّثُونِي أَوْ هَرَبَ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةُ بَرِّهَا وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّهَا عَذْرَاءُ
لَمْ تُحَدِّثْ وَلَا قَاضِيهَا ، وَلَوْ عَيَّنَ شَاهِدَ زَاوِيَةٍ لِزَنَاهُ وَالْبَاقُونَ غَيْرَهَا لَمْ يَثْبُتْ ،
وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مِنْ حُرٍّ وَمُبْعُضٍ ، وَيُسْتَحَبُّ حُضُورُ الْإِمَامِ وَشُهُودُهُ ، وَيُحَدِّثُ
الرَّقِيقَ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ ، فَإِنْ تَنَازَعَا فَلَا أَصَحَّ الْإِمَامُ ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُغْرَبُ ، وَأَنَّ الْمَكَاتِبَ
كَحُرٍّ ، وَأَنَّ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَالْمَكَاتِبَ يُحَدِّثُونَ عِبِيدَهُمْ ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُعْزَرُ وَيَسْمَعُ
الْبَيِّنَةَ بِالْعُقُوبَةِ . وَالرَّجْمُ بِمَكْدَرٍ وَحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ ، وَلَا يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ ، وَالْأَصَحُّ اسْتِحْبَابُهُ
لِلرَّأَةِ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، وَلَا يُؤْخَرُ لِمَرْضٍ وَحَرٍّ وَبَرْدٍ مُفْرَطَيْنِ ، وَقِيلَ يُؤْخَرُ إِنْ ثَبَتَ
بِإِقْرَارٍ وَيُؤْخَرُ الْجِلْدُ لِمَرْضٍ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ بَرُّهُ

لم يجبر ولا يأثم بامتناعه (في الأصح) ومقابله يجبر ، وعلى الأول يؤخر تقريرا إلى أن يتيسر
(و) حد (العبد خمسون) جلدة ، والمراد به كل من فيه رقة (ويغرب نصف سنة ، وفي
قول سنة ، وفي قول لا يغرب) لأن فيه تفويت حق السيد . (ويثبت) الزنا (بينة)
وهي أربعة شهود (أو إقرار) ولو (مرة ، ولو أقر ثم رجع سقط) الحد عنه (ولو قال)
المقر (لا تحذوني أو هرب) من إقامة الحد (فلا) يسقط (في الأصح) ولكن يكف عنه ،
ومقابله يسقط (ولو شهد أربعة) من الرجال (بزناها وأربع نسوة أنها عذراء) أي بكر
(لم تحدهي) للشبهة (ولا قاضيا) لقيام البينة (ولو عين شاهد زاوية) من البيت (لزناه ،
(و) عين (الباكون) زاوية (غيرها لم يثبت) الحد ، وحدت الشهود والقاذف (و)
بعد ثبوت الحد (يستوفيه الإمام أو نائبه من حرٍّ ومبعض) ولو استوفاه بعض الناس لم يقع
حدًا (ويستحب حضور الإمام وشهوده) أي الزنا (ويحد الرقيق سيده أو الإمام ، فان تنازعا)
أي الإمام والسيد (فالأصح الإمام) يحده ، ومقابله السيد ، وقيل إن كان جلدا فالسيد ،
وإلا فالإمام (و) الأصح (أن السيد يغربه ، وأن المكاتب كحرٍّ) فلا يقيم الحد عليه إلا
الإمام (و) الأصح (أن) السيد (الفاسق والكافر والمكاتب يحذون عبيدهم)
ومقابله لا (و) الأصح (أن السيد يعزر) رقيقه في حق الله ، ومقابله لا يعزر إلا الإمام .
وأما حقوق نفسه وغيره فتتفق على جواز تعزيره فيها (و) الأصح أن السيد (يسمع البينة)
على رقيقه (بالعقوبة) ومقابله لا (والرجم) للحصن (بحد) أي طين متحجر (وحجارة
معتدلة) أي ملء الكف (ولا يحفر للرجل) سواء ثبت زناه بينة أم بإقرار (والأصح
استحبابه) أي الحفر (للمرأة إن ثبت) زناها (بينة) لإقرار (ولا يؤخر) الرجم (لمصر
وحرة وبرد مفرطين . وقيل يؤخر إن ثبت بإقرار ، ويؤخر الجلد للمرض ، فان لم يرج برؤه) زمانه

جلد لا يسوط بل بمشكال عليه مائة غصن، فإن كان خمسون ضرب به مرتين، وتمسه الأغصان أو ينكس بعضها على بعض ليناله بعض الألم، فإن برأ أجزاءه، ولا جلد في حرّ وبرّد مفرطين، وإذا جلد الإمام في مرض أو حرّ وبرّد فلا ضمان على النص فيقتضي أن التأخير مستحب.

كتاب حد القذف

شرط حد القاذف: التكليف إلا السكران، والاختيار، ويعزّر للميز، ولا يحد بقذف الولد وإن سفل، فالحرّ ثمانون، والرقيق أربعون، والمقذوف: الإحصان وسبق في اللعان، ولو شهد دون أربعة بزنا حدوا في الأظهر، وكذا أربع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب، ولو شهد واحد على إقراره فلا، ولو تقاذفا فليس تقاضا، ولو استقل المقذوف بالاستيفاء.

أو كان هزلا (جلد لا بسوط بل بمشكال) وهو الذي يكون فيه البلع (عليه مائة غصن) يضرب به مرة (فإن كان) عليه (خمسون ضرب به مرتين وتمسه) أي المضروب (الأغصان أو ينكس بعضها على بعض ليناله بعض الألم، فإن برأ) بفتح الراء بعد أن ضرب بها ذكر (أجزاء) الضرب ولا يعاد (ولا جلد في حرّ وبرّد مفرطين) أي شديدين (وإذا جلد الإمام في مرض أو حرّ وبرّد فلا ضمان على النص). وأما إذا كان لضوا لا يحتمل السياط فضربه في ذات ضمنه (فيقتضي) النص (أن التأخير مستحب) لا واجب، ولكنهم صححوا وجوبه قلنا بالضمان أم لا.

كتاب حد القذف

وهو لغة: الرمي مطلقا، واصطلاحا: الرمي بالزنا في معرض التعبير فخرجت الشهادة به فلا حد فيها إلا إذا قصت الشهود (شرط حد القاذف التكليف) فلا حد على صبي ومجنون (إلا السكران) فإنه غير مكلف، ومع ذلك يحد (والاختيار) فلا حد على مكروه (يعزّر الميز) القاذف (ولا يحد) الأصل (بقذف الولد وإن سفل) ولكنه يعزّر لحق الله تعالى (فالحرّ) القاذف حده (ثمانون) جلدة (والرقيق) ولو مبعضا (أربعون، و) شرط (المقذوف الإحصان، وسبق) بيانه (في) كتاب (اللعان)، ولو شهد دون أربعة بزنا حدوا في الأظهر) ومقابله المنع، لأنهم جاءوا شاهدين لا هاتكين (وكذا) لو شهد (أربع نسوة وعبيد وكفرة) يحدون (على المذهب) ولو شهد أربعة بالزنا وردت شهادتهم بفسق لم يحدوا (ولو شهد واحد على إقراره) بالزنا (فلا) حد عليه (ولو تقاذفا فليس) ذلك (تقاضا) فلا يسقط حد هذا لحد هذا، بل لكل منهما أن يحد الآخر (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء) للحد من قاذفه

لم يقع للوقع .

كتاب قطع السرقة

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ فِي الْمَسْرُوقِ أُمُورٌ : كَوْنُهُ رُبْعٌ دِينَارٍ خَالِصًا أَوْ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا سَبِيكَةً لِأَنْسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ سَرَقَ دَنَانِيرَ ظَنِّهَا كُلًّا لِأَنْسَاوِي رُبْعًا قُطْعٌ ، وَكَذَا ثَوْبٌ رَثٌّ فِي جَيْبِهِ تَمَامُ رُبْعٍ جِهْلُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْرَجَ نَصَابًا مِنْ حُرُزٍ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَخَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَإِعَادَةُ الْحُرُزِ فَلَا اخْرَاجُ الثَّانِي سَرِقَةً أُخْرَى ، وَإِلَّا قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَبَ وَغَاءَ حِنْطَةً وَنَحَوَهَا فَانْقَسَبَ نَصَابٌ قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اشْتَرَكََا فِي اخْرَاجِ نَصَائِينَ قُطْعًا . وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَرَقَ خَمْرًا وَخَنْزِيرًا وَكَلْبًا وَجِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا دَبْغٍ فَلَا قُطْعٌ ، فَإِنْ بَلَغَ لِمَاءَ الْخَمْرِ نَصَابًا قُطْعٌ عَلَى الصَّحِيحِ ،

(لم يقع الموقع) فترك حتى يبرأ ثم يحد

كتاب قطع السرقة

هي بفتح السين وكسر الراء ، ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها : لغة أخذ المال خفية .
وشعرها أخذه خفية ظاهرا من حوز مثله مع الشروط الآتية (يشترط لوجوبه) أى القطع (فى المسروق أمور : كونه ربع دينار) فأكثر (خالصا أو قيمته) فالعبرة فى التقويم الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم قومت به (ولو سرق ربعا سبيكة) أى مسبوكة (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع فى الأصح) وإن ساءه غير مضروب ومقابله ينظر إلى الوزن فقط . والمعتمد ينظر إلى الوزن وبلوغ القيمة مضروبا (ولو سرق دنانير ظنها فلوسا لا يساوى ربعا قطع) ولا عبء بظنه (وكذا ثوب رث فى جيبه تمام ربع جهله) السارق يقطع به (فى الأصح) فالجهل بجنس المسروق لا يمنع القطع ، ومقابل الأصح يمنع (ولو أخرج نصابا من حوز مرتين ، فإن تخلل علم المالك وإعادة الحوز ، فالإخراج الثانى سرقة أخرى) فلا قطع (والا) بأن لم يتخلل ولم يعد (قطع فى الأصح) ومقابله لا قطع ، وقيل إن اشتبهتلك الحوز بين المراتين لم يقطع ولا قطع (ولو نقب وغاء حنطة ونحوها) كوعاء زيت (فالنصب نصاب) أى ما يقوم بربع دينار (قطع فى الأصح) ومقابله لا قطع (ولو اشتراكا فى إخراج نصابين) من حوز (قطع ، والا) بأن كان المخرج أقل من نصابين (فلا) قطع على واحد منهما (ولو سرق خرا وخنزيرا وكلبا وجلسد ميتة بلا دبع فلا قطع) لأنه يشترط فى المسروق أن يكون محترما (فإن بلغ إناء الخمر نصابا قطع) به (على الصحيح) ومقابله لا قطع ، لأن ما فيه مستحق الأراقه فكان شبهة فى دفعه

وَلَا قُطِعَ فِي طَنْبُورٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ نِصَابًا قُطِعَ . قُلْتُ : الثَّانِي أَصَحُّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، الثَّانِي كَوْنُهُ مِلْكًا لِفَيْرِهِ ، فَلَوْ مَلَكَه بَارِثٌ وَغَيْرُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ مِنْ
الْحِرْزِ ، أَوْ نَقَصَ فِيهِ عَنْ نِصَابٍ بِأَكْلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يُقَطَعْ ، وَكَذَا إِنْ أَدْعَى مِلْكَهُ
عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ سَرَقًا وَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا لَهُ أَوْ لَمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ لَمْ يُقَطَعْ الْمُدَّعِي ،
وَقُطِعَ الْآخَرُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ شَرِيكَهِ مُشْتَرَكًا فَلَا قُطْعَ فِي الْأُظْهَرِ ،
وَإِنْ قُلَّ نَصِيبُهُ . الثَّلَاثُ عَدَمُ شُبْهَةٍ فِيهِ ، فَلَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ مَالٍ أَصْلٍ وَفَرْعٍ وَسَيِّدٍ ،
وَالْأُظْهَرُ قُطْعُ أَحَدٍ زَوْجَيْنِ بِالْآخَرِ ، وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ فُرِزَ لَطَائِفَةُ لَيْسَ
هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالٍ مَصَالِحٍ
وَكَصَدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا ، وَإِلَّا قُطِعَ ، وَالْمَذْهَبُ قُطْعُهُ بِبَابِ مَسْجِدٍ وَجِذْعِهِ لِأَحْصَرِهِ ،
وَقَنَادِيلَ تُسْرَجُ ، وَالْأَصَحُّ قُطْعُهُ بِمَوْقُوفٍ ، وَأَمَّا وَلَدٌ سَرَقَهَا نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً .

(ولا قطع في طنبور ونحوه) كزمار وصليب (وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع . قلت : الثاني أصح
والله أعلم) وعمله ان لم يقصد بالخراج التغيير ، والا فلا قطع (الثاني) من شروط المسروق
(كونه ملكا لغيره) أى السارق ، فلو سرق ما اشتراه أو وهب له ولو قبل تسليم الثمن أو بطل
قبضه لم يقطع (فلو ملكه بارث وغيره) كشراء (قبل إخراجه من الحِرز أو نقص) المسروق
(فيه) أى الحِرز (عن نصاب بأكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) في جميع ذلك (وكذا)
لا يقطع (ان ادعى) السارق (ملكه) أى المسروق (على النص) للشبهة بالنسبة للحد .
وأما المال فلا يقبل قوله فيه الايينية (ولو سرقا وادَّعاه أحدهما له أو لمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ لَمْ يَقُطَعْ
الْمُدَّعِي ، وقطع الآخر في الأصح) وأما وصدة أو سكت ولم يكذب فلا يقطع ، ومقابل الأصح لا يقطع
مطلقا (وان سرق من حِرز شريكه مشتركا فلا قطع في الأظهر وان قلَّ نصيبه) ومقابله يقطع
(الثالث) من شروط المسروق (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للسارق (و)
مال (سيد) للسارق لما في ذلك من شبهة استحقاق النفقة في العبد واتحاد مال كلِّ في الآخرين
(والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيما هو محرز عنه ككونه في محل لا يجوز
له دخوله (ومن سرق مال بيت المال ان فُرِزَ لطائفة ليس هو منهم قطع) لعدم الشبهة (والا)
أى وان لم يفرز لطائفة (فلا قطع ، و) الأصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح
ولو غنيا (وكصدقة وهو فقير فلا) يقطع للشبهة (والا) أى وان لم يكن له فيه حق (قطع
والمذهب قطع باب مسجد وجذعه ، لأحصره وقناديل تسرج) فيه (والأصح قطع بموقوف)
على غيره ، ومقابله لا يقطع (و) الأصح قطع بسرقة (أم) وللسرقها (حالة كونها) نائمة أو مجنونة (و)
وأما إذا سرقها وهى يقظة عاقلة فلا قطع لعدمها على الامتناع ، ومقابل الأصح لا قطع فيها مطلقا

الرابع كونه محروزا بملاحظة أو حصانة موضعيه، فإن كان بصحراء أو مسجد اشترط
دوام الحاظ، وإن كان بحصن كفى بإطاعت المعتاد، وإصطبل حوز دواب، لا آنية
وثياب، وعروسة دار وصفتها حوز آنية وثياب بذلة، لأحلى ونقد، ولو نام بصحراء
أو مسجد على ثوب أو توسد متاكا فحرز، فلو انقلب فزال عنه فلا، وثوب ومتاع
وصنه يقر به بصحراء إن لاحظ محرز، وإلا فلا، وشرط الملاحظ قدرته على منع
سارق بقوة أو استغاثة، ودار منفصلة عن العمارة إن كان بها قوى يفظان حوز
مع فتح الباب وإغلاقه، وإلا فلا، ومصلحة حوز مع إغلاقه وحافظ ولو نائم، ومع
فتحه ونومه غير حوز ليل، وكذا نهارا في الأصح، وكذا يفظان تفله سارق في
الأصح، فإن خلت فلهذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه، فإن قيد شرط فلا،
وخيمة بصحراء إن لم تشد أطنابها

(الرابع) من شروط المسروق (كونه محروزا) والاحراز يكون إما (بملاحظة) للمسروق
(أو حصانة) أي مناعة (موضعه) والمحكم في الحوز العرف، ولا تنكفي الحصانة من غير ملاحظة
(فإن كان) المسروق (بصحراء أو مسجد) اشترط دوام الحاظ، وإن كان بحصن (كبيت) كفى
الحاظ المعتاد في مثله (وإصطبل حوز دواب) وإن كانت نفيسة (لا آنية وثياب) فليس
الاصطبل حوزا لها (وعروسة دار) أي صفتها (وصفتها حوز آنية) خبيسة (وثياب بذلة)
أي مهينة. أما النفيسة فحوزها البيوت ونحوها (لأحلى) ونقد (فليست العروسة والعصفرة حوزا لهما،
(ولو نام بصحراء أو مسجد على ثوب أو توسد متاع) أي وضعه تحت رأسه (فمحرز) فيقطع
سارقه (فلو انقلب) في نومه (فزال عنه فلا) يكون حينئذ محروزا (وثوب ومتاع وضعه)
أي كلا منهما (بقر به بصحراء إن لاحظ) بنظره (محرز، وإلا) بأن لم يلاحظه (فلا)
يكون محروزا، ويشترط مع الملاحظة أن لا يكون في الموضع ازدحام، وأن يكون الملاحظ بحيث يراه
السارق لا في مكان خفي (وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق بقوة أو استغاثة) فلو كان
ضعيفا وهو بصحراء مثلا لا يمتد حوزا (ودار منفصلة عن العمارة إن كان بها) ملاحظ (قوى)
يظفان حوز) لما فيها (مع فتح الباب وإغلاقه، وإلا) يكن بها أحد، أو كان بها ضعيف وهي
بعيدة عن الدوث أو بها قوى نائم (فلا) تكون حوزا (و) دار (متصلة) بالعمارة
(حوز مع إغلاقه) أي الباب (و) مع (حافظ ولو) هو (نائم، ومع فتحه ونومه غير حوز
ليلا، وكذا نهارا في الأصح) ومقابلته تكون حوزا اعتمادا على نظر الجيران (وكذا يظفان)
في دار (تفله سارق) فليست بحوز (في الأصح) فلا قطع لتقصيره (فإن خلت) الدار
المتصلة من حافظ (فلهذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه) أي الباب (فإن فقد شرط)
من الشروط الثلاثة (فلا) تكون الدار حينئذ حوزا (وخيمة بصحراء إن لم تشد أطنابها)

وَتُرْخَى أَذْيَالُهَا فَمِنْهُ وَمَا فِيهَا كَمْتَاعٌ بِصَحْرَاءَ ، وَإِلَّا فَحِرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَمَأْشِيَةٌ بِأُيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظُهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا ، وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ التَّفَاتُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ يَحْتِثُ يَرَاهَا ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ قِطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ ، وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَفَنٌ فِي قَبْرِ يَتِيْتٍ مُحْرَزٌ مُحْرَزٌ ، وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِمَضِيعَةٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يُنْقَطِعُ مُوجَرُّ الْحِرْزِ وَكَذَا مُعِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَضِبَ حِرْزًا أَلَمْ يُنْقَطِعْ مَالِكُهُ ، وَكَذَا أَجْنَبِيٌّ فِي الْأَصَحِّ ،

أَيُّ حَبَالِهَا (وَتُرْخَى) هَكَذَا هُوَ بِالْبَاءِ ، وَلَعَلَّهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَجْزَمُ الْمَعْتَلَّ بِمَحْذَفِ الْحَرَكَةِ وَيَبْقَى حَرْفُ الْاِهْتِلَالِ (أَذْيَالُهَا فَهِيَ) أَيُّ الْخِيَمَةِ (وَمَا فِيهَا كَمْتَاعٌ بِصَحْرَاءَ) فَيُشْتَرَطُ دَوَامُ اللَّحَاطِ (وَالَا) بَأَنْ شَدَّتْ أَطْنَابُهَا وَأُرْخِيتْ أَذْيَالُهَا (حِرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ) هُوَ (نَأْتَمُّ) فِيهَا أَوْ قَرَّبَهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ اسْبَالُهَا بِهَا فَيُعْتَبَرُ فِي نَفْسِ الْخِيَمَةِ أَسْرَانُ : حَافِظٌ ، وَشَدُّ أَطْنَابِهَا ، وَفِيهَا فِي هَذَانِ وَارِخَاءُ أَذْيَالِهَا (وَمَأْشِيَةٌ) مِنْ خَيْلٍ وَغَيْرِهَا (بِأُيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظُهَا وَلَوْ) هُوَ (نَأْتَمُّ) فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا اشْتَرَطُ حَافِظُ مَسْقِيقِ (وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا) فَإِنْ نَامَ أَوْ غَفِلَ عَنْهَا فَمَضِيعٌ ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْ الصَّحْرَاءُ عَنِ الْمَارِّينَ حَصَلَ الْأَحْرَازُ بِنَظَرِهِمْ (وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ) فِي أَحْرَازِهَا (التَّفَاتُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ بِمَحِثٍ يَرَاهَا) جَمِيعُهَا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْبَعْضَ لِحَاقِلٍ ، فَهَذَا الْبَعْضُ غَيْرُ مُحْرَزٍ (وَ) يُشْتَرَطُ (أَنْ لَا يَزِيدَ قِطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ) وَالْمَعْتَدُ أَنَّهَا فِي الصَّحْرَاءِ لَا يُتَقَدُّ الْقِطَارُ بِعَدَدٍ ، وَفِي الْعِمْرَانِ مَا لَبِثَ الْعَادَةُ بَأَنْ يَجْعَلَ قِطَارًا وَهُوَ مَا بَيْنَ سَبْعَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ (وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ) بَأَنْ كَانَتْ تَسَاقُ (لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ مُحْرَزَةٌ بِسَاقِهَا الْمُنْتَهَى نَظَرُهُ إِلَيْهَا (وَكَفَنٌ) مَشْرُوعٌ (فِي قَبْرِ بَيْتٍ مُحْرَزٍ) مَقْعَدُ بَيْتٍ (مُحْرَزٍ) خَبَرَ كَفَنٍ (وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ) فَإِنَّهُ مُحْرَزٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ فَهُوَ غَيْرُ مُحْرَزٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَفَنُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فَالْقَبْرُ لَيْسَ حِرْزًا (لَا) كَفَنٌ (بِمَضِيعَةٍ) أَيُّ بَقْعَةٍ ضَالَّةٍ بَعْدَهَا عَنِ الْعِمْرَانِ ، وَلَيْسَ لَهَا حَارِسٌ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْرَزٍ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْقَبْرَ حِرْزٌ لِلْكَفَنِ حَيْثُ كَانَ .

[فصل] فِيمَا لَا يَمْنَعُ الْقَطْعُ وَمَا يَمْنَعُهُ ، وَفِيمَا يَكُونُ حِرْزًا لِشَخْصٍ دُونَ آخَرٍ (يَقْطَعُ مُوجَرُّ الْحِرْزِ) بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ مَالُ الْمُسْتَأْجِرِ (وَكَذَا) يَقْطَعُ (مُعِيرُهُ) أَيُّ الْحِرْزِ بِسَرَقَةِ مَالِ الْمُسْتَعِيرِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقْطَعُ ، لِأَنَّ الْغَيْرَ الرَّجُوعَ مَتَى شَاءَ (وَلَوْ غَضِبَ حِرْزًا أَلَمْ يَقْطَعْ مَالِكُهُ) بِسَرَقَةِ مَالِ الْغَاصِبِ فِيهِ (وَكَذَا أَجْنَبِيٌّ) لَا يَقْطَعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقْطَعُ

وَلَوْ غَسَبَ مَالًا وَأَخْرَزَهُ بِحَرْزِهِ فَسَرَقَ الْمَالِكُ مِنْهُ مَالَ الْغَاصِبِ أَوْ أَجْنَبِيَّ الْمَغْصُوبِ
فَلَا قَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقَطَّعُ مَخْتَلِسٌ وَمُنْتَهَبٌ وَجَاعِدٌ وَدَيْمَةٌ ، وَلَوْ نَقَبَ وَعَادَ فِي
لَيْلَةٍ أُخْرَى فَمَسَرَقَ قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ لِلْمَالِكِ النَّقْبَ ، وَلَمْ
يُظْهَرْ لِلطَّارِقِينَ ، وَإِلَّا فَلَا يُقَطَّعُ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ ،
وَلَوْ تَعَاوَنَا فِي النَّقْبِ وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْرَاجِ أَوْ وَضَعَهُ نَاقِبٌ بِقُرْبِ النَّقْبِ فَأَخْرَجَهُ آخَرُ
فُقِطِعَ الْمَخْرِجُ ، وَلَوْ وَضَعَهُ بِيَوْسَطِ نَقْبِهِ فَأَخَذَهُ خَارِجٌ وَهُوَ يُسَاوِي نِصَابَيْنِ لَمْ يُقَطَّعَا
فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ حَرْزٍ أَوْ وَضَعَهُ بِمَاءِ جَارٍ أَوْ ظَهَرَ دَابَّةٌ سَائِرَةٌ أَوْ
عَرَضَتْ لِرَجُلٍ هَابَةٌ فَأَخْرَجَتْهُ قُطِعَ ، أَوْ وَاقِفَةٌ قُشْتُ بِيَوْضَعِهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُضَنُّ
حَرْثُ بَيْدٍ ، وَلَا يُقَطَّعُ سَارِقُهُ ، وَلَوْ سَرَقَ صَغِيرًا بِقِلَادَةٍ فَكَذَّاهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَامَ
عَبْدٌ عَلَى بَعِيرٍ فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَائِلَةِ قُطِعَ ، أَوْ حُرٌّ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَلَ

(ولو غصب مالا وأخْرَزَه بخَرْزِه فسرق المالك منه مال الغاصب ، أو) سرق (أجنبى) المال
(المغصوب فلا قطع) على واحد منهما (فى الأصح) ومقابله يقطع كلاهما (ولا يقطع مختلس)
وهو من يعتمد الحرب (و) لا (منتهب) وهو من يأخذ عيانا ويعتمد القوة (و) لا
(جاعد ودببة) أى منسكرها (ولو نقب وعاد فى ليلة أخرى) قبل إعادة الحرز (فسرق قطع
فى الأصح) ومقابله لا يقطع لأنه سرق بعد انتهاك الحرز (قلت : هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر
أى يشتهر) للطارقين ، (والا) بأن علم المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعاً ، والله أعلم)
لانتهاك الحرز (ولو نقب) شخص جندار الحرز (وأخرج غيره) المال (فلا قطع) على
واحد منهما (ولو تعاونا فى النقب وانفرد أحدهما بالإخراج) للمال (أو وضعه نقيب بقرب النقب
فأخرجه آخر) مع مشاركته له فى النقب ، ويفيد ذلك عطف أو وضعه على قوله : انفرد (قطع
المخرج) فى الصورتين (ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين) فأكثر (لم
يقطع فى الأظهر) هذا الخلاف لا يجرى إلا فيما إذا تعاونا فى النقب . وأما إذا لم يتعاونا فلا قطع
جوماً (ولو رماه) أى المال (إلى خارج حوز أو وضعه بماء جار) فى الحرز تفرج الماء به
(أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) تفرجت به من الحرز (أو عرضة لرجل هابة فأخرجته)
منه (قطع) فى هذه الصور كلها (أو) وضعه على ظهر دابة (واقفة قُشت بوضعه فلا) قطع
(فى الأصح) ومقابله يقطع (ولا يضمن حرٌّ بيد ولا يقطع سارقه) ولو صغيراً (ولو سرق) حرّاً
(صغيراً بقلادة فكذا) لا يقطع (فى الأصح) ومقابله يقطع (ولو نام عبد على بعير) لجاء
سارق (فقاده وأخرجته عن القافلة) إلى مضبغة (قطع ، أو) نام (حرٌّ) ففعل به ذلك
(فلا) يقطع (فى الأصح) ومقابل الأصح فى الأولى لا يقطع ، وفى الثانية يقطع (ولو نقل)

مِنْ بَيْتٍ مَغْلَقٍ إِلَى مَحَنٍ دَارِ بَابِهَا مَفْتُوحٌ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مُغْلَقَيْنِ قُطِعَ ، وَبَيْتٌ خَانٍ وَمَحَنٌ كَبَيْتٌ وَدَارٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَا يَقْطَعُ صَبِيٌّ وَجَنُونٌ وَمُسْكِرٌ ، وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بِمَالٍ مُسْلَمٍ وَذِمِّيٌّ وَفِي مَعَاهِدِ أَقْوَالٍ : أَحْسَنُهَا إِنْ شُرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا قَطْعَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِبَيِّنٍ لِلدَّعْيِ لِلرَّدِّ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بِإِقْرَارِ السَّارِقِ ، وَالْمَذْهَبُ قَبُولُ رَجُوعِهِ ، وَمَنْ أَقْرَأَ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَالصَّحِيحُ أَنْ لِلْقَاضِي أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ بِالرَّجُوعِ ، وَلَا يَقُولُ : ارْجِعْ ، وَلَوْ أَقْرَأَ بِلَا دَعْوَى أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدٍ الْغَائِبِ لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَنْتَظِرُ حُضُورَهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ أَنَّهُ أُسْكِرَ أُمَّةً غَائِبَةً عَلَى زِنَاحَةٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، فَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَاتْرَأَتَانِ ثَبَّتَ الْمَالُ وَلَا قَطْعَ ، وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ الشَّاهِدِ شُرُوطَ السَّرِقَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ

المال (من بيت مغلق الى محن دار بابها مفتوح قطع ، والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا ، أو كانا مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع (وقيل ان كانا) أى باب البيت والدار (مغلقين قطع ، وبيت وخان ومجنن كبيت ، و) محن (دار في الأصح) فيفترق الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا ، ومقابل الأصح يجب القطع بكل حال .

[فقتل] في شروط السارق وفيما ثبت به السرقة (لا يقطع صبي وجنون) لعدم التكليف (ومكره) بفتح الراء لرفع القلم (ويقطع مسلم وذمّي بمال مسلم وذمّي ، وفي) سرقة (معاهد أقوال : أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع ، والأفلا) يقطع (قلت : الأظهر عند الجمهور لا قطع) مطلقا (والله أعلم) ، لأنه أشبه الحربى في عدم التزام الأحكام (وتثبت السرقة بيمين المدعى المدودة في الأصح) ومقابله لا يقطع بها ، وهو المتمد . وأما المال فيثبت (أو بإقرار السارق) بعد الدعوى عليه ، ومع تفصيل الإقرار كاليمين (والمذهب قبول رجوعه) عن الإقرار بالسرقة بالنسبة للقطع . أما بالنسبة للفرق فلا (ومن أقر بعقوبة لله تعالى) كالسرقة (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عما أقر به كأن يقول للسارق لعلك أخذت من غير حوز . (ولا) يصرح فلا (يقول : ارجع) عنه (ولو أقر) شخص (بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال ، بل ينتظر حضوره) ومطلسته (في الأصح) ومقابله يقطع حالا (أو) أقر (أنه أسكره أمة غائب على زناحة في الحال في الأصح) ومقابله ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر بأنه وقفها عليه (وتثبت) السرقة (بشهادة رجلين ، فلو شهد رجل وامرأتان) بسرقة (ثبت المال ولا قطع) على السارق ، ولا يثبت المال بشهادتهم إلا بعد دعوى (ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة) من تعيين السارق بالاشارة ، وبيان المسروق ، والمسروق منه ، وكون السرقة من حوز بتعيينه أو وصفه ، وكون السارق لاشبهة له (ولو اختلف

شاهدان كقول له : سرق بكرة والآخر عشيّة فباطلة ، وعلى السارق ردّ ماسرق ، فإن
تلف ضميته ، وتقطع يمينه ، فإن سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى ، وثالثا يده
اليسرى ، ورابعا رجله اليمنى ، وبعد ذلك يعزّر ويقتل محل القطع زيت أو دهن مقل ،
قبل هو تيمة للحد ، والأصح أنه حق للمقطوع ، فؤنته عليه ، وللإمام إجماله ، وتقطع
اليده من الكوع ، والرجل من مفصل القدم ، ومن سرق مرارا بلا قطع كلفت
يمينه ، وإن نقصت أربع أصابع . قلت : وكذا لو ذهب الخنس في الأصح ،
والله أعلم ، وتقطع يده زائدة أصبع في الأصح ، ولو سرق فسقطت يمينه بأفة سقط
القطع ، أو يساره فلا على المذهب .

باب قاطع الطريق

هو منقطع مكلف له شوكة ، لا يختلسون ،

شاهدان بكوله) أى أحدهما (سرق بكرة ، و) قول (الآخر) سرق (عشيّة فباطلة) هذه
الشهادة بالنسبة إلى القطع . وأما المال فإن حلف مع أحدهما أخذ الغرم (وعلى السارق ردّ ماسرق)
إن بقي (فان تلف ضميته) ببده (وتقطع يمينه) أى يده اليمنى (فان سرق ثانيا بعد
قطعها فرجله اليسرى) ان برئت يده (وثالثا يده اليسرى ، ورابعا رجله اليمنى ، وبعد ذلك) إذا
سرق . خامسا (يعزّر) ولا يقتل (ويقتل محل القطع زيت أو دهن مقل) بضم الميم وقنع
اللام اسم مفعول الرابحى (قبل هو) أى الخنس (تمة للحد) فيجب على الإمام فعله
(والأصح أنه حق للمقطوع فؤنته عليه) كأجوة القاطع ، إلا أن يقيم الإمام من يقيم الحدود
ويرزقه من بيت المال (و) على الأصح (للإمام إجماله) نعم لو أذى ذلك لهلاكه المقطوع
لاغنيائه مثلا لم يجوز إجماله (وتقطع اليد من الكوع ، والرجل من مفصل القدم ، ومن سرق
مرارا بلا قطع كفت يمينه) عن جميع المرات (وان نقصت أربع أصابع . قلت : وكذا لو
ذهبت الخنس في الأصح ، والله أعلم) ومقابل الأصح يعدل إلى الرجل (وتقطع يده زائدة أصبا
في الأصح) ومقابل يعدل إلى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه) ولو في قصاص (بأفة سقط القطع)
عنه ، ولا يعدل إلى الرجل (أو) سقطت (يساره فلا) يسقط قطع اليمين (على المذهب)
وقيل يسقط ، وحكم الرجل حكم اليد فيما ذكر .

باب قاطع الطريق

قطع الطريق : هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرهاب اعتمادا على الشوكة مع البعد عن
الغوث ، فلذلك قال المصنف (هو) أى قاطع الطريق (مسلم) أو مرتدة أو ذمى (مكلف)
مختار (له شوكة) أى قوة يغلب بها غيره ، فالواحد إذا توفرت فيه الشروط قاطع (لا يختلسون

يَعْرِضُونَ لِأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَدُّونَ الْحَرْبَ ، وَالَّذِينَ يَغْلِبُونَ شِرْذِمَةً يَتَوَسَّعُونَ قُطَاعَ فِي حَقِّهِمْ ، لَا لِقَافِلَةٍ عَظِيمَةٍ ، وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْتُ لَيْسَ بِقُطَاعٍ ، وَقَدْ بَدَأَ الْغَوْتُ يَكُونُ لِلْبَعْدِ أَوْ لِيُضْفَرَ وَقَدْ يَغْلِبُونَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ فِي بَلَدٍ فَهُمْ قُطَاعٌ ، وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخَيِّفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا نَفْسًا عَزَّرَهُمْ بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا أَخَذَ الْقَاطِعُ نَصَابَ السَّرِقَةِ قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجُلَهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ قَادَ فَيُسْرَاهُ وَيُمْنَاهُ ، وَإِنْ قَتَلَ قَتَلَ حَتْمًا ، وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا قَتَلَ ثُمَّ صُلِبَ ثَلَاثًا ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقِيلَ يَبْقَى حَتَّى يَسِيلَ صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ يُصْلَبُ قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ ، وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ عَزَّرَ بِحَبْسٍ وَتَغْرِيبٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ التَّغْرِيبُ إِلَى حَيْثُ يَرَاهُ ، وَقَتْلُ الْقَاطِعِ يُقْلَبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِيَامِ ، وَفِي قَوْلٍ الْهَدْيُ قَتْلُ الْأَوَّلِ لَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ وَذِيٍّ ، وَلَوْ مَاتَ فَدِيَّةٌ ، وَلَوْ قَتَلَ جَمْعًا قِيلَ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْبَاقِينَ دِيَاتٌ ، وَلَوْ عَفَا وَلِيُّهُ

يَعْرِضُونَ لِأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَدُّونَ الْحَرْبَ (فليسوا قطعاً لعدم الشوكة) والذين يغلبون شِرْذِمَةً بَقْوَتِهِمْ (لو قاموهم) قطع في حقهم ، لا لقافلة عظيمة (لو أخذوا منهم شيئاً ، بل هم محتلسون) (وحيث يلاحق غوث ليس) الذين يغلبون (بقطع) هل متبهون (وقد بدأ الغوث يكون للبعد) عن العمار (أو لضعف) في أهلها حتى لو دخل جماعة داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة ففهم قطع (وقد يغلبون) أي ذرو الشوكة (والحالة هذه) أي الضعف (في بلدة) لم يخرجوا إلى أطرافها (فهم قطع) لوجود الشروط فيهم (ولوعلم الامام قوماً) أو واحداً (يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا) أي نصاباً (ولا) قتالاً (نفساً عززهم بحبس وغيره) فله العمل بعبده (وإذا أخذ القاطع) للطريق (نصاب السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة (فان عاد فيسراه ويمنه) تقطعان (وان قتل) القاطع عمداً مكافئاً (قتل حتماً) إذا قتل لأخذ المال ، ومعنى تحتاه أنه لا يسقط بغيره ولا بغيره (وان قتل وأخذ مالا) نصاباً (قتل ثم صلب) حتماً بعد غسله ونكفنه والصلاة عليه ، ويصلى (ثلاثاً) من الأيام (ثم ينزل) فان خيف تفسيره قبل الثلاث أنزل (وقيل يبقى) مصلوباً (حتى يسيل صديده ، وفي قول : يصلب) حياً (قليلاً ثم ينزل) فيقتل ، ومن أعانهم (أي قطع الطريق) (وكثر جمعهم) ولم يزد على ذلك (عزز بحبس وتغريب وغيرهما ، وقيل يتعين التغريب إلى حيث) أي مكان (يراه) الامام (وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) لأنه حق آدمي اجتمع مع حق الله فغلب حق الآدمي ، وهذا هو المعتمد (وفي قول الحد) وهو حق الله (فعلى الأول لا يقتل) والد (بولده ، و) لا (ذمي) إذا كان هو مساماً ولا بمن لا يكافئه ، وعلى الثاني يقتل (ولومات) القاطع (فدية) تؤخذ من تركته على الأول ، ولا شيء على الثاني (ولو قتل جماعاً) معاً (قتل بواحد) بقرعة (وللباقين ديات) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بهم (ولو عفا) عن القصاص (وليه) أي

بِمَالٍ وَجَبَ وَسَقَطَ الْقِصَاصُ وَيُقْتَلُ حَدًّا ، وَلَوْ قَتَلَ بِمَنْقَلٍ أَوْ بِقَطْعِ عَضْوٍ فَعِلَ بِهِ مِثْلُهُ ،
وَلَوْ جَرَحَ فَأَنْدَمَلَ لَمْ يَتَحْتَمِ قِصَاصٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَسْقُطُ عُقُوبَاتُ تَخْصُ الْقَاطِعِ بِتَوْبَتِهِ
قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَسْقُطُ سَائِرُ الْحُدُودِ بِهَا فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقَطَعَ وَحْدَهُ قَذْفٌ وَمَطْلَبُوهُ جُلْدٌ ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ ،
وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ لَا قَطْعِهِ بَعْدَ جُلْدِهِ إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ وَقَالَ
عَجَلُوا الْقَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدٌ فَإِذَا بَرَأَ قُطِعَ ، وَلَوْ أُخِرَ
مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ جُلْدٌ ، وَعَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ فَإِنْ بَادَرَ فَقَتَلَ
فَلَمُسْتَحِقِّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ ، وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْأَخْرَيْنِ ، وَلَوْ
اجْتَمَعَ حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى قُدِّمَ الْأَخْفُ فَالْأَخْفُ ، أَوْ عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْأَدْمِيَيْنِ
قُدِّمَ حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

المقتول (بمال وجب وسقط القصاص) عنه (ويقتل حدًا) وعلى الثاني العفو لغو (ولو قتل
بمنقل أو بقطع عضو فعل به مثله) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بالسيف (ولو جرح) شخصاً
(فاندمل) الجرح (لم يتحتم قصاص) في الطرف المجروح (في الأظهر) بل يتخير المجروح
بين القصاص والعفو ، ومقابل الأظهر يتحتم القصاص في الطرف أيضاً (وتسقط عقوبات تخاص
القاطع) من تحتم القتل والصلب ، ومن قطع اليد والرجل (بتوبته قبل القبرة عليه) أى الظفر
به (لا بعدها) أى القدره ، فلا تسقط تلك العقوبات عنه (على المذهب) راجع للسائلين
(ولا تسقط سائر الحدود بها) أى التوبة (في الأظهر) ومقابله تسقط كمعقوبات القاطع ، وهذا
بالنسبة لظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فيسقط .

[فصل] فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتِ (مَنْ لَزِمَهُ) لَجَاعَةِ (قِصَاصٍ وَقَطْعٍ) لَطَرَفِ آدَمِي (وَحْدَةٍ
قَذْفٍ وَمَطْلَبُوهُ) بِذَلِكَ (جُلْدٍ) أَوَّلًا لِلْقَذْفِ (ثُمَّ قَطْعٍ) لِقِصَاصِ الطَّرَفِ (ثُمَّ قَتْلٍ) لِقِصَاصِ
النَّفْسِ (وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ) وَجُوبًا (لَا قَطْعَهُ بَعْدَ جُلْدِهِ) ، بَلْ يَمُوتُ حَتَّى
يَبْرَأَ (إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ ، وَقَالَ : عَجَلُوا الْقَطْعَ) فَأَنَا لَا نَجْهَلُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلُهُ نَجْهَلُ (وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ) وَطَلَبُ الْآخَرَانِ (جُلْدٍ) لِلْقَذْفِ (فَإِذَا بَرَأَ
قُطِعَ) لِلطَّرَفِ ، وَلَا يُوَالِي بَيْنَهُمَا (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ) حَقُّهُ (جُلْدٌ) لِلْقَذْفِ (وَ
وَجِبَ) عَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ ، فَإِنْ بَادَرَ (مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ) فَقَتَلَ
فَلَمُسْتَحِقِّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ (فِي تَرْكَةِ الْمَقْتُولِ) (وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْآخَرَيْنِ)
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ (وَلَوْ اجْتَمَعَ حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى) كَأَنْ شَرِبَ أَوْزَنِي وَسَرَقَ وَارْتَدَّ (قُدِّمَ الْأَخْفُ
فَالْأَخْفُ ، أَوْ) اجْتَمَعَ (عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَدْمِيَيْنِ) كَأَنْ انْضَمَّ لِلذُّكُورَاتِ حَدُّ قَذْفٍ (قُدِّمَ
حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ) عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ (عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

كتاب الاشربة

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ ، وَحَدُّ شَارِبِهِ الْإِصْبِيُّ وَبَحْنُونًا وَحَرَمِيًّا وَذِمِّيًّا وَمَوْجَرًا ، وَكَذَا مُكْرَهُ عَلَى شُرْبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا حَرَمًا : لَمْ يَحُدَّ ، وَلَوْ قُرْبَ إِسْلَامِهِ فَقَالَ جَهِلْتُ تَحْرِيمَهَا لَمْ يَحُدَّ ، أَوْ جَهِلْتُ الْحُدَّ حُدَّ ، وَيَحُدُّ بِدُرْدِيٍّ خَمْرٌ ، لَا يَجُزُّ عُجْنٌ دَقِيقُهُ بِهَا ، وَمُعْجُونٌ هِيَ فِيهِ ، وَكَذَا حُقْنَةُ وَتَسْلُوطٌ فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ غَضَّ بِلَقْمَةٍ أَسَاغَهَا بِخَمْرٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا ، وَالْأَصْحَ تَحْرِيمُهَا لِذَوَاءٍ وَعَطَشٍ ، وَحَدُّ الْحَرَمِ أَرْبَعُونَ ، وَدَقِيقُ عَشْرُونَ بِسَوَاطِ أَوْ أَيْدٍ أَوْ نَعَالٍ أَوْ أَطْرَافِ ثِيَابٍ ، وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ سَوَاطِ ، وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَازَ فِي الْأَصْحَ ، وَالزِّيَادَةُ تَعْزِيرَاتٌ ، وَقِيلَ حَدٌّ ،

يُقَدَّمُ عَلَى الزَّانَا) إِذَا كَانَ وَاجِبَ الرِّجْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْجُلْدُ قَدَّمَ عَلَى الْقَتْلِ

كتاب الاشربة

جمع شراب ، بمعنى مشروب (كل شراب أسكر كثيره حرم) هو و (قليله) وهذا يشمل جميع الاشربة من قبيح الخمر والزبيب وغيرها (وحد شارب) وان كان لا يسكر ، والمراد من شارب المتعاطي له ولو جامدا حيث كان أضله مائعا . وأما النبات المخدر كالحشيش والبنج فهو حرام ولكن لاحد فيه ، بل فيه التعزير ، ولا يحد إلا المكلف الملتزم للأحكام المختار العالم بان ماشر به مسكر ، فلذلك قال (إلا صبيا وبحنونا وحريا وذميا وموجرا) أى مصبوبا فى حلقه قهرا (وكذا مكروه على شربه على المذهب ، ومن جهل كونها) أى الخمر (حرام لم يحد) للعذر ولا يلزمه قضاء الصلوات القاتنة (ولو قرب إسلامه ، فقال جهلت تحريمها لم يحد) لأنه قد ينحى عليه (أو) قال (جهلت الحد حد ، ويحد بدردى خمر) وهو ما فى أسفل الوعاء من الثخين (لا ينجز عجينة دقيقه بها ومهجون هـ) فيه (لاستهلاكها وعدم ظهور عينها) (وكذا حقنة) بأن أدخلها دبره (وسعوط) بأن أدخلها أنفه (فى الأصح) ومقابلته يحد فيها ، وقيل يحد فى السعوط دون الحقنة (ومن غص) بفتح الغين : أى شرب (بلقمة أساغها) أى أزالها (بخمر) وجوبا (ان لم يجد غيرها) ولا حد عليه (والأصح تحريمها لذواء وعطش) إذ لم يصل لحالة الاضطراب إذا لم يجد غيرها يغنى عنها ، ومقابل الأصح جواز التداوى بشرط قدر لا يسكر ، وقول طبيب عدل ، والخلاف فى صرف الخمر . أما إذا اختلطت بغيرها واستهلك فيها فيجوز إذا لم يبق غيرها مقامها (وحد الحر أربعون ، ورفيق عشرون بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب) تقتل ثم يضرب بها (وقيل يتعين سوط ، ولو رأى الإمام بلوغه) للحر (ثمانين جاز فى الأصح) ومقابل لا يجوز الزيادة (والزيادة تعزيرات) يجوز تركها (وقيل حد) فيكون حد الشرب

وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، لَا يَرِيحُ خَيْرَ سُكْرِ وَقْتِهِ، وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةٍ شَرْبَ خَمْرًا، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ مُخْتَارٌ، وَلَا يُحَدِّثُ حَالَ سُكْرِهِ، وَسَوَاطُ الْحُدُودَيْنِ قَضِيبٌ وَعَصَا وَرَطْبٌ وَيَابِسٌ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ إِلَّا الْمَقَاتِلَ وَالْوَجْهَ، وَقِيلَ وَالرَّأْسَ وَلَا تُشَدُّ يَدُهُ، وَلَا تُجَرَّدُ ثِيَابُهُ، وَيُؤَالَى الضَّرْبُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ زَجْرٌ وَتَنْكِيلٌ.

[فصل] يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِأَحَدٍ لَهَا وَلَا كَفَّارَةٌ، بِجَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ صَنْعٍ أَوْ تَوْبِيخٍ، وَيَجْتَزِيهِ الْإِمَامُ فِي جَنْسِهِ وَقَدْرِهِ، وَقِيلَ إِنْ تَعَلَّقَ بِأَدِيمِي لَمْ يَكْفِ تَوْبِيخٌ، فَإِنْ جَلَدَ وَجَبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي عَبْدٍ عَنْ عَشْرِينَ جَلْدَةً، وَحُرٍّ عَنْ أَرْبَعِينَ، وَقِيلَ عَشْرِينَ، وَيَسْتَوِي فِي هَذَا جَمِيعُ الْمَعَاصِي فِي الْأَصَحِّ،

مخصوصا من بين سائر الحدود، بأن يتحتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام (ويحد بأقراره أو شهادة رجلين) أنه شرب خمرًا (لا يريح خمر وسكرو وقته، ويكفي في إقرار وشهادة شرب خمرًا) ولا يحتاج أن يقول: وهو مختار عالم (وقيل يشترط وهو عالم به مختار، ولا يحد حال مسكوره، وسوط الحدود) والتعازير (بين قضيب) وهو العصن (وعصا ورطب ويابس) فيكون معشبد الجرم والرتوبة (ويفرقه على الأعضاء) فلا يجمعه في موضع (إلا المقاتل) دهي المواضع التي يخشى التلف بضربها (والوجه) فلا يضربه (قيل: والرأس) فلا يضربه (ولا تشد يده) أي المضروب، بل تترك مطلقة يتقى بها (ولا تجرد ثيابه) الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب (ويؤالى الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل) فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات.

[فصل] في التعزير، وهو لفة: التأديب، وشرعا: تأديب على ذنب لاحد فيه ولا كفارة والتعزير بخلاف الحد في أنه يختلف باختلاف الناس، وتجوز الشفاعة فيه والعفو عنه بل يستحبان والتألف به مضمون (يعز في كل معصية لاحد لها ولا كفارة) واستثنى من منطوقه مسائل كما إذا صدر ممن لا يعرف بالشر معصية صغيرة أول مرة فانه لا يعزر، ومن مفهومه مسائل: كالظاهر فان عليه الكفارة مع التعزير فيعزر في مثل شهادة الزور والتزوير والسب بغير قذف، ومقتضات الزنا (يجبس أو ضرب أو صفع) وهو الضرب بجميع الكف (أو توبيخ) باللسان (ويجتهد الامام في جنسه وقدره) وعليه مراعاة الترتيب والتدرج، فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى غيرها كافيا، ولا يفعل التعزير غير الامام، وأما ما يقع من الزوج لزوجته والولي لموليه والسيد لعهده فتأديب لا تعزير (وقيل ان تعلق) التعزير (بأدمي لم يكف) فيه (توبيخ) والأصح يكفي (فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدًا، وفي حر عن أربعين) فلا يبلغ بالتعزير أقل الحدود للشخص (وقيل) يجب أن ينقص في تعزير الحر عن (عشرين) جلدًا (ويستوى في هذا) المذكور (جميع المعاصي في الأصح) ومقابلته يعتبر بكل معصية منها

وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدِّهِ فَلَا تَعْزِيرَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَعْزِيرَ قَلَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

كتاب الصيال وضمان الولاية

لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ ، وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ ، وَيَجِبُ عَنْ بَضْعٍ ، وَكَذَا نَفْسٍ قَصَدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ بِهِمَةٌ ، لَا مُسْلِمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ عَنْ غَيْرِهِ كَهَوٍّ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ قَطْعًا ، وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ وَلَمْ تَنْدَقِعْ عَنْهُ إِلَّا يَكْتَنِرُهَا ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ ، فَإِنْ أَمْتَنَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغْنَاءَةٍ حَرَّمَ الضَّرْبُ أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ يَسُوْطُ حَرَّمَ عَصًا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ ،

بِمَا يَنَاسِبُهَا مِمَّا يُوْجِبُ الْحَدَّ فَتَعْزِيرُ مَقْدَمَاتُ الزَّانِ الَّتِي لَا تُوْجِبُ الْحَدَّ تَنْقُصُ عَنْ حَدِّ الزَّانِ لِأَنَّ حَدَّ الشَّرْبِ مِثْلًا ، وَهَكَذَا (وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدِّهِ) عَنْهُ كَحَدِّ قَذْفٍ (فَلَا تَعْزِيرَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَهُ التَّعْزِيرُ (أَوْ) عَفَا مُسْتَحِقُّ (تَعْزِيرٌ) عَنْهُ كَسَبَ (فَهُوَ) أَيْ الْإِمَامُ التَّعْزِيرُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ .

كتاب الصيال

هُوَ لَفَةٌ : الِاسْتِطَالَةُ وَالْوُتُوبُ . وَشَرْعًا : اسْتِطَالَةُ مَخْصُوصَةٍ (وَضْمَانُ الْوَلَاةِ . لَهُ) أَيْ الشَّيْخُص (دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا وَلَوْ صَغِيرًا (عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ) وَإِنْ قَتَلَ إِذَا كَانَ كُلُّ مَعْصُومًا ، وَلَهُ دَفْعُ مُسْلِمٍ عَنْ ذِي وَوَالِدٍ عَنْ وَلَدِهِ (فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ) بِقِيَاصٍ وَوَلَادِيَّةٍ وَلَا كِفَارَةٍ (وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ) لِأَرْوَحٍ فِيهِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَغَيْرِ الْإِمَامِ وَتَوَابِهِ ، وَأَمَّا هُمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الدَّفْعُ عَنْ الْأَمْوَالِ ، وَالْمَالِ الَّذِي فِيهِ رُوحٌ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ حَتَّى لَوْ رَأَى شَخْصًا إِنْسَانًا يَتَلَفُ حَيَوَانَ نَفْسَهُ إِنْ تَلَفَا مُحَرَّمًا وَجِبَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ (وَيَجِبُ) الدَّفْعُ (عَنْ بَضْعٍ) سِوَاهُ بَضْعِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِثْلُ الْبَضْعِ مَقْدَمَاتُهُ (وَكَذَا نَفْسٍ) لِلشَّخْصِ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهَا إِذَا (قَصَدَهَا) كَافِرٌ (أَوْ بِهِمَةٌ) فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ لَهَا (لَا) إِنْ قَصَدَهَا (مُسْلِمٌ) وَلَوْ مَجْنُونًا فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ ، بَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ لَهُ ، بَلْ يَسْقُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ الدَّفْعُ (وَالْأَصَحُّ) عَنْ نَفْسٍ وَحَقٍّ (غَيْرِهِ) إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحَرَّمًا (كَهَوٍّ عَنْ نَفْسِهِ) فَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ ، وَيَنْتَفِي حَيْثُ يَنْتَفِي ، وَمِثْلُ الْوُجُوبِ إِذَا أَمِنَ الْهَلَاكُ (وَقِيلَ يَجِبُ) الدَّفْعُ عَنْ حَقٍّ غَيْرِهِ (قَطْعًا) وَلَا يَضْمَنُ وَمِثْلُ الصَّائِلِ مَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا مِنْ شَرْبِ خَمْرٍ وَغَيْرِهِ (وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ) وَهِيَ الْإِنَاءُ مِنَ الْفَخَّارِ (وَلَمْ تَنْدَقِعْ عَنْهُ إِلَّا بِكُسْرَاهَا) فَإِذَا كُسِرَتْ (ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَضْمَنُ (وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ) إِنْ أَمْتَنَ (فَإِنْ أَمْتَنَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغْنَاءَةٍ) بِالنَّاسِ (حَرَّمَ) الضَّرْبَ ، أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ يَسُوْطُ حَرَّمَ عَصًا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ (فَتَنِي غُدُلٌ)

فَإِنْ أَمَكَنَ هَرَبٌ فَلِلَّذَهَبِ وَجُوبُهُ ، وَتَحْرِيمُ قِتَالِهِ وَلَوْ عَضَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا
بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَكِّ خَلِيئِهِ وَضَرْبُ شِدْقَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ فَسَلَهَا فَتَدَرَّتْ أَسْنَانُهُ فَهَدَرَتْ ، وَمَنْ
نَظَرَ إِلَى حُرْمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ كَوْنِهِ أَوْ ثَقْبِ عَمْدَةٍ أَوْ قَرْمَاهُ بِخَفِيفِ كَحْصَاةٍ فَأَعْمَاهُ ، أَوْ أَصَابَ
قُرْبَ عَيْنِهِ بِجَرَحَةٍ فَفَاتَ فَهَدَرَتْ ، بِشَرْطِ عَدَمِ تَحْرِيمِ وَزَوْجَةٍ لِلنَّاظِرِ ، قِيلَ وَاسْتِثْنَاءُ
الْحُرْمِ ، قِيلَ وَإِنْ نَظَرَ قَبْلَ رَمِيهِ ، وَلَوْ عَزَّرَ وَلِيٌّ وَقَالَ وَزَوْجٌ وَمَعْلَمٌ فَضُمُونَ ، وَلَوْ حَقَّ
مُقَدَّرًا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَوْ ضُرِبَ شَارِبُ بَيْعَالٍ وَثِيَابٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا أَرَبُونَ
سَوَاطِلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ أَكْثَرُ وَجَبَ قِسْطُهُ بِالْعَدِيدِ ، وَفِي قَوْلِ نِصْفِ دِيَّةٍ ، وَتَجَرِيَانِ فِي
قَاذِفٍ جُلْدَ أَحَدًا وَتَمْسَايَيْنِ ، وَلِاسْتِثْنَاءِ قَطْعِ سِلْعَةٍ إِلَّا خَوْفَهُ لَخَطَرَةٍ فِي تَرْكِهَا ، أَوْ الْخَطَرُ
فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ ، وَلِأَبٍ وَجَدَتْ قَطْعُهَا مِنْ صَبِيٍّ وَتَجَنُّونَ مَعَ الْخَطَرِ إِنْ زَادَ خَطَرُ التَّرَكِّ

إِلَى رُبْعَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا دُونَهَا ضَمِنْ (فان أمكن هرب ، فاللذهب وجوبه وتحريم قتال)
وقيل لا يجب ، وقيل إن يقين نجاة به وجب ، وإلا فلا (ولو عضت يده خلصها بالأسهل من فك خليمه)
من غير جرح (وضرب شديقه) الواو بمعنى أو (فان عجز فسلها فندرت) أى سقطت (أسنانه
فهدر) لاتضمن فتجب مراعاة الأخف (ومن نظر) بالبناء للجهول (إلى حومه) بضم أوله
وفتح ثانيه ، والمراد بهن الزوجات والاماء والمحارم (في داره من كوة) أى طاقة (أو ثقب) أى
خرق (عمدا) قيد في النظر (قرماه بخفيف كحصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه فجرحه ففات
فهدر) لاضمان فيه ، وذلك يشمل المرأة والمراهق عند نظرهما مالا يجوز ، وأما إذا كان النظر
من باب مفتوح ومثله الشباك الواسع ، أو كان غير عمد أو كان يسمع ، ولا ينظر فلا يجوز الرمي
وإنما يجوز (بشرط عدم محرم وزوجة للناظر) فان كان له شيء من ذلك لم يجوز رمية (قيل : و)
بشرط عدم (استتار الحرم) فان كثر مستترات لم يجوز الرمي (قيل : و) بشرط (إنذار قبل رمية)
والأصح عدم اشتراط ذلك (ولو عزَّر ولياً) محجوره (ووال) من رفع إليه (وزوج) زوجته
(ومعلم) صغيرا يعلمه (فضمون) تعزيرهم ، فان كان بما يقتل غالبا فالقصاص ، وإلا فدية شبه
العمد على العاقلة (ولوحد) الامام حدا (مقدرا) بنهر (فلاضمان ، ولو ضرب شارب بئعال
وثياب) ففات (فلا ضمان على الصحيح) ومقابلته يضمن بناء على تعين السوط (وكذا أربعون
سوطا) لو ضربها ففات لاضمان (على المشهور) وقيل يضمن (أو أكثر) من أربعين ففات
(وجب قسطه بالعدد) ففي إحدى وأربعين جزء من أحد وأربعين جزءا من الدية (وفي قول نصف
الدية ، ويجريان في قاذف جلد أحدا وتماييين) ففات (ولستقل) وهو الحز البائع العاقل (قطع
سلعة إلا بخوفة ، لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) فيمنع عليه القطع في هاتين الصورتين ،
ويجوز القطع في التي خطر تركها أكثر أو الترك والقطع فيها سيات (ولأب وجهه قطعها) أى
السلعة (من صبي وتجنون مع الخطر إن زاد خطر الترك) على خطر القطع ، وأما إذا استوى

لِلْإِسْلَامِ ، وَلَهُ وَالْإِسْلَامُ قَطْعُهَا بِأَخْطَرٍ ، وَفَسْدُ وَجْهَاتِهِ ، فَلَوْ مَاتَ بِجَائِزٍ مِنْ هَذَا
فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ فَعَلَ سُلْطَانٌ بِعَيْنٍ مَا مَنَعَ فِدْيَةَ مُغْلَظَةٍ فِي مَالِهِ وَمَا وَجِبَ بِخَطَأِ
إِمَامٍ فِي حَتِّهِ أَوْ حُكْمٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَوْ حَدَّهُ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا
عَبْدَيْنِ أَوْ ذِمِّيَيْنِ ، أَوْ مُرَاهِقَيْنِ فَإِنْ قَصَرَ فِي اخْتِبَارِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلَانِ
فَإِنْ ضَمَّنَا عَاقِلَةً أَوْ بَيْتَ مَالٍ فَلَا رُجُوعَ عَلَى الدَّائِمَيْنِ وَالْعَبْدَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حَتَّيْمٌ
أَوْ فَسَدَ بِإِذْنٍ لَمْ يَضْمَنْ ، وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَمَا بَشَّرَ الْإِمَامُ إِنْ
جَهِلَ ظُلْمُهُ وَخَطَأُهُ ، وَإِلَّا فَالْقَصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِكْرَاهٌ ،
وَيَجِبُ خِتَانُ الْمَرْأَةِ بِحُزْنٍ مِنَ اللَّحْمَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ ، وَالرَّجُلُ يَقْطَعُ مَا يَنْطَلِ حَشْفَتُهُ بِمَدِّ
الْبُلُوغِ ، وَيَنْدَبُ تَجْهِيلُهُ فِي سَابِعِهِ ، فَإِنْ ضَعُفَ عَنِ اخْتِمَالِهِ أَخْرَى ، وَمَنْ خَتَنَهُ فِي سِنِّ
لَا يَحْتَمِلُهُ لَزِمَهُ قَصَاصٌ إِلَّا وَالِدًا ، فَإِنْ اخْتَمَلَهُ وَخَتَنَهُ وَلِيٌّ فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ،
وَأُجْرَتُهُ فِي مَالِ الْمُخْتُونِ .

الأمران فلا يجوز هنا (للسلطان ، وله) أي الولي من أب وجد (ولسلطان قطعها بلا خطر)
أما الأجنبي فليس له (و) يجوز له أيضا (فصد وجهاته ، فلو مات) الصبي أو المجنون (بجائز
من هذا فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن (ولو فعل سلطان بصبي ما منع) منه فمات
(فدية مغلظة في ماله) والأب والجد كالسلطان (وما وجب بخطأ إمام في حد أو حكم فعلى عاقلته
وفي قول في بيت المال ، ولو حدته) أي الامام (بشاهدين فبانا عبدين أو ذميين أو مرهقين ، فان
قصر في اختبارهما فالضمان عليه) فيقتص منه إن تعمد ، وإن وجب مال في ماله (وإلا)
بأن لم يقصر (فالقولان) في أن الضمان على عاقلته أو بيت المال (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال
فلا رجوع على الذميين والعبدين في الأصح) ومقابله له الرجوع عليهم (ومن حطم) غيره (أو
فسده) (بإذن) معتبر (لم يضمن) ما تولد منه (وقتل جلاذ وضربه بأمر الامام كبشارة الامام إن جهل
ظلمه) أي الامام (وخطأه) فيتعلق الضمان بالامام قودا وغيره (وإلا) بأن علم ظلمه أو خطأه
(فالقصاص والضمان على الجلاذ) وحده (إن لم يكن إكراه) فان كان فالضمان والقصاص عليهما
(ويجب ختان المرأة بحز) أي بقطعه (من اللحمية) الكائنة (بأعلى الفرج) وهي فوق
ثقبه البول ، ويكفي قطع جزء ، وتقليبه أفضل (و) ختان (الرجل بقطع ما ينطى حشفته) فلا يكفي
قطع بعضها (بعد البلوغ) ظرف ليجب (ويندب تجهيله) أي الختان (في سابعه) أي يوم
الولادة (فان ضعف عن احتماله) في السابع (آخر) إلى أن يحتمله (ومن ختنه في سن لا يحتمله)
فمات (لزمه قصاص) إن علم عدم احتماله (إلا والدا) وإن علا فيجب عليه دية مغلظة في
ماله (فان احتمله وخننه ولي) فمات (فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن لأنه غير واجب
في الحال (وأجرته) أي الختان (في مال المختون) ذكرنا كان أو أنثى .

[فصل] مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ ضَمِنَ إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَلَوْ
بَالَتْ أَوْ رَأَتْ بِطَرِيقٍ فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَزِرُ عَمَّا لَا يُعْتَادُ
كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّى مِنْهُ ، وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ
أَوْ بَهِيمَةً فَعَلَّ بِنَاءٍ فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ
كَانَ زِحَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَتَمَزَّقَ ثَوْبٌ فَلَا ، إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدْبِرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ
تَنْبِيهِهُ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا لَمْ يُقَصِّرْ صَاحِبُ الْمَالِ ، فَإِنْ قَصَرَ بَأْنٍ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ
عَرَضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا ، وَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ
صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رَبْطِهَا ، أَوْ حَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي
دَفْعِهَا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي حَوْطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ مَفْتُوحًا فِي الْأَصْحَى ، وَهَرَّةٌ
تُتَلَفُ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عُهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا فِي الْأَصْحَى لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ،
وَالْأَصْحَى فِي الْأَصْحَى .

[فصل] فِي ضَمَانِ مَا تُتَلَفُهُ الْبَهَائِمُ (مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ) وَلَوْ مُسْتَعْبِرًا أَوْ غَاصِبًا (ضَمِنَ
إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا) وَلَوْ كَانَ مَعَهَا سَائِقٍ وَقَائِدٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا (وَلَوْ بَالَتْ أَوْ رَأَتْ
بَطَرِيقٍ) وَلَوْ وَاقِفَةً (فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَزِرُ) رَاكِبُ الدَّابَّةِ (عَمَّا لَا يُعْتَادُ)
فَعَلَهُ (كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ) فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّى مِنْهُ (وَلَا يَضْمَنُ مَا تَوَلَّى مِنَ الْعَتَادِ ،
فَلَوْ رَكِبَهَا كَالْعَتَادِ وَطَارَتْ حَصَاةٌ فَأَتَلَفَتْ عَيْنَ إِنْسَانٍ لَمْ يَضْمَنْ) (وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ
بَهِيمَةً فَحَلَّ بِنَاءٍ فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ كَانَ) هُنَاكَ
(زِحَامًا) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، وَتَمَزَّقَ) بِهِ (ثَوْبٌ فَلَا) يَضْمَنُهُ (إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدْبِرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ
تَنْبِيهِهِ) (أَى كُلِّ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْبِهِ ضَمِنَهُ) (وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ) أَى صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ مَا تُتَلَفُهُ (إِذَا
لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الْمَالِ) فِيهِ (فَإِنْ قَصَرَ بَأْنٍ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ عَرَضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا) يَضْمَنُهُ (وَإِنْ كَانَتِ
الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ) نَعَمْ إِذَا رُبَطَ الدَّابَّةُ
فِي الطَّرِيقِ عَلَى بَابِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا فَيَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ وَلَوْ نَهَارًا ، ثُمَّ اسْتَبَدَّ مِنَ الضَّمَانِ لَيْلًا مَا تَضَمَّنَهُ
قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رَبْطِهَا) لَيْلًا نَفَرَجَتْ فَأَتَلَفَتْ زَرْعَ الْغَيْرِ فَلَا ضَمَانَ (أَوْ) فَرَطَ لَكِنْ
(حَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا) عَنْهُ فَأَتَلَفَتْهُ فَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُهَا (وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ
فِي حَوْطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ) صَاحِبُهُ (مَفْتُوحًا) فَلَا يَضْمَنُ مَالِكُهَا (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنُ
(وَهَرَّةٌ تُتَلَفُ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عُهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا) مَا أَتَلَفَتْهُ (فِي الْأَصْحَى) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
وَمُقَابِلُهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْهَدْ رَبْطَهَا (وَإِلَّا) بَأْنٍ لَمْ يَعْهَدْ مِنْهَا إِتْلَافَ (فَلَا) يَضْمَنُهُ (فِي الْأَصْحَى)
وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْهُ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَلَوْ صَارَتْ ضَارِيَةً مَفْسُودَةً فَهَلْ يَجُوزُ قَتْلُهَا فِي حَالٍ

كتاب السير

كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية ، وقيل عين ، وأما بعده فالكفار حالان : أحدهما يكونون ببلادهم ففرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباقيين ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج وحل المشكلات في الدين ، ويعلم الشرع كتفسير وحديث ، والفروع بحيث يصلح للقضاء ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ، ودفع ضرر المسلمين ككسوة عار ، وإطعام جائع إذا لم يندفع بزكاة ، وبيت مال ، وتحمل الشهادة ،

سكونها ؟ وجهان : أحدهما لا يجوز ، وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقها بالفواسق الخمس .

كتاب السير

بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة ، وهي الطريقة ، ومراد ذكر الجهاد وأحكامه ، وعبر عنه بذلك لكونه متلقى من سيره وغزواته صلى الله عليه وسلم (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد الهجرة (فرض كفاية ، وقيل عين) وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً منه وأموراً بالصبر على أذاهم (وأما بعده) صلى الله عليه وسلم (فالكفار حالان . أحدهما : يكونون ببلادهم) غير قاصدين شيئاً من بلاد المسلمين (فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية) ولو من غير أهل الفرض كالنساء والمراهقين (سقط المخرج عن الباقيين) فإن تركه الكل أموا إلا المعتندين بعذر من الأعذار الآتية ، وأقل الجهاد مرة في السنة ، ويحصل الفرض بشحن الثغور بمن فيه كفاية وتحصينها . ثم ذكر المصنف جملة من فروض الكفاية ، فقال (ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج) وهي البراهين القاطعة بوجود الصانع سبحانه وصفاته وإثبات النبوات وماوردت به (وحل المشكلات في الدين) وهي الأمور الخفية المدركة ، وكل من دخلت عليه شبهة وجب عليه السعي في إزالتها (و) من فروض الكفاية القيام (بعلم الشرع كتفسير وحديث) وما يتعلق بهما من العلوم (و) القيام بعلم (الفروع) الفقهية (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء (و) من فروض الكفايات (الأمر بالمعروف) من واجبات الشرع (والنهي عن المنكر) من محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر ، ولم يغلب على ظنه أن المرتكب يزيد فيها هو فيه عناداً (و) من فروض الكفايات (إحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) مرة بأن يأتي بحج وعمره عدد يحصل بهم الشعار (و) من الفروض أيضاً (دفع ضرر المسلمين) وغيرهم من المعصومين (ككسوة عار وإطعام جائع إذا لم يندفع) ضررهم (بزكاة وبيت مال) فيلزم الموسرين القيام بذلك حيث زاد مامعهم على كفاية سنة (و) من فروض الكفايات (تحمل الشهادة) إن حضر وأداؤها

وَأَدَاؤُهَا ، وَالْحِرْفُ ، وَالصَّنَائِعُ ، وَمَا تَتِمُّ بِهِ الْمَعِيشُ وَجَوَابُ سَلَامٍ عَلَى جَمَاعَةٍ ، وَيَسُنُّ
 ابْتِدَاؤُهُ ، لَا عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ وَآكِلٍ ، وَفِي تَحَامٍ ، وَلَا جَوَابَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا نِيَهَادَ عَلَى
 صَبِيٍّ وَبُحْنُونَ وَامْرَأَةٍ وَمَرِيضٍ وَذِي عَرَجٍ يَتِيمٍ ، وَأَقْطَعُ ، وَأَسْلَ ، وَعَبْدٌ وَعَادِمٌ أَهْبَةٌ
 قِتَالٍ ، وَكُلُّ عُدْرٍ مَنَعٍ وَجُوبِ الْحِجِّ مَنَعِ الْجِهَادِ إِلَّا خَوْفَ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ ،
 وَكَذًّا مِنْ لُصُوصِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالَّذِينَ الْحَالُ يُحْرِمُ سَفَرَ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ
 غَيْرِهِ ، وَالْمَوْجِلُ لَا ، وَقِيلَ يَمْنَعُ سَفَرًا خَوْفًا ، وَيُحْرِمُ جِهَادًا إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ
 مُسْلِمِينَ ، لَا سَفَرٌ تَقْلَمُ فَرَضَ عَيْنٍ وَكَذَا كِفَايَةُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ أَذِنَ أَبُوهُ وَالْغَرِيمُ
 ثُمَّ رَجَعُوا وَجَبَ الرُّجُوعُ إِنْ لَمْ يَخْضُرِ الصَّفُّ ، فَإِنْ شَرَعَ فِي قِتَالٍ حُرِّمَ الْإِنْصِرَافُ

المتحمل المشهود عليه لأن دعى (وأداؤها) عند القاضى ان تحمل جماعة ، فان تحمل اثنان
 فى الأموال ، فالأداء فرض عين عليهما (و) من فروض الكفايات أيضا (الحرف والصنائع
 وما تتم به المعيش) التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء ، فالحرفة أعم لأنها كل ما عالج به
 الانسان أمر رزقه من صناعة تتوقف على آلة أو غيرها مما به تتم المعيش فحفظ ذلك على ما قبله
 من عطف المرادف (و) من فروض الكفايات (جواب سلام) من مسلم ولو ضيأ (على
 جماعة) من المسلمين المكلفين فيجزئ أن يرده أحدهم ، ولا يجوز رده الصبي ولا رده من لم
 يسمع ، وأما إذا كان المسلم عليه واحدا ، فالرّد فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أثنى
 مشتهة ولا محرومة فلا يجب الرّد ، ويجب أن يكون متصلا (ويسنُّ ابتداءه) أى السلام على
 كل مسلم حتى على الصبي (لأعلى قاضى حاجة) ومجامع (وآكل ، و) من (في حمام ، ولا جواب)
 واجب (عليهم) لكن يسنُّ للآكل كل ومن في الحمام ، ويكره لقاضى الحاجة والمجامع (ولا جهاد)
 واجب (على صبي وبُحْنُونَ وامرأة ومريض وذو عرج بين) ولو فى رجل واحدة (وأقطع)
 يدا ومعظم أصابعها أورجلا (وأسل) يدا أورجلا (وعبد وعادم أهبة قتال) من نفقة وسلاح
 (وكل عذر منع وجوب الحج منع) وجوب (الجهاد إلا خوف طريق من كفار) فلا يمنع
 وجوب الجهاد وإن منع وجوب الحج (وكذا) خوف (من لصوص المسلمين) لا يمنع وجوبه
 (على الصحيح) ومقابله يمنع لأنه قد يأتى من قتال المسلمين (والدين الحال) على موسم
 (يحرم سفر جهاد وغيره إلا بإذن غريمه) وهو صاحب الدين (والمؤجل لا) يحرم السفر وإن
 قرب الأجل (وقيل يمنع سفرا مخوفا) كالجهاد (ويحرم جهاد) بسفر وبغيره (إلا بإذن أبيه
 إن كانا مسلمين ، لا سفر تعلم فرض عين) فانه جائز بغير إذنهما (وكذا) سفر تعلم فرض (كفاية)
 فيجوز بغير إذنهما (فى الأصح) ومقابله لهما المنع كالجهاد (فإن أذن أبواه والغريم)
 (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم (وجب الرجوع إن لم يخضر الصف) إلا إذا خاف على نفسه
 أو ماله أو انكسار الجيش فلا يجب (فإن شرع فى قتال) ثم رجع من ذكر (حرم الانصراف)

فِي الْأَظْهَرِ . الثَّانِي يَدْخُلُونَ بِلَدَةٍ لَنَا فَيَلْزِمُ أَهْلَهَا الدَّفْعُ بِالْمُسْكِنِ ، فَإِنْ أُنْكَرَ تَأَهَّبَ لِقِتَالِ وَجَبَ الْمُسْكِنُ حَتَّى عَلَى قَعِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ ، وَقِيلَ إِنْ حَصَلَتْ مُقَاوَمَةٌ بِأَخْرَارِ اشْتُرِطَ إِذْنُ سَيِّدِهِ ، وَإِلَّا قَتَلَ قَصِيدٌ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُسْكِنِ إِنْ عِلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ ، وَإِنْ جَوَزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ ، وَمَنْ هُوَ ذُو مَسَافَةٍ قَصِيرٍ مِنَ الْبَلَدَةِ كَأَهْلِهَا ، وَمَنْ عَلَى الْمَسَافَةِ يَلْزِمُهُمُ لِلْمُوَافَقَةِ يَقْدِرُ الْكِفَايَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ . قِيلَ وَإِنْ كَفَوْا ، وَلَوْ أَسْرَوْا مُسْلِمًا فَلَا صِحَّ وَجُوبُ التَّهْوِضِ إِلَيْهِمْ بِخِلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّعْنَا

[فصل] يُكْرَهُ غَزْوُ بَغِيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، وَيُسْنَى إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَنْ يُؤْمَرَ عَلَيْهِمْ وَيَأْخُذَ الْبَيْعَةَ بِالثَّبَاتِ ، وَلَهُ الْإِسْتِعَانَةُ بِكُفَّارٍ تَوْمَنُ خِيَاتِهِمْ ، وَيَكُونُونَ بِحَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوَمْنَاهُمْ ، وَبَعِيدٍ بِإِذْنِ السَّادَةِ وَمُرَاهِقِينَ أَقْوِيَاءَ ، وَلَهُ بَذْلُ الْأَهْبَةِ وَالسَّلَاحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ مَالِهِ ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْجَارُ

فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله يجب الانصراف ، وقيل يتخير (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا ، فيلزم أهلها الدفع بالممكن ، فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن حتى على فقير وولد ومدين وعبد) ومثل العبد المرأة ان تأتي منها دفاع (بلا إذن) من الأبوين ورب الدين والسيد والزوج (وقيل إن حصلت مقاومة بأخوار اشترط إذن سيده ، وإلا) بأن لم يمكن أهل البلدة التأهب (فن قصيد) من المكلفين (دفع عن نفسه بالممكن إن علم أنه إن أخذ قتل ، وإن جاوز الأسر فله أن يستسلم) وأن يدفع ، والمرأة إن علمت امتداد الأيدي إليها بالفاحشة ، فعليها الدفع وإن قتلت (ومن هو دون مسافة قصر من البلدة) التي دخلها الكفار (كأهلها) فيجب عليهم المضى إليهم (ومن على المسافة) للقصر (يلزمهم الموافقة قدر الكفاية إن لم يكف أهلها ومن يليهم) إن وجدوا زادا ومركوبا (قيل وإن كفوا) أي أهل البلد ، ومن يليهم يلزم من على مسافة القصر موافقتهم (ولو أسروا مسلما ، فالأصح وجوب التهوض إليهم) وإن لم يدخلوا دارنا (لخلاصه ان توقعنا) بأن يكونوا قريبين ، ومقابل الأصح المنع .

[فصل] فيما يكره من الغزو ، ومن يجرم قتله من الكفار ، وما يجوز قتالهم به (يكروه غزو بغير إذن الامام أو نائبه ، ويسن) للامام أو نائبه (إذا بعث سرية) وهي طائفة من الجيش (أن يؤمر عليهم) أميرا (ويأخذ) عليهم (البينة) وهي الخلف . بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار (وله الاستعانة بكفار) من أهل الذمة وغيرهم (تؤمن خياتهم) بأن يعرف حسن رأيهم في المسامين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قوا مناهم) فان زادوا بالاجتماع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم (وبعيد بلذن السادة ومراهقين أقوياء) في قتال أو غيره كسقي ماء (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة (ولا يصح استئجار مسلم

مُسْلِمٍ لِيَهَادَ ، وَيَصِيحُ اسْتِجَارُ ذِيَّ لِلْإِمَامِ . قِيلَ وَلَيْسَ بِهِ ، وَيُكْرَهُ لِعَاذِ قَتْلِ قَرِيبٍ
وَيَحْرُمُ أَشَدُّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ يَسُبُّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَخَتْنِي مُشْكِلٍ ، وَيَحِلُّ قَتْلُ رَاهِبٍ وَأَجِيرٍ وَشَيْخٍ
وَأَعْمَى وَزَمَنٍ لَا قِتَالَ فِيهِمْ وَلَا رَأْيَ فِي الْأَطْهَرِ ، فَيُسْتَرْقُونَ وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ
وَأَمْوَالُهُمْ ، وَيَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ وَإِرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ وَرَمِيهِمْ
بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ وَتَبْيِيهِمْ فِي غَفْلَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازَ ذَلِكَ عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ التَّحَمُّ حَرْبٌ فَتَقَرَّسُوا بِنِسَاءِ وَصَبْيَانِ جَازَ رَمِيهِمْ ، وَإِنْ دَفَعُوا بِهِمْ
عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهَرَ تَرْكُهُمْ ، وَإِنْ تَقَرَّسُوا بِمُسْلِمِينَ فَإِنْ
لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ تَرَكَنَاهُمْ ، وَإِلَّا جَازَ رَمِيَهُمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْرُمُ
الْإِنْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّقًا
إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا ، وَيَجُوزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،

مسلم لجهاد ، ويصح استنجد ذمي للامام ، قيل ولا يبره) من الآحاد ، والمعتمد منع
الاستنجد لغير الامام (ويكره لعاز قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم) له (أشد)
سراية (قلت : إلا أن يسمعه يسب الله) تعالى (أو رسوله ﷺ والله أعلم) فلا يكره قتله
(ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وختنى مشكل) إلا اذا قاتلوا فيجوز قتلهم (ويحل قتل
راهب وأجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأطهر) ومقابلة المنع كالنساء ، فان كان
فيهم رأي أو قتال قتلوا بلا خلاف ، وإذاجاز قتلهم (فيسرقون ونسبوا نساؤهم و) تغنم (أموالهم)
وإذا منعنا قتلهم رقوا بنفس الأمير كالنساء (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال
الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق) وما في معنى ذلك (و) يجوز (تبئيتهم في غفلة) وهو
الاغارة عليهم ليلا وهم غافلون (فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك) أي الرمي بما ذكر
وغيره (على المذهب) وقيل إذا لم يضطر لذلك يحرم (ولو التحم حرب فتقرسوا بنساء وصبيان)
منهم (جاز رميهم) إذا دعت ضرورة لذلك ، وتوق من ذكر (وإن دفعوا بهم عن أنفسهم
ولم تدع ضرورة إلى رميهم ، فلا ظهركم) ويجوز ، والمعتمد جواز رميهم (وإن ترقسوا بمسلمين)
ولو واحدا (ولم تدع ضرورة إلى رميهم تركناهم) وجوبا (وإلا) بأن دعت ضرورة إلى رميهم
(جاز رميهم في الأصح) وتوق المسلمين بحسب الامكان ، ومقابل الأصح المنع (ويحرم الانصراف
عن الصف إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا بأن كانوا مثلينا أو أقل) (إلا متحرقا لقتال) كأن
ينتقل من مضيق إلى متسع (أو متحرقا إلى فتنه يستنجد بها) فانه يجوز انصرافه (ويجوز إلى
فتنة بعيدة في الأصح) حيث كان غزوه إلى العود للقتال ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا إلى فتنة قريبة

وَلَا يُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى بَعِيدَةِ الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ ، وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى قَرِيبَةٍ فِي الْأَصْحَ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مِثْلَيْنِ جَاَزَ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا أَنَّهُ يُحْرَمُ الْإِنْصِرَافُ مِائَةً بَطْلٍ مِنْ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضَعْفَاءَ فِي الْأَصْحَ ، وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ ، فَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ اسْتُعِيبَ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَحَسَّنْ يَمْنُ جَرَّبَ نَفْسَهُ وَيُذْنِ الْإِمَامُ ، وَيَجُوزُ إِنْتَافُ بِنَائِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظَّفَرِ بِهِمْ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرْجَ حُصُولُهَا لَنَا ، فَإِنْ رُجِيَ نُدْبُ التُّرْكِ ، وَيَحْرُمُ إِنْتَافُ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَا عَلَيْهِ لِدَفْعِهِمْ أَوْ ظَفَرِ بِهِمْ أَوْ غَنَمَتِهِمْ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ

[فصل] نِسَاءُ الْكُفَّارِ وَصِبْيَانُهُمْ إِذَا أُسِرُوا رَقُوا ، وَكَذَا الْعَبِيدُ ، وَيَجْتَهَدُ الْإِمَامُ فِي الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ ، وَيَفْعَلُ الْأَحْظَ ، لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَتْلِ وَمَنْ وَفْدَاءً بِأَسْرَى أَوْ مَالٍ وَاسْتِرْقَاقٍ ، فَإِنْ خَفِيَ الْأَحْظُ حَبَسَهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَرْقُ وَثَقِي وَكَذَا عَرَبِيٌّ فِي قَوْلٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ أَسِيرٌ عَصَمَ دَمَهُ وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي ، وَفِي قَوْلٍ يَتَعَيَّنُ الرِّقُّ ، وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظَفَرِهِ ، يَقْصِمُ

(ولا يشارك متحيز إلى) فئة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقه ، و يشارك متحيز إلى) فئة (قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقه (في الأصح) والمراد بقربها أن تكون بحيث يدرك غنمها المتحيز عند استغاثته ، ومقابل الأصح لا يشارك (فإن زاد) عدد الكفار (على مثلين) منا (جاز الانصراف إلا أنه يحرم انصراف مائة بطل) من المسلمين (عن مائتين وواحد ضعفاء في الأصح) ومقابله لا يحرم . اعتبارا بالعدد (وتجوز المبارزة) وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال (فإن طلبها كافر استحب الخروج إليه) أي لمبارزته (وانما تحسن) أي تندب المبارزة (يمن جرب نفسه) بأن عرف منها القوة والشجاعة (وباذن الامام) أو أمير الجيش (ويجوز انتلاف بنائهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم ، وكذا إن لم يرج حصولها لنا ، فإن رجي ندب الترك ، ويحرم انتلاف الحيوان) المحترم (إلا ما يقاتلونا عليه) أو خفنا أن يركبوه كالخيل فيجوز انتلافه (لدفنهم أو ظفر بهم أو غنمناه وخفنا رجوعه اليهم وضرره) لنا فيجوز انتلافه .

[فصل] في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب (نساء الكفار) أي النساء الكافرات (وصبيانهم) ومجانينهم (إذا أسروا رقوا) بفتح الراء : أي صاروا أرقاء بنفس السبي (وكذا العبيد) يستمر رقهم بالسبي (ويجتهد الامام في الأحرار الكاملين) إذا أسبروا (ويفعل الأحظ للمسلمين من قتل ومن) بتخيلية سبيلهم (وفداء بأسرى) للمسلمين (أو مال واسترقاق ، فإن خفي الأحظ حبسهم حتى يظهر) الأحظ (وقيل لا يسترق وثق ، وكذا عربي) لا يجوز استرقاقه (في قول) قديم (ولو أسلم أسير عصم دمه) فيحرم قتله (وبقي الخيار في الباقي) من خصال التحجير (وفي قول يتعين الرق) بنفس الاسلام (واسلام كافر قبل ظفر به) وهو أسره (يعصم

دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ وَلَدِهِ لَأَزْوَجَتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ اسْتَرْقَتْ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ فِي الْحَالِ ،
وَقِيلَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا انْتَهَرَتْ الْعِدَّةُ فَلَعَلَّهَا تَعْتِقُ فِيهَا ، وَيَجُوزُ إِرْقَاقُ زَوْجَتِهِ
ذِمِّيٍّ ، وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَتِيقَ مُسْلِمٍ وَزَوْجَتُهُ الْحَرِّيَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِذَا سَمِعَ
زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ إِنْ كَانَ حَرْبِيًّا قَبْلَ أَوْ رَقِيقَيْنِ ، وَإِذَا أَرِقَ وَعَلَيْهِ
دِينَ لَمْ يَسْقُطْ بَقِيَّةُ دِينِ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ بَعْدَ إِرْقَاقِهِ ، وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ
أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ قَبْلَ جَزِيَّةٍ دَامَ الْحَقُّ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَلَا
ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَالُ الْمَأْخُوذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ قَهْرًا غَنِيمَةٌ ، وَكَذَا مَا أَخَذَهُ
وَاحِدٌ أَوْ تَجَمَّعَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِسَرَقَةٍ ، أَوْ وَجَدَ كَهَيْئَةِ اللَّقْطَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، فَإِنْ
أُمِكنَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا وَجَبَ تَعْرِيفُهُ ، وَلِلْعَامِنِ التَّبَسُّطُ فِي الْقَتِيلَةِ بِأَخْذِ الْقَوْتِ وَمَا
يَصْلُحُ بِهِ وَلَحْمٍ وَشَحْمٍ وَكُلِّ طَعَامٍ يُنَادَى أَكْلُهُ عُمُومًا ، وَعَلَفُ الدَّوَابِّ تَبْنًا وَشَعِيرًا
وَنَحْوَهُمَا ، وَذَبْحُ مَا كَوَّلَ لِلْعَمِيهِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْفَاكِهَةِ ،

دمه وماله وصغار ولده) عن السبي، والجدت كذلك، ولو كان الأب حيا، و(لا) يعصم إسلام
الزوج (زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول لا تسترق (فإن استرق انقطع نكاحه
في الحال) قبل الدخول أو بعده (وقيل إن كان) استرقاها (بعد الدخول بها انتظرت العدة
فلعلها تعتق فيها) والأصح عدم الفرق (ويجوز إرقاق زوجة ذمي) إذا كانت حربية ووقعت
في الأسر (وكذا عتيقه) الحربي يجوز إرقاقه (في الأصح) ومقابله المنع (لاعتيق مسلم) فلا
يسرق (وزوجته الحربية) فلا تسترق إذا سببت (على المذهب) وقيل تسترق كزوجة الحربي
إذا أسلم (وإذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح إن كانا حربين وقيل أو رقيقين) فينفسخ
النكاح، ولكن الأصح لا يفسخ (وإذا أرق) حربي (وعليه دين لم يسقط) إذا كان لغير
حربي (فيقتضى من ماله إن ضمن بعد إرقاقه) وأما ما غنم قبل إرقاقه فلا يقضى وإن لم يكن له مال
بقي الدين في ذمته (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه) شيئا (ثم أسلم أو قبل جزية)
وكذا إذا أسلم أحدهما أو قبل الجزية (دام الحق، ولو أتلف حربي عليه) أي على حربي
آخر شيئا (فأسلم) أو أسلم المثلث أو قبل الجزية (فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن (والمال
المأخوذ من أهل الحرب قهرا غنيمة، وكذا ما أخذ واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) ولم
يدخل بأمان (أو وجد كهية اللقطة) فأخذه شخص فهو غنيمة (على الأصح) ومقابله هو
لمن أخذه خاصة (فإن أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم وجب تعريفه) فإن عرفه ولم يعرفه أحد
كان غنيمة (وللعامنين التبسط في الغنيمة بأخذ القوت وما يصلح به) القوت كسمن وزيت (ولحم
وشحم وكل طعام ينادى أكله جموما) أي على العموم (و) لحم (علف الدواب تبنا وشعيرا
ونحوهما، و) لحم (ذبح) حيوان (ما كول للجمية، والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ولايسها

وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ الْمَذْبُوحِ ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَازُ بِمُخْتَارٍ إِلَى طَعَامٍ وَعَلَفٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَحِقَ الْجَيْشَ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْحَيَازَةِ ، وَأَنَّ مَنْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ بَقِيَّةُ لَزِمِهِ رَدُّهَا إِلَى الْمُغَنَمِ ، وَمَوْضِعُ التَّبَسُّطِ دَارُهُمْ ، وَكَذَا مَا لَمْ يَصِلْ عُمَرَانُ الْإِسْلَامَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِفَانِمِ رَشِيدٍ وَلَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِفُلْسِ الْأَعْرَاضِ عَنِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بَعْدَ فَرَزِ الْخُسِّ وَجَوَازُهُ لِحَبِيبِهِمْ ، وَبُطْلَانُهُ مِنْ ذِي الْقُرْبَى وَسَالِبٍ ، وَلِلْعَرَضِ كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ، وَمَنْ مَاتَ فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ ، وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِهَيْئَةٍ ، وَلَمْ تَمْلِكْ ، وَقِيلَ يَمْلِكُونَ ، وَقِيلَ إِنَّ سَلْتَ إِلَى الْقِسْمَةِ بَأَنَ مِلْكِهِمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَمْلِكُ الْعَقَارُ بِالْإِسْتِيلَاءِ كَالْمَنْقُولِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ وَارَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنَازَعْ أُعْطِيَهُ ، وَإِلَّا قُسِمَتْ إِنْ أُمِكنَ ، وَإِلَّا أُقْرِعَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ فَتِيحٌ

(وأنه لا تجب قيمة المذبح ، وأنه لا يختص الجواز بمختار إلى طعام وعلف) بل يجوز وإن لم يحتج (وأنه لا يجوز ذلك) أي التبسط المذكور (لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) وكذا بعد الحرب وقبل الحيازة (وأن من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية) مما تبسطه (لزمه ردها إلى المغنم ، وموضع التبسط دارهم) أي أهل الحرب (وكذا ما لم يصل عمران الإسلام في الأصح) ومقابله قصره على دار الحرب (ولفانم رشيد) حال إعراضه (ولو محجورا عليه بفلس الأعراض عن الغنيمة قبل قسمة) بأن يقول : أسقطت حتى من الغنيمة ، وبه يسقط حقه منها (والأصح جوازه بعد فرز الخس) وقبل قسمة الأخماس الأربعة ، ومقابله منعه (و) الأصح (جوازه لجميعهم) أي الفانمين معي كانوا كلملين ويصرف حقهم مصرف الخس ، ومقابل الأصح المنع (و) الأصح (بطلانه) أي الأعراض (من ذي القرى ، وسالب) أي مستحق سلب ، ومقابله منعه كالفانمين (والمعرض كمن لم يحضر) فيقسم نصيبه بين المرتزقة (ومن مات) ولم يعرض (حقه لوارثه ، ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) يرضون بها (ولهم) بين الحيازة والقسمة (التملك) قبل القسمة (وقيل يملكون) الغنيمة قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا (وقيل إن سلمت إلى القسمة بأن ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أضرمتها (فلا) ملك لهم فملكهم على الصحيح للغنيمة له طريقان : إما القسمة مع الرضا . وإما ملكهم بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصبي (و يملك العقار بالاستيلاء) على أحد الأوجه (كالمنقول) فإنه يملك على القول المرجوح به . وأما على الراجح فلا يملك إلا بالقسمة أو اختيار التملك (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كأب أو كلاب تنفع) لمثل حراسة (وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه ، وإلا) بأن توزع (قسمت إن أمكن ، وإلا) بأن لم يمكن (أقرع) بينهم فيها (والصحيح أن سواد العراق من إضافة اسم الجنس إلى بعضه ، لأن السواد أكبر من العراق بخمسة وثلاثين فرسخا) فتحي

عَنْوَةً وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ وَوَقَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَخَرَّاجُهُ أَجْرُهُ تُوْدَى كُلُّ سَنَةٍ لِمَالِكِ
لِلْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ مِنْ عِبَادَانِ إِلَى حَدِيثَةِ الْمُؤَمِّلِ طُولًا ، وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلَوَانَ عَرْضًا .
قُلْتُ : الصَّحِيحُ أَنَّ الْبَصْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا إِلَّا
فِي مَوْضِعٍ غَرَبِيٍّ دَجَلَتِهَا وَمَوْضِعٍ شَرْقِيٍّ ، وَأَنَّ مَا فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّوَرِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ
بَيْعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفُتِنَتْ مَكَّةُ صَلَحًا ، فَدُورُهَا وَأَرْضُهَا لِلْعِبَادَةِ مِلْكٌ يُبَاعُ .

[فصل] يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُذَلِّمٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارُ أَمَانٍ حَرْبِيٍّ وَعَدِيدٍ مُحْصُورٍ قَطُّ ، وَلَا
يَصِحُّ أَمَانٌ أُسِيرَ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَمْنِ ، وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ ، وَيَكْتَابُهُ
وَرِسَالَةً ، وَيُشْتَرَطُ عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَمْنِ ،
وَتَكْنِي إِشَارَةً مُفْهِمَةً لِلْقَبُولِ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَجُوزُ
مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً ، وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ كَجَعَسُوسَ ،

عَنْوَةً) أَي قَهْرًا (وقسم ثم بذلوه) أي الفاعلون : أي أعطوه للإمام (ورقف على المسلمين)
وقفه عمر رضي الله عنه وأجره لأهله إجازة مؤبدة بالخراج المضروب عليه (وخرأجه) المضروب
عليه (أجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين) وليس لأهله بيعه وورثته وهبته ولهم إجارته مدة
معاومة (وهو) أي سواد العواق (من عبادان) بالوحدة المشددة مكان قرب البصرة (إلى
حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم (طولا ، ومن القادسية إلى حلوان عرضا . قلت : الصحيح
أن البصرة وإن كانت داخلة في حد السواد ، فليس لها حكمه إلا في موضع غربي دجلتها وموضع
شرقيها ، وأن ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه ، والله أعلم) ومقابل الصحيح المنع
(وفتحت مكة صلحا) لعنوة (فدورها وأرضها الحياة ملك تباع) ويكره بيعها وإجارها ، وفتحت
مصر صلحا ، وقيل عنوة ، وفتحت مدن الشام صلحا وأرضها عنوة .

[فصل] فِي الْأَمَانِ ، وَهُوَ تَرْكُ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ مَعَ الْكَافِرِ (يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارِ
أَمَانٍ حَرْبِيٍّ) وَاحِدٍ (وَعَدِيدٍ مُحْصُورٍ) كَأَهْلِ قَرْيَةٍ (فَقَطُّ) فَلَا يَصِحُّ أَمَانُ كَافِرٍ وَلَا غَيْرِ مُكَلَّفٍ
وَلَا مَكْرَهٍ وَلَا أَمَانُ غَيْرِ مُحْصُورٍ (وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ أُسِيرٍ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ) وَلَا لغيرهم (فِي الْأَمْنِ)
وَمُقَابَلُهُ يَصِحُّ (وَيَصِحُّ) الْأَمَانُ (بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ) كَأَجْرِكَ وَأَمْنِكَ (وَبِكِتَابَةٍ)
وَلَا بَدَلٍ مِنَ الثَّيَةِ مَعَهَا (وَرِسَالَةٍ) وَلَوْ مَعَ كَافِرٍ (وَيُشْتَرَطُ عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ) فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا أَمَانَ
لَهُ (فَإِنْ) عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ ، وَ(رَدُّهُ بَطَلَ ، وَكَذَا) يَبْطُلُ (إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَمْنِ) وَمُقَابَلُهُ
يَكْنِي السَّكُوتَ (وَتَكْنِي إِشَارَةً مُفْهِمَةً لِلْقَبُولِ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) فَإِنْ
زَادَ عَلَيْهَا بَطَلَ فِي الزَّائِدِ وَلَا يَبْطُلُ فِي الْبَاقِي (وَفِي قَوْلٍ : يَجُوزُ) أَكْثَرُ مِنْهَا (مَا لَمْ يَبْلُغْ) مَدَّتُهُ
(سَنَةً ، وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ كَجَعَسُوسَ) فَشَرَطَ الْأَمَانُ انْتِفَاءَ الضَّرْرِ لَا ظَهْرَ الْمَصْلُحَةِ

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَبَذُ الْأَمَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ خِيَانَةً ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ
بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَكَذَا مَامَعُهُ مِنْهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِشَرْطٍ ، وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ الْحَرْبِ
إِنْ أَسْكَنَهُ إِيَّاهُ دِينَهُ اسْتَحَبَّ لَهُ الْهَجْرَةُ ، وَإِلَّا وَجِبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا ، وَلَوْ قَدَّرَ أَسِيرُهُ
عَلَى مَرَمَتِ قَوْمِهِ ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ بِلاَ شَرْطٍ فَلَهُ اغْتِيَابُهُمْ ، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي أَمَانِهِ حَرَمٌ ، فَإِنْ
تَبِعَهُ قَوْمٌ فَلْيَدْفَعَهُمْ وَلَوْ قَتَلُوهُمْ ، أَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ لَمْ يَجُزِ الْوَفَاءُ ، وَلَوْ
كَانَتْ الْإِمَامَةُ عَلِيجًا يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةٍ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ جَارٍ ، فَإِنْ فَتَحَتْ بِدَلَالَتِهِ أُعْطِيَهَا ، أَوْ يَسِيرُهَا
فَكَانَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ تَنْتَفِخْ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُعْطَ الْجَمَلُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ أَجْرَةٌ
مِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا شَيْءَ ، أَوْ بَعْدَ الظَّفَرِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
وَجِبَ بَدَلٌ ، أَوْ قَبْلَ ظَفَرٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فَلِلْمَذْهَبِ وَجُوبُ بَدَلٍ ، وَهُوَ أَجْرَةٌ
مِثْلُ ، وَقِيلَ قِيمَتُهَا .

(وليس للإمام نبذ الأمان إن لم يخف خيانة) فان خافها نبذه (ولا يدخل في الأمان) لحرر
(ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير (بدار الحرب) فيجوز اغتنامهم (وكذا مامعه منهما)
أى من أهله وماله غير المحتاج إليه مدة اقامته في دار الاسلام (في الأصح الاشرط) اذا عقد الأمان
غير الامام ، وأما اذا عقده الامام فيدخل مامعه من غير شرط (والمسلم) المقيم (بدار الحرب ان
أسكنه اظهار دينه) ولم يخف فتنة (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام مالم يرج ظهور الاسلام
هناك ، فان رجاءه فالأفضل أن يقيم (وإلا) أى إن لم يمكنه اظهار دينه أو يخاف فتنة (وجبت)
عليه الهجرة ولو اصرأه بالحرمة (إن أطاقها) بأن يخف تلف نفس (ولو قدر أسير على حرب
لزمه) وإن أسكنه اظهار دينه (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا وأخذ مال (أو)
أطلقوه (على أنهم في أمانه حرم) عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم) منهم (فليدفعهم ولو قتلهم)
كالصائل (ولو شرطوا أن لا يخرج من دارهم) ولم يمكنه اظهار دينه (لم يجوز الوفاء) بل يجب
عليه الخروج إن أمكنه (ولو عقد الامام عليجا) أى كافر اشند بدا (بدل على قلعة) تفتح عنوة
(وله منها جارية) معينة أو مبهمة (جاز) وأما لو عقد مسامحا فلا يصح (فان فتحت بدلالته
أعطياها) وإن لم يوجد سواها (أو بغيرها) أى بدلالته (فلا) شىء له (في الأصح) ومقابلته
يستحقها (فان لم تفتح فلا شىء له ، وقيل إن لم يعاق الجبل بالفتح فله أجرة مثل ، فان لم يكن فيها
جارية أو) كانت ولكن (ماتت قبل العقد فلا شىء) له (أو) ماتت (بعد الظفر قبل التسليم
وجب بدل) عنها (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) بدل لها (في الأظهر) ومقابلته يجب (وإن
أسلمت) بعد العقد (فالمذهب وجوب بدل) وأما لو أسلمت قبل العقد فلا شىء له (وهو) أى
البدل (أجرة مثل ، وقيل قيمتها) أى الجارية ، وهو الأصح .

كتاب الجزية

صورة عقدها : أمر كُفَر بدار الإسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن تبذلوا
جزيةً وتنفقوا لحكم الإسلام ، والأصح اشتراط ذكر قدرها ، لا كف اللسان عن الله
تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ، ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب ،
ويشترط لفظ قبول ، ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسمع كلام الله تعالى ، أو
رسولاً ، أو يا مان مسلم صدق وفي دعوى الأمان ونحوه ، ويشترط لعقدها الإيمان
أو كائنه ، وعليه الإجابة إذا طلبوا ، إلا جاسوساً يخافه ، ولا تغد إلا لليهود والنصارى
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككنا في وثيقه وكذا زاعم
المسك بصحف إبراهيم وزبور داود صلى الله عليهما وسلم ، ومن أحد أبويه كنياني
والآخر وثني على المذهب ، ولا جزية على امرأة وختي ، ومن فيه ريق وصبي ومجنون ،
فإن تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته ، أو كثيراً كيوم ويوم فالأصح
تلفق الإفاقة ،

(كتاب) عقد (الجزية) للكفار

وهي تطلق على العقد ، وعلى المال الملتزم به (صورة عقدها) أن يقول الامام أو نائبه (أمر ك
بدار الاسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن فذلوا) أى تعطوا (جزية وتنفقوا لحكم الاسلام)
من حقوق الآدميين فى المعاملات والتلفات وما يعتقدون تحريمه (والأصح اشتراط ذكر قدرها)
أى الجزية ، ومقابلها لا يشترط ، ويجمل على الأقل (لا كف اللسان عن الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم) فلا يشترط ذكره (ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب ، ويشترط لفظ قبول) كقلت
أو رضيت (ولو وجد كافر بدارنا ، فقال دخلت لسمع كلام الله ، أو دخلت (رسولاً ، أو بأمان
مسلم صدق) فلا يتعرض له (وفى دعوى الأمان وجه) أنه لا يصدق فيه (ويشترط لعقدها
الامام أو نائبه) فلا يصح عقدها من غيرهما (وعليه الإجابة إذا طلبوا) عقدها (إلا) إذا
طلب عقدها من يخاف منه كأن يكون (جاسوساً يخافه) فلا يجبه (ولا تغد إلا لليهود والنصارى
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ) لدينه ولو بعد التبديل (أو شككنا في وثيقه)
أى اليهود أو التنصر فلم تعرف أذخلوا قبل النسخ أو بعده (وكذا زاعم المسك بصحف إبراهيم
وزبور داود صلى الله عليهما وسلم) وكذا صحف شيت وتسمى كتبنا (ومن أحد أبويه كنياني
والآخر وثني على المذهب) وقيل لا يعقله (ولا جزية على امرأة وختي ومن فيه ريق وصبي ومجنون
فإن تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته أو كثيراً كيوم ويوم ، فالأصح تلفق الإفاقة) أى

فَإِذَا بَلَغَتْ سَنَةً وَجَبَتْ ، وَلَوْ بَلَغَ ابْنُ ذِيئِ وَكَمْ يَنْذُلُ جِزْيَةَ الْحَقِّ بِمَاتِمَتِهِ ، وَإِنْ بَدَلَهَا
عَقْدَ لَهُ ، وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ وَأَعْمَى
وَرَاهِبٍ وَأَبِيهِرٍ وَفَقِيرٍ نَحْزَ عَنْ كَسْبٍ ، فَإِذَا تَمَّتْ سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ ،
وَيُتَمَنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنَ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ ، وَهُوَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَفُرَاهَا ، وَقِيلَ لَهُ
الْإِقَامَةُ فِي طَرَفِ الْمُنْتَدَةِ ، وَلَوْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ
مَنْعُورٌ ، فَإِنْ اسْتَأْذَنَ أَذِنَ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ كَرَسَالَةٍ وَتَحَمُّلِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،
فَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ حَاجَةً لَمْ يَأْذَنْ إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَلَا يُقِيمُ
إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيُتَمَنَعُ دُخُولُ حَرَمِ مَكَّةَ ، فَإِنْ كَانَ رَسُولًا خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ
نَائِبٌ يَسْمَعُهُ ، وَإِنْ مَرَضَ فِيهِ ثِقَلٌ ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ ، فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَدْفَنْ فِيهِ ،
فَإِنْ دُفِنَ نُفِيسَ وَأُخْرِجَ ، وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْحِجَازِ وَهَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثِقَلِهِ تَرَكَ ،
وَلَا ثِقَلٌ ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ نَقْلُهُ دُفِنَ هُنَاكَ .

رُفِئَهَا (فَإِذَا بَلَغَتْ) أَرْبَعَةُ الْأَفَاقَةِ (سَنَةً وَجَبَتْ) جِزْيَةً ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَأَشَى عَلَيْهِ (وَلَوْ بَلَغَ
ابْنُ ذِيئِ وَلَمْ يَنْذُلْ) أَيْ يَعْطَى (جِزْيَةً) بَعْدَ طَلَبِنَا مِنْهُ (الْحَقُّ) عَلَيْهِ ، وَإِنْ بَدَلَهَا عَقْدَ لَهُ (وَلَا
يَكْفِي عَقْدَ أَبِي) وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِ) (وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ
هَرَمٍ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ وَأَبِيهِرٍ وَفَقِيرٍ نَحْزَ عَنْ كَسْبٍ) وَقِيلَ فِي غَيْرِ الْفَقِيرِ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمْ (فَإِذَا تَمَّتْ
سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ) وَهَكَذَا حَكَمَ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ (وَيُتَمَنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنَ اسْتِيطَانِ
الْحِجَازِ) سِوَاهُ كَانَ بِجِزْيَةِ أَمَلَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ اسْتِيطَانِ الْإِقَامَةِ (وَهُوَ) أَيْ الْحِجَازِ (مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ
وَالْيَمَامَةُ) وَهِيَ مَدِينَةُ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاكِلٍ مِنْ مَكَّةَ جِهَةَ الْيَمَنِ (وَفُرَاهَا ، وَقِيلَ لَهُ) أَيْ السَّكَافِرُ
(الْإِقَامَةُ فِي طَرَفِ) أَيْ الْحِجَازِ (الْمُنْتَدَةِ) بَيْنَ هَذِهِ الْبِلَادِ الَّتِي لَمْ تَجْعَلِ الْعَادَةُ بِالْإِقَامَةِ فِيهَا (وَلَوْ
دَخَلَ) أَيْ الْحِجَازَ كَافِرٌ (بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْعُورٌ) مِنْهُ (فَإِنْ اسْتَأْذَنَ)
كَافِرُ الْإِمَامِ فِي دُخُولِ الْحِجَازِ (أَذْنَلَهُ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ كَرَسَالَةٍ) يُؤَدِّيَهَا (وَحَمْلِ مَا يَحْتَاجُ
إِلَيْهِ) مِنْ طَعَامٍ ، وَمَتَاعٍ (فَإِنْ كَانَ) دُخُولُهُ (لِتِجَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ حَاجَةً لَمْ يَأْذَنْ) لَهُ الْإِمَامُ
(إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا) وَقَدَرِ الْمَشْرُوطَ رَاجِعَ لِرَأْيِ الْإِمَامِ (و) إِذَا أَذِنَ فِي الدُّخُولِ (لَا يُقِيمُ
إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فَأَقْلَ (وَيُتَمَنَعُ) الْكَافِرُ (بِدُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ (فَإِنْ كَانَ رَسُولًا
خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبٌ يَسْمَعُهُ) وَلَا فَرْقَ فِي مَنَعِ دُخُولِهِ بَيْنَ حَالِ الْضَّرُورَةِ وَغَيْرِهَا (فَإِنْ
مَرَضَ فِيهِ) أَيْ حَرَمِ مَكَّةَ (ثِقَلٌ ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ) مِنَ الثَّقَلِ (فَإِنْ مَاتَ) فِيهِ (لَمْ يَدْفَنْ
فِيهِ ، فَإِنْ دُفِنَ نُفِيسَ وَأُخْرِجَ) مِنْهُ إِلَى الْحُلِّ (وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ (مِنْ
الْحِجَازِ وَهَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثِقَلِهِ تَرَكَ ، وَإِلَّا) بِأَنَّهُ لَمْ تَهْظُمِ الْمَشَقَّةُ فِيهِ (ثِقَلٌ ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ نَقْلُهُ)
إِلَى الْحُلِّ (دُفِنَ هُنَاكَ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ لَمْ يَدْفَنْ ، فَإِنْ دُفِنَ تَرَكَ

[فصل] أقل الجزية دينار لكل سنة، ويستحب للإمام بما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغني أربعة، وتلو عقدت بأكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه، فإن أبوا فلا صح أنهم ناقضون، ولو أسلم ذمي أو كانت بعد سنين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا، ويسوي بينهما وبين دين آدمي على المذهب، أو في خلال سنة قسطنطين، وفي قول لاشي، وتؤخذ بإهانة فيجلس الأخذ ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويخني ظهره ويضعها في الميزان، ويقبض الأخذ لحيته، ويضرب الجزية، وكله مستحب، وقيل واجب، فعلى الأول له أن يكيل مسلم بالأداء، وحالة عليه وأن يضمها قلت: هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ، والله أعلم، ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائداً على أقل جزية، وقيل يجوز منها، وتجعل على غني ومتوسط، ولا فقير في الأصح، ويذكر عدد الضيفان رجالاً وفرنسا، وجنس الطعام،

[فصل] في مقدار مال الجزية (أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد (ويستحب للإمام بما كسبه) أي مشاححة الكافر حتى يزيد على دينار ويفاوت بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينارين، و) من (غني، أربعة) فإذا انعقد العقد فلا يجوز أخذ شيء زائد على ما عقد (ولو عقدت بأكثر، ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه، فإن أبوا) بذلك الزيادة (فالأصح أنهم ناقضون) للعهد فيبلغون المأمن، ومقابل الأصح ليسوا بناقضين ويقع منهم بالدينار (ولو أسلم ذمي، أو مات بعد سنين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا) وسائر الديون (ويسوي بينهما وبين دين آدمي على المذهب) أو أسلم (أو مات) (في خلال سنة قسطنطين) لما مضى (وفي قول لاشي) لما مضى (وتؤخذ) الجزية (بإهانة فيجلس الأخذ، ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويخني ظهره ويضعها في الميزان، ويقبض الأخذ لحيته ويضرب لهزمتيه) كسر اللام والزاي وهما جميع اللحم بين الماصغ والأذن (وكله مستحب، وقيل واجب، فعلى الأول) وهو الاستحباب (له) أي الذمي (توكيل مسلم بالأداء، و) له (حالة) بها (عليه، و) للسلم (أن يضمها) بخلاف ذلك على القول بالوجوب (قلت: هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم) فتؤخذ كسائر الديون برفق، ويجوز فعل ذلك (ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين) ولو أغنياء، وأما إذا صولحوا في بلاد فلا يشرط عليهم ذلك، ويكون ما ذكر (زائداً على أقل جزية، وقيل يجوز) أن تحسب الضيافة (منها) فلا بد أن يكون الضيف من أهل النقي (وتجعل) الضيافة (على غني ومتوسط، لا) على (فقير في الأصح) ومقابلته عليه أيضاً (ويذكر عدد الضيفان رجالاً وفرنسا، وجنس الطعام

وَالْأَذْمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ كَذَا ، وَعَلَفَ الدَّوَابَّ ، وَمَنْزَلَ الضَّيْفَانَ مِنْ كَنِيسَةٍ
وَفَاضِلٍ مَسْكَنٍ وَمَقَامَتِهِمْ ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ : تُؤَدِّي الْجِزْيَةَ بِاسْمِ
صَدَقَةٍ لِأَجْزِيَّتِهِ فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى ، وَيُضَعْفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أَعْرَاقِ
شَتَانٍ ، وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا خَاضٍ ، وَعِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَمِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ
وُخْمُسُ الْعَشَرَاتِ ، وَلَوْ وَجِبَ بِنْتًا خَاضٍ مَعَ جُبرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبرَانُ فِي الْأَصَحِّ ،
وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نِصَابٍ لَمْ يَجِبَ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، ثُمَّ لِلْمَأْخُودِ جِزْيَةٌ ، فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ
مَنْ لَأَجْزِيَّةٍ عَلَيْهِ .

[فصل] يَلْزَمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ وَضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا وَدَفْعُ أَهْلِ الْحَرْبِ
عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ ، وَتَمَنُّهُمْ إِحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ
أَحْدَثْنَاهُ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ، وَمَا فَتِيحَ عَنُوةٍ لَا يُحْدِثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ
كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ

وَالْأَذْمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ (كَذَا) مِنَ الضَّيْفَانِ (كَذَا) مِنَ الْخُبْزِ وَالسَّمَنِ أَوْ الزَّيْتِ عَلَى حَسَبِ
طَعَامِهِمْ ، وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ : وَلِكُلِّ لَكَانَ أَحْسَنَ (وَ) يَذْكُرُ (حَلَفَ الدَّوَابَّ ، وَمَنْزَلَ
الضَّيْفَانَ مِنْ كَنِيسَةٍ ، وَفَاضِلٍ مَسْكَنٍ ، وَ) يَذْكُرُ (مَقَامَتِهِمْ) بضم الميم : أَيْ قَدْرَ إِقَامَةِ الضَّيْفَانِ
فِي الْحَوْلِ (وَلَا يُجَاوِزُ) الضَّيْفِ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ) عَنْ تَعَقُّدِ لَهْمِ الْجِزْيَةِ (تُؤَدِّي
الْجِزْيَةَ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، لَا) بِاسْمِ (جِزْيَةِ فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى) ذَلِكَ وَتَجِبُ إِجَابَتُهُمْ إِذَا كَانَتْ
فِيهِ الْمصلحة (وَيُضَعْفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أَعْرَاقِ شَتَانٍ) وَبِمَنْ عَشْرَةَ أَرْبَعَةٍ ، وَهَكَذَا
(وَ) مِنْ (خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا خَاضٍ ، وَ) مِنْ (عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَ) مِنْ (مِائَتِي
دِرْهَمٍ عَشْرَةَ) مِنْ الدَّرَاهِمِ (وَخَمْسُ الْعَشَرَاتِ) فَمَا سَقَى بِلَا مَوْنَةٍ ، وَالْعَشْرُ فَمَا سَقَى بِهَا (وَلَوْ
وَجِبَ بِنْتًا خَاضٍ مَعَ جُبرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبرَانُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَضَعُفُ أَيْضًا (وَلَوْ كَانَ)
مَاعِنَدُ الْكَافِرِ (بَعْضُ نِصَابٍ لَمْ يَجِبَ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ) كَشَاةٍ مِنْ عِشْرِينَ ، وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ قِسْطُهُ
(ثُمَّ الْمَأْخُودُ جِزْيَةٌ) فَيَصْرِفُ مَصْرُفَ الْغَنَى (فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ مَنْ لَأَجْزِيَّةٍ عَلَيْهِ) كَمَسْبِيٍّ
وَمُجَنُّونَ وَإِمْرَأَةً بِخِلَافِ الْفَقِيرِ .

[فصل] فِي أَحْكَامِ الْجِزْيَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا صَرَّحَ (يَلْزَمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ) نَفْسًا وَمَالًا ، وَالْكَفُّ
عَنْ خُورِهِمْ وَسَائِرِ مَا يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ (وَ) يَلْزَمُنَا (ضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا ، وَدَفْعُ أَهْلِ
الْحَرْبِ عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ) عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ نَدْفَعْ عَنْهُمْ فَلَا جِزْيَةَ لِمَدَّةٍ عَدَمِ
الدَّفْعِ (وَتَمَنُّهُمْ) وَجُوبًا (أَحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ أَحْدَثْنَاهُ) كَالْقَاهِرَةِ ، فَإِنْ بَنَوْا ذَلِكَ هَدِمَ
(أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ) كَالدِّينَةِ ، وَلَوْ وَجِدْتَ كِنَائِسَ فَمَا ذَكَرَ ، وَجَهْلُ أَصْلِهَا بِقَيْتِ (وَمَا فَتِيحَ
عَنُوةٍ لَا يُحْدِثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَقْرَءُونَ (أَوْ) فَتِيحَ

صُلْحًا بِشَرَطِ الْأَرْضِ لَنَا ، وَشَرَطِ إِسْكَانِهِمْ ، وَإِبْقَاءِ الْكِنَانِيسِ تَجَارَ ، وَإِنْ أُطْلِقَ
فَالْأَصْحَ النَّعْ أَوْ لَهُمْ قُرَّرَتْ ، وَلَهُمُ الْإِحْدَاثُ فِي الْأَصْحَ ، وَيُجْتَنُونَ وَجُوبًا ، وَقِيلَ
نَدْبًا مِنْ رَفْعِ بِنَاءٍ عَلَى بِنَاءٍ جَارٍ مُسَلِّمٍ ، وَالْأَصْحَ النَّعْ مِنَ الْمَسَاوَةِ ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا
بِمَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ لَمْ يُجْتَنَوْا ، وَيُجْتَنَى الذِّمِّيُّ رُكُوبَ خَيْلٍ لَا حَبِيرٍ ، وَبِقَالِ نَفْسَةٍ ، وَبِرُكْبِ
يُلُوكَافٍ وَرُكَابِ خَشَبٍ لَا حَدِيدٍ ، وَلَا سَرَجٍ ، وَيُلْجَأُ إِلَى أَضْيَاقِ الطَّرِيقِ ، وَلَا
يُوقَرُونَ ، وَلَا يُصَدَّرُونَ فِي مَجْلِسٍ ، وَيُؤْمَرُ بِالْقِيَارِ وَالزَّنَارِ فَوْقَ الثِّيَابِ ، وَإِذَا دَخَلَ
سَاحًا فِيهِ مُسْلِمُونَ أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ جَعَلَ فِي حَنْقِهِ خَاتَمَ حَدِيدٍ أَوْ رِصَاصٍ وَنَحْوَهُ ،
وَيُجْتَنَى مِنْ إِسْمَاعِيَةِ الْمُسْلِمِينَ شِرْكَاءَ ، وَقَوْلَهُمْ فِي عَزِيرٍ وَالْمَسِيحِ ، وَمِنْ إظهارِ خَيْرِ
وَحَنْزِيرٍ وَنَاقُوسٍ وَعَيْدٍ ، وَلَوْ شَرِطَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَخَالَفُوا لَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ ، وَلَوْ
قَاتَلُونَا أَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْجُزْيَةِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ ، وَلَوْ زَيَّ دِثْمِي
بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ ، أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا
عَنْ دِينِهِ ، أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ

(صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم) فيها (وإبقاء الكنائس جاز ، وإن أطلق) الصلح
(فالأصح المنع ، أو) فتح صلحا بشرط أن الأرض (لهم قررت) كنائسهم (ولهم الاحداث
في الأصح) ومقابله المنع ، لأن البلد تحت حكم الاسلام (ويمنعون وجوبا ، وقيل ندبا من رفع
بناء على بناء جار مسلم) إذا كان مما يعتاده في السكنى لا قسبرا ، والمراد بالجار أهل محله
(والأصح المنع من المساواة) أيضا (و) الأصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين
(لم يمنعوا) من رفع البناء (ويمنع الذمي ركوب خيل لا حبر ، وبقال نفيسة ، وبرك بكاف)
بكسر الهمزة : أي برذعة (وركاب خشب ، لا حديد) ونحوه (ولا سرج ، وبلجا إلى أضيقي
الطريق ولا يوقرون ولا يصدرون في مجلس) فيه مسلم (ويؤمر) الذمي والذمية المكلفان
(بالقيار) بكسر المجهمة وهو أن يحيط على موضع لا يعتاد الحياطة عليه ما يخالف لونه لون ثوبه
ويلبسه (و) يؤمر بشد (الزنار) بضم المجهمة : حيط غليظ يشد في الوسط (فوق الثياب ،
وإذا دخل حماما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه) بين مسلمين (جعل في حنقه خاتم حديد أو
رصاص ونحوه) كالنحاس (ويمنع من إسماعية المسلمين) قولا (شركاء ، وقولهم في عزير
والمسيح ، ومن إظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد ، ولو شرطت هذه الأمور) من احداث كنيسة
فما بعده : أي شرط نفها (فخالفوا لم ينتقض العهد) بذلك (ولو قاتلونا) بغير شبهة (أو
امتنعوا من) أداء (الجزية أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهدهم (ولو زني
ذمي بمسلمة) مع علمه بإسلامها (أو أصابها بنكاح) أي باسم نكاح (أو دلَّ أهل الحرب
على عورة المسلمين ، أو فتن مسلما عن دينه ، أو طعن في الاسلام أو القرآن ، أو ذكر رسول

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسُوءِ فَلَا صَحَّحُ أَنَّهُ إِنْ شَرَطَ انْتِفَاضَ الْعَهْدِ بِهَا انْتِقَاضَ ، وَإِلَّا
فَلَا ، وَمِنْ انْتِقَاضِ عَهْدِهِ يَتَنَالِي جَارَ دَفْعِهِ ، وَقِتَالَهُ ، أَوْ بَغْيِهِ لَمْ يَجِبْ إِبْلَاغُهُ
مَأْمَنَةً فِي الْأَظْهَرِ ، بَلْ يَخْتَارُ الْإِمَامُ فِيهِ قِتْلًا وَرِقًا وَمَنًّا وَفِدَاءً ، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ
الِاخْتِيَارِ امْتَنَعَ الرِّقُّ ، وَإِذَا بَطَلَ أَمَانُ رِجَالٍ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ وَالصَّبِيَّانِ فِي
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اخْتَارَ ذِمِّي نَبَذَ الْعَهْدَ وَاللَّحُوقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بُلْغَ الْمَأْمَنِ .

باب الهدنة

عَقْدُهَا لِكُفَارِ إِقْلِيمٍ يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فِيهَا ، وَلِبَلَدَةٍ يَجُوزُ لِرَأْسِ الْإِقْلِيمِ أَيْضًا ،
وَلِإِمَّا تَعْقِدُ لِمَصْلَحَةٍ كَضَعْفِنَا بِقِلَّةِ عَدَدِ وَأَهْبَةِ أَوْ رَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ أَوْ بِذَلِّ جُزْيَةٍ ، فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ جَارَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لَأَسَنَّةٍ ، وَكَذَا دُونَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَضَعْفٍ تَجُوزُ عَشْرُ
سِنِينَ فَقَطْ ، وَمَتَى زَادَ عَلَى الْجَائِزِ فَقَوْلًا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ، وَإِطْلَاقِ الْعَقْدِ يُفْسِدُهُ وَكَذَا
شَرَطُ عَلَى الصَّحِيحِ بِأَنْ شَرَطَ مَنَعَ فَكُّ أَسْرَانَا ، أَوْ تَرَكَ مَا لَنَا لَهُمْ ، أَوْ لِنُعْقِدَ لَهُمْ

الله صلى الله عليه وسلم بسوء فلاصح أنه ان شرط عليهم (انتفاض العهد بها انتقاض ، وإلا فلا)
ينتقض ، ومقابل الأصح ينتقض مطلقا ، وقيل لاينتقض مطلقا (ومن انتقض عهده بقتال جاز
دفعه) بغيره (و) جاز (قتاله ، أو) انتقض (بغيره) أى القتال (لم يجب إبلاغه مأمنه في
الأظهر ، بل يختار الامام فيه قتلا) وأسرا (ورقا ، ومنا ، وفداء) ومقابل الأظهر يجب إبلاغه
المأمن (فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) والفداء (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان
نساءهم ، والصبيان في الأصح) فلا يجوز سبيهم ، ومقابله يبطل (وإذا اختار ذمى نبذ العهد ،
واللحوق بدار الحرب بلغ المؤمن) السابق .

باب الهدنة

وهي لغة المصالحة ، وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة (عقدها لكفار
اقليم يختص بالامام أو نائبه فيها) فلا يجوز عقدها من الآحاد (و) عقدها (لبلدة) أى كفارها
(يجوز لوالى الاقليم أيضا) كما يجوز للإمام ونائبه (وإمما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلة عدد وأهبة
أو رجاء إسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا فهو عطف على كضعفنا (فان لم يكن) ضعف
(جازت) ولو بلا عوض (أربعة أشهر لاسنة ، وكذا دونها) فوق أربعة أشهر (في الأظهر)
ومقابله يجوز (ولضعف تجوز عشرين) لها دونها (فقط) فيمتنع أكثر منها (ومتى زاد
على الجائز فقولا تفريق الصفقة) أظهرهما يبطل في الزائد (وإطلاق العقد) عن ذكر المدة
(يفسده ، وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط منع فك أسرانا أو ترك ما لنا لهم أو لتعقد لهم

ذمة بدون دينار ، أو يدفع مكل إليهم ، وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ، ومتى نعت وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضوها بتصريح أو قتالنا ، أو مكاتبته أهل الحرب بعورة لنا ، أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم ، ولو نقض بعضهم ولم ينكر الباؤون يقول ولا فعل انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعتزالهم أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا ، ولو خاف خيانتهم فله نبد عهديهم إليهم ويبلغهم المأمن ، ولا ينفذ عقد الذمة بهم ، ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم ، فإن شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح ، وإن شرط رد من جاء مسلما أو لم يذكر رد فجابات امرأة لم يجب دفع مهر إلى زوجها في الأظهر ، ولا يرده صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عسيرة له على المذهب ، ويرد من له عسيرة طلبته إليها لا إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومتى الرد أن يحل يئنه وبين طالبيه ولا يجبر على الرجوع ، ولا يلزمه الرجوع ،

ذمة بدون دينار أو يدفع مال إليهم) ولم تدع ضرورة إليه فان دعت ضرورة كان خفا استفسالهم لنا جاز بل وجب ، ولا يملكون ما يدفع إليهم (وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ومتى نعت وجب الكف عنهم) وفاء بالعهد (حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها بتصريح) منهم (أو قتالنا) حيث لا شبهة لهم (أو مكاتبته أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم) في بلادهم ، فلو كانوا بدارنا بلغوا المأمن (ولو نقض بعضهم) العهد (ولم ينكر الباؤون يقول ولا فعل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعتزالهم) عنهم (أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا) ينتقض عهدهم (ولو خاف) الإمام (خيانتهم) بظهور أماره (فله نبد عهديهم إليهم) ومن غير خوف لا يجوز (ويبلغهم) بعد النبد (المأمن ، ولا ينفذ عقد الذمة بهم) أي بمجرد خلاف الهدنة (ولا يجوز) في عقد الهدنة (شرط رد مسلمة تأتينا منهم ، فإن شرط) رد المرأة (فسد الشرط) قطعا (وكذا العقد في الأصح) ومقابلته لا يفسد كالنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة فلقوة اختلاف خبرنا بالأصح ، وإن شمل ذلك قوله فيما تقدم : وكذا شرط فاسد على الصحيح ، لكنه مفروض في خبر هذه الصورة ، فلذلك خبره بالصحيح (وإن شرط) في عقد الهدنة (رد من جاء مسلما أو لم يذكر ردًا لجاءت امرأة) مسلمة (لم يجب دفع مهر إلى زوجها) بسبب ارتفاع النكاح بإسلامها (في الأظهر) ومقابلته يجب (ولا يرده صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عسيرة له على المذهب) وقيل رد أن (ويرد من له عسيرة طلبته إليها) ولو بيعت رسول منها (لا) يجوز رده (إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومعنى الرد أن يحل بينه وبين طالبيه ، ولا يجبر على الرجوع) إلى طالبيه (ولا يلزمه الرجوع)

وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيضُ لَهُ بِهِ لَا التَّصْرِيحُ ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدُّوا مَنْ
جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرَطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا .

كتاب الصيد والذبائح

ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ يَذْبَحُهُ فِي سَلْقِي أَوْ لَبَّةٍ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَبِعَقْرِ
مُرْهَقٍ حَيْثُ كَانَ ، وَشَرَطُ ذَابِحٍ وَصَائِدٍ حِلُّهُ مِنَّا كَحَتِّهِ ، وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ ،
وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَّمٌ ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ
فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ قَتَلَتْ أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ حَلٌّ ، وَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ
جَرَّاهُ مَعًا أَوْ جُهِلَ أَوْ مُرْتَبَا وَلَمْ يَذْفُفْ أَحَدُهُمَا حَرَّمٌ ، وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيَّرٍ ، وَكَذَا
غَيْرِ مُمَيَّرٍ وَمَجْنُونٍ وَسُكَرَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتُسْكِرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ
بِرُمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، وَلَوْ صَادَهُمَا مَجُوسِيٌّ ، وَكَذَا
الدُّودُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ طَعَامٍ كَحَلِّهِ ،

إِلَيْهِ (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيضُ لَهُ بِهِ لَا التَّصْرِيحُ ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسَدَةِ) (أَنْ
يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ ، فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرَطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا)
وَلَوْ كَانَ الْمُرْتَدُّ امْرَأَةً فَلَا يَلْزِمُهُمْ رَدُّهُ ، وَلَسَكَنَ يَغْرَمُونَ مَهْرَ الْمُرْتَدَّةِ .

كتاب الصيد

هُوَ مُصَدَّرٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَصِيدِ (وَالذَّبَائِحُ) جَمْعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ (ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ
الْمَأْكُولِ) الْمَقِيدَةُ لِحُلِّ أَكْلِهِ (بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ) وَهُوَ أَعْلَى الْعُنُقِ (أَوْ لَبَّةٍ) وَهِيَ أَسْفَلُ الْعُنُقِ
(إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِ (فَبِعَقْرِ صَنْهَقٍ) لَارُوحٍ (حَيْثُ) أَى فِي أَى مَوْضِعٍ
(كَانَ) الْعَقَرُ (وَشَرَطُ ذَابِحٍ) وَعَاقِرٌ (وَصَائِدٍ) لَغَيْرِ سَمَكٍ وَجَوَادٍ (حَلٌّ) مِنَّا كَحَتِّهِ (بِكَوْنِهِ
مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، وَأَمَّا سَائِرُ الْكُفَّارِ فَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ) وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ (وَإِنْ حَرَّمَ
مِنَّا كَتَبَهَا (وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ) أَوْ غَيْرُهُ مِنْ لَاتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ (مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَّمٌ ،
وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ ، فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ) آتَاهُ غَيْرُهُ (فَقَتَلَ) الْصَيْدُ (أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ
مَذْبُوحٍ حَلٌّ) وَلَا يَقْدَحُ مَا وَجَدَ مِنَ الْمَجُوسِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلَوْ انْعَكَسَ) بِأَنْ سَبَقَ آلَةُ الْمَجُوسِيِّ
فَأَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ (أَوْ جَرَّاهُ مَعًا) وَحَصَلَ الْمَلَائِكَةُ بِهِمَا (أَوْ جُهِلَ) ذَلِكَ (أَوْ مُرْتَبَا
وَلَمْ يَذْفُفْ) أَى لَمْ يَقْتُلْ سَرِيعًا (أَحَدُهُمَا حَرَّمٌ) الْصَيْدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيَّرٍ ،
وَكَذَا غَيْرِ مُمَيَّرٍ وَمَجْنُونٍ وَسُكَرَانَ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَحِلُّ (مُنْكَرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ
بِرُمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ) وَأَمَّا صَيْدُ الصَّبِيِّ وَمَنْ مَعَهُ فَيَحِلُّ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَحِلُّ صَيْدُ الْأَعْمَى
(وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوْ صَادَهُمَا مَجُوسِيٌّ) فَتَحِلُّ (وَكَذَا الدُّودُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ طَعَامٍ نَكَالٍ .

وَفَاكِهَةٍ إِذَا أُسْكِلَ مَتَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَقْطَعُ بَعْضُ سَمَكَةٍ حَيَّةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ أَوْ بَلَغَ سَمَكَةً حَيَّةً حَلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا رَمَى صَيْدًا مَتَوَحِّشًا ، أَوْ بَعِيرًا نَدَّ ، أَوْ شَاةً شَرَدَتْ بِسَهْمٍ ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ ، وَلَوْ تَرَدَّى بَعِيرٌ وَنَحْوُهُ فِي بئرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ حُلُقُومِهِ فَكُنَاذٌ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَحِلُّ بِإِرْسَالِ الْكَلْبِ ، وَصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَالشَّاشِيُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى تَبَسَّرَ لِحُقُوقِهِ بَعَدُو أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَقَدُورٌ عَلَيْهِ ، وَيَكْفِي فِي النَّادِ وَالْمُتَرَدِّي جُرْحٌ يُفْضِي إِلَى الزُّهْقِ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مُدَقَّفٌ ، وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ وَمَاتَ فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، أَوْ أَدْرَكَهَا وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلاَ تَقْصِيرٍ بِأَنْ سَلَّ السَّكِينُ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانٍ أَوْ ائْتَمَعَ بِقُوَّتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ حَلَّ ، وَإِنْ مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ بِأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ غُصْبَتٌ أَوْ نَشِيبَتٌ فِي الْغَمْدِ حَرَمٌ ، وَلَوْ رَمَاهُ فَقَدَّهُ نِصْفَيْنِ خَلَا ، وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا بِجُرْحٍ مُدَقَّفٍ حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ ، أَوْ يَفْصِرُ مُدَقَّفٌ ثُمَّ ذَبَحَهُ أَوْ

وَفَاكِهَةٍ إِذَا أَكَلَ مَعَهُ) مِتَابَحِلَّ (فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ أَكْلِهِ مُنْفَرِدًا ، وَمُقَابَلَهُ يَحِلُّ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ يَحْرُمُ مُطْلَقًا (وَلَا يَقْطَعُ بَعْضُ سَمَكَةٍ حَيَّةٍ) أَيْ يَكْرَهُ ذَلِكَ (فَإِنْ فَعَلَ أَوْ بَلَغَ سَمَكَةً حَيَّةً حَلَّ) مَا ذَكَرَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ لَا يَحِلُّ الْمَقْطُوعُ وَلَا الْمَبْلُوعُ (وَإِذَا رَمَى صَيْدًا مَتَوَحِّشًا أَوْ بَعِيرًا نَدَّ) أَيْ ذَهَبَ شَارِدًا (أَوْ شَاةً شَرَدَتْ بِسَهْمٍ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ) وَأَمَّا لَوْ أَدْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً وَأَمَكَنَهُ ذَبْحُهُ وَلَمْ يَذْبَحْهُ فَلَا يَحِلُّ (وَلَوْ تَرَدَّى) أَيْ سَقَطَ (بَعِيرٌ وَنَحْوُهُ فِي بئرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ حُلُقُومِهِ فَكُنَاذٌ) أَيْ شَارِدٌ فِي حِلِّهِ بِالرَّمْيِ وَبِإِرْسَالِ الْكَلْبِ فِي وَجْهِهِ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَحِلُّ بِإِرْسَالِ الْكَلْبِ ، وَصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَالشَّاشِيُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى تَبَسَّرَ لِحُقُوقِهِ) أَيْ النَّادِ (بَعَدُو أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَقَدُورٌ عَلَيْهِ) لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ (وَيَكْفِي فِي النَّادِ وَالْمُتَرَدِّي جُرْحٌ يُفْضِي إِلَى الزُّهْقِ) أَيْ الْمَوْتُ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ) فِي الرَّمْيِ جُرْحٌ (مُدَقَّفٌ) أَمَّا إِرْسَالُ الْكَلْبِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ (وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ وَمَاتَ) بَعْدَ ذَلِكَ (فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً أَوْ أَدْرَكَهَا وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلاَ تَقْصِيرٍ) مِنَ الصَّائِدِ (بِأَنْ) أَيْ كَأَنَّ (سَلَّ السَّكِينُ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانٍ) لِنَبْذِهِ (أَوْ ائْتَمَعَ بِقُوَّتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ حَلَّ) فِي الْجَمْعِ كَمَا لَوْ مَاتَ وَلَمْ يَدْرِكْ حَيَاتِهِ (وَإِنْ مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ) أَيْ الصَّائِدِ (بِأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ غُصْبَتٌ) مِنْهُ (أَوْ نَشِيبَتٌ) بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ : أَيْ تَعَلَّقَتْ (فِي الْغَمْدِ) بِكَسْرِ الْغَيْنِ ، وَهُوَ الْجُرَابُ (حَرَمٌ) الصَّيْدُ (وَلَوْ رَمَاهُ فَقَدَّهُ نِصْفَيْنِ خَلَا ، وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ جَمْعًا بِجُرْحٍ مُدَقَّفٍ) أَيْ مَسَّرَ لِلْقَتْلِ فَمَاتَ (حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ أَوْ بَعِيرٌ مُدَقَّفٌ ثُمَّ ذَبَحَهُ أَوْ

جَرَحَهُ جُرْحًا آخَرَ مُدْفَقًا حَرُمَ الْعُضْوُ وَحَلَّ الْبَاقِي ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ
بِالْجُرْحِ حَلَّ الْجَمِيعُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ الْعُضْوُ ، وَذَكَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ قَدَرَ عَلَيْهِ يَقْطَعُ
كُلَّ الْحَلْقُومِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ النَّفْسِ وَالْمَرَى ، وَهُوَ يَجْرَى الطَّعَامُ ، وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ
وَهُمَا عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَيِ الْعُنُقِ ، وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى ، فَإِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْحَلْقُومَ
وَالْمَرَى ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَذَا إِدْخَالُ سِكِّينَ بِأُذُنٍ ثَعْلَبٍ ، وَيُسَنُّ
نَحْرُ الْإِبِلِ وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولًا الرَّكْبَةَ
وَالْبَقَرَةَ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةً لِحَنِيهَا الْأَيْسَرِ ، وَيُتْرَكُ رِجْلُهَا الْيُمْنَى ، وَتُشَدُّ بَاقِي الْقَوَائِمِ ،
وَأَنْ يُجَدَّ شَفْرَتُهُ ، وَيُوجَّهَ لِلْقِبْلَةِ ذَبِيحَتُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاسْمُ مُحَمَّدٍ .
[فصل] يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ وَجَرَحُ غَيْرِهِ .

جرحه جرحاً آخر مذكفاً فات (حرم العضو وحل الباقي ، فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح)
الأول (حل الجميع ، وقيل يحرم العضو ، وذكاة كل حيوان قدر عليه) وفيه حياة مستقرة وقت
ابتداء ذبحه (يقطع كل الحلقوم ، وهو مخرج النفس ، و) كل (المرى ، وهو مجرى الطعام)
والشراب وتحت الحلقوم ، فلا يحل من أيئت رأسه تغير القطع كبندقة أو بقي شيء من حلقومه أو
مريضه بغير قطع (ويستحب قطع الودجين ، وهما عرقان في صفحتي العنق) محيطان بالحلقوم ،
ولا يسن قطع ما وراء ذلك (ولو ذبحه من قفاه عصى) لتعذيبه (فان أسرع فقطع الحلقوم
والمرى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا) بأن انتهى إلى حركة مذبوح (فلا) يحل ، ولا
يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة بل يكفي الظن بوجودها عند الذبح مالم يتقدم ما يحال عليه الهلاك
غير المرض والجوع ، وأما فلا يمنعان الحل (وكذا إدخال سكين بأذن ثعلب) فانه حرام
للتعذيب ، ثم إن أسرع بقطع الحلقوم والمرى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا فلا (ويسن نحر
إبل) في اللبة ، وهي أسفل العنق (وذبح بقر وغنم) بقطع الحلقوم والمرى الكائنين أعلى العنق
(ويجوز عكسه) بأن تذبح الإبل ، وينحر نحو البقر (و) يسن (أن يكون البعير قائماً معقول
الركبة) اليسرى (والبقرة والشاة مضجعة لجنبها الأيسر ويترك رجلها اليمنى) بلا شد (وتشد باقي
القوائم ، و) يسن (أن يجدد الذابح شفرته) بفتح الشين السكين العظيمة ، ويكره أن يجدها
والبهيمة نظر إليه (و) يسن أن (يوجه للقبلة ذبيحته) أى مذبحها (وأن يقول) عند الذبح
(بسم الله) وكذا عند إرسال السهم أو الكاب للصيد ، فلو تركها لم تحرم (و) أن (يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم) عند ذلك (ولا يقل باسم الله واسم محمد) أى يحرم ذلك ، ولا يحل
المذبوح للحق ولا للسلطان . ثم إن قصد في الأول الذبح لله بقصد دفع شرهم ، وفي الثاني
الاستبشار بقدمه حل .

[فصل] في آلة الذبح (يحل ذبح مقذور عليه) بقطع حلقومه ومريضه (وجرح غيره)

بِكُلِّ مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ كَعَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا
وَسِنًا وَسَاثِرَ الْعِظَامِ ، فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ أَوْ يَقِلِّ مُحَدَّدٍ كَبْنْدَقَةٍ وَسَوْطٍ وَسَهْمٍ بِلَا
نَصْلِ وَلَا حَسَدٍ أَوْ سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ أَوْ جَرَحَهُ نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ
وَمَاتَ بِهِمَا ، أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ ، أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوَقَعَ بِأَرْضٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ
حَرَمٌ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ ، وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ
السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينٍ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزَجِرَ جَارِحَتُهُ
السَّبَاعِ بِزَجْرِ صَاحِبِهَا وَتَسْتَرْسِلَ بِإِرْسَالِهِ ، وَيُمِشِكُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ ، وَيَشْتَرِطُ
تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَشْتَرِطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِحَيْثُ يَطْلُبُ
تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدِهِ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ
فِي الْأَظْهَرِ ، فَيَشْتَرِطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَقْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ
نَجَسٌ ، وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ
وَيُطْرَحَ ، وَلَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ يَنْفَكُهَا حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ ،

أَيُّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ (بِكُلِّ مُحَدَّدٍ) أَيُّ لَهُ حَدٌّ (بِجَرَحٍ) أَيُّ يَقْطَعُ (كَعَدِيدٍ وَنَحَاسٍ
وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا وَسَنَاوِسَاتِرَ) أَيُّ بَاقِي (الْعِظَامِ) مُتَصِلًا أَوْ مُفْصَلًا
(فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ) أَيُّ شَيْءٍ ثَقِيلٍ (أَوْ يَقِلِّ مُحَدَّدٍ) فَالْأَوَّلُ (كَبْنْدَقَةٍ وَسَوْطٍ وَسَهْمٍ بِلَا نَصْلِ وَلَا
حَدٍّ) وَالثَّانِي، كَسَهْمٍ بِنَصْلِ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ (أَوْ) قَتَلَ بِنَحْوِ (سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ) أَيُّ أَثَرًا فِيهِ مَعَا (أَوْ جَرَحَهُ
نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ) فَجَرَحَهُ (فَوَقَعَ
بِأَرْضٍ) عَالِيَةً (أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ) وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَمَاتَ (حَرَمٌ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
لَأَنَّ مَوْتَهُ إِمَّا بِالثَّقَلِ أَوْ بِالِاشْتِرَاكِ . أَمَّا إِذَا أَنْهَاهُ السَّهْمُ إِلَى حَرَكَةٍ مُذْبُوحٍ ثُمَّ وَقَعَ وَمَاتَ فَانْهَجَ
(لَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ) لِأَنَّ وَقُوعَهُ بِالْأَرْضِ ضَرُورِيٌّ فَعَفَا عَنْهُ فَلَا يَحْتَاجُ
مِمَّا اشْتَرَكَ فِيهِ سَبَبَانِ (وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ) فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ جَرَحُهَا
(كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينٍ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزَجِرَ) أَيُّ تَقِفَ (جَارِحَةُ السَّبَاعِ بِزَجْرِ
صَاحِبِهَا وَتَسْتَرْسِلَ) أَيُّ تَهَيِّجَ (بِإِرْسَالِهِ وَيُمِشِكُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ لَحْمِهِ أَوْ نَحْوِهِ
(وَيَشْتَرِطُ تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَيَشْتَرِطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ
بِحَيْثُ يَطْلُبُ تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدِهِ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ)
وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ (فَيَشْتَرِطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَقْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ ، وَالْأَصْحَحُ
أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ) وَمُقَابَلُهُ يُعْفَى (وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ) وَمُقَابَلُهُ
يَجِبُ (لَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ بِثِقَلِهَا) وَلَمْ تَجْرَحْهُ (حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَحْرَمُ

وَلَوْ كَانَ يَدُهُ سَيِّئًا فَسَقَطَ وَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ اخْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَانْقَطَعَ
حُلُقُومُهَا وَمَرِيئُهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَكَذَا لَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ
فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فَزَادَ عَدُوَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ حَلَّ ، وَلَوْ
أُرْسِلَ سَهْمًا لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَعْتَرَضَهُ صَيْدٌ فَقَتَلَهُ حَرُمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ
رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ بِيرَبَ طِيَاءٍ فَأَصَابَ وَاحِدَةً حَلَّتْ ، وَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً
فَأَصَابَ غَيْرَهَا حَلَّتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَرُمٌ ،
وَإِنْ جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَرُمٌ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِضَبْطِهِ يَدُهُ ، وَيَجْرَحُ مَذْقَفٍ ، وَبِإِزْمَانٍ وَكُسْرِ
جَنَاحٍ ، وَيُوقِعُهُ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا ، وَبِالْجَانَةِ إِلَى مَضِيقٍ لَا يُفْلِتُ مِنْهُ ، وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ
فِي مِلْكِهِ وَصَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِتَوَحُّلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَتَى مَلَكَهُ لَمْ يَزَلْ
مِلْكُهُ بِإِنْفِلَاتِهِ ، وَكَذَا إِذَا سَأَلَ الْمَالِكُ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حَامَهُ إِلَى بَرَجٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ

وأما لومات فزعا منها أو بشدة العدو فلا يحل (ولو كان بيده سيكين فسقط وانجرح به صيد أو
احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل) لعدم
القصد والاسترسال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه لم يحل في الأصح)
ولو أصابه (أى الصيد) سهم بإعانة ريح حل ، ولو أرسل سهمًا لاختبار قوته أو إلى غرض فاعترضه
صيد فقتله (ذلك السهم) (حرم في الأصح) ومقابله لا يحرم (ولو رمى صيدا ظنه حجرا أو)
رمى (سرب طياء) أى قطيعا (فأصاب واحدة حلت ، وإن قصد واحدة من السرب فأصاب
غيرها حلت في الأصح) لوجود القصد ، ومقابله لا يحل (ولو غاب عنه الكلب) الذى أرسله
والصيد (قبل أن يجرحه الكلب) ثم وجدته (أى الصيد) ميتا حرم (لاحتمال موته بسبب
آخر) وإن جرحه وغاب ثم وجدته ميتا حرم في الأظهر) ومقابله يحل .

[فصل] فما يملك به الصيد (يملك الصيد بضبطه بيده) حتى لو أخذه لينظر إليه ملكه
(و) يملكه أيضا (بجرح مذقف) أى مسرع للهلاك (وبإزمان وكسر جناح) بحيث يجز
عن الطيران والعدو (وبوقوعه في شبكة نصبا) للصيد فيملكه ، وإن لم يضع يده عليه (وبالجانة
إلى مضيق) كقفص (لا يفلت منه) فإن قدر على التفلت لم يملكه (ولو وقع صيد في ملكه
وصار مقدورا عليه بتوحد وغيره لم يملكه) لكن يصبر أحق به من غيره (في الأصح) ومقابله
يملكه (ومتى ملكه) أى الصيد (لم يزل ملكه) عنه (بانفلاته) فن أخذه لزمه رده
(وكذا) لا يزول ملكه (بإرسال المالك له في الأصح) فليس لغيره أن يصيده ، ومقابل الأصح
يزول ، وقيل إن قصد بإرساله التقرب إلى الله زال ملكه ، وإلا فلا ، وعلى الأصح لا يجوز إرساله
لهذا المعنى ولغيره (ولو تحول حامه إلى برج غيره) وفيه حرام له (لزمه) أى ذلك الغير

رَدَّهُ ، فَإِنْ اِخْتَلَطَ وَعَسَرَ التَّيْبِيزُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا ، وَهَبَتْهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ ، وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ بَاعَهُمَا وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءٌ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَرَحَ الصَّيْدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ ، فَإِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ ذُقَّتِ الْأَوَّلُ فَلَهُ ، وَإِنْ أَرْزَمَ فَلَهُ ، ثُمَّ إِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي يَقْطَعُ حُلُقُومٌ وَمَرِيءٌ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَعَلَيْهِ لِلأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ ، وَإِنْ ذُقَّتْ لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ ، وَيُضْمَنُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ، وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَذُقَّ أَوْ أَرْزَمَا فَلَهُمَا ، وَإِنْ ذُقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ ، وَإِنْ ذُقَّتْ وَاحِدَةٌ وَأَرْزَمَ الْآخَرُ وَجْهٌ السَّابِقُ حَرْمٌ عَلَى الْمَذْهَبِ .

كتاب الاضحية

حَيْ سُنَّةٌ : لَا تَجِبُ إِلَّا بِالْإِتِمَامِ ،

(رَدَّهُ) ان تميز عن جامه (فان اختلط) حمام البرجين (وعسر التميز لم يصح بيع أحدهما وهبته شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه) وتفتقر الجهالة (في الأصح) ومقابله لا تغتفر (فان باعها) أى الجامين لثالث (والعدد معلوم والقيمة سواء صح ، والا) بأن جهل العدد أو علم ولم تستو القيمة (فلا) يصح للبيع ، ولو اختلط حمام بمالك بحمام مباح غير محصور لم يحرم على أحد الاصطلياد (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان ، فان ذقت الثاني أو أزرمن دون الأول فهو للثاني ، وان ذقت الأول فله) الصيد (أو أزرمن) الأول (فله) الصيد أيضا (ثم ان ذقت الثاني بقطع حلقوم ومرىء فهو حلال ، وعليه للأول) أرش ، وهو (ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمنا ومذبوحا (وإن ذقت لا يقطعها أو لم يذقت ومات بالجرحين فحرام ، ويضمنه الثاني للأول) فيضمن جميع قيمته زمنا (وان جرحا معا وذقفا أو أزرما فلهما ، وان جرحا معا ، و) ذقت أحدهما أو أزرمن دون الآخر فله (أى المذقت أو المزرمن) وان ذقت واحد وأزرمن آخر وجهل السابق) منها (حرم) الصيد (على المذهب) وفي قول لا يحرم ، والعبرة في الترتيب والمعية بالاصابة .

كتاب الاضحية

يضم الهدزة وكسرها وتشديد الياء وتخفيفها ، وجمعها أضاح ، ويقال ضحية بالفتح والكسر ، وجمعها : ضحايا ، وهى ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر التشريق (هى) أى التضحية (سنة) مؤكدة (لا تجب إلا بالإتزام) بالنسب وما أحق به : كحطتها

وَيَسُنُّ لِمُرِيدِهَا أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظَفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضَعِي ، وَأَنْ يَذْبَحَ بِهَا
بِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَلْيَشْهَدْهَا ، وَلَا تَصِيحُ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَشَرَطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي
السَّنَةِ السَّادِسَةِ ، وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ فِي الثَّالِثَةِ ، وَضَأْنٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَأَنْثَى ،
وَخَصِيٍّ ، وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَأَفْضَلُهَا بَعِيرٌ ثُمَّ بَقَرَةٌ ثُمَّ ضَأْنٌ
ثُمَّ مَعَزٌ ، وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ ، وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ ، وَشَرَطُهَا
سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمًا فَلَا تُجْزَى عَجْفَاءٌ ، وَبُحْنُونَةٌ ، وَمَقْطُوعَةٌ بَعْضُ أُذُنٍ ، وَذَاتُ
عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَتَرَحُّصٍ وَجَرَبٍ يَتْنٍ ، وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا وَلَا قَعْدُ قَرْنٍ وَكَذَا شَقُّ
أُذُنٍ وَخَرْقُهَا وَقَبْهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ يَضُرُّ يَسِيرَ الْجَرَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ يَوْمَ النُّحْرِ ثُمَّ مَضَى قَدَرِ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ
خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْتَفِي حَتَّى تَقْرُبَ آخِرَ النَّشْرِيقِ .

أضحية ، أو هذه أضحية (ويسن لمريدها أن لا يزال شعره ولا ظفره في عشر ذي الحجة حتى
يضحي) بل يكره له ذلك حتى في يوم الجمعة ، ولريد الاحرام (و) يسن (أن يذبحها
بنفسه) إن أحسن الذبح (وإلا) بأن لم يذبح بنفسه (فليشهدها ، ولا تصح)
الأضحية (إلا من إبل وبقرة وغنم ، وشروط إبل أن يطعن في السنة السادسة ، وبقرة ومعز في الثالثة ،
وضأن في الثانية) ولو أذبح الضأن قبيل تمام السنة : أي سقطت أسنانه أجزاً (ويجوز ذكر
وأنتى) أي التضحية بكل منهما (وخصي ، و) يجوز (البعير والبقرة هي سبعة) سواء اتفقوا
في نوع القرابة أم اختلفوا (والشاة عن واحد) فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في
نواحيها جاز (وأفضلها) أي أنواع الأضحية (بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز) وبعد المعز المشاركة
(وسبع شياه أفضل من بعير ، وشاة أفضل من مشاركة في بعير ، وشروطها) أي الأضحية المجزئة
(سلامة من عيب ينقص لحماً) أو غيره مما يؤكل ، فقطوع الأذن أو الألية لا يجوز (فلا تجزى
عجفاء) وهي ذاهبة المخ من شدة الهزال (و) لا (بحنونة) وهي التي تدور في المرعى ولا ترضى
(و) لا (مقطوعة بعض أذن) وإن كان يسيراً ، وكذلك المخلوقة بلا أذن (و) لا (ذات
عرج وعور ومريض وجرب بين) راجع للأربع (ولا يضر يسيرها) أي الأربع (ولا) يضر
(قعد قرن) خلقة أو كسر ما لم يعيب اللحم (وكذا) لا يضر (شق أذن وخرقها وقبها) بشرط
أن لا يسقط من الأذن شيء (في الأصح) ومقابله يضر (قلت : الصحيح المنصوص يضر يسير
الجراب ، والله أعلم) لأنه يفسد اللحم ، ومقابله لا يضر (ويدخل وقتها) أي التضحية (إذا
ارتفعت الشمس كرم يوم النحر ، ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) فإن ذبح قبل ذلك
لم تقع أضحية (ويبقى) وقت التضحية (حتى تقرب) الشمس (آخر) أيام (النشريق) وهي

قُلْتُ : ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ ، وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا ، ثُمَّ مَضَى قَدْرَ الْوَقْتَيْنِ وَالْحَطَبَتَيْنِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ نَذَرَ مَعِينَةً فَقَالَ اللَّهُ عَلَى أَنْ أَصْحَى يَهْدِيهِ لَزِمَهُ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ ،
فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَتَلَفَهَا لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيمَتِهَا مِثْلَهَا وَيَذْبَحَهَا
فِيهِ ، وَإِنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَ لَزِمَهُ ذَبْحُهُ فِيهِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بَقِيَ الْأَصْلُ
عَلَيْهِ فِي الْأَصْحَى ، وَتَشْتَرِطُ النِّيَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينَ ، وَكَذَا إِنْ قَالَ : جَعَلْتُهَا
أُضْحِيَّةً فِي الْأَصْحَى ، وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ نَوَى عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ أَوْ ذَبْحِهِ ، وَهُوَ
الْأَكْلُ مِنْ أُضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ ، وَإِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ ، لَا تَمْلِكُهُمْ ، وَيَأْكُلُ ثَلَاثًا ، وَفِي
قَوْلِ نَفْسًا ، وَالْأَصْحَى وَجُوبُ التَّصَدُّقِ بَعْضُهَا ، وَالْأَفْضَلُ بِكُلِّهَا إِلَّا لَقْمًا يَتَبَرَّكُ
بِأَكْلِهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ ،

ثلاثة بعد العائش (قلت : ارتفاع الشمس فضيلة) في التضحية (والشرط طلوعها ثم مضى قدر
الركعتين والخطبتين ، والله أعلم) ونازع بعضهم في أن الارتفاع فضيلة محتجا بأن تجهيل النحر
مطلوب (ومن نذر معينة) وكذا غير المعينة كأن قال لله على أن أصحى شاة ، وأما المعينة فبينها
المصنف بقوله (فقال لله على أن أصحى بهذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها في هذا الوقت) السابق
لتكون أداء ، فلو أخرها عن هذا الوقت لزمه ذبحها بعده وتكون قضاء ، وأما لو نوى ولم يلفظ
فلا تكون مندورة (فان تلفت) المندورة المعينة (قبله) أي الوقت (فلا شيء عليه ، وإن أتلفها)
الناذر (لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها) فيلزمه الأكثر من قيمتها يوم الاتلاف ومن قيمة مثلها
يوم النحر ، فان زادت قيمتها على مثلها اشترى بالزائد مثلها إن وفي ، وإلا دونها (ويذبحها فيه)
أي وقت التضحية (وإن نذر في ذمته) ما يضحى به (لزمه ذبحه) أي ما عينه (فيه) أي
الوقت (فان تلفت) أي المعينة (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه في الأصح) ومقابله
لا يجب الإبدال (وتشترط النية) للتضحية (عند الذبح إن لم يسبق تعيين) لكن المعتمد جواز
تقديم النية في غير المعينة بعد تعيينها ودخول وقت التضحية على الذبح (وكذا إن) عين كأن
(قال جعلتها أضحية) يلزمه الية عند ذبحها (في الأصح) ومقابله يكفي تعيينها ، والأصح أنه
يجوز تقديم النية في المعينة (وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل) ما يضحى به (أو) عند
(ذبحه وله الأكل من أضحية تطوع) فحى بها عن نفسه . وأما من فحى عن غيره كبيت فليس
له ولا للأغنياء الأكل منها ، وكذا الواجبة ليس له الأكل منها (و) له (إطعام الأغنياء) المساكين
(لا تملكهم) منها شيئا فلا يجوز ، بل يرسل إليهم على سبيل الهدية ولا يتصرفون فيه بالبيع وغيره
(ويأكل ثلثا ، وفي قول نضفا) أي يسق أن لا يزيد في الأكل على ذلك (والأصح وجوب
التصدق ببعضها) ولو جزءا يسيرا من لحمها إنما يشترط أن يكون نفيا (والأفضل) التصديق
(بكلها إلا لقما يتبرك بأكلها ، ويتصدق بجِلْدِهَا أو ينتفع به) أما الواجبة فيتصدق به ، والقرن

وَوَلَدَ الْوَاجِبَةَ يَذْبَحُ ، وَلَهُ أَكْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَشَرْبُ قَاضِلِ لَبَنِيهَا ، وَلَا تَضْحِيَةٌ لِرَقِيقٍ ، فَإِنْ لَوْنُ سَيِّدِهِ وَقَعَتْ لَهُ ، وَلَا يَضْحَى مُكَاتَبٌ بِلَا إِذْنِهِ ، وَلَا تَضْحِيَةٌ عَنِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَلَا عَنْ مَيِّتٍ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهَا .

[فصل] يَسْنُ أَنْ يَقَعَّ عَنْ غُلَامٍ بِشَاتَيْنِ ، وَجَارِيَةٍ بِشَاةٍ ، وَسِنِّهَا وَسَلَامَتُهَا ، وَالْأَكْلُ وَالتَّصَدَّقُ كَالْأَضْحِيَةِ ، وَيَسْنُ طَبْخُهَا ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ، وَأَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ سَابِعِ يَوْمِهَا ، وَيُسْتَقَى فِيهِ ، وَيُحْلَقَ رَأْسُهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ لُغَةً ، وَيُؤْذَنُ فِي أُذُنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ ، وَيُحْنَكُ بِتَمْرٍ .

مثل الجمل (وولد الواجبة يذبح) كأنه (وله أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه (و) له (شرب قاضل لبنها) عن ولدها مع الكراهة ، ولا يجوز بيعه (ولا تضحية لرقيق ، فإن أذن) له (سيده وقعت له) أى للسيد (ولا يضحي مكاتب بلا إذن) من سيده (ولا تضحية عن الغير) أى (بغير إذنه) نعم لو ضحي واحد من أهل البيت حصلت بها سنة الكفاية لهم وإن لم يصدر منهم إذن (ولا) تضحية (عن ميت إن لم يوص بها) فإن أوصى بها جاز ، وإذا ضحي عن الغير وجب التصديق بالجميع ، وقيل تصح التضحية عن الميت وإن لم يوص بها .

[فصل] في العقيقة ، وهى لغنة اسم للشعر الذى على المولود حين ولادته ، وشرعا ما يذبح عند خلق شعره ، ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد (يسن أن يعق عن غلام بشاتين وجارية بشاة) ويتأذى أصل السنة بشاة عن الغلام (وسنها وسلامتها) من العيب (والأكل) منها (والتصدق) والاهتداء منها وتعيينها إذا عيقت وامتناع بيعها (كالأضحية) المسنونة (ويسن طبخها) وتطبخ بحلوان كانت مندورة ، وإذا أهدى للفقير منها شيء ملكه (ولا يكسر) منها (عظم) أى يسن ذلك (و) يسن (أن تذبح يوم سابع ولادته) أى المولود ، وبحسب يوم ولادته من السبعة (ويسمى فيه) أى السابع ، ولا بأس بتسميته قبله ، ولكن السنة تسميته يوم الولادة أو يوم السابع (ويحلق رأسه) كلها ، ويكون ذلك (بعد ذبحها) يوم السابع (ويتصدق بزنته) أى الشعر (ذهبا أو فضة) والذهب أفضل ، ويسن لمن لم يفعل بشعره ذلك أن يفعله هو بعد البلوغ (و) يسن (أن يؤذن في أذنه) اليمنى ويقام في اليسرى (حين يولد ، و) أن (يحنك بتمر) فيمضغ ويدلك به حنكه ، ويفتح فاه حتى ينزل إلى جوفه منه شيء .

كتاب الاطعمة

حَيَوَانُ الْبَحْرِ السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ، وَكَذَا غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ إِنَّ أَكْلَ مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ حَلَالٌ، وَإِلَّا فَلَا: كَغُلَبٍ وَجَمَارٍ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ: كَصَفْدَعٍ وَسَرَطَانٍ وَحَيْسَةٍ حَرَامٌ، وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ، وَبَقَرٌ وَحَشٌّ وَجَمَارٌ، وَطَبْخٌ وَصَبْغٌ وَضَبٌّ وَأَرْنبٌ وَثَلَبٌ وَبُرْبُوعٌ وَفَنَكٌ وَتَمُورٌ، وَيَحْرُمُ بَقْلٌ وَجَمَارٌ أَهْلِيٌّ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ: كَأَسَدٍ وَنَمْرٍ وَذَنْبٍ وَذُبِّ وَفِيلٍ وَقِرْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينٍ وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ وَعُقَابٍ وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهَرَقٌ وَحَشٌّ فِي الْأَصَحِّ،

كتاب الاطعمة

أَيُّ بَيَانٍ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَشَرْبُهُ مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ (حَيَوَانُ الْبَحْرِ) وَهُوَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ وَعَيْشُهُ خَارِجُهُ كَعِيشِ الْمَذْبُوحِ (السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ) رَاسِبًا كَانَ أَوْ طَافِيًا (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَيُّ السَّمَكِ مِمَّا لَيْسَ عَلَى صُورَتِهِ، تَحْكَزِيرُ الْمَاءِ حَلَالٌ (فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ لَا) يَحِلُّ (وَقِيلَ إِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ فِي الْبَرِّ) كَالْبَقَرِ (حَلٌّ) أَكْلُهُ مِثْلًا (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ (فَلَا) يَحِلُّ (كَكَلَبٍ وَجَمَارٍ) وَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ يَحِلُّ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ (وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَصَفْدَعٍ وَسَرَطَانٍ وَحَيْسَةٍ وَتَرْسَةٍ وَتَمَسَّاحٍ) حَرَامٌ (قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: حَيَوَانُ الْبَحْرِ أَقْسَامٌ: مَبَاحٌ، وَمُخْطُورٌ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَالْصَّفْدَعُ وَذَوَاتُ السُّمُومِ حَرَامٌ، وَالسَّمَكُ حَلَالٌ وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَإِنْ كَانَ يَسْتَقِرُّ فِي الْبَرِّ وَمَرَاهُ فِي الْبَحْرِ كَطَيْرِ الْمَاءِ حَلَالٌ، وَبِالْعَكْسِ كَالسَّلْحَفَةِ يَحْرُمُ، وَإِنْ اسْتَقَرَّ فِيهِمَا، وَمَرَاهُ فِيهِمَا يَنْظَرُ أَغْلَبُ أَحْوَالِهِ، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَوُجْهَانِ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ: الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ: أَنْ جَمِيعُ مَا فِي الْبَحْرِ تَحِلُّ مِثْلُهُ إِلَّا الصَّفْدَعُ، وَيَحْلُمُ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنَ السَّلْحَفَةِ وَالْحَيَّةِ وَالنَّسَّاسِ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْبَحْرِ اهـ (وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ) وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ (وَالْخَيْلُ وَبَقَرٌ وَحَشٌّ وَجَمَارٌ) أَيُّ الْوَحْشِ: (وَطَبْخٌ وَصَبْغٌ وَضَبٌّ وَأَرْنبٌ وَثَلَبٌ وَبُرْبُوعٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يَشْبُهُ الْقَارَّ، قَصِيرُ الْبَدَنِ، طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ، يَطْرَفُ ذَنْبُهُ شَعْرَاتٍ (وَفَنَكٌ) بَفَتْجِ الْفَاءِ وَالنُّونِ: حَيَوَانٌ يَأْخُذُ مِنْ جِلْدِهِ الْفَرْدُ (وَسُمُورٌ) بَفَتْجِ السَّيْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ الْمَشْدُودَةِ، حَيَوَانٌ يَشْبُهُ السُّنُورَ (وَيَحْرُمُ بَقْلٌ وَجَمَارٌ أَهْلِيٌّ) وَإِنْ تَوَحَّشَ وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ (وَهُوَ مَا يَدْعُو عَلَى الْحَيَوَانِ بَنَابَهُ) (و) كُلُّ ذِي (مِخْلَبٍ) أَيُّ ظَهْرٍ، وَمِنَ الطَّيْرِ (كَأَسَدٍ وَنَمْرٍ وَذَنْبٍ وَفِيلٍ وَقِرْدٍ) وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ ذِي النَّابِ (و) ذُو الْمِخْلَبِ، لَحْوُ (بَازٍ وَشَاهِينٍ وَصَقْرٍ وَنَسْرٍ) بَفَتْجِ النُّونِ، وَعَطَفُ الصَّقْرِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطَفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ (وَعُقَابٌ) نَوْعٌ مِنَ الْخِدَاةِ (وَكَذَا ابْنُ آوَى) بِمَدِّ الهمزة (وَهَرَقٌ وَحَشٌّ فِي الْأَصَحِّ،

وَيَحْرُمُ مَا لَدَبَ قَتْلُهُ كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَغُرَابٍ أَبْقَعَ وَحِدَاةٍ وَقَارِيَةٍ وَكُلِّ سَبْعٍ
 حَارٍ ، وَكَذَا وَحْمَةٍ وَبَغَاةٍ ، وَالْأَصْحُ جِلُّ غُرَابٍ زَرْعٍ ، وَتَحْرِيمٌ بَيْنًا وَطَاوُسٍ ،
 وَتَحِلُّ نَعَامَةٌ وَكَرْكِيٌّ وَبَطٌّ وَإِوزٌ وَدَجَاجٌ وَحَمَامٌ وَهُوَ كُكُلٌ مَا عَبَّ وَهَدَرَ وَمَا عَلَى
 شَكْلِ عَصْفُورٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ : كَعَنْدَلِيْبٍ وَصَعُوقَةٍ وَزُرْزُورٍ ، لَا خُطَافٌ ،
 وَنَحْلٌ وَنَحْلٌ وَذُبَابٌ وَحَشَرَاتٌ كَحَنْفُسَاءَ وَدُودٍ ، وَكَذَا مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ ،
 وَكَأَلَا نَصٍّ فِيهِ إِنْ اسْتِطَابَهُ أَهْلُ يَسَارٍ وَطِبَاعِ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالِ رِفَاهِيَةٍ
 حَلٍّ ، وَإِنْ اسْتَخْبَثُوهُ فَلَا ، وَإِنْ جُهِلَ اسْمُ حَيَوَانٍ سَأَلُوا وَعَمِلَ بِتَسْوِيَّتِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ اعْتَبَرُوا بِالشَّبهِ بِهِ ، وَإِذَا ظَهَرَ تَغْيِيرُ نَحْمٍ جَلَالَةٍ حَرَّمَ أَكْلُهُ ، وَقِيلَ
 يُسْكِرُهُ . قُلْتُ : الْأَصْحُ يُسْكِرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ عُلِفَتْ طَاهِرًا فَطَلَبَ

وَيَحْرُمُ (أكل) ما لدب قتله : كحبة وعقرب وغراب أبقع (وهو ما فيه سواد وبياض ، وسبأى
 الكلام على غيره) (وحداة وفارة وكل سبع ضار) أى عاد . وأما السبع غير الضارى كالضبع والكلب
 فلا يحرم . (وكذا رخة) وهى طائر يشبه النسر ، وبغاة ، وهى طائر أبيض أصفر من الحداة (والأصح
 حل غراب زرع) وهو أسود صغير حجر المنقار والرجلين . وأما ما عداه من الأغربة فحرام (و
 الأصح) تحريم بيغا (وهو المعروف بالدرة) وطاوس ، وتحمل نعامة وكركي (وهو طائر كبير
 معروف (و بطو إوزة) بكسر أوله وفتح ثانيه (ودجاج وحام ، وهو كل ما عب) أى شرب
 الماء من غير تنفس (وهدر) أى رجع الصوت (وما على شكل عصفور وإن اختلف لونه
 ونوعه كعندليب) وهو الطراز (صعوة) صغار العصافير (وزر زور) بضم الزاى من أنواع
 العصافير (لا) يحل (خطاف) وهو ما يقال له عصفور الجنة ، وكذا الخفافش ، وهو الوطواط
 (ونحل ونحل وذباب وحشرات كحنفساء ودود) وهو أنواع كثيرة (وكذا ما تولد من مأكول
 وغيره) كمتولد بين كلب وشاة إذا تحققنا ذلك ، وكالبغل (وما لا نص فيه إن استطابه أهل
 يسار) أى ثروة وخصب (وطباع سليمة من العرب فى حال رفاهة حل) وأما المحتاجون
 وأجلاف البوادي الذين يأكلون كل مذهب من غير تمييز وأهل الضرورة فلا عبرة باستطابهم ،
 والمعتبر إخبار عدلين ، ويرجع فى كل زمان الى العرب الموجودين فيه (وإن استخبتوه فلا)
 يحل ، وإن اختلفوا اتبع الأكثر ، فإن استوا فقرئش (وإن جهل اسم حيوان سئلوا وعمل
 بقسميتهم) مما هو حلال أو حرام (وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) من الحيوان
 فى الصورة أو الطبع أو الطعم فى اللحم ، فإن استوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل (وإذا ظهر
 تغير لحم جلالة) من الحيوان المأكول ، وهى التى تأكل النجاسات ، والتغير بالرائحة أو الطعم
 أو اللون (حرم) أسكه (وقيل يكره . قلت : الأصح يكره ، والله أعلم) ويتعدى الحكم إلى
 سائر أجزائها ولو الخفضلة : كالشعر والبيض (فإن علفت) علفا (طاهرا) أو متنجسا (فطلب)

خَلَّ ، وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ كَعَلَّ وَدُبَسَ ذَائِبٌ حَرَمٌ ، وَمَا كُسِبَ بِمُخَامَرَةٍ نَجَسٍ كَجَبَانَةٍ
وَكُنْسٍ مَكْرُوهٍ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاحِيَهُ ، وَبِحِلِّ جَنِينٍ وَجِدَ
مَيْتًا فِي بَطْنٍ مَذَكَّاهٍ ، وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا خَوْفًا وَوَجَدَ مُحَرَّمًا
لِرِمَّةٍ أَوْ كَلْبٍ ، وَقِيلَ يَحْوَرُ ، فَإِنْ تَوَقَّعَ حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَجْزُ غَيْرُ سَدِّ الرَّمْقِ ، وَإِلَّا قَبِي
قَوْلٍ يَشْبَعُ ، وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمْقِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ ، وَلَهُ أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ ،
وَقَتْلُ مُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ ، لِأَذَمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ وَصَبِيٍّ حَرْبِيٍّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حِلُّ قَتْلِ الصَّبِيِّ
وَالْمَرْأَةِ الْحَرْبِيِّينِ لِلْأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ وَجَدَ طَعَامٌ غَائِبًا أَكَلَ وَغَرِمَ ، أَوْ
حَاضِرًا مُضْطَرًّا لَمْ يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ ، فَإِنْ آثَرَ مُسْلِمًا جَازَ ، أَوْ غَيْرَ
مُضْطَرًّا لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ،

لِجَهْلِ بَرِّهَا وَالتَّغْيِيرِ (حَلَّ) عَلَى الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ وَالتَّحْرِيمِ ، وَزَالَتِ الْكَرَاهَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَمَدِ
(وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ : تَحَلَّلَ وَدُبَسَ ذَائِبٌ حَرَمٌ) تَنَاوَلَهُ (وَمَا كُسِبَ بِمُخَامَرَةٍ نَجَسٍ : كَحِجَابَةٍ
وَكُنْسٍ) لِنَجَسٍ (مَكْرُوهٍ) تَنَاوَلَهُ لِلْعَرِّ (وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ) وَلَا يَكْرَهُ
لِلرَّقِيقِ أَكْلَهُ (وَ) يَعْلَفُ بِهِ (نَاحِيَهُ) وَهُوَ الْبَيْرُ يَسْقَى عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَمِثْلُ النَّاضِحِ سَائِرِ
الْمَوَابِ ، وَمِثْلُ الْأَكْلِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْاِتِّقَاعَاتِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ (وَبِحِلِّ جَنِينٍ وَجَدَ مَيْتًا)
أَوْ عَيْشَهُ عَيْشَ مَذْبُوحٍ (فِي بَطْنٍ مَذَكَّاهٍ) بِذَبْحٍ أَوْ إِسْالِ سَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ . أَمَّا إِذَا خَرَجَ وَبِهِ حَيَاةٌ
مُسْتَقَرَّةٌ فَلَا بَدَّ فِي حَلِّهِ مِنْ ذَبْحِهِ (وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ) مِنْ عَدَمِ الْأَكْلِ (مَوْتًا أَوْ مَرَضًا
خَوْفًا) أَوْ زِيَادَتِهِ وَلَمْ يَجِدْ حَلَالًا يَأْكُلُهُ (وَوَجَدَ مُحَرَّمًا) كَيْتَةً (لَزِمَ أَكْلَهُ . وَقِيلَ) لَا يَلْزَمُ
بَلْ (بِجَوَازِ) تَرْكِهِ وَأَكْلَهُ ، وَهَذَا كَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ ، وَأَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ إِلَّا
إِذَا نَابَ (فَإِنْ تَوَقَّعَ) الْمُضْطَرَّ (حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَجْزُ غَيْرُ سَدِّ الرَّمْقِ) أَيْ سَدُّ الْخُلُلِ الْحَاصِلِ
بِتَرْكِ الْأَكْلِ ، وَذَلِكَ يَتَأَقَّى بِتَعَاطِي الْبَسِيرِ لَا بِالشَّبَعِ (وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ حَلَالًا قَرِيبًا (فِي قَوْلِ
يَشْبَعُ) أَيْ يَأْكُلُ مَا يَكْسِرُ بِهِ سُورَةَ الْجُوعِ حَتَّى لَا يَطْلُقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَائِعِ (وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمْقِ
إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ) عَلَى سَدِّ الرَّمْقِ فَتَلَزَمُهُ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَنْجِي نَفْسَهُ مِنَ الْهَلَاكِ (وَلَهُ)
أَيْ لِلْمُضْطَرِّ (أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ) إِذَا لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً غَيْرَهُ (وَ) لَهُ (قَتْلُ مُرْتَدٍّ) وَأَكْلُهُ (وَ)
لَهُ قَتْلُ (حَرْبِيٍّ) بِالْعِزِّ (لِأَذَمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ وَصَبِيٍّ حَرْبِيٍّ) وَحَرْبِيَّةٍ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ حَلُّ قَتْلِ
الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرْبِيِّينِ لِلْأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) مَا لَمْ تَسْتَوْفِ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا صَارُوا أَرْقَاءَ مَعْصُومِينَ (وَلَوْ
وَجَدَ طَعَامًا غَائِبًا) وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ (أَكَلَ) مِنْهُ (وَغَرِمَ أَوْ) وَجَدَ طَعَامًا (حَاضِرًا مُضْطَرًّا)
إِلَيْهِ (لَمْ يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ) بَلْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ بِمَا يَسْتَرْقِهُ (فَإِنْ آثَرَ) عَلَى نَفْسِهِ
(مُسْلِمًا) مَعْصُومًا (جَازَ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْثَرَ بِهِ كَافِرًا وَلَا بَهِيمَةً وَلَا مُسْلِمًا غَيْرَ مَعْصُومٍ (أَوْ)
وَجَدَ طَعَامًا حَاضِرًا (غَيْرَ مُضْطَرٍّ) لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ (وَلَوْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ ،

فَإِنْ أَمْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ ، وَإِلَّا فَبِنَسِيئَةٍ ، فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عِوَضًا فَلَا صَحَّ لِعِوَضٍ ، وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مِيتَةً وَطَعَامَ غَيْرِهِ ، أَوْ مُحْرَمَ مِيتَةٍ وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ أَكْلُهَا ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ . الْأَصَحُّ جَوَازُهُ ، وَشَرْطُهُ فَقْدُ الْمِيتَةِ وَنَحْوُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا ، وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ لِغَيْرِهِ وَمِنْ مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب المسابقة والمناضلة

هُمَا سُنَّةٌ : وَيَحِلُّ اخْتِيارُ عِوَضٍ عَلَيْهِمَا ، وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى سِيَاهِمَ ، وَكَذَا مَزَارِيقُ وَرِمَاحٍ وَرَنْمِي بِأَحْجَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ ، وَكُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا عَلَى كُرَّةٍ صَوْتَانِ ، وَبُنْدُقٍ وَسِيَّاحَةٍ وَشَطْرِنَجٍ وَخَاتَمٍ ،

وَيُجِبُّ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ صَاحِبَ الطَّعَامِ (فَإِنْ أَمْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ) عَلَى اخْتِيَارِهِ (وَإِنْ قَتَلَهُ) (وَإِنْ كَانَ الْمُضْطَرُّ ذَمِيًّا وَالْمُتَمَتِّعُ مُسْلِمًا) (وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ) أَيْ الْمَالِكُ (بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ) (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَوْضُ (فَبِنَسِيئَةٍ) وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ (فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عِوَضًا ، فَلَا صَحَّ لِعِوَضٍ) وَمُقَابَلُهُ عَلَيْهِ الْعَوْضُ (وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مِيتَةٍ وَطَعَامَ غَيْرِهِ) الْغَائِبُ (أَوْ مُحْرَمَ مِيتَةٍ وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ) يُجِبُّ (أَكْلُهَا) أَيْ الْمِيتَةُ ، وَقِيلَ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَالصَّيْدَ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ ، وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَأَمْتَنَعَ فَانَّهُ يُجِبُّ أَكْلَ الْمِيتَةِ أَيْضًا ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ جَازًا كُلَّ الْمِيتَةِ وَجَازَ الشَّرَاءِ (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ جَوَازُهُ وَشَرْطُهُ) أَيْ الْجَوَازُ (فَقَدْ الْمِيتَةُ وَنَحْوُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا) مِنْ الْخَوْفِ فِي تَرْكِ الْأَكْلِ (وَيُحْرَمُ) عَلَى الشَّخْصِ (قَطْعُهُ) أَيْ بَعْضُهُ (لِغَيْرِهِ) مِنْ الْمُضْطَرِّينَ (و) يُحْرَمُ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَيْضًا أَنْ يَقْطَعَ لِنَفْسِهِ قِطْعَةً (مِنْ) حَيَوَانَ (مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

كتاب المسابقة والمناضلة

المسابقة من السبق بمعنى التقدم ، وهي تكون على الخيل ونحوها ، والمناضلة المراماة بالسهم ونحوها (هما) للرجال المسلمين غير ذوي الأعذار (سنة) والمناضلة أكد (ويحِلُّ) أَخَذَ عَوْضَ عَلَيْهِمَا بِالْوَجْهِ الْآتِي (وتصح المناضلة على سِيَاهِمَ) وهي النبل والنشاب (وكذا مزاريق) جمع مزارق ، وهو رمح صغير (ورماح) من عطف العام (ورمى بأحجار ومنجنيق) أَيْ الرَّمِي بِهِ ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِ (وَكُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ) كَالْمِدَافِعِ وَالْبِنَادِقِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ بَعْدَ الصَّحَّةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (لَا) تَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ (عَلَى كُرَّةِ صَوْلْجَانٍ) بِفَتْحِ الصَّادِ وَاللَّامِ وَهُوَ عَصَا مَعُوجَةٌ الطَّرْفِ (وَبُنْدُقٍ) وَهُوَ مَا يَرْمِي بِهِ إِلَى الْخَفَرَةِ (وَسِيَّاحَةٍ وَشَطْرِنَجٍ وَخَاتَمٍ

وَوُقُوفٍ عَلَى رَجُلٍ ، وَمَعْرِفَةٍ مَافِي يَدَيْهِ ، وَتَصِحُّ الْمَسَابِقَةُ عَلَى خَيْلٍ ، وَكَذَا فِيلٍ وَبُكْلٍ
وَحِمَارٍ فِي الْأُظْهَرِ ، لَا طَيْرَ وَصِرَاعٍ فِي الْأَصْحَى ، وَالْأُظْهَرُ أَنْ عَقْدُهُمَا ، لَا زِمٌ لَأَمَارَةٍ
فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهُ ، وَلَا تَرْكُ الْعَمَلِ قَبْلَ الشَّرُوعِ وَلَا بَعْدَهُ ، وَلَا زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ فِيهِ ، وَلَا
فِي مَالٍ ، وَشَرْطُ الْمَسَابِقَةِ عِلْمُ الْمَوْقِفِ وَالْعَايَةِ ، وَتَسَاوِيهِمَا فِيهِمَا ، وَتَعْيِينُ الْفَرَسَيْنِ وَتَعْيِينُكُمَا
وَأَمَّا سَبَقُ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَالْعِلْمُ بِأَمَالِ الْمَشْرُوطِ ، وَبِحُجُوزِ شَرْطِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِمَا بِأَنْ
يَقُولَ الْإِمَامُ أَوْ أَحَدُ الرِّعِيَّةِ : مَنْ سَبَقَ مِنْكُمَا فَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَذَا أَوْ فَلَهُ عَلَى كَذَا ،
وَمِنْ أَحَدِهِمَا قِيْقُولُ إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَلَى كَذَا أَوْ سَبَقْتِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ شَرْطَ
أَنْ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا فَلَهُ عَلَى الْآخِرِ كَذَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحْلَلٍ فَرَسُهُ كَفٌّ لِفَرَسَيْهِمَا ،
فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ الْمَالَيْنِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ وَجَاءَ مَعًا فَلَا شَيْءَ لِأَحَدٍ ، وَإِنْ جَاءَ مَعَ أَحَدِهِمَا
فَسَأَلَ هَذَا لِنَفْسِهِ ، وَمَالَ الْآخَرَ لِلْمُحْلَلِ وَلِلَّذِي مَعَهُ ، وَقِيلَ لِلْمُحْلَلِ قَطْعًا ، وَإِنْ

ووقوف على رجل ومعرفة مافي يديه) من شفع ووتر ، وكذا أنواع اللعب ، فلا يصح العقد عليها
بعوض وإلا فباج (وتصح المسابقة) بعوض وغيره (على خيل) وكذا إبل (وكذا فيل
وبطل وحمار في الأظهر) ومقابله لا تجوز إلا على الخيل والابل (لا طير وصراع) بكسر الصاد
لا تجوز بعوض (في الأصح) ومقابله تجوز (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناضلة
(لازم) لمن التزم العوض (لا جائز فليس لأحدهما) إذا التزم المال (فسخه ، ولا ترك العمل
قبل الشروع) فيه (ولا بعده ولا زيادة و) لا (نقص فيه) أي العمل (ولا في مال) ملتزم
(وشروط المسابقة علم الموقف) الذي يبتدئان منه (والعاية) التي يجريان إليها (وتساويهما
فيهما) فلو شرط تقدم موقف أحدهما ، أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلا ، وكذا
الرايمان (وتعيينان) بالتعيين ، فلا يجوز إبدال واحد منهما (وإمكان سبق كل واحد)
منهما ، فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بسبقه لم يجوز ، وإن أمكن نادرا (والعلم
بالمال المشروط) فلا يصح العقد بغير مال أو بمال مجهول (وبجوز شرط المال من غيرهما) أي
المتسابقين (بأن يقول الإمام أو أحد الرعية : من سبق منكما ، فله في بيت المال كذا) مثال
لقول الإمام (أوفاه على كذا) مثال قول أحد الرعية (و) يجوز شرط المال (من أحدهما)
قط (فيقول إن سبقتني فلَكَ على كذا ، أو سبقتك فلا شيء عليك ، فإن شرط) في العقد
(أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح إلا بمحلل) أي شخص آخر يكون سببا لحل
العقد وإخراجه عن صورة القنار المحترم (فرسه كفاء لفرسهما) يفهم أن سبق ، ولا يفهم أن
سبق (فإن سبقهما أخذ المالين ، وإن سبقه وجاء معا ، فلا شيء لأحد ، وإن جاء) المحلل
(مع أحدهما فمال هذا لنفسه ، ومال المتأخر للمحلل وللذي معه ، وقيل هو) للمحلل فقط . وإن

جاء أحدهما ثم التحلّل ثم الآخر فقال الآخر للأول في الأصحّ ، وإن تسابق ثلاثة فصاعداً ،
وشرط للثاني مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصحّ ، وسبق إبل بكتف ، وخيل
بعنق ، وقيل بالقوائم فيهما ، ويشترط للمناضلة بيان أن الرمي مبادرة وهي
أن يبدّر أحدهما بإصابة العدد المشروط ، أو محاطة ، وهي أن تقابل إصابتهما ،
ويطرح المشترك فن زاد بعدد كذا فناضل ، وبيان عدد نوب الرمي ، والإصابة ،
ومسافة الرمي ، وقدر الغرض طولا وعرضا إلا أن يعقد بوضع فيه غرض معلوم
فيحمل المطلق عليه ، وليبيننا صفة الرمي من قرع ، وهو إصابة الشن بلا خدش ،
أو خزق وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خنق ، وهو أن يثبت فيه ، أو مرق ،
وهو أن ينفذ ، فإن أطلقا اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

جاء أحدهما ، ثم المحلل ، ثم الآخر ، فقال الآخر للأول في الأصحّ (ومقابلة له وللحلل) وإن
تسابق ثلاثة فصاعداً (وبذل المال غيرهم ، أوهم) (وشرط للثاني مثل الأول فسد) العقد ،
واسكن المعتمد الصحة (و) إن شرط للثاني (دونه) أي الأول (يجوز) بل يستحب (في
الأصحّ) ومقابلة لأصح (وسبق إبل) ونحوها كغيلة (بكتف) وهو السكاهل (و) سبق
(خيل بعنق) ففي سبق أحدهما الآخر بشيء من ذلك عند الغاية ، فهو السابق (وقيل بالقوائم
فيهما) أي الإبل والخيل (ويشترط للمناضلة) أي صحتها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدّر)
أي يسبق (أحدهما) أي المتناضلين (بإصابة العدد المشروط) مع استوائهما في العدد تكمة
من عشرين ، فن أصابها ولو في أول العشرين لا يحتاج إلى إتمامها . ثم ينظر للثاني إن لم يصبها ،
فالأول هو الناضل (أو) بيان أن الرمي (محاطة) بتشديد الطاء (وهي أن تقابل إصابتهما)
من عدد معلوم (وي طرح المشترك ، فن زاد بعدد كذا) تكمة (فناضل) للآخر ، والمعتمد
أنه لا يشترط التعرض لهما في العقد ، والاطلاق يحتمل على المبادرة (و) يشترط أيضا (بيان عدد
نوب الرمي) من كون أحدهما يرمى سهما ، ثم الآخر مثله ، أو خمسة ، ثم الآخر كذلك أو جميع
العدد ، ثم الآخر كذلك ، والمعتمد أن بيان هذا مستحب لاشترط ، ويحمل الإطلاق على أن
يرميا سهما سهما (و) بيان عدد (الإصابة) تكمة من عشرين ، ولكن لو قال نرى عشرة فن
أصاب أكثر فهو الناضل صح (و) بيان (مسافة الرمي) وهي ما بين موقف الرامي والغرض ،
وهذا إذا لم تكن عادة غالبية ، والأجل عليها (و) بيان (قدر الغرض طولا وعرضا) إلا أن يعقد
بوضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه (والغرض ما يرمى إليه والهدف ما يرفع ويوضع عليه
الغرض) وليبيننا صفة الرمي من قرع وهو إصابة الشن بلا خدش ، والشن في الأصل الجلد البالي والمراد
منه هنا الغرض (أو خزق ، وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خنق وهو أن يثبت فيه ، أو مرق وهو أن
ينفذ) ويخرج من الجانب الآخر (فإن أطلقا) العقد كني ، و (اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ. عَوْضُ الْمَسَابَقَةِ وَبَشْرُطُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ قَوْسٍ وَسَهْمٍ ، فَهِنْ عَيْنُ
لَعَا ، وَجَازَ إِبْدَالُهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ شَرِطَ مَنَعَ إِبْدَالُهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ
الْبَادِي بِالرَّمْيِ ، وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُتَنَاضِلِينَ فَانْتَصَبَ زَعِيمَانِ بِخِتَارَانِ أَصْحَابًا جَازَ ، وَلَا
يَجُوزُ شَرِطُ تَعْيِينِهِمَا بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اخْتَارَ غَرِيبًا ظَنَّهُ رَامِيًا فَبَانَ خِلَافُهُ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِ ،
وَسَقَطَ مِنَ الْحِزْبِ الْآخَرِ وَاحِدٌ ، وَفِي بَطْلَانِ الْبَاقِي قَوْلَا الصَّفَقَةِ ، فَإِنْ مَحَضْنَا فَلَهُمْ جَمِيعَا
الْخِيَارِ ، فَإِنْ أَجَازَا وَتَنَازَعَا فَيَمْنُ يَسْقُطُ بِدَلَّةِ فَسَدِ الْعَقْدِ ، وَإِذَا نَصَلَ حِزْبٌ قِسْمَ لَلْمَالِ
بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ ، وَقِيلَ بِالسُّوِيَةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ أَنْ تَحْصُلَ بِالنَّصْلِ ،
فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرَضٌ شَيْءٌ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ ، وَإِلَّا لَمْ
يُحْسَبْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ ثَقُلَتِ الرِّيحُ الْغَرَضُ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا يُحْسَبُ
عَلَيْهِ ، وَلَوْ شَرِطَ خَسَقٌ فَتَقَبَّ وَثَبَتْ عَجْمٌ سَقَطَ ، أَوْ لَقِيَ صَلَابَةً فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ .

من حيث (أى الجهة التى (يجوز) منها (عوض المسابقة) فيعوجه الامام أو أحد الرعية
(وبشرطه) إذا أخرجه معا ، فلا يصح الا بعتل (ولا يشترط تعيين قوس وسهم ، فان عين
شئ منهما (لعا وجاز إبداله بمثله) من ذلك النوع (فان شرط منع إبداله فسد العقد ، والأظهر
اشتراط بيان البادى بالرمي) من المتناضلين (ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب زعيمان) أى
رئيسان (يختاران) قبل العقد (أصحابا) بالتراضى ، بأن يختار زعيم واحدا ، ثم الآخر فى
مقابلته وانحصارا ، وهكذا (جاز ، ولا يجوز شرط تعيينهما) أى الأصحاب (بقرعة) ولا أن
يختار واحد جميع الحزب أولا (فان اختار) زعيم (غريبا ظنه راميا فبان خيلافه بطل العقد
فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) بإزاره (وفى بطلان الباقي) من الطرفين (قولاً) تفريق
(الصفقة) أظهرهما تفرق (فان صححنا) العقد ، وهو الأصح (فلم جميعا الخيار) بين
الفسخ والاجازة (فان أجازوا وتنازعا قيمن يسقط بدله فسد العقد) ثم الحزبان كالشخصين
فى اشتراط استوائهما فى العدد ، وفى عدد الرمي الاصابة وغير ذلك (وإذا نصل حزب) أى غلب
(قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا إصابة له لا شئ له (وقيل) يقسم المال (بالسوية)
بينهم على عدد رموسهم ، وهذا هو المعتمد (ويشترط فى الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل)
لا بعرض السهم : أى جانبه ، ولا يفوقه بضم الفاء : أى محل الوز (قلو تلف وتر) بانقطاعه
(أو قوس) بانكساره حال الرمي (أو عرض شئ) كحيوان (انصدم به السهم وأصاب)
فى المسائل الثلاث الغرض (حسب له ، وإلا) بأن لم يصب (لم يحسب عليه) فيعيد الرمي
(ولو ثقلت الريح الغرض فأصاب موضعه حسب له) إذا كان الشرط القرع (وإلا) بأن لم
يصب موضعه (فلا يحسب عليه ، ولو شرط خسق فتقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) ولو
بلا تقب (حسب له) فلو خدشه ولم يثقبه أو ثقبه ولم يثب فليس بخاسق .

كتاب الايمان

لَا تَتَّقِدْ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ لَهُ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهُ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ ، وَكُلَّ اسْمٍ تُخْتَصُّ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ : لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، وَمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَالرَّجِيمِ ، وَالْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبُّ تَتَّقِدُ بِهِ الْيَمِينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَهُ ، وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سِوَاهُ : كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ أَيْسَ يَمِينٍ إِلَّا بِذِيَّةٍ ، وَالصِّفَةُ : كَوَعْظَمَةِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيتَتِهِ يَمِينٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومَ ، وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورَ ، وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فَيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْعِبَادَاتِ ، وَحُرُوفَ الْقَسَمِ بَاءَ وَوَاوُ وَتَاءَ : كِبَاءَ اللَّهِ وَوَاللَّهِ وَتَاللَّهِ ، وَتَخْتَصُّ التَّاءُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ

كتاب الايمان

بفتح الميمزة جمع يمين ، وهى الحلف . وفى الاصطلاح : تحقيق أمر غير ثابت محتمل ماضيا كان أو مستقبلا ، فخرج لغو اليمين ، لأنه لا تحقيق فيه ، وبالمحتمل الأمر الثابت ، كقوله : والله لأموتنَّ ، فليس كل ذلك يمين (لا تنعقد) اليمين (إلا بذات الله تعالى أو صفة له) من صفاته خرج ذات غيره : كالنبي والولي . قال الشافعي أخشى أن يكون معصية ، والحلف بالذات (كقوله : والله ورب العالمين) أى مالك المخلوقات (والحي الذى لا يموت ، ومن نفسى بيده) أى بقدرته (وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كآله (ولا يقبل قوله) فى هذا القسم (لم أرد به اليمين) فلا ينصرف بالاطلاق إلا إلى اليمين . وأما إذا نوى غير اليمين فيقبل ظاهرا وهو غير ما هنا ، لأنه بإرادته انصرف . وأما الذى فى كلامه فهو عدم الإرادة وعند عدمها ينصرف لليمين . وأما إذا قال فى هذا القسم لم أرد به الله تعالى فلا يقبل منه ظاهرا ولا باطنا (وما انصرف إليه سبحانه عند الاطلاق) ويصرف إلى غيره مقيدا (كالرجيم والخالق والرازق والرب تنعقد به اليمين) سواء قصده تعالى أم أطلق (إلا أن يريد غيره) فيقبل ولا يكون يمينا (وما استعمل فيه وفى غيره سواء كالشئ والموجود والعالم والحي) والسميع والبصير (ليس يمين إلا بنية) فان نواه تعالى فهو يمين ، وإن أطلق أونوى غيره فليس يمين (والصفة) الذاتية (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيتته يمين) إن أضافها إلى الاسم الظاهر (إلا أن ينوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) فلا يكون يمينا ، وكذا بقية الصفات لو أراد بها آثارها (ولو قال) الخائف (وحق الله فيمين) ولو عند الاطلاق ، وحق الله هو القرآن وأستحقاق الالهية (إلا أن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا (وحروف القسم باء وواو وتاء كباء الله ووالله وتالله ، وتختص التاء بالله تعالى) ولكن لو قال : تالرجن أو الرجيم انعقدت يمينه ، فان أراد غير اليمين قبل منه (ولو قال : الله

وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ فَلَيْسَ يَتِمُّ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَلَوْ قَالَ أَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسِمُ ، أَوْ حَلَفْتُ
 أَوْ أَخْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا فَعَلْتُ فَيَتِمُّ إِنْ نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ ، وَإِنْ قَالَ قَصَدْتُ خَيْرًا مَاضِيًا أَوْ
 مُسْتَقْبَلًا صَدَقَ بَاطِنًا وَكَذَّابًا ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ لِيُغَيِّرَهُ أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ
 اسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فَيَتِمُّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ
 أَوْ بَرِّيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ يَتِمُّ بِيَمِينٍ ، وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا بِلَا قَصْدٍ لَمْ تَنْفَعِدْ ،
 وَتَصِحُّ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا فِي طَاعَةٍ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ
 أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى وَلِزِمَتْهُ الْحِنْثُ وَكَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، أَوْ فِعْلِ مَكْرُوهٍ سُنٍّ
 حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَلَا فَضْلَ تَرْكِ الْحِنْثِ ، وَقِيلَ الْحِنْثُ ،
 وَلَهُ تَقْدِيمٌ كَفَّارَةٌ بِغَيْرِ صَوْمٍ عَلَى حِنْثٍ جَائِزٍ . قِيلَ : وَحَرَامٌ .

ورفع أو نصب أو جرّ) أو سكن (فليس جمين إلا بنية) وأما إذا جاء بحرف القسم فتعقد سواء
 نوى اليمين أم أطلق ، وسواء حرّ أم رفع أم نصب ، لأن اللحن لا يمنع الانعقاد ، ولو حذف الألف
 من لفظ الله فاعتمد المصنف أنها ليست يمينًا وإن نواها ، واعتمد الغزالي والامام أنها يمين عند
 النية [ولو قال : أقسمت أو أقسم ، أو حلفت أو أخلف بالله لأفعلن] كذا (فيمين إن نواها ، أو
 أطلق) وإن سكنت عن لفظ الجلالة لا تكون يمينًا (وإن قال قصدت خيرا ماضيا) أى الاخبار
 عن يمين سابقة (أو مستقبلا صدق باطنا وكذا ظاهرا على المذهب) وفي قول لا (ولو قال لغيره :
 أقسم عليك بالله ، أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد يمين نفسه فيمين) ويسن للخطاب
 إبراره (وإلا) بأن أطلق أو أراد التشفع (فلا) يكون يمينًا (ولو قال : إن فعلت كذا فأنا يهوديٌّ أو
 برىء من الإسلام فليس يمين) ولا كفارة عليه في الحنث به ، والحلف بذلك معصية ، والتلفظ به
 حرام إذا قصد بذلك تعييد نفسه . وأما إذا قصد الرضا بالتهود ونحوه إذا فعل ذلك الفعل كفر في
 في الحال (و) يشترط في اليمين قصد الحلف لحيث (من سبق لسانه إلى لفظها بلا قصد)
 لمعناها (لم تنعقد) يمينه (وتصح على ماض) كوالله ما فعلت كذا ، أو فعلته ، ثم إن قصد
 الكذب فهي اليمين القموس ، وهي من الكبائر ، وتعلق بها الكفارة (و) على (مستقبل .
 وهي) أى اليمين (مكروهة إلا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه ،
 وكذا لو احتاج إليها لتوكيد كلام أو تعظيم أمر (فإن حلف على ترك واجب) كترك الصبح
 (أو فعل حرام) كالسرقة (عصى) في الصورتين (ولزمه الحنث وكفارة ، أو) حلف على
 (ترك مندوب أو فعل مكروه سنّ حنثه وعليه الكفارة ، أو) على (ترك مباح) معين (أو فعله)
 كدخول دار (فالأفضل ترك الحنث) بل يسن (وقيل) الأفضل له (الحنث ، وله) أى الحالف
 (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو اطعم أو كبوة (على حنث جائز) وأجب أو مندوب
 أو مباح ، ولكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث (قيل : و) له تقديمها على حنث (حرام)

قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ عَلَى الْعَوْدِ ، وَقَتْلٍ عَلَى الْمَوْتِ ، وَمَنْدُورٍ مَالِي .
 [فصل] يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ كَالظَّهَارِ ، وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ
 بِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدْحَبَةٍ مِنْ قَالِبٍ قَوْتِ بَلَدِهِ ، وَكِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً
 كَقَمِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ إِزَارٍ لَأَخْفِ وَقَفَّازِينَ وَمِنْطَقَةٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ صَلَاحِيَّتُهُ لِلدَّفْعِ
 إِلَيْهِ فَيَجُوزُ سَرَاوِيلُ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ ، وَقُطْنٌ وَكَتَانٌ وَحَرِيرٌ لِامْرَأَةٍ ،
 وَدَجْلٌ وَلَيْسَ لَمْ تَذْهَبَ قُوَّتُهُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَجِبُ
 تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ غَابَ مَالُهُ انْتَهَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ ، وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا
 مَلَكَهُ سَيِّدُهُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً ، وَقُلْنَا يَمْلِكُ ، بَلْ يُكْفَرُ بِصَوْمٍ ، وَإِنْ ضَرَّهُ وَكَانَ حَلْفَ
 وَحْنٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامٌ بِلا إِذْنٍ ، أَوْ وَجِدًا بِلا إِذْنٍ لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَإِنْ أَدِنَ

كالحنث بترك واجب أو فعل حرام (قلت : هذا أصح ، والله أعلم . و) له تقديم (كفارة ظهار)
 بغير صوم (على العود) في الظهار ، وصوّروا التقديم على العود بما إذا ظاهر من رجعية ثم كفر
 ثم راجعها (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) منه بعقد حصول الجرح (و) له تقديم
 (مندور مالى) على المعلق عليه كأن قال : ان شفى الله مريضى فلتة على أن أعتق رقبة ، أو
 أتصدق بكذا ، فيجوز تقديمه على الشفاء . وأما المندور البدنى كالصوم فلا يجوز تقديمه على
 المشروط .

[فصل] في صفة الكفارة (يتخير في كفارة اليمين بين عتق) لرقبة مؤمنة بلا عيب يحل
 بعمل أو كسب (كالظهار ، و) بين (اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدحبة من غالب قوت
 بلده) أى المكفر (و) بين (كسوتهم بما يسمى كسوة) مما يعتاد لبسه (كقميص أو عمامة
 أو إزار) أو رداء أو منديل . قال في الروضة : والمراد به المعروف الذى يحمل فى اليد (لأخف
 وقفازين ومنطقة) بكسر الميم (ولا يشترط صلاحيته) أى ما ذكر (للدفع اليه فيجوز
 سراويل صغير لكبير لا يصلح له ، و) يجوز (قطن وكتان وحريير لامرأة ورجل ، وليس) أى
 ملبوس (لم تذهب قوته) فان ذهبت بحيث صار سحيقا أو تحرق لم يجوز ، ولا يجوز نجس العين
 بخلاف المتنجس ، ولا يجوز اطعام خمسة وكسوة خمسة (فان عجز عن) كل واحد من (الثلاثة)
 بأن جاز له الأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات (لزمه صوم ثلاثة أيام ،
 ولا يجب تتابعها) أى الثلاثة (فى الأظهر) ومقابلته يجب (وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر
 عبد بمال إلا إذا ملكه سيده) . أو غيره (طعانا أو كسوة) وإذن له فى التكفير (وقُلْنَا يَمْلِكُ)
 بالتملك على رأى صاحب فانه يكفر بذلك ، وإذا ملكه رقبة ليعتقها عن كفارته لم تقع ، ولو
 قلنا يملك بالتملك (بل يكفر) العبد (بصوم ، وان ضره ، وكان حلف وحنث باذن سيده) فى
 كل منهما (صام بلا إذن ، أو وجدا) أى الحلف والحنث (بلا إذن لم يصم إلا باذن ، وان أذن

في أحدهما فالأصح اعتبار الحلف ، ومن بفضه حرّ وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق .

[فصل] حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال ، فإن مكث بلا عذر حنث ، وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأسباب الخروج : كجمع متاع وإخراج أهل ولبس ثوب لم يحنث ، ولو حلف لا يسكنها في هذه الدار فخرج أحداهما في الحال لم يحنث ، وكذا لو بُني بينهما جدار ولكل جانبه مدخل في الأصح ، ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا ، أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الأحوال حنث . قلت : تحنيثه باستدامة التزوج ، والتطهر غلط لذهول ، واستدامة طيب ليست تطيباً في الأصح ، وكذا وطء وصوم

في أحدهما فالأصح اعتبار اذن السيد له في (الحلف) فإذا حلف باذنه وحنث بغير اذنه صام بلا اذن ، ومقابل الأصح الاعتبار باذنه في الحنث ، وهذا هو الأصح وإن ضعفه المصنف . وأما إذا لم يضمره العموم فله أن يصوم بلا اذن ، والأمة ليس لهما الصوم إلا باذن سواء ضرها أم لم يضرها (ومن بفضه حرّ وله مال يكفر بطعام أو كسوة) ولا يكفر بالصوم (لا هتق) لأنه ليس من أهله .

[فصل] في الحلف على السكنى والمساكنة والسخول وغيرها مما يأتي . (حلف لا يسكنها) أي الدار المعينة (أو لا يقيم فيها) وهو فيها (فليخرج في الحال) ببدنه بنية التحول ، وإن بقي أهله ومتاعه فيها (فإن مكث بلا عذر حنث) وإن قل . وأما إن كان هناك عذر حسي كغلق الباب عليه ، أو شرعي كأن ضاقي وقت الصلاة بحيث لو خرج قبل صلاتها فانت لم يحنث ويحنث بالتأخير (وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وإخراج أهل ، ولبس ثوب لم يحنث) بمكثه لذلك على ما جرى به العرف (ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما منها) في الحال لم يحنث (ولو خرج المحلوف على عدم مساكنته لصلاة أو نحوها ومكث الحالف حنث) وكذا (لا يحنث) لو بُني بينهما جدار ولكل جانب من الدار (مدخل في الأصح) ومقابله يحنث ، ولو أُرخی بينهما ستر حنث إلا أن يكونا من أهل الخيام (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج ، وهو خارج فلا حنث بهذا) المذكور من دخول أو خروج (أو) حلف (لا يتزوج) وهو متزوج (أو لا يتطهر) وهو متطهر (أو لا يلبس) وهو لا يلبس (أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد) وهو متلبس بذلك (فاستدام هذه الأحوال حنث) في جميعها (قلت : تحنيثه باستدامة التزوج والتطهر غلط) من صاحب المحرر (لذهول) أي نسيان منه ، فإن التزوج والتطهر لا يمتدان ، بل الممتد آثارهما . وأما اللبس وما بعده فيمتد فيحنث باستدامتهما (واستدامة طيب ليست تطيباً في الأصح) فلا يحنث باستدامته (وكذا وطء وصوم

وَصَلَاةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَيْثُ يَدْخُولُ وَهَلِيْزٍ دَاخِلَ الْبَابِ ،
أَوْ يَنْ بَايِنَ لَا يَدْخُلُ طَائِقَ قُدَّامِ الْبَابِ ، وَلَا يَصْعُودُ سَطْحَ غَيْرِ مُحَوِّطٍ وَكَذَا مُحَوِّطٍ فِي
الْأَصْحَ ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ لَمْ يَحْنَثْ ، فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِيهَا مُعْتَمِدًا
عَلَيْهِمَا حَيْثُ ، وَلَوْ انْهَدَمَتْ فَدَخَلَ وَقَدْ بَقِيَ أَسَاسُ الْحِطَّانِ حَيْثُ ، وَإِنْ صَارَتْ
فَضَاءً أَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بُسْتَانًا فَلَا ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ حَيْثُ يَدْخُولُ
مَا يَسْكُنُهَا يَمْلِكُ ، لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَغَضَبٍ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ ، وَيَحْنَثُ بِمَا يَمْلِكُهُ
وَلَا يَسْكُنُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ أَوْ لَا يَكَلِّمُ عَبْدَهُ
أَوْ زَوْجَتَهُ فَبَاعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا فَدَخَلَ وَكَلَّمَ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ دَارَهُ هَذِهِ أَوْ
زَوْجَتَهُ هَذِهِ أَوْ عَبْدَهُ هَذَا فَيَحْنَثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا دَامَ مِلْكُهُ ، وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَدْخُلُهَا مِنْ ذَا الْبَابِ فَتَزْعَ وَنُصِبَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهَا لَمْ يَحْنَثْ بِالثَّانِي ،
وَيَحْنَثُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصْحَ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ

وصلاة) بأن يحلف في الصلاة ناسيا فلا يحنث باستدامتها (والله أعلم ، ومن حلف لا يدخل دارا
حنث بدخول دهليز داخل الباب أو بين باين لا) يحنث (بدخول طاق قددام الباب) وهو العقود خارج
الباب لبعض بيوت الأكار (ولا) يحنث (بصعود سطح غير محوط) وصل اليه من خارج
(وكذا) سطح (محوط) لا يحنث بصعوده (في الأصح) ومقابلته يحنث (ولو أدخل يده أو رأسه
أو رجله) فيها (لم يحنث ، فان وضع رجله فيها معتمدا عليهما حنث) وأما لو لم يعتمد
عليهما كما لو مد رجله فيها وهو خارجها فلا حنث (ولو انهدمت فدخل ، وقد بقي أساس الحيطان
حنث) حيث بقي منها ما تسمى معه دارا . أما إذا صارت ساحة فلا حنث بدخولها (وإن صارت)
تلك الدار المحلوف على دخولها (فضاء) أي ساحة لآبناء فيها (أو جعلت مسجدا أو حماما أو
بستانا فلا) يحنث بدخولها (ولو حلف لا يدخل دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا بإعارة
وإجارة وغضب) ووقف عليه (إلا أن يريد) بداره (مسكنه) فيحنث بالمعار وغيره (ويحنث
بما يملكه ولا يسكنه) إذا كان يملك جميعه (إلا أن يريد مسكنه) فلا يحنث بما لا يسكنه
(ولو حلف لا يدخل دار زيد ، أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعهما) أي الدار والعبد أو بعضهما
(أو طلقها) ولو رجعا مع انقضاء العدة (فدخل) الدار (وكلم) العبد والزوجة (لم يحنث
إلا أن يقول : داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحنث إلا أن يريد مادام ملكه) عليه فلا
يحنث مع الإشارة (ولو حلف لا يدخلها من ذَا الباب فتزع) من محله (ونصب في موضع آخر
منها) أي الدار (لم يحنث بالثاني) أي بالدخول من المنفذ الثاني (ويحنث بالأول في الأصح)
حالا على المنفذ ، ومقابلته عكسه ، ولو قال لأدخلها من بابها حنث بأي باب (أو) حلف (لا يدخل

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجُرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ وَلَا يَحْتَسِبُ
بِمَسْجِدٍ وَتَحَامٍ وَكَنِيسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ
وغيرُهُ حَيْثُ ، وَفِي قَوْلِهِ إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْتَسِبُ ، فَلَوْ جَبَلَ
حُضُورَهُ فَخِلَافُ حَيْثُ النَّاسِ . قُلْتُ : وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ
فِيهِمْ وَاسْتَسْنَاهُ لَمْ يَحْتَسِبْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ كُلَّ الرُّؤُوسِ وَلَا يَبْتَغِي لَهْ حَيْثُ يَرُؤُوسَ ثُبَاجٍ وَحَدَهَا ، لَا طَيْرٍ
وَحُوتٍ وَصَيْدٍ إِلَّا يَبْتَغِي ثُبَاجٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ ، وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ عَلَى مُزَابِلٍ بَاقِيَةٍ فِي الْحَيَاةِ
كَدَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَتَحَامٍ لَا تَمُوتُ وَجَرَادٍ ، وَاللَّحْمُ عَلَى نَعَمٍ وَخَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ لَا تَمُوتُ
وَشَحْمٍ بَطْنٍ ، وَكَذَا كَرَشٍ وَكَبْدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ لِلْحَمِّ
رَأْسٌ وَلِسَانٌ وَشَحْمٌ ظَهْرٌ وَجَنْبٌ ، وَأَنْ

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجُرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ) كَانَ الْحَالِفُ حَضَرًا أَوْ بَدْوً ،
إِنَّمَا لَا يَدْرِي فِي الْجَيْمَةِ مِنْ أَنْ تَتَّخِذَ مَسْكَنًا لِمَا يَتَّخِذُهَا الْمَسَافِرُ لِدَفْعِ الْأَذَى (وَلَا يَحْتَسِبُ بِمَسْجِدٍ وَتَحَامٍ
وَكَنِيْسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ) لِأَنَّهَا فِي الْعَرَفِ لَا تَسْمَى بَيْتًا ، وَلَوْ اتَّخَذَ الْغَارُ بَيْتًا ، أَوْ جَعَلَ فِي الْكَنِيسَةِ بَيْتًا
حَيْثُ يَدْخُلُهُ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ حَيْثُ) مُطْلَقًا
(وَفِي قَوْلِهِ : إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْتَسِبُ ، فَلَوْ جَبَلَ حُضُورَهُ) فِي الْبَيْتِ (خِلَافُ
حَيْثُ النَّاسِ) وَلِجَاهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ ، وَالْأَصْحُ عَدَمُ الْحَيْثُ (قُلْتُ : وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى
قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَسْنَاهُ) لَفِظًا أَوْ نِيَّةً [لَمْ يَحْتَسِبْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ]
وَمُقَابَلَهُ لَا يَحْتَسِبُ .

[فصل] فِي الْحَلْفِ عَلَى أَكْلِ أَوْ شَرْبِ (حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ وَلَا يَبْتَغِي لَهْ حَيْثُ يَرُؤُوسَ ثُبَاجٍ
وَحَدَهَا لَا) بَرُؤُوسٍ (طَيْرٍ وَحُوتٍ وَصَيْدٍ إِلَّا يَبْتَغِي ثُبَاجٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ) فَيَحْتَسِبُ بِأَكْلِهَا فِيهِ سَوَاءً
كَانَ الْحَالِفُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدَةِ أَمْ لَا (وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ) فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا (عَلَى) بَيْضِ
(مُزَابِلٍ) أَيْ مُفَارِقِ (بَاقِيَةٍ فِي الْحَيَاةِ) أَيْ مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ السَّجَاةِ بَعْدَ مَوْتِهَا
بَيْضُ مُتَصَلِّبٍ حَيْثُ بِهِ (كَدَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَجَنَابَةٍ لَا) بَيْضِ (سَمَكٍ وَجَرَادٍ) فَلَا يَحْتَسِبُ الْحَالِفُ
عَلَى أَكْلِ الْبَيْضِ بِهِمَا (وَ) يُحْمَلُ (اللَّحْمُ) فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ (عَلَى) لَحْمِ (نَمٍ وَخَيْلٍ
وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ) مَا كَوَّلِينَ فَيَحْتَسِبُ بِالْأَكْلِ مِنْ مَذَكَاةٍ ، لَمْ يَمُوتْ (لَا) عَلَى لَحْمِ (سَمَكٍ)
وَجَرَادٍ (وَ) لَا (شَحْمٍ بَطْنٍ) وَعَيْنٍ (وَكَذَا كَرَشٍ وَكَبْدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحِ) فَلَا
يَحْتَسِبُ بِالْأَكْلِ مِنْهَا الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ اللَّحْمِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَحْتَسِبُ (وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ) أَيْ اللَّحْمِ
(لَحْمُ رَأْسٍ وَلِسَانٍ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَتَنَاوَلُ (وَ) يَتَنَاوَلُ اللَّحْمَ (شَحْمُ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ وَ) الْأَصْحُ (أَنْ

شَعْمَ الظَّهْرِ لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّعْمُ ، وَأَنَّ الْأَلْيَةَ وَالسَّنَامَ لَيْسَا شَعْمًا وَلَا لَحْمًا ، وَالْأَلْيَةُ لِأَنَّهَا تَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا ، وَالسَّنَامُ يَتَنَاوَلُهَا ، وَشَعْمَ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلِّ دُهْنٍ ، وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا آكُلُ هَذِهِ حَيْثُ بِأَكْلِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَبَطْنِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ حَيْثُ بِهَا مَطْبُوخَةٌ وَنَيْئَةٌ وَمَقْلِيَّةٌ لَا يَطْعِنُهَا وَسَوِيْقُهَا وَحَبْنِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَا يَتَنَاوَلُ رُطْبَ تَمْرًا وَلَا بُسْرًا ، وَلَا عِنَبَ زَيْبِيًّا وَكَذَا الْعُكُوسُ ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَتَتَمَرَّ فَأَكَلُهُ ، أَوْ لَا أَكَلُمُ فَا الصَّبِي فَكَلَّمُهُ شَيْخًا فَلَا حِنْثَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خُبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأَرْزٍ وَبَاقِلًا وَذُرَّةً وَجَحْصٍ ، فَلَوْ تَرَدَّ فَأَكَلَهُ حِنْثٌ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا فَسَقَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ حِنْثٌ ، وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا أَوْ مَائِنًا آخَرَ فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ حِنْثٌ ، أَوْ شَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ جَامِدًا أَوْ ذَائِبًا حِنْثٌ ، وَإِنْ شَرِبَ ذَائِبًا فَلَا ، وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حِنْثٌ ،

شَعْمَ الظَّهْرِ) فَيَمْنُ حَلْفَ لَا يَأْكُلُ شَعْمًا (لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّعْمُ) وَمُقَابَلَهُ يَتَنَاوَلُهُ (و) (أَنَّ الْأَلْيَةَ وَالسَّنَامَ لَيْسَا شَعْمًا وَلَا لَحْمًا ، وَالْأَلْيَةُ لَا تَتَنَاوَلُ سَنَامًا ، وَالسَّنَامُ (لَا يَتَنَاوَلُهَا ، وَالسَّنَامُ يَتَنَاوَلُهَا ، وَ) (شَعْمَ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلِّ دُهْنٍ) يُؤْكَلُ لَادُهْنٍ خُرُوعَ وَمَيْتَةٍ (وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا) فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهِ مِنْ حَلْفٍ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ (وَلَوْ قَالَ) فِي حَلْفِهِ (مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا آكُلُ هَذِهِ حِنْثٌ بِأَكْلِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا ، وَبَطْنِهَا وَخُبْزِهَا) جَمِيعُهَا ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَحْنُثْ (وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ حِنْثٌ بِهَا مَطْبُوخَةٌ وَنَيْئَةٌ وَمَقْلِيَّةٌ لَا يَطْعِنُهَا وَسَوِيْقُهَا وَحَبْنِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَا يَتَنَاوَلُ رُطْبَ) حَلْفَ عَلَى أَكْلِهِ (تَمْرًا وَلَا بُسْرًا ، وَلَا) يَتَنَاوَلُ (عِنَبَ زَيْبِيًّا وَكَذَا الْعُكُوسَ) هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ ، فَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْعِنَبِ مِنْ حَلْفٍ لَا يَأْكُلُ الزَّيْبِ (وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَتَتَمَرَّ فَأَكَلُهُ ، أَوْ لَا أَكَلُمُ ذَا الصَّبِيِّ فَكَلَّمَهُ شَيْخًا فَلَا حِنْثٌ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ يَحْنُثُ ، وَمُرَادُهُ بِالشَّيْخِ الْبَالِغِ (وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خُبْزٍ: كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأَرْزٍ وَبَاقِلًا) وَهِيَ الْفُولُ (وَذُرَّةٌ وَجَحْصٌ) وَسَائِرُ الْمُتَخَذِ مِنَ الْحَبُوبِ (فَلَوْ تَرَدَّ فَأَكَلَهُ حِنْثٌ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا فَسَقَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ) مَبْلُوءَةً مِثْلًا (حِنْثٌ ، وَإِنْ جَعَلَهُ) أَيْ السَّوِيْقَ (فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا) يَحْنُثُ (أَوْ) حَلْفَ (لَا يَشْرِبُهُ) أَيْ السَّوِيْقَ (فَبِالْعَكْسِ) فَيَحْنُثُ بِالشَّرْبِ لَا بِالسَّفِّ (أَوْ) حَلْفَ (لَا يَأْكُلُ لَبَنًا أَوْ مَائِنًا آخَرَ) كَالزَّيْتِ ، (فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ حِنْثٌ ، أَوْ شَرِبَهُ فَلَا) يَحْنُثُ (أَوْ) حَلْفَ (لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ) فَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ بِالْخُبْزِ وَيَحْنُثُ بِالشَّرْبِ (أَوْ) حَلْفَ (لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ جَامِدًا أَوْ ذَائِبًا حِنْثٌ ، وَإِنْ شَرِبَ) (ذَائِبًا فَلَا) يَحْنُثُ (وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حِنْثٌ

إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً ، وَيَدْخُلُ فِي فَاكِهَةٍ رُطْبٌ وَعِنَبٌ وَرُمَانٌ وَأُتْرُجٌ
وَرُطْبٌ وَيَابِسٌ . قُلْتُ : وَلَيُمُونٌ وَنَبَقٌ وَكَذَا بَطِيخٌ وَلَبٌ فَسْتَقِي وَبُنْدُقٌ وَغَيْرُهُمَا فِي
الْأَصْحَ ، لَاقِثَاءٌ وَخِيَارٌ وَبَازِجَانٌ وَجَرَزٌ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ يَابِسٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ
أُطْلِقَ بَطِيخٌ وَتَمْرٌ وَجُوزٌ لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ ، وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قُوْتًا وَفَاكِهَةً وَأُدْمًا وَحَلْوًى ،
وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ تَنَاوَلْتُ لَحْمَهَا دُونَ وَلَدٍ وَلَبَنٍ ، أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ
فَنَسَرْتُ دُونَ وَرَقٍ وَطَرَفٍ غُصْنٍ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا تَمْرَةً لَمْ
يَحْتِثْ ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّهَا فَاخْتَلَطَتْ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِالْجَمِيعِ ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الرُّمَانَةَ
فَإِنَّمَا يَبْرُ بِجَمِيعِ حَبِّهَا ، أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَيْنِ لَمْ يَحْتِثْ بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ لَبَسَهُمَا مَعًا أَوْ
مُرْتَبًا حَيْثُ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَيْثُ بِأَحَدِهِمَا ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا
فَسَاتَ قَبْلَهُ

ان كانت عينه ظاهرة) بحيث يرى جرمه ، وان كانت عينه مبستلكة فلا (وبدخل في فاكهة)
حلف لا يأكلها (رطب وعنب ورمان وأترج ورطب ويابس) كتمر وزبيب (قلت : و)
يدخل فيها أيضا (ليمون ونبق ، وكذا بطيخ ولب فسق وبندق وغيرها) من اللبوب (في
الأصح) ومقابله لاتعد فاكهة (لاقثاء وخيار وبازيجان وجرز) إذ هي من الخضروات لا الفاكهة
(ولا يدخل في) حلفه على عدم الأكل من (الثمار) بمثلثة (يابس ، والله أعلم ، ولو أطلق بطيخ
وتمر وجوز لم يدخل هندي) والبطيخ الهندي : هو الأخضر ، واستبعد عدم دخوله في مصر
والشام ، إذ إطلاق البطيخ عليه أكثر من إطلاقه على الأصفر (والطعام) إذا حلف لا يأكله
(يتناول قوتا وفاكهة وأدما وحلوى) ولا يتناول الدواء ، ومن الأدم الفجل والبصل والثمار
والمالح والخل (ولو قال) الخالف (لا آكل من هذه البقرة تناول لحما) فيبحث به (دون
ولد) لها (ولبن) منها (أو) لا آكل (من هذه الشجرة فنمر) منها يبحث به (دون ورق
وطرف غصن) منها .

[فصل] في مسائل منشورة (حلف لا يأكل هذه التمرة) المعينة (فاختلطت بتمر فأكله
إلا تمرة لم يحنث) والورع أن يكفر (أو) حلف (ليأكلنها) أي التمرة المعينة (فاختلطت)
بتمر (لم يبر إلا بالجميع ، أو) حلف (ليأكلن هذه الرمانة فانما يبر بجميع حبيها أو) حلف (لا
يلبس هذين) التوئين (لم يحنث بأحدهما ، فان لبسهما معا أمرتبا) بأن لبس واحدا ثم قلعه ثم
لبس الآخر (حنث ، أو) قال في حلفه (لا يلبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما) حتى لو حنث
في أحدهما بقيت اليمين منعقدة على فعل الآخر (أو) حلف (ليأكلن ذَا الطَّعَامِ غَدًا فسَاتَ قَبْلَهُ

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حِنْثٌ ،
وَقَبْلَهُ قَوْلَانِ كَسُكْرِهِ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ حِنْثٌ ، وَإِنْ تَلَفَ
أَوْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسْرُهُ أَوْ لَأْقُضِيَنَّ حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمَلَالِ فَلْيَقْضِ عِنْدَ
غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ ، فَإِنْ قَدَّمَ أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ ، قَدَرُ إِنْكَارِهِ حِنْثٌ ،
وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ حِينَئِذٍ وَلَمْ يَفْرُغْ لِكُنْزَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْثْ ، أَوْ
لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ أَوْ قَرَأَ قُرْآنًا فَلَا حِنْثَ ، أَوْ لَا يُكَلِّهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حِنْثٌ ، وَإِنْ
كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً أَفْهَمَهُ
بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةَ لَمْ يَحْثْ ، وَإِلَّا حِنْثٌ ، أَوْ لَا مَالَ لَهُ حِنْثٌ بِكُلِّ نَوْعٍ
وَإِنْ قَلَّ حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ ، وَمُدْبِرٌ وَمُعَلَّقِي عَتَقُهُ بِصِفَةٍ ، وَمَا وَصَى بِهِ وَدَيْنٌ حَالٍ ، وَكَذَا
مُؤَجَّلٌ فِي الْأَصَحِّ ، لَا مَكَاتِبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْيَرِّ بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا
يُشْتَرِطُ إِبْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَلَيْسَ وَضَعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ ، وَعَصٌّ ،
وَحَنْقٌ ، وَتَنْفُ شَعْرٌ

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حِنْثٌ ، (و) إِنْ تَلَفَ
(قَبْلَهُ) أَيْ التَّمَكُّنُ ، فِي حِنْثِهِ (قَوْلَانِ كَسُكْرِهِ) أَيْ إِذَا حَلَفَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أَكْرَهَ عَلَى الْحِنْثِ
فَأُظْهِرَ الْقَوْلَيْنِ عَدَمُ الْحِنْثِ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ) عَلَمًا مَخْتَارًا (حِنْثٌ) بَعْدَ
مَجِيءِ الْغَدِ بِمَضَى زَمَنِ لِمَكَانِ الْأَكْلِ (وَإِنْ تَلَفَ) الطَّعَامُ بِنَفْسِهِ (أَوْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسْرُهُ)
وَقَدْ مَرَّ أَنْ الْأُظْهِرَ عَدَمُ الْحِنْثِ (أَوْ) قَالَ فِي حَلْفِهِ (لَأَقْضِيَنَّ حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمَلَالِ فَلْيَقْضِ
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ) وَيَعْرِفُ بِالْعُسْدِ أَوْ بِرُؤْيَةِ الْمَلَالِ وَالْمُقَارَنَةِ يَكْتَفِي فِيهَا بِالْعَرَفِ
(إِنْ قَدَّمَ) الْقَضَاءَ عَلَى الْغُرُوبِ (أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدَرُ إِمَّاكَانِهِ حِنْثٌ وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ)
مَثَلًا (حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (وَلَمْ يَفْرُغْ) مِنْ تَوْفِيَةِ الْحَقِّ (لِكُنْزَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ
لَمْ يَحْثْ) فَالْشَّرُوعُ فِي مَقْدَمَةِ الْقَضَاءِ كَأَنَّهُ قَضَاءٌ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ أَوْ قَرَأَ قُرْآنًا
فَلَا حِنْثٌ ، أَوْ لَا يَكَلِّهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ) وَسَمِعَ كَلَامَهُ (حِنْثٌ ، وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ
أَوْ غَيْرِهَا فَلَا) حِنْثٌ (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يَحْثُ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ مُجَازٍ (وَإِنْ قَرَأَ آيَةً أَفْهَمَهُ
بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةَ) فَقَطُّ أَوْ مَعَ إِفْهَامِهِ (لَمْ يَحْثْ وَإِلَّا) بَأَن قَصْدَ إِفْهَامِهِ فَقَطُّ ، أَوْ أَطْلَقَ
(حِنْثٌ ، أَوْ) حَلَفَ أَنَّهُ (لَا مَالَ لَهُ حِنْثٌ بِكُلِّ نَوْعٍ وَإِنْ قَلَّ) مِنْ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ الْمَتَمَوَّلَةِ ، لِأَمَنِ
الْمَنَافِعِ وَلَا الْأَعْيَانِ غَيْرِ الْمَتَمَوَّلَةِ (حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ وَمُدْبِرٌ وَمُعَلَّقِي عَتَقُهُ بِصِفَةٍ وَمَا وَصَى بِهِ) الْحَالِفِ
وَدَيْنٌ حَالٌ ، وَكَذَا (دَيْنٌ) مُؤَجَّلٌ يَحْثُ بِهِ (فِي الْأَصَحِّ ، لَا مَكَاتِبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ) حَلَفَ
(لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْيَرِّ) فِيهِ (بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا يَشْتَرِطُ) فِيهِ (إِبْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا
شَدِيدًا) فَيَشْتَرِطُ الْإِبْلَامُ (وَلَيْسَ وَضَعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ وَعَصٌّ وَحَنْقٌ) بِكُسْرِ النُّونِ (وَتَنْفُ شَعْرٌ

ضَرْبًا ، قِيلَ وَلَا لَطْمٌ وَوَكْرٌ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةً سَوْطٍ أَوْ خَشَبَةٍ فَشَدَّ مِائَةً وَضَرْبَةً
بِهَا ضَرْبَةٌ ، أَوْ بِمِشْكَالٍ عَلَيْهِ مِائَةُ شَعْرَاخٍ بَرٍّ إِنْ عَلِمَ إَصَابَةَ الْكُلِّ ، أَوْ تَرَكَمَ
بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ فَوَصَلَهُ أَلَمُ الْكُلِّ . قُلْتُ : وَلَوْ شَكَ فِي إَصَابَةِ الْجَمِيعِ بَرٍّ عَلَى النَّصِّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةً مَرَّةً لَمْ يَبْرَ بِهَذَا ، أَوْ لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى أَشْتَوِيَ فَهَرَبَ
وَلَمْ يُمْكِنَهُ اتِّبَاعُهُ لَمْ يَحْتِ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يَحْتِ إِذَا أُمِكِنَهُ اتِّبَاعُهُ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ وَقَفَ حَتَّى ذَهَبَ وَكَانَا مَاشِيَيْنِ أَوْ أَبْرَاهُ أَوْ احْتَالَ عَلَى غَرِيمٍ ثُمَّ
فَارَقَهُ أَوْ أَفْلَسَ فَفَارَقَهُ لِيُوسِرَ حَيْثُ ، وَإِنْ اسْتَوِيَ وَفَارَقَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا ، إِنْ كَانَ
مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ لَكِنِّهِ أَرَدَأُ لَمْ يَحْتِ ، وَإِلَّا حَيْثُ عَلِمَ ، وَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلَانِ ، أَوْ
لَا رَأَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَرَأَى وَتَمَكَّنَ فَلَمْ يَرْفَعْ حَتَّى مَاتَ حَيْثُ ، وَيُحْمَلُ
عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ ، فَإِنْ عُزِلَ فَالْبَرُّ بِالرَّفْعِ إِلَى الثَّانِي ، أَوْ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى قَاضٍ بَرٍّ بِكُلِّ
قَاضٍ ، أَوْ إِلَى الْقَاضِي فَلَانَ فَرَأَهُ ثُمَّ عُزِلَ ، فَإِنْ نَوَى

ضرباً . قيل ولا لطم ووكز) أى دفع ، وأصله الضرب باليد مطبقة فلا يحصل بهما البر ، والأصح
يُحْمَلُ (أو) حلف (ليضربه مائة سوط أو خشبة فشدة مائة) من السياط أو الخشبات
(وضربه بها ضربة أو) ضربه (بمشكال) بكسر العين : أى عرجون (عليه مائة شعراخ
برّ أن علم إصابته الكل ، أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم الكل) ولو بانكباس بعضها على
بعض ولم تمس البدن (قلت : ولو شك في إصابة الجميع) ولو مع رجحان في عدم الإصابة (برّ
على النص ، والله أعلم ، أو ليضربه مائة مرة لم يبرّ بهذا) المذكور من العشكال أو المائة
المشدودة (أو) حلف (لأفارقك حتى أستوفى) حتى منك (فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحت
بخلاف ما إذا أمكنه (قلت : الصحيح لا يحت إذا أمكنه اتباعه ، والله أعلم ، وإن فارق) الخالف
مختاراً (أو وقف حتى ذهب) غريمه (وكانا ماشيين أو أبراه) الخالف (أو احتال على غريم)
للغريم (ثم فارق أو أفلس) غريمه (ففارقه ليوسر حيث) في المسائل الخمس (وإن استوفى
وفارقه فوجده) أى ما استوفاه (ناقصاً ، إن كان من جنس حقه لكنه أَرَدَأُ لم يحت ، وإلا)
بأن لم يكن من جنس حقه (حت عالم) بحال المال (وفي غيره) أى العالم ، وهو الجاهل
(القولان) في حث الجاهل والنامي ، أظهرهما لا تحت (أو) حلف (لأرى منكراً إلا رفعه إلى
القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات) الخالف (حت) ولا يشترط في الرفع الذهاب إليه ،
بل يكفي أن يكتب إليه بذلك أو يرسل رسولا فيخبره (ويحمل على قاضي البلد) عند الإطلاق
(فإن عزل) قاضي البلد (فالبرّ) يحصل (بالرفع إلى الثاني) إنما لابد أن يكون المنكر في
محل ولايته (أو) حلف لأرى منكراً (الارفعه إلى قاض برّ بكل قاض) في ذلك البلد ، وفي
غيره (أو) إلا رفعه (إلى القاضي فلان فراه) أى المنكر (ثم عزل) القاضي (فإن نوى

مَادَامَ قَاضِيًا حَيْثُ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ قَرَكُهُ ، وَإِلَّا فَكُمُكْرَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرِّ بَرِّهِ
إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ حَيْثُ ، وَلَا يَحْنُثُ
بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ ، أَوْ لَا يُزَوِّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ فَوَكَّلَ مَنْ قَعَلَهُ
لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ، أَوْ لَا يَنْكِحُ حَيْثُ بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ
لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِغَيْرِهِ ، أَوْ لَا يَبِيعُ مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَيْثُ ، وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ لَا لَا يَهَبُ
لَهُ فَأَوْجَبَ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنُثْ ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ
بِعُمْرَى وَرَقْبَى ، وَصَدَقَةً لِإِعَارَةٍ ، وَوَصِيَّةً وَوَقْفٍ ، أَوْ لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْنُثْ بِهِتًى
فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَوْ
قَالَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ بِمَا اشْتَرَاهُ سَلَمًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ
بِمَشْتَرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا
زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا بِشَفْعَةٍ .

مَادَامَ قَاضِيًا حَيْثُ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ (اليه) قَرَكُهُ ، (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ رَفَعَهُ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ
(فَكُمُكْرَهُ) وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ الْحَنْثِ (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرِّ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ) إِنْ نَوَى عَيْنَهُ أَوْ أَطْلَقَ .
[فصل] فِي الْحَلْفِ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ (حَلَفَ) أَنَّهُ (لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي) فَقَعَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ .
بِوَلَايَةِ أَوْ وَكَّالَةٍ (حَنْثَ) إِعْمًا الْحَلْفَ عَلَى الْعُقُودِ لَا يَنْزِلُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ (وَلَا يَحْنُثُ
بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ ، أَوْ) حَلَفَ (لَا يُزَوِّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مَنْ قَعَلَهُ لَا يَحْنُثُ)
وَإِنْ فَعَلَهُ الْوَكِيلُ بِحَضْرَتِهِ وَأَمْرِهِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ) فَيَحْنُثُ . بِفَعْلٍ وَكِيلِهِ
(أَوْ) حَلَفَ (لَا يَنْكِحُ) حَنْثَ بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ لَا يَقْبُولُهُ هُوَ (أَيْ الْخَالِفُ) لِغَيْرِهِ ، (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَبِيعُ
مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَنْثٌ ، وَإِلَّا) بَأَنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (فَلَا) يَحْنُثُ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَهَبُ لَهُ)
أَيُّ لَزِيدٍ مَثَلًا (فَأَوْجَبَ لَهُ) الْهَبَةَ (فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنُثْ ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَ ، وَلَمْ يَقْبِضْ) لَمْ يَحْنُثْ
(فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ) مَنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ (بِعُمْرَى وَرَقْبَى وَصَدَقَةً لِإِعَارَةٍ وَوَصِيَّةً وَوَقْفٍ أَوْ) حَلَفَ
(لَا يَتَصَدَّقُ) لَمْ يَحْنُثْ بِهِتًى فِي الْأَصَحِّ (وَمُقَابَلَهُ يَحْنُثُ) (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ
لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ) شَرَكَةً (وَكَذَا لَوْ قَالَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ) لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ
غَيْرِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلَهُ يَحْنُثُ ، لِأَنَّ غَرَضَ الْخَالِفِ الْإِمْتِنَاعَ عَمَّا نَبَتْ لَزِيدٍ مِنْهُ شَرَاءً (وَيَحْنُثُ
بِمَا اشْتَرَاهُ) زَيْدٌ (سَلَمًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ) زَيْدٌ (بِمَشْتَرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ) بِأَكْلِهِ مِنْ
الْمَخْتَلَطِ (حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ) بَأَنْ يَأْكُلَ قَدْرًا صَالِحًا كَالْكَفِّ وَالْكَفَيْنِ (أَوْ) حَلَفَ
(لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا بِشَفْعَةٍ) لِفَقْدِ الْأَسْمِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ .

كتاب النذر

وَهُوَ ضَرْبَانِ : نَذْرُ لِحَاجٍ : كَانَ كَلِمَتُهُ فَعَلَهُ عَلَى عَيْتِي أَوْ صَوْمٍ ، وَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،
وَفِي قَوْلٍ مَا التَّزَمَ ، وَفِي قَوْلٍ أُيْهِمَا شَاءَ . قُلْتُ : الثَّالِثُ أَظْهَرُ وَرَجَعَهُ الْعِرَاقِيُّونَ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَقَسَى كَفَّارَةُ يَمِينٍ أَوْ نَذْرُ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ بِالْدُّخُولِ ،
وَنَذْرُ تَبَرُّرٍ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً إِنْ حَدَّثَتْ نِعْمَةً أَوْ ذَهَبَتْ نِعْمَةً كَانَ شَيْءٌ مَرِيضٍ
فَعَلَهُ عَلَى أَوْ قَسَى كَذَا فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ لِلْعَلَقِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْثَلَقْ بِشَيْءٍ
كَسَلَهُ عَلَى صَوْمٍ لَزِمَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَصِحُّ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ ، وَلَا وَاجِبٍ ، وَلَوْ نَذَرَ
فِعْلَ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمُرْجِعِ ،
وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ نَدَبَ تَعْجِيلِهَا ، فَإِنْ قِيدَ بِتَفْرِيقٍ أَوْ مَوَالَاةٍ وَجَبَ ، وَإِلَّا جَازَ ،
أَوْ سَنَةً مُعَيَّنَةً صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ وَلَا قَضَاءَ ،

كتاب النذر

هو لغة الوعد بخير أو شر . وشرعا التزام قرينة لم تعين (وهو ضربان : نذر لحاج) وهو
التمادي في الخصومة (كان كلمته فله على عتي أو صوم ، وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة
يمين ، وفي قول) يجب على الناذر (ما التزم ، وفي قول أيهما شاء) فيختار واحدا منهما (قلت :
الثالث أظهر ، ورجعه العراقيون ، والله أعلم) ومن نذر اللجاج أيضا ما لو قال ان دخلت الدار فله
على أن آكل كذا ، وفي هذا كفارة يمين لا غير (ولو قال ان دخلت الدار (فعلى كفارة
يمين أو) كفارة (نذر لزمته كفارة بالدخول) وهي كفارة يمين . وأما لو قال فله على نذر
فيستخير بين قرينة وكفارة يمين (و) الضرب الثاني (نذر تبرر بأن يلتزم قرينة ان حدثت نعمة أو ذهبت
نعمة كان شئ مريض فله على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه) من القرب ، وهذا
النذر يقال له نذر المجازاة (وان لم يعلقه) الناذر (بشئ كلمته على صوم لزمه) ما التزمه (في الأظهر)
ومقابلها لا يلزمه (ولا يصح نذر معصية) فلا تجب كفارة ان حث (ولا) يصح نذر (واجب) عيني .
أما الكفائي فيصح نذره (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كان لا يأكل الحلوى (لم يلزمه) الفعل
ولا الترك (لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على الرجوع) في المذهب ، لكن الأصح أنه
لا كفارة فيه ، وكذا المكروه لا ينعقد نذره (ولو نذر صوم أيام ندب تعجيلها ، فان قيد بتفريق
أموالاة وجب ، وإلا) بأن لم يقيد (جاز) التفريق والموالاة (أو) نذر صوم (سنة معينة
صامها وأفطر العيد والتشريق وصام رمضان) منها (عنه) أي رمضان (ولا قضاء) عليه

وَأِنْ أَفْطَرْتَ بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَجَبَ الْقَصَاءُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ ،
وَرَبِّهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا بِلاَ عُذْرٍ وَجَبَ قِصَاؤُهُ وَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُ
سَنَةٍ ، فَإِنْ شَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ ، وَلَا
يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرْضِهِ وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَيَقْضِيهَا تَبَاعًا مُتَّصِلَةً بِآخِرِ
السَّنَةِ ، وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ ، وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَجِبْ ، أَوْ يَوْمُ
الْإِثْنَيْنِ أَوَّلًا لَمْ يَقْضِ أَثْنَيْنِ رَمَضَانَ ، وَكَذَا الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ
صَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا لِكَفَّارَةِ صَامَتِهَا ، وَيَقْضِي أَثْنَيْنِهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَقْضِي إِنْ
سَبَقَتْ الْكَفَّارَةُ النَّذْرَ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَقْضَى زَمَنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ
فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَوْمًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَقْضِ قَبْلَهُ ، أَوْ يَوْمًا مِنْ أُسْبُوعٍ ثُمَّ نَسِيَهُ صَامَ آخِرَهُ
وَهُوَ الْجُمُعَةُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ وَقَعَ قِضَاءٌ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمٍ فَلْيُفْزِزْهُ لِمَتَامَةِ لَزِمَهُ
حَتَّى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَنْعَقِدْ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ يَوْمٌ ،

للنذر (وان أفطرت) المرأة الناذرة للسنة المعينة فيها (بحيض ونفاس وجب القضاء) لأيامها
(في الأظهر . قلت : الأظهر لا يجب) قضاء أيامها (وبه قطع الجمهور ، والله أعلم) والانعفاء كالحيض
(وان أفطر) الناذرة للسنة (يوما بلا عذر) أتم و (وجب قضاؤه ولا يجب استثناء سنة) (وان
أفطر بعذر السفر والمرض لم يأتهم وجب القضاء) (فان شرط) في السنة (التتابع) كلفة على
صومها متتابعاً (وجب) استثنائها بفطر يوم بلا عذر (في الأصح ، أو) نذر صوم سنة (غير
معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وأفطر العيد والتشريق
ويقضيها) أي رمضان والعيد والتشريق (تباعاً متصلاً بآخر السنة ولا يقطع حيض) وكذا
النفاس (وفي قضاؤه) أي الحيض ومثله النفاس (القولان) السابقان في السنة المعينة أظهرهما
لا يجب (وان لم بشرطه) أي التتابع (لم يجب ، أو) نذر صوم (يوم الاثنين أبداً لم يقضِ أثنائي
رمضان) الواقعة فيه (وكذا العيد والتشريق) ان اتفق وقوع شيء منها يوم الاثنين لا يقضى
(في الأظهر ، فلو لزمه صوم شهرين تباعاً لكفارة صامتهما ويقضى أثنائهما ، وفي قول لا يقضى ان
سبقت الكفارة النذر . قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم ، وتقضى) المرأة (زمن حيض ونفاس)
واقع في الأثنائي (في الأظهر) ومقابله لا تقضى ، وهو المعتمد (أو) نذر (يوما بعينه لم يهضم
قبله) عنه ، فان فعل لم يصح (أو) نذر (يوما من أسبوع ، ثم نسيه صام آخره) أي الأسبوع
(وهو الجمعة ، فان لم يكن هو) أي اليوم الذي عينه الجمعة (وقع) الجمعة عنه (قضاء) وان
كان هو فقد وفي بما التزم (ومن شرع في صوم نفل) ومثل الصوم غيره من العبادات (فنذر
إتمامه لزمه على الصحيح) ومقابله لا يلزمه (وان نذر بعض يوم لم ينعقد ، وقيل يلزمه يوم

أَوْ يَوْمَ قَدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَوْ نَهَارًا وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجِبَ يَوْمٌ آخَرُ عَنْ هَذَا ، أَوْ وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ وَيَكْفِيهِ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَيْلَةً فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِیَوْمِ قَدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَعَلَيْهِ عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمِيسٍ بَعْدَهُ قَدِمًا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجِبَ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرِ بَيْنَ وَيَقْضَى الْآخَرُ .

[فصل] نَذَرُ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ إِتْيَانَهُ فَاَلْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِتْيَانِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ نَذَرَ الْإِتْيَانَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَقْضِيَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ ، فَإِنْ كَانَ قَالَ أَحْجُ مَاشِيًا فَمِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ ، وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَمِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ فِي الْأَصْحَى ، وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ لِعَذْرِ أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ قِتْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا اسْتَتَابَ ، وَیُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخَّرَ فَاتَّ حُجٌّ مِنْ مَالِهِ

(أَوْ) نَذَرُ أَنْ يَصُومَ (يَوْمَ قَدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، أَوْ) قَدِمَ (نَهَارًا ، وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجِبَ يَوْمٌ آخَرُ) قَضَاءً (عَنْ هَذَا) الْيَوْمِ الْمُنْذَرِ (أَوْ) قَدِمَ (وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ) يَجِبُ صَوْمُ يَوْمٍ آخَرَ (وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ) بِقَصْدِ كَوْنِهِ عَنِ النَّذْرِ (وَيَكْفِيهِ) عَنْ نَذَرِهِ (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَيْلَةً فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِیَوْمِ قَدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَعَلَيْهِ عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمِيسٍ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ قَدُومِهِ (فَقَدِمًا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجِبَ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرِ بَيْنَ وَيَقْضَى الْآخَرُ) فَلَوْ صَامَهُ عَنِ النَّذْرِ التَّالِي صَبَحَ وَأَتَمَّ ، ثُمَّ يَقْضَى يَوْمًا آخَرَ عَنِ النَّذْرِ الْآخَرِ .

[فصل] فِي نَذْرِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) تَعَالَى (أَوْ إِتْيَانَهُ) أَيْ إِلَى الْبَيْتِ (فَاَلْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِتْيَانِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ) وَفِي قَوْلِ لَا يَجِبُ (فَإِنْ نَذَرَ الْإِتْيَانَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَقْضِيَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ) إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حَالِ النَّذْرِ ، وَالْأَوَّلُ لَا يَلْزَمُهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَيْضًا (فَإِنْ كَانَ قَالَ) فِي نَذَرِهِ (أَحْجُ مَاشِيًا فَمِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ) يَلْزَمُهُ ، سِوَاهُ أَحْرَمٍ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ (وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ) بِمَشْيٍ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ (وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ لِعَذْرِ) كَأَنَّ نَالَ بِهِ مَشَقَّةَ ظَاهِرَةِ (أَجْزَأَهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَادَمَ (أَوْ) رَكِبَ (بَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ) الْحَجَّ رَاكِبًا (عَلَى الْمَشْهُورِ) مَعَ عَصِيَانِهِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ (اسْتَتَابَ) وَیُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ (سَنَى) الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخَّرَ فَاتَّ حُجٌّ مِنْ مَالِهِ) أَمَّا إِذَا

وَأَنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَهُ وَأَمْسَكَهُ لِرِمَّةٍ ، فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ عَدُوٌّ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ فَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ هَذِيحًا لِرِمَّةٍ تَحْمِلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَنْ يَبُهَا ، أَوْ التَّصَدُّقُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ لِرِمَّةٍ ، أَوْ صَوْمًا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعِينَ ، وَكَذَا صَلَاةٌ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَفِي قَوْلٍ وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَعْيِينُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمٌ ، أَوْ أَيَّامًا فَثَلَاثَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ فَيَمَّا كَانَ ، أَوْ صَلَاةٌ فَرَكْعَتَانِ ، وَفِي قَوْلٍ رَكْعَةٌ ، قَهْلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا ، أَوْ عِثْقًا قَهْلَى الْأَوَّلِ رَقَبَةً كَفَّارَةً ، وَعَلَى الثَّانِي رَقَبَةً . قُلْتُ : الثَّانِي هُنَا أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ عِثْقًا كَافِرَةً مَعِيْبَةً أَجْزَأُهَا كَامِلَةٌ ، فَإِنْ عِيْنٌ نَاقِصَةٌ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ صَلَاةٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ

مات قبل أن يتمكن فلا شيء عليه (وان نذر الحج عامه وأمكنه) فعليه فيه (لزمه) فان أخوه وجب عليه القضاء في العام الثاني ، وهذا كله فيمن حج حجة الاسلام ، فان لم يكن حجج فانه يلزمه للنذر حج آخر ، ويقدم حجة الاسلام (فان منعه مرض) بعد الاحرام (وجب القضاء) فان كان مريضاً وقت خروج الناس ، فلا قضاء عليه (أو) منعه (عدو فلا) قضاء عليه (في الأظهر) ومقابلته يجب (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) معين (فمنعه مرض أو عدو وجب القضاء أو) نذر (هديا) أى أن يهدي شيئا إلى الحرم (لزمه حمله إلى مكة والتصدق به على من بها) أو بالحرم من الفقراء والمساكين فيممتنع بيعه والتصدق بتمنه ، وان كان الحيوان لا يجزى فنجية لزمه التصديق به حيا ، وان كان مما يجزى لزمه ذبحه أيام النحر وتفرقة لجه (أو) نذر (التصدق) بشيء (على أهل بلد معين لزمه) التصديق به على المساكين من أهله (أو) نذر (صوما في بلد) معين (لم يتعين) الصوم فيه ، بل له الصوم في غيره (وكذا صلاة) لو نذرها في بلد لم يتعين (إلا المسجد الحرام) المراد به جميع الحرم ، فانه إذا نذر الصلاة فيه تعين (وفي قول : ومسجد المدينة والأقصى) فيتعينان للصلاة (قلت : الأظهر تعيينهما كالمسجد الحرام ، والله أعلم ، أو) نذر (صوما مطلقا في يوم) يحمل عليه (أو) نذر (أياماً فثلاثة ، أو) نذر (صدقة فيما) أى بأى شيء (كان) مما يتمول (أو) نذر (صلاة فركعتان) تكفى عن نذره (وفي قول) تكفيه (ركعة) واحدة (فعلى الأول يجب القيام فيهما مع القدرة ، وعلى الثاني لا) يجب (أو) نذر (عتقا فعلى الأول) أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع يلزمه (رقبة كفارة) وهى المؤمنة السليمة من غيب يحل بالعمل والكسب (وعلى الثاني) وهو أنه يسلك بالنذر مسلك جائز الشرع (رقبة) ولو معيبة (قلت : الثاني هنا أظهر ، والله أعلم ، أو) نذر (عتق كافرة معيبة أجزاء كاملة ، فان عين ناقصة) وكان قال الله على أن أعتق هذه الرقبة الكافرة (تعينت) فلا يجزئه غيرها (أو) نذر (صلاة) حالة كونه (قائما لم يجز)

قَاعِدًا ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، أَوْ طُولِ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ ، أَوْ سُورَةِ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ الْجَمَاعَةِ لِزِمَةٍ ،
وَالصَّحِيحُ انْتِقَادُ النَّذْرِ بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا يَجِبُ ابْتِدَاءُ كَيْدَاةٍ ، وَتَشْيِيعُ جَنَازَةٍ ،
وَالسَّلَامُ .

كتاب القضاء

هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِنْ تَمَّ لَزِمَةُ طَلْبُهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ وَكَانَ
يَتَوَلَّاهُ فَلِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ ، وَقِيلَ لَا ، وَيُكْرَهُ طَلْبُهُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ
قَدْ لُغِيَ الْقَبُولُ ، وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ إِنْ كَانَ خَامِلًا يَرْجُو بِهِ نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُخْتِاجًا إِلَى الرِّزْقِ ،
وَإِلَّا فَلَا رَوِيَ تَرْكُهُ . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّعْيِينِ

فعلما (قاعدا) مع القدرة (بخلاف عكسه) وهو نذر الصلاة قاعدا فيجوز قائما (أو) نذر
(طول قراءة الصلاة) فرضا كانت أو نقلا (أو) نذر (سورة معينة أو) نذر (الجماعة)
ولو في نقل تسق فيه الجماعة (لزمه) ما نذر في جميع هذه المسائل ، فلو خالف الوصف فعليه
الائتيان به ثانيا مع الوصف (والصحيح انتقاد النذر بكل قرينة لا يجب) أي لا يجب بنفسها
بالشرع ، بخلاف القرب التي يجب بنفسها كالصلاة والصوم ، فلا خلاف في انتقاد نذرها ، وأما التي
لا يجب بنفسها (ابتداء كيداة) لمريض (وتشييع جنازة والسلام) على الغير وتشيت
العاطس فيصح نذرها على الصحيح ، ومقابلها لا يصح لأنها ليست على أوضاع العبادات ، وإنما هي
أعمال مستحسنة .

كتاب القضاء

أَيُّ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ الزَّامُ عَنْ لِهِ الْإِذَازِمِ فِي الْوَقَائِعِ الْخَاصَةِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ ، خَرَجَ بِالْإِذَازِمِ
الْإِفْتَاءِ ، وَبِالْخَاصَةِ الْعَامَةِ ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْحُكْمُ بِثَبُوتِ الْحَلَالِ بِمَجْرَدِ ثَبُوتِ (هُوَ) أَيْ قَبُولِ تَوَلِيَّةِ
الْقَضَاءِ (فَرْضِ كِفَايَةٍ) فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ لَهُ (فَإِنْ تَعَيَّنَ) لِلْقَضَاءِ وَاحِدٌ (لَزِمَهُ طَلْبُهُ) إِذَا
ظَنَّ الْجَابَةَ ، وَلِلْإِمَامِ إِجْبَارُهُ (وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَتَّعِنَ وَاحِدٌ لَوْجُودِ غَيْرِهِ مَعَهُ (فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ
أَصْلَحَ) مِنْهُ (وَكَانَ) الْأَصْلَحُ (يَتَوَلَّاهُ) أَيْ يَرْضَى بِتَوَلِيَّتِهِ (فَالْمَفْضُولُ الْقَبُولُ) لِلتَّوَلِيَّةِ
(وَقِيلَ لَا) يَجُوزُ لَهُ التَّوَلِيَّةُ (و) عَلَى الْأَوَّلِ (يُكْرَهُ طَلْبُهُ) وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ (غَيْرُهُ) مِثْلُهُ
فَلَهُ الْقَبُولُ (وَلَا يُلْزَمُهُ) (وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ) لِلْقَضَاءِ (أَنْ كَانَ خَامِلًا) أَيْ غَيْرَ مَشْهُورٍ (يَرْجُو
بِهِ) أَيْ الْقَضَاءِ (نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُخْتِاجًا إِلَى الرِّزْقِ ، وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ خَامِلًا وَلَا مُخْتِاجًا (فَالْأَوَّلُ)
لَهُ (تَرْكُهُ) . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ لَهُ حَيْثُ ذُكِرَ الطَّلَبُ (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَحْرُمُ الطَّلَبُ إِذَا قُصِدَ
اِنْتِقَامًا أَوْ مِبَاهَاةً وَاسْتِعْلَاءً ، وَلَا يَجُوزُ بِذَلِكَ الْمَالُ فِي طَلْبِهِ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ أَوْسَقُ (وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّعْيِينِ)

وَعَدَمِهِ بِالنَّاحِيَةِ ، وَشَرْطُ الْقَاضِي مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ حُرٌّ ذَكَرَهُ عَدْلٌ سَمِيعٌ بِصِيرٍ نَاطِقٍ
كَافٍ مُجْتَهِدٌ ، وَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَخَاصُّهُ
وَعَامَّتُهُ ، وَجَمَلُهُ وَمُبِينُهُ ، وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ ، وَمُتَوَاتِرُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُ ، وَالْمُتَّصِلُ
وَالْمُرْسَلُ ، وَحَالُ الرُّوَاةِ قُوَّةٌ وَضَعْفًا ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا ، وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ مِنْ
الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إجماعًا واختلافًا ، وَالْقِيَاسُ بِأَنْوَاعِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ
فَوَلَّى سُلْطَانٌ لَهُ شَوْكَةٌ فَاسِقًا أَوْ مُقْلَدًا فَفَذَّ قَضَاؤُهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا
وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ فِي الْإِسْتِخْلَافِ ، فَإِنْ نَهَاهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَخْلَفَ
فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرْطُ الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي ، إِلَّا أَنْ يُسْتَخْلَفَ
فِي أَمْرِ خَاصٍّ : كَسَمَاعِ بَيِّنَةٍ فَيَسْكُنِي عِلْمُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَيَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ بِاجْتِهَادِ
مُقْلَدِهِ إِنْ كَانَ مُقْلَدًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرِطَ عَلَيْهِ خِلَافَهُ ،

للقضاء (وعدمه بالناحية) فلا يلزمه في غيرها (وشروط القاضي مسلم) أي إسلامه ، وكذا الباقي
(مكلف حر ذكر عدل) فلا يولي كافر ولا صبي ومجنون ولا رقيق ولا امرأة ولا فاسق (سميع)
ولو بصياح ، فلا يولي أصم (بصير) ولو بالقرب ، فلا يولي أعمى (ناطق) فلا يولي أخرس
(كاف) للقيام بأمور القضاء ، فلا يولي مغفل ومحتل نظر (مجتهد) فلا يولي الجاهل ولا المقلد
(وهو) أي المجتهد (أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام) ولا يشترط حفظ آياتها
ولا أحاديثها عن ظهر قلب (و) يعرف (خاصة وعامة) أي خاص ما يتعلق بالأحكام وعامة ،
والعامة لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، والخاص بخلافه (وبجمله) وهو ما لم تتضح دلالاته
(ومبينه) وهو المتضح (وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أي الآحاد (والم متصل)
وهو ما لم يسقط أحد من رواة سنده (والم رسل) ماسقط فيه الصحابي ، وأريد به هنا غير المتصل
فيشمل الموقوف والمعضل والمنقطع (وحال الرواة قوة وضعفا) يعرف (لسان العرب لغة ونحوها
وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعًا واختلافًا) ليبعد عن خرق الإجماع (و)
يعرف (القياس بأنواعه) الأولى والمساوي والأدون ، وهذا كله في المجتهد المطلق ، وأما المقلد فليس
عليه غير معرفة قواعد إمامه (فإن تعذر جمع هذه الشروط) في رجل (فولى سلطان له شوكة
فاسقًا أو مقلدًا) أو امرأة أو صبيادون كافر (نفذ قضاؤه للضرورة ، ويندب للإمام إذا ولى قاضيا أن
يأذن له في الاستخلاف ، فإن نهاه لم يستخلف) ويقتصر على ما يمكنه (وان أطلق) الإمام الولاية
ولم ينه ولم يأذن (استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره في الأصح) ومقابلته استخلف فيهما (وشروط
المستخلف كالقاضي) في شروطه (الا أن يستخلف في أمر خاص) كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق
به (من شرائط البيعة ، ولا يشترط فيه الاجتهاد (ويحكم) الخليفة (باجتهاده أو باجتهاد مقلده)
بفتح اللام (ان كان مقلدا ، ولا يجوز) للقاضي (أن يشترط عليه) أي المستخلف (خلافه)

وَلَوْ حَكَمَ خَصْمَانِ رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ ، وَفِي
قَوْلِهِ لَا يَجُوزُ . وَقِيلَ بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضِي الْبَلَدِ . وَقِيلَ بِمُخْتَصِّ بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ
وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهِمَا ، وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ فَلَا يَكُنِي رِضًا قَاتِلٍ فِي ضَرْبِ
دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ
الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَصَبَ قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ
أَوْ نَوْعٍ جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخُصَّ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى الْحُكْمِ .

[فصل] جُنَّ قَاضٍ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضَبَطَهُ
بِنَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ
لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّبَعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ،
وَهُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا

أَيُّ الْحُكْمِ لِاجْتِهَادِهِ ، أَوْ اجْتِهَادِ مَقْلَدِهِ (وَلَوْ حَكَمَ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ (خَصْمَانِ رَجُلًا) غَيْرِ قَاضٍ
(فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ (بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ) . وَأَمَّا إِذَا كَانَ
غَيْرُ أَهْلٍ لَهُ فَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ ، فَانْهَاجَ بِجُوزِ تَحْكِيمٍ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ (وَفِي قَوْلِ
لَا يَجُوزُ) مُطْلَقًا (وَقِيلَ) بِجُوزِ (بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضٍ فِي الْبَلَدِ) وَلَوْ قَاضٍ ضَرُورَةً إِلَّا أَنْ كَانَ يَأْخُذُ
مَالًا لَهُ وَقَعَ فَيَجُوزُ التَّحْكِيمُ وَلَوْ لِفَرٍّ مَجْتَهِدٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَاضِي الْمَجْتَهِدِ ، وَهَذَا هُوَ الْعَمْدُ (وَقِيلَ
يَخْتَصُّ) جَوَازَ التَّحْكِيمِ (بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهِمَا) كَالْعَانِ (وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ)
أَيُّ الْحُكْمِ (إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ ، فَلَا يَكُنِي رِضًا قَاتِلٍ) بِحُكْمِهِ (فِي ضَرْبِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ) بَلْ
لَا بَدَّ مِنْ رِضَا عَاقِلَتِهِ (وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ
فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَشْتَرِطُ (وَلَوْ نَصَبَ) الْإِمَامُ (قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ
نَوْعٍ) كَأَنْ جَعَلَ أَحَدَهُمَا يَحْكُمُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْآخَرِ يَحْكُمُ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ (جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ
يَخُصَّ) [بَلْ عَمَّ فَيَجُوزُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ (إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ)
فَلَا يَجُوزُ : أَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فَيَجُوزُ .

[فصل] فِيمَا يَعْزُضُ الْقَاضِي مِمَّا يَقْتَضِي عَزْلَهُ (جُنَّ قَاضٍ) وَلَوْ مُتَقَطَعًا (أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ،
أَوْ عَمِيَ ، أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضَبَطَهُ بِنَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ) لَمْ يَنْفُذْ
حُكْمُهُ وَبِنَعْوَالِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ قَاضِي الضَّرُورَةِ الْمَوْلَى مِنْ ذِي شَوْكَةٍ . أَمَّا
هُوَ إِذَا زَادَ فَسَقَهُ فَلَا يَنْعَزَلُ (فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ) مِنْ جُنُونٍ وَمَا بَعْدَهُ (لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّبَعُ فِي
الْأَصَحِّ ، وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ) لَا يَقْتَضِي انْعِزَالَهُ كَكَثْرَةِ الشَّكَاوَى مِنْهُ (أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ،
(وَلَكِنْ) هُنَاكَ) مَنْ هُوَ (أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا)

فَلَا ، لَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبَرِ عَزْلِهِ ،
وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِذَا قَرَأَتْ كِتَابِي فَأَنْتَ مَعَزُولٌ فَقَرَأَهُ انْعَزَلَ ، وَكَذَا إِنْ
قَرِئَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَانْعَزَالَ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ كَبَيْعِ
مَالٍ مَيِّتٍ ، وَالْأَصَحُّ انْعَزَالُ نَائِبِهِ الْمُطْلَقِ إِنْ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ فِي اسْتِخْلَافٍ ، أَوْ قِيلَ لَهُ
اسْتَخْلَفْ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْلَقَ ، فَإِنْ قَالَ اسْتَخْلَفْ عَنِّي فَلَا ، وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ
الْإِمَامِ وَلَا نَاطِرُ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ بِمَوْتِ قَاضٍ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ انْعَزَالِهِ : حَكَمْتُ
بِكَذَا ، فَإِنْ شَهِدَ مَعَ آخَرٍ بِحُكْمِهِ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ بِحُكْمِ حَاكِمٍ جَائِزٍ
الْحُكْمَ قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ
مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ فَكَمَعَزُولٍ ، وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعَزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ
شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا أَحْضَرَ وَفُصِّلَتْ خُصُومَتُهُمَا ، وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بَعِيدَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا
أَحْضَرَ . وَقِيلَ : لَا حَتَّى يُقِيمَ بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ ، فَإِنْ أَحْضَرَ وَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي
الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ بَيِّينٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ

بأن لم يكن في عزله مصلحة (فلا يجوز عزله ، و (لكن ينفذ العزل في الأصح) ومقابله لا ينفذ
(والمذهب أنه) أي القاضي (لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله) وفي قول أنه ينعزل ، وبلوغ
الخبر يكفي فيه عدل واحد والاستفاضة (وإذا كتب الإمام إليه : إذا قرأت كتابي فأنت معزول
فقرأه انعزل ، وكذا ان قرئ عليه في الأصح) ومقابله لا ينعزل (وينعزل بموته وانعزاله) نائبه
المقيد ، وهو (من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت ، والأصح انعزال نائبه المطلق) بما ذكر
(ان لم يؤذن له في استخلاف ، أو قيل له : استخلف عن نفسك ، أو أطلق) له الاستخلاف
(فان قال : استخلف عني فلا) ينعزل الخليفة بما ذكر (ولا ينعزل قاض بموت الإمام) وانعزاله
(ولا) ينعزل (ناظر يتيم ، و) ناظر (وقف بموت قاض) وانعزاله (ولا يقبل قوله) أي القاضي
(بعد انعزاله : حكمت بكذا) لفلان إلا بينة (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح)
ومقابله يقبل كالمروضة إذا شهدت بأنها أرضعت ولم تطالب بأجرة (أو) شهد (بحكم حاكم جائز)
الحكم) ولم يصفه إلى نفسه (قبلت) شهادته (في الأصح ، و يقبل قوله قبل عزله حكمت
بكذا) ولو قاضي ضرورة انهما مع بيان المشتد (فان كان) أي القاضي (في غير محل ولايته
فكمعزول) فلا ينفذ حكمه ، والمراد بمحل ولايته بلد قضائه ، لا محل حكمه (ولو ادَّعى شخص
على معزول أنه أخذ ماله برشوة أو شهادة عبدین مثلاً أحضر وفصلت خصومتها ، وإن قال حكمت
على (ببعدين ولم يذكر مالا أحضر) المعزول ليجيب (وقيل : لا) يحضي (حتى يقيم بينة بدعواه ،
فإن أحضر وأنكر صدق بلا يمين في الأصح . قلت : الأصح يمين ، والله أعلم ، ولو ادَّعى على قاض

جور في حكم لم يسمع ذلك، ويشترط بيّنة، وإن لم تتعلق بحكميه حكم بينهما خليفته أو غيره.

[فصل] ليكتب الإمام لمن يولي ويشهد بالكتاب شاهدين بخرجان معه إلى البلد يخبران بالحال، وتكفي الاستفاضة في الأصح لأجرّد كتاب على المذهب، ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدّو له، ويدخل يوم الاثنين، وينزل وسط البلد، وينظر أولا في أهل الحبس، فمن قال حبست بحق أدامة، أو ظلمنا فسلمي خصيه حجة، فإن كان غائبا كتب إليه ليحضر، ثم في الأوصياء، فمن ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه، فمن وجدته فاسقا أخذ المال منه، أو مضعيفا عصده بمعين، ويتخذ مكرها وكاتبا، ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات، ويستحب فقهه، ووفور عقله، وجودة خطه، ومترجما،

جور في حكم لم يسمع ذلك، ويشترط بيّنة) به فلا يحلف فيه واحد منهما (وإن لم تتعلق تلك الدسوى (بحكمه) بل بخاصة نفسه (حكم بينهما خليفته أو) قاض (غيره) ان كانت لا تملّ بمنصبه، وإلا فلا تسمع إلا بيّنة.

[فصل] في آداب القضاء (ليكتب الإمام لمن يولي) القضاء ببلد ما فوضه إليه في كتاب (ويشهد) ندبا (بالكتاب شاهدين بخرجان معه إلى البلد) الذي تولاه (بخرجان) أهل البلد (بالحال) من التولية وغيرها ولو بغير لفظ الشهادة (وتكفي الاستفاضة) بالتولية عن اخبارهما (في الأصح) ومقابله يقول التولية عقد ولا تثبت العقود بالاستفاضة (لا مجرد كتاب) بها بلا اشهاد أو استفاضة (على المذهب) وقيل يكفي (ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدّو له) قبل دخوله، فإن لم يقصر فحين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) فإن تعسر فالتيسر وإلا فالسبت (وينزل وسط البلد) إذا لم يكن موضع ينزل فيه (وينظر أولا في أهل الحبس) بعد مادحت المصلحة إلى وجوب تقديمه كالنظر في الجائعين الذين تحت نظره وحيوانات التركاب (فمن قال حبست بحق أدامة) فيه (أو) قال حبست (ظانما فعلى خصمه حجة) فإن لم يقمها صدق المحبوس جمينه (فإن كان) خصمه (غائبا كتب إليه ليحضر) والمراد من حضوره إقامة الحجة بحبسه، فإن لم يفعل أطلق (ثم) بعد النظر في أهل الحبس ينظر (في الأوصياء) على الأطفال والمجانين والسفهاء (فمن ادعى وصاية سأل عنها) من جهة نبوتها (و) سأل (عن حاله) بالنسبة إلى الأمانة (وتصرفه) فيها (فمن وجدته) عدلا أقره، أو (فاسقا أخذ المال منه) وجوبا (أو) وجدته (ضعيفا) عن القيام بها (عصده) معين ويتخذ مكرها وكاتبا، ويشترط كونه أي الكاتب (مسلمًا عدلا) في الشهادة (عارفا بكتابة محاضر) وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم (وسجلات) وهي التي فيها ذكر الأحكام (ويستحب) في الكاتب (فقّه) زائد على ملايته منه (وفور عقله، وجودة خطه، و) يتخذ (مترجما)

وشرطه عدالة، وحرية، وعدد، والأصح جواز أعمى، واشترط عدد في إسماع قاض به صمم، ويتخذ ديرة للتأديب، وسجنا لأداء حق ولتعزير، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا مضمونا من أذى حر وبرد لا يثقا بالوقت والقضاء لا مسجدا، ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفترطين، وكل حال يسوء خلقه فيه، ويندب أن يشاور الفقهاء، وأن لا يشتري ويبيع بنفسه، ولا يسكن له وكيل معروف، فإن أهدى إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولا يتوخرم قبولها، وإن كان يهدى ولا خصومة جاز بتقدير المادة، والأولى أن يثيب عليها، ولا ينفذ حكمه لنفسه ورقيقه وشريكه في المشترك، وكذا أصله وفرعه على الصحيح، ويحكم له ولو لا الإتمام أو قاض آخر، وكذا نائيه على الصحيح، وإذا أقر اللدعي عليه أو نكل فحلف المدعي وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه

يفسر للقاضي لغة المتخصصين (وشرطه) أي المترجم (عدالة وحرية وعدد) ولفظ شهادة كالشاهد (والأصح جواز) ترجمة (أعمى، و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) أي قل سمع، ولا بد في المسمع من لفظ الشهادة إذا كان ينقل للقاضي كلام الخصم (ويتخذ ديرة) بكسر الدال (للتأديب، وسجنا لأداء حق ولتعزير، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا) أي ظاهرا (مضمونا من أذى حر وبرد لا يثقا بالوقت والقضاء) كأن يكون دارا (لامسجدا) فيكره اتخاذ مجلسا للحكم (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفترطين، وكل حال يسوء خلقه فيه) كالمرض وشدة الحزن ومداومة الأخشين (ويندب) له عند تعارض الأدلة في حكم (أن يشاور الفقهاء) وهم الذين يقبل قولهم في الافتاء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه) ومثل ذلك باقي المعاملات من إجارة وغيرها (و) أن (لا يكون له وكيل معروف، فإن أهدى إليه من له خصومة) في الحال (أولم) يكن له خصومة لكنه لم (يهد) له (قبل ولايته) القضاء (حرم) عليه (قبولها) ولا يملكها لو قبلها، ويردّها على مالكها، فإن تعذر وضعها في بيت المال (وإن كان يهدى) قبل ولايته (ولا خصومة له جاز) قبولها (إن كانت بقدر العادة) في صفة الهدية وقديرها (والأولى أن يثيب عليها) أو يردها، والضيافة والهبة كالمهدية (ولا ينفذ حكمه لنفسه) نعم يجوز له تعزير من أساء الأدب بين يديه فيما يتعلق بأحكامه (و) لا (لرقيقه، و) لا (شريكه في) المال (المشترك) بينهما (وكذا أصله وفرعه) لا ينفذ حكمه لكل منهم (على الصحيح) ومقابله ينفذ حكمه لهم بالينة (ويحكم له) أي القاضي (ولو لا) المذكورين إن كان لهم خصومة (الامام أوقاض آخر) مستقل (وكذا نائيه) يحكم (على الصحيح، وإذا أقر المدعي عليه أو نكل) عن اليمين بعد عرضها عليه (خلف المدعي) اليمين المدروسة (وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده) في صورة الإقرار (أو) على (يمينه)

أَوْ الْحُكْمَ بِمَا ثَبَتَ وَالْإِشْهَادَ بِدَلِيلِهِ ، أَوْ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ غَيْرِ
حُكْمٍ أَوْ سِجِلًا بِمَا حَكَمَ اسْتَحْبَبَ إِجَابَتُهُ ، وَقِيلَ نَجِبٌ ، وَيُسْتَحَبُّ نُسْخَتَانِ : إِحْدَاهُمَا
لَهُ ، وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ
أَوِ السُّنَّةِ أَوِ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، لَاحِظِي ، وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا
وَلَا يَقْضِي بِخِلَافٍ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِجْمَاعٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضِي بِإِلَافِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا
لَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى يَنْذَرَ كَرًّا ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَلَهُ الْحَلْفُ
عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ أَوْ أَدَائِهِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُورَثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَّا كَتَبُهُ ، وَالصَّحِيجُ
جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٌ عِنْدَهُ .

فِي صُورَةِ النُّكُولِ (أَوْ) سَأَلَ (الْحُكْمَ بِمَا ثَبَتَ) عِنْدَهُ (وَالْإِشْهَادَ بِهِ) لَزِمَهُ (إِجَابَتُهُ ،
وَلَا يُلْزِمُهُ الْحُكْمُ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ الْمُدْعَى ، وَصِغَةُ الْحُكْمِ الْمُلْزِمُ أَنْ يَقُولَ : حَكَمْتُ عَلَى فُلَانٍ فُلَانًا بِكَذَا
لَا ثَبَتَ عِنْدِي مِثْلًا (أَوْ) سَأَلَ الْمُدْعَى الْقَاضِي (أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ ، أَوْ)
أَنْ يَكْتُبَ لَهُ (سِجِلًا بِمَا حَكَمَ) بِهِ (اسْتَحْبَبَ إِجَابَتُهُ ، وَقِيلَ نَجِبٌ) كَالْإِشْهَادِ (وَيُسْتَحَبُّ)
لِلْقَاضِي (نُسْخَتَانِ) بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ (إِحْدَاهُمَا لَهُ) أَيُ صَاحِبِ الْحَقِّ (وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ
فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ) قَاضٍ (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ) حُكْمُهُ (خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ
أَوِ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ) وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بَنِي تَأْثِيرًا فَالْفَارِقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ أَوْ يَبْعَدُ أَوْ حَكَمَ فِيهِ
بِالْمُسَاوَةِ (نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ) وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاضِي مُقْلِدًا وَحَكَمَ بِغَيْرِ الْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِهِ (لَا)
إِنْ بَانَ خِلَافَ قِيَاسٍ (خَفِيٍّ) وَهُوَ مَا لَا يَبْعَدُ فِيهِ احْتِمَالُ الْمَفَارِقَةِ (وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا) فِيهَا
الْأَمْرُ فِيهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ (لَا بَاطِنًا) فَلَا يَحِلُّ حَرَامًا وَلَا نِكَاحًا وَلَا يَحْرَمُ حَلَالًا (وَلَا يَقْضِي)
الْقَاضِي (بِخِلَافِ عِلْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ) أَيُ لَا يَقْضِي بِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ حَتَّى لَوْ قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَا يَعْلَمُ
صَدَقَهُمَا وَلَا كَذَبَهُمَا نَفَذَ قَضَاؤَهُ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضِي بِعِلْمِهِ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ ،
وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ غَلْبَةَ الظَّاهِرِ الَّتِي تُجَوِّزُ لِلشَّاهِدِ الشَّهَادَةَ (إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) كَالزُّنَا
وَالسَّرِقَةِ وَالشَّرْبِ فَلَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِيهَا (وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ
حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ) عَلَى فُلَانٍ (بِهَذَا لَمْ يَعْمَلِ) الْقَاضِي (بِهِ) أَيُ بِمَضْمُونِ مَا ذَكَرَ (وَلَمْ يَشْهَدْ)
الشَّاهِدُ (حَتَّى يَنْذَرَ) كُلُّ مَنِهَا أَنَّهُ حَكَمَ أَوْ شَهِدَ بِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ (وَفِيهِمَا) أَيُ الْعَمَلُ وَالشَّهَادَةُ
(وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا) أَيُ الْقَاضِي وَالشَّاهِدُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ (وَلَهُ)
أَيُ الشَّخْصِ (الْحَلْفُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ) لَهُ عَلَى غَيْرِهِ (أَوْ) عَلَى (أَدَائِهِ) لَغَيْرِهِ (اعْتِمَادًا
عَلَى خَطِّ مُورَثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَّا كَتَبُهُ) وَيجوزُ لَهُ الْحَلْفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِثْلُ مُورَثِهِ شَرِيكَهُ وَخَبَارُ
عَدْلٍ (وَالصَّحِيجُ : جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٌ عِنْدَهُ) وَإِنْ لَمْ يَنْذَرَ كَرًّا ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيجِ
الْمَنْعُ كَالشَّهَادَةِ .

[فصل] لِيُسَوَّيَنَّ الْخَصْمَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ ، وَقِيَامِهِ لَهَا ، وَاسْتِماعِهِ ، وَطَلَاقِهِ وَجْهِهِ ، وَجَوَابِ سَلَامِهِ وَتَجْلِيسِهِ ، وَالْأَصْحَحُ رَفْعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمَّتِهِ فِيهِ ، وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ ، وَأَنْ يَقُولَ لِيَتَكَلَّمَ الْمُدَّعَى ، فَإِذَا أَدْفَى طَالِبُ خَصْمَتِهِ بِالْجَوَابِ فَإِنْ أَقْرَ فَذَاكَ ، وَإِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعَى أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ ؟ وَأَنْ يَسْكُتَ ، فَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَحْلِيلَتَهُ فَلَهُ ذَلِكَ ، أَوْ لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ أَخْضَرَهَا قِيلَتْ فِي الْأَصْحَحِ ، وَإِذَا زِدَحَمَ خُصُومٌ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ ، فَإِنْ جُهِلَ أَوْ جَاءُوا مَعًا أَقْرِعْ ، وَيُقَدَّمُ مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفَزُونَ وَنِسْوَةٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرُوا مَا كَمْ يَكْتُرُوا ، وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ وَقَارِعٌ إِلَّا بِدَعْوَى ، وَيَحْرُمُ اخْتِذَاذُ شُهَدَاءٍ مُعَيَّنِينَ ، لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ ، وَإِذَا شَهِدَ شُهَدَاؤُ فَعَرَفَ عَدَالَتَهُ أَوْ رَفْسَقَا عَمِلَ بِعَالِيهِ ، وَإِلَّا وَجَبَ الْاسْتِزْكَاءُ بِأَنْ يَكْتُبَ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّاهِدُ وَالْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ

[فصل] في التسوية بين الخصمين وما يتبعها (ليسو) القاضى وجوبا (بين الخصمين في دخول عليه) فلا يدخل أحدهما قبل الآخر (و) في (قيام لهما) أو تركه (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (و) في (جواب سلام) منهما ، فان سلم أحدهما انتظر الآخر ، أو قال له سلم ليحييهما معا (و) في (مجلس) لهما ، فلا يخص أحدهما بشئ من أنواع الاحرام وان اختلفا بفضيلة وغيرها (والأصح رفع مسلم على ذمته فيه) أى المجلس وجوبا وقيل استحبابا ، ومقابل الأصح لا يرفع (وإذا جلسا فله أن يسكت وأن يقول : ليتكلم المدعى) منسكما (فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى (فان أقر فذاك) ظاهر في ثبوته ، وللمدعى بعد الاقرار أن يطلب من القاضى الحكم عليه (وان أنكر) الدعوى (فله) أى القاضى (أن يقول للمدعى : ألك بينة) أى حجة (و) للقاضى (أن يسكت) فلا يستفهم من المدعى إلا ان كان جاهلا فيجب إعلامه (فان قال : لى بينة وأريد تحليفه فله ذلك ، أو) قال (لانيية لى ثم أخضرها قبلت فى الأصح) ومقابله لا تقبل إلا أن يذكر لكلامه تأويلا (وإذا ازدحم خصوم) فى مجلس القاضى (قدم الأسبق) إلى مجلس الحكم (فان جهل) الأسبق (أو جاءوا معا أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته (ويقدم) ندبا (مسافرون مستوفزون) أى متجهون للسفر على مقيمين (ونسوة) على رجال (وإن تأخروا) أى المسافرون والنسوة (ما لم يكثرُوا) فان كثروا فالتقديم بالسبق أو القرعة (ولا يقدم سابق وقارع) أى من خرجت له القرعة (إلا بدعوى) واحدة (ويحرم) على القاضى (اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) فان عين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره (وإذا شهد) عند القاضى (شهود فعرف) فيهم (عدالة أو فسقا عمل بعلمه) فيهم (والا) بان لم يعرف عدالة ولا فسقا (وجب الاستزكاء) أى طلب التزكية ، وهى البحث عن حال الشهود ، ولو اعترف المدعى عليه بعد التهم (بأن يكتب ما يميز به الشاهد والمشهد له ، و) المشهود (عليه) من اسم وكنية واسم أبيه واسم جدته وحليته وحرفته

وَكَذَا قَدَرِ الدِّينِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَبْتَغِي بِهِ مَرْكَبًا ثُمَّ يُشَافِهُهُ لِلزَّكِيِّ بِمَا عِنْدَهُ ،
وَقِيلَ تَكْفِي كِتَابَتُهُ ، وَشَرْطُهُ كَشَاهِدٌ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَخُبْرَةُ
بَاطِنٍ مَنْ يُمَدِّدُهُ لِصُحْبَةٍ أَوْ جَوَارٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَتِهِ ، وَأَنَّهُ
يَكْفِي : هُوَ عَدْلٌ ، وَقِيلَ يَزِيدُ عَلَى وَلِيٍّ ، وَيَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ ، وَيَقْتَضِي
فِيهِ الْمَعَانِيَّةَ أَوْ الْإِسْتِفَاضَةَ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ ، فَإِنْ قَالَ الْمَعْدِلُ : عَرَفْتُ سَبَبَ
الْجَرْحِ وَتَابَ مِنْهُ وَأَصْلَحَ قَدَّمَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ :
هُوَ عَدْلٌ ، وَقَدْ غَلِطَ .

باب القضاء على الغائب

هُوَ جَائِزٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَلَدَّعَى الْمُدَّعَى جُحُودَهُ ، فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ لَمْ تُسْمَعْ

(وكذا قدر الدين على الصحيح) ومقابله لا يكتبه ، لأن العدالة لا تختلف بقلة أو كثرة (ويبحث
به) أي بما كتبه (مَرْكَبًا) أي صاحب مسألة ، وذلك أن للقاضي أصحاب مسائل وهم الرسل
الذين يرسلهم إلى أناس يعتمدهم في التزكية ثبتت عدالتهم عنده وصدقهم ويسمون بالزكيين ،
وربما سمي أصحاب المسائل بالزكيين (ثم يشافهه) أي القاضي (الزكي) المبعوث إليه لأصحاب
المسألة (بما عنده) من حال الشهود من جرح أو تعديل ، ولا يقتصر الزكي على الكتابة مع
أصحاب المسائل (وقيل تكفي كتابته) أي الزكي للقاضي مع أصحاب الرسائل ، والمراد من الزكي
اثنان فأكثر (وشروطه) أي الزكي (كشاهد مع معرفة الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله
لصحبة أو جوار أو معاملة) ولا يعتبر في خبرة الباطن التقادم في معرفتهما . وأما من يجرح فلا
يشترط فيه الخبرة الباطنة ، بل لابد أن يفسر الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) من الزكي
(وأنه يكفي) مع لفظ الشهادة قوله (هو عدل . وقيل يزيد) على ذلك قوله (على ولي ، ويجب
ذكر سبب الجرح) صريحاً كقوله هو زان ولا يبعد فأدفاً ، وإن انفرد (ويعتمد) الجراح (فيه)
أي الجرح (المعانيعة) كأن رآه يزني (أو الاستفاضة) بين الناس بما يجرحه به أو شهادة عدلين
(ويقدم) الجرح (على التعديل ، فإن قال المعدل : عرفت سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدّم)
قوله على قول الجراح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه : هو عدل وقد غلط)
على في شهادته ، ومقابله يكتب في الحكم عليه بقوله ذلك .

باب القضاء على الغائب

(هو جائز إن كان عليه) أي الغائب (بينة) أي حجة فتشمل الشاهد واليمين (وادعى
المدعى جحوده) أي الحق المدعى به ، ولا يكلف البينة بالجحود (فإن قال : هو مقرّر لم نسع

بَيِّنَتُهُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا صَبْحَ أَنَّهَا تُسْمَعُ ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْقَاضِيَ نَصْبُ مُسَخَّرٍ يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُخْلَفَهُ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ إِنْ الْحَقُّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَقِيلَ يُسْتَعْبَ وَيَجْرِي بَأْنٌ فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ ، وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ عَلَى غَائِبٍ فَلَا تَحْلِيفَ ، وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ لَوْ كَيْلٌ الْمُدَّعَى : أَبْرَأَنِي مَوْكَكَ أَمْرًا بِالتَّسْلِيمِ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَهُ مَالٌ قَضَاءُ الْحَاكِمِ مِثْلُهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى لِإِنْهَاءِ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ فَيُنْهَى سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ لِيَجْعَلَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي لِلْمَالِ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفِي ، وَالْإِنْهَاءُ أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، وَيُسْتَعْبَ كِتَابٌ بِهِ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَيُخْتَمُهُ ، وَيُشْهَدَانِ عَلَيْهِ إِنْ أَنْكَرَ ، فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمًّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ ، وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ بَأْنِ هَذَا الْمَكْتُوبِ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا فَقَالَ :

يَبَيِّنُهُ (وَلَفَتْ دَعْوَاهُ (وَإِنْ أَطْلَقَ) الْمُدَّعَى فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَحْجُودِهِ وَلَا لِإِقْرَارِهِ (فَلَا صَبْحَ أَنَّهَا تُسْمَعُ ، وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْقَاضِيَ نَصْبُ مُسَخَّرٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَشْدُودَةِ (يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ) عِنْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فَالْقَاضِيَ غَيْرُ فِي نَصْبِهِ وَعَدَمِهِ (وَيَجِبُ أَنْ يُخْلَفَهُ) أَيِ الْمُدَّعَى (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَنْ الْحَقُّ) الَّذِي لِيَ عَلَى الْغَائِبِ (ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ) إِلَى الْآنِ وَأَنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَى (وَقِيلَ) يُسْتَعْبَ (بِتَحْلِيفِهِ (وَبِجَرَّيَانِ) هَذَانِ الْوَجْهَانِ (فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) أَوْ مِيتٍ بِلَا وَارِثٍ ، وَالْأَصَحُّ الْوَجُوبُ ، فَالدَّعْوَى عَلَى الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ غَيْبِهِ وَلِهُمَا كَالدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ فَصَحَّ بِشَرْطِهَا . وَأَمَّا عِنْدَ حُضُورِهِ فَلَا نَصَحَ (وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ) عَنْ غَائِبٍ بِحَقِّ (عَلَى غَائِبٍ) عَنْ الْبَلَدِ (فَلَا تَحْلِيفَ) عَلَى الْوَكِيلِ بَلْ يُعْطَى الْمَالُ الْمُدَّعَى بِهِ (وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) وَقَالَ لَوْ كَيْلٌ الْمُدَّعَى أَبْرَأَنِي مَوْكَكَ أَمْرًا بِالتَّسْلِيمِ (لِلْوَكِيلِ ، وَيُمْكِنُ ثُبُوتُ الْإِبْرَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ حِجَّةٌ (وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ) وَحُكْمٌ بِهِ عَلَيْهِ (وَلَهُ مَالٌ) حَاضِرٌ (قَضَاءُ الْحَاكِمِ مِنْهُ ، وَإِلَّا) بَأْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ (فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى لِإِنْهَاءِ الْحَالِ) مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِِنْهَاءِ حُكْمٍ (إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ) لِذَلِكَ (فَيُنْهَى) إِلَيْهِ (سَمَاعَ بَيِّنَةٍ لِيَجْعَلَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْمَالِ ، أَوْ حُكْمًا) إِنْ حُكْمٌ (لِيَسْتَوْفِيَ الْمَالِ . وَالْإِنْهَاءُ أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ) أَيِ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ خَاصَّةً ، أَوْ بِالْحُكْمِ يُؤَدِّيَانِهِ عِنْدَ الْقَاضِي الْآخَرِ (وَيُسْتَعْبَ) مَعَ الْأَشْهَادِ (كِتَابٌ بِهِ) وَلَا يَجِبُ (يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ) وَالْمَحْكُومُ لَهُ مِنْ اسْمِ كُلِّ وَكْنِيَّتِهِ وَقَبِيلَتِهِ وَحُلِيِّهِ (وَيُخْتَمُهُ) أَيِ الْكِتَابِ نَدْبًا (وَيُشْهَدَانِ) عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ (إِنْ أَنْكَرَ) الْخَصْمُ الْحَقُّ (فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمًّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ) وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ هَذَا الْمَكْتُوبُ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا) أَيِ أَقَامَ الْمُدَّعَى الْبَيِّنَةَ (فَقَالَ) الْغَائِبُ

لَسْتُ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْحُكْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَاتِ ،
وَإِنْ كَانَ أَحْضَرَ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ طَوِيلَ وَتُرِكَ الْأَوَّلُ ، وَإِلَّا بَعَثَ إِلَى الْكَاتِبِ
لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةَ صِفَةٍ تُمَيِّزُهُ وَيَكْتُبُهَا ثَانِيًا ، وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدٍ الْغَائِبِ يَبْلَدَ
الْحَاكِمِ فَشَافَهُ بِحُكْمِهِ فِي إِمضائه إِذَا عَادَ إِلَى وَلَايَتِهِ خِلَافَ الْقَضَاءِ يَعْلَمُهُ ، وَلَوْ
نَادَاهُ فِي طَرَفٍ وَلَا يَتِيهَا أَمضاهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَمَاعِ بَيِّنَةٍ كَتَبَ سَمِعْتُ بَيِّنَةً عَلَى
فُلَانٍ ، وَيُسَمِّيهِ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَإِلَّا قَالَ صَحَّ جَوَازُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ ، وَالْكَتَابُ
بِالْحُكْمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ لَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَبُولِ
شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ .

[فصل] ادَّعى عَيْنًا غَائِبَةً عَنِ الْبَلَدِ يُؤْمِنُ اشْتِبَاهُهَا كَعَقَارٍ وَعَبْدٍ وَفَرَسٍ مَعْرُوفَاتٍ
تَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ وَحُكْمَ بِهَا وَكَتَبَ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ لِيُسَلِّمَهُ لِلْمُدَّعِي وَيَتَمَيِّدَ فِي الْعَقَارِ
حُدُودَهُ ، أَوْ لَا يُؤْمِنُ قَالَ أَظْهَرُ سَمَاعُ الْبَيِّنَةِ ، وَيُبَالِغُ الْمُدَّعِي فِي الْوَصْفِ وَيَذْكُرُ الْقِيَمَةَ ، وَأَنَّهُ

(لست المحكوم عليه لزمه الحكم) بما قامت به البينة (إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات ،
وان كان) هناك مشارك له فيها ذكر (أحضره ، فان اعترف بالحق طوالب) به (وترك الأول ،
والا) بأن لم يعترف المشارك له (بعث) القاضي المكتوب إليه (إلى الكاتب ليطلب من
الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا) وينهيها لبلد الغائب (ولو حضر قاضي بلد الغائب يبلد
الحاكم) للمدعي (فشافه بحكمه) على الغائب (ففي إمضائه إذا عاد إلى ولايته خلاف القضاء
يعلمه) وقد مر ، ولو اجتمعا في غير بلدهما وأخبره بحكمه فليس له امضاه (ولو ناداه) وهما
(في طرفي ولايتهما أمضاه ، وان اقتصر على سماع بيينة) بلا حكم (كتب : سمعت بيينة على
فلان) ابن فلان ويصفه بما يميزه (ويسميا القاضي إن لم يملكها ، والا) بأن غدها (فالأصح
جواز ترك التسمية) ويأخذ القاضي المكتوب اليه بتعديل القاضي الكاتب (والكتاب
بالحكم يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ) وبعدها (وسماع البيينة) فقط (لا يقبل على الصحيح إلا في
مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي مافوق مسافة العدوى .

[فصل] في الدعوى بعين غائبة (ادَّعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهها) بغيرها
(كعقار وعبد وفرس معروفات سمع) القاضي (بينته وحكم بها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه)
أي المدعي به (للمدعي ، ويعتمد في العقار) الذي لم يشتر (حدوده) الأربعة إذا لم يعلم بأقل
منها ، ويجب ذكر البقعة والسكة وهل هو في أولها أو غيره (أو) كان المدعي به عينا غائبة
(لا يؤمن) اشتباهها (فالأظهر سماع البيينة) على صفاتها (وببالغ المدعي في الوصف) قدر
ما يمكنه (ويذكر القيمة) في المتقوم وجوبا ، ويندب في المثلى ذكر القيمة (و) الأظهر (أنه)

لَا يَحْكُمُ بِهَا بَلْ يَكْتُبُ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ فَيَأْخُذُهُ وَيَبْعَثُهُ إِلَى
الْكَاتِبِ لِيَشْهَدُوا عَلَى عَيْنِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمُدَّعَى بِكَفِيلٍ يَبْتَدِرُهُ فَإِنْ شَهِدُوا
بِعَيْنِهِ كَتَبَ بَيْرَاءَةَ الْكَفِيلِ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُدَّعَى مَوْنَةُ الرَّدِّ ، أَوْ غَائِبَةٌ عَنِ الْمَجْلِسِ
لَا الْبَلَاءُ أَمِيرَ بِإِحْضَارِ مَا يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ لِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ ، وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بِصِفَةٍ ،
وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ فَقَالَ لَيْسَ بِيَدِي عَيْنُ بَهْلَوِيهِ الصِّفَةِ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ ، ثُمَّ لِلْمُدَّعَى دَعْوَى
الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ نَكَلَ فَعَلَفَ الْمُدَّعَى أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً كَلَّفَ الْإِحْضَارَ وَحُبْسَ عَلَيْهِ وَلَا يُطْلَقُ
إِلَّا بِإِحْضَارٍ أَوْ دَعْوَى تَلْفٍ ، وَلَوْ شَكَّ الْمُدَّعَى هَلْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ فَيَدَّعِي قِيَمَةً أَمْ لَا
فَيَدَّعِيهَا فَقَالَ غَضَبَ مِنِّي كَذَا ، فَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ ، وَقِيلَ
لَا بَلَّ يَدَّعِيهَا وَيُحْلَفُهُ ثُمَّ يَدَّعِي الْقِيَمَةَ ، وَيَجْزِيَانِ فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبًا لِدَلَالٍ لِيَتَّبِعَهُ فَيَجْهَدُهُ
وَشَكَّ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ ، أَمْ أَتْلَفَهُ فَقِيَمَتُهُ ، أَمْ هُوَ بَاقِرٌ فَيَطْلُبُهُ

إذا سمع بينة الصفة (لا يحكم بها بل يكتب إلى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه) القاضي
المكتوب إليه (ويبعثه إلى) القاضي (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (والأظهر
أنه) أي القاضي المكتوب إليه (يسلمه إلى المدعي) بعد أن يحلفه أن المال هو الذي شهد
به شهوده ويعطيه له (بكفيل يبدنه) حتى إذا لم تعينه البينة طوبى برده (فان شهودوا بعينه)
حكم به للمدعي ، و (كتب) إلى قاضي بلد المال (ببراءة الكفيل ، وإلا) بأن لم يشهدوا على عينه
(فعلى المدعي مونة الرد) للمدعي به (أو) كان المدعي به عينا (غائبة عن المجلس لا)
عن (البلد أمر بإحضار ما يمكن) أي سهل (إحضاره ليشهدوا بعينه) أما مالا يمكن إحضاره
كالعقار فيجده المدعي وقيم البينة بتلك الحدود ، فان قال الشهود نعرفه العقار ولا نعرف الحدود
بعث القاضي من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه (ولا تسمع شهادة بصفة) لعين غائبة
عن المجلس (وإذا وجب إحضار الشيء المدعي به (فقال) المدعي عليه (ليس بيدي عيني
بهذه الصفة صدق بيمينه ، ثم) بعد حلفه يجوز (للمدعي دعوى القيمة ، فان نكل) المدعي عليه
عن اليمين (حلف المدعي أو أقام) المدعي (بينة كلف) المدعي عليه (الإحضار) للمدعي
به (وحبس عليه . ولا يطلق إلا بإحضار) المدعي به (أو دعوى تلف) له فيصدق بيمينه (ولو شك
المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة أم لا فيدعيها) أي العين (فقال) في دعواه (غصب مني)
فلان (كذا ، فان بقي لزمه رده ، والا فقيمته سمعت دعواه ، وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعي
القيمة ، ويجزيان) أي الوجهان (فيمن دفع ثوبا لدلال ليبيعه فجدده وشك هل ياعه) الدلال
(فيطلب الثمن ، أم أتلفه فقيمته) يطلبها (أم هو باق فيطلبه) منه ، فعلى الأصح يدعي على
الدلال رد الثوب أو ثمنه ان باعه ، أو قيمته ان أتلفه ويحلف الخصم يمينا واحسدة أنه لا يابزه تسليم
الثوب ولا ثمنه ولا قيمته ، وهى مقابلة يدعي العين في دعوى ، والثمن في أخرى ، والقيمة في أخرى

وَحَيْثُ أَوْجِبْنَا الْإِحْضَارَ فَثَبَّتَ لِلدَّعَى اسْتَقْرَارُ مُؤَنَّتِهِ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَهِيَ
وَمُؤَنَّةُ الرَّدِّ عَلَى الدَّعَى .

[فصل] الغائب الذي تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ مِنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي
لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرًا إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْلًا ، وَقِيلَ مَسَافَةٌ قَصْرٌ ، وَمَنْ يَقْرِبُ بَيِّنَةً كَحَاضِرٍ فَلَا
تُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ ، وَيَحْكُمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ إِلَّا لِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ
عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ ، وَمَنْعَةٍ فِي حَدِّ لَهْ تَعَالَى ، وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةً عَلَى غَائِبٍ
فَقَدَّمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا ، بَلْ يُخْبِرُهُ وَيَمَكِّنُهُ مِنْ جَرَحٍ ، وَلَوْ عَزَلَ بَعْدَ سَمَاعِ
بَيِّنَةٍ ثُمَّ وُلَّى . وَجِبَتْ الْأَسْتِعَادَةُ ، وَإِذَا اسْتَعْدَى عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ أَخْضَرَهُ بِدَفْعِ خْتَمِ
طَلَبٍ رَطْبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ بِأَعْذَرٍ أَخْضَرَهُ بِأَعْوَانِ
السُّلْطَانِ وَعَزَّزَهُ ، أَوْ غَائِبٍ فِي غَيْرِ وَلَا يَتَّبِعُهُ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ ، أَوْ فِيهَا

ويختلفه ثلاثة أيمان (وحيث أوجبنا الإحضار) للدعى به (فثبت للدعى استقرت مؤنته) أى
الإحضار (على الدعى عليه ، والا) بأن لم يثبت للدعى (فهمى) أى مؤنة الإحضار (ومؤنة
الرَّدِّ على الدعى) ولا أجرة عليه لمدة الحياة ، بخلاف الغائبة عن البلد .

[فصل] فى بيان من يحكم عليه فى غيبته (الغائب الذى تسمع البينة) عليه (ويحكم
عليه : من) هو (بمسافة بعيدة ، وهى التى لا يرجع منها مبكر إلى موضعه) الذى بكر منه (ليلا)
أى لا يرجع إليها ليلا المبكر من موضعه إلى محل الحاكم (وقيل) هى (مسافة قصر ، ومن قريبة)
حكمه (كحاضر) فى البلد (فلا تسمع بينته) عليه (و) لا (يحكم) عليه (بغير حضوره
إلا لتواريه أو تعززه) وعجز القاضى عن إحضاره فتسمع البينة عليه ويحكم عليه بغير حضوره
(والأظهر جواز القضاء على غائب فى قصاص وحدِّ قذف ، ومنعه فى حدِّ لَهْ تعالى) أو تعزير
(ولو سمع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل يخبره) بالحال (ويمكنه من جرح)
فيها وما يمنع شهادتها عليه (ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولى وجبت الاستعادة وإذا استعدى) أى
طلب منه أن يزيل العدوان والظلم (على) خصم (حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى إحضاره
لسماع الدعوى عليه (أحضره) وجوبا ويلزمه الحضور ولو من ذوى الوجاهات بنفسه أو بوكيله
أما إذا دعاه الخصم إلى حاكم من غير رفع فلا يلزمه ويحضره القاضى (بدفع ختم) أى محتوم
(طين رطب أو غيره) وكان ذلك عادة قضاة السلف ، ثم استبدل بالكتابة فى الورق وهو أولى
(أو) أحضره أن لم يحضر بذلك (بمرتب لذلك) من الأعوان (فان امتنع بلا عذر) من
الحضور (أحضره بأعوان السلطان) وعليه مؤنتهم (وعززه) بما يراه ، وله العفو عن تعزيره
(أو) استعدى على (غائب فى غير ولايته فليس له إحضاره ، أو) على غائب (فيها) أى محل

وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ لَمْ يُحْضِرْهُ بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَةً وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا نَائِبَ فَلَا صَاحَ يُحْضِرُهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَقَطْ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ لَيْلًا ، وَأَنَّ الْمَخْدَرَةَ لَا تُحْضَرُ ، وَهِيَ مَنْ لَا يَكْتَرُ خُرُوجَهَا لِحَاجَاتٍ .

باب القسمة

قَدْ يَتَقَسَّمُ الشَّرَكَاءُ أَوْ مَنصُوبُهُمْ أَوْ مَنصُوبُ الْإِمَامِ ، وَشَرَطُ مَنصُوبِهِ : ذِكْرُهُ خُرُوجًا عَدْلًا ، يَعْلَمُ الْمِسَاحَةَ وَالْحِسَابَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ وَجِبَ قَاسِمَانِ ، وَالْأَفْقَاسِيمُ ، وَفِي قَوْلِهِ اثْنَانِ ، وَلِلْإِمَامِ جَعْلُ الْقَاسِمِ حَاكِمًا فِي التَّقْوِيمِ فَيَعْمَلُ فِيهِ بِعَدْلَيْنِ ، وَيَقْسِمُ ، وَيَجْعَلُ الْإِمَامُ رِزْقَ مَنصُوبِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَجْرَتُهُ عَلَى الشَّرَكَاءِ ، فَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ وَسَمِيَ كُلُّ قَدْرٍ لَزِمَتُهُ ، وَإِلَّا فَأَلْجَرَةُ مُوزَعَةٌ عَلَى الْحِصَصِ ، وَفِي قَوْلِهِ عَلَى الرُّؤُوسِ ثُمَّ مَا عَظُمَ الضَّرَرُ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَثُوبٍ نَفِيسَيْنِ ،

ولايته (وله هناك نائب لم يحضره) القاض (بل يسمع بينة) عليه (ويكتب) بسماها (اليه أولانائب) له هناك (فالأصح يحضره من مسافة العدو فقط، وهي التي يرجع منها مبكر) إلى موضعه (ليلا، و) (و) الأصح (أن المخدرة) الحاضرة (لا تحضر) أي لا تكلف الحضور للعدوى عليها (وهي) أي المخدرة (من لا يكثر خروجها لحاجات) تكبر وقطن بأن لم تخرج أصلا أو تخرج قليلا لعزاء أو زيارة، فالمخدرة إن طلبت لعدوى: إما أن توكل أو يبعث القاضي إليها نائبه فتجيب من وراء الستر .

باب القسمة

وهي تميز بعض الأنصاء من بعض (قد يقسم الشركاء) المشترك بأنفسهم (أو منصوبهم) أي وكيلهم (أو منصوب الامام، وشروط منصوبه) أي الامام (ذكر حو عدل) تقبل شهادته (يعلم المساحة) أي ذرع الأرض (و) من شأنه أن يعلم (الحساب) ولا يشترط فيه معرفة التقويم (فان كان فيها) أي القسمة (تقويم) أي تقدير للقيمة (وجب قاسمان) لاشتراط العدد في المقوم (والافقاسم) واحد (وفي قول اثنان، وللإمام جعل القاسم حاكما في التقويم) بأن يفوض له مباح البيئة فيه وأن يحكم به (فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح (فان لم يكن) في بيت المال شيء (فأجرتة على الشركاء) ان طلبها ولو واحد منهم (فان استأجروه وسعى كل قدر لزمه، والا) بأن سموا أجرة مطلقة (فالأجرة موزعة على الحصص، وفي قول على الرؤوس) وتجب الأجرة في مال الصبي وان لم يكن له في القسمة غبطة (ثم ما عظم الضرر في قسمة كجوهرة وسيف وثوب نفيسين

وَرَوَى خُفَّاءُ أَنَّ طَلَبَ الشَّرَكَاهِ كُلَّهُمْ قِسْمَتُهُ لَمْ يُجِبْهُمْ الْقَاضِي ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنْفَعَتُهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ كَحَقَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَيْنِ لَا يُجَابُ طَالِبُ قِسْمَتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أَمْسَكَ جَسْلُهُ حَمَامَيْنِ أُجِيبَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرُ دَارٍ لَا يَصْلُحُ لِلسُّكْنَى ، وَالْبَاقِي لِأَخَرَ فَلْأَصَحُّ إِجْبَارُ صَاحِبِ الْعَشْرِ بِطَلَبِ صَاحِبِهِ دُونَ عَكْسِهِ ، وَمَا لَا يَعْلَمُ ضَرَرُهُ قِسْمَتُهُ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا بِالْأَجْزَاءِ كَمَثَلِي وَدَارٍ مُتَّفَقَةٍ الْأَبْنِيَةِ ، وَأَرْضٍ مُشْتَبِهَةِ الْأَجْزَاءِ فَيُجْبَرُ الْمُنْتَمِعُ فَعْدَلُ السَّهَامِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ ذَرَعًا بِعَدَدِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ ، وَيَكْتَبُ فِي كُلِّ رُقْعَةٍ اسْمُ شَرِيكِ أَوْ جُزْءٍ مُتَّيِّزًا بِحَدِّ أَوْجِهَةٍ وَتَدْرُجُ فِي بَنَادِقٍ مُسْتَوِيَةٍ ثُمَّ يُخْرَجُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا رُقْعَةً عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ إِنْ كَتَبَ الْأَسْمَاءَ فَيُعْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ، أَوْ عَلَى اسْمِ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنَصْفٍ وَثُلْثٍ وَصُدُسٍ جُزْئَاتِ الْأَرْضِ عَلَى أَقَلِّ السَّهَامِ وَقُسِّمَتْ سَكًّا سَبَقَ ، وَيَحْتَزُّ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ . الثَّانِي بِالْتَعْدِيلِ

وزوجي خفَّاء أن طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبههم القاضي) ويمنعهم منها ان بطلت منفعة بالكلية (ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة) بالكلية (كسيف يكسر) ولا يجبههم إلى ذلك (وما يبطل نفعه المقصود) منه (حكاهم وطاحونة صغيرين) طلب البعض قسمته وامتنع البعض (لا يجاب طالب قسمته في الأصح ، فان أمكن جعله حاملين أجيب) طالب قسمته وأجبر المنتفع (ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى ، والباقي لآخر ، فالأصح إجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه) وهو عديم إجبار صاحب الباقي بطلب صاحب العشر (وما لا يعلم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة : أجزاء ، ورد ، وتعديل (أحدها بالأجزاء كمثل) من حب وغيره (ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء فيجبر المنتفع) عليها ولو في شركة وقف (فتعدل السهام كيلا) في المكيل (أو وزنا) في الموزون (أو ذرعا) في المذروع (بعدد الانصباء) إن استوت ، ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزءا يميزا بحد أو جهة وتدرج في بنادق مستوية وزنا وشكلا من ظنين أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج (رقعة على الجزء الأول إن كتب الأسماء) في الرقاع كزيد وعمر (فيعطى من خرج اسمه) في الرقعة هذا الجزء وهكذا الباقي (أو) يخرج من لم يحضرها (على اسم زيد ان كتب الأجزاء) أي أسماء الأجزاء في الرقاع (فان اختلفت الأنصباء) بين الشركاء (كنصف وثلث وسدس جزئت الأرض على أقل السهام وقسمت كما سبق) لكن الأولى أن لا يكتب إلا الاسماء دون الأجزاء (ويحتز) إذا كتب الأجزاء (عن تفريق حصة واحد) بأن لا يبدأ بصاحب السدس بل بصاحب النصف ، ثم يخرج رقعة باسم أحد الآخرين (الثاني) من الأنواع : القسمة (بالتعديل)

كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقراب ماء ، ويخبر المبيع عليها في الأظهر ، ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين فطلب جعل كل واحد فلا إجبار ، أو عبيد أو ثياب من نوع أجبر ، أو نوعين فلا . الثالث بالرد بأن يكون في أحد الجانبين بئر أو شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمته ، ولا إجبار فيه ، وهو بيع ، وكذا التعديل على المذهب وقسمته الأجزاء إفراز في الأظهر ، ويشرط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ، ولو تراضيا بقسمة مالا إجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح ، كقولهما رضينا بهذه القسمة ، أو بما أخرجته القرعة ، ولو ثبت بينة غلط أو حيف في قسمته إجبار نقضت ، فإن لم تكن بينة وادعاه واحد فله تحليف شريكه ، ولو ادعاه في قسمته تراض وقلنا هي بيع فلا يصح أنه لا أثر للغلط ، فلا فائدة لهذه الدعوى . قلت : وإن

بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقراب ماء) فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها كقيمة ثلثها جعل السدس سهما والثلثان سهما وأقرع بكتابة الجزين أو الاسمين كما تقدم (ويحبر الممتنع عليها في الأظهر) وأجرة القاسم بحسب المأخوذ (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) لاثنتين (فطلب جعل كل) منهما (لواحد فلا إجبار) ولا قسمة ، فإن تراضيا فهي بيع (أو) استوت قيمة (عبيد أو ثياب من نوع أجبر) الممتنع (أو نوعين) كعبد تركي وهندي (فلا) إجبار (الثالث) من الأنواع : القسمة (بالرد بأن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بئر أو شجر لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله (فيرد من يأخذه قسط قيمته ولا إجبار فيه ، وهو بيع) فنثبت فيه أحكامه من شفعة وغيرها (وكذا التعديل) بيع (على المذهب) وقيل فيها الخلاف في قسمة الأجزاء (وقسمة الأجزاء إفراز في الأظهر) ومقابلته بيع ، ومعنى كونها إفرازا : أنها تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلا هو الذي ملكه (ويشرط في) قسمة (الرد الرضا بعد خروج القرعة) كما اشترط في ابتدائها (ولو تراضيا بقسمة مالا إجبار فيه) مما هو محل للإجبار الذي هو قسمة التعديل والأجزاء (اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح كقولهما : رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة) فهذا في غير قسمة الرد التي سبق ذكرها ، فلا تكرار في كلامه ولا مخالفة لما في المحرر حيث جعل ذلك في التي يحبر عليها (ولو ثبت بينة) أو حجة غيرها (غلط أو حيف في قسمة إجبار نقضت) تلك القسمة (فإن لم تكن بينة وادعاه) أي الغلط أو الحيف (واحد) من الشريكين (فله تحليف شريكه) فإن حلف بصفحة على الصحة ، وإن نكل حلف هو ونقضت القسمة (ولو ادعاه) أي الغلط أو الحيف (في قسمة تراض) بأن نصبا قاسما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي) أي قسمة التراضي (ويبع فلا يصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وإن تحقق الغبن (قلت : وإن

قُلْنَا إِنْ رَازُ نَقِصَتْ إِنْ ثَبَتَ ، وَإِلَّا فَيُخْلَفُ شَرِيكُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ
الْمَقْسُومِ شَائِعًا بَطَلَتْ فِيهِ ، وَفِي الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ، أَوْ مِنَ النَّصِيبِينَ مُعَيَّنٌ
سِوَاهُ بَقِيَّتْ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب الشهادات

شَرَطُ الشَّاهِدِ : مُسْلِمٌ حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ ذُو مَرْوَةٍ غَيْرُ مَثْمَمٍ ، وَشَرَطُ الْعَدَالَةِ
اجْتِنَابُ الْكِبَايَرِ ، وَالْإِصْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَيَحْزُمُ اللَّعِبُ بِالْتَرَدِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُكْرَهُ
يَشْطَرْنَجٌ ، فَإِنْ شَرِطَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبِينَ قَقْمَارٌ ، وَيَبَاحُ الْحَدَاةُ وَسَمَاعُهُ ، وَيُكْرَهُ
الْفَنَاءُ بِلا آلَةٍ ، وَسَمَاعُهُ ، وَيَحْزُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ ،

قلنا إِنْ رَازُ نَقِصَتْ إِنْ ثَبَتَ (الغلط) (وإلا فيخلف شريكه ، والله أعلم ، ولو استحق بعض المقسوم
شائعا) كالربع (بطلت) تلك القسمة (فيه) أي البعض المستحق (وفي الباقي خلاف
تفريق الصفقة) والأظهر الصحة (أو) استحق (من النصيبين معين) حالة كونه (سواء بقيت)
القسمة في الباقي (والا) بأن كان المعين من أحد النصيبين أكثر (بطلت) تلك القسمة (والله
أعلم) وأراد بطلانها ظاهرا ، والا فبالاستحقاق بأن أن لا قسمة .

كتاب الشهادات

جمع شهادة ، وهي خبر قاطع ، والشاهد حامل الشهادة ومؤديها (شرط الشاهد : معلم) فلا
تقبل شهادة الكافر ولو على مثله (حر) فلا تقبل ممن فيه رق (مكلف) فلا تقبل من مجنون
وصبي (عادل) فلا تقبل من فاسق (ذو مروءة) وسيأتي تفسيرها (غير منهم) فلا تقبل
شهادة المتهم لعداوة أو والدية أو ميلودية (وشرط العدالة : اجتناب الكباير) أي كل منها (و)
اجتناب (الإصرار على صغيرة) والكبيرة المراد منها الفعلية ، لا الاعتقادية ، وهي البدع ، فإن
الراجع قبول شهادة أهلها مالم نكفهم ، وهي كل جريمة تؤذن بقاء أكثرات مرتكبها كالقتل
وأكل الربا وتأخير الصلاة عن أوقاتها بلا عذر والإصرار على الصغيرة قيل هو من الكباير ،
وقيل ليس بكبيرة (ويحرم اللعب بالترد على الصحيح) ومقابلته يكروه ، والنزد هو الذي يقال له في عرفنا
طاولة (ويكره بشطرنج ، فإن شرط فيه) أي اللعب بالشطرنج (مال من الجانبين ققمار) فيحرم وترد به
الشهادة ، فإن كان من جانب خرام ، ولكن لا ترد به الشهادة (ويباح الحداء) وهو ما يقاب خلف
الابل من رجز وغيره (و) يباح (سماعه) واستماعه (ويكره الفناء) وهو رفع الصوت بالشعر وغيره
(بلا آلة) من الملاهي ولومن أنثى وأمره مالم تخف فتنة (و) يكروه (سماعه) أي استماعه ، وأما مع
الآلة فخرام ، ويسن تحسين الصوت بالقرادة ولو بالألحان مالم يفرط في المد والاشباع أو يسقط شيئا
من الحروف أو الحركات وإلا فسق به القارئ وأنهم المستمع (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة

كَطَنْبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ وَاسْتِيَاغَهَا ، لَا يَرَاعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ
تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ دَفُّ لِعَرَسٍ وَخِتَانٍ ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ جَلَّالٌ ، وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ ،
لَا الرِّقْصُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسِرٌ كَفْعِلِ الْمُخْتَبِ ، وَيُبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ
يَهْجُوَ أَوْ يُفَحِّشَ ، أَوْ يُعَرِّضَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَالْمُرُوءَةُ تَخْلُقُ بِخُلُقِ أَمَثَالِهِ فِي زَمَانِهِ
وَمَكَانِهِ ، فَالْأَكْلُ فِي سُوقٍ ، وَاللِّبْسُ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ ، وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ بِحَضْرَةِ
النَّاسِ ، وَإِكْثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ ، وَلِبْسُ فَقِيهِ قِبَاءً وَقَلَنْسُوءَةً حَيْثُ لَا يُؤْتَدُّ ، وَإِكْبَابُ
عَلَى لِسَبِ الشَّطْرَنْجِ أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعٍ ، وَإِدَامَةُ رَقْصٍ يُسْقَطُهَا ، الْأَمْرُ فِيهِ يَخْتَلِفُ
بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِينِ ، وَحِرْفَةُ دَنِيَّةٍ كَهَجَامَةٍ وَكَنْسٍ وَدَبِغٍ يَمْنُ لَا تَلِيْقُ
بِهِ تُسْقَطُهَا ، فَإِنْ اعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِرْفَةً أَبِيَّةً ،

كَطَنْبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ (مَا يَضْرِبُ بِهِ مَعَ الْأَوْتَارِ (وَ) يَحْرُمُ (اسْتِغَاغَهَا ، لَا) اسْتِعْمَالُ
(بَرَاغِ) وَهُوَ الشَّبَابَةُ (فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ دَفُّ لِعَرَسٍ وَخِتَانٍ
وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَى الدَّفِّ (جَلَّالٌ) وَهِيَ الْخَلْقُ الَّتِي تَجْعَلُ دَاخِلَ
الدَّفِّ وَالِدَوَائِرِ (وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ) وَاسِعُ الطَّرْفَيْنِ
(لَا الرِّقْصَ) فَلَا يَحْرُمُ بَلْ يَبَاحُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسِرٌ كَفْعِلِ الْمُخْتَبِ) وَهُوَ مَنْ يَتَخَلَّقُ
بِأَخْلَاقِ النِّسَاءِ فَيَحْرُمُ (وَيُبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ) أَى انْشَاؤُهُ (وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوَ) نَمْعِيْنَا مُسْلِمَا
أَوْ كَافِرَا مُعْصُومَا (أَوْ يُفَحِّشَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ بِأَنْ يَجَاوِزَ الْحَدَّ فِي الْمَدْحِ (أَوْ يُعَرِّضَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنَةٍ)
بِأَنْ يَذْكُرَ صِفَاتَهَا مِنْ طُولٍ وَقَصْرِ وَصِدْغٍ فَيَحْرُمُ كُلُّ ذَلِكَ وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ . وَأَمَّا ذِكْرُ صِفَاتِ
اِمْرَأَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ فَجَائِزٌ (وَالْمُرُوءَةُ : تَخْلُقُ بِخُلُقِ أَمَثَالِهِ) مِنْ أَتْبَاءِ عَصَرِهِ مِنْ يَرَاهِي مَنَاجِجَ الشَّرْعِ
وَأَدَابِهِ (فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَالْأَكْلُ فِي سُوقٍ) لَغَيْرِ سُوقٍ وَلَغَيْرِ مَنْ لَمْ يَغْلِبْهُ جُوعٌ (وَالْمَشَى) فِي
السُّوقِ (مَكْشُوفَ الرَّأْسِ) أَوْ الْبَدَنِ عَنْ لَابِلِيْقٍ بِهِ (وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ) لَهُ (بِحَضْرَةِ النَّاسِ)
وَلَوْ وَاحِدًا مِنْ يَسْتَحْيَا مِنْهُ فِي ذَلِكَ (وَإِكْثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ) بَيْنَهُمْ (وَلِبْسُ فَقِيهِ قِبَاءً)
وَهُوَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفَهُ (وَقَلَنْسُوءَةٌ) مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ (حَيْثُ) أَى فِي بَلَدٍ (لَا يُعْتَادُ)
لِلْفَقِيهِ لِبْسُهُمَا (وَإِكْبَابُ عَلَى لَعِبِ الشَّطْرَنْجِ) بِحَيْثُ يَسْتَعْمَلُهُ عَنْ مَهْمَاتِهِ (أَوْ) عَلَى (غِنَاءٍ أَوْ
سَمَاعٍ ، وَادَامَةُ) أَى اِكْثَارُ (رَقْصٍ يُسْقَطُهَا) أَى الْمُرُوءَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ فَهُوَ خَيْرٌ عَنْ قَوْلِهِ
فَالْأَكْلُ وَمَاعِطَفٌ عَلَيْهِ (وَالْأَمْرُ فِيهِ) أَى مُسْقَطُ الْمُرُوءَةِ (يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ
وَالْأَمَاكِينِ) فَقَدْ يَسْتَقْبَحُ الْأَمْرُ مِنْ شَخْصٍ دُونَ آخَرَ ، وَفِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ دُونَ آخَرَ (وَحِرْفَةُ
دَنِيَّةٍ) مُبَاحَةٌ (كَهَجَامَةٍ وَكَنْسٍ وَدَبِغٍ عَنْ لَابِلِيْقٍ بِهِ) هَذِهِ الْحِرْفَةُ (تُسْقَطُهَا) أَى الْمُرُوءَةُ
(فَإِنْ اعْتَادَهَا) بِأَنْ تَلْبَسَ بِهَا مَدَّةً يَحْكُمُ الْعَرَفُ بِأَنَّهَا صَارَتْ حِرْفَةً لَهُ (وَكَانَتْ حِرْفَةً أَبِيَّةً)

فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّهْمَةُ أَنْ يَجُورَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرًا فَتَرُدَّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمَكَاتِبِهِ
وَعَرِيمٍ لَهُ مَيِّتٌ أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ ، وَبِرَاءَةٍ مِنْ ضَمَنِهِ ،
وَبِجَرَاةٍ مُؤَدَّتهِ ، وَلَوْ شَهِدَ لِمُورَثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قِيلَتْ
فِي الْأَصَحِّ ، وَتَرُدُّ شَهَادَةُ عَاقِلَةٍ يَفْسُقُ شُهُودُ قَتْلِ ، وَغُرَمَاءُ مُفْلِسٍ يَفْسُقُ شُهُودُ دِينٍ آخَرَ ،
وَلَوْ شَهِدَا لِأَتْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَا لِلشَّاهِدَيْنِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قِيلَتْ الشَّهَادَتَانِ
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْبَلُ لِأَصْلٍ وَلَا فَرْعٍ وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمَا ، وَكَذَا عَلَى أَيِّهَا بَطْلَانِي ضُرَّةٌ أَمَّهَا
أَوْ قَذْفًا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأُجْنِبِي قِيلَتْ لِلْأُجْنِبِي فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : وَتُقْبَلُ
لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخِ وَصَدِيقٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ ، وَهُوَ مَنْ يُبْغِضُ
بِحَيْثُ يَتَمَتَّى زَوَالِ نِعْمَتِهِ ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ ، وَتُقْبَلُ لَهُ ، وَكَذَا عَلَيْهِ
فِي عَدَاوَةِ دِينٍ كَكَافِرٍ وَمُبْتَدِعٍ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَأَنْكَفَرُهُ ، لَأَمْغَلُ لَا يُضْبَطُ

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَقَبَّلَ بِصِفَةِ آيَاتِهِ (فلا) بِسُقْطِهَا (في الأصح . والتهمة) للشروط في الشاهد عديمها
(أن يجور إليه) بشهادته (نفعاً أو يدفع عنه) بها (ضرراً فترد شهادته لِعَبْدِهِ وَمَكَاتِبِهِ وَعَرِيمٍ
لَهُ مَيِّتٌ ، أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ) وَلَوْ يَدُونُ جَعَلَ وَكَذَلِكَ الْوَدِيعُ وَالْمَرْهَنُ (و)
تَرُدُّ شَهَادَتَهُ (بِرَاءَةٍ مِنْ ضَمَنِهِ) بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ (و) تَرُدُّ شَهَادَتَهُ وَارِثُ (بِجَرَاةٍ مُؤَدَّتهِ)
قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ (وَلَوْ شَهِدَ لِمُورَثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قِيلَتْ) شَهَادَتُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
وَمُقَابِلَهُ لَا تُقْبَلُ كَالْجَرَاةِ وَبَعْدَ الْأَنْدِمَالِ تُقْبَلُ قَطْعًا (وَتَرُدُّ شَهَادَةَ عَاقِلَةٍ يَفْسُقُ شُهُودُ قَتْلِ) يَحْمَلُونَ
دِينَهُ مِنْ خَطَأٍ وَشَبْهِ عَمْدٍ ، بِخِلَافِ شُهُودِ عَمْدٍ (و) تَرُدُّ شَهَادَةَ (غُرَمَاءَ مُفْلِسٍ يَفْسُقُ شُهُودُ دِينٍ
آخَرَ) ظَهَرَ عَلَيْهِ (وَلَوْ شَهِدَا لِأَتْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ) مِنْ تَرَكَةِ (فَشَهِدَا) أَيْ الْاِثْنَانِ (لِلشَّاهِدَيْنِ
بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قِيلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ الْمَنْعُ (وَلَا تُقْبَلُ لِأَصْلٍ) لِلشَّاهِدِ
وَإِنْ عَلَا (وَلَا فَرْعٍ) لَهُ وَإِنْ سَقَطَ (وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمَا) أَيْ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ (وَكَذَا) تُقْبَلُ
الشَّهَادَةُ (عَلَى أَيِّهَا بَطْلَانِي ضُرَّةٌ أَمَّهَا أَوْ قَذْفًا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلَهُ الْمَنْعُ ، لِأَنَّهَا تَجُوزُ نَفْعًا إِلَى
الْأُمِّ (وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأُجْنِبِي قِيلَتْ لِلْأُجْنِبِي فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : وَتُقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ)
لِلْآخَرِ (وَالْأَخِ وَصَدِيقٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ) عَلَى عَدَاوَةِ عَدَاوَةِ دُنْيَوِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ
(وَهُوَ) أَيْ الْعَدُوُّ (مَنْ يَبْغِضُهُ بَحَيْثُ يَتَمَتَّى زَوَالِ نِعْمَتِهِ ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ)
الْبَغْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ وَالْعَدَاوَةُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ أَقْوَى فَلَا تَفْسَرُ الْعَدَاوَةَ بِالْبَغْضِ ، بَلْ يَحْكُمُ
فِيهَا الْعَرَفُ ، فَمَنْ عَدَّ عَدُوًّا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ (وَتُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (لَهُ) أَيْ لِلْعَدُوِّ (وَكَذَا)
تُقْبَلُ (عَلَيْهِ) أَيْ الْعَدُوُّ (فِي عَدَاوَةِ دِينٍ كَكَافِرٍ) شَهِدَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ (وَمُبْتَدِعٍ) شَهِدَ
عَلَيْهِ سُنِّيٌّ (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَأَنْكَفَرُهُ) بِدَعْوَتِهِ ، وَلَكِنْ مِنْ سَبِّ الصَّحَابَةِ مِنْ
الرَّافِضَةِ ، وَإِنْ كُنَّا لَأَنْكَفَرُهُ تَرُدُّ شَهَادَتَهُ لِفُسْقِهِ (لَا) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (مَغْفَلٍ لَا يُضْبَطُ) أَصْلًا

وَلَا مُبَادِرٍ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِيهَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ
كَطَلَاقٍ وَعِثْقٍ وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ ، وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا ، وَحَدِّ لَه ، وَكَذَا النِّسْبُ
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ نَقَضَهُ هُوَ
وغيرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ
قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، أَوْ فَاسِقٌ تَابَ فَلَا ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا بِشَرَطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً
يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدْ رَها الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ
فَيَقُولُ الْقَاضِيُ : قَدْ فِي بَاطِلٍ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَكَذَا شَهَادَةُ الزُّورِ . قُلْتُ :
وغيرُ الْقَوْلِيَةِ يُشْتَرَطُ إِفْلَاحٌ ، وَنَدَمٌ ، وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ ، وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ إِنْ
تَعَلَّقَتْ بِهِ ،

أَوْ غَالِبًا ، وَلَا يَتَّبَعُ (وَلَا) شَهَادَةُ (مُبَادِرٍ) بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى . وَكَذَا بَعْدَهَا قَبْلَ أَنْ
يُسْتَشْهَدَ (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ) سِوَا سَبْقِهَا دَعْوَى أَمْ لَا ، فِي غَيْبَةِ الشُّهُودِ عَلَيْهِ أَمْ حُضُورِهِ
فَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ بَطْلَانِ شَهَادَةِ الْمُبَادِرِ ، لَكِنْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا (فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى) الَّتِي تَحْضُرُ
كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ كَأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا (وَفِيهَا) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى (حَقٌّ مُؤَكَّدٌ) وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ
بِرِضَا الْآدَمِيِّ (كَطَلَاقٍ) بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ (وَعِثْقٍ) مُنْجِزٍ أَوْ مُعْلَقٍ (وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ) فِي نَفْسِ
أَوْ طَرَفٍ (وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا) وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ تَحْرِيمُ الرِّضَاعِ وَالْمَصَاهِرَةِ (وَحَدِّ لَه) تَعَالَى كَحَدِّ
الزَّنا بَأَنْ يَشْهَدَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ (وَكَذَا النِّسْبُ عَلَى الصَّحِيحِ) وَأَمَّا تَسْمَعُ شَهَادَةَ الْحِسْبَةِ عِنْدَ
الْحَاجَةِ . وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ تَأْتِيَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِيِ فَيَقُولُوا : نَحْنُ نَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ مِثْلًا أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ
وَهُوَ يَعاشرُهَا فَأَحْضَرَهُ حَتَّى نَشْهَدَ عَلَيْهِ (وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ ، أَوْ عَبْدَيْنِ ، أَوْ
صَبِيَّيْنِ) عِنْدَ الشَّهَادَةِ (نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ) فَسَقَاظُهَا غَيْرُ مُجْتَمِعٍ
فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمُجْتَمِعِ فِيهِ كَشْرَبِ النِّبِيدِ (وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قَبِلَتْ)
شَهَادَتُهُ (أَوْ فَاسِقٌ تَابَ) بَعْدَهَا وَأَعَادَهَا (فَلَا) تُقْبَلُ (وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا) أَيْ الشَّهَادَةُ
الَّتِي شَهِدَ بِهَا وَهُوَ فَاسِقٌ (بِشَرَطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً يَظُنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدْ رَها الْأَكْثَرُونَ
بِسَنَةِ) تَقْرِيبًا ، وَمِثْلُ الْفَسْقِ خَارِمُ الْمَرْوَةِ (وَيُشْتَرَطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ فِي الْقَاضِيِ :
قَوْلِي بَاطِلٌ ، وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ) وَ (لَا أَعُودُ إِلَيْهِ) وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ كَذَبْتُ وَيَقُولَ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيِ
الْقَاضِيِ [وَكَذَا شَهَادَةُ الزُّورِ] يَقُولُ الشَّاهِدُ فِيهَا وَزَانَ مَاسَمَةً (قُلْتُ : وَغَيْرُ الْقَوْلِيَةِ) كَالشَّرْبِ
لِلْخَمْرِ (بِشَرَطِ) فِي التَّوْبَةِ مِنْهَا (إِفْلَاحٍ) عَنْهَا (وَنَدَمٍ) عَلَيْهَا (وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ) لَهَا
(وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ) مِنْ مَالٍ وَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ أَمَكُنْ فَتَصَحَّحَ عِنْدَ تَعْيِيرِ الرَّدِّ (إِنْ
تَعَلَّقَتْ بِهِ) أَيْ الْآدَمِيُّ سِوَا تَحْضُرَتْ حَقًّا لَهُ أَوْ لَمْ تَحْضُرْ وَفِيهَا حَقٌّ قَدْ كَانَتْ كَاةً ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ
أَرْكَانُ لِلتَّوْبَةِ قَوْلِيَةٍ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَةٍ ، وَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَتَصَحَّحُ مِنْ ذَنْبٍ دُونَ

والله أعلم .

[فصل] لا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هَلَالِ رَمَضَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُشْتَرَطُ لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَلِلزَّانِيَةِ اِثْنَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعَةٍ ، وَيَسَالِي وَعَقْدُ مَالِي كَبَيْعٍ وَإِقَالَةٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَالِي كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ : رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، وَلِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدْمِيٍّ ، وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَانِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَةِ النِّسَاءِ أَوْ لِأَبْرَاهُ رَجُلٌ غَالِبًا كَبِكَارَةٍ وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرَضَاعٍ وَعُيُوبِ نَحْتِ الثِّيَابِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ ، وَبِأَرْبَعٍ نِسْوَةٍ ، وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَتَمِيمٍ ، وَمَا ثَبَّتَ بِهِمْ ثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَتَمِيمٍ إِلَّا عُيُوبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهَا ، وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرٍ أَتَيْنِ وَتَمِيمٍ ، وَلَوْ نَحْنَا بِحَلْفِ الْمُدَّعِي بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ ، وَيَذْكُرُ فِي حَلْفِهِ صِدْقَ الشَّاهِدِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْحَلْفَ وَطَلَبَ تَمِيمٍ خَصِمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ ،

ذَنْبُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَسُقُوطُ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ مَطْنُونَ لِمَقْطُوعٍ بِهِ .

[فصل] في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر (لا يحكم بشاهد واحد) (إلا في هلال رمضان في الأظهر) ويشترط للزنا أربعة رجال) ولا بد أن يقولوا : رأيناه أدخل حشفته في فرجها ، واللواط وإتيان البهيمة كالزنا (و) يشترط (للاقرار به اثنان في الأظهر ، وفي قول أربعة ، و) يشترط (للمال وعقد مالى كبيع وإقالة وحوالة وضمان وحق مالى كخيار وأجل : رجلان ، أو رجل وامرأتان) ولو مع وجود الرجلين ، والشركة والقراض يشترط فيهما رجلان (ولغیر ذلك) أى ما ذكر من الزنا ، وما المقصود منه المال (من عقوبة لله تعالى) كالردة والقتل (أو لأدمي) كقتل قصاص (وما يطلع عليه رجال غالباً) من غير العقوبات ككساح وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووکالة ووصاية وشهادة على شهادة : رجلان) والوكالة والوصاية المقصد منهما الولاية لا المال (وما يختص بمعرفة النساء ؛ أو لأبراه رجال غالباً كبكارة وولادة وحيض ورضاع وصيوب) للنساء (نحت الثياب يثبت بما سبق) أى برجلين ورجل وامرأتين (وبأربع نسوة) مفردات (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وتَمِيمٍ ، وما ثبت بهن) أى برجل وامرأتين (ثبت برجل وتَمِيمٍ) إلا عيوب النساء ونحوها (بالنصب عطفًا على عيوب كرضاع) ولا يثبت شيء لمرأتين وتَمِيمٍ ، وإنما يحلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله ، ويذكر في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله شاهدي صادق فيما شهد به وأنا مستحق لكذا (فإن ترك) المدعي (الحلف وطلب تَمِيمٍ خصمه فله ذلك) فإن حلف سقطت

فَإِنْ نَكَلَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ بَيْنَ الرَّدِّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ أَمَةٌ وَلَوْلَاهَا قَتَلَ رَجُلًا :
هَذِهِ مُسْتَوَلَتِي عَلَّقْتُ بِهَذَا فِي مِلْكِي وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ ، لَا نَسَبُ
الْوَلَدِ وَحُرِّيَّتُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ غُلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ : كَانَ لِي وَأَعْتَقْتُهُ وَحَلَفَ
مَعَ شَاهِدٍ فَلَمَّا ذَهَبَ انْتِزَاعُهُ وَمَصِيرُهُ حُرًّا ، وَلَوْ اِدَّعَتْ وَرَثَةٌ مَالًا لَوَرَثَتِهِمْ وَأَقَامُوا
شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ ، وَيَبْطُلُ حَقٌّ مَنْ كَمَ يَحْلِفُ
بِنُكُولِهِ إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَلَمَّا ذَهَبَ أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ
نَصِيْبَهُ ، فَإِذَا زَالَ غُدْرُهُ حَلَفَ وَأَخَذَ بِغَيْرِ إِعَادَةِ شَهَادَةٍ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ قَلَى فِيْلِ
كَزْبًا وَغَضَبٍ وَإِتْلَافٍ وَوِلَادَةٍ إِلَّا بِالْإِبْصَارِ ، وَتُقْبَلُ مِنْ أُمِّمٍ ، وَالْأَقْوَالُ كَمَقْدِرِ
يُسْتَرْطُ تَمَمُهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا ، وَلَا يَقْبَلُ أَصْحَى إِلَّا أَنْ يُقَرَّ فِي أُذُنِهِ فَيَتَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى
يَشْهَدَ حِينَ قَاضٍ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ سَجَلَهَا بِصِيرٍ ثُمَّ عَمِيَ شَهِدَ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ
وَعَلَيْهِ مَعْرُوفٌ

الدعوى ، وليس له أن يحلف بعد ذلك ، وله أن يقيم البيعة (فان نكل) المدعى عليه عن
اليمين (فله) أى المدعى (أن يحلف بين الرد في الأظهر) وهذه اليمين يقضى بها في جميع
الحقوق (ولو كان بيده أمة ولولاهما فقال رجل : هذه مستولتي علقت بهذا في ملكي وحلف مع
شاهد ثبت الاستيلاد) فتزج عن هي في يده وتسلم إليه ، لأنها في حكم الأموال ، وبثبت الاستيلاد
بإقراره (لانسب الولد وحريته) فلا يثبتان بالشاهد واليمين (في الأظهر) ومقابله يثبتان تبعاً
(ولو كان بيده غلام) يسترقه (فقال رجل : كان لى وأعنته) وأنت تسترقه ظالماً (وحلف مع
شاهد فالذهب انتزاعه) من يده (ومصيره حراً) بإقراره (ولو ادعت ورثة) لميت (مالا
لمورثهم وأقاموا شاهداً وحلف مع بعضهم أخذ) الحالف (نصيبه ولا يشارك فيه) ممن لم يحلف
واليمين تكون على الجميع ، لا على حصته فقط (ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو
كامل) حتى لو مات بعد نكوله لم يكن لوارثه أن يحلف مع ذلك الشاهد (فان كان غائباً أو صبيّاً
أو مجنوناً فالذهب لا يقبض نصيبه) بل يوقف الحكم إلى كماله أو بحضوره كما قال (فاذا زال
هذبه) بأن حضر أو كل (حلف وأخذ) حصته (بغير إعادة شهادة) واستئناف دعوى (ولا
تجوز شهادة على فعل كزنا وغضب وإتلاف وولادة) وكون اليد على مال (إلا بالإبصار) له مع
فاعله (وتقبل) في الفعل (من أُمِّمٍ ، والأقوال كعقد) وفسخ وطلاق (يشترط) في الشهادة
حيا (سمعها وإبصار قائلها) حال تلفظه بها ، حتى لو لطق بها من وراء حجاب وهو يتحققه لم
يكف (ولا يقبل أصمى) فيما يتعلق بالبصر ، بخلاف ما يكتفى فيه السماع (إلا أن يقر) شخص
(في أذنه) بنحو طلاق (فيتعلق) الأصمى (به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل
(على الصحيح ، ولو سجلها) أى الشهادة (بصير ثم عمى شهد ان كان المشهود له وعليه معروف

الاسم والنسب ، ومن تميم قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة ، وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ، ولا يصح تحمل شهادة على متنبية اعتادا على صوتها ، فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز ، ويشهد عند الأداء بما يعلم ، ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين على الأشهر ، والعمل على خلافه ، ولو قامت بينة على غيبته بحق فطلب المدعي التسجيل سجل القاضي بالحلية لا بالاسم والنسب مالم يثبت ، وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة ، وكذا أم في الأصح ، وموت على المذهب ، لا عتق وولاء ووقف ونكاح وملك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم ، وشرط التسامع سماعة من جمع يؤمن قواطعهم على الكذب ، وقيل يكفي من عدلين ، ولا يجوز الشهادة

الاسم والنسب) فيقول أشهد أن فلان ابن فلان أقر فلان ابن فلان بكذا (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة) لا باسمه ونسبه (وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته) والمراد بالنسب اسم أبيه وجده ، ويكفي عنه لقب يختص به (ولا يصح تحمل شهادة على متنبية اعتادا على صوتها) أي لا يصح التحمل للشهادة عليها ليؤديها اعتادا على معرفة صوتها (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها متنبية (ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها ، وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان ، بل لابد من جماعة (على الأشهر) وقيل يجوز بتعريف عدل ، وقيل بعدلين (والعمل) أي عمل الشهود (على خلافه) أي الأشهر ، ولا عبرة بعملهم (ولو قامت بينة على غيبته بحق فطلب المدعي التسجيل) بذلك (سجل القاضي بالحلية) فيكتب : حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا وكذا ويذكر من أوصافه الظاهرة ما يعينه (لا بالاسم والنسب مالم يثبت) بينة أو يعلمه ولا يكفي فيها قول المدعي ، ولا إقرار من قامت عليه البينة (وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب) فيشهد أن هذا ابن فلان (أو قبيلة) فيشهد أنه من قبيلة كذا (وكذا أم) يثبت النسب فيها بالتسامع (في الأصح ، و) كذا (موت) يثبت بالتسامع (على المذهب) وقيل لا يثبت بذلك (لا عتق وولاء ووقف ونكاح ، وملك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم) والمراد بالوقف أصله لا الشروط ، ولا يكفي الشاهد بذلك أن يقول : سمعت الناس يقولون كذا ، بل يقول أشهد بكذا (وشرط التسامع سماعة) أي المشهود (من جمع يؤمن قواطعهم على الكذب ، وقيل يكفي) سماعة (من عدلين ، ولا يجوز الشهادة

عَلَى مِلْكٍ بِمَجْرَدِ يَدٍ ، وَلَا يَدٍ ، وَتَصَرَّفَ فِي مَدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، وَتَجَوَّزَ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،
وَشَرْطُهُ تَصَرُّفُ مُلَّاكٍ مِنْ سُكْنَى وَهَدْمٍ وَبِنَاءٍ وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ ، وَتَبْنَى شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ
عَلَى قَرَائِنَ وَمَخَائِلَ الضَّرِّ وَالْإِضَاقَةِ .

[فصل] تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فَرَضَ كِفَايَةِ فِي النِّكَاحِ ، وَكَذَا الْإِقْرَارِ ، وَالتَّصَرُّفِ
لِلْمَالِ ، وَكِتَابَةِ الصِّكِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لِزِمَمَا الْأَدَاءِ ،
فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ وَقَالَ : الْخَلْفَ مَعَهُ عَصَى ، وَإِنْ كَانَ شُهُودٌ ، فَلَا أَدَاءَ فَرَضَ
كِفَايَةٍ ، فَلَوْ طَلَبَ مِنْ اثْنَيْنِ لِزِمَمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لِزِمَمَةٍ إِنْ كَانَ
فِيمَا يَنْبَغُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ لَا يُلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمِلُ قَصْدًا لَا اتِّفَاقًا ،
وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ شُرُوطٌ : أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى ، وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَأَنْ
يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ ذُو فَسْقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ ،

على ذلك بمجرد يد ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة ، وتجاوز في (طويلة في الأصح ، وشروطه)
في عقار (تصريف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن) ولا يشترط اجتماع هذه الأمور ،
بل واحد منها كاف إذا تكرر (وتبنى شهادة الأعسار على قرائن ومخائل) أى مظان (الضر)
بالضم بمعنى سوء الحال (و) مخائل (الإضافة) أى ذهاب الأموال والفقر ، إذ لا يتوصل في
الأعسار إلى اليقين ، فاكتمى بذلك ، ولا يثبت دين باستفاضة .

[فصل] في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك (تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح)
فلو امتنع الكل أتموا (وكذا الإقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق (وكتابة الصك) أى
الكتاب كل منها فرض كفاية (فى الأصح) ومحل كون التحمل فرض كفاية إذا كان المتحملون
كثيرين (وإذا لم يكن فى القضية إلا اثنان) كأن لم يتحمل سواهما (لزيمهما الأداء) إن
دعيا (فلو أَدَّى واحد وامتنع الآخر ، وقال) للدعى (احلف معى) وإن كان القاضى
يرى الحكم بشاهد ويمين (وإن كان) فى القضية (شهود فلا أداء فرض كفاية ، فلو طلب)
المدعى الشهادة (من اثنين) بأعيانها (لزيمهما فى الأصح . وإن لم يكن إلا واحد لزمه أن كان
فيما يثبت بشاهد ويمين) والقاضى يرى ذلك (وإلا) بأن لم يثبت الحق به ، أو القاضى لا يرى
ذلك (فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الأداء إلا من تحمل قصدا لا اتفاقا) ومحل الخلاف فيما لا تقبل
فيه شهادة الحسبة ، أماهى فيلزمه الأداء ، ولو تحملها اتفاقا (ولو جوب الأداء شروط : أن يدعى)
الشاهد (من مسافة العدوى) وهى التى يتمكن المبكر إليها أن يرجع إلى أهله فى يومه (وقيل
دون مسافة القصر) وهذا زائد عن الأول ، فلو دعى من مسافة القصر لم يجب (وأن يكون)
المدعو (عدلا ، فإن دعى ذو فسق مجمع عليه ، قيل أو مختلف فيه لم يجب) عليه الأداء ، والأصح

وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَى شَهِيدٍ لَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مِنْ يَسْمَعُهَا .

[فصل] تُقْبَلُ الشَّاهِدَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ ، وَفِي عَقُوبَةٍ لِأَدَمَى عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَحْتَمِلُهَا بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا ، وَأَشْهَدُكَ أَوْ الشَّهَدَ عَلَى شَهِادَتِي ، أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفَايْنِ مِائِينَ مِشِيرَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَفِي هَذَا وَجْهٌ ، وَلَا يَكُنِي سَمَاعٌ قَوْلِهِ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا ، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاوَةِ التَّحْمِيلَ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَوُثِّقَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ فَلَا بَأْسَ ، وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ ، وَلَا تَحْمِيلُ النِّسْوَةِ ، فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ شَهَادَةُ الْفَرْعِ ، وَإِنْ حَدَّثَ رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ ، وَجُنُونُهُ كَمَوْتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

فِي الثَّانِي الْوُجُوبُ (و) مِنْ الشَّرْطِ (أَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ) كِتْعِيلِ سَبَابِ مَعَاشِهِ (فَإِنْ كَانَ) مَعْدُورًا (أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ) غَيْرِهِ (أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مِنْ يَسْمَعُهَا) مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ رِزْقٍ لِتَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ ، وَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةٍ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَى التَّحْمِيلِ أَنَّهُ دَعَى لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى الْأَدَاءِ .

[فصل] فِي جَوَازِ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ) اللَّهُ تَعَالَى كَالْأَقَارِيرِ وَالْعُقُودِ (و) تَقْبَلُ (فِي عَقُوبَةٍ لِأَدَمَى عَلَى الْمَذْهَبِ) أَمَّا الْعُقُوبَةُ لِلَّهِ كَالزَّنَا ، فَلَا تَقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ (وَتَحْمِلُهَا) أَى الشَّهَادَةُ لَهُ سَبَابِ (بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ) الْأَصْلُ وَيَلْتَمِسُ مِنْهُ رِعَايَةَ الشَّهَادَةِ وَحَقْقَهَا (فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا وَأَشْهَدُكَ) عَلَى شَهَادَتِي (أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي) فَخِيَ اسْتَرْعَاهُ كَذَلِكَ جَازِلُهُ ، وَلِكُلِّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ) أَنْ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ (أَوْ) بِأَنْ يَسْمَعَهُ (يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفَايْنِ مِائِينَ مِشِيرَ أَوْ غَيْرِهِ) كَقَرْضٍ ، فَإِذَا بَيَّنَّ السَّبَبَ جَازِلُ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ (وَفِي هَذَا وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يَكُنِي (وَلَا يَكُنِي سَمَاعٌ قَوْلِهِ) أَى الْأَصْلُ (فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ كَذَا أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ) الشَّاهِدُ (الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ) لِلشَّهَادَةِ (جِهَةَ التَّحْمِيلِ) مِنْ اسْتِرْعَاءٍ أَوْ سَمَاعِهِ الشَّهَادَةَ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ بَيَانَ سَبَبِ الْمَشْهُودِ بِهِ كَكُونِهِ مِمَّنْ مِيعَ (فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ) جِهَةَ التَّحْمِيلِ (وَوُثِّقَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ ، فَلَا بَأْسَ) وَلَكِنْ يَنْدُبُ أَنْ يَسْأَلَهُ (وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ) بِفُسُقٍ ، أَوْ غَيْرِهِ (وَلَا تَحْمِلُ النِّسْوَةَ) وَإِنْ كَانَتْ الْأَصُولُ نِسَاءً (فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ) ذَلِكَ (شَهَادَةُ الْفَرْعِ) أَى أَدَاوَهَا (وَإِنْ حَدَّثَ) بِالْأَصْلِ (رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ) أَدَاوَهَا مِنَ الْفَرْعِ (وَجُنُونُهُ كَمَوْتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فَلَا يَمْنَعُ الْأَدَاءُ ،

وَلَوْ تَحَمَّلَ فَرَعٌ قَاسِقٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ فَأَذَى وَهُوَ كَامِلٌ قُبِلَتْ ، وَيَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ ، وَفِي قَوْلٍ يَشْتَرِطُ لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ اثْنَانِ ، وَشَرَطُ قَبُولِهَا تَعْدُّ أَوْ تَعْسُرُ الْأَصِيلَ بِمَوْتٍ أَوْ عَمَى ، أَوْ مَرَضٍ يَشُقُّ حُضُورَهُ ، أَوْ غَيْبَةٍ لِمَسَافَةِ عَدُوٍّ ، وَقِيلَ قَصْرٌ ، وَأَنْ يُسَمَّى الْأَصُولُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَزَكِّيَهُمُ الْفُرُوعُ ، فَإِنْ زَكَّوْهُمْ قُبِلَ ، وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدُولٍ وَلَمْ يُسَمِّوْهُمْ لَمْ يَجْزِ .

[فصل] رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَالِهِ امْتَنَعَ ، أَوْ عُقُوبَةٍ فَلَا ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُسْتَوْفَى قِصَاصًا أَوْ قَتْلَ رِدَّةٍ أَوْ رَجْمَ زِنَا أَوْ جَلْدَهُ وَمَاتَ وَقَالُوا تَعَمَّدْنَا فَعَلَيْهِمْ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ ، وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصُ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ ، وَإِنْ رَجَعَ هُوَ وَهُمْ قَتَلُ الْجَمِيعِ قِصَاصٌ إِنْ قَالُوا تَعَمَّدْنَا ، فَإِنْ قَالُوا أَخْطَأْنَا فَكُلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفٌ ، وَلَوْ رَجَعَ مُرَكَّبٌ فَلَا صَحَّ أَنْهُ يَضْمَنُ ، أَوْ وَلِيٌّ

وقبل يمنع كالفسق (ولو تحمل فرع قاسق أو عبد أو صبي فأذى ، وهو كامل قبلت) شهادته (ويكفي شهادة اثنين على الشاهدين) الأصليين (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان ، وشروط قبولها تعذر أو تعسر الأصل بموت أو عمى أو مرض يشق حضوره) معه مشقة ظاهرة (أو غيبة لمسافة عدوى ، وقيل) لمسافة (قصر) ولا بد من تقدير مضاف حذف من كلامه : أى فوق مسافة عدوى ، فان الفرع لا يشهد إلا إذا كان الأصل غائبا فوق مسافة العدوى . وأما إذا كان الأصل فى مسافة العدوى فيلزمه الحضور (و) يشترط (أن يسمى الأصول) وان كانوا عدولا (ولا يشترط أن يزكّيهم الفروع) ولأن يتعرضوا لصدقهم (فان زكّوهم) وهم أهل للتعديل (قبل) تعديلهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يجز) أى لم يكف ، وان جاز تعديل الفروع للأصول ، لأن ذلك عند تعيينهم .

[فصل] فى رجوع الشهود عن شهادتهم (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بشهادتهم (أو) رجعوا (بعده وقبل استيفاء مال المستوفى) المال (أو) رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء (عقوبة) فى شهادة بها (فلا) تستوفى تلك العقوبة (أو) رجعوا (بعده) أى استيفاء المحكوم به (لم ينقض) الحكم (فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات المجلود) وقالوا تعمدنا) شهادة الزور (فعليهم قصاص) فى القتل (أو دية مغلظة) فى ما لم يوزع على عدد رؤوسهم (وعلى القاضى قصاص) إذا رجع عن حكمه (ان قال تعمدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص ان قالوا تعمدنا فان قالوا أخطأنا فعليه) أى القاضى (نصف دية ، وعليهم) أى الشهود (نصف) منها (ولو رجع (منك) عن تعديل الشهود (فالأصح أنه يضمن) بالقصاص أولاديه (أو) رجع (دلى)

وَحْدَهُ فَعَلِيهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ هُوَ وَهُمْ شُرَكَاءُ ، وَلَوْ
 شَهِدَا بِطَلَاقٍ بَاطِلٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ وَفَرَّقَ الْقَاضِي فَرَجًا دَامَ الْفِرَاقُ وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ
 مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ يَصْنَعُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَفَرَّقَ فَرَجًا قَامَتِ
 بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ فَلَا غُرْمَ ، وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ مَالٍ غَرِمُوا فِي الْأَطْهَرِ ، وَبَنَى
 رَجَعُوا كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ ، أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَنَى يَصَابُ فَلَا غُرْمَ ، وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ ،
 وَإِنْ قَصَصَ النَّصَابُ وَلَمْ يَزِدْ الشُّهُودَ عَلَيْهِ قِسْطًا ، وَإِنْ زَادَ قِسْطًا مِنَ النَّصَابِ . وَقِيلَ
 مِنَ الْعَدَدِ ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَعَلِيهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ أَوْ وَأَرْبَعٌ فِي رَضَاعٍ
 فَعَلِيهِ ثُلُثٌ وَهُنَّ ثُلُثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ فَلَا غُرْمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ شَهِدَ هُوَ
 وَأَرْبَعٌ بِمَالٍ فَقِيلَ كَرَضَاعٍ ، وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ وَهُنَّ نِصْفٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ مَعَهُ أَوْ
 وَحْدَهُنَّ ، وَإِنْ رَجَعَ ثِنْتَانِ فَلَا أَصَحَّ لِأَغْرَمَ ، وَأَنْ شُهِدَ إِحْصَانٌ أَوْ صِغَةٌ مَعَ شُهُودٍ تَعْلِيْقُ

لِلدَّمِ (وَحْدَهُ فَعَلِيهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ) بِكُلِّهَا (أَوْ) رَجَعَ (مَعَ الشُّهُودِ ، فَكَذَلِكَ) بِحَسَبِ الْقِصَاصِ
 أَوْ الدِّيَةِ عَلَى الْوَلِيِّ وَحْدَهُ ، وَهُمْ مَعَهُ كَالْمَسْكُوعِ الْقَاتِلِ (وَقِيلَ هُوَ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ) عَلَيْهِمُ الْقَوَدُ
 أَوْ الدِّيَةُ ، عَلَيْهِ نِصْفُهَا ، وَعَلَيْهِمُ النِّصْفُ (وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ بَاطِلٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي
 فَرَجًا) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (دَامَ الْفِرَاقُ ، وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلُ) وَلَوْ قَبْلَ وَطئه (وَفِي قَوْلٍ نِصْفٌ) إِنْ
 كَانَ الْحُكْمُ (قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ) بَاطِلٍ (وَفَرَّقَ) بَيْنَهُمَا بِشَهَادَتِهِمَا (فَرَجًا)
 عَنْ الشَّهَادَةِ (قَامَتِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ) غَرِمَ (فَلَا غُرْمَ) عَلَيْهِمَا (وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ
 مَالٍ) بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ وَدَفَعَهُ (غَرِمُوا) بَدَلَهُ (فِي الْأَطْهَرِ) وَإِنْ قَالُوا أَخْطَأْنَا (وَبَنَى رَجَعُوا
 كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ) بِالسُّوْبَةِ (أَوْ) رَجَعَ (بَعْضُهُمْ وَبَنَى) مِنْهُمْ (نِصَابٌ ، فَلَا غُرْمَ)
 عَلَى مَنْ رَجَعَ (وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ) مِنَ النَّصَابِ (وَإِنْ قَصَصَ النَّصَابُ) بَعْدَ وَجُوعِ الْبَعْضِ
 (وَلَمْ يَزِدْ الشُّهُودَ عَلَيْهِ) أَيْ النَّصَابُ (فَقِسْطٌ) يُلْزَمُ الرَّاجِعُ ، فَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ فِي الْمَالِ ثُمَّ رَجَعَ
 وَاحِدٌ ، فَعَلِيهِ النِّصْفُ (وَإِنْ زَادَ) عَدَدَ الشُّهُودِ عَلَى النَّصَابِ كَمَا إِذَا رَجَعَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَالِ
 اثْنَانِ (فَقِسْطٌ مِنَ النَّصَابِ) فَيُجِبُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ (وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ) فَيُجِبُ عَلَى
 الْاِثْنَيْنِ الثَّلَاثَانَ (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَعَلِيهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ ، أَوْ) شَهِدَ رَجُلٌ (وَأَرْبَعٌ)
 مِنْ نِسَاءٍ (فِي رَضَاعٍ) وَنَحْوَهُ مِمَّا يَثْبُتُ بِمَحْضِ الْأُنَاثِ (فَعَلِيَهُ ثُلُثٌ ، وَهُنَّ ثُلُثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ
 هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ) فَقِسْطُ (فَلَا غُرْمَ) عَلَى مَنْ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَإِنْ شَهِدَ هُوَ
 وَأَرْبَعٌ) مِنَ النِّسَاءِ (بِمَالٍ) وَرَجَعُوا (فَقِيلَ كَرَضَاعٍ) فَعَلِيَهُ ثُلُثُ الْغُرْمِ ، وَعَلَيْهِنَّ ثُلَاثُ
 (فَالْأَصَحُّ لِأَغْرَمَ) عَلَيْهِمَا لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَالْأَصَحُّ) أَنْ شُهِدَ إِحْصَانٌ (إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ
 رَجْعِ الْقَاضِي الزَّانِي) (أَوْ) شُهُودٍ (صِفَةٍ) عُلِقَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ مُوجُودِينَ (مَعَ شُهُودٍ تَعْلِيْقُ

مَلَّاقٍ أَوْ عَتَقٍ لَا يُزْمَنُ شَيْئًا .

كتاب الدعوى والبيانات

تَشْتَرِطُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ وَ عُقُوبَةً كَقِصَاصٍ وَقَذْفٍ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ عَيْنًا فَلَهُ أَخْذُهَا
إِنْ لَمْ يَحْتَ فِتْنَةً ، وَإِلَّا وَجِبَ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ ، أَوْ دَيْنًا عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ طَالَبُهُ
بِهِ ، وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، أَوْ عَلَى مُنْكَرٍ وَلَا يَبْتَنِي أَخْذَ جَنْسٍ حَقِّهِ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرَ
جَنْسِهِ إِنْ قَدَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ عَلَى مُقَرَّرٍ مُمْتَنِعٍ ، أَوْ مُنْكَرٍ وَلَهُ يَبْتَنِي فَكَذَلِكَ .
وَقِيلَ يَجِبُ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ فَلَهُ كَسْرُ بَابٍ وَتَقْبُ جِدَارٍ لَا يَقِيلُ
لِلْمَالِ إِلَّا بِهِ ثُمَّ لَمَّا خُوِذَ مِنْ جَنْسٍ يَتَمَلَّكُهُ ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَبِيعُهُ ، وَقِيلَ يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى
قَاضٍ يَبِيعُهُ ، وَلَمَّا خُوِذَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ فَيَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،

طلاق أو عتق) إذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعتق (لا يزعمون شيئا) أى شهود الاحصان
والصفة ، والمضمان يتعلق بشهود الزنا والتعليق .

كتاب الدعوى

هي لغة : المطلب والتمنى ، وألفها للتأنيث وتجمع على دعاوى بفتح الواو وكسرهما ، وشرعا : اخبار
عن وجوب حق على غيره عند حاكم (والبيانات) جمع بينة ، وهم الشهود ، وهم مختلفون ،
لذلك جمعهم (تشتترط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص ، و) حد (قذف) فلا يستقبل
صانعها باستيفائها ، ومثل القاضى المحكم وغيره من أمير أو سيد ، ومثل العقوبة غيرها من الحقوق
غير عين ودين كالنكاح والرجعة ، ومثل الدعوى شهادة الحسبة فيما تسمع فيه ، فهي كافية عن
الدعوى (وإن استحق عيناً) تحت يد عادية (فله أخذها) بلأرفع إلى القاضى (إن لم يخف
فتنة) أما لو كانت العين في يد أمين ، فلا يجوز أخذها بغير استئذان (وإلا) بأن خاف فتنة
(وجب الرفع إلى قاض) أو نحوه ، فلا يستقل بالأخذ (أو) استحق (ديناً على غير ممنوع
من الأداء طالبه به ، ولا يحل أخذ شيء له) أى المدين (أو) استحق ديناً (على منكر ،
ولا بينة) له به (أخذ) جوازاً (جنس حقه من ماله) استقلالا (وكذا غير جنسه إن
نقده) أى جنس حقه (على المذهب) وقيل لا (أو) استحق ديناً (على مقرر ممنوع أو منكر
وله) عليه (بينة فكذلك) يأخذ حقه استقلالا كما تقدم (وقيل يجب الرفع) فيهما (إلى
قاض ، وإذا جاز الأخذ) من غير رفع لقاض (فله كسر باب وتقب جدار لا يصل المال إلا به)
ولا يضمن ماقرته (ثم المأخوذ من جنسه) أى الحق (يملكه) بدلا عن حقه إذا كان بغير
صفته ، وإذا كان بها ملكه بمجرد الأخذ (ومن غيره) أى جنس حقه (يبيعه) بنفسه
مستقلا (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه ، والمأخوذ مضمون عليه في الأصح فيضمنه إن تلف

قبل تملكه ويبيعه ، ولا يأخذ فوق حقه إن أمكنه الإقتصار ، وله أخذ مال غريم غريم
 غريمه ، والأظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر ، والمدعى عليه من يوافق ، فإذا
 أسلم زوجان قبل وطه فقال أسلمنا معا فالتكاح باق ، وقالت مرتبا فهو مدع ، ومتى
 ادعى نقدا اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة ونكسر إن اختلفت بهما قيمة ،
 أو عينا تنضبط كحيوان وصفها بصفة السلم . وقيل يجب معها ذكر القيمة ، فإن
 تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة ، أو نكاحا لم يكف الإطلاق على الأصح ،
 بل يقول نكحتها بولي مرشدي ، وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط ، فإن
 كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول وخوف عنت ، أو عقدا ماليا
 كببيع وهبة كفى الإطلاق في الأصح ، ومن قامت عليه بيته ليس له تحليف
 للمدعى ، فإن ادعى أداء ،

قبل تملكه ويبيعه (بالأكثر من قيمته من حين أخذه إلى تلفه) ولا يأخذ فوق حقه إن أمكنه
 الإقتصار (على حقه ، فإن أخذه ضمن (وله أخذ مال غريم غريمه) إذا كان غريم الغريم
 جاحدا أو ممتعا ، ولا بد أن يعلم الآخذ غريم الغريم والغريم (والأظهر أن المدعى اصطلاحاً) من
 يخالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (والمدعى عليه من يوافق) أى يوافق قوله الظاهر
 (فإذا أسلم زوجان قبل وطه ، فقال (الزوج (أسلمنا معا فالتكاح) بيننا (باق ، وقالت)
 الزوجة أسلمنا (مرتبا) فلا نكاح بيننا (فهو) أى الزوج (مدع) لأن وقوع الاسلامين
 معا خلاف الظاهر ، وهي مدعى عليها ، ولكن لما كان الأصل بقاء العصمة كان القول قوله ،
 فيحلف وتستمر العصمة (ومتى ادعى) دينا (نقدا) أو غيره مثليا أو متقوما (اشترط) لصحة
 الدعوى (بيان جنس) له كذهب أو فضة (ونوع) تكاليف أو مفشوش (وقدر) كانه
 (وصحة ونكسر إن اختلفت بهما قيمة) فلا يكفي الإطلاق . أما إذا لم تختلف بهما القيمة كما في
 زماننا ، فلا يحتاج إلى بيانها (أو) ادعى (عينا تنضبط) بالصفة (كحيوان) أو حبوب
 (وصفها بصفة السلم) وإن لم يذكر القيمة (وقيل يجب معها) أى صفة السلم (ذكر القيمة)
 لتلك العين ، وإن لم تنضبط العين بالصفات كجواهر . وجب ذكر القيمة (فإن تلفت ، وهي متقومة
 وجب ذكر القيمة) ولا يذكر شيئا من الصفات ، وإن كانت مثلية لم يجب ذكر القيمة وتنضبط
 بالصفات (أو) ادعى (نكاحا لم يكف الإطلاق) فيه (على الأصح ، بل يقول : نكحتها
 بولي مرشد) أى صالح للولاية (وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط) بأن كانت غير مجبرة ،
 (فإن كانت) المرأة المدعى نكاحها (أمة ، فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول) أى مهر
 ينكح به حرة (و) وجوب ذكر (خوف عنت) أى زنا (أو) ادعى (عقدا ماليا كببيع
 وهبة كفى الإطلاق في الأصح) فلا يحتاج في الدعوى به لغير ذكر الصحة (ومن قامت عليه بيته
 ليس له تحليف للمدعى) على استحقاقه ما ادّعا (فإن ادعى) المدعى عليه (أداء) الحق

أَوْ إِثْرًا أَوْ شِرَاءَ عَيْنٍ أَوْ هِبَتًا وَقَابَضَهَا حَلْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا لَوِ ادَّعَى عِلْمَهُ بِفُسْقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اسْتَمْتَلَّ لِبِأَتَى بِدَافِعٍ أَهْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَوْ ادَّعَى رِقًّا بِأَلْبَنٍ فَقَالَ : أَنَا خَرٌّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، أَوْ رِقًّا صَغِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ فِي يَدِهِ حُكْمٌ لَهُ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطُطِ ، فَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيَّزٌ فَإِنْكَارُهُ لَفَوٍّ . وَقِيلَ كَبَّالِغٍ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى جُمْلَ كُنْكَرٍ نَاكِيلٍ ، فَإِنْ ادَّعَى عَشْرَةَ فَقَالَ لَا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَنَاقِلٌ فَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَى اسْتِحْقَاقِ دُونَ الْعَشْرَةِ بِجُزْءٍ وَيَأْخُذُهُ ، وَإِذَا ادَّعَى مَالًا مُضَافًا إِلَى سَبَبٍ كَأَقْرَضْتُكَ كَذَا كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، أَوْ شَفْعَةً كَفَاهُ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى

المدعى به (أو إبراء) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها واقباضها) منه سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه (حلفه) أي حلف خصمه ، وهو المدعى (على نفسه) أي نفي ما ادَّعاه (وكذا لو ادعى) المدعى عليه (علمه) أي المدعى (بفسق شاهده أو كذبه) فله تحليفه (في الأصح ، وإذا استمهل) من أقيمت عليه بينة ، وهو المدعى عليه (لبأتي بدافع) من نحو أداء (أهل ثلاثة أيام) ، لا بد أن يكون . إما عارفاً أو بعين جهة كإبراء (ولو ادعى رِقًّا بَالِغٍ ، فقال أنا خَرٌّ ، فالقول قوله) بيمينه ، وإن تداولته الأيدي (أو) ادعى (رِقًّا صغير ليس في يده لم يقبل إلا ببينة ، أو في يده حكم له به إن لم يعرف استنادها إلى التقاط) ولا يحكم إلا بعد حلفه ، فإن استندت إلى التقاط لم يقبل إلا بحجة (فلو أنكر الصغير ، وهو مميز فأنكاره) الرق (لغو ، وقيل) إنكاره (كبالغ) فله بحكم رقه إلا ببينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل) وإن كان به بينة (في الأصح) إذ شرط الدعوى الإلزام ، وهو فائت في المؤجل .

[فصل] فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (أصَرَ المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى) لغير دهشة (جعل) حكمه (كنسكراً كل) عن اليمين فترد اليمين على المدعى بعد أن يقول له القاضي أجب وإلا جعلتك ناكلاً (فإن ادعى) عليه (عشرة ، فقال لا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا بَعْضُهَا ، وكذا يخلف ، فإن حلف على نفي العشرة ، واقتصر عليه فناكل) عها دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون العشرة بجزء) وإن قل (ويأخذه) أي ما دون العشرة وإن لم يجتهد دعوى (وإذا ادعى مالا مضافاً إلى سبب كأقرضتك كذا كفاه في الجواب لاستحقاق على شيئاً ، أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على

شَيْئًا ، أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقْصِ ، وَيَحْلِفُ عَلَى حَسْبِ جَوَابِهِ هَذَا ، فَإِنْ أَجَابَ بِنَعْيِ
السَّبَبِ لِلَّذِي كُورَ حَافٍ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ لَهُ الْحَلْفُ بِالنَّعْيِ الْمَطْلُوقِ ، وَلَوْ كَانَ يَبْدُو مَرَهُونًا
أَوْ مُكْرَمًا وَادَّعَاهُ مَالِكُهُ كَفَاهُ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ، فَلَوْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ وَادَّعَى الرَّهْنَ
وَالْإِجَارَةَ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَخَافَ أَوْ لَا إِنْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ
جَعَدَهُ الرَّهْنَ وَالْإِجَارَةَ فَحِيلَتُهُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ ادَّعَيْتَ مُلْكًا مُطْلَقًا فَلَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ،
وَإِنْ ادَّعَيْتَ مَرَهُونًا فَادِّكْرُهُ لِأَجِيبَ ، وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فَقَالَ : لَيْسَ هِيَ لِي ، أَوْ
هِيَ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ هِيَ لِابْنِي الطُّفْلِ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسْجِدٍ كَذَا ، فَلَا صَحَّ
أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ وَلَا تُنْزَعُ مِنْهُ بَلْ يُحْلَفُ لِلدَّعَى إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ إِنْ كَمْ
تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ لِعَيْنٍ حَاضِرٍ يُمْكِنُ مُخَاصَمَتُهُ وَتَحْلِيفُهُ سُئِلَ ، فَإِنْ صَدَّقَهُ
صَارَتْ الْخُصُومَةُ مَعَهُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرِّ ، وَقِيلَ يُسَلَّمُ إِلَى يَدِ الدَّعَى ،
وَقِيلَ يَحْفَظُهُ الْحَاكِمُ لِظُهُورِ مَالِكٍ ، وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ لِنَائِبٍ فَلَا صَحَّ انْصِرَافُ الْخُصُومَةِ
عَنْهُ ، وَيُوقَفُ الْأَمْرُ

شَيْئًا أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقْصِ (ولا يشترط التعرض لنفي السبب من قرض وشفعة (ويحلف)
المدعى عليه (على حسب جوابه هذا ، فان أجاب بنفي السبب المذكور) كقوله ما أقرضتني (حلف)
عليه ، وقيل له الحلف بالنفي المطلق (وإذا أجاب بالإطلاق له الحلف على نفي السبب (ولو كان
بيده مرهون أو مكرم وادَّعاه مالكه كفاه : لا يلزمه تسليمه) ولا يجب التعرض للملك (فلو
اعترف بالملك وادَّعى الرهن والإجارة ، فالصحيح أنه لا يقبل) منه ذلك (إلا بينة ، فان عجز
عنها وخاف أولًا) أنه (ان اعترف بالملك جعده الرهن والإجارة ، فحيلته أن يقول) في الجواب
(ان ادَّعيت ملكًا مطلقًا ، فلا يلزمه تسليم) لما ادَّعيت (وان ادَّعيت مرهونًا فادِّكره
لأجيب) وقوله أولًا متعلق باعتراف لا بخلاف (وإذا ادَّعى عليه عينا) حقارًا أو منقولًا (فقال
ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو هي لابني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا) وكان
المدعى عليه هو الناظر (فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة) عنه (ولا تنزع) العين (منه ، بل
يحلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بينة) ومقابل الأصح تنصرف ويتنزع الحاكم العين
من يده إلى أن يظهر مالكها ، ومعلوم أن المدعى له تحليف المدعى عليه ، وان كانت عنده
بينة (وان أقرب به لعين حاضر) بالبلد (يمكن مخاصمته وتحليفه سئل) عن ذلك (فان صدقه
صارَت الخصومة معه ، وان كذبه ترك في يد المقر ، وقيل يسلم إلى يد المدعى وقيل يحفظه
الحاكم لظهور مالك) له (وان أقرب به لنائب) عن البلد (فالأصح انصراف الخصومة عنه)
بالنسبة لعين المدعى به . وأما بالنسبة للتحليف فلا تنصرف ، بل له تحليفه (ويوقف الأمر)

حَتَّى يَتَقَدَّمَ الْغَائِبُ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ قَضَى بِهَا ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، فَيُخْلِفُ مَعَهَا ، وَقِيلَ عَلَى حَاضِرٍ ، وَمَا قَبْلَ إِقْرَارِ عِبْدٍ بِهِ كَعُقُوبَةٍ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجَوَابُ ، وَمَا لَا كَارِشَ فَقَسَى السَّيِّدُ .

[فصل] تَغْلِظُ عَيْنٍ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْضَدُ بِهِ مَالٌ ، وَفِي مَالٍ يَبْلُغُ نِصَابَ زَكَاةٍ ، وَسَبَقَ بَيَانُ التَّغْلِظِ فِي الْأَمَانِ ، وَيُخْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي فَقْدِهِ ، وَكَذَا فِعْلٌ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ اثْبَاتًا ، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا فَقَسَى . نَفَى الْعِلْمِ ، وَلَوْ ادَّعَى دَيْنًا لِمُورَثِهِ فَقَالَ أُرَى أَنِّي خَلَفْتُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْبَرَاءَةِ ، وَلَوْ قَالَ جَنَى عَبْدُكَ عَلَىَّ بِمَا يُوجِبُ كَذَا فَلَا صَحَّ حَلْفُهُ عَلَى الْبَتِّ . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ جَنَتْ بِهَيْمَتِكَ خَلَفْتُ عَلَى الْبَتِّ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ الْبَتُّ بِظَنٍّ مُؤَكَّدٍ يَعْتَمِدُ خَطَأُ أَوْ خَطَأُ أُبْيِهِ ، وَتُتَسَبَّرُ نِيَّةُ الْقَاضِي الْمُسْتَخْلِفِ ، فَأَوْ وَرَى

حيث لا بينة (حتى يقدم الغائب ، فان كان للدعي بينة قضى له (بها) وسلمت له العين (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) أي البينة (وقيل) بل هو قضاء (على حاضر) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ، وإن لم يكن للدعي بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه إليه (وما قبل إقرار عبده كعقوبة) لآدمي (فالدعوى) بذلك (عليه ، وعليه الجواب) وأما العقوبة لله ، فلا تسمع الدعوى عليه بها (ومالا) يقبل إقراره به (كارش فعلى السيد) الدعوى به ، وعليه جوابها .

[فصل] في كيفية الحلف والتغليظ فيه (تغلظ) ندبا (عين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال) كزكاح وطلاق ولعان ورضاع (وفي مال يبلغ نصاب زكاة) لا فيما دونه (وسبق بيان التغليظ) بالزمان والمكان وحضور جمع (في اللعان ، ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع والجزم (في فعله) اثباتا أو نفيا فيقول : والله لقد بعث بكذا مثلا أو ما اشترت كذا (وكذا فعل غيره) يحلف فيه على البت (ان كان اثباتا) كبيع ونعصب (وان كان نفيا) مطلقا (فعلى نفي العلم) يحلف فيقول : والله ما علمت انه فعل كذا (ولو ادعى دينا لمورثه فقال) المدعى عليه (أُرَى) مورثك منه وأنت تعلم (حلف) المدعى (على نفي العلم بالبراءة) مما ادَّعاه (ولو قال) في الدعوى على سيد عبده (جنى عبدك علىَّ بما يوجب كذا) وأنكر (فالأصح حلفه) أي السيد (على البت) ومقابل الأصح يحلف على نفي العلم (قلت : ولو قال جنت بهيمنتك) على زعمي مثلا (حلف على البت قطعا ، والله أعلم) إذ لازمة لها (ويجوز البت بظن مؤكد يعتمد) فيه الخالف (خطئه أو خطأ أبيه) إذا وثق بخطئه وأمانته ولا يجوز الحلف على خطئه إلا إذا تذكر (وتعتبر) في الخلف (نية القاضي المستخلف) للخصم ، ومراده بالقاضي من له ولاية التحليف فيمثل الامام الأعظم والمحكم (فلو ورى) الخالف في

أَوْ تَأْوَلْ خِلَافَهَا أَوْ اسْتَنْتَى بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ الْبَيِّنُ الْفَاجِرَةُ ،
وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ بَيِّنٌ لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ فَأَنْكَرَ حُلْفَ ، وَلَا يُخْلَفُ قَاضٍ
عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاحِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ ، وَلَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ : أَنَا صَبِي لَمْ
يُخْلَفْ وَوَقَفَ حَتَّى يَنْبَغَ ، وَالْبَيِّنُ يُفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لِابْرَاءَةِ ، فَلَوْ خَلَفَهُ
ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً حَكَمَ بِهَا ، وَلَوْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ : قَدْ خَلَفَنِي مَرَّةً فَلْيُخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ
يُخْلَفْنِي مُكَنَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا تَكَلَّلَ حَلْفَ الْمُدْعَى وَقَضَى لَهُ وَلَا يَقْبَضُ لَهُ
بُنْكَوْلِهِ ، وَالشُّكُولُ أَنْ يَقُولَ أَنَا نَاسِكِلٌ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي اخْلِفْ فَيَقُولَ لَا اخْلِفْ ،
فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِبُنْكَوْلِهِ ، وَقَوْلُهُ لِلْمُدْعَى اخْلِفْ حُكْمٌ بِبُنْكَوْلِهِ ، وَالْبَيِّنُ
الْمُرْدُودَةُ فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ ، وَفِي الْأَطْهَرِ كَقَرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ
بَعْدَهَا بَيِّنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تُسْمَعْ ، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَمَلَّ بِشَيْءٍ سَقَطَ

بَيِّنُهُ بِأَنْ قَصِدَ خِلَافَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ (أَوْ تَأْوَلْ) بِأَنْ اعْتَقَدَ (خِلَافَهَا) أَيْ نِيَّةَ الْقَاضِي كَأَنْ كَانَ
حَلْفِيَا يَرَى شَفْعَةَ الْجَوَارِ ، وَالْحَالِفُ شَافِعِيَا لِابْرَاهَا خَلْفَ أَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا عَلَيْهِ (أَوْ اسْتَنْتَى) عَقِبَ
بَيِّنَتِهِ (بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ) مَا ذَكَرَ (إِلَيْهِ الْبَيِّنُ الْفَاجِرَةُ) لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ
الْبَيِّنُ مَشْرُوعَةً لَا بِالطَّلَاقِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ ظَالِمًا يَرِيدُ بِالْبَيِّنِ الْاسْتِيْلَاءَ عَلَى الْمَالِ ظَالِمًا وَإِلَّا نَفَعَتْهُ
التَّوْبَةُ (وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ بَيِّنٌ) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَصَوَابُهُ دَعْوَى (لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ)
ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ (فَأَنْكَرَ حُلْفَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ (وَلَا يَخْلَفُ قَاضٍ عَلَى تَرْكِ الظُّلْمِ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاحِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ)
فِي شَهَادَتِهِ (لَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ أَنَا صَبِي) وَاحْتِمَلُ ذَلِكَ (لَمْ يَخْلَفْ وَوَقَفَ) أَمْرُهُ (حَتَّى
يَنْبَغَ) فَيَدْعَى عَلَيْهِ (وَالْبَيِّنُ) غَيْرُ الْمُرْدُودَةِ (تُفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ ، لِابْرَاءَةِ) لِنِزْمَةِ الْمُدْعَى
عَلَيْهِ (فَلَوْ خَلَفَهُ) أَيْ حَلْفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ (ثُمَّ أَقَامَ) الْمُدْعَى (بَيِّنَةً) بَعْدَهُ (حَكَمَ
بِهَا) وَإِنْ نَفَعَهَا الْمُدْعَى حِينَ الْحَلْفِ (لَوْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ قَدْ خَلَفَنِي) الْمُدْعَى (مَرَّةً) عَلَى مَا
أَدْعَاهُ (فَلْيُخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ يَخْلَفْنِي) قَبْلَ ذَلِكَ (مُكَنَّ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُمْكِنُ (وَإِذَا نَسَكِلَ)
الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْبَيِّنِ (حَلْفَ الْمُدْعَى وَقَضَى لَهُ) بَعْدَهُ (وَلَا يَقْبَضُ لَهُ) أَيْ الْمُدْعَى (بِبُنْكَوْلِهِ)
أَيْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، بَلْ لَا يَدُ مِنْ الْبَيِّنِ الْمُرْدُودَةِ (وَالشُّكُولُ أَنْ يَقُولَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ (أَنَا نَاسِكِلٌ ،
لَوْ يَقُولُ لَهُ الْقَاضِي : اخْلِفْ فَيَقُولُ لَا اخْلِفْ) فَبَرَدَ الْبَيِّنُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِالشُّكُولِ (فَإِنْ
سَكَتَ) بَعْدَ عَرْضِ الْبَيِّنِ عَلَيْهِ (حَكَمَ الْقَاضِي بِبُنْكَوْلِهِ ، وَقَوْلُهُ) أَيْ الْقَاضِي (لِلْمُدْعَى اخْلِفْ
حَكَمَ بِبُنْكَوْلِهِ) أَيْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي سَكْوَتِهِ (وَالْبَيِّنُ الْمُرْدُودَةُ) وَهِيَ بَيْنُ الْمُدْعَى بَعْدَ نَسْكُولِ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِرَدِّهَا هُوَ أَوْ الْقَاضِي (فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ) يَقِيمُهَا الْمُدْعَى (وَفِي الْأَطْهَرِ كَقَرَارِ) لِلْمُدْعَى
عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تُسْمَعْ (عَلَى الثَّانِي لِنَكْذِيبِهَا بِقَوْلِهِ
وَتُسْمَعُ عَلَى الْأَوَّلِ) (فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَمَلَّ بِشَيْءٍ) أَيْ لَمْ يَبْدَعْ عِلَّةً وَلَا طَلَبَ مَعْلَةٍ (سَقَطَ)

حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ ، وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةٌ خَصْمِهِ ، وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابِ
أَمَلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَقِيلَ أَيْدَا ، وَإِنْ اسْتَمْتَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلَفَ لِيَنْظُرَ
حِسَابَهُ لَمْ يَمْهَلْ . وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَلَوْ اسْتَمْتَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ أَمَلٌ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ
وَمَنْ طُوبِلَ بِزَكَاةٍ فَادَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آخَرَ أَوْ ادَّعَى غُلَطَ خَارِصٍ وَالزَّمَنَاءُ الْيَمِينِ
فَنَكَلَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ فَلَا صَحَّ أَنْهَا تُوْخَذُ مِنْهُ ، وَلَوْ ادَّعَى وَلِيٌّ صَوِيٌّ دَيْنًا لَهُ
فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ لَمْ يُحْلَفِ الْوَلِيُّ : وَقِيلَ يُحْلَفُ : وَقِيلَ إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةً سَبِيحَهُ حَلْفَ
[فصل] ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً سَقَطْنَا ، وَفِي قَوْلٍ تُسْتَعْمَلَانِ ،
فَفِي قَوْلٍ تُسَمُّ ، وَقَوْلٍ يُقَرَّعُ ، وَقَوْلٍ تُوقَفُ حَتَّى يَبِينَ أَوْ يَصْطَلِحَا ، وَلَوْ كَانَتْ
فِي يَدَيْهَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بَقِيَتْ كَمَا كَانَتْ ، وَلَوْ كَانَتْ يَدِيدِهِ فَأَقَامَ غَيْرُهُ بِهَا بَيِّنَةً
وَهُوَ بَيِّنَةٌ قَدَّمَ صَاحِبُ الْيَدِ ، وَلَا تُسْمَعُ

حقه من اليمين (المردودة) (وليس له مطالبة خصمه) إلا أن يقيم بينة (وان تعلل بإقامة بينة
أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام) فان لم يحلف بعدها سقط حقه (وقيل) يمهل (أبدأ ، وان
استمهل المدعى عليه حين استحلف لينظر حسابه لم يمهل) إلا برضا المدعى (وقيل) يمهل
(ثلاثة) ولو استمهل ليقم بينة على دافع كباراء أهل ثلاثة (ولو استمهل) أى طلب المدعى
عليه الامهال (في ابتداء الجواب أمهل الى آخر المجلس) إن شاء القاضي (ومن طوبل بزكاة)
وكذا كل حق يجب لله تعالى (فادعى دفعها الى ساع آخر ، أو ادعى غلط خارص والزمناء
اليمين) على الوجه المرجوح (فنكل وتعذر رد اليمين) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد
(فالأصح أنها تؤخذ منه) وليس هذا حكماً بالنكول ، بل عملاً بمقتضى ملك النصاب . وأما إذا
قلنا بالراجع ان اليمين مستحبة فانه لا يطالب بشيء ، وإذا انحصر المستحقون ومنعنا نقلها لم يتعذر
رد اليمين (ولو ادعى ولي صبي دينا له) أى الصبي (فأنكر) المدعى عليه (ونكل) عن
الحلف (لم يحلف الولي) فيوقف الأمر إلى البلوغ (وقيل يحلف) مطلقا (وقيل ان ادعى
مباشرة سببه) أى ادعى قبوته بسبب بآثره هو كبيع (حلف) وإلا فلا .

[فصل] في تعارض البينتين من شخصين (ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ) وهو منكر (وأقام
كل منهما بينة سقطتا) ويحلف ذواليد لكل منهما يمينا (وفي قول تستعملان) فتتزع من هي
في يده ، وعلى هذا (في قول تقسم) بينهما فيكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع)
بينهما ، فن خرجت له القرعة أخذها (و) في (قول توقف) العين بينهما (حتى بين) الأمر
فيها (أو يصلحا) على شيء (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بينتين بقيت) في يدهما
(كما كانت) أولا على قول التناقص ، وتجعل بينهما على قول القسمة (ولو كانت) العين
(يده) أى أحدهما (فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد) أى بينته (ولا تسمع

بَيِّنَتُهُ إِلَّا بَدَّ بَيِّنَتُهُ لِلدَّعَى ، وَلَوْ أُرِيلَتْ يَدُهُ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَتُهُ بِمِلْكِهِ
 مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتُهُ شُهُودَهُ سَمِعَتْ وَقَدَّمَتْ ، وَقِيلَ لَا ، وَلَوْ قَالَ
 الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ ، فَقَالَ بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَ الْخَارِجُ ،
 وَمَنْ أَقَرَّ لِفَيْرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ
 مَالٌ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَذْهَبِ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ
 شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجِّحُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ،
 فَلِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رُجِّحَ الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدِهِمَا بِلَاكٌ
 مِنْ سَنَةٍ ، وَالْآخَرِ مِنْ أَكْثَرِ ، فَلَا ظَهْرُ تَرْجِيحٍ الْأَكْثَرِ ، وَلِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ
 وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمَئِذٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ ، وَأَرَاخَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَوَاءٌ ،
 وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ ، وَأَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ أَمْسٍ وَلَمْ
 تَتَرَضَّ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ حَتَّى يَقُولُوا وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهُ أَوْ لَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ ،

بَيِّنَتُهُ (أَي ذِي الْيَدِ ، وَهُوَ الْدَّخِلُ (إِلَّا أَسَدَ بَيِّنَةِ الْمَدْعَى) وَهُوَ الْخَارِجُ (لَوْ أُرِيلَتْ يَدُهُ)
 أَيْ الدَّخِلُ (بَيِّنَتُهُ) أَقَامَهَا الْخَارِجُ وَحَكَمَ لَهُ بِهَا (ثُمَّ أَقَامَ) الدَّخِلُ (بَيِّنَتُهُ بِمِلْكِهِ) لِلْعَيْنِ حَالَهُ
 كَوْنُ الْمَالِ (مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ) مَعَ اسْتِدَامَتِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى (وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتُهُ
 شُهُودَهُ سَمِعَتْ) بَيِّنَتُهُ (وَقَدَّمَتْ) عَلَى بَيِّنَةِ الْخَارِجِ (وَقِيلَ لَا) تَسْمَعُ فَلَا يَقْبُضُ الْقَضَاءُ
 (وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَقَالَ) الدَّخِلُ (بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) بِمَا
 قَالَا (قُدِّمَ الْخَارِجُ) أَيْ بَيِّنَتُهُ لَزِيَادَةِ هَامِهَا (وَمَنْ أَقَرَّ لِفَيْرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تَسْمَعْ) دَعْوَاهُ
 (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ) مِنَ الْمَقْرَرِّ لَهُ (وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ مَالٌ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ) فِي دَعْوَاهُ
 (ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ) مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرَطِ (وَالْمَذْهَبُ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ
 شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجِّحُ) بَيِّنَتُهُ ، وَفِي قَوْلِ تَرْجِيحٍ (وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرِ رَجُلٌ
 وَامْرَأَتَانِ) لَا يَرْجِّحُ الرَّجُلَانِ ، وَفِي قَوْلِ بَرْجِعَانِ (فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رَجَّحَ
 الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ بِتَعَادُلَانِ (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَتُهُ (لأَحَدِهِمَا بِمَالٍ مِنْ سَنَةٍ) إِلَى الْآنِ
 (و) بَيِّنَتُهُ (لِلْآخَرِ) بِمَالٍ (مِنْ أَكْثَرِ) مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنِ (فَلَا ظَهْرُ تَرْجِيحٍ الْأَكْثَرِ)
 إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِمَا أَوْ يَدُ ثَالِثٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ فَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِهَا
 (و) إِذَا تَرْجَّحَتْ بَيِّنَتُهُ الْأَكْثَرُ يَكُونُ (لِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمِئِذٍ) أَيْ يَوْمِ
 مِلْكِهِ بِالشَّهَادَةِ (وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ وَأَرَاخَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَوَاءٌ) وَقِيلَ تَقْدِيمُ الْمُؤَرَّخَةِ
 (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ) عَلَى صَاحِبِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ . وَقِيلَ
 يَرْجِّحُ السَّهْقُ . وَقِيلَ يَنْسَاقُطَانِ (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَرَضَّ لِلْحَالِ لَمْ
 تَسْمَعْ) تِلْكَ الشَّهَادَةُ (حَتَّى يَقُولُوا : وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهُ ، أَوْ) يَقُولُوا (وَلَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ) أَيْ الْمَالِ

وَنَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمِلْكِهِ الْآنَ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَوْ شَهِدَتْ
بِإِقْرَارِهِ أَمْسٍ بِالْمَلِكِ لَهُ اسْتِدِيمٌ ، وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ ذَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً
مَوْجُودَةً ، وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا ، وَيَسْتَحِقُّ حِمْلًا فِي الْأُصْحَى ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ
بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالْثَمَنِ ، وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا ادَّعَى فِي مِلْكٍ سَابِقٍ عَلَى الشَّرَاءِ ،
وَلَوْ ادَّعَى مِلْكًا مُطْلَقًا فَشَهِدُوا لَهُ مَعَ سَبْتِهِ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا ، وَهُمْ سَبَبًا
آخَرَ ضَرَّ .

[فصل] قَالَ آجِرَتَكَ هَذَا الْبَيْتَ بِعَشْرَةٍ ، فَقَالَ بَلْ جَمِيعَ الدَّارِ بِالْعَشْرَةِ وَأَقَامَا
يَبْتَنِينَ تَعَارَضَتَا ، وَفِي قَوْلٍ تَقْدُمُ بَيْتُهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ ، وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ
كُلٌّ مِنْهُمَا بَيْتَهُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنَهُ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ حُكْمِهِ لِلْأَسْبَقِ ، وَإِلَّا
تَعَارَضَتَا ، وَلَوْ قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِعُتُكُكَ بِكَذَا وَأَقَامَا هُمَا ،

(ونجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من إرث وشراء وغيرهما) ولكن يشترط أن
لا يصرحا بالاستصحاب في شهادتهما (ولو شهدت) بينة (باقراة) أى المدعى عليه (أمس)
بملك له (أى المدعى) استديم) حكم الاقرار وان لم تصرح بالملك في الحال ، كما لو قال الخصم
كانت العين المدعاة ملكك أمس فنؤاخذ به باقراة (ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمرة
موجودة ولا ولدا منفصلا) عند الشهادة بل ييقان للمدعى عليه ، ولابد أن تكون الثمرة عما
لا يدخل في البيع (ويستحق حملا) موجودا عند الشهادة (في الأضحى) تبعا للام (ولو اشترى
شيئا فأخذ منه بحجة مطلقة) أى غير مؤرخة (رجع) المشتري (على بائعه بالثمن ، وقيل لا)
يرجع (إلا إذا ادعى) بضم الهمزة (ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري
إلى المدعى (ولو ادعى ملكا مطلقا) لم يبين سببه من أنه عن ميراث مثلا أو شراء (فشهدوا
له) به (مع) بيان (سببه لم يضر) ما زادوه ولم تبطل شهادتهم بذلك (ولن ذكر) المدعى
(سببا ، وهم) أى الشهود (سببا آخر ضرر) فتد شهادتهم ، وقيل لا يضر .

[فصل] فِي اخْتِلَافِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ (قَالَ : آجِرَتَكَ هَذَا الْبَيْتَ) مِنْ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرَ كَذَا
(بعشرة فقال) الآخر (بل) آجِرَتِي (جميع الدار بالعشرة وأقاما) بما قالاه (يبتنين تعارضتا)
فيسقطان (وفي قول تقدم بينة المستأجر) لما في بينته من زيادة غير البيت (ولو ادعى شيئا في
يد ثالث وأقام كل منهما بينة أنه اشتراه ووزن له ثمنه ، فإن اختلف تاريخ) كأن شهدت إحدى
البيتين أنه اشتراه في رجب والأخرى في شعبان (حكم للأسبق) تاريخا وبطلان الآخر بالثمن
(وإلا) بأن اتحد تاريخهما ، أو أطلقا ، أو إحداهما (تعارضتا) فيسقطان ويحلف لكل أنه
مأبوعه ويلزمه الثمن (ولو قال كل منهما) لثالث (بعثكه) أى الثوب مثلا (بكذا وأقاماهما)

فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ اُخْتَلَفَ لَرِيْمَةُ الثَّمَنَانِ ، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقْنَا أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِي ، فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا صُدِّقَ النَّصْرَانِيُّ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ قُدِّمَ الْمُسْلِمُ ، وَإِنْ قِيدَتْ أَنْ آخِرَ كَلَامِهِ إِسْلَامٌ وَعَكْسَتْهُ الْأُخْرَى تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ دِينُهُ وَأَقَامَ كُلُّهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارَضَتَا ، وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ الْمُسْلِمُ أَسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمِيرَاثُ بَيْنُنَا ، فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ : بَلْ قَبْلَهُ صُدِّقَ الْمُسْلِمُ بِبَيِّنَةٍ ، وَإِنْ أَقَامَاهُمَا قُدِّمَ النَّصْرَانِيُّ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ ، وَقَالَ لِلْمُسْلِمِ مَاتَ الْأَبُ فِي شَعْبَانَ ، وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ فِي شَوَّالٍ صُدِّقَ النَّصْرَانِيُّ ، وَقُدِّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيِّنَتِهِ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ كَافِرَيْنِ وَابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِنَا صُدِّقَ الْأَبَوَانِ بِالْيَمِينِ ، وَفِي قَوْلٍ يُوقَفُ حَتَّى يَتَّبَعْنَ أَوْ يَصْطَلِحُوا ، وَلَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ سَالِمًا ، وَأُخْرَى غَارِبًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَالٍ ، فَإِنْ اُخْتَلَفَ تَارِيخُ قَدَمِ الْأَسْبَقِ ، وَإِنْ اتَّحَدَ أَفْرَعُ ، وَإِنْ أُطْلِقْنَا قِيلَ يُفْرَعُ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَّبَعُ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ يَتَّبَعُ مِنْ

وطالباه بالثمن (فإن اتحد تاريخهما تعارضا) وسقطتا (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان وكذا ان اطلقنا أو احدهما) وأرخت الأخرى (في الأصح ، ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأرثه (فإن عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه (فإن أقاما بينتين مطلقتين قدم المسلم) أي بينته لأن معاه زيادة علم بانتقاله (وان قيدت) بينة الاسلام (أن آخر كلامه اسلام وعكست الأخرى) بأن قالت ان آخر كلامه النصرانية (تعارضا) فسقطان وصدق النصراني بيمينه (وان لم يعرف دينه وأقام كل بينة أنه مات على دينه تعارضا) فسقطان ويحلف كل منهما للأخر بيمينا ويجعل المال بينهما (ولومات نصراني عن ابنين : مسلم ونصراني فقال المسلم : أسلمت بعد موته فال ميراث بيننا فقال النصراني : بل قبله صدق المسلم بيمينه ، وإن أقاماهما قدم النصراني) أي قدمت بينته (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم : مات الأب في شعبان) فال ميراث بيننا (وقال النصراني في شوال) ولا بينة (صدق النصراني) بيمينه ، لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة المسلم على بينته) أي النصراني ، لأنها ناقله من الحياة إلى الموت فمعها زيادة علم (ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا صدق الأبوان باليمين ، وفي قول يوقف حتى يتبين أو يصطلحوا) على شيء (ولو شهدت) بينة على شخص (أنه أعتق في مرض موته سالما ، وأخرى غاربا ، وكل واحد) منهما (ثلاث ماله ، فإن اختلف تاريخ) البينتين (قدم الأسبق) منهما تاريخا (وان اتحد) تاريخهما (أفرع ، وإن اطلقنا قيل يفرع) بينهما (وفي قول يعقب من كل نصفه . قلت : المذهب يعقب من

كُلِّ نِصْفُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَّانِ أَنَّهُ أَوْصَى بِعِثْقِ سَالِمٍ وَهُوَ ثُلُثُهُ ،
وَوَارِثَانِ حَازِرَانِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَوَصَّى بِعِثْقِ غَانِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُهُ ثَلَاثَ لِنَانِمٍ ،
فَإِنْ كَانَ الْوَارِثَانِ فَاسِقَيْنِ لَمْ يَنْبُتِ الرُّجُوعُ فَبِعِثْقِ سَالِمٍ ، وَمِنْ غَانِمٍ ثُلُثُ مَالِهِ
بَعْدَ سَالِمٍ .

[فصل] شَرَطُ الْقَائِفِ : مُسْلِمٌ عَدْلٌ مُجَرَّبٌ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُرِّ ذَكَرٍ ، لَا عَدِيدٍ ،
وَلَا كَوْنُهُ مَدْلُجِيًّا ، فَإِذَا تَدَاعَايَا مَجْهُولًا عُرِضَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَكَ فِي وَطْءٍ فَوَلَدَتْ
وَلَدًا مُمَكِّنًا مِنْهُمَا وَتَنَازَعَاهُ بَأَنٍ وَطْنًا امْرَأَةً بِشِبْهَةٍ أَوْ مُشْتَرَكَةً لَهَا ، أَوْ وَطْئًا زَوْجَتَهُ
وَطَلَّقَ فَوَطِئَهَا آخَرَ بِشِبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ أَمَتَهُ فَبَاعَهَا فَوَطِئَهَا لِلْمُسْتَبْرَى وَلَمْ
يَسْتَبْرِئْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، وَكَذَا لَوْ وَطِئَ مُنْكَوْحَةً فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِمَا بَيْنَ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْئِهِمَا وَأَدْعَايَاهُ عُرِضَ

كل نصفه ، والله أعلم ، ولو شهد أجنيان أنه أوصى بعثق سالم ، وهو ثلثه ، و (شهد (وارثنان
حازران) للتركة (أنه رجع عن ذلك ووصى بعثق غانم ، وهو ثلثه ثبت) بشهادتهما العتق
(لغانم) وأما لو كان غانم دون الثلث فلا تقبل شهادة الوارثن في القدر الذي لم يعين له بدلا
(فان كان الوارثنان فاسقين لم يثبت الرجوع) عن الوصية لسالم (فبعثق سالم ، و) يعثق (من
غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وكان سالما هلك من التركة مؤاخذاة للورثة باقرارهم .
[فصل] في شروط القائف وبيان الحاقه النسب بغيره (شرط القائف) هو لغة متنبع
الأنار ، وشرعا من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله به من علم ذلك ، ولقبول قوله شروط :
منها أنه (مسلم) فلا يقبل قول كافر (عدل) فلا يقبل فاسق (مجرب) في معرفة النسب بأن يعرض عليه
ولد في نسوة ليس فيهن أمه ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في صنف رابع
فيهن أمه ، و يصيب في الكل ويلحق الأب وسائر العصبة بالأم (والأصح اشتراط ذكر لاعدد)
فيكني قول الواحد (ولا كونه مدلجيا) أي من بني مدلج وهم قبيلة من العرب ، بل يجوز أن
يكون من سائر العرب والحجج (فاذا تداعيا مجهولا) صغيرا (عرض عليه) أي القائف (وكذا
لو اشتركا في وطء) لامهأة (فولدت ولدا تمكنا منهما وتنزاعاه) أي ادعاه كل منهما (بأن وطئا
امراة بشبهة) ظلما كل منهما امرأته (أو) وطئ شريكا أمة (مشتركة لهما ، أو) وطئ
(زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة ، أو) في (نكاح فاسد) كأن نكحها في العدة جاهلا بها
(أو) وطئ (أمة فباعها فوطئها المشتري ، ولم يستبرئ واحد منهما) فانه يعرض على القائف
(وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحة) لغيره وولدت ولدا تمكنا منه ومن زوجها يعرض على
القائف (في الأصح) ومقابل يلحق بالزوج (فاذا ولدت) الموطوءة ولدا في المسائل المذكورة
(لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئيهما وأدعياه) أو ادعاه واحد وسكت الآخر (عرض

عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِهِمَا حَيْضَةٌ فَلِثَانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ زَوْجًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَسَوَاءٌ فِيهِمَا اتِّفَاقٌ إِسْلَامًا وَحُرِّيَّةً أَمْ لَا .

كتاب العتق

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ تَمْلِيْقُهُ وَإِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءٍ فَيَعْتِقُ كُلَّهُ ، وَصَرِيحُهُ تَحْرِيرُ وَإِعْتَاْقٌ ، وَكَذَا فَكٌ رَقَبَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا كِنَايَتُهُ ، وَهِيَ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ ، لَا سُلْطَانَ ، لَا سَبِيلَ ، لَا خِدْمَةَ ، أَنْتَ سَائِبَةٌ ، أَنْتَ مَوْلَايَ ، وَكَذَا أَكْلٌ صَرِيحٌ أَوْ كِفَايَةٌ لِلطَّلَاقِ ، وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ : أَنْتَ حُرٌّ ، وَلِأَمَةٍ : أَنْتَ حُرٌّ صَرِيحٌ ، وَلَوْ قَالَ عَيْتُكَ إِلَيْكَ أَوْ خَيْرْتُكَ وَنَوَيْ تَقْوِيضَ الْعِتْقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ عِتْقٌ ،

عليه ، فإن تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِهِمَا حَيْضَةٌ ، فَلِثَانِي (من المواطنين الولد (إلا أن يكون الأول) منهما (زوجا في نكاح صحيح) والثاني واطئا بشبهة ، أو في نكاح فاسد ، فلا ينقطع تعلق الأول ، بل يعرض على القائف (وسواء فيهما) أى المتنازعين (اتفقا اسلاما وحرية أم لا) كسلم وذمى وحر وعبد ، فلو ادَّعاه مسلم وذمى ، وأقام الذمى بيعة تبعه نسبا ودينا ، أو لحقه بالحاق القائف ، أو بنفسه تبعه نسبا لادينا ، أو ادَّعاه حرَّ وعبد ، وألحقه القائف بالعبد لحقه في النسب ، وكان حرا .

كتاب العتق

بمعنى الاعتاق ، وهو لغة : الخلوص والاستقلال ، وشرعا إزالة الرق عن الأدمى (إنما يصح من) مالك (مطلق التصرف) أهل للتبرع والولاء مختار ، فلا يصح من غير مالك بلا إذن ، ولا من صبي ومجنون ومحجور عليه ، ولا من مبيع ومكاتب ، ولا من مكره ، ويصح من سكران وكافر (ويصح تعليقه) بصفة ، ولا يصح الرجوع عن التعليق بالقول ، ويصح بالفعل كالبيع (و) تصح (إضافته إلى جزء) معين كبده ، أو شائع كربعه (فيعتق كله ، وصريحه تحرير وإعتاق ، وكذا فك رقبة في الأصح) أى ما تصرف منها كانت محررا أو معتقا أو فكيك الرقة . وأما المصادر فكنايات ، ومقابل الأصح أن الأخير كناية (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية) لإيقاعه (ويحتاج إليها) أى النية (كنياته ، وهى) أى الكناية (لملك لى عليك ، لاسلطان) لى عليك (لاسبيل) لى عليك (لخدمة) لى عليك (أنت سائبة أنت مولاى) ونحو ذلك من كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينهى عن الفرقة (وكذا كل صريح أو كناية للطلاق) إلا أنا منك طالق أو بآئن إذا نوى به العتق لم يعتق (وقوله لعبد) له (أنت حرٌّ ، ولأمة) له (أنت حرٌّ صريح) ولا يضر الخطأ فى التأنيث والتذكير (ولو قال) لرقيقه (عتقتك اليك أو خبرتك) فى إعنتاك (ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه فى المجلس عتق) ولا يحتاج للنية فى التفويض

أَوْ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلْ ، أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ
فَأَحَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ
فَالْمَذْهَبُ يَحْتَجُّ الْبَيْعَ وَيَعْتَبِرُ فِي الْحَالِ وَعَلَيْهِ الْأَلْفُ ، وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِجَمِيلٍ
أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ دُونَ خَلِّكَ عَتَقًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ
لِأَخْرَمٍ لَمْ يَعْتَقْ أَحَدُهُمَا بِعَتَقِ الْآخَرِ ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا كُلَّهُ
أَوْ نَصِيبَهُ عَتَقَ نَصِيبَهُ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَقِيَ الْبَاقِي لِشَرِيكِهِ ، وَإِلَّا سَرَى إِلَيْهِ ، أَوْ
إِلَى مَا يُسَرِّيهِ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ يَوْمَ الْإِعْتِقِ ، وَتَقَعُ السَّرَايَةُ بِنَفْسِ الْإِعْتِقِ ،
وَفِي قَوْلٍ بِأَدَاءِ الْقِيَمَةِ ، وَقَوْلٍ إِنْ دَفَعَهَا بَانَ أَنَّهَا بِالْإِعْتِقِ ، وَاسْتِيلَادُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ
لِلْمُوسِرِ يُسَرِّي ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَتَجْرِي الْأَقْوَالُ فِي
وَقْتِ حُصُولِ السَّرَايَةِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ حِصَّتِهِ مِنَ الْوَلَدِ ، وَلَا يُسَرِّي
تَذْيِيرُهُ ، وَلَا

بالصرح ، فقوله وبوي راجع لخبرتك ، ولأنه من الفورية ، فلو أجاب بعد مدة ، وهو في المجلس
كان لغوا (أو) قال لعنده (أعتقتك على ألف) في دمتك (أو أنت حر على ألف فقبل)
في الحال (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأحابه) في الحال (عتق) وكذا لو قال أعتقتك
على كذا إلى شهر فقبل عتق (في الحال ولزمه الألف) وهي في الأخيرة مؤجلة (ولو قال بعنتك نفسك
بألف) في دمتك (فقال اشتريت ، فالذهب صحته البيع ، ويعتق في الحال ، وعليه الألف) وهو
عقد عتاقة ، لا بيع فلا خبار فيه (والولاء لسيدته ، ولو قال لحامل) أي لأُمته الحامل بمواك له
(أعتقتك أو أعتقتك دون خلك عتقا) أي عتقت وتبعها جملها في العتق (ولو أعتقه) أي الجمل
(عتق دونها) ولا يصح عتق الجمل إلا إذا نفخ فيه الروح (ولو كانت لرجل) والجمل لآخر لم يعتق
أحدهما بعنق الآخر) وإن كان المعتق موسرا (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه
عتق نصيبه ، فإن كان معسرا بقي الباقي لشريكه) ولا يسرى (وإلا) بأن لم يكن معسرا
(سرى إليه) أي إلى نصيب شريكه (أو إلى ما يسره) من نصيب شريكه (وعليه قيمة
ذلك) القدر الذي يسره (يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصاة إلى
ملك المعتق ، ثم تقع السراية (وفي قول) قديم (بأداء القيمة) (و) في (قول : إن دفعها بان
أنها) أي السراية (بالاعتاق ، واستيلاد أحد الشريكين الموسر) الأمة المشتركة بينهما (يسرى) إلى
نصيب شريكه كالمعتق . وأما المعسر فلا يسرى استيلاده (وعليه قيمة نصيب شريكه ، و) عليه أيضا
(حصته من مهر مثل) وأرض البكارة لو كانت تكرا (وتجري الأقوال) الساقطة (في وقت حصول السراية)
والعلوق هنا كالاعتاق (فعلى الأول) وهو أنها تحصل بنفس العلوق (والثالث) وهو التبين (لا تجب
قيمة حصته) أي الشريك (من الولد) لأننا جعلنا أمه أم ولد في الحال ، فيكون العلوق في
ملكه . أما على الثاني فتجب (ولا يسرى تذيير) فلو دبر أحد الشريكين نصيبه لم يسر (ولا

يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دَيْنَ مُسْتَفْرَقٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوَسِّرِ : أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ
فَمَتْلَبُكَ قِيمَةُ نَصِيبِي فَأَنْسَكَرَ صَدَقَ بِبَيْعِهِ فَلَا يَمْتَنِقُ نَصِيبُهُ ، وَيَمْتَنِقُ نَصِيبُ الْمَدْعَى
بِإِقْرَارِهِ إِنْ قُلْنَا يَسْرَى بِالْإِعْتِقاقِ ، وَلَا يَسْرَى إِلَى نَصِيبِ الْمُنْكَرِ ، وَلَوْ قَالَ
لِشَرِيكِهِ : إِنْ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي حُرٌّ بَعْدَ نَصِيبِكَ فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَهُ وَهُوَ مُوَسِّرٌ مَسْرُومٌ
إِلَى نَصِيبِ الْأَوَّلِ إِنْ قُلْنَا السَّرَايَةَ بِالْإِعْتِقاقِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ، وَلَوْ قَالَ فَنَصِيبِي حُرٌّ قَبْلَهُ ،
فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَلْقُ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبُ كُلِّ هُنَّ ، وَالْوَلَاةُ لَهَا ، وَكَذَا
إِنْ كَانَ مُوَسِّرًا وَأَبْطَلْنَا الدَّوْرَ ، وَإِلَّا فَلَا يَمْتَنِقُ شَيْءٌ ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ نَصْفُهُ ،
وَلَاخَرُ ثُلُثُهُ ، وَلَاخَرُ سُدُسُهُ فَأَعْتَقَ الْآخِرَانِ نَصِيبَيْهِمَا مَعًا ، فَالْقِيَمَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَشَرَطُ السَّرَايَةِ إِعْتَاقَهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَوْ وَرِثَ بَعْضُ وَلَدِهِ لَمْ يَسْرِ ،
وَالْمُرِيضُ مُعْسِرٌ إِلَّا فِي ثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِلْيَتِّ مُعْسِرٌ ، فَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيبِهِ لَمْ يَسْرِ .

يمنع السراية دين مستغرق في الأظهر ، ولو قال لشريكه الموسر أعقتك نصيبك فمطلبك قيمة نصبي ،
فأنسكرك صدق ببيعه ، فلا يعتق نصيبه (أي المنكر) ويعتق نصيب المدعى بإقراره ان قلنا
يسرى بالإعتاق مؤاخذه له بإقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) لأنه لم ينشئ عتقا ، ولا
يعتق على القولين الآخرين (ولو قال لشريكه ان أعقتك نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك فأعتق
الشريك) نصيبه (وهو موسر يسرى إلى نصيب) الشريك (الأول ان قلنا السراية بالإعتاق
وعليه قيمته) أي قيمة نصيب المعلق . وأما إذا كان المعلق معسرا فيعتق نصيبه فقط ، ويعتق
على المعلق نصيبه (ولو قال) لشريكه ان أعقتك نصيبك (فنصبي حر قبله) أي قبل متناك
(فأعتق الشريك) نصيبه (فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنه ، والولاة لهما ، وكذا
ان كان) المعلق (موسرا وأبطلنا الدور) وهو الأصح ، فيعتق نصيب كل منهما ولاشيء لأحدهما
على الآخر (والا) بأن صححنا الدور (فلا يعتق شيء) لأنه لو عتق نصيب المنجز لعتق قبله
نصيب المعلق ، وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق ، ولو سرى لبطل عتق المنجز فأدعى
عتقه إلى عدم عتقه ، وهو دور لفظي مرجعه إلى اللفظ (ولو كان عبد لرجل نصفه ، ولآخر ثلثه ،
ولآخر سدسه ، فأعتق الآخران) بكسر الخاء (نصيبيهما معا) كأن تلفظا بالعتق في آن واحد
(فالقيمة) للنصف (عليهما نصفان) على عدد رؤوسهما (على المذهب) وفي قول القيمة
عليهما على قدر ملكهما (وشروط السراية اعتاقه باختياره) أي أن يكون السبب في الاعتاق
بالاختيار (فلو ورث بعض ولده لم يسر) عليه عتقه ، لأنه لا صنع منه (والمرضى معسر إلا في
ثلث ماله) فإذا كان له شركة في عبد وأعتق نصيبه منه ولم يسع الثلث الباقي لم يسر (وليت
معسر ، فلو أوصى بعتق نصيبه) من عبد فأعتق بعد موته (لم يسر) وان خرج كله من الثلث
لانتقال المال إلى الوارث .

[فصل] إذا ملكَ أهلٌ تبرعَ أصله أو فرعه عتقَ ، ولا يشتري لطفلٍ قريبه ، ولو وهبَ له أو وصى له فإن كان كاسياً فعلى الولي قبوله ، وينفق وينفق من كسبه ، وإلا فإن كان الصبي مفسراً وجب القبول ، ونفقته في بيت المال ، أو موسراً حرم ، ولو ملك في مرض موته قريبه بلا عوض عتق من ثلثه ، وقيل من رأس المال أو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه ، ولا يرث فإن كان عليه دين فقيل لا يصح الشراء ، والأصح محته ، ولا يمتنع بل يباع للدين ، أو بمحاباة فقدرها كهيبة ، والباقي من الثلث ، ولو وهب لعبد بعض قريب سيده فقبل وقبلنا يستقل به عتق وسرى ، وعلى سيده قيمة باقية .

[فصل] أعتق في مرض موته عبداً لا يملك

[فصل] في العتق بالعضية (إذا ملك أهل تبرع) المراد به الحر الكامل ، نفرج به المكاتب والمبعض (أصله أو فرعه) الثابت النسب (عتق) عليه . وأما غير الأصول والفروع فلا يعتق ، ولو الأخوة والأعمام (ولا يشتري) الولي (لطفل) أو مجنون أو سفيه (قريبه) الذي يعتق عليه (ولو وهب له أو وصى له) به (فإن كان كاسياً) بما يفي بموته (فعلى الولي قبوله وينفق) عليه (من كسبه ، والا) بأن لم يكن القريب كاسياً (فإن كان الصبي مفسراً وجب) على وليه (القبول ونفقته في بيت المال ، أو) كان الصبي ونحوه (موسراً حرم) على وليه القبول (ولو ملك) شخص (في مرض موته قريبه) الذي يعتق عليه (بلا عوض) كأن وهب له (عتق) عليه (من ثلثه ، وقيل من رأس المال) يعتق جميعه ، وإن لم يملك غيره . وهذا هو الأصح (أو) ملكه (بعوض بلا محاباة) بل بثمن مثله (فمن ثلثه) فلا يعتق منه إلا ما يخرج من الثلث (ولا يرث) القريب الذي عتق من الثلث المريض الذي ملكه لأن عتقه من الثلث وصية ، ولا يجمع بينها وبين الارث (فإن كان عليه دين) مستغرق (فقيل لا يصح الشراء ، والأصح محته ، ولا يعتق ، بل يباع للدين) وإذا كان الدين غير مستغرق ، فإنه يعتق منه ما بقي بعد وفاة الدين من الثلث (أو) ملكه (بمحاباة) كأن اشتراه بخمسين ، وهو يساوي مائة (فقدرها) وهو الخمسون (كهبة) فيأتي فيها الخلاف المتقدم (والباقي) بعد قدرها (من الثلث) جزأ (ولو وهب لعبد بعض قريب سيده) الذي يعتق عليه (فقبل وقبلنا يستقل) العبد (به) أي القبول ، وهو الأصح (عتق) بعض القريب (وسرى) العتق إلى باقية (وعلى سيده قيمة باقية) الذي سرى إليه العتق ، والمعتمد أنه لا يسرى ، لأنه دخل في ملكه قهراً .

[فصل] في الاعتاق في مرض الموت ، وبيان القرعة (أعتق في مرض موته عبداً لا يملك

غَيْرُهُ عَتَقَ ثُلَاثُهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَفْرَقٌ لَمْ يَفْتَقِ شَيْءٌ مِنْهُ ، وَلَوْ أَعْتَقَ
ثَلَاثَةَ لَأَمْلَكَ غَيْرَهُمْ ، وَفِيهِمْ سَوَاءٌ عَتَقَ أَحَدَهُمْ بِقَرْعَةٍ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ
ثُلَاثَكُمْ ، أَوْ ثُلَاثَكُمْ حُرًّا ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ ثُلَاثَ كُلِّ عَبْدٍ أَفْرَعَ ، وَفِيهِ يَفْتَقُ
مِنْ كُلِّ ثُلَاثَةٍ ، وَالْقَرْعَةُ أَنْ يُؤْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ يُكْتَبُ فِي ثَلَاثِينَ رِقًّا
وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ ، وَتُدْرَجُ فِي بَنَادِقٍ كَمَا سَبَقَ وَتُخْرَجُ وَاحِدَةً بِاسْمِ أَحَدِهِمْ ، فَإِنْ
خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقَّ الْآخَرَانِ ، أَوْ الرِّقُّ رَقٌّ وَأُخْرِجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ تُخْرَجُ رُقْعَةٌ عَلَى الْحُرَّةِ ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقَّا ،
وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً قِيمَةُ وَاحِدٍ مِائَةٌ ، وَآخَرُ مِائَتَانِ وَآخَرُ ثَلَاثُمِائَةٍ أَفْرَعَ بِسَمِيِّ رِقٍّ
وَسَمِهِ عَتَقٌ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِذِي الْمِائَتَيْنِ عَتَقَ وَرَقَّا ، أَوْ لِثَلَاثٍ عَتَقَ ثُلَاثُهُ ،
أَوْ لِلْأَوَّلِ عَتَقَ ثُمَّ يُفْرَعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ بِسَمِهِ رِقٍّ وَسَمِهِ عَتَقٌ ، فَمَنْ خَرَجَ تَمَّ مِنْهُ
الثَّلَاثُ ، وَإِنْ كَانُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَمْسَكَنَ تَوَزَّعَ بِهِمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيمَةِ كَسِتَهُ فِيمَهُمْ سَوَاءٌ
جَعَلُوا اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثِينَ ، أَوْ بِالْقِيمَةِ دُونَ الْعَدَدِ كَسِتَهُ قِيمَةً

غیره) عند موته (عتق ثلثه) ورق ثلثاه (فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شيء منه ، ولو
أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم) دفعة واحدة (وقيمته سوا عتق أحدهم بقرعة ، وكذا لو قال
أعتقت ثلثكم أو) قال (ثلثكم حر) فيعتق واحد منهم بقرعة (ولو قال : أعتقت ثلث كل عبد
أفزع) ويعتق واحد بقرعة (وقيل يعتق من كل ثلثه) ولا أقراع (والقرعة أن يؤخذ ثلاث
رقاع متساوية يكتب في ثلثين رق ، وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق) من نحو شمع (كما
سبق) في باب القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم ، فان خرج العتق عتق ورق الآخرا ، أو الرق
رق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج له العتق عتق ، ورق الثالث ، وان خرج له الرق رق وعتق
الثالث (ويجوز أن يكتب أسماءهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة على الحرة فمن خرج اسمه
عتق ، ورقا) أي الباقيان (وان) اختلفت قيمتهم كأن (كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثمائة أفزع) بينهم (بسهمي رق وسهم عتق) بأن يكتب في رقتين رق ، وفي أخرى
عتق (فان خرج العتق لذي المائتين عتق ورقا) أي الباقيان (أو لثالث عتق ثلثاه) ورق باقيه
والآخرا (أو للأول عتق ، ثم يفرع بين الآخرين يسهم رق وسهم عتق ، فمن خرج) العتق
على اسمه (تم منه الثلث) فان كان ذا المائتين عتق نصفه ، أو ذا الثلاثمائة عتق ثلثه (وان
كانوا فوق ثلاث وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء الثلاث (كسسته قيمته سوا
جعلوا اثنين اثنين) وفعل بهم كما سبق (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون العدد كسسته قيمة

أَحَدِهِمْ مِائَةً ، وَفِيهِ اثْنَيْنِ مِائَةً ، وَثَلَاثَةَ مِائَةٍ جُعِلَ الْأَوَّلُ جُزْءًا ، وَالْاِثْنَانِ جُزْءًا ،
وَالثَّلَاثَةُ جُزْءًا ، وَإِنْ تَعَدَّرَ بِالْقِيَمَةِ كَارِبَعَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً ، فَبِى قَوْلٍ يُجْزَوْنَ ثَلَاثَةً
أَجْزَاءً : وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ وَاثْنَانِ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِوَاحِدٍ عَتَقَ ثُمَّ أَقْرَعَ لِتَسْمِى الثُّلْثِ ،
أَوْ لِلْاِثْنَيْنِ رَقٍّ الْآخَرَانِ ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعَتَقُ وَثَلْثُ الْآخَرِ ،
وَبِى قَوْلٍ يُكْتَبُ اسْمُ كُلِّ عَبْدٍ فِي رُقْعَةٍ فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ أَوَّلًا وَثَلْثُ الثَّانِي . قُلْتُ :
أَظْهَرُهُمَا الْأَوَّلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْقَوْلَانِ فِي اسْتِعْجَابٍ ، وَقِيلَ لِإِجَابٍ ، وَإِذَا أَعْتَقْنَا
بَعْضَهُمْ بِرُقْعَةٍ فَظَهَرَ مَالٌ وَخَرَجَ كُلُّهُمْ مِنَ الثَّلْثِ عَتَقُوا ، وَلَهُمْ كَسْبُهُمْ مِنْ يَوْمِ
الْإِعْتِقَاقِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْوَارِثُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ خَرَجَ بِمَا ظَهَرَ عَبْدٌ آخَرُ أَقْرَعَ ،
وَمَنْ عَتَقَ بِرُقْعَةٍ حُكِمَ بِعِتْقِهِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتِقَاقِ ، وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ ، وَلَهُ كَسْبُهُ مِنْ
يَوْمِئِذٍ غَيْرَ مُحْسُوبٍ مِنَ الثَّلْثِ ، وَمَنْ بَقِيَ رَقِيقًا قَوْمَ يَوْمِ الْمَوْتِ وَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِينَ هُوَ
وَكَسْبُهُ الْبَاقِي قَبْلَ الْمَوْتِ ، لَا الْحَادِثُ بَعْدَهُ ، فَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ قِيَمَةُ كُلِّ
مِائَةٍ ، وَكَسَبُ أَحَدِهِمْ مِائَةً أَقْرَعَ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ

أَحَدُهُمْ مِائَةً وَقِيَمَةُ اثْنَيْنِ مِائَةً ، وَ (قِيَمَةُ) ثَلَاثَةِ مِائَةٍ جُعِلَ الْأَوَّلُ جُزْءًا ، وَالْاِثْنَانِ جُزْءًا ، وَالثَّلَاثَةُ
جُزْءًا) وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ كَأَمْرٍ ، وَفِي هَذَا الْمَثَالِ لَوْ خَرَجَتِ الْقِرْعَةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ فَقَدْ وَافَقَ ثَلْثُ الْعَدَدِ
ثَلْثُ الْقِيَمَةِ ، فَقَوْلُهُ دُونَ الْعَدَدِ : أَيْ وَلَوْ فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ كَمَا أَنَّ الْمَثَالَ قَبْلَهُ فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ
(وَإِنْ تَعَدَّرَ) تَوَزَّيْعُهُمْ (بِالْقِيَمَةِ) كَأَرْبَعَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً ، فَبِى قَوْلٍ يُجْزَوْنَ ثَلَاثَةً أَجْزَاءً ، وَاحِدٌ
جُزْءٌ (وَوَاحِدٌ) جُزْءٌ (وَاثْنَانِ) جُزْءٌ (فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِوَاحِدٍ عَتَقَ) كَلَهُ (ثُمَّ أَقْرَعَ لِتَسْمِى
الثَّلْثِ) بَيْنَ الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ ثَلَاثَةً (أَوْ) خَرَجَ (لِلْاِثْنَيْنِ رَقٍّ الْآخَرَانِ ،
ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا) أَيْ الَّذِينَ خَرَجَتْ لِهَمَا رُقْعَةُ الْعَتَقِ (فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعَتَقُ ، وَثَلْثُ الْآخَرِ ،
وَبِى قَوْلٍ يُكْتَبُ اسْمُ كُلِّ عَبْدٍ فِي رُقْعَةٍ فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ أَوَّلًا ، وَثَلْثُ الثَّانِي) وَهُوَ الْقَارِئُ ،
ثَانِيًا (قُلْتُ : أَظْهَرُهُمَا الْأَوَّلُ) وَهُوَ أَنَّهُمْ يُجْزَوْنَ ثَلَاثَةً أَجْزَاءً (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْقَوْلَانِ فِي اسْتِعْجَابٍ)
وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (وَقِيلَ) فِي (إِجَابٍ ، وَإِذَا أَعْتَقْنَا بَعْضَهُمْ بِرُقْعَةٍ فَظَهَرَ) بَعْدَهَا (مَالٌ) آخَرُ
لِلْبَيْتِ (وَخَرَجَ كُلُّهُمْ مِنَ الثَّلْثِ عَتَقُوا ، وَلَهُمْ كَسْبُهُمْ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتِقَاقِ) وَتَجْرَى عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ
الْأَحْوَارِ مِنْ حِينَ الْإِعْتِقَاقِ (وَلَا يَرْجِعُ الْوَارِثُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ خَرَجَ بِمَا ظَهَرَ عَبْدٌ آخَرُ
يُسَعِّهِ الثَّلْثُ) (أَقْرَعَ) بَيْنَهُ ، وَبَيْنَ الْبَاقِي ، فَمَنْ سَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ ، فَهُوَ مَعَ الْأَوَّلِ (وَمَنْ عَتَقَ
بِرُقْعَةٍ حُكِمَ بِعِتْقِهِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتِقَاقِ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ) لَأَمِنْ يَوْمِ الْقِرْعَةِ (وَلَهُ كَسْبُهُ مِنْ يَوْمِئِذٍ
غَيْرَ مُحْسُوبٍ مِنَ الثَّلْثِ ، وَمَنْ بَقِيَ رَقِيقًا قَوْمَ يَوْمِ الْمَوْتِ وَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِينَ هُوَ وَكَسْبُهُ الْبَاقِي قَبْلَ
الْمَوْتِ لَا الْحَادِثُ بَعْدَهُ) أَيْ الْمَوْتِ ، لِأَنَّهُ حَدِثٌ عَلَى مِلْكِ الْوَارِثِ (فَلَوْ أَعْتَقَ) فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ
(ثَلَاثَةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ قِيَمَةُ كُلِّ مِائَةٍ وَكَسَبُ أَحَدِهِمْ) قَبْلَ مَوْتِ الْعَتَقِ (مِائَةً أَقْرَعَ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ

لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِائَةُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِفَيْرِهِ عَتَقَ ثُمَّ أَقْرَعَ ، فَإِنْ خَرَجَتْ
لِفَيْرِهِ عَتَقَ ثَلَاثَةً ، وَإِنْ خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ رُبْعَهُ ، وَتَبِعَهُ رُبْعُ كَسْبِهِ

فصل في الولاء

مَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ رَقِيقٌ بِإِعْتَاقٍ أَوْ كِتَابَةٍ وَتَدْيِيرٍ وَاسْتِيلَادٍ وَقَرَابَةٍ وَسِرَابَةٍ فَوَلَاؤُهُ
لَهُ ، ثُمَّ لِعَصْبَتِهِ ، وَلَا تَرِبُ امْرَأَةٌ بِوَلَاءِ إِمْلَاحٍ مِنْ عَتِيقَةٍ وَأَوْلَادِهِ وَعَتَقَائِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا
أَبُوهَا ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بِأَوَارِثِ فَالَهُ لِلْبِنْتِ ، وَالْوَلَاءُ لِأَعْلَى الْعَصَبَاتِ ،
وَمَنْ مَسَّهُ رِقٌّ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُعْتِقِهِ وَعَصْبَتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَأَتَتْ بِوَلَدٍ
فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ رَقِيقًا وَعَتَقَ
الْجَدُّ ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ رَقِيقًا ابْنَجَرَ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ بَعْدَهُ
ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، وَقِيلَ يَبْقَى لِمَوْلَى الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ الْأَبُ فَيَنْجَرُ إِلَى مَوَالِي

لِلْكَاسِبِ عَتَقَ ، وَلَهُ الْمِائَةُ) التي اكتسبها (وان خرج) العتق (لفيره) أى الكاسب
(عتق ، ثم أقرع ، فان خرجت لفيره عتق ثلثه ، وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه)
ويكون للوارث الباقي منه ، ومن كسبه مع العبد الآخر ، وذلك مائتان وخمسون ضعف ماعتق ،
لأنه يجب أن يبقى للورثة ضعف ماعتق .

[فصل : في الولاء] هو لغة القرابة ، وشرعا عصبوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية
(من عتق عليه رقيق بإعتاق أو كتابة) بأداء نجوم (وتديير واستيلاد وقرابة) كأن ملك أباه
أوابنه ، فعتق عليه (وسرابة) كما إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه فسرى (فولأوه له) حتى
لو أعتقه على أنه لا ولاء له عليه لم يبطل ولاؤه (ثم لعصبته) المتعصبين بأنفسهم (ولا تثر
امرأة بولاء إلا من عتيقها وأولاده وعتقائه) وان بعدوا (فان عتق عليها أبوها) كأن اشترته
(ثم أعتق) الأب (عبا ذوات بعد موت الأب بلا وارث) من النسب للأب والعبد (فماله)
أى العتيق (للبنت) لالكونها بنت المعتق ، بل لأنها معتقة المعتق (والولاء لأعلى العصبات)
فلومات المعتق عن ابنين مثلاً فمات أحدهما وخلف ابناً ، فالولاء لعمه دونه (ومن مسه رِقٌّ)
فعتق (فلا ولاء عليه إلا لمعتقه وعصبته) ولا ولاء عليه لمعتق أحد من أصوله (ولو نكح عبد
معتقة فأنت بولد فولأوه لمولى الأم ، فان أعتق الأب ابْنَجَرَ) الولاء من موالى الأم (إلى مواليه)
أى الأب ، ومعنى الانجرار أن ينقطع عن موالى الأم من وقت عتق الأب (ولومات الأب رقيقاً
وعتق الجد ابْنَجَرَ) الولاء من موالى الأم (إلى مواليه) أى الجد (فان أعتق الجد والأب رقيقاً
ابْنَجَرَ) الولاء من موالى الأم إلى موالى الجد (فان أعتق الأب بعده) أى الجد (ابْنَجَرَ) من
موالى الجد (إلى مواليه) أى الأب (وهيل يبقى لمولى الأم حتى يموت الأب ، فينجبر إلى موالى

الجدّ ، وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ جَرًّا وَلَا إِخْوَتَهُ إِلَيْهِ ، وَكَذًا وَلَا ، فَسَيِّئٌ فِي الْأَصَحِّ .
قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِلنَّصُوصِ لَا يَجْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب التديير

صريحه : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّى مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَعْتَقْتَكْ بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَا دَبَّرْتُكَ أَوْ أَنْتَ مَدْبَرٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ بِكِنَايَةِ عِتْقٍ مَعَ نِيَّةٍ كَعَلَيْتُ سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي ، وَيَجُوزُ مُقَيِّدًا كَأَنْ مِتَّ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوْ الْمَرَضِ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَمُعَلَّقًا كَأَنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ وَمَاتَ عِتْقٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَيُسْتَرْطُ الدُّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، فَإِنْ قَالَ إِنْ مِتُّ ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي ، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْنَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مِتُّ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ فِي الشَّهْرِ لَا يَنْفَعُهُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ شِئْتُ فَأَنْتَ مَدْبَرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتُ اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ مُتَّصِلَةً ،

الجدّ (والمراد به أبو الأب) ولو ملك هذا الولد (الذي ثبت عليه الولاء لموالي أمه) (أباه) فعتق عليه (جرّ ولاء أخوته) من موالى أمهم (إليه) حيث هو معتق الأب . فثبت له الولاء عليه وعلى أولاده (وكذا ولاء نفسه) يجره من موالى أمه إليه (في الأصح) فيصير كغيره لا ولاء عليه (قلت : الأصح المنصوص لا يجره ، والله أعلم) بل يستمر لهم الولاء عليه .

كتاب التديير

هولعة النظر في عواقب الأمور ، وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ، وهو تعليق بصفة مخصوصة (صريحه : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا مَاتَ أَوْ مَتَّى مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَعْتَقْتَكْ بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَا دَبَّرْتُكَ أَوْ أَنْتَ مَدْبَرٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) ونحو ذلك من كل لفظ لا يحتمل غيره (ويصح بكناية عتق مع نية كَعَلَيْتُ سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي) ناويا العتق (ويجوز مقيدا) بشرط (كأن مِتَّ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوْ ذَا الْمَرَضِ فَأَنْتَ حُرٌّ) فإن مات على الصفة المذكورة عتق ، وإلا فلا (ويجوز) (معلقا) على شرط في الحياة (كأن دخلت) الدار (فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ وَمَاتَ عِتْقٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُسْتَرْطُ الدُّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، فَإِنْ قَالَ : إِنْ مِتُّ ، ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ) وهذا تعليق عتق بصفة لا تديير (وهو) أي الدخول بعد الموت (على التراخي) ولكن ان عرض عليه الوارث الدخول فأبى جاز له بيعه (وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وعرضه عليه (ولو قال إِذَا مَاتَ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ) واجارته (في الشهر لا يبيعه ، ولو قال) لعبد (ان شِئْتُ فَأَنْتَ مَدْبَرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتُ اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ) في صورتين (متصلة)

وَإِنْ قَالَ مَتَى شِئْتُ فَلَتَرَاخِي ، وَلَوْ قَالَا لِمَبْدِيهَا إِذَا مِتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ لَمْ يَمْتَقِ حَتَّى
يَمُوتَا ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِوَارِثِهِ بَيْعٌ نَصِيْبِهِ ، وَلَا يَصِحُّ تَدْيِيرُ مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ
لَا يُمَيِّزُ ، وَكَذَا مُمَيِّزٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَبَصِيحٌ مِنْ سَفِيهِ وَكَافِرٌ أَصْلِي ، وَتَدْيِيرُ الْمُرْتَدِّ يُبْنَى
عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ ، وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدَبِّرُ لَمْ
يَبْطُلْ ، وَلِحَرْبِي تَحُلُّ مَدْبِرِهِ إِلَى دَارِهِمْ ، وَأَوْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَدَبَّرَهُ نَقَضَ
وَبَيْعَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ فِي التَّدْيِيرِ زُرْعَ مِنْ
يَدِ سَيِّدِهِ ، وَصَرَفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُبَاعُ ، وَلَهُ بَيْعٌ لِلدَّبَّرِ . وَالتَّدْيِيرُ
تَعْلِيْقُ عِتْقٍ بِصِفَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ وَصِيَّةٌ ، فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَقْدِرِ التَّدْيِيرُ عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلٍ كَأَبْطَلْتُهُ فَسَخْتُهُ نَقَضَتْهُ رَجَعَتْ فِيهِ صَحٌّ إِنْ قُلْنَا
وَصِيَّةٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ عُلِّقَ مَدْبِرٌ بِصِفَةٍ صَحَّ وَعَتَقَ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ وَالصَّفَةِ ، وَلَهُ
وَطَهُ مَدْبِرُهُ ، وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا ، فَإِنْ أَوْلَاهَا بَطَلَ تَدْيِيرُهُ ، وَلَا يَصِحُّ

اتصالا لفظيا بأن توجد في الأولى عقب اللفظ، وفي الثانية عقب الموت (وإن قال : متى شئت
فلتراخي ، ولو قالا) أى الشريكان (لبعدهما إذا متنا فأنت حرٌّ لم يمتق حتى يموتا ، فإن مات
أحدهما ، فليس لوارثه بيع نصيبه) وله التصرف فيه بما لا يزيل الملك كاستخدام (ولا يصح
تدبير مجنون وصبي لا يميز ، وكذا مميز في الأظهر) ومقابله يصح (ويصح من سفيه) ولو
محجورا عليه (و) يصح أيضا من (كافر أصلي ، وتدير المرتد يبي على أقوال ملكه) فعلى
الأظهر موقوف (ولو دبر ، ثم ارتد لم يبطل) تديره (على المذهب) وقيل يبطل ، وقيل يبنى
على أقوال ملكه (ولو ارتد المدبر لم يبطل) تديره (ولحربي حل مدبره) الكافر الأصلي من
دارنا (إلى دارهم) ولو لم يرخص المدبر بالرجوع (ولو كان لكافر عند مسلم) كأن ملكه بارت
(فدبره نقض) أى بطل تديره (وبيع عليه) ولا يكتفى بالتدبير عن إزالة اليد ، ولكن لومات
السيد حكم بالعتيق (ولو دبر كافر كافرا فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير) بالقول بناء على صحة
الرجوع به (زرع من يد سيده وصرف كسبه) أى العبد (إليه) أى السيد بعد نفقته (وفي
قول يباع) وينقض التدبير (وله) أى السيد (بيع المدبر) وهو كل تصرف يزيل الملك
(والتدبير تعليق عتق بصفة ، وفي قول وصية) للعبد بعنقه (فلو باعه ، ثم ملكه لم يعد التدبير
على المذهب ، ولو رجع عنه بقول كأبطلته) أو (فسخته) أو (نقضته) أو (رجعت فيه
صح إن قلنا) ان التدبير (وصية ، وإلا) بأن قلنا انه تعليق عتق بصفة (فلا) يصح الرجوع
بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مدبر) أى علق عتقه (بصفة) كأن قال له سيده بعد
تدبيره إن دخلت الدار فأنت حرٌّ (صح وعتق بالأسبق من الموت والصفة ، وله) أى السيد
(وطه مدبرة ، ولا يكون) الوطه (رجوعا) عن التدبير (فإن أولدها بطل تديره ، ولا يصح

تَدِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَيَصِحُّ تَدِيرُ مَكَاتِبَ وَكِتَابَةَ مُدَبِّرٍ .

[فصل] وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا دَامَ تَدِيرُهُ ، وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ فَلَا ، وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ عَتَقَ دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ ، وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعَلَّقُ حَتْمَهَا لَمْ يَفْتَقِ الْوَلَدُ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ ، وَلَا يَلْبِغُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَابَتُهُ كَجَنَابَةِ قَتْلِهِ ، وَيَفْتَقِ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدِّينِ ، وَلَوْ عَتَقَ عِتْقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ كَانَ دَخَلَ فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ مِنْ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ احْتَمَلَتِ الصِّفَةَ فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ فَلَيْسَ بِرُجُوعٍ بَلْ يُحْلَفُ ، وَلَوْ وَجِدَ مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

تدِير أم ولد ويصح تدير مكاتب (ويعتق بالأسبق من أداء النجوم والموت) (و) تصح (كتابه مدبر) ويعتق بالأسبق .

[فصل] فِي حُكْمِ الْمُدَبِّرَةِ (وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً) وَلَدًا (مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأَظْهَرِ) فَلَا يَسْرِي الْعَقْدُ لِلْوَلَدِ إِذَا انفصل قبل الموت . وَأَمَّا بَعْدَهُ فَيَسْرِي (وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ) تَبَعًا لِأُمِّهِ (فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا) بِالْقَوْلِ (دَامَ تَدِيرُهُ) أَيْ الْجِل (وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ ، وَهُوَ) أَيْ الْجِل (مُتَّصِلٌ) بِهَا (فَلَا) يَدُومُ تَدِيرُهُ ، (وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا) بِمُفْرَدَةِ دُونَ الْأُمِّ (صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ) السَّيِّدُ (عَتَقَ) الْجِل (دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ) الْبَيْعِ (وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ) أَيْ عَنْ تَدِيرِ الْجِل (وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعَلَّقُ حَتْمَهَا) بِصِفَةِ وَلَدٍ وَانْفَصَلَ قَبْلَ وَجُودِ الصِّفَةِ (لَمْ يَفْتَقِ الْوَلَدُ) بِعَتْقِهَا (وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ) الْوَلَدُ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ عَتَقَ (وَلَا يَلْبِغُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَابَتُهُ) أَيْ الْمُدَبِّرِ (كَجَنَابَةِ قَتْلِهِ) فَإِنْ قُتِلَ بِجَنَابَةٍ أَوْ بَيْعٍ فِيهَا بَطُلَ التَّدِيرُ (وَيَعْتَقُ) الْمُدَبِّرُ (بِالْمَوْتِ) لِسَيِّدِهِ (مِنَ الثَّلَاثِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بَعْدَ الدِّينِ) وَإِنْ وَقَعَ التَّدِيرُ فِي الصِّفَةِ (وَلَوْ عُلِقَ عِتْقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ) أَيْ مَرَضِ الْمَوْتِ (كَانَ دَخَلَ) الدَّارَ (فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ) ثُمَّ وَجِدَتْ الصِّفَةُ (عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ) عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ (وَإِنْ احْتَمَلَتِ) الصِّفَةَ (وَالْمَرَضَ) (فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ ، فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ) يَكُونُ الْعَتَقُ (فِي الْأَظْهَرِ) إِذَا وَجِدَتْ الصِّفَةَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَإِنْ وَجِدَتْ بِاخْتِيَارِهِ ، فَمِنْ الثَّلَاثِ بِلَا خِلَافٍ (وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ) السَّيِّدُ (فَلَيْسَ) بِرُجُوعٍ (عَنْ التَّدِيرِ) (بَلْ يُحْلَفُ) السَّيِّدُ أَنَّهُ مُدَبِّرُهُ (وَلَوْ وَجِدَ) بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ (مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ) الْمُدَبِّرُ (كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

وَأَمَّا يَبْتَنِينَ قَدَمَتْ بَيْنَتُهُ .

كتاب الكتابة

هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ ، قِيلَ أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ ، وَلَا تُكْرَهُ بِحَالٍ ، وَصِيغَتُهَا كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيقِ وَنَوَاهُ جَازَ ، وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةِ بِلَا تَعْلِيقٍ ، وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَقُولُ الْمَسْكُوبُ قَبْلَتْ ، وَشَرَطُهَا تَكْلِيفٌ وَإِطْلَاقٌ ، وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ نَحَتَتْ كِتَابَتُهُ كُلَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ مِائَتَيْنِ ، وَقِيمَتُهُ مِائَةُ عَتَقٍ ، وَإِنْ أَدَّى مِائَةَ عَتَقٍ ثَلَاثًا ، وَلَوْ كَاتِبٌ مُرْتَدٌّ بَنَى عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ ،

وَأَمَّا أَيُّ الْمَدْبُورِ وَالْوَارِثِ (يَبْتَنِينَ قَدَمَتْ بَيْنَتُهُ) أَيْ الْمَدْبُورِ .

كتاب الكتابة

هِيَ بِكسر الكاف . لغة الضم والجمع ، وشرعا عقد عتق بعوض مقسط على وقتين فأكثر بلفظ الكتابة (هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ) لَا يَضِيعُ مَا يَحْصِلُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ (قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ) يَتَأْتَى مِنْهُ تَحْصِيلُ النُّجُومِ (قِيلَ أَوْ) طَلَبَهَا (غَيْرُ قَوِيٍّ) لِأَنَّهُ قَدْ يَعَانُ بِالصَّدَقَاتِ (وَلَا تُكْرَهُ) الْكِتَابَةُ (بِحَالٍ) وَإِنْ اتَّقَى الْوَصْفَانِ . بَلْ هِيَ مَبَاحَةٌ (وَصِيغَتُهَا) مِنْ جَانِبِ السَّيِّدِ (كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا) كَأَلْفِ (مُنْجَمًا) وَالنَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ ، وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ نَجْمَيْنِ ، وَيُطْلَقُ النَّجْمُ عَلَى الْمَالِ الْمُؤَدَّى فِي الْوَقْتُ (إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيقِ) وَهُوَ قَوْلُهُ : إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ (وَنَوَاهُ جَازٌ) إِذَا كَاتِبَتْ الْكِتَابَةَ صَحِيحَةً . أَمَّا الْفَاسِدَةُ فَلَا بَدَّ فِيهَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ (وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةِ بِلَا تَعْلِيقٍ وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَكْفِي (وَيَقُولُ الْمَسْكُوبُ) فَوْرًا (قَبْلَتْ) فَلَا تَصِحُّ بِدُونِهِ (وَشَرَطُهَا) أَيْ السَّيِّدُ وَالْعَبْدُ (تَكْلِيفٌ) فَلَا يَصِحُّ تَكَاتِبُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلَا يَكَاتِبَانِ (وَإِطْلَاقٌ) فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسُفْهِ أَوْ فُلْسٍ ، وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُكْرَهٍ (وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ) لِأَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَاتَبَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ) أَيْ الْعَبْدُ (نَحَتَتْ كِتَابَتُهُ كُلَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى) الْمَسْكُوبُ (فِي حَيَاتِهِ) أَيْ السَّيِّدُ (مِائَتَيْنِ) وَكَانَ كَاتِبُهُ عَلَيْهِمَا (وَقِيمَتُهُ مِائَةُ عَتَقٍ) كُلَّهُ (وَإِنْ أَدَّى مِائَةَ) وَكَانَ كَاتِبُهُ عَلَيْهَا (عَتَقَ ثَلَاثًا) لِأَنَّهُ أَخَذَ مِائَةَ وَقِيمَتُهُ مِائَةَ فَتَرَكَتُهُ مِائَتَانِ فَيَنْفِذُ تَبْرَعَهُ فِي الثَّلَاثِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الْمِائَةِ (وَلَوْ كَاتَبَ مُرْتَدٌّ) رَقِيقَهُ (بَنَى عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ) فَلَا

وَلَا تَصِيحُ كِتَابَهُ مَرَهُونَ ، وَمُكْرَى ، وَشَرَطُ الْعَوَضِ كَوْنُهُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا ، وَلَوْ مُنْفَعَةً ،
وَمُنَجَّبًا بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرَ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَ بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ حُرٌّ لَمْ يَشْتَرَطْ أَجَلٌ وَتَنْجِيمٌ ،
وَلَوْ كَاتَبَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرِ وَدِينَارٍ عِنْدَ انْقِضَائِهِ مَحَّتْ أَوْ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا فَسَدَتْ ،
وَلَوْ قَالَ كَاتِبَتُكَ وَبِعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِأَلْفٍ وَنَجْمٍ الْأَلْفَ وَعَلَقَ الْحُرِّيَّةَ بِأَدَائِهِ
فَالْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْكِتَابَةِ دُونَ الْبَيْعِ ، وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى عَوَضٍ مُنَجَّمٍ وَعَلَقَ حَيْثُفَهُمْ
بِأَدَائِهِ فَالْنَّصُّ حَيْثُفَهَا ، وَيُوزَعُ عَلَى قِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ فَنَ أَدَى حَيْثُفَهُ عَتَقَ ، وَمَنْ عَجَزَ
رَقًى ، وَتَصِيحُ كِتَابَهُ بَعْضٍ مِنْ بَاقِيهِ حُرٌّ فَلَوْ كَاتَبَ كُلُّهُ صَحَّ فِي الرِّقِّ فِي الْأَظْهَرِ ،
وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِنَعِيرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ
أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ كَاتَبَهُ مَعَ أَوْ وَهَكَذَا صَحَّ إِنْ اتَّفَقَتِ النُّجُومُ

يعتق بأداء النجوم ، وعلى القديم لا تبطل ، ولو ارتدت بعد الكتابة لا تبطل (ولا تصح كتابة
مرهون ومكرى ، وشرط العوض كونه ديناً) فلا تصح على عين (مؤجلاً) فلا تصح بال الحال
(ولو) كان العوض (منفعة) كبناء دارين في ذمته (ومنجماً) أى مؤقتاً (بنجمين) أى
وقتين ، ولو قصيرين في مال كثير (فأكثر ، وقيل ان ملك) السيد (بعضه وبقية حراً لم يشترط
أجل وتنجيم) في كتابته (ولو كاتب على خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه)
أى الشهر (محت) أى الكتابة ، لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقريرها وتوفيتها ،
والدينار لا يستحق الا بعد المدة فتعددت النجوم (أو) كاتبه (على أن يبيعه كذا فسدت)
الكتابة ، لأنه شرط عقد في عقد (ولو قال : كاتبتك وبعتك هذا الثوب بألف ونجم الألف)
بنجمين مثلاً (وعلق الحرية بأدائه) وقبل العبد (فاللهب صحة الكتابة دون البيع) وفي
قول تبطل الكتابة أيضاً ، وهما قولان يفرق بينهما الصفة ، والطريق الثاني قول بالصحة فيهما وقول
بالبطالان ، وعلى صحة الكتابة يوزع الألف على قيمتي العبد والثوب ، فما خص العبد يؤديه في
النجمين (ولو كاتب عبداً على عوض منجّم وعلق عتقهم بأدائه فالنص صحتها وبوزع) المسمى
(على قيمتهم يوم الكتابة) فان كانت قيمة أحدهم مائة ، والآخر مائتين ، والآخر ثلثمائة فعلى
الأول سدس المسمى . وعلى الثاني ثلثه ، وعلى الثالث نصفه (فن أدى حصته عتق ومن عجز رقة ،
وتصح كتابة بعض من باقية حراً ، فلو كاتب كله) أى جميع العبد الذى بعضه حراً (صح في
الرق في الأظهر) وبطل في الآخر ، ويعتق إذا أدى قسط الرقيق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت
ان كان باقية لغيره ولم يأذن) في كتابته (وكذا ان أذن) الغير له فيها (أو كان) ذلك
البعض (له على المذهب) المنصوص ، والطريق الثاني القطع بالبطالان ، وهو الراجح إذا كان
الباقى للسيد (ولو كاتبه معاً أو وكلاً) من كاتبه (صح ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة للبال

وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مُلْكَيْهِمَا ، فَلَوْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا وَأَرَادَ الْآخَرُ إِبْقَاءَهُ
فَكَابِتْدَاءَ عَقْدٍ ، وَقِيلَ يَجُوزُ ، وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ نَصِيْبِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ نَصِيْبَهُ ، وَقَوْمٌ
الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

[فصل] يَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَالِ ، أَوْ يُدْفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَالْحَطُّ أَوَّلَى ،
وَفِي النُّجْمِ الْأَخِيرِ الْيَقِينُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَمَقُّ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ
الْمَالِ ، وَأَنْ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَيُسْتَحَبُّ الرُّبْعُ ، وَإِلَّا فَالسَّبْعُ ، وَيَحْرُمُ
وَطءُ مُكَاتَبَتِهِ ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ ، وَلَا تَجِبُ قِيمَتُهُ عَلَى
الْمَذْهَبِ ، وَصَارَتْ مُسْتَوْلَدَةٌ مُكَاتَبَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، وَوَلَدُهَا مِنْ نِكَاحٍ
أَوْ زِنَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقًّا وَعِتْقًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَالْحَقُّ فِيهِ
لِلسَّيِّدِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهَا ، فَلَوْ قُتِلَ

وعهدا وأجلا للزمن (وجعل المال على نسبة ملكيهما) فان اخسل شرط من ذلك لم تصح
(فلو عجز) العبد (ففجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأراد الآخر إبقائه) أى المكاتب فيها
(فكابتداء عقد) فلا يجوز بغير اذن الآخر ولا باذنه على الأظهر (رقبيل يجوز) بالاذن قطعا
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين مع العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أى نصيبه
(عتق نصيبه وقوم) عليه (الباقي) منه وسرى العتق عليه (ان كان موسرا) والعبد عجز وعاد
إلى الرق ، ويكون الولاء له حينئذ ، وأما ان أدى العبد نصيب الشريك من النجوم فيعتق
ويكون الولاء لهما ، وان كان المبرى موسرا فلا تقويم ولا سراية .

[فصل] فيما يلزم السيد بعد الكتابة وما يسق له وما يحرم عليه (يلزم السيد أن يحط عنه)
أى المكاتب (جزءا من المال أو يدفعه إليه) بعد أخذ النجوم (والحط أولى ، وفي النجم
الأخير اليق) لأنه أقرب إلى العتق (والأصح أنه يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال)
المكاتب عليه قلة وكثرة ففى أدى أو حط السيد عن المكاتب ، ولو فلما سقط الوجوب ، وان كانه
على ألف ، ومقابل الأصح لا يكفي . بل يختلف (و) الأصح (أن وقت وجوبه قبل العتق)
ومقابل به (ويستحب الربع ، والا فالسبع ، ويحرم) على السيد (وطء مكاتبه) كتابة صحيحة
(ولا حد فيه) ولكن يعزر عند علمه بالتحريم (ويجب) بوطئها (مهر ، والولد حر) نسب
(ولا تجب قيمته) أى الولد (على المذهب) وفي قول لها قيمته (وصلت) بعد وضعها
(مستولدة مكاتبة) فيكون لعنقها سببان ، فان أدت النجوم عتقت عن الكتابة (فان عجزت
عتقت بموته) أى السيد (وولدها) الحادث بعد الكتابة (من نكاح أو زنا مكاتب في الأظهر
ينبهارقا وعتقا وليس عليه شيء) للسيد ، ومقابل الأظهر هو ملك للسيد يتصرف فيه (والحق
فيه) أى الولد (للسيد ، وفي قول) الحق فيه (لها) أى المكاتبة (فلو قتل) الولد

فَقِيَمَتُهُ لِنَدَى الْحَقِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ أَرْضَ جَنَابَتِهِ عَلَيْهِ ، وَكَتَبَهُ وَمَهَرَهُ يُنْفَقُ مِنْهَا عَلَيْهِ ،
وَمَا فَضَلَ وَوَقِفَ ، فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلِلسَّيِّدِ ، وَلَا يَمْنَقُ شَيْءٌ مِنَ الْمَكَاتِبِ حَتَّى
يُؤَدَّى الْجَمِيعَ ، وَلَوْ أَنَّى بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ هَذَا حَرَامٌ وَلَا بَيْنَتُهُ حَلْفَ الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ
حَلَالٌ ، وَيُقَالُ لِلْسَّيِّدِ تَأْخُذُهُ أَوْ تُبْرِئُهُ عَنْهُ ، فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْقَاضِي ، فَإِنْ نَكَلَ
الْمَكَاتِبُ حَلْفَ السَّيِّدِ ، وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدَّى مُسْتَحَقًّا رَجَعَ السَّيِّدُ بِيَدَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي
النَّجْمِ الْأَخِيرِ بَأَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ كَانَ قَالَ عِنْدُ أَخْذِهِ أَنْتَ حُرٌّ ، وَإِنْ خَرَجَ
مَتَبِعًا فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ بَدَلِهِ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا يَنْسَرِي بِإِذْنِهِ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَهُ شِرَاهُ الْجَوَارِي لِلتَّجَارَةِ فَإِنْ وَطَّهَا فَلَا حَدَّ ، وَالْوَلَدُ نَسِيبٌ ، فَإِنْ
وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ تَبِعَهُ رَقًا وَعِتْقًا ، وَلَا تَصِيرُ
مُسْتَوْلَةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعِتْقِ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطْوُهَا فَهِيَ
حُرٌّ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ ،

(فقيمته لندى الحق) منهما (والمذهب أن أرض جنابته عليه) أي وله المكاتب (وكسبه ومهره
ينفق منها عليه) أي يمونه السيد منها (وما فضل) عن ذلك (وقف) فان عتق فله ، والا فليسيد
وهذا كله على قول ان الحق للسيد ، وان قلنا الحق لها فيكون ما ذكر لها (ولا يعنى شئ
من المكاتب حتى يؤدى) للسيد (الجميع) من النجوم (ولو أنى) المكاتب (بمال فقال)
له (السيد هذا حرام ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب أنه حلال ، ويقال للسيد) حينئذ
(تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبى قبضه القاضي ، فان نكل المكاتب) عن
الحلف (حلف السيد) أنه ليس له ملكه (ولو خرج) أي ظهر كون (المؤدى) من النجوم
(مستحقا رجوع السيد ببذله) وهو مستحقه (فان كان في النجم الأخير بان أن العتق لم يقع ،
وان كان قال عند أخذه) للمكاتب (أنت حر) فانه لا يحكم بعته إذا قصد الاخبار عن حاله ،
وأما إذا قصد الانشاء فانه يبرأ المكاتب ويعتق (وان خرج) المؤدى (معييا) ولم يرخص به
السيد (فله رده وأخذ بدله) وإذا رده بان أن لاعتق (ولا يزوج) المكاتب (الا بإذن سيده
ولا ينسرى بأذنه على المذهب) . وقيل له التبرى بأذنه (وله) أي المكاتب (شراء الجوارى
لتجارة ، فان وطئها) أي جاريته (فلا حد) عليه ولا مهر (والولد) الحاصل من وطئها
(نسيب) أي لاحق به (فان ولدته في الكتابة) قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه) لكن
(لذون ستة أشهر) من الوطء بعد العتق (تبعه) الولد (رقا وعتقا) وهو في الصورة الأولى مملوك
لأبيه ، فان لم يعتق أبوه رق (ولا نصير) أمه (مستولدة) للمكاتب (في الأظهر ، وان ولدته
بعد العتق لفوق ستة أشهر) من العتق ، وكذا لستة أشهر (وكان يطؤها فهو حر وهي أم ولد)

وَأَوْ عَجَلَ النُّجُومَ كَمْ يُجْبَرُ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ غَرَضٌ كَمَا نُوْنُهُ
حِفْظُهُ أَوْ خَوْفٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَيَجْبَرُ فَإِنْ أَبَى قَبْضَهُ الْقَاضِي ، وَلَوْ عَجَلَ بَعْضَهَا لِجَبْرَتِهِ
مِنْ الْبَاقِي فَأَبْرَأَ كَمْ يَصِحُّ الدَّفْعُ وَلَا الْإِبْرَاءُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ النُّجُومِ ، وَلَا الْإِعْتِيَاظُ
عَنْهَا ، فَلَوْ بَاعَ وَأَدَّى إِلَى الْمُشْتَرَى لَمْ يَتَّقِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَيُطَالِبُ السَّيِّدُ الْمَكَاتِبَ ،
وَالْمَكَاتِبُ الْمُشْتَرَى بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَقَبَتِهِ فِي الْجَدِيدِ ، فَلَوْ بَاعَ فَأَدَّى إِلَى
لِلْمُشْتَرَى فِي عَقْدِهِ الْقَوْلَانِ ، وَهَبَتُهُ كَيْفِيَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِ مُكَاتِبِهِ وَإِعْتَاقُ عَبْدِهِ
وَتَزْوِيجُ أَمَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَعْتَقْتُ مُكَاتِبَكَ عَلَى كَذَا فَفَعَلَ عَتَقَ وَلَزِمَهُ
مَا التَّزَمَ .

[فصل] الْكِتَابَةُ لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لَيْسَ لَهُ فَسْخُهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّعَ عَنْ
الْأَدَاءِ ، وَجَائِزَةٌ لِلْمَكَاتِبِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ ، فَإِذَا عَجَزَ نَفْسُهُ
فَلِلْسَّيِّدِ الصَّبْرُ وَالْفَسْخُ ،

فان ولبته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل محلها
(لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح (كونه حفظه)
أى المال الذى هو نجوم الكتابة (أو خوف عليه) من أمر يرجى زواله عند الحلول (وإلا)
يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فان أبى قبضه القاضى) وعق المكاتب
(ولو عجل بعضها) أى النجوم (ليبرته من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء)
وأما إذا عجل بغير شرط فأبرأه وأخذ المجل فانه يضح ، ومثل دين الكتابة جميع الديون (ولا يصح
بيع النجوم ولا الاعتياض) أى الاستبدال (عنها) كأن تكون دنائير فيأخذ بدلها دراهم
(فلو باع) السيد النجوم (وأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري لم يعتق في الأظهر ويطلب
السيد المكاتب ، والمكاتب المشتري بما أخذ منه ، ولا يصح بيع رقبته) أى المكاتب كتابة صحيحة
(فى الجديد) وفى القديم يصح كالتعق بصفة (فلو باع) السيد رقبة المكاتب (فأدى)
المكاتب النجوم (إلى المشتري فى عتقه القولان) فيما إذا باع نجومه (وهبته كبيعته) فيما ذكر
(وليس له) أى للسيد (بيع ما فى يده مكاتبه و) لا (إعتاق عبده و) لا (تزويج أمته ،
ولو قال له) أى السيد (رجل أعتق مكاتبك على كذا) كسائة (ففعل عتق ولزمه ما التزم)
وأما إذا قال : أعتقته على كذا ففعل وقع العتق عن السيد ، ولا يستحق المال .

[فصل] فى لزوم الكتابة وجوازها (الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها) هو
كالتفسير لازمها (إلا أن يجز) المكاتب (عن الأداء) أو يمنع عنه مع القدرة (وجائزة
للمكاتب فله ترك الأداء ، وان كان مبعه وفاء ، فإذا عجز نفسه فللسيد الصبر) عليه (و) له (الفسخ)

بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْفَسْخُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اسْتَمَهَلَ الْمُكَاتِبُ
عِنْدَ حُلُولِ النِّجْمِ اسْتَحْبَبَ إِمْهَالُهُ ، فَإِنْ أَمَهَلَ ثُمَّ أَرَادَ الْفَسْخَ فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ
عُرُوضُ أَمَهْلِهِ لِيَتَبَيَّنَ ، فَإِنْ عَرَضَ كَسَادُ فَلَهُ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْمُهْلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،
وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا أَمَهْلَهُ إِلَى الْإِحْضَارِ إِنْ كَانَ دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا ،
وَلَوْ حُلَّ النِّجْمُ وَهُوَ غَائِبٌ فَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ
مِنْهُ ، وَلَا تَنْفِيخُ بِمَجْنُونِ الْمُكَاتِبِ ، وَيُؤَدَّى الْقَاضِي إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا ، وَلَا
بِمَجْنُونِ السَّيِّدِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى وَلِيِّهِ ، وَلَا يَفْتَقُ بِالْإِذْنِ إِلَيْهِ ، وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدُهُ
فَلَوَارِثَهُ قِصَاصًا ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ قَتَلَ خَطَأً أَخَذَهَا بِمَا مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَهُ
تَجْجِيزُهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ قَطْعَ طَرَفِهِ فَاقْتِصَاصُهُ وَالِدِيَّةُ كَمَا سَبَقَ ، وَلَوْ قَتَلَ أَجْنَبِيًّا أَوْ
قَطَعَهُ فَقَعِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ خَطَأً أَخَذَ بِمَا مَعَهُ ، وَمِمَّا سَيَكْسِبُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَسَأَلَ الْمُسْتَحَقَّ تَجْجِيزَهُ عَجْزُهُ الْقَاضِي ،

لِلكِتَابَةِ (بنفسه ، وإن شاء بالحاكم وللكتاب الفسخ) لها (في الأصح) وإن كان معه وفاء
(ولو استمهل المكاتب) سيده (عند حلول النجم استحب) له (إمهاله ، فإن أمهل) السيد
مكاتبه (ثم أراد الفسخ) لسبب مما مر (فله) ذلك (وإن كان معه) أي المكاتب (عروض)
واستمهل السيد ليبيها (إمهاله) وجوباً (ليبيها ، فإن عرض كساد فله أن لا يزيد في المهلة على
ثلاثة أيام ، وإن كان ماله غائباً) واستمهل لاحضاره (إمهاله) وجوباً (إلى الاحضار إن كان
دون مرحلتين ، والا) بأن كان على مرحلتين فأكثر (فلا) يجب الإمهال (ولو حلَّ النجم
وهو) أي المكاتب (غائب فللسيد الفسخ) للكتابة بنفسه أو بالحاكم (فلو كان له مال حاضر
فليس للقاضي الأداء) للنجم (منه) بل يمكن السيد من الفسخ (ولا تنفسخ) الكتابة
(بمجنون المكاتب) كتابة صحيحة (ويؤدى القاضي إن وجد له مالا) إذا رأى له مصلحة في
الحرية (ولا) تنفسخ (بمجنون السيد ويدفع) المكاتب (إلى وليه ، ولا يعق بالدفع إليه)
أي السيد المجنون (ولو قتل) المكاتب (سيده فلوارثه قصاص ، فإن عفا على دية ، أو قتل)
المكاتب سيده (خطأ أخذها مما معه ، فإن لم يكن) في يده مال (فله) أي وارث السيد
(تججيزه في الأصح) ومقابله لا يجزوه ، لأنه لا فائدة فيه (أو قطع) المكاتب (طرفه) أي
السيد (فاقتصاصه والدية) للطرف (كما سبق) في قتله للسيد (ولو قتل) المكاتب (أجنيا
أرقطعه ففقي على مال ، أو كان) القتل (خطأ) أو شبه عمد (أخذ) المستحق (مما معه) الآن
(ومما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض) بخلاف جنايته على سيده ، فانه يأخذ الوارث دية
بالفة ما بلغت (فإن لم يكن معه شيء وسأل المستحق) للأرض القاضي (تججيزه عجزه القاضي

وَبِيعَ بِقَدْرِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَ فِيهِ الْكِتَابَةُ ، وَلِلْسَيِّدِ فِدَاؤُهُ وَإِبْقَاؤُهُ
مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجَنَائَةِ أَوْ أَبْرَأَهُ عَتَقَ وَلِزِمَهُ الْفِدَاءُ ، وَلَوْ قُتِلَ الْمُكَاتَبُ بَطَلَتْ
وَمَاتَ رَقِيقًا ، وَلِلْسَيِّدِ قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ الْمَكَافِي ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ ، وَيَسْتَقِلُّ بِكُلِّ
تَصَرُّفٍ لَا تَبَرُّعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ
اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ ، فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَتَقَ ، أَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ
بِلَا إِذْنٍ ، وَبِإِذْنٍ فِيهِ الْقَوْلَانِ ، فَإِنْ صَحَّ مُكَاتَبٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ
وَكِتَابَتُهُ بِإِذْنٍ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ لِشَرْطٍ أَوْ عَوْضٍ ، أَوْ أَجَلٍ فَاسِدٍ كَالصَّحِيحَةِ فِي
اسْتِقْلَالِهِ بِالْكَسْبِ ، وَأَخْذُ أَرْضِ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرُ شُبْهَةٍ ، وَفِي أَنَّهُ يَنْتَقِي بِالْأَدَاءِ
وَيَتَّبَعُهُ كَسْبُهُ ، وَكَالتَّعْلِيقِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِي بِإِبْرَاءِهِ ، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ ،

(وبيع) منه (بقدر الأرض) فقط ولا يبيع قبل التجهيز (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة)
فان أدنى حصته من النجوم عتق ، ولا يسرى (وللسيد فداؤه) بالأقل (وإبقاؤه مكاتبه ، ولو
أعتقه) السيد (بعد الجنابة أو أبرأه) من النجوم (في ولزمه الفداء) بالأقل من قيمته
والأرض ، بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم فلا يلزمه الفداء (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته
(ومات رقيقا ، وللسيده قصاص على قاتله المكافئ ، وإلا) بأن لم يكن مكافئا (فالقيمة) هي الواجبة
(ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه) كصدقة (ولا خطر) أى خوف كقرض
(والا) بأن كان فيه تبرع أو خطر (فلا) يستقل به (ويصح) ما منعناه منه (بإذن سيده
في الأظهر) ومقابله المنع مطلقا (ولو اشترى من يعتق على سيده صح ، فان عجز) المكاتب
(وصار) الذى اشتراه (لسيده عتق) عليه (أو) اشترى المكاتب من يعتق (عليه لم يصح
بلا إذن) من سيده (وبإذن فيه القولان) في تبرعه بالأذن ، أظهرهما الصحة (فان صح
شراء المكاتب من يعتق عليه (فكاتب عليه) فبرقه ويعتق بعنقه (ولا يصح) اعتاقه
عن نفسه (و) لا (كتابته) لرقبه (بإذن على المذهب) لأنه ليس من أهل الولاء ، وقيل يصح .

[فصل] فيما تشارك فيه الكتابة الفاسدة الصحيحة وفيما تحالفها فيه (الكتابة الفاسدة
لشرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) كأن يكاتبه على خير (أو أجل فاسد) كأن
يكاتبه على نجم واحد (كالصحيحة في استقلاله بالكسب) لأنه يعتق فيها بالأداء كالصحيحة
(وأخذ أرض الجنابة عليه ومهر شبهة) في الأمة المكاتبه (وفي أنه يعتق بالأداء) لسيده عند المحل
(و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق (و) الكتابة الفاسدة (كالتعليق
في أنه) أى المكاتب (لا يعتق بإبراء) عن النجوم (و) في أن الكتابة (تبطل بموت سيده) قبل

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلَا يُصَرَّفُ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْكَاتِبِينَ ، وَتَحَالَفُهُمَا فِي أَنَّ لِلسَّيِّدِ
فَسْخَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ ، بَلْ يَرْجِعُ الْمَكَاتِبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَهُوَ
عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ ، فَإِنْ تَجَانَسَا فَأَقْوَالُ التَّقَاصِّ ، وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ بِهِ .
قُلْتُ : أَصَحُّ أَقْوَالِ التَّقَاصِّ سُقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخَرِ بِلَا رَضَى ، وَالثَّانِي بِرِضَاهُمَا ،
وَالثَّلَاثُ بِرِضَا أَحَدِهِمَا ، وَالرَّابِعُ لَا يَسْقُطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ فَسَخَهَا السَّيِّدُ فَلْيُشْهَدْ ،
فَلَوْ أَدَّى الْمَالُ فَقَالَ السَّيِّدُ : كُنْتُ فَسَخْتُ فَأَنْكَرَهُ صَدَقَ الْعَبْدُ بِبَيْنَتِهِ ، وَالْأَصَحُّ
بُطْلَانُ الْفَاسِدَةِ بِجُنُونِ السَّيِّدِ وَإِغْمَائِهِ وَالْحَجْرِ عَلَيْهِ ، لَا بِجُنُونِ الْعَبْدِ ، وَلَوْ أَدَّى كِتَابَةً
فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ وَارِثُهُ صَدَقًا ، وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ
النَّجُومِ أَوْ صِفَتِهَا تَحَالَفًا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مَا يَدَّعِيهِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصَحِّ ،
بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفَقَا فَسَخَ الْقَاضِي ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْمَكَاتِبُ : بَعْضُ الْمَقْبُوضِ وَدِيعةٌ

الأداء (و) في أنه (تصح الوصية برقبته) بخلاف الصحيحة في جميع ذلك (و) في أنه (لا يصرف
إليه من سهم المكاتبين ، و) الفاسدة (تحالفهما) أى التعليق والكتابة الصحيحة (في أن للسيد
فسخها) بالفعل كالبيع ، وبالقول كأبطالها (و) في (أنه) أى السيد (لا يملك ما يأخذه)
من المكاتب (بل يرجع المكاتب به) ان بقى ، وببدله (ان) تلف ، و (كان متقوما) أى
له قيمة . وأما مالا قيمة له كالنحر ، فلا يرجع فيه (وهو) أى السيد يرجع (عليه) أى المكاتب
(بقيمته يوم العتق ، فان تجانسا) بأن كان مادفعه المكاتب من جنس ما يجب للسيد (فأقوال
التقاص) الآية . (ويرجع صاحب الفضل به) أى بالفاضل (قلت : أصح أقوال التقاص سقوط
أحد الدينين بالآخر بلا رضا . والثاني) من الأقوال سقوطه (برضاها . والثالث) سقوطه
(برضا أحدهما والرابع : لا يسقط) وان رضا (والله أعلم) ولكن المذهب أن المثليات غير
التقدين كالحبوب لا يقع التقاص فيها (فان فسخها) أى الكتابة الفاسدة (السيد ، فليشهد)
بالفسخ (فلو أدى) المكاتب (المال . فقال السيد : كنت فسخت) الكتابة قبل أن يؤدي
(فأنكره) أى أنكر العبد الفسخ (صدق العبد ببينته) وعلى السيد البينة (والأصح بطلان)
الكتابة (الفاسدة بجنون السيد وإغْمَائِهِ وَالْحَجْرِ عَلَيْهِ ، لا) تبطل (بجنون العبد) وإغْمَائِهِ ،
ومقابل الصحيح بطلانها بجنونهما وإغْمَائِهِمَا ، وقيل لا تبطل فيهما (ولو ادعى) العبد (كتابة
فأنكره سيده أو وارثه صدقا) باليمين (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو
اختلفا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم أو صفتها) ولا بينة (تحالفا ، ثم ان لم يكن
قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح ، بل إن لم يتفقا) على شيء (فسخ القاضي)
الكتابة ، أو المتبايعان ، أو أحدهما ، ومقابل الأصح ينفسخ بالتحالف (وان كان قبضه) أى
ما إقطعه بتمامه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به (وديعة) لى

عَتَقَ وَرَجَعَ هُوَ بِمَا أَدَّى ، وَالسَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ ، وَقَدْ يَتَقَاصَانِ ، وَلَوْ قَالَ : كَأَنْتَبْتُكَ
وَأَنَا مَجْنُونٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَى فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صُدُقَ السَّيِّدِ إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا
فَالْعَبْدُ ، وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ : وَضَعْتُ عَنْكَ الذَّخْمَ الْأَوَّلَ أَوْ قَالَ الْبَعْضَ ، فَقَالَ بَلَى الْآخِرَ
أَوِ الْكُلَّ صُدُقَ السَّيِّدِ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ وَعَبْدٍ فَقَالَ كَأَنْتَبَنِي أَبُو سُبْحَانَ ، فَإِنْ أَنْكَرَا
صُدُقًا ، وَإِنْ صَدَقَا ، فَكَاتَبَ ، فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ فَلَا صَحَّحَ لَا يَفْتَقُ ، بَلَى يُوقَفُ ،
فَإِنْ أَدَّى نَصِيبَ الْآخِرِ عَتَقَ كُلَّهُ ، وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ ، وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ
مُوسِرًا ، وَإِلَّا فَنَصِيبُهُ حُرٌّ ، وَالْبَاقِي مِنْهُ قَيْنٌ لِلْآخِرِ . قُلْتُ : بَلَى الْأَظْهَرُ الْعِتْقُ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَإِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُهُ مُكَاتَبٌ ، وَنَصِيبُ الْمَكْتُوبِ قَيْنٌ ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُصَدِّقُ
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

كتاب أمهات الأولاد

عندك (عتق ورجع هو) أى المكاتب (بما أدَّى) جميعه (و) رجع (السيد بقيمته ،
وقد يتقاصان) إذا تلف المؤدى ، ووجدت شروط التقاص (ولو قال) السيد (كَأَنْتَبْتُكَ ، وَأَنَا
مَجْنُونٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَى فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صُدُقَ السَّيِّدِ) جميعه (ان عرف سبق ما ادَّعاه ، وإلا)
بأن لم يعرف سبقه (فالعبد) المصدق بجميعه (ولو قال السيد) كنت (وضعت عنك الذخيم
الأول ، أو قال) وضعت (البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) النجم (الآخر
أو الكل صدق السيد) جميعه (ولو مات) شخص (عن ابنين وعبد ، فقال) العبد (كَأَنْتَبَنِي
أَبُو سُبْحَانَ ، فَإِنْ أَنْكَرَا صَدَقَا) جميعهما (وإن صدقاه فكَاتَبَ ، فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ) منه
(فَلَا صَحَّحَ لَا يَفْتَقُ) نصيبه (بل يوقف) العتق فيه (فإن أدَّى) المكاتب (نصيب) الابن
(الْآخِرَ عَتَقَ كُلَّهُ ، وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ ، وَإِنْ عَجَزَ) المكاتب (قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا) وقت
التعجز وعتق كله وولاؤه له (والا) بأن كان معسرا (فنصيبه) الذى أعتقه (حر ، والباقي منه
قَيْنٌ لِلْآخِرِ . قُلْتُ . بل الأظهر العتق) فى نصيبه فى الحال ولا سراية ، ثم ان عتق نصيب الآخر
فالولاء للأب ، وإن عجز فججزه الآخر عاد نصيبه قنا (والله أعلم ، وإن صدقه أحدهما) أى
الابنين (فنصيبه مكاتب ، ونصيب المكاتب قَيْنٌ ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُصَدِّقُ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ) يسرى
العتق عليه و (يقوم عليه ان كان موسرا) وأما لو أبرأه من نصيبه من النجوم ، فإنه لا يسرى ،
وفى قول لاسراية ، فلا يقوم ، والله أعلم .

كتاب أمهات الأولاد

الأمهات جمع أم ، واختلف النحاة فى أن الهاء فى أمهات زائدة أو أصلية فذهب سيبويه أنها
زائدة ، لأن مفردة أم ، وإذا قلنا بالزيادة فهل زيدت فى المفرد وتبعه الجمع ، أم زيدت فى الجمع ابتداء

إِذَا أَحْبَلَ أُمُّهُ فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مَاتَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ عَتَقَتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ،
أَوْ أُمَّةٌ غَيْرُهُ بِنِكَاحٍ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا ، أَوْ بِشَبْهَةٍ فَالْوَلَدُ
حُرٌّ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ الْوَلَدِ وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا
وَأَرْشُ جَنَائِهِ عَلَيْهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْرُمُ بَيْنُهَا وَرَهْنُهَا وَهَبُهَا ،
وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنَا فَالْوَلَدُ لِلْسَّيِّدِ يَتَّقِي بِمَوْتِهِ كَهَيِّ ، وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ الْإِسْتِيلَادِ
مِنْ زِنَا أَوْ زَوْجٍ لَا يَتَّقُونَ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، وَلَهُ يَبْعُهُمْ ، وَعَتَقُ لِلْمُسْتَوْلَةِ مِنْ رَأْسِ
الْمَالِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

وهو الأصح (إذا أحبل) رجل حر (أمته) ولو مجنوناً أو مكرهاً أو سفياً (فولدت حياً أو
ميتاً ، أو ماتجب فيه غرة) كضعة ظهر فيها صورة آدمي ، ولو لأهل خبره (عتقت بموت السيد)
وخرج بالحر المسكاتب ، فلا تعتق مستولته بموته (أو) أحبل (أمة غيره) زناً أو (نكاح
فالولد رقيق ، ولا تصير أم ولد) لمن أحبلها (إذا ملكها ، أو) أحبل أمة غيره (بشبهة) منه
كأن ظنها أمته أو زوجته الحرة (فالولد حر) وعليه قيمته لسيدها (ولا تصير أم ولد) لمن
وطئها بشبهة (إذا ملكها في الأظهر) ومقابله تصير ، لأنها علققت بحر (وله) أي السيد (وطء
أم الولد) إذا لم يكن مانع من الحل غير أمومة الولد ، فلو كانت محرمة على المحبل بنسب أو رضاع
وأحبلها ، فانها تصير أم ولد ، ويحرم عليه وطؤها (و) له (استخداها وإجارتها وأرش جنائيه
عليها) وعلى ولدها التابع لها (وكذا) له (تزويجها بغير إذنها في الأصح) ومقابله لا يصح
إلا بأذنها (ويحرم) ويبطل (بيعها ورهنها وهبتها) وتجوز كتابتها (ولولدت من زوج أو
زناً فالولد للسيد يعتق بموته كهي) ولا يتوقف عتق الولد على عتقها ، فلو مات قبل السيد بقي
الاستيلاد فيه فيعتق بموت السيد وأولاد أولادها الأنثى تبع لأمهاتهم بخلاف الذكور (وأولادها
قبل الاستيلاد من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد ، وله بيعهم) والتصرف فيهم (وعتق
المستولمة) وكذا أولادها الحادئون بعد الاستيلاد (من رأس المال) مقدماً على الديون والوصايا
ولو أحبلها أو أعتقها في مرض الموت ، وإذا عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها
شككسب ، ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ، فإن عجزت عن الكسب فنفقته في بيت المال (والله أعلم) .
وهذا آخر ما ينسره الله من حل هذا الكتاب بغاية ما يمكن من الإيجاز وإظهار الباب ، جعله
الله خالصاً لوجهه ، المكرم ، ويسر النفع به في سائر الأقاليم ، وليس لي فيه إلا اقتطافه من رياض
ما كتب عليه ، وللغاية بأسهل عبارة تبين مراده وتفصح عن كنهه ماله به . نسأله تعالى أن يسر
زلاتنا ، ويتجاوز عن سيئاتنا ، ويجعل إلى رضوانه إيابنا ، ويحقق فيه رجاءنا ، وبفضله وإحسانه
وكبير امتنانه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
وكان الفروغ منه في ثلاث وعشرين مضت من شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٣٧ هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية .

فهرس

السراج الوهاج

شرح العلامة الشيخ محمد الزهرى الفمراوى : على متن المنهاج : للامام النووى

صفحة	صفحة
٧١ فصل : فى شروط الاقتداء	٢ خطبة الكتاب
٧٤ فصل : فى شرط القدوة	٧ كتاب الطهارة
٧٥ فصل : فى بقية شروط القدوة	١١ باب أسباب الحديث
٧٧ فصل : فى قطع القدوة الخ	١٥ باب الوضوء
٧٩ باب كيفية صلاة المسافر الخ	١٩ باب مسح الخف
٨٠ فصل : فى شروط التقصر	٢٠ باب الغسل
٨٢ فصل : فى الجمع بين الصلاتين	٢٢ باب النجاسة وإزالتها
٨٣ باب صلاة الجمعة	٢٤ باب التيمم
٨٨ فصل : فى الأغسال المسنونة	٢٧ فصل : فى بيان أركان التيمم وكيفية
٩٠ فصل : فى بيان ما تدرك به الجمعة الخ	٣٠ باب الحيض وما يذكى معه من النفاس
٩٢ باب صلاة الخوف	والاستحاضة
٩٤ فصل : فى ما يجوز لبسه وما لا يجوز	٣١ فصل : فى إزارات المرأة لسن الحيض أقله الخ
٩٥ باب صلاة العيدين	٣٣ كتاب الصلاة
٩٦ فصل : فى التكبير المرسى والمقيد	٣٤ فصل : فى شروط وجوب الصلاة
٩٨ باب صلاة الخسوفين	٣٧ فصل : فى الأذان والإقامة
٩٩ باب صلاة الاستسقاء	٣٩ فصل : فى استقبال القبلة شرط فى الصلاة
١٠١ باب فى حكم ترك الصلاة المفروضة	٤١ باب صفة الصلاة
١٠٢ كتاب الجنائز	٥٢ باب فى شروط الصلاة وموانعها
١٠٥ فصل : فى تكفين الميت وحمله	٥٥ فصل : فى مبطلات الصلاة
١٠٦ فصل : فى الصلاة على الميت	٥٨ باب فى مقتضى سجود السهو وحكمه وحمله
١٠٩ فروع : فى بيان الأولى بالصلاة عليه	٦١ باب فى سجود التلاوة والشكر
١١١ فصل : فى دفن الميت	٦٣ باب فى صلاة النفل
١١٦ كتاب الزكاة	٦٦ كتاب صلاة الجمعة
باب زكاة الحيوان	٦٨ فصل : فى صفات الأئمة

مصحف

- ١١٨ فصل : في اتحاد نوع الماشية
 ١٢١ باب زكاة النبات
 ١٢٤ باب زكاة التقديرات
 ١٢٥ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
 ١٢٧ فصل في زكاة التجارة
 ١٢٩ باب زكاة الفطر
 ١٣١ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه
 ١٣٣ فصل : في أداء زكاة المال
 ١٣٤ فصل : في تجهيل الزكاة
 ١٣٩ كتاب الصيام
 ١٣٧ فصل : في أركان الصوم
 ١٣٩ فصل : في ركن الصوم الثاني الخ
 ١٤١ فصل : في شروط الصوم
 ١٤٢ فصل : في شروط وجوب صوم رمضان
 ١٤٤ فصل : في فدية الصوم الواجب
 ١٤٥ فصل : في موجب كفارة الصوم
 ١٤٦ باب صوم التطوع
 ١٤٧ كتاب الاعتكاف
 ١٤٩ فصل : في حكم الاعتكاف المنذور
 ١٥١ كتاب الحج
 ١٥٤ باب المواقيت
 ١٥٦ باب الاحرام
 فصل : فيما يطلب للحوم
 ١٥٨ باب دخول مكة وما يتعلق به
 فصل : فيما يطلب في الطواف
 ١٦١ فصل : فيما يجتم به الطواف وبيان السعي
 فصل : في الوقوف بعرفة
 ١٦٣ فصل : في المبيت بمزدلفة
 ١٦٥ فصل : في المبيت بمنى
 ١٦٦ فصل : في بيان أركان الحج والعمرة

مصحف

- ١٦٨ باب محرمات الاحرام
 ١٧١ باب الاحصار والقوات
 ١٧٢ كتاب البيع
 ١٧٦ باب الربا
 ١٧٩ باب في البيوع المنهي عنها
 ١٨١ فصل : فيما نهى عنه من البيوع الخ
 ١٨٣ فصل : في تفريق الصفقة وتعددتها
 ١٨٤ باب الخيار
 ١٨٥ فصل : في خيار الشرط
 ١٨٦ فصل : في خيار النقيصة
 ١٨٩ فرع : اشترى عسدين معينين صفقة ردتهما الخ
 ١٩٠ فصل : في التفريز الفعلي
 ١٩١ باب في حكم المبيع قبل قبضه وبعده
 ١٩٣ فرع : لاشترى قبض المبيع استقبالا الخ
 فرع : قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله
 ١٩٤ باب التولية والاشراك والمراجعة
 ١٩٦ باب في بيان بيع الأصول والثمار وغيرها
 ١٩٨ فرع : باع شجرة رطبة دخل عروقها وورقها
 ١٩٩ فصل : في بيان بيع الثمر والزرع
 ٢٠٢ باب اختلاف المتبايعين
 ٢٠٣ باب في معاملة الرقيق
 ٢٠٥ كتاب السلم
 ٢٠٦ فصل : في بنية الشروط
 ٢٠٨ فرع : يصح السلم في الحيوان الخ
 ٢٠٩ فصل : في أداء غير المسلم فيه عنه الخ
 ٢١٠ د : في القرض
 ٢١٢ كتاب الرهن

صفحة	
٢٦٤	فصل : في بيان أن عقد العارية من العقود الجائزة
٢٦٦	كتاب الغصب
٢٦٨	فصل : في بيان ما يضمن به المصوب
٢٧٠	» في اختلاف المالك والغاصب
٢٧٢	» فيما يطرأ على المصوب من زيادة وغيرها
٢٧٤	كتاب الشفعة
٢٧٦	فصل : فيما يؤخذ به الشقص
٢٧٩	كتاب القراض
٢٨١	فصل : في أحكام القراض
٢٨٣	» في بيان أن القراض جائز من الطرفين
٢٨٤	كتاب المساقاة
٢٨٥	فصل : فيما يشترط في عقد المساقاة
٢٨٧	كتاب الاجارة
٢٨٩	فصل : في بيان شروط المنفعة
٢٩١	» في الاستئجار للقرب
٢٩٢	» فيما يجب على مكوى دار أو دابة
٢٩٣	» في الزمن الذي تقدر به الاجارة
٢٩٥	» فيما تنفسخ به الاجارة
٢٩٧	كتاب إحياء الموات
٢٩٩	فصل : في بيان أحكام المنافع المشتركة
٣٠٠	» في أحكام الأعيان المستفاد من الأرض
٣٠٢	كتاب الوقف
٣٠٥	فصل : في أحكام الوقف اللفظية
»	في أحكام الوقف المعنوية
٣٠٧	كتاب الهبة
٣١٠	كتاب اللقطة
٣١١	فصل : في بيان حكم الملتقط

صفحة	
٢١٤	فصل : في شروط المرهون به
٢١٧	» : فيما يترتب على لزوم الرهن
٢١٩	» في الجناية من المرهون
٢٢٠	» في الاختلاف في الرهن
٢٢٢	كتاب التفليس
٢٢٤	فصل : فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس
٢٢٦	» : في الرجوع على المفلس في المعاملة معه
٢٢٩	باب الحجر
٢٣٢	فصل : فيمن يلي السبي وكيفية تصرفه في ماله
٢٣٣	باب الصلح
٢٣٥	فصل : في التزام على الحقوق المشتركة
٢٣٨	باب الحوالة
٢٤٠	باب الضمان
٢٤١	فصل : في كفالة البدن
٢٤٢	» : في بيان الصيغة
٢٤٤	كتاب الشركة
٢٤٦	كتاب الوكالة
٢٤٩	فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع
٢٥٠	فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بأجل
٢٥٢	فصل : في أن الوكالة عقد جائز
٢٥٤	كتاب الاقرار
٢٥٦	فصل : في الصيغة
»	في بقية شروط أركان الاقرار
٢٥٨	» : في بيان أنواع من الاقرار
٢٦١	» : في الاقرار بالنسب
٢٦٣	كتاب العارية

صفحة	صفحة
من يأخذ منها	٣١٣ فصل : فيما تملك به اللقطة
٣٥٧ فصل : في حكم استيعاب الأصناف	٣١٤ كتاب القبط
٣٥٨ فصل : في صدقة التطوع	٣١٥ فصل : في الحكم بإسلام الرقيق وكفوه
٣٥٩ كتاب النكاح	٣١٦ فصل : فيما يتعاق برق القبط وحرية
٣٦١ فصل : في الخطبة	٣١٨ كتاب الجعالة
٣٦٢ فصل : في أركان النكاح	٣١٩ كتاب الفرائض
٣٦٤ فصل : في عقد النكاح	٣٢١ فصل : في الفروض وذويها
٣٦٦ فصل : في موانع ولاية النكاح	٣٢٢ فصل : في الحجب
٣٦٩ فصل : في الكفاءة	٣٢٣ د : في بيان إرث الأولاد أفراداً واجتماعاً
٣٧٠ فصل : في تزويج المحجور عليه	٣٢٤ د : في بيان إرث الأب والجد والأم
٣٧٢ باب ما يحرم من النكاح	في حالة
٣٧٥ فصل : فيما يمنع النكاح من الرق	٣٢٥ فصل : في ميراث الحوائى
٣٧٦ فصل : في نكاح من نحل ومن لا نحل	٣٢٧ د : في الارث بالولاء
من الكافرات	د : في ميراث الجدة مع الأخوة
٣٧٨ باب نكاح المشرك	٣٢٩ د : في موانع الارث وما يتبعها
٣٧٩ فصل : في حكم زوجات الكافر بعد إسلامه	٣٣١ د : في أصول المسائل وما يعول منها
٣٨١ فصل : في حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت مع زوجها أو ارتدت	٣٣٣ فرع : في تصحيح المسائل
باب الخیار والاعفاف ونكاح العبد	٣٣٤ د : في المناسخات
٣٨٤ فصل : في الاعفاف ومن يجب له	٣٣٥ كتاب الوصايا
٣٨٦ فصل : في نكاح الرقيق	٣٣٨ فصل : في الوصية بزائد على الثلث
٣٨٧ كتاب الصداق	٣٣٩ د : في بيان المرض المخوف وما يلحق به
٣٨٩ فصل : في الصداق الفاسد	٣٤٠ د : في أحكام الوصية
٣٩١ فصل : في التفويض	٣٤٣ د : في أحكام الوصية المعنوية
٣٩٢ فصل : في ضابط مهر المثل	٣٤٤ د : في الرجوع عن الوصية
٣٩٣ فصل : فيما يسقط المهر وما يشطره	٣٤٥ د : في الوصاية
٣٩٥ فصل : في أحكام المتعة	٣٤٦ كتاب الوديعة
فصل : في التحالف عند التنازع في المهر	٣٥١ كتاب قسم النفي والغنبة
٣٩٦ فصل : في الوليمة	٣٥٢ فصل : في الغنبة
	٣٥٥ كتاب قسم الصدقات
	٣٥٦ فصل : في مقتضى صرف الزكاة وصفة

صيفة

صيفة

- ٣٩٨ كتاب القسم والنشوز
 ٤٠٠ فصل : في حكم الشقاق بين الزوجين
 ٤٠١ كتاب الخلع
 ٤٠٣ فصل : في صيغة الخلع
 ٤٠٥ فصل : في الألفاظ الملزمة للعوض
 ٤٠٧ فصل : في الاختلاف في الخلع أو عوضه
 ٤٠٨ كتاب الطلاق
 ٤١٠ فصل : في تفويض الطلاق للزوجة
 ٤١١ » : في اشتراط القصد في الطلاق
 ٤١٣ » : في بقية شروط أركان النكاح
 ٤١٤ » : في تعدد الطلاق بنية العدد
 ٤١٧ » : في الاستثناء
 ٤١٨ » : في الشك في الطلاق الخ
 ٤٢٠ » : في الطلاق السني والدعي
 ٤٢١ » : في تعليق الطلاق بالأوقات
 ٤٢٣ » : في تعليق الطلاق بالحل والحيض
 وغيرهما
 ٤٢٦ فصل : في الإشارة للطلاق بالأصابع
 ٤٢٧ فصل : في أنواع من التعليق
 ٤٢٩ كتاب الرجعة
 ٤٣٢ كتاب الإيلاء
 ٤٣٤ فصل : في أحكام الإيلاء
 ٤٣٥ كتاب الظهار
 ٤٣٧ فصل : في أحكام الظهار
 ٤٣٩ كتاب الكفارة
 ٤٤٢ كتاب اللعان
 ٤٤٤ فصل : في قذف الزوج وزوجته
 فصل : في كيفية اللعان
 ٤٤٧ فصل : في المقصود الأصلي من اللعان
 ٤٤٨ كتاب العدد

- ٤٤٩ فصل : في العدة بوضع الحمل
 ٤٥٠ فصل : في تداخل عدتي المرأة
 ٤٥٢ فصل : في معاشرة المطلق المعتدة
 ٤٥٣ فصل : في عدة الوفاة والمفقود
 ٤٥٥ فصل : في سكنى المعتدة وملازمتها
 مسكن فراقها
 ٤٥٧ باب الاستبراء
 ٤٦٠ كتاب الرضاع
 ٤٦٢ فصل : في طربان الرضاع على النكاح
 ٤٦٤ فصل : في الاقرار بالرضاع
 ٤٦٥ كتاب النفقات
 ٤٦٨ فصل : في موجب المؤن ومسقطاتها
 ٤٧٠ فصل : في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
 ٤٧١ فصل : في نفقة القريب
 ٤٧٣ فصل : في الحضنة
 ٤٧٦ فصل : في مؤنة المملوك
 ٤٧٧ كتاب الجراح
 ٤٨٠ فصل : في الجناية من اثنين
 ٤٨١ » : في أركان القصاص في النفس
 ٤٨٤ فصل : في تغير حال المجرع من وقت
 الجرح إلى الموت
 ٤٨٥ فصل : في شروط القصاص في الأطراف
 والجراحات
 ٤٨٧ باب كيفية القصاص ومستوفيه
 والاختلاف فيه
 ٤٨٩ فصل : في اختلاف ولي الدم والجاني
 ٤٩٠ » : في مستحق القصاص ومستوفيه
 ٤٩٢ » : في موجب العمد وفي العفو
 ٤٩٥ كتاب الديات
 ٤٩٦ فصل : في موجب ماهدون النفس
 ٤٩٩ فرع : في إزالة المنافع

صفحة	صفحة
٥٤٧ فصل : في الأمان	٥٠٢ فرع : في اجتماع ديات كبيرة
٥٤٩ كتاب عقد الجزية للكفار	فصل : في الجنابة التي لا يتقدر أرشها
٥٥١ فصل : في مقدار مال الجزية	٥٠٣ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
٥٥٢ » : في أحكام الجزية الزائدة على ماسر	٥٠٦ فصل : فيها يوجب الشركة في الضمان
٥٥٤ باب الهدنة	٥٠٧ فصل : في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله
٥٥٦ كتاب الصيد والذبائح	٥٠٩ » : في جنابة الرقيق
٥٥٨ فصل : في آلة الذبح	» : في دية الجنين
٥٦٠ » : فيما يملك به الصيد	٥١١ » : في كفارة القتل
٥٦١ كتاب الأنحية	كتاب دعوى الدم والقسامة
٥٦٤ فصل : في العقبة	٥١٤ فصل : فيما يثبت موجب القصاص
٥٦٥ كتاب الأطعمة	وموجب المال
٥٦٨ كتاب المسابقة والمنافسة	٥١٦ كتاب البغاة
٥٧٢ كتاب الإيمان	٥١٨ فصل : في شروط الامام الأعظم ومأمعه
٥٧٤ فصل : في صفة الكفارة	٥١٩ كتاب الردة
٥٧٥ » : في الحلف على السكنى والمساكنة	٥٢١ كتاب الزنا
وغيرها	٥٢٤ كتاب حد القذف
٥٧٧ فصل : في الحلف على أكل أو شرب	٥٢٥ كتاب قطع السرقة
٥٧٩ » : في مسائل متورة	٥٢٨ فصل : فيما لا يمنع القطع وما يمنع وفيما
٥٨٢ » : في الحلف على أن لا يفعل كذا	يكون حرزا لشخص دون آخر
٥٨٣ كتاب النذر	٥٣٠ فصل : في شروط السارق وفيما ثبت به
٥٨٥ فصل : في نذر حج أو عمرة	السرقة
٥٨٧ كتاب القضاء	٥٣١ باب قاطع الطريق
٥٨٩ فصل فيما يعرض للقاضي مما يقتضي عزله	٥٣٣ فصل : في اجتماع عقوبات
٥٩١ فصل : في آداب القضاء	٥٣٤ كتاب الأثرية
٥٩٤ فصل : في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	٥٣٥ فصل : في التعزير
٥٩٥ باب القضاء على الغائب	٥٣٦ كتاب الصيال وضمان الولاة
٥٩٧ فصل : في الدعوى بعين غائبة	٥٣٩ فصل : في ضمان ما تلفه البهائم
٥٩٩ فصل : في بيان من يحكم عليه في غيبته	٥٤٠ كتاب السبر
٦٠٠ باب القسمة	٥٤٢ فصل : فيما يكره من الفزواخ
٦٠٣ كتاب الشهادات	٥٤٤ » : في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب

صفحة	صفحة
٦٢٨ فصل : في العتق بالعضية	٦٠٧ فصل : في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرحال
٥ : في الاعتاق في مرض الموت	وتعدد الشهود وما لا يعتبر
وبيان القرعة	٦١٠ فصل : في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة
٦٣١ فصل : في الولا.	الصك
٦٣٢ كتاب التدير	٦١١ فصل : في جواز تحمل الشهادة على الشهادة
٦٣٤ فصل : في حكم المدبرة	٦١٢ فصل : في رجوع الشهود عن شهادتهم
٦٣٥ كتاب الكتابة	٦١٤ كتاب الدعوى والبيانات
٦٣٧ فصل : فيما يلزم السيد بعد الكتابة	٦١٦ فصل : فيما يتعلق بحجوب المدعى عليه
وما يسن له وما يحرم عليه	٦١٨ فصل : في كيفية الحلف والتخليط فيه
٦٣٩ فصل : في لزوم الكتابة وجوازها	٦٢٠ : في تعارض البيتين من شخصين
٦٤١ : فيما نشارك فيه الكتابة الفاسدة	٦٢٢ : في اختلاف المتداعين
الصحيحة الخ	٦٢٤ : في شروط القائف الخ
٦٤٣ كتاب أمهات الأولاد	٦٢٥ كتاب العتق

